



مركز الدراسات الاستراتيجية
والاستراتيجية بالأهرام

القرار الاستراتيجي العربي

١٩٩٠



Bibliotheca Alexandrina



0027640

القاهرة ١٩٩١

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في
أطار مؤسسة الأهرام .
- انشء عام ١٩٦٨ .
- تغطي أنشطة المركز : - تطورات النظم الدولي وأهم القضايا
والمشكلات الدولية ، خاصة ما يؤثر منها على الشرق الأوسط والوطن
العربي - القضايا الإقليمية والعربية وتطورات النظم العربي وكذلك
التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقطار العربية -
الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وعلاقتها
الخارجية وأمنها القومي .
- يتكون المركز من وحدات ، هي : وحدة العلاقات الدولية - وحدة
النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات
الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات
الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية .
- أهم المنشورات العلمية للمركز هي : - التقرير الاستراتيجي العربي
(سنوي - منذ عام ١٩٨٥)
- مجلة السياسة الدولية (ربع شهرية - منذ عام ١٩٦٥) .
- سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .
- سلسلة دراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .
- إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
ت . ٧٥٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٨٣٣٣ - ٧٥٨٢٢٢
فكس ٧٤٥٨٨٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
القاهرة ١٩٩١

يسمح بالانفسر بعد الإشارة للمصدر



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠

المشرف ورئيس التحرير

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩١

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يمين
نائب رئيس التحرير : د. أسامة الفزالي حرب
المشرف العام ومدير التحرير : د. محمد السيد سعيد
مستشارو التقرير :

د. سامي منصور د. علي الدين هلال د. سعد الدين إبراهيم د. عبد المنعم سعيد
مجموعة النظام الدولي والإقليمي :

المقرر : د. محمد السيد سعيد
الأعضاء : وحيد عبد المجيد
فريق معاون : سمير حسني عطية
منار الشوربجي
هاني رسلان

المقرر بالإمابة : حسن ابوطالب
الأعضاء : د. حسن بكر
د. خليل درويش
راجيه مبدئي
عماد جاد
فتحي حسن عطوة

مجموعة جمهورية مصر العربية

المقرر : د. أسامة الفزالي حرب
الأعضاء : د. أحمد يوسف أحمد
د. ألفت حسن أعنا
إبراهيم السيد عبد الوهاب
بدر عبد الماطي
د. نيل عبد الفتاح
د. نحوي خليل
هالة مصطفى
هاني رسلان

مجموعة البحوث العسكرية :

عميد أ. ح. متقاعد : مراد إبراهيم الدسوقي
الأعضاء : أحمد إبراهيم محمود
محمد عبد السلام

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د. طه عبد العليم
الأعضاء : إبراهيم بنور
أحمد السيد النجار
خالد زعلول
عبد الفتاح الجبالي
مجدى صبحي
نادية مرسى

الإشراف الفني :

حسين أبو زيد - خالد زعلول

باحثون مساعدون :

أحمد مصطفى العملة - إيهاب إبراهيم الدسوقي - خالد صلاح - خليفة ادهم - نحر سلام
علاء سالم - علي السيد فؤاد - مجدى عبيد - محمد أبو الفضل أحمد - محمد مصطفى شحاته
محمود حسين جمعة - همام سيد محمد .

* أسماء المجموعات البحثية مرتبة أبجدياً

المحتويات

٣	★ المشاركون في التقرير
٩	★ مقدمة تحليلية
٢٧	★ موجز التقرير
٣٩	النظام الدولي والاقليمي
٤١	القسم الأول : السياسة العالمية والشرق الأوسط :
٤٤	أولا : التطورات الاساسية في النظام الدولي :
٤٤	١ - استعمال التناقضات الداخلية في الاتحاد السوفيتي
٤٧	٢ - تقنين التحول السياسي في اوروبا الشرقية
٤٨	٣ - مباحثات خفض الاسلحة في أوروبا
٥١	ثانيا : النظام الدولي وازمة الخليج :
٥١	١ - الادارة السوفيتية للازمة
٦٠	٢ - الادارة الامريكية للازمة
٦٦	٣ - الجماعة الأوروبية وازمة الخليج
٧٣	٤ - دلالات الازمة ومستقبل النظام الدولي
٧٥	القسم الثاني : القوى البازغة في النظام الدولي :
٧٦	أولا : الجماعة الأوروبية
٧٧	١ - التطورات الداخلية للجماعة الأوروبية
٨٩	٢ - الجماعة الأوروبية والصراع العربي الاسرائيلي
٩١	ثانيا : اليابان :
٩١	١ - التطورات لداخلية
٩٤	٢ - اليابان والقوى النظمي
٩٨	٣ - اليابان والصين
٩٩	٤ - اليابان ودول آسيا
١٠١	٥ - اليابان والمنطقة العربية
١٠٣	ثالثا : جمهورية الصين الشعبية :
١٠٣	١ - تقديم ونظرة عامة
١٠٤	٢ - سياسة الصين في الداخل
١٠٦	٣ - سياسة الصين الخارجية
١١١	القسم الثالث : التفاعلات العربية والاقليمية :
١١٢	أولا : التفاعلات العربية - الاسرائيلية
١١٢	١ - الصراع العربي في اسرائيل
١١٥	٢ - أزمة الخليج في الصراع السياسي الداخلي
١١٦	٣ - اسرائيل وجهود بئير للتسوية السياسية
١١٨	٤ - الهجرة السوفيتية اليهودية إلى اسرائيل
١٢٠	٥ - الصراع المسلح على الجبهات العربية الاسرائيلية
١٢٧	٦ - تحليل المسار العام للصراع المسلح بين العرب واسرائيل
١٢٩	ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي الافريقية
١٣٠	١ - اثيوبيا
١٣٦	٢ - تشاد
١٣٨	٣ - النزاع الموريتاني السنغالي

١٤١	ثالثا : التفاعلات الإيرانية - العربية
١٤١	١ - التطور السيلسي الداخلي
١٤٢	٢ - العلاقات الإيرانية العربية
١٤٦	٣ - إيران وأزمة الخليج
١٤٨	٤ - الموقف الإيراني من الترتيبات الأمنية في الخليج
١٤٩	رابعا : التفاعلات التركية - العربية :
١٤٩	١ - التطور السيلسي الداخلي
١٥٠	٢ - العلاقات التركية العربية
١٥١	٣ - تركيا وأزمة الخليج
١٥٣	٤ - ركائز السياسة العسكرية التركية تجاه أزمة الخليج
١٥٦	٥ - الموقف التركي من الترتيبات الأمنية
١٥٧	القسم الرابع : الاقتصاد العالمي - تطورات وقضايا :
١٥٩	أولا : أداء الاقتصاد العالمي :
١٥٩	١ - النمو الاقتصادي العالمي
١٦٥	٢ - التجارة والتدفقات المالية والتقنية
١٧١	ثانيا : مؤشرات الاقتصاد العالمي :
١٧١	١ - قمة الدول الصناعية
١٧٧	٢ - المنظمات الاقتصادية الدولية
١٨٠	٣ - الجهات وجودة أراجوى
١٨٥	ثالثا : الإبعاد الاقتصادية للتحولات السياسية في أوروبا الشرقية :
١٨٥	١ - المقدمات الاقتصادية للانقلاب
١٨٧	٢ - مشكلات الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق
١٨٨	٣ - مساعدات الغرب للشرق
١٩٣	٤ - الوحدة الاقتصادية الألمانية
١٩٧	القسم الخامس : الأمن العربي :
١٩٨	أولا : الميزان العسكري العربي - الإسرائيلي :
١٩٨	١ - تداعيات الغزو العراقي للكويت على التوازن العربي - الإسرائيلي
١٩٩	٢ - التوازن في مجال القوة التقليدية
٢١٢	٣ - التطورات النوعية في ميزان القوة
٢١٨	ثانيا : التطورات التسلحية لدول الجوار الجغرافي :
٢١٨	١ - اتجاهات عملة
٢١٨	٢ - تركيا
٢١٩	٣ - إيران
٢١٩	٤ - أنجويبا
٢٢٢	ثالثا : الجوانب العسكرية لحرب الخليج :
٢٢٢	١ - الفكر العسكري العراقي تجاه العمليات العسكرية في الكويت
٢٣٥	٢ - الاستراتيجية العامة لقوات التحالف الدولي قبل نشوب الحرب الجوية
٢٣٧	٣ - العمليات الجوية الاستراتيجية لقوات التحالف الدولي في حرب الخليج
٢٤٣	٤ - الحرب البرية ونتائج حرب الخليج

٢٤٩	النظام الاقليمي العربي
٢٥١	القسم الأول : النظام العربي وأزمة الخليج :
٢٥٢	أولا : مؤسسات النظام العربي وأزمة الخليج :
٢٥٢	١ - اسباب ونواحي تفجر زلزال الخليج
٢٦٦	٢ - الادارة العربية لازمة الخليج
٢٩١	ثانيا : الحركات غير الرسمية في النظام العربي وأزمة الخليج ، حالة الحركة العالمية للاخوان المسلمين :
٢٩١	١ - مقدمة
٢٩١	٢ - الاخوان المسلمون وأزمة الخليج
٣١١	ثالثا : أزمة الخليج ومستقبل النظام العربي :
٣١٣	القسم الثاني : الشعب والنضال الفلسطيني :
٣١٤	أولا : حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج :
٣١٤	١ - الانتفاضة في الاراضي المحتلة : مزيد من التراجع
٣٢٠	٢ - مبادرة السلام الفلسطينية الطريق المسدود
٣٢٤	٣ - العلاقات الفلسطينية العربية
٣٢٨	ثانيا : القضية الفلسطينية في ظل أزمة الخليج
٣٢٨	١ - الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج
٣٣١	٢ - تأثير الأزمة على طرفي القضية الفلسطينية
٣٤٠	ثالثا : أزمة الخليج واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية :
٣٤٠	١ - أولويات التعامل مع مشكلات المنظمة في ظل أزمة الخليج
٣٤٢	٢ - المواقف الاسرائيلية والفلسطينية المحتملة من التسوية
٣٤٥	القسم الثالث : الاقتصادات العربية :
٣٤٦	أولا : أزمة الخليج والاقتصادات العربية
٣٤٧	١ - الاقتصاد السياسي لقرار الغزو العراقي
٣٥٤	٢ - السياسة النفطية وحتمية توازن المصالح
٣٥٨	٣ - تفاوت الثروة وصورة العون الخليجى
٣٦٣	٤ - التنمية العربية واعباء أزمة الخليج
٣٧١	ثانيا : الوحدة البنئية بين التفاهم السياسى والصعوبات الاقتصادية :
٣٧١	١ - الطاع الزراعى : الوحدة تغير للمتفاضات
٣٧٢	٢ - الصناعة التحويلية : مكانة محدودة ومشاكل مرعبة
٣٧٣	٣ - الوحدة اقتصائيا : وهم لم يتحقق
٣٧٣	٤ - وحدة البترول
٣٧٣	٥ - التطور مرور الوحدة الاصيل
٣٧٤	٦ - الوحدة : معضلات صاغت أزمة الخليج
٣٧٥	ثالثا : اعادة بناء الاقتصاد اللبناني
٣٧٥	١ - الملامح الاساسية للاقتصاد اللبناني قبل الحرب
٣٧٥	٢ - الاقتصاد اللبناني خلال الحرب الاهلية
٣٧٨	٣ - أثر الغزو العراقي على الاقتصاد اللبناني
٣٧٨	٤ - مستقبل الاقتصاد اللبناني
٣٨١	جمهورية مصر العربية :
٣٨٣	القسم الأول : النظام السياسى :
٣٨٤	أولا : نظام الحكم
٣٨٤	١ - السلطة التنفيذية

٣٨٩	٢ - السلطة التشريعية
٤٠٤	٣ - السلطة القضائية
٤١٥	ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية :
٤١٥	١ - الحزب الوطنى الديمقراطى
٤١٨	٢ - حزب الوفد والقوى البرلمانية ١٩٩٠
٤٢٦	٣ - التحالف والقوة الإسلامية
٤٣٨	٤ - التجمع وقرى اليسار
٤٥١	ثالثا : جماعات المصالح :
٤٥١	١ - الجمعيات التطوعية
٤٥٣	٢ - النقابات
٤٥٧	رابعا : اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩٠
٤٥٧	١ - القضايا السياسية
٤٦٣	٢ - القضايا الاقتصادية
٤٦٨	٣ - القضايا الاجتماعية
٤٧٣	٤ - القضايا الثقافية
٤٧٤	ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠
٤٨١	القسم الثانى : السياسة الخارجية :
٤٨٢	أولا : السياسة المصرية قبل أزمة الخليج :
٤٨٢	١ - مصر والوطن العربى
٤٨٩	٢ - مصر والصراع العربى الاسرائيلى
٤٩٣	٣ - مصر وأفريقيا
٤٩٥	٤ - مصر والعالم الثالث
٤٩٧	٥ - مصر وأوروبا
٤٩٨	٦ - مصر والفوتان المطمئنان
٥٠١	ثانيا : السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج :
٥٠١	١ - المصالح المصرية وأزمة الخليج
٥٠٢	٢ - محاولة التسوية السلمية للزمة
٥٠٤	٣ - السياسة المصرية بعد الغزو
٥٠٩	٤ - موقف رأى العام والقوى السياسية
٥١١	٥ - ملاحظات ختامية
٥١٣	القسم الثالث : الاقتصاد القومى :
٥١٤	أولا : مؤشرات الأداء الاقتصادى
٥١٤	١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٥١٦	٢ - آثار أزمة الخليج
٥١٨	٣ - البطالة والهجرة العائدة
٥٢٣	ثانيا : سياسات الإصلاح الاقتصادى :
٥٢٣	١ - السياسة النقدية والائتمانية
٥٢٧	٢ - الموازنة العامة للدولة ١٩٩٠ - ١٩٩١
٥٣٣	ثالثا : العلاقات الاقتصادية الخارجية :
٥٣٣	١ - ميزان المدفوعات
٥٣٦	٢ - المديونية الخارجية

٥٤٥	القسم الرابع : الدفاع والقوة العسكرية :
٥٤٦	أولا : السياسة الدفاعية المصرية
٥٤٧	١ - الأمن القومي المصري والتطورات العالمية
٥٤٨	٢ - الأمن القومي المصري وسياسة التصنيع الحربي
٥٤٨	٣ - السياسة الدفاعية المصرية ونزع أسلحة الدمار الشامل
٥٤٩	٤ - تأثير الغزو العراقي للكويت على السياسة الدفاعية المصرية
٥٥٠	٥ - محدثات السياسة العسكرية المصرية خلال عام ١٩٩٠
٥٥١	٦ - القوات المسلحة المصرية وإمكانيات حل القضية الفلسطينية
٥٥٢	ثانيا : سياسة التسليح المصرية :
٥٥٢	١ - الطابع العام
٥٥٤	٢ - تطورات التسليح
٥٦١	٣ - السياسة التسليحية المصرية في بيئة متغيرة

التحليل الثقافي لأزمة الخليج

السيد يسين

مقدمة

نعتبر أن تطبيق منهج التحليل الثقافي الذي تجاهلناه طويلا في دراسة المجتمع العربي ، هو نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما مورس اثناء أزمة الخليج ، وكذلك في تحليل الآثار التي ترتبت على الحرب ، وذلك على مستوى السلطة والمتكلمين والجماهير .

وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معين ، وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع ، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي .

واذا انطلقنا في تطبيق منهج التحليل الثقافي ، من واقع دراسة ممارسات السلطة والمتكلمين والجماهير في أزمة الخليج ، فانه يمكننا اثارة عدد من الموضوعات الاساسية التي نستحق البحث والتحليل ، ليس في ندوة واحدة أو عدة ندوات ، بل انها ينبغي أن تكون على أجهزة البحث في مراكز البحوث العربية المتخصصة ، ولدى المتكلمين القوميين العرب المعنيين بقضية الوحدة العربية . وهذه الموضوعات تتركز في خمس مشكل : خطاب المتكلمين في مواجهة الأزمة ، مشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسي العربي ، والتحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي ، والعلاقة بين الوطن العربي والعالم .

أولا - خطاب المثقفين في مواجهة الأزمة

ليس هناك من شك في أن المثقفين العرب كانوا طليعة أمتهم منذ بداية النهضة العربية حتى اليوم . لقد بدأ دورهم التنويري العظيم حين واجهوا السؤال الرئيسي : كيف نقضي على اسباب التخلف العربي ، وكيف نكتسب أدوات التقدم الغربي ؟

وكان ذلك يقتضي القيام بعملية فكرية مزدوجة : تقديم تحليل نقدي لتجربة الغرب من ناحية ، وتشخيص لأسباب التخلف العربي من ناحية أخرى . وقد قام بهذه العملية الفكرية الكبرى مجموعة من الرواد العظام لعل أبرزهم رفاعة رافع الطهطاوى وخير الدين التونسي .

غير أن هذا الدور الفكري البارز ، كان مجرد المقدمة التي أفسحت مكانا أساسيا للمثقفين العرب لكي يتصدروا الثورات العربية التي هدفت أولا إلى استخلاص العروبة من برائن الحكم العثماني ، وصوبت سهامها ثانيا للنضال ضد الاستعمار الغربي والهيمنة الأجنبية . وقادت أجيال تلو أجيال من المثقفين العرب في كل أقاليم الوطن العربي النضال بالقلم والبنديقة معا ، خلال مسيرة نضالية طويلة ، كانوا هم طليعة أمتهم ، المنادين بالاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والاصالة الحضارية .

وها نحن اليوم وفي غمار أزمة الخليج بكل تعقيداتها العالمية والإقليمية والمحلية ، نشهد المثقفين العرب ، يواصلون أداء دورهم ، ولكن في سياق أكثر تعقيدا ، تختلط فيه القومية بالقطرية ، ويتشابه فيه المنهج الثوري في التغيير مع النظرة الإصلاحية ، ويتعقد فيه الدور النقدي التقليدي للمثقف العربي ، نتيجة للقهر السياسي الذي يحد من الحرية الفكرية للمثقف ، وبالاغراء المالي من قبل بعض الانظمة . وقد أدت كل هذه العوامل إلى انقسام المثقفين العرب انقساما واضحا في تناولهم لازمة الخليج وفي اتجاهاتهم المعينة إزاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التي أثارها .

لقد مر وقت كاف على الأزمة ، ظهر فيها وتبلور ما يمكن أن نطلق عليه ، خطاب المثقفين ، إزاء الأزمة ، الذي يستحق أن نتأمله على حدة ، وذلك بالإضافة إلى ، خطاب السلطة ، الذي يكشف أيضا عن انقسام واضح بين الانظمة العربية واتجاهاتها وسلوكها في الأزمة ، والذي ظهر في ثلاثة مواقف متميزة : الانحياز الكامل مع العراق ، والانحياز الكامل مع الكويت ، والموقف الوسطي الذي يحاول انصاره التوازن المتحرك في سياق لا يسمح بطبيعته بانصاف الحلول . ويمكن القول أن خطاب المثقفين العرب في الأزمة ، لو نظرنا إليه باعتباره نصا واحدا - لغرض التحليل - لوجدناه ينقسم بالسمات التالية :

١ - اتخاذ بعض المثقفين سواء ممن أيدوا العراق ، أو ممن وقفوا بجانب الكويت أسلوبا عاطفيا صارخا في الدفاع عن مواقفهم ، يفكر إلى الحد الأدنى من العقلانية . وكان شعار الواحد منهم الذي رفعه طول الوقت ، أنصر أخاك ظالما أو مظلوما .

٢ - تطور مواقف بعض المثقفين مع تصاعد الأزمة ويزور تعقيداتها ، ونخول عناصر جديدة إليها .
فبعض المثقفين ممن أدانوا غزو الكويت في البداية عادوا لمراجعة موقفهم بعد دخول القوات الأجنبية إلى السعودية ، وأصبحت القضية المحورية بالنسبة لهم هي الكفاح ضد التواجد الأجنبي على الأرض العربية ، باعتبارها هي المشكلة الملحة .

٣ - انطلق معظم خطاب المثقفين العرب من مسلمة مبنائها انك اما أن تكون مع العراق على طول الخط ، أو مع الكويت على طول الخط ، ومثل ذلك تبسيطا مغلًا لرؤية الواقع . ذلك أن الأزمة اثارت قضايا سياسية وفكرية واستراتيجية معقدة ، من الصعب للغاية حصرها في خانة (الابيض ، أو في خانة (الأسود ، وبالتالي حرم هؤلاء المثقفون أنفسهم من التحليل النقدي للأزمة والذي من شأنه أن يبرز سلبيات وإيجابيات سلوك كل طرف من الأزمة .

٤ - اتسم خطاب المثقفين العرب بكونه خليطًا من مناقشة الاساسيات في السياسة العربية (الوحدة العربية مثلاً وكيف تتحقق هل بالديمقراطية أم بالقوة العسكرية ، وقضية أولوية قضية الوحدة على قضية الديمقراطية) ، وتحليل الآخر وسياساته وأهدافه (ونعني موضوعات الهيمنة الامبريالية ، والتدخل الأجنبي ، ومزاعم النظام العالمي الجديد) ، والنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة في الوطن العربي (الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار ، وهشاشة الدول الخليجية واقتصادها لأساسيات الدولة) وأخيراً محاولة النظر للمستقبل ، سواء مستقبل الوطن العربي أو مستقبل المجابهة أو التفاعل بين النظام العربي والنظام العالمي .

٥ - وسمة أخرى تتمثل في التبعية المطلقة لبعض المثقفين لمواقف السلطة ، سواء كانت السلطة العراقية أم السلطة الكويتية أم السلطة السعودية (وينطبق ذلك على تبعية بعضهم للسلطة المصرية أو السورية) . وخطورة هذا الموقف أن يتحول المثقف إلى مجرد مبرر لمواقف السلطة ، وهو لذلك مستعد لتغيير موقفه إذا ما غيرت السلطة موقفها . فالمثقفون الذين أيدوا السلطة العراقية في غزوها للكويت ، ثم في ضمها بعد ذلك للعراق وابتدعوا النظريات المختلفة لتبرير هذا الضم ، سواء في حديثهم عن أولوية الوحدة العربية ولو تم تحقيقها بالقوة العسكرية ، أو في تعرضهم لهشاشة الدولة الكويتية ، أو في اثارتهن لقضية الحق التاريخي ، هم أنفسهم الذين أيدوا العراق في مبادرته السلمية ، والتي جوهرها الانسحاب من الكويت . لدى هؤلاء البعض موقف السلطة - أيا كان ومهما تغير - هو الصحيح . ومن ناحية أخرى فالمثقفون الذين أيدوا عملية تحرير الكويت . باعتبارها هي هدف التدخل الأجنبي ، هم أنفسهم الذين صمتوا صمتاً مربياً فيما يتعلق بتحول العملية إلى تدمير شامل للقوة العراقية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتجاوز قرارات مجلس الأمن وبعض النظر عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية إصدارها . وهم أنفسهم الذين لم يؤيدوا بطريقة واضحة المبادرة العراقية السوفيتية والتي تنص على الانسحاب العراقي من الكويت .

٦ - وتلزمنا الامانة أن نسجل مواقف المثقفين العرب الذين لم ينساقوا إلى مزلق التبعية للسلطة ، وإنما جهرُوا بأرائهم ضد اختيارات السلطة كتابةً وحديثاً وسلوكاً ، ونشير هنا إلى مواقف بعض المثقفين المصريين والمقاربة والتونسيين وخصوصاً في احزاب المعارضة .

٧ - ولوحظ ايضاً في بعض الاقطار العربية أن عمق التيار الشعبي المؤيد للعراق ، جرف في طريقه بعض المثقفين الذين لم يتجاسروا على ممارسة التحليل النقدي للأزمة ، بما قد يؤدي إليه من صياغة ونشر افكار قد تتعارض مع هذا التيار الشعبي .

وهذه الملاحظة تثير مشكلة هامة مفادها هل دور المثقف الاتساق وراء المشاعر الجماهيرية مهما كانت عقلانياتها ، أم أن دوره هو محاولة طرح الآراء من منظور نقدي حتى لو خالفت الاتجاهات الشعبية ؟ في تقديرنا أن هذه السمات الأساسية لخطاب المثقفين العرب في مواجهة الأزمة ، تثير مجموعة متنوعة من المشكلات البالغة الأهمية التي تتعلق بدور المثقفين العرب في تطوير وتحديث المجتمع العربي .

ولعل أبرز هذه المشكلات هي علاقة المثقفين بالسلطة . هذا موضوع تقليدي كثر فيه النقاش والجدل على المستوى العالمي وعلى الصعيد العربي على السواء . غير أنه لو تأملنا مسيرة المثقفين العرب خلال العقود القليلة الماضية ، فمن السهل علينا أن نرصد مجموعة من الظواهر البارزة أهمها على الإطلاق وقوع المثقف العربي بين المطرقة والسندان ، ونعني على وجه التحديد بين الوطأة الشديدة للقمع السياسي المباشر ، الذي قد يدفعه إلى الصمت ، أو إلى الهجرة ، أو للنضال في ظل سياق استبدادي تهدر فيه حقوق الإنسان بالكامل وبلا أي ضمانات قانونية ، وبين الأغراء المالي الذي أجانح استثماره بعض النظم العربية ، وخصوصا في سنوات الحقبة النفطية ، والتي سمحت بشراء عديد من الأقلام ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مما أثر تأثيرا سلبيا على قيام المثقف العربي بدوره النقدي .

والمشكلة الثانية هي توزع المثقفين العرب بين أنصار المنهج الثوري في تغيير المجتمع العربي ، ودعاة المنهج الإصلاحى . وقد أتت عوامل عديدة عالمية وإقليمية إلى انحسار مسكر دعاة المنهج الثوري ، نتيجة لانحسار التجربة الاشتراكية الشمولية في الاتحاد السوفيتي وبلاد أوروبا الشرقية ، وللتناكساة الواضحة لمسيرة الخطاب الثوري العربي في العقود الأخيرة ، سواء في مجال الإصلاح الداخلي أو في المواجهة مع إسرائيل العدو التقليدي للأمة العربية .

وفي هذا السياق اكتسب دعاة المنهج الإصلاحى أرضا واسعة ، وانطلقوا للتبشير بأهمية التصالح مع إسرائيل من خلال مفاوضات سلمية ، وفي إطار التهاون مع النظام العالمي ، وتبنى لفته وخصوصا في أهمية تبني الحلول الوسط ، والتخلي عن النضال الثوري أسلوبا للحصول على الحقوق المشروعة . ومن ناحية أخرى الدعوة للمنهج الإصلاحى في الإطار الداخلى في كل قطر ، والقبول ، بالمنح الديمقراطية ، التي يعطيها النظام السياسى بالتدريج ، ومحاولة العمل السياسى في ظل أطر سلطوية وباستخدام الأساليب الديمقراطية المقيدة . أما في المجال العربى ، فالدعوة هنا تتمثل في ضرورة التركيز على الحوار والتراضي والحث والإقناع ، في مجال العمل العربى المشترك ، ونبذ كافة الأساليب الثورية التي كانت متبعة منذ عقود مضت ، فيما يتعلق بقضية الوحدة ، وعدالة توزيع الثروة العربية ، والمواقف من المعسكر الغربى .

والمشكلة الثالثة هي أسلوب المثقفين العرب في التعبير عن قناعاتهم وآرائهم . وقد لاحظنا سيادة العاطفية والخطابية في خطاب المثقفين إزاء الأزمة ، ونفرة التحليلات النقدية الموضوعية مع أهميتها القصوى ، بالإضافة إلى عودة بعضهم مرة أخرى في تصوير العلاقات مع الغرب باعتبارها حربا صليبية مستمرة .

ومن هنا يمكن القول أن مشكلة المنهج الفكري الذي يتبناه المثقفون العرب يحتاج إلى تحليل نقدي ، بالإضافة إلى نظرياتهم عن الآخر وخطورة الوقوع في أسر الصور النمطية القديمة عن الغرب . بعبارة أخرى ضرورة مناقشة كيف نتعامل مع الغرب ، ومن أي منطلق ، هل من منطلق للمجاهبة المستمرة والصراع ، أو من منطلق التعاون المتكافئ والحوار الفعال ، في ضوء منهج نقدي يضع يده على أهداف ووسائل ما يطلق عليه ، النظام العالمى الجديد ، وكيفية مواجهته بفعالية وكفاءة .

والمشكلة الرابعة هي علاقة المثقفين العرب بالجماهير . ونعلم جميعا أن هناك مناقشات تكلويدية حول هذه العلاقة ، كما أنه توجد انماط معروفة وشهيرة . ولعل أبرزها صورة « المثقف المنعزل » ، عن الجماهير والذي يصوغ أفكاره بعيدا عن نبضها الحي ، اما من باب التماهي الفكري ، أو بسبب العجز عن التواصل معها ، أو الخوف من مشاعرها الجارفة في بعض الاحيان . وهناك ايضا « المثقف العضوي » ، بتعبيرات المفكر المناضل الايطالي المعروف جرامشي الذي يجيد التلاحم مع الجماهير ويعبر عنها .

ان هذه مشكلة بالغة الاهمية ، لما لوحظ في الحقبة الاخيرة من تغيير بعض المثقفين العرب لمواقفهم الايديولوجية المعلنة ، وانضمامهم الى بعض التيارات السياسية التي أصبحت لها ، جماهيرية ، واضحة في السنوات الاخيرة ، وأهمها التيار الاسلامي ، لمجرد مجازاة الجماهير .

لقد برزت في أزمة الخليج قضية علاقة المثقف بالجماهير بصورة واضحة . بكل ايجابياتها وسلبياتها ، بصورة تدعو لدراستها وتحليلها .

ومعنى ذلك كله - اذا صوبنا عيوننا تجاه المستقبل - أن دور المثقفين في المجتمع العربي يحتاج ، في ضوء ممارسة المثقفين الفعلية اثناء أزمة الخليج ، الى حوار نقدي يركز على مجموعة القضايا والمشكلات التي أشرنا اليها ، وأهمها : علاقة المثقفين العرب بالسلطة ، وعلاقتهم بالجماهير ، وأسلوبهم في التعبير عن أنفسهم ، ومناهجهم في الدعوة الى التغيير الاجتماعي بين الثورية والاصلاحية ، وتصوراتهم للعلاقة مع الآخر ، ومع النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب اساسا .

ان هذا الحوار الذي ندعو اليه ، والذي نرجو أن يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من كافة الاتجاهات السياسية ، ينبغي أن يصدر عن رغبة أكيدة في النقد الذاتي ، وقدرة فكرية في نقد الآخر ، وهدف واضح ومحدد ، هو تأكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي . فهذه العملية التاريخية الكبرى - كما أثبتت الاحداث في الماضي والحاضر - مهمة لا يمكن ولا يجوز أن تترك فقط لصانعي القرار من السياسيين المحترفين . لان صياغة المستقبل العربي ليس من حق أحد ايا كان أن يحتكرها ، بل ينبغي أن نصنعه معا ، حكاما ومثقفين وجماهير ، من خلال النضال السياسي والثقافي الواعي ، وفي سياق تسوده الديمقراطية الحقيقية .

ثانيا . مشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية

ونعني اساسا المفهوم الذي يقدمه كل نظام سياسي عن نفسه ، وعن الآخرين ، على مستوى السلطة والمتكلمين والجماهير . وعادة ما يعطي النظام السياسي عن نفسه صورة بالغة الايجابية ، تخفي كل السلبيات ، وتبرز ما يراه من ايجابيات ، وفي نفس الوقت - وخصوصا في فترات الصراع - يقدم صورة بالغة السلبية عن الاطراف الاخرى الداخلة معه في صراع . ويكفي أن نشير هنا الى الخطاب السياسي العراقي منذ بداية الازمة والصورة التي قدمها عن نفسه باعتباره راند القومية العربية والاسلام والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والنضال ضد قوى الاستكبار العالمية ، وفي نفس الوقت الصورة البالغة السلبية التي قدمها للنظام الكويتي ، وللنظم الخليجية عموما ، باعتبارها مجرد محصلة للخطة الاستعمارية في تقسيم الوطن العربي ، وبالتالي فهي كيانات هشة وهزيلة من الناحية الاجتماعية والسياسية ، وهي ايضا تابعة للنظام الرأسمالي الامريكي .

هذه الصورة النمطية للآنا وللآخر في مجال العلاقات العربية لا تقتصر على قادة النظم السياسية ، وانما تنتقل - للاسف - وفي غيبة الديمقراطية وحرية التعبير التي تسمح بالنقد والتصحيح ، الى خطاب المتكلمين ، والذين غالبا - تحت وهاء القهر السياسي العنيف - ما يكونون متكلمين مبررين للسلطة .

وهذه العملية الاجتماعية الواسعة المدى لتزييف الوعي العربي المعاصر ، مردها اساسا الى غياب المرجعية الاساسية المتفق عليها لتقييم اداء النظم السياسية . ففي ظل سيادة شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة في النظم الراديكالية غابت غيابا شبه كامل قيمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . ولذلك لم يكن غريبا أن نجد بعض المتكلمين العرب ممن اخذوا صف العراق ، يبررون الغزو العراقي للكويت بأنه مشروع لانه يتمثل في تحقيق الهدف العربي الاسمي وهو الوحدة ، حتى لو تمت بالقوة العسكرية ، ولو تحققت بغير الشعب الكويتي نفسه ! ويتسائلون بسخرية ، هل من الممكن للشعب الكويتي أن يتقدم بطريقة ديمقراطية بطلب الوحدة مع العراق ، مع كل ما يرفل فيه من خيرات جلبتها الثورة النفطية ؟

ومن هنا لا بد من التشديد في المرحلة المقبلة على المرجعية الاساسية للحكم على شرعية النظم السياسية وادائها . ولا بد أن تكون قيم الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان هي القيم الحاكمة في التقييم ، وتأتي بعد ذلك قيم العدالة الاجتماعية ، والايمان بتحقيق الوحدة العربية ، والعمل على تحقيقها أيما كانت صورتها .

ونحن في الواقع نحتاج - من أجل التحليل العلمي لمشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية - الى أن ندرس ثلاثة انواع من الخطابات :

١ - خطاب السلطة : ويتم ذلك من خلال تحليل المواقف المعطنة الاساسية للنظم السياسية العربية (الدساتير ، المواقف ، الوثائق الحزبية للحزب الحاكمة) وللخطابات السياسية للحكام أيما كانوا

ملوكا ام امراء أم رؤساء جمهوريات ، وأهم من ذلك كله دراسة الممارسات السياسية للنظم بكل تفاصيلها وتغيراتها عبر الزمن ، وخصوصا في مجال التحالفات الدائمة أو الوقتية ، والتحولات فيها .

٢ - خطاب المثقفين : ويتم ذلك من خلال قراءة نقدية واعية للانتاج الفكري العربي المعاصر ، وفق منهجية دقيقة تسمح برسم الخريطة الاساسية الفكرية في مرحلة أولى ، مع تحديد التغيرات والتقلبات في المواقف المعنوية للمثقفين في مرحلة ثانية ، لابرار ظاهرة ما أطلق عليه محمد عابد الجابري ، الترحال الثقافي ، ، ويقصد بها انتقال المثقف العربي من ايدولوجية الى ايدولوجية أخرى مناقضة ، أحيانا من خلال عملية تدريجية قد تكشف عن نمو وتطور المشروع الفكري للمثقف ، وهو أمر مشروع ، وأحيانا أخرى من خلال عملية انقلابية فجائية وغير مبررة ، تحول مثقف ماركسي عريق له تاريخ في العمل الحزبي الشيوعي الى مثقف اسلامي متطرف . أو كتحول مثقف قومي عربي الى مثقف قطري ينقد القومية العربية وينادي بالانكفاء على المصلحة الوطنية الضيقة . مثال ذلك موقف بعض المثقفين المصريين العربيين عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ والذين من باب الدفاع عن معاهدة كامب دافيد اندفعوا الى رفع الشعار الشوفيني « مصر أولا » ، بما يعنيه ذلك أن تذهب العروبة الى الجحيم ، اذا ما تعارضت مع المصلحة المصرية .

وكذلك ما نشهده الآن من تحولات بعض المثقفين الكويتيين العربيين عقب الغزو العراقي ، واستعادة الكويت ، بما أعلنوه من كفرهم بالعروبة ، وتصريحهم بأنهم يرغبون في أن يكونوا تابعين للولايات المتحدة الامريكية التي قامت بالتصدي للغزو العراقي وحررت لهم وطنهم .

٣ - خطاب الجماهير : ونقصد بذلك الاثراكات والتصورات والصور النمطية التي تكونها الجماهير في الوطن العربي عن شعوب البلاد العربية المختلفة . وفي هذا المجال من الاهمية بمكان القيام بدراسات ميدانية مقارنة لمعرفة هذه الاثراكات والصور النمطية .

وقد قمنا ببحث ميداني واسع المدي في اطار مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة . وصممت استمارة طبقت في ثلاثة عشر قطرا عربيا ، وقد قام كاتب هذا البحث بتحليل النتائج الخاصة بنظرة الجماهير العربية الى نفسها والى الآخرين .

انظر : السيد يسين ، الشعب العربي ، التفاعل الاجتماعي والصور القوية منشورة في كتاب : ابراهيم . ص ، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٥ ، ٢٥٧ ، ٢٨٢ .

وهي دراسة رائدة تستحق أن تتابع من خلال استخدام نفس المنهجية ، خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج ، بكل ما أحدثته من اتصالات واضحة بين النظم السياسية ، والمثقفين ، والجماهير العربية . وفي هذا المجال من الاهمية بمكان دراسة وتحليل السلوك الجماهيري العربي اثناء الحرب ، وعلى وجه الخصوص بحث ظاهرة التأييد الجماهيري الواسع المدى للخطاب السياسي للرئيس صدام حسين ، وخصوصا جماهير الاردن والجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، وفي الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن ، وبعض قطاعات الجماهير في مصر وسوريا .

ان دراسة هذا السلوك الجماهيري ، ستكشف ليس فقط عن توحّد الجماهير مع الشعارات التي رفعها الرئيس صدام حسين ، بغض النظر عن جديته في رفعها ، أو عمله الحقيقي لتحقيقها . وأهمها تحدى الهيمنة الامبريالية الامريكية ، وتحقيق الوحدة العربية ، وعدالة توزيع الثروة العربية ، واستقلال الارادة العربية . وستكشف الدراسة ايضا عن تبني هذه الجماهير لصور بالغة السلبية عن النظام الكويتي ،

والمجتمع الكويتي والشعب الكويتي على وجه الخصوص ، والشعوب الخليجية على وجه العموم .

لقد تم تبني صور نمطية سلبية عن هذه النظم والمجتمعات والشعوب باعتبارها نظاما مصطنعة (من صنع الاستعمار الاجلنزي) وهي نظم عميلة للولايات المتحدة الامريكية ، وأنها مجتمعات مفككة اتخمتها الثروة التي تضمن بها على التتمية العربية لرفع المستوى الاقتصادي والحياتي للجماهير العربية الفقيرة في دول العصر العربية ، وأنها شعوب كسولة لا تعمل ولا تنتج ، وتعتمد على الصالة الاجنبية في كل شيء ، وأنهم كأفراد لاهم لهم الا التمتع بالمال النفطي الحرام ، واهداره على الملذات في عواصم العالم المختلفة . وفي هذا الاطار تغيب أي صور ايجابية . مهما كانت - من ادراك الجماهير العربية للشعب الكويتي أو الشعوب الخليجية . فالوقائع الثابتة الخاصة باسهام النظام الكويتي والنظم الخليجية في التتمية العربية لبلد العصر ، من خلال المساعدات المباشرة ، والقروض والمنح والاستثمارات ، يتم تجاهلها كلها ، أو حين تثار ، يعتمد التقليل من أهميتها ، على أساس انها لا تمثل شيئا كبيرا اذا ما قورنت بالاستثمارات الخليجية في الاقطار الاجنبية ، أو يتم التركيز على سلبيات سلوك التعالي الخليجي في التعامل مع الدول العربية الفقيرة .

وفهم السلوك الجماهيري العربي لا بد أن يوضع في اطار أعم ، أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمي في غالبية النظم السياسية العربية ، وغياب الاصوات الاخرى المعارضة ، وبالتالي افتتاح المجال واسعا أمام الانظمة لتزيف الوعي الجماهيري وفقا لسياسية اعلامية تابعة لتوجهات النظم السياسية ، وعدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الاقطار العربية المختلفة ، نتيجة ضعف ادوات الاتصال المستقلة التي تسمح له بتكوين وجهة نظر موضوعية ، ووقوف الحواجز الجمركية العربية الراسخة امام المنتجات الفكرية والثقافية العربية (تداول الجرائد العربية والكتب العربية) وقبل ذلك كله قيود الرقابة الصارمة التي تفرض على كثير من الاحيان على هذه المنتجات ، مما يؤدي في النهاية الى تكون وعي جماهيري مشوه وقاصر .

ان الوعي الجماهيري في اطار الدولة العربية المستبدة يتشكل - الى حد كبير - تحت تأثير النظم الاعلامية الرسمية ، وان كان احيانا يستطيع - بالحنس - ان يفلت من اطار هذا الحصار الاعلامي ، ويعبر عن نفسه بصدى ، وخصوصا في أوقات الازمات التي تلمس صميم عصب المشاعر القومية العربية ، كما حدث في السلوك الجماهيري العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر بقيادة جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ ، أو كما حدث بالنسبة للسلوك الجماهيري اثناء حرب الخليج ، بالرغم من التفاوت الكبير في السياق التاريخي لكل حرب منهما ، وخصوصا من ناحية سبب الحرب . في الحرب الاولى كان هو قرار تأميم قناة السويس ، والذي كان من الممكن بسهولة للجماهير أن تؤيده باعتباره تعبيرا عن الكرامة الوطنية والرغبة في تحرير الإرادة العربية من الهيمنة الاجنبية .

وفي الحرب الثانية كان السبب هو الغزو العراقي للكويت ، والذي كان يمكن - لو لم تتدخل القواات الاجنبية - القياس الدقيق لاتجاهات الجماهير ازاءه . غير أن التدخل الاجنبي هو الذي أثار في المقام الاول الذاكرة السياسية لدى الجماهير ، وخصوصا نضالاتها السابقة المجيدة ضد الاستعمار والهيمنة الاجنبية ، مما جعلها تركز على الوجود الاجنبي والنضال ضده ، وفي نفس الوقت لا تثير سبب الحرب وهو الغزو العراقي لبلد عربي هو الكويت . وهذه الواقعة بذاتها ، وتعني عنوان قطر عربي ضد قطر عربي آخر ، مهما كانت المبررات ، هي التي اثارت البلبلة في صفوف المتكفين والجماهير على السواء .

ثالثا - منهج التفكير السياسي العربي

لا نبالغ اذا قلنا أن التفكير السياسي العربي قد تمحور في العقود الماضية - ربما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن - حول محورين اساسيين : الاول قضية التجزئة والوحدة ، والثاني قضية الاصلية والمعاصرة .

وقد يبدو أن المحور الاول ينتمي الى المجال السياسي اساسا ، وأن المحور الثاني ينتمي الى المجال الثقافي على وجه الخصوص ، غير أنه من منظور شامل يمكن القول أن السياسي لا يمكن في أغلب الاحيان فصله عن الثقافي ، ولذلك فهناك تقاطعات عديدة بينهما ، وتفاعل متبادل .

لقد دفعت حرب الخليج قضية التجزئة والوحدة مرة اخرى الى مقدمة الاهتمامات العربية . فقد أدى الغزو العراقي للكويت ، والذي تدرج النظام العراقي في تقديم اسبابه من أول الحقوق التاريخية للعراق في الكويت وما يتضمنه ذلك من رفض الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار ، الى انه يعتبر في الواقع تحقيقا لحلم الوحدة العربية ، ومن هنا فقد قدم قرار ضم الكويت الى العراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشر ، على هذه الارضية .

ولم نعدم مثقفين قوميين عربيين انطلقوا لتبرير الغزو العراقي ، على اساس اولوية تحقيق هدف الوحدة العربية ، على غيره من الاهداف . فالديمقراطية يمكن أن تؤجل ، والاشتراكية يمكن أن تجمد ، غير أن تحقيق الوحدة ينبغي أن يتحقق ولو باستخدام القوة العسكرية ، حتى ولو تم ذلك بقتل الشعب الذي تراد الوحدة معه . وقد سبقت في هذه النظريات الخبرة الاوروبية في تحقيق الوحدة السياسية في القرن التاسع عشر ، ولمع اسم بسمارك محقق الوحدة الالمانية بالقوة العسكرية باعتباره أحد المراجع الرئيسية التي يحال اليها في تنظير تحقيق الوحدة العربية بالقوة العسكرية .

والواقع أن الجدل الدائر بين فكر التجزئة وفكر الوحدة لم ينقطع أبدا طوال العقود الماضية . وإذا درسنا خطاب التجزئة لوجدناه يدافع عنها على أساس الامر الواقع ، ويهدف الى ترسيخها ، انطلاقا من التركيز على أولوية المصالح الوطنية الضيقة ، مما يؤدي الى مصادرة اي امكانية لتحقيق الوحدة في المستقبل .

أما خطاب الوحدة - وخصوصا في صورته المثالية - فهو ينطلق في كثير من الاحيان من القفز فوق الواقع ، مما يدفعه الى تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي . والصورة المثالية التي يقدمها لنا هذا الخطاب ، هي صورة أمة عربية واحدة كانت موحدة طوال عهودها ، غير أن الاستعمار الحديث هو الذي جزأها الى دول ودويلات (وهذه نظرة لا تاريخية في الواقع) ، وهذه الأمة تشترك في الدين والتراث واللغة والثقافة الواحدة ، وهي أمة متجانسة ، لا ينقصها سوى صدور الإرادة السياسية لاستعادة وحدتها المفقودة .

وهذا الخطاب المثالي الذي ساد في الأربعينات والخمسينات والستينات ، تجاهل عددا من الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد تجاهل أولا مشكلة الاقليات والجماعات الاثنية المختلفة في الوطن العربي ، ولم يتصد لعلاج قضية الاندماج الوطني والقومي لهذه الاقليات والجماعات الاثنية (الاكراد والشيعية في العراق ، المارونيون في لبنان ، البربر في الجزائر ، المسيحيون في جنوب السودان ، على سبيل المثال) .

وقد أدى هذا التجاهل الى التخبط الشديد في تعامل ممثلي الفكر القومي العربي الذين تسلموا السلطة في عدد من البلاد العربية مع هذه الحقائق . وتراوحت وسائلهم بين استخدام القمع السياسي المباشر أو القمع الثقافي ، وبين الاعتراف بحق بعض هذه الجماعات في الحكم الذاتي ، كما حدث في العراق والسودان ، وان كانت هاتان التجربتان قد انتكستا للأسف لاسباب متعددة ، لا مجال للخوض فيها .

غير أنه يمكن القول أن هناك غيابا واضحا لنظرية متكاملة في الفكر القومي العربي فيما يتعلق بهذه المشكلة .

وقد تم ايضا - في اطار الخطاب المثالي - تجاهل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الوطن العربي ، وأهمها التفاوت الشديد في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في الاقطار العربية . ولو اعتمدنا على مقياس البداوة - التحضر ، لوجدنا مجتمعات عربية لم تكد تخرج بعد من طور البداوة ، في حين نجد مجتمعات عربية أخرى قطعت اشواطاً بعيدة في مجال التحضر .

ومن ناحية أخرى تم تجاهل عدد من الحقائق السياسية الهامة ، وأهمها تفاوت أسس شرعية النظم السياسية العربية القائمة . فبعض هذه النظم تحكمها عائلات تسندها شرعية تاريخية مستمرة ، تتمثل في استمرار عائلة ما في الحكم قرونا متصلة ، كما هو الحال بالنسبة لعائلة الصباح في الكويت ، وبعضها يستند الى شرعية تاريخية دينية ، هي خليط من السيطرة على المجتمع بالقوة ، والاستناد الى شرعية مذهب ديني مسيطر كالثوهابية ، كما هو الحال في السعودية . وهناك نظم ملكية تستمد شرعيتها من تولي أسرة ما الحكم الملكي الوراثي كالنظام المغربي ، والنظام الارمني . وهناك نظم سياسية تقوم شرعيتها على الانقلاب والثورة كالنظم المصرية والعراقية والسورية والليبية . وهناك نظم جمهورية تقوم شرعيتها على تحقيق الاستقلال الوطني سواء بالثورة كما هو الحال في الجزائر ، أو بالتفاوض كما هو الحال في تونس .

هذه الخريطة المعقدة للنظم السياسية العربية تجاهلها - الى حد كبير - الخطاب المثالي للوحدة العربية ، وذلك في سعيه الدائب لتحقيق الوحدة ، حتى ولو كان ذلك بالقفز على الواقع .

غير أن هذا الخطاب المثالي تراجع في العقدين الاخيرين لحساب خطاب قومي واقعي ، تبلور من خلال ممارسة النقد والتفكير الذاتي ، بعدما انظهرت الممارسة العملية أن تجاهل الواقع والقفز فوق المراحل ، كانت نتيجته الوحيدة هي الاخفاق والفشل .

وهذا الخطاب الواقعي يتخذ صورتين اساسيتين : الصورة الاولى وتتمثل في ضرورة تحقيق الوحدة العربية ، وليس بالضرورة في صورة للوحدة الاندماجية ، من خلال السعي الواقعي لتحقيق ذلك ، وضعا في الاعتبار كل الظواهر السائدة في الوطن العربي ، والتي أشرنا اليها من قبل ، ومبغلة الى ذلك التكليل من خلال البحث العلمي المتعمق على خطوات التجزئة على المستقبل العربي .

ولا بد هنا من الإشارة الى أن خير من يمثل هذه الصورة البارزة للخطاب القومي الواقعي هو الجهود الرائدة لمركز دراسات الوحدة العربية ، والذي انطلق لخزمة أهداف الامة وفق خطة بحثية جسورة ، شارك في وضعها وتنفيذها نخبة من أبرز المثقفين والباحثين العرب .

ويرجع الفضل لهذا المركز في بحوثه ودراساته ومؤتمراته ، الى نشر الوعي العلمي النقدي بضرورة اتمام الوحدة العربية ، وتحقيق التفاعل الفكري الخلاقي بين مثقفي المشرق ومثقفي المغرب . هذه هي الصورة الاولى للخطاب القومي الواقعي ، والذي يتبناه في الواقع المثقفون العرب في غالبيتهم ، والذي يمثل المدخل السياسي للوحدة .

أما الصورة الثانية من صور الخطاب القومي الواقعي ، فقد تبنته الأنظمة السياسية العربية ، والتي آثرت في الدخول من خلال المدخل الاقتصادي . ومن هنا يمكن أن نفهم ظهور وانتشار صيغة مجالس التعاون الاقليمية والتي بدأت بمجلس التعاون الخليجي ، وتبعها بعد ذلك بسنوات مجلس التعاون العربي ، والاتحاد المغاربي .

ويمكن القول أن حرب الخليج بكل ما أحدثته من انقسامات بين النظم السياسية العربية ، وحتى بين الدول الاعضاء في نفس المجلس ، كحالة مجلس التعاون العربي الذي وقعت فيه العراق والاردن واليمن في جانب ، ومصر في جانب آخر ، هذه الحرب بكل ما تضمنته من صراعات وقضايا ومشكلات ، تدعونا الى اعادة النظر في منهج التفكير السياسي العربي ، وخاصة فيما يتعلق بمحور التجزئة والوحدة .

رابعا - التحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي

تتصارع القيم وتتعدد في المجتمع العربي ، ونتيجة للصراع السياسي العنيف الذي مارسته الجماعات السياسية المتنافسة في اطار المجتمع العربي في الاربعين عاما الماضية ، تم اعلاء بعض القيم على حساب قيم أساسية أخرى .

لقد رفعت - في النظم الراديكالية العربية - شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة (على اختلاف في ترتيبها حسب الظروف والاحوال !) ، على حساب قيمة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان .

كما رفعت - ضد هذه القيم وفي مواجهتها - في النظم المحافظة العربية شعارات الاسلام ! وبغير تحديد واضح لمضمونه ، وفي اختلاف في ممارسته ، بين منتهى الانغلاق والجمود كما هو الحال في السعودية ، ومحاولات اضفاء صبغة عصرية على الممارسات الاسلامية ، كما تدعو لذلك بعض الحركات الاسلامية في دول عربية شتى .

وقد أثر هذا الصراع القوي على موضوع الوحدة العربية تأثيرا حاسما ، وكان سلبيا للأسف في كثير من الاحيان .

لقد وصل الصراع الى حد أن الدول التي ترفع شعار الاسلام ، نالت بسقوط القومية العربية ، باعتبارها أيديولوجية غريبة مستوردة ! ومن ناحية أخرى أدى الصراع بالمفكرين القوميين الى تجاهل دور الدين في المجتمع ، بحكم نزعتهم العلمانية ، الى أن فوجئوا بصعود التيار الاسلامي في الوطن العربي ، ومن ثم اضطروا الى مراجعة موقفهم من الدين ، وسعوا الى بناء الجسور مع ممثلي الفكر الاسلامي في حوار ما زال مستمرا ، لبحث رفع التناقض بين العروبة والاسلام .

وقد أظهرت حرب الخليج هذا التفاعل والصراع بين العروبة والاسلام بصورة جلية واضحة . فالرئيس العراقي صدام حسين - في محاولة منه لكسب جماهير المسلمين الى صفه - تبنى في خطابه السياسي رموزا ولغة اسلامية واضحة . بدأت بقرار جمهوري بنقش عبارة الله أكبر على العلم العراقي ، وانتهت بسيادة اللغة الدينية في خطاباته السياسية الحافلة بالآيات القرآنية والصور الاسلامية .

ومن ناحية أخرى جرقت الجماعات الاسلامية المشاعر القومية العربية الحادة للجماهير ، فدخلت في صفوفها رافعة شعاراتها .

وقد فسر أحد الكتاب العرب هذا الخلط في الأوراق بأنه يبدو حتى الآن أن الخيار العربي والخيار الاسلامي - في التفسير المتمزمت - يعني أن أحدهما خيار يلغي الآخر ، وهذا يعني أن نقطة الوسط أو نقطة التوازن في مفهوم التعاون بينهما مفقودة ، اللهم الا عندما تشدد الالتزامات ، وتضيق الارض بما رحبت ، فيصبح العربي اسلاميا ، والاسلامي عربيا ! ، ويلتقيان لمصلحة ينتهي اتلافهما عند تحقيقها أو عدم تحقيقها ، وتعود صراعاتهما من حيث بدأت أول مرة .

ان هذا الصراع حول الذاتية العربية ، ومحاولة تسييد التوجه العربي أو الاسلامي يحتاج ليس فقط الى تحليل متعمق ، وإنما الى حوار حي وخالق بين مختلف الفصائل السياسية العربية ، وخصوصا في ضوء صعود وهبوط التيارات السياسية العربية المختلفة في الحقبة الاخيرة ، (التيار القومي والتيار الماركسي والتيار الليبرالي والتيار الاسلامي) .

خامسا - مشروع الوحدة العربية : العرب والعالم

لا يمكن الحديث عن مستقبل الوحدة العربية - أيا كانت صورتها - بغير تحديد العلاقة بين الوطن العربي والعالم .

وفي هذا المجال هناك قيم وتصورات سائدة عن العالم في الوطن العربي ، تحتاج الى تحليل نقدي . لدينا أولا نظرية المؤامرة العالمية الامبريالية التي تهدف الى منع تحقيق مشروع الوحدة العربية . والحقيقة انه لولا تضخيم انتصار هذه النظرية من صورة العالم الامبريالي وقدراته الخارقة ، على حساب القدرات الفاعلة في الوطن العربي ، لكنا قبلنا النظرية ، على اساس أن هناك فعلا حقائق تاريخية ، تكشف عن وجود مخططات تتجدد كل حقبة تاريخية لمنع تحقيق الوحدة العربية .

غير أن المبالغة في القاء مسؤولية فشلنا في تحقيق الوحدة العربية على عاتق العالم الاستعماري ، فيه - على سبيل القطع - محاولة لتبرئة ساحة النخب الحاكمة العربية من مسؤولية الفشل والاختفاق .

فمع تسليمنا أن للدول الغربية المتكمنة خطتها في الهيمنة على مقدرات العالم الثالث عموما ، والعالم العربي خصوصا ، فإن السؤال الالهم : ماذا فعلنا نحن لمواجهة هذه الخطه ؟ وأين هي خطة التحرر القومية العربية الواقعية والمتسقة ، والواضحة الاهداف ، والمحددة الوسائل لمواجهة خطة الهيمنة ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نثيره بكل ما نمتلك من شجاعة أنبية ، وقدره على النقد والنقد الذاتي . وهذا النقد لا ينبغي أن ينصب فقط على عاتق الحكام العرب ، بل لا بد له - ان كنا موضوعيين حقا - أن يطال المثقفين العرب وايضا الجماهير العربية .

ان خطة شاملة للتحرر العربي لا يمكن أن ينفرد بوضعها مجموعة من الحكام العرب المستبدين الذي تمارسوا باحتكار عملية اصدار القرار ، والذين جلبوا على الامة العربية الكوارث ، باستئراجها الى حروب لم يتم الاستعداد لها ، ولم تستشر نخبة المثقفين في تحديد اهدافها وتعيين وسائلها ، واختيار توقيتها ، ولم تعبأ الجماهير تحسبا لها واستعدادا لخوضها ، ومشاركة ايجابية في احداثها .

ان هذه الخطه لا بد أن تكون محصلة حوار واسع المدى ، تشترك فيه كافة الفصائل والتيارات السياسية ، ليس للتوصل الى اجماع قومي ، مما قد يكون مسألة صعبة ، بحكم تنوع واختلاف المنطلقات الايديولوجية لكل تيار ، بين هؤلاء الذين يرون ان الاسلام هو الحل ، واولئك الذين يرون أن العدالة الاجتماعية هي المدخل حتى لو تمت في سياق استبدادي ، وآخرها الذين لا يرون بديلا عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

ولكن الغرض من الحوار ان يكون منخلا لصياغة توجهات عامة متفق عليها ، وأهمها فيما يتعلق بعلاقة الوطن العربي بالخارج ، وهل تكون من خلال منطلق الصراع الدائم والمواجهة المستمرة ، والذي يغذيه استخدام الرموز التاريخية التي تبرره ، مثلما وصف التدخل الاجنبي في أزمة الخليج ، بأنه حرب صليبية جديدة ، لا تواجه الا باعلان الجهاد الاسلامي ، أم تكون من خلال منطلق ضرورة التفاعل مع العالم من خلال نظرية الاعتماد المتبادل ، والتي لا تعني بالضرورة التهمية للنظام الرأسمالي العالمي . على العكس يمكن - في حدود هذا المنظور - مواصلة الصراع ضد قوى الهيمنة الاجنبية ، ولكن بشرط اعداد المجتمع العربي اعدادا عصريا ، فيما يتعلق بالقضاء على التراث الاستبدادي الراسخ وتحديث نظمه السياسية ، والاعتماد على الديمقراطية ، وكذلك فيما يتعلق باللغة التي نخطب بها العالم ، والتي لا يمكن ان تقبل لو كانت مبنية على الاوهام أو الخرافات ، وايضا بضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا في تحقيق التقدم .

ومما هو جدير بالتأمل ايضا أن هناك دعوات تتبع من منطلقات ايديولوجية متعارضة تدعو لقطع العلاقات مع العالم ، الاولى تنطلق من قراءة مترممة للاسلام ترى أن لدينا الحل لكل مشكلة ، ولنا في حاجة الى ، استيراد ، أي أفكار من الغرب ، الذي ينعت غالبا بأنه صليبي وكافر ، والثانية تنطلق ويا للتناقض - من قراءة مترممة للماركسية تدعو الى قطع العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي ، في سبيل تحقيق التنمية المستقلة .

وهكذا يظهر بجلاء أن اختلاط هذه الصور عن العالم ، والجدل الايديولوجي السائد في الوطن العربي ، حول علاقتنا بالعالم وكيف تكون ، وثيق الصلة بأي تصور مستقبلي عن الوحدة العربية وامكانية تحقيقها .

ان تحديد العلاقة بين العرب والعالم ، موضوع يستحق أن نقف امامه بالدراسة والتحليل طويلا ، وخصوصا في ظل ظهور ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد .

سادسا - البعد الاعلامي في حرب الخليج : احتكار الصورة واغتصاب اللغة !

على غير توقع ، وبغير تخطيط مسبق ، كشفت حرب الخليج في بعدها الاعلامي بشكل بارز ،
القسمات الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر ، التي تشكلت بتأثير الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال .
أن المجتمع المعاصر - خصوصا في الدول المتقدمة - يصله بعض علماء الاجتماع بأنه ، مجتمع
الفرجة ، ، ويعنون بذلك أن ، الصورة ، التي تنقلها أجهزة التلفزيون عبر الأقمار الصناعية ، حلت محل
، الكلمة ، ، وأصبحت هي التي تشكل الاتجاهات ، وتصوغ القيم ، وتوجه السلوك لملايين المتفرجين ،
الذين يقعون في سلبية تامة لكي يتلقوا آلاف الرسائل الاعلامية المتنوعة ، من نشرات اخبارية ، تغطي
الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم ، الى الاعلانات التي صممت لكي يتحول
الانسان الى حيوان مستهلك بلهث للحصول على السلع البراقة التي تنقلن الاعلانات في عرضها ،
بالاضافة الى المسلسلات التلفزيونية التي تأسر مخيلة المشاهدين من مختلف البلاد والذين ينتمون الى
ثقافات متنوعة كمسلسلات ، دالاس ، و ، داينستي ، وغيرها .

وأثارت حرب الخليج ايضا أزمة العالم الثالث في مجال الاعلام والاتصال . فمنذ فترة أحس بعض
المثقفين النقديين - نتيجة سيادة ثقافة الصورة على غيرها من الثقافات - خطورة أن يصبح سكان العالم
الثالث مجرد مستقبلين للصورة الواردة اليهم من مراكز الهيمنة الاعلامية العالمية ، التي تسيطر على كل
وكالات الاتباء العالمية ، وتغطي - من بين ما تغطي - أحداث العالم الثالث من وجه نظرها ، وتشوه صورة
شعوب هذا العالم ومجتمعاته من خلال منهج خبري انتقائي ، لا يركز الا على الجوانب السلبية كالمجاعات
والفيضانات والكوارث ، وظواهر عدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات العسكرية ، والحروب الاهلية ،
مما يظهر سكان هذا العالم وكأنهم مجموعة من الهمج والبرابرة ، الذين يرسلون في أغلال التخلف ،
ليس بسبب النهب الاستعماري لبلادهم ، وانما نتيجة لازمة لغبنهم الموروث وكسلهم ، وعجزهم عن
المبادأة في أي ميدان .

ومن هنا تصاعدت الدعوات لانشاء نظام اعلامي عالمي جديد ، يضمن التوازن في عملية الاعلام ،
ويتيح لهذه الدول بأن تعبر عن نفسها بطريقة أكثر موضوعية ، حتى لا يصبح شعار ، حرية تدفق
المعلومات ، يعني أن تتدفق المعلومات فقط من المراكز المهيمنة الى الاطراف .

ومن ناحية أخرى كشفت الحرب ، عن أن مجتمعاتنا العاجزة عن أن تعكس صورتها عبر
، الصورة ، لم تجد أمامها سوى ، الكلمة ، تعبر بها عن مواقفها ، هذه الكلمة التي تنقلها أحيانا - وحسب
ارتباطها - وسائل الاعلام الغربية . غير أن هذه ، الكلمة ، - كما أثبتت الممارسة في حرب الخليج - كلمة
عاجزة ، بدائية ، ومتخلفة ، لانها صنعت بعد ، اغتصاب ، غنيق للغة العربية ، فظهرت وكأنها تعبير
ساذج لشعوب لا تفرق بين الحقيقة والحلم ، ولا بين الاسطورة والواقع ، شعوب تعتقد أن ، الكلمة ،
بذاتها ان لفظت أو نطقت أو أنيئت في خطاب سياسي أو بيان عسكري يمكن أن تحل محل ، الفعل ، ،
بل هي ، الفعل ، ذاته ! . ويكشف عن ذلك الخطاب السياسي البائس للقادة العراقيين ، والبيانات العسكرية
المتهافنة التي صدرت أثناء الحرب .

وهكذا وقع المشاهد سواء في الدول الغربية ذاتها أو في الدول العربية نفسها ، بين مطرقة الاعلام الغربي الذي كان رمزه البارز محطة سي . ن . ن . الامريكية التي احتكرت الاعلام عن الحرب أربعا وعشرين ساعة في اليوم ، وبين سندان ، الكلمة ، العربية العاجزة والمتخلفة ، والتي أخفقت في مخاطبة العالم باللغة العصرية التي يمكن أن تنفذ الى عقول الناس ، أو حتى تؤثر في وجدانهم .

١ - احتكار الصورة في الاعلام الغربي

لا شك أن ، الصورة ، احتكرت المسرح تماما في الاعلام عن الحرب ، في سياق سيطر عليه التعميم الاعلامي الكامل من قبل قيادة القوات المتحالفة ، بحيث أصبح منات الصحفيين أسرى في مقر القيادة لا عمل لهم ، ولا يسمح الا لمجموعات صغيرة أن تتنقل تحت حراسة عسكرية مشددة للقيام بواجباتهم الصحفية المقيدة . وقد كشف عن الوهم الغربي الخاص بحرية تدفق المعلومات ، استطلاع للرأي نشر في جريدة ، الموند ، يكشف عن قلق الاعلاميين الغربيين وتساؤلاتهم عن شروط ممارسة مهنتهم ، واتخاذهم رهائن في المواجهة بين الدعايات ، مما أدى الى فقدان مصداقيتهم تجاه الجمهور . وقد أوردت ، الموند ، نتيجة استطلاع الرأي الذي وجه الى عينة من الصحفيين ، وجاء فيها أن : ٦١ ٪ من الصحفيين يعطون انفسهم غير راضين عن عمل وسائل الاتصال فيما يتعلق بالحرب ، وأن ٨٤ ٪ يشعرون أنهم كانوا أدوات بيد السلطات العسكرية ، وأن ٥٣ ٪ يتكلمون أن الثقة التي يوليها لهم الجمهور سوف تنخفض بعد هذه الحرب .

والواقع أن الاعلام الامريكي . في تغطيته لاجناب الحرب . طبق ببراعة منطلعة النظرية النظرية الاعلامية الامريكية السائدة ، والتي تقوم على . شعار أساسي مفاده : رؤية كل شيء ، حالا ، وفي كل مكان .

ويعرف تماما الذين عاشوا في الولايات المتحدة الامريكية الانقياع اللاهث لنشرات الاخبار الامريكية سواء في تغطيتها للاحداث الداخلية أو الخارجية . فالنشرات تفرقه بوابل من الصواريخ والقنابل الاعلامية سواء عن حريق كبير نشأ في مدينة ما ، أو فيضان ، أو جريمة بشعة ، بطريقة تقدم له الوقائع في لحظتها ، وبصورة مجزأة ، بحيث لا يستطيع المشاهد أن يستخلص أي معنى كلي مما يراه . وكفوف ذلك وهو محاصر كل دقيقة بأخبار جديدة ، وبوقائع من هنا وهناك ، بصورة تؤدي الى تشتيت مجاله الإدراكي ، وعدم اعطائه الفرصة للهدوء والتأمل ، لكي يحدد لماذا حدث ما حدث ، وما هي الاسباب العميقة وراءه .

في ضوء هذه النظرية تمت التغطية الاعلامية لحرب الخليج ، والتي روج لها . وكأنها سلعة من السلع . بأنها ستكون ، تكنولوجية ، و ، نظيفة ، و ، سريعة حاسمة .

وبالرغم من أن الاعلام الامريكي قام بدوره كاملا قبيل اعلان الحرب وعند اشتداد الالمة ، في إثارة شهية المشاهدين ، بالحديث عن الاسلحة المتطورة ، الذكية ، و ، القاتلة ، في سياق يمجّد استخدام القوة ، وإبادة قوات ، العدو ، الا أن ، الحقائق ، التي يعرضها هذا الاعلام الذي استعار سرعة الصواريخ الخاطفة ، كانت قليلة ونادرة ، ولم تتح للمشاهد أبدا ، أن يعرف حقيقة الصراع : أسبابه ، وتطورات ، والمواقف الحقيقية لنيات وأهداف كل طرف ، الكامنة أو المعلنة .

لقد شاهدنا جميعا على شاشة التلفزيون صواريخ تطلق ولا ندرى من أي مكان تحديدا ، وتذهب في الفضاء ولا نرى أين سقطت ، وأهم من ذلك لا نعرف ما هو الدمار الذي أحدثته ، ووراء الومضات

البراقة للصواريخ التي تنطلق ، بكل ما يحيط بذلك من تكنولوجيا فائقة الحداثة ، لا ندرک أن أهداف هذه الصواريخ كانت أطفالا ونساء وشيوخا من المدنيين . تشتت بيوتهم ، ويلقون مصرعهم في لحظات . هذا الجانب الإنساني يحرص الاعلام الأمريكي على تغييبه ، فتبدو الحرب - كما عبرت عالمة النفس اللبنانية منى فياض - كما لو كانت لعبة ، أتاري ، كبيرة للمشاهدين .

ولعل ما يعكس سيادة هذه النظرية وآثارها في خلق الوعي الزائف بالحرب ، التنظيمية ، السريعة ، التي لا توجه صواريخها الا الى الاهداف العسكرية ، ما أذاعه ، بيتر أرنت ، مذيع محطة س . ن . ن الأمريكية الذي بقي بمفرده في بغداد ، من صور لعشرات المدنيين من قتلى ملجأ العامرية ، قد أدى الى صدمة للمشاهدين في العالم ، فقد أنزكوا للمرة الاولى منذ اندلاع الحرب ، انها أنت الى مصرع عشرات الآلاف من المدنيين ، الذين غابت صور موتهم البشعة . في اطار التعتيم الاعلامي ، والتجهيل الاتصالي المقصود .

هكذا استطاع الاعلام الأمريكي ، بحكم احتكاره للصورة ، وهيمنته على نظام الاعلام العالمي ، أن يعطي للحرب صورة مشوهة ، هي أقرب للوهم منه الى الحقيقة .

٢ - اغتصاب اللغة في الخطاب السياسي العربي

ولا يكمل عرضنا للبعد الاعلامي في حرب الخليج بغير تعرضنا لعملية اغتصاب اللغة بواسطة الطرف الآخر في الصراع وهو العراق .

لقد اتهمت اللغة العربية من قبل ، بواسطة بعض الطماء الاجتماعيين الصهيونيين ، بأنها بما تحفل به من الفاظ مجنحة ، وميل الى استخدام الاستعارات والكنايات ، هي من اسباب الصراع العربي الاسرائيلي ! وذلك لانها تفرى مستخدمها بالايغال في الحلم على حساب الحقيقة ، وتجعلهم يهرون من مواجهة الواقع ، فينغمسون في الخيال .

والحقيقة أن هذه تهمة باطلة . فاللغة العبرية - كغيرها من اللغات - تحفل بلغات مختلفة ان صح التعبير . فلننظر الى اللغة العنصرية الليكودية القبيحة ، التي تصور الشعب الفلسطيني وكأنه شعب لقيط لا أصل له ولا أرض ، وهو بالتالي لا حق له في العيش الى جوار الدولة الاسرائيلية التوسعية التي ينبغي أن تكون دولة يهودية نقية . وبالتالي يباح قتل الفلسطينيين بدون محاكمة ، بل وتستصدر احكاما من المحاكم لنفس يهود من يشتهب في أنهم يكافحون ضد الاستعمار الاسرائيلي .

هل يمكن بناء على هذه اللغة العنصرية ، اتهام اللغة العبرية ذاتها انها متخلفة ؟ لا يمكن ذلك ، لان هناك جماعات اسرائيلية تستخدم لغة عبرية مختلفة ، وتدعو الى ضرورة الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة ، وتدين كل صور التصف الاسرائيلي .

واذا نظرنا الى فرنسا ، التي تعد مثالا للحرية والديمقراطية ، فهل يمكن اتهام اللغة الفرنسية ، لان ، لوين ، الزعيم السياسي الفرنسي يصوغ بها نظرياته العنصرية ضد العرب ؟

في ضوء ذلك ، لا يمكن ادانة اللغة العربية ذاتها ، على أساس استخدام معين لبعض فصائل النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي ، لغة من بين لغات أخرى ممكنة . ذلك أن اللغات بمعنى الخطابات المتعددة التي تستخدمها التيارات السياسية العربية ، تختلف فيما بينها . في طريقة استخدام اللغة العربية . اختلافات جسيمة . فالخطاب الاسلامي المتمرث المعاصر ، والذي تنبها الجماعات الاسلامية الانتقالية ، والذي يقوم على ، التكفير ، و ، الهجرة ، و ، الحاكمية ، و ، الجهاد ، يختلف عن الخطاب العثماني الذي

يحتكم الى العقل وإلى المنهج النقدي في صياغاته .

غير أن كل ذلك لا ينفي أن النخبة السياسية الحاكمة في الوطن العربي ، قد اغتصبت في العقود الماضية اللغة العربية ، وتبنت خطابا سياسيا يهدف الى الوعي الزائف . وفي هذا الخطاب ابتكلت كلمات عزيزة مثل الديمقراطية والاشتراكية والوحدة ، والعدالة الاجتماعية ، والاستقلال الوطني . وأدى ذلك في النهاية الى فقدان هذا الخطاب لمصداقيته ، وعدم ايمان الجماهير به .

ومن ناحية أخرى ابتكلت نخبة سياسية محافظة شعارات الاسلام ، التي يمارس في ظلها أبشع ألوان القمع السياسي ، وتتهب ثروات الشعوب بتبريرات تستمد أصولها من فهم زائف للدين .

في هذا السياق الذي انقطعت فيه الصلة بين المبنى والمعنى في الخطابات السياسية العربية المتصارعة ، لعل السؤال الذي يطرح نفسه ، كيف مارس العراقي خطابه السياسي أثناء الأزمة وبعد ما قامت الحرب ، وعقب انتهائها ؟ الاجابة ليست بسيطة كما قد نظن لاول وهلة ، فبالرغم من ضعف ثقة الجماهير العربية في الخطابات السياسية للقادة والزعماء العرب بوجه عام ، الا أن الخطاب السياسي العراقي كان في الواقع خطابا مراوغا ، له أكثر من وجه . فقد تبنى هذا الخطاب المصادر عن نظام علماني لم يعرف عنه انطلاقا من رؤية دينية أيا كان اتجاهها ، لغة اسلامية بارزة ، في محاولة منه لاستمالة الجماهير العربية المتكينة والجماهير الاسلامية بشكل عام . وبدأت المسألة بصعود قرار جمهوري عراقي ينقش عبارة الله أكبر على العلم العراقي . وظهر الاتجاه الانتهازي واضحا من خطاب الرئيس العراقي صدام حسين الى الأمة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٩١ والذي استهله كما يلي : يا محلي النصر بعون الله . بسم الله الرحمن الرحيم ، قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم ، صدق الله العظيم ، ثم بدأ هكذا : أيها الشعب العراقي العظيم ، يا أبناء أمّتنا المجيدة ، أيها الناشئ من قواتنا المسلحة الباسلة ، أيها الناس حيثما أشتت عزمكم ضد الباطل وأهله الكافرون وأعوانهم وحلفائهم . في الثانية والنصف بعد منتصف هذه الليلة ليلة ١٦ على ١٧ غدر الفادرون قارتكب زميل الشيطان بوش جريمته الفائرة هو والصهيونية المجرمة ، وابتدأت المنازلة الكبرى في أم المعارك بين الحق المنتصر بعون الله وبين الباطل المنحدر إن شاء الله ...

ويختم خطابه بقوله ، الله أكبر ، الله أكبر ، يا محلي النصر بعون الله وليخسأ الخاسلون ،

ان ما يزره به هذا الخطاب وغيره من الخطابات التي اذاعها الرئيس صدام حسين ، لتكشف بصورة جلية عن تعمد اصطناع لغة دينية واضحة سواء في وصف النفس أو وصف الاعداء ، أو في إثارة الامجاد الاسلامية القديمة ، بأسلوب تختلط فيه الاوهام بالحقائق ، ويتزاوج فيه تحليل الصراع وفق المنهج السياسي مع تهويمات غائمة أقرب ما تكون الى لغة الدراويش ، منها الى لغة الصراع السياسي المعاصر ، والتي عادة ما تكون واضحة قاطعة ومركزة ، قادرة على اوصول رسالتها الى العالم .

وقد يبدو غريبا أنه بالرغم من تهافت الخطاب السياسي للقيادة العراقية ، الا أنها لمعت مراكز العصب الحساسية لدى قطاعات واسعة من الجماهير في الاردن والضفة الغربية وغزة والجزائر والمغرب وتونس . لماذا ؟ هذا سؤال بالغ الاهمية ، وتتجاوز الاجابة عليه الخطاب السياسي العراقي ، لتصل الى تحديد الوضع النفسي لقطاعات جماهيرية واسعة . ولعل السبب يكمن في أن الذاكرة السياسية للجماهير العربية ما زالت حافلة بوقائع الصراع بين العالم الغربي الاستعماري وحركة التحرير العربية . لقد صور الخطاب السياسي العراقي الأزمة على أنها صراع بين الوطن العربي والاستعمار الغربي الذي يريد أن يفرض هيمنته على ثروات العرب . ثم هو بما أثاره من ضرورة العمل على التوزيع العادل للثروة النفطية أثار مشاعر الجماهير الفقيرة الواقعة بين مطرقة القمع السياسي وسندان البؤس الاقتصادي .

أثار الخطاب السياسي العراقي المخيلة الشعبية ، ونسيت الجماهير - في سعيها المحموم للتعلق بالزعيم المخلص - أن سبب الأزمة هو الغزو العراقي للكويت وتشريد لشعب عربي مسلم ، سبق له أن أسهم في مسيرة التنمية والامن العربي .

ولعل هذا يلفت نظرنا إلى حقيقة بالغة الأهمية ، هي أنه ليس شرطاً أن تتبع جماهيرية خطاب ما من تماسكه المنطقي ، أو نتيجة لصياغته بلغة عصرية ! على العكس ، قد تتبع جماهيرية خطاب ما ، بالرغم من تناقضه ، وضعفه البنوي ، وركاكته اسلوبه ، وبدائية افكاره . ذلك أن المزاج السائد للجماهير ، ووضعها النفسي ، يمكن أن يجعلها تتقبل بل وتتبنى مثل هذا الخطاب السياسي العراقي المتهاافت . ومن عاش أثناء الأزمة في الجزائر أو المغرب أو تونس أو الاردن ، قد جابه هذه الظاهرة بصورة مباشرة ، حيث ساد الحماس الجماهيري العارم ، ورفعت شعارات ، أم المعارك ، في كل مكان . وساد حتى بين المثقفين اتجاه من عدم العقلانية لا يكاد يصدق . ويكفي قراءة ما كتبه عديد منهم ، لكي يلمس المرء كيف اختلطت الحقيقة بالوهم ، بل وكيف تم الهروب من الواقع من خلال استخدام شبكة معقدة من الصياغات اللفظية والصور البيانية الخالية من أي معنى وانتقلت نفس اللغة الى البيانات العسكرية العراقية ، والتي زخرت بالصياغات الدينية ، وكادت تملأ من الوقائع . وفي الوقت الذي كان فيه منات الضحايا يسقطون من الجانب العراقي نتيجة للغارات الساحقة ، كان الاعلام العراقي يتحدث عن خسائر العدو الجسيمة وعن الانتصار .

وحتى بعد ان انتهت الحرب نهايتها المأساوية المعروفة ، أعلن الاعلام العراقي ، أن العراق قد انتصر . بل ودارت معركة صحفية حامية في بعض الجرائد العربية بين من تجاسروا وقرروا أن العراق قد انهزم ، وبين اولئك الذين ما زالوا ، وبغير خجل أو حياء يؤكدون أن العراق انتصر ، مستخدمين في ذلك حججا سخيفة ومبررات ساذجة .

لقد استطاعت اللغة المقتصبة أن تنشر الوعي الزائف أثناء الأزمة ، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير زمناً ، التي أفاقت على صنمة الحقيقة بعد الهزيمة ، فساد بين صفوفها اليأس والاحباط . وهكذا وقعنا بين الاحتكار الغربي للصورة ، والاحتصاب السلطوي العربي للغة .

المسيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة أول يوليو ١٩٩١

النظام الدولي والاقليمي

٢. ازمة الخليج والسباق بين الحل السلمي والحل العسكري :

مثلت ازمة الخليج التي شهد العالم مولدها في النصف الثاني من العام أول اختبار حقيقي لسياسات الوفاق الدولي بين القوتين العظميين ، إذ جاءت الأزمة في وقت لم تنته فيه بعد عملية صياغة معايير وأسس العلاقات الدولية الجديدة ، وعلى الرغم من حالة القبول العام للشعارات الدولية التي رفعت في غضون الأعوام القليلة الماضية حول الاعتماد المتبادل ورفض استخدام القوة وتوازن المصالح ونشر الديمقراطية ، إلا أن عمليات التكيف ولا سيما من بعض دول العالم الثالث لم تكن بنفس درجة سرعة التغير التي تسير بها وتائر الاحداث في قمة النظام الدولي .

ولم تكن الازمة حالة فريدة في مضامينها وفي طرق ادارتها والتعامل معها من قبل القوى الكبرى وحسب ، بل كانت أيضا فريدة في الآثار التي نتجت عنها أو ساعدت على بلورة بعض منها . وطوال مراحل تطور الازمة برز اتجاهان دوليان رئيسيان ، أحدهما هو الاسلوب السوفيتي - المدعم بتأييد أوروبي إلى حد ما - الداعي إلى حل الازمة سلميا وبذل كافة الجهود التي تدفع بالعراق إلى التسليم بالقرارات الدولية ، وممارسة كل الضغوط الممكنة في هذا المجال . والثاني وهو الذي جسسته الادارة الامريكية للازمة ودعا إلى رفع راية الحل العسكري جنبا إلى جنب مع الحلول الاخرى السياسية والاقتصادية والمعنوية . ولقد عكس كل اسلوب اهدافا بذاتها ، وبالرغم من ذلك كان ثمة حرص من القوتين العظميين على ترسيخ القواسم المشتركة بينهما باعتبار أن كلا منهما بحاجة إلى الطرف الآخر ليس فقط في معالجة تلك الازمة ، بل في ترسيخ حالة الانفراج الدولي بوجه عام ، ولإثبات مصداقية عملية حول سياسات الوفاق وإنهاء حالة الحرب الباردة . ومع أن الرؤية السوفيتية قد مثلت قيادا على التحرك الامريكي ، إلا أن هذا القياد لم يمنع الولايات المتحدة في النهاية من استخدام القوة المسلحة ضد العراق الأمر الذي ساهم في إنهاء احتلال الكويت .

١. تطور النظام الدولي من توازن المصالح إلى اختلال توازن القوى :

شهد الاتحاد السوفيتي هذا العام فوزى سياسية واقتصادية داخلية غير مسبوقة كانت تشرف على انهيار شامل . وحلق على البلاد شبح المجاعة بالرغم من تحسن الإنتاج الزراعي كاستجابة لتشوش عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق واضطراب العلاقات التوزيعية بين المدن والارياف بين الجمهوريات . وسرت عدوى الاستقلال من الجمهوريات الهامشية إلى جمهوريات القلب . وتعاظمت حدة الاستقطاب بين التيار الاصلاحي الليبرالي والتيار الماركسي المتشدد وتأكلت بالتالي شعبية تيار الوسط الجورباتشوفى . وقد انعكس التدهور الشديد للقوة السوفيتية في السياسة الدولية . بسبب تفاقم الأزمة الداخلية . على الساحة الخارجية للدولة . وتبلور ذلك في حدوث تحول غير ملحوظ من مثالية توازن المصالح إلى براجماتية للتسليم بالقوى الغرب وشبه الانفراد الامريكي بمكانة القوة العظمى . وترجم هذا كله في مزيد من التنازلات السوفيتية في السياسة الدولية . فإلى جانب تقنين التحول المياسي في أوروبا الشرقية والذي نقل هذه المنطقة من النفوذ السوفيتي إلى النفوذ الغربى ، فقد قفز الاتحاد السوفيتي خطوة اضافية في التنازلات الاستراتيجية عندما اعترف في سياق مفاوضات ٢٠٠٠ بحق ألمانيا الموحدة في الانتماء إلى حلف الاطلسي . إلى نقل ألمانيا الشرقية من دائرة حلف وارسو إلى خصمه السابق : أى حلف الناتو . وإضافة لذلك فقد كانت التنازلات الاستراتيجية السوفيتية وراء النجاح في توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا . وكانت أهم التنازلات هي الاعتراف بالتفوق العددي في أعداد القوات المنتشرة في أوروبا الغربية بالمقارنة بالقوات السوفيتية ، تعريضا عن القرب الجغرافي للأخيرة من أوروبا الشرقية بالمقارنة بالولايات المتحدة .

٣ . القوى البازغة : نحو نظام دولي متعدد الاقطاب :

يتجه النظام الدولي إلى أن يكون متعدد الاقطاب تحت مظلة فلسفة وأسمالية مشتركة ، حيث تتبارى فيما بينها على ممارسة نفوذ دولي سياسيا وأقتصاديا . ولقد اثبتت أحداث العام أن القوى البازغة تلك تسعى إلى ترجمة ما لديها من عناصر قوة ونفوذ إلى مصالح آنية وبعيدة المدى على السواء . ولم يمنع اختلاف الاهداف من التمسك ببعض الثوابت ، الامر الذي وضح جليا أثناء أزمة الخليج . اذ شاركت كافة القوى الدولية البازغة بأنصبة مختلفة في مواجهة احتلال الكويت .

ولقد حاولت الجماعة الأوروبية ان تحقق ذاتها كجماعة فاعلة وذات رؤية خاصة لدورها في السياسة العالمية ، الا أن تلك المحاولة اصطدمت بعدة قيود منها ما هو راجع إلى التباين في تنفيذ الاتفاقات السابقة ومنها ما هو راجع إلى اختلاف الرؤى الأوروبية حول طبيعة العمل السياسي والاقتصادي المشترك في السنوات القادمة وكيفية توصيف التحديات التي يجب مواجهتها . وبرز اختلاف الرؤى الأوروبية في التعامل مع أزمة الخليج ، وهنا أضيف إلى مصاعب بناء الجماعة الأوروبية الهيكلية مصاعب أخرى ناتجة عن اختلاف التصورات لكل دولة أوروبية على حدة ازاء المشاكل الدولية ذات الطبيعة الخاصة مثل أزمة الخليج . ومع ذلك فقد حاولت الجماعة أن توجد لنفسها كجماعة - دورا خاصا بها باعتبارها قطبا دوليا قيد التكوين . ولذا برز دور أوروبي مزيج أحدهما على الصعيد الجماعي وكان يركز على أسلوب الحل السلمي ومع قدر(م) للتلويح بالحل العسكري ولكن وفق شروط معينة . اما على الصعيد الفردي لكل دولة أوروبية ، فقد ظهر الخلاف واضحا بين الذين ساروا في الموكب الأمريكي مثلما فعلت بريطانيا دون تردد ، وفرنسا التي سعت إلى الحل السلمي وترددت على الصعيد العسكري احيانا ولكنها حين وجدت أن لا مفر اندفعت في هذا الطريق إلى الحد الذي شاركت في قصف اهداف عراقية مدنية . أما المانيا الموحدة فقد تعللت بدستورها الذي يمنع عليها استخدام قوتها المسلحة خارج حدودها ، ولكنها قدمت دعما ماليا للتحالف الدولي . أما إيطاليا فكانت عنصراً فاعلاً في التحالف الدولي والتزمت بكل ما انتهى إليه القطب الامريكي من خطوات .

وبالنسبة لليابان التي تعد قطبا دوليا على الصعيد الاقتصادي وما زالت تنفق إلى درجة من النفوذ السياسي

الذي يوازى نفوقها الاقتصادي ، ومن هنا تركزت مساهمتها في أحواء الأزمة الخليجية على تقديم دعم مالي للولايات المتحدة التي قادت عملية تكوين التحالف الدولي ، إضافة إلى الالتزام الطوعي بقرارات المنظمة الدولية بشأن الحظر الاقتصادي ضد العراق . اما الصين وعلى الرغم من ادانتها لاحتلال الكويت وموافقتها على غالبية قرارات مجلس الأمن ، إلا أن الأزمة عالت عليها ببعض المخارج لحالة العزلة الدولية التي فرضت عليها في أعقاب مواجهة السلطات الصينية لثورة الطلبة في صيف ١٩٨٩ . ونظرا لأن إصدار القرارات من مجلس الأمن كان يتطلب على الأقل الامتناع عن التصويت ، فقد وظفت الصين تلك المزية - وقت استصدار القرار ٦٧٨ الذي أباح استخدام القوة ضد العراق بعد مهلة امتدت إلى يوم ١٥ يناير ٩١ - في إنهاء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية منذ صيف ٨٩ . ولم يكن ذلك إلا نوعا من إعادة الاعتراف بدور الصين في السياسة العالمية وتطبيقا لمبدأ الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع أي كانت سياسية أو اقتصادية .

٤ - إسرائيل : هجرة يهودية مكثفة واختلال التوازن لصالحها :

لقد حملت تطورات العام إلى إسرائيل كثيرا من الغمزايا ، أن على صعيد الهجرة السوفيتية اليهودية إليها ، أو على صعيد تعويق عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والرفض العملي لمقترحات وزير الخارجية بيدر والتي حملها في جولات ثلاث له قبل اندلاع أزمة الخليج على نحو مفاجيء في الثاني من أغسطس . ولم تخل الأزمة من مزايا عديدة سعت إلى إسرائيل ، مثلما سعت هي إلى تعظيم تلك الغمزايا إلى أقصى درجة ممكنة . والعنوان الرئيسي الذي يجعل أحداث العام هو أن التوازن الذي حكم التفاعلات العربية الاسرائيلية لعشر سنوات مضت على الأقل ، وكان يتسم بشيء من التعادل ، والذي وصل إلى أقصى درجاته التوازنية قبل غزو العراق للكويت ، هذا التوازن قد اختل بشدة بعد خروج العراق بينه وبينه العسكرية والاستراتيجية من معادلة التوازن هذه . والتطورات الثلاثة مما تجعل من السهل القول أن عام ١٩٩٠ كان عاما مثاليا لإسرائيل من حيث نتائجه العامة . فعلى صعيد الهجرة اليهودية خاصة من الاتحاد السوفيتي ، وحيث ازبلت كافة القيود وبدت الفرصة مثالية أمام المؤسسات الصهيونية للقيام بواحدة من أكبر عمليات نقل البشر في التاريخ المعاصر . ولقد وصل عدد اليهود السوفيت الذين دخلوا إسرائيل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف مهاجر ، وهو رقم يوازى ثلاثة

اضاعف من هاجر اليها في العام ٨٩ ، واقتنى عشر مرة في العام ٨٨ . والهجرة في حد ذاتها عامل ملق بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية ، ويزداد هذا الامر اضطرابا مع مسعى الحكومة الاسرائيلية إلى توطين جزء كبير من هؤلاء في الأرض العربية المحتلة . وهو تطور خطير بكافة المقاييس ويلقي بظلاله السلبية على أية جهود للتسوية . وإذا ما ربط هذا التطور بما حدث من أختلال شديد في التوازن العربي الاسرائيلي بعد هزيمة العراق ، لوضح أن معادلة التوازن التي قد تجري في ظلها أية عملية تسوية لا تقدم للطرف العربي امكانية التفاوض من موقع قوة أو على الأقل موقع تعادل . في حين ان الوضع سيكون مثاليا بالنسبة إلى إسرائيل التي تسعى إلى فرض كافة شروطها مسبقا وأن يسلم العرب بشيء من الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة .

٥ . العرب ودول الجوار الجغرافى : علاقات متوترة وتفاعلات مضطربة :

ان الاهتمام بدول الجوار الجغرافى يرتبط إلى حد كبير بما تمثله التفاعلات مع هذه البلدان من مكامن للتوتر أو بؤر تهديد محتملة ، أو إمكانات لصياغة علاقات عربية اقليمية على قاعدة الاحترام المتبادل وتبادل المنافع . ولم يخل عام ٩٠ من تعدد مستويات التفاعل العربى مع بلدان الجوار الجغرافى ، اذ وجدت هناك محاولات احيانا لتطوير العلاقات العربية مع دول كإيران وتركيا ، وزاد من وتيرتها . خاصة بين الدول العربية الخليجية وكلا البلدين . أزمة الخليج حيث بنت كل الدول الخليجية في حاجة إلى إعادة تقييم لملاقاتها مع إيران وأزالة كافة الحواجز التي وجدت من قبل بتأثير من الحرب العراقية الايرانية . ولم يقتصر الأمر على دول الخليج الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، بل ذهب العراق إلى التسليم بكافة المطالبات الايرانية في محاولة لتحييد إيران ودفعها إلى اتخاذ مواقف مناصرة للعراق في أحتلاله للكويت . وإذا كانت الأزمة قد جعلت بالانفتاح الخليجي على إيران . فقد ساعدت من جانب آخر على بلورة دور تركى متميز في المنطقة . ولما كانت تركيا تطمح إلى القيام بدور همزة الوصل بين المشرق العربى والغرب ، فإن الأزمة الخليجية أسهمت في تدعيم تلك الفكرة من المنظور التركى . وثمة خطوط من الطموح السياسى للتركى ممزوجة بالامكانيات خاصة في المجال المائى ، اضافة إلى تقليم القوة العراقية ، الامر الذى يبرر أن تكون تركيا لاعبا فاعلا في سياسات المشرق العربى لفترة طويلة قادمة .

لا تقتصر التطورات الهامة على علاقات العرب وجيران الشمال ، بل أن علاقات العرب مع جيران الجنوب الافريقى قد تأثرت بقضايا هامة ومسيورية . ولم تقتصر تلك التفاعلات على المشكلات التقليدية التي تمتد بجذورها إلى سنوات طويلة مضت مثل قضية اريتريا والجنوب السودانى والنزاع الليبي التشادى ، وإنما وجدت قضايا أخرى شائكة في عدد من الدول الافريقية التي تبعد عن خطوط التماس المباشر ، مثل تعرض بعض الجاليات العربية . خاصة من ذوى الاصول الليبانية . لعمليات سلب ونهب في بلدان كليبيريا وساحل العاج مما اعاد إلى الانفان مسألة ذوى الاصول الموريتانية في السنغال قبل عامين . كما أثرت قضية الطوارق في شمال مالى وما هو امتقاؤهم الوطنى ، وهل يمتد إلى اصول عربية كما تطرح بذلك الجزائر وليبيا ، لم انه يمتد إلى جنور افريقية متميزة . ولقد بدا التداخل بين القضايا العربية والافريقية أكثر من واضح في الموقف الذى اتخذته العديد من الدول الافريقية ازاء رفض العدوان العراقى على الكويت . وتبرز مثل هذه القضايا المتداخلة أهمية صياغة علاقات عربية افريقية وفق أسس مستقرة تستند إلى قاعدة الاعتماد المتبادل والحوار المستمر لحل ما هو عالق من مشاكل تعود إلى سنوات بعيدة وما زالت تؤثر في الحاضر والمستقبل العربى الافريقى على السواء .

الانعطاف تاريخى في الاقتصاد العالمى :

● ● جمعت التطورات الاقتصادية في عام ١٩٩٠ انعطافا تاريخيا في الاقتصاد العالمى . ونرى أول مظاهر هذا الانعطاف في اشتداد تمايز النمو الاقتصادى بين الشمال والجنوب ، والشرق والغرب ، وتباين منافع الأطراف المختلفة من التجارة والتمويل في السوق العالمى ، فضلا عما أكدته أزمة الخليج بأنارها الاقتصادية العالمية من حقيقة الترابط العضوى للاقتصاد العالمى . إما ثانيا هذه المظاهر فيبرز في تأكيد المكانة القيادية للدول الصناعية السبع الرئيسية في النظام الاقتصادى الدولى الذى يعاد تشكيله على أساس ادارتها للاقتصاد العالمى سواء عبر قمتها السنوية أو من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية ، وهى الادارة التي تعكس رجحان موازين القوى الاقتصادية الدولية لصالحها في علاقاتها ببقية العالم وضرورة توازن المصالح في علاقاتها المتبادلة . وأخيرا ، فإن ثالث وأهم مظاهر الانعطاف في العملية للتاريخية لأعادة تشكيل بنية وخريطة الاقتصاد العالمى ، كان الانقلاب الليبرالى الشامل في دول شرق أوروبا بتداعياته الاقتصادية ، سواء في مجال التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في هذه الدول ،

أو في مجال العلاقات الاقتصادية الجديدة بينها وبين الدول الصناعية الغربية ، فضلاً عن إعادة توحيد ألمانيا بآثارها ونتائجها الاقتصادية .

● ● ● وقد أظهرت جميع التقديرات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ١٩٩٠ في مختلف المجموعات الاقتصادية الدولية . وهو تباطؤ لا يرجع فقط إلى الآثار السلبية لارتفاع أسعار البترول بعد الغزو العراقي للكويت وتضاعف أزمة الخليج ، وإنما أيضاً إلى المتغيرات الأخرى الكابحة للنمو الاقتصادي العالمي . بيد أن تحليل مؤشرات النمو يظهر تفاوت النمو بين الدول الصناعية حيث نلحظ تفاوتاً يابانياً وتميزاً ألمانيا وركوداً أمريكياً . كما نلاحظ أيضاً اشتداد تمايز مجموعات الدول النامية ، وخاصة الدول الصناعية الجديدة ، والدول المصدرة للنفط ، والدول المدينة والمأزومة فضلاً عن الدول شديدة الفقر وضعيفة التطور . وإذا كانت آثار ارتفاع أسعار النفط سلبية على الأداء الاقتصادي العالمي بوجه عام ، فإن أزمة الخليج حملت آثاراً سلبية أشد على الدول الأكثر اعتماداً على استيراد النفط وخاصة الفقيرة والمدينة النامية ، وعلى عدد من دول الشرق الأوسط التي لحقت بها أضرار متنوعة وأشد وفي مقدمتها مصر والأردن فضلاً عن فلسطين المحتلة وتركيا .

وكانت أهم تطورات التجارة الدولية هي تراجع المعز التجاري للولايات المتحدة وانخفاض الفائض التجاري لليابان وألمانيا (الغربية) ، وتقدم ألمانيا (الغربية) إلى المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات إلى العالم بدلاً من الولايات المتحدة ، وتحقيق الدول الآسيوية الصناعية الجديدة أعلى معدل لنمو تجارتها الدولية مقارنة ببقية العالم ، وأخيراً هبوط أسعار المواد الأولية (عدا النفط) إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠ ، واستمرار شروط التبادل التجاري الدولي في صالح العالم الصناعي . وباستبعاد القروض والمنح الرسمية أستمر تراجع حصة الدول النامية من القروض الدولية وهو الاتجاه الذي برز منذ تقادم أزمة الديون الخارجية لهذه الدول في مطلع الثمانينات . وتضافر هذا مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - عكس الحال في النصف الثاني من الثمانينات - رغم عمليات مقايضة الديون بالأسلحة في إطار برامج التفضيسية ، بحيث أشتدت مصاعب التمويل الخارجي للتنمية . وزادت المصاعب حدة مع استمرار ظاهرة هروب الأموال وتدهور شروط التجارة وارتفاع تكلفة استيراد النفط . وفي مجال التطورات المالية والنقدية تبرز أيضاً خلال العام الآثار السلبية لأزمة الخليج على أسواق المال العالمية وخاصة في اليابان الأشد اعتماداً

على واردات النفط . وتقلبت قيمة العملات الدولية الرئيسية وخاصة الدولار مع تبدل توقعات الحرب والمال في منطقة الخليج كان تنحيز المارك والين في اتجاه الهبوط نتيجة منطقية للاعتماد الياباني والألماني المطلق على استيراد النفط . كما أدت المخاوف من الركود الاقتصادي وأزمة الخليج إلى خفض معدلات الفائدة في سوق النقد الأمريكي ، وفي سوق النقد الأوروبي عدا المارك الألماني .

النظام الإقليمي العربي

حمل عام ١٩٩٠ تطورات سلبية شديدة الخطورة للنظام العربي وللمستقبل السياسي للعرب . وربما يكون هذا العام هو العلامة الزمنية بين المصريين : عصر تعامل فيه العرب مهما اختلفت خلافاتهم كأمة واحدة ، وعصر آخر يضمحل فيه الرباط الجامع بين العرب ، ويتم إستيعابهم في إطار إقليمية ودولية غريبة عن فكرة الأمة العربية .

ومن زلوية معينة ، يرتبط التاريخ العربي بالعلاقة المتوترة مع النظام الدولي والقوى الغربية المسيطرة عليه . ومثل فشل النظام العربي في التأقلم الإيجابي الفعال مع التطورات الخطيرة في النظام الدولي منذ تولي ميخائيل جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥ سبباً لنكبات متعددة للعرب . ومن أهم هذه النكبات رفع الحواجز عن فيضان الهجرة اليهودية السوفييتية إلى إسرائيل بما تتضمنه من إفتتاح مرحلة أعلى من المشروع التوسعي الصهيوني . على أن هذا الفشل كان أيضاً سبباً لتطور سلبية أكثر أهمية وشمولاً ، وهو إنهيار المكانة الاستراتيجية للعرب في النظام العالمي المتحول . وتميز عام ١٩٩٠ في التاريخ العربي بأنه قد شهد تمبيراً حاداً عن هذا الإنهيار داخلياً وخارجياً . فعلى الصعيد الخارجي واجه العرب تصميماً خطيراً لأشكال مختلفة من العدوان الغربي والصهيوني . وعلى المستوى الداخلي ، كان إنفجار أزمة الخليج مقدمة لزلزال حقيقي في النظام العربي مثل أسوأ أزمة في تاريخه الطويل . ويمكننا إيجاز التطورات التي شهدناها عام ١٩٩٠ ، في الملاحم التالية :

١ . الإنتقال المفاجيء من الصحوة القومية إلى الحرب الأهلية :

مثل الغزو العراقي للكويت نهاية مفاجئة وقاسية لمرحلة قصيرة من الصحوة القومية بعد ركود طويلة بدأت مع نهاية

المبيعات . وإفتتح مؤتمر قمة عمان غير العلانية في نوفمبر ١٩٨٧ هذه المرحلة تحت ضغط الحرب العراقية الإيرانية . والتطورات الجاسمة في النظام الدولي التي تفتت الحرب الباردة وأفضت الى زوال القطبية الثنائية . إن عقد أربعة مؤتمرات للقمة غير العلانية خلال تلك الفترة القصيرة كان دافعا للتفاوض بملكانية موكبة الحرب للتغيرات الدولية العاصفة والوقوف معاً لوقف تدور مكائفة الحرب ومناعتهم ضد العدوان الخرجي . وقضى الغزو العراقي على هذا التفاوض ، ومثل بعد ذاته حرباً أهلية بين قطرين عربيين . غير أنه فتح أيضاً أبواب جهنم ، إذ استدعى رد فعل عنيف من جانب القوى المسيطرة على النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة تمثل في تدابير هائلة لشن الحرب ضد العراق بهدف تحطيم قوته العسكرية والاقتصادية وتحرير الكويت من قبضته . وشاركت بقية الأنظار العربية في تدابير الحرب التي إنفجرت في ١٧ يناير ١٩٩١ ، مما يدرر الحديث عن حرب أهلية عربية على هامش الحرب الدولية ضد العراق .

ويمكن تحليل دوافع الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بالإشارة الى ثلاث مجموعات من الأسباب . المجموعة الأولى تتصل بالعلاقة بين النظامين العربي والدولي . فالنظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية أضعف كثيراً النظام العربي ، ومثل له مصدراً غير مباشر للتهديد عن طريق الدعم غير المحدود للمسلحة الإسرائيلية . وأفضى ذلك الى تهديد مشروعية النظام العربي من وجهة نظر الرأي العام وبعض الدول العربية . ويمكن النظر الى العدوان العراقي على الكويت باعتبارها مقدمة لمشروع متكامل لتقويض النظام العربي المتهاافت . واعتبرت العراق مدعومة في ذلك بأغلبية الرأي العام العربي وعدد من الدول العربية . أن هذا المشروع هو عمل دفاعي في مواجهة هجوم عدواني متواصل من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل . ويعزز هذا التشخيص عاملان : الأول وهو إستنتاج العراق أنه سيكون هدفاً لضربة عسكرية حتمية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً كنتيجة للحملة السياسية والدعائية التي تعرض لها طوال النصف الأول من عام ١٩٩٠ والثاني هو إستنتاج العراق أن النظام العربي لن يقوم بمساندته ضد العدوان الخارجي وأن أفضل وسيلة لردع هذه الحملة هو المبادرة بالهجوم على ما إعتبره قاعدة متقدمة للمصالح الأمريكية والغربية معتلة في الكويت وقد لاقى هذا العمل العسكري تأييداً صريحاً أو مستتراً من جانب قطاع كبير من الرأي العام العربي وعدد من الحكومات العربية . ومع ذلك ، فإن تأمل هذين الإعتبارين يفضي الى يؤكد أن القيادة العراقية قد ساهمت عمداً في تغذية الحملة السياسية والدعائية

العربية ضدنا في إطار تخطيط متكامل لطرح ذاتها من جديد كقيادة راديكالية للعالم العربي ، وتحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية عراقية بعته بصورة يمكن تبريرها من خلال خطاب راديكالي جديد قلدر على كسب تأييد الرأي العام العربي .

أما المجموعة الثانية من الأسباب فتتصل بتناقضات النظام العربي وخاصة في قطاعة المشرق . إذ تبلورت سياسات المشرق العربي في صورة تماثلين . الأول يجمع سوريا مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية والثاني يجمع العراق مع الأردن وفلسطين واليمن . ومن المرجح أن دول الخليج بعد أن ساعدت العراق على أن يخرج من الحرب مع إيران في صورة المنتصر ، عادت الى محاولة حصاره وإضعافه نسبياً كتعبير عن سياساتها طويلة الأمد في المحافظة على التوازنات الإستراتيجية والسياسية الجوهرية لأنها . وقد بدأ ذلك واضحا في مؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ ، عندما أفضلت السعودية خطة العراق في عزل سوريا بسبب دورها في لبنان . وفي نفس الوقت كان لكل من أطراف التحالف المتمحور حول العراق أسبابه للفضب والاحباط من السياسات الخليجية حياله . فالأردن ومنظمة التحرير استنتجنا أن هناك سياسة ثابتة لدول الخليج تستهدف تجفيف مواردها المالية .

بشع أو تخفيض المعونات الخليجية لكل منها أما اليمن فكانت تستشعر خطراً من توقيع إتفاق لترسيم الحدود بين السعودية وعمان في الربع الخالي في مارس وهو الاتفاق الذي تجاهل المطالب التاريخي لليمن في هذه المنطقة . وعندما فشل العراق في عقاب سوريا على الساحة اللبنانية ، إنتقل الى محاولة ورائه دورها كقيادة للراديكالية العربية بعد أن بهنت ايدولوجية الصعود والتتسدي في سوريا ذاتها ، وفتح الدور الجديد للعراق فرصة لتقلم بهجوم سياسي ودعائي نشط على الساحة العربية ككل باستثمار القضايا العربية الكلية ، وخاصة القضية الفلسطينية التي تلقت إحباطات متتالية بسبب عجز النظام العربي . وظهرت أهم علامات هذا الهجوم في مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ - ٣٠ مايو . ففي هذا المؤتمر بعثت من جديد المناظرة التقليدية بين التشدد الراديكالي والإعتدال الذي أخرجه عنادونية الغرب وخاصة الولايات المتحدة . وإلى جانب القضايا القومية الكلية . التي بدا ان للنظام العراقي مزية واضحة في إثارتها بهدف إخراج المعتدلين وعلى رأسهم بالطبع دول الخليج ، فإن القيادة العراقية بادرت بإثارة القضية الخلافية الخاصة بالسياسات النفطية والمطالب المالية للعراق والأردن ومنظمة التحرير بضروة بلغة . وتنبؤ في هذا المؤتمر الإنشقاق الذي قنته بعد ذلك أزمة الخليج بين المصكر المتعاطف مع

المراق والمعسكر المناهض لطموحاته القطرية والرايديكالية .

والواقع أن الإنشقاق الذي شهده مؤتمر قمة بغداد كان

نتيجة مباشرة لفشل النظام العربي في حل الاشكاليات الكامنة في مرحلة الصعوبة . إذ فشل هذا النظام في طرح فلسفة سياسية وإطار مبرمج للنهوض القومي يحقق المصالح الجوهرية ويصالح بين التوجهات المتباينة للدول العربية الرئيسية . وأكتفى النظام بطرح شعار خفض هو تنقية الأجواء العربية . بهدف عقد مصالحات بين الدول الرئيسية المتخاصمة دون توافها بالضرورة على برنامج سياسى واضح . وإستبذ النظام العربي إمكانيات تلك المصالحات الشكلية وقوة الدفع الأولية التي إكتسبها في بداية هذه المصالحات . وعندما عقد مؤتمر قمة بغداد ، كان النظام العربي يبدو مغسلاً بصورة شبه تامة وعجزاً عن الصمود أمام الاحباطات الخارجية وعن النهوض أمام الإنقسامات الداخلية . ومثل هذا الوضع فرصة مثالية للعراق لتوجيه خطابها الرايديكالى القومى الجندى الى الراى العام العربى والى الدول العربية الساخطة على هذا الوضع وكسب تعاطفها لما بدأ وكأنه مشروع عراقى جديد للصمود القومى .

أما المجموعة الثالثة من الأسباب فتتصل بتناقضات المشروع العراقي ذاته . فالحقيقة هي أن طرح هذا المشروع العراقي . على الراى العام العربى قد تم تحت ضغط إستفعال التناقض بين ضخامة الدوالب العسكرية من ناحية والهشاشة المتزايدة للاقتصاد الوطنى فى العراق من ناحية أخرى . ولم يكن هناك لحل هذا التناقض سوى من مخلاخ : الأول هو إصلاح اقتصادى وسياسى جذرى يمكن من خلاله إستنهاض الاقتصاد والمجتمع بصورة تمكنه من تحمل عبء الدوالب العسكرية المتضخم ، أو تخفيض الطموح العسكرية للعراق : إن الطبيعة السلطوية المفرقة فى الصنف للدولة فى العراق كانت تتعارض بشدة مع كل من هذين المخلاخين . ووجنت القيادة العراقية الحل السحرى فى محاولة الإستيلاء على الثروة المالية والتنظيمية للكوييت ، وتصوير ذلك على أنه جزء من مشروع للاحياء القومى يشبع الطموحات القومية لتقاطع هائل من الراى العام العربى ويرد الإهانة الى الغرب .

وعلى حين حاول النظام العراقي أن يحصر رد الفعل العربى المناهض لاحتلاله للكوييت فى أضيق نطاق ممكن ، فمن المرجح أنه كان يبدو ممتنعاً لخوض غمار حرب اهلية - إعلامية وسياسية وحتى عسكرية لو إقتضى الأمر فى النطاق العربى .

٢ . فشل الإدارة العربية لأزمة الخليج وإنقسام النظام العربى :

منذ اللحظة الأولى للغزو العراقي للكويت مارعت الولايات المتحدة الى تجميع الخيوط الرئيسية اللازمة لإحتكارها إدارة الأزمة . وفشل النظام العربى فى إثبات جدلته بهذه الإنارة ، أو حتى مجرد قدرته على تأكيد العوامل اللازمة لتحقيق إدارة تعددية دولية لها . وقد وضع فشل النظام العربى فى المراحل الأربع التى مرت بها إدارته لأزمة الخليج . فى المرحلة الأولى إستهداف النظام العربى محاولة تجنب إنفجار الأزمة عن طريق وساطة وتدخل عدد من القوى المؤثرة فى النظام وعلى رأسها مصر والسعودية . ويعود أحد الأسباب الهامة للفشل فى هذه المرحلة الى عدم وضوح الإتفاق على أسلوب حل الخلاف بين العراق والكويت وعزوف النظام العربى عن توجيه رسالة قوية واجماعية بالإختناخ عن القيام بدوان عسكري ضد الكوييت وإستعداد إستخدام القوة كوسيلة لحل الخلاف بينهما غير أن السبب الأعمق يتمثل فى حقيقة عدم إدراك الأطراف المؤثرة فى النظام العربى لطبيعة المشروع السياسى العراقي الجندى بكل أبعاده وبالتالى عدم إمكانية التنبؤ بالطبيعة الشاملة للغزو . أما المرحلة الثانية فقد إستهدفت إيجاد حل جماعى للأزمة . وإنتهت هذه المرحلة بفشل أشد ، وبتقنين الإنشقاق بين معسكرين شبه متوازنين فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة يوم العاشر من أغسطس ، وعلى المستوى الطاهر ، نمسب التعارض فى المواقف من التدخل العسكري الأمريكى فى الأزمة فى هذا الإنشقاق على أن قضية التدخل الأمريكى كانت فى الحقيقة جزءاً من خلاف فلسفى وسياسى أعمق كثيراً يتمثل فى الموقف من المشروع السياسى العراقي بما يتضمنه من تعدد صريح لأسس الشرعية الدولية والعربية .

حيث كان المشروع العراقي قد أشعل السخط الكامن لدى القطاع الأكبر من الراى العام العربى ومجموعة كبيرة من الدول العربية ضد الشرعية المزدوجة للنظام الدولى (من حيث حمايتها للعدوان الإسرائيلى ونهوضها لردع العدوان العراقي) وضد الشرعية العربية التى كرسيت العجز الشامل للنظام العربى . وجسدت الخلافات حول الموقف من الغزو العراقي للكويت والتدخل العسكري الأمريكى فى الأزمة صراعاً شديداً حول أحقية النظام العربى الحالى فى البقاء فى مواجهة التحدى العسكري العراقي له . وساهم فى فشل الإدارة العربية للأزمة فى هذه المرحلة شدة الاستقطاب الحاصل حول الأزمة ، والتوازن النسبى بين المعسكرين العربيين المتواجهين والجمود السياسى والدبلوماسى لكل من

٣ - إمداد الإستقطاب والتناظر إلى الشعوب والتيارات السياسية العربية :

فجرت أزمة الخليج صراعاً تناظرياً لا فيما بين النظم العربية فحسب ، بل وفيما بين الشعوب العربية أيضاً إن جسيمة الأزمة من حيث تأثيرها على مصير الأمة العربية ، وطبيعتها المتنوعة والفريدة قد سببت إنقساماً حاداً في الوجدان العربي على كافة المستويات : بدءاً من الشخص الطبيعي ، مروراً بالإسرة ، والتشكيلات السياسية والثقافية والتجمعات الثقافية .. إلخ والقطر العربي ، وإنهاءً بالنظام العربي . وفي كل قطر عربي تقريباً كانت هناك إنقسامات حادة ، وفي كل الأحزاب والتشكيلات السياسية جرت إنقطابات قوية أدت أحياناً إلى إنشقاقات شديدة الوطأة . ومع ذلك كله إنخندت الإنقطابات في النهاية شكلاً تعارضت فيه شعوب عربية مع شعوب عربية أخرى ، وتيارات سياسية وفكرية متكاملة مع تيارات سياسية وفكرية أخرى .

وتقدم لنا حالة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين فرصة مثالية للبحث في طبيعة وشدة هذه الإنقطابات على المستوى غير الرسمي وبأنماط سريع للأساس الفكري الإجهادي والتطور التاريخي للتكوين التنظيمي لهذا التيار يمكننا إستنتاج أن التنظيم العالمي الإخوان المسلمين أقرب إلى أن يكون تنظيماً عابراً للقطرية (يعبر من مصر إلى عدد من الدول العربية) عنه إلى تنظيم عالمي أو فوق قطري حقاً (أي تنوب فيه الأصول القطرية للقيادات والأشباع وتتخذ فيه القرارات ونطبق بعض النظر عن الإنقسام السياسي إلى أقطار عربية مختلفة) . ومن حيث تركيزه الراعنة فلن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يبدو محكوماً بتخالف بين إخوان مصر ، وإخوان الخليج .

ومر هذا التنظيم بعده أزمات عكست التوترات الناشئة عن طبيعته تلك العابرة للقطرية ، وإدارته المركزية والركود النسبي لإجهاداته الفكرية . غير أن التنظيم نجح نسبياً في مواصلة طريقه بالرغم من هذه التوترات والإنشقاقات التي ترتبت على بعضها البعض .

وجاءت أزمة الخليج كالخبتار قلنس لمبذبة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين (بمعنى إنسجامه مع ثقافته الفكرية ومبادئه التاريخية) ووحشته للتنظيمية عبر القطرية وأدت الأزمة إلى إنقسام هام في التنظيم محوراً الرئيسي هو الإنقطاب بين إخوان مصر الذين إنشقوا موقفاً أقرب إلى العراق منه إلى الكويت وإخوان الخليج الذين طالبوا بموقف حاسم لصالح الموقف الرسمي لدولهم . والواضح أن قيادة التنظيم العالمي قد أظهرت إخلاصاً شديداً لمبادئها وتعاليمها التاريخية بأن إنخندت موقفاً يجمع بين المطالبة بالإنسحاب

العراق والسعودية أما المرحلة الثالثة فقد شهدت مبادرات وجهود دبلوماسية عربية فردية وثنائية ومتعددة الأطراف بعد فشل الحل الجماعي . وجاءت المبادرات الدبلوماسية العربية لحل الأزمة أضعف شكلاً ومضموناً مما كان متوقفاً بالنظر إلى جسيمة الأزمة وركزت هذه المبادرات على أولوية تحلش الإنفجار العسكري للأزمة . والفصل بين مسألة الإنسحاب العراقي من الكويت وتأمين دول الخليج الأخرى وخاصة السعودية من إبتداء العدوان العراقي إليها . والتمييز بين الإنسحاب العراقي من الكويت وطبيعة نظام الحكم فيها بعد الانسحاب . كما تضمنت جميعاً تقريباً تنازلات للعراق إشتملت على الاعتراف له بالسيطرة على جزيرتي وربة وبوبيان وحقل نفط الرميثة إلى جانب إرضاء بعض مطالبات المالية . وفشلت هذه المرحلة بدورها لأسباب مباشرة منها أن أغلب هذه المبادرات قد جاء من جانب أطراف قريبة أو متاخمة مع العراق ، بالإضافة إلى رفض السعودية لكافة هذه المبادرات ، وعناد القيادة العراقية وإصرارها على الذهاب حتى حافة الهاوية . ومرت الإدارة العربية بمرحلة رابعة أتمت فيها الأداء الدبلوماسي العربي بالتهافت وإستهفاف إنقاذ الموقف في اللحظة الأخيرة قبل إنفجار الحرب ثم قبيل الهجوم البري ضد العراق . وفشلت هذه المرحلة بدورها بسبب الإستنفار والتضاد الكامل بين المعسكرين العربيين المتواجهين ، وعناد وسوء تقدير القيادة العراقية للموقف السياسي والعسكري .

والواقع أن جنور الفشل العربي في إدارة الأزمة كانت كامنة منذ اللحظة الأولى ، وفي ذات المشروع العراقي . فمجرد قيام العراق بالفوز الشامل للكويت قد تضمن إحتمالات مرجحة على الأقل لتهديد أمن الدول الأخرى في الخليج في وقت لم تكن تملك فيه هذه الدول ، ولا يملك فيه النظام العربي كله ، حتى لو وقف موقفاً واحداً من الأزمة ردع هذا التهديد أو التوصل إلى توازن عسكري على ساحة الخليج مع العراق . ونقل هذا الغزو التفاعلات العربية من الأساس التاريخي الذي قامت عليه وهو التفاهم العرفي إلى أساس جديد هو موازين القوى الحقيقية ، والعسكرية تحديداً . ولم يكن من الممكن في هذا السياق - قطع الطريق على التدخل العسكري الأمريكي ومتعدد الجنسيات كما لم يكن من الممكن تجميد الموقف أو حتى مجرد التوصل إلى حل وسط يعود بعده التوازن العسكري لصالح العراق بعد سحب القوات الأمريكية ومتعددة الجنسيات بناء عليه . وبالتالي أصبح الصراع تناظرياً وكان من شبه المحتم أن يصل إلى نهايته المنطقية : أي الحرب الشاملة .

العراقي من الكويت وإنسحاب القوات الأمريكية والأجنبية من الأراضي السعودية ومن الخليج . غير أن القيادة المركزية فشلت في عرض موقف الوسط الإيجابي ، الذي إتخنته بصورة متوازنة ومعتدلة لإغوان الخليج لأسباب عديدة منها تسليحها لجهود الوساطة الإسلامية لقوى إسلامية إتخفت من البداية موقفاً متحيزاً لصالح العراق .

٤ - تأزم الفضل الفلسطيني :

عندما نشبت أزمة الخليج ، كان الوضع العام للقضية الفلسطينية قد دخل مرحلة جذر على مختلف المستويات . فقد استمر تراجع الانتفاضة خلال النصف الأول من العام وتزايدت مشكلاتها ، في الوقت الذي بلغت موجة هجرة اليهود السوفيت ذروتها ، فضلاً عن وصول مهادنة السلام الفلسطينية إلى نهاية الطريق المسدود عبر قيام الولايات المتحدة بتعليق الحوار مع منظمة التحرير .

وكان الاحباط الناتج من هذا الوضع من أهم العوامل التي تسر الموقف الفلسطيني المنحاز للعراق ، سواء في أوساط منظمة التحرير أو داخل الأراضي المحتلة . فقد أطلق هذا الموقف من رهان على إمكان الربط بين كل مشكلات المنطقة ، ومن ثم انتزاع تسوية مناسبة للقضية الفلسطينية . لكن هذا الرهان تعرض للاخفاق ، وأدى إلى أضعاف الموقف الفلسطيني أكثر من ذي قبل وتعرض منظمة التحرير لعزلة دولية وعربية ، فضلاً عن مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية بالأراضي المحتلة . ورغم أن الانتفاضة شهدت نهوضاً نسبياً خلال الأشهر الأولى للأزمة نتيجة الزخم الذي أمتدتها به الأزمة ، إلا أنه كان موقفاً حيث أخذ في الانسحاب بنهاية العام وخاصة مع فرض حظر التجول الشامل عشية بدء الحرب بالخليج .

وهكذا خلقت الأزمة وضعا أكثر صعوبة لحركة التحرير الفلسطيني بجميع أعضائها ، الأمر الذي قاد إلى مزيد من التدهور في شروط مشاركتها في عملية السلام التي سعت الولايات المتحدة لتحويلها لتتريتها عقب توقف الحرب في الخليج .

٥ - تهافت المبررات الاقتصادية لغزو الكويت والحاق الدمار بالاقتصادات العربية :

يخضع التقرير المبررات الاقتصادية التي قدمها العراق لغزوه للكويت لدراسة مفصلة ، في مطولة لاندراك الاقتصاد السياسي لهذا الغزو .

ويؤكد التقرير أن الكويت لم يكن هو السبب الحقيقي

وراء صعوبة صيانة نظام حصص صادرات النفط الذي قررته منظمة الاوبك ، وأن مسؤولية التعامل من التزامات الحصص مشتركة بين غالبية دول الاوبك ، بما فيهم العراق نفسه . والواضح أن القيادة العراقية لم تستوعب جيداً العوامل الهيكلية والاستراتيجية الكامنة وراء أزمة الاوبك ووراء حدود الاستخدام الاستراتيجي للنفط في المعادلة الاقتصادية والسياسية الدولية . وفيما يتصل بشعار توزيع الثروة العربية ، فإنه علاوة على المبالغة الاصطناعية ، فإن الدعاية العراقية قد سعت عمداً لتجهيل أهمية دور المساعدات الانمائية في جانب دول الخليج في إعادة توزيع الدخل . كما يكشف التقرير عن سوء النية وسوء الفهم في صياغة شعار إعادة التوزيع كشعار منفصل عن المطلب الأهم والأكثر انساقاً من المنطق السياسي والاقتصادي وهو الحق المشترك في التنمية العربية الشاملة . كما يكشف التقرير أيضاً عن اهدار الثروة النفطية العراقية عبر ممارسات مالية لا تتفق مع المنطق الاقتصادي ، وعبر سياسات مفاخرة وعملية عسكرية شاملة للمجتمع والدولة . ومع ذلك ، فإن انفجار أزمة الخليج يكشف في الجوهر عن فشل عربي شامل في إدارة اقتصاداتهم بما يكفل التنمية والتحديث وبناء السلام العربي في الوقت ذاته .

ويظهر هذا الفشل في العجز عن بناء نسج اقتصادي - اجتماعي فيما بين المجتمعات العربية يحول دون مفاخرات طائشة على غرار الغزو العراقي للكويت ، ويؤكد على دور العرب الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفي بناء نظام عربي فعال . كما يظهر هذا الفشل في ضمان الانتقال السلمي للعراق من وضع اقتصاد الحرب الذي تكون في فترة الحرب - مع إيران ١٩٨٠ - ١٩٨٨ . وفي نفس الوقت ، فإنه لا يزال من المبكر الكلام بكافة جوانب التكلفة الاقتصادية لأزمة غزو الكويت وما أعقبها من حرب . غير أن المعلومات المتاحة تؤكد أن الثروة العربية قد نالها دمار شديد يتمثل في تدمير الأصول الإنتاجية والبنية الأساسية في العراق والكويت ، وتكلفة الاستعدادات العسكرية ، وتكلفة الحرب ذاتها ، وتكلفة ما يتلو الحرب من عسكرة الاقتصادات النفطية وأقامة نظم أمنية مرتبطة بالولايات المتحدة والغرب عموماً ، وتكلفة إعادة البناء ، فضلاً عن التكاليف المعنوية والأخلاقية والانسانية الجسيمة التي لحقت بالعراق والكويت وبالوطن العربي عموماً .

ويضيف التقرير هذا العام عرضاً للابعاد الاقتصادية للوحدة اليمنية كنموذج لمدى حاجة العرب للتفويض الاقتصادي من وضع التخلف والاحتلال الذي تتمرض له الاقتصادات العربية ، وخاصة تلك الأكثر فقراً . كما يعرض التقرير هذا العام أيضاً للحاجة إلى تمويل عملية إعادة أعمار لبنان بعد الحرب الأهلية الطويلة كنموذج لما تسفر عنه

عملية التمييز الذاتي الذي الحقه العرب بأنفسهم ، ومكتوا
الخصوم التاريخيين لهم من الحاقه ببلادهم .

جمهورية مصر العربية

كان عام ١٩٩٠ علما كاشفا لطبيعة وحدود هوية مصر
العربية . وقد حدث ذلك بفعل أزمة الخليج التي طبعته كل
وقائع الشهور الخمس الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، سواء على
المستوى الدولي أو العربي . ولم تكن مصر استثناء من تلك
الحقيقة بل أنها في مقدمة القوى التي تأثرت بالأزمة ، مثلما
كانت أيضا في مقدمة القوى الاقليمية التي أثرت على
مسارها .

ان جوهر التمييز في الموقف المصري من الأزمة
مقارنا بمواقف الاقطار العربية الأخرى كان هو ذلك الحسم
الذي ائتم به ادراك الرأي العام في مصر ، وادراك الغالبية
الساحقة من القوى السياسية والشعبية للغزو العراقي للكويت
من اللحظة الأولى باعتباره عدونا ينبغي معارضته
والتصدى له . ولذلك فصنما أعلنت الدولة المصرية موقفها
الرسمي من الغزو فإنها عبرت عن وجهة نظر كانت قد
تبلورت بالفعل بسرعة ، على مستوى الشارع المصري .

ومع ان تداعيات الأزمة مرعان ما افرزت ثنائيا في
مواقف القوى السياسية المصرية ، حدث ببعضها إلى اعطاء
الألوية لإدانة التدخل الاجنبي في الخليج ، ورفض السلوك
الرسمي المصري إزاءه ، الا ان ذلك لم يغير من حقيقة
النتيجة العام ، أي إدانة السلوك العراقي باعتباره المفجر
الرئيسي للأزمة ، وسبب اعطاء الفرصة للقوى الاجنبية
المعترصة .

وليس من العسير تفهم اسباب تمايز الموقف المصري
إزاء تطورات أزمة الخليج مقارنا بمواقف الشعوب
والحكومات العربية الأخرى ، فعامل الاحباط الكثيرة لدى
تلك الشعوب والحكومات ، والتي أستمترتها بكل مهارة الآلة
التنظيمية والدعاية العراقية ، لم تكن بنفس الحدة أو الشمول
في مصر : ففقر الشعب المصري ، لم ينعكس أبدا . في أية
لحظة - في حق جماعي على أغنياء الخليج ، ربما لشعور
عميق بالتمايز الحضاري الذي يجب بسهولة أية مشاعر
بالاحباط المادي والاحباط القومي لدى كثير من القطاعات
العربية المتطلعة للوحدة العربية ، لم يصل بالرأي العام في
مصر إلى حد أستماعه أن تتم تلك الوحدة قسرا ومن خلال
الغزو والاحتلال . وتكريرات مصر القنصلية في سوريا
واليمن تدع من هذا التوجه ، وتجعله أمد مبادئ الفكر
السياسي للنخبة السياسية المصرية . والاحباط السياسي
الناجم عن جمود القضية الفلسطينية ، ورفض إسرائيل

والولايات المتحدة من ورائها التسليم بالحقوق للمشروعة
لشعب القسطيني ، لم يصل أبدا بالرأي العام في مصر إلى
توهم أن يكون الوصول إلى فلسطين عبر الكويت ، ربما لأن
الشعب المصري كان أكثر من دخل في مواجهة ، مباشرة ،
مع الاسرائيليين .

وأخيرا فإن تصور أن بعض القوى الاسلامية ، التي
راقها شعارات صدام حسين ، الاسلامية ، في رؤية
ما حدث على أنه صراع بين الاسلام والكفر ، أو بين
المسلمين واعدائهم ، كانت عنصر أضعاف لا عنصر تقوية
للقوى الاسلامية في مصر .

وفضلا عن هذا التطور الاساسي ، يمكن الإشارة إلى
الملاحح العامة الآتية في الاوضاع المصرية والسياسة
المصرية عام ١٩٩٠ :

١ - استمرار وتدعيم الدور السياسي للقضاء المصري في مواجهة السلطين التنفيذية والتشريعية :

هذه السمة لتطور نظام الحكم في مصر هي سمة
تبلورت في السنوات الأخيرة ، كما شهد النصف الأول من
عام ١٩٩٠ لمزيد منها ، فضلا عن الاهتمام المتزايد الذي
أولته الأحزاب السياسية والقطاعات والجمعيات للقضاء ودوره
ومكانته ، غير أن حدة التنافس بين السلطات قد خفت في
النصف الثاني من العام بفعل أزمة الاحتلال العراقي للكويت
وتداعياتها ، وهي الأزمة التي شغلت أهتمام جميع
الاطراف ، وأثرت على أولوياتها .

ولا ينفصل عن هذه الحقيقة ، المصاعى الدؤوبة التي
يقوم بها القضاء لدفع ، الإصلاح القضائي ، والذي سبق أن
تبلورت أهم ملامحه في المؤتمر الأول للعدالة الذي عقده
نادى القضاء المصري في أبريل عام ١٩٨٦ والذي حدد
محاور عديدة للإصلاح تتعلق بالتشريع وسياسته ، ومقررات
استغلال السلطة القضائية مثل إلغاء القوانين الاستثنائية ،
ونظام الطوارئ ، والمحاكم الاستثنائية ، وعودة
الاختصاصات الكاملة لمجلس الأعلى للقضاء ، واستقلالية
ميزانية القضاء والتفتيش القضائي ... الخ . فضلا عن
التطلعات التنظيمية والقانونية الأخرى التي تساعد على
سرعة وسهولة عمل السلطة القضائية وحسم النزاعات
القانونية .

أما أهم ملاحح الدور السياسي للقضاء عام ١٩٩٠ ،
فتمثلت في الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا في
١٩ مايو ١٩٩٠ بحكم دستورية قانون الانتخابات وحجم
صحة تشكيل مجلس الشعب ، والذي استندت فيه المحكمة
إلى ضرورة مراعاة ما جاء في الدستور من حظر التمييز

بين المواطنين على أساس من الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو غيرها . كما استند الحكم إلى ضرورة احترام ومراعاة جوهر التمدد الحزبي الذي أقره الدستور ، باعتبار أن إقرار هذا التعدد لم يستهدف استبدال سيطرة الحزب الواحد بسيطرة أخرى ، وإنما استهدف تحقيق ديمقراطية تقوم على الحوار بين الآراء والاتجاهات المتباينة التي تتبناها أحزاب مختلفة ، وهو الأمر الذي يمتثلز أن يكون دور هذه الأحزاب مرهونا بآراء هيئة الناخبين التي تتبلور من خلال الانتخاب الحر لممثليها في المجالس النيابية .

وإذا كان هذا الحكم هو الأساس الذي استند إليه حل مجلس الشعب وانتخاب مجلس جديد عام ١٩٩٠ ، فإن أحكام القضاء المصري كانت هي العاسمة في قيام ثلاثة أحزاب سياسية ، ورفض قيام حزب رابع ، وهي أحكام عكست مفاهيم ونصيرات لقانون الأحزاب السياسية يتجاوز لجنة الأحزاب السياسية الأقرب إلى توجهات السلطة التنفيذية ، كما وضعت الجماعة القضائية عددا من القواعد والمعايير التي رأتها ضرورية لضمان سلامة وفاعلية أشراف القضاء على الانتخابات العامة .

أن هذه الحيوية لدى السلطة القضائية في مصر ، وسعيها لتحديث مؤسساتها ، وتطوير ودعم دورها .. ربما كانت هي أبرز مظاهر تطور نظام الحكم ، خاصة لدى المقارنة بأداء السلطين التنفيذية والتشريعية .

٢ - ضعف فعالية القوى والأحزاب السياسية وميلها للانقسام والتنافس :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ توحدا بين الأحزاب والقوى السياسية في مواجهة الحكومة حول مشروعية قانون الانتخابات ، وبالتالي مشروعية مجلس الشعب نفسه ، ولكن التصف الثاني من العام شهد مصادر هامة للانشقاق فيما بينها ، أي : أزمة الخليج ، والموقف من انتخابات مجلس الشعب ، ففي حين يظل من الصحيح أن التوجه العام للتخيه السياسية في مصر كن في اتجاه ادانة الاحتلال العراقي للكويت ، فإن مواقف الأحزاب والقوى السياسية من تلك الأحداث ، لم تكن متطابقة . فقد وقف حزب الوفد بكل قوة ضد الاحتلال العراقي ، وضد الممارسات اللاديمقراطية لنظام الحكم العراقي . ولكن عددا من القوى اليسارية (سواء في التجمع أو خارجه) أو القوى الدينية (سواء تحالف العمل أو خارجه أيضا) اختلفت عن ذلك التوجه واعطت الاولوية - كما سبقت الإشارة - لقضية مواجهة التدخل الاجنبي في الخليج . وأن بقي من الصحيح أيضا أن حالة الانقسام ، قد أصابت كافة القوى التيارات السياسية بلا استثناء أيضا ، ولدى تحديد المواقف من انتخابات مجلس الشعب الجديد ثلاثت بمسرة الأفكار الأولية التي طرحت

حول مقاطعة جماعية من المعارضة للانتخابات ، وفي الوقت الذي أعلن فيه الوفد والتحالف الاسلامي مقاطعة الانتخابات ، شارك التجمع فيها ، ومعه بعض عناصر شيوعية وناصرية . ولم يمنع ذلك أيضا من مشاركة بعض الذين ينتمون فعليا للقوى التي أعلنت معارضتها الرسمية .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن المشكلة لم تكن هي هذا الانقسام حول قضايا هامة داخلية وخارجية ، فتلك هي طبيعة العملية الديمقراطية ذاتها ، وإنما المشكلة كانت - وما تزال - هي ضعف الفعالية لدى تلك الأحزاب والقوى السياسية ، الأمر الذي جعل من توحدها أو انقسامها أمرا ذا عائد ثانوي على مجمل حركة النظام السياسي وربما بدا ذلك واضحا من حقيقة أن الدعوة لمقاطعة الانتخابات ما كان يمكن أن تكون مجدية في ظل مناخ ينتم أساسا بالضعف الشديد للمشاركة السياسية ، بحيث كان من المنطقي استنتاج أن بعض المشاركة في الانتخابات لم يكن استجابة لدعوة بعض الأحزاب للمقاطعة ، بقدر ما كان تكرارا للنمط العام للمشاركة السياسية في مصر .

غير أن الظاهرة الأخرى اللافتة للنظر هنا ، أنه في حين كان بإمكان الوفد أن يجد أرضية واسعة للاتفاق مع الدولة ونظام الحكم ، في الموقف من أزمة الخليج ، كما كان بإمكان التجمع وبعض القوى اليسارية الأخرى أن تجد مبررا للتعاون مع الحكومة والمشاركة في الانتخابات العامة ، فإن جانباً هاماً من قوى المعارضة الإسلامية وخاصة الاتجاهات الأكثر تشدداً ، كان هي القوى المعارضة على طول الخط للنظام وسياساته ، حتى وأن رافقت ذلك تكنهات بتناقص - أو على الأقل جمود - شعبيتها .

٣ - تحقق إنجازات للسياسة المصرية في الخليج ، وبروز عقبات أمام الدور القومي لمصر :

خلص التقرير إلى أن السياسة المصرية في الخليج اتسمت بدرجة عالية من سلامة التقدير بالنسبة لأزمة الخليج ومسارها ، منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وخاصة بالنسبة لقرص الحرب والسلام ، ومواقف القوى الدولية المعنية في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، والآثار الفادحة للحرب أن نشبت . وربما كان الاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو الاخفاق في التنبؤ بالغزو ، وهو أمر لم يرجع إلى غياب المعلومات ، بقدر ما رجع إلي الخطأ في تفسيرها ، وهو خطأ تبرره حقيقة عدم وجود أية سابقة مماثلة في العلاقات العربية - العربية المعاصرة ، والممارسة البارة للخداع الدبلوماسي من جانب القيادة العراقية .

ولقد تمسكت السياسة المصرية طوال الأزمة بعهد من

المبادئ التي حكمت مواقفها ، في مقدمتها ، رفض استخدام القوة في العلاقات العربية - العربية ، وعدم ترتيب أية مكاسب على هذا الاستخدام أن وقع ، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر عربي سواء كان الكويت أو العراق أو غيرهما ... ورفض أية صيغة دافعة للامن يكون فيها مكون ، أجنبي ، لأن الخليج .

غير أن التطور الهام . إنما يتعلق بوسائل تنقية هذه السياسة ، حيث لم تكف السياسة المصرية بالمساعي الدبلوماسية ، وإنما قبلت مشاركة قوات مصرية في الائتلاف الدولي المضاد للعراق ، كما تطورت مهمة هذه القوات من الدفاع عن السعودية إلى دخول الكويت كقوات سلام ، وعلى قبول التنسيق مع كافة القوات المشاركة في التحالف .

ويمكن القول أن مردود هذه السياسة كان إيجابيا - أو على الأقل ، مهما اختلفت التقديرات - لم يكن سلبيا ، على المستويين الداخلي والدولي ، بينما كان سلبيا على المستوى الاقليمي . فقد حظيت تلك السياسة بتأييد أغلبية متماسكة في الداخل ، لم تغل به الضائقة الاقتصادية التي نجمت عن الأزمة . كما اتسمت تلك السياسة - دوليا - مع التيار الدولي العام الذي عارض على نحو شبه اجماعي الغزو العراقي للكويت ، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة في النظام الدولي ، مما حمل معه تأثيرات إيجابية ، ليس أسقاط اجزاء هامة من اللبنيون المصرية الا واحدة منها .

غير أن تلك السياسة واجهت أكثر من تحد على المستوى الاقليمي ، فقد انتقلت - بحكم ظروف الأزمة - من موقع الدور المؤثر في شبكة تضامنية عامة للعلاقات العربية - العربية قبل الأزمة إلى موقع مؤثر في أحد المعسكرين الذين نجما عن الأزمة ، فضلا عن التأثير السلبى لتباين الموقف المصرى مع موقف كثير من النخب والجماهير العربية ، أيا كانت أسباب هذا التباين . كما أدت الأزمة ، إلى إبراز ادوار اقليمية أخرى على نحو لم يكن موجودا قبلها .. أن هذه التطورات كلها تطرح بقوة قضية وزن مصر ودورها الاقليمي . وضرورة تحديد هذا الدور وفق رؤية استراتيجية واقعية شاملة ، وليس مجرد أوهام أو أمنيات عاطفية .

٤ - وقوع تحول أساسى في السياسة الدفاعية المصرية :

شهدت السياسة الدفاعية المصرية تحولا اساسيا في النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، عقب الغزو العراقي للكويت ، حيث اضطلعت القوات المصرية بدور حيوى خارج الاراضى المصرية فى إطار الجهود الدولية لتحرير الكويت .

فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ واصلت السياسة الدفاعية المصرية السير على نص المبادئ المتبعة خلال الاعوام السابقة بهدف العمل على استكمال جهود بناء وتطوير القوات المسلحة بالتدرج الذى تسمح له امكانيات الدولة ، الا ان هذه المرحلة شهدت بروز عدد من المتغيرات الضاغطة على السياسة الدفاعية ، أبرزها : استمرار حالة القلق والتوتر الناجمين عن استمرار الانتفاضة الفلسطينية ، وغموض الموقف فيما يختص بتصنيع الذبابة أم - ١ ، ايه - ١ ، ومحاولة إعادة الدور العربى للصناعة العربية فى مصر ، واستمرار التهديدات الاسرائيلية لمصر بشكل جزئى ، وارتفاع وتزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، علاوة على الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على الامكانيات المصرية عموما والقوات المسلحة خصوصا .

وقد تركت التطورات العالمية والاقليمية بعض التأثيرات السلبية على السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، حيث أدت التطورات الحالية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية إلى توسيع دائرة الحركة الدولية المتاحة أمام اسرائيل ، كما طرحت هذه التطورات امكانية تقلص الاهتمام الدولى بمشاكل المنطقة العربية ، فضلا عما أدت إليه من تزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل بدرجات غير مسبوقة من قبل . ومن ناحية أخرى ، فقد ظلت قضية امتلاك اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل (وخاصة الأسلحة النووية) بمثابة قضية محورية فى أولويات السياسة الدفاعية المصرية ، وعملت فى هذا السياق على مواصلة الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وإيجاد صيغة تربط بين حظر الأسلحة النووية وحظر الأسلحة الكيميائية ومعالجة مشكلة انتشار الصواريخ الباليستكية أرض - أرض بأسلوب المراحل الزمنية التى تبدأ بتجميد برامج الانتاج وبرامج التطوير ، ثم خفض المخزون تدريجيا .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت مع الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وفيها اضطرت السياسة الدفاعية المصرية إلى التخلي عن مبدأ عدم العمل خارج حدود البلاد ، وقامت بالتدخل عسكريا فى الأزمة وارسلت قواتها إلى كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات ، وذلك رغبة منها فى التأكيد على ألتزام مصر للشرعية الدولية والوقوف مع الكويت والبرهنة عمليا على استعداد مصر لتقديم المعاونة للدول العربية التى يتهدد أمنها الوطنى بأى شكل من الاشكال .

ولتنفيذ هذه الاهداف ، عملت السياسة الدفاعية المصرية على مواجهة كافة المشكلات الاستراتيجية التى يحتمل أن تجابهها فى مثل هذه الظروف ، لا سيما المشكلات

النابعة من احتمالات اشتراك القوات المسلحة في العمل في اتجاهات استراتيجية أخرى ، وأيضاً احتمالات احتياج القوة المعفرزة إلى الأراضي السعودية والامارات إلى المزيد من الدعم القتالي بالقوات البرية والجوية ، وكذا مشكلة توفير وسائل النقل الاستراتيجية . على أن المشاركة الفعلية للقوات المصرية في حرب الخليج أنشطت في نفس الوقت على بعض الاجابات العسكرية ، أبرزها استعادة القوات لجزء من خبراتها القتالية ، وأخذار مدى فاعلية وواقعية الأعمال التدريبية العديدة التي قامت بها هذه القوات خلال الاعوام السابقة ، كما أثبتت المشاركة العسكرية المصرية مدى كفاءة المعازل المصري والصناعة الحربية المصرية .

ومن ناحية أخرى قد تأثرت السياسة التسلحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت ، وتنامي التهديدات في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، واستمرار التطور غير المتوازن في العلاقات الأمريكية - السوفيتية . وقد بدا واضحاً خلال العام المنكور أن هذه المتغيرات ستعزز ادخال بعض الانشطة التكميلية في السياسة التسلحية المصرية كما يمكنها من مجابهة احتمالات التطور في هذه المتغيرات ، أو بما يمكنها من التكيف مع ما تحكمه هذه المتغيرات من دلالات هامة .

٥ - تعمق الركود الاقتصادي قبل وبعد أزمة الخليج :

فقد استمر الاقتصاد المصري في عام ١٩٩٠ يعاني من نباطو النمو الاقتصادي وتراجع الانتاج السلمي . وزادت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من نحو الناتج المحلي بمعدل يقل عن نمو الاستهلاك النهائي . وتراجعت نسبة الاندثار والاستهلاك إلى الناتج المحلي الاجمالي . وانخفض بشكل حاد معدل النمو الحقيقي للاستثمار . وبينما تراخت الضغوط التضخمية زادت معدلات البطالة . ورغم تراجع متأخرات سداد الديون الخارجية فقد زاد قصور النقد الاجنبي . وتفاقم عجز الميزان التجاري بسبب قصور الانتاج السلمي ، بل وتدهوره كما في حالة القطن مثلاً ، وذلك رغم كبح نمو الواردات .

وقبل أزمة الخليج ، فلن سلبية مؤشرات الاداء الاقتصادي كانت نتائج مشاكل تتعلق بالتمويل والتخطيط ، وأسباب داخلية وخارجية . فقد أدى تناقص المتاح من التمويل الخارجي في صورة منح وقروض إلى انخفاض نمو الاستثمار العام ، وارتبط هذا بتمثر المفاوضات الصعبة للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، فضلاً عن الخلاف مع الادارة الأمريكية بسبب متأخرات سداد الديون

العسكرية وغير ذلك من الاسباب . وأما ادارة الاقتصاد القومي بالامر الادارية ، وتباطؤ جهود الإصلاح الاقتصادي ، والفوضى المترتبة على التراوح بين الاقتصاد السلطوي واقتصاد السوق ، فقد ساهمت بدورها في الاداء الاقتصادي السلبى ، وأخذاب مظاهر الركود التضخمي .

وقد تفاقم الآثار السلبية التي ترتبت على أزمة الخليج من أزمة العجز الزمن في ميزان المدفوعات . فقد تراجعت تحويلات العمالة ، وابتادات السياحة ، ورسوم القناة ، بمعدلات تجاوزت زيادة عائدات تصدير النفط وتدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية . وبوجه خاص ، فلن المتغيرات العالمية والاقليمية ، وخاصة الغزو العراقي للكويت والثورة في شرق أوروبا ، بدت ذات تأثير هام على الخريطة المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية لمصر . وبوجه خاص ، فلن العلاقات المصرية - الأمريكية شهدت تطوراً هاماً بقرار الولايات المتحدة اسقاط الديون العسكرية التي ابلعت مدفوعات خدمتها جل المعونة الأمريكية وبدت أعياؤها اللاحقة غير محتملة ، وتراجع النقد الأمريكي في الكونجرس وخارجه حول استمرار وحجم وعائد المعونة إلى مصر ليرز ادراك ضرورة وأهمية استمرارها أعترافا بأهمية الموقف الحاسم لمصر ضد الغزو العراقي . ومن جهة ثانية ، فلن الغزو العراقي للكويت قد أودى عملياً بمجلس التعاون العربي ، وأما المساندة المصرية للكويت والدول الخليجية فقد طرحت اتفاقاً جديداً للعلاقات المصرية الخليجية . وبسبب هذا ، فضلاً عن آثار الانشقاق العربي ازاء الأزمة ، فلن خريطة جديدة للعلاقات العربية - العربية ، والعلاقات المصرية - العربية ، بدأت تتشكل بدءاً من هذا الواقع الجديد ، بما في ذلك اقتصادياً .

وأخيراً ، فلن الثورة في شرق أوروبا قد أنهت بتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد المصري سواء بانتقال العلاقات الاقتصادية مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى مرحلة جديدة بعد مراحل الصعود والتأزم والاحياء السابقة ، أو بالاتار السلبية المتوقعة على مصر وغيرها من الدول النامية نتيجة تراجع قدرة هذه الدول على مساعدة التنمية في الجنوب بسبب تأزمها وخياراتها الايديولوجية الجديدة ، أو بسبب تحول العون الاوروبي وغيره من الشمال إلى الشرق خصماً من العون الممكن وللأزم الجنوب ، وأخيراً ، بسبب ضعف المواقع التفاوضية والقدرة على المناورة بين الشرق والغرب بعد انتهاء الحرب الباردة .

النظام الدولي والأقليمي

القسم الأول : السياسة العالمية والشرق الأوسط

- ☐ التطورات الأساسية في النظام الدولي .
- ☐ النظام الدولي وأزمة الخليج

مقدمة :

لازال مركزا على المنظور الملبى لكثير منه على المنظور الأيجابي . ونعنى بالمنظور الملبى تفكيك هياكل الحرب الباردة . أما المنظور الأيجابي الذى تتطلع إليه الشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث . فيتعلق بإنشاء هياكل جديدة جماعية وتسمح بمشاركة متوازنة لكل الأمم تتولى تطبيق مبدأ المسئولية الدولية والجماعية عن بناء السلام وصيانة البيئة العالمية وتحقيق التنمية فى البلدان المتخلفة والفقيرة والاستجابة للتطلعات المشروعة إلى العدل والمساواة بين الشعوب . ويمكن هذا المنظور الملبى وراء عدد من الأزمت الدولية ، كان أهمها هذا العام على الإطلاق أزمة الخليج . وقد كشفت هذه الأزمة الهلثة عن أوجه القصور فى التطورات الراهنة فى النظام الدولى وحدود التوقعات المتفائلة التى راجت فى الغرب ، حول بزوغ نظام دولى جديد خاصة من الناحية الأخلاقية والقانونية . غير أن هذه الأزمة قد دعت - من جانبها - بعض الملامح الملمية فى التطورات الراهنة ، وخاصة اتسام علاقات القوى على الصعيد العالمى بالاختلال الشديد .

وربما يشير هذا البعد الأخير إلى أهم التناقضات فى الرؤية السوفيتية الجديدة فى الوقت الذى تدافع فيه هذه الرؤية عن مبدأ توازن المصالح وتسمى لاحتلاله محل مبدأ توازن القوى ، فقد ثبت إنه لا يمكن دفع مبدأ توازن المصالح إلى الأمام بدون صيانة توازن القوى . وفى هذا المجال ، نلاحظ أن القوة السوفيتية قد استمرت فى التراجع أمام القوة الأمريكية ، وكان العامل الرئيسى وراء هذا التراجع هو تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتى . وأهم آثار هذا التراجع هو تسليم القيادة السوفيتية بواقع عدم توازن المصالح ، وضرورة بذل تنازلات سوفيتية أكبر من أجل نقاذ الطريق الذى اختارته هذه القيادة ، وهو أحداث

لايزال التطور فى النظام الدولى مرهونا إلى حد بعيد بالمبادرات السوفيتية ، والتفاعل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . وتؤكد تطورات العام هذه القاعدة الأساسية السائدة منذ منتصف الثمانينات .

وتعكس المبادرات السوفيتية رؤية جديدة شبه متكاملة من الناحية النظرية للقيادة السوفيتية والرئيس جورباتشوف شخصا - للنموذج الجديد المرجو للنظام الدولى والتى تظهر فيها أفكار جوهرية مثل السلام والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح بدلا من توازن القوى والحد السياسى للصراعات الإقليمية والدولية ، والتخلي عن الفكر السياسى القديم ، بما فيه من نزعات امبراطورية ، للنظام السوفيتى . وقد كان لهذه الأفكار الفصل الأكبر فى الدفع نحو عدد من التجديدات الكبرى فى هيكل النظام الدولى وخاصة نجاح ثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ والسماح بسقوط نظام الحزب الواحد هناك ، ومباحثات الحد من التسليح وتخفيض حيازات الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية .

وقد وجدت بعض المبادرات السوفيتية المنفردة استجابة من جانب الولايات المتحدة فى بعض الجوانب . غير أن المراقبين يلحظون أن الفكر السوفيتى الجديد لايقبل بفكر جديد من الولايات المتحدة الأمريكية . وخاصة فيما يتعلق بمبدأ توازن المصالح على الصعيد العالمى . ويمكن القول بأن توازن القوى لا يزال العامل الرئيسى المحدد للنتائج التى تسفر عنها عمليات وإدارة الأزمت الدولية . وبالتالى ، فإنه فى الوقت الذى لا يمكن فيه لنكار التقدم الكبير المحقق فى مجالات معينة للعلاقات الدولية ، فإن الاتهامات الرئيسية لتطور النظام الدولى ككل لازالت مقيدة بطبيعة توازن القوى الذى يزايد اختلالا من ناحية ، وبالرؤية المتحفظة والمحافظة للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن هذا التطور

تحمين جنزى للعلاقات مع الولايات المتحدة خاصة ،
والغرب عامة .

محدثات خفض الأسلحة بين الشرق والغرب وبالذات بين
الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، فإن نظم سيادة المنظور السلبى حتى
الآن ، فى عملية التحول الراهنة فى النظام الدولى تجعل هذا
التحول معرضاً لانتكاسات هامة ، بسبب إهمال الجانب
المتعلق ببناء هيكل لحل المشكلات وتسوية المنازعات
الدولية وتحقيق توازن مصالح عالمى وعلى صعيد الأقاليم
المختلفة بما يقود إلى تأكيد مبدأ المسؤولية الجماعية عن
التنمية الدولية . وشهد علم ١٩٩٠ أهم تعبير عما يمكن أن
يلحق بهذا التحول من انتكاسات من خلال أزمة الخليج .

فمن ناحية مثلت أزمة الخليج محاولة من جانب قوة
أقليمية كبرى تغلب اتجاهات التحول الراهنة والعودة إلى
الحرب الباردة . وتكمن الأهمية العالمية لهذه الأزمة فى أنها
قد وقعت فى منطقة تمثل دائرة جرهية لتقاطع المصالح
الخارجية لثلاث كتل دولية وهى الاتحاد السوفيتى ، وأوروبا
الغربية والولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر تقليدياً فى
هذه المنطقة .

ولهذا السبب فقد كان أهم الفاعلين فى هذه الأزمة على
الصعيد الدولى هم الولايات المتحدة أولاً ، ثم الاتحاد
السوفيتى ، وأخيراً أوروبا الغربية وبالتحديد الجماعة
الأوروبية ولذلك سوف نعرض لإدارة الأزمة من وجهة
نظر السياسة الدولية فى قسم تالى وسوف يتضمن الإدارة
السوفيتية والأمريكية للأزمة ، إضافة إلى الإدارة
الأوروبية .

وفى هذا الإطار ، نلاحظ أن التطورات الرئيسية هذا
العالم قد عكست استمراراً سوفيتياً - وتعاوناً أمريكياً - على
مواصلة عملية تفكيك هيكل الحرب الباردة : ولكن فى سياق
تنازلات سوفيتية أكبر ، بسبب استنفال المشكلات الداخلية
فى الاتحاد السوفيتى . وأهم محاور الحركة فى عملية تفكيك
هيكل الحرب الباردة هذا العالم تتمثل فى تقنين التحول
السياسى فى دول أوروبا الشرقية ، ومحدثات خفض
الأسلحة بين دول الشرق ودول الغرب ، وبالذات بين
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وبالتالى ، سوف نتناول فى هذا القسم من التقرير ثلاثة
جوانب رئيسية للتطور فى النظام الدولى فى سياق التفاعل
بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة :

الجانب الأول : يتعلق باستنفال المشكلات الداخلية
للإتحاد السوفيتى باعتباره المحدد الرئيسى للتغلب على مبدأ
توازن المصالح لصالح الذخيرة البراجماتية القائمة فى الواقع
على توازن قوى « مختل » بين الاتحاد السوفيتى والغرب
عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

والجانب الثانى : يتعلق بتقنين التحول السياسى فى
أوروبا الشرقية وخلع هذه المنطقة من دائرة النفوذ السوفيتى
وانتقالها إلى دائرة النفوذ الغربى .

أما الجانب الثالث : فيتعلق بأهم الجوانب العملية
والاستراتيجية فى عملية تفكيك هيكل الحرب الباردة وهى

أولا : التطورات الأساسية فى النظام الدولى

وعلى صعيد هذه المشكلات شهد عام ١٩٩٠ تطورات بالغة الخطورة ، بعضها نركمى بحت وبعضها الآخر ينذر بنهب عام للدولة والمجتمع . وسوف نتناول بإيجاز كلا من هذه التطورات .

أ - المشكلة الاقتصادية :

من الناحية الكمية البحتة ، واصل الاقتصاد السوفيتى مسيرة تدهوره الشديد من حيث تحقيق معدلات نمو سالبة للعام السادس على التوالي ، الأمر الذى يعنى تدهور مستويات المعيشة تدهورا شديدا خلال الأعوام الستة المنصرمة . أما من الناحية الكيفية ، فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد السوفيتى قد شارب على الانهيار الفعلى عام ١٩٩٠ . وكانت العلامة الرئيسية لهذا الانهيار بادية فى خطر المجاعة الذى خلق على المجتمع السوفيتى ، وخاصة المدن الكبرى . والحقيقة أن خطر المجاعة لم يكن يتفق هذا العام مع الانتاج الجيد للمقدّر للحبوب والانتاج الزراعى عامة بسبب الطقس الأفضل ، هذا العام . والواضح أن هناك مجموعة من العوامل المادية ، والاجتماعية - السياسية قد ساهمت فى تفاقم خطر المجاعة بالرغم من تحسن الانتاج المحصولى . وعلى رأس العوامل المادية الانهيار الشديد للبنية الأساسية المرتبطة بتوزيع الانتاج الزراعى وخاصة المخازن والنقل والتسويق . ومع ذلك ، فإن العامل الرئيسى وراء خطر المجاعة يتمثل فى انهيار عام للمجتمع السوفيتى يناظر العصيان المبنى فى نتائج . ويشمل هذا العصيان إخفاء الحبوب ورفض تسليمه للسلطات حيث انخفضت عمليات التسليم بنسبة لا تقل عن ٤٤ ٪ على حد تقدير شاتلين المستشار الاقتصادى للرئيس السوفيتى . كما تشمل هذه العوامل تفضيل السوق السوداء والفساد البيروقراطى والمحروب النفسية بين المدن والريف ، وفيما بين

تحدثت التطورات الرئيسية فى النظام الدولى من خلال مجموعة من المواقف والرؤى . وتمثلت أهم المؤثرات الكبرى فى استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، والركود الاقتصادى العالمى ، والاتكماش الأشد فى إقتصاديات دول العالم الثالث وخاصة افريقيا ، واستفحال المنازعات الاقتصادية العالمية التى أدت فى النهاية إلى فشل مفاوضات أرورجواى لمنظمة الجات ، ولخيرا ، انفجار أزمة الخليج . وسوف نتناول بعض هذه المؤثرات فى أقسام أخرى من التقرير . ويصح لنا ذلك بالتركيز على قضية استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى .

أما التطورات الرئيسية والتى تقع فى مجال العملية طويلة المدى نسبيا لتفكيك هياكل الحرب الباردة ، فإنها تتمثل أساسا فى تقنين التحولات السياسية فى دول أوروبا الشرقية ، ومحاادثات خفض الأسلحة بين الشرق والغرب . وسوف نعرض لهذه التطورات ، ولعمليات التفاوض الرئيسية التى جرت حولها أو فى سياقها . والتى كان أهمها قمنا واشنطن وهلمسكى ومفاوضات ٢ + ٤ ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فيما يلى :

١ - استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى :

يعود فشل الاتحاد السوفيتى فى التعامل الدولى على أساس مبدأ توازن المصالح إلى تفاقم أوضاعه الداخلية وبالتالي عجزه عن تعبئة عوامل قوته الهائلة وتعبئة هذه القوة . وقد ساهم فى وصول الاتحاد السوفيتى إلى هذه الحالة عدد من الأزمات والمشكلات ، على رأسها المشكلة الاقتصادية ، ومشكلة القوميات ، والصراعات السياسية والأيدىولوجية التى أدت إلى شل الإرادة للسياسة للدول .

الجمهوريات المنتجة للحبوب ، وغيرها ، والفوضى الإدارية والميسية في المجتمع الموفيتي . وتير هذه العوامل تصريح شاتلين بأن « المشكلة ليست في المجاعة ، فهناك ما يكفي من الغذاء ولكن المشكلة هي في كيفية إيجاده وتوزيعه حتى لا يقع في أيدي المافيا والمخربين والعناصر الفاسدة » . وقد دعا تلك الدولة إلى استخدام جهاز الأمن الموفيتي - كي جي بي - كأداة من أدوات الأمن الاقتصادي الداخلي ، من جديد . ومثل ذلك أحد الملامح الهامة هذا العلم على المستوى السياسي والإداري ، وهو تفهقر الرئيس جورباتشوف إلى خط أكثر تشددا في هذه التواحي واضطراره لآحياء الأساليب الإدارية بسبب فوضى الاقتصاد عموما .

ب - الصراع السياسي والأيدولوجي :

ويمكن النظر إلى الإنهيار والفوضى الاقتصادية التي أدت إلى بروز شبح المجاعة هذا العلم باعتباره أهم العوامل وراء انهيار الإدارة السياسية والتدهور الشديد الذي لحق بشعبية جورباتشوف ، والتصاعد الخطير لشعور اليأس والاحباط والتشاؤم في المجتمع السياسي الموفيتي عموما . ونؤكد أستاذة جامعية أنها « لا ترى حولها سوى الاكتئاب والاحباط واليأس ، وبالنسبة لكثيرين يبدو الإنتحار هو المخرج الوحيد » .

كما ان الأزمة الاقتصادية الهائلة قد ألقت بظلالها على الصراع السياسي والأيدولوجي في الاتحاد الموفيتي . ففي الوقت الذي يتمتع فيه الفكر الإصلاحى الديمقراطي بتماطل كبير ، فإن الإنهيار الأقتصادي قد سبب تأكلا في شعبية جورباتشوف وتيار الإصلاح الليبرالى عموما . حيث ترافق انهيار على طرح فكر الليبريترويكيا . وربما تكون السمة الرئيسية لهذا التآكل هي تضعف الشعبية والمساندة السياسية لتيار جورباتشوف الذى أصبح تيار « وسطيا » . وينطو ذلك على زيادة خطيرة في حدة الاستقطاب السياسي في المجتمع الموفيتي بين الإصلاحيين الليبراليين والمعتددين الماركسيين . وأنت النتائج الاقتصادية البائسة لتيار الوسطى الجورباتشوفى إلى تطرف واضح وتشدد متراكم لدى التيارين المتكوريين . وعلى حين لجأ التيار الإصلاحى إلى الانشقاق عن الحزب الشيوعى ، فإن التيار المعتد الماركسى قد نجح في ترويج مزاج سياسي نافذ في المدن الكبرى في الاتحاد الموفيتي يبحث عن التغيير من خلال انقلاب عسكري . وتردنت في موسكو اشاعات مكثفة طوال العام عن الانقلاب العسكري ، الأمر الذى يبعث على

الاعتقاد بأن المزاج العام في موسكو وعدد من المدن الكبرى كان يدفع نحو هذا الانقلاب ، إضافة إلى تعبيره عن مزاج اليأس والاحباط في المجتمع الموفيتي عموما .

وأضافة إلى ذلك ظهرت ثلاث علامات جديدة على شدة الاستقطاب والصراع السياسي في الاتحاد الموفيتي خلال عام ١٩٩٠ .

١ - للعلامة الأولى هي اتجاه جورباتشوف لتركيز السلطة في رئاسة الدولة . ويرتبط بذلك إصدار البرلمان الموفيتي لقانون باستبعاد النص الدستوري على مكانة الحزب « كالقوة القائدة في المجتمع الموفيتي » في ١٣ مارس بناء على مشروع قمنه اللجنة المركزية للحزب بضغط من جورباتشوف . كما وافق البرلمان في مارس أيضا على توسيع صلاحيات رئيس الدولة وتفويض إصدار قرارات لها قوة القانون وفرض حالة الطوارئ والدعوة لإجراء استفتاءات حول القرارات التشريعية ، وانتخب جورباتشوف كأول رئيس للدولة وفقا للقانون الجديد في ١٤ مارس . ونجح الرئيس جورباتشوف أيضا في استبعاد عدد من خصومه وعدد آخر من الشخصيات السياسية القوية من المكتب السياسي الذى أعيد تشكيله في يوليو .

٢ - نشق تحالف « الإصلاحيين » ونعرض للانهيار : استقالة وزير الخارجية شيفرنادزه . ومع اتجاه الرئيس جورباتشوف إلى التشدد في قضايا السياسة الداخلية بدأ تحالف الإصلاحيين يتعرض للنشق . وتعاظمت الضغوط على هذا التحالف بين الاتجاه الإصلاحى الوسطى والاتجاه الإصلاحى الليبرالى الراديكالى مع تراكم المشكلات وتفجرها طوال العام . ومع قرب نهاية العام ظهرت اعراض هذا التشقق واضحة مع استقالة وزير الخارجية ادوارد شيفرنادزه وفقا لبيان قصير القاه في مؤتمر نواب الشعب في ٢٠ ديسمبر . ويمكن اعتبار اتجاه عدد من أقطاب هذا التيار الليبرالى للتحالف في حزب مستقل إحدى علامات انهيار التحالف الوسطى - الليبرالى . وطوال عام ١٩٩٠ أيضا شغل لآرى العام الموفيتي بأحداث الصراع المكشوف بين رئيس الجمهورية في روسيا الاتحادية بوريس يلتسين من ناحية والرئيس جورباتشوف من ناحية أخرى ، وفي أطار انهيار التحالف المتكور . وقد نجم عن الطابع المكشوف للعداء المتبادل بين شاغلى أهم منصبين في الهيكل السياسي الموفيتي الراهن زيادة للتشوش والاضطراب السياسي عموما .

الاستجابة للمطالب المالية لجورباتشوف من الغرب ، بناء على حجة تقول أن الاقتصاد السوفيتي ليس مؤهلا بعد لاستيعاب منتج للمساعدات المالية للغرب . وأكدت الدراسة أنه بدون إجراءات حاسمة للتحويل إلى اقتصاد السوق ومحاربة التضخم فإن الاقتصاد السوفيتي سيواصل مساره التزولي . وأن أي مساعدات مالية يجب أن تربط ببرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الجذري . وتقدر المصادر المختلفة حاجة الاقتصاد السوفيتي لدعم ميزان مدفوعاته عام ١٩٩٠ بما يتراوح بين ٨ ، ١١ بليون دولار . ولم يحصل الرئيس السوفيتي على هذه الأحوال بوسائل اقتصادية ، وإنما من خلال مقايضات سياسية . والمزج أنه قد حصل على دعم مالي من ألمانيا الغربية لقاء موافقته على مطالب الغرب الخاصة بإجراءات توحيد ألمانيا يربو على ٥ بلايين دولار لعام ١٩٩٠ وحده ، وأنه حصل على ٣ بلايين دولار في شكل « قروض » من دول الخليج لقاء موقفه من أزمة الخليج .

٢ - مشكلة القوميات والمطالب الاستقلالية للجمهوريات السوفيتية :

شهدت الصراعات الداخلية على الجبهة القومية هذا العام تصاعدا خطيرا ، وخاصة في جمهوريات البلطيق . وقد بدأ خط التصاعد في الصراع بين الدولة المركزية والمطالب الاستقلالية لجمهوريات البلطيق بانتخاب برازوسكاس لرئاسة ليتوانيا في ١٥ يناير وفوز حركة « ساجوديس » الانفصالية بأغلبية مقاعد برلمان ليتوانيا في الانتخابات المعقودة في ٢٤ فبراير . وفوز حركات المعارضة لاتفيا وأستونيا كذلك . وما لبث برلمان ليتوانيا أن أعلن استقلاله عن الاتحاد السوفيتي في ١١ مارس . وجر ذلك الإعلان رد فعل سوفيتي قوي بوقف إمدادات الطاقة والمواد الخام على جمهورية ليتوانيا ، الأمر الذي أثار بعض الاعتراض من جانب الدول الغربية ، وأدى إلى قيام الرئيس الأمريكي بتجميد بعض بنود الاتفاق للتجارة دون ضجة إعلامية . ومع ذلك ، فإن شعور جمهوريات البلطيق بالدعم الغربي المستمر أقوى لمطالبهم كان كافيا للمضي في سياسة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي . فأعلن برلمان جمهورية لاتفيا استقلال الجمهورية في ٤ مايو وتطبيقه بعد فترة انتقالية وإصدار برلمان أستونيا قرارا مشابها في ٨ مايو . وعقد رؤساء الجمهوريات الثلاثة مؤتمرا للقمص لاجتماع « مجلس البلطيق » الذي كان قائما عام ١٩٣٤ . وسريعا ما امتدت حمى اعلانات الاستقلال من جمهوريات القلمش

وفي إطار هذا التشوش يبرز التناقض بين نجاح الرئيس جورباتشوف في تركيز السلطات في يده من ناحية ، وانتهيار شعبيته بصورة خطيرة هذا العام من ناحية ثانية ، وربما يمكن حل التناقض جزئيا بإبراز حقيقة أن القوضى والتفكك العام في دولا الدولة والحزب وفي المجتمع عموما قد جعل سلطات جورباتشوف الجديدة شكية إلى حد كبير ، وزادت صعوبة استخدام هذه السلطات الجديدة في التركيز الاجرائي على حد مشاكل الاقتصاد والمجتمع في الاتحاد السوفيتي .

٣ - احتدام الصراع حول السياسة الاقتصادية : وتركز الاستقطاب السياسي في هذه المسألة حول الهجوم على البرنامج الاصلاحى التدريجي الذى تبناه أصلا الرئيس جورباتشوف ، للتحويل إلى اقتصاد السوق . وفي إطار هذا البرنامج سمح البرلمان السوفيتي في مارس لأول مرة بالملكية الخاصة للمصانع وأدوات الإنتاج . ولكن جلسة البرلمان في سبتمبر كانت المناسبة الحاسمة للصراع السياسى . وكانت جميع الأطراف منخرطة في مناظرة حادة حول السياسة الاقتصادية أصبح ضلعاها هما برنامج رئيس الوزراء ريغكوف للإصلاح من ناحية وبرنامج شاتالين المعروف باسم خطة الـ ٥٠٠ يوم من ناحية أخرى . وقد رفض البرلمان خطة ريغكوف وحث الرئيس السوفيتي وضع برنامج يقوم على خطة شاتالين . وانتهى الصراع حول السياسة الاقتصادية باستقالة رئيس الوزراء السوفيتي مما يعد انتصارا لتيار الاصلاح الليبرالى الراديكالى . وهنا يبرز تناقض آخر في الوضع السياسى لجورباتشوف . إذ أنه تحالف مع المحافظين سياسيا (على الأقل ضمينا) أى حول المسائل السياسية وتحالف مع الليبراليين اقتصاديا (على الأقل ضمينا) .

والواقع أن الرئيس جورباتشوف قد اعتمد اعتمادا أساسيا على استراتيجية تقوم على إرضاء بعض المطالب المقدمة من التيارين القطبين في السياسة السوفيتية والاعتماد في نجاحه الشخصي على الدعم الغربى . وقد التزم الرئيس جورباتشوف في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ببإبريس بالتحويل السريع لاقتصاد السوق من أجل تحفيز الدعم الغربى . ومع ذلك ، فإن الدعم الغربى كان محدودا للغاية وبصورة مقصورة ، ومعاكسة في الاتجاه لتنازلات جورباتشوف السياسية للغرب . ومن الواضح أنه حتى برنامج شاتالين لا يبدو حاسما بما فيه الكفاية من وجهة النظر الغربية . ففي دراسة مشتركة لعدة منظمات اقتصادية دولية على رأسها صندوق النقد والبنك الدولى - أعدت بناء على طلب الدول الصناعية السبع الكبرى - يبرز توصية بعدم

له تأثيره الكبير في مجالات مختلفة من السياسة الدولية .

٢ - تقنين التحول السياسي في أوروبا الشرقية :

أ - الانتخابات العامة :

شهد عام ١٩٩٠ تقنيناً للتحولات السياسية الكبيرة التي حدثت خلال عام ١٩٨٩ . وتم هذا التقنين من خلال انتخابات عامة نزيهة أجريت بإشراف دولي وفي ظل إصلاح دستوري جذري . ففي بولندا قرر البرلمان إنهاء الفترة الرئاسية للجنرال ياروزلسكي وإجراء إنتخابات مباشرة . وفاز بمنصب الرئاسة ليخ فلونسا زعيم نقابة التضامن في ٩ ديسمبر . وفي المجر جرت الانتخابات العامة للبرلمان الجديد في ٢٥ مارس و ٨ إبريل وأسفرت عن فوز حركة المنتدى الديمقراطي ب ٢٤,٧ ٪ ، وتحالف الديمقراطيين الأحرار ب ٢١,٤ ٪ وحزب صغار المزارعين على ١١,٧ ٪ والحزب الاشتراكي (الشيوعي سابقاً) ب ١٠,٨ ٪ ثم اتحاد الديمقراطيين الشباب ب ٨,٩ ٪ ثم الحزب الديمقراطي المسيحي ب ٦,٤ ٪ . وتولى زعيم حركة المنتدى الديمقراطي جوزيف أنتال رئاسة الحكومة الجديدة في ٣ مايو . وفي تشيكوسلوفاكيا جرت انتخابات برلمانية حرة في يونيو وأسفرت عن فوز حركة المنتدى الديمقراطي بنحو ٤٦ ٪ وحصول الحزب الشيوعي على ١٣,٦ ٪ . وتم انتخاب زعيم حركة المنتدى فمتسلاف هافيل لرئاسة الدولة بواسطة البرلمان في يوليو . وفي رومانيا جرت الانتخابات العامة في ٢٠ مايو وأسفرت عن فوز جبهة الإنقاذ الوطني بنحو ٦٩ ٪ من مقاعد البرلمان ، وفاز رئيس الجبهة ايون ايليسكو برئاسة الدولة بنسبة ٨٥ ٪ من الأصوات . وفي حالة رومانيا بالذات لم تحل الانتخابات العامة مشكلة التمزق والعنف السياسي في البلاد . وفي بلغاريا جرت الانتخابات البرلمانية الحرة في يونيو وانتهت بفوز الحزب الاشتراكي الحاكم بأكثر من ٥٧ ٪ من مقاعد البرلمان ، في الوقت الذي دعم فيه الحزب ترشيح وفوز زعيم ممارس لرئاسة الدولة .

أما في ألمانيا الشرقية فقد فاز - التحالف من أجل ألمانيا - بالانتخابات العامة التي جرت في مارس وهو ائتلاف من الأحزاب اليمينية المتحالفة مع الحزب الديمقراطي المسيحي

المويفتي إلى جمهوريات القلم . فأعلنت جمهوريات روسيا الاتحادية ولوكرفانيا وروسيا البيضاء الاستقلال في يونيو . وأعلنت جمهورية جورجيا الاستقلال بعد نجاح المعارضة المعادية للحزب الشيوعي في الانتخابات العامة التي أعلنت نتائجها في أول نوفمبر . وكذلك أعلنت جمهورية قرغيزيا الاستقلال في ديسمبر .

والواقع أن إعلانات الاستقلال من قبل الجمهوريات كانت خالية من المحتوى الاستقلالي العملي . فكانت التسمية الاقتصادية لجمهوريات البaltic كافية لإجبار ليتوانيا على تجميد قرار الاستقلال لفترة . غير أن الدلالة الحقيقية لهذه الإعلانات قد تمثلت في مضاعفة حالة الفوضى والعنف العامة التي تسود المجتمع الموفيقي والتصريح بتفككه أو تحله السياسي . غير أن الجيش الموفيقي قد خاضع بسياسة الوفاق والعلاقات مع الغرب في مواجهة أخطر إجراء كان يمكن أن يؤدي بوحدة الاتحاد الموفيقي نهائياً وهو تشجيع القيادات الرسمية للجمهوريات على الامتناع عن أداء الخدمة العسكرية . وتم ذلك من خلال اقتحام الجيش الموفيقي وسيطرته على مبانى المؤسسات « السيادة » في سبع جمهوريات سوفيتية وعلى رأسها ليتوانيا بدءاً من الثامن من يناير عام ١٩٩١ . ولا شك أن الرئيس جورباتشوف كان ضالماً في هذا القرار بالرغم من إنكاره لذلك ، مستثمراً إشغال الغرب بأزمة الخليج والحرب التي تفجرت بعد ذلك بأيام ضد العراق .

ولم يكن فرض السيطرة العسكرية على الجمهوريات المتعددة هو الإجراء الوحيد . ففي محاولة بالغة لوقف تحلل الدولة السوفيتية وتفككها النهائي كان الرئيس الموفيقي يعد « لمعاهدة اتحادية جديدة » تمكن الجمهوريات من تعزيز استقلالها في المجالات السياسية والعسكرية مع بقائها ضمن إطار الدولة السوفيتية . وقد وافق البرلمان الموفيقي على طرح هذه المسألة في استفتاء عام وذلك في ٢٠ ديسمبر . وتم هذا الاستفتاء بالفعل في بداية عام ١٩٩١ . وهو ما سنتناوله في تقرير العام المقبل .

والواقع أن تلك الإجراءات كلها قد لا تنجح في وقف التفكك الذي أصاب الدولة السوفيتية في الواقع إلا إذا نجح الرئيس الموفيقي في تجاوز الأزمة الاقتصادية المحتمة وإعادة بناء تحالف إتحادي وديمقراطي جديد ، وإلهام الشعوب السوفيتية من خلال تجديد كامل لحيوية الخطاب الإصلاحى . وفيما يبدو فإن هذه الشروط يصعب الوفاء بها خلال الفترة القصيرة المقبلة . ويصعب ذلك كله في الوهن الشديد الذي أصاب القوة السوفيتية في النظام الدولي ، وكان

في ألمانيا الغربية بنسبة ٤٨,١ ٪ من إجمالي مقاعد البرلمان . وحصل حزب الاشتراكيين الديمقراطيون على ١٦,٣ ٪ . وتكونت الحكومة الجديدة بزعامة لوثر دي ميزير زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي ، أكبر أحزاب التحالف .

وتعتبر حالة ألمانيا أهم حالات التحول السياسي في أوروبا الشرقية بسبب ارتباطها الوثيق بالتوازنات الاستراتيجية بين الغرب والشرق ، ومستقبل النظام الدولي ككل . وأثارت مسألة توحيد ألمانيا التي مثلت المحور الرئيسي للثورة في ألمانيا الشرقية والتحول السياسي هناك مفاوضات معقدة بين الدول الكبرى في إطار مسمى بمحادثات ٢ + ٤ .

ب - مفاوضات ٢ + ٤ :

وسبب هذا الارتباط العميق بين مسألة توحيد ألمانيا والتوازنات الاستراتيجية بين الشرق والغرب خاضت للدول الأربع الكبرى المنتصرة في الحرب الثانية والتي تسيطر على برلين مع الدولتين الألمانيتين مفاوضات شاقة لتحديد الوضع الاستراتيجي لألمانيا باسم ٢ + ٤ . ومثلت مشكلة عضوية ألمانيا الغربية في حلف الأطلسي المشكلة المركزية في هذه المباحثات . فكان الموقف السوفيتي الأصلي هو أن توحيد ألمانيا يمكن أن يمثل مناسبة فريدة لحل التحالفين العسكريين الأطلسي ووارسو ، كجزء من عملية بناء السلام الإيجابي في أوروبا والعالم . على حين أن الموقف الأصلي لألمانيا الغربية والغرب هو أن الوحدة الألمانية تجعل ألمانيا ككل (بما فيها الجزء الشرقي) عضوا في تحالف الأطلسي . والواقع أن الاتحاد السوفيتي كان راغبا في إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة . على أن الأهمية الجوهرية لهذه المسألة بالنسبة للأمن الاستراتيجي السوفيتي جعل من الصعب الاتفاق حول هذه المسألة . وبدأت الحركة نحو هذه المسألة بالاتفاق على عقد مباحثات ٢ + ٤ في فبراير . وفي ١٥ مارس بدأت المباحثات في شكل مائدة مستديرة في بون وضمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي إضافة إلى الألمانيين لبحث الوضع العسكري لألمانيا بعد توحيدها ومستقبل الحدود بين ألمانيا الموحدة وجيرانها وخاصة بولندا . وفي ٥ مايو عقد لقاء على مستوى وزراء الخارجية في بون - وفي سياق ذلك جرت تحولات هامة قوت من موقف الغرب ، منها فوز التحالف من أجل ألمانيا بالانتخابات العامة في ١٨ مارس ، وتوقيع معاهدة الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية في

١٨ مايو . واتفاق المستشار الألماني كول مع الرئيس الأمريكي بوش في ٨ يونيو على ضرورة العضوية الكاملة لألمانيا الموحدة في الأطلسي ، الأمر الذي يعكس عدم مرونة الغرب حيال هذه المسألة . وتبلور هذا الاتفاق في بيان لرؤساء دول وحكومات حلف الناتو في لندن بتاريخ ٥ - ٦ يوليو . وقد أدى تصلب الغرب وانهاية قوة السوفيت إلى رضوخ السوفيت للمطالب الألمانية والغربية حول هذه المسألة لقاء منحة مالية ألمانية للاتحاد السوفيتي تمت في لقاء بين كول وجورباتشوف في ١٤ - ١٦ يوليو حيث أقر للطرفان السيادة الكاملة لألمانيا الموحدة و «حقا» في اختيار التحالف العسكري الذي تريده ، والتزام ألمانيا بتخفيض قوتها العسكرية إلى ٣٧٠ ألف جندي وانسحاب الاتحاد السوفيتي من الجزء الشرقي من ألمانيا في غضون ٣ - ٤ سنوات ، مع إيجاد ترتيبات خاصة بنشر قوات الأطلسي في ألمانيا ، وتوج هذا الاتفاق بقاء وزراء الخارجية الست في ١٧ يوليو وتفاقمهم على مبادئ إنشاء حدود دفاعية لألمانيا الموحدة وعلى جعل الاتفاق متضمنا في وثيقة تصدر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بدلا من اتفاقية سلام . وفي ١٢ سبتمبر تم التوقيع على اتفاقية تسوية نهائية مع ألمانيا من قبل الوزراء الست في موسكو . وفي بداية أكتوبر تم التوقيع في نيويورك على وثيقة لوقف حقوق وسلطات الدول الأربع الكبرى في برلين ، الأمر الذي سمح بتوحيد ألمانيا بصفة نهائية في ديسمبر .

٣ - مباحثات خفض الأسلحة في أوروبا :

أ - خفض الأسلحة :

شهد عام ١٩٩٠ مواصلة المباحثات حول خفض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية . وكان المحرك الأول لهذه المباحثات هي المبادرات السوفيتية الانفرادية والتفاوضية . وكانت أهم المبادرات الانفرادية هي اعلان وزير الخارجية السوفيتي أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن في يونيو سحب ١٥٠٠ رأس نووي و ٦٠ منصة لاطلاق الصواريخ النووية و ٢٥٠ قطعة مدفعية ذرية فضلا عن ٣٧٠٠ مدفع ذرى صغير من جانب واحد . أما أهم المبادرات التفاوضية فقد أسفرت عن اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، وتوقيعها في ١٩ نوفمبر قبل يوم واحد من انعقاد قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس .

— ملزاد على ذلك في ترسقات الأسلحة يتم تدمير
أو تحويله للاستخدامات غير العسكرية .

— يتم تنفيذ أعمال خفض طبقا للجدول الآتي :

نسبة التخفيض	٢٥ %	٦٠ %	١٠٠ %
المدّة الزمنية	١٦ شهرا	٢٨ شهرا	٤٠ شهرا

— الأسلحة المخزونة في مواقع دائمة تعتبر من وجهة
نظر الاتفاقية « غير فاعلة » ، بينما الأسلحة في غير
هذه المواقع تعتبر مستخدمة في « وحدات فاعلة » .

— على كل دولة تقديم معلومات كافية عن أسلحتها
التقليدية ، وبموجب بنود الاتفاقية يحق لكل دولة أن
تفحص دولة - أو دولا - أخرى .

ب - المفاوضات حول أمن أوروبا :

تمثل المفاوضات حول تخفيض مستويات التسلح أحد
جوانب عملية إعادة هيكلة النظام الدولي وتفكيك هياكل
الحرب الباردة عموما . وتعتبر هذه التحولات في أوروبا
كأكثر عمليات بناء نظام دولي جديد إقترابا من المنظور
الإيجابي لعملية بناء السلام . وربما يعود ذلك إلى أن قلب
عملية التفاوض هو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي
يسمح بعمل دؤوب يستغرق شهرا وأعواما طويلة ويشارك
فيه ٣٤ دولة أوروبية (إلى جانب الولايات المتحدة
وكندا) . ويصب في هذا المؤتمر المفاوضات الفرعية
الهامية التي تدور في نطاق الحلفين بصورة منفصلة . وهنا

تعتبر لاتفاقية خفض الأسلحة التقليدية أكبر وأهم اتفاق من
نوعه في العصر الحديث ، وتعتمد في الأساس على فكرة
الحفاظ على التوازن العددي بين حلفي الأطلسي ووارسو
لمدة زمنية معينة من منطلق أن حلف وارسو لم يعد
موجودا . من الناحية العملية - الأ على الورق فقط - ويرى
بعض القادة في أوروبا أن هناك ضرورة لاستمرار حلف
الأطلسي ليس للحفاظ على التوازن مع الاتحاد السوفيتي
ولكن بسبب غموض موقف المشاكل الخاصة بالقوميات
والانفصال في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك احتمالات نشوب
الأزمات في المغرب العربي والشرق الأوسط ، الأمر الذي
يعطى مضمونا جديدا لحلف الأطلسي . وجاءت مشكلة
الخارج لكي تستخدم كحل على الحاجة إلى هيكل عسكري
دائم لشركاء الأطلسي .

وفقا للاتفاقية سوف تكون هناك ميزة عديدة لقوات
الأطلسي في أوروبا على مجموع دول حلف وارسو بسبب
مبايقال عن الحاجة لتعويض التقرب الجغرافي للاتحاد
السوفيتي من أوروبا الغربية .

ويكشف الجدول رقم (١) عن ترتيبات نشر القوات من
الناحية العددية طبقا للاتفاقية .

وبلاحظ أن الاتفاقية قد حرصت على تأكيد المعاني
التالية :

— في إطار السقف الكلي يمكن لأي دولة أن تمتلك أكثر
من ١٣٣٠٠ دبابة ، و ٢٠ ألف عربة مدرعة ،
و ١٣٧٠٠ قطعة مدفعية ، ٥١٥٠ طائرة هجومية .

جدول رقم (١)

توزيع القوات في أوروبا وفقا لاتفاقية خفض القوات التقليدية الموقعة في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

المنطقة الوسطى	المنطقة الوسطى الموسعة	المنطقة المحيطة	المنطقة المتألمة
بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا ، المجر ، لوكسمبرج ، هولندا ، بولندا . — ٧٥٠٠ دبابة — ١٢٥٠ عربة مدرعة — ٥٠٠٠ قطعة مدفعية	الدول الواردة في المنطقة الوسطى علاوة على الدنمارك ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، جمهورية القابطين ، روسيا البيضاء ، لوكارنيا ، منطقة كيف العسكرية . — ١٠٢٠٠ دبابة — ١٩٢٦٠ عربة مدرعة — ٩١٠٠ قطعة مدفعية	البرتغال ، ألبانيا ، موسكو ، الفلوجا ، الأورال . ١٥٣٠٠ دبابة (منها ١١٨٠٠ للوحدات الفاعلة — ٢٤١٠٠ عربة مدرعة (منها ٦١٥٠٠ للوحدات الفاعلة) — ١٤٠٠٠ قطعة مدفعية (منها — ١١٠٠٠ للوحدات الفاعلة)	بلغاريا ، اليونان ، أيسلندا ، النرويج ، رومانيا ، تركيا (جزئيا) ، لبنان ، ألبانيا ، أوديسا ، ما وراء القوقاز ، شمال القوقاز . — ٤٧٠٠ دبابة — ٩٥٠٠ عربة مدرعة — ٦٠٠٠ قطعة مدفعية

أيضا تجد أن سياسة الاغراق بالمبادرات والتنازلات
السوفيتية كانت هي المحرك الأول للتوافق سواء داخل حلف
وارسو أو داخل مؤتمر الأمن وللتعاون الأوروبي .

وخلال عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي
سبعة دورات للتفاوض ، بعضها فني والآخر سياسي (على
مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الدول والحكومات) .

ففي ٥ يونيو عقدت دورة للمؤتمر في كوبنهاجن وكان
محور المناقشات مبادرة السوفييت (بالتمسيق مع
الفرنسيين) لاهتساب المؤتمر هيكلا دائما . ولاشك أن
الرغبة في أن يحل مؤتمر الأمن والتعاون محل الأحلاف
المسكوية كانت وراء هذه المبادرة . وفي ١٩ يونيو عقد
المؤتمر في برلين وناقش مسائل عديدة تشمل الالتزام
بالاقتصاد الحر والتضحية للحزبية كجزء من منظور شمولي
للأمن الأوروبي . وعقد المؤتمر دورة في جزيرة ماريوكا
بأسبانيا في ١٩ سبتمبر لمناقشة أمن البحر المتوسط ومستقبل
التعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط والأزمة السياسية
في دول المغرب العربي . وفي ٢٧ سبتمبر عقدت دورة في
ستراسبورج لتطوير المناقشة حول إيجاد هيكل تنظيمي جديد
لأوروبا كبديل للأحلاف وخاصة تطوير المجلس الأوروبي
الذي يضم ٢٣ دولة أوروبية كهيئة تشريعية لنظم أمنية جديدة
في أوروبا . وفي أول أكتوبر عقد مؤتمر وزاري في
نيويورك للتمهيد لمؤتمر القمة في باريس وشغلت هذه الدورة
بقضية أزمة الخليج وسبل إيجاد وتدعيم السلام والاستقرار
في الشرق الأوسط .

وكان مؤتمر قمة باريس هو أهم أعمال مؤتمر الأمن
وللتعاون الأوروبي ، حيث افتتح بعد توقيع إتفاقية خفض
الأسلحة التقليدية في أوروبا في ١٩ نوفمبر . وصدر عن
هذه القمة ميثاق جديد يماثل في الأهمية ميثاق هلسنكي لعام
١٩٧٥ . وأعلن هذا الميثاق نهاية الحرب الباردة وأن
عصر المواجهة في أوروبا قد انتهى وأكد على التوافق
بشأن أسس بناء أوروبا جديدة بما فيها حقوق الإنسان
والديمقراطية والحرية الاقتصادية والمسئولية البيئية وعدم
الجوء للقوة . على أن الموضوع الرئيسي لهذه القمة كان هو
أوروبا الشرقية حيث وعد الميثاق بتدعيم التحولات الليبرالية
في أوروبا الشرقية . وكان رئيس المجر قد أعلن في
المؤتمر على الاتفاق داخل حلف وارسو على إنهاء وظفته
المسكوية وحله خلال فترة قصيرة ، بغض النظر عن
مستقبل أو بقاء حلف الأطلسي من عدمه .

والواقع ان المفاوضات حول أمن أوروبا وخاصة في
إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي تمثل نمونجا مثاليا
للفارق الكبير بين المبادئ الشمولية للسلام من ناحية وما
حدث في سياق مبادرات السوفييت وإنهيار قوتهم في نفس
الوقت من إختلال بناء القوة في النظام الدولي . ولاشك ان
الولايات المتحدة هي المستفيد الرئيسي من هذا الإختلال ،
حيث نجحت خلال عام ١٩٩٠ من تأكيد انفرادها بتحديد
الاتجاهات الرئيسية للتطور الواقعي في السياسة الدولية .
وظهرت آثار هذا الإختلال الكبير في نمط الإدارة الدولية
لأزمة الخليج وهو ما سنتعرض له في الفصل التالي .

ثانيا : النظام الدولي وأزمة الخليج

وفيما يلي تفصيل لما سبق :

١ - الإدارة السوفيتية للأزمة :

بات من الشائع القول أن أزمة الخليج قد ارتبطت بمراحل أولى لبناء نظام دولي جديد ، ويدور سوفيتي حريص على علاقاته المتنامية مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك ساهم في تطور الموقفين السوفيتي والأمريكي تجاه الأزمة ، وتجاه كيفية احتواء تداعياتها . ولقد ظهر من الأيام الأولى مدى حرص القوتين العظميين على إيجاد القواسم المشتركة بينهما والبناء عليها ، وتجسيد حالة من التحرك المشترك قدر الامكان . ومن وجهة النظر السوفيتية فإن الغزو العراقي للكويت هو « عملية استخدام مكثف للقوة العسكرية ، وإن تلك السياسات التي عبر عنها واستخدامها النظام العراقي انطلقت من عقلية تنتمي إلى زمن الحرب الباردة التي ولى أوانها » ، فما أن وقع الغزو العراقي حتى أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أدان العدوان العراقي ، واعتبر البيان أنه مهما كانت درجة تعقد المشكلة بين الكويت والعراق فإنه ليس هناك ملبور استخدام القوة ، وإن إقحام القوات العراقية للكويت يتناقض تملما مع الاتجاهات الإيجابية لتنقية الحياة الدولية . ودعا البيان إلى استعادة وحدة واستقلال أراضي دولة الكويت . وفي نفس اليوم أيد الاتحاد السوفيتي قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الذي صدر في الثاني من أغسطس وتضمن دافعة للغزو العراقي ومطالبه العراق بالانسحاب الفوري ، ولاظهار قوة الموقف السوفيتي الراض للغزو العراقي تم وقف شحن أية أملحة سوفيتية إلى العراق ، وفي السادس من أغسطس أيد السوفييت القرار رقم ٦٦١ الذي فرض العقوبات الاقتصادية على العراق . إلا أنه من جانب آخر حرص الاتحاد السوفيتي على عدم قطع الاتصالات تماما مع الجانب العراقي ، وبدا ذلك في أمرين ، أولهما هو نفى الخارجية السوفيتية أي احتمال للقيام بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق عام ١٩٧٢ ، وتم تجديدها عام ١٩٧٨ . والأمر الثاني هو استمرار الاتصالات

باندلاع أزمة الخليج في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، تغيرت كثير من المعطيات الدولية والإقليمية ، وساهمت الأزمة / الحرب في خلق وقائع جديدة سواء على الصعيدين السياسي أو الاستراتيجي ، ومن ثم في منظومة العلاقات الدولية ذاتها وخاصة العلاقات الأمريكية السوفيتية ، والأمريكية الأوروبية في المستويين الثنائي أو في المستوى الأوروبي الجماعي الكلي . وإذا كانت الأزمة قد تم احتواؤها مع مطلع عام ١٩٩١ ، واستعيدت سيادة الكويت كدولة مستقلة ، فإن كثيرا من النتائج الأخرى والمرتبطة بتداعيات ما بعد احتواء الأزمة ، لم تستقر بعد على نحو واضح وخاصة تلك المتعلقة بحالة النظام الدولي في العقد القادم على الأقل .

ونظرا لأهمية الحدث / الأزمة / الحرب ، ولاتمككاته الهامة على مستقبل النظام الدولي في العقد القادم ، فقد تم تخصيص هذا الجزء بكامله لمعالجة عملية التعامل الدولي لازمة احتلال الكويت . وعملية التعامل هذه لها مستويات عدة ، منها المستوى الفردي لكل دولة ، ومنها المستوى الثنائي الأمريكي السوفيتي ، ومنها الجماعي الذي أخذ بدوره شكلين أحدهما شكل جماعي أوروبي خالص ، أي في إطار الجماعة الأوروبية ، أو شكل جماعي دولي أكثر إتساعا وشمولا ، حيث تداخلت فيه المواقف الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن الدولي ، ونسجت فيما بينها موقفا دوليا واحدا في عومياته ومبادئه ، اصطلاح على تسميته بالشرعية الدولية ، والذي استهدف التطبيق الكامل لقرارات المنظمة الدولية ، إن بطريق للتصوية السياسية ، أو عن طريق استخدام القوة العسكرية . ويشمل هذا الجزء النقاط الآتية :

- ١ - الإدارة السوفيتية للأزمة .
- ٢ - الإدارة الأمريكية للأزمة .
- ٣ - الجماعة الأوروبية وأزمة الخليج .
- ٤ - دلالات الأزمة ومستقبل النظام الدولي .

وهذا يجب رابع معنى يتصل باللغة السياسية الجديدة التي يحرص عليها الرئيس جوريانشوف والتي ترفض استخدام القوة في حل المنازعات الدولية .

إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن الإشارة أيضا إلى رغبة القيادة السوفيتية في إتاحة قدر من المناورة السياسية يمكن استغلاله لاحقا . ففي تلك الفترة المبكرة من الأزمة ، وبالرغم من توافق الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة في رفض الغزو العراقي وما ترتب عنه من نتائج ، إلا أن الاتحاد السوفيتي حرص على إبراز تميزه السلوكي في معالجة الأزمة ، ومن للمواقف التي أبرزت التمايز السوفيتي ما يلي :

•• للتفسير الخالص للقرار رقم ٦٦١ الذي فرض الحظر الاقتصادي على العراق ، فبينما نعتت الولايات المتحدة ومعهما بريطانيا إلى حد استخدام القوة في فرض الحظر الاقتصادي ، رأى الاتحاد السوفيتي أن الحظر الاقتصادي لا يجب أن يرتبط بإجراء عسكري ، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بارتدائها الذاتية بالامتناع عن الدخول في معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفيت بكافة المواقف الدولية في هذا الصدد . كذلك حدد السوفيت موقفهم من الحظر الاقتصادي على أنه لا يتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القصصية وخطوط النقل البرية والجوية ، في الوقت الذي أصدرت فيه الولايات المتحدة على أن مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل أنواع الاتصالات مع العراق ، ولدت مثل هذه الخلافات إلى تأخير صدور القرار رقم ٦٦٥ (٨ / ٢٥) . عدة أيام .

•• الموقف من استخدام القوة العسكرية ، وقد بدا الخلاف بين القوتين العظميين منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة ، فعين أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوات لها إلى المنطقة تحت مبرر حماية المملكة العربية السعودية ، ومع بداية تكوّن حشد دولي غربي في منطقة الخليج ، وخليج عمان إلى جانب البحر المتوسط والبحر الأحمر ، حدد الاتحاد السوفيتي موقفه من إرسال قوة إلى المنطقة على نحو مغاير للأمال الأمريكية التي رحبت بمشاركة عسكرية سوفيتية ولو محدودة ، وجاء الموقف السوفيتي رافضا لفكرة إرسال قوات عسكرية إلا إذا صدر قرار بذلك من مجلس الأمن ، وعلى أن تخضع هذه القوات لسلطة مجلس الأمن ، وربط السوفيت موقفهم بأجاء دور لجنة الأركان التابعة للمجلس ، في نفس الوقت حذر السوفيت من تشكيل قوة ممتدة الجنسيات خارج إطار وسلطة مجلس الأمن الدولي .

مع الجانب العراقي سواء عبر رسائل بين الرئيسين جوريانشوف وصدام حسين ، واستقبال موسكو لعدد من كبار المسؤولين العراقيين مثل سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء الذي أجرى مباحثات مع شيفرناذر وزير الخارجية السوفيتي في ٢٠ / ٨ ، كما تم تبادل الرسائل بين الرئيسين جوريانشوف وصدام حسين في ٢٤ / ٨ وقبل يوم واحد من موافقة الاتحاد السوفيتي على القرار ٦٦٥ الذي أباح استخدام مايلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، حيث طالبت الرسالة السوفيتية بانسحاب العراق الفوري من الكويت والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، والا اضطّر الاتحاد السوفيتي إلى التصويت إلى جانب القرار ، إلا أن العراق لم يتجاوب مع الدعوة السوفيتية مما دفع موسكو إلى الموافقة على القرار ٦٦٥ ولكن بعد تعديل فقرة في مشروع القرار ، وهي الخاصة باستخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادي إلى ، اللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف . . وبالرغم من أن العبارة المضافة لم تشر صراحة إلى استخدام القوة العسكرية ، إلا أنها في سياق تطورات الأزمة عنت هذا الأمر بطريق غير مباشر . ويحذر هذا عن محاولة الاتحاد السوفيتي استخدام مشروع القرار قبل إقراره في تحقيق تغيير كيمي في طبيعة الأزمة عبر تغيير الموقف العراقي ذاته ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح بسبب تمسك العراق بموقفه وأهدافه ، الأمر الذي أوقع السوفيت بالمير خطوة أخرى في عملية الحشد السياسي والعسكري في مواجهة العراق والتي كانت جارية على قدم وساق بقوة الدفع الأمريكية والبريطانية ، ومن ثم كانت موافقة السوفيت على القرار ٦٦٥ .

ويمكن إرجاع الاصرار السوفيتي على عدم الإشارة الصريحة إلى استخدام القوة العسكرية إلى عدد من الأسباب ، أبرزها أن توافد القوات الغربية والأمريكية إلى منطقة الخليج قد أثار معارضة حادة داخل بعض المؤسسات السوفيتية خاصة المؤسسة العسكرية التي اعتبرت أن التواجد العسكري المكثف للغرب والولايات المتحدة في منطقة الخليج القريبة من الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يعرض المصالح الأمنية المباشرة للاتحاد السوفيتي للخطر ، وثانيا أن الاتحاد السوفيتي كان يرغب في تقرير مصير المسائل العسكرية الخاصة بالأزمة من خلال الأمم المتحدة وتحديدًا عبر اللجنة العسكرية التي تتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وثالثا رغبة القيادة السوفيتية في مواصلة منهج سلمى لحل الأزمة ،

ومع ذلك فقد حاول الاتحاد السوفيتي استثمار حاجة الولايات المتحدة للتنسيق السياسي معه في الفروج بنتائج تدعم أسلوبه الداعي إلى الاستمرار في الجهود السلمية وإرجاء البت القوي في مسألة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، فضلا عن محاولة الربط غير المباشر بين قضيتي احتلال العراق للكويت وتسوية القضية الفلسطينية . ولقد جاءت نتائج القمة المعبر عنها في البيان المشترك لتدل على رغبة القوتين العظميين في التوصل إلى أكبر مساحة ممكنة من الاتفاق إزاء سبل إنهاء الاحتلال العراقي للكويت . وقد تضمن البيان المشترك العناصر التالية :

•• دعوة العراق إلى التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ، والاتسحاب غير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت .

•• دعوة الجماعة الدولية إلى الالتزام بالعقوبات التي قررتها الأمم المتحدة والعمل على تطبيقها .

•• ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقران بأن القرار ٦٦١ سمح في إطار الظروف الانسانية بإدخال الطعام والأدوية إلى العراق والكويت على أن تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مراقبة هذه الواردات للتأكد من أن الطعام يصل إلى من يستحقه .

•• ان البلدين يفضلان أن تحل الأزمة سلميا ، وانهما متحذان في مواقفهما إزاء العدوان ، وإذا عجزت الخطوات المتخذة عن انتهاء العدوان ، فإن البلدين على استعداد للنظر في خطوات اضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة .

•• بمجرد أن ينتهي العدوان العراقي ، وتتحقق الاهداف التي قررتها قرارات الامم المتحدة ، فإن وزيرى خارجية البلدين سيوجهان عملهما لتطوير بنيان أمن اقليمي واجراءات لاحلال السلام والاستقرار في المنطقة ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الأوسط والفلبين ، ولستمرار للتشاور فيما بينهما والمبادرة باجراءات ملتزمة هذه الاهداف في الوقت المناسب .

ويمكن القول أن بيان قمة هلسنكي قد أكد مساحة كبيرة من الاتفاق بين القوتين العظميين في تلك الفترة ، ليس فقط إزاء أزمة العدوان العراقي على الكويت ، وإنما أيضا إزاء قضايا أخرى جوهرية في المنطقة . وفيما يتعلق بالعدوان العراقي فقد أظهر البيان ما يمكن وصفه بالتأكيد على مبدأ عدم مكافأة العدوان ، وعدم السماح بقيام دولة كبيرة بابتلاع دولة صغيرة جارة لها ، وفي نفس الوقت العمل على حل

•• الموقف من للقرار العراقي باغلاق السفارات العاملة في الكويت ، ففي حين أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب دبلوماسيتها من الكويت ، واعتبار أى محاولة عراقية لاستخدام القوة من قبل السلطات العراقية ضد الدبلوماسيين الأمريكيين بمثابة تجاوز يستدعي استخدام القوة المسلحة ، اتخذ السوفيت موقفا وسطا ، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله لنتائج هذا الضم ، إلا أنه وافق على سحب بعثته الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الاحتلال لاتساعد البعثة على القيام بمهامها .

•• أسلوب الحل الأمثل ، ففي الوقت الذي أصرفه الاتحاد السوفيتي على مشاركة عربية في حل الأزمة وضرورة التركيز على نفادى الانفجار الشامل في المنطقة إذا ما تم استخدام أسلوب القوة العسكرية ، كانت وجهة النظر الأمريكية تضع الخيار العسكري في مرتبة أعلى من الحوارات السلمية والدبلوماسية الأخرى ، حتى على الرغم من أنها لم تستبعد تلك الخيارات تماما .

في ظل هذه الخلافات بين القوتين العظميين ، عقدت قمة هلسنكي غير الرسمية في التاسع من سبتمبر بناء على مبادرة الرئيس الأمريكي بوش وقد سبق القمة تمركان هلمان أولهما هو محاولة سكرتير عام الأمم المتحدة بيريز ديكيولار اقناع العراق بالتجاوب مع قرارات المنظمة الدولية ، حيث التقى مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في العاصمة الأردنية عمان يومي ٣٠ أغسطس والأول من سبتمبر وقد طُفت على المباحثات مسألة الافراج عن الرعايا الفرنسيين الذين احتجزهم العراق ، ولم تثمر تلك المحاولة أى جديد ، وحمل ديكيولار العراق مسؤولية فشل مباحثات عمان ، أما التطور الثاني فهو قيام طارق عزيز في ٩ / ٥ بزيارة وصفت بأنها « مفاجئة » ويبدو أن الرسالة كانت محاولة من العراق لاقناع السوفيت بتفهم الموقف العراقي بعدم الاتسحاب من الكويت ، في نفس الوقت الذي اصصر فيها السوفيت على موقفهم بالاتسحاب الكامل وعودة الكويت دولة ذات سيادة في الوقت الذي ذكرت فيه وكالة ناس السوفيتية أن موسكو لاتفكر بقطع العلاقات مع بغداد .

لم تكن التطورات السابقة مباشرة على قمة هلسنكي ايجابية بالنسبة للاتحاد السوفيتي والدور الذي رسمه لنفسه من حيث تشجيع الحل السلمي بسبب عدم تجاوب العراق مع الجهود الدولية بما فيها الجهود السوفيتية ذاتها ، فضلا عن المناخ الدولي المعاكس كراهية ضد العراق بسبب مسألة احتجاز الرعايا الأجانب والاعلان عن استخدامهم كدروع بشرية ،

الأزمة سلميا ، إلا أنه في حالة الفشل فأن الطرفين سيجدان نفسيهما في حال تضطربهما للنظر فيما وصفاه بأنه إجراءات أخرى وهي عبارة عنت ضمنا اللجوء إلى حل عسكري وإباحة استخدام القوة المسلحة لانتهاء العنوان العراقي . وعنت هذه الصيغة بمثابة انتصار للرؤية السوفيتية في ذلك الوقت التي نادت بضرورة استخدام كافة وسائل التسوية السياسية والعمل على استغلالها قبل التفكير في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية . ولقد وضع في البيان نوع من الربط بين انتهاء العنوان للعراقي والعمل على حل القضايا الأخرى في المنطقة ، وهو نوع من الربط المتعاقب زمنيا . وهو أمر يختلف من حيث المضمون مع ما دعا إليه العراق آنذاك من ضرورة حل القضايا في المنطقة بطريقة الحل المتزامن مع اعطاء أولوية للأهم زمنيا من المشاكل والقضايا . وقد جاء هذا الربط المتعاقب حتى على الرغم من التفسير الأمريكي الخاص الذي نفى أي علاقة بما ورد في بيان هلمسكي وأى توجهات مستقبلية لحل القضايا الشالكة في المنطقة ومن بينها القضية الفلسطينية .

وبصفة عامة فإن المبادئ التي وردت في البيان على النحو سالف الفكر ، عربت عن حاجة القوتين إلى إيجاد القواسم المشتركة في مواقفهما إزاء الأزمة في الخليج وميادتهما المستقبلية في المنطقة العربية . ومن جهة ثانية كشفت عن الرغبة الأمريكية في استمرار التشاور والتنسيق مع الاتحاد السوفيتي باعتباره حجر الزاوية في عملية الحشد الدولي السياسي / العسكري ضد العراق . كذلك يمكن اعتبار قمة هلمسكي واحدة من الرموز الدالة على التغيرات الأساسية التي أسفرت عنها انتهاء الحرب الباردة ، واختفاء المظاهر التقليدية للصراع بين القوتين العظميين . ومن الضروري الإشارة إلى أن قمة هلمسكي وإن كانت قد ركزت على عملية احتواء العنوان العراقي على الكويت فإنها قد تضمنت موضوعات أخرى من بينها كيفية التغلب على المصاعب التي يواجهها الاتحاد السوفيتي اقتصاديا ، وثمة تحليلات ربطت بين حلجة الاتحاد السوفيتي إلى الدعم الاقتصادي الغربي والأمريكي بالأساس وبين استمراره في تأييد الموقف الأمريكي والتعاون المشترك لانتهاء حالة الاحتلال للكويت .

لم تكن قمة هلمسكي تنهى أعمالها ، وإذا بلجنة الشؤون الدولية في البرلمان السوفيتي تدعو في ١١ / ٩ إلى سحب الخبراء العسكريين السوفييت من العراق وإنهاء العمل بمعاهدة التعاون والصداقة الموقعة معه عام ١٩٧٢ وقد أبرزت تلك الدعوة أمرين أولهما محاولة الضغط على

العراق من خلال التلويح بسحب الخبراء العسكريين ، والأمر الثاني أن هناك فريقا داخل الاتحاد السوفيتي يتجه إلى اتخاذ خطوات حادة في مواجهة العراق في محاولة للتعبير عن خيبة الأمل من عدم تجاوب العراق مع التوجهات السلمية السوفيتية لحل الأزمة بعيدا عن استخدام الحل العسكري . وترجمة للمواقف المشتركة السوفيتية / الأمريكية تمت الموافقة على أربعة قرارات دولية في الفترة من منتصف سبتمبر وحتى نهايته وهي القرارات ٦٦٦ (١٤ / ٩) وهو الخاص بمدى توفر الأغذية في كل من الكويت والعراق . والقرار ٦٦٧ (١٦ / ٩) والذي تضمن إدانة العراق بسبب انتهاكه للمعار الدبلوماسية في الكويت ، والمطالبة بالافراج الفوري عن الموظفين الدبلوماسيين الذين احتجزوا وكذلك باقي الرعايا من الجنسيات الدولية والقرار ٦٦٩ (٢٤ / ٩) والخاص بفحص طلبات المعونة من الدول التي تضررت من العنوان العراقي على الكويت ومن الحظر الاقتصادي المفروض على العراق . والقرار رقم ٦٧٠ (٢٥ / ٩) والخاص بمد الحظر الاقتصادي على العراق إلى حركة الملاحة الجوية من وإلى العراق ، ويلاحظ أن هذه القرارات لما عالجت موضوعات انسانية كتوفير الغذاء ، أو خاصة بدول تضررت اقتصاديا من العنوان ، أو أنها تدين العراق لانتهاكاته لبعض القوانين والاعراف الدولية ، وأخيرا نطقت بمد الحظر إلى حركة الملاحة الجوية والتي كانت من الناحية العملية متوقعة بالفعل . وبالتالي لم تشكل خروجاً عن الموقف العام للاتحاد السوفيتي الذي يدين العراق ويسعى في نفس الوقت إلى ممارسة ضغوط متنوعة سياسية ومعنوية قد تفضي إلى إقناع قيادته السياسية لتقبل فكرة الحل السلمي للأزمة .

ومع بداية شهر أكتوبر وتداعي جوانب سلبية عديدة لاحتلال العراق للكويت ، خاصة الانقسام العربي وفشل محاولات الوساطة العربية ، وتدهور أحوال الرعايا الأجانب في كل من العراق والكويت معا ، ولجوء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى تدعيم تواجدهم العسكري في المنطقة ، وتصاعد اللهجة الدولية باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق خاص وأن العراق بدأ مصرا على موقفه بعدم الانسحاب من الكويت . وفي ظل كل تلك المنخلات جاءت محاولة الاتحاد السوفيتي في ٣ / ١٠ - عبر المبعوث الخاص للرئيس جوربيلتشوف بفيغيني بريمكوف - لإقناع العراق بالتجاوب مع حل سلمي يقوم في جوهره على الانسحاب التام من الكويت ثم حل باقي القضايا الأخرى من تمويضات ورسم

زيرة بريملكوف الثانية ودعوة الرئيس الموفيتي جورباتشوف للدول العربية للقيام بدور فاعل لحل الأزمة ، وهي الدعوة التي صرح بها أثناء زيارته لفرنسا في ٢٩ / ١٠ . وقد ارتبطت الدعوة السوفيتية زمنياً بمسعى الملك الحسن ملك المغرب لعدسة عربية لاجداد مخرج ميلسي ، ويمكن النظر إليها تحت الدول العربية للتجاوب مع الدعوة المغربية والقيام بدور سياسي جاد . وكانت جولة نائب وزير الخارجية السوفيتي الكسندر بيلونوجوف والتي بدأت في ١٤ / ١١ وشملت اليمن ومصر والسعودية والامارات العربية ، اضافة إلى جولة أخرى لمبعوث آخر هو فلاديمير بيتروفسكي والتي ركزت على دول شمال افريقيا العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتونس جهداً كبيراً في نص الاتحاح ولم تنجح تلك المصاعى ليس بسبب قصور الدور الموفيتي ، وإنما بسبب الانقسام العربي وعدم التجاوب مع الدعوة المغربية سواء من العراق أو من الأطراف العربية الأخرى المناوئة له ولذا وجد الاتحاد السوفيتي نفسه مضطراً إلى التلويح باستخدام اساليب أخرى .

في ظل هذه التطورات جاء الاتفاق بين الرئيسين جورباتشوف ويوش أثناء انعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي الذي عقد في باريس في ٣٠ / ١١ ، على دعوة مجلس الامن للاتحاد لدراسة الوضع في الخليج في الوقت الذي عبر فيه شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي عن أن الحاجة إلى إنهاء العدوان العراقي قد تقتضي استصدار قرارات جديدة . وقد ارتبطت تلك المواقف بجهود أمريكية / بريطانية / فرنسية مكثفة كان عنوانها الرئيسي هو استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يبيح استخدام القوة المسلحة صراحة ضد العراق . الأمر الذي شكل ملزماً كبيراً للسياسة السوفيتية . فمن ناحية فإن محاولات التسمية السباسبية لم تشر . ولم يكن هناك ما يدل على توافر حد أدنى من المرونة سواء من العراق أو من الأطراف العربية المناوئة له ، ومن ناحية أخرى ، كانت شمة ضغوط مكثفة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار قرار يبيح استخدام القوة . وفي تلك الفترة حاول الاتحاد السوفيتي السير في اتجاهين معا ، الاول وهو ممارسة قدر من الضغوط المعنوية / السباسبية على القيادة العراقية من خلال مناشئتها التجاوب مع الحل السلمي ، وفي نفس الوقت التجاوب مع الضغوط الأمريكية الخاصة بأجتماع مجلس الامن ، فيما شكل محاولة لإستخدام اجتماع مجلس الامن للضغط على القيادة العراقية . و تطبيقاً لهذه السياسة وجه الرئيس جورباتشوف نداءً إلى الرئيس صدام حسين في ٢٦ / ١١ دعاه إلى الانسحاب من الكويت

حدود وانتهاء للتواجد الأجنبي في منطقة الخليج أو حل القضايا الأخرى في المنطقة وفق مراحل زمنية متتالية . وقد حدد بريملكوف أهداف جولته والتي شملت العراق والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا ومصر والأردن والسعودية . في هدفين أساسيين هما العمل على إبقاء الحل الميسلي كأساس للتسمية مع التأكيد على الموقف السوفيتي الرافض لاحتلال الكويت والثاني هو بحث مشاكل الرعايا السوفيت الذين وصل عددهم إلى خمسة آلاف يعملون في العراق . ولم تسفر الجولة عن أي تغيير محلي في الموقف العراقي اللهم إلا فيما يتعلق بالرعايا السوفيت الذين سمح لهم بمغادرة العراق لمن يريد ، أما باقي الرعايا الأجانب فقد ربط العراق الإفراج عنهم بما أسماه وزير الخارجية طارق عزيز في ١٠ / ٧ « بتعهد الرئيس الأمريكي بعدم مهاجمة العراق » . وترافق ذلك مع تقارير صحفية ذكرت أن الرئيس صدام أبلغ المبعوث السوفيتي بأنه قد يقرر الانسحاب من الكويت إذا ما تلاشى التهديد بهجوم أمريكي على العراق ، وأنه يحتاج إلى صفقة تحفظ له ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه . وهو ما لم تؤيده المصادر السوفيتية صراحة الأمر الذي عني أن الجولة الأولى للمبعوث السوفيتي لم تنجح في إقناع العراق بالحل السلمي والانسحاب من الكويت . وبالرغم من ذلك لم يفقد الاتحاد السوفيتي حماسه للحل السلمي والضرورة استنفاد كافة الطرق قبل الأقدام على اتخاذ قرار يبيح الحل العسكري ، وهو ما أكد بريملكوف في واشنطن في ١٩ / ١٠ . وقد حاول الاتحاد السوفيتي في ٢٨ / ١٠ وللمرة الثانية استغلال عملية التصويت على القرار ٦٧٧ الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحملة أية خسائر قد تنشأ في الكويت أو أية دول أخرى - والذي تمت الموافقة المبدئية على مشروعه من الدول الخمس الكبرى في ١٨ / ١٠ - لإقناع العراق بالتجاوب مع الحلول السلمية ، وهكذا كانت رحلة بريملكوف الثانية إلى بغداد ومحاذاة المكثفة مع الرئيس صدام حسين ، وكسابقتها لم تنمر هذه المحاولة عن تغيير في الموقف العراقي .

وهكذا أثبتت فشل المحادثات أن الظروف ليست مهيأة لحل سلمي يقوم في جوهره على انسحاب العراق من الكويت بآرائه الحرة . الأمر الذي تلاه مباشرة التصويت على القرار الدولي ٦٧٧ بعد تأجيل لمدة ٤٨ ساعة .

إن فشل المحاولة السوفيتية الثانية لم تكن تعني من وجهة النظر السوفيتية أن الحل السلمي لم يعد ممكناً ، بل عنت في الواقع ضرورة البحث عن صيغ أخرى للحل السلمي ، وفي هذا الإطار يمكن فهم عدم إشارة الموفيت صراحة إلى فشل

ونصف الشهر لممارسة تطبيق ذلك الأسلوب .

ان ذلك يفسر بدوره حرص السوفييت - حتى بعد اصدار القرار ٦٧٨ - على القول أن تعبير جميع الوسائل الضرورية الواردة في القرار لايعني بالضرورة استخدام القوة العسكرية ، ولكن ايضا ستمثل القوة العسكرية هي الملاذ الأخير ، مثلما اشار إلى ذلك شيفر ناذرة ، والذي أوضح في ٣٠ / ١١ أن الاتحاد السوفيتي قد يجبر على استخدام القوة العسكرية في حالة واحدة فقط وهي تهديد امن وسلامة المواطنين السوفييت في العراق للخطر . وهو التصريح الذي اثار انتقادات عدة داخل الاتحاد السوفيتي على الرغم من أن اللجوء السوفيتي إلى استخدام القوة حسب قول شيفر ناذرة كان مرتبطا بشروط خاصة بحماية المواطنين للسوفيت وليس للمشاركة في تحرير الكويت أو مشاركة الولايات المتحدة في حملتها العسكرية ضد العراق . اما العراق فقد اعتبر أن الاتحاد السوفيتي يبحث عن ذريعة لإرسال قوات إلى المنطقة . وقد تراقق هذا الجذر في العلاقات السوفيتية العراقية مع مبادرة الرئيس الأمريكي بوش - التي أعلنت بعد يوم واحد من صدور القرار ٦٧٨ في ٣٠ / ١١ بالحوار المباشر مع العراق عبر وزيرى خارجية البلدين . وهي المبادرة التي أيدها الاتحاد السوفيتي في حينه باعتبارها تطبيقا لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد . ومع قرار بغداد بالافراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين في العراق ومن بينهم الرعايا السوفييت انفجرت نسبيا العلاقات السوفيتية العراقية غير أن ذلك لم يكن يعنى أن العراق في طريقة إلى التجاوب الكامل مع المصاعب السوفيتية .

ظل الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة محكوما بتوجهاته الأساسية وهي ضرورة الحل السلمي وطرق كافة الأبواب لبلوغ هذا الهدف . في نفس الوقت عدم التهاون مع مبدأ انتهاء الاحتلال العراقي للكويت . وقد اعتبرت مدة المهلة الزمنية حتى الخامس عشر من يناير ٩١ مهلة مناسبة للمسير في هذا الطريق . إلا أن التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ولاسيما الخاصة بالتوتر في جمهوريات البلطيق الثلاث واتجاهها ناحية الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي . إلى جانب المصاعب على الصعيد الاقتصادي ، فضلا عن الصراعات بين الأجنحة المختلفة في السلطة السوفيتية والتي كانت وراء استقالة شيفر ناذرة دون التشاور المسبق مع الرئيس جورباتشوف قد استهلكت مساحا من الجهد السوفيتي الذي تصور نظريا امكانية توجيهه ناحية أزمة الخليج ، خاصة وأن تلك الاهدات الداخلية قد ثارت بعض

وحماية مصير بلده ، في نفس الوقت الذي وافق فيه على المشاركة في اجتماعات مجلس الأمن للنظر في قرار يبيع استخدام القوة العسكرية . وإذ ذاك ظهر في السياسة السوفيتية تعبير الفرصة الأخيرة لبغداد ، وهو التعبير الذي عني أن الاتحاد السوفيتي يرى أن المشاركة في استصدار قرار جديد لمجلس الأمن لايعني بالضرورة أن كل المصاعب السياسية قد انتهت فعلا ، بل أن هناك فرصة مازالت قائمة .

ظهر تعبير « الفرصة الأخيرة لبغداد » للمرة الأولى أثناء زيارة نائب وزير الخارجية السوفيتي بتروفسكي إلى طهران في ٢٨ / ١١ ، وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقم ٦٧٨ الذي تضمن عبارة : جميع الوسائل الضرورية ، والتي عنت ضمنا اباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتي في طهران أن موسكو ترى انه لكي نجد تسوية سياسية للأزمة يجب اعطاء بغداد فرصة اخيرة . وكان السوفيت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في ٢٦ / ١١ قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار ٦٧٨ . وفي ظل تلك الملابسات جاء الموقف السوفيتي رابطا موافقه على القرار ٦٧٨ بشروطين : اولهما عدم النص صراحة على تعبير استخدام القوة العسكرية واستبداله بتعبير آخر اكثر عمومية وهو تعبير « جميع الوسائل الضرورية » ، والذي عني ضمنا - كما سبق القول - إباحة الحل العسكري ، أما الشرط الثاني فهو اعطاء فرصة زمنية معقولة - تحدثت في القرار بخمسة وأربعين يوما - لتطبيق منهج الفرصة الأخيرة مع بغداد .

وبالنظر إلى جملة المواقف الدولية - خاصة مواقف الدول الاعضاء الخمس الكبرى الدائمين في مجلس الأمن - التي سبقت مباشرة استصدار القرار ٦٧٨ ، يمكن القول أن نجاح المسمى السوفيتي لم يكن مرتبطا بوجود بوادر تشير إلى امكانية نجاح حل سلمي وانما كان راجعا إلى حلجة الولايات المتحدة إلى استصدار هذا القرار دون أن يصطلم بحقيقة حق الاعتراض من أى من القوى الخمس الدائمة ، في الوقت الذي بدا فيه بوضوح تردد الموقف الفرنسي وتحييده لممارسة ضغوط سياسية مكثفة على بغداد لفترة زمنية أخرى ، وهو ما تراقق من حيث الجوهر مع السياسة السوفيتية ، كذلك كان الموقف الصيني غامضا إلى حد ما وغير معيد لاستخدام القوة ، ويتأثر من الضغوط الأمريكية امتنعت الصين عن استخدام حق الاعتراض وابتقت موقفها في خانة الامتناع عن التصويت . ومجمل القول أن تلك الملابسات - ساهمت في خروج القرار رقم ٦٧٨ وكأنه تطبيق لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد حيث أتاح شهرا

والهم هنا هو ذلك التأكيد على عدم المشاركة في أية عمليات ، وقد جاء هذا القرار في ذلك التوقيت المشحون بتوتر دولي واقليمي غير مسبوق ليؤكد على التواضع السوفيتية المعروفة منذ بداية الأزمة .

التحرك السوفيتي بعد اندلاع العمليات العسكرية :

جاء تعيين بمسرتينج كوزير للخارجية السوفيتية خلفا لشيفرنادزه في الخامس عشر من يناير ، وهو نفس اليوم الذي انتهت فيه مهلة قرار مجلس الامن ٦٧٨ . وقد وجد هذا التحيين ترحيبا امريكا وغربا واسما ، نظرا للدور الذي قام به بمسرتينج حين كان سفيرا لبلاده لدى واشنطن ولكونه احد مهندسي انتهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، ولتفهمه حدود دور الاتحاد السوفيتي في أزمة الخليج وطبيعة التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال . وإذا كان شيفرنادزه قد حمل عبء السياسة الخارجية السوفيتية منذ اندلاع الأزمة وحتى انتهاء المهلة المقررة للعراق ، فإن بمسرتينج حمل هذا العبء في مرحلة أكثر توترا وشهدت بدورها اكبر عملية قصف جوي في التاريخ المعاصر ضد بلد واحد . ومن الصحيح القول أن هذا التحيين لم يكن يعني خروجا عن ثوابت السياسة السوفيتية على النحو المشار اليه انفاً . ولكن مع التأكيد على أن الحل السلمي مازال قائما إذا ما استجابت القيادة العراقية للقرارات الدولية .

بعد بداية الحلفاء للقصف الجوي ضد العراق حمل الرئيس جورجياشوف العراق مسؤولية ما أسماه « هذا الانطلاف المأساوي » ، وأخذ السوفيت في عمل اتصالات مكثفة مع قادة عديد من الدول الكبرى ودول المنطقة ، ومع قيام العراق بقصف اسرائيل بصواريخ سكود في اليوم التالي لبداية الحملة الجوية ضد السوفيت موقعهم في بيان لوزارة الخارجية على النحو التالي :

•• أن القصف الصاروخي العراقي لاسرائيل محاولة لتحويل مشكلة الكويت إلى مواجهة على نطاق المنطقة كلها . وأن الاتحاد السوفيتي يعارض هذا الممعي معارضة تامة .

•• دعوة العراق إلى التحلي بالواقعية وإدراك أن تصرفاته لاتعود إلا بالضمحايا والدمار على الشعب العراقي .

•• دعوة لاسرائيل إلى الحذر وضبط النفس وعدم الاجترار إلى الاستفزات .

ونظرا لخطورة الموقف وجهه للرئيس جورجياشوف رسائل عدة إلى ثلاثة العرب احتوت في مجملها على التحذير

التوترات في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم ولاسيما في الاوقات التي استخدم فيها الجيش السوفيتي لقمع حركة الانفصال في ليتوانيا مع مطلع عام ٩١ .

ومع اتجاه العراق للتجاوب المشروط مع مبادرة الرئيس بوش ١١ / ٣٠ والتي قامت على أساس لجراء حوار امريكي عراقي عبر وزيرى خارجية البلدين ، ركز السوفيت من جانبهم على امرين اولهما الترحيب بالرد العراقي ، والثاني التأكيد - كما قال بذلك بيان للخارجية السوفيتية في ٥ / ١ / ٩١ - على أن الاتحاد السوفيتي كان وراء هذا الحوار وأنه رتب له من خلال اتصالات سابقة عديدة - في حين عبر مندوب الاتحاد السوفيتي في الامم المتحدة أن المطلوب فقط انسحاب العراق ، وأنه إذا ما انسحب فأنه لن يتعرض للدعوان . وقد عولت موسكو - مثلما عولت عواصم دولية وعربية كثيرة على نتائج اللقاء بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة والذي تم بالفعل في ٩ / ١ / ٩١ في جنيف بعد مفاوضات عديدة حول الموعد والمكان ، ولم يأت الاجتماع - الذي حرص الامريكيون على وصفه بأنه لقاء اتصالات وليس لقاء تفاوض - بجدد سواء في موقف العراق أو موقف الولايات المتحدة . واعتبر الاجتماع فاشلا إذ لم يحرر موقف أى من الطرفين ناحية موقف الطرف الآخر ، وتلى هذا الاجتماع اجتماع آخر في ١٤ / ١ / ٩١ بين ديكيولار الامين العام للامم المتحدة والقيادة السياسية في بغداد ، ولم يثمر بدوره شيئا فيما يتعلق بتطبيق القرارات الدولية . الأمر الذي جعل احتمالات اندلاع العمليات العسكرية حتمية خاصة وأن الكونجرس الأمريكى كان قد أجاز في ١٢ / ١ / ٩١ للرئيس بوش اتخاذ قرار بدخول الحرب مع العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

ومن التطورات البارزة في الموقف السوفيتي أنه قبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة ، تبني مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) قرار بأكثرية ٣١٢ صوتا وامتناع ٣٦ عن التصويت ، وأوصى للقرار الرئيس جورجياشوف بالتقيام بمبادرة لدى قادة العراق والولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة بهدف القضاء على مصدر التوتر في الخليج ، وتضمن القرار دعوة لكل الأطراف إلى معارضة نشوب حرب عسكرية قد تكون لها نتائج مفعمة في الشرق الاوسط والعالم اجمع ، ولكد القرار أن أى قرار مرتبط بأى شكل من اشكال المشاركة العسكرية للاتحاد السوفيتي في النزاع لايمكن أن يتخذ إلا بموافقة مجلس السوفيت الأعلى .

معنى تهتم بالعمل من أجل السلام والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل والفلسطينيين لن يكون ممكناً معالجة اسباب النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط .

والبيان على النحو السابق لم يخرج في عومياته وتصيلاته أيضاً عن الاطار العام الذي اتفق عليه في قمة هلمسكي ٩ / ٩ / ٩١ ، حيث تم التأكيد على العمل السلمي إذا ما التزم العراق بقرارات الأمم المتحدة وبالاستقرار في المنطقة والعمل المشترك على تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ، ويمكن القول أن هذا البيان المشترك قد عبر عن ثلاث دلالات هامة القوتين العظميين أكتنا ما يمكن تسميته بالرؤية المشتركة مجدداً إزاء أزمة الخليج حتى على الرغم من بروز بعض خلافات أو انتقادات متبادلة . ثانياً أنه أكد على الربط المتناوب بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وثالثاً أنه أبرز في ذلك الوقت حدود الرؤية الأمريكية السوفيتية المشتركة فيما يتعلق بأهداف الحملة العسكرية على العراق ، وهي إجباره على الانسحاب وتحرير الكويت وليس تدمير العراق . وأخيراً محاولة إزالة الانتقادات السوفيتية التي ركزت على تجاوز الحملة العسكرية لحدود قرارات المنظمة الدولية .

مع استمرار الحملة الجوية وتزايد احتمالات نشوب الحرب البرية وما قد يرافقه من مخاطر أمنية إلى جانب اتساع مساحة المخاطر البيئية التي كانت قد بدأت في الظهور ، نشطت اطراف دولية وإقليمية عدة استهدفت وقف الحملة الجوية شريطة التزام العراق بالانسحاب الكامل من الكويت ، ومن بين أبرز تلك المحاولات محاولة إيران التي بدأ الحديث عنها في مطلع الاسبوع الرابع لهذه الحملة الجوية ، وقد تحدثت ملاحم تلك المعاملة الإيرانية في استعداد إيران للقيام بدور قناة إتصال بين الأمريكيين والعراقيين ، وقد أبدى السوفيت من منطلق دعم كل الوسائل السياسية لانتهاء الأزمة في الخليج ، وفي مرحلة تالية بدأ فيها التفاوض بحيط بمصير المبادرة الإيرانية ، أعلن في ١٣ / ٢ / ٩١ عن قيام بريملوف بزيارة للعراق لنقل أفكار وتصورات عن الضمانات التي يمكن أن تقدم في حال التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار في الخليج فيما بدا أن ذلك امتداد للجهود الإيرانية التي انطوت على لقاءات إيرانية عراقية في طهران تناولت مثل هذه القضايا ، في الوقت الذي تبادل فيه الإيرانيون والسوفيت التشاور المكثف حول انتهاء القتال . إلا أن العراق على الصعيد المعنوي وقبل وصول المبعوث السوفيتي إلى بغداد يوم واحد ، رفض أي محاولة لوقف القتال مما اضفى بعض

من الدفع إلى مواجهة عربية إسرائيلية شاملة . وفي ظل هذه الملاحظات أعلن عن مبادرة سلمية للرئيس جورجياثشوف في ٢٢ / ١ / ٩١ كان قوامها اعلان العراق الانسحاب من الكويت على أن يتم بعد ذلك البحث عن إمكانية وقف العمليات العسكرية .

وقد أثارت الحملة الجوية للحلفاء انتقادات عدة داخل الاتحاد السوفيتي .

وبدأ فريق من السلطة السوفيتية يرى في الحملة عملاً عدوانياً يهدد الأمن الدولي والسوفيتي خاصة وأنها ركزت منذ اللحظات الأولى على تدمير منشآت وأهداف مدنية عراقية ، وقد تركزت تلك الانتقادات في أن الحلفاء قد تجاوزوا حدود القرارات الدولية التي نصت فقط على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق ، وقد أشار إلى ذلك صراحة جيمس تريغ موضحاً أن القصف الجوي للحلفاء بات يهدد حياة المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير . وقد أثارت هذه التصريحات المبكرة لبسمرتريخ . إضافة إلى الانتقادات الغربية والأمريكية حول استخدام الاتحاد السوفيتي للقوة في جمهوريات البلطيق شكوكاً حول مدى التنسيق السوفيتي الأمريكي إزاء أزمة الخليج في تلك المرحلة الحرجة . فضلاً عن تصريحات لعدد من المسؤولين السوفيت حول إمكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى ، وبدأ رذاذ الشك يتناثر حول إمكانية انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية التي كان مقرراً عقدها في موسكو في ١١ و ١٢ فبراير ٩١ .

وفي ظل المواقف المتعارضة عقد أول لقاء بين لبسمرتريخ ونظيره بركر في واشنطن في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ يناير ، حيث خرج الطرفان ببيان تضمن النقاط التالية :

•• ان هناك إمكانية لوقف إطلاق النار إذا ما التزم العراق بالانسحاب على أن يعقب ذلك خطوات فورية ومحددة تؤدي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

•• اتفق الوزيران على أن قيام استقرار وسلام في المنطقة بعد انتهاء نزاع الخليج وعلى أساس ترتيبات أمنية فعالة سيكون أولوية كبيرة لحكومتي البلدين .

•• ان الطرفين متفقان على العمل من أجل خفض أخطار الحرب ووقف تصعيد مباحات التصالح في المنطقة .

•• ان الوزيرين اتفقا على أهمية العمل - بعد انتهاء أزمة الخليج - لإزالة اسباب عدم الاستقرار والنزاع بما في ذلك النزاع العربي الاسرائيلي ، وأنه بدون عملية سلام ذات

الشك على نجاح المحاولة السوفيتية حتى قبل أن تبدأ عمليا .
وترافق ذلك زمينا مع قيام الطائرات الأمريكية بقصف ملجأ
عراقي - اختلفت الآراء حول هويته (هل مدني خالص أم
انه مدني استخدم في أغراض عسكرية) ومقتل ما يقرب من
الف من المدنيين العراقيين الذين كانوا يحتمون به ، الأمر
الذي اثار ضجة سياسية على الصعيد الدولي فيما يتعلق
بحماية المدنيين العراقيين وبرز مدى الحاجة لانهاء الحملة
الجوية ووقف القتال والبدء بشوية سياسية سريعة .

وعلى الرغم من أن الخارجية السوفيتية اشارت إلى
بصيص من الامل ، والذي عنى إمكانية تفادي الحرب البرية
فأنه على الصعيد العملي لم تكن هناك نتائج ملموسة
لمباحثات بريماكوف مع الرئيس صدام حسين ، اللهم
إلا الاتفاق على مواصلة المشاورات المشتركة وقيل وزير
الخارجية العراقي بزيارة لموسكو لمقابلة الرئيس
جورباتشوف . وقبل يوم واحد من توجه طارق عزيز إلى
موسكو اعلن مجلس قيادة الثورة العراقي بيانا تضمن
الاشارة إلى تقدير مبادرة الاتحاد السوفيتي التي حملها
بريماكوف ، والتأكيد على انه انسجما مع مبادئ المبادرة
العراقية في ٢ / ٨ / ٩٠ فان العراق على استعداد للتعامل
مع القرار رقم ٦٦٠ ، والتوصل إلى حل سياسي مشرف
ومقبول شريطة أن يكون الانسحاب العراقي مرتبطا بوقف
اطلاق النار وفقا تاما وشاملا ، والغاء كل قرارات الأمم
المتحدة الصادرة ضد العراق ، وأن تسحب القوات الدولية
من الخليج ، وأن تسحب إسرائيل من الاراضي المحتلة ،
وأن تضمن حقوق العراق التاريخية في الارض والبحر ،
وأن تشطب ديون العراق ، ويدفع للعراق تعويضات عن
خسائر الحرب .

وبالرغم من أن البيان العراقي أتى على ذكر التعامل مع
القرار رقم ٦٦٠ ، إلا أن الشروط الملحقة بهذا ، التعامل ،
لم توفر له من الفاعلية العملية أية قاعدة لتأييد دولية . ومن
هنا جاء رد الفعل الأمريكي والفرنسي والبريطاني رافضا
بشدة البيان العراقي ، الذي اعتبر غير جدير بالاعتبار لكونه
لا ينطوي صراحة على التزام العراق الكامل بكل قرارات
الأمم المتحدة . وقد شكل ذلك بالفصل مأزقا للجهود
السوفيتية ، فمن ناحية هناك استعداد عراقي محدود
بالانسحاب ، ولكنه مشروط بشروط تعجيزية ، وفي نفس
الوقت فأن الاستعداد العراقي المحدود والمشروط مرفوض
تماما من قوى التحالف الدولي . ومن هنا اتسم رد الفعل
السوفيتي بالحذر وبالامل في أن تعيد القيادة العراقية النظر
في شروطها . وفي هذا الاطار تحدثت مهمة المباحثات بين

الرئيس جورباتشوف ووزير الخارجية العراقي ، على أن
يكون تغيير الموقف العراقي مقدمة لوقف الحملة الجوية
وبالتالي انتهاء احتمال اندلاع المعارك البرية . وفي
المباحثات التي تمت في ١٨ / ٢ / ٩١ بموسكو قدم الاتحاد
السوفيتي خطة تقوم على مبدئين أساسيين هما الانسحاب
العراقي الغير مشروط ، والثاني توفير ضمانات معينة
بمستقبل النظام في العراق ووحدة اراضيه اضافة إلى رفع
العقوبات الدولية عنه . ووفقا لصحيفة كومولسكايا برافدا
السوفيتية ٢٠ / ٢ / ٩١ فأن الخطة السوفيتية ، حددت
موعدا للانسحاب العراقي من الكويت ، وفي حال قبول
التحالف الدولي به سيتخذ قرارا مؤقتا لوقف اطلاق النار ،
وأن الخطة افترضت أن تبدأ بعد انسحاب العراق وعودة
الحكومة الشرعية الكويتية لمفاوضات بين البلدين في شأن
القضايا المختلفة ، وأن تبدأ في فترة لاحقة محادثات تسوية
النزاع العربي الاسرائيلي . وأن الخطة ربما نصت على
انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية والدولية من الخليج ،
وأن تحل مكانها قوات من الأمم المتحدة وقوات عربية ،
اضافة إلى وعود بالغاء العقوبات الاقتصادية على العراق .
وقد تكررت للصحيفة السوفيتية أن الخطة قد وجدت رضا
من الولايات المتحدة وحلفائها وليس من بغداد . وهو
ما حدث بالفعل . إذ طلبت واشنطن اضافة نقاط أخرى إلى
المبادرة السوفيتية قوامها ضرورة الانسحاب العراقي في
حين زمني لا يزيد عن اربعة ايام ، واطلاق سراح جميع
الاسرى والكشف عن حقول الانغام . في الوقت الذي
رفضت فيه تقديم أيبادرة على إمكانية تأخير اندلاع
المعارك البرية والتي استمرت الاعدادات العسكرية لها
بمعدلات اسرع من ذي قبل ، وعد ذلك رفضا غير مباشر
للتحرك السوفيتي السلمي ، وتؤكد ذلك مع اعلان الرئيس
بوش لما سمي بالانذار الاخير للعراق بضرورة الانسحاب
من الكويت قبل ظهر ٢٣ / ٢ ، في حين أن السوفيت من
جانبهم قد اعلنوا في ٢٢ / ٢ / ٩١ عن قبول العراق لخطة
سوفيتية تضمنت ما يلي :

- ينفذ العراق القرار رقم ٦٦٠ الداعي إلى انسحاب فوري
من الكويت دون تأخير ومن دون شروط .
- يبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف النار .
- يكتمل الانسحاب في غضون ٢١ يوما .
- بعد الانسحاب يزول مبرر وجود كل القرارات الأخرى
لمجلس الامن وتقف معانها وتصبح في حكم الملاءة .
- يطلق اسرى الحرب بعد ٧٢ ساعة من وقف اطلاق
النار .

المناحة، وعنى ذلك على الصعيد العملي مزيجاً من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية فى آن واحد، وقد استمر هذا المزيج حتى لحظة البدء بالعملية الجوية على القوات العراقية المتواجدة فى الكويت أو فى العراق ذاته بعد انتهاء المهلة التى قررها مجلس الأمن فى قراره رقم ٦٧٨ و هو الخامس عشر من يناير ٩١ .

ان هذا المزيج بين كافة أنواع واساليب الضغوط هو السمة الرئيسية للإدارة الأمريكية لازمة الخليج الثانية، ولتلى تميزها عن الأساليب والطرق الدولية الأخرى التى عالجتها الأزمة من منظورات مختلفة أو اقتصرت على اساليب دون غيرها . وثمة اسباب وراء هذا التفرد فى الاسلوب الأمريكى يمكن تلخيصها فى نوعين من الأسباب، وهما اسباب تعود الى طبيعة النظام الدولى فى المرحلة التى اندلعت فيها الأزمة، و النوع الثانى يعود الى طبيعة المصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية التى تمثلها منطقة الخليج بالنسبة للسياسة والاستراتيجية الأمريكية . ومن الناحية العملية والواقعية ليست هناك فواصل كبيرة بين النوعين من الاسباب، حيث تتداخل أهمية منطقة الخليج مع التغيرات الجارية فى النظام الدولى مع الاهداف الأمريكية البعيدة المدى .

إذا نظرنا إلى الاسباب المتعلقة بأهمية منطقة الخليج تبرز على الفور مسألة النفط والتدفق الحر لادمداداته الخليجية إلى كافة الدول الصناعية وغير الصناعية، فضلاً عن الموقع الوسط الذى تحتله المنطقة فيما يتعلق بحركة المواصلات الدولية، وإذا نظرنا إلى المناخ الدولى والذى يشهد بدوره تغيرات كبرى حيث انها الحرب الباردة والانسحاب السوفيتى المتدرج من القضايا الدولية، و بروز هيمنة النظام الرأسمالى على الصعيد الدولى فى الوقت الذى تقوم فيه السياسة الأمريكية بدور القائد المهيمن على مثل هذه التغيرات . ولقد جاءت أزمة الخليج لتمس بدورها هذين النوعين من الأسباب، ولتشكل تحدياً أمام السياسة الأمريكية والغربية بوجه علم ومن وجهة النظر الأمريكية السياسية والاستراتيجية لم يكن هناك مفر من مواجهة التحدى، خاصة وأن فارق التوازن الشامل بين الولايات المتحدة والعراق يمتد على الدخول فى مواجهة ذات نهايات مضمونة النتائج . ومع الوضع فى الاعتبار هذا التدخل بين الاسباب وبين ما يشهده احتلال العراق للكويت من تحد كبير للسياسة الأمريكية يمكن فهم ومتابعة الاسلوب الأمريكى فى إدارة الأزمة والدواخى الحقيقية وراء هذا المزج بين كافة أنواع للضغوط والوسائل .

•• تشرف على الانسحاب قوة للمحافظة على السلام يحددها مجلس الأمن . إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن الخطوة السوفيتية لا ترقى إلى مطلب الحلفاء . وأنه على الصعيد العملى ليس هناك ما يجبر التحالف الدولى على قبول الخطوة السوفيتية التى حاولت إيجاد صيغة توازن بين مطالب التحالف الدولى وبعض المطالب العراقية . ومن جانبها - اضافة إلى بريطانيا وفرنسا - لم يكن ما يمنع من الاستمرار فى القتال والبدء بالحرب البرية وإنهاء الاحتلال العراقى بالقوة . بعبارة أخرى إنهاء مهمة تحرير الكويت دون أن يكون للاتحاد السوفيتى أى دور سياسى إلى جانب انه لم يكن له أى دور عسكري أصلاً .

والواقع أن الموقف الأمريكى المدعم بتأييد بريطانى / فرنسى كان متوقفاً لاسباب موضوعية عدة، منها انهيار القوة العسكرية العراقية تماماً وبالتالي عدم القدرة على إحداث خسائر فى قوات التحالف إذا ما قررت البدء بالحرب البرية، انقضاء أى قدرة سوفيتية حقيقية للضغط سواء على التحالف الدولى أو العراق ودرجة كبر على التحالف الدولى لقبول الخطوة السوفيتية والعمل بها، وثالثاً أن الخطوة السوفيتية قد اعتبرت بمثابة غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماماً بكافة العقليات العسكرية والسياسية . أن قبول التحالف الدولى للخطوة السوفيتية من شأنه أن يعطل إحراز انتصار عسكري بات قريباً جداً، واخيراً أن خطط الحلفاء الحقيقية وغير المعلنة تضمنت ما هو أكثر من إنهاء الاحتلال العراقى للكويت، والخطوة السوفيتية فى حال قبول التحالف بها من شأنها أن تعطل إمكانية تنفيذ هذه الاهداف خاصة على المدى البعيد . وفى التحليل الأخير يمكن القول أن المحاولات السوفيتية بالرغم من كثرتها لم توفى فى إنهاء الأزمة الخليجية سلمياً .

٢ - الإدارة الأمريكية للأزمة :

إذا كان العنوان الرئيسى للإدارة السوفيتية للأزمة هو البحث المتواصل عن حل سلمى وإيجاد شبح الاسلوب العسكرى، فإن العنوان الرئيسى للسلمى للأسلوب الأمريكى يقدم فكرة عكسية تماماً . فبعد التحفظات الاولى للغزو العراقى للكويت وانتشار القوات العراقية بالقرب من الحدود الشمالية للمملكة السعودية، لم تحرص الادارة الأمريكية على القول انها تعمل وفق اسلوب بذاته وتهمل الاساليب الأخرى، بل عمدت الى التأكيد انها تضع نصب أعينها كافة الخيارات

الخليج في حملة لمن واستقرار الدول الخليجية وردع
القوات العراقية عن القيام بأى عدوان أى منها .

وإلى جانب هدف الردع برز هدف آخر للقوات الأمريكية
في الخليج وهو القيام بتطبيق الحظر الاقتصادي على العراق
الذى قرره مجلس الأمن . وقامت البحرية الأمريكية بدور
حاسم في تطبيق حصار بحرى صارم على العراق من خلال
احكام السيطرة على المنافذ البحرية الدولية المؤدية إلى
الموانئ العراقية أو ميناء العقبة الاردنى . الا انه لم يعلن
عن أرقام القوات الأمريكية حتى نهاية الاسبوع الاول من
سبتمبر حين أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع وصول
القوات الأمريكية إلى رقم ١٠٠ ألف جندي من مختلف
القوات البحرية والمشاء والطيران ، بعد ان كان قد تم
استدعاء حوالي ٤٠ ألف جندي من الاحتياطى الأمريكى فى
٢٣ / ٠٨ . وفي ذلك الوقت تحدث بيكر وزير الخارجية عن
خيارات أخرى لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت
فيما يمكن تضيقه بخيار القوة العسكرية .

ومن هنا تداخلت المستويات الثلاثة وشكلت أساس
التحرك الأمريكى فى مواجهة الازمة منذ بدايتها وحتى
نهايتها . وتجدر الإشارة إلى ان التواجد الأمريكى المكثف
فى الخليج قد اثار مسألة الترتيبات الأمنية فى المنطقة والدور
الذى يمكن ان تلعبه القوات الأمريكية فى هذا الصدد ،
وطرح ذلك بقوة فى أعقاب حديث بيكر إلى الكونجرس
الأمريكى يومى الرابع والخامس من سبتمبر ٩٠ ، والذى ركز
فيه على ضرورة إقامة بنية أمن جديدة فى المنطقة لردع أية
أعمال عدوان فى المستقبل على غرار العدوان العراقى ،
وإشار بيكر إلى ان القوات الأمريكية قد تبقى فى الخليج
لبعض الوقت حتى بعد إنتهاء أزمة الخليج كجزء من نظام
أمنى جديد فى المنطقة . وقد أثار هذا التصريح - رغم
صوميته الشديدة - جدلا كبيرا حول مستقبل الأمن فى
المنطقة وطبيعة الدور الذى تنهضه الولايات المتحدة لنفسها
فى هذا الإطار .

أهداف التحرك الأمريكى :

على صعيد الاهداف المعلنة حدد الرئيس بوش
فى ١٩ / ٨ أربعة أهداف لبلاده وهى :

- ★ ★ خروج القوات العراقية من الكويت دون شروط
وبصفة فورية .
- ★ ★ عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .
- ★ ★ ضمان سلامة وأمن السعودية .

لم تكن اثناء احتلال القوات العراقية للكويت تصل إلى
المصلحة الأمريكية ، وانما بالتحركات الأمريكية تتم على
مستويات ثلاثة معا ، الأول هو سياسى لغضى وحركى معا ،
حيث ادان البيت الابيض العدوان العراقى بشدة ، وطالب
بالانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت ، وعلى
الصعيد الحركى طالبت الولايات المتحدة بعدد جلسة طارئة
وعاجلة لمجلس الامن لمناقشة الحدث / الازمة ، وقد توجهت
هذه التحركات السياسية بأمرين اولهما اصدار بيان أمريكى
سوفيتى مشترك ادان الغزو ورفض كافة ما يترتب عليه من
نتائج ، وهو البيان الذى لوضح حدود للرؤية المبكرة
والمشاركة بين القوتين العظميين القائمة على ضرورة عودة
الامور إلى ما كانت عليه قبل الثانى من اغسطس . والثانى
وهو اصدار القرار الدولى رقم ٦٦٠ (٨ / ٣) والذى
طالب بانسحاب عراقى عاجل ودعوة العراق والكويت إلى
البدء فوراً فى مفاوضات مكثفة لحل خلافتهما ، فضلا عن
تأييد الاجتماع ثانية حسب الاقتضاء للنظر فى خطوات
أخرى لضمان الامتثال للقرار .

أما المستوى الثانى فهو الاقتصادى والذى عنى
ممارسة الضغوط الاقتصادية وحرمان العراق من أية ميزة
نسبية قد تعود عليه من جراء غزو الكويت واحتلالها ، تمثل
ذلك فى قرار الحكومة الأمريكية فى نفس يوم الغزو العراقى
بتجميد فورى لكافة ممتلكات الحكومتين الكويتية والعراقية
التي تخضع للملطة القضائية الأمريكية أو التي تتدخل ضمن
ملكية أو مراقبة افراد من الولايات المتحدة . فضلا عن
فرض الحظر على كافة الصادرات والواردات من العراق
بما فى ذلك تحويلات العملة والاوراق المالية . ولم يكتف
التحرك الأمريكى بذلك ، بل دعا كافة الدول إلى اتخاذ
خطوات مماثلة ، وقد ترجم ذلك لاحقا فى اصدار قرار دولى
رقم ٦٦١ (٥ / ٨) والغاص بفرض الحظر الاقتصادى
الشامل على العراق .

أما المستوى الثالث فهو التحركات العسكرية حيث
اعلن فى ٨ / ٣ عن ارسال قطع بحرية أمريكية إلى الخليج
فى مهمة دفاعية ولحماية المملكة السعودية من احتمالات
غزو عراقى لها ، وربط ذلك بأذاعة اخبار مفادها إجتياز
القوات العراقية بأعداد كبيرة للأراضى السعودية من ناحية
الحدود الجنوبية للكويت المحتلة . وبعد دعوة الحكومة
السعودية للقوات الصديقة لمساعدة القوات المسلحة السعودية
فى حماية المملكة ، برز التواجد العسكرى الأمريكى كأحد
الانوات الرئيسية فى الادارة الأمريكية للازمة ، وفى ذلك
الحين تحدد احد اهداف التواجد العسكرى الأمريكى فى

★ ★ الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين وضمان سلامتهم .

وقد اعاد الرئيس بوش تأكيد تلك الاهداف مرة أخرى في رسالة له إلى القوات الأمريكية بالسعودية في ٢٩ / ٨ . وإن كان قد اشار في رسالته ٩ / ٨ إلى زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إلى ان تواجد القوات العراقية في الكويت يمثل تهديدا مباشرا للدول المجاورة وللمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج . وهو ما يمكن اعتباره هدفا خامسا وراء التحرك الأمريكي الثلاثي الابعاد وإن لم يكن قد تم التركيز عليه واعلانه مرارا . وقد اضيف هدف آخر تحدد في حديث الرئيس بوش ٢٥ / ٩ لمجموعة من الأمريكيين من ذوى الاصل العربي وقوامه ان الولايات المتحدة تهدف إلى قيام نظام دولي جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفة ، وقد اعاد الرئيس بوش الاشارة إلى هذا الهدف مرة أخرى في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الاول من أكتوبر .

إن هذا التطور في الاهداف الأمريكية لم يكن منفصلا عن امرين اولهما استمرار الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة ، وما واجهه من صعوبات عديدة اخزت تحريك ونقل أكبر كم ممكن من القوات الأمريكية والمتحالفة إلى منطقة الخليج في اسرع وقت ممكن . اضافة إلى مشاكل التنسيق والقيادة بين جيوش عديدة تحكمها فلسفات تدريبية متباينة وعقائد عسكرية مختلفة . ومع منتصف أكتوبر وحين أعلن عن وصول حجم القوات الأمريكية إلى ما يفوق ٢٠٠ الف جندي بقليل ، اضافة إلى ٨٧ الف جندي من الدول المتحالفة ، بدأ يظهر هدف جديد وهو استخدام القوة المسلحة في اجبار العراق على الانسحاب من الكويت . الا انه يجدر الاشارة إلى ان اعلان هذا الهدف كان دائما ما يغلف بعبارات عامة مثل اللجوء إلى خيارات أخرى وعدم اسقاط الخيار العسكري تماما في تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت ، أو الاستعداد للجوء إلى خيار القوة من أجل التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ، وهي العبارات التي تم تداولها مرات عديدة على ألسنة المسؤولين الأمريكيين السياسيين والعسكريين على السواء . ومع اكتمال الحشد العسكري الأمريكي والدولي بدرجة أكبر ونجاح الولايات المتحدة في تمرير القرار الدولي رقم ٦٧٨ في ٢٩ / ١١ والذي اباح استخدام القوة بعد ١٥ / ١ / ٩١ ، صار استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب سياسة أمريكية معلنة . وقد استخدم هذا الهدف في مطلع العام ٩١ بدرجة أكثر سفورا في الوقت الذي كانت تتعثر فيه مبادرة الرئيس

الامريكي بوش بالاتصال المباشر مع العراق وفقا لما أعلنه في ٣٠ / ١١ وبعد يوم واحد من اصدار القرار رقم ٦٧٨ . وتضمن الاعلان الواسع لهدف استخدام القوة العسكرية في اخراج القوات العراقية من الكويت غرضين متكاملين وهما ممارسة أكبر كم ممكن من الضغط على القيادة العراقية لكي تعلن الالتزام الكامل بالقرارات الدولية وقبول الانسحاب غير المشروط من الكويت ، والغرض الثاني وهو اظهار جدية الادارة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية حال انتهاء المهلة المقررة دون الانسحاب العراقي ، وقد بدأ ذلك واضحا في تصريح للرئيس بوش في ٢١ / ١٢ / ٩٠ أكد فيه استعداده الذهني والنفسى لاتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية وأنه راغب في انتهاء الازمة قبل حلول الصيف ومن ثم لن ينتظر لمعرفة ما اذا كانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق ستؤدي مفعولها ام لا ، وتلى ذلك نجاح الادارة الأمريكية في الحصول على قرار من الكونجرس الأمريكي في ١٣ / ١ / ٩١ . قبل يومين من انتهاء المهلة . يخول الرئيس بوش استعمال القوات الأمريكية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ومع ذلك فقد واجهت الادارة الأمريكية نوعين من الضغوط التي ساهمت في تقليل حدة اندفاعها إلى الحل العسكري لفترة من الوقت . النوع الأول يتصل بتعبئة قوات عسكرية كافية في حدود زمنية محددة فنيا لاستخدامها في تطبيق هذا الحل والثاني خاص بالضغوط المتضاربة التي كانت تمارس على الادارة الأمريكية سواء من اطراف التحالف الدولي الذي أمكن تشكيله تحت مظلة الأمم المتحدة ، أو من قبل الرأي العام الأمريكي الذي تنكر فيما يبدو عقدة فيتنام وامكانية التعرض لخسائر كبيرة في الارواح ، خاصة وإن الدعاية العراقية المضادة قد ركزت على تلك النقطة بصورة مبالغ فيها . وتعود أهمية تلك الضغوط إلى قناعة الولايات المتحدة بأن الحشد الدولي يصير أكثر صلابة وقوة في حال تبديد الانتقادات ومحاصرة الخلافات خاصة تلك التي ابداهها الاتحاد السوفيتي في أوقات مختلفة . وسبق الاشارة إليها تفصيلا . - ومن ثم تمرير قرارات دولية في مجلس الأمن دون معارضة أو اعتراض . وقد نجحت الولايات المتحدة في توظيف حاجة الاتحاد السوفيتي إلى الدعم الاقتصادي وإلى التغلب على الانتقادات القريبة حول استخدام القوة العسكرية في جمهوريات البلطيق التي تكاثرت في مطلع عام ٩١ ، في تمرير رؤية مشتركة تقوم على ممارسة جهود دبلوماسية دون ان يعنى ذلك التفاضل كليا أو جزئيا عن الاداة العسكرية . ونفس

الامريكي لتتسبب عملية تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المتأثرة بأزمة الخليج .

وواقع الحال لم تكن هناك حدود فاصلة بين الامور الثلاثة - توفير اعتماد مالي دولي ونجاح الحصار وتمريض الدول المتضررة - نظرا لان استمرار التحالف الدولي قويا ومؤيدا للسياسة الامريكية كان يتطلب الاستمرار في حالة الحصار الاقتصادي جنباً إلى جنب مع توفير التجهيزات والاعتمادات اللازمة للاستمرار في حشد القوات العسكرية المطلوبة . وكذلك فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت ان ما تقوم به من مواجهة العدوان العراقي لا يعود بالنفع عليها وحدها ، وانما يعود بالنفع على كل دول العالم وخاصة تلك التي يرتبط نشاطها الاقتصادي ورخائها بل ووجودها بأنها حالة احتلال الكويت وتقلص القدرات العسكرية العراقية بصورة أو بأخرى . وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الادارة الامريكية ، الا انها نجحت في نهاية الامر في توفير جزء كبير من الدعم المالي الدولي ، حيث تمهنت دول الخليج الثلاث (السعودية والكويت والامارات) بدفع ما يوازي ٥٠٪ من تكاليف الحملة العسكرية سواء في صورة مناجات بترولية أو مواد غذائية أو اموال سائلة ، في حين تمهنت اليابان بدفع حوالي ١٠ مليار دولار ، ومبلغ مماثل من ألمانيا الموحدة ، وحوالي ٨٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية . اضافة إلى مساهمات عينية أخرى . وقد ابرز هذا الممك ان نجاح التحالف الدولي في مواجهة العراق يرتبط بتوافر صيغة دولية تجمع بين القدرات الاقتصادية والتنفيذ السياسي والقدرات العسكرية اضافة إلى غطاء دولي تمثل في قرارات مجلس الأمن وبات يعرف بالشرعية الدولية . ولما كان من الصعب على الولايات المتحدة توفير عناصر هذه الصيغة معا ، كان لزاما عليها اللجوء إلى أطراف دولية أخرى لتوفير ما يصعب عليها توفيره وبصفة خاصة الشق المالي ، وتجدر الاشارة إلى أن مسألة تكاليف القوات العسكرية الامريكية في الخليج قد نالت حيزا كبيرا من نقاشات الرأي العام الامريكي ، واعتبرت لدى البعض مبررا كافيا لعدم استخدام القوة المسلحة في معالجة الاحتلال العراقي للكويت .

الامر مارسته الولايات المتحدة لزاء الصين التي كانت اقرب إلى الاعتراض على القرار ٦٧٨ ، وقد امكن للولايات المتحدة ايضا توظيف حاجة الصين إلى التخفيف من القيود والعقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضدها في أعقاب فشل ثورة الطلاب الصينيين في ربيع عام ٨٩ في اقناع الصين بالامتناع عن التصويت على القرار ٦٧٨ وليس التصويت ضده .

لم تقتصر الضغوط المضادة التي واجهتها الادارة الامريكية على مسألة اولوية الحل السلمي على الاسلوب العسكري وحسب ، بل شملت مسائل أخرى تداخلت فيها الضغوط الدولية مع الضغوط الداخلية التابعة من الرأي العام ذاته ، ويمكن الاشارة هنا إلى قضيتين محوريين وهما :

★ ★ المدى الزمني المعقول الذي يجب ان يتاح للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لكي تؤتي ثمارها ، أو يقال عندها ان العقوبات لم تثمر ، ومن ثم يجب اللجوء إلى اساليب أخرى .

★ ★ تكاليف الحملة العسكرية ومن تحملها ، اضافة إلى التعويضات التي يجب توفيرها للدول التي تأثرت سلبا بالغزو من جراء الالتزام بالحصار الاقتصادي ضد العراق .

ونظرا للدور القيادي الذي التزمت به الادارة الامريكية في مواجهة العراق ، بات عليها ان تلعب ايضا دورا قياديا آخر في اقناع - واحيانا الضغط على - الدول الفنية - مثل ألمانيا والتي لم ترسل قوات لها إلى الخليج واليابان وكوريا الجنوبية والسعودية والامارات وحكومة الكويت في المنفى - لدفع مساهمات مالية تغطي تكاليف الحملة العسكرية من ناحية ، وان تقدم من ناحية أخرى تعويضات اقتصادية ومالية إلى الدول التي تضررت من الحصار الاقتصادي خاصة الاردن وتركيا ومصر . والعمل على تخفيف عبء الديون لبعض الدول التي اعتبر دورها اساسيا في نجاح الحشد الدولي مثل مصر التي قررت الادارة الامريكية في ٢٠ / ٩ / ٩٠ ، ثم الكونجرس في ٢٠ / ١٠ / ٩٠ اعفاها من الديون العسكرية التي بلغت حوالي ٦ مليارات دولار إلى جانب ٧. مليار دولار أخرى فولد ، وقد اضاف الكونجرس تعديلا يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولي قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء الديون العسكرية والمدنية المستحقة على مصر ، فضلا عن الإبقاء إلى صندوق النقد الدولي بالتساهل مع الدول التي تضررت من جراء الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية وتوفير قروض عاجلة لتلك الدول . كما تم في ٢٥ / ٩ تشكيل جهاز خالص برئاسة وزير الخزانة

فعلى صعيد الجدل الدولي / الداخلي حول العقوبات الاقتصادية ، اثبتت ثلاث جوانب ، منها ما تعلق بكيفية تنفيذ تلك العقوبات وهل تخضع فقط لارادة الدول ، مثلما طالب بذلك الاتحاد السوفيتي ، ام انها مرتبطة بأجراءات عسكرية معينة مثلما ارادت الولايات المتحدة ومارسته بالفعل إلى جانب بريطانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى . اما الجانب

أخرى . وقد عكس ذلك اسلوب التعامل الشامل مع الازمة . ومحاولة توظيف الخيارات البديلة في خدمة بعضها البعض ، ويصعب القول تماما ان الادارة الامريكية كانت تعطى اولوية لاحد الخيارات على غيرها من الخيارات الاخرى ، ولكن ظهور خيار بذاته واختفاء خيار آخر في نفس المرحلة الزمنية كان راجعا لظروف خاصة بتطور الاحداث وكذلك بمدى قوة أو ضعف الضغوط التي كانت تمارس على الادارة الامريكية سواء من الرأي العام الداخلي أو من اعضاء التحالف الدولي الذي هيمنت على مقدراته ولعبت الدور الاكبر في تشكيل أهدافه وادائه .

وكما سبق القول فيما يتعلق بالسعي السوفيتي الدائم للحل السلمي لازمة الخليج ، فإن نجاح هذا السعي أو فشله ارتبط بالموقف الامريكي والشروط التي وضعت حول حدود الحل السلمي المطلوب . ومن الصحيح القول ان الجهد السوفيتي كان يمثل في فترات بعينها احد القيود على التحرك الامريكي ومدى اندفاعه ناحية تفضيل الاسلوب العسكري دون غيره . والحاجة المتبادلة بين الطرفين لاسباب خاصة لحالة الوفاق الدولي الجارى بنائها والرغبة في استثمار الحدث / الازمة في تأكيد مصالح ودلالات استراتيجية وسياسية مارست الدور الاكبر في ان يتجه الطرفان إلى حلول وسط بشأن التعامل مع الحل السلمي وعدم اسقاطه تماما ، بل اعتبار الحل العسكري قابلا للاستخدام ولكن بعد ان ثبت عدم جدوى المساعي السلمية ، وقد برز ذلك في مناسبتين . تمت الإشارة اليهما تفصيلا . وهما قمة هلسنكي واللقاء الاول بين بيسميرتيتش بعد تعيينه وزيرا للخارجية السوفيتية ونظيره الامريكي بيكر والذي تم في واشنطن ٢٦ - ٢٩ يناير ٩١ .

وحيث حملت تطورات الاحداث توجهات بدت جادة نحو الوصول إلى حلول وسط سواء عبر مباحثات السكرتير العام للامم المتحدة مع الممثلين العراقيين في عمان وبغداد ذاتها ، أو عبر دعوة الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمة عربية لتسوية الازمة وبما يبعد شبح الحرب أو المسعى السوفيتي ذاته والذي تمثل في مباحثات المبعوث السوفيتي بريماكوف في جولاته الثلاث مع الرئيس صدام في بغداد ، كانت الولايات المتحدة نصر على رفضها أى نوع من الحلول الوسط وتؤكد ان الحل السياسي الوحيد الذي سوف تقبل به هو اللجوء على التزام العراق الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي والانسحاب العراقي التام من الكويت .

ولم يكن ذلك الموقف الامريكي نابعا من رفض لفكرة الحل السلمي في حد ذاته ، بل نبع من اصرار الادارة الامريكية ان تكون مقاييس الحل السلمي . حتى وان اديرت

الثاني فهو خاص بهل يتم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية في انهاء الاحتلال العراقي لم لا بد ان يرافق ذلك اساليب اخرى ، واذ كان سيتم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية ، فما هو المدى الزمني الذي يمكن اعتباره كافيا لمعرفة الآثار الحقيقية للعقوبات الاقتصادية سواء فضلا أم نجاحا . ومرة ثانية تتداخل هذا الجدل الدولي مع جدل الرأي العام الامريكي والذي انقسم بدوره إلى فريقين أحدهما دعا إلى اعطاء العقوبات الاقتصادية فترة زمنية طويلة حتى توتى ثمارها ، واعتبر هذا الفريق ان العقوبات الاقتصادية من شأنها حين تعمل اثرها ان تدفع بالعراق إلى الانسحاب وبالتالي تأمين حل سلمي بجنب القوات الامريكية خسائر كبيرة محتملة . اما الفريق الثاني فقد اعتبر ان العقوبات الاقتصادية وحدها ليست كافية ، وانها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، وان تلك الفترة ستنتج بنتائج سلبية على معنويات القوات الامريكية المتواجدة بالخليج ، وقد يتعذر معها استخدام القوة العسكرية في وقت ملائم لتطبيق قرارات الامم المتحدة . وفي هذا الاطار أتت محاولة زعماء الكونجرس في الاول من أكتوبر بالدعوة إلى ائاحة مهلة كافية للعقوبات الاقتصادية لتؤدي مفعولها قبل التأكد من عدم فعالية هذا الاسلوب في معالجة الازمة في الخليج ، ولم يمض اسبوع حتى صدرت دراسة خاصة عن الكونجرس ركزت على ان العراق ان يصمد طويلا أمام الحصار الدولي وان نتائج هذا الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٩٠ ، وعنت هذه الدراسة بمثابة تفضيل لاسلوب الحصار الاقتصادي ولكن شريطة ان تظهر نتائجه المتوقعة في خلال الشهرين الاخيرين من العام ، وقد استمر هذا الجدل حتى اتخذ الكونجرس قراره بتفويض الرئيس بوش صلاحية استعمال القوات الامريكية في انهاء الاحتلال العراقي للكويت . وهو القرار الذي حسم هذا الامر واعتبر بمثابة نخل عن اسلوب الحصار الاقتصادي وحده في معالجة الازمة . والجدير بالذكر ان مسؤولي الادارة الامريكية من السياسيين والعسكريين كانوا من مؤيدي وجهة النظر الثانية التي رأت في العقوبات الاقتصادية مجرد اداة من الادوات ولا يمكن التعمول عليها كلية في تحقيق كافة الاهداف الامريكية في التعامل مع الازمة / الاحتلال .

التعامل الامريكي مع محاولات الحل السلمي :

على الصعيد المعان لم يكن اسلوب الحل السلمي مرفوضا من جهة الادارة الامريكية ، ولكنه في نفس الوقت كان مشروطا بقبول العراق الكامل بالقرارات الدولية التي تم اصدارها ، ولم يكن أكثر من خيار إلى جانب خيارات

وبد اطراف أخرى - مرهونة بأرئها وتصورتها واهدافها .
الا انه يمكن القول ان الادارة الامريكية قد وظفت كل
مماعى الحل السلمى ، والتي جويت بتشد عراقي
وبأصرار على عدم الانسحاب من الكويت وتجاهل للقرارات
الدولية ، وكذلك بعض التحركات العراقية التي أثرت مليا
فى الرأى العام الغربى والخاصة بأحتجاز الرعايا الاجانب
فى العراق وعدم السماح لهم بالعودة إلى بلدانهم ، وكذلك
الانتهاكات الخاصة للبعثات الدبلوماسية فى الكويت والتي
رفض اغلاقها من قبل دول عديدة ، كل ذلك تم توظيفه
لإعلاء شأن الاسلوب الصكرى وتقليل مساحة اللوم الذى
يمكن ان يوجه للأسلوب الامريكى فى ادارة الازمة . كما ان
الادارة الامريكية اعتمدت على عدم الاستجابة العراقية لكثير
من الضغوط السياسية الدولية فى إقناع الأعضاء الدائمين فى
مجلس الأمن لتمرير القرار رقم ٦٧٨ الخاص بأباحة
استخدام القوة العسكرية بعد مهلة شهر ونصف والتي انتهت
فى منتصف يناير ٩١ .

ونظرا للخلافات التى بدت حول مواعيد الزيارات
المقابلة بين وزيرى خارجية البلدين ، لم يتم الا لقاء واحد
فقط بين طارق عزيز ويكر فى جنيف وذلك قبل نهاية المهلة
بمسة أيام ، ولم يشر الاجتماع نظرا لتباين الرأى التى
قمت ، ولرفض الولايات المتحدة فكرة الحل الوسط ،
أو ان يكون اللقاء بداية لمفاوضات مع العراق مثلما هدف إلى
ذلك طارق عزيز ، ومن هنا أعلن بيكر فشل اللقاء وعدم
توجهه إلى بغداد . فى حين بدا ان الولايات المتحدة قد
سارت فى طريق الحل السلمى إلى آخره ، وان العلوم فى
هذا الفشل ليس الادارة الامريكية وإنما العراق الراض بشدة
اى تعامل أو قبول للقرارات الدولية . خاصة وان بيكر كان
قد صرح بأنه فى حال قبول العراق للانسحاب فإنه لن
يتعرض للهجوم من قبل التحالف الدولى .

وبالرغم من بده الحملة الجوية فى ١٧ / ١ الا ان
اسلوب الحل السلمى ظل واردا كخيار يمنع بده الحرب
البرية وما قد يرافقه من ضحايا كثيرين . وفى ظل هذا
الاعتقاد كانت المحاولات الإيرانية والسوفيتية التى تكثرت
أخيرا بما أعلن عن قبول العراق فى ٢٢ / ٢ / ٩١ لخطة
تقضى بالانسحاب من الكويت والتعامل مع القرار رقم ٦٦٠
مثلما سبق القول ، الا ان الادارة الامريكية لم تجد ما يدفعها
إلى قبول الخطة السوفيتية لاسباب عديدة منها انها القوات
العراقية وانتفاء القدرة العملية على أحداث خسائر كبيرة فى
صفوف القوات الامريكية ، ورغبة الادارة الامريكية فى
تحقيق نصر عسكري شامل لم يكن يسمح به تنفيذ الخطة
السوفيتية التى أعلن قبول العراق لها ، والتي قامت اصلا
على فكرة التوازن بين الانسحاب العراقى ووضمان عدم
مهاجمة الاراضى العراقية ووقف فعالية قرارات الحصار
الاقتصادى على العراق . وهكذا كان قرار الحرب البرية
ونحول قوات التحالف الدولى الكويت واجزاء من الاراضى
العراقية .

وقبل مرور يوم واحد على اصدار القرار رقم ٦٧٨ وانا
بالرئيس بوش يقدم عرضا / مبادرة مفادها دعوة وزير
خارجية العراق إلى واشنطن والايحاء إلى دعوة جيمس بيكر
إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقى . وفى اطار المبررات التى
قمت لهذا العرض / المبادرة حرص الرئيس بوش على
التأكيد بأن العرض الامريكى ان يكون رحلة تنازلات
متبادلة ، وانه اولا واخيرا لتطبيق القرارات الدولية ،
ولمواجهة اى شكوك تبرز لدى الحلفاء فإنه سيتم دعوة
ممثلين لهم لحضور اللقاء مع وزير الخارجية العراقى فى
واشنطن . ومن ردود الفعل الدولية التى رحبت بالعرض
الامريكى بدا ان الهدف من اللقاء الامريكى / العراقى هو
ممارسة ضغوط معنوية وسياسية على القيادة العراقية للقبول
بالقرارات الدولية سلميا . والواقع ان سرعة تقديم العرض
الامريكى لم تنتج عمليا لاي طرف التنازل عن كيفية استخدام
العدة / المهلة التى احتواها القرار رقم ٦٧٨ . وهل يجب
ممارسة جهود دولية سلمية ومن هى الاطراف المؤهلة لذلك
وغير ذلك من التساؤلات التى انتهت عمليا بمجرد تقديم
العرض الامريكى ، الذى يمكن وصفه بأنه جاء فى اطار
مقابلة الضغوط الدولية التى مارسها الاتحاد السوفيتى
وفرنسا اللتان ربطتا موافقتهما على القرار ٦٧٨ بأعطاء
العراق والجهود السياسية فرصة أخيرة . ولذلك كان تأييد
فرنسا للعرض الامريكى كبيرا واعتبرته نوعا من تنفيذ
القرار الدولى ذاته ، كما ان الاتحاد السوفيتى اصدر بيانا
نكر فيه انه كان وراء العرض الامريكى بما قام به من
اتصالات سابقة مع اطراف الازمة .

وبأجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالقوة العسكرية انتهت مرحلة في الازمة الخليجية ، ولكنها لم تنه معاناة الشعب العراقي .

٣ . الجماعة الأوروبية وأزمة الخليج :

اندلعت أزمة الخليج في وقت كانت فيه أوروبا في حيرة من أمرها بخصوص مفاهيم البيت الأوروبي والهوية السياسية لأوروبا ومشروع أوروبا ١٩٩٢ . اذ حتمت التغيرات السياسية العاصفة في أوروبا الشرقية إيجاد صيغة مناسبة تحافظ على التوازنات الدقيقة داخل أوروبا ككل وداخل الجماعة الأوروبية على وجه الخصوص ، مع استيعاب أوروبا الشرقية في نفس الوقت . ولم تكن الجماعة الأوروبية قد استقرت حقيقة على ملامح تلك الصيغة خلال الفترة الفاصلة بين الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٩ واندلاع أزمة الخليج . ثم جاءت قضية الوحدة الألمانية لتسبب هزة أكثر عنفا للجماعة . فمنذ ان حققت الأحزاب المحافظة انتصارها في الانتخابات العامة المعقودة في ألمانيا الشرقية في ١٨ مارس ، صار من الواضح ان ألمانيا سوف تندفع بسرعة شديدة نحو الوحدة ، دون ان تكون أوروبا مستعدة فكريا وسياسيا للتأقلم مع هذا التطور الخطير . وبالفعل توصل ساسة ألمانيا الشرقية والغربية إلى اتفاق حول الوحدة النقدية في ٤ يوليو ، واصبح من المقرر أن تتوحد ألمانيا سياسيا في غضون ثلاثة شهور ، وهو ما حدث بالفعل في ٤ أكتوبر بعد أسابيع قليلة من انفجار أزمة الخليج .

ودفعت عملية وحدة ألمانيا الدول الكبرى في الجماعة الأوروبية إلى إعادة تقييم توجهاتها الخارجية عموما بصورة مستقلة عن بعضها البعض . فالخاوف من الهيمنة الاقتصادية والسياسية الألمانية على أوروبا دفع كلا من المملكة المتحدة وفرنسا إلى تميّن علاقتهما مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي أهدت وقفة هامة في مسار التوجه نحو بلورة هوية سياسية للجماعة الأوروبية . وفي نفس السياق ، أصبح النفوذ الفرنسي في العالم الثالث وخاصة في الشرق الأوسط وسيلة هامة في نظر الساسة الفرنسيين لاعادة موازنة علاقات القوة في أوروبا . وسعت كل قوة أوروبية إلى إعادة صياغة سياساتها الخارجية بصورة تتفق مع هدف تحقيق التوازن الذي أخلت به الوحدة الألمانية داخل أوروبا . وأنت هذه العملية إلى بعثرة قوة الدفع نحو التنسيق السياسي المرجو بين دول الجماعة .

ومثلت أزمة الخليج - في ظروف النفوش الأوروبي - اختبارا صعبا للغاية أمام الجماعة الأوروبية ومؤسساتها وأمام الدول الأوروبية كل منها على انفراد إذ جذبت هذه الأزمة انتماء أوروبا والجماعة على وجه الخصوص إلى قضائها العالم الثالث وخاصة قضية الأمن في الشرق الأوسط والعالم العربي بعد أن كان هذا الاهتمام منصرفا بصورة شبه كاملة تقريبا للمسائل الأوروبية البحتة . ومنذ اللحظة الأولى للأزمة وقع الأوروبيون أسرى لضغوط متعارضة تتبلور حول أمرين :

الأمر الأول : هو حتمية التنسيق مع الولايات المتحدة حول الموقف حيال الأزمة ، وخاصة في ظروف الاضطراب السياسي والفكرى المشار إليه سابقا . فقد أدرك الأوروبيون مدى الأهمية التي تعلقها الادارة الأمريكية للأزمة واصرارها على تولى ادارة الأزمة بكل ما لدى الولايات المتحدة من ثقل سياسي واستراتيجي عالمي . ولا شك ان أي موقف أوروبي مخالف جديرا لتوجهات الادارة الأمريكية نحو أزمة الخليج كان يتضمن احتمالا لحدوث صدع داخل التحالف الأوروبي - الأمريكي بكل ما يمثل ذلك من آثار .

والامر الثاني : هو ضرورة صيانة المصالح الأوروبية - الفردية والجماعية - في العالم العربي والشرق الأوسط ، بما فيه منطقة الخليج ذاتها . فالى جانب النفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي لأوروبا عموما (وفرنسا ودول البحر المتوسط خاصة) في المغرب العربي ومصر ، فإن منطقة الخليج تمثل مصلحة استراتيجية واقتصادية على أعلى درجة من الأهمية بالنسبة لها . ومثلت هذه الأهمية بعد ذاتها ضغوطا متعارضة تجعل اتخاذ موقف بسيط ومنسجم ، عملية بالغة الصعوبة بالنسبة لأوروبا . فمن ناحية ، كان العالم العربي منقسما بشدة حول الموقف من الأزمة . ولم يكن من السهل اتخاذ موقف أوروبي يرضى الاطراف العربية المتصانمة وخاصة دول الخليج العربي ودول المغرب العربي . ومن ناحية ثانية ، فإن الشغل الشاغل لأوروبا أوبالاحرى للقوى الأوروبية الرئيسية وخاصة فرنسا ، طوال أكثر من عقد مضى هو محاولة إيجاد مدخل أوروبي للخليج (بما فيه من نفط وفرص اقتصادية واستراتيجية) مستقلا عن الولايات المتحدة . ومثلت العراق حجر الزاوية في اطار هذه المحاولة وخاصة من المنظور الفرنسي . ونجح الأوروبيون بصفة عامة والفرنسيون على وجه الخصوص في القيام باستثمار سياسي واقتصادي واستراتيجي كبير في العراق إلى درجة دعتهم للتحيز

والسلام في المنطقة ايضا . وتتم صياغة هذا البيان بالجمع بين الحزم والحذر في نفس الوقت . فعلى حين اذان البيان العدوان العراقي و اشار إلى قرار مجلس الأمن الذي صدر في اليوم نفسه ، فانه اشار ايضا بتقدير إلى أهمية وضرورة الجهود العربية في إطار الجامعة العربية . وفي ٦ أغسطس اصدرت الجماعة بيانا يحتوي على تكرار الادانة للعراق تبعا للقرار رقم ٦٦١ الصادر في ٥ أغسطس . وهنا ايضا اعربت الجماعة عن آمالها في مساهمة المبادرات العربية في اعادة الشرعية للكويت . وخلال الايام التالية تبلورت أزمة الرعايا الاجانب في العراق والكويت اللذين اتخذهم العراق كرهائن وهدد باستخدامهم كدروع بشرية ضد أي هجوم عسكري محتمل ضد العراق . كما ظهرت أزمة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الكويت وقرار العراق باغلاق السفارات الأجنبية . وحدد اعلان وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في بروكسل بتاريخ ٢١ أغسطس موقف المجموعة من هاتين الأزميتين . فطالب الاعلان بتسهيل رحيل الرعايا الاجانب وادانة اتخاذهم كرهائن واستخدامهم كدروع بشرية ورفض قرار العراق باغلاق التمثيل الدبلوماسي في الكويت . واستخدم الاعلان لهجة متشددة ازاء مسألة الرهائن وهدد بعمل أوروبي موحد ضد أي عمل من شأنه الاضرار بهؤلاء الرعايا ، بل وذهب إلى حد تحميل المواطنين العراقيين الذين قد يسهمون في أعمال من شأنها الاضرار بالرهائن مسؤولية دولية عن هذه الأعمال .

وشهدت الاسابيع التالية تبلور مناظرات أوروبية وعالمية حول مسألة الربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت . وانقسمت دول الجماعة الأوروبية حول هذه القضية إلى جانبين . للجانب الأول يشمل مجموعة دول المتوسطية (دول البحر المتوسط) وقبيلت هذه للدول فكرة التزام دولي بحل المشكلة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع الالتزام بتحرير الكويت ، دون ربط واضح بين المسألتين . أما الجانب الثاني فيشمل بريطانيا ودول البينالوكس والمانيا ويرفض التصريح بعمل هذا الالتزام القوي حتى لا يبدو كتنازل للعراق أو قبول لمبادرة صدام حسين في ١٢ أغسطس وجاء بيان المجموعة الأوروبية في السابع من سبتمبر بحل وسط . فالى جانب ادانة هذا البيان لاحتجاز الرهائن وقرار العراق باغلاق السفارات الأجنبية في الكويت فانه أورد فقرة مثيرة يؤكد فيها على ان « العدوان العراقي هو مظلمة اضافية للشعب العربي حيث عرقل البحث عن تسوية المشاكل الأخرى في المنطقة كالنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وقضية لبنان » . وأكد البيان التزام الجماعة الأوروبية

لصالح العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية . وفي هذا الاطار فرضت المغامرة التي قام بها العراق باحتلال دولة الكويت اختيارا صعبا بين المساهمة مع الولايات المتحدة في تصفية هذا الاستثمار بأيدي أوروبية وخسارة جهودهم المبذولة لاجهاد منفذ مستقل للخليج ، أو الصدام مع الولايات المتحدة ومع الدول الخليجية ذاتها وخاصة السعودية .

وتتمثل الحل الأوروبي لهذه المعضلة في إدانة الغزو العراقي للكويت والتنسيق مع الولايات المتحدة والخليج بشأن إعداد وممارسة ضغوط كافية لانتهاء آثار هذا الغزو ، مع محاولة الحيلولة دون تدهور الموقف إلى الحل العسكري للأزمة بقدر المستطاع ، وفي الوقت ذاته الاعتماد للمشاركة بأشكال ومستويات متباينة في هذا الحل الأخير اذا أصبح حتميا .

ولم تكن الاجراءات العملية أو المداخل التطبيقية التفضيلية لتحقيق هذا الهدف المتوازن واضحة منذ البداية . بل أخذت تتضح مع الوقت ، وفي سياق تفاعلات معقدة على مختلف المستويات الإقليمية والدولية . كما ان الاجراءات العملية والمداخل التطبيقية لم تكن محط اجماع بين الدول الأوروبية أو داخل الجماعة الأوروبية . وبالتالي فقد تطورت المواقف الأوروبية من الأزمة على ثلاثة مستويات وهي :

أولا مستوى الجماعة الأوروبية ومؤسساتها ، وثانيا مستوى الهياكل السياسية والعسكرية الأشمل ، وخاصة اتخاذ غرب أوروبا وحلف الأطلسي ، وثالثا المستوى الفردي لكل دولة أوروبية على حدة . ولم يكن هناك انسجام بالضرورة بين المخرجات السياسية فيما يتعلق بأزمة الخليج بين جميع هذه المستويات . وسوف ننال المواقف الأوروبية عبر هذه المستويات الثلاثة ومحاور الحركة في كل منها بإيجاز فيما يلي :

أ - مستوى الجماعة الأوروبية ومؤسساتها :

أبنت الجماعة الأوروبية اهتماما بالغا بأزمة الخليج قلما ينظره أهتمام مماثل بأزمة أخرى . فخلال الفترة الممتدة من يوم انفجار الأزمة حتى نشوب الحرب ضد العراق ، عقدت المؤسسات التنفيذية للجماعة الأوروبية تسعة اجتماعات من بينها اجتماعان على مستوى القمة . وقد تحدد الموقف المبني من الغزو العراقي للكويت منذ يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، فصدر عن الجماعة الأوروبية بيان يعتبر ان العدوان العراقي « ليس عملا عدوانيا ، ارتكب في حق دولة مجاورة فحسب ، بل عملا يشكل خطرا يهدد الاستقرار

بضرورة حل تلك المشكلة بصورة عاجلة ودائمة وشاملة تبعاً لقرارات مجلس الأمن .. كما أكد البيان على الالتزام بمبدأ منح المعونة المالية للدول المتضررة من الأزمة وخاصة مصر والأردن وتركيا . وقد تمتد هذه الإشارة الإيجابية تحت ضغط شديد من جانب إيطاليا وإسبانيا وفرنسا . وكان وزير الخارجية الإيطالي السيد دي ميكايليس يدافع علناً عن أهمية قيام المجموعة الأوروبية بتجديد جهودها الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية من أجل « تقوية موقف الدول العربية المعارضة لغزو العراق للكويت » . وصرح دي ميكايليس عدة مرات بأنه « إذا كان القرب يريد دعماً من الدول العربية المعتدلة في مواجهة العراق ، فإن عليه أن يصر على أن تبدي إسرائيل مزيداً من المرونة في العمل من أجل التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية » .

وفي ١٧ سبتمبر عقد وزراء خارجية الجماعة الأوروبية اجتماعاً للرد على اقتحام القوات العراقية سفارة فرنسا وبلجيكا وهولندا في الكويت . وقرر الوزراء طرد المحققين العسكريين العراقيين في بلادهم احتجاجاً على الأجراء العراقي . كما قرروا رفع الحظر عن منحة مالية قدرها ١٩٢ مليون دولار لصالح سوريا بعد أن جمدت لفترة طويلة . وفي ٢٨ أكتوبر عقد رؤساء دول الجماعة الأوروبية مؤتمر قمة بشأن الخليج وسدّر عن الاجتماع وثيقة هامة . فالى جانب الإدانة الشديدة لاحتجاز العراق للرهائن ، والتأكيد على مبدأ التضامن الكامل فيما بين دول المجموعة حول الموقف من الرهائن وعدم السماح بإرسال مبعوثين حكوميين لإجراء مباحثات حول الرهائن خشية تفسير ذلك على أنه تفريق لدول الجماعة ، فإن الوثيقة قد أكدت على نحو أقوى التزام الجماعة الأوروبية بشأن السعى لإيجاد حل عادل وشامل ودائم لمشكلات الشرق الأوسط الأخرى ، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية . وفي ٢١ نوفمبر اجتمع مجلس وزراء الجماعة في ستراسبورج من أجل تدبير منحة مالية قدرها ٣,٦ بليون دولار لمساعدة الدول المتضررة من أزمة الخليج ومساعدة ألمانيا الشرقية . ويبدو أن هذا الاجتماع قد فشل في تفصيل كيفية تدبير هذه المنحة . وفي ٤ ديسمبر اجتمع وزراء خارجية المجموعة لبحث الخلافات فيما بينهم حول عدد من القضايا المتصلة بأزمة الخليج وقرروا عدم السماح للعراق بإثارة الخلافات الأوروبية . على أنهم في الواقع اختلفوا بشدة حول اقتراحات دول البحر المتوسط بخصوص إصدار التزام أقوى من جانب المجموعة حول مساعي التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية على نحو يبدو وكأنه يرضى مطالب العراق ودول المغرب العربي . ولم تسمح هذه الخلافات

سوى الاتفاق بشأن عقد لقاء بين وزير خارجية إيطاليا كممثل عن المجموعة الأوروبية ووزير الخارجية العراقي على هامش مبادرة بوش التي أعلنت في ٣٠ نوفمبر حول عقد مباحثات مباشرة بين وزيرى الخارجية العراقي والأمريكي حول الأزمة .

وحول هذه الشؤون فإن مؤتمر قمة الجماعة المنعقد في روما يوم ١٤ ديسمبر لم يأت بأى جديد . فكرر البيان الختامي الموقف التقليدى للجماعة وحمل العراق مسؤولية الموقف المتفجر في المنطقة مشيراً إلى احتمال اندلاع الحرب ، ورحب البيان بالحوار المباشر بين الولايات المتحدة والعراق . ويبدو أن الخلافات بين دول الجماعة كانت قد أخذت في التفتير في هذه المرحلة على وجه التحديد . واتفق ذلك بصورة صارخة في آخر الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية الجماعة قبل الحرب وهو الاجتماع الطارئ في لوكسمبرج يوم ٤ يناير عام ١٩٩١ . فاتفق وزراء الخارجية على دعوة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي للاجتماع بوزير خارجية لوكسمبرج في ١٠ يناير . ولكن وزراء الخارجية فشلوا في الاتفاق على مبادرة أوروبية أو مضمون محدد لهذا الاجتماع . وكان وزير الخارجية الفرنسي قد طرح أمام زملائه خطة من سبع نقاط كمسودة لمبادرة رسمية للجماعة . واشتملت هذه الخطة على الانسحاب الكامل للعراق من الكويت في مقابل تعهد دولي بعدم قيام القوات المتمردة الجنسية بشن هجوم على العراق ، وعقد مؤتمر دولي لحل جميع مشاكل المنطقة حلاً عادلاً وشاملاً دائماً وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية . وحاربت المملكة المتحدة مع دول البينلوكس بضراوة هذه الخطة الأمر الذي أدى إلى إجهاضها . وانتقلت الخلافات بين دول الجماعة حول هذه المسائل إلى العلن عندما قام الرئيس الفرنسي بإعلان الخطوط العامة للموقف الفرنسي في مؤتمر صحفي ، مما أثار استهجان زملائه في الجماعة الأوروبية .

وكانت الخلافات بين دول الجماعة حول مداخل إدارة أزمة الخليج قد أخذت تزداد حدة منذ قرب نهاية شهر أكتوبر ، وهو الأمر الذي سبب قلقاً شديداً في الصحافة الأوروبية وفي المفوضية الأوروبية . واتخذت هذه الخلافات الشكل المميز لها بين دول البحر المتوسط ودول الشمال ، وتمحورت حول المدى الممكن للاستقلالية الأوروبية عن الولايات المتحدة . وكان تردى الموقف العربي والتدهور الشديد في العلاقات العربية بخصوص الأزمة مبيها رئيسياً لقفل دول البحر المتوسط في اقناع شركائها في الجماعة الأوروبية بضرورة تبني مدخل مستقل

أن هذه الجولة أشتملت على عدة أهداف تباين لزياراتها لكل دولة من الدول العربية الثلاث على حدة . ففي السعودية استهدفت الترويجا أظهر تأييد الجماعة لموقف السعودية ودول الخليج من الأزمة وبحث ما يمكن أن تقوم به الجماعة للمساهمة في تحرير الكويت وتأمين احتياجات السعودية الدفاعية والمالية . في الاردن سعت الترويجا لأقناع المسؤولين هناك باتخاذ موقف يتماشى مع الشرعية الدولية حيال أزمة الخليج ، بما في ذلك تطبيق المقاطعة الاقتصادية اعتمادا على الدعم المالي الاوربي . أما في مصر فقد استهدفت الترويجا اجراء مشاورات أشمل تتضمن احتمالات قيام مصر بمبادرات متوازنة نحو أزمة الخليج بالتعاون سياسيا مع أوروبا . كما بحثت الترويجا مع المسؤولين المصريين حاجة مصر من الدعم الاقتصادي الاوربي والتعريف على حجم الأضرار التي أصابت الاقتصاد المصري من الأزمة . وتكررت مشاورات الترويجا مع عدد من الدول العربية بعد تلك الجولة .

ب - مستوى المنظمات السياسية والعسكرية الأوروبية الأشمل :

وإلى جانب الهيكل الخاصة بالجماعة الأوروبية ، سعت دول المجموعة الأوروبية لتنسيق مواقفها من أزمة الخليج على مستويات أشمل وأوسع وظيفيا أو جغرافيا من الجماعة الأوروبية وعلى وجه الخصوص اتحاد دول أوروبا الغربية وحلف الأطلسي . ويعتبر اتحاد دول غرب أوروبا هو أول ثمرات الجهود الأوروبية لبناء وحدة أوروبية . وكانت المحاولات الأولى لتحقيق الوحدة الأوروبية تنطلق من منخل سياسي - فيدرالي . وتجسدت المحاولات في انشاء اتحاد أوروبا الغربية عام ١٩٥٠ . وعكست اهداف هذا الاتحاد المنخل السياسي - الفيدرالي للوحدة الأوروبية ، وهو المنخل الذي أثبت فشله مما دعا دول أوروبا الغربية إلى التحول إلى المنخل الاقتصادي والوظيفي وتوقيع اتفاقية روما لانشاء السوق الأوروبية المشتركة . وظل نشاط هذا الاتحاد مجمدا تقريبا حتى التطورات الأخيرة في أوروبا الشرقية . واندلاع أزمة الخليج . وعقد هذا الاتحاد ثلاثة اجتماعات طارئة في الفترة من ٢ أغسطس حتى ١٨ سبتمبر لتنسيق الجهود السياسية والعسكرية للدول الأوروبية التسع الاعضاء في الاتحاد من الازمة في الخليج . وبرز في الاجتماع الطارئ في ١٣ - ١٨ سبتمبر ببروكسل اهتمام بالغ بلحاظ الاتحاد كإطار لجهود عسكرية أوروبية مستقلة خارج القارة الأوروبية . ومثل الوجود العسكري لعدة دول أوروبية في منطقة الخليج فرضا لهذا الاحياء ، ونوعا من

وايجابى نحو أزمة الخليج يقترب من الاعتراف بالحقوق الفلسطينية . على انه بالرغم من احتدام الخلاف حول المنخل المناسب لإدارة أزمة الخليج ، فإن القاسم المشترك فيما بين مواقف دول الجماعة كان كافيا لقيامها بنشاط دؤوب على محور الدبلوماسية الجماعية مع اطراف خارج الجماعة .

فمنذ بداية الازمة كلنت الجماعة الأوروبية على اتصال وثيق بالولايات المتحدة للتشاور حول قرارات مجلس الأمن المعنية بأزمة الخليج في نيويورك عن طريق المندوبين الدائمين لدول الجماعة بالمجلس وأحيانا أخرى عن طريق وزراء خارجية هذه الدول . كما قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في ١٦ / ٩ بالتفاوض مع الجماعة الأوروبية حول مشاركة أقوى لدول الجماعة في عملية درع الصحراء . وقامت الجماعة من ناحية أخرى بالتشاور مع الاتحاد السوفيتي في نيويورك يوم ٢٦ / ٩ وصدر عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة ووزير الخارجية السوفيتي بيان هام تضمن لأول مرة مبادئ جديدة منها الاتفاق على ضرورة العمل على إيجاد إجراءات عملية للحد من سباق التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بالارتباط مع جهود السلام الرامية لحل أزمة الخليج والمشكلات الأخرى في المنطقة .

كما قامت الجماعة بتفاوض جماعي مع كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي . ففي ٢٧ / ٩ اجتمع وزراء خارجية الجماعة مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدر عن الاجتماع بيان مشترك يكرر الإدانة العنيفة للغزو العراقي للكويت ويحدد التزام الطرفين بالتعاون السياسي والدبلوماسي الهادف لاستعادة السلام والشرعية والاستقرار والامن في الخليج . وفي ١٢ نوفمبر اجتمع وزراء خارجية المجموعة مع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي . ولم يصدر بيان مشترك عن الاجتماع ، حيث فشل الطرفان في التوصل إلى صيغة مشتركة تضمن تدخلا أوروبا أقوى في الازمة لصالح استبعاد الحل العسكري والربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت .

وإلى جانب ذلك قامت الترويجا الأوروبية والمشكلة من وزير خارجية إيطاليا رئيسا ووزيري خارجية إيرلندا ولوكسمبرج بجولة ميدانية خلال الاسبوع الثالث من أغسطس عام ١٩٩٠ لبحث موقف كل من مصر والسعودية والاردن وآثار حرب الخليج عليها على الطبيعة . والارجح

ج - مستوى الدول وسياساتها الخارجية المستقلة عن الجماعة :

على الرغم من الجهود لاطهار أوروبا والجماعة الأوروبية خاصة بمظهر الوحدة والتحرك المتناسق والموحد من أزمة الخليج ، فإن القوارق الكبيرة ، بل والتناقض الصريح بين مواقف دول الجماعة وسياساتها الخارجية المتفرقة كانت واضحة . وسبب ذلك أزمة ثقة بالتفص عبرت عنها قيادات المفوضية الأوروبية حيث صرحت أكثر من مرة بأن أزمة الخليج اثارت نكسة لجهود التوحيد والتنسيق السياسى لأوروبا .

ولم يكن هناك أى خلاف هام بين الدول الأوروبية أو بين أى من الولايات المتحدة حول ادانة الغزو العراقى للكويت وضرورة انصباغ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة . فكل الدول الأوروبية اصدرت بيانات فورية بعد الاجتياح العراقى للكويت مباشرة تدنن للعراق ونطالب بانسحابه الفورى من الكويت وعودة الشرعية . كما ان الدول الأوروبية الاعضاء فى مجلس الأمن صوتت ايجابيا على كافة القرارات التى اصدرها مجلس الأمن فيما يتعلق بالأزمة . وفوق ذلك فقد شاركت الدول الأوروبية كاستجابة فورية لطلب الولايات المتحدة فى التجميد الفورى للاصول المالية والمادية للعراق والكويت فى اراضيها منذ اليوم التالى للغزو العراقى . وتعتبر تلك العملية أكثر الخطوات أهمية فى الحرب السياسية والاقتصادية التى شنها « المجتمع الغربى » ضد العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

ومع ذلك فقد تباينت موقف الدول الأوروبية ، وخاصة دول المجموعة فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لإدارة أزمة الخليج . وتركزت هذه التباينات فى المدى الذى حاولت به هذه الدول الظهور بمظهر مستقل عن الولايات المتحدة من الأزمة ، وخاصة فيما يتعلق بأمرين . الأمر الأول هو الموقف الأمريكى الرافض لأى شكل من أشكال الربط . ولو غير المباشر . بين حل أزمة الاحتلال العراقى للكويت وحل المشاكل الأخرى فى المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى . أما الأمر الثانى فيتمثل فى تفضيل الولايات المتحدة منذ البداية ودفعها نحو الحل العسكرى للأزمة . ومن ثم اختلفت المواقف فيما بين الدول الأوروبية الاعضاء بالجماعة حول استبعادها للربط بين المسألة الفلسطينية ومسألة الكويت ، وتفضيلها لوسائل الضغط الاقتصادى والدبلوماسى الدولى فى مقابل الحل العسكرى للأزمة . وفيما يتعلق بمسألة الربط بين الكويت والمسألة الفلسطينية اظهرت دول البحر المتوسط الاعضاء

الاستجابة للدعوة لانشاء نظام أمن أوروبى مستقل عن حلف الاطلنطى . وانعكس هذا الاهتمام فى الاجتماع الوزارى العادى الـ ٣٦ لمجلس وزراء الاتحاد فى ديسمبر ، والذى حضره مراقبون من بلغاريا واليونان والنرويج وبولندا وتركيا ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى لبحث موقف الاتحاد السياسى والعسكرى من أزمة الخليج وامكانيات تحديد اهداف واضحة للتواجد العسكرى الأوروبى فى الخليج وتطويره بهدف التوصل إلى منظور شامل للعلاقة بين أمن أوروبا والشرق الاوسط . ومع ذلك ، فقد استمر حلف الاطلنطى هو الإطار الحقيقى للتنسيق العسكرى بين دول الجماعة بالارتباط مع الولايات المتحدة . فمنذ بداية الأزمة مثل حلف الاطلنطى الفاعل الحقيقى فى إدارة المسائل العسكرية للدول الأوروبية الاعضاء فى الجماعة الأوروبية على الرغم من ان اتفاقية تشكيل الحلف تجعل امكانية التنسيق العسكرى بين الدول الاعضاء داخل نطاق القارة « أو الجبهة الأوروبية » . وعقد وزراء دول الحلف أول اجتماع لهم بعد انفجار أزمة الخليج فى العاشر من اغسطس . والتزمت فرنسا وبريطانيا بالمساهمة فى بناء القوة العسكرية متعددة الجنسية فى الخليج بتقديم قطع بحرية ، والتزمت ايطاليا واسبانيا والبرتغال بتقديم تسهيلات جوية للقوات الامريكية الذاهبة للخليج . وفى ١٣ ديسمبر نجح وزير الخارجية الأمريكى فى اقناع وزراء ١٥ دولة عضواً بمجلس حلف شمال الاطلنطى عند اجتماعها فى بروكسل باصدار بيان قوى للغاية يؤكد على ضرورة الانسحاب العراقى الشامل من الكويت وتقديم مزيد من الدعم للقوات متعددة الجنسية فى الخليج بناء على تحذير من بىكر باحتمال قيام العراق بالانسحاب الجزئى من الكويت بهدف تصعيد الضغط الأوروبى على الولايات المتحدة لمنعها من شن الحرب ضد العراق . وفى ٢ يناير فوضت لجنة التخطيط الدفاعى بالحلف فى نشر قوات جوية من بلجيكا والمانيا وايطاليا فى جنوب تركيا . بناء على طلبها بمشاركة دول الحلف فى تشكيل قوة ردع ضد احتمالات عمل عسكرى عراقى ضد تركيا . ومثل هذا الاجراء استجابة لضغوط امريكية بمشاركة الدول المصممة فى الجهد العسكرى فى الخليج فى الحدود التى تقتنها اتفاقية الحلف والمجال الأوروبى للبحث لهذا التحالف . أى انه على حين كان هناك اتجاه أوروبى للعمل العسكرى الأوروبى المستقل عن الولايات المتحدة فى الخليج من خلال احياء اتحاد دول أوروبا الغربية ، فإن الاتجاه الداعى لاستمرار التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة من خلال حلف الاطلنطى كانت له اليد العليا فى أوروبا الغربية .

بالجماعة وخاصة فرنسا واسبانيا وإيطاليا واليونان رغبة واضحة في القبول بشكل معين من أشكال الربط غير المباشر بين المسألتين وخاصة الإعلان عن التزام عالمي وأوروبي بحل المسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من خلال مؤتمر دولي يتفق والتمتع الذي دافع عنه العرب لفترة طويلة . ووجدت هذه الصيغة معارضة شديدة من قبل المملكة المتحدة ودول البينولوكس وخاصة هولندا ، وهي الدول التي دافعت تقليديا عن ضرورة استمرار رابطة وثيقة وتنسيق كامل بين أوروبا والولايات المتحدة حول كافة القضايا المثارة على الصعيدين الأوروبي والعالمي . كما ان الصيغة ذاتها لم تجد حماسا من جانب ألمانيا .

اما فيما يتعلق بالتفضيل الأمريكي الواضح للحرب فانه قد وجد تأييدا من جانب دول البينولوكس اضافة إلى المملكة المتحدة التي قامت بدور مميز في دفع الولايات المتحدة في اتجاه تفصيل الحل العسكري ، ربما منذ اليوم الاول للآزمة كما عبرت عنه السيدة مارجريت تاشر في لقائها مع الرئيس الأمريكي يوم ٣ أغسطس . اما دول البحر المتوسط وعلى رأسها إيطاليا وفرنسا فانها قد اتخذت موقفا مزدوجا . فمن ناحية ، حاولت هذه الدول بكل الطرق اثناء الولايات المتحدة عن الحل العسكري وإيجاد حل سلمى لآزمة الخليج من خلال تصعيد الضغوط الاقتصادية والسياسية وإعلان الالتزام بحل المشكلة الفلسطينية . ومن ناحية أخرى ، اظهرت هذه الدول تصميمها على ألا تبقى بعيدة عن الحل العسكري إذا ما صار حتميا ، وذلك من خلال المشاركة بقوات بحرية وجوية وتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية وهي في طريقها للانتشار في منطقة الخليج . وانفردت ألمانيا بموقف عدم الحماس للحل العسكري وعدم المشاركة المباشرة بقوات في التحالف متعدد الجنسية في الخليج في نفس الوقت . ومع تصاعد الضغوط الأمريكية عليها اكتفت بدور الدعم المالي للجهود العسكرية الأمريكية دون ان تخفي امتناعها من ذلك .

ويعتبر الموقف الفرنسي من الآزمة أكثر مواقف دول الجماعة الأوروبية حركية وغموضا . إذ لم تكثف فرنسا بمحاولة الظهور بدور دبلوماسي من الآزمة مستقل عن الولايات المتحدة . بل انها قد اتخذت مواقف مستقلة عن الجماعة ذاتها . وظهرت استقلالية الموقف الفرنسي عن الولايات المتحدة بصورة جادة ويقتدر كبير من التردد والاضطراب والتناقض في وقت واحد ، وذلك في عدة مناسبات كما يلي :

(أ) أعربت فرنسا عن خلافها في البداية مع الولايات المتحدة حول نصير قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ والخاص بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق وفرض اجراءات الحظر البحري حوله . إذ رأت فرنسا ان هذا القرار لا يعطي تفريضا لأي طرف لفرض حصار بحري ضد العراق باستخدام القوة العسكرية وهو الامر الذي كانت تقوم بتنفيذ الولايات المتحدة . أيدت فرنسا تماطلا مع وجهة النظر السوفيتية القائلة بضرورة احياء اللجنة العسكرية لمجلس الأمن وتشكيل قوة عسكرية مشتركة تضم رؤساء أركان الجيوش التي تحشد قطعها البحرية في منطقة الخليج تكون هي المفوضة بتطبيق الحصار البحري أو فرض قرار مجلس الأمن بالقوة ضد العراق إذا لزم الأمر . على ان فرنسا سريما ما تخلت عن تعفظاتها بصدد استعمال القوة لفرض الحصار البحري ضد العراق . بل وكانت فرنسا هي للدولة التي بادرت باقتراح مد الحظر المفروض على العراق إلى المجال الجوي وحركة الطيران في مرحلة لاحقة من الآزمة . واسفر هذا الاقتراح عن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٠ في ٢٥ سبتمبر بهذا المعنى .

(ب) اصرت فرنسا لفترة طويلة على ان مهمة قواتها في الخليج تنحصر في الدعم لدول الخليج ومساعدتها على احتمالات صد عدوان عراقي جديد ومراقبة الوضع وحماية الرعايا الاجانب وليس الهجوم العسكري على العراق أو تحرير الكويت بالقوة . وعندما بدأت فرنسا تصرح بإمكان مشاركتها في أعمال حربية ضد العراق فانها قد كررت مرارا بأن الهدف من تلك الاعمال العسكرية هو تحرير الكويت وليس تغيير النظام العراقي بالقوة أو تدمير العراق . والأرجح ان ذلك كان نوعا من التعنيد الرمزي للولايات المتحدة الساعية في توسيع اهداف العمل العسكري ضد العراق . ومع ذلك فان فرنسا قد انصاعت في النهاية للادارة الأمريكية لآزمة الخليج وشاركت في الهجوم على العراق .

(ج) النشاط الدبلوماسي الفرنسي الدؤوب وواسع النطاق للبحث عن فرص لمبادرات سلمية قوية حيال الآزمة بهدف تجنب الاندفاع نحو الحل العسكري . وفي اطار هذا النشاط حرصت فرنسا على حث دول عربية على القيام بمبادرات سلمية والتوسط لدى العراق لاقناعه بالاندفاع للشرعية الدولية . فبالاضافة إلى ارسال وفود لنحو ٢٤ دولة من العالم العربي وحركة عدم الانحياز وأمريكا اللاتينية في الاسبوع الثاني للآزمة ، شجعت فرنسا عدة مبادرات عربية بما فيها جولة الرئيس الجزائري في ديسمبر بحثا عن فرص للمصالحة

فى الخليج . أى انه على حين ظهرت الولايات المتحدة وكأنها تلتحق كافة الفرص المواتية للحل السلمى للأزمة ، فان فرنسا حاولت ان تظهر وكأنها الباحث عن كل فرصة ممكنة لهذا الحل من أجل عرقلة رغبة الولايات المتحدة فى الحل المسكرى ، دون الاصطدام مباشرة مع الادارة الامريكية حول هذا الامر .

وفى نفس الوقت ، فان فرنسا حاولت استخدام الجماعة الأوروبية كوسيلة للضغط الجماعى على الولايات المتحدة لاعطاء كل فرص ممكنة للحل السلمى وللضغط الاقتصادى على العراق . ويمكن القول بأن فرنسا من خلال الجماعة كانت المسئول الرئيسى عن تأخير الضربة العسكرية ضد العراق . مما اسفر عن الحل الوسط الذى بلوره قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر بهجل يوم ١٥ يناير آخر فرصة للعراق للانسحاب من الكويت قبل استخدام القوة العسكرية ضدها . ومع ذلك فان فرنسا قد اضطرت احيانا للقفز على اطار الجماعة الأوروبية ومؤسساتها منفردة وذلك عندما ادركت انها لن تحصل على أغلبية داخل مؤسسات الجماعة بسبب معارضة المملكة المتحدة ودول البنىلوكم وخاصة فيما يتصل بالالتزام بحل المشكلة الفلسطينية فى مقابل الانسحاب العراقى من الكويت . وهناك مناسبتان على الأقل ظهرت فرنسا فيهما وكأنها تنشق عن الجماعة الأوروبية :

(د) المناسبة الاولى هى مبادرة الرئيس الفرنسى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر وتضمنت اعلان العراق التزامه (مجرد الالتزام) بالانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين واعطاء ضمانات دولية محورها هو عدم الهجوم المسكرى على العراق وتسوية النزاعات الأخرى فى الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية ومشكلة لبنان ، وخضف ترسانات الأسلحة فى الشرق الأوسط . وقد أدت هذه المبادرة إلى اعراب شركاء فرنسا فى الجماعة الأوروبية عن قلقهم بسبب ما اسماه وزير الخارجية البلجيكي فشل فرنسا فى التشاور بين وزراء الجماعة الأوروبية قبل عرضها .

(هـ) اما المناسبة الثانية فهى المبادرة الفرنسية والتي تضمنت تعبيرات أقوى لنفس الأفكار السابقة والتي وزعتها فرنسا على اعضاء مجلس الأمن فى يوم ١٥ يناير وقيل ساعات من نهاية المهلة التى تضمنها قرار مجلس الأمن كمحاولة أخيرة لاتخاذ فرص السلام فى منطقة الخليج . وتكتسب هذه المحاولة أهميتها السياسية من انها قد خالفت بوضوح القرار الجماعى الذى صدر عن اجتماع وزراء

خارجية دول الجماعة الأوروبية بمن فيهم وزير الخارجية الفرنسى حول عدم القيام بمبادرات فردية من أجل الحل السلمى لأزمة الخليج .

ويتضح من العرض السابق لموقف الجماعة الأوروبية من أزمة الخليج مجموعة من الاستنتاجات :

أولا : ان الجماعة الأوروبية لم تمثل مركز النقل الرئيسى لسياسات دول الجماعة نحو أزمة الخليج . وفيما يبدو ان الجماعة ومؤسساتها كانت اطارا مناسباً للوسائل الاقتصادية التى استخدمتها دول الجماعة لتحقيق أهداف سياساتها نحو أزمة الخليج دون ان يمتد هذا الدور للوسائل الاستراتيجية والدبلوماسية . وقد قامت الجماعة بهذا الدور الاقتصادى بنجاح ملموس .

ثانيا : ظهرت دول الجماعة فى المحصلة النهائية بقدر كبير من تنامى المواقف نحو الأزمة . ومثلت مواقف المملكة المتحدة من ناحية ، وفرنسا وإيطاليا من ناحية أخرى التقبين المتعارضين حول الأزمة على حين تفاوتت مواقف الدول الأخرى بين مواقف مختلفة بين هذين الموقفين المتضادين .

ثالثا : حاولت عدة دول أوروبية اعضاء بالجماعة احياء أشكال من التعاون الأمنى والاستراتيجى حيال أزمة الخليج كمنظور هام من مظاهر تعزيز الاستقلال الأوروبى عن الولايات المتحدة وخاصة اتحاد غرب أوروبا . على ان هذه المحاولة قد فشلت ونجحت الولايات المتحدة فى اجهاض تلك الممعى للاستقلال من خلال إبراز حلف الأطلسى باعتباره المؤسسة الطبيعية للتنسيق المسكرى والاستراتيجى وبالتالي ضرب فكرة الاستقلال الاستراتيجى والمسكرى الأوروبى عن الولايات المتحدة .

رابعا : ان جوهر الخلاف بين فرنسا (تساندها عدة دول متوسطية) والولايات المتحدة نحو أزمة الخليج يتمثل فى الصراع حول تصعيد الانارة الدولية لأزمة الخليج . وفى المحصلة النهائية نجحت الولايات المتحدة فى فرض ما يشبه الاحتكار الكامل لادارة الأزمة وحصر الدور الأوروبى فى مجال استحداث بعض التعديلات على جوهر الموقف الأمريكى . وبالتالي تكون أوروبا قد فشلت فى التصرف حيال تلك الأزمة كقوة دولية عظمى موحدة وممنقلة عن الولايات المتحدة . ويمكن الاستنتاج فى التحليل النهائى أن أزمة الخليج مثلت نكسة لمحاولة بناء أوروبا الموحدة باعتبارها حجر الزاوية فى النظام الدولى الجديد .

٤ - دلالات الأزمة ومستقبل النظام الدولي :

مثلت أزمة الغزو العراقي للكويت في الثمانين من أعظم أول اختبار حقيقي لمسياسات الوفاق بين القوتين العظميين وتلك العملية التي اصطلاح على تسميتها ببناء نظام دولي جديد يتمس بدرجة اعلى من الاعتمادية المتبادلة ويشيوع خطاب سياسي يرفض استخدام القوة ، ويدعو في ظاهره إلى توازن المصالح بين القوى والاطراف الدولية ، ويرفع شعارات لحقوق الانسان ونشر الديمقراطية . وجاءت أزمة الخليج في وقت لم تنته فيه صياغة معايير وأسس العلاقات الدولية الجديدة ، وبالرغم من ان هناك حالة من القبول الدولي شبه العام للشعارات التي رفعت في غضون الاعوام الخمسة الماضية ، الا ان عمليات التكيف ولا سيما من دول في العالم الثالث لم تكن بنفس السرعة التي تتم بها التغيرات في قمة النظام الدولي . ومن هنا جاء قدر من الرفض وعدم القبول الجزئي في غالب الاحوال لكثير من المضامين والشعارات التي رفعت دوليا على نحو مكثف .

لقد ساهمت أزمة الخليج الثانية في تحديد عناصر معينة في التطور الدولي ، كما اصبحت المجال لنتائج وتأثيرات سياسية وعسكرية ان تلعب دورا في صياغة منظومة العلاقات الدولية في غضون العقد القادم على الاقل ، لعل ابرزها هو ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في السياسات الدولية ، وطبيعة العلاقات المتبقية بين الاتحاد السوفيتي - في ظل أزمته السياسية والاقتصادية - والولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة على الساحة الدولية ، ودور المنظمة الدولية في النظام الدولي القادم ، وطبيعة التنظيم الأمني الذي تعد به الولايات المتحدة في الخليج .

لقد كانت أزمة الخليج أول أزمة دولية بالمعنى الشامل تواجه عملية بناء النظام الدولي الجديد ، ولم يكن ذلك محض صدفة حين يأتي التحدي من إحدى الدول الصغيرة والطامعة في ان تلعب دورا مميزا في خريطة التفاعلات الدولية القائمة اعتمادا على ما توافر لها من مقدرات عسكرية ، ولكنها تعاني في نفس الوقت من ضعف اقتصادي كبير . وطموح العراق في حد ذاته لا يعد سببا في القضاء عليه ، ولكن مثل هذا الطموح الممزوج بعداء للغرب ولرموزه في المنطقة العربية ، والساعي إلى الهيمنة على واحد من محركات الغرب في التطور والتقدم ، أي النفط ، كل ذلك جعل من احتلال العراق للكويت تحديا للنظام الدولي ولعملية

الهيمنة التي تتكبد يوما بعد يوم للولايات المتحدة . على ان قوة التحدي ، والذي اغضى بدوره إلى قوة الرد ، لا تفهم بعيدا عن المصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة ان على الصعيد الاقتصادي والمتمثل في التحدي الياباني والتحدي المنتظر من دول اوربا الغربية عند اتمام مشروعها الخاص بالسوق الأوروبية الموحدة . أو على الصعيد السياسي والمتمثل في ان غياب فكرة العدو - بعد انتهاء تلك الصفة رسميا عن الاتحاد السوفيتي - قد جعل واضعي الاستراتيجية الامريكية في حيرة من أمرهم ، فتارة بدا الهدف الرئيسي هو مواجهة ما سمي بحرب المخدرات ، مصحوبا بالقتضاء على الارهاب وفق للتعريف الغربي / الامريكي . الا ان ذلك لم يكن كفيلا بصياغة استراتيجية بعيدة المدى يمكن معها للولايات المتحدة ان تمارس في ظلها هيمنة على مقدرات النظام الدولي البالغ . ولذا حين تم الغزو العراقي للكويت ، بدا حدث الأزمة بمثابة مخرج لواضحي الاستراتيجية الامريكية . فمن ناحية هناك عدو واضح يمكن مواجهته ، اضافة إلى ان هذا العدو يمكن اعتباره - لاسباب خاصة بصفاته البنوية كغياب الحريات الاساسية وهيمنة حكم الفرد - نقیضا لما تبشر به الولايات المتحدة العالم من شيوع لاكار الديمقراطية والحرية . كذلك يمكن توظيف المواجهة بكل ابعادها في تحقيق مزايا استراتيجية بعيدة المدى ازاء مكان التحدي المحتملة اقتصاديا كاليابان واوربا الغربية وايضا الاتحاد السوفيتي ذاته . وقد ساعد على ذلك أن الأزمة وثيقة الصلة بنفط الخليج الذي يمثل حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي للغرب واليابان .

بعبارة أخرى جاءت الأزمة لتقديم فرصة لصانعي الاستراتيجية الامريكية لصياغة واقع دولي يعترف بالدور الامريكي الاول في السلسلة الدولية . والواقع أن كل تلك الفرص التي سنحت للولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الاطار الكبير الذي نشأت فيه الأزمة ، وهو ما نحى به مرحلة الانتقال بين نظامين دوليين ساد أولهما القطبية الثنائية والحرب الباردة ، ويشير ثانيهما بهيمنة قطب دولي واحد وإلى جانبه مجموعة من القوى الكبرى المتنافسة في اطار نفس القطبية السياسية والاقتصادية . ولقد عكست الادارات المختلفة للأزمة تلك المعاني بدرجات اختلفت وضوحا وغموضا بين مرحلة وأخرى . وفي هذا الصدد نشير إلى النتائج الآتية :

★ ابرزت الأزمة الدور الامريكي الفاعل والمؤسس على القيام بدور الموجه والمنسق لعملية المواجهة ، والمنظم في نفس الوقت للبحث عن كيفية احتواء التأثيرات الجانبية

التي تؤثر على صيغة وقوة وصلابة الحشد الدولي المواجه للعراق مثل تعويضات الدول التي تأثرت سلبا من جراء انزاعها بالحصار الاقتصادي .

★ ★ ان الولايات المتحدة قد قامت برسم حدود الدور الذي ستقوم به هي وحدود أدوار الآخرين ، وذلك من خلال قبول أو رفض ما يطرحون من أفكار وسياسات ومبادرات ، أو من خلال الوصول مع القوى الاخرى إلى حلول وسط بشأن تحرك معين في لحظة زمنية معينة . وبرز ذلك في أوقات الخلاف الأمريكي السوفييتي ازاء مسألة التحرك السياسي وأولويته على الاساليب الاخرى وبخاصة العسكرية .

★ ★ لم يخل التحرك الأمريكي من استخدام وتوظيف لكافة الوسائل ، ومساعدتها على ذلك توافر أوراق ضغط عديدة لديها ازاء القوى الاخرى فضلا عن نفوذ سياسي دولي متنام ، في حين جاءت تحركات الدول الاخرى متفاوتة من حيث الاكتفاء احيانا باستخدام أو الدعوة إلى اسلوب بذاته دون غيره ، أو تقديم مساهمات محدودة تحت مبررات قانونية دستورية مختلفة . وفي هذا الصدد تبرز حدود المساهمات اليابانية والالمانية مقارنة بالدور الذي لعبته بريطانيا مثلا والتي اخذت على عاتقها تأييد كافة الخطوات والتحركات الأمريكية حتى على الرغم من ان ذلك التأييد كان ذا اثر سلبي على موقف الجماعة الأوروبية والتي فضلت - كجماعة - التعامل السياسي واعطائه الأولوية على الحل العسكري .

★ ★ بالرغم من ان الولايات المتحدة لعبت الدور المحوري في عملية الحشد الدولي المناهض للعراق ، الا ان الازمة كشفت عن جوانب قصور في الدور الأمريكي ذاته ويرجع ذلك إلى الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي ، ومن هنا كانت الحاجة إلى مساهمات من قوى اخرى سواء مساهمات عينية أو مالية ومن الصحيح القول ان اسلوب معالجة الازمة ، وبالرغم من الدور المحوري الأمريكي فيها ، الا انه ما كان لينجح لولا توافر صيغة مرنة استوعبت مساهمات القوى الاخرى بطرق مختلفة . وبدا هذا

في ضرورة تعاون الدول في الالتزام بالحصار الدولي خاصة الدول القريبة من العراق والمحيط به ، وفي الالتزام الطوعي بما نصت عليه القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن . بناء على ما سبق يمكن القول أن مسؤولية انتهاء الاحتلال لم يكن مسؤولية امريكية خالصة ، ولكنها كانت مسؤولية دولية واسعة النطاق .

★ ★ وفي سياق معالجة الازمة تبرز أهمية توظيف المنظمة الدولية واجهزتها المختلفة في توفير غطاء شرعية الدولية التي استند اليه في انتهاء الاحتلال العراقي للكويت . الا انه يجب التحفظ فيما يتعلق بإمكانية قيام الامم المتحدة مستقبلا بدور ايجابي مماثل لما قامت به اثناء أزمة الخليج . ويعود هذا التحفظ إلى الطبيعة الخاصة للازمة من ناحية ، وإلى عامل الوفاق الدولي من ناحية اخرى .

★ ★ انه بالرغم من ان النظام الدولي الذي يتم التبشير به ، يرتبط باعمال معايير العدالة وعدم استخدام القوة والاعتماد المتبادل ، الا ان الحقائق المرتبطة بالازمة خلقت حقائق متناقضة تماما مع ما يتم التبشير به ، حيث استخدمت القوة العسكرية بالفعل وبدرجة ارتفعت فيه معدلات التدمير والحاق الاذى بالمدنيين ، فضلا عن التدخل الفاضح في الشؤون الداخلية للعراق بعد هزيمته . وبالرغم من ان العقوبات التي فرضت على العراق ربطت بتحقيق الانسحاب وعودة الكويت مستقلة ، وهو ما حدث بالفعل ، الا انها لم ترفع بعد وما زال يتم توظيفها في تحقيق أهداف تتجاوز بحكم طبيعتها ومراميها مسألة تحرير الكويت ، وهنا تبرز مسألة توظيف العقوبات الدولية لتحقيق سيطرة تامة على العراق لأطول مدى زمني . الامر الذي يتناقض كلية مع معايير العدالة التي بشر بها من قبل .

كما أن الادارة الأمريكية لأزمة الخليج ولاوضاع الخليج بعد الحرب قد شرعت وتفتت تحت مظلة الأمم المتحدة وشرعيها - في الشؤون الداخلية للدول التي تبدو غير قابلة للتكيف مع حقائق الهيمنة الرأسمالية الدولية وما يرتبط بها من قيم اقتصادية وسياسية .

القسم الثانى :

القوى البازغة فى النظام الدولى.

- ☐ الجماعة الأوربية .
- ☐ اليابان .
- ☐ الصين .

أولاً : الجماعة الأوروبية :

مقدمة :

والواضح ان تفاعل احداث انهيار انظمة الحكم الشيوعية فى الشرق الاوروبى وانكاساتها على بنى الجماعة الاوروبية ونشاطها كان له ابلغ الاثر فى حسم ذلك الصراع لصالح للتيار الثانى على حساب التيار الاول . وتجسد ذلك الصعود فى مصداقية وقاعدية التيار الوجدوى الاوروبى من خلال قوة الاستجابية التى اظهرتها الجماعة الاوروبية ككيان موحد لزاء الاحداث فى الشرق . والمقصود بالقوة هنا فى هذا المجال كفاءة رد الفعل الاوروبى فى التكيف مع المتغيرات فى الشرق والقدرة على استيعابها وفى الوقت ذاته استثمارها بما يتفق ومقتضيات الاندماج ثم التوحد فى الداخل . والادلة على ذلك كثيرة . فمن ناحية نجحت الجماعة فى احتواء المخاوف الخاصة بالمسألة الالمانية وفى الوقت نفسه استثمارها من اجل النهوض بمستوى التعاون السياسى المشترك حيث ان الحاجة إلى التصرف على وجه السرعة فى أوروبا الشرقية قد اجبرت على ضرورة طمس ذلك الفصل التقليدى بين السياسات الاقتصادية التى هى محور عمل الجماعة وبين السياسات الخارجية التى كان من المفترض بحكم العادة تركها فى ايدى الدول الاعضاء . ومن ناحية ثانية نجحت جهود التيار الوجدوى فى استثمار حملة التغيرات فى الشرق بصفة عامة لاهراز الحاجة الملحة لتحديد الهوية السياسية للجماعة واممية الخوض فى مجالات ومشاريع اكثر طموحا فى مجال تحقيق التكامل . هكذا ، وعلى مدار العام ١٩٩٠ اكتسبت الجماعة الاوروبية قوة دفع جديدة من واقع استجابتها للاضطرابات فى أوروبا الشرقية أولا ثم من واقع اعادة بناء علاقاتها مع القوى الاخرى الخارجية .

وإذا كانت احداث أوروبا الشرقية سلطت الضوء واضحا على مواطن الضعف ومواقف القوة داخل بنى الجماعة

يخلو مشروع أوروبا ١٩٩٢ ، مع مستهل التسعينات مزيداً من الخطوات الثابتة والمستقرة ضمن السياق التنفيذى المقرر له . وإذا كانت السنوات الاربع الاخيرة تولدت عنها قوة دفع هائلة فى هيئة طرح وصياغة عدد هائل من اللوائح والقوانين بما يخدم اهداف التوحد والتكامل الاوروبى المنشود فان المرحلة الراهنة تقتضى متابعة لمقدار ما تحقق بالفعل من هذه الاجراءات والنهوض من مستوى المناقشة والنقنن إلى مستوى الممارسة الاجرائية الفعلية والتنفيذ .

ونلاحظ بصفة خاصة تلازم اتجاهين رئيسين على الساحة الاوروبية خلال السنوات الاخيرة . الاتجاه الاول يؤكد استمرارا لنمط التعتير والتباطؤ المعتمد الذى يسود عملية التطبيق لاجراءات المشروع فى مجالاته المختلفة . اما الاتجاه الثانى فمناهض له ويعكس تجدد الارادة السياسية لدى بعض الاطراف داخل الجماعة للعمل على دعم العمل المشترك وتأكيد الهوية السياسية للجماعة والحفاظ على قوة الدفع الهائلة التى تولدت علم ١٩٨٥ . ولا ريب فى ان التفاعل الجدى لهذين الاتجاهين قد ولد صراعا داخليا بين قوى الجذب المركزى التى تسهم فى تلاحم الجماعة وعلى رأسها المفوضية الاوروبية وفرنسا ثم ألمانيا وبين قوى الطرد التى تشارك فى تقييض البناء الاوروبى من خلال عرقلة مراحل تنفيذ وعلى رأسها بريطانيا . وزاد ذلك الامر من التباس الامور خاصة من تزامن هذين الاتجاهين واحداث الشرق الاوروبى والأخذ يروج الشكوك مقدرة الدول الاعضاء على احترام موعد اقامة السوق الداخلية الموحدة مع نهاية ١٩٩٢ خاصة وان الجدول للزمنى لها اصبح مقفلا بالفعل للغاية بالانترامات .

الثاني المخاوف الأوروبية من الإيقاع السريع الذى اتسمت به الأحداث ومن احتمالات ان تقود إلى عدم استقرار الوضع القائم فى سائر اتجاه القارة الأوروبية . أما الفريق المؤيد للتغيرات فى الشرق وتقوده ألمانيا الفيدرالية ، فاعتبرت بتبديد تلك المخاوف من احتمالات احياء النزعات القومية والتأكيد على أن الاستقرار فى أوروبا لا يمكن تحقيقه الا من خلال الدفع بالاصلاحيات طويلة المدى ذات الطابع المتناغم . واهتم انصار تلك الرؤية بالتأكيد على ان نجاح الاصلاح فى أى دولة أوروبية هو امر ذو ارتباط وثيق بمسألة الوحدة الأوروبية ودعم الاستقرار داخل القارة بأكملها ، ومن ثم فانه من مصلحة أوروبا الاعتماد على نجاح تلك الاصلاحات .

فى هذا الاطار تبرز بعض الملامح العامة والرئيسية وترتبط بعملية استيعاب الجماعة الأوروبية لجملة الأحداث فى الشرق الأوروبى . الملمح الأول يتصل بالاتجاه نحو ربط دول أوروبا الشرقية ضمن التوسيع الأوروبى الغربى دون تعريض بنیان الجماعة الرئيسى للتدخل السياسى . وفى هذا الصدد نلاحظ الاتجاه نحو تعليق فكرة العضوية داخل الجماعة على المستقبل البعيد والاصرار على التأهيل الطويل المدى لاقتصادات ومجتمعات أوروبا الشرقية أما الملمح الثانى فيرتبط بالانكفاء بتخفيض الديون من الناحية الاقتصادية على دول أوروبا الشرقية أكثر من السماح او الدفع نحو تدفق موارد غربية كبيرة . أما السمة الثالثة فهى ربما أهمها وتتصل بالقول بفكرة المسؤولية الخاصة لبعض الدول الأوروبية ازاء ادارة التحول فى أوروبا الشرقية . وقد اعتبر بصورة مستترة ان لآلمانيا نورا خاصة تجاه ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا تتناسب والروابط الثقافية الجرمانية التى تجمع بينهم . على حين قامت فرنسا بدور خاص تجاه الشعوب السلافية وهى رومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتى . أما بولندا فقد تغلب فيها الانجلو - امريكى .

وإذا انتقلنا مرة ثانية إلى المسألة الألمانية نلاحظ ذات المخاوف والهواجس التى انتابت أوروبا الغربية فى اطار عملية التكيف مع التحول داخل الشرق الأوروبى . فما ان طرح موضوع توحيد ألمانيا على جدول الأعمال الأوروبى حتى بدا وكأن القارة ذاتها تعيش ذاكرتها التاريخية أكثر من الواقع الحقيقى والمعاش ، والمقصود هنا ألمانيا الحالية غير النووية التى ترتبط وحدها بآراة القوى الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية . واستحضرت الذاكرة الأوروبية على الفور شعب ألمانيا القوية المهيمنة والطموح الباحثة عن « مجال حيوى » . وهذا الانزعاج وبشكل جزئى امر يتعلق بمسألة الحجم . فكل مقاييس القوة الاقتصادية والتكنولوجية

الأوروبية فانها لبرزت فى الوقت نفسه حجم التحدى التاريخى الذى يواجهه الدور المنوط بها اتخاذها فى خضم تلك التحولات من حيث المشاركة فى رسم الخريطة السياسية الجديدة لأوروبا ودعم امكانات دورها الاقليمى كقوة مهيمنة . واضطلعت كل من فرنسا وألمانيا إلى جانب جهود المفوضية الأوروبية بتجسيد ذلك التحول المرجو فى صورة مجموعة جديدة من المبادرات والتحركات التى جاءت متلاحقة خلال العام واستهدفت بالاساس التكيف مع المسألة الألمانية والالتزام ببرنامج السوق الموحدة ولعباء مشروع التوحيد السياسى الأوروبى .

على ان تغرق أحداث الأزمة الخليجية فى اعقاب الاحتلال العراقي لولة الكويت خلال النصف الاخير من العام قد اسباب « الانتصار الأوروبى » وفكرة أوروبا الموحدة فى الصميم . وبات واضحا ان ما حققته الجماعة الأوروبية من انجاز شكلى ومظهري خلال النصف الاول من العام ، انما هو انعكاس لحاجة الدول الأوروبية للطمأنة المتبادلة فيما يتصل بمخاوف الوحدة الألمانية ومخاطر استيعاب دول الشرق الأوروبى ضمن هيكل الجماعة . وبالإمكان ان تؤكد هذا الاستنتاج بالنظر الى التشتت الذى أحدثته صدمة الأزمة فى الخليج فى موقف أو مواقف النظام الأوروبى الغربى وهو النظام الذى كان يسير حثيثا وبصورة مبرمجة ومجدولة بدقة نحو الوحدة حيال التغير فى الشرق خلال الفترة السابقة .

١ - التطورات الداخلية للجماعة الأوروبية :

فى هذا الاطار يمكن بلورة اهم التطورات الداخلية التى شهنتها الجماعة فضلا عن قضايا الجدل السياسى خلال العام ١٩٩٠ حول عدد من القضايا الرئيسية .

أ - المسألة الألمانية :

تصدر موضوع توحيد ألمانيا منذ سقوط حائط برلين فى نهاية عام ١٩٨٩ قائمة الاولويات الأوروبية وكثافة اللقاءات الجماعة والثنائية ، ومن المنظور الأوروبى الغربى فقد كانت تلك المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجمالى التحولات التى شهنتها أوروبا الوسطى والشرقية وتعنى ان أوروبا يقع على عاتقها مسئولية تاريخية وهى توجية وقيادة هذه التطورات صوب « الاتجاه الصحيح » الذى يتفق والمصالح والاهداف الأوروبية الغربية . ولتقسم الأوروبيون بصفة عامة بين مؤيد ومتحفظ على تلك التغيرات التاريخية المتلاحقة التى عمت أوروبا فى غضون شهور . ويتعبير ادق جسدت آراء الفريق

على النحو الذى جعل من عملية إعادة الوحدة الألمانية حقيقة لا يمكن دلوها . ويريد فى هذا الصدد الاتفاق الألماني - السوفيتى التاريخى الذى عقد فى يوليو ١٩٩٠ ومهد الطريق امام إزالة آخر عقبة أمام تحقيق الوحدة الألمانية الكاملة فى أكتوبر ١٩٩٩ . وإذا كان « كول » قد انتزع تنازلا رئيسيا من الرئيس السوفيتى Mikhail Gorbachev فإنه دفع الثمن عسكريا واقتصاديا وجغرافيا . فلاحظ فى مجال قراءة الاسس التى قام عليها الاتفاق المعنى ان الاتحاد السوفيتى قبل بان تعود لألمانيا الموحدة السيادة الكاملة ووافق على سحب القوات السوفيتية المراقبة فى ألمانيا الشرقية ، والأهم أنه أكد عدم معارضة لمسألة انضمام ألمانيا للتحالف الأطلسى . وفى المقابل التزمت ألمانيا بعدم امتلاك الأسلحة الكيميائية البيولوجية أو النووية . وهذا الالتزام هو قبول بتفسير معين للمبادرة الألمانية ويعتبر تخفلا فى حقها الكامل فى تأمين وسائل دفاعها وتقرير ما تريد إنتاجه ، وما ترغب فى الامتناع عنه . أما التنازل الثانى الذى قيمته ألمانيا فهو الالتزام بتحديد عدد القوات فى ألمانيا الموحدة والتى ينبغي ألا تتخطى حدود ٣٧٠ ألف رجل . ويعنى ذلك ان ألمانيا ستقوم بتسريح حوالى ٤١ ٪ من قواتها .

ب - قضية التوسع فى عضوية الجماعة :

« التعميق ، مقابل « التوسيع » :

تحتل مسألة التوسع فى عضوية الجماعة الأوروبية قدرا بالغا من الأهمية فى إطار التطورات الداخلية خلال العام ١٩٩٠ . محور هذه القضية هو تفاعل عنصرين رئيسيين . العنصر الأول خاص بالتزايد المطرد فى أعداد الدول التى تطالب بالانضمام لعضوية الجماعة سواء منها تلك التى تقدمت بطلب رسمى مثل قبرص وتركيا أو الدول الأخرى التى لا تزال تبحث بجدية فى هذا الأمر دون التقدم بعد بغطوات رسمية فى هذا الاتجاه ، مثل دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الاسكندنافية مثل النرويج وفنلندا ودول أخرى مثل مالطة وسويسرا . أما العنصر الثانى فيربط بالاتجاه الرئيسى داخل الجماعة الذى يعارض بشدة أية محاولات للتوسع فى عضوية الجماعة . ويتزعم هذا الاتجاه رئيس المفوضية الأوروبية ويساندته فى رأى المجلس الأوروبى . ويرى انصار هذا الاتجاه ان « توسيع » الجماعة يشكل خطرا على هدف « تعميق » العلاقات بين الدول الـ ١٢ عشرة الاعضاء صوب المزيد من التوحيد السياسى . وقد استقرت السياسة التى تتبعها المفوضية الأوروبية على أساس رفض أى طلب رسمى فى هذا المجال وضرورة تأجيل أية محاولات فى صدد العضوية حتى نهاية

والعسكرية فإن ألمانيا الموحدة بالمقارنة مع بلدان أوروبا الأخرى تستضىح أقوى مما كانت عليه ألمانيا الغربية والقوة لابد وان تستخدم . ومن المحتمل ان يستخدم الألمان هذه القوة أساسا فى تحقيق أهداف ألمانية فقط لا « أوروبية » . وتترك الدول الأوروبية الغربية أنه حتى لو توفر لها فرصة المشاركة فى تحديد وجهة هذه الأهداف فإنها مع ذلك ستنظر بعيدة عن مركز القوة الجديدة . ومن المنظور الأوروبى فإن هذه المخاوف سوف تستمر الى ان يشعر الألمان انفسهم بانهم أوروبيون أولا أكثر من كونهم ألمان .

تلك المخاوف لا تقتصر على مسألة الحجم فقط فاحتمال توحيد ألمانيا بدأ يؤثر تساؤلات من إمكانية مطالبة ألمانيا الموحدة بضم الأقاليم الأوروبية التى تقيم فيها الجماعات الجرمانية فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويقدّر عددهم بنحو ٤ ملايين ينطقون الألمانية . كما برزت تساؤلات أخرى حول الوجهة التى ستأخذها ألمانيا الجديدة والمقصود هل ستكون ألمانيا محايدة أم موالية للغرب فى الإطار الأمنى والعسكرى المستقر عليه .

غير أنه فى غضون اسابيع قليلة كانت الجماعة قد تجاوزت قسما وافرا من هذه المخاوف من خلال العمل على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية فيما بينها . وجاء الاتفاق على ان تتم هذه الوحدة بشكل تدريجى وإن ألمانيا الجديدة التى ستخرج الى الوجود ستكون فى نهاية الأمر جزءا لا يتجزأ من نسيج البيت الأوروبى الجديد والتحالف الأطلسى القديم .

ومن جانبها فقد كان التحدى الذى يواجه جمهورية ألمانيا الاتحادية هو ضرورة اقناع جيرانها فى الشرق والغرب معا بأن ألمانيا ستنظر على ما هى عليه من الاستقرار والولاء للغرب وأنها سوف تعمل من أجل عدم المساس بالأوضاع التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالحدود مع بولندا . كذلك وافق الألمان فى مارس ١٩٩٠ على اوتوا بكندا على التحرك نحو توحيد ألمانيا بالتشاور مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا فى إطار المحادثات التى عرفت باسم (٢ + ٤) والتى انضمت إليها بولندا فيما بعد لتصبح محادثات (٢ + ٥) . وهكذا ، فإنه أصبح واضحا لجمهورية ألمانيا الاتحادية ان احترام حدود ١٩٤٥ ومواصلة البناء الأوروبى هما محكاً رسوخ بلاده داخل الجماعة الأوروبية وفى الوقت نفسه ضمان مواصلة المسيرة نحو استعادة الوحدة الألمانية .

على أنه فى التحليل النهائية يتضح ان نجاح عملية الوحدة الألمانية يرتبط أساسا بالجهد الألماني النشط فى هذا الصدد

العام ١٩٩٣ على أساس ان جنود اعمال الجماعة ينوء بالاعباء في المرحلة الحالية .

وفي المقابل فان بعض الدول الأخرى غير الاعضاء تطرح حجة مضادة ومفادها ان المرحلة السابقة من تاريخ الجماعة والتي رفعت خلالها شعارات « التوسع » كانت لها آثار ايجابية على عملية التعميق وليس العكس . فعلى سبيل المثال في اعقاب انضمام كل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك الى عضوية الجماعة في عام ١٩٧٣ استعملت الجماعة فكرة انشاء الصندوق الاقليمي واستهدف في ذلك الحين تقديم الدعم للدول الأقل تقدما لمساعدتها على التكيف من عملية التكامل خاصة لابان المراحل الانتقالية الاولى . كذلك كان لانضمام كل من اسبانيا والبرتغال في عام ١٩٨٦ ثم اليونان في عام ١٩٨١ اثر مباشر في بدء العمل بمبدأ التصويب بالاعلبية في مجال تشريع اللوائح والقوانين الخاصة بالجماعة وفقا لما اورثته الوثيقة الأوروبية الموحدة والتي صدرت خلال العام ١٩٨٦ ، اى خلال العام نفسه .

(١) سياسة الجماعة الأوروبية تجاه دول (الإفتا) :

رغبة منه في التحرر من الضغوط المتنامية داخل بعض الاقطار الأوروبية التابعة لمنظمة التجارة الحرة (الإفتا) من أجل الحصول على عضوية كاملة داخل الجماعة ، طرح جاك ديولر رئيس المفوضية الأوروبية خطة جديدة في يناير ١٩٨٩ وتستهدف خلق مجال اقتصادى أوروبى (EES) European Economic Space وبمقتضى تلك الخطة والتي من المتوقع ان يستهل العمل بها مع بداية العام ١٩٩٢ يتم الربط بين دول الجماعة والاقطار المنة الاعضاء في منظمة الإفتا وهي سويسرا والنمسا والنرويج والسويد وفنلندا واسبانيا . كذلك سوف يفتح لدول الإفتا دور رئيسى في مجال « تشكيل » القرارات الخاصة بذلك المجال الاقتصادى دون التدخل في مجال صناعة القرارات والقوانين المتعلقة بالمجال ذاته . والأهم ان الاتفاق يحفظ لكل طرف قدرا من الاستقلالية في مجال اتخاذ القرارات . والمقصود انه في حالة استحالة التوصل الى اجماع بشأن اقرار قانون خاص بالمجال المعنى يصبح من حق الجماعة في هذه الحالة تطبيق القانون وفق رؤيتها دون مشاركة من قبل دول الإفتا . وتركز دول الإفتا في هذه الحالة على أهمية التفاوض المستمر بينها وبين دول الجماعة الامر الذى يجعل التفاوض عن مثل هذه الاختلافات في وجهات النظر امرا ممكنا بل ويساهم ايضا في تقليص حجم هذه الاختلافات مستقبلا . ومن المفترض كذلك ان تعمل الاجتماعات

المشتركة على المستوى الأعلى بين وزراء الجماعتين على ربط الهيكلين ضمن اطار المجال الجديد خاصة وانها تتضمن مشاركة من قبل قضاة من دول الإفتا للمساهمة في حل اية خلافات .

وفي المرحلة الحالية وبعد مرور حوالى ١٨ شهرا على انجاز الاعمال التحضيرية الخاصة بخطة ديولر بدأ الطرفان المعنيان مرحلة المفاوضات المباشرة الرسمية وتم الاتفاق على بعض الخطوط الرئيسية خاصة تلك النقاط السالفة ذكرها .

رغم ذلك تبقى اختلافات جوهرية بين الطرفين . فأوضح بعض المسؤولين الأوربيين ان المفوضية الأوروبية أصبحت تتحدث اليوم عن « تبادل » المعلومات مع دول الإفتا قبل قيام الجماعة باتخاذ القرار بدلا من الحديث عن دور الإفتا في عملية « تشكيل » القرارات . ووفقا لرؤية المفوضية فانها تخشى في المرحلة الحالية من عرقلة عملية صناعة القرار او إبطائها داخل المجال الجديد في حالة الالتزام باستشارة دول الإفتا بشأن كل قرار يتم اتخاذه . ويشترك مع المفوضية في هذه الرؤية كل من المجلس الأوروبى والبرلمان الأوروبى .

ويضع ديولر في المرحلة الحالية مجموعة من الشروط التى يتعين على دول الإفتا الالتزام بها قبل البدء في المرحلة التنفيذية لهذه الخطة . تلك الشروط هي :

اولا : ينبغي على دول الإفتا التنازل عن قدر من دورها في مجال المساهمة المباشرة في عملية صناعة القرار .

ثانيا : تطلب المفوضية دول الإفتا بان تصبح منظمة قوة وتماسكا الامر الذى يؤهلها للتحدث بصوت واحد .

ثالثا : تعرض المفوضية على اتجاه دول الأفتا الى المطالبة بمجموعة من الاستثناءات والالغاءات من هيكل اللوائح والقوانين والسياسات المشتركة التى تتبعها وتلتزم بها دول الجماعة الأوروبية خاصة في مجال السياسة الزراعية المشتركة أو التجارة .

(٢) سياسة الجماعة تجاه دول شرق أوروبا :

لاشك ان تلاحق الاحداث داخل الكتلة الشرقية واسراع بعض البلدان الأوروبية الشرقية بإبداء رغبتها في الانضمام الى عضوية الجماعة الأوروبية اخذ بثير المخاوف من امكانية تحلل بنيان الجماعة داخل مجموعة اوسع واقل وضوحا بكثير . فاستهدف التحرك السياسى والدبلوماسى خلال معظم العام ١٩٩٠ احتواء هذه المخاطر وتحديد

السماح لالمانيا الشرقية بالانضمام الى عضوية الجماعة هو مجرد حالة خاصة ، فجر مجموعة من الافكار والظروف التي من شأنها دعم الاتجاه المؤيد للتوسع في عضوية الجماعة من الداخل . فعلى سبيل المثال ترى بعض الدول الاعضاء مثل بلجيكا انه من غير العدل رفض انضمام دولة مثل النمسا بعد السماح بانضمام المانيا الشرقية خاصة وان ٣٠٪ من التجارة في النمسا تتركز مع الجماعة . وبدعم ذلك الاتجاه دول اخرى مثل المانيا الغربية وابطاليا خاصة وان الاولى ترتبط مع النمسا بعلاقات تاريخية وثقافية وثيقة .

وثمة دول اخرى من الاعضاء مثل الدانمارك تطالب بانضمام جميع دول الالفنا الى عضوية الجماعة الأوروبية على غرار ما حدث مع المانيا الشرقية . وجدير بالملاحظة ان ذلك الانضمام في الرأي حول قضية العضوية قد امتد ليشمل المفوضية الأوروبية نفسها بما في ذلك مساعده جاك ديلور .

والحقيقة ان الحجج التي تطرحها المفوضية حول مسألة العضوية تقتضد مصداقيتها تدريجيا ، ففي ظل جو الوفاق الراهن وانتفاء ظروف الصراع بين المصكرين الغربى والشرقى تقف الحجة الخاصة بالاعتراض على وضع النمسا المعايير قرا واضحا من المصداقية في مجال عرقلة انضمامها لعضوية الجماعة . ويبنى تلك الرؤية على نحو منطقي دول اخرى محايدة وتطمح في العضوية مثل السويد وفنلندة وسويسرا . ونلاحظ ايضا أن المخاوف الأوروبية من المانيا الموحدة والثورية قد ساهمت في دعم اتجاه التوسع داخل الجماعة وابرار الحاجة الملحة لتقليص النفوذ الالمانى الاقليمى من خلال استقطاب المزيد من الدول خاصة في الوسط والشرق الأوروبى ضمن هيكل الجماعة الرئيسى .

وتكتسب المناظرة الخاصة « بالتوسيع » في عضوية الجماعة مقابل « التصيق » لبنيانها بعد أكثر اهمية ويرتبط بالمخاوف الدولية والأوروبية من امكانية سقوط الجماعة الأوروبية اسيرة لفكرة « أوروبا الصغيرة » والمقصود هنا ان نوايا الجماعة الواضحة في المرحلة الحالية تستهدف ان تصبح مركزا وقبلا قويا يحيط به مجموعة من الدوائر المتداخلة تضم دولا اقل في الاهمية والنفوذ والثراء وتشمل دول الالفنا ، تاليها اقطار دول شرق أوروبا ثم دول المغرب العربى . وعلى الرغم من امكانية توثيق عرى التكامل فيما بين هذه الدول والمركز الا ان ذلك يتأتى دون ان يواكبه انتماج سياسى أو عضوى حقيقى مع الدول المركزية .

انتمكاسات استيعاب دول الشرق الأوروبى . وطرح رئيس المفوضية جاك ديلور تصورا جديدا لأوروبا في المستقبل يستند على ايجاد عدة دوائر متداخلة Concentric circles تكون دائرتها المركزية السوق المشتركة باعضائها الحاليين الاثنى عشر والتي يجب ان توفق عرى الترابط بينها عن طريق الوحدة التقنية والاقتصادية والسياسية وتلى تلك الدائرة دائرة اوسع تضم في المستقبل دولا مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا . اما الدائرة الثالثة وهى الاوسع فتضم دولا كالمغرب وتركيا وهى البلدان التي تتمتع بعلاقات اقتصادية وتجارية متميزة مع السوق المشتركة ولكنها لا تمتلك شروط الخول في الدائرة المركزية .

واذا كانت سياسة الجماعة تجاه دول مثل النمسا التي تطالب بالعضوية تنتم بالصرامة على نحو واضح حيث تستبعد امكانية التفاوض بشأن تلك الطلبات حتى نهاية العام ١٩٩٣ فان تحديد سياسة الجماعة تجاه دول أوروبا الشرقية وعلى الأخص الديمقراطيات الجديدة امر يبدو أكثر صعوبة . وتساو في هذا المجال حجج تقليدية سبق استخدامها لصالح انضمام دول مثل اليونان والبرتغال واسبانيا في السابق بدعوى انها سوف تساهم في تكريس الديمقراطية في هذه الدول بعد سنوات من الحكم الديكتاتورى . على ان منهج الجماعة اعتمد تجاهل هذه الحجج مؤكدا على ان دول الشرق الأوروبى لاتزال دون مستوى النضج الاقتصادى والسياسى الذى يؤهلها للانضمام الى عضوية السوق المشتركة على الاقل في المرحلة الراهنة . ولعل ابرز الامثلة التي يتم التركيز عليها في هذا المجال الصعوبات التي تواجه اقتصادات تلك الدول في مجال الصمود امام عملية التجارة الحرة .

وقد اكتفت المفوضية الأوروبية بإبرام مجموعة جديدة من اتفاقات الارتباط مع دول شرق أوروبا واهمها بولندا والمجر ويغاريا ويوغوسلافيا دون تضمين تلك الاتفاقات أية نصوص تعد باحتمالات اعطاء العضوية الكاملة لهذه الدول داخل الجماعة كما هو الحال على سبيل المثال في الاتفاقات التي يجرى عقدها مع دول مثل اليونان وتركيا وقبرص ومالطة .

والواضح حتى الآن ان سياسة الجماعة تستهدف الحيولة دون تفكير أى من دول أوروبا الشرقية في مسألة العضوية في المستقبل المنظور مع الحرص في الوقت ذاته على تأكيد استمرار التزامها بالمساعدة الاقتصادية لهذه الدول .

من جانب آخر فان القرار الذى اتخذته الجماعة باعتبار

ويهدف هذا التقسيم بالضرورة الى تأكيد هامشية الدول الأوروبية الشرقية مع استمرار ارتباطها بدول المركز الأوروبي الغربي الأقوى والأغنى .

وترى الولايات المتحدة في هذا الصدد ان المخاوف من دول أوروبا الموحدة سوف تغدو مخاوف سياسية أكثر من كونها مخاوف اقتصادية وان الجماعة الأوروبية بصراها على اعتماد ذلك المنهج إنما تجازف باستمرار تفككها وضعفها وتحول دون تكريس نفوذها كقوة اقليمية ودولية تشترك في تحمل الاعباء مع الولايات المتحدة على الساحة الدولية .

(٣) تنظيم المساعدة لدول أوروبا الشرقية :

كان من اهم نتائج انهيار النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية اتاحة المجال امام الجماعة الأوروبية لتصبح القوة الاقتصادية الرئيسية والمهيمنة في أوروبا . وساهم في دعم النفوذ الاقليمي للجماعة عملية تنظيم المساعدة ، لأوروبا الشرقية والتي اضطلعت بتقديمها الدول الغربية منذ منتصف العام ١٩٨٩ وطوال عام ١٩٩٠ . وقد ساهمت تلك العملية في تحول الجماعة الى قوة اقليمية ذات مسؤوليات جادة وحقيقية حتى ان بعضا من تلك المسؤوليات أطلق عليها مسؤوليات « تاريخية » .

ولعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في مجال تنظيم تلك العملية رغبة منها في تأكيد استمرار ارتباطها بدول السوق المشتركة كقوة رائدة داخل المجتمع الغربي وحرصا منها على تأمين عدم عزلتها عن ديناميكية الأحداث التي تفجرت على نحو مذهل داخل القارة الأوروبية . فاقترحت الولايات المتحدة تفويض المفوضية بمهمة تنسيق المعونات من قبل الدول الـ ٢٤ الصناعية الغربية الفنية الى كل من بولندا والمجر . واصبح ذلك البرنامج فيما بعد يعرف باسم برنامج الجي ٢٤ .

وسرعان ما اتسع مجال البرنامج ليشمل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلفاريا ثم يوغوسلافيا ورومانيا .

ومن جانبها فقد بدا واضحا بجلاء للجماعة الأوروبية ولرئيس المفوضية جاك ديلاور اهمية اقتناص تلك الفرصة لتكريس الدور السياسي للجماعة على الساحة الدولية وهو الامر الذي يفسر الاهتمام الشديد الذي اولته المفوضية لتلك الجهود على المستوى الإداري والتنظيمي .

على مستوى ثان اهتمت الجماعة باعادة بناء علاقاتها مع دول شرق أوروبا على مستوى الروابط الثنائية . وفي هذا الصدد تم التعاقد على مجموعة من الاتفاقات التجارية

واتفاقات التعاون المشترك مع كل دولة على حدة اضافة الى اتفاقات الارتباط . وهذه الاتفاقات توفر لدول شرق أوروبا التجارة الحرة مع دول السوق المشتركة مع السماح لتلك الدول بغرض الحماية خلال مرحلة انتقالية . وتشمل تلك الاتفاقات اقامة مشروعات مشتركة في مجالات مختلفة مثل البنوك ومجالات البحث والتنمية والبيئة والاتصالات . ويعنى ذلك بالاساس تشجيع انتقال الخبرة الغربية لتلك الدول . كذلك تشمل الاتفاقات عروض تمويل أوروبية وقروضا مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار . وعلى مستوى التعاون السياسي توفر تلك الاتفاقات منزلة الدول الشريكة لدول شرق أوروبا حيث تنتج الفرصة لمزيد من اللقاءات الرسمية المتكررة على المستوى الأعلى لمناقشة المشاكل الخاصة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وربما بعض اللمسائل الإقليمية الملحة .

وجدير بالملاحظة ان التعاون على المستوى الثنائي بين الجماعة الأوروبية ودول شرق أوروبا يشهد ازدهارا ملحوظا على حساب التعاون على المستوى الجماعي والمشارك . ويعود ذلك بالاساس الى عدم ترحيب دول شرق أوروبا باقامة منظمة اقليمية او كيان مستقل يتم من خلاله التفاوض مع دول السوق على نحو جماعي . ويأتى ذلك في الوقت الذي ترحب فيه للمفوضية الأوروبية بمثل هذا النمط من التعاون . ويعمق من اواصر تلك العلاقات الثنائية حجم المساعدة المقدمة من قبل السوق المشتركة لتلك الدول . فعلى سبيل المثال حصلت كل من بولندا والمجر على ما يوازي نحو ٣٧٠ مليون دولار امريكى خلال عام ١٩٩٠ مقدمة من السوق المشتركة . كذلك أفريت الجماعة حوالي بلون (لوكو) (عملة النقدية الأوروبية) من المساعدة النقدية لتقديمها لدول المنطقة خلال العام ١٩٩٢ هذا بالإضافة الى العديد من البلايين من الأيكو المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار .

وتشمل المساعدات تقديم معونات غذائية طارئة وتخصيص صندوق للتنمية البنية الأساسية الزراعية في بولندا يتم ادارته مباشرة من قبل المفوضية الأوروبية والحكومة البولندية . وثمة صلات ثقافية تنمو باطراد وتشمل اعداد برامج تعليمية على مستوى الجامعات وتبادل الطلاب واقامة المعاهد والجامعات ودعم المؤسسات العلمية في دول شرق أوروبا خاصة في مجالات الاعمال والادارة والعلوم التطبيقية واللغات .

على ان تقديم المساعدات لدول شرق أوروبا لا يزال منورها بمقدار التقدم الذي تحرزه هذه الدول في مجال

الانتقال نحو العمل باقتصادات السوق وتكريس الديمقراطية في الداخل . على سبيل المثال رفضت الجماعة التوقيع على اتفاقية للتجارة مع رومانيا في شهر يونيو ١٩٩٠ على اثر اضطهاد الحكومة للمعارضة الرومانية .

ج - استكمال اجراءات المشروع اوروبا ١٩٩٢ :

امتد نشاط المحور الفرنسي - الالماني خلال العام الى محاولة الاسراع بخطوات تنفيذ السوق الموحدة . فالمعروف ان تقارير الجماعة تؤكد وحتى نهاية العام ١٩٨٩ استمرار نمط التفتت والتباطؤ المتعمد الذي يسود عملية التطبيق . وحتى نهاية التاريخ ذاته فان المفوضية الأوروبية نفسها لم تنجح في الامخال الى عملية التطبيق سوى ٦٨ توجيهها فقط .

والمعروف ايضا ان الجزء الاول من برنامج اوروبا ١٩٩٢ والذي يعد بأحداث تغييرات يستشعرها المواطن الأوروبي هو الخاص بلفاء القيود على الحدود . ويعتبر الجزء الذي تثار حوله العديد من التكهات تشكك في امكانية دخوله الى حيز التنفيذ . على ان اتفاق فرنسا والمانيا ودول البينلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) على احتواء تلك التباطؤ المتعمد وتحقيق على مستوى خمسة بلدان خلال منتصف عام ١٩٩٢ ما يفترض مبدئيا تحقيقه على مستوى الدول الاثنى عشرة في اول يناير ١٩٩٣ قد اعطى دفعة قوية لعملية اوروبا ١٩٩٢ من خلال التوقيع على « اتفاقية شينجنغن » Schengen Treaty ففى يونيو ١٩٩٠ . وبمقتضى تلك الاتفاقية سوف يتم ازالة جميع العرافيل امام حرية انتقال الاشخاص والخدمات بين البلدان الخمس في موعد اقصاه منتصف عام ١٩٩٢ . ويعنى ذلك عمليا تحقيق السوق الموحدة قبل موعدها بنصف عام . كما يعنى ذلك ان مجموعة شينجنغن سوف تضحي مخبرا عمليا لما سيكون عليه شكل الجماعة الأوروبية ككل .

وعلى الرغم من ان التوقيع على تلك الاتفاقية كان واردا من حيث المبدأ خلال عام ١٩٨٨ فانه تم تأجيله بعد ان اصبحت الوثيقة الخاصة به جاهزة في ديسمبر ١٩٨٩ . وكانت المانيا قد ارجأت تنفيذ المشروع لمسائل داخلية تصل بعجريات الوحدة الالمانية وهو ما تم حسمه في المرحلة الحالية . وجدير بالذكر ان ما يسهل الدخول في هذه التجربة حقيقة ان البلدان الخمس المعنية بالاتفاق تشكل مدى جغرافيا مفتوحا ، كما أن مستوى نموها الاقتصادى والاجتماعى متقارب وهي بالإضافة إلى ايطاليا تعتبر الاقطار المؤسسة للجماعة في عام ١٩٥٧ .

ويطلب وضع تلك المعاهدة موضع التنفيذ نحو عامين على الاقل وذلك لأسباب فنية من ناحية ولضرورات ديمقراطية من ناحية ثانية . حيث إنه من المفترض الموافقة المسبقة للبرلمانات الوطنية للدول المشاركة في التوقيع . ومن هنا يؤثر التساؤل المنطقي : إذا كانت عملية محو الحدود بين خمسة بلدان استغرقت حوالي ٥ سنوات من التفاوض فكيف يمكن محو الحدود بين اثنتى عشرة بلدا ومباشرة التنفيذ في عام ١٩٩٣ ؟ وفقا لرؤية المفوضية فإن هذه المسألة يمكن حسمها على نحو ايجابي إذا توافرت الارادة السياسية لدول الجماعة الأوروبية وهو امر لايزال غير واضح للعالم في المرحلة الراهنة .

ومن ناحية أخرى ، وثمة بعض الدلائل تدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل المشروع اوروبا ١٩٩٢ على الصعيد التطبيقي . فعلى الرغم من أن الفترة المتبقية على اتمام مشروع السوق الموحدة تقدر بنحو العامين إلا أن ٦٠ ٪ من الاجراءات قد تم الاتفاق عليها . كذلك فالبرنامج بما تضمنه من قواعد جديدة قد ساهم في تغيير سلوك ونهج أنشطة ادارة الاعمال في الداخل والخارج معا . ونلاحظ أن صناعات كصناعة الهندسة الالكترونية وتعبئة الاغذية وشركات التأمين قد اعادت النظر في استراتيجيتها عبر اقامة تحالفات لها عبر الحدود وذلك استعدادا لعالم ما بعد ١٩٩٢ . وتوضح تقارير الجماعة أن السوق الأوروبية قد اقترنت بالفعل من تحقيق هدف السوق الواحدة فلاحظ بصفة خاصة تنامي حجم التجارة البينية للدول الاعضاء كنسبة من اجمالي تجارتها الكلية .

والواضح اذن أن عملية تنفيذ اجراءات السوق الموحدة حققت دفعة قوية يصعب الارتداد عنها . والأهم أن مجتمعات الاعمال الأوروبية وحتى المواطن العادى اصبحت على دراية تامة بالواقع الجديد وتضع الشركات والمجموعات المختلفة نفسها الآن في وضع كما سبق وتكرنا يسمح لها بالاستفادة القصوى من افتتاح السوق الكبرى في عام ١٩٩٣ .

ويرتبط ذلك الوضع مباشرة بجملة من الصعوبات الخاصة بادارة السوق الموحدة المرتقبة . ويحتاج الشركاء الأوروبيون الى الاتفاق في المرحلة الاخيرة حول كم متزايد من قضايا التنسيق فيما بينهم . والواضح بصفة عامة ان عملية الاتفاق حول تلك الصعوبات تنسم بالمراوغة . وهذا تحديا ما نؤكد خلال مباحثات هذا العام حول اسلوب التحكيم الأمثل في عمليات الانماج الضخمة بين الشركات الأوروبية . والقضية المطروحة حاليا هي الحاجة الى تحديد الجهة صاحبة الحق في ضبط عمليات الانماج بين الشركات

من المراقبة الأوروبية في هذه الحالة . اما المانيا فقد عرضت ان تكون الجماعة صاحبة القوت (حق النقض) الوحيد حيث انها تريد الاحتفاظ بحق الاعتراض وان اقرنه الجماعة اولاً .

وبالنسبة لعملية تحرير حركة رأس المال فقد تم بالفعل تحقيق درجة اكبر من التحرر على نطاق الجماعة . وترتبط حرية الحركة الكاملة لجميع العمليات المالية بما فيها النقد والتحويلات المصرفية من خلال ازالة التحكم في تحويل العملات وتحرر الخدمات المالية وتمتقيق ظروف واهوال مواتية وعادلة للمنافسة وحماية للمدخر والمستثمر على نطاق الجماعة بأكملها . ويمثل الاتجاه العام الآن في انه سيسمح للاجهزة التي تقدم الخدمات مثل البنوك أو شركات التأمين المعتمدة في احدى الدول الاعضاء بالعمل تحت ظروف مشابهة في جميع دول الجماعة . ولم تحقق ذلك بالفعل حتى الآن سوى بريطانيا وفرنسا ، ومن المقرر ان تحققة إيطاليا و ألمانيا خلال منتصف عام ١٩٩٠ . اما باقى الدول فسوف يمتد بها الامد حتى نهاية عام ١٩٩٢ مع اعطاء اليونان والبرتغال تنازلات خاصة حتى عام ١٩٩٥ .

د - التقدم في مجال التوحيد الاقتصادي والتقدي الأوربي :

يعتبر تقرير محافظى البنوك المركزية والمعروف باسم « تقرير ديلور عن التوحيد الاقتصادي والتقدي ، محور مشروع الوحدة الاقتصادية والتقدي كخطوة هامة على صعيد تطوير المشروع اوريا ١٩٩٢ . وينص التقرير المعنى على ايجاد عملة اوروبية موحدة مركزى اوروبى موحد فضلاً عن تحقيق المزيد من التنسيق في السياسة الاقتصادية الكلية للدول الاعضاء في الجماعة عبر ثلاث مراحل . المرحلة الاولى وتبدأ في يوليو ١٩٩٠ ويتم خلالها التحرير الكامل لحركة رؤوس الاموال داخل السوق مع التزام جميع الدول الاعضاء بتطبيق النظام التقدي اوروبى بصورة جادة . كذلك يتم خلال هذه المرحلة انشاء صندوق الاحتياطي كخطوة سابقة لا قامة بنك مركزى موحدة . اما المرحلة الثانية وهي مرحلة انتقالية فيكون التركيز خلالها على تحقيق المزيد من التنسيق في السياسة المالية والتقدي للدول الاعضاء على نحو يسمح بانشاء بنك مركزى اوروبى موحدة يتولى مهمة الاشراف على المؤسسات والاجراءات المرتبطة بالسياسات المالية والائتمانية للدول الاعضاء . كما يتولى البنك مهمة الاشراف على سياسات الصرف الاجنبى سواء فيما يتعلق بعلاقات العملات الأوروبية وبعضها البعض او علاقة هذه العملات بعملات الدول الاخرى .

داخل الجماعة الأوروبية . والمقصود هنا لأى مدى تكون الدولة العضو هي صاحبة الملطة والقرار في ضبط عملية الانتماج بين الشركات وحتى تكون مؤسسات الجماعة هي صاحبة تلك الصلاحيات .

تتور هذه القضية على اثر التزايد المطرد في عمليات التملك سواء داخل حدود كل دولة اوروبية على حدة او عبر هذه الحدود . ومع ذلك تبقى ضرورة ضبط عمليات الانتماج لمنع ايجاد واقع احتكاري ينال من مصالح المستهلك الأوروبي حيث تصبح القوة في ايدي مورد واحد ويضيع على المستهلك فرصة الاختيار بين البائعين .

يضاف الى ذلك صعوبة اخرى تتصل بالصناعات ذات الطابع الاستراتيجي مثل الصناعات العسكرية . فبعض الحكومات ترفض انتقال سلطة التحكم في هذه الصناعات الى ايدي اجنبية حتى وان كانت دولة اخرى عضو في الجماعة . وعلى هذا الاساس تتور آراء تنادى بأهمية الاخذ بالمصالح القومية في الاعتبار عند الاتفاق على سياسات خاصة بإدارة السوق المرتبطة خاصة فيما يتصل بشئون عمليات الانتماج بين الشركات .

ومن بين القضايا الرئيسية التي جرى طرحها خلال العام في هذا الخصوص قضية تحديد حجم معين للشركات المقترح دمجها . والمقصود انه اذا زادت القيمة عن هذا الحجم المعنى استوجب الأمر عرضها على مؤسسات الجماعة لافرار عملية الانتماج . وفي هذا الصدد اقترحت المفوضية الأوروبية مبلغ ٢٠٠٠ مليون ايكو (الوحدة التقدي الأوروبية) أى ما يعادل نحو ٦٥ مليون جنية استرليني . وتعارض بريطانيا هذا الاقتراح حيث ترى انه من شأنه توسيع نطاق التحكم الأوروبي داخل الدول الاعضاء اكثر مما يجب . واقترحت الحكومة البريطانية رقماً بديلاً يعادل عشرة امثال الرقم المطروح اي ٦٥٠ بدلا من ٦٥ جنية استرليني .

اما فرنسا فهي تهتم بتحقيق تقدم سريع بشأن تلك القضية لذلك اقترحت في العام ١٩٨٩ وخلال توليها لرئاسة السوق اقتراحها وسطا ويقتضى بأن تتولى الجماعة وحدها مهمة التحرر في عمليات الانتماج التي يزيد رقم الاعمال المجمع لها على ٣٢٥٠ مليون جنية استرليني وذلك حتى عام ١٩٩٢ ثم يهبط الحجم الى المستوى المقترح اصلا . وتعارض ذلك الاقتراح بريطانيا . اما الدول الاخرى مثل هولندا والبرتغال واليونان وإيطاليا فانها لا تحبذ الصعود بالرقم الى مستوى عال لان جميع شركاتها يمكن ان تفلت

ويعتقضى المرحلة الثالثة يتم تدعيم السلطة النقدية المركزية للسيطرة على النقد المتداول بالسوق والقضاء اسعار الصرف بين عملات الدول الاثنى عشرة . ويناط بالمجلس الاوروبى مهمة فرض القيود على الموزانات القومية على نحو يجنب حدوث أى تهديد على الصعيد العام . وتكثل هذه المرحلة باستبدال العملات النقدية للدول الاعضاء بعملة موحدة . واهتم التقرير بالتأكيد على ان الالتزام بالمرحلة الاخيرة ليس ضروريا على الاطلاق فى الاجل القصير .

على مستوى آخر ، يتطلب تنفيذ المراحل المختلفة التى ينص عليها التقرير ادخال تعديلات على اتفاقية روما المنشئة للجماعة على ان تتم هذه التعديلات بصورة تدريجية .

وبصفة عامة يحظى التقرير المعنى فى المرحلة الحالية بتأييد وترحيب معظم الدول باستثناء بريطانيا التى تعارض بشدة امكانية تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة . فى حين تؤيد هذه المراحل على الاقل ظاهريا كل من ألمانيا الغربية ولوكسمبورج والدانمارك . اما بقية الاطراف فترحب بشدة بهذا المشروع وعلى رأسها فرنسا وباقي الدول الاخرى ذات العملات الضعيفة مثل إيطاليا واسبانيا .

وتستند المعارضة البريطانية على مجموعة من الاعتبارات اهمها ان انجاز الخطة يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسة يستتبعها بالضرورة التخلي عن السيادة الوطنية فى مجال وضع السياسات الائتمانية والنقدية والمصرفية الوطنية . كذلك تركز المعارضة البريطانية على الآثار السلبية التى يمكن ان تتركها عملية التوحيد النقدي على الدول ذات العملات النقدية القوية واهمها بريطانيا وألمانيا .

ويمكن القول ان الموقف البريطانى تم احتواؤه بنجاح خلال العام نتيجة للافكار والمشاريع المتماسكة التى تطرحها المفوضية الأوروبية بصفة شبه مستمرة وتستهدف احاطة موقف بريطانيا بجو من العزلة او شبه العزلة عن موقف بقية الدول الاعضاء خاصة وان بعضها لا يزال يبدى بعض التحفظات بشأن المشروع مثل ألمانيا . فبعد مرور حوالى العام على صدور التقرير المذكور اصدرت المفوضية وثيقة اخرى لا تقل اهمية فى هذ السدد . وتمت مناقشة خطة الهيئة التى تضمناها هذه الوثيقة خلال اجتماع وزراء المالية بالجماعة الذى عقد فى مارس ١٩٦٠ .

وتتفق الخطة الجديدة للمفوضية الأوروبية وجميع بنود تقرير ديلاور باستثناء مسألة واحدة هامة من حيث انها تسقط اصرار البنوك المركزية على استمرار العمل بالالوانت والقواعد المركزية التى تحكم المعجز فى موازنات الدول

الاعضاء . ويعتقضى تلك الخطة ان يكون هناك اجراءات او قوانين نقدية مركزية تقوم بمهمة مراقبة ومتابعة السياسات المالية العامة للدول الاعضاء . وموقف يستعاض عن ذلك بما يسمى « بالاجراءات الملزمة » Binding procedure التى بمقتضاها سوف يكون على الحكومات الوطنية موافاة مجلس وزراء المالية الأوروبية بمجموعات من القوانين او التوجيهات فيما يختص بالسياسات المالية والتى يتم التصديق عليها فى مرحلة لاحقة لتضمنى قانونا وطنيا . ومن المفترض او المرغوب فيه ان تكون هذه الاجراءات صارمة للغاية بحيث تضمن ان الملوك الاقراضى للدولة ان يضع ضغوطا على معدلات الفائدة الوطنية او تلك الخاصة بالجماعة .

وفى حين تبدو هذه الخطة اكثر تحررا مقارنة بالفكرة القديمة والخاصة بايجاد القوانين واللوائح الملزمة Binding rules الا انها تؤكد على ضرورة تخلى الدول الاعضاء عن سلطات السيادة فيما يتعلق بوضع سياساتها المالية . ويرى رئيس المفوضية ان تلك الخطة تعنى بالحاجة الملحة الى ايجاد سياسة اقتصادية كلية وضرورة التنسيق فى مجال السياسات المالية بحيث لا تتحمل السياسة النقدية جميع الضغوط .

كذلك يرى ديلاور ان تلك « الاجراءات الملزمة » لا تتنافس بينها وبين مبدأ تقديم الدعم المالى Principle of Subsidy كما انها لا تتنافس والافكار الخاصة بضرورة اتخاذ القرارات على مستوى الجماعة عندما تبرز الحاجة الى ذلك . فالمقصود هو ان التخلي عن السيادة فى مجال تحديد الموازنة سوف يساعد على تعزيز العمل من اجل التقدم على صعيد اجراءات التوحيد النقدي دون اضافة اية عراقيل .

وافادت التقارير الخاصة بمناقشة تلك الخطة فى اطار الاجتماعات التى اجراها وزراء المالية بالجماعة بالاشتراك مع ممثلى البنوك المركزية الأوروبية ان جواً من الاتفاق العام ساد المفاوضات وان المشاركين بها توصلوا الى اتفاق موسع فيما يخص بهدف الوحدة النقدية ومع ذلك فقد انتقروا فى مجال تحديد جدول زمنى محدد بهذا الخصوص بالاستثناء الاجماع على اهمية وضرورة التحضير لاجتماع خالص فى نهاية العام لاجراء تعديلات هامة على المعاهدات الاسلالية المنشئة للجماعة .

وقد نفت التقارير الخاصة بتلك المعادثات احتمالات اتخاذ بريطانيا موقفا اكثر ايجابية فى هذا السدد حيث اكدت انه لم يطرأ أى تغيير على الموقف البريطانى الرافض للاتضمام

الى النظام النقدي الاوروبي ، واستندت المعارضة البريطانية لمثل هذه الخطوة خلال النصف الاول من العام على اساس ان معدل التضخم في بريطانيا لا يزال ينبغي خفضه ليوائم مع مستويات التضخم في باقي الدول الاعضاء . وتضمنت نقاط الاتفاق خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٨ مارس هذا العام مجموعة من المقترحات كان اهمها ما يلي :

١ - خلق نظام اوروبي للمصارف المركزية (Eurofed) على غرار نموذج البوندسبانك الالماني Bundesbank ونظام الاتحاد الفيدرالي الامريكي ويقوم بالتحكم في الاوضاع المالية الأوروبية على اساس يومي .

٢ - ضرورة ان يصبح البنك المركزي الأوروبي ذا استقلالية سياسية والتزام بمكافحة التضخم . وان يضمن عرضة للمساءلة الديمقراطية فيما يخص بطاقة اعماله .

٣ - الاتفاق حول اهمية الحكومات الأوروبية عن تحويل العجز في الموازنات من خلال الاقتراض الزائد الامر الذي قد يترتب عليه تأثيرات سلبية على اقتصادات باقي الدول الاعضاء .

اما عن الاختلافات فقد تضمنت الخلاف حول الجهة التي ستؤولي التحكم في سياسات الصرف الاجنبي . وترى كل من فرنسا وانجلترا انها ينبغي ان توكل الى وزراء المالية في حين يرى فريق ثان تزعمه المانيا الغربية بان تلك السلطة ينبغي ان توكل الى البنك المركزي نفسه . الى جانب ذلك تبقى هناك بعض المسائل المعلقة ومحل الخلاف خاصة فيما يتصل بمقدرة اتفاقيات الجماعة على ادانة العجز الزائد أو معاقبة الدول التي ترفض تحجيم حجم انفاقها . وترى المانيا الغربية في هذا الخصوص ضرورة وجود لوائح ملزمة تساندها عقوبات . في حين يرى جانب ثان بان الموازنات ينبغي ان يحكمها قوانين السوق وبأن التحكم المركزي من شأنه التخلي عن حقوق السيادة الوطنية بشكل مفرط للغاية .

ويمثل قرار الحكومة البريطانية المفاجيء بالانضمام الى النظام النقدي الاوروبي في اكتوبر خلال العام واحدا من أبرز التطورات الخاصة بالتوحد الاقتصادي والنقدي الاوروبي . واذا كان الخبراء المسيحيون قد اجمعوا على ان القرار هو في حقيقة الامر مناوره مياومة بارعة من جانب رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر في مواجهة المعارضة العمالية الداخلية فلان القرار في حد ذاته يمثل خطوة ايجابية اخرى في اطار سعي الجماعة الأوروبية

لاحتواء الموقف البريطاني وارغامها على تقديم المزيد من التنازلات .

على انه لا يزال يقلل من اهمية اتخاذ هذا القرار من اعلنته تاتشر من انها لن تذهب ابعد من ذلك واستمرار معارضتها لفكرة العملة الموحدة . ومن جانبها ترى المفوضية الأوروبية ان قبول الحكومة البريطانية الانضمام الى النظام النقدي الاوروبي واستمرار معارضتها لمسألة التوحد النقدي يمثل تحديا جديداً على الدول الاخرى اخذ في الاعتبار حيث انه يوفر لبريطانيا امكانية عرقلة الجهود المبذولة في اتجاه الوحدة استناداً الى موقعها الجديد داخل النظام النقدي الاوروبي على خلاف ما كان عليه الحال من قبل وساهم في تصعيد هذه المخاوف ما اظهره جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني الجديد من تمسك صريح بنهج تاتشر ازاء تلك القضية .

ويؤكد صحة هذه المخاوف استمرار المعارضة البريطانية لخطوات التوحد الاقتصادي والنقدي خلال القمة الأوروبية التي عقدت في ميلانو في اكتوبر ١٩٩٠ . ويمكن استعراض اهم بنود الاتفاق الذي حظي بموافقة جميع الدول الاخرى الاعضاء على النحو التالي :

١ - الاتفاق على تحديد مطلع يناير ١٩٩٤ للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية .

٢ - ضرورة اخال تعديلات في اتفاقية روما مع بداية المرحلة الثانية والذي يسمح باقامة بنك مركزي فيدرالي وهيئة فيدرالية اوروبية للإشراف على السياسات النقدية للدول الاعضاء . كما تم الاتفاق على مواصلة خطوات دعم العملة الأوروبية تمهيدا لتوحيدها في اطار المرحلة الثالثة والاخيرة .

٣ - الاتفاق على البدء في المرحلة الاخيرة في اول يناير ١٩٩٣ وفيها يتم اتخاذ اجراءات ضرورية من شأنها استبدال العملات الأوروبية المختلفة بعملية موحدة . وتتضمن هذه المرحلة بالضرورة انتاج سياسة السوق المفتوح بما يسمح بتحقيق النمو المطلوب وتوفير فرص عمالة جديدة وحماية الهيئة وتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - الإصلاح الدستوري ومستقبل التوحد السياسي الأوروبي :

سيطرت مسألة الإصلاح الدستوري على محادثات القمة في دبلن (ابريل ١٩٩٠) ثم خلال قمة دبلن الثانية للمجلس

الأوروبي والتي عقدت في يونيو ١٩٩٠ . وتم الاتفاق بين رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة على إعادة صياغة دستور الجماعة كضرورة أساسية وملحة .

والمعروف أن هذه القضية طالما كانت محل اهتمام شديد من قبل الاتجاه الفيدرالي داخل الجماعة الأوروبية . على أنه خلال العام اتسع نطاق الاهتمام بتلك القضية ليشمل أبعادا جديدة ويضم اتجاهات متعددة أصبحت تؤكد اهتمامها المطرد بتلك المسألة . على سبيل المثال لنحظ الاهتمام المتنامي من قبل العديد من الدول الأعضاء بمسألة العجز الديمقراطي الملحوظ الذي يعاني منه الأداء السياسي للجماعة أبرز سمات ذلك العجز ضعف سلطة ونفوذ البرلمانات الوطنية في مجال التأثير على التشريعات الخاصة بالجماعة في الوقت الذي لا يزال فيه البرلمان الأوروبي يفتقر إلى صلاحيات حقيقية لمراجعة التشريعات الأوروبية .

من جانب ثان فإن الحديث عن الوحدة الأوروبية والنقدية كان من شأنه إثارة مجموعة من الأفكار الخاصة بأهمية التعديل الدستوري . وأبرز التساؤلات في هذا المجال التساؤل الخاص بكيفية جعل السياسات الاقتصادية والنقدية الخاصة بالجماعة موضوعا للمراقبة من قبل البرلمان الأوروبي .

من ناحية ثالثة وبما أنه كان من الضروري على الجماعة أن تعد نفسها لاحتمالات التوسع في العضوية من خلال انضمام أعضاء جدد فقد كان من المنطقي أيضا أن تثار المخاوف من احتمالات أن يؤثر ذلك سلبا على أيقاع عملية صناعة القرار ما لم يواكب ذلك إصلاح وتجديد مؤسساتي وهيكلية . ثم هنالك من ناحية رابعة الانتقادات التي يوجهها بعض الدول الشركاء للجماعة وبعض المسؤولين عن السياسة الخارجية للجماعة ومقادها أن إدارة وتنظيم السياسة أصبحت تقتضي المراجعة في الوقت الذي تنوء فيه بأعباء التحديات الدولية الجديدة .

وعلى الرغم من أن توالى الأحداث في أوروبا الشرقية كان المحرك الرئيسي لتلك الأفكار والجدل بشأن تطوير الجماعة إلا أن الدور المحوري في مجال إدارة تلك الأفكار والتنسيق فيما بينها ودعما في اتجاه الدفع بألوية الإصلاح الدستوري هو ذلك الذي اضطلع به رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور . فأكد ديلور على أن المنهج الذي ينبغي أن تسلكه الجماعة أزاء الأحداث في الشرق ينبغي أن يتم من خلال الإسراع بخطى التوحد الاقتصادي والنقدي يواكبه تطوير لهياكل ومؤسسات الجماعة الأوروبية .

ولعبت المسألة الألمانية تحديدا دورا رئيسيا في تغير وجهات النظر بشأن مستقبل الجماعة وكذلك في مجال بلورة تعاون فرنسي - ألماني نشط في هذا المجال . فاصبح الشعور العام داخل الجماعة بأن الوحدة الألمانية لا تمثل تهديدا رئيسيا في ظل أوروبا أكثر توحدا . وفي هذا المناخ طرح رئيس المفوضية مجموعة جديدة من الأفكار الخاصة بالإصلاح الدستوري أهمها كان الاقتراح الخاص بضرورة الأعداد لمؤتمر على مستوى الحكومات للدول الأعضاء ومهمته مناقشة قضايا التوحد السياسي على نحو مستقل على غرار مؤتمر مناقشة الوحدة النقدية والاقتصادية .

(١) المبادرة الفرنسية الألمانية :

حفل العام ١٩٩٠ بالعديد من المبادرات الخاصة بمسألة الوحدة السياسية الأوروبية أبرزها كان البيان الفرنسي - الألماني المشترك الذي القاه الرئيسان الفرنسي والألماني قبيل اجتماع قمة المجلس الأوروبي في دبلن (٢٨ أبريل) يتضمن دعوة صريحة لدول الجماعة من أجل تحقيق المزيد من التوحد السياسي بالإضافة إلى التوحد الاقتصادي بحلول العام ١٩٩٣ . والحقيقة أن التقاء الأهداف الفرنسية والألمانية في مجال بلورة هذا المشروع يبدو أمرا منطقيا تماما في إطار الظروف التي شهدتها الجماعة منذ انهيار حائط برلين في نهاية العام ١٩٨٩ . فمن ناحية حرصت ألمانيا الغربية على تأكيد أن فكرة توحيد شطري ألمانيا لا تقلل بالضرورة من التزاماتها الأوروبية . في الوقت نفسه اجتهدت فرنسا التي تخشى من تنامي القوة الألمانية بعد توحيدها على العمل الدؤوب في اتجاه أن تصبح تلك القوة جزءا من الجماعة الأوروبية وضمن إطارها الاقتصادي والسياسي والأمني .

وحدد بيان كول وميتران عددا من الأهداف هي أولا : توسيع نطاق الديمقراطية وتوحيد الإجراءات الاقتصادية والنقدية والسياسية على مستوى الجماعة بما في ذلك رسم وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة . وثانيا : السعي المشترك من أجل اتخاذ الجماعة خلال اجتماع القمة الأوروبية في دبلن لقرارات حازمة لتحديد جدول زمني خاص بمشروع الوحدة السياسية أهمها التوصية بعقد مؤتمر تحضره حكومات الدول الأعضاء لإبرام معاهدة خاصة بالوحدة السياسية تواكب إقامة السوق المشتركة في مطلع عام ١٩٩٣ وجهود التوحد الاقتصادي والنقدي .

والواقع أن فشل مؤتمر القمة في دبلن في دعم المبادرة الفرنسية الألمانية على نحو ملائم وكاف من خلال الاتفاق

بشأن إجراءات عملية ومحددة في مجال دفع عملية الوحدة السياسية يعكس التباين في المواقف والاهداف الحقيقية لكل من فرنسا والمانيا على الرغم من دعمهما المشترك والصريح لفكرة الوحدة الأوروبية في حد ذاتها . فالمعروف ان الاراء الفرنسية والالمانية تمثل حالياً نقلاً رئيسياً في اطار الجدل بشأن الإصلاح الدستوري للجماعة . فمن ناحية لا تزال فرنسا تحتفظ بنفوذها التقليدي في مجال القدرة على التأثير على قرارات الدول الأخرى الأعضاء واقاعها بالمسير في خطى الافكار الفرنسية الخاصة بتطوير الجماعة . اما المانيا الغربية فمرجع النقل السياسي الذي تحظى به داخل الجماعة يعود إلى قدرتها الاقتصادية والدور الخاص الذي تلعبه في مجال الربط بين المانيا الشرقية والجماعة الأوروبية . من البديهي انن ان يمثل الاتفاق المعنى بين فرنسا والمانيا احياء للتخالف الفرنسي - الالمانى الذى ظل يمثل تاريخياً قوة رئيسية لا يستهان بها داخل السياسات الأوروبية بل ويصعب الوقوف امامها . غير ان عجز المبادرة المعنية عن تحقيق نجاح حقيقى بطرح بدوره مجموعة من التساؤلات وأهمها التساؤل الخاص بماهية التوحد السياسى المنشود . فالمعروف ان الفموض لا يزال يحيط بمفهوم الوحدة السياسية الأوروبية الامر الذى يعوق امكانية تحقيق تقدم عملى في هذا المجال والاهم انه يحول دون امكانية تحقيق اجماع أو اتفاق في الاراء بين الدول الاعضاء سواء فيما يتصل بقرير اولوية هدف التوحد السياسى أو فيما يتصل ببلورة برامج عملية محددة وخطط حقيقية تستهدف تنفيذ تلك الهدف على غرار ما حدث بشأن المشروع الخاص بالسوق الموحدة أو

المشروع ١٩٩٢ ، .

ويرتبط بذلك ايضا قضية غموض أو عدم وضوح التوايا الحقيقية للدول الاعضاء في الجماعة فيما يتصل بهدف التوحيد السياسى . وقد كشفت قمة دبلن عن وجود تباين حقيقى في الرؤى الالمانية والفرنسية فيما يتعلق بمفهوم الوحدة السياسية ودوافع اهتمام كل منهما المفاجيء بهذه القضية على نحو دعائى خلال العام ١٩٩٠ . ولعبت المسألة الالمانية دوراً رئيسياً في تحديد التوجهات الالمانية لزاء أوروبا ومقدار الحماس الذى اظهرته بشأن مشاريع الانتماج السياسى والاقتصادى والنقدي الأوروبية . ورأت المانيا ببساطة ان تلك السياسة من شأنها تأكيد اهتمام المانيا بوجود كيان أوروبى قوى يواكب اهتمام المانيا بأعادة توحيد شطرى قطريها . وهو الامر الذى من شأنه ايضا طمأنة المخاوف الأوروبية بشأن قضية الوحدة الالمانية .

وعنى المستشار الالمانى هلموت كول بالبرهنة على ان الوحدة الالمانية لا تمثل بالضرورة معرقلاً لعملية الانتماج الأوروبى . وربما يفسر ذلك حجم الحماس الذى تعكسه الاراء الالمانية الداعية إلى ضرورة نقل المزيد من الصلاحيات إلى البرلمان الأوروبى والمفوضية الأوروبية . ويساند المانيا في مجال تأييد النموذج الفيدرالى الأوروبى كل من بلجيكا وإيطاليا واسبانيا وربما ايضا اليونان .

وعلى الجانب الآخر تمثل كل من فرنسا وبريطانيا أقوى الدول الأوروبية المعارضة لتطبيق فكرة الوحدة الفيدرالية على نحو كامل . وتكتسب الرؤية الفرنسية خصوصية من حيث أنها تدعو إلى تبني نموذج فيدرالى مقنوص أو تدريجى وهى في هذا تتفق والاهداف الالمانية التى تم تحديدها . فى اطار البيان المشترك مع الرغبة في الوقت نفسه على الإبقاء على دور أكبر للدولة - القومية . وتقدم فرنسا مقترحات محددة في هذا الصدد أهمها الاقتراح بالنهوض بدور ونفوذ المجلس الأوروبى بحيث يحقق مزيداً من الاستمرارية . فهناك اقتراح بان تتولى دولة أوروبية كبرى مهمة رئاسة السوق الأوروبية خلال عدة سنوات بحيث تحقق امكانية الاستمرارية والتركيز في مجال صناعة السياسة الخارجية والامنية الأوروبية على نحو أكثر طموحاً واستقراراً . وهناك اقتراح آخر تركز من خلاله فرنسا على أهمية الاولوية لدور البرلمانات الوطنية في المجال التشريعى بهدف معالجة المعجز الديمقراطي الذى تعاني منه الجماعة على مستوى الاداء السياسى . وتقرح فرنسا في هذا الصدد اقامة هيكل جديد إلى جانب البرلمان الأوروبى يتألف اعضاؤه من اعضاء البرلمانات الوطنية الأوروبية .

وتعجب تلك الرؤية الفرنسية قلقاً للمفوضية الأوروبية بالنظر لمعارضتها المستمرة لإجول الاعمال الفيدرالى الذى تتبناه المفوضية ، وجدير بالملاحظة ان تأثير الضغوط الداخلية على الحكومة الفرنسية الراهنة يعكس مباشرة على رؤيتها الحالية لأوروبا . فهناك ثلاثة تيارات داخلية مناهضة لأية خطوات في اتجاه الوحدة مع أوروبا وعلى رأسها الجبهة الوطنية والحزب الشيوعى الفرنسى وبعض الديجوليين وبعض اعضاء الحزب الاشتراكى بقيادة جون بيير شوفينمان . وفى المقابل تحظى الحكومة الالمانية بتأييد كافة الجماعات السياسية الداخلية لفكرة أوروبا الفيدرالية .

(٢) المقترحات الأيرلندية بشأن الإصلاح السياسى والمؤسسى للجماعة :

قامت أيرلندا خلال النصف الأول من العام توصيات شاملة بشأن الإصلاح السياسى للجماعة بمناسبة توليها رئاسة

المفوضية والبرلمان الأوروبي للقيام بدور السلطة التشريعية الحقيقية للوحدة الأوروبية .

(٤) المشروع الإيطالي :

تقدمت إيطاليا التي تولت رئاسة السوق خلال النصف الثاني من العام بورقة عمل تضمنت مجموعة من التوصيات لها طابع فيدرالي قوي . على أن الورقة لم تحظ بموافقة من جميع الدول الأعضاء . فحُجبت بها كل من إسبانيا واليونان وبلجيكا في الوقت الذي أبدت فيه بقية الدول تحفظها بشأن الخطة .

وبناء على تسوية من ممثلي وزراء خارجية الدول الأعضاء انضمت إيطاليا لتعديلات جديدة على الورقة بحيث انتهت إلى طرح مجموعة من الخيارات والبدائل بدلاً من تقديم حلول نهائية حاسمة .

ويمكن تحديد أهم نقاط الاتفاق التي توصلت إليها الدول الأعضاء بشأن جملة مشاريع التوحيد السياسي خلال العام كما يلي :

١ - الاتفاق على أهمية إدارة الجماعة لسياساتها الخارجية على نحو أكثر دقة وتنظيماً والمقصود تعزيز دور المجلس الأوروبي في مجال صياغة وبلورة التوجهات العريضة والخطوط الأساسية لسياسات الجماعة الخارجية . كذلك هناك اتفاق عام على ضرورة إسقاط المخاوف الخاصة بمناقشة السياسات الأمنية للجماعة .

٢ - الاتفاق على إدخال تغييرات متواضعة على صلاحيات البرلمان الأوروبي . وعلى سبيل المثال سوف يكون من أبرز صلاحيات المجلس التصديق على رئيس المفوضية وأعضائها . كما سوف يسمح للمجلس بإدخال التعديلات على أية قوانين يتم اتخاذها بالأجماع خلال اجتماعات المجلس الأوروبي .

أما عن الاختلافات فهي تشمل المجالات التالية :

١ - الاختلاف حول المنهج الأمثل لتطوير السياسات الأمنية للجماعة . وفي هذا الصدد ترى إيطاليا أهمية تطوير السياسة الأمنية والخارجية للجماعة على نحو شامل بحيث تتضمن الأمور العسكرية . كما تقترح إيطاليا أن تلتزم الدول الأعضاء بحماية أمنها بصورة متبادلة مع القيام بعمليات عسكرية مشتركة . كذلك تقترح الورقة الإيطالية اندماج أوروبا الغربية ضمن هيكل الجماعة الأوروبية بحيث تصبح الأطار الرئيسي للتعاون العسكري الأوروبي .

ويعارض تلك الآراء بقوة الدول المحايدة مثل أيرلندا

السوق خلال تلك الفترة . وتناولت ورقة العمل الداخلية التي تضمنت تلك التوصيات الاحتمالات المختلفة المؤدية إلى تنفيذ الوحدة السياسية وقام بمناقشتها سفراء الدول الأعضاء في الجماعة في بروكسل . وضمت هذه الخيارات تشكيل مجلس دائم للوزراء يتمتع بنظام تصويت فعال ورقابة أكبر للبرلمان الأوروبي فيما يتعلق بتشريعات الجماعة وتأكيد حق محكمة العدل الأوروبية في فرض عقوبات على الدول الأعضاء . وقد جاءت صياغة تلك المقترحات في أعقاب قرار مؤتمر المجلس الأوروبي دبلن الذي عقد في يونيو بتكليف وزراء الخارجية بوضع دراسة تتعلق بسبل تنفيذ الوحدة السياسية .

(٣) اقتراح المفوضية الأوروبية :

في إطار احتدام النقاش حول مسألة الوحدة السياسية تقدم رئيس المفوضية الأوروبية باقتراح جديد ضمن وثيقة عمل سرية لإقامة هيكل تنظيمي جديدة يمكن في إطارها تقسيم الجماعة الأوروبية إلى رابطة نقدية واجتماعية وأخرى أمنية وسياسية خارجية بهدف إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية الكاملة .

استهدف رئيس المفوضية الذي وضع هذه الوثيقة إيجاد خيار أمام مختلف الدول الأعضاء للانضمام إلى واحدة من هاتين الرابطين ضمن هيكل الجماعة الأوروبية . فإيجاد رابطة اقتصادية ونقدية واجتماعية قد يتماشى مع الموقف البريطاني الرافض للتخلي عن السيادة الوطنية لصالح الوحدة الأوروبية الكاملة وتناسب أيضاً الوضع الحيادي لأيرلندا والنمسا التي ترغب في الانضمام إلى السوق .

كذلك تضمنت الوثيقة اقتراحاً من ديلور بأن تكون الرابطة الأمنية والسياسية الخارجية ركيزه لحلف الأطلسي ضمن إطار التعاون السياسي الخارجي الغربي . كما اقترح ديلور التنسيق بين الرابطة الأمنية الأوروبية محل الاقتراح وبين وزراء الدفاع الغربيين الذين سيتمتعون عليهم الاجتماع لتنسيق المواقف قبيل انعقاد أي مؤتمر لحلف شمال الأطلسي أو لدول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

وتوصى الوثيقة كذلك بضرورة وضع ضمانات لميادة كل من الدول الأعضاء في الرابطين المتكاملتين وتحديد المفهوم الحقيقي لصلاحيات السيادة لكل من هذه الدول . كما توصى بتوزيع الصلاحيات بين مؤسسات الرابطين والحكومات الوطنية للدول الأعضاء . وفي النهاية تؤكد الوثيقة على أهمية تعزيز صلاحيات مؤسسات السوق وعلى الأخس

والدول الأخرى مثل بريطانيا التي تخشى الأثر السلبي لتلك الأفكار في مجال تفويض دعائم التحالف الاطلسي .

٢ - الاختلاف حول مطلبات مؤسسات الجماعة . وتقرح إيطاليا في هذا المجال إبرام سلسلة من الاتفاقات الجديدة من شأنها إعطاء مزيد من الصلاحيات لمؤسسات الجماعة في مجالات الصحة والطاقة وحرية الحركة للمواطنين والتعاون في مجالات مكافحة الجرائم والمخدرات .

٢ - الجماعة الأوروبية والصراع العربي الاسرائيلي :

على غرار ما حدث في أزمة الخليج ، نجحت الولايات المتحدة في إجهاض محتوى الموقف السياسي والدبلوماسي المتقدم للمجموعة الأوروبية نحو الصراع العربي الاسرائيلي في مقابل تقديم تنازلات محدودة وشكلية . ودلالة ذلك أن الولايات المتحدة قطعت الطريق على محاولة الجماعة الإحلال محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدولية الأولى وذات النفوذ في الوطن العربي . غير أن هذا الاستنتاج لا يكتمل بدون الاعتراف بأن الدول العربية ساهمت في إفشال التصور المميز والمتقدم حول مشكلات المنطقة ، وشاركت (مع الولايات المتحدة) في إعادة أوروبا وخاصة الجماعة الأوروبية إلى دور تابع للسياسة الأمريكية في العالم العربي . ومثل الغزو العراقي للكويت ضربة قاصمة لتقدم الجهود الأوروبية صوب حل مشاكل المنطقة من خلال مدخل سياسي متوازن .

فحتى الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس حقق الموقف الأوروبي تقدما ملموسا من الناحية النظرية نحو الصراع العربي - الاسرائيلي والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني . فصدر عن الجماعة بيان عن قمتي دبلن في ٢٠ فبراير و ٢٦ يونيو اشتملا على عدد من المواقف الحازمة الجديدة نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - الإدانة الشديدة لسياسة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة والتأكيد على أن بناء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية يعتبر عملا غير مشروع وذلك انطلاقا من أن حق اليهود السوفيت في الهجرة إلى اسرائيل لا يجب أن يكون على حساب حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

٢ - مطالبة اسرائيل بالتقيد بمعاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحقوق المدنيين تحت الاحتلال وخاصة في مبادي الصحة والتعليم وإنهاء القمع الوحشي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وقدم بيان قمة دبلن في يونيو خلال العام خطوة اضافية تقرب كثيرا من المطالبة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني واضطلاع الامم المتحدة بدورها المأمول في هذا المجال . وكانت منظمة التحرير وقيادة الانتفاضة قد ركزت على هذا المطلب الاساسي طوال عام ١٩٩٠ كخطوة هامة نحو اقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة .

٣ - مطالبة الحكومة الاسرائيلية باجراء حوار سياسي مع الشعب الفلسطيني يمكن أن يفتح الباب لتسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي على اساس من قرارات مجلس الامن المعنية والشرعية الدولية . وامتد هذا الموقف إلى أهمية اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وذلك في إشارة واضحة إلى امتناع أو ربما عدم رضا الجماعة الأوروبية عن تجسيد الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير قبل صدور بيان دبلن مباشرة . وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد بلورت موقفها المطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تسهم فيه أوروبا جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والاطراف المباشرة للأزمة . وقدم بيان دبلن خطوة اضافية بتأكيد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جهود التسوية السلمية أي في المؤتمر الدولي الذي تطالب به أوروبا .

٤ - التأكيد الضمني على جدارة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بالحصول على التمثيل الدولي . قامت الجماعة الأوروبية بعد بيان دبلن في ٤ يونيو بتعيين ممثل للجماعة في الأراضي المحتلة الأمر الذي يجعل للأراضي المحتلة والشعب الفلسطيني أهمية التمثيل الدبلوماسي الدولي دون أن يصل ذلك إلى اعتراف صريح بدولة فلسطين . وتعتبر هذه الخطوة ترجمة سياسية لنجاح الجماعة الأوروبية في إجبار اسرائيل على تمكين المنتجات الفلسطينية من الخول مباشرة لأسواق الجماعة الأوروبية دون المرور أو الحصول على تصديق السلطات الاسرائيلية وكذا إلغاء الرسوم المفروضة على المعونات التي تقدمها الجماعة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

٥ - قبيل انفجار أزمة الخليج مباشرة قامت الترويكா الأوروبية برئاسة وزير الخارجية الايطالي جياني دي

بيان غير ملازم من مجلس الأمن في ٢٠ ديسمبر بخصوص التحرك لحل مشكلة الشرق الأوسط خلال مؤتمر دولي ، يعقب ، حل أزمة الخليج .

٢ - مساندة دول الجماعة الأوروبية الاعضاء في مجلس الأمن للقرار رقم ٦٧٢ ، بخصوص اداة اسرائيل لارتكابها منحة القنص في ١٨ أكتوبر . وتضمن هذا القرار ارسال فريق للامم المتحدة لنقصى الحقائق الخاصة بالمنحة وتقديم تقرير لمجلس الأمن حول سبل حماية المننيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي . ويمثل هذا القرار خطوة متقدمة على طريق ترتيب حماية دولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وهو أمر طالبت به الجماعة الأوروبية في عدة بيانات رسمية من قبل وخاصة في بيان نبلن في يونيو .

٣ - طرح صيغة اولية وغير رسمية لانشاء « مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط » على غرار « مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي » ، وطرحت اسبانيا هذه الفكرة وقام وزير الخارجية الايطالي باعطائها دفعة سياسية ومعنوية كبيرة عندما حركها على هامش مؤتمر الامن والتعاون في اوربا والمنعقد في جزيرة مايوركا باسبانيا ووفقا للمشروع الاسباني - الايطالي المتوسطي فإن على مؤتمر التعاون والأمن في الشرق الأوسط أن يعالج المشكلات الصعبة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة النزاع العربي - الاسرائيلي ومشكلتي لبنان وقبرص . ويعتبر تقديم وزير الخارجية الايطالي لعدد من الاقتراحات غير الرسمية للجماعة الأوروبية ككل يقصد بها استطلاع رأى الاطراف الدولية المؤثرة قبل التصديق عليه رسميا من قبل مؤسسات الجماعة . ولم تخرج الفكرة إلى حيز الرأي الرسمي للجماعة بسبب معارضة الولايات المتحدة بالرغم من موافقة اطراف دولية أخرى منها الاتحاد السوفيتي على الفكرة .

والواقع أن هذه المواقف الأوروبية اليجابية من المشكلة الفلسطينية بسامت في شرح المشكلة الفلسطينية وارتباطها الفعلي بعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط للرأى العام العالمى . أما من الناحية السياسية فإن اندلاع أزمة الخليج وانفجار الحرب بعد ذلك قد افضى إلى نكسة سياسية ودعائية للمساءلة الفلسطينية وهى النتيجة التى كانت تخشى منها الجماعة في بياناتها الأولى عن أزمة الخليج .

ميكليس بزيارة ميدانية للشرق الأوسط وذلك فى الفترة ٢٣ - ٢٧ يوليو . والتقى الوفد مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير خارجيته ديفيد ليفى فى ٢٣ يوليو حيث اشار صراحة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام وشارك منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام . كما شجب الوفد انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني . ورد وزير الخارجية الاسرائيلي على هذه التصريحات بعنف

كما زارت الترويكات تونس حيث عقدت لقاء مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومسؤولين بالجماعة العربية . وأكد رئيس الترويكادى ميكليس أن هدف الزيارة هو استطلاع رأى الاطراف المعنية فى مبادرة جديدة تقوم الجماعة بأعدادها لدفع جهود السلام فى المنطقة ، واقناع الولايات المتحدة بذلك ، وبتجديد الحوار مع المنظمة . والأرجح أن المبادرة التى كان وزير الخارجية الايطالي ورئيس الترويكات الأوروبية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ قد أشار إليها ، تضمنت ضغوطا على الولايات المتحدة أكثر منها عملا اوروبيا مستقلا . ومع ذلك ، فإن الموقف العام للجماعة كان أخذًا فى التحسين ويزداد تصميمًا على تحريك عملية السلام عندما انفجرت أزمة الخليج . ومنذ البداية حمل تقييم الجماعة لانعكاسات أزمة الخليج على فرص تسوية الصراع العربى - الاسرائيلي طابعًا تشاؤميًا . فقرر بيان الجماعة الأوروبية فى السابع من اغسطس أن « العدوان العرافى ، يؤخر البحث عن تسوية المشاكل الأخرى فى المنطقة كالنزاع العربى - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وقضية لبنان . ومع ذلك ، فإن موقف الجماعة قد اهتمل على محاولة جادة لاقناع الولايات المتحدة بصعوبة ايجاد حل سلمى لازمة الخليج دون اعلان الالتزام بحل المشكلة الفلسطينية والنزاع العربى - الاسرائيلي من خلال مؤتمر دولى . وتظهر هذه المحاولة فى مجموعة من الافكار والمبادرات التى طرحتها الجماعة أو عكستها المواقف العملية لها . ونستعرض بعض هذه الافكار والمبادرات فيما يلى :

١ - مطالبة الجماعة الأوروبية بإصدار التزام دولى بالعمل على كافة مشاكل المنطقة وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلي بالتوازي مع جهود التسوية السلمية لازمة الخليج ، دون أن يكون هناك ارتباط مباشر أو تلقائى بين الأمرين . وقد ورد هذا الالتزام فى عدة بيانات صدرت عن الجماعة الأوروبية خلال فترة الأزمة كما اشرنا سابقا . وكان هذا الموقف الأوروبى وراء اضطراب الولايات المتحدة للقبول بحل وسط تمثل فى صدور

ثانيا اليابان

١ - التطورات الداخلية :

مثل عام ١٩٩٠ اختيارا صعبا لقيادة رئيس الوزراء كايفو حول معالجة برامج الإصلاح الداخلية واستعادة ثقة المواطنين بالحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم والحكومة أيضا . فلقد حققت المعارضة اليابانية في العام السابق انتصارا أجبر الحزب الحاكم في بعض المناسبات على تقديم تنازلات في أكثر من مجال ، ومع بداية العام ١٩٩٠ بدأ الحزب الحاكم في استعادة ما فقد من ثقة واستطاع رئيس الوزراء الياباني أن يحقق لهزيمة انتصارا في انتخابات ١٨ فبراير ١٩٩٠ كما استطاع من خلال إجراء تعديلين وزاريين خلال هذا العام تنظيف صورة الحزب والحكومة أمام الرأي العام والمعارضة أيضا .

وكانت الأحزاب المعارضة قد استغلت المناخ العام السائد في اليابان من فضائح مالية وأخلاقية متعلقة بقيادات داخل الحزب الحاكم ، كما استغلت الشعور السائد لدى اليابانيين من معارضة لقانون الضرائب (الضريبة المفروضة على المبيعات بنسبة ٣ ٪) من أجل القيام بمعارضة حقيقية داخل البرلمان وعرقلة سياسة الحزب الحاكم . واستطاعت الأحزاب المعارضة تحقيق أغلبية داخل المجلس الأعلى (بمناسبة التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ في يوليو ١٩٨٩) جعلت الحزب الحاكم غير قادر على تطبيق نظام الضرائب الجديد ، كما استطاعت الأحزاب المعارضة تعطيل الموافقة على موازنة الدفاع لعام ٨٩ / ١٩٩٠ وأيضا معارضة القانون الخاص برفع من المعاش من ٦٠ إلى ٦٥ عاما . بل والأهم من ذلك أن الأحزاب المعارضة قامت بتزسيح السيدة (تاكودوي) رئيسة الحزب الاشتراكي الياباني كرئيسة للوزراء وذلك لأول مرة في تاريخ اليابان منذ الحرب العالمية الثانية .

وقام الحزب الحاكم في مناسبات عديدة بتقديم تنازلات للأحزاب المعارضة مثل إعلان عن التعديل الخاص بتخفيض ضريبة المبيعات إلى ١,٥ ٪ لكي تطبق على المنتجين وتجار الجملة مع الغائها نهائيا على تجار التجزئة

(اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٠) ، أيضا اتفقت حكومة الحزب الحاكم لإجراءات أخرى من أجل تخفيف الأعباء عن المواطن الياباني الخاصة برسوم المدارس والإيجار والماليد ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى . وذلك تخفيف أعباء الضرائب عن ملكتي المدن خصوصا الضرائب على الأراضي المملوكة للأفراد . ومع نهاية الفصل التشريعي الأول لحكومة كايفو استطاع الحزب الحاكم تحرير أكثر من ٩٤ ٪ من مشروعات القوانين التي تقدمت بها الحكومة إلى البرلمان (شملت التشريعات التي تقدمت بها الحكومة إلى ٧٠ مشروعا تمت الموافقة على ٦٦ مشروعا بما في ذلك الموافقة على مشروع الموازنة الخاصة بالضرائب) .

وعلق كايفو مستقبل حكومته والحزب على مسألة الإصلاح التشريعي وقضية الإصلاح السياسي والمتمثل في طرح قانون جديد للانتخابات في الداخل كما علق أهمية استمراره في الحزب والحكومة على حل مشكلات الأمن والتجارة ونجاح الدبلوماسية اليابانية في معالجة قضايا داخلية هامة مثل مسألة الأرز والمباحثات حول قضية العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أكثر التوقعات تفؤلوا مع بداية عام ١٩٩٠ أن كايفو لن يستطيع أن يستمر في رئاسته للحزب والحكومة لأكثر من دورة رئاسية واحدة وخارجه أنه دمية يحركها رئيس الوزراء (نوبوروتاكيشتا) .

وبدأت المناورات واضحة من جانب الحزب الحاكم ورئيس الوزراء ذاته من أجل تنظيف صورة الحزب والحكومة والبحث عن الاستقرار السياسي الذي ينشده الناخب الياباني في مواجهة الفساد السياسي والأدوات المرتبطة بفضيحة ريكرت السابقة والفضائح المالية والأخلاقية لعدد كبير من القيادات السياسية والحزبية . ويرى المراقبون أن حكومة رئيس الوزراء (كايفو) قد حاولت تجنب أي إثارة لموضوع فضيحة ريكرت أو مناقشة خطط الحزب بخصوص التعديل التشريعي وذلك حتى لاثير حفيظة الأحزاب المعارضة ، بل والأهم من ذلك أنه وبناء

معدلات متباينة للتأييد والأصوات ، واستطاع الجناح الذي يقوده تاركيشتا الحصول على أكبر نسبة للتأييد كما حصل جناح ناكسوني على أقل نسبة منها .

وجاء التشكيل الجديد لحكومة كايغو (٢٧ فبراير ١٩٩٠) ليعكس الأوزان النسبية لهذه المجموعات والأشكال الحزبية حيث شمل التغيير جميع الوزراء السابقين (٢١ وزيرا) ماعدا منصبتين للخارجية (السيد تاروناكاياما) و (ريتاروهانيموتو) . وحصلت مجموعة تاركيشتا على إجمالي ٦ مقاعد في الوزارة الجديدة (شن هاسيجارا للعمل ، دينارو هاشيموتو للمالية ، كوسوكي هوري للتعليم ، تاميسوكي داتونوكي للتعمير وكيرا اوكوندا للدخالية وموروشي ساتو كوزير للدولة وكالة الأراضي العامة) . وحصلت مجموعة أبي على خمس مقاعد في الوزارة الجديدة شملت (تارونا كاياما للخارجية وياجي تسوشيما للصحة ، وتومي أولياموتو للزراعة والغابات ، واكيرا اونو للمواصلات ، وشن بي إيه تسوكاهارا للعمل) ، أما المجموعات الأخرى (مينشي نوداتانابي وميازاو ، وواتانابي) فقد مثلت في مقاعد متباينة داخل التشكيل الجديد لوزارة كايغو .

والملاحظ أن التشكيل الجديد للحكومة يمثل انتصارا لكايغو الذي استطاع في ظل تحقيقه لنجاح كامل في الانتخابات أن يقلل الضغوط من قبل رؤساء اللشال الحزبية لتعيين أعضاء في الوزارة ، كما أن التشكيل الجديد لم يشمل مكانا للمرأة وذلك بعد وجود مكانين للمرأة في الحكومة السابقة (مايومي موري ياما) المتحدثة الرسمية باسم الحكومة ، وموميكو تاكاهارا المدير العام لوكالة التخطيط الاقتصادي) .

ولقد استطاع كايغو بعد تحقيقه لنجاح مقبول في الانتخابات أن يستمد بعض الثقة في سياسات الحزب والحكومة جعلته قادرا على تطبيق عدد من برامج الإصلاح الداخلي والتي من شأنها أن تساعد على تأكيد سيطرة الحزب واستمرار حكمته . ويمكن القول أن حكومة رئيس الوزراء كايغو قد استطاعت من خلال النجاح الذي حققته في الانتخابات والتشكيل الوزاري الذي استبعد جميع الشخصيات التي لها علاقة بفضيحة ريكرت أن يحقق انتصارا داخليا كان ضروريا لاستمرار الحزب الليبرالي الديمقراطي والحكومة معا .

وكان كايغو قد علق مستقبل حزبه واستمراره في الحكم على قضية الإصلاح السياسي والتي تركزت في العام الماضي على تنظيف الشخصيات الرئيسية داخل الحزب ولكن ظلت مشكلة تعديل النظام الانتخابي ومسألة الإصلاح الضريبي من المشكلات المعلقة ، وأعلن كايغو في مؤتمر صحفي عقده في ١٠ مايو ١٩٩٠ أن قضية إصلاح النظام الانتخابي هي

على نصيحة السيد « تشيرواوازاوا » السكرتير العام للحزب قام كايغو بإلغاء بيان عن زيادة قام بها في مطلع هذا العام إلى خمس دول أوروبية شملت بولندة - المجر - فرنسا - بريطانيا - المجموعة الأوروبية وألمانيا الغربية ، وذلك حتى لا يثير الانتقادات ضد سياسة حكمته .

ومع بداية الاستعداد للانتخابات البرلمانية (١٨ فبراير ١٩٩٠) أبدى قادة الأجنحة الرئيسية في الحزب (تاركيشتا تويور رئيس الوزراء السابق وصاحب أكبر جناح حزبي داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي ، وشن كانهارد العقل المفكر لتاركيشتا ، وشتارواي وزير الخارجية الأسبق والشخصية المرشحة لقيادة الحزب بعد كايغو ، وتوشي أوكوموتو صاحب الجناح الرئيسي الذي يمثل كايغو) اعتمادهم لمساعدة رئيس الوزراء في الحصول على أغلبية بسيطة (٢٥٧ مقعدا) في الانتخابات تمكنه من الاستمرار في الحكم حتى نهاية فترة رئاسته للحزب (أكتوبر ١٩٩١) .

وكانت المشكلة الرئيسية في انتخابات ١٨ فبراير ١٩٩٠ هي كيف يستطيع الحزب الحاكم الحصول على أغلبية تمكنه من الاستمرار في الحكم مع الاحتفاظ بالشخصيات الرئيسية فيه والتي تعتبر نظرا لنورطها في فضائح ريكرت المسؤولة عن انتكاسة الحزب في انتخابات مجلس الشيوخ في يوليو ١٩٨٩ ، وخاضت معظم هذه القيادات معارك ساخنة من أجل الحفاظ على مقاعدها وتنظيف الصورة العامة للحزب ، فقد دخل (ياسوهيرو ناكسوني) رئيس الوزراء الأسبق وأحد القادة الرئيسيين في الحزب في صراع مرير مع (كن اينشي شيراى شي) الذي تؤيده أحزاب المعارضة واتحادات النقابات العمالية (بنغو) .

وحصل الحزب الحاكم على ٢٧٥ مقعدا من إجمالي عدد المقاعد البالغة ٥١٢ كما انضم أحد عشر عضوا مستقلا (من المحافظين) إلى الحزب الحاكم بعد الانتخابات ليصبح بذلك عدد المقاعد ٢٨٦ مقعدا وهو أقل فقط بتسع أعضاء عن مقاعد الحزب عند حل المجلس (٢٩٥ عضوا للحزب الحاكم) في ٢٤ يناير ١٩٩٠ . وحقق الحزب الاشتراكي نجاحا نسبيا حيث زادت عدد مقاعده من ١٣٦ إلى ١٤٦ مقعدا وذلك بعد انضمام خمسة من الأعضاء المستقلين إلى الحزب بعد الانتخابات ، أما الأحزاب المعارضة الأخرى (الحزب الديني « كوميتو » والحزب الشيوعي الياباني والحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد خسرت جميعا مقاعد تراوحت بين أحد عشر للحزب الاشتراكي الديمقراطي وثمانية مقاعد لحزب كوميتو) .

وحصلت الأجنحة الرئيسية داخل الحزب الحاكم (ناليشنا - ناكسوني - كوموتو - ميازاو - أبي) على

القضية الاساسية التي سببناها الحزب خلال المرحلة القادمة . وعلى الرغم مما جاءت بتوصيات اللجنة التابعة لمجلس رئيس الوزراء الياباني في ٢٦ ابريل ١٩٩٠ من ضرورة تخفيض عدد المقاعد الحالية في مجلس النواب وتغيير نظام التمثيل النسبي الحالي الذي يعطي ميزة كبرى لصالح الأحزاب الكبيرة وفي مقدمتها الحزب الليبرالي الديمقراطي ، إلا أن القيام بأى اصلاحات داخل النظام الانتخابي تجد معارضة ليس فقط من جانب الأحزاب ولكن ايضا من بعض أعضاء الحزب الحاكم في اليابان والجدير بالذكر أن الأحزاب المعارضة - وهي تسيطر حاليا على الأغلبية داخل مجلس الشيوخ - سوف تجعل من الصعب على حكومة رئيس الوزراء كايفو تمرير أى مشروع لقانون التعديل . ويبدو كايفو معارضة من قبل زعماء الأجنحة الرئيسية في حزبه خصوصا حول تخفيض عدد المقاعد من ٥٢١ مقعدا موزعة على ١٣٠ دائرة (تمثل كل منها بـ ٣ - ٥ أعضاء) إلى ٥٠١ ، وتواجه الحزب الحاكم مشكلة أخرى متعلقة بتقنين المعطاهات المالية للسياسيين حيث أن القانون الحالي يجيز تلقي المعطاهات المالية - من قبل النقابات والشركات للحزب ، ويسعى التعديل الجديد لاعطاء هذه المعطاهات مباشرة إلى السياسيين .

وكانت مشكلات قومية عديدة قد ألفت بظلالها على حكومة رئيس الوزراء كايفو منها مايتعلق بمسائل داخلية بحته مثل قضية الإصلاح السياسي ومنها مايتعلق بقضايا خارجية مثل مواجهة الضغوط الأمريكية من أجل فتح الأسواق الزراعية اليابانية (خصوصا الأرز) أمام المنتجين الأمريكيين ومسألة إعادة النظر في الدستور الياباني من أجل السماح للقيادة اليابانية بالمشاركة في مجالات دفاعية وأمنية على المستوى الاقليمي والعالمي ، بالإضافة إلى بعض المشكلات المتعلقة بحالة الاستقرار الداخلي في اليابان ومواجهة نشاطات الجماعات المتطرفة المناهضة للنظام الامبراطوري فيها .

وجاءت المسألة الأخيرة الخاصة بتحقيق الاستقرار الداخلي بمناسبة التنصيب الرسمي لامبراطور اليابان الذي اعتلى العرش بعد وفاة والده في يناير ١٩٨٩ . ولقد نظمت الجماعات الراديكالية والجماعات الدينية المتطرفة وجماعات الطلاب عدداً من المظاهرات التي شملت معظم المقاطعات اليابانية (سايبورو - ناجويا - اوساكا - هيروشيما) بمناسبة تنصيب الامبراطور في ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ . (شملت المظاهرات تجمعات بلغت ثلاثة آلاف فرد وجماعات متطرفة ، كما بلغ غدد الحوادث التي وقعت بهذه المناسبة أكثر من ٣٦ حادثا شملت السكك الحديدية وقوات الدفاع والمعابد والجامعات اليابانية) ، وكان الانتفاذ العام الموجه من قبل هذه الجماعات ان الاحتفالات الدينية لتنصيب

الامبراطور والمعروفة باسم (دايجو ساي) هي بمثابة مخالفة للمستور الذي يقوم على الفصل بين الدين والسياسة .

وجاءت مسألة الأرز ، على رأس قائمة اهتمامات حكومة كايفو التي اتخذت موقفاً ثابتاً من مقاطعة استيراد الأرز من الخارج والحفاظ على سياسة الاعتماد على الذات .

وظهرت البوادر الأولية لظهور انقسام في الرأي حول « مسألة الأرز » ومقاومة الضغوط الأمريكية الخاصة بفتح الأسواق اليابانية عندما صرح نوشي اوياما جوتشى أحد الأعضاء البارزين في الحزب الحاكم والذي يعتبر مسئولاً عن لجنة الشؤون الخاصة بالأرز داخل اللجنة الاقتصادية بالحزب ، انه يؤيد بشكل علني ضرورة التحرير الجزئي لأسواق الأرز اليابانية وذلك أمام تجمع من رجال الأعمال اليابانيين في يوليو ١٩٩٠ . وكذلك أبدى بعض القادة من داخل الأحزاب المعارضة وجهات نظر مماثلة بخصوص سياسة الحزب الحاكم لابقاء على أسواق الأرز اليابانية مغلقة تماماً على المنتجات الزراعية المحلية . وعلى الساحة الداخلية خارج قاعات البرلمان الياباني (الدايت) أبدى عدد كبير من المسئولين عن الشؤون الاقتصادية الخارجية وقيادات رجال الأعمال اتجاهاً علماً بعدم الرضى عن سياسة الحزب الحاكم بخصوص إحكام قبضته على أسواق الأرز اليابانية وجعلها مغلقة أمام المنافسات الخارجية . وثمة تحولات تأخذ مجراها بخصوص أحداث المرونة المطلوبة من أجل مواكبة سياسات الحكومة لاجراء تسويات لمشكلات الزراعة التي تقع على قائمة جدول أعمال منظمة الجات والتي كان من المقرر لدورتها الحالية (اوروجواي) ان تنتهى هذا العام والحفاظ على حد أدنى من حماية مزارعى الأرز الذين يشكلون الشريحة الرئيسية المساندة للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم .

وعلى الرغم من نجاح ادارة رئيس الوزراء كايفو في تمرير أكثر من ٩٤ ٪ من مشروعات القوانين التي تقدمت بها إلى البرلمان الياباني خلال دورته الأولى التي انتهت في ٢٦ يونيو ١٩٩٠ بما في ذلك الموازنة العامة للدولة والتي اشتملت على حصيللة الضريبة التي قامت بتطبيقها الحكومة اليابانية ، إلا أن مسألة إعادة النظر في قانون الضرائب الجديد ظل من المشكلات التي تؤرق الحكومة اليابانية على مدار العام .

وطغت الأحداث الخارجية (خصوصا في منطقة الخليج) على ماعداها من الأحداث الداخلية الأخرى حيث تحولت اليابان والبرلمان ايضا إلى بوتقة لمنافسة الاختيار للصعب بخصوص ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية *Japanese self defence Forces* للمشاركة في جهود الأمم المتحدة بخصوص انتهاء أزمة الخليج . وتجنب الحزب الليبرالي

والاتحاد السوفيتي على حد سواء . وكانت وجهة النظر المائدة داخل الأوساط الحكومية اليابانية أن هذه التغيرات تعتبر فرصة سانحة للإسهام من خلال ثرواتها المالية والتكنولوجية لكي تقوم اليابان باعطاء انطباع عام لحلفائها ان مشاركتها في مشكلات النظام الاقتصادي العالمي يمكن أن تكون ذات قيمة حقيقية وواقعية .

وأشارت المصادر القريبة من رئيس الوزراء الياباني إلى أن حزمة المعونات التي قررت الحكومة اليابانية إلى كل من بولنده والمجر والتي تصل إلى ٢ بليون دولار مع بداية هذا العام هي بمثابة « رسم الدخول » إلى مصاف الدول العظمى ويعتبر المراقبون اليابانيون أن تقرير هذا المبلغ الضخم دفعه واحدة نحو بلدين من بلدان أوروبا الشرقية هو بمثابة عرض سياسي من اليابان تجاه القوى الكبرى المجاورة له (الاتحاد السوفيتي) لكي يبدى قدرا أكبر من المرونة حيال قضية الجزر الأربع الواقعة شمال اليابان والتي يحتلها الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمعروفة باسم جزر كورييل .

وشملت الزيارات الخارجية التي قام بها « كايغو » في بداية هذا العام ثمانى دول أوربية هي ألمانيا الغربية - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - بلجيكا وبولنده والمجر وذلك في الفترة من ٨ إلى ١٨ يناير ١٩٩٠ . وصرح رئيس الوزراء أثناء الزيارات التي قام بها لهذه الدول بأن اليابان تعلق آمالا كبيرة على الأفكار الجديدة للزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف « من أجل تدعيم منطقة آسيا والباسيفيك » . وعلق مصدر قريب من كايغو على مساندة اليابان للتحولات التي تحدث في أوروبا الشرقية « انه مع استمرار القوى الدافعة لتوحيد أوروبا فإن المساعدات اليابانية تهدف إلى توطيد علاقات اليابان بهذه الدول وسعى أكبر من جانب الحكومة اليابانية من أجل موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأضاف المسئول ان شعار الحكومة اليابانية المؤيد لظهور أوروبا القوية لا يعنى أن اليابان لديها النية لاضعاف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تسعى من أجل إقامة علاقات أكثر توازنا من الناحية الدبلوماسية ».

وشهد العام ١٩٩٠ تقديم أكبر تنازلات من جانب الإدارة اليابانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما يساعد على تخطي العقبات الاقتصادية والتجارية التي أصبحت تهدد العلاقات الأمريكية - اليابانية وتضع حدا لتطور مستقبلها . وعملت إدارة رئيس الوزراء « توشيكى كايغو » نجاح الدبلوماسية اليابانية في تخطي هذه العقبات على مدى النجاح في المباحثات التجارية بين البلدين والمعروفة باسم مبادرة (SIT) أى مشروع إزالة العوائق الأساسية والذي يعنى

الديمقراطى - تحت المعارضة الشديدة التي يجدها من قبل الرأى العام الياباني والأحزاب المعارضة أيضا - التقدم بمشروع قرار اشترك القوات اليابانية في جهود الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الخليج وذلك بالنظر إلى امتلاك الأحزاب المعارضة لأغلبية واضحة داخل المجلس الأعلى وان الموافقة على مثل هذا النوع من القوانين - فضلا عن انه يمثل مخالفة دستورية يتطلب الموافقة من قبل البرلمان الياباني بمجلسيه (النواب والذي يمثل فيه الحزب الحاكم أغلبية واضحة والشيوخ حيث تسيطر الأحزاب المعارضة) .

وأعرب السكرتير العام لمكتب اللجنة التشريعية للحكومة ان اليابان تستطيع أن تشارك في جهود الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام أو الحفاظ على وقف إطلاق النار والاشراف على عمليات الانتخاب بما لايتعارض مع نصوص الدستور الياباني والتي تستنكر الحرب كأداة من أدوات فض المنازعات الدولية .

٢ - اليابان والقوى العظمى :

شهد عام ١٩٩٠ تحولات هامة في منكرات صانعي السياسة الخارجية اليابانية حول مجالات القوى والتنافس على المستويين الاقليمى والعالمى . فقد بدأ العام بتحولات هامة في أنماط التحالف الدولى سواء على مستوى تطورات الأحداث في أوروبا شرقا وغربا أو على مستوى العلاقة بين العاملين ، وأدركت القيادة اليابانية ان تحولات هامة من التحالف الاستراتيجى إلى مجالات التنافس والتعاون الاقتصادى سوف تصبح أكثر أهمية في حقبة التسعينات وربما مع بداية القرن الحادى والعشرين .

وكانت المشكلة الرئيسية التي واجهت ادارة رئيس الوزراء « توشيكى كايغو » انه فى خضم الشعور المتنامى بالعداء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحليف الياباني فإن الضغوط كانت تزداد من داخل اليابان حول ضرورة أن تأخذ الادارة اليابانية مواقف أكثر تشددا مع الصديق الأمريكى وذلك متشبا مع زيادة قوتها الاقتصادية . ومع تزايد قوة المعارضة اليابانية داخل البرلمان (خصوصا داخل مجلس الشيوخ الياباني) فإن حكومة رئيس الوزراء الياباني قد أصبحت غير حرة فى أن تقول « لا » للولايات المتحدة الأمريكية التي تزايدت ضغوطها على اليابان من أجل فتح أسواقها أمام السلع الزراعية الأمريكية ومشاركة الادارة الأمريكية فى تحمل أعباء المشكلات الاقتصادية وخاصة العجز الكبير فى ميزان التجارة الأمريكى .

وأبنت اليابان استعدادات أكثر مرونة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المجالات الدولية والثقافية ، وذلك فى إطار التغيرات التي أصابت أوروبا شرقا وغربا

اتخاذ الاجراءات الضرورية الرامية إلى تخفيض العجز التجاري بين البلدين والذي وصل إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار لصالح ميزان المدفوعات الياباني .

وشملت المباحثات التي عقدها الجانبان مع بداية هذا العام مناقشة عدد من التعديلات الخاصة بنظام التوزيع الداخلي الياباني « المعقد » ، والممارسات المثانة لرجال الأعمال اليابانية في مجالات التجارة وأيضاً معالجة انخفاض عنصر الانخار ومعدلات الاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

وأعلن مصدر مسئول بالحكومة اليابانية أن الصعوبات الخاصة بمشكلات التجارة بين البلدين تكمن في المشكلات الادارية التي تعوق خلق الحد الأدنى من بناء الاتفاق بين الوزارات والهيئات اليابانية المسؤولة عن القبول بمثل هذا الإصلاح الاقتصادي . وكان الشعور العدائي داخل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الممارسات اليابانية قد ازداد حدة خصوصاً وان عدداً كبيراً من رجال الادارة والكونجرس يعتقد أن العجز التجاري الأمريكي يعود إلى الممارسات غير العادلة لرجال التجارة والأعمال اليابانيين .

وأثناء المحادثات التي عقدت في مارس بين الجانبين في طوكيو طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة محددة أن تقوم اليابان بفتح مجالات للاستثمار داخل الأسواق اليابانية وبصفة خاصة في مجالات مشروعات البنية الأساسية والأعمال العامة وفتح الأسواق اليابانية أمام المستثمرين الأمريكيين . أيضاً طالب الجانب الأمريكي بضرورة أن تقوم اليابان بانفاق نسبة ١٠ ٪ من الناتج القومي الياباني على مشروعات الأعمال العامة وتحسين مستويات المعيشة داخل اليابان والتي لم تتعد نسبتهما الحالية أكثر من ٥ ٪ .

وفي الفترة من ٢ إلى ٣ مارس قام توشيكى كايفو رئيس الوزراء الياباني بزيارة قصيرة للولايات المتحدة الأمريكية ثم خلالها التوصل إلى الاعلان عن مثلث التعاون الأمريكي - الأوربي - الياباني . ولكن اعترف الزعيمان بالمثل في تقريب وجهات النظر حول مسائل التجارة المتناقضة بين البلدين والتي ولدت مشاعر مضادة تصل إلى حد تهديد العلاقات بين الدولتين . وأعلن « بوش » بعد لقائه مع « كايفو » ان المباحثات سوف تستمر بين وزيرى خارجية البلدين من أجل التوصل إلى إطار التفاهم ، كما أعلن « كايفو » أن العلاقات الأمريكية - اليابانية تتجاوز إطار المشكلات الثنائية الحالية بين البلدين وانها أصبحت تميز المشاركة بينهما على المستوى العالمى . وقال كايفو اننى أعبر أن مشروع إزالة العوائق الأساسية (SII) هو من الأولويات الأساسية لحكومته التي تشكلت في فبراير ١٩٩٠ وان الحكومة اليابانية سوف تضع نصب أعينها برنامج اصلاح الحياة اليابانية .

ولم تخف عبارات المجاملة الدبلوماسية المشكلات التجارية الحادة بين البلدين . وتواجه الادارة الأمريكية - خصوصاً - ضغطاً حاداً من قبل أعضاء الكونجرس الأمريكى الذين يعتبرون اليابانيين مسئولين عن نصف إجمالي العجز التجارى الأمريكى . ويرى المراقبون أن رئيس الوزراء « كايفو » - والذي لا يملك من القوة داخل حزبه ما يمكنه من حسم مشكلات التجارة بين البلدين - لم يستطع أن يخفف من شعور العداء المتزايد هذا بين الأمريكيين . ولقد أثار الكتاب الذى صدر في اليابان مؤخراً بعنوان « اليابان التي تستطيع أن تقول لا » ، والذي ألفه « اكيموريتا » رئيس شركة سونى و « شنتاروشى هارا » ، والذي يعد من أبرز السياسيين داخل الحزب الحاكم ، حفيظة الجناح المتشدد داخل الولايات المتحدة والمتشدد داخل الكونجرس والذين يطالبون بضرورة إعادة التفكير في مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليابان . ويرى هؤلاء ان العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح اليابان وليس الاتحاد السوفيتي كما هو الحال أثناء الحرب الباردة .

ويرى المراقبون أيضاً ان مشروع التعاون الثلاثي المقترح بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يعتبر مفرجاً من الأزمات التي تعاني منها العلاقات الثنائية بين البلدين وخصوصاً في مواجهة مشكلات اقليمية وعالمية والتفجيرات التي حدثت خلال هذا العام داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية . وفي مواجهة الضغوط التي تعاني منها الادارة الأمريكية بخصوص تخفيض حجم الاتفاق الحكومي طلبت ادارة الرئيس بوش من كايفو زيادة المساعدات التي تقدمها اليابان إلى كل من بنما ونيكاراجوا وذلك في إطار التعاون بين البلدين داخل أمريكا الوسطى .

ووصف « كايفو » العلاقات الأمريكية - اليابانية بأنها حجر الزاوية في تأسيس أى علاقات خارجية لليابان مع الدول الأخرى ، وأضاف أنه سوف يتوقف على النجاح في مباحثات SII أى تحسن في مستويات المعيشة والبيئة داخل اليابان وأنه يجب تشجيع أسس التنافس داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتقوية أسس التعاون بين البلدين . رغم ذلك فإن « كايفو » لم يجب على أسئلة جوهرية في مسألة تخفيف القيود القانونية على التجارة والاستثمار داخل الأسواق اليابانية أو محاولة اصلاح القوانين التي تحد من اتساع نشاط تجار التجزئة على نطاق واسع داخل اليابان .

وكان الجانبان الأمريكي والياباني قد توصلا إلى اتفاق في مارس ١٩٩٠ ، يعطى للولايات المتحدة الأمريكية الحق في الدخول إلى أسواق الكمبيوتر اليابانية ، كما تم التنازل من جانب اليابان عن خططها الأولية بخصوص انتاج وتطوير الأقمار الصناعية محلياً . وأعلن مسئول ياباني في واشنطن

في ٢٣ مارس ١٩٩٠ أن حكومته قد اتخذت من التدابير المالية مالميسم بوقام الجامعات والهيئات الحكومية اليابانية بشراء أجهزة الكمبيوتر العملاقة من داخل الأسواق الأمريكية مع إلغاء مالميسم بحقوق الخصص الأكاديمي للجامعات اليابانية . والجدير بالذكر أن الشركات اليابانية تقوم بتقديم خصومات تصل إلى ٨٠ ٪ للهواتف وللجامعات اليابانية مما يجعل من الصعب على أي شركات منافسة أخرى التقدم بمطاعاة لدى هذه الهيئات أو الجامعات .

وفي تطور مفاجئ أعلنت الحكومة الأمريكية حدا أقصى (١٣ يونيو) لكي تقوم اليابان بتقديم هذه التنازلات والا اضطرت الحكومة إلى تطبيق القانون رقم (٣٠١) والمعروف باسم قانون بنود التجارة الرئيسية Super Omnibus Trade Act بفصوص فرض عقوبات على تجارة السلع الرئيسية اليابانية منذ عام ١٩٨٨ . والجدير بالذكر أن هذا القانون يشمل على ثلاثة مجالات رئيسية هي مجالات الكمبيوتر العملاقة - منتجات الفأبات والأقمار الصناعية .

ولقد أدى هذا التهديد من جانب الحكومة الأمريكية إلى إعلان حكومة طوكيو عن تخليها عن خطط وبرامج تصنيع الأقمار الصناعية والمعروفة باسم (CS4) محليا . ووفقا لهذا الاعلان فإن أعمال وكالة تطوير الفضاء اليابانية سوف تكون قاصرة على أعمال التطوير البعدي وأن منتجات هذه الوكالة يجب ألا تزيد مدة استخدامها عن ثلاث سنوات فقط . والجدير بالملاحظة هنا أن وكالة تطوير الفضاء اليابانية كانت قد أعلنت عن اعترافها القيام بإنتاج عدد (٢) أقمار صناعية (CS4) وذلك وفقا لبرنامج زمني يمتد حتى عام ٩٤ - ١٩٩٥ ، ولكن هذا القرار أوقف العمل بهذه الخطط والبرامج اليابانية .

أيضا فإن قرار الحكومة اليابانية والخاص بفتح الأسواق اليابانية أمام صناعة اللعب الأمريكية قد أصبح جزءا من هذه التنازلات المتتالية من قبل حكومة اليابان بغية تخفيف التوتر في العلاقات التجارية بين البلدين . وتقوم وزارة الصناعة والتجارة الدولية بالاشتراك مع مؤسسات الصناعة والهيئات المحلية الأخرى بأعداد مجمع للبيع بالتجزئة لسلع الأمريكية وذلك وفقا لبرنامج ينفذ على مدى عامين بدلا من عشرة أعوام .

وهكذا فإنه بينما تحاول إدارة كايفو الوصول إلى بر الأمان في خضم الشعور المتزايد بالعداء تجاه الطرف الياباني داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإن ضغوطا أخرى داخل اليابان تزيد من تعدد المشكلات داخل الإدارة اليابانية التي تواجه رأيا عاما يتجه إلى أن يكون أكثر تشددا مع الحليف الأمريكي وذلك مع ازدياد القوة الاقتصادية لليابان . ولقد خلقت التطورات المتعلقة بارتفاع الين الياباني أمام الدولار عددا من المشكلات العادة للمصدرين والمستوردين

اليابانيين على حد سواء ، وعلى حين واصل الين الياباني ارتفاعه المستمر (١٥٨ ين للدولار) كأعلى معدل له منذ ثلاث سنوات ، اتخذ البنك المركزي الياباني سياسات أكثر تشددا لزيادة الدولار مثل اغراق السوق اليابانية بالدولار ولكن المراقبين يتوقعون استمرار ارتفاع أسعار الدولار حيث أن ذلك جزءا من محاربة التضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

وكانت مشكلات أخرى عديدة تضاف إلى مشكلات التجارة بين البلدين ، فقد أعلنت وكالة للتجارة الدولية اليابانية أن تجارة المخردرات قد أخذت في التزايد مؤخرا داخل اليابان . ولقد دخل إلى اليابان منذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في أمريكا الوسطى على تجارة المخردرات ما يقارب ثلاثة بلايين دولار وذلك بالنظر إلى جاذبية الأسواق اليابانية حيث يقدر ثمن الكيلو جرام الواحد من الكوكايين بمبلغ خمسة وثمانين ألف دولار أي مايعادل أربعة أضعاف ثمنه داخل الأسواق الأمريكية .

وحظيت مشكلات الأمن والدفاع بالنصيب الأوفر من اهتمامات الدولتين منذ النصف الثاني من العام ١٩٩٠ . وميز العام الذكرى الثلاثين لاعادة تجديد معاهدة الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في الثاني والعشرين من يوليو . ووصف الزعيمان الأمريكي والياباني ضرورة احتفاظهما بهذه المعاهدة ووصفاها بأنها « حجر الزاوية في العلاقات المتبادلة بين الدولتين والرامية لتحقيق السلام ، والجدير بالملاحظة هنا أن هذه المعاهدة تلحق بمعارضة شديدة من جانب الجماعات المتطرفة اليمينية داخل اليابان والتي ترى في وجود القواعد الأمريكية خرقا للمبادئ الثلاثة المناهضة لإنتاج أو امتلاك أو ادخال الأسلحة النووية إلى اليابان .

ودفعت اليابان إلى زيادة نفقات الدفاع السنوية اعتبارا من هذا العام بما يزيد عن المعدل السنوي للاتفاق والذي يتراوح بين ١٨ ، ١٩ تريليون ين ياباني ، وأشار التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي الياباني كأعلى مؤسسة لصناعة القرارات الخاصة بالدفاع ، أن مشكلات عدة تهدد الأقطار الدولي بحكم الاستقرار ، ونكر التقرير أن المشكلات الاقتصادية والعرقية داخل الاتحاد السوفيتي تهدد بانفجار الموقف داخل المناطق السوفيتية المجاورة لليابان ولا ترى اليابان استقرارا عاما داخل البيئة الآسيوية وذلك بالنظر إلى التطورات في شبه الجزيرة الكورية وكمبوديا . وأشارت للخطوة المقترحة من جانب المجلس إلى أن برنامجا للدفاع الياباني تتراوح مدته من ثلاث إلى خمس سنوات يهدف إلى دعم القدرات الدفاعية لليابان في حالة تعرضها لهجوم قصير المدى .

وكانت وكالة الدفاع اليابانية قد طالبت بزيادة نفقات الدفاع في الموازنة التي يبدأ العمل بها في إبريل ١٩٩١ بنسبة ٥١,٨٤ ٪ وخصصت الوكالة الجانب الأعظم من هذه الميزانية (١,٧ تريليون من إجمالي ٤,٤ تريليون ين) بنسبة تصل إلى ٣٨,١٨ ٪ للاتفاق على شئون أفراد القوات المسلحة اليابانية ، وقالت الوكالة أن هناك حاجة ماسة لجذب أعداد وغيرة من الشباب الياباني الذي لايقبل على العمل في القوات المسلحة . أيضا في مجال الاتفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية خصصت الوكالة مبلغ ١٤٩,٦ بليون ين لبناء نظام دفاعي متقدم يشمل صواريخ ومعدات للدفاع الجوي المتقدم بما في ذلك شراء إحدى عشرة طائرة إف ١٥ مقابل مبلغ ١٠٤,٥ بليون ين من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من صواريخ باتريوت أرض - جو أمريكية تصل تكلفتها إلى حوالي ١١١ بليون ين ياباني .

وأثبتت القيادة اليابانية مرونة أكبر من ذي قبل في التعامل مع القيادات السوفيتية فقامت الإدارة اليابانية بعرض المساعدات المالية للاتحاد السوفيتي من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية الداخلية وذلك في إطار التمهيد لتطبيع العلاقات بين البلدين . وفي سعي من جانب الدبلوماسية اليابانية من أجل تحقيق هذا الغرض قام السيد « شتاينروابي » السكرتير العام للحزب الحاكم بزيارة موسكو في ١٥ يناير ١٩٩٠ . وفي خطاب له أمام الكرمليين أشار « ابى » بطريقة غير مباشرة إلى مسألة الجزر التي منعت على حد تعبيره من التوصل إلى معاهدة سلام أو تطبيع للعلاقات الآخذة في التزايد بين البلدين . ورحب « جورباتشوف » بهذا العرض وأشار إلى المشكلة بأنها يمكن أن تحل في طور التغير الطبيعي الذي يحدث بين البلدين . وعرض « ابى » خلال الزيارة إلى مسألة المساعدات المالية في سياق مسائل هامة للاتحاد السوفيتي مثل مسألة الإدارة الاقتصادية والتحكم في قوى الإنتاج . ويشير المحللون إلى أن اليابان تريد مقايضة مسألة الجزر بالتأييد الياباني لاصلاحات جورباتشوف (البروسترويك) . وعلق اليابانيون أهمية كبرى على زيارة يقوم بها الزعيم السوفيتي إلى اليابان ، وودع جورباتشوف بالقلم بهذه الزيارة عندما تمنح الظروف بذلك خلال عام ١٩٩١ .

وفي أوائل مارس ١٩٩٠ تسلم رئيس الوزراء الياباني رسالة خطية من جورباتشوف أكد فيها زيارته لليابان عام ١٩٩١ وودع فيها بأن موسكو سوف تتخذ كل التدابير من أجل انجاح هذه الزيارة وفي الثاني من مارس أكد « كليف » في خطاب له أمام البرلمان الياباني « أن تطبيع العلاقات مع موسكو هي مسألة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى ... وأضاف « أن ذلك لايعنى أن اليابان قد تخلت عن محاولاتها السابقة بفرض استعادة الجزر اليابانية » .

وبالرغم من ذلك فقد رجعت الدبلوماسية اليابانية عن الاستمرار في خطوتها الدافئة إلى تقوية العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي . وعلى حين وصلت معظم الدول الغربية الرئيسية جهودها الرامية إلى تأييد اصلاحات الرئيس السوفيتي والمعروفة باسم « البروسترويك » اتخذت اليابان موقفا « أكثر حذرا » من تأييد هذه السياسات . ففي مقابلة مع التلفزيون الياباني أعلن « كليف » أن اليابان مستعدة لتقديم هذه المساعدات ولكن في الوقت المناسب . وأرجع كليف الأسباب التي تدعو إلى الاختلاف في الموقف الياباني عن الموقف الأمريكي تجاه معاهدة السياسات الاصلاحية داخل الاتحاد السوفيتي إلى أن هذا الأخير مازال يحتل أربعة جزر يابانية شمال الجزر اليابانية وأضاف أن اليابان لم تتوصل بعد إلى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كما انه قلق بخصوص سياسة الاصلاح الديمقراطي غير الواضحة داخل الاتحاد السوفيتي . وعبرت تصريحات المسؤولين عن سياسة الدفاع اليابانية عن كثير من الشكوك بخصوص النوايا السوفيتية . وأعرب هؤلاء المسؤولون عن أن القوات المسلحة السوفيتية مازالت تمثل حجر عثرة أمام الاستقرار وبناء الثقة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، كما أن هذه القوات تمثل تهديدا محتملا لليابان . وحثت وكالة الدفاع اليابانية في طلبها المتقدم إلى مجلس الأمن القرمي الياباني على ضرورة زيادة نفقات الدفاع اليابانية للوقاية من مثل هذه الاخطار . وأشارت المصادر العسكرية اليابانية إلى أنه على الرغم من التحسن النسبي الناتج عن التغيرات التي تأخذ مسارها داخل أوروبا الشرقية والتحسين في العلاقة بين الدولتين العظميين بعد التوصل إلى اتفاق الحد من الأسلحة بينهما فإن المخاطر القائمة في آسيا في طبيعة العلاقات المعقدة التي تربط بلدان هذه المنطقة ، وهكذا فإن استمرار احتفاظ الاتحاد السوفيتي بأقوى سلاح برى وبحرى يمثل التهديد الأساسي لدول المنطقة . واتخذت وكالة الدفاع اليابانية موقفا يقوم على أساس أن الاتحاد السوفيتي يتوخى فقط التقليل من عدد الأسلحة التي أصبحت تقليدية وأن ما يريده الاتحاد السوفيتي هو احلال تلك الأسلحة التقليدية بنوعيات أفضل من الأسلحة الحديثة .

ووسط هذا الجو العام من الحذر والتقليل حول إقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي أعلن رئيس الوزراء الياباني أمام أعضاء حزبه أن الزيارة المرتقبة لجورباتشوف قد أصبحت شبه مؤكدة من خلال خطاب خاص تلقاه من الزعيم السوفيتي ولكنه لم يشارك القيادة السوفيتية بنقلها حول مستقبل العلاقات بين البلدين .

وأشار كليف إلى أن بلاده ترغب في أن تأخذ موقفا متقللا من العلاقات الثنائية بين طوكيو وموسكو ولكنه أضاف أن ذلك يتوقف على مسألة تسوية قضية الجزر الشمالية .

النتائج المتحققة من مباحثات خفض السلاح الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يفلح من سيطرة الدولتين على المسرح العسكري في العالم . وفي آسيا ، وصف التقرير الموقف العسكري السائد بأنه غير مستقر مشيراً إلى التهديدات المتوقعة من جراء تمسوية مشكلات الجزر اليابانية وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالإضافة إلى الصراع في كمبوديا .

وتتمثل الخطوط العامة لمنظور الدفاع الياباني خلال هذا

العام بما يلي :

١ - استبدال تقرير وكالة الدفاع اليابانية تعبیر التهديد السوفيتي الكامن في عبارة « الأوضاع العسكرية المتأزمة » حول اليابان .

٢ - رحب التقرير بالتخفيضات الكمية المترتبة على مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في الشرق الأقصى ولكنه حذر من التغيير النوعي في الأسلحة السوفيتية والتي تمثل على حد عبارة التقرير « تركباً ضخماً من القوى التدميرية » .

٣ - حذر التقرير من التفاوض بمستقبل الأمن في أوروبا ، كما أشار إلى خطر التهديدات بين دول العالم الثالث خصوصاً مع تزايد خطر انتشار الأسلحة المتطورة .

٤ - أولى التقرير أهمية خاصة إلى تحسين أوضاع القوات المسلحة اليابانية واستكمال برامج التسليح وفقاً للبرنامج الزمني الذي يبدأ من إبريل ١٩٩١ ولمدة ثلاثة - خمس أعوام .

٣ - اليابان والصين :

شهدت العلاقات اليابانية - الصينية تحسناً ملموساً خلال العام ١٩٩٠ وذلك بعد أن شهدت أوقاتاً صعبة في العام السابق ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي توليها الإدارة اليابانية على التطورات في الصين خصوصاً بالنسبة للاتجاه التقليدي للديبلوماسية اليابانية بالحفاظ على التوازن داخل منطقة آسيا والتحسن النسبي الذي شهدته العلاقات اليابانية - الصينية في الآونة الأخيرة ، فإن الحكومة اليابانية كانت قد علقت برنامج المعونات والذي يقدر بـ ٨١٠ بليون ين ياباني لمدة خمسة أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ . ولقد جاء قرار المقاطعة اليابانية لتعلقاً مع الدول الغربية التي رأت في الأحداث الدامية التي حدثت في بكين ٤ يونيو ١٩٨٩ دليلاً على عدم رغبة الحكومة الصينية في تنفيذ برامج الإصلاح التي وعدت بها والتحول السريع نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي والديموقراطية .

وعلى الجانب الآخر لبنت القيادة السوفيتية استعداداً كبيراً لمناقشة المسائل المتعلقة بين البلدين . وصرح الرئيس السوفيتي ، ميخائيل جورباتشوف ، بمناسبة استلامه لأوراق السفير الياباني الجديد ، سومي ادامارو ، في يوليو ١٩٩٠ بقوله ، ان العلاقات اليابانية - السوفيتية يجب تدعيمها طالما ان الاتحاد السوفيتي يقوم بتطوير علاقته مع تلك الدول التي لاتشملها علاقات دبلوماسية كما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية .

وجاء في البيان الصادر عن زيارة وزير الخارجية السوفيتي لموكيو في الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ان الزيارة التي سيقوم بها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والتي تقرر لها منتصف ابريل ١٩٩١ سوف تمثل نقطة التحول في العلاقات بين البلدين وذلك باعتبارها أول زيارة لرئيس سوفييتي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى الرغم من أن مسألة الجزر لم تحظ بالاهتمام البالغ في مباحثات الوزير السوفيتي في موكيو إلا أن شيفر ناندو ابلغ نظيره الياباني ، تارونا كايتاما ، ان أي حل للمشكلة يجب أن يلقى « قبولا » بين الطرفين . وأبدى المسؤولون في وزارة الخارجية اليابانية ارتياحاً علماً حول اقتراح وزير الخارجية السوفيتي بضرورة أن يشمل الاعلان الصادر عن لقاء زعميي البلدين أن الدولتين لم تعودا تريان بعضهما على أنهما أعداء . رغم ذلك فإن الجانبين لم يوافقا على العديد من مسائل الأمن والدفاع مثل تلك المتعلقة بمستقبل التعاون داخل منطقة آسيا والباسيفيك أو ضرورة مايتضمنه لقاء الزعيمين من إشارة خاصة إلى مسألة الجزر اليابانية .

والجدير بالملاحظة هنا أن سياسة التمهنة من جانب اليابان تجاه حساسية مناقشة مسألة الجزر قد فرضت نفسها على التصريحات الخاصة بزيارة الرئيس السوفيتي المرتقبة أو حتى فيما يتعلق بطرح الموضوع من وجهة نظر الأمن القومي الياباني . ولأول مرة منذ عشر سنوات يظهر تقرير وكالة الدفاع اليابانية خالياً من الإشارة إلى التهديدات المحتملة من قبل الاتحاد السوفيتي . والأهم من ذلك أن هذا التقرير الصادر في ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ قد أظهر الكثير من التفاصيل المتعلقة بتخفيض الأسلحة السوفيتية بأنواعها المختلفة مستخلصاً ان كلا من الصعوبات الداخلية والبيئة الدولية الجديدة قد جعلت من قيام الاتحاد السوفيتي بالاعتداء على دولة أخرى أمراً غير محتمل . وأُستبعد وكالة الدفاع اليابانية مطالباتها الخاصة بزيادة الاتفاق على أهمية ملء الفراغ الناتج عن سياسة التعاون الجديدة بين العملاقين .

والجدير بالملاحظة هنا أن التقرير قد رحب بالتغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ووصفها بأنها تمثل نقطة تحول تاريخي تنقل المواجهة بين الشرق والغرب إلى مرحلة من الوفاق والتعاون . ولكنه أضاف أن

« كلينمارو » مع زعيم الحزب الشيوعي الصيني ورئيس الوزراء الى بينج ووزير الخارجية « طويان كويتشن » وطلبت الصين من « كلينمارو » والمعروف بسماعته المؤيدة لتايوان بأن يقوم بدور الوساطة بين بكين وتايوان التي زارها في مايو من نفس العام وأجرى مباحثات مع زعمائها الذين طالبوا « بدولة واحدة وحكومتين » في حالة عودة تايوان إلى الصين .

وقد قبل « كلينمارو » القيام بهذه الوساطة والتي تفتح مجالاً أوسع للدبلوماسية اليابانية لمعالجة المسائل الإقليمية ذات الاهتمام الخاص بها .

وبدأت الحكومة اليابانية في النصف الأول من نوفمبر الاستئناف الفعلي لتقديم المعون الاقتصادية إلى الصين حيث بلغت الدفعة الأولى من هذه المعونات ٣٦,٥ بليون ين وذلك لتمويل سبع مشروعات خلال العام المالي (أبريل ١٩٩٠ - أبريل ١٩٩١) . وأشار بيان الحكومة اليابانية إلى أن هذه المساعدات الحكومية تستهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الصين ومساندة التحديث الاقتصادي فيها . وأشار البيان أيضاً إلى أن جمهورية الصين الشعبية تتخذ مواقف متعادلة بشكل متزايد مع الغرب في العديد من القضايا الدولية مثل أزمة الخليج والموقف في كمبوديا . وتبع قرار الحكومة اليابانية بالاستئناف الفعلي لصنع المعونات إلى الصين قرارات المجموعة الأوروبية في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠ وقرار البنك الدولي وكذا بنك آسيا للتنمية باستئناف برامج مساعداتها نحو الصين .

وتتوقع المصادر المطلعة داخل الحكومة اليابانية استمرار التدفقات الرأسمالية من اليابان إلى الصين وذلك متشباة مع المواقف الدولية والإقليمية للحكومة الصينية .

٤ - اليابان ودول آسيا :

تحوّلت اليابان في عام ١٩٩٠ إلى مركز للمصالحات الإقليمية في منطقة جنوب وجنوب شرقي آسيا . واستضافت طوكيو عددا من الزعماء الآسيويين لكل من كمبوديا وكوريا وغيرهما من دول الجوار الإقليمي . ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية تستضيف اليابان الزعميم المتعارضين في كمبوديا (الأمير سيهانوك زعيم تحالف المعارضة ورئيس الوزراء هون سن رئيس الحكومة المتعاقبة) . ولقد أعان وزير الخارجية الياباني السيد / تارونا ناكاياما ان هذا التوقيت (عام ١٩٩٠) قد أصبح مناسباً لحل مشكلة النزاع الكمبودي الذي دام لأكثر من إحدى عشر عاماً .

وكانت المباحثات بين « سيهانوك » و « سين » قد اقترحها رئيس وزراء تايوان « تشانغ تشانغ تشون هافان » أثناء زيارته لطوكيو مع بداية عام ١٩٩٠ . ولقد أسفرت

ولقد تراجعت الحكومة اليابانية عن قرارها بمعاوية الصين وذلك بالنظر إلى الأهمية الخاصة التي تلقها الإدارة اليابانية على العلاقات مع الصين . وفي مقابلة خاصة مع وزير الخارجية الياباني صرح « تشيرواوازاوا » السكرتير العام للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ان علاقات بلاده مع الصين تختلف مع نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية . وشجعت وزارة المالية اليابانية قرار الحكومة اليابانية بالتراجع عن مقاطعة الصين وعبرت عن أملها في أن تقوم الحكومة اليابانية باستئناف برنامج المعونات المقررة للصين قبل اجتماع الدول الصناعية في هيوستين .

ووجدت الحكومة اليابانية مخرجاً مناسباً لإنهاء مقاطعة المساعدات الحكومية للصينية وذلك من خلال الاستناد إلى مافقرته حكومة ألمانيا الغربية من مساعدات إلى الاتحاد السوفيتي وأشار رئيس الوزراء الياباني في لقاء له مع تجمع من رجال الأعمال اليابانيين إلى أن قرار الحكومة اليابانية قد استند إلى أن هناك اختلافات في الرؤية بين مافقره الدول الأوروبية لسير عملية التحول إلى الديمقراطية في الصين وبين مافقره اليابان .

وأضاف رئيس الوزراء أن الدول الأوروبية مازالت ترى في أحداث العنف التي حدثت في ميدان « تيان أن مين » في جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٨٩ دليلاً على روح عدم التسامح وعدم قدرة النظام الصيني على مراجعة المواقف التي يتخذها ، بينما ترى اليابان أن هناك علامات إيجابية من جانب الحكومة الصينية تتمثل في الإقلاع عن الأحكام العرفية وإطلاق سراح العديد من المسمومين .

ونذكر « كايغو » أن موقف الحكومة اليابانية بشأن استئناف قروض اليابان إلى الحكومة الصينية يعود بالإضافة إلى سابق إلى اعتبارين أساسيين هما : (١) ان الصين بلد مجاور لليابان . (٢) ان هذه القروض كانت قد تمت الموافقة عليها من قبل إنشاء حكومة رئيس الوزراء نوبورو تاكيشيتا .

وأذكر « كايغو » في مقابلة تلفزيونية مع شبكة التلفزيون القومية اليابانية (NHK) أن تكون دوافع استئناف هذه القروض لمصلحة رؤوس الأموال والاستثمارات اليابانية حيث قال ان هذه القروض غير مشروطة وانها بالدرجة الأولى لصالح الصين .

وكانت العلاقات اليابانية - الصينية قد شهدت تطوراً آخر خلال هذا العام في مجال العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية . ولقد قام السيد كلينمارو - نائب رئيس الوزراء الأسبق ، وأقوى الشخصيات القيادية داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بأول زيارة لمستول ياباني خلال العام في الفترة من ٢٩ أغسطس إلى ٥ سبتمبر . وكان موضوع عودة تايوان إلى الصين على رأس الموضوعات التي بحثها

الجهود اليابانية بالفعل عن توقيع معاهدة لوقف إطلاق النار في طوكيو في الخامس من يونيو ١٩٩٠ وإنهاء الحرب الأهلية بين الطرفين .

وأشار البيان الصادر عن الجانبين أن العمل بهذا الاتفاق مشروط بتشكيل مجلس أعلى يتولى الحكم في البلاد إلى أن تعقد انتخابات حرة يتم بمقتضاها تشكيل الحكومة الجديدة . وقال البيان أيضا أنه سوف يتم تطبيق إجراءات بنود اتفاق الأمم المتحدة من أجل إيقاف النار وذلك تحت إشراف مؤتمر باريس الدولي للتصالح في كمبوديا .

وعلى الرغم من اعتراض عدد من الأطراف على التوقيع النهائي لهذا الاتفاق مثل ممثل الجبهة العسكرية للصغير الأحمر بصفتها أقوى جناح لمعارضة حكم هون من إلا أن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بخصوص وقف إطلاق النار بين الجبهات المتصارعة في كمبوديا يمثل انتصارا دبلوماسيا لطوكيو التي أخذت تضطلع بمهام سياسية فضلا عن المهام الاقتصادية التي تقوم بها في المنطقة .

وأعادت المشكلة الكورية طرح نفسها مرة أخرى على اهتمامات الدبلوماسية اليابانية خلال العام . وفي تغير مفاجئ للحزب الاشتراكي الياباني - الذي يتخذ دائما موقفا معاديا مع كوريا الجنوبية أعلن أنه سوف يعترف بمعاهدة ١٩٦٥ والتي تنظم العلاقات بين دولة اليابان وكوريا الجنوبية ، كما أعلن ، وتشوساودايما جوتشي ، السكرتير العام للحزب أن هذه المعاهدة قد دامت لأكثر من عشرين عاما ، وأن حزبه في حالة فوزه في الانتخابات وتكوين حكومة متحالفة سوف يعمل على استمرار المعاهدة حفاظا على مبدأ الاستمرارية في السياسة الخارجية اليابانية إلا أن « ياما جوتشي » قد أضاف أن اليابان سوف تحافظ على علاقة متوازنة مع شطرى شبه الجزيرة الكورية . وكانت الأحزاب الاشتراكية قد طورت من سياستها تجاه كوريا الجنوبية ، فقد قام « ياما جوتشي » كممثل لوفد برلماني لليابان بزيارة كوريا الجنوبية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٨٩ بناء على دعوة من حزب إعادة التوحيد الديمقراطي الكوري وذلك في أول زيارة من نوعها لممثل بارز للحزب الاشتراكي لدولة كوريا الجنوبية ، وعلى الرغم من اعتبار هذه الزيارة علامة بارزة على تطور العلاقة بين الحزب الاشتراكي الياباني - الذي يتخذ دائما موقف التأييد لكوريا الشمالية - ودولة كوريا الجنوبية ، إلا أن « يانغ اونج هوان » رئيس الوزراء الكوري ، « كيم سون » رئيس البرلمان قد اعتذرا عن مقابلة « ياما جوتشي » كممثل للحزب الاشتراكي الياباني .

وكانت مشكلة الأقلية الكورية لدخل اليابان قد طرحت نفسها مرة أخرى خلال العام ١٩٩٠ . وزراء الضغوط

المتزايدة من قبل حكومة كوريا الجنوبية لضمان حقوق الأقلية الكورية في اليابان ، توصل الطرفان إلى اتفاق في ٣٠ أبريل ١٩٩٠ في العاصمة الكورية سيول يتم بمقتضاه تأييد حقوق الأقلية الكورية (٦٨٠,٠٠٠) في الحصول على اقامة دائمة ووجوب معاملتهم معاملة المواطنين اليابانيين من أصل ياباني . وصرح وزير الخارجية الياباني « تاروكاكاما » عقب لقائه بنظيره الكوري « غشوان هو جونغ » أن هذا الاتفاق يميز علامة جديدة على طريق تسوية « خزي الماضي » وعلى الرغم من احتمالات بحث حقوق الأقلية الكورية في اليابان للمشاركة في الحكومات المحلية ومراكز الخدمة العامة لدخل اليابان ، إلا أن الحكومة اليابانية لم تستجب لجميع الطلبات الكورية مثل استثناء الأقلية الكورية من تسجيل الأجانب والتوقيع ببصمة الإبهام التي اعترضت عليها هذه الأقلية .

أيضا طالبت الحكومة الكورية بتعميم الكوريين الموجودين في جزر سفالين (والتي يحتلها الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) وعودتهم إلى الجزر اليابانية ، إلا أن الحكومة اليابانية لم توافق على هذا الطلب وذلك على أساس أن معظم الحالات قد تمت تسويتها منذ توقيع اتفاقات ١٩٦٥ بين البلدين وأن متفهمه اليابان من عون لهؤلاء الكوريين هو فضل من قبيل المعونات الإنسانية .

ومن ناحية أخرى طالبت حكومة كوريا الجنوبية ضرورة تقديم الاعتذار عن « الماضي المؤلم » للاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية (١٩١٥ - ١٩٤٥) وذلك على أساس أن الاعتذارات التي قدمت من جانب الامبراطور السابق هوريتو ورئيس وزراء اليابان « تويو تاكيشنا » قد تجنبت الإشارة إلى مسؤولية اليابان عن الأضرار التي لحقت بكوريا أثناء الحرب .

وبالفعل جاءت عبارات الاعتذار من جانب الامبراطور الياباني على نحو يشير إلى مسؤولية اليابان عن المأساة التي تعرض لها الشعب الكوري أثناء الاحتلال الياباني وقال « تنسى أفكر في المأساة التي تعرض لها شعبكم أثناء الفترة المشوشة من تاريخ اليابان والتي لا يستطيع المرء أممها إلا أن يشعر بالأسف العميق » وفي حينه ألام البرلمان الياباني عبر « روه » عن الـام الماضي ولكنه ذكر أن اتفاق التعميم مفتوحة في المستقبل بين البلدين مما يدل على لغة الاعتذار المابقة .

وعلى الجانب الآخر شهدت العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية تطورا لم يصب له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية حيث قامت حكومة كوريا الشمالية بدعوة مسئول ياباني على مستوى عال من الحزب الليبرالي الديمقراطي لزيارة كوريا في سبتمبر ١٩٩٠ . وحمل هذه الدعوة لوفد البرلمان المكون من أعضاء الحزب الاشتراكي الياباني ولذي يقوم

٥ - اليابان والمنطقة العربية :

جاءت أحداث عام ١٩٩٠ داخل المنطقة العربية على قائمة أولويات الحكومة اليابانية وذلك من ناحيتين : الأولى أنه كان من المخطط أن يقوم رئيس الوزراء الياباني بزيارة إلى خمس دول عربية وشرق أوسطية وذلك في إطار الإجراءات التي تسمى إليها الدبلوماسية اليابانية من أجل اعادة التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية والمالية العالمية وعلى رأسها التطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية ، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا قد أصبحت من المناطق الهامة لاستراتيجيا لمستقبل علاقات اليابان بدول أوروبا ومن ناحية ثانية فإن تداعيات أزمة الخليج قد طرحت من جديد أهمية التعامل مع المنطقة العربية وذلك من وجهة نظر سياسية واستراتيجية .

ونشطت اليابان داخليا وخارجيا لمواجهة تداعيات الأزمة وذلك سواء من حيث مواجهة مشكلة الرهائن الذين احتجزهم العراق داخل أراضيها والكويت المحتلة أو فيما يتعلق بجهود الدول المتحالفة من أجل مقاطعة العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت . وفرضت هذه المشكلات نفسها على إطار التعامل الياباني مع المنطقة العربية والبلدان الرئيسية فيها . وكانت المشكلة الفلسطينية هي المرشحة هذا العام للتعامل مع مشكلات المنطقة وخصوصا ان السيد ياسر عرفات قد زار اليابان في العام قبل الماضي ووعدت اليابان بالمشاركة إيجابيا في دعم الجهود الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية وتأييد لغة الحوار التي بدأت الأطراف الرئيسية للصراع العربي - الاسرائيلي تأمل فيها .

وحظيت مصر والأردن من بين الدول العربية الأخرى في المنطقة باهتمام القيادات اليابانية . وعلى الرغم من التقدير للنسبة لموقف مصر كدولة متقلبة للمعونات اليابانية إلا أن مركزها لم يتغير كثيرا (احتلت مصر المركز العاشر والثلاثي عشر ، والعاشر والستين عشر في الأعوام الأربعة الأخيرة ٨٦ - ١٩٩٠) .

هذا وقد احتلت مصر مركز الأولوية في إجمالي القروض اليابانية إلى دول المنطقة وأصبحت اليابان هي الدولة الراعية المانحة للقروض لمصر وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا على التوالي وذلك خلال العام المالي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . ونشطت حركة التجارة بين مصر واليابان حيث صدرت اليابان بضائع ومسلما بلغ إجماليها ٥٣٠ مليون دولارا كما استوردت اليابان سلعا من مصر بمبلغ يعادل ٢٦٠ مليون دولار . وشملت الصادرات اليابانية إلى مصر المعدات والسلع الصناعية

بالدور الوسيط بين البلدين في ظل غياب علاقات دبلوماسية . وكان رئيس الوزراء الياباني ، كايغو ، قد ذكر أمام البرلمان الياباني في يونيو ١٩٩٠ ان حكومته سوف تكون مستعدة للاعتراف بحكومة كوريا الشمالية عن فترة احتلال اليابان لشبه الجزيرة الكورية في الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٤٥ . وذكر كايغو أنه يريد أن يدخل في مباحثات مع حكومة كوريا الشمالية من أجل استعادة العلاقات بين البلدين ولكن ، بدون شروط مسبقة ، والجدول بالملاحظة هنا أن حكومة كوريا الشمالية تصر على ضرورة تقديم الاعتراف من جانب اليابان عن الفترة الاستعمارية المايغتردفع التصريحات المناسبة لحكومة كوريا الشمالية . وحمل المسؤولون في كوريا الشمالية وفد الحزب الاشتراكي الياباني رسالة من الرئيس ، كيم ايل سونغ ، تعبر عن رغبته في استعادة العلاقات الودية بين البلدين وذلك ليس فقط لمصلحة الشعبين ولكن أيضا لصالح السلام في جميع مناطق شمال شرقي اسيا . ويشير القبول المبني من جانب رئيس الوزراء الياباني لاستعادة العلاقات بين البلدين إلى اليابان ترغب في فتح حوار مباشر مع كوريا الشمالية كما أن العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية ومشكلات الأمن داخل شبه الجزيرة الكورية هي المشكلات الهامة للدبلوماسية اليابانية .

ونشطت العلاقات بين اليابان ودولة فيتنام وذلك بعد أن ذابت الثلوج في العلاقات الأمريكية الفيتنامية ، وتعتبر أسواق فيتنام من وجهة نظر رجال الأعمال اليابانيين هي آخر أسواق جنوب شرق اسيا المفتوحة أمام التجارة اليابانية في المستقبل وظهرت بوادر الاهتمام بين رجال الأعمال اليابانيين الذين نشطوا داخل فيتنام خلال عام ١٩٩٠ حيث ضاعفوا من حجم التبادلات التجارية في الخمسة شهور الأولى لتصل إلى مبلغ ٤٣ بليون ين ياباني . وكانت الصادرات اليابانية إلى الأسواق الفيتنامية قد زادت في الفترة من يناير إلى مايو ١٩٩٠ بنسبة ٨٥,٦ ٪ وبالمقارنة بالعام السابق ، كما تضاعفت الواردات اليابانية لتصل إلى ٢٩,٥ بليون ين خلال نفس الفترة ، وتشمل الصادرات اليابانية المنتجات الكهربائية وماكينات تصنيع الأرز ، كما لحتل البترول حوالي نسبة ٦٠ ٪ من إجمالي الواردات اليابانية من فيتنام . وتقوم شركة تومين اليابانية مناصفة مع شركات الحكومة الفيتنامية بتنفيذ مشروع لإنتاج الحديد الخام . وهناك عدد من المشاريع المشتركة الأخرى بين فيتنام والشركات اليابانية مثل شركة دايملرو ، و « نيش ابواي » وغيرها والتي تشجعت بفضل إعلان الحكومة الأمريكية بالتعامل المباشر مع هانوي في أغسطس ١٩٩٠ من أجل تنمية المشكلة الكمبودية من زيادة استثماراتها داخل هانوي .

والحديد ، كما شملت الواردات اليابانية البترول الخام والقطن والألومنيوم . ووصلت نسبة الاستثمارات اليابانية من بين الاستثمارات الأجنبية داخل مصر إلى ٥,٢ ٪ مع نهاية عام ١٩٨٨ وذلك في قطاعات التعدين وصناعة السيارات والصناعة الكيماوية . وجاء حجم الزيارات الرسمية وغير الرسمية المتبادلة بين الدولتين على درجة أكبر من الأهمية . فقد زار ملكويو السيد رئيس هيئة قناة السويس في فبراير كما زارها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري في شهر يونيو . وحملت الزيارات التي قام بها الجانب الياباني إلى مصر درجة عالية من الأهمية ، فقد زارها السيد فيرونو ، وزير الدولة وذلك في شهر يناير ، كما عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في القاهرة مؤتمراً الرابع في شهر مارس ١٩٩٠ . وجاءت زيارة السيد توكاياما وزير الخارجية الياباني في شهر أغسطس تنويعاً للجهود اليابانية لاعطاء أهمية كبرى لمصر بين دول المنطقة العربية .

ومع تصاعد أزمة الخليج والمترتبة على الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ شهدت الدبلوماسية اليابانية تجاه المنطقة العربية تغيراً كبيراً وكيفياً ملحوظاً . ونمشا مع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى اتخاذ إجراءات عقابية ومقاطعة اقتصادية تجاه العراق اتخذت اليابان عدداً من الإجراءات التي ترمي ليس فقط إلى التمشي مع المقاطعة التجارية تجاه العراق ولكن أيضاً جمدت اليابان جميع تعاملاتها مع كل من العراق والكويت ، كما ابنت اليابان استعداداً كبيراً للمشاركة في جهود الدول المتحالفة والرامية إلى إجهاد العراق على الانسحاب من الكويت . ففي ٢٩ أغسطس قررت اليابان إرسال الطائرات المدنية والسفن بغرض نقل بضائع ومعدات عسكرية ، كما ساهمت اليابان في عمليات الإغاثة من خلال إرسال فريق طبي وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء أزمة الخليج داخل المنطقة العربية مثل مصر والأردن . ووفقاً لبرنامج مكون من ست نقاط أعلنت الحكومة اليابانية أنها سوف تقدم عشرة مليون دولار كمساعدات عاجلة للفارين من الكويت إلى الأردن ، بالإضافة إلى مبلغ ثمانية ملايين دولار كمساعدة لمكتب الأمم المتحدة ومليون دولار للجنة الدولية للصليب الأحمر . وصرح رئيس الوزراء الياباني أن حكومته لا تستطيع الاسهام بقوات عسكرية للمشاركة في قوات الأمم المتحدة للدفاع عن دول الخليج إلا أنه أضاف أن اليابان سوف تنظر في تعديل دستورها بما يسمح بمساهمة إيجابية في جهود الأمم المتحدة وأضاف أن اليابان التي تعتمد على أكثر من ٧٠ ٪ من امداداتها بالبترول من دول الخليج والمنطقة العربية سوف تسهم بشكل إيجابي في الجهود الرامية للدفاع عن المنطقة ، ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة اليابانية عن عزمها في تزويد الدول المتضررة من

جراء العقوبات الاقتصادية على العراق بمبلغ ٤ مليارات دولار مساعدات ، وهذه الدول هي مصر - تركيا - الأردن

وكانت اليابان قد أعلنت عزمها على دفع ٤ مليار دولار أخرى لمساعدة القوات المتحالفة في الخليج . وصرح السيد ميموجي سلكوموتو السكرتير العام للحكومة اليابانية ، بأن هذه المبالغ هي جزء من الجهود اليابانية الرامية إلى إحلال السلام في منطقة الخليج . وأشار السيد وزير الخارجية الياباني أن تقرير هذا المبلغ من جانب اليابان لا يمثل استجابة لضغوط خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه تعبير عن المصالح القومية اليابانية . ولقد اتت هذه الإجراءات من جانب الحكومة اليابانية - خصوصاً فيما يتعلق بارسال أفراد غير عسكريين من قوات الدفاع اليابانية - للمساعدة في أعمال القوات الدولية - إلى ظهور التناقضات الحادة داخل اليابان حيث أن الحزب الاشتراكي والذي يقود المعارضة تجاه الحزب الحاكم فقد حدد المشكلة بالنسبة لارسال هؤلاء الأفراد بأنها استجابة للضغوط الأمريكية أكثر منها استجابة لنداء الأمم المتحدة .

وفي ٢٢ أغسطس استقبل الرئيس حسني مبارك وزير الخارجية الياباني ، تلرونا كاياما ، والذي كان في زيارة لمصر ضمن جولة في الشرق الأوسط شملت السعودية وعمان والأردن وتركيا . وأبلغ وزير الخارجية الرئيس مبارك بموقف اليابان والجهود التي تبذلها من أجل استعادة السلام والاستقرار في المنطقة . وقال المتحدث الرسمي المرافق لوزير الخارجية أن اليابان وأن كانت لا تستطيع المساهمة لأسباب دستورية إلا أنها تعمل على مواجهة الآثار السلبية اللازمة وبشكل خاص بالنسبة للدول المتضررة من اجراء هذه الأزمة .

وفي مقابلة في طوكيو مع وزير الدولة لشئون الخارجية المصري صرح وزير الخارجية الياباني أن اليابان تنفهم الآثار السلبية لأزمة الخليج على مصر وأنها تعزم على أن تستمر في تعاونها الاقتصادي على ضوء هذه الخصائص .

وجاءت الزيارة التي قام بها ، كايافو ، كاول رئيس الوزراء يقوم بزيارة لمصر في أكتوبر ١٩٩٠ تعبيراً عن درجة الاهتمام التي حظيت به مصر ودول المنطقة من اهتمام خاص في إطار الدبلوماسية اليابانية تجاه المنطقة . وصرح السيد كايافو عقب لقائه بالرئيس حسني مبارك أن اليابان حريصة على مواجهة الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على أزمة الخليج خصوصاً بالنسبة للاقتصاد المصري .

ثالثا : جمهوريات الصين الشعبية

١ . تقديم ونظرة عامة

الخط الجديد في التحديد والانفتاح على العالم فإن الصين اليوم تبدو أكثر محافظة وجمودا بالتقاس إلى سرعة الأحداث في الكتلة الشرقية ، وبعود ذلك إلى عديد من الاسباب :

والصين - كما أسلفنا - بلاد مترامية الاطراف ممتدة القوميات والمشكلات ومن ثم فهي تحتاج إلى سلطة مركزية قوية كأى مجتمع نهري يقوم على ضبط الثروة القومية والتحكم بشكل ما فى عدالة توزيعها .

كما تعاني الصين من الخوف من العودة إلى ايام ما قبل الاستقلال والثورة بما يعنيه ذلك من حالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية الطويلة والتدخل الأجنبي .

وبعزز الاتجاه المحافظ لاستمرار وجود « الجرس القديم » فى السلطة في مرحلة ما بعد « ماو » وهو الجيل الذى صنع الثورة والدولة بالرغم من ظهور بشائر صراع الاجيال مع الجيل الذى ظهر بعد الثورة . وقد بدأ هذا الصراع على استحياء قبل ماو ثم صراع السلطة بعد وفاته . ثم انفجر الصراع على اشد في صيف ١٩٨٩ .

والصين مجتمع محافظ بطيئه ثقافيا ولجتماعيا وهي صفة لازمة لمجتمعات الزراعة ومن هنا كان لها نموذج فريد في تطبيق الاشتراكية يطابق هذا المجتمع الفلاحي النهري لشار هي الاشتراكية الماوية . لقد أشار كثير من المفكرين إلى أن الماوية نمط ماركسي غير قابل للتكرار لخصوصية المجتمع الصينى . فهو نمط صينى محتفظ بخواص استلزمته ظروف الصين وتركيبها السكانية والاجتماعية والعرقية . ولهذا كله ظلت الصين « صين ما بعد ماو » وزعم دعاوى التحديث والانفتاح . رغبة في التمسك بالخطوط العريضة والجوهرية للتجربة السابقة عليها دونما تحول تاريخى ملحوظ وذلك على نفقوس الجارء الشمالية الكبرى أى الاتحاد السوفيتى وقد ظهر ذلك بوضوح فى قسم الانتقاسة الطلابية وتطهير الحزب من المتعاطفين معها وإعلان الاحكام العرفية . وفى الماشر من يناير ١٩٩٠ أعلن رئيس الوزراء لى بنج الغاء الاحكام العرفية المطبقة

شهد عام ١٩٩٠ تحول الاهتمام الاعلامى الدولى عن جمهورية الصين الشعبية إلى انهيار الكبير فى النظم الشيوعية الأخرى ، وتمديدات البروستوركا فى الاتحاد السوفيتى ، ثم أزمة الخليج فى الثلث الأخير من العام ملاحظة أن القيادة الصينية قد اتجهت للاكتفاء للداخل على ويمكن حساب الانفتاح على الخارج . وقد ظهر ذلك بوضوح فى ثلاث خطوط متوازية :

١ - ازالة اثار حركة النهوض الطلابية الديمقراطية التى وقعت فى إيريل / مايو ١٩٨٩ .

٢ - الحفاظ على التجربة الاشتراكية الصينية من المغوط فى غمار السقوط العظيم للشيوعية فى الشمال .

٣ - الاستجابة الاقتصادية لتطورات الاحداث وبالأذات أزمة الخليج بما يرضى الدول الغربية من ناحية ويقفل من تدخلها ضد سياسات التطهير التى طبقتها القيادة الصينية دون كلال طوال العام ، اضافة شلى استمرار الخط الصينى المتشدد نحو تايوان ودوام قوة الدفع لاسترجاع هونج كونج .

ان النظر إلى أحداث ووقائع الصين لعام ١٩٩٠ يستلزم بادى ذى بدء توسيع التحليل بالنظر إلى الصين الشعبية ككل والمحددات التى تلتزم سياستها الداخلية والخارجية .

وقد قمت التجربة الصينية نموذجاً « فريداً » مستمداً من افراضات عقلانية ماركسية تجسدت فى الابدولوجية الماوية التى ظهرت إلى العالم خلال عذى الخمسينات والستينات . وتحاول الصين اليوم فى مرحلة ما بعد « ماو » الظهور بنوب جديد شكلا ومضمونا فى تجربتها وذلك بالتركيز على افكار « شوان لاي » كمنظر عقلدى مركزى محل « ماو » وباطروحات الزعيم « دنج هيسا وبنج » الداعية إلى مزج التحديث والانفتاح على الغرب بالتجربة الاشتراكية الصينية حفاظا على قوة الدفع الذاتى . ورغم ان الصين الشعبية كانت من لوائل الداعين بعد رحيل « ماو » إلى هذا

في بكين منذ مايو ١٩٨٩ مؤكداً أن « الصين ستعطي في طريق الاشتراكية مهما كانت التغييرات التي تقع في العالم » .

٢ - سياسة الصين في الداخل :

شهد العام ١٩٩٠ انكفاء صيني ملحوظ للداخل استتبعه وقوع معظم أنشطة القادة الصينية في مجال إعادة ترتيب البيت الصيني من الداخل - سلباً بإزالة آثار الانتفاضة الطلابية التي وقعت في أبريل - يونيو ١٩٩٠ ، وإيجابياً بدفع معدلات النمو قداماً للامام لضمان الحفاظ على التجربة الاشتراكية الصينية « الفريدة » من الانهيار تحت وقع ضربات التغير التي أصابت دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي عموماً .

أ - إزالة آثار الانتفاضة الطلابية :

شمة خط ثابت وملحوظ طوال العام ١٩٩٠ في سلوك القيادة الصينية وهو المضي بكل طرق للقضاء على هاجس الانتفاضة الطلابية التي وقعت في ميدان « تيان أن مين » والتي أطلق عليها البعض « ربيع بكين » حيث وقعت المواجهة بين الدولة والجيل الجديد من عام ١٩٨٩ . وقد تركز الاهتمام الصيني خلال عام ١٩٩٠ بهذا الخصوص على محورين رئيسيين هما تطوير الدولة والحزب من آثار الانتفاضة ، وإحكام قبضة الحزب الشيوعي على حركة الأحداث وقد استتبع ذلك وقوع عدد من الخطوات أهمها :

(١) منع احياء ذكرى الانتفاضة الطلابية في موعدها وإلغاء كافة الاحتفالات :

فقد حاول العناصر الطلابية والمتنفذة في شهر أبريل ١٩٩٠ التجمع لحياء ذكرى الانتفاضة دون جدوى ، إذ احاطت السلطات الصينية الميدان الرئيسي في قلب العاصمة بحراسة مشددة لمنع هذه الاحتفالات ابتداء من اليوم الأول لشهر أبريل وذلك بحجة حماية احتفال آخر بذكرى شهداء الحرب الثورية الصينية - وحتى في مقبرة بكين المركزية لم يسمح لغير أهالي الموتى بزيارة القبور حتى لا تتكرر الأحداث بطريقة أخرى بهدف ما أسمته القيادة الصينية « إيقاف الثورة المضادة وكل أشكال التمرد » البورجوازي ، - وقد أدى ذلك إلى انتشار شرائح الطلاب حول مقبرة رافعة شعارات احياء الذكرى .

(٢) إنهاء محكمات المتطرفين بسرعة :

في غمرة اهتمام العالم بأزمة الخليج في الثالث الاخير من العام ١٩٩٠ قامت السلطات الصينية بإجراء محكمات

عاجلة لإزعاء الطلبة المسؤولين بالذات عن مواجهة يونيو ١٩٩٠ بتهمة « نشر الدعاية المضادة للثورة » و « التخريب »

وقد بلغ عدد الذين جرت محاكمتهم حسب احصاء الصحافة الغربية من ١٠ الاف إلى ٣٠ ألفا ومن اشهر هؤلاء تشين زيمينج زعيم الطلاب الذي اختفى وزوجته عقب سحق الانتفاضة وتم القبض عليه وعلى زملائه وقد أرجعت وسائل الاعلام الغربية سرعة المحاكمات لأسباب منها راب الصدع داخل القيادة الصينية لكي تتفرغ لمواجهة المشاكل الداخلية ، ومنع قيادات الانتفاضة من ترشيح نفسها في الانتخابات البرلمانية التي كانت دائرة على قدم وساق ، وانشغال العالم باحداث أزمة الخليج ، وقد رد المتحدث بلسم وزارة الخارجية الصينية في ١٠ ديسمبر على كل هذه الاسباب بحضنها قلائل انها « اشاعت ضد الصين لأغراض سيئة لانفي على احد » .

(٣) السكوت على هروب الشخصيات الهامة في الانتفاضة خارج الصين :

استهدفت القيادة الصينية من هذه الخطوة عدم تركيز انتباه العالم على المحاكمات السريعة لإزعاء الانتفاضة وذلك بتسهيل تهريب الشخصيات المشهورة والمعروفة التي شاركت فيها ومنهم « فانتج ليز هاي » الأستاذ بجامعة بكين وزوجته والسفيرة المشهورة « هوديجيان » وغيرها . فقد كان الاول قد لجأ هو وزوجته إلى السفارة الأمريكية عقب سحق الانتفاضة مما أثار أزمة دبلوماسية أمريكية - صينية . وفي شهر يوليو الماضي وفي ظل سرية مطلقة وبمعرفة السلطات الصينية قامت طائرة أمريكية بنقل فانتج وزوجته إلى الولايات المتحدة وحفظا على ماء وجه الطرفين فقد أطلقت الولايات المتحدة انها نقلته إلى هناك لأسباب انسانية ووافقتها الحكومة الصينية عندما أعلنت أن نقله تم لأسباب انسانية تتعلق بعلاجه صحياً وهو ما انكره فانتج اثر وصوله إلى لندن على الملأ - كذلك سهلت السلطات الصينية تهريب « هوديجيان » وهو فنان وكاتب معروف إلى تايوان مسقط رأسه .

(٤) طرد القيادات المتعاطفة مع الانتفاضة من الحزب والسلطة :

لم تبد القيادة الصينية أي نوع من التساهل مع تلك القيادات الرسمية التي اظهرت قدراً من التعاطف مع حركة النهوض الطلابية في العلم الماضي ابتداء من « زهاو زينج » رئيس الحزب الشيوعي المطرود نتيجة تعاطفه مع مطالب الطلاب وانتهاء بضباط الجيش الشعبي الصينى الذين قتلوا في قمع المظاهرات أو ابدوا تعاطفاً تجاه الحركة . وفي ٢٧ مارس قام الحزب الشيوعي بطرد ٣٣ ألفاً من عضويته بدعوى

استحوذت على اذهان القادة الصينيين (كرد فعل ايجابي)
للاكتفاضة ، البرجوازية المعادية للثورة ، . كما وصفوها .
كذلك فقد كان لهبات المصلين ومكان التبت من انصار
والدالاي لاما ، اثارها القوية للتسريع بالتقز خطوات
اقتصادية واجتماعية قوية لاتجاز برنامج التنمية وحل
المشكلات الداخلية .

لقد اعترفت السلطات الصينية لأول مرة في ٨ أبريل
الماضي (١٩٩٠) ، بوقوع تمرد مسلح في اقليم شينيانج
بأقصى غرب الصين بين السكان المسلمين والسلطات
المحلية في مدينة « ككتو » وذلك بسبب الظروف المتغيرة
اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في تلك المناطق والقبود
المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين . وفي
نفس الوقت تقريبا في (٣٠ أبريل) كانت سلطات بكين تقوم
برفع الاحكام العرفية عن « لاهسا » عاصمة التبت ، برغم
استمرار السيطرة العسكرية الكاملة على مدينة السياحة
الروحية ، وقد وصلت هذه السيطرة إلى حد ارسال نصف
مليون جندي من جيش الشعب الصيني للتحكم في مداخل
ومخارج المدينة الاستراتيجية .

وواضح مما سبق أن الهبات العنيفة للطلاب وسكان
التبت والمسلمين قد دفعت القادة الصينية دفعا للتغيير
والتركيز على الابعاد الداخلية لحل المشكلات الجديدة
والقديمية في آن واحد ، وليس فقط التركيز على البعد
الخارجي لتحسين صورة النظام أمام العالم الخارجي .

وقد انصب هذا التركيز على مجموعة من السياسات
كالاتي :

(١) استمرار الانفتاح على الغرب لتحديث الاقتصاد
الصيني ، فرغم المقاومة البوليسية والايديولوجية للحركة
الطلابية للليبرالية فقد استمرت الصين على نهج « زهاو
زيانج في المجال الاقتصادي » . ولكن من الواضح أن معدل
النمو قد انخفض من ١٠% عام ١٩٨٩ إلى ٤% عام ١٩٩٠ بعد
طرده من القواعد الصينية كرئيس للحزب الشيوعي ، وقد
ادى ذلك إلى عزوف شركات غربية كثيرة كانت تشارك في
برنامج الصين الاقتصادي عن توسيع استثماراتها هناك .

وتؤكد الأرقام الصينية على أهمية الاستثمار برنامج
التحديث والتحول في البنية الزراعية الاساسية في الاقتصاد
الصيني ، فتحول قسم من الفلاحين إلى رجال أعمال
يرتبطون بالصناعة الحديثة . وأخذت حكومة الصين تطبق
مبدأ مفاده تشجيع الفلاحين على إقامة مؤسسات صغيرة
الحجم بالاعتماد على أنفسهم ، وبناء عليه فقد ظهر عدد من

توريطهم في اساءة استخدام السلطة أو لعدم إيمانهم الكافي
بمبادئ وتعاليم الحزب الذي ظهر جليا بآثار حركة التمرد
الطلابية . وكالد لي بنج بهذا الخصوص أن الحزب الشيوعي
لاينوي تخفيف قبضته على السلطة في الصين مؤكدا أن
الصين لن تظل قوية وموحدة إلا في ظل الاشتراكية والحكم
الشيوعي . وعلى الفور بدأت جلسات للتوعية الحزبية
وممارسة النقد الذاتي لقادة الحزب على الطريقة « الماوية »
السابقة . ثم زابت « الرقابة على المطبوعات وتدفقت
المطبوعات الماركسية على الجامعات ومراكز البحوث .
واخضع الصحفيون الأجانب لرقابة صارمة .

اما بالنسبة لقادة المظاهرات والمشاركين فيها فقد اتخذت
السلطات الصينية عدة اجراءات لمنع تأثيرهم على باقي
المجتمع الصيني . فقد تم توزيع خريجي جامعة بكين
وعندهم ٥٩٤ ألف طالب على الريف والمدن الصغيرة
للقضاء على أي اثر للثورات الليبرالية أو المناهضة
للحكومة . وتم عزل الطلاب الجند بنفس الجامعة وعندهم
٥٩٨ ألفا من بقية زملائهم التلاميذ بالجامعة . أما طلاب
السنوات الأولى في العام الماضي فقد تم ترحيلهم إلى
مسكرات العمل الجماعية للعمل اليدوي وجلسات التلقين
العسكرية والايديولوجية لمحو اثار التمرد من اذهانهم .

(٥) محاولة ايقاف سيل التعاطف الغربي مع الحركة
الطلابية :

كان للدور الصيني الخارجي في الأمم المتحدة إبان أزمة
الخليج اثر واضح في ابتعاد الانظار الغربية عن حركة
التطهير والازالة التي قامت بها القيادة الصينية لاثار
الانتفاضة بشكل ملحوظ ، ولزدر الرماد في العيون فقد قامت
الصين في بداية عام ١٩٩٠ بابقاف العمل بقانون الطوارئ
الذي كان مفروضا في بكين منذ الانتفاضة ، ووسط وقائع
الخليج التي استحوذت على اهتمام العالم شرعت الصين في
محكمة زعماء الطلاب والمنقذين في محاكمات عاجلة في
شهر ديسمبر ١٩٩٠ في انتهاك صريح لحقوق الانسان ولم
يلق ذلك استنكارا غريبا كما هي العادة إلا من منظمة العفو
الدولية ولجنة فرعية في الكونجرس للشئون الاميبوية . وقد
واجهت السلطات الصينية ذلك بعنف وصرامة ، وعقب لقاء
وزير خارجية الصين كيوان كيشين مع نظيره الأمريكي بيكر
في ٣٠ نوفمبر الماضي دعت الصين « ريتشارد شيفر »
مرافح حقوق الانسان بالحكومة الامريكية لزيارة الصين
للاطلاع على سجلات محاكمات المنشقين .

ب - السير ببرامج التنمية قما :

رغم أن التركيز الصيني على ازالة الانتفاضة (رد الفعل
المبني) فإن السير ببرامج التنمية خطوات متقدمة

٣ - سياسة الصين الخارجية :

عند النظر إلى سياسة الصين الشعبية الخارجية يمكن ملاحظة ثلاثة دوائر أساسية ظهرت خلال عام ١٩٩٠ وهي كالتالي :

الدائرة الأولى الارتباط الصيني بدول العالم الثالث ، فالصين وإن كانت ثالثة القوى العظمى الدولية فإنها تطرح نفسها كقوة عظمى من العالم الثالث ، ولا تزال السياسة الصينية تربط نفسها بعالم عدم الانحياز ، هذا النهج يمود في الأساس إلى الفكر الماوي وفكر شواي لاي منذ عام ١٩٥٥ في مؤتمر باندونج الذي ربط الصين بهذه الكتلة الثالثة في العالم ، ومن الواضح أنه مع انهيار العالم الثاني كتكتلة فإن الصين تحاول أن تميز نفسها عن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بارتباطاتها المختلفة ، إلا أن ذلك يختلف شكلاً ومضموناً مع نهاية الثمانينات عن سنوات الستينات والسبعينات ، فلم تعد الصين تتبنى الخط الثوري المتشدد والمواجهة مع الغرب بقدر ما تركز على خلق مكانة دولية للصين تجذب إليها المساعدات الدولية وتساعد سياسة الانفتاح الاشتراكية .

الدائرة الثانية عودة الصين إلى مسرح الأحداث الدولي اقتضى منها استخداماً نكياً الصوت الصيني في الأمم المتحدة كدولة من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، وقد أظهرت الصين بوضوح - سواء باستخدام الصوت الصيني للتصويت بنعم أو بالامتناع عن التصويت - أنها تستهدف أرضاء الغرب والسوفيت والظهور بمظهر الحريص على الشرعية الدولية ، رغم مكاسبها المعروفة من التجارة مع العراق .

ومن ناحية أخرى أبنت الصين اهتماماً شديداً بثورة الألعاب الأولمبية الآسيوية الحادية عشرة والتي تمت في العاصمة بكين عام ١٩٩٠ . وقد وصل هذا الاهتمام إلى حد دفع البعض إلى التأكيد على أن الصين قد تميزت موافقت كيدل قيادات الحزب والدولة لما بعد انتهاء الدورة ووصلت تكاليف الدورة إلى ٥٢٠ مليون دولار . ويعود هذا الاهتمام إلى اعتبار هذه الدورة ، ودبلوماسية الرياضة الدولية عموماً مدخلاً واسعاً للانفتاح على آسيا عموماً . وعلى دول الخليج العربي بصورة خاصة .

الدائرة الثالثة : الاستمرار في الخط الصيني المتشدد فيما يتعلق بتايوان وهونغ كونج وعودتهما إلى حظيرة الوطن الأم بكل الطرق والوسائل . ففي الأولى التزمت بسياسة بكين

رجال الأعمال - الفلاحين ، ومن عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٧ (حسب منشورات بكين عام ١٩٩٠) زاد عدد المؤسسات من ١,٥٢ مليون مؤسسة إلى ١٥,١٥ مليون مؤسسة ، كذلك زاد عدد العاملين من ٢٨,٢٦ مليون شخص إلى ٧٩,٢٧ مليوناً ، وزاد مجمل الإنتاج من ٤٩,٢ مليار يوان إلى ٣٥٤ مليار يوان (العملة الصينية) وهو ما يوازي خمس مجمل الإنتاج للصناعة في البلاد كلها ، وفي عام ١٩٨٧ احتل مجمل قيمة إنتاج هذه المؤسسات ٥٢,٤٪ من القيمة الإجمالية لمجتمع أرباب الصين . وقد قدرت إحدى الهيئات المعنية بهذا الأمر أنه سينضم ٢٠٠٠ مليون فلاح تقريباً إلى هذه الصفوف قبل نهاية هذا القرن من إجمالي عدد الفلاحين الصينيين الذين يزيدون عن ٨٠٠ مليون نسمة ومن إجمالي عدد السكان البالغ بليوناً و ٨٨ مليون نسمة عام ١٩٨٨ ووصل الآن إلى بليون و ٢٣٠ مليون نسمة . ووصل الناتج القومي الإجمالي في الصين عام ١٩٨٧ (كأخر احصاء) إلى ٢٨٠ بليون دولار أي بمعدل ٢٨٠ دولار للفرد تقريباً . ومن الملاحظ أن أكثر من ٦١,١٪ من السكان يعملون بالزراعة والغابات و ٢٥,٢٪ يعملون في الصناعة والتجارة .

(٢) دفع برامج تحديد التمثل قلما للامام والوصول إلى إنجازات حقيقية :

فبعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين - مرت الزيادة السكانية بأربع مراحل :

- مرحلة الصعود الأولى من (٥٠ - ١٩٥٧) زاد فيها عدد السكان من ٥٤١ مليوناً إلى ٦٤٦ مليون ووصلت نسبة الزيادة السنوية إلى ٢,٢٪ .

- مرحلة الزيادة البطيئة من ٥٨ - ١٩٦١ وزاد فيها عدد السكان من ٦٤٦ مليوناً إلى ٦٥٨ أي بنسبة ٥,٥٪ سنوياً .

- مرحلة الصعود الثانية من ٦٢ - ١٩٧٣ وزاد خلالها السكان من ٦٥٨ مليون إلى ٨٩٢ مليون أي بنسبة ٢,٦٪ سنوياً .

- مرحلة الهبوط من بداية ١٩٧٤ حتى الآن ، وزاد خلالها السكان من ٨٩٢ مليوناً إلى ١,٣٢٠ بليون نسمة أي بمعدل ١,٥٪ سنوياً .

وتتبع الحكومة الصينية خطة صارمة في تحديد التمثل تدرج من الترغيب بالطاعة الاختيارية إلى الترهيب بالطاعة الإلزامية . وكان من نتيجة ذلك حدوث هبوط شديد في نسبة الانتجاب والزيادة الطبيعية للسكان وتغير وجهة النظر الاجتماعية نحو الانتجاب .

المتعلقة فى توسيع وتطوير قضية التبادل والتعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتنفيذ على أسس المنفعة المتبادلة .

- تنفيذ الصين بأهداف وميثاق الأمم المتحدة .

- الاهتمام بالاتصالات المتبادلة بين شعوب العالم فهى تشجع الهيئات الجماهيرية والمنظمات الشعبية ومختلف الأوساط بالتبادل والتعاون بغية تقوية الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم .

ويمكننا أن نرصد تطبيق هذه السياسة على مستويات مختلفة ، كما يلى :

أ - الصين والعالم :

شهد عام ١٩٩٠ تطورا لعلاقات الصين مع العالم الخارجى واستمرارا لسياسات قديمة :

(١) فى جانب العلاقات الأمريكية - الصينية : هناك تطور هام فى هذا الجانب اذ بعد ثمانية عشر شهرا من العلاقات غير الثابتة على شكل واحد بسبب الموقف الذى اتخذته واشنطن تجاه ميدان ، تين ان مين ، فى عام ١٩٨٩ ، عادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وجاء ذلك بسبب أزمة الخليج ، والاستخدام الصينى التكتيكي لصونها فى مجلس الأمن . وعلى الجانب الآخر أسهمت سياسة الرئيس بوش التى قلقت منذ بداية حركة الطلاب على ، عدم عزل الصين بالكامل وعلى استمرار العلاقات معها رغم كل شيء ، فى عودة العلاقات لطبيعتها وجذب الصين لتأييد الشرعية الدولية التى توافقت مع الرغبة الغربية فى مواجهة غزو العراق لكويت . ورغم ان العراق تعد عميلا كبيرا للتجارة الصينية فإن الصين صوتت ضده اما بالامتناع عن التصويت أو التصويت لصالح المقاطعة الاقتصادية وقد وضعت فى سبيل ذلك بعرض العراق لشراء السلاح بملايين الدولارات مقابل المكاسب طويلة الأمد مع الغرب . ونتيجة لما سبق لوقت السوق الأوروبية المشتركة عقوباتها المفروضة على للصين بسبب الأحداث الطلابية من ناحية وأمد البنك الدولى للصين بمبلغ ١٤٤ مليون دولارا كقرض طويل الأجل .

إن ذلك كان يعنى عودة الصين إلى مسرح الأحداث الدولية الذى نشهه لقاء بيوكر - كيمشون فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ رغم المحاكمات التى كانت تقام للعناصر الطلابية والمثقة التى شاركت فى النهوض الطلابى فى المام السابق .

(٢) ومنذ عام ١٩٤٩ تنتهج الصين سياسة ثابتة تجاه « جزيرة تايوان » فليس فى العالم الا صين واحدة ..

التقدمة فى ان العالم به « صين واحدة » هى الصين للشعبية ، وفى الثانية نهجت الخط الإيجابى بالتفاوض انتظارا لعودة هونج كونج إلى حضن الوطن الأم .

وتلخص الأدبيات الصينية السياسية أهداف الصين الخارجية فى عشر نقاط هى :

- ان المقاومة ضد الهيمنة وصيانة السلام الدولى وتطوير الصداقة وتعميل الازدهار الاقتصادى .

- المساواة بين جميع الدول ومعارضة ظلم الدول الكبيرة للصغيرة وإذلال الدول الغنية للفقيرة . ولا يجوز ان تقرر سياسة الدول قوة عظمى بمفردها أو قوتان .

- ان الصين تلتزم بالاستقلال فى كل وقت وكل ظروف حيث تقرر موقفها وسياستها ازاء كل قضية دولية على حدة .

- ان الصين لا تتبع اية قوة عظمى وإن تنحاز اليها أو تقيم تحالفات استراتجية معها . ان ما تسمى اليه الصين هو ان تتطور العلاقات الصينية - الأمريكية على أسس البنائات الصينية - الأمريكية المتعاقبة . وإن تحسن العلاقات الصينية - الموفغيتية بصورة فعالة فى مجرى ازالة العراقيل الثلاث بينهما عبر خطوات عملية ، وهى القوات على الحدود ، وافغانستان ، والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا .

- تلتزم الصين بالمبادئ الخمسة المتعلقة فى الاحترام المتبادل للمساواة وسلامة الاراضى وعدم الاعتداء وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمى وهى لا تجعل من ثقافتها أو اختلافها مع الدول الاخرى فى الانظمة الاجتماعية والايديولوجية اساسا لعلاقتها معها من ود وجفاء . وهى تقاوم الأعمال الارهابية بكل شدة انه لا يمكن تسوية هذه المسألة بصورة جذرية الا بازالة الأسس الاجتماعية والسياسية التى تتولد عنها هذه الأعمال .

- تنتمى الصين إلى دول العالم الثالث وتعتبر ان تقوية الوحدة والتعاون وتطويرهما مع بلدان العالم الثالث نقطة ارتكاز اساسية لأعمالها الخارجية وتؤيد جهود بلدان العالم الثالث فى تطوير الاقتصاد الوطنى وفى تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب وتطوير تعاون الجنوب - الجنوب .

- تمارض الصين مبادئ التسليح وتوسيعه فى الفضاء الخارجى ، وقد طرحت الصين حين قامت بالتجربة النووية الأولى فكرة الحظر الشامل والتدمير للثام للأسلحة النووية والكيمائية والأسلحة التقليدية .

- تنتهج للصين لأمد بعيد سياسة الانفتاح مع العالم للخارجى

الخلاف . ففي اول سبتمبر ١٩٩٠ التقى كل من وزيرى خارجية البلدين كيشين وشيفرانزى وفي البيان بينهما طلبا بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لانهاء أزمة الخليج ويجاد تسوية عربية للآزمة . وفي يوم ٥ سبتمبر كرر وزير الخارجية الصينى نفس الموقف السوفيتى بأن بلاده لن ترسل قوات عسكرية إلى الخليج ولكنها مستعدة لمساعدة دول الخليج في تعزيز قواتها الدفاعية . وقال كيشين في حضور شيفرانزى في مدينة « هاربين » شمال شرق الصين ان العلاقات بين الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن الدولي تتركز حول رغبة البعض في استخدام القوة بصورة محددة ضد المراق وهو ما تعارضه الصين .

(٤) **العلاقات الإسرائيلية - الصينية :** رغم وجود تقارير أمريكية وبريطانية تؤكد وجود تعاون عسكري بين الصين وإسرائيل ورغم تراجع الموقف الصينى عن التحديد المبدئى لحل القضية الفلسطينية مما اعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية في حينه تراجعا صينيا واضحا ، فان الصين لا تزال على تأييدها للقضية الفلسطينية والتعامل مع الدولة للفلسطينية على مستوى السفارة .

وفي ١٣ يونيو تكررت صحيفة « لوس انجلوس تايمز » ان اسرائيل أصبحت اكبر مورد للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة للصين منذ ان حظرت الولايات المتحدة مبيعات الاسلحة لها في منتصف العام الماضى .

وفي ١٥ يونيو ١٩٩٠ افتتح في بكين مكتب الاتصال التابع للأكاديمية الاسرائيلية للعلوم وهو اول مكتب تمثيل رسمى لإسرائيل في الصين الشعبية ..

(٥) **العلاقات الصينية - اليابانية :** من منظور تاريخى واستراتيجى تشكل اليابان للصين شبح المحارب الذى لا يهدأ . قائلان وان لم تكن مسلحة عسكريا فهي الفصم والهاجس الدائم للصين في اطار توازن القوى في آسيا . ومع ذلك فإن الصين تسعى للتغلب على مخاوفها من اليابان ، بل وتسعى لاستثمار جرائم الحرب اليابانية ضد الصين لتوسيع قنوات الدعم الاقتصادى والتكنولوجى اليابانى لبرامج التحديث الصينية .

وخلال العام الماضى وقع حادثان هامان في اطار العلاقات اليابانية - الصينية :

اولهما : موقف ايجابى للعلاقات شديدة الحساسية بين البلدين تمثل في رفع العقوبات اليابانية على الصين بالمشاركة مع الغرب بسبب الاحداث التى وقعت عام ١٩٨٩ وتمثل ذلك في بدء ضخ برنامج السنوات الخمس من

ومقاطعة تايوان جزء لا يتجزأ من لراضى الصين الشعبية . أن أى دولة ذات علاقة دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية عليها أن تملن قطعها جميع العلاقات الدبلوماسية مع سلطات تايوان .. والحكومة الصينية لم تسمح لاي دولة باتباع سياسة تأمرية تتعامل مع (صينيين اثنين) كما لن تسمح لاي دولة لها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين باقامة علاقات رسمية مع سلطات تايوان مهما كان شكلها ، وترتيباً على ما سبق في ٨ أبريل عام ١٩٩٠ أعلنت للصين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مملكة ليسوتو بسبب اقامة الأخيرة لعلاقات دبلوماسية مع تايوان .

اما بالنسبة لهونج كونج فقد حلت حلا مرضيا عبر المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والصينية مما دفع بقضية التوحيد السلمى للصين خطوة كبيرة للأمام ، اذ انفتحت الدولتان بعد مفاوضات مضنية عام ١٩٨٤ على عودة هونج كونج للسيادة الصينية مع استقلال ذاتى به عام ١٩٩٧ وقد جرت محاولات مضنية خلال العام ١٩٩٠ وما سبقه من قبل المسؤولين ورجال الأعمال في هونج كونج للتوسط على الحكومة البريطانية وبالذات ابان الانتفاضة الطلابية دون جدوى اذ تمسكت كلتا الدولتين باتفاق عام ١٩٨٤ .

(٣) **العلاقات الصينية السوفيتية :**

وفي الاعوام الأخيرة حددت السياسة الصينية نفسها في ثلاث قضايا محورية تمثل عراقيل أمام تحسين العلاقات الصينية - السوفيتية وهي سحب القوات السوفيتية عن الحدود الصينية ، والانسحاب من أفغانستان والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا ، وقد تم إزالة العراقيل الثلاثة من مجرى العلاقات بين البلدين ، إلى ان جاء عام ١٩٨٩ واعتبر المنشقون في ميدان السلام المعامى التجربة السوفيتية بديلا للتجربة الصينية واعتبروا « زهاو زيانج » جوروباشوف الصين ، وكانوا ينتظرون من الاتحاد السوفيتى التعاطف مع قضيتهم ، ولكن الاتحاد السوفيتى لم يعرض علاقته مع المسؤولين الصينيين التى رتب لها طويلا لهزة عارضة ، فرغم ان لقاء القمة الصينى - السوفيتى كان يتم ابان التظاهرات الطلابية فقد التزم السوفيت وجوروباشوف الحرص وعدم ابداء الرأى وكان الموقف السوفيتى محافظا تجاه الاحداث ، وباستثناء بيان البرلمان السوفيتى الذى وصف الاحداث بأنها « صفحة مأسوية في تاريخ الصين » لم يصدر عن السوفيت الاكل مما يؤيد القيادة الصينية . وفي عام ١٩٩٠ زاد التقارب الصينى - السوفيتى بمرحل ان بدأت عملية تنسيق المواقف المشتركة والابتعاد عن نقاط

التقروض اليابانية بعد للملوك الصيني الاستراتيجي في مجلس الأمن ابان أزمة الخليج . ويمثل حجم مساعدات اليابان للصين ما يعادل ٧٥% من إجمالي المساعدات الثنائية التي تحصل عليها الصين من العالم الخارجي .

ومن الملاحظ أنه ابتداء من عام ١٩٩٠ بادرت السعودية اليابانية بمحاولة تخفيف العزلة التي فرضها الغرب على الصين .

ثانيهما : وردا على احتمال ارسال قوات يابانية إلى الخليج ، استدعت وزارة الخارجية في الصين السفير الياباني يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ وابلغته تحذيرا إلى حكومته من ارسال قوات يابانية إلى الخليج ومطالبة الصين لليابان بالتوقف عن أية أنشطة حول الجزر المتنازع عليها قبالة مواعيل تاوان . وهو ما اعتبره كثير من المراقبين موقفا سلبيا انعكس على مجمل العلاقات اليابانية - الصينية .

(٦) للصين وأزمة الخليج : ما أن بدلت بوادر الأزمة تلوح في الأفق حتى بادرت الصين الشعبية بإعلان بيع الأسلحة إلى العراق وقد استكرت الصين هذا الغزو .

وحدد بيان نائب وزير الخارجية الصيني يوم ٩ / ٩ / ١٩٩٠ موقف الصين من الأزمة كما يلي :

- ان الحكومة الصينية تشعر بالأسف العميق لاراء الغزو العسكري العراقي للكويت .

- يجب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيها .

- يجب تسوية الخلافات بين الدولتين الشقيقتين من خلال المفاوضات .

- تأمل الصين في أن يدعن العراق لوساطة للجمعة العربية ولنداءات الجماعة الدولية ويسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة .

وقد كرر وزير الخارجية الصيني في بيانه يوم ٩ / ٧ نفس المبادئ سالفة الذكر .

وجرت اتصالات عربية - صينية مكثفة منذ وقوع الأزمة سواء من الجانب المويد للعراق أو المتناوئ لموقفه من خلال زيارة مسئولين صينيين للمنطقة العربية أو زيارة مسئولين عرب للعاصمة للصينية .

- ففي ٩ / ٩ / ١٩٩٠ قام طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بزيارة الصين لطلب مساعدات (انسانية) للعراق . وقد حثه رئيس الوزراء الصيني (لي بنج) على ضرورة أن تقوم بلاده بسحب قواتها من الكويت كما حث العراق على الاستجابة لوساطة السكرتير العام للأمم المتحدة ألا تتخلى بغداد عن اقتناص أية فرصة للتسوية من خلال الحل العربي .

- وفي ٢١ / ٩ / ١٩٩٠ استقبل رئيس الوزراء الصيني ،

وزير الخارجية الصيني ، وزير الخارجية السعودي للتوصل في بكن ويحثا معه الأوضاع في منطقة الخليج مؤكدا على تأكيد بلانها للخطوات التي اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها .

- في الفترة من ٦ / ١١ إلى ١٥ / ١١ قام وزير الخارجية الصيني كيان كيشين بجولة في دول المنطقة شملت مصر والسعودية والأردن والعراق وقد أكد الوزير الصيني عند زيارته لمصر على ضرورة بذل كل الجهود السلمية لحل الأزمة وضرورة التركيز على عدم استخدام القوة ومنع الحرب . وفي يوم ١٧ / ١١ قام الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصرية للشئون الخارجية بزيارة الصين .

- في ٨ / ١١ قام وزير الخارجية الصيني بزيارة السعودية حيث اجتمع مع سعود الفيصل مؤكدا على ضرورة التوصل إلى حل عادل لأزمة الخليج يركز على قرارات مجلس الأمن في الوقت الذي شجع فيه على المرونة اللازمة لإيجاد حل سلمي للأزمة .

- في ٩ / ١١ قام الوزير الصيني بزيارة الأردن حيث اجتمع مع الملك حسين ووزير خارجيته وأكد الوزير الصيني مجددا ملامسة بلاده لاستخدام القوة في حل أزمة الخليج وأن وجهتي نظر الأردن والصين متطابقتان في هذا الشأن .

- في ١٢ / ١١ قام الوزير الصيني بزيارة بغداد في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية دولة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للعراق منذ اندلاع الأزمة وقد أعلن وزير خارجية الصين أن بلاده تعارض الالتجاء إلى القوة وتدعو إلى التسوية السلمية للأزمة .

وفي ١٤ / ١١ عقد الوزير الصيني اجتماعا مع الرئيس العراقي صدام حسين ابلغه خلاله أن بلاده إن تعارض التدخل العسكري تحت علم الأمم المتحدة وأنها لن تستخدم حق الفيتو لرفض قرار مجلس الأمن الذي يدعو لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق ومن جهة أخرى أعلن وزير الخارجية الصيني في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام زيارته لبغداد تأييد بلاده لاقتراح الملك الحسن الثاني عامل المغرب بفتح قمة عربية استثنائية لتسوية أزمة الخليج في إطار عربي وأكد موقف بلاده الداعي إلى حل هذه الأزمة في إطار مالمعاد بالحل العربي .

- وفي ١٥ / ١١ اجتمع رئيس مجلس الشعب الصيني مع سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وبحث الجانبان تطورات أزمة الخليج وأكد رئيس مجلس الشعب الصيني مجددا على مواقف بلاده من الأزمة .

- في ٢٨ / ١٢ أكد البيان الختامي الصادر عن زيارة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لدولة الصين رفضها مجددا للغزو العراقي للكويت وطالبت بالتمسك بقوات الغزو

دون شروط من الأراضي الكويتية وضرورة احترام سيادة واستقلال الكويت وعودة حكومتها الشرعية .

ويرتبط بالموقف الصيني مجموعة من الاتصالات الدولية التي أجرتها الصين حول أزمة الخليج .

ب - الاتصالات الصينية بالقوتين الأعظم :

- في ٩ / ١ التقي وزيراً خارجية الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في مدينة هارلين في شمال شرق الصين وكرر البلدين نهاء أزمة الخليج .

- في ١١ / ٦ التقي وزير خارجية الصين مع وزير الخارجية الأمريكي بمطار القاهرة . وقد أكد وزير الخارجية الصيني خلال اللقاء على ضرورة استئناف كافة الوسائل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في الخليج في الوقت الذي أكد فيه التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق .

وكذا فإنه أبلغ بيكر بأن الصين لن تستخدم حق الفيتو .

- في ١١ / ٣٠ قام وزير خارجية الصين كيان كسين بزيارة رسمية لواشنطن التقي خلالها والرئيس الأمريكي بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ، واستعرض الوزير الصيني خلال مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين موقف الصين من أزمة الخليج خاصة مع محاولة الولايات المتحدة للحصول على تأييد الصين لواشنطن - كما أسلفنا - أول اتصال بين بكين وواشنطن منذ أحداث ميدان السلام السماوي . وقد وعد الرئيس الأمريكي خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الصيني لواشنطن برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أمريكا على الصين وصرح وزير خارجية الصين بأنه تم خلال الزيارة توقيع اتفاق تجاري بمبلغ ١٠ مليار دولار .

- في ٢٩ / ١١ / ٩٠ امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي يقضي بالسماح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم انسحابه من الكويت في موعد أقصاه ١٥ / ١ / ١٩٩١ .

- في ٢ / ١٢ / ٩٠ رحبت الصين بمبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع العراق على مستوى عال من أجل إيجاد حل سلمي لأزمة الخليج . وصرح وزير الخارجية الصيني بأن بلاده تنظر بالتقدير إلى العرض الذي تقدم به الرئيس الأمريكي بإرسال وزير خارجيته جيمس بيكر إلى بغداد لإجراء محادثات مع الرئيس العراقي صدام حسين . وقد أجمع الوزير الصيني أنه وجد من المسؤولين العراقيين خلال زيارته السابقة لبغداد مؤشرات تدل على احتمال أن تكون بغداد على استعداد لتقديم تنازلات لاتجاه فرص للحل السلمي للأزمة في حالة حصول العراق على ضمانات إيجابية من جانب الولايات المتحدة .

- في ١٢ / ٦ صرح الناطق بلسان وزارة الخارجية الصينية بأن الصين تعرب عن أملها في أن توصل الأسرة الدولية ضغوطها على العراق لتحقيق تسوية سلمية لأزمة الخليج وأضاف أن بلاده تؤيد مبادرة الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوربية لجراء مباشرة مع العراق .

ج - الصين ومصر :

علق الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية في افتتاحية مجلة « السياسة الدولية » الصادرة بالقاهرة مع مطلع العام الجديد ١٩٩١ على العلاقات المصرية الصينية بقوله « ان الصين تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة . فقد سجل العام المنصرم زيارة وزير الدفاع الصيني للقاهرة في شهر يونيو تلتها زيارة وزير الخارجية الصين في نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم رسالة من الرئيس الصيني يانج شينكو . كما أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية محادثات في بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصيني ومع وزير خارجيته وغيرهما من المسؤولين الصينيين » .

- وفي ١١ / ٦ وفي أعقاب مباحثات الوزير الصيني مع وزير الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد صرح « بأن الصين تأمل في تشجيع الجهود السلمية إلا أنها لا تريد أن تشارك الدول الأخرى في الجهود التي تبذلها لمواجهة الغزو العراقي للكويت إذا فشل الخيار السلمي في ذلك » . وأضاف الوزير الصيني « ان التشاور هام جدا مع مصر للدور الهام والتميز الذي تلعبه مصر على الصعيد العربي » .

- في ١١ / ١٥ قام الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة إلى بكين لمدة ٣ أيام تناول فيها مع المسؤولين الصينيين أحداث الخليج وكيفية الوصول إلى تسوية سلمية .

- وفي يوم ١٦ / ١١ استقبل نائب رئيس الوزراء الصيني في بكين د بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية وقد تناول الحديث بينهما أزمة الخليج واتفقا على أن هذه الأزمة يجب أن تسوى وفقا لقرارات مجلس الأمن . ثم قام الدكتور بطرس غالي بتسليم الرئيس الصيني رسالة من الرئيس محمد حسني مبارك .

- وفي ١٧ / ١١ أجرى الدكتور بطرس غالي محادثات مع وزير الخارجية الصيني ، حول تطورات الأوضاع في منطقة الخليج وقد أكد الوزيران في المؤتمر الصحفي الذي عقد في بكين في ختام مباحثتهما على أنه يجب المضي بكل الطرق والوسائل من أجل التسوية السلمية لأزمة الخليج وأن القاهرة وبكين متفقان أن استخدام القوة العسكرية ضد العراق لا يمكن أن يتم إلا بقرار من مجلس الأمن الدولي .

التفاعلات العربية - الإقليمية

- ☐ الصراع العربي - الإسرائيلي .
- ☐ التفاعلات مع دول الجوار الجغرافي الإفريقية
- ☐ التفاعلات الإيرانية - العربية .
- ☐ التفاعلات التركية - العربية

أولاً : الصراع العربي - الإسرائيلي

عدم خروج وايزمان من الحكومة كلها ، لا يقلل من نجاح شامير ، حيث حافظ على وحدة حكومة من ناحية ، وأبعد وايزمان من مجلس الوزراء المصغر (١٢ عضواً بالتساوى بين العمل والليكود) الذي يتخذ القرارات الاستراتيجية من ناحية ثانية .

وتمثل اشكالية تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض ، والضمانات التي طالب بها الليكود قبل بدء اللقاء الثلاثي والدخول في حوار مع الفلسطينيين احد اهم النقاط الخلافية بين الليكود والعمل ، ويرز ذلك في مطلع العام ، حيث أمر شامير على عدم قبول اشراك مبعدين في الوفد الفلسطيني أو من لهم علاقة بالمنظمة ، وطالب شامير بما اسماه « ضمانات من الولايات المتحدة في مقابل جلوسها إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين » . في حين رأى العمل ان ضم عربي أو اثنين من المبعدين في الوفد الفلسطيني يجب الا يكون سبباً في عدم الذهاب إلى التفاوض ، كذلك اعتبر بيريز ان مسألة الضمانات ليست مسألة محورية . وعكس هذا الخلاف نفسه على جمود ملحوظ في عملية التسوية السياسية .

وخلال جلساته الاربع في شهر يناير ، فشل مجلس الوزراء الإسرائيلي ، في بلورة رد محدد على نقاط بيكر للتقسام الحاد بين العمل والليكود . ازاء ذلك شن بيريز ، هجوماً عنيفاً على تكتل الليكود ، واتهمه باضاعة الوقت ، وتوكلت تلك الاتهامات ، مع التحذيرات غير المباشرة التي وجهتها ادارة بوش إلى الليكود ، وحملته مسؤولية الفضل في عقد اللقاء الثلاثي .

وقد انعكس هذا الجمود في جهود السلام ، على النقاش الحاد الذي دار داخل حزبي العمل والليكود . والداعي إلى الانسحاب من الحكومة حيث شهد حزب العمل نقاشات حادة بين تيارين ، يحاول الأول منع الحزب من الانسحاب من الحكومة ويتزعمه وزير الدفاع رابين ، في حين كثف التيار الثاني بزعمه بيريز وشالح من اتصالاته مع الاحزاب

١ - الصراع الحزبي - في إسرائيل .

تمحورت التطورات الداخلية بشكل اساسي حول الموقف من التسوية السياسية وامكانيات الاتصال المباشر مع المنظمة كتمهيد للتفاوض وفق الافكار الامريكية التي حملها بيكر وزير الخارجية الأمريكي (راجع تقرير عام ١٩٨٩) .

وقد فجرت الخلافات بشكل عنيف داخل الحكومة الاسرائيلية ازاء مسارات التسوية السياسية في الشرق الاوسط خلال العام ١٩٩٠ ، وأخذت شكلاً تصاعدياً ، ابتداءً بثلثة قضية اتصالات وايزمان مع المنظمة ، واقلته من مجلس الوزراء المصغر ، مروراً بالموقف للحلحاح الذي اتخذه مركز تكتل الليكود ، وانتهاء بقرار اقلية بيريز من الحكومة ، وما اعقبه من سقوط الحكومة الاسرائيلية .

وكانت بداية الازمة السياسية والاعلان المفاجيء لرئيس الوزراء شامير ، اثناء الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء الاسرائيلي ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، بإقالة وزير العلوم عزيز وايزمان (عمل) من منصبه عملاً بالصلاحيات المخولة اليه وفقاً للمادة (٢١ - أ) من قانون الائتلاف الحكومي ومببراً ذلك ان وايزمان اقام بصورة مباشرة وغير مباشرة وعلى فترات زمنية طويلة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية مخالفاً بذلك القانون الإسرائيلي والخطوط العريضة لحكومة الوحدة الوطنية ، وانتهت هذه الازمة بين العمل والليكود بشكل سريع ، بسحب قرار الاقالة والاكتفاء بالخارجة من مجلس الوزراء المصغر لمدة عام ونصف ، مع احتفاظه بمنصب وزير العلوم .

وقد اظهرت الازمة مدى التشدد في مواقف تكتل الليكود ، ولا سيما زعيمه شامير والذي بدأ رفضاً لأية صيغة وسط لاشترك منظمة التحرير في عملية التسوية ، والاصرار على استبعادها تماماً من العملية السياسية . اما في إطار العلاقات بين الحزبين (الليكود والعمل) ، فإن

اليسارية والدولية ، بهدف تشكيل حكومة ضيقة ، بزعامة العمل ، حال الانسحاب من الحكومة .

اما في داخل الليكود وبينما بدأ شامير سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء اللجنة المركزية ، لا قاعهم بتأييد مواقفه ، صعد الوزراء الثلاثة المعارضون ، اريئيل شارون ، وزير التجارة والصناعة ، وديفيد ليفي ، وزير الاسكان ، واسحاق موداعي ، وزير الاقتصاد من حملتهم المكثفة لاقناع اعضاء اللجنة المركزية ، لدعم مواقفهم بالقول بأن نهج شامير ميقود إلى مواقف حزب العمل والانحراف عن مبادئ الليكود ، وقد استغل شارون حادثة الهجوم على الباص السباحي الاسرائيلي على طريق القاهرة - الاسماعيلية في ٤ فبراير ، لتدعيم مواقفه داخل التكتل واقترح أمام الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء في ٧ فبراير ، الطلب من الولايات المتحدة ومصر اغلاق مكاتب المنظمة في مصر قبل اللقاء الثلاثي المرتقب وايضا نقل موقع المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين من القاهرة إلى مكان آخر ودعا إلى اخراج مصر من عملية السلام ، لأنها تتخذ مواقف متعائلة مع مواقف منظمة التحرير ، ولهذا سعى شامير إلى تدعيم مواقفه المتشددة ، قبل اجتماع مركز الليكود بالعمل في اتجاهين :

شمل الأول : الهجوم على حزب العمل ومواقفه ، التي يعتبرها شامير متساهلة لزام السلام بينما تضمن الثاني ، تدعيم مواقفه المتشددة السابقة ، حيث أكد أمام اجتماع غير رسمي لمشتر من اعضاء اللجنة المركزية لتكتل الليكود أنه ان يكون هناك أي تنازلات في شأن القدس الشرقية ، وكانت الجلسة العاصفة التي شهدنا اجتماع مركز الليكود في ١٢ فبراير ، مؤشرا على استمرار سياسة اللامس ، حيث لم يبرز اتجاه واضح ، لدعم أي من مواقف شامير ، ومعارضيه ، الا أن خروج شارون من الحكومة ، عقب تقديم استقالته المفاجئة أمام اعضاء مركز الليكود ، دعم موقف شامير ، ليس داخل الليكود ، ولكن أمام حزب العمل ، الذي تطور لديه ادراك بأن هذه الاستقالة ونجاح شامير في ضم ليفي إلى معسكره ، ستهدم المبيل أممه لا نخاذ قرارات حاسمه ، أكثر اعتدالا . الا ان مسار الاحداث اثبت عدم صدق هذا الادراك . حيث لصر شامير على الحصول على الضمانات المنة التي طلبها من الادارة الامريكية ، خلال زيارته لواشنطن في نوفمبر ١٩٨٩ (انظر تقرير عام ١٩٨٩) قبل الموافقة على بدء الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي ، كما رفض شامير الاقتراح الذي كان قد بلورة موشيه اريئيل مع جيمس بيكر ، خلال زيارته لواشنطن في شهر فبراير ، حول تشكيل الوفد الفلسطيني . ويقتضي هذا الاقتراح ، بأن يتم تشكيل الوفد من أسماء شخصيات فلسطينية ، دون النظر إلى وضعهم (مبعدين أم

لا) أو مكان اقامتهم (اصحاب العناوين المزوجة) يعقبا قيام مصر بتسليم قائمة الاسماء إلى الولايات المتحدة والمنظمة على أن يكون لإسرائيل الحق في الاعراب عن رأيها بالنسبة للمرشحين المقترحين في القائمة .

وازاء هذه التطورات أعلن بيريز في ٢٦ / ٢ مهلة العشرة أيام لتحقيق تقدم في عملية التسوية ، والا ستكون هناك حاجة لتشكيل حكومة جديدة بشكل السلام لها اولوية قصوى . وفي الأيام التالية حاول كل طرف بلورة موقف كلي من عملية السلام . وفي جلسة ٥ مارس اصدر وزراء الليكود بيانا تضمن شرطين وهما عدم اشراك فلسطيني القدس الشرقية في الانتخابات المقترحة ، والانسحاب من محادثات القاهرة اذا وصف الوفد الفلسطيني نفسه بأنه يمثل المنظمة . وهو ما رفضه وزراء العمل بعد اجتماع لهم في ٦ مارس .

وتضمن بيان وزراء الليكود ما يلي :

ان إسرائيل معنية بمواصلة مسيرة السلام ، وفقا لمبادئها السلمية ، وعقد الاجتماع المقترح مع مجموعة فلسطينية ، من أجل التحضير لاجراء الانتخابات في يهودا والسامرة وقطاع غزة . ومن أجل انجاح هذا الاجتماع . على إسرائيل ، ان تظهر فيه بصوت واحد . ولذلك مطلوب اولاً : الاتفاق بين الليكود والعمل على هذه المسائل الحيوية والاساسية :

١ - فرض سيادة إسرائيل على القدس الكاملة .

٢ - الحيلولة دون سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على مسيرة السلام .

٣ - بالنسبة للقدس . لا توضع علامة استفهام على وحدة القدس كعاصمة سيادية وموحدة لدولة إسرائيل ومن ثم لن يشترك عرب القدس في المسيرة المتعلقة بمبادرة السلام ، عن طريق جعلهم ناخبين أو منتخبين . وأي اشراك كهذا إنما يعنى وبشكل حتمي تقسيم القدس .

٤ - بالنسبة لمنظمة التحرير ، ستؤدى محاولتها للاختراق والسيطرة على المسيرة - بأي شكل من الاشكال - إلى وقف الاجتماع ، وانسحاب الوفد الإسرائيلي . فسخول المنظمة إلى المسيرة والتسليم الإسرائيلي بذلك . سيكون من شأنها إقامة دولة فلسطينية ، تعرض وجود إسرائيل للخطر ، وكذلك تقديم مطالب بشأن ما يسمى حق العودة .

٥ - ان موافقة حزب العمل على هذه المسائل ستتيح مواصلة مسيرة السلام ودفعها إلى الأمام .

اما بيان وزراء العمل فقد شمل :

١ - ان تواصل إسرائيل مسيرة السلام وفقا لمبادئها ،

وبالشكل الذي اتخذته به في قرار الحكومة الصادر يوم ١٤ مايو ١٩٨٩ .

٢ - ان وضع القدس كعاصمة سيادية وكاملة لنولة إسرائيل ، ليس محل نقاش أو تباحث .

٣ - وفقا للخطوط الاساسية للحكومة ، ان تجرى إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - يطالب وزراء العمل ، رئيس الحكومة بعقد جلسة لمجلس الوزراء المصغر ، لاجراء نقاش ، واتخاذ قرار بشأن اعطاء رد ايجابي على نقاط وزير الخارجية الامريكية . وان يكون من الممكن دفع السلام إلى الأمام وفقا لمبادرة إسرائيل ، الا من خلال هذا السبيل .

٥ - يرفض وزراء العمل ، رفضا قاطعا ، أية محاولة من جانب وزراء الليكود لربط اتخاذ هذا القرار بمطالب تخرج تماما عن نص مبادرة الحكومة حسبما اتخذت في مايو ١٩٨٩ .

الا ان التنازلات الواضحة التي حملها قرار وزراء العمل ، لم تمنع شامير ، بدفع جهود السلام إلى الأمام ، عن طريق الرد بالاجاب على نقاط بيكر . حيث رفض شامير طرح مقترحات بيكر للتصويت عليها في مجلس الوزراء المصغر في ١١ مارس ، كما رفض اقتراح رابين الداعي إلى تحويل اتخاذ القرار بشأن فلسطيني القدس الشرقية في عملية الانتخابات إلى الكنيست .

ازاء هذا التباين الشديد ، اكتسبت آخر محاولة لمنع انهيار الائتلاف الحاكم أهميتها ، حيث طرح زبولون هامر ، وزير الاديان (المقدال) صيغة وسطا لتضييق الهوة بين مواقف العمل والليكود ، تقوم على :

١ - اتخاذ مجلس الوزراء المصغر قرارا بأن القدس لن تكون موضوعا للبحث في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية . ولن تكون جزءا من صيغة الحكم الذاتي .

٢ - يتفق لليكود والعمل ، على ان إسرائيل لن تتفاوض مع وفد فلسطيني يعلن تمثيله للمنظمة .

٣ - بالنسبة لمشاركة فلسطيني القدس الشرقية في عملية الانتخابات يقترح ان يوافق مجلس الوزراء المصغر على عدم اعتبارهم جزءا من عملية الانتخابات ، الا ان في وسع من ينتقل عن هويته ، ان يصوت في مدينة أخرى ، ويقترح ان يبحث الكنيست في هذا الموضوع - قبل بدء الحوار بين الوفدين في القاهرة .

لم يكتب لمثل هذه المحاولة النجاح وانتهل في النهاية الائتلاف الحاكم ، حينما أعلن شامير رسميا في ١٣ مارس اقالة بيريز ، اعقبه تقديم جميع وزراء العمل في الحكومة استقالتهم في الجلسة التي عقدها الحكومة

في نفس اليوم . وقد مهدت هذه التطورات لسقوط حكومة شامير في ١٥ / ٣ حين طرحت الثقة على الحكومة في الكنيست بمبادرة من العمل . وقد سقطت حكومة شامير بأغلبية ٦٠ صوتا ايت حجب الثقة هي اصوات كتل العمل وشينوي ، اوجدات إسرائيل مقابل ٥٥ صوتا ايت بقاء الحكومة وهي كتل الليكود والمغدل وديجل هنوار . وقد لعب غياب الاعضاء الخمسة المنتمين لحركة شاس - بناء على تعليمات من زعيمها الروحي عوفاديا يوسف - دورا كبيرا في الوصول إلى هذه النتيجة .

ومنذ سقوط حكومة الوحدة الوطنية اعتبرت حكومة شامير مجرد حكومة انتقالية لحين تشكيل حكومة جديده . وعقب اقالة بيريز واستقالة وزراء العمل قام شامير بتوزيع مناصبهم الوزارية على وزراء الليكود ، حينما بدأ الرئيس حايم هيرتسوج بأجراء اتصالات مع الاحزاب بهدف تحديد الشخص الذي سيكلف بتشكيل الحكومة ، ظهرت حالة تعادل صعب ، حيث اوصى ستون عضوا بتكليف بيريز مقابل ستين لشامير . بيد أن هيرتسوج ، ولاعتبارات موضوعية ، كلف بيريز بتشكيل الحكومة رسميا في ٢٠ مارس مبررا ذلك ، ان حكومة شامير سقطت في اقتراح بحجب الثقة ، ان المنطق يتطلب اعطاء فرصة للفريق الآخر ، ومن ثم فان الحزب الذي قاد النضال من أجل اسقاط الحكومة له الحق في ان يمنح فرصة لعرض نهجه على الكنيست طالبا الثقة .

عبر مهاتين ، متتاليين ، متتاليين ، فشل زعيم حزب العمل بيريز ، بتشكيل حكومة تحظى بأغلبية في الكنيست . وهنا نجد ان حركة شاس ، التي اسقطت حكومة شامير ، كانت هي العنصر الحاسم في اسقاط فرص بيريز في تشكيل حكومة جديدة . حيث شهدت الحركة تغييرات درامية ، عقب الازمة الداخلية التي مرت بها نتيجة استقالة الحاخام اسحاق بيرس . وتدخل الحاخام مناهيم اليميزر شاغ الزعيم الروحي لحركة ديجل هنوار - الذي يمتد نفوذه إلى حركة شاس - في اقناع زعماء الحركة ، بالانحسار الحاخام هوفاريا يوسف بضرورة تأييد الليكود . وكان هذا التحول هو الذي أحدث حالة التعادل الساي في الكنيست ٦٠ صوتا . حيث حاول بيريز جذب نواب مسكر شامير لتمكن من تشكيل حكومته ، ولكنه فشل . فأركل الرئيس هيرتسوج مهمة تشكيل الحكومة إلى شامير في نهاية ابريل ، الذي نجح عبر مهاتين متتاليتين من ان يضم اليه احد نواب العمل ، واخر من اوجدات إسرائيل .

انتهت الازمة السلمية بعد ثلاثة شهور من الجدل والمفاوضات وعاد شامير رئيسا للحكومة متفردا للمرة

الأولى منذ ست سنوات . حيث ضمت صيغة الائتلاف اليميني الجديد كتل الليكود (٤١ مقعداً) بعد ضم افرايم اجور من حزب العمل (١٠ وحركة شاس (٦ مقاعد) ، المقدال (٥ مقاعد) وحركة هاتحياف (٣ مقاعد) ، وحركة تسوميت (مقدان) ، ودجل هنوراه (مقدان) ، وحركة موليت (مقدان) بالإضافة إلى عضو اجدودات إسرائيل اليميزر مرزاحي . وفي ١١ يونيو نالت حكومة شامير الثقة بأغلبية ٦٢ عضواً ، ومعارضة ٥٧ عضواً .

وتضمنت الخطوط العامة لبرنامج الحكومة الجديدة أربعة أهداف ، حددتها حكومة شامير كأهداف سياسية أساسية في تعاملها مع المرحلة القادمة وهذه الأهداف هي :

ضمان استقلال وسيادة الدولة ، وتعزيز الأمن ، والحيلولة دون نشوب حرب ، وارساء سلام مع كل الجيران . وحدنت الحكومة أسلوب عملها في ٩ / ٦ على النحو التالي :

١ . الحرص على زيادة الجيش الإسرائيلي وقدرته على الردع والصمود في مواجهة تهديدات من جانب دول في المنطقة ، بما في ذلك تهديدها بأسلحة صاروخية ، وغير تقليدية .

٢ . ستمعمل الحكومة بحزم ضد الارهاب ، ايا كان مصدره ، وسيعمل الجيش وقوات الأمن الأخرى بنشاط ودأب لتأمين سلامة كل السكان ولاستئصال ظاهرة العنف والأخلال بالنظام ، وخلق هدوء في شتى أرجاء البلاد .

٣ . ستمعمل الحكومة على مواصلة مسيرة السلام ، وفقاً لأطار السلام في الشرق الأوسط ، الذي تم الاتفاق عليه في كامب دافيد ومبادرتها للسلام الصادرة في ١٤ مايو ١٩٨٩ .

٤ . ستقوم إسرائيل بتشجيع ممثلين عرباً في يهودا والسامرة وغزة على المشاركة في مسيرة السلام .

٥ . ستعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن .

٦ . لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر .

٧ . ستدعو إسرائيل كل الأطراف العربية إلى بدء مفاوضات السلام .

٨ . ستمعمل الحكومة على دفع ونوطيد العلاقات المتبادلة مع مصر ، وفقاً لمعادمة السلام بين الدولتين .

٩ . تعتبر الحكومة ان القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل ، وهي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل غير قابلة للتقسيم ، وسيتم دوما ضمان حرية العبادة

والوصول إلى الأماكن المقدسة لكل أبناء الاميان ، ولن تدخل القدس ضمن إطار الحكم الذاتي ، الذي سيمنح للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ولن يشترك سكانها العرب في انتخابات تأسيس هيئة تمثيل سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة لا كمنتهيين ، ولا كناخبين .

١٠ - ان الاستيطان في شتى ارض إسرائيل هو حق للشعب اليهودي ، وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي ، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره .

وفي سياق الحديث عن التوجه اليميني المتطرف للحكومة الجديدة ، يمكن استخلاص حقيقتين من قراءة بيان شامير أمام الكنيست .

أولاهما : ان شامير الفى بشكل شبه تام خصوصية القضية الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي ، لصرف الانتظار عن الجمود في عملية التسوية السياسية . وحاول من ناحية أخرى التركيز على المواجهة المتفاقمة مع الدول العربية الأخرى وبالأخص مع العراق ، مصوراً ان مشكلة إسرائيل ليست في الصراع مع الفلسطينيين وإنما مع الدول العربية ذات السيادة .

ثانيتهما : ان بيان الحكومة لا يتضمن أى استراتيجية عملية واضحة لا استئناف عملية التسوية السياسية ، حيث تم التأكيد على : لا لاجتماع القاهرة و لا ، لأية خطوات عملية أخرى باستثناء الالتزام العام بمبادرة شامير بكل بنودها .

٢ - أزمة الخليج في الصراع السياسي الداخلي

جاءت أزمة الخليج لتثير تداعيات شتى عربية ودولية وإسرائيلية . وفي إطار الصراع الداخلي في إسرائيل استغلت أزمة الخليج من جانب كتلتى الليكود الحاكم والمعمل المعارض لإثبات صحة مواقفهما إزاء التسوية السياسية ، فحكومة الليكود وجدت في الأزمة وما ترتب عليها من اتجاهات فلسطينية في الداخل المحتل والخارج مؤيدة للموقف العراقي دليلاً على صحة موقفها الرافض للتفاوض مع اعضاء من المنظمة أو إشراكها في عملية التسوية بأية صورة . وحاولت حكومة الليكود استغلال الأزمة لتحديد البعد الفلسطيني في الصراع العربي - الإسرائيلي ، والقضاء على كل المنجزات السياسية التي تحققت للمنظمة في الاعوام

وهم يؤمن به اصحاب استمرار الوضع القائم وفي مقدمتهم رئيس الحكومة شامير .

٣ . إسرائيل وجهود بيكر للتسوية السياسية .

تعد عملية التسوية وجهود وزير الخارجية الأمريكي بيكر احدى نقاط التعارض الأمريكي - الإسرائيلي في الفترة من مطلع العام وحتى اندلاع أزمة الخليج والتي احدثت دورها تغييرا في الاولويات الأمريكية في المنطقة . ولقد امتد الجدل بين إسرائيل والولايات المتحدة طوال النصف الأول من العام حول نقاط بيكر الخمسة والتي تدعو إلى بدء حوار فلسطيني إسرائيلي في القاهرة . وقد تمت الإشارة إلى الخلافات السياسية بين قطبي حكومة الائتلاف الوطني حول قبول أو عدم قبول نقاط بيكر ، الأمر الذي انتهى بسقوط الحكومة في ١٥ / ٣ .

اما على مسعد الخلافات بين الحكومة الإسرائيلية بزعماء الليكود والادارة الأمريكية حول نقاط بيكر فيمكن ان نشير إليها كما في الجدول رقم (١) :

ومع تشكيل حكومة يمينية خالصة بزعماء شامير استقرت تلك الخلافات ، ولم تظهر اية بادرة من جانب الحكومة الإسرائيلية بالتجاوب مع اطروحات بيكر ، بل انها سعت إلى الكونجرس بوصف قوة سياسية ومستورية للتصدي لما اعتدته تطورات سلبية تجاه إسرائيل تموج بها الادارة الأمريكية ، حيث وافق مجلس النواب في ١٩ / ٦ على مشروع قرار يطالب الامم المتحدة بالغاء قرارها رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي يساوى بين الصهيونية والمنصرية ، كما أقر مجلس الشيوخ في ٢٤ أكتوبر حظرا شاملا للاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في اطار مشروع قانون المعونة الخارجية لعام ١٩٩١ . حيث يسعى هذا البند اذا قدر له ان يكون قانونا ، إلى نزاع يد الرئيس الأمريكي والحد من سلطات المستورية في مجال اجراء مفاوضات واتصالات خارجية بدون موافقة الكونجرس .

القابلة الماضية ، وكذلك في تدعيم مقولات اليمين الإسرائيلي عموما والخاصة بأن الصراع مع إسرائيل لا يشكل - كما تقول بذلك وجهة النظر العربية - أساس عدم الاستقرار في المنطقة ، بل ان عدم الاستقرار نابع من الصراعات العربية ومن استحكام العداء العربي لإسرائيل .

وقد اشار بيان رئاسة مجلس الوزراء ، عقب الفوز العراقي للكويت في ٢ أغسطس إلى ان الاعتداء العراقي على الكويت يثبت انه اذا كان هناك خطر يهدد المنطقة ، فانه ليس ناتجا عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، انما عن السياسة العراقية العدوانية ، ويتفق بيان الخارجية مع نفس التوجه حيث تضمن « ان الاعتداء العراقي يشكل دليلا آخر على ان الطابع الحقيقي للعراقي ، هو طابع عدواني ، وان إسرائيل تعتقد ان السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق الا عندما تتخلى الدول العربية عن فكرة حل النزاعات العربية أو العربية - الإسرائيلية بالحروب » .

واعترفت حكومة الليكود في بيان لها في ١٣ / ٨ ان أزمة الخليج قد بثت من الاولويات في المنطقة وانها أدت إلى وضع القضية الفلسطينية ، على الريف ، وهو الأمر الذي يدعوا إلى المرور . رافضة بذلك المقترحات العراقية الخاصة بالربط المباشر بين حل قضية الانسحاب من الكويت وتسوية القضية الفلسطينية وباقي القضايا الأخرى في المنطقة ، ووصفت الحكومة الاقتراح العراقي بأنه دعائية رخيصة مرفوضة ، وانه يهدف إلى الحصول على انسحاب قوة التدخل المتعددة الجنسية المرابطة في الخليج والتخلص من الحصار الذي فرض عليه .

وفي المقابل فإن المعارضة عبرت عن تصور مختلف نسبيا ، إذ اعتبرت ان موقف فلسطيني الاراضي المحتلة من الازمة يجب ان يشكل ضوا اجمرا آخر للحكومة الإسرائيلية ولخبطها المتشدد ، لان الموقف الفلسطيني يعبر عن درجة من اليأس والأحباط لا مفر من آثاره السلبية على الصراع العربي - الإسرائيلي . وانه لو كان قد بدأ منذ اشهر سابقة حوار وتفاوض مع الفلسطينيين لكانت مواقفهم تبدلت تماما . واعتبر زعماء من حزب العمل انه من الخطأ الاعتقاد بأن تأجيل حل المشكلة الفلسطينية يساهم في المحافظة على المصالح الإسرائيلية . ومن ثم فان تضامن العرب الفلسطينيين في الارض المحتلة مع الرئيس العراقي هو بمثابة افلاس تام للسياسة الإسرائيلية الراضية للتسوية السياسية . وقد تدعمت مواقف حزب العمل جزئيا عقب منجبة المسجد الأقصى ٨ / ١٠ ، والتي رأى فيها الحزب دليلا على ان الانتفاضة لم تنطفئ وان الاعتقاد بأن أزمة الخليج متضعضع الحاح الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو

الحكومة الإسرائيلية	الولايات المتحدة
١ - دور منظمة التحرير الفلسطينية	
١ - لا يوجد ، وإن يوجد دور لمنظمة التحرير في العملية السياسية وإن يكون للمنظمة دور مباشر في اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض .	١ - تؤكد الولايات المتحدة أن الفلسطينيين لن يشتركوا في العملية السياسية من دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية .
- لا تحضر المنظمة أي بيان يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل .	- الولايات المتحدة ليست على استعداد للتعهد بأنها لن تطلب إلى إسرائيل في المستقبل الجلوس مع منظمة التحرير ، كما ترى عدم وجوب طلب كهذا بالنسبة للمساعى الحالية من الحوار .
- يمتنع أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض عن الاجتماع علناً بأعضاء إسرائيليون في منظمة التحرير ، وفي الفترات التي تتصل بين جلسات مفاوضاتهم مع الوفد الإسرائيلي .	- تطلب الولايات المتحدة أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل الوفد المفاوض شريطة ألا تعلن المنظمة عن ذلك علانية .
٢ - على الولايات المتحدة أن توقف حوارها مع منظمة التحرير .	٢ - ترفض الولايات المتحدة هذا الطلب ، مؤكدة أن هذا الحوار حيوي لدفع مسيرة السلام إلى الأمام .
٢ - الوفد الفلسطيني المفاوض	
٣ - أن يشترك الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية في تشكيل الوفد ، أو في عملية الانتخابات .	٣ - سيتم تمثيل الفلسطينيين من القدس الشرقية في الوفد كما سيشاركون في عملية الانتخابات ، وسيتم إرسال الدعوات إلى عناوينهم في المناطق المحتلة .
- تقدم الحكومة الأمريكية تعهداً مكتوباً ببقاء المدينة تحت السيطرة الإسرائيلية .	- القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة ، يجب أن يتقرر وضعها النهائي في مفاوضات وليس من جانب واحد .
٤ - أن يشترك في الوفد أي فلسطيني تم إبعاده خارج الأراضي المحتلة .	٤ - سيتم إشراك اثنين من المبعدين في الوفد .
٥ - تقوم إسرائيل والولايات المتحدة ومصر بتحرير أسماء الوفد الفلسطيني ، وليس للمنظمة أو القيادة الموحدة للانتفاضة أي دور في تسمية أعضاء الوفد .	٥ - لا مكان لإسرائيل في تشكيل الوفد مباشرة ولكن لإسرائيل الحق في عدم حضور اجتماع القاهرة ، إذا لم يحظ الوفد بقبولها .
	- سيتم تشكيل الوفد عن طريق منظمة التحرير التي ستقل تشكيله إلى الولايات المتحدة عن طريق مصر .
	- لتجاوز عتبة المنظمة ، يمكن أن تتولى القيادة الموحدة للانتفاضة في الأراضي المحتلة تسمية أعضاء الوفد الفلسطيني .
٣ - الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي	
٦ - أن يبدأ الحوار قبل القضاء على العنف والإرهاب (الانتفاضة) .	٦ - ترفض الولايات المتحدة وضع شروط مسبقة للحوار ، من غير الممكن وقف العنف من دون إحراز تقدم في العملية السياسية .
٧ - يقتصر الحوار على عملية الإعداد للانتخابات في الأراضي المحتلة ، ويقتصر أيضاً فترة القاء البيانات الانتخابية على قادة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في فترة زمنية لا تتجاوز عشر دقائق لكل منهما وألا يشمل البيان الفلسطيني أية إشارة لقضايا النزاع باستثناء قضية الانتخابات .	٧ - ستكون عملية الانتخابات موضوعاً مركزياً في الحوار ولكن سيكون في استطاعة الأطراف طرح أي موضوع آخر وثيق الصلة بعملية الانتخابات

مواقف كل من الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة حول قضايا التسوية

الولايات المتحدة	الحكومة الإسرائيلية
٨ - تمتد الجلسة الافتتاحية في القاهرة ثم يمكن للاطراف اختيار مكان آخر للحوار .	٨ - لن يجرى الحوار في القاهرة .
٩ - عدم وجوب الربط بين الحصول على الضمانات والاشتراك في الحوار .	٩ - لن تذهب إسرائيل إلى الحوار طالما لم تحصل على الضمانات التي طلبتها من الإدارة الأمريكية .
- ترفض الولايات المتحدة غالبية الضمانات التي طلبتها إسرائيل .	
٤ - ما شوية التسوية السياسية	
١٠ - تقوم المفاوضات والتسوية على مبدأ الأرض مقابل السلام .	١٠ - لن يكون هناك معادة اجنبية على أي جزء من ارض اسرائيل .
	ملاحظة :
	يتفق حزب العمل مع مواقف الولايات المتحدة ، الا فيما يتعلق بنقطتين :
	١ - بالرغم من القرار حزب العمل بضرورة تمثيل الفلسطينيين القدس الشرقية في الانتخابات واختار الوفد ، فانه يتفق مع موقف اليهود الداعي إلى الاستقلال بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل .
	٢ - رفض الاشتراك المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية السياسية .

١ هنا مارست الولايات المتحدة ضغوطها المادية والمعنوية على موسكو لاجبارها على فتح أبواب الهجرة أمام اليهود . واضطرت موسكو في مطلع العام إلى اسقاط كافة الحواجز أمام الهجرة فظهرت موجات الهجرة التي تصاعدت على النحو الذي يظهره جدول رقم (٢)

جدول (٢)

موجات الهجرة اليهودية	إجمالي
الصلام	عدد المهاجرين
١٩٨٦	٩١٤,٠٠٠
١٩٨٧	٨٠,٠١١
١٩٨٨	١٨,٠٠٠
١٩٨٩	٧٠,٠٠٠
١٩٩٠	٢٠٠,٠٠٠

٤ - الهجرة السوفيتية اليهودية إلى إسرائيل

أحتلت مسألة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل موقعا هاما في التفاعلات السوفيتية الإسرائيلية طوال العام ١٩٩٠ ، والذي شهد تدفق موجات ضخمة من يهود الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل . وسجل ذلك العام معدلا قياسيا في هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل حيث وصل على مدار العام أكثر من ١٨٠ ألف مهاجر .

ويرجع هذا التدفق المكثف لليهود من الاتحاد السوفيتي بالاساس إلى اجواء التقارب الأمريكي - السوفيتي التي اخذت طريقها منذ مجيء جورباتشوف إلى السلطة في مارس ١٩٨٥ . ففي الوقت الذي سمي فيه جورباتشوف إلى التقارب مع الولايات المتحدة تهيئة الاجواء أمام نجاح برنامجه للتغيير والاصلاح في الداخل والخارج ، فان الولايات المتحدة اخذت على عاتقها حل مشكلة اليهود السوفيت وفتح الابواب أمام هجرتهم باتجاه إسرائيل . ومن

جدول رقم (٣)
الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل (١٩٩٠)

الشهر	عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي	عدد اليهود السوفيت المهاجرين إلى إسرائيل
يناير - أغسطس	٩٠,٧٧٨	٨١,٧٠٠
سبتمبر	٢١,٨٨٥	١٩,٦٩٧
أكتوبر	٢١,١٦٣	٢٠,٣٢٤
نوفمبر	٢٦,٥٦٢	٢٥,١٨٦
ديسمبر	٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
الإجمالي	٢٠٠,٣٨٨	١٨١,٩٠٧

اليمن الإسرائيلي التي تدور حول أفكار أرض إسرائيل الكبرى ، وعدم التنازل عن شبر واحد منها ، وأن السلام مع الدول العربية يكون مقابل السلام فقط دون أي تنازل إقليمي . ومن هنا تزداد المخاطر المترتبة على تدفق عشرات الآلاف من اليهود السوفيت وهو ما سوف تظهر نتائجه في انتخابات الكنيست الثالث عشر المزمع إجراؤها في نوفمبر ١٩٩٢ .

وعلى صعيد التفاعلات السياسية السوفيتية - الإسرائيلية حول مسألة الهجرة اليهودية ، فقد برزت بعض خلافات حول توطين هؤلاء المهاجرين في الأرض المحتلة . ومسألة تسير خط طيران مباشر بين تل أبيب وموسكو . وهو الأمر الذي اعتبرته إسرائيل بمثابة تراجع سوفيتي وقد فعلى يحد من تدفق المهاجرين إليها .

وفي مطلع العام أشار يوري فورنسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي في ٢٩ يناير أن سياسة إسرائيل الداعية إلى توطين المهاجرين السوفيت في الأراضي المحتلة ، قد تنعكس على مغادرة اليهود من الاتحاد السوفيتي . وأن موسكو تعارض بشدة السياسة القاضية بتخريص حياة المهاجرين السوفيت من خلال استعمالهم لطرد القسطنطينيين من أراضيهم .

وفي مناسبة أخرى - وتعليقا على تصريحات شامير حول إسرائيل الكبرى وحق المهاجرين في الاستيطان في الأرض المحتلة - ربط شيفرناندز وزير الخارجية السوفيتي السابق ، بعد مباحثات له مع نظيره الأمريكي بيكر بواشنطن في ٧ / ٤ ، بين إمكانية حل قضية الطيران المباشر وبين تقديم السلطات الإسرائيلية الضمانات الضرورية التي تكفل عدم توطين اليهود السوفيت في الأراضي العربية المحتلة ، وإظهارها التزامها بالقرارات المتخذة في إطار المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة .

وساهمت الولايات المتحدة في سد منافذ هروب السوفيت إلى بلدان أخرى غير إسرائيل الأمر الذي ساهم في الحد من معدلات التماسط والتي كانت قد بلغت ٨٢٪ عام ١٩٨٩ حيث لم يذهب إلى إسرائيل في ذلك العام أكثر من ١٨٪ من إجمالي اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفيتي في ذلك العام . أما عام ١٩٩٠ ولذي شهد خروج نحو ٢٠٠ ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفيتي ، فقد شهد وصول نحو ١٨٠ ألفا منهم إلى إسرائيل أو ما يوازي ٩٠٪ من إجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفيتي .
انظر جدول رقم (٣) .

ويراهن قادة إسرائيل على وصول أعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي ، من أجل أحداث بعض التحولات في التركيب السكاني في إسرائيل والأراضي المحتلة في وقت تثير هذه القضية مخاوف قادة إسرائيل ومراكزها العلمية التي أعدت دراسات مستقبلية حول التركيب السكاني لإسرائيل والأراضي المحتلة حتى عام ٢٠١٥ ، وهي الدراسات التي أجمعت على أن استمرار معدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية للسكان العرب واليهود والتي كانت سائدة في الثمانينات سوف تقود في نهاية القرن إلى تحول اليهود تدريجيا ليصبحوا أقلية في الأراضي الفلسطينية .

هذا وتأمل إسرائيل من وراء استخدام أعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي وتوطين بعضهم في الأراضي العربية المحتلة - لا سيما تلك المناطق التي تحظى بإجماع عام لدى قادة إسرائيل على مختلف انتماءاتهم الحزبية بضرورة الاحتفاظ بها لأسباب استراتيجية - إلى ضمان الضم الواقعي لهذه الأراضي .

ومن خلال متابعة التوجهات السياسية لهؤلاء المهاجرين الجدد ، يلاحظ أن هؤلاء المهاجرين يحملون أفكار ومبادئ

يوم (٨ / ١١) ولقي خلالها ضابط إسرائيلي مصرعه مما أدى إلى تقديم الجنرال اسحاق موردي خاي القائد العسكري للصفحة استقالته ، ثم عدل عنها ، ثم تهديد القيادات العسكرية الإسرائيلية باتخاذ إجراءات فعالة ، ضد الأردن إذا لم يتم منع تلك التسللات ، وقيام القيادة الاسرائيلية في شهر نوفمبر بتنفيذ خطة إعادة نشر القوات على الحدود وتعزيز المواقع العسكرية ، ونقاط المراقبة ، وتحسين الاسوار ، ولجهزة الرصد الالكترونية .

ولم يقتصر « التوتر الحدودي » على تلك التسللات التي قام بها جنود من الجيش الاردني ، واعضاء في منطقة الجهاد الاسلامي التي تمارس بعض خلاياها العمل السري في الاردن ، بل وصل إلى حد قيام تلك المنظمة باطلاق صاروخين من طراز كاتيوشا (١٠٧ مم) من الاراضي الاردنية باتجاه مستعمرة إسرائيلية في الارض المحتلة في يوم (٢٩) مارس في بداية العام .

وقد بذلت الحكومة الاردنية جهودا مكثفة لمنع عمليات التسلل ، وقامت قيادات الجيش بإبعاد الجنود المتدينين ، والاردنيين الذين يرتبطون بعلاقات القرابة مع الفلسطينيين من الخدمة في الوحدات العاملة في الحدود ، كما ألقت القبض على « عسرين » من منظمة الجهاد الاسلامي بعد عملية اطلاق صواريخ كاتيوشا ، واحتبطت السلطات الاردنية أكثر من (١٠) عمليات تسلل أخرى كانت منظمة الجهاد الاسلامي تنوي القيام بها .

(٢) التحرشات العسكرية الإسرائيلية مع الاردن :

استمرت إسرائيل في التحرش والاحتكاك المستمرين بالاردن وخلق أشكال استفزاز متعددة معها لم تقتصر خلال العام على التهديد بضرب الاهداف العسكرية الاردنية ، أو بعمل عسكري محدود ضد الاردن إذا لم تمنع تسللات الفلسطينيين أو الاردنيين عبر الحدود ، أو قيام مقاتلات إسرائيلية بانتهاك المجال الجوي الاردني في أعقاب الغزو العراقي للكويت (٨ / ٩) ، أو التهديد المستمر للاردن من سفينة التعاون العسكري مع العراق ، والادعاء بأن طائرات عراقية قد قامت باستطلاع الحدود الاسرائيلية من الاراضي الاردنية ، أو تحذير وزير خارجية إسرائيل للاردن من خرق الحصار المفروض على العراق (١٣ / ٨) ، لكن وصلت تلك التحرشات خلال العام ، وحتى قبل غزو العراق للكويت ، إلى حد تهديد حياة الملك حسين ، عندما قام زورق إسرائيلي يوم (٤ / ٥) بإطلاق النار على يخت الملك حسين أثناء إبحاره في المياه الدولية بخليج العقبة بينما كان الملك متواجداً على ظهره ثم تمهد القيادة العسكرية الإسرائيلية بعدم تكرار مثل هذه العواث ، كذلك اجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الاردنية في التقب ،

وقد كان اعلان الرئيس جورجياثوف في ختام قمة موسكو مع نظيره الأمريكي بوش في ٦ / ٣ ، والقاضي باحتمال وقف الهجرة السوفيتية اذا لم تقدم إسرائيل ضمانات بعدم توطين هؤلاء المهاجرين في الاراضي العربية المحتلة ، أقوى تصريح سوفيتي والذي يحمل تهديدا مباشرا باحتمالية وقف الهجرة ، ولكنه من الناحية العملية لم يتحقق قط . ومع اندلاع أزمة الخليج انزوت الاضواء عن قضية الهجرة اليهودية السوفيتية ، ولكن دون أن تتأثر سلبا بمناخ المواجهة السياسية والعسكرية في المنطقة .

٥ . الصراع المسلح على الجبهات العربية الإسرائيلية

تأثر مسار الصراع العربي الإسرائيلي المسلح خلال العام ١٩٩٠ ، ومطلع العام ١٩٩١ بعدد من التطورات الأساسية التي أمتجدت أو تبلورت خلال العام . وقد بدأ في لحظات معينة أن المسار العام للصراع قد دخل مرحلة نوعية جديدة خاصة عندما أعلن العراق في مطلع أبريل امتلاكه أسلحة كيميائية ، وأنه قادر على حرق نصف إسرائيل إذا ما أقدمت على الاعتداء عليه أو على أية دولة عربية . وبصفة إجمالية كانت التطورات الداخلية في إسرائيل إحدى العوامل التي ألقت بظلالها على المسار العام للصراع العربي - الإسرائيلي ، وذلك إلى جانب عوامل أخرى مثل تشكيل حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل حتى ١٠ يونيو ، وجمود عملية التسوية السياسية ، وتدنق المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل أما التطورات الخارجية قلن أبرزها حالة الغليان السياسي داخل الأردن والتي عادت السبب المباشر وراء كثرة عمليات التسلل للقيام بعمليات فدائية في الأرض المحتلة ، وتأثير حالة ضبط الوضع الداخلي في لبنان ، وأخيراً يأتي الغزو العراقي للكويت وما أفرزه من تداعيات سياسية وأستراتيجية .

وفيما يلي نلقى الضوء على تطور أشكال المواجهة المسلحة على الجبهات العربية الإسرائيلية ، وبعيها تحليل للمسار العام للصراع المسلح بين العرب وإسرائيل مثلما أظهرته تطورات ١٩٩٠

أ - إسرائيل - الاردن :

(١) عمليات التسلل المسلحة عبر خط وقف اطلاق النار :

وقعت خلال العام (١١) عملية تسلل عبر الحدود الاردنية إلى الضفة الغربية مقابل (٨) حواث تسلل خلال العام الماضي ، كانت لخطرها عملية التسلل التي وقعت

وهو ما أثار مخاوف في الأردن من احتمالات حدوث عملية عسكرية محدودة ضد جنوب شرق الأردن .

(٣) التهديد الإسرائيلي باجتياح الأردن :

شهدت بداية العام مخاوف اردنية من قيام القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية واسعة النطاق بعد بروز الأطروحات الخاصة « بالوطن البديل » والتصاعد السريع في اعداد المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل ، ثم تشكيل حكومة اسحاق شامير ، وحذرت شخصيات اردنية رسمية في مناسبات مختلفة في النصف الأول من العام من احتمال قيام إسرائيل بشن هجمات تحت اية ذريعة - كما ذكر وزير الخارجية الأردني (٤ / ٤) - حتى لو كانت واقعة تسال جندى اردني إلى إسرائيل ، وعلى الجانب الآخر ، كان التعاون العسكري العراقي الأردني يثير القلق في إسرائيل خاصة بعد ما تردد عن تشكيل سرب طائرات اردني عراقي موحداً يضم طائرات (ميراج - اف - ١) بتمركز في بغداد ، ويمارس تدريباته في الاجواء الأردنية ، وبعد اطلاق الرئيس العراقي تهديداته في أول أبريل ضد إسرائيل ، وقد وضعت إسرائيل قواتها البرية والجوية في حالة التأهب القصوى بشكل مفاجئ (٢٧ / ٥) وحشدتها على الحدود الأردنية مما جدد المخاوف الأردنية بشكل اوسع من ذي قبل خاصة بعد تصريح أحد مساعدي شامير بأن وحدات عسكرية عراقية قد تحركت في اتجاه الحدود الأردنية .

وتصاعد الموقف بشكل خطير عقب الغزو العراقي للكويت ، فقد حذر وزير الدفاع الإسرائيلي (٦ / ٨) من أن إسرائيل سوف تقوم بعمل عسكري في حالة دخول القوات العراقية إلى الأراضي الأردنية وحذر المتحدث رسمي باسم الملك حسين من أن إسرائيل قد تستغل أزمة الخليج في شن عدوان على الأردن ، ورغم التأكيدات الأردنية بأن القوات العراقية لن تدخل إلى أراضيها ، ثم التراجع الإسرائيلي عن مسألة « الدخول الفوري » إلى الأردن اذا ما دخلتها القوات العراقية الا أن التصاعد المستمر للتهديدات بالقصف المتبادل بين إسرائيل والعراق جعل الأردن يبدأ في تكثيف استعداداته العسكرية ، وتسليح المدنيين (١٥ / ٨) ، وتقسيم العاصمة عمان إلى مناطق عسكرية .

وتطور الموقف بصورة أخطر في الايام الأخيرة من العام عندما هدد الرئيس العراقي بهجومه على إسرائيل في حالة شن القوات متعددة الجنسيات في الخليج هجوماً على قواته حتى وإن لم تشترك إسرائيل في هذا الهجوم ، وهو ما ترتب عليه اعلان إسرائيل التحية العامة وحالة التأهب القصوى بين قواتها على الحدود الأردنية ، وتحذير القيادات العسكرية الإسرائيلية بصورة اغضب للأردن من السماح لطائرات العراق بالعمل لدخل اجوائه ، مما أدى إلى اعلان الأردن

حالة التأهب القصوى بين قواتها على الحدود مع إسرائيل ، وإعلان نشر تلك القوات وتميزها .

ب - إسرائيل - سوريا :

شهد الصراع السوري الإسرائيلي خلال العام السابق اتجاهات مستمرة نحو التصاعد ، وثارت احتمالات نشوب عمليات عسكرية محدودة بينهما في فترات مختلفة ، وكانت الايام الأولى من العام ١٩٩٠ استمراراً لمنح التوتير السابق اذ قلعت الطائرات الإسرائيلية في (١٠ / ١) بقصف مواقع المنفعة السورية ، ومواقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي تساندها سوريا في وادي البقاع اللبناني رداً على عمليات تسال تمت ضد إسرائيل من الأردن بالقرب من الحدود السورية الا أن الاتجاه العام للصراع اتجه نحو لتهدئة بعد ذلك ، وطوال العام ، مع تركزه حول الدور السوري في لبنان في ظل حرص من الطرفين على عدم تصعيد التوتر بينهما على مختلف المستويات رغم تبادل التهديدات بين القيادات السورية والإسرائيلية من وقت لآخر .

ولقد كانت الجبهة السورية هي الجبهة العربية الإسرائيلية الوحيدة للمحتل نشوب عمليات عسكرية واسعة النطاق فيها خلال السنوات الماضية بفعل التعقيدات المحيطة بالجبهات الأخرى وقد تأثرت تلك الجبهة بعدة عوامل منعت نشوب الصراع المسلح بها رغم تصاعد احتمالاته من وقت لآخر أهمها :

- ١ - وجود اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل ، والالتزام سوريا بها .
- ٢ - للتفرق العسكري الإسرائيلي التسهلي على سوريا .
- ٣ - تشابكات سوريا العربية مع المراق تحديداً ، وفي لبنان .
- ٤ - وجود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، واطمئنان إسرائيل إلى الجبهة الأردنية .

وقد شهد العام ١٩٩٠ تطورات جديدة أدت إلى تحول في السياسة العسكرية السورية تجاه إسرائيل من أن لآخر لأهداف سياسية ، وأهم هذه التطورات :

- ١ - عودة العلاقات المصرية السورية وهو ما جعل التوقعات المختلفة تتجه إلى إمكانية قبول سوريا للتفاوض مع إسرائيل ، واستبعاد الخيار المسلح .
- ٢ - السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط ، والموقف السوفيتي نحو حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ، ودعوة الاتحاد السوفيتي لسوريا علناً إلى التخلي عن فكرة تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل والاكتفاء بسياسة دفاعية فضالة .

٣ - ازاياد عزلة سوريا في العالم العربي وبقيتها خارج التحالفات الإقليمية الثلاثة ، وتوطد العلاقة بين الأردن والعراق ، ولذلك بدأ الموقف السوري يتطور باتجاه النسوية السلمية للصراع .

واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك متزامنا مع وقت آخر مع نهجيات عسكرية سورية تأتي في إطار « إدارة العملية السياسية » ، أكثر مما تعني نوجها عسكريا محددا كدعوة الرئيس حافظ الأسد إلى « حرب مقنسة » ضد إسرائيل عقب ردود الفعل الإسرائيلية المحبطة لمبادرة سوريا التي أعلنها كارتر ، وتأكيد الرئيس السوري أيضا على قدرة « العرب » على مباينة إسرائيل للتدمير اذا فكرت في الحرب (١٣ / ٦) خلال مرحلة التهديدات العراقية الإسرائيلية وتحذير العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع (٢٦ / ٦) من ان القوات السورية ستعتمد بكل الوسائل المتاحة للمعوان الإسرائيلي اذا قامت إسرائيل بشن هجوم على الدول العربية عقب « دعوة استفزازية » وجهها شامير للرئيس السوري لزيارة إسرائيل ، ثم تحذير سوريا بعد الغزو العراقي للكويت (٢٥ / ١٠) من مخطط امريكي إسرائيلي للسيطرة على المنطقة ودعوته الدول العربية لإعادة تقييم مواقفها من الغزو بعد ان كانت سوريا قد ارسلت قواتها إلى السعودية لمواجهة العراق ، رغم عدم قيامها بحشد اية قوات على الحدود المشتركة مع العراق ، وذلك بفعل احساس سوريا بالخطر نتيجة لصفقات الأسلحة الأمريكية الجديدة مع إسرائيل بعد الأزمة ، وتجاهل الدول الغربية لها في عمليات ترتيب الأوضاع مع دول الشرق الأوسط خلال الأزمة .

وفي النصف الثاني من العام ركز الصراع بين إسرائيل وسوريا على الساحة اللبنانية ، وقد شهد منتصف أكتوبر قيام الطائرات السورية بالاغارة على معالق الجنرال ميشيل عون في بروت ثم الاطاحة به في ساعلة قليلة ، وتراجع إسرائيل فيما يتعلق بكون هذه العمليات تجاوزا سوريا للخط الأحمر .

وقد اقتصرت تحذيرات القيادة العسكرية الإسرائيلية لسوريا بعد ذلك على أهمية عدم المماس بمصالح إسرائيل الأمنية في لبنان مع التعبير عن القلق من تزايد النفوذ السوري فيها ، وتحديد خطوط حمراء جديدة تحكم العلاقة بين سوريا وإسرائيل في لبنان تعتمد على عدم انتشار الجيش السوري (٤٠ ألف جندي) « جنوب الأولى » وان منطقة « جزين » تعتبر جزءا من « الحزام الأمني » لن يتم السماح بانتشار الجيش اللبناني الذي تدعمه سوريا فيها ، وأنه لا تراجع عن « الحزام الأمني » ولا تخلى عنه فهو جزء من السياسة الأمنية الإسرائيلية عن مستعمراتها في الشمال .

ج - إسرائيل - جنوب لبنان

(١) تصاعد عمليات المقاومة المسلحة التي اتخذت مساراً صاعداً هابطاً . ففي شهر يناير وفبراير تصاعدت حدة الاشتباكات المسلحة بين المجموعات اللبنانية والفلسطينية وبين القوات الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل الذي اقامته إسرائيل بعرض (١٥) كلم في جنوب لبنان قامت خلالها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بهجمات متعددة ، كما قامت مجموعة من قوات « فتح - المجلس الثوري » (أبو نضال) بعملية لقي خلالها ضابط إسرائيلي كبيرة مصرعه ، ثم هدأت حدة العمليات المسلحة خلال شهر مارس ، ولبريل ، ومايو ، ويونيو نسبياً . وتخللت الشهرين الآخرين اشتباكات مسلحة داخل الشريط الحدودي قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية ، ثم تصاعدت العمليات المسلحة في بولس ، واعطس بنين المقاومة الوطنية اللبنانية هجمات متعددة ضد ميليشيا جيش لبنان الجنوبي بالإضافة إلى عمليات قامت بها الجبهة الداعية لاطاحة لتحرير فلسطين ، وجيش لبنان الشعبي الناصري ، وقد كانت الاشتباكات الشنيعة التي جرت بين حركة أمل ، وحزب الله في أقليم التفاح السبب الرئيسي في انخفاض مستوى العمليات ، بالإضافة إلى عصف العمليات الانتقامية الإسرائيلية التي تكبدت خلالها قواعد قوات المقاومة خسائر كبيرة وتكبدت المجموعات المهاجمة نفساً خسائر كبيرة خلال عمليات الهجوم ، وقد هدأت حدة العمليات المسلحة أيضا في شهر سبتمبر فيما عدا عملية قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية .

وخلال الفترة من أواخر أكتوبر حتى نهاية العام شهد الجنوب اللبناني اعنف عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية ، وقوات جيش لبنان الجنوبي منذ إقامة إسرائيل للشريط الحدودي في عام ١٩٨٥ شاركت فيها كافة فصائل المقاومة اللبنانية ، والمنظمات الفلسطينية ، وشهد شهر نوفمبر تحديدا سلسلة من الهجمات المسلحة داخل الحزام الأمني أسفرت عن مقتل (٦) عسكريين إسرائيليين ، و (٣١) فلسطيني ولبناني كانت أبرزها العملية الانتحارية التي قامت بها فتاة تابعة للحزب القومي السوري .

وقد إتخذت عمليات المقاومة المسلحة خلال العام اشكالا مختلفة أبرزها التسلل إلى منطقة الحزام الأمني في مجموعات متوسطة العدد تتراوح بين ٣ ، ٥ مقاتلين لشن هجمات بالأسلحة الخفيفة ، والقنابل اليدوية ، وقاذفات « آر . بي . جي » ضد المواقع الإسرائيلية ، أو مواقع الميليشيا الجنوبية ، أو المواقع المشتركة ، كما قامت الفصائل الفلسطينية باستخدام صواريخ ، وكتيوشا ، في شن هجمات انطلاقا من مواقعها شمال الحزام الأمني باتجاه

الحزام الأمني نفسه أو شمال إسرائيل ، وقد جرت أكثر من (٨) عمليات قصف بالصواريخ خلال العام ، كما قامت نفس القنصائل بحريتين للتسلل بالزوارق باتجاه شمال إسرائيل في يونيو ونوفمبر ، إلا أن الدوريات الإسرائيلية البحرية تمكنت من إحباطهما ، وقد اتخذت العمليات المسلحة أحيانا شكل التصف للمدفعي الكثيف لمواقع إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي في الشريط الحدودي المحتل .

(٢) تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية :

فقد اتبعت إسرائيل عدة تكتيكات عسكرية لمواجهة عمليات المقاومة المسلحة في الجنوب أهمها :
(أ) شن غارات جوية مكثفة ضد قواعد انطلاق الهجمات المسلحة ، وهو تكتيك مستمر منذ الانسحاب الجزئي الإسرائيلي من لبنان ، فقد شنت الطائرات الإسرائيلية في سماء لبنان المفتوحة الا من طلقات المدافع المضادة للطائرات ١٩ سلسلة من الغارات الجوية ضد المواقع الفلسطينية شرقى صيدا ، وضد مواقع أمل ، وحزب الله ، والحزب القومي السوري ، وشهدت فترة تصاعد العمليات المسلحة في بداية العام ١٢ غارة جوية إسرائيلية حتى نهاية أبريل ، ولم تشهد الشهور الخمسة التالية سوى غارة جوية واحدة في يوليو على مواقع الجبهة الشعبية - القيادة العامة ، ثم بدأت القوات الإسرائيلية في تصعيد الغارات الجوية مع صعود هذه المقاومة في أواخر العام بشن ٦ غارات جوية منها ٤ غارات شاملة على مواقع قوات المقاومة اللبنانية والفلسطينية في نوفمبر وديسمبر .

(ب) الانطلاقات العسكرية البرية المحدودة باتجاه قواعد المقاومة خارج الحزام الأمني ، وهي سياسة عسكرية إسرائيلية ثابتة تهدف لمنع استفحال أية قوة تراها خطرا على وجودها في لبنان ، وفي نفس الوقت كرادع نفسي للطلبات السياسية للقرى اللبنانية المختلفة ، أو لافئال المصالحات والممانات الحزبية ، أو التحركات الرامية إلى تحسين العلاقات بالقوى الخارجية ، وقد قامت قوات إسرائيل بهجمات برية محدودة خارج الحزام الأمني أبرزها هجومات تم إحدهما في يناير ضد قواعد الحزب الشيوعي اللبناني ، وفي أغسطس ضد مواقع حزب الله .

(ج) تدعيم قوات جيش لبنان الجنوبي التي تبلغ اعدادها ٣٠٠ شخص بالضبط على السكان المحليين للتطوع في صفوفه - بعد ان بدأ يعاني نقصا في قوته البشرية بفعل عمليات المقاومة - وتحسين مواقعه ، وتحسين وسائل الاتصال بينها ، وقد رصد لتدعيم هذه الميليشيا خلال العام ١٥ مليون جنيه استرليني .

واستمرت إسرائيل خلال العام في سياسة استئطاع اجزاء من الاراضي اللبنانية ، وضمها اليها ، والاستيلاء على مصادر المياه ، والارض الخصبة في الجنوب ، والتوسع المستمر للحزام الأمني الذي اقيم لصلا بعرض يعادل مدى صواريخ كاتيوشا ، وذلك بالسيطرة على المواقع والتلال الاستراتيجية خارج الحزام ، وضم مناطق جديدة اليه آخرها منطقة « جزين » . كما ترددت خلال العام معلومات عن انشاء إسرائيل أول مستوطنة يهودية في الجنوب اللبناني في بلدة كوكبه . ليقم بها عدد من يهود « الفلشا » الذين تصاعدت معدلات هجرتهم إلى إسرائيل هذا العام . واعلنتها عدم التخلي عن الحزام الأمني باعتباره جزءا من السياسة الأمنية للدفاع عن شمال إسرائيل مع تعزيز قواتها فيه التي تبلغ اعدادها في الاحوال العادية ١٠٠٠ جندي ينتشرون في أكثر من ٢٠ موقعا عسكريا عدا تواجدها في مواقع مشتركة مع ميليشيا جيش لبنان الجنوبي ، ورغم ذلك فقد عجزت إسرائيل بوضوح خلال الشهور الثلاثة الأخيرة عن التأثير في مجريات الاحداث في جنوب لبنان واضطرت للموافقة على انتشار الجيش اللبناني في الجنوب رغم منعهما انتشاره في منطقة جزين حتى الايام الأخيرة من العام .

د - مصر - إسرائيل :

رغم استقرار الاوضاع على الجبهة المصرية الإسرائيلية طوال العام كما كانت في الاعوام السابقة الا من بعض الاحتكاكات العسكرية المحدودة التي يتم انحواؤها دون ان تتجاوز مقفا معينا ، فقد شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية توترا مستمرا بنفس المستوى الذي شهده العام السابق تقريبا في ظل استمرار نمط علاقات اللاعداء ، واللاصداقة الذي تبلور خلال الممانيات في اطار التزام الطرفين بالملاحق العسكرية التي تنظم علاقات الدولتين في معاهدة كامب ديفيد .

فقد ثارت ازمات متعددة بسبب تصريحات عدائية ادلت بها شخصيات رسمية كانت اخطرها الازمة التي ترتبت على تصريحات الجنرال « موشيه باركوخيا » ، مساعد رئيس الاركان الاسرائيلية في ٥ يونيو ، والتي قرر فيها ان مصر قد تشترك في أية حرب تنشب بين إسرائيل والعراق ضمن الدول العربية الأخرى ، وقال ان على إسرائيل ان تحشد قواتها على الحدود الجنوبية وتعدو إلى احتلال سيناء مضيفا ان القوات الإسرائيلية لن تتوقف هذه المرة على منخاف قناة السويس ، وقال ان إسرائيل قد تقوم بعمل عسكري ضد دول عربية أخرى في الاردن وسوريا ، وفي أعقاب تلك التصريحات ارسلت مصر مكررة إلى الخارجية الإسرائيلية تطلب تصديرا رسميا ، ولم ترد الخارجية الإسرائيلية لمدة عشرة أيام ، فأصدرت مصر بيانا رسميا شديد اللهجة وصف

بأنه اعنف البيانات في السنوات الأخيرة ، رفضت مصر فيه التهديدات الإسرائيلية وقررت ان تصريحاته باركوخيا ، تكشف عن امترانية إسرائيلية مستترة تدور حول الاعداد للمدوان ، وأكدت أنها تأخذ تلك التهديدات مأخذ الجد ، وحملت إسرائيل مسئولية التوتر في المنطقة ، وقد نفى المتحدث رسمي باسم الجيش الإسرائيلي ادلاء باركوخيا ، بمثل هذه التصريحات التي نسبت اليه ، وقال مستشار لرئيس الوزراء ان إسرائيل ليست لديها أية نوايا عدوانية اتجاه أية دولة عربية وبصفة خاصة مصر ، وتم احتواء الازمة .

وفي أول مارس نفى مصدر مسئول منتشر من تصريحات لمحافظ سيناء الشمالية في إحدى الصحف الكويتية والتي قال فيها ان خطر إسرائيل لا يزال ماثلا على حدود مصر الشرقية ، وان إسرائيل في ظل التوازنات الحالية يمكنها ضم أجزاء من سيناء اليها لتحصى حدودها في النقب ، وفي ٢٠ نوفمبر أكدت مصر في بيان رسمي رفضها لتصريحات شامير حول إسرائيل الكبرى ، من البحر إلى النهر ، واستدعت الخارجية المصرية سفير إسرائيل في القاهرة وطالبته بتقديم تفسير رسمي لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وفي الوقت ذاته لم يعلق أحد المسئولين في البلدين على قيام مواطن امريكي من اصل مصري باغتيال الحاخام مائير كاهانا في نيويورك اوائل نوفمبر .

ولم تشهد الحدود المشتركة احتكاكات عسكرية طوال العام سوى في يوم ١١ مارس عندما هرب خمسة فلسطينيين من معتقل كيموت الإسرائيلي في النقب ، ولجأوا الى الحدود المصرية ليسلموا انفسهم للسلطات المصرية ، وطالبت إسرائيل مصر بتسليمهم اليها بالإضافة إلى أربعة آخرين هربوا باتجاه الحدود ، وترددت أنباء في هذه الأثناء - نفثها مصر رسميا - عن وقوع اشتباكات بين دوريين عسكريين مصريين وإسرائيليين أثر محاولة الدورية الإسرائيلية اخفراق الحدود المصرية للبحث عن الفلسطينيين ، وقد شددت مصر الحراسة على الحدود لمنع التسلل من وإلى الاراضي المصرية خاصة في منطقة رفح التي شهدت مواجهات عنيفة في إطار الانتفاضة .

وفي يوم ٢٥ نوفمبر اخترق جندي مصري تابع لقوات الأمن المركزي الحدود الإسرائيلية بالقرب من ايلات واطلق النار على ٤ مركبات إسرائيلية على طريق ايلات رفح مما ادى لمقتل ٤ إسرائيليين وإصابة ٢٤ آخرين ، وعاد إلى الاراضي المصرية ليتم القبض عليه ، ومحاكمته ، وهي أخطر حوادث الحدود المشتركة منذ عملية سليمان خاطر في ٥ أكتوبر ١٩٨٥ ، وقد عبرت مصر عن أسفها

فوق وقوع الحادث معربة عن أملها في الا يؤثر ذلك على علاقات البلدين ، إلا أن وقوع الحادث ضمن سلسلة حوادث على الحدود الإسرائيلية في جنوب لبنان ، والأردن ، وداخل إسرائيل تكبدت خلالها ١٢ قتيلًا في اسبوع واحد أدى إلى تعالي نبرة القلق داخل إسرائيل تجاه الحدود الجنوبية وتجاه ما سمي « بصعود الاصولية الاسلامية لدى الجيران العرب » ، والتي تؤدي إلى مثل هذه الحوادث ، وقال نقيذ ابني ان على السلطات المصرية ان تتخذ اجراءات للحفاظ على الهدوء في منطقة الحدود ، بينما قال دان شمران رئيس الاركان لـ إسرائيل لا ترغب في اتخاذ اجراءات تعيد النظر في الوضع القائم عند الحدود منذ توقيع « معاهدة السلام واعرب شامير عن قلقه من نزايده « للدعاية » الموجهة ضد إسرائيل في مصر ، وتم احتواء الازمة أيضا في ظل شكوى إسرائيلية من ان مصر لا تطلعها بصورة كافية على نتائج التحقيقات التي تجريها حول مثل هذه الحوادث .

وفيما عدا ذلك ، قد أجرت القوات الإسرائيلية ، والمصرية مناوراتها الدورية العادية على جبهات القتال ، فاجرت إسرائيل مناورة في النقب ، واجرت مصر عدة مناورات على شاطئها قناة السويس ، وداخل سيناء .

وعلى مستوى آخر شهد العام تقاعلا آخر بين الدولتين عندما تعرض اتوبوس يحمل سائحين إسرائيليين في أول فبراير لأعتداء مسلح على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوي أدى إلى مصرع ٨ إسرائيليين ، ولم تقم الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الموقف واكتفت بالاعراب عن أملها في أن تتخذ مصر اجراءاتها لضبط الجناة ، وساعد الموقف المصري على عدم التصعيد بالاعراب على الادانة الشديدة للحادث . وبدء عمليات بحث موسعة عن الجناة ، وان كانت مشكلات محدودة قد ثارت فيما يتعلق برفض مصر لأشترك إسرائيل في التحقيقات الجارية حول الحادث ، وحول مسألة التعويضات الخاصة بأسر ضحايا الحادث .

والمحصلة النهائية أن كلا من مصر وإسرائيل قد تمكنا من احتواء الازمات ذات الطابع العسكري بما حال دون تصعيدها بين الدولتين .

٥ - اسرائيل - العراق :

كانت التهديدات العسكرية المتبادلة بين اسرائيل والعراق على مدار العام أكثر اشكال الصراع العربي الاسرائيلي حدة ليس فقط خلال عام ١٩٩٠ لكن منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، فقد شكلت تلك التهديدات نمطا جديدا من انماط الصراع الذي انتقل الى مرحلة توازن الردع المستند على اسلحة الدمار الشامل منذ اعلان العراق عن امتلاكه

أسلحة كيميائية متطورة في أول إبريل بالإضافة إلى ترسلة الصواريخ أرض - أرض التي استطاع امتلاكها وتطويرها خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية .

وقد أثارت القدرة العسكرية العراقية قلقاً واسعاً في إسرائيل بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية خاصة مع استمرار العراق في تطوير قدرته في مجال الصواريخ أرض - أرض ، والأسلحة الكيميائية ، والقدرة النووية بما هد من وجهة النظر الإسرائيلية بتفادها التفوق النوعي على الدول العربية ، واحتمال إحياء الجبهة الشرقية ، وقد أثار إطلاق العراق لصاروخ متعدد المراحل (الماهد) في أواخر العام الماضي ردود أفعال قلقة لدخل إسرائيل صرح خلالها اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي بأن على إسرائيل أن تتخذ قراراً مناسباً ، تجاه هذا التطور العراقي ، وهو ما اعتبره مقدمة لعملية عسكرية اسرائيلية يتم التخطيط للقيام بها ضد المنشآت الاستراتيجية العراقية على غرار الفارة الجوية التي تمت ضد المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ .

وبدأت عملية واسعة من التهديدات العسكرية المتبادلة ابتداء من ٥ يناير وحتى نهاية العام ، فقد حذر الرئيس العراقي من أن العراق سيتصدى لأي هجوم اسرائيلي محتمل بكافة الوسائل المتاحة لديه ، وخلال الفترة التالية بدأت حملة دولية واسعة اشتركت فيها إسرائيل ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة للكشف عن نشاطات العراق التسليحية وعلاقات العراق بشركات السلاح الدولية ، وهي الحملة التي اعتبرها العراق ذريعة لضربة عسكرية محتملة توجهها إسرائيل الى منشآته الاستراتيجية ، وقدراته العسكرية ، ووصل تصاعد الاحداث الى مرحلة نوعية ، جديدة في أول إبريل عندما هد الرئيس العراقي « بهرق نصف إسرائيل ، بالأسلحة الكيميائية اذا تعرض العراق للهجوم ، واعلن امتلاكه ترسانة متطورة من الأسلحة الكيميائية كافية لردع الأسلحة النووية الاسرائيلية ، وفي نفس اليوم هد وزير الدفاع الاسرائيلي برد عسكري سلحق ضد العراق اذا نفذ تهديداته .

واستمرت التهديدات المتبادلة في إطار « عملية الردع » ، فإل عراق لم يهدد بالهجوم على إسرائيل الا اذا قامت بالهجوم على منشآته مؤكداً امتلاكه قدرات كافية لتوجيه ضربة مضادة مدمرة من صواريخ أرض أرض ذات مدى يعمل الى الاراضي الاسرائيلية في وقت لا يتجاوز دقائق قليلة ، واقادت استراتيجية واسلحة كيميائية متطورة ، لما إسرائيل فقد هدنت أيضاً بتوجيه ضربة مضادة مدمرة كافية لردع العراق عن القيام بالضربة الاولى تعتمد على قدرات هجومية جوية وصاروخية متطورة ، واسلحة ردع إستراتيجي ، وخطة دفاع منى يمكن الاعتماد عليها لاحتواء آثار الضربة العراقية .

وخلال الشهور الثلاثة التالية تطورت عمليات التهديد المتبادلة ، فقد هد العراق بشن حرب طويلة ضد إسرائيل تشترك فيها الدول العربية المجاورة ، وهدد قذافي سلاح الجو العراقي ٢٢ / ٤ بمهاجمة إسرائيل اذا هاجمت اية دولة عربية من موريتانيا الى سوريا ، وليس العراق فقط ، وقام العراق بتحريك صواريخه من طراز الحسين (مدي ٦٥٠ كلم) الى قاعدة (H2) على الحدود الإيرانية ، بينما استمرت التهديدات الاسرائيلية بشن « الهجوم المضاد » ، وقلعت إسرائيل بإطلاق قمرها الصناعي « أوفيك - ٢ » في اشارة واضحة الى امتلاكها تكنولوجيا الصواريخ المتطورة ، وحذرت الأردن من السماح للطيران العراقي بالعمل في أجوائه ، وكشفت على لسان يوفال نعمان وزير العلوم ٢٨ / ٧ عن امتلاكها الاسلحة الكيميائية المتقدمة رسمياً ، متهمة باستخدامها في حالة الهجوم العراقي ، وفي نفس الوقت كانت الحملة الدولية ضد العراق تتصاعد حيث أعلن عما سمي بمحاولة تهريب « أجهزة تفجير » تستخدم في صناعة الأسلحة النووية ومصادرتها في لندن ، ومصادرة انابيب صلب ضخمة قبل أن العراق كان ينوي استخدامها في صناعة « مدفع عملاق » ، بينما صدق العراق الموقف مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، باعدام صحفي بريطاني من اصل إيراني بتهمة التجسس ، ومطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها البحرية من الخليج .

وشهد شهر يوليو هدوءاً نسبياً في التوتر بين العراق وإسرائيل اعان خلاله الرئيس العراقي بأنه لن يستخدم أسلحته الا للدفاع عن اراضيه ، كما تعهدت إسرائيل لمصر بعدم شن هجوم على اية دولة عربية في إطار سعي مصر لتهدئة التوتر بين البلدين ، وفي منتصف يوليو بدأ العراق تصعيداً في اتجاه آخر وهو الخليج ، فقد اتهم الكويت ، والامارات بتجاوز حصصهما في انتاج النفط واشتركهما في « مؤامرة لمبريالية » لتدمير اقتصاده ، وتصاعدت الازمة ليقوم العراق في ٢ أغسطس بغزو الكويت لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التهديدات العراقية الاسرائيلية .

فقد أثار الغزو العراقي للكويت ، وبدء مواجهة عسكرية بين القوات الامريكية ، والقوات متحدة الجسنيات ضد القوات العراقية مخاوف واسعة داخل إسرائيل من احتمال هجوم عراقي ضد اراضيها ، ومع ذلك فقد التزمت القيادة الاسرائيلية الحذر في الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية على إسرائيل باتجاه عدم التدخل في الازمة ، ولم تعلن إسرائيل حالة التأهب بين قواتها ، لكن وزير الدفاع الاسرائيلي هد بأنه اذا دخلت القوات العراقية الاراضي الأردنية فسوف تقوم إسرائيل بعمل عسكري ، وظلت التصريحات الاسرائيلية تؤكد انها لن تتدخل في الازمة الا اذا تعرض أمنها للخطر ، وظلت إسرائيل ملتزمة

بسياسة « الردع » التي قررتها من قبل ، مع قيامها بأحدى تجارب إطلاق صاروخ ، « أرو » الذي تقوم بتطويره كصاروخ مضاد للصواريخ ، وفي نفس الوقت تزيد معلومات حول وجود اتصالات غير مباشرة بين العراق وإسرائيل منذ أكثر من عامين تعهدت العراق خلالها بعدم شن حرب ضد إسرائيل .

ودخلت المواجهة العراقية الإسرائيلية مرحلة جديدة في أواخر أغسطس بمبادرة من العراق هدّد خلالها قائد سلاح الطيران العراقي بأن بلاده سوف تقصف إسرائيل بالصواريخ والطائرات إذا شنت القوات المتعددة الجنسيات هجوماً ضد العراق ، فوضعت إسرائيل قواتها الجوية في حالة تأهب قصوى ، واستدعت احتياطى القوات الجوية (٥٥ ألف جندي) لمواجهة أية هجمات عراقية .

وفي ظل تصاعد التهديدات العراقية تطور الموقف بين العراق وإسرائيل من جانب إسرائيل باعلان دان شعرون في شهر أكتوبر بأن إسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بممارسة ضبط النفس تجاه أزمة الخليج إذا ما شعرت باقتراب التهديد العراقي وإنها سوف ترد بما يتناسب مع مصالحها وظهرت دلائل على تغلّي إسرائيل لأول مرة خلال العام عن سياسة الضربة المضادة ، وإن لم يعلن ذلك رسمياً ، فقد سمت إسرائيل للحصول على صور أقمار التجسس العسكرية الأمريكية التي تحدد مواقع الصواريخ العراقية بدقة ، على أن يتم ذلك بصورة شبه فورية تمكّنها من توجيه ضربة وقائية لتلك المواقع إذا ما ظهر أن العراق قد بدأ يمدّها لشحن هجوم على إسرائيل مع التأكيد على أن عملية توزيع الاقنعة على السكان ، والتي بدأت بعد تردد لاتعمي أن إسرائيل تعدّ لشحن هجوم ضد العراق ، مع حث القيادة الأمريكية على توجيه ضربة شاملة ضد القدرات العسكرية العراقية في نفس الوقت الذي كانت القيادة الأمريكية قد أعلنت أن توجيه العراق ضربة عسكرية ضد إسرائيل سوف يعتبر سبباً كافياً لقيام قواتها بشحن هجوم عسكري ضد القوات العراقية في الكويت .

وفي نهاية العام شهد الموقف بين إسرائيل والعراق تصعيداً جديداً عندما أعلن الرئيس العراقي في أواخر ديسمبر بأن إسرائيل ستكون الهدف الأول للقوات العراقية في حالة اندلاع نزاع مسلح في الخليج بين القوات المتحدة والجنسيات ، والقوات العراقية حتى وإن لم تشارك إسرائيل في الهجوم ضد العراق ، في محاولة منه لتوريط إسرائيل في الأزمة بما يحدّد عملية استخدام القوة العسكرية ضد قواته في الخليج مع اقتراب المرحلة الممنوحة له من جانب مجلس الأمن لكي يقوم خلالها بسحب قواته من الكويت من نهائيتها ، وهو ما أدى إلى إعلان إسرائيل حالة التعبئة العامة ، ووضع

القوات في حالة التأهب القصوى ودفع وحدات جديدة إلى حدودها مع الأردن مع تحذير الحكومة الأردنية من السماح للقوات العراقية بالعمل من أراضيها أو أجوائها .

ومع بدء العمليات العسكرية في ١٧ / ١ ، والتي أخذت شكل قيام قوات التحالف الدولي بقصف مكثف جوى للقوات العراقية ، وفي اليوم التالي نفذ العراق تهديداته برشق إسرائيل بصواريخ « سكود » أرض أرض المطورة من طرازى الصين والعراق حيث سقطت ثمانى صواريخ على تل أبيب وحيفا ورام الله ، إلا أن الخسائر التي نجمت عن هذه الهجمات الصاروخية كانت محدودة للغاية ، نظراً لأن تطوير صواريخ « سكود » من حيث المدى جاء على حساب الرأس الحربية .

وقد أثار الهجوم العراقي تكهنات شتى حول موقف إسرائيل ، وماذا سيكون رد فعلها العسكري ، وهل ستعتمد إلى توجيه ضربة عسكرية للعراق ، أم ستشارك في جهود قوات التحالف العسكري التي كانت آنذاك في القصف الجوى والصاروخى المكثف للأهداف العراقية ، في حين بدت الضغوط الأمريكية تأخذ شكلاً مكثفاً لاقناع الحكومة الإسرائيلية بممارسة سياسة ضبط النفس ، مقابل تأمين بعض المطالبات الإسرائيلية عسكرياً واقتصادياً ، ولم تقتصر محاولات الترغيب لممارسة سياسة ضبط النفس على الولايات المتحدة ، بل شاركت فيها أوروبا الغربية ، ولما كان هناك من الناحية الواقعية - تمخّذ شديد لقيام إسرائيل بعمل عسكري منفرد دون ترتيب مسبق مع قوات التحالف ، وهو الأمر الذي لم يكن محبذاً من الناحية السياسية ، فقد التزمت إسرائيل بسياسة « عدم رد الفعل » ، وساعدها على ذلك قلة الخسائر التي أحدثتها الصواريخ العراقية ، وفي نفس الوقت عملت إسرائيل إلى الاستفادة القصوى من هكذا سياسة ، حيث حصلت على وحدات صواريخ باتريوت الأمريكية والتي تمخّذ الحصول عليها من قبل ، وجاءت الوحدات من ألمانيا الغربية وهولندا ، وكذلك قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل معونة عسكرية عاجلة قدرت بحوالى مليار دولار ، وقامت أيضاً ألمانيا الغربية بمعونة عسكرية أخرى قدرت بحوالى مليار مارك ألماني ، شملت وحدات صواريخ باتريوت وعربات مدرعة لأغراض الحرب الكيماوية ومهمات وقائية ومعدات لتحسين نظام الاستطلاع الجوى ، وأعلنت الولايات المتحدة عن تحملها تكاليف برنامج تطوير الصواريخ « أرو » المضاد للصواريخ ، وعلى الصعيد الاقتصادى منحت الجماعة الأوروبية إسرائيل ٢١٠ مليون دولار بغرض اصلاح ما أفسدته الصواريخ العراقية ، وقامت ألمانيا الغربية بـ ٣,٢ مليون دولار لنصف الغرض ، كما رفعت المجموعة الأوروبية القيود المفروضة على النشاط العلمى مع إسرائيل تشجيعاً لها للاستمرار في سياسة ضبط

النفس ، وهي الميامة التي فشلت استراتيجية العراق بتوريط اسرائيل مباشرة في العمليات العسكرية ضده .

ولقد وصل اجمالي صواريخ « سكود » العراقية التي أطلقت على اسرائيل إلى ٣٧ صاروخاً في الفترة ما بين ١٧ / ١ / ١٩٩١ وحتى ١٩ / ٢ / ١٩٩١ وهو اليوم الذي شهد إطلاق آخر صاروخ سكود عراقي على أهداف اسرائيلية وقد سقطت الصواريخ العراقية على مدن تل أبيب وحيفا ورام الله ومناطق لم تحددتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية . وفي ١٧ فبراير ١٩٩١ أعلن العراق أنه وجه ثلاثة من صواريخه على المفاعل ديمونا للتواري الاسرائيلي والموجود في صحراء النقب ، إلا أن السلطات الاسرائيلية لم تنشر إلى ذلك ، وبعد سقوط صواريخ عراقية بعيدة المدى على أهداف داخل فلسطين المحتلة هو الأول من نوعه منذ قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، حيث كانت كل المواجهات العربية - الاسرائيلية تحدث في الأراضي العربية ، إلا أن تأثير ضغط الهجمات الصاروخية العراقية كان محدوداً نظراً لبدائية الصاروخ ذاته وضعف رأسه الحربية .

٦ - تحليل المسار العام للصراع المسلح

بين العرب واسرائيل :

(أ) شهد مسار الصراع المسلح بين العرب واسرائيل تطورات نوعية أدت إلى انتقاله إلى مستويات حادة من التوتر خلال العام ليتجاوز حالة الجمود العسكري التي كانت تعتبر السمة الاساسية له خلال السنوات السابقة .

(ب) إن الأوضاع العسكرية ظلت مستقرة دون توترات على الجبهتين السورية والمصرية بفعل التزام اسرائيل من جانب ، وكل من مصر وسوريا من جانب آخر بقرارات وقف إطلاق النار بين تلك الدول ، فقد توشت كافة أشكال الصراع المسلح على الجبهة السورية ولم تسمح سوريا بتصاعد التوتر بينها وبين اسرائيل ، بل بدأت سياستها في التحول باتجاه التخلي عن الخيار المسلح وتحقيق التوازن الاستراتيجي كخيارات وحيدة لحل الصراع العربي الاسرائيلي ، واتجهت إلى تبني أفكار التسوية السلمية ، كما استقر الشكل التقليدي للعلاقات المصرية الاسرائيلية في ظل « معاهدة السلام » المبرمة بينهما ، ولم تؤد احتمالات الحدود المسلحة المحدودة التي جرت خلال العام بحكم عوامل خارجة عن إرادة الحكومتين ، أو سيطرتها ، أو صدور تصريحات عدائية من أن لأخر إلى تصاعد التوتر بينهما بل حرصت الدولتان على احتواء تلك الازمات بشكل سويح عقب ظهورها .

لكن على الجبهات الأخرى لم يؤد التزام الاردن ، ولبنان بوقف إطلاق النار أو الهدنة إلى توقف أشكال الصراع المسلح على الجبهتين ، فقد تصاعدت أشكال الصراع المختلفة في جنوب لبنان بفعل ضعف السلطة المركزية في الدولة ، وانتشار الميليشيات المسلحة ، والتفصيل الفلسطيني في الجنوب ، بل أدت محاولات تقوية السلطة المركزية بتنفيذ خطة بيروت الكبرى ونشر قوات الجيش في حيز جغرافي معين إلى تزايد عمليات المقاومة المسلحة ضد اسرائيل انطلاقاً من الجنوب ، كما أن عوامل خارج سيطرة الحكومة الاردنية أدت إلى تصاعد مخاطرة قيام اسرائيل بشن عملية عسكرية محدودة ، أو واسعة النطاق ضدها ، فقد أدت حالة الغليان السياسي الداخلي في الاردن عقب غزو العراق للكويت ، ومواقف الحكومة الاردنية تجاه العراق ، بالإضافة إلى تزايد عمليات القمع الاسرائيلي للانتفاضة ورد فعل الفلسطينيين في الاردن تجاه ذلك أدى إلى تزايد عمليات التسلل المسلحة عبر حدودها ورغم محاولة الحكومة الاردنية السيطرة عليها ، كما أدت التهديدات المتبادلة بين العراق واسرائيل ، ووقوع الاردن بينهما إلى تزايد مضاطر نشوب عمليات مسلحة على اراضيها أو في اوجانها اذا لم تقتصر تلك العمليات على القصف المتبادل بالصواريخ .

(ج) إن قدرة اسرائيل على خوض عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الدول العربية المحيطة بها ظلت محدودة خلال العام ليس فقط بالنظر إلى أوضاع التوازن العسكري بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، لكن بحكم الأوضاع الداخلية ، والخارجية المحيطة باسرائيل نفسها ، فها جسر اسرائيل الأساسي ، ولوليائها خلال العام هو استيعاب سيل الهجرة اليهودية المتدفقة إليها ، ومن شأن نشوب الحرب أن يعيق عمليات الاستيعاب ويهدد من تدفق الهجرة أو يخلق ظروفا غير مناسبة لاستيعابها ، ومع ذلك فقد أدت العوامل الطارئة ، داخل الاتحاد السوفيتي إلى تزايد الهجرة اليهودية رغم تهديد العراق بقصف اسرائيل منذ ابريل في بداية العام ، كما أن تصاعد الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة بعد من قدرة الجيش الاسرائيلي على خوض حرب ضد الدول المجاورة في ظل وجود تلك ، الجبهة الداخلية ، في حالة توتر وفي نفس الوقت فإن إدارة يوش ليست مسندة لدعم اسرائيل بصورة آلية اذا ما خاضت حرباً ضد دولة مجاورة ، بل إن الإدارة الامريكية ضغطت على اسرائيل بانجاه عدم التدخل في أزمة الخليج ، لهذا التزمت اسرائيل بجانب الحذر في تصعيد الصراع المسلح مع الدول العربية ، وأكدت على سياسة « الضربة المضادة » وليس « الضربة المسبقة » في تهديداتها المتبادلة مع العراق . وقد اضطرت إلى تصعيد التهديدات مع العراق بسبب محاولات العراق المستمرة لسحبها إلى أزمة الخليج لتفقد عملية استخدام القوات متعددة الجنسيات التي تضم قوات عربية للقوة المسلحة ضد قواته .

وقد استمر « المأزق الاسرائيلي » منذ بداية العام ، وحتى قبل نشوب حرب الازمة في الخليج ، فقد بدت اسرائيل عاجزة عن التأثير في تطور الاوضاع السياسية في لبنان ، أو عن مواجهة تنامي الدور السوري فيها ، ورغم تزايد عمليات المقاومة المسلحة ضدها ، الا انها لم تقم الا بتكثيف الغارات الجوية الانتقامية ، ولم تقم سوى باختراقات عسكرية برية محدودة (٣) مرات لم تمتد قوتها خلالها عن الجزام الامني سوى بحوالي (٣٠) كلم ، واضطرت إلى الموافقة على انتشار الجيش اللبناني تبعا لخطة بيروت الكبرى في مناطق الجنوب رغم معارضتها ذلك في البداية ، ولم تكن تتدخل لدعم الجنرال ميشيل عون رغم انه قد طلب منها ذلك ، ورغم أن الاجواء اللبنانية مفتوحة امام اسرائيل . ولم تقم إسرائيل أيضا بأية اعمال عسكرية مؤثرة على الجبهة الاردنية واقتصرت على القيام بتحرشات عسكرية بها ، رغم قلقها من تنامي التعاون العسكري الاردني العراقي ، وحتى التهديدات لإسرائيل في العراق قبل غزوه للكويت لم تكن ذات مصداقية عالية ، وكان من شأنها تنفيذها أن يعرض إسرائيل لعدد من المجازفات غير المقبولة :

١ - قد تعرض معاهدة السلام مع مصر للخطر ، إذ أن مصر عضو في مجلس تعاون واحد مع العراق ، وقد أبدت مواقفها علنا في قمة بغداد ، وإجماع وراء خارجية المجلس في عمان .

٢ - قد تؤدي إلى مصالحة عراقية سورية تثير مسألة احياء الجبهة الشرقية .

٣ - قد تؤدي لاستخدام العراق الاسلحة الكيماوية ضد المراكز السكانية في إسرائيل وهي مسألة يصعب المجازفة بتصعيد احتمالات حدوثها .

وفي أعقاب الغزو فإن احتمالات تصعيد إسرائيل للتوتر مع العراق كانت تعرضها أيضا لمخاطر شديدة بصرف النظر عن الضغط الأمريكي عليها لتجنب الخوض في الازمة ، فقد استطاع العراق تحقيق « توازن استراتيجي » مع إسرائيل ووضع اسس سياسة ردع « علنية » نظرا لاستمرار التهديد الاسرائيلي لاراضيه ، وقدراته ، ولأنه لا يمكن الاعتماد على دولة كبرى لمنع إسرائيل من الهجوم عليه ، وليس لديه الا قدراته الذاتية على الردع ، لذا كان من مصلحة إسرائيل أن تتجنب التدخل في الازمة ، وأن تدفع في نفس الوقت باتجاه قيام القوات متعددة الجنسيات بتهديد التهديد العراقي .

(د) إن أية دولة عربية أيضا - عدا العراق - لم تقم خلال العام بتصعيد الصراع المسلح ضد إسرائيل بفعل الاحتلال للنسبي في الميزان العسكري بين كل دولة عربية على حدة وبين إسرائيل ، وبصرف النظر عن شكل الميزان العسكري

فلم تكن لية دولة عربية رابعة ولا مستعدة في تصعيد الصراع بسبب عوامل مختلفة تحكم العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية وبين إسرائيل ، وبحكم ضعف مستوى التنسيق العسكري بين الدول العربية بما يجعلها غير قادرة على خوض القتال في شكل جبهة ضدها ، وأن كانت ملامح تلك الجبهة العربية قد بدت ارهاصاتها خلال مرحلة التهديدات العراقية لإسرائيل قبل قيام القوات العراقية بغزو الكويت . حتى أن تصريحات رسمية صدرت من مصر المرتبطة بمعاهدات ثنائية مع إسرائيل تؤكد وقوف مصر إلى جانب العراق إذا ما هوجمت ، وكذلك سوريا التي يعد نزاعها مع العراق احد معالم العلاقات العربية في الثمانينات ، الا أن غزو العراق للكويت ادى إلى لجهاض احتمالات قيام تلك الجبهة ، رغم أن تأكيدات رسمية اردنية تقرر أن القيادات السورية لكنت لرئيس الوزراء الاردني خلال زيارته لدمشق في نهاية العام وقوف سوريا إلى جانب الاردن في حالة تعرضه للعدوان رغم الخلاف في المواقف تجاه الغزو العراقي للكويت .

وعلى نفس المستوى فإن ، الانتفاضة الفلسطينية ليست استثناء من قاعدة عدم القدرة أو الرغبة في تجاوز حد معين في تصعيد الصراع مع إسرائيل بحكم « التوازن العسكري » الداخلي رغم اختلاف قدرات الطرفين بشكل لا يتيح مقارنة عناصر التوازن ، الا انه رغم عمليات التصعيد النوعية لاعمال العنف المسلح في أواخر العام لم يتجاوز التصعيد مستوى معنا من جانب فعاليات الانتفاضة نظرا لاحتمال قيام إسرائيل بعمليات عنف مضاد واسعة ، وعدم قدرة الانتفاضة في المرحلة الحالية على بدء عمليات مسلحة مستمرة متتالية لفترة غير محددة ، كما أن العمليات المسلحة الفلسطينية عبر الحدود لم تتزايد بمستوى حاد رغم تصاعدها في جنوب لبنان ، وغير الاراضي الاردنية بفعل الظروف المحيطة بتلك الجبهات وصعوبة شن هجمات بحرية كما اثبتت خبرة العمليات البحرية المنطلقة من لبنان ، وخبرة عملية « جبهة التحرير الفلسطينية » التي قامت بها ضد الساحل الاسرائيلي خلال شهر مايو من العام ١٩٩٠ .

ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي الافريقية

تقديم :

الوضع جزائيا - خاصة في سحل العاج - الامع تدخلات فرنسية وغربية مكثفة من أجل الاخذ بالتمتدية السياسية وانهاء التوترات الداخلية الامر الذي قاد إلى تخفيف الضغط الشعبي على ابناء الجالية اللبنانية .

وفي منتصف العام اثرت قضية أخرى وهي قضية الطوارق في شمال مالي وانتمائهم الوطني ، وقد عبرت كل من الجزائر وليبيا عن اهتمامها بهذا الامر حيث أن كلا البلدين يحتوى في جزء منه على طوارق يعدون من ابناءها الاصليين . وقدمت ليبيا عرضا لكل الطوارق بالتوجه اليها والحصول على الجنسية الليبية في محاولة لتخفيف التوتر الذي بدا بين الطوارق القاطنين في اجزاء من شمال مالي وآخرين من اصول عرقية وقبيلة مختلفة . الا أن هذا العرض لم يقدم حلا مرضيا .

ان التدخل بين القضايا العربية والافريقية بدا واضحا في الموقف الذي اتخذه العديد من الدول الافريقية ازاء رفض العدوان والاحتلال العراقي للكويت . وكذلك رفض منظمة الوحدة الافريقية لهذا العدوان والذي يعود في شق اساسي منه إلى التمسك الشديد للدول الافريقية بموضوع ثبات الحدود وعدم قبول تغييرها بالقوة المسلحة لما في هذا المبدأ من مخاطر جمة على الاستقرار والسلام . وقد كانت السنغال الدولة الافريقية الوحيدة التي اقضت على ارسال قوات عسكرية إلى السعودية للمشاركة في قوات التحالف الدولي المناهضة للغزو العراقي . كما وافقت الدول الافريقية الثلاث (ليبيا و زaire وكوت ديفوار) والتي كانت اعضاء في مجلس الامن لثناء لزمة الغزو العراقي للكويت على كل القرارات الصادرة من مجلس الامن بحق العراق . وجاءت هذه الموافقة لتبرز تماثل الموقف الافريقي مع الموقف الدولي والعربي الراضل لاحتلال الكويت .

وسوف نتعرض في الجزء التالي إلى تفصيلات التفاعلات العربية مع ثلاث من أهم نقاط التماس العربية الافريقية وهي ليبيا وتشاد والسنغال .

جزيا على قاعدة الاهتمام بخطوط التماس العربية الافريقية نولى في هذا الجزء اهتماما وتركيزا بالتفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافي الافريقية . والملاحظ أن مجرى هذه التفاعلات - كما سيظهر لاحقا - قد تأثر بعديد من العوامل ، وتعد التطورات الداخلية في هذه البلدان الافريقية متخلا هاما لفهم الكثير من مجريات الامور في غضون العام ، والذي أكد الافتقار إلى رؤية عربية عامة تحدد اهداف الملاقات العربية والافريقية ، كذلك امكانيات القيام بدور عربي افريقي مشترك في التفاعلات الدولية الجارية على قدم وساق بخصوص صياغة أسس النظام الدولي في السنوات القادمة .

ان تفاعلات العالم العربي مع القضايا والمشكلات الافريقية لم تقتصر على دول الجوار الافريقي المباشرة ، بل امتدت إلى مجالات اوسع ابرزت مدى الحاجة إلى أسس واضحة ومعمدة عن وحدة الاهداف والتنسيق بين المسؤوليات المختلفة . ولقد كان مثيرا أن يتعرض ابناء الجالية اللبنانية في شهري ابريل ومايو في سحل العاج التي تعرضت لحالة من العنف المتصاعد بين الحكومة وجماعات المعارضة المطالبة بالتمتدية السياسية ، وليبيريا التي شهدت حربا اهلية طاحنة ، مما اضطر العديد من ذوي الاصول اللبنانية إلى الخروج من هذه البلدان - بعد أن شاعت عليهم حقوقهم وثوراتهم - بالرغم من السفين الطويلة التي عاشوها هناك والخدمات الجليلة التي قدموها إلى هذه الشعوب وحكوماتها المختلفة . وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك الخروج هو الخوف من تكرار أحداث مماثلة لما تعرض له ذوو الاصول الموريتانية في السنغال قبل عامين . ولقد اقتصر التحرك العربي على بعض ندابات من الحكومة اللبنانية إلى الحكومة الافريقية بالحفاظ على حقوق الجالية اللبنانية وتأمينها وكذلك حفظ الجامعة العربية . ولم يتحسن

١ - أثيوبيا :

أ - الأوضاع الداخلية في أثيوبيا :

طلت أهم المشكلات التي تؤثر سلبا على تطور أثيوبيا الاقتصادية والسياسية وعلى علاقات أثيوبيا الاقليمية ، هي المشكلات المتمثلة في محاولات بعض الاقليات العرقية في أثيوبيا لاقطاع اجزاء من الدولة الاثيوبية الحالية وتحويلها إلى دول مستقلة مستقبلا ، وهذه الاقليات هي : الاريتريون والتيجراي وشعب الارومو .

وتقرص هذه المشكلات العرقية في أثيوبيا ضغوطا على النظام السياسي هناك خاصة عند تحقيق هذه الاقليات لانتصار عسكري مثلما حدث في اواخر فبراير عندما سقط ميناء مصوع الاستراتيجية على البحر الاحمر في ايدي الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، حيث زادت حركات التمرد في صفوف القوات الحكومية وانخفضت الروح المعنوية بين الجنود . وزاد هذا التمرد في شهر مايو عندما اصدر الرئيس الاثيوبي منجستو هيلاماريام امرا باعدام اثني عشر من كبار الضباط الذين اتهموا بالتآمر للقيام بانقلاب ضده في العام الماضي . والمعروف أن محاولة الانقلاب هدفت بالاساس إلى تغيير نظام الحكم والتمهيد لإيقاف الحرب الاهلية والتوصل إلى حل لها .

وبحاول النظام السياسي في أثيوبيا اتخاذ خطوات للتكيف مع هذه الضغوط والتغلب عليها . فقد أعلن الرئيس الاثيوبي بعد اجتماع للمكتب السياسي لحزب العمال الاثيوبي . أن الحرب بصدد اجراء تغييرات واسعة في سياسته تمسها مع الظروف السائدة في العالم كما تردد فيما بعد أن الحزب الحاكم سيعيد صياغة فلسفته في اطار بحثه عن حل للحرب الاهلية والازمة الاقتصادية في البلاد .

وفي محاولة القيادة الاثيوبية لاحتواء المشكلات العرقية اظهرت الميل للتفاوض مع الجبهات المعارضة وسعت لدى اطراف اقليمية ودولية عديدة للتوسط لاتجاه المفاوضات كما سيأتى فيما بعد تفصيلا . في الوقت نفسه حاولت كل من الحكومة الاثيوبية وجبهات المعارضة تحقيق انتصارات عسكرية لتحسين مواقفها على طاولة المفاوضات في حالة بندها . ويتضح ذلك من العرض التالي :

(١) مشكلة اريتريا :

بعد فشل محادثات اثلاثا (سبتمبر ١٩٨٩) ومحادثات نيروبي (نوفمبر ١٩٨٩) بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، وهي المباحثات التي تمت بوساطة شخصية من الرئيس الامريكى الاسبق كارتر . حاولت

الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا استغلال عنصر الوقت للضغط على الرئيس منجستو داخليا لتقديم تنازلات ولم تشمل الفصائل الاريترية الاخرى . وبدا أن الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا رأت - مع احتصار الدعم الخارجى - أن طريقها للانتصار لن يتأتى الا بتغيير الامر الواقع على مستوى الأرض الاريترية على حد سواء واستقطاب الحركات الاخرى (التيجراي والارومو) لمحاصرة النظام الاثيوبي .

في نص الوقت حاول النظام الاثيوبي الالتفاف على الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا باجراء مفاوضات مع الجبهات الاريترية الاخرى بوساطة يمنية وهى : جبهة تحرير اريتريا - التنظيم الموحّد ، برئاسة عمر البرج ، والمجلس الثورى بقيادة أحمد ناصر ، والمجلس الوطنى بقيادة عبد القادر جيلاني ، وقوات التحرير الشعبية . ولذلك سارت المشكلة الاريترية خلال العام فى اتجاهين :

الاتجاه الاول : التصعيد العسكرى بين الجبهة الشعبية والقوات الحكومية فقد شهد العام استيلاء قوات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا على ميناء مصوع ومحاصرة القوات الحكومية في مدينة اسمرة عاصمة اقليم اريتريا . وتبادل الجانبان الهجمات حيث شنت القوات الحكومية هجوما جويًا على مدينة مصوع في شهر ابريل ، وفي أول مايو أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا انها حققت انتصارات متلاحقة في تقدمها نحو مدينة اسمرة ، ثم قامت في الثاني من مايو هجوم بحرى على ميناء ثيو جنوب غرب ميناء مصوع وأدى الهجوم إلى اغراق إحدى السفن الاثيوبية . كما قصفت الجبهة عددا من المواقع على ساحل البحر الاحمر . وفي الرابع عشر من يونيو أعلنت الجبهة أنها دمّرت برجًا اداريا في اسمرة ، كما أعلنت في العاشر من يوليو أنها صدّت هجوما قامت به القوات الحكومية في جبهة عدى - روسو ، واستمر بمشاركة اربع فرق عسكرية وبلغت خسائر القوات الحكومية ٨٠٠ قتيلًا و ١١٠٠ جريح ، بينما أعلنت المصادر الحكومية في أثيوبيا أنها قتلت ١٦٠ من المتمردين . وفي سبتمبر أعلنت الجبهة الشعبية أنها نجحت في تضيق الفجوة على اسمرة في المعارك التي جرت في الاسبوع الأول من الشهر .

ووفقا لما أعلنه ممثل الجبهة في نيويورك في ١٠ / ٣ فإن الجبهة تعمل على الاستيلاء على اسمرة قبل نهاية العام وحينئذٍ ستطلب الجبهة من الأمم المتحدة اجراء استفتاء لتقرير مصير الاقليم بين الحكم الذاتي لاريتريا أو الاستقلال التام . كما قامت القوات الحكومية الاثيوبية في ١٤ / ١٠ - مستغلة في ذلك حالة الحصار حول العراق وضعف المساعدات العسكرية للجبهة - بهجوم جوى برى على قوات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، والحقت - وفقا لما ذكرته

والشباب وذلك لاحتواء الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا تحت شعار ملغان هو المحافظة على الوحدة الوطنية وتنوعية المواطنين والتعاون في المحافظة على الامن .

الاتجاه الثاني : اجراء مفاوضات بين الحكومة الاثيوبية والفصائل الاريترية الاخرى وفقا لاعلان الفصائل الاريترية (ما عدا الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) في ٣١ اغسطس ١٩٨٩ ، فقد تم تشكيل وفد اريتري يمثل الفصائل الاريترية الاربعة يتولى التفاوض مع الحكومة الاثيوبية على اساس تصور موحد بين هذه الفصائل الاريترية (جبهة تحرير اريتريا ، التنظيم الموحد ، المجلس الثوري ، المجلس الوطني ، قوات التحرير الشعبية) .

وقد جرت خلال العام جولة من المفاوضات بين وفد الفصائل الاريترية وفود الحكومة الاثيوبية في العاصمة اليمنية صنعاء بواسطة بعثة في أول ابريل واستمرت حتى يوم الواحد والعشرين من نفس الشهر ، وقد استهدفت هذه الجولة بحث النقاط الاجرائية تمهيدا لتحديد موعد ومكان المفاوضات الرسمية . وقد اوضح البيان الختامي الذي صدر عن المفاوضات ما يلي :

- الموافقة على عقد الجولة القادمة في خلال مدة قصاها خمسة اشهر على أن يضم الجانبان اسماء المشاركين فيها ممن يمكن سلطة اتخاذ القرار .

- تقديم كل طرف لتصوراته حول جدول اعمال المفاوضات المقبلة وكيفية حل المشكلة إلى الحكومة اليمنية التي ستولي رئاسة تلك المفاوضات .

- اكد الجانبان اهمية مشاركة اطراف المشكلة الاريترية في المفاوضات الموضوعية التي تستهدف انهاء الصراع سلميا .

وقد تأجل خلال هذه الجولة البت في الاتفاق على حضور المراقبين الدوليين وممثلي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي والبرلمان الاوربي والامم المتحدة .

وقد استؤنفت المفاوضات مرة اخرى في صنعاء في الخامس عشر من يوليو واستمرت حتى اليوم الواحد والعشرين من نفس الشهر . وقد فشلت هذه الجولة في الوصول إلى اتفاق وذلك بسبب الخلاف حول دور الامم المتحدة .

(٢) مشكلة التيجراي :

استكمالا لجولتي المباحثات - اللتين عقدتا في روما في ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، ١٢ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٩ - بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي ، بدأت

مصادر حكومية اثيوبية - خسائر جسيمة بها . كما قامت القوات الاثيوبية في ٢٦ / ١٠ بنصف ميناء مصوع الذي تسيطر عليه قوات الجبهة الشعبية في محاولة لتفتح الميناء لارسال المؤن إلى شمال اثيوبيا لانقاذ ٤,٦ مليون شخص مهدين بالموت جوعا . حيث تصر اثيوبيا على مرافقة قوات محرية اثيوبية لسفن الاغاثة الدولية في حين يرفض الاريتريون ذلك خوفا من توجيه ضربات لهم . وبذلك وصل الاتفاق بين الحكومة الاثيوبية والجبهة إلى طريق مسدود وهو الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع في واشنطن في اوائل أكتوبر ١٩٩٠ بين علي سيد عبد الله عضو المكتب السياسي ومسئول العلاقات الخارجية للجبهة وتساقا دفقا وريز خارجية اثيوبيا وهيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون افريقيا وينص الاتفاق على عدم اعتراض السفن التابعة للمنظمات الدولية .

الا أن العمليات العسكرية الاثيوبية ، يبدو انها لم تحقق اعراضها ، ولذلك قام الرئيس الاثيوبي منجستو هيل ماريام بعزل قائد الجيش الثاني الجنرال ويشت نس وعين مكانه الجنرال حسين احمد بعد اشتداد الخناق الذي فرضته قوات المحمة الشعبية على اسمرأ عاصمة اقليم اريتريا وبعد أن أصبح القتال يدور على بعد ٢٥ كيلو مترا فقط من اسمرأ . كما أكد المتحدث الرسمي باسم الجبهة في دمشق في ٢٢ / ١١ أن قوات الجبهة تمكنت من ضرب قوة بحرية اثيوبية واغرقا سفينة حربية والحاق اضرارا كبيرة بسفينة حربية أخرى في عرض البحر الاحمر بالقرب من حريرة دهلوك . وبذلك وصل عدد السفن الاثيوبية التي ندمت منذ ابريل سبعة عشر سفينة حربية .

وفي مقابل التصعيد العسكري شهدت الجهود السلمية بين الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا والحكومة الاثيوبية انحصارا وهي الجهود التي يرعاها الرئيس الامركي الاسبق جيمي كارتر ، فقد تغيب وفد الجبهة عن الجولة الثالثة من المفاوضات والتي كان من المقرر لها أن تبدأ في بيرو في التاسع من شهر ابريل . واعلنت المحمة انها ترفض الاشتراك في المفاوضات اذا لم تشارك الامم المتحدة بصفة مراقب ، ورغم أن الحكومة الاثيوبية وافقت في الرابع من يونيو على دعوة مراقب الامم المتحدة للاشتراك في محادثات السلام مع الجبهة الشعبية ، الا أن الجبهة اعلنت من جانبها في الرابع عشر من يونيو انها لا ترغب في استئناف محادثات السلام . وانها ترغب في اجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة ، ومن جانبها أعلن كارتر أن الجبهة ابلغته برغبها بعدم العودة للمفاوضات .

من ناحية أخرى عملت الحكومة الاثيوبية على استقطاب بعض سكان اقليم اريتريا ، فقامت في ١٩ % ١٠ مجلسا للسلام في اقليم يضم (١٠٣) من الاعضاء الدينيين والنساء

ب - التفاعلات العربية الانثوية :

تشير التفاعلات العربية الانثوية خلال العلم إلى تصاعد الخلافات بين انثوية والدول العربية المجاورة لها وذلك بعد أن حاولت انثوية خلال العلم الماضي التقرب مع الدول العربية من خلال لجة التي قام بها كلساينا عضوا للجنة المركزية لحزب العمل الانثوي في اغسطس ١٩٨٩ في كل من الامارات العربية والكويت والعراق ، أعقبها بولة ثانية في اليمن وسلطنة عمان ثم جاءت عودة العلاقات الانثوية الاسرائيلية لتلقي بظلالها على هذه العلاقات بالاضافة إلى المشاكل العرقية والقبلية المتداخلة بين انثوية والدول المجاورة .

ويمكن القول أن عوامل الجذب والتنافر رغم ذلك قد استمرت في علاقات انثوية العربية . بعبارة أخرى أنه بقدر ما حملت العلاقات العربية الانثوية خلال العام من تناقضات تدفعها إلى التناقص والصراع بقدر ما وجدت عوامل تساعد على إمكانية التعاون وقد تمثلت عوامل التنافر والجذب في :

(١) عوامل التنافر :

(أ) تطور العلاقات الانثوية الاسرائيلية : فعند عودة العلاقات الاسرائيلية في العاشر من نوفمبر ١٩٨٩ تشهد العلاقات الانثوية الاسرائيلية تطورات هامة تمثلت في :

١ - محاولات تهجير اليهود الفلأنا إلى إسرائيل التي بدأت عام ١٩٨٤ . وهذا ما اكته اسحاق شلمير رئيس وزراء إسرائيل في ١٦ / ١ بقوله أن عملية تهجير الفلأنا مستمرة بين إسرائيل وانثوية وأن ثمانية الاف منهم وصلوا إلى إسرائيل حتى عام ١٩٩٠ اجمالي (٢٩) ألف ، وقبل نهاية العام أعلن رئيس إدارة الهجرة في الوكالة اليهودية في انثوية في ١١ / ٢٤ بأنه من المتوقع أن يصل حوالي ١٠٠٠ يهودي انثوي إلى إسرائيل حتى نهاية عام ١٩٩٠ ليصل بذلك عدد الذين هاجروا خلال العام ٢٠٠٠ يهودي .

٢ - إقامة مشاريع مائة على النيل الأزرق بمساعدة إسرائيل : وهو الأمر الذي يؤثر على موارد مصر والسودان من المياه . وقد فجرت هذا الأمر صحيفة ألدند بنادنت البريطانية في ٩ يناير ١٩٩٠ حيث أشارت إلى أن ٤٠٠ خبير إسرائيلي وصلوا من إسرائيل إلى انثوية لمساعدتها على بناء ثلاثة سدود على النيل الأزرق . وهو ما نفاه رئيس وزراء إسرائيل .

٣ - تطوير التعاون في كافة المجالات : حيث منحت إسرائيل في نوفمبر ١٩٨٩ معونة اقتصادية شملت تدريب مدربين زراعيين في إسرائيل وتزويد انثوية بخبرات في مجالات زراعية ومساعدتها في مكافحة الجراد وإقامة بعض

جولة ثالثة من المباحثات بين الطرفين في ٢٠ مارس ١٩٩٠ ، وتركزت حول تشكيل وفد يهما في مباحثات السلام المقبلة ، وقد حضر مسئولون إسرائيليون كمرافقين ووجهت الدعوة لكل من نيجيريا والسودان والسويد وأوغندا للحضور كمرافقين ، وقد فشلت هذه الجولة في التوصل إلى اتفاق حول جدول الأعمال حيث تطالب الجبهة بإبعاد الرئيس الانثوي منجسترو وإقامة نظام ديمقراطي ، وطرد الخبراء الاسرائيليين والكويتيين الشماليين من انثوية .

وعلى اثر فشل هذه الجولة بدأت حركة التصعيد العسكري في القتال الدائر بين القوات الحكومية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير التجراي حيث أعلنت انثوية في ١٩ ابريل أن قواتها سحقته متمردى التجراي في هجوم شنته في إقليم جوندرا الشمالي . كما أعلنت الجبهة في ٢٠ / ٤ أن أفرادها قتلوا أكثر من ٨٠٠ من القوات الحكومية خلال معارك دارت في مقاطعة شوا بوسط انثوية .

وفي حين أعلنت المصادر الحكومية أن القوات الحكومية حققت انتصارات في المعارك التي دارت حول مدينة هابك ، شمال منطقة وولو ، خلال شهر يونيو ، ذكرت مصادر الجبهة أنها تحدثت الهجوم الذي شنته القوات الحكومية على هابك ، وقتلت أكثر من خمسين جنديا وأنها تسيطر على إقليم تجراي بأكمله وأجزاء من إقليم وولو وجوندرا وشوا إلى الجنوب كما أعلنت جبهة التجراي في ١٤ يونيو أنها مستعدة للدخول في مفاوضات إذا وافقت الحكومة الانثوية على تسليم السلطة لحكومة انتقالية .

(٣) مشكلة أرومو :

تمد جبهة تحرير أرومو إحدى حركات التمرد في انثوية التي تقاوم منذ عام ١٩٧٤ من أجل إقامة دولة مستقلة لشعب أرومو الذي يشكل مجموعة عرقية ويسوطن غرب وجنوب وشرق انثوية في منطقة على شكل حزام يحيط بالمرتفعات الوسطى .

وقد جددت جبهة تحرير أرومو مع بداية العام نشاطها الموقوف منذ عدة سنوات . وأعلنت في ١٢ يناير عن استيلائها على مدن أسوسا ومندي وبيجي وباميزي وهي مدن كبرى تقع على الحدود الانثوية السودانية منذ الثاني من يناير بعد الحاق الهزيمة بأربعة ألوية واسر ١٨٠ من أفراد الجيش الانثوي . وفي ٢٧ مارس أعلنت جبهة أرومو عن الاستيلاء على مدينة يروكا بشرق انثوية وقتل ثمانية من القوات الحكومية واسر ثمانية آخرين ، الأمر الذي أشار إلى استفحال هذه الجبهة لازدياد نشاط الجبهات المسلحة الأخرى لتحقيق انتصارات في صالحها في حين حاولت الحكومة الانثوية تجاهل هذا النشاط وعدم التعليق عليه .

الصناعات . كما تردد في أغسطس ١٩٩٠ أن هناك صفقة اثيوبية اسرائيلية تسمح بوضع نقاط مراقبة اسرائيلية في جزر دهلك على منخل البحر الاحمر في مقابل مساعدات عسكرية لاثيوبيا من بينها ١٥ طائرة من طراز ه كفير ، لإسرائيلية ومعدات أخرى لاستخدامها ضد حركات التمرد في اثيوبيا .

كما قامت جينولا كوهين نائبة وزير التعليم الاسرائيلية بناء على طلب من اربيل شارون وزير الاسكان الاسرائيلي بزيارة اثيوبيا في ٢٦ / ١٠ ولمدة عشرة ايام للاطلاع على اوضاع عشرين ألف يهودي اثيوبي مجتمعين في اديم ابابا في انتظار إمكانية تهجيرهم إلى إسرائيل .

ورغم نهائين دوافع كل طرف للتقارب الا أن هذا التقارب يحقق مصالح مشتركة للطرفين . فمن وجهة النظر الاسرائيلية تعتبر اثيوبيا الدولة الوحيدة غير العربية التي لها شواطئ على البحر الاحمر الذي يعتبر الوسيلة التي لاغنى عنها لإسرائيل للتدخل في القارة الافريقية . من ناحية أخرى تضمن إسرائيل بتطوير علاقاتها مع اثيوبيا تهجير الفلاشا للقضاء على الهامش الإسرائيلي بالتفوق الديمغرافي العربي في إسرائيل مستقبلاً .

ومن وجهة النظر الاثيوبية تحقق العلاقات مع إسرائيل إمكانية قيام هذه الأخيرة بدور في تحسين علاقات اثيوبية بالولايات المتحدة ، والحصول على مساعدات عسكرية اسرائيلية تمكن النظام الحاكم من مواجهة حركات التمرد الداخلية .

٢) عوامل الجذب :

اما عن عوامل الجذب في العلاقات العربية الاثيوبية فنتمثل في :

١ - استمرار الاوضاع غير المواتية داخل اثيوبيا ونفضيلها الحل السلمي بسبب استحالة هزيمة المعارضة المسلحة داخل اثيوبيا وارتباط هذه المشكلات بأدوار لبعض الدول العربية كالعراق والسودان وليبيا ، الأمر الذي يجعلها مقاما هاما وهذا الحل السلمي .

٢ - استمرار النظام الدولي غير المواتي لاثيوبيا في ظل الوفاق الأمريكي السوفيتي . وعلان السفير السوفيتي لدى السودان في ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ أن بلاده قلقت بسبب جميع المستشارين العسكريين في الشهر الماضي من مناطق القتال في اثيوبيا (حوالي ألف مستشار) وبقاء عدد محدود لمساعدة اثيوبيا في الدفاع عن نفسها ضد اعدائها الخارجيين . هذا في الوقت الذي تحاول فيه اثيوبيا تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل مع وجود عقبات لهذا التطوير حيث تشترط الولايات المتحدة

الالتزام بتهجير اليهود الفلاشا ووقف اثيوبيا قصف ميناء مصوع لنقل الامدادات الغذائية إلى المحاصرين في شمال أثيوبيا واريتريا ، والعمل على تحرير الاقتصاد الاثيوبي . وقد زار كلسكليدا الولايات المتحدة في ١٨ / ٥ وزار وزير الخارجية الاثيوبي الولايات المتحدة في ٢٧ يوليو واجرى مباحثات مع لوارنس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكي في أول اتصال على مستوى عال منذ عشر سنوات ، الا أن اللقاءين لم يسفرا عن تطوير ملموس في علاقات البلدين . وظهرت ضرورة تطوير العلاقات العربية الاثيوبية كبديل مؤقت للدور الأمريكي في تحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية .

٣ - تغير التحالفات الإقليمية : حيث توترت علاقات الصومال بجيبوتي عقب اعلان وزير الدفاع الصومالي يوم ٨ / ٥ من توغل قوات جيبوتي في اراضي الصومال لمسافة عشرة كيلو مترات وقتل ٢٦ مدنيا في الوقت الذي اشارت فيه الأنباء إلى مساعدة الصومال للجهة الوطنية الجيبوتية لاعادة الديمقراطية بعد فتح مكتب لها في الصومال في ٩ / ١ فضلا عن تزايد اعداد اللاجئين الصوماليين إلى جيبوتي مما هدد أمنها . هذا في الوقت الذي تحسنت فيه علاقات اثيوبيا بجيبوتي وقيام الرئيس منجستو بزيارة لها في ٧ / ٦ .

من ناحية أخرى ففي الوقت الذي تحسنت فيه علاقات الصومال بليبيا وتجسد ذلك في زيارة الرئيس سبأ برى لليبيا في الأسبوع الثاني من يونيو ، توترت العلاقات الليبية مع اثيوبيا وقامت اثيوبيا بطرد اثنين من الدبلوماسيين الليبيين من اراضيها في ٣١ / ٣ / ١٩٩٠ كما شهدت العاصمة الاثيوبية مظاهرات عداية ضد سفارتي ليبيا والسودان .

ومع وجود عوامل الجذب والتنافر تحاول اثيوبيا تجاوز عوامل التنافر لتحسين علاقاتها بالدول العربية من خلال :

١ - الاعلان عن أن العلاقات الاثيوبية مع إسرائيل لن تكون على حساب علاقات اثيوبيا بالدول العربية .

٢ - تأييد موقف الدول الخليجية لبلان الغزو العراقي للكوييت وادانة العراق ، وعلان الرئيس منجستو في ٩ / ٩ عن إمكانية تشكيل اقليمي من الدول المحطلة على البحر الاحمر في مواجهة العراق . وقد جاء هذا الاعلان خلال لقاء منجستو مع مبعوثين للرئيس مبارك والعمال السودي . كما طالب منجستو في ٢٩ / ٨ خلال لقائه مع عبد المحسن الجعان مبعوث الكوييت بفرض عقوبات دولية أكثر صرامة ضد العراق بسبب غزوه للكوييت الذي يهدد السلام والأمن في منطقتي الخليج والبحر الاحمر ، كما زار نائب رئيس الوزراء الاثيوبي السودي في ٢٧ / ١٠ في إطار التعبير عن مساندة اثيوبيا السياسية للمملكة في مواجهة العراق .

مما يعيها الحميدة لاتجاه المفاوضات الاثيوبية الايرتيرية وقامت بدور المراقب في هذه المفاوضات ، واهتمت مصر ايضا بتصحيح العلاقات الاثيوبية الصومالية وتم ارسال مبعوث مصري خاص لزيارة الصومال لتكثيل المشاكل المنطلقة بالاجئين بين البلدين .

وجاءت زيارة الرئيس الاثيوبي منجستو هيل ماريايم إلى مصر في يوم ٣٠ / ١٠ ولمدة يومين في إطار التفاريف الاثيوبي مع لحد دول القلق العربي وطلبا لجهود مصر لانهاء التوتر بين دول منطقة القرن الافريقي .

وقد بحث الرئيس الاثيوبي مع الرئيس حسنى مبارك الاوضاع في منطقة القرن الافريقي بالإضافة إلى أهمية تنفيذ القرارات التي اصدرها زعماء الدول الاعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية والتعاون ومكافحة الجفاف والتي تؤكد على تسوية النزاعات سلميا بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل دولة أخرى . وضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار في دول حوض النيل وتدعيم التعاون الاقتصادي بين مصر واثيوبيا .

د - العلاقات الاثيوبية السودانية :

تشير التفاريفات الاثيوبية مع السودان في مجملها إلى توتر العلاقات بين الجانبين ويعود التوتر إلى عدد من الاسباب :

- تصاعد نشاطات حركات التمرد في كلا الدولتين مع ما هو معروف عن دور كل دولة تاريخيا في مشاكل الدول الأخرى .

- تطور العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية الامر الذي يثير قلق القيادة السودانية لأن هذا من شأنه التأثير على مصالح السودان في مياه النيل فضلا عن إمكانية تصعيد مشكلة الجنوب لما يتردد عن علاقة اسرائيل بحركة جون جارانيج .

- أنه في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الاثيوبية الليبية توترا ، فان العلاقات السودانية الليبية استمرت نحو تدعيم الخطوات الودية التي اعلن عنها بين الخرطوم وطرابلس . حيث اجلسا مجلسا قيادة الثورة والوزراء في السودان في اجتماعهما يوم ٤ / ٤ برئاسة الفريق أول عمر البشير مشرعو التكامل بين السودان وليبيا . كما اعلن العميد ابراهيم نايل ليدام عضو قيادة الثورة في السودان يوم ١٢ / ٥ أنه تم انشاء امانات تجري مشاورات متعددة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الوحدة بين السودان وليبيا . كما اعلن السودان يوم ٧ / ٩ أن التكامل مع ليبيا سيحلحيز للتنفيذ اعتبارا من ١٢ يوليو .

ونظرا لكون اثيوبيا عضوا في مجلس الامن في دورة شهر ديسمبر فقد صوتت إلى جانب قرار مجلس الامن . وبصفة عامة فقد اتاح غزو العراق للكويت وما تلاه من انقسام عربي ، فرصة كبرى امام اثيوبيا لاختراق حاجز الدعم المعنوي والمادى الذي كانت توفره دول الخليج العربية للقضية الايرتيرية ، وجاء موقفها المساند لدول الخليج لفتح المجال لتعامل اثيوبي مباشر وعلى مستوى عال مع هذه الدول .

ونظرا لخصوصية العلاقات بين اثيوبيا وكل من مصر والسودان والصومال ، فسوف نتناولها بغير من التفصيل .

١ - العلاقات المصرية الاثيوبية :

تشير التفاريفات المصرية الاثيوبية خلال العام إلى استمرار نمط العلاقات التعاونية الذي بدأ منذ عدة سنوات رغم ما تردد عن عزم اثيوبيا بناء سدود على النيل الأزرق . وعمل الطرفان على معالجة الامر بحيث لا يؤدي إلى توتر العلاقات . وجرى اتصالات للوقوف على حقيقة الامر حيث سلم السفير المصري لدى اثيوبيا في ١٩ / ١ رسالة إلى الرئيس الاثيوبي من الرئيس مبارك وسط تأكيدات مصرية على الاهمية الاستراتيجية لمياه النيل بالنسبة لمصر ، وضرورة التنسيق بين دول حوض النيل فيما يتعلق باستغلال مياه النيل كمصدر رئيسي للثروة المائية في هذه الدول . وإلى ضرورة التنسيق في هذه المشاريع اذا كانت تمس أو تؤثر على حصص الدول الأخرى والتي تنظمها الاتفاقيات الثنائية أو في إطار دول حوض النيل .

وقد قام وزير الخارجية الاثيوبي تسفاي دنكا بزيارة للقاهرة في ٣١ / ١ سلم خلالها رسالة إلى الرئيس مبارك من الرئيس الاثيوبي منجستو هيل ماريايم ، كما أجرى الوزير الاثيوبي محادثات مع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري الذي صرح بأن زيارة الوزير الاثيوبي لها دلالة ومغزى وتؤكد على حرص اثيوبيا على تدعيم علاقاتها بمصر وأن مصر تلقت تطمينات اثيوبية بالنسبة لمياه النيل في حين نفى وزير الخارجية الاثيوبي انباء اقلمة اثيوبيا لسدود على النيل . وصرح بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اثيوبيا واسرائيل لن تكون على حساب العلاقات الاثيوبية مع الدول العربية .

ومن الدلائل على استمرار علاقات التعاون بين مصر واثيوبيا وفق ما ذكرته مصادر مصرية في إطار نفيها لوجود خلاف مصري اثيوبي :

- الجهود التي استمرت مصر في بذلها لتطبيع العلاقات الاثيوبية السودانية لتسوية مشكلة الجنوب ، كما بذلت مصر

بفرض مطاردة المتمردين الصوماليين الامر الذي سبب ازعاجا شديدا لكينيا ، وقدمت احتجاجا رسميا للصومال وحشدت قواتها على الحدود مع الصومال متهمه الصومال بالاشتراك قوات ليبية في مطاردة المتمردين .

٣ - توتر علاقات الصومال التي تربطها علاقات حسنة مع اثيوبيا اذ اتهم جيبوتي الصومال بمساعدة الجبهة الوطنية الجيبوتية لاعادة الديمقراطية كما اعان الصومال في ٨ / ٥ / ١٩٩٠ من توغل قوات جيبوتية في اراضي الصومال . هذا في الوقت الذي قام فيه الرئيس الاثيوبي منجستو بزيارة لجيبوتي في ٦ / ٧ وهي الزيارة التي اربطت بتفخظات اثيوبيا تجاه الصومال بسبب مشاكل الحدود التقليدية مع جيبوتي (الصومال الفرنسي) ومع اثيوبيا (الاجادين) .

٤ - تطور العلاقات الاثيوبية باسرائيل التي ترى الصومال فيها تهديدا لأمن البحر الاحمر .

٥ - تحسن العلاقات الصومالية بليبيا التي تدهورت علاقاتها باثيوبيا .

ورغم ذلك فقد حرص الطرفان على عدم تصعيد الخلافات بينهما ، نظرا للصعوبات الداخلية الكبيرة التي يواجهها كل على حدة في مواجهة حركات المعارضة المسلحة والحركات الانفصالية .

وفي دعوة من الرئيس الاثيوبي ، كانت بمثابة محاولة لتصوير المشكلات الداخلية وكأنها نزاعات دولية ، طلب الرئيس منجستو في ١١ / ٦ زعماء دول القرن الافريقي مساندة اقتراح بلاده بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات في المنطقة . ولكنها لم تجد أذانا صاغية خاصة من السودان والصومال في حينه .

الا أن التطور الاكثر ايجابية كان توقيع ست دول في منطقة القرن الافريقي ٩ / ٧ اثناء اجتماعات القمة الافريقية السادسة والعشرين في اديس ابابا ، اتفاقا للسلام بنص على انتهاء النزاعات الاقليمية في منطقة القرن الافريقي ، ويلزم كلا من جيبوتي واثيوبيا وكينيا والصومال واورغندا والسودان بالبحث عن وسائل سلمية لانهاء النزاعات الدعوية الجارية في اربع من هذه الدول (عدا كينيا وجيبوتي) . والمعروف أن الرئيس سياد بري لم يحضر هذه القمة نظرا لتوتر الوضع آنذاك في بلاده . وكان توقيع الصومال على هذا الاتفاق المدسسي مؤشرا ايجابيا تجاه اثيوبيا .

وقد استمر العمل من خلال اللجنة الثلاثية بين الصومال واثيوبيا والمفوضية السامية لشئون اللاجئين لبحث مشاكل اعادة اللاجئين بين الدولتين ، الا أن هذه الجهود لم تثمر

وتعمل اثيوبيا من جانبها على تحييد دور السودان في محاولة للتغلب على مشاكل الاقليات لديها وذلك من خلال الوساطة بين الخرطوم وجيش تحرير الشعب السوداني ضمن جهود دول افريقية أخرى (مصر واورغندا وزانير) . كما مارست اثيوبيا ضغوطا على حركة التمرد بالجانب الصومالي وتردد في ٣ / ٦ أن حركة جارنانج تجري اتصالات مع احدى الدول المجاورة للسودان (كينيا) في محاولة لنقل نشاطها من اثيوبيا على اثر تصاعد ضغط اديس ابابا على الحركة .

كما بعث الرئيس الاثيوبي منجستو برسالتين للفرق أول عمر البشير الأولى في ٢٣ / ٥ والأخرى في ٣ / ٦ تضمنت الدعوة إلى تحسين العلاقات بين البلدين . الا أن تطورات الاحداث العربية والاقليمية والتطورات الدرامية التي لحقت بالقضية الاربترية ، وما رافقها من دعم سياسي ومعنوي سوداني ، جعل من الصعوبة بمكان توفير اسباب موصوعة لاجراء تحسين حقيقي في العلاقات السودانية الاثيوبية .

٥ - العلاقات الاثيوبية الصومالية :

رغم اتفاق السلام بين الدولتين الموقع في ابريل ١٩٨٩ فان المشاكل الداخلية والتي قادت إلى حرب اهلية ومشكلة اللاجئين الصوماليين إلى اثيوبيا وتوازنات القوى الاقليمية في منطقة القرن الافريقي لازالت تلقي بظلالها على العلاقات الاثيوبية الصومالية ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

١ - لم تكف الصومال عن اتهام اثيوبيا بمساعدة من اسمتهم بالمتمردين الصوماليين ، وقد صرح بذلك الرئيس بري نفسه في ١١ يونيو ١٩٩٠ في حديث لصحيفة الشرق الاوسط ، رغم دعوة اثيوبيا للمعارضة الصومالية بايقاف عملياتها . ولكن المعارضة الصومالية انقسمت ازاء الدعوة الاثيوبية بين القبول وانتظار المفاوضات والرفض تماما ، وترى اثيوبيا أنه ربما كان هناك تنسيق بين المعارضين في كل من الصومال واثيوبيا .

٢ - توتر العلاقات الصومالية الكينية في الوقت الذي تربط كينيا علاقات طيبة مع اثيوبيا جسدتها زيارة الرئيس الاثيوبي إلى نيروبي في ١٠ / ٦ وقد تعهد الرئيس الكيني خلال الزيارة بالتزام بلاده باتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين منذ عام ١٩٦٣ والتي تجدد تلقائيا . في حين يرى الصومال أن هذه المعاهدة موجهة ضده . في الوقت نفسه تشهد العلاقات للصومالية الكينية توترا بسبب مطالب الصومال التاريخية في منطقة شمال كينيا على أنها من ضمن اراضي الصومال الكبير . وقد زاد منذ سبتمبر ١٩٨٩ اثر عبور وحدة صغيرة من الجيش الصومالي للحدود الكينية

خاصة مع ازدياد تدهور الوضع الداخلي في الصومال .

كما استؤنفت في اديس ابابا يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٩٠ المحادثات الاثيوبية الصومالية الخاصة بتطبيق بنود اتفاقية السلام بين البلدين (ابريل ١٩٨٨) وخاصة البنود المتعلقة بوقف الحرب الدعائية بين البلدين وعدم دعم المتمردين المناهضين لحكومتى البلدين . هذا في الوقت الذي ملازمت فيه مشكلة اللاجئين الاثيوبيين المقيمين في شمال الصومال قائمة وناشدة الصومال المجتمع الدولي في ١٤ / ١٠ ضرورة ارسال امدادات غذائية وطبية عاجلة لهؤلاء اللاجئين . وخاصة بعد أن لوقت الامم المتحدة مساعداتها لهم في اغسطس ١٩٩٠ .

٢ - تشاد :

أ - الاوضاع الداخلية وانعكاساتها الاقليمية :

انعكست الظروف الداخلية في تشاد والظروف الاقليمية والدولية المحيطة بها على العلاقات بين تشاد وكل من ليبيا والسودان ، حيث ساد هذه العلاقات بعض التوتر .

ففي داخل تشاد تجددت في الخامس والعشرين من شهر مارس العمليات القتالية بين القوات الحكومية التشادية وعناصر المعارضة المنظمة في قوات الفيلق الاسلامي الموجودة في اقليم دار فور غرب السودان ، ونجاح تلك العناصر في صد الهجوم الحكومي ومطاردة القوات التشادية واستيلائها على منطقتين داخل اراضي تشاد . ثم استعادت القوات الحكومية زمام الموقف العسكري مرة أخرى في ٣ / ٤ اثر هجوم على مواقع قوات المعارضة . وقد اتهم الرئيس التشادي حسين حبري يوم ٢٧ / ٣ كلا من ليبيا والسودان بدعم القوات المعارضة .

وعلى المستوى الاقليمي شهدت جهود حل النزاع بين ليبيا وتشاد بالوسائل الدبلوماسية جمودا ، اذ فشلت اجتماعات اللجنة الليبية التشادية خلال اجتماعاتها بالتناوب في كل من ليبيا وتشاد في التوصل إلى حل حتى أبحل النزاع إلى محكمة العدل الدولية في سبتمبر ١٩٩٠ ، هذا في الوقت الذي ادى انشغال السودان بمشكلاته الداخلية إلى عدم إمكانية القيام بدور حاسم تجاه تواجد العناصر التشادية المعارضة بغرب السودان . وكان من نتيجة ذلك توتر علاقات تشاد بكل من ليبيا والسودان خاصة مع توقيع اتفاق التكامل الليبي السوداني . وسيادة ثقافة تشادية بأن هذا التكامل ، الذي يشمل اتفاقا آمبيا بين الدولتين - ربما يكون للضغط على تشاد .

وعلى المستوى الدولي وفي إطار التوجه الأمريكي بمساعدة تشاد ضد ليبيا وهو التوجه الذي ظهر منذ عدة سنوات ، ظهرت إمكانية المساعدة الأمريكية لتشاد كما أن فرنسا أرسلت بعض القوات إلى تشاد في أواخر مارس ، واعلن مصدر حكومي فرنسي في ٣ / ٤ أن هدف ارسال هذه القوات هو حماية قواتها المتواجدة هناك من قبل وان كان المصدر قد نفى أن هذه القوات موجهة ضد ليبيا .

وبالرغم من محاولات الرئيس التشادي - السابق - حسين حبري السيطرة على الاوضاع الداخلية من خلال التعديلات الوزارية واستقطاب عناصر المعارضة إلى مواقع وزارية ، وتصوير ما يجري في تشاد باعتباره غزوا وتغخلا ليبيا مباشرة في الشؤون الداخلية لبلاد ، إلا أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل ، خاصة مع حرص ليبيا على عدم التورط المباشر في الصراع الداخلي بين حسين حبري ومعارضيه الذين قرروا بقيادة ادريس دبيي استخدام القوة المسلحة لاسقاط حسين حبري .

تدهورت الاوضاع الداخلية في تشاد اثر احتدام المعارك بين قوات ادريس دبيي التي انطلقت من شرق البلاد والقوات الحكومية منذ الحادي عشر من شهر نوفمبر وقد نظمت السلطات التشادية اثر احتدام المعارك عددا من الاجتماعات الشعبية للتعبة ضد هذا الهجوم ، كما نقلت فرنسا كتيبة فرنسية قوامها ١٥٠ رجلا متمركزين في العاصمة التشادية إلى منطقة ابشي شرق تشاد ليصبح بذلك عدد القوات الفرنسية في ابيس ٥٠٠ رجل . ورغم ذلك استولت قوات ادريس دبيي على بلدتي التينة وجوز بيد على بعد سبعين كيلو مترا من الحدود التشادية السودانية يوم ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ بعد استيلائهم على بلدتي اندريه وكولوس التابنتين للرئاسة التشادية . ثم دخلت القوات المعارضة التشادية إلى البيشي أول ديسمبر وفر الرئيس التشادي حسين حبري إلى الكاميرون بعد اقتراب القوات المعارضة من العاصمة نجامينا . ثم دخلت القوات المعارضة إلى نجامينا يوم ١٢ / ٧ واستولى ادريس دبيي على السلطة وقرر يوم ١٢ / ٣ تعليق التصور وحل الجمعية الوطنية التشادية وتشكيل حكومة مؤقتة واعلن أن هدف الحكومة هو اقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب . وشكل دبيي مجلس الدولة مكونا من ٢٧ شخصا برئاسة حكلم البلاد .

وقد اثار سقوط نظام حسين حبري تداعيات اقليمية ودولية . فعلى صعيد التنافس الأمريكي - الفرنسي حول الهيمنة والنفوذ في وسط افريقيا اعتبرت هزيمة حبري بمثابة هزيمة غير مباشرة للمحاولات الامريكية لترسيخ اقدامها في تشاد ، وبالمقابل اعتبر انتصار دبيي تأكيدا على الدور الفرنسي الفاعل في هذه المنطقة ، خاصة وان ادريس دبيي

كانت له علاقات ممتدة مع المؤسسة العسكرية الفرنسية ،
وأشار في أولى تصريحاته على حرص بلاده على تطوير
العلاقات مع فرنسا في كافة المجالات .

وفيما يتعلق بجهود الوساطة الاقليمية فقد سارت جنباً
إلى جنب مع الاتصالات الثنائية ، فقد أرسلت مصر
مبعوثاً شخصياً من الرئيس حسني مبارك بصفته رئيساً
لمنظمة الوحدة الافريقية إلى تشاد في ١٨ / ٢ لاحتواء
تصاعد التوتر في العلاقات بين ليبيا وتشاد ، كما اجتمع
في القاهرة سفير تشاد لدى مصر مع الرئيس السوداني
في ٢٠ / ٢ لاثاء تواجده بالقاهرة للفرض نفسه .

وبالاضافة إلى جهود مصر جرت الوساطة من
جانب الرئيس النيجيري ابراهيم بابا نجيدا الذي وافق في
٩ / ٥ / ١٩٩٠ على القيام بوساطة بين ليبيا وتشاد بناء
على طلب من الرئيس التشادي الذي كان يزور
نيجيريا . كما جرت وساطة من جانب الرئيس
الفلسطيني ياسر عرفات الذي زار نجامينا في
٧ / ٢٢ .

ومع نجدد الاشتباكات في اقليم دارفور بين قوات
المعارضة التشادية برئاسة ابريس ديبى والقوات
الحكومية تكرر اتهام تشاد لليبيا بدعم قوات الفيلق
الاسلامي المعارضة ، واعلنت الحكومة التشادية في
١٣ / ٥ بأن ليبيا تستعد لشن هجوم على تشاد من
السودان ، كما اعلنت ليبيا في ١٠ / ٥ بأن قوات تشاد
اعترضت عشر شاحنات مدنية ليبية على بعد ٤٠٠ كم
من الحدود السودانية التشادية وتكرت وكالة الانباء
الليبية يوم ١٣ / ٥ أن ليبيا بعثت بمفكرة عاجلة إلى كل
من منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الامن والامين العام
للأمم المتحدة في شأن حادث الشاحنات ، كما استدعت
السلطات الليبية المختصة القائم بأعمال السفارة التشادية
في طرابلس يوم ٢٣ / ٦ ، لاطلاره بقلق ليبيا ازاء هذا
الحادث وطالبت بإعادة الشاحنات في اقرب وقت
ممكن .

وقد نفى سفير تشاد في باريس علامى أحمد يوم
١٢ / ٥ الاتهامات الليبية وقال أن الامر يتعلق بقافلة
عسكرية ، وأن سائقي الشاحنات مخبرون سريون
ليبيون والركاب عسكريون في لباس مدني ينقلون مؤناً
ووقوداً وتخيرة إلى العناصر المعارضة التي تتولى ليبيا
دعمها . وقد قررت تشاد فيما بعد اعادة سائقي
الشاحنات الليبية العشر إلى ليبيا ، في محاولة لتهدئة
الوضع نسبياً مع ليبيا ، خاصة وأن تلك الفترة سبقت
بعض الوساطات الاقليمية والتي توجت ببقاء الرباط في
٢٤ اغسطس بين الرئيسين الليبي والتشادي المشار
اليه .

وفي خلال الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة
الليبية التشادية والتي عقدت في شهر اكتوبر نوقش

اما على الصعيد الاقليمي فقد اثار سقوط نظام جبري
ارتياحاً ليبيا سودانياً ، كما نظر إلى انتصار ديبى باعتباره
انتصاراً غير مباشر للسياسة الليبية ولأهدافها في عزل
الرئيس السابق جبري افريقيا . وقد اشارت بعض المصادر
إلى أن قوات ديبى كانت تحصل على اسلحة وتخزين من
ليبيا ، وأن هذا هو احد الاسباب وراء تفوقها العسكري
السريع والحاسم على قوات الرئيس السابق جبري .

ب - التفاعلات التشادية الليبية :

في الوقت الذي تواصلت فيه الجهود الدبلوماسية الثنائية
بين البلدين للتوصل إلى حل للمشاكل المعلقة بينهما وذلك
تطبيقاً لاتفاق الجزائر في ٣١ / ٨ / ٨٩ ، ومساهمة بعض
التحركات الاقليمية لنفس الهدف ، تسببت للمشاكل
الداخلية . كما سبق القول - في تشاد في توتر العلاقات بين
تشاد وليبيا .

وفيما يتعلق بالجهود الثنائية لحل المشاكل بين ليبيا
وتشاد ، فقد اجتمعت اللجنة الليبية التشادية المشتركة
بالعاصمة التشادية في الفترة من ١٧ - ١٩ مارس ، ثم
اجتمعت في ليرفيل عاصمة الجابون في الفترة من
٢٦ - ٢٩ مارس واسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة
فرعية تكلف بتخطيط الحدود في قطاع اوزو . ثم
اجتمعت اللجنة في طرابلس بليبيا يوم ١٦ / ٥ ولم يسفر
هذا الاجتماع عن نتيجة محددة نظراً لاثام تشاد المصيق
بأنها تنبغ تقارير تتعلق بانتصار المعارضة التشادية ضد
نظام جبري ، ومطالبة ليبيا لتشاد في نفس الوقت
باطلاق سراح حوالي ٢٠٠٠ من الاسرى الليبيين . ثم
اجتمعت اللجنة الليبية التشادية المشتركة في العاصمة
التشادية في ١٥ / ٨ وصرح الشيخ بن عمر وزير
خارجية تشاد عقب الاجتماع بأنه تم استنفاد الوسائل
الدبلوماسية لحل النزاع ولم يبق سوى النزاع إلى
محكمة العدل الدولية .

ثم كان اجتماع القمة الليبية التشادية بالرباط في
٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ ورغم أن هذا الاجتماع لم يصدر عنه
بيان مشترك مما عكس الخلاف بين الدولتين حول بعض
النقاط وخاصة التحركات العسكرية في اقليم دارفور ،
الا أنه فيما يتعلق بقطاع لوزو المتنازع عليه بين
الدولتين ثم الاتفاق على احالة النزاع إلى محكمة العدل
الدولية واتخاذ اجراءات من شأنها تخفيف التوتر بين
البلدين مثل وقف الحملات العدائية والاتجاه نحو حل
موضوع الاسرى الليبيين لدى تشاد .

واباحت لنفسها كل أنواع التهب ومطالبات الحكومة السودانية بالافراج عن الرعايا السودانيين والليبيين . الا أن الرئيس السوداني وفي محاولة لاحقاء هذا التوتر أعلن في ١٥ / ٥ أن حكومته على استعداد لمقت اتفاق للتعاون وحسن الجوار مع تشاد على غرار الاتفاق الذي وقع بين السودان واونغندا في ابريل ١٩٩٠ . وتكررت مصادر سودانية في ١٦ / ٥ أن القوات التشادية التي تقدر بثلاثة الاف مقاتل والتي عبرت الحدود في اقليم دارفور واسئملت على الشاحنات الليبية المشر قد اكملت انسحابها يوم ١٥ / ٥ .

على أثر التغييرات التي وقعت في تشاد وسقوط نظام حسين حبري حدث تقارب تشادي سوداني من المتوقع أن يزداد مستقبلا ذلك أن ادريس دببي وحليفه حسن جاموس قد انسحبوا إلى السودان في ربيع عام ١٩٨٨ بعد فشل محاولة الانقلاب التي قاطعها ضد حسين حبري ، وقد يميز قرار حكومة تشاد الجديدة يوم ٦ / ١٢ بإغلاق مكتب حركة التمرد في الجنوب السوداني الموجود في نجامينا عن هذا التقارب الجديد ، وعن نوع من رد الجمل للسودان الذي وفر الملأ الأمن لقوات ادريس دببي طوال أكثر من عام ونصف في مواجهة القوات الحكومية لنظام حبري .

٣ - الفزاع السينغالي - الموريتاني :

شهد النزاع السينغالي - الموريتاني حالة من الجمود على الصعيد السياسي تمثلت في فشل كافة محاولات الوساطة الافريقية أو العربية . اما على الصعيد العسكري فقد استمرت حالة الاستنفار على الحدود ، كما حدثت بعض حوادث العنف بين الحين والآخر . ويمثل الباعث الاساسي وراء هذه الحالة في استمرار التباعد الكبير بين مواقف طرفي النزاع ، حيث تطالب السينغال باعادة تحديد ورسم الحدود مع موريتانيا دون الاكتفاء بتعديلها ، في حين ترفض موريتانيا من الاصل اعادة فتح قضية الحدود على اعتبار أنها محددة بالفعل ، وتطالب في المقابل باعادة كافة الممتلكات التي صودرت من حوالي مليون موريتاني عقب طردهم من السينغال ودفع التعويضات اللازمة لهم ، مع وقف اعمال العنف التي تقوم بها « العمليات السينغالية » في منطقة الحدود بين البلدين ، وتتمديد مصير ٢٥٠ ألف من الموريتانيين الذين لا يزالون يعيشون على تراب السينغال وتوفير الملازمة والامن لهم .

وفي ظل هذا الوضع ، شهد عام ١٩٩٠ استمرار حالة من التوتر والاستنفار العسكري في منطقة الحدود بين الجانبين ، حيث حشدت موريتانيا حوالي ١٠ آلاف جندي من القوات المسلحة وقوات حرس الحدود برابطون على طول نهر السينغال الذي يشكل حدودا طبيعية بين البلدين ، ويمثل هذا العدد من المعسكرين حوالي ثلثي عدد افراد

موضوع الاسرى الليبيين لدى تشاد ، وتم التوصل إلى حل جزئي وهو اخلاء سبيل الاسرى المرضى وسحب ، وبحث موضوع اخلاء قطاع اوزو من قوات البلدين اثناء نظر محكمة العدل للقضية .

ويعد سقوط نظام الرئيس حبري في الثاني من ديسمبر بمثابة مرحلة جديدة في علاقات ليبيا وتشاد في ظل نظامها الجديد برئاسة دببي ، الذي عبر في تصريحاته الاولى عن رغبة بلاده في تحسين وتطوير العلاقات مع جيرانه ولاسيما ليبيا . وبالرغم من قيام طائرات عسكرية امريكية بنقل بعض الاسرى الليبيين الذين كانوا محتجزين في تشاد إلى بلدان افريقية مجاورة - تحت دعوى انسانية - الامر الذي اعترضت عليه ليبيا واعتبرته قرصنة امريكية ، الا انها من جانب آخر تفهمت الظروف التي احاطت بهذه العملية ، وانها تمت في وقت لم تكن فيه قوات ادريس دببي قد احكمت سيطرتها بعد على كافة الاوضاع في البلاد ، وبالتالي فقد اعفت النظام الجديد من المسؤولية وقد تلى ذلك افراج النظام الجديد عما بقي من الاسرى الليبيين وتسليمهم إلى بلدهم ، في نفس الوقت الذي عبرت فيه ليبيا عن رغبته في دعم ومساندة نظام ادريس دببي سياسيا واقتصاديا ، وبصفة عامة ادى سقوط نظام حسين حبري إلى حدوث انفراج ملموس في العلاقات الليبية - التشادية .

٤ - العلاقات التشادية - السودانية :

عادت العلاقات التشادية السودانية إلى التوتر بعد التمسح الذي طرأ على علاقات الدولتين اثر قيام الرئيس التشادي بزيارة السودان بعد تولي الفريق البشير السلطة العام الماضي وتاكده على ضرورة الصداقة بين الطرفين وتجاوز الخلافات السابقة وبعد الصلح القبلي الذي تم ارساؤه في منطقة دارفور في يوليو ١٩٨٩ . وتحدثت الاتهامات التشادية للسودان مع تهجد العمليات القتالية بين قوات الحكومة وقوات المعارضة التشادية في مارس ، بعدم اتخاذ السودان موقفا حازما من المعارضة التشادية على اراضيها جعل التوتر يسود تعاملات البلدين خلال العام .

في هذا الاطار جاء اتهام تشاد للسودان بالتعاون مع ليبيا ضد حكومة الرئيس التشادي حسين حبري ، واتهام وزير الزراعة التشادي في ١٤ / ٤ السودان بانها تشارك في المعارك الدائرة غرب السودان . وقد نفت الخارجية السودانية ذلك واكدت حرص السودان على أمن واستقرار تشاد . ثم أصدرت الخارجية السودانية يوم ١٣ / ٥ بيانا تكررت فيه أن رعايا سودانيين وليبيين خطفوا مؤخرا خلال هجوم شنته قوات الحكومة التشادية على الاراضي السودانية

المناخ الذى أصبح يسود العلاقات بين الجانبين الموريتانى والسينغالى .

على أن ثمة إمكانية لتسوية النزاع بدت مطروحة أوائل شهر فبراير ، وذلك مع اقالة وزير الداخلية الموريتانى العقيد جبريل ولد عبد الله فى تعيين وزيرى محدود وكان قد تردد أنه عارض بشدة أى تقارب مع السينغال خلال فترة تولية منصبه ، وبالتالي برزت تكتهنات مفادها أن هذا التصور يمكن أن يؤدى إلى تغيير موقف موريتانيا فى النزاع على الحدود مع السينغال وموريتانيا تحت رعاية أطراف عديدة مثل إثيوبيا ومصر وفرنسا والجزائر وغينيا وجامبيا ، إلا أنها لم تسفر عن اهرار تقدم ملموس فى طريق التسوية بفعل استمرار التباعد فى مواقف طرفى النزاع .

ومن ناحية أخرى ، ادى النزاع الموريتانى - السينغالى ، إلى وقوع حوادث عديدة فى منطقة الحدود بين موريتانيا ومالى من جراء نزوح السكان الموريتانيين السود فى اتجاه مالى ، وأدى ذلك إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى بفعل شيوخ حالة من الفوضى وعمليات الانتقام وحرق الغابات ، على أن الواضح أن هذه الحوادث لم تشهد تصميذاً من جانب السلطات السياسية فى الدولتين ، وظل نطاقها محصوراً فى منطقة الحدود بين موريتانيا ومالى .

القوات المسلحة فى موريتانيا ، وهو يتولى الإشراف على إغلاق الحدود منذ اغسطس ١٩٨٩ ، كما اخضعت للقرى الموريتانية المحاذية لنهر السينغال لتنظيم منع التجول ، واخضع السكان الموريتانيون السود فى تلك المناطق لسيطرة صارمة خوفاً من تواصلهم مع السينغاليين الذين سبق طردهم من القرى الحدودية الموريتانية ، والذين ظلوا يقومون بأعمال إنتقامية متواصلة ، وخوفاً من تواصلهم مع « جبهة تحرير الافارقة السود فى موريتانيا » ، والتى تناهض نظام الحكم فى موريتانيا ، وتتخذ من السينغال مقراً لها . كما شهدت منطقة الحدود السينغالية أعمالاً مماثلة . وبالتالي وقعت اشتباكات عديدة فى تلك المناطق ، كان أغلبها بين القوات الموريتانية والجماعات المعارضة ، فى حين كان أقلها بين القوات الموريتانية والقوات السينغالية على جانبي نهر السينغال . ووصل التوتر فى الأوضاع فى منطقة الحدود إلى درجة تردد انباء عن حدوث اعتقالات فى صفوف العسكريين الموريتانيين الزنوج ، الذين قيل أنهم يشكلون منطقة زنجية داخل الجيش الموريتانى كانت تخطط لاغتيال الضباط العرب فى الجنوب وإعلانه منطقة محررة تنطلق منها الحرب ضد الشمال بالتعاون مع التنظيمات الموجودة فى السينغال . وعلى الرغم من أن هذه الانباء لم تؤكد بشكل قاطع ، إلا أنها تعبر إلى حد كبير عن طبيعة

ثالثاً : التفاعلات الايرانية - العربية

والمهم باستبعاد الثوريين الحقيقيين عن انتخابات تجديد مجلس الخبراء وهو المجلس المكلف بتعيين مرشد الجمهورية الاسلامية .

ورغم أن الجناح المتشدد قد خرج من مجلس الشورى ، وقد أعضاؤه الكثير من المناصب القيادية التي كانوا يشغلونها إلا أنه يشكل جبهة قوية للضغط على صانع القرار في إيران ، لا يمكن إغفالها عند اتخاذ أي قرار سياسي ...

وقد برزت قوة هذا التيار بشكل واضح فيما يتعلق بقضية تصدير الثورة الاسلامية إذ أن الرئيس رافضجاني أبدى استعداده للتخلي عن الشعارات الثورية التي كان يرفعها نظام الضمني بحجة اخراج إيران من عزلتها الدولية والاقليمية ، والحصول على المساعدات الاقتصادية والقروض الاجنبية التي هي بأمر الحاجة اليها لاعادة بناء الاقتصاد الايراني .. وصما ينكر أن المؤسسات النقدية الدولية ترفض منح إيران أية قروض أو مساعدات بسبب الشعارات الثورية التي يرفعها النظام الايراني .

ويرفض الجناح المتشدد هذا الاتجاه ، ويؤكد على ضرورة تصدير الثورة الاسلامية إلى الخارج .. وأمام ضغط المتشدين أعلن الرئيس رافضجاني التزام إيران ببدء تصدير الثورة إلى الخارج ، ولكنه على الصعيد العملي لم يلتزم به .

كما شكل الجناح المتشدد أداة ضغط قوية على موقف القيادة الايرانية من أزمة الخليج ، ومن مفاوضات السلام مع العراق .. والاخراج عن الرهائن الغربيين في لبنان ، إلا أن قيادة الرئيس رافضجاني نجحت في مواجهة هذه الضغوط وعدم الانحياز لها . وهو ما بدأ واضعاً في اتخاذ موقف حيادي من من تطورات أزمة الخليج بالرغم من كثافة الضغوط التي دعت إلى التعاون مع العراق لمواجهة القوات الأجنبية في الخليج ونظم الحكم الفاسدة في المنطقة ، كما نجح الرئيس رافضجاني في توظيف الضغوط الداخلية في الحصول على بعض مكاسب سياسية وفي كسر طوق العزلة الدولية والاقليمية .

١ . التطور السياسي الداخلي :

أظهرت التطورات التي شهنتها إيران هذا العام عودة التحالف بين علي خامنئي مرشد الجمهورية الاسلامية وبين هاشمي رافضجاني رئيس الجمهورية .. في مواجهة التيار المتشدد الذي يعتبر على أكبر محتشمي وزير الداخلية السابق أبرز ممثليه .

وقد احتدم الصراع بين الجناحين في انتخابات مجلس الشورى ، البرلمان ، التي جرت في اكتوبر ١٩٩٠ ، فقد شهدت تلك الانتخابات وهي الثانية من نوعها خلال أحد عشر عاماً من عمر الثورة الاسلامية صراعات مكثوفة بين المتشدين بزعماء محتشمي والواقعيين بزعماء الرئيس رافضجاني . إذ أن مجلس الشورى الذي انتخب أعضاؤه منذ عامين كان يخضع لسيطرة المتشدين والعناصر الموالية لهم ، الامر الذي دفع الرئيس رافضجاني إلى حل المجلس ، والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة لدعم مركزه ومركز خليفة خامنئي الذي سعى إلى استغلال منصبه الديني في المبلولة دون وصول العناصر المتشددة إلى عضوية المجلس ، فرفض اختياراً في الشريعة الاسلامية على جميع المرشحين . ونتيجة لهذا القيد رفضت هيئة الامناء ، المكلفة بمراقبة القوانين التي تصدر عن مجلس الشورى ، وعلى نطاقها مع أحكام الشريعة الاسلامية عدداً من رجال الدين البارزين من المرشحين لعضوية المجلس مثل حجة الاسلام مهدي خروبي رئيس مجلس الشورى السابق ، وحجة الاسلام علي أكبر محتشمي وزير الداخلية السابق وزعيم الميشتدين في المجلس السابق ، وحجة الاسلام صادق خلغولي وهو أيضاً ينتمي إلى الجناح الموالي لـ محتشمي .. وكان من الملفت للنظر أن ترفض الهيئة آية الله موسى اردبيلي كبير القضاة السابق .

ورفض أعضاء الجناح المتشدد قرار خامنئي الذي حظي بدعم كامل من الرئيس رافضجاني وشككوا في أهلية القيادة الدينية لخامنئي .. كما انتقدوا مجلس الرقابة على الدستور

دليلاً على جدية العراق في إنهاء حالة الحرب وللأسلم
القائمة بين البلدين منذ عام ١٩٨٨ .

وجاء الرد العراقي على التحول في الموقف الايراني في
تصريح لسفير العراق في فيينا أعلن فيه تحفظ العراق ازاء
أية وساطة خارجية لانتهاء النزاع بين طهران وبغداد سواء
كلت خليجية أو سوفيتية ، ولشار إلى أن العراق قبلت
الاقتراح السوفيتي لا كوساطة سوفيتية ، ولكن كمجرد
اقتراح لجميع البلدين للتشاور ، وأصر العراق على أن تكون
مبادرة الرئيس صدام احد البنود الاساسية في أى اجتماع بين
البلدين .

ولم يتمكن البلدان من عقد الاجتماع الثلاثي بسبب تبادل
مواقف كل منهما ، وبقاذاً للموقف تقدم الامين العام للامم
المتحدة بتأييد من مجلس الامن بمبادرة من ثمانى نقاط
لشملت على ما يلي :

- انسحاب قوات البلدين الى الحدود الدولية المعترف بها .
- الافراج عن الاسرى واعادتهم الى وطنهم وفقاً لاتفاقية
جنيف الثلاثة لعام ١٩٤٩ .

- للتحول مع الامين العام لتحقيق تسوية شاملة ومقبولة
وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتطهير ممر شط
العرب .

- بحث إمكانية تكليف الامين العام هيئة محايدة للتحقيق
في المسؤولية عن الصراع .

- قيام الامين العام بالتشاور مع الطرفين والدول الأخرى
في المنطقة لدراسة اجراءات تمهيداً للامن والاستقرار في
المنطقة .

- اتخاذ مزيد من الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار
وحرية الملاحة في أعالي البحر ومضيق هرمز .

- تقديم الطرفين لتأكيدات متبادلة فيما يتعلق بالطمينة
الواحدة المتمثلة للقرار ولاحلال السلام وعلاقات حسن
الجوار .

وتتسم هذه المبادرة بتحقيق نوع من التوازن بين المطالب
العراقية ، والمطالب الايرانية فهي من جانب تتضمن
التوصل إلى تسوية شاملة تحت رعاية الامم المتحدة وهو ما
يلبي المطالب العراقية ، ومن جانب آخر تتضمن الانسحاب
إلى الحدود الدولية وتكليف هيئة دولية بالتحقيق في المسؤولية
عن الصراع .. وهو ما يلبي المطالب الايرانية .

غير أن مبادرة الامين العام لم تسفر عن شيء ، وفي
ضوء هذا الجمود بحث الرئيس صدام حسين برسالة شخصية
إلى الرئيس هاشمي رافضيجاني (٥/٩) . تضمنت مقترحاته
السابقة .

٢ . العلاقات الايرانية / العربية

أ - العلاقات الايرانية / العراقية :

انتمت العلاقات الايرانية / العراقية عام ٩٠ بالتحول
المريع من وضع اللا حرب واللاسلام إلى الانفراج في
العلاقات بين بغداد وطهران .. فبعد أن تجمعت مخاوف
السلام بين البلدين بسبب تبايين وجهات نظر كل منهما حول
تفسير بنود قرار مجلس الامن .. الخ . اتجهت العلاقات
بينهما إلى الانفراج المريع بعد غزو العراق للكويت ،
وتسليم العراق وبنود شروط بكل المطالب الايرانية . الا ان
هذا الانفراج حمل بين جانبيه بذور الصراع بين بغداد
وطهران بسبب تبايين موقف كل منهما من الصراع في
الخليج ، ورؤيتهما المستقبلية للمنطقة .

لقد انتهى عام ١٩٨٩ دون اقرار تسوية شاملة للمشاكل
القائمة بين العراق وايران بسبب الخلافات الكبيرة بين
البلدين بشأن تصدير القرار ٥٩٨ الخاص بوقف إطلاق النار
بينهما .

وفي مطلع عام ٩٠ تقدم الرئيس العراقي صدام حسين
في التكرار لا تأسيس الجيش العراقي بمبادرة تهدف
إلى التسوية الشاملة للقضايا محل النزاع بين بغداد
وطهران ، وتضمنت المبادرة العراقية البنود التالية :

- عقد اجتماعات دورية بين فيئتي البلدين في بغداد
وطهران من أجل التوصل إلى فهم مشترك لقرار مجلس
الامن رقم ٥٩٨ .. والاتفاق على التوقيعات والاجراءات
الخاصة بتنفيذ .

- فتح الحدود البرية والجوية بين البلدين .. والسماح
بتبادل الزيارات الدينية المنظمة لشعبي البلدين .

- التبادل الفوري لكل المرضى والجرحى من الاسرى
خاصة الذين أمضوا مدة طويلة في الاسر .

ولم تقبل ايران مبادرة الرئيس العراقي ووصفها بأنها مجرد
خدعة ، ودعاهة للرئيس صدام .. وبعد خمسة أيام من
المبادرة العراقية أعلنت ايران أنها وافقت على الاقتراح الذي
تقدم به الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٨٩ .

ويتضمن الاقتراح السوفيتي عقد اجتماع ثلاثي يضم
وزراء خارجية العراق وايران والاتحاد السوفيتي . وكان
العراق قد قبل الاقتراح في حينه .

ويضر القبول الايراني للاقتراح السوفيتي برغبتها في
إبعاد الانتظار عن المبادرة العراقية بعد أن صليت بقبول
بعض الدول العربية خاصة مصر والسعودية التي اعتبرتها

وقد أعلن الرئيس صدام عن رغبته في لقاء الرئيس
رافسنجاني في مكة المكرمة ..

وأبدت إيران اهتماما غير عادي برسالة الرئيس صدام
ووصلها الرئيس رافسنجاني (١٣ / ٥) بأنها «بادرة على
حسين النية من جانب للعراق» ..

وأبدت إيران استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة
مع العراق بإشراف الأمم المتحدة ، وفي إطار القرار ٥٩٨
بشرط أن يتم تحديد الموضوعات التي منطرح في
المفاوضات ، وتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ .

ويلاحظ أن الخطاب السياسي الإيراني تجاه العراق قد
تغيرت مفرداته في هذه الفترة .. فبعد أن كان يتم بالتشدد
وباستخدام عبارات مثل «مواجهة مجرسي الحرب في
بغداد» ، أو يزيد الكافر ، .. الخ ، أصبح يستخدم عبارات
أكثر ودية مثل الأفكار البناءة للقيادة العراقية ، أو خطوة
الرئيس العراقي الجديدة ورغم هذه المرونة إلا أن الجانبين
لم يتمكنوا من وضع القرار ٥٩٨ موضع التنفيذ بسبب
الشكوك الإيرانية في النوايا العراقية .

وقد تعززت هذه المرونة مع إشهار أزمة الخليج إذ اتسم
السلوك الإيراني في أزمة الخليج بالتمييز بين قضايا
أساسية : السلام مع العراق ، وإدانة الاحتلال العراقي
للكويت ، وبقاء القوات الأجنبية في الخليج بعد انتهاء
الأزمة ، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية . وقد
شكلت هذه القضايا محور التفاعلات الإيرانية مع الأطراف
الصنية بأزمة الخليج .

فإنحصر أول رد فعل لإيران على الغزو العراقي للكويت
في وضع بعض وحدتها البحرية في الخليج في حالة تأهب
جزئي مع التأكيد على أن ذلك ليس مؤشرا على استئناف
العمليات العسكرية ضد العراق .. وحاولت وسائل الاعلام
الإيرانية التقليل من شأن التحرك العراقي ، وانتقدت الاسرة
الحاكمة الكويتية ووصفتها بأنها فاسدة ومرتبطة بالذوات
الصهيونية والامبريالية .

ولم تأت الادانة الإيرانية لغزو العراق للكويت الا بعد
زيارة على كبر ولاياتي وزير خارجية ايران إلى
سوريا ٦ / ٨ وبعد مباحثات بين الجانبين أعلنت ايران رسميا
في بيان لها رفضها قرار ضم الكويت للعراق .. ووصف
القرار العراقي باحتلال الكويت بأنه خطر على الخليج
والشرق الاوسط والعلم الاسلامي كله .. وأكد البيان على
رفض ايران لأي تغيير في جغرافية المنطقة .

وبعد صدور البيان الإيراني اجتمع المجلس الاعلى للامن
القومي الإيراني ١٣ / ٨ وحدد موقف ايران على النحو
التالي :

- رفض الاحتلال العراقي للكويت
- الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من
الكويت

- ان ايران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أي ظروف
ويهدف امتصاص هذا الموقف تقدم الرئيس صدام حسين في
١٥ / ٨ بمبادرة لتسوية النزاع العراقي / الايراني ،
وحظيت مبادرة الرئيس صدام بقبول القيادة الإيرانية التي
اعتبرتها انتصارا سياسيا لها ، لا سيما وأن المبادرة العراقية
نصت على تسوية النزاع حول الحدود بين البلدين على
اساس اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وانسحاب العراق من
مساحة التي كولو متر مربع كانت تحتلها ، وتبادل الاسرى
بين البلدين ، بعارة أخرى قلعت المبادرة العراقية على
أساس التسليم بكافة المطالب الإيرانية .

وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة ، بل أن انسحاب
القوات العراقية جرى في بعض المناطق بدون اشراف
المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة والموجودين
على طول الحدود بين البلدين .. كما أن تبادل الاسرى بين
بغداد وطهران تم بشكل جماعي وسريع وصل إلى تبادل
عشرة آلاف أسير حرب يوميا بين البلدين .. واستأنفت بغداد
وطهران العلاقات الرسمية بينهما في (١٥ / ١٠) .

وقد عثفت مبادرة الرئيس صدام حسين إلى الاهداف التالية :

- سحب القوات العراقية الموجودة على الحدود مع ايران
وارسالها إلى منطقة الكويت والحدود الجنوبية للعراق .

- تمديد ايران ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود
الامريكية الرامية إلى احكام الحظر الاقتصادي الدولي على
العراق .

- توحيد جهود ايران والعراق في مواجهة دول الخليج ،
والقوات الأجنبية في المنطقة .

والواقع أن ايران رغم ترحيبها بالتنازلات العراقية الا
أنها أكدت أكثر من مرة على الفصل بين السلام مع العراق ،
وبين العدوان العراقي على الكويت ، وبين التزام ايران
بقرارات الامم المتحدة ، فقد أعلن الرئيس رافسنجاني في
٩ / ١١ ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية
العدوان العراقي على الكويت ، وأن ايران تشارك في
المقاولات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق بسبب
هذا العدوان .

ويبدو أن الحرص على هذه التفوق جاء لاسترضاء
سوريا ، والتأكيد على أن ايران لن تسفل العرض العراقي
لقبول احتلال العراق للكويت . كما ان ايران بدت أكثر تعهما

للسلوك الكويتي في الأزمة بعد زيارة وزير الخارجية الكويتي إلى طهران في ٢٤ / ٨ ، وتقديمه لاعتذار كويتي عن الدعم السابق للعراق في حربه ضد إيران . ومن ناحية أخرى فإن إيران أدركت أن انتهاكها للحظر المفروض على العراق سيؤدي إمكانية أن يظل العراق في الكويت ، وهذا أمر ليس في صالح إيران .

وقد اكدت إيران في ٣١ / ١٢ أنها ستبقى على الحياذ إذا ما اندلعت الحرب ولن تتدخل لمساعدة أى من طرفي القتال .. ولن تسمح اذا ما اندلع القتال بين الطرفين باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي .

ومع ذلك فقد وجد الخطاب السياسي العراقي المنسجم بشعارات ورموز اسلامية قولاً لدى قطاعات دينية وسياسية في إيران ، لا سيما وأنه رفع شعارات خومينية أو قريبة منها مثل : المنازلة الكبرى ، الجهاد المقدس ، الدفاع عن المقدسات . وغيرها . وقد انعكس هذا القول على موقف إيران من وجود القوات الأجنبية في الخليج ، فبدأت أصوات دينية وسياسية تدعو إلى تأييد العراق والعمل معه على مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج ، ومن أبرز هؤلاء محمد صادق خلغالي ، ومحتشمي ، أحمد الخميني ودعم من هذا الاتجاه دعوة علي خامنئي المرشد العام ٩ / ١٢ بالجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج ، واستند في دعوته إلى عدة مبررات : أن الكفاح ضد سياسة الهيمنة الأجنبية أمر مقدس ، ورفض أي صيغ تسمح بتواجد أمريكي في المنطقة ، وقد هاجم خامنئي بشدة ما قاله جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي من أن القوات الأمريكية قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنية جديدة ، وتضمنت دعوة الدول الخليجية إلى التعاون مع إيران لما أسماه ، استعادة الأمن وقطع أيدي من يفتنون على حقوق الآخرين ، وبذلك يكون خامنئي قد رفض تواجد القوات الأجنبية في الخليج ، ورفض الاحتلال العراقي للكويت في نفس الوقت .

أما الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية فقد أعلن عنه الرئيس رفسنجاني ٢٥ / ٨ ، ويتلخص في أن إيران لا تسلم في وجود قوات أجنبية لأخراج العراق من الكويت ما دامت سترحل بعد ذلك ، بعبارة أخرى فإن إيران قبلت الوجود الأجنبي بصورة محددة في إطار إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحبها بعد الانتهاء من هذه المهمة وكان هذا الإعلان أول إشارة واضحة على أن طهران ستبقى خارج أي حرب بين الولايات المتحدة والعراق بسبب احتلال العراق للكويت . بل أن الرئيس الإيراني دعا صراحة إلى مقاومة العدوان على الكويت باستخدام جميع الوسائل بما فيها القوة ، وأكد التزام إيران بكل قرارات مجلس الأمن .

وهكذا عكس الموقف الإيراني الرسمي تخوف الغرب الإيرانية من امكانيات انتصار العراق وخروجه من الأزمة كقوة اقليمية كبرى في المنطقة مما يشكل تهديدا للمصالح القومية لإيران في الخليج .

ب - العلاقات الإيرانية / الخليجية :

ورغم التحمن الذي طرأ على العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج في النصف الأول من عام ٩٠ ، إلا أن العديد من القضايا ظلت محل خلاف لا سيما فيما يتعلق بالترام إيران بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج ، ووقف الحملات الاعلامية بين إيران والسعودية ، ورفض إيران للعام الثالث على التوالي الاشتراك في موسم الحج ، غير أن هذا الموقف سرعان ما تبدد بعد غزو العراق للكويت ، فأصبح الحديث عن لشترك إيران في الدفاع عن أمن الخليج ، وإقامة علاقات على أسس متينة بين إيران وجيرانها مقبولا لدى الطرفين .

وقد شهد عام ٩٠ تبادلًا مكثفًا للزيارات والرسائل الرسمية بين إيران ودول الخليج بما في ذلك الكويت التي استقبلت على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران في أول زيارة رسمية لمسئول إيراني منذ اندلاع حرب الخليج عام ١٩٨٠ ، واتفق البلدان على استئناف الرحلات الجوية بين طهران والكويت ، وتشغيل خط ملاحى بين ميناء بوشهر الإيراني وبين الكويت ، وإقامة العلاقات بين الكويت وإيران على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية للبلدين . كما قام علي محمد بشاراني نائب وزير الخارجية الإيراني بزيارة رسمية لعمان ، وأبو ظبي ، والبحرين ، كما أرسل الرئيس رفسنجاني برسائل خطية إلى البحرين (٤ / ١٢) والامارات (٧ / ١٤) وعان (٥ / ١٢) .

وتشير هذه الزيارات والرسائل إلى ما يلي :

- أن هناك تياراً قوياً في إيران يمثلته الرئيس رفسنجاني يرفض ويعارض تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الخليجية المجاورة عن طريق استخدام القوة أو التدخل في شئونها الداخلية .

- أن هذا التيار يؤيد فكرة اتخاذ مبادرات عملية والتعامل بسلسلة من الخطوات والإجراءات الدبلوماسية والسياسية والاعلامية . تساعد على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين إيران ، ودول مجلس التعاون الخليجي .

- يلاحظ أن مضمون الرسائل والزيارات قد انصب على قضايا اقتصادية وتجارية ، ولم يتطرق إلى مسائل ذات أمنى أو عسكرية .

وعلى الرغم من مناخ الوفاق الجديد بين إيران ودول الخليج، إلا أن العلاقات الإيرانية / السعودية سارت في اتجاه مملكتين .

فقد ازدادت حدة الحملات الإعلامية بين طهران والرياض مع اقتراب موسم الحج ، ولدى الجدل القائم بين البلدين حول حصة الحجاج الإيرانيين التي تحدتت بـ ٤٥ ألف حاج وفقاً لقرار منظمة المؤتمر الإسلامي في مارس ١٩٨٨ الذي رفضته إيران إلى تأجيج الحملات الإعلامية بينهما .

والمعروف أن نظام الحج الذي اعتمدته منظمة المؤتمر الإسلامي يسمح لكل دولة إسلامية أن ترسل سنوياً ألف حاج من كل مليون نسمة سكنها ، ولدى هذا القرار إلى انخفاض عدد الحجاج الإيرانيين من ١٥٠ ألف حاج في العام إلى ٤٥ ألف فقط . وأعلنت إيران مقاطعتها للحج هذا العام للمرة الثالثة على التوالي في الوقت الذي أصرت فيه على استخدام موسم الحج كمسبر اعلامي وديني لطرح القضايا السياسية والدينية التي تهم العالم الإسلامي ، وهو ما رفضته السعودية بحجة أن هذه الحملات الإعلامية لا تتناسب مع قضية الاماكن المقدسة ، وقد نؤدى إلى اثار الفزعلات الطائفية بين المال والطوائف الدينية المختلفة . ومن ناحية أخرى أصدر الوفد الإيراني على اعلان « البراءة من المشتركين ، بحجة أن فريضة الحج لا تتم الا بهذا الاعلان ، ورفضت السعودية أيضاً هذا الشرط استناداً إلى ان جمهور الفقهاء أجمع على أن البراءة التي نكرها للقرآن الكريم ، وأعلنها الرسول صلى الله عليه وسلم بواسطة أبو بكر الصديق . قد حدثت بسبب وجود المشتركين الذين كانوا يسيطرون على مكة المكرمة والحرم المكي الشريف ، وكانوا يمنعون المسلمين من الصلاة وقراءة القرآن في هذه الاماكن المقدسة .

أدى الغزو العراقي للكويت إلى انقلاب الخريطة السياسية في المنطقة رأساً على عقب ويبدو ذلك واضحاً في بروز تحالفات اقليمية جديدة لم يكن يمكن تصورها على هذا النحو قبل ٢ أغسطس .

إذ أن الاحتلال العراقي للكويت أثبت عجز دول الخليج في الدفاع عن نفسها رغم تكنولوجيا السلاح المتطورة التي تمتلكها ، وأفكر الحديث عن دور إيراني ما للدفاع عن منطقة الخليج وحفظ الاستقرار فيها .

وعبر عن هذا المعنى الشيخ ناصر الصباح وزير الخارجية الكويتي أثناء زيارته إلى طهران ١٢ / ٢٦ بقوله : « إنه بدون الوجود القوى والمؤثر لإيران في المنطقة فلا يمكن أن يكون هناك أمن لدول الخليج » .

ويلاحظ أن العلاقات الإيرانية / الخليجية قد تحسنت بشكل متصاعد بعد ادانة الرئيس رافسنجاني للاحتلال العراقي للكويت ، ومطلبته بالاستمساك القوي غير المشروط للقوات العراقية من الكويت بل أن الرئيس رافسنجاني أكد على أن أي تغيير في جغرافية المنطقة ستهدد طهران تهديداً مباشراً لامنهما القومي ، وأشار بصفة خلسة إلى رفض إيران التنازل للعراق عن جزيرتي ورهب وبوبيان مقابل الاستمساك من الكويت ، وألمح إلى إمكانية احتلال إيران للجزيرتين إذا حدث ذلك ، ومن ناحية أخرى وافق رافسنجاني على وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت لكنه رفض بقاءها بعد تحرير الكويت .

لقد أدى هذا الموقف الإيراني إلى مزيد من التقارب بين إيران ودول الخليج بما في ذلك السعودية . حيث أعلنت إيران إزالة العراق التي تحول دون توجه الحجاج الإيرانيين إلى مكة . وقام نائب وزير الخارجية السعودية بزيارة خاطفة إلى طهران مما أعطى مؤشراً بإمكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران .

وتعكس هذا التطور في العلاقات بدوره على قمة دول مجلس التعاون الخليجي الحادية عشرة التي عقدت بالوفاة في ديسمبر ٩٠ ، والتي سبقها زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي لمعدن دول الخليج ، وعرض ولاياتي خلالها أن تساهم إيران في أمن امارات الخليج ، واحترام حدودها الإقليمية ، وتصفيعة الخلافات مع أي دول خليجية ، وجاء بيان قمة مجلس التعاون الخليجي منسقا مع هذه التطورات وتضمن ما يلي :

- الترحيب برغبة إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون .

- العمل بجدية وواقعية على حل الخلافات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي .

- اقامة علاقات متميزة مع إيران على اسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعامل السلمي المستند من رولبط الدين والفرات التي تربط بين دول المنطقة .

وبذلك يأتي البيان كخطوة نحو تدعيم العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة السعودية بعد أن تمهدت إيران باحترام السيادة السعودية ، والقوانين السعودية ، وعدم التدخل في قوانين الحج .

ج - العلاقات الايرانية / السورية :

بعد التحالف السوري الايراني من أبرز التحالفات الاقليمية وتكثرها استقراراً التي أسفرت عنها الحرب العراقية الايرانية . ولعب هذا التحالف دوراً مؤثراً في عدد من القضايا الاقليمية وخلال عام ١٩٩٠ كان لهذا التحالف دور هام في وقف القتال بين حركة أمل ، وحزب الله وفي الافراج عن بعض الرهائن الغربيين في لبنان ، وأخيراً في أزمة الخليج .

أدى ظهور الشيعة كقوة مؤثرة في لبنان بعد غزو اسرائيل للبنان ١٩٨٢ إلى تنافس سوريا وإيران في السيطرة على الشيعة اللبنانيين ، وهو ما تحقق من خلال تقديم سوريا لدعم العسكري والمساندة السياسية لحركة أمل الشيعية ، وتأسيس إيران لحزب الله الشيعي في لبنان الذي يمثل في تنظيمه الحرس الثوري الايراني . وقد أصبح هذا الحزب قوة أساسية في الصراع الدائر في لبنان منذ عام ١٩٨٢ ، وارتبط اسمه بعملية احتجاز الرهائن الغربيين ، والقام بهدف من العمليات القتالية في الجنوب اللبناني ضد القوات الاسرائيلية غير أن الصراع بين أمل وحزب الله بدأ يتصاعد حول ما يملك حق التحدث باسم شيعة لبنان ، ورؤية الطرفين لعملية الإصلاح السياسي في لبنان ككل .. فحركة أمل وإن كانت تطالب بالقاء للطلبة في لبنان إلا أنها ذات طابع محلي لبناني ، ولا تنطلق من منطلقات اسلامية عالمية بينما يتبنى حزب الله شعارات اسلامية ثورية ، وينادي بتطبيق الشرعية الاسلامية في لبنان ، وعلى جانب آخر تفرض حركة أمل أعمال المقاومة في الجنوب ضد القوات الاسرائيلية بحجة ان مواطن الجنوب لا يتحمل أعباء القتال مع اسرائيل نوبة عن ١٥٠ مليون عربي ، وطيار مسلم ، أما حزب الله فيرى أن محاربة اسرائيل داخل حدود ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ هي مسؤولية جميع العرب والمسلمين ، غير ان هذا لا يمحط عن الحزب واجب الجهاد المقدس ضد اسرائيل إذا تقاعس عنه الآخرون . وأدى الصراع بين حركة أمل وحزب الله إلى اندلاع المعارك الشرسة بينهما في جنوب لبنان خاصة بعد الخلاف بين سوريا وإيران حول تنفيذ بنود اتفاقية الطائف ، وربط إيران بين خروج حزب الله من الجنوب اللبناني بالمعنى العسكري ، وانتشار الجيش اللبناني في منطقة الجنوب ككل ، أما سوريا فيرى ان يبدأ الجيش اللبناني انتشاره أولاً في اقليم التفاح .

وقد شهد عام ١٩٩٠ تنسيقاً ايرانياً - سوريا لاحتواء الازمة بين حركة أمل الموالية لسوريا ، وحزب الله الموالي لإيران ، واسفر عن صدور بيان مشترك قبله جميع الاطراف وينص على الالتزام بتنفيذ اتفاقية دمشق المبرمة

عام ١٩٨٩ ، وأهم بنود البيان المشترك ما يلي :

- الالتزام بوقف إطلاق النار بين حركة أمل وحزب الله .
- تبادل جميع المعتقلين والأسرى لدى الجانبين .
- التزم أمل وحزب الله بتقديم كل التسهيلات الممكنة لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب .

- تنفيذ اتفاق دمشق ١٩٨٩ بصورة كاملة .. وفي حالة الخلاف حول تفسير أحد بنود الاتفاق يلتزم الطرفان بالتفويض بالتفسير الذي يقترحه ممثلو سوريا وإيران .

- تشكل لجنة للإشراف على التنفيذ والمتابعة مكونة من العميد غازي كنعان قائد القوات السورية في لبنان ، والمشير حسن اخنزي مشير طهران في دمشق .

- يبدأ سريان الاتفاق اعتباراً من ١٠ / ١١ / ١٩٩٠ .

والملحظ أن البيان تضمن انتشار الجيش اللبناني في الجنوب ، والواقع أن إيران لعبت دوراً توفيقياً بين حركة أمل وحزب الله بشأن تحديد رقعة انتشار الجيش في الجنوب ، فقد توصل ولايات وزير خارجية إيران مع سوريا إلى صيغة توفيقية تقوم على أن يترك لقادة الجيش اللبناني أمر تحديد رقعة الانتشار ، ويكلف قائد القوات السورية في لبنان ، ومشير طهران في دمشق بالتوفيق بين الاطراف المعنية في حالة حدوث خلاف .

ويشير الدور الايراني / السوري في لبنان إلى رغبة البلدين في اخلاق ملف النزاع الشيعي / السني خاصة بعد تسليم جميع الاطراف للشرعية في بيروت الكبرى ، إضافة إلى أن هذا الدور سيطهر نقل إيران وسوريا كقوتين إقليمية في المنطقة .

منذ اندلاع الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥ وعمليات اختطاف الرعايا الاجانب في تصاعد مستمر ، ومع تصاعد هذه العمليات كثرت التنظيمات التي تقوم بها فهناك ألوية خبير - فرع لبنان ، والفصائل الثورية المسلحة اللبنانية ومنطقة الجهاد الاسلامي وغيرها . ونظراً لوجود القوات السورية في لبنان ووجود عدد من التنظيمات الموالية لإيران ، فإن دمشق وطهران هما الدولتان اللتان تمتلكان القدرة على التأثير في عملية الافراج عن الرهائن الغربيين .

وتمكنت إيران وسوريا من الافراج عن الرهائنتين الأمريكيتين روبرت بوهل ، وفرانك ريد في ابريل ٩٠ من قبل مختطفهم الموالين لإيران . وكان هذه الخطوة بادرة على انفراج العلاقات الامريكية الايرانية ، والامريكية - السورية في نفس الوقت .

غير أن المصاعب الايرانية التطوعية توقفت بسبب أن امريكا ضلّت في التجارب مع بولاد حسن النية ، الصادرة

عن طهران . وتقصّد بذلك أن الولايات المتحدة لم تمارس الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح الرهائن اللبنانيين والفلسطينيين والإيرانيين لدى إسرائيل .

والواقع أن الولايات المتحدة أصرت على عدم تقديم أية تنازلات لسوريا أو إيران بخلاف الشكر . ويأتي ذلك انساقاً مع سياسة واشنطن في التعامل مع قضية الرهائن . والتي ترفض تقديم أية تنازلات أو التدخل في مفاوضات حولها .

ورغم أن إيران أعلنت أن مساعيها للإفراج عن الرهائن تأتي لأسباب إنسانية إلا أنها كانت تهدف من وراء هذه الخطوة إلى الإفراج عن الودائع الإيرانية لدى واشنطن التي قدرت بـ ١٢ مليار دولار أو على الأقل التفاوض حولها ، وكانت حكومة الرئيس كارتر قد جمعت هذه الودائع في أعقاب احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران عام ١٩٧٩ .

ومن ناحية أخرى هناك نيار في إيران يتزعّمه على خامنئي المرشد العام يرفض التدخل في مفاوضات مع واشنطن تهدف إلى التقارب بينهما بحجة واشتغل أن ترضى باقٍ من أن تخلي إيران عن الإسلام ومبادئها المستقلة كمن لا يستنصف العلاقات بين طهران وواشنطن .

ولقد لعبت سوريا دوراً مؤثراً في إضمار مخطط الرئيس صدام الرامي إلى دفع إيران لمساعدة بلاده سياسياً وعسكرياً تحت دعوى مواجهة قوات التحالف الغربي . فبعد زيارة علي نكير ولاباتي إلى دمشق ٨ / ٦ ، قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة إلى طهران ٩ / ٣٠ . أسفرت عن بيان سوري - إيراني مشترك بشأن أزمة الخليج . ورفض البيان الغزو العراقي للكويت ، وكّد على ضرورة الانسحاب العراقي الفيرالمشروط ، ورفض أي تغيير في الحدود السياسية القائمة .

كما أكّدت سوريا وإيران على ضرورة خروج القوات الأجنبية من المنطقة بعد انتهاء الأزمة . ورفض الرئيسان الأسد وراشدناهي اقتراح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بإقامة بنّية شرق أوسطية ، جديدة في المنطقة تنتج تواجداً أجنبياً بصورة أو بأخرى ، وتهدد أهمية هذا الموقف السوري - الإيراني المشترك أنه قطع الطرفين على المحاولات العراقية لإخراج إيران من موقعها الحيادي الرسمي .

ودفعها للوقوف مع العراق والتعبور باحتلاله للكويت نظير مغريات سياسية وأستراتيجية . وقد أدى الموقف السوري إلى تثبيت الموقف الإيراني الراضل لاحتلال الكويت . والتكّد من أن المصالحة العراقية الإيرانية لن تكون على حساب العلاقات السورية الإيرانية .

٣ - إيران وأزمة الخليج :

نظرت القيادة الإيرانية إلى الغزو العراقي للكويت بوصفه ينطوي على إخلال صارخ بميزان القوى في الخليج لصالح العراق ، حيث أن حصول العراق على أراض كويتية ينتج له امتلاك المزيد من مقومات القوى والمزايا الاستراتيجية بما قد يمكنه من ضرب الموائم الإيرانية على الخليج بشكل أيسر ، بل والتحكم في مداخل الخليج برمته . وعلى هذا الأسس ، رأت إيران أن الحواري العراقي سوف تكون له نتائج مباشرة وخطيرة على الأمن القومي الإيراني . ولذلك ، لم تمارض القيادة الإيرانية الغزو العراقي للكويت فحسب ، ولكنها ظلت تدعو إلى ضرورة معاقبة المعتدى وإجباره على الانسحاب الكامل ، بل وعارضت أية تسوية ، للتزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزييرتي بوبيان ووربة اللكويتيتين . لو الحصول على أية مكاسب اقليمية أخرى من شأنها تغير الوضع الجيوبوليسمي في منطقة الخليج . وذهبت في هذا الصدد إلى درجة التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال أية أراضي يحصل عليها العراق كغنية للخروج من الكويت .

وفي المقابل ، قد نشطت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأعضاء في معسكر التحالف المناهض للعراق ، لخلط ود إيران ، ليس فقط لإحباط محاولات الإغراء العراقية . ولكن أيضاً للاستفادة من الموقع الاستراتيجي لإيران في أزمة الخليج وتشجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية التي قررها مجلس الأمن .

وهكذا ، أدت هذه المنغخيرات إلى جعل أزمة الخليج بمثابة فرصة ذهبية لإيران للتخلص من مشكلاتها السياسية والاقتصادية ، الأمر الذي كان يستحيل معه التجاوب مع محاولات القيادة العراقية توريط إيران في الحرب . ومن ناحية أخرى ، فقد تعزز الموقف الحيادي بالنظر إلى أن القيادة الإيرانية كانت لديها في نفس الوقت تحفظات عديدة على موقف معسكر التحالف الدولي ، حيث رأت أن التواجد العسكري الأمريكي المكثف يمكن اعتباره أيضاً ضد إيران ذاتها لتحميم دورها وفرض ظلال المهيمنة عليها بانطلاق من أفة بعد أن تتمكن الولايات المتحدة من تدمير القدرات العسكرية العراقية ، ربما يثني الدور على إيران .

وفي نفس هذا الإطار ، ظلت القيادة الإيرانية تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ومحاولة إنقاذها دون اندلاع الحرب لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إفاضة الفرصة أمام القوى الأجنبية لفرض هيمنتها ، وحتى لا تؤدي الحرب إلى تعجير صراعات وتوترات أخرى في المنطقة . وفي ضوء علاقة

التفاعل بين هذه المتغيرات المتشابكة ، لم يكن متصوراً ان تتدخل إيران إلى جانب هذا الطرف أو ذلك عند اندلاع المعاليم العسكرية في الخليج .

اقتصار دور القوات المسلحة الإيرانية في هذا الاطار على الاستعداد لآلية احتمالات مفاجئة في المنطقة ، وكان النشاط الاساسي للقوات الإيرانية في سياق هذه المهمة متمثلاً في اجراء المناورات المشتركة بين كافة افرع هذه القوات ومن بينهما الحرس الثوري ، حيث اجريت عدة مناورات خلال الفترة ما بين اغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ . وكانت اكبر هذه المناورات تلك المناورة التي اطلق عليها (الانتصار واحد) ، وبدأت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ ، واستمرت عشرة ايام ، وشاركت فيها القوات البحرية والجوية والحرس الثوري ، وغطت مساحة ٣٠ الف كيلو متر مربع في مياه الخليج وخليج عمان ، وتضمنت اجراء عمليات برمائية وهمية للانزال وانتفاذ السفن المحمجة ومكافحة رجال الصفاذ . واستخدمت فيها طائرات الهليكوبتر والصواريخ من مختلف الانواع ، كما شاركت فيها حوالي ٥٠ سفينة حربية ومئات من الزوارق السريعة .

وامتداداً لهذا السلوك ، كان الجيش الإيراني وقوات الحرس الثوري يعززان اجراء تدريبات مشتركة تبدأ مع منتصف شهر يناير ١٩٩١ اي مع توقيت انتهاء فترة المهمة التي حددها مجلس الامن للعراق للانسحاب من الكويت ، وكان مخططاً ان تستمر هذه التدريبات شهراً على طول الحدود مع العراق وساحل الخليج ، وفي مساحة تقدر بحوالي ١٥ الف كيلو متر ، واطلق عليها اسم (فجر) .

وركزت المصادر العسكرية الرسمية في إيران على ان هذه المناورات ليست لها اي علاقة بالقضايا الإيرانية - العراقية . ولكن أعلنت القيادة الإيرانية في ١٦ يناير ١٩٩١ لرجاء المناورات العسكرية المزمعة إلى أجل غير مسمى ، وذلك في اشارة منها إلى الرغبة في الحيولة دون تفاقم الموقف في حالة اندلاع المعاليم . وقد جرى تقسيم الأراضي الإيرانية إلى مناطق معينة تحت مسؤولية وحدات القوات المسلحة الإيرانية ، حيث اسندت مسؤولية الدفاع عن مناطق غرب إيران للجوارق للعراق إلى قوات الجيش ، في حين اسندت مسؤولية الدفاع عن المناطق الواقعة في الجنوب إلى قوات الحرس الثوري .

وفي أعقاب اندلاع اصعال القتال في ١٧ يناير ، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في بيانات صادرة عنها ، ان إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد التي اعلمتها في وقت سابق . وحذرت كافة الاطراف المتحاربة من استخدام أراضيها ، وانها سوف ترد على ذلك بكل الوسائل ، كما اكدت على انها سوف ترعى من جانبها سيادة

أراضي القوت الأخرى ، وقد هدئت إيران بانها سوف تدبر موقفها من الحرب في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة « العتبات الشيعية المقدسة » في مدينتي النجف وكربلاء ، أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق .

ومن هذا المنطلق ، سعى العراق بكافة السبل إلى توريث إيران إلى جانبه في الحرب ، حيث زعم ان قوات التحالف الدولي هاجمت المناطق الشيعية المقدسة المشار إليها ، وأشار أيضاً في بعض بياناته إلى ان طائرات التحالف الدولي تقوم بانتهاك المجال الجوي الإيراني في طريق مهاجمتها للامهداف الاستراتيجية العراقية ، كما يمكن النظر إلى محاولته توريث إسرائيل في الحرب عن طريق قصفها صاروخياً بأنه يندرج في نفس هذا الاتجاه . على ان اهم المحاولات التي قام بها العراق في اطار رغبته توريث إيران في الحرب تتمثل في قيامه بأرسال اعداد كبيرة من طائراته المقاتلة وطائرات النقل العسكرية العاملة ليدخل إيران ، وذلك ابتداء من يوم ٢٦ يناير بوصل اجمالي هذه الطائرات إلى أكثر من ١٠٠ طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولي ، وبالرغم من ان القيادة الإيرانية سمحت لهذه الطائرات باستعمال مطاراتها ، إلا انها بقيت مع ذلك على موقفها الحيادي ، وقامت احتجاجاً إلى العراق على اقدامه على إرسال طائراته على هذا النحو ، كما أعلنت انها سوف تتخذ جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية الحرب ، وقد أدت هذه الخطوة العراقية إلى إثارة الشكوك لدى معسكر التحالف الدولي بأن الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال إيران طبقاً لاتفاق سري بين الجانبين ، بل والنظر إلى وجود هذه الطائرات في إيران بأنه يقدم تفسيراً للغموض الذي واجهته قيادة القوات المتحالفة في الأيام الأولى للحرب ، حينما اعتقدت بعد الضربة الجوية الأولى انها وجهت ضربة قاصمة لسلاح الجو العراقي ، ولكنها اكتشفت بعد ذلك ان عدداً صغيراً فقط من الطائرات العراقية قد تم تدميرها ، مع عدم اماكن معرفة اماكن اخفاء هذه الطائرات . ومن ثم جرى اعتبار هذا العمل بمثابة عمل متعمد من جانب السلطات الإيرانية ، وأنه يمثل انتهاكاً للحياد الذي أعلنته إيران . وقد تزايدت هذه الشكوك في اعقاب ما تردد عن سماح السلطات الإيرانية لاحدى طائرات النقل العراقية المحمجة بالعودة إلى العراق ، وايضا في اعقاب اعلان إيران انها سوف ترسل بعض المواد انفذائية والمساعدات الانسانية إلى العراق ، الامر الذي اثار المخاوف من احتمال نشوء تعاون لوسع بين العراق وإيران .

وفي مواجهة هذه الشكوك ، حرصت القيادة الإيرانية على نفي وجود اتفاق مع العراق بشأن لجوء الطائرات

الكويت ، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة في البيان الختامي لمؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في النوحة في شهر ديسمبر ، الذي اشار إلى إمكانية قيام التعاون وتنسيق بين دول المجلس وايران في المجالات الأمنية مستقبلا .

وبعد انتهاء الحرب ، انخفضت القيمة الممنوحة للدور الايراني في الترتيبات الأمنية لا سيما بعد اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا على تنفيذ بروتوكول للتعاون الأمني والاقتصاد ، الأمر الذي اصطر الرئيس الايراني هاشمي زهنجاني إلى الاعراب صراحة في منتصف شهر مارس ١٩٩١ برغبة المشاركة في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج بعد انتهاء الأزمة تماما ، وشدد قلق بلاده اراء تجاهها في ترتيبات الامر بعد التوقيع على اتفاق المثلث ، كما اشار إلى قناعته بأن هذا الاتفاق غير صالح للتطبيق بدون مشاركة ايران . وفي هذا الاطار أعلن الرئيس الايراني أن وجهة نظر بلاده اراء هذه الترتيبات الأمنية نعوام على المركز التالية :

- ١ - أن ترتيبات الأمن الإقليمية في منطقة الخليج ينبغي أن تستند على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .
- ٢ - رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال .
- ٣ - ضرورة التعاون الشامل بين جميع دول المنطقة .

العراقية إلى مطارات شمال إيران ، كما أكدت على أنها تتعامل مع الطيارين العراقيين باعتبارهم أسرى حرب ، أنها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب ، وأنها لم تسمح بمودة أي طائرة عراقية حتى ذلك الحين - وقد ابلغت القيادة الإيرانية هذا الموقف إلى جميع الأطراف المعنية بما فيها العراق ، وذلك أثناء الزيارة التي قام بها سعود حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي إلى إيران في أوائل شهر فبراير ، والتي تقدم خلالها بطلب الجانب الإيراني لاستعادة الطائرات العراقية ، وظلت إيران على نفس هذا الموقف حتى انتهاء أعمال القتال بين الجانبين المتحاربين .

٤ - الموقف الإيراني من الترتيبات الأمنية في الخليج :

ومنذ بداية الأزمة ، طرحت إيران بصها باعتبارها القوة الوحيدة التي يستطيع العالم الاعتماد عليها للحفاظ على الأمن والسلم في الخليج ، وبقاء الطريق مفتوحا أمام تدفق النفط ، على أنه مع تزايد الأفكار المطروحة بصدد الترتيبات الأمنية في المنطقة ، تحولت إيران لتصبح محورا في الأفكار المعقدة من جانب الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى ، وامتنعت من جانبها عن التعقيب على هذه الأفكار أو المشاركة في بلورتها ، وساعدها على ذلك أن الأطراف المذكورة كانت تتسابق إلى اسناد دورها لإيران في ترتيبات الأمن والسلم في منطقة الخليج بعد انتهاء حرب تحرير

رابعاً: التفاعلات التركية - العربية

١ - التطور السياسي الداخلي

فرضت قضية تصاعد الإسلام الميولي نفسها على الحياة السياسية في تركيا خلال عام ١٩٩٠، وبرز ذلك في المظاهرات الطلابية في الجامعات التركية للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، والصراع العنفي بين الإسلاميين الذين يرفعون شعارات دولة إسلامية وبين العلمانيين الذين ينادون بضرورة التمسك بمظهر الدولة العلمانية.

كما شهد عام ١٩٩٠ عودة الاكراد لشن هجماتهم على القوات التركية في جنوب شرق تركيا سعياً نحو تحقيق انفصال الاقليم عن تركيا.

أدى التحول في سياسة الحكومة التركية من العداء لمظاهر الإسلام إلى الاتجاه نحو الدين الإسلامي إلى صعود التيار الإسلامي في تركيا، البلد المسلم ديناً والتملأني دستوراً، فقد أعيد تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي إلى مدارس تركيا، كما أن الحكومة التركية، أصبحت تعطي اهتماماً خاصاً لبناء المساجد والمراكز الإسلامية للخدمة بتعليم القرآن الكريم، الأمر الذي أدى إلى تنامي التيار الإسلامي خاصة بين الشباب التركي.

وقد كشف تقرير أعدته نيومان كومان رئيس المخابرات التركية أن عناصر الحركات الإسلامية تسربت إلى كل نواقر الدولة وقوات الأمن، مؤناً الأصوليين قد تمكنوا من السيطرة على المراكز الهامة في الدولة.

وكانت أبرز الخطوات التي اتخذتها تركيا خلال عام ٩٠ والتي أبرزت مدى تأثير الحركة الإسلامية على السياسة التركية ما يلي:

- إصدار البرلمان التركي قانوناً يسمح للطلبات في الجامعات بارتداء الحجاب الشرعي، وكانت المحكمة الدستورية قد حكمت منذ عامين بأن ارتداء الحجاب الشرعي يتعارض مع المبادئ العلمانية التي يقوم عليها الدستور التركي.

- أقرت لجنة الموازنة بالبرلمان التركي ضريبة جديدة تسمى «ضريبة المساجد» وتقضى بدفع البنوك وشركات التأمين ضريبة مقدارها ٢٪ من أرباحها السنوية تخصص للانفاق على المساجد والأماكن الدينية الأخرى.

- مناقشة البرلمان لمشروع قانون يتضمن تدريس مادة الدين «التطبيقية» ويقصد بذلك اقتران تدريس مادة الدين بممارسة الطلاب للشعائر الدينية كالصلاة في المدارس.

ويلاحظ أن حزب الوطن الأم الحاكم بدعم من العناصر المحافظة داخل حزب الطريق القويم المعارض هو الذي يقود الحركة الإسلامية ويتبنى برامجها داخل البرلمان مما أدى إلى تقسيم عتلى داخل حزب الوطن الأم إزاء مسألة العلمانية والأصولية فعلى حين يرى الأصوليون وعلى رأسهم محمد كيتوشلار رئيس الوزراء أن العلمانية لا تمنى وضع قيود على ممارسة الشعائر الدينية أو إغلاق الطريق أمام الأفكار الإسلامية.. فإن العلمانيين يرفضون إجراء أى تغير في النظام المتبع بفصل الدين عن الدولة.

وقد بلغ هذا الانقسام من حدته أن أثارت شائعات حول استعداد الجيش للاستيلاء على السلطة لمصم الخلافات بين الأصوليين والليبراليين، غير أن رئيس أركان الجيش التركي نفى ذلك نقياً قطعيًا. ولم يغير ذلك الاعتقاد بأن القادة العسكريين في تركيا هم المدافعون عن سياسة أنتوروك العلمانية.

وتعانى تركيا مثل العديد من دول الشرق الأوسط من مشكلة الاقليات، وأبرزها الاقلية الكردية التي تنتشر في المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا، وتشير التقديرات لعدد الاكراد ما بين ٧، ١٢ مليون كردي في حين يبلغ اجمالي السكان حوالي ٥٥ مليون نسمة وترفض السلطات التركية منذ فترة طويلة الاعتراف بوجود اقلية كردية في تركيا وأسمتهم «اكراد الجبال» وأصدرت تركيا قانوناً عام ١٩٨٣ يقضى بالسجن لمدة خمس سنوات على كل شخص يعترف بوجود الاكراد في تركيا، ويحظر القانون

استخدام اللغة الكردية أو التحدث بها حتى في المناطق التي يتجمع فيها الكرد .. ويمتلى الكرد منذ زمن بعيد من الاضطهاد السياسي ضدّهم ، والاقتل الاجتماعي للمناطق التي يعيشون فيها .

وقد تمكن الكرد من تنظيم صفوفهم وتشكيل حزب العمال الكردى ، وهو حزب ماركسى - لينينى . تمكن من تشكيل خلايا تنظيمية عسكرية في المناطق الريفية في جنوب شرق الاناضول .. وتمكن الحزب من فتح مكاتب تابعة له في عدد من العواصم الاوروبية والعربية .

وقد أدت أعمال العنف التي يمارسها الكُرد ضد القوات التركية في جنوب شرق الاناضول إلى اعتراف حزب الوطن الام بوجود اقلية كردية ، وبدأت كردى ، تدخل قاموس الصحافة التركية بشكل عني .

وتعتقد السلطات التركية أن حزب العمال الكردى يحصل على دعم قوى من الخارج خاصة من سوريا وفرنسا ولبنان .. حيث يوجد مقر الحزب الرئيسى في سهل البقاع في لبنان .

وقد صعد الحزب من أعماله العسكرية فى يوليو ١٩٩٠ حيث شن هجمات عسكرية على القوات التركية في جنوب شرق الاناضول مما أدى إلى اشعال النار في احدى قرى اقليم سيرت وقتل ما لا يقل عن ٢٥٠٠ كرديا ، ورفضت السلطات التركية تنفيها اعلاميا في أعمال التمرد التي يقوم بها الكرد واتخذت في هذا الصدد اجراءات صارمة حيث أعلنت السلطات انها ستصادر اية صحيفة تعلق على أعمال التمرد في جنوب شرق البلاد وقد غيرت السلطات التركية سياستها جزئيا تجاه الكرد ، مع تفاعل أزمة الخليج إذا اعتبرت أن الكرد اقلية ثقافية ورفضت الحظر المفروض عن المطبوعات الكردية سمحت باستخدامها وفق ضوابط معينة ، فيما اعتبر بمثابة انفراج في اوضاع الكرد .

٢ - العلاقات التركية - العربية :

تمثل المنطقة العربية اهمية خاصة لتركيا ، ليس فقط لاعتماد الاقتصاد التركى على النفط العربى ولكن أيضا لاعتبارات أمنية واستراتيجية فقد نصت الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول حلف شمال الاطلس على إمكانية استخدام القواعد العسكرية التركية للدفاع عن المصالح الغربية فى الشرق الاوسط بعد موافقة الحكومة التركية . وفى ضوء هذا الاطار يمكن ان نحدد ثلاثة عوامل أساسية تصير اهمية المنطقة العربى ، خاصة منطقة الخليج العربى - لأمن تركيا :

- المصالح الاقتصادية لتركيا فى المنطقة حيث تحصل على ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة ، فضلا عن ان الصادرات التركية إلى الدول العربية خاصة إلى سوريا والعراق والسعودية تساعدها على تقليص العجز فى ميزانها التجارى مع الغرب .

- ان لتركيا مصلحة فى استمرار تدفق البترول العربى للغرب ، نظرا لارتباط أمنها ومصالحها بالمصالح والامن العربى .

- عودة الاسلام كقوة مؤثرة فى الحياة السياسية التركية أدى إلى اهتمام تركيا بقضايا العالم الاسلامى والعربى .

وخلال عام ٩٠ سيطرت على التفاعلات العربية / التركية قضيتان اساسيتان هما : قضية المياه ، موقف تركيا من أزمة الخليج .

قضية المياه : تشترك سوريا والعراق مع تركيا فى الاستفادة من نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية ويصبان فى الخليج العربى .. وقد أدت المخططات التركية الرامية إلى بناء السدود على نهري دجلة والفرات إلى توتر فى العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق ، لاسيما وأن ٩٠٪ من مياه الفرات تنبع من الاراضى التركية ، وتساهم بنسب النسبة تقريبا فى نهر دجلة قبل نقله بفرعه الشرقى الذى ينبع من جبال زاغروس فى ايران .

وقد انفجرت أزمة مياه الفرات فى ١٣ / ١ / ١٩٩٠ عندما أعلنت تركيا قطع مياه الفرات عن كل من سوريا والعراق لمدة شهر كامل وذلك لملء خزان سد أتاتورك وهو جزء من مشروع ضخم مشروع الاناضول الكبير وتبلغ تكلفته ٢٥ مليون دولار ، ويشتمل على بناء ٢١ سدا على جانبي نهر دجلة والفرات الامر الذى سيؤثر بدون شك على منسوب المياه الذى سيصل إلى سوريا والعراق .

وتهدف تركيا من المشروع تحويل الاقاليم الجنوبية الشرقية القاحلة إلى سلة خبز لمنطقة الشرق الاوسط مما يدعم من موقف الاقتصاد التركى ، فضلا عن رفع مستوى المعيشة للكرد الذين يقطنون هذه المنطقة ، كما أن للمشروع بعد سياسى يتمثل فى إمكانية استخدامه كأداة للضغط على سوريا والعراق لتغيير موقفهما من الكرد ، وتخلي سوريا عن المطالبة بلواء الاسكندرونة .

وقد أدى قرار تركيا قطع المياه لمدة شهر إلى إلحاق اضرار كبيرة بالمحاصيل الزراعية فى سوريا والعراق ، وانقطاع المياه والكهرباء عن بعض المدن السورية ، وأثار أزمة سياسية فى العلاقات العربية التركية فأدانت جامعة الدول العربية فى بيان رسمى بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٠ اقدام السلطات

التركية على قطع مياه الفرات ، واعتبرت ذلك سابقة خطيرة في العلاقات التركية - العربية .

وقد تضاعف قرار تركيا قطع مياه الفرات لمدة شهر مع بدء المفاوضات بين تركيا واسرائيل لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة مفارقة وكلفت العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ عام ١٩٨٠ على مستوى المفوضية بعد أن سحب تركيا سفيراها في تل أبيب احتجاجا على ضم اسرائيل للقدس الشرقية . وثمة اسباب دفعت انقره إلى النظر في رفع مستوى علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل منها ضعف المساندة العربية للأقلية التركية في قبرص وبلغاريا .. ومساندة بعض الدول العربية للحركة الانفصالية الكردية في تركيا ، بالإضافة إلى أن الحصار الدبلوماسي العربي لاسرائيل قد ضعف بعد معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ .

وكانت أبرز الخطوات على صعيد تطبيع العلاقات بين اسرائيل وتركيا ما أعلن عنه السفير التركي في عمان ١٤ / ٥ من أن تركيا ستزود اسرائيل بالمياه ، ولكن ليس عن طريق اتفاق رسمي بين الحكومة التركية واسرائيل ، وإنما من خلال اتفاق بين اسرائيل وأحدى شركات القطاع الخاص التركية ، ويلاحظ أن تركيا نفت وجود اتفاق رسمي مع اسرائيل حول هذا الغرض على المشاعر العربية .

ومن المتوقع أن تعود مشكلة المياه للظهور مرة أخرى مع بداية تشغيل الوحدة الأولى لتوليد الكهرباء من سد أتاتورك ، إذا أن هذا يتطلب قطع المياه لمدة شهر لرفع منسوبها في بحيرة أتاتورك وتصبح المشكلة أكثر تعقيدا مع زيادة المعجز المائي السوري الذي سيصل عام ٢٠٠٠ إلى بلوين متر مكعب .

وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية التي مستحلبها المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات على كل من سوريا والعراق إلا أنه من المستبعد أن يتحول الصراع على المياه إلى نشوب حرب في المنطقة نظرا للضعف العسكري لكل من العراق وسوريا مقارنة بتركيا فضلا عن انتشار العراق بترتيبات ما بعد حرب الخليج ، واتشغال سوريا بالفتور على حدودها الجنوبية للعربية ..

٣ - تركيا وأزمة الخليج

أدى الغزو العراقي للكويت إلى وضع القيادة التركية في موقف بالغ الحساسية إذ أن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة المعززة في حلف الأطلسي ، وحصلت على هذه المضوية بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يمكن الغرب من الدفاع عن مصالحه في المنطقة الجنوبية ، وبدون شك فإن عضوية تركيا في حلف الأطلسي يمثل ميزة أمنية لتركيا التي تسعى

إلى الانضمام للموق الأوروبية المشتركة والامتدانة من التسهيلات الاقتصادية التي تقدمها السوق للدول الاعضاء ، وما زالت تركيا عضوا مراقبا في السوق بعد أن رفض طلبها الذي تقدمت به للانضمام للسوق عام ١٩٨٩ .

ومن ناحية أخرى فإن العلاقات العربية / التركية تشهد استقرارا نسبيا خاصة في المجالات الاقتصادية ، فالعراق يعد الشريك التجاري الثالث لتركيا سواء في مجال التصدير أو الاستيراد ، فضلا عن وجود خطين لاتاتريك البترول العراقية تمر بالأراضي التركية ، وتحصل تركيا على عوائد مرور تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، كما أنها تحصل على ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من العراق .

وقد وضعت هذه العوامل القيادة التركية في موقف بالغ الحساسية فإذا استجابت لقرارات الأمم المتحدة واحكمت الحصار الاقتصادي على العراق فسوف تفقد امدادات النفط وعوائد مرور النفط العراقي .. مما سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد التركي الذي انخفض معدل نموه من ٨,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢,٠٪ عام ١٩٨٩ ، وإذا لم تؤيد تركيا موقف التحالف فسوف ينكمش ذلك سلبيا على علاقاتها بالدول الغربية ، والعربية المعارضة للانحلال العراقي للكويت .

ومن ثم حرص الرئيس أوزال على توظيف الأزمة سياسيا واقتصاديا لمصلحة تركيا ، فرفع أنها بادرت بإدانة الغزو العراقي للكويت لأنها لم تقدم على اتخاذ أية إجراءات ضد العراق إلا بعد زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي إلى انقره ٨ / ٨ ، وتم خلال الزيارة بحث التسهيلات التي ستقدمها تركيا إلى واشنطن ، والتي ستقدمها واشنطن إلى انقره فقد تمهنت الولايات المتحدة بتعريض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية التي ستنتج عن مساندة تركيا للتحالف والتي قدرت بـ ٤ مليارات دولار .. كما رغبت الولايات المتحدة في ١٥ / ٨ العطر عن القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص عام ١٩٧٤ .. ووافقت ألمانيا الغربية على تزويد تركيا بـ ١٢٠ دبابة من طراز ليوبارد ٤ .

وبعد أن حصلت تركيا على هذه المكاسب اتخذت المواقف التالية :

١ - إغلاق خط الانابيب العراقي في ٩ / ٨ الممتد بين كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير مع العراق نظما من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٢ - وافق البرلمان التركي في ١٤ / ٨ على منح الحكومة صلاحية إعلان حالة الحرب لمواجهة الأحداث في الخليج .

٣ - أعلن الرئيس أوزال في ٢٤ / ٨ عن استعداد تركيا لإرسال قوات تركية لاية دولة عربية تطلب ذلك لمواجهة التهديد العراقي .

٤ - وافقت تركيا على استخدام للقوات الامريكية لقاعدة - انسرليك - الواقعة بالقرب من الحدود التركية السورية العراقية .

٥ - طالبت تركيا في ٢٠ / ١١ حلف الاطلنطي بارسال وحدات عسكرية تابعة للحلف لمواجهة حرب محتملة مع العراق .

ويلاحظ ان الموقف التركي اتمم بالسرعة والرغبة في الاشتراك الفعلي في التحالف الدولي ضد العراق . وقد تعرضت تركيا إلى ضغوط داخلية من جانب أحزاب المعارضة التي انتقدت خلق ألقاب للنظام العراقي وطلب تركيا قوات أجنبية من حلف الاطلنطي ، فقد أعلن حزب الاتحاد الشيوعي ، والحزب الاجتماعي للديمقراطي وهما من احزاب المعارضة شكوكهما في ان تقدم العراق على مهاجمة تركيا ، وعارضا طلب انقرة وحدات عسكرية من حلف الاطلنطي للدفاع عن تركيا وموافقة الحكومة على استخدام القوات الامريكية لقاعدة انسرليك . ، غير أن الحكومة التركية مضت في طريق دعمها الكامل للتحالف المعارض للعراق .

ومن ناحية أخرى خلقت الأزمة فرصة للديبلوماسية التركية كي تقيم حواراً مع بعض دول المنطقة فقام الرئيس أوزال بجولة في دول المنطقة في أكتوبر شملت سوريا وقطر والسعودية ومصر . وكانت قضية المياه والاكرد من ابرز القضايا التي ناقشها الرئيس أوزال ، خاصة وأن حزب العمال الكردلي له مقر دائم ومعسكرات تدريب في المناطق التي تسيطر عليها القوات السورية في لبنان . وتأمل تركيا ان تثير سوريا من موقفها في قضية الاكرد بعد وان اعطت أنها لن تستخدم قضية المياه وسيلة للضغط على سوريا .

وجدت القيادة التركية ان الفوز العراقي للكوييت بعد سابقة خطيرة من نوعها في منطقة الشرق الاوسط ، بصورة يمكن ان تطرح احتمالات بالغة الخطورة تعرضن تركيا ذاتها لمشاكل وتهديدات مماثلة في المستقبل ، وقد عبرت القيادة التركية عن قناعها بان استخدام السلاح من جانب جهة ما في المنطقة لقرض اتفاق او وضع معين بالقوة يعتبر مسألة لا يمكن قبولها من حيث المبدأ . وفي حالة تمرير مثل هذا السلوك فإنه قد يتكرر ويدفع تركيا يوماً إلى مشاكل غير مرغوب فيها . وفي نفس هذا الاطار ، رأت القيادة للتركية ان السماح للعراق بالاستفادة من احتلاله للكوييت سوف يؤدي

إلى تعطيل مقومات القوة الشاملة لديه ، ويخلق مصدر تهديد متزايد للتركية في منطقة الحدود الجنوبية ، بصورة يمكن ان تؤدي مستقبلا إلى تشجيع العراق على التوسع شمالا على حساب تركيا ، او على الأقل تمكين العراق من امتلاك قدرة اكبر على عزل تركيا عن دائرة التفاعلات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج بالذات .

وفي نفس الوقت ، فإن القيام بدور فاعل في مناهضة العراق كان ينطوي على تمكين تركيا من الحصول على مكاسب عديدة على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي ، ذلك ان المكانة الجيوسياسية لتركيا المتمثلة في كونها القطر الوحيد في حلف شمال الاطلنطي الذي له حدودا مباشرة مع العراق ، وإملاكها قوة عسكرية هامة ، قد ادبا معا إلى زيادة المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الغرب بحكم ما يترتب عليهما من إمكانية قيام تركيا بدور رئيسي سواء في تطبيق الحصار الاقتصادي او تنفيذ اعمال قتالية ضد العراق . وتتزايد أهمية هذا المتغير بالنسبة إلى القيادة التركية بالنظر إلى أن تركيا كانت على وشك ان تفقد بالفعل مكانتها في التحالف القبرسي مع انتهاء الحرب الباردة واحلال سياسة الوفاق ، وما ترتب على ذلك من تنشي لبقية العسكرية للحلاف ، بل وتراجع فاعلية الأداة العسكرية في العلاقات الدولية . وقد تمكن تأثير أزمة الخليج على المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة ، في تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة نسبيا إلى تركيا لتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها بسبب المقاطعة الاقتصادية للعراق ، والتي قدرتها المصادر التركية بما يتراوح بين ٣ و ٥ بلايين دولار . وكذلك حصول تركيا على مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الامريكية لتحديث بنية قواتها المسلحة وزيادة قدرتها العسكرية ، حيث حصلت تحديدا على ما يلي :

- اعمادات مالية وصلت قيمتها إلى بلايين دولار من بنك التصدير والاستيراد الحكومي الأمريكي لتسويل انتاج مشترك لمائتي طائرة هليكوبتر بالتعاون مع شركة (سيكوركي) .

- الحصول على ٨٠ طائرة قتالية من طراز (ف - ١٦ سي) ، اضافة إلى اتفاقية سابقة توصل لها الجانبان في مطلع عام ١٩٩٠ وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه . وقد سعت تركيا إلى مضاعفة هذا العدد من الطائرات ليصبح مجموع ما تملكه من تلك الطائرات ٣٢٠ طائرة ، وهو اكبر عدد من هذا الطراز لدى دولة واحدة في العالم .

- الحصول على موافقة الولايات المتحدة بتمويل خطة كانت تركيا قد اعنتها قبل سنتين ، ورفضتها الادارة الامريكية في حينها ، لتحديث الجيش التركي واملحته

الحربية تصل تكلفتها الاجمالية إلى حوالي أربعة مليارات دولار .

العمل على توسيع للتعاون مع الصناعة العربية الامريكية من خلال السماح لتركيا بتصنيع طائرات (ف . ١٦ سي) المتقدمة في تركيا ، والفرغ من تصدير الانتاج للتركى للدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة لا سيما مصر وباكستان ، وكذلك السماح لتركيا بتصنيع الصواريخ MRLS وطائرات الهليكوبتر الثقيلة .

وقد اتاحت ازمة الخليج لتركيا ايضا الحصول على جواز مرور بالغ الاهمية إلى السوق الأوروبية المشتركة ، حيث تدخلت الولايات المتحدة لدى دول السوق لفتحها على توسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما في ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادي والعسكري مع تركيا .

على ان المكاسب الاكثر اهمية لتركيا من جراء ازمة الخليج تمثل بصفة اساسية في اعطاء القيادة التركية فرصة مثالية للخروج عن دائر التوقع حول المشكلات الوطنية والمالية ، واتاحت الفرصة لها لزيادة دورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، ليس فقط لان تركيا أصبحت واحدة من المراكز الاقليمية الرئيسية في الاعمال المناهضة للعراق سياسيا وعسكريا ، ولكن ايضا بالنظر إلى الادوار التي تزد ان تركيا سوف تقوم بها في إطار الاستراتيجية الامريكية لإعادة ترتيب الأوضاع الامنية في المنطقة بعد انتهاء الازمة ، والتي بدأ من خلالها ان تركيا سوف تكون القاعدة الاساسية في مثل هذه الترتيبات حال تنفيذها .

وهكذا ، فإن ازمة الخليج قدمت العديد من المزايا والمكاسب الاستراتيجية لتركيا ، الا ان هذه المزايا والمكاسب لم تكن كافية في حد ذاتها لدفع القيادة التركية نحو الانخراط الكامل في الاعمال القتالية المضادة للعراق ، اى المشاركة الفعلية في الحرب . ذلك ان البيئة السياسية الداخلية في تركيا شهدت في نفس الوقت العديد من التغيرات والمعوقات التي حالت دون ذلك . ويمثل التقيد الرسمي في ان مثل هذا السلوك كان سيمنح تنافسا صارخا مع توجهات السياسة الاقليمية لتركيا تجاه منطقة الشرق الاوسط ، والتي تتأسس منذ ايام الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك على مبدأ الحياد الاقليمي في نزاعات المنطقة ، وما زال هذا المبدأ يلقي قبولا ولتشارا وضحين في الاوساط السياسية والعسكرية التركية . وبناء على هذا المبدأ ، نشطت المعارضة السياسية في الداخل لمجرد تجاوز القيادة التركية مع المساعي الامريكية والدولية الرامية إلى الضغط على العراق عسكريا واقتصاديا ، كما تزايدت حدة هذه المعارضة حينما بدأ في بعض الفترات ان القيادة السياسية التركية كانت تنهيا للتدخل العسكري الفعلي في الازمة ، وحينما بدأ ايضا

ازمة جهودا تبذل لتحويل تركيا إلى قاعدة محتملة للهجوم على العراق .

٤ - ركائز السياسة العسكرية التركية تجاه أزمة الخليج .

أ - تعزيز اوضاع القوات المسلحة التركية :

انضمت ، لزمة الخليج في وقت كانت فيه وحدات من الجيش التركي في منطقة الحدود مع العراق وسوريا ، تقوم بتنفيذ عمليات ضد المتمردين الاكراد في تلك المناطق . وخلال الايام الاولى التي اعتبرت الغزو لم تؤد للتطورات في الخليج إلى رفع درجة التأهب او إعادة توزيع القوات بصورة تتلاءم مع المستجدات الطارئة ، وبعد مرور اسبوع على الغزو ، بدأت التحركات العسكرية التركية تأخذ وتيرة أكثر سرعة ، لانها كانت تنطلق في جوهرها من الرغبة في الاحتراز من احتمالات اقدام العراق على اجراما ، ثم بدأت تعزيز اوضاع القوات التركية في التصاعد التدريجي ، بحيث انها تشعبت إلى المجالات الرئيسية الثلاث التالية :

- تنفيذ عمليات فتح استراتيجي كبرى للقوات التركية على الحدود العراقية .

- تنفيذ المناورات العسكرية للرماية إلى اعداد القوات لظروف الصراع المسلح .

- طلب الدعم من قوات حلف شمال الاطلسي .

وفيما يتعلق باعمال الفتح الاستراتيجي للقوات التركية على الحدود مع العراق ، نشطت القيادة التركية في تنفيذ الفتح في اعقاب الحصول على سلطات كاملة من البرلمان في ١٣ أغسطس تمسبا لاحتمال اعلان حالة الحرب واستخدام القوات المسلحة التركية في حالة حدوث تهديد خارجي . وفي فترة ما قبل الغزو ، كانت منطقة الحدود التركية الجنوبية تقع في نطاق مسؤولية الجيش الثاني المؤلف من فرقتين بما فيها قوات حرس الحدود . وقد استهدفت التجهيزات اللاحقة اعطاء قوات هذا الجيش عمقا دفاعيا اضافيا في المناطق الشمالية الغربية ، تمسبا لأي هجوم عراقي محتمل ، أو لأي تصاعد محتمل في هجمات الثوار الاكراد ، وذلك من خلال نقل عدة آلاف من الافراد والمعدات المسلحة بالجيش الثالث للمواجهة للاتحاد السوفيتي ، وجعلهم تحت قيادة الجيش الثاني ، والذي وصلت قواته بموجب ذلك إلى حوالي ٧٠ ألف رجل والواضح أن هذا الاجراء كان يستهدف الاحتياط لامكانية اقدام العراق على تنفيذ غارات انتقامية ضد شبكة مصادر المياه والحدود ومحطات توليد الكهرباء المقامة في الاراضي للتركية القريبة من الحدود ، كما استهدف في نفس الوقت منع تسلل المتمردين الاكراد ووقف اعمال التهريب إلى داخل العراق .

جبهة برية جديدة على الحدود التركية - العراقية عند اندلاع الحرب ما لم يحدث هجوم عراقي على تركيا .

وقد نادى الرئيس تورجوت اوزال مرات عديدة بزيادة الدور العسكري التركي في الخليج من خلال ارسال قوات برية إلى السعودية وقطع بحرية إلى الخليج معتبرا ان ذلك الاجراء قد يكون من مصلحة تركيا ، وعمل في هذا الاطار على الحصول من البرلمان على صلاحيات مطلقة لارسال القوات التركية إلى الخارج والسماح بتمركز قوات اجنبية في البلاد ، وهو ما حصل عليه بالفعل في ٥ سبتمبر . وتردبت في اعقاب ذلك انباء مفادها ان تركيا في سبيلها لارسال سفينتين حربيين إلى الخليج للمساعدة في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، علاوة على اعزامها ارسال قوة برية تضم ما يتراوح بين ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠ جندي إلى المملكة العربية السعودية للاشتراك في القوة المتقدمة الجنميات في رد اي هجوم عراقي محتمل . على ان ضغوطا شديدة من العسكريين الأتراك وقيادات المعارضة السياسية ، أدت في نهاية المطاف إلى صدور قرار من القيادة التركية بحجم ارسال قوات مقاتلة إلى منطقة الخليج ، والاكتفاء بارسال وحدات لتقديم خدمات في مجالات النقل والمواصلات والصحة فقط للقوات الدولية الموجودة في المؤخرة دون الانخراط في القتال بل والاعلان عن نية تركيا عدم المشاركة في اي هجوم على الاراضي العراقية او المشاركة في اي خطط لضرب العراق بصورة مباشرة .

ويرتبط بأعمال تمزيق القدرات التركية إقدام الحكومة على طلب الحصول على الدعم العسكري من حلف شمال الاطلسي . والمقصود هنا بطلب الحصول على الدعم العسكري هو العمل على استقدام قوات فعلية من دول الحلف للمشاركة في اعباء الدفاع عن تركيا . وكانت القيادة قد دعت الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ابداء قدر اكبر من روح التضامن مع تركيا من اجل الحفاظ على وحدة جبهة المجتمع الدولي امام العراق . وفي اواخر شهر ديسمبر ، طلبت تركيا بصورة اكثر تحديدا من دول الحلف لارسال طائرات كمساعدة عسكريا منها للموقف التركي في ازمة الخليج بونتسي الطائرات المطلوبة إلى قوة التدخل السريع الاطلسية ، وتضم مقاتلات فائقة بلجيكية من طراز (ميراج - ٥) ومقاتلات المانية من طراز (الفاجيت) وطائرات استطلاع ايطالية من طراز (ج - ٩١) . وقد قامت بلجيكا والمانيا بالفعل بارسال المقاتلات المطلوبة بعد دراسة وتقويم المخاطر التي تواجها تركيا .

كما قررت كل من الولايات المتحدة وهولندا والمانيا

ومع استمرار اعمال تصعيد الازمة من جانب العراق ، قامت تركيا في اوائل شهر سبتمبر باضافة المزيد من التعزيزات الدفاعية إلى المنطقة الحدودية ، حيث نشرت فيها لوامين مدرعين اضافيين وفرجين من المظليين والقوات الخاصة ، علاوة على زيادة عناصر الدفاع الجوي ، الامر الذي رفع اجمالي القوات التركية إلى ٩٥ الفا ، في حين كان العراق من جانبه يواصل اعمال نشر القوات على الحدود مع تركيا على نحو تم تقديره وتقذاك بحوالي ٥٥ ألف جندي عراقي ، منتظمين في حوالي خمس فرق عسكرية ، ومنتشرين على مسافة تمتد حوالي ٢٤٠ كيلو مترا ، بل ان اعمال نشر القوات العراقية على الحدود مع تركيا في تلك الفترة فاقت في كثافتها الاعمال التركية المماثلة ، حيث قام العراق في منتصف شهر سبتمبر بدفع ثلاث فرق إضافية بتألف كل منها من ١١ ألف رجل ، الامر الذي رفع اجمالي القوات العراقية هناك إلى حوالي ١٠٠ ألف رجل حسب تقدير المصادر الغربية في تلك الفترة .

وقد جرى نشر القوات التركية على طول منطقة الحدود مع العراق بين منطقة ماردين الواقعة جنوب شرق الاناضول ومراكز الخابور الحدودي ، وشهدت هذه المنطقة حركة كثيفة للقوات العسكرية التركية طيلة تلك الفترة ، وحتى نهاية شهر ديسمبر . حيث كانت القيادة التركية قد انتهت تقريبا من استكمال اعمال حشد ونشر القوات في تلك المنطقة ، كما وضعت ايضا قواتها البحرية في حالة تأهب فصرى ، الامر الذي دعال الرئيس تورجوت اوزال إلى التصريح وتقذاك بان القوات المسلحة التركية أصبحت مستعدة للقيام بابة اعمال في حالة نشوب الحرب من جراء ازمة الخليج . وقد توافقت هذه الاجراءات مع اعمال اخذ لاجلاء المواطنين الأتراك من المنطقة إلى المناطق الغربية في البلاد ، كما جرى اتخاذ الاستعدادات في جميع ارجاء المنطقة الشرقية من البلاد واعتبرت بمثابة منطقة امنية .

وبصفة اجمالية ، لم يحل موعد انتهاء فترة الانذار الذي وجهه مجلس الامن إلى العراق في ١٥ يناير ١٩٩١ ، الا وكانت القوات التركية البالغ عددها ٨٠٠ ألف رجل قد وضعت في حالة تأهب فصرى ، كما جرى اتخاذ الاجراءات في جميع انحاء البلاد لكفالة التسهيلات الحيوية وامدادات المياه وحماية المنشآت والمرافق الصناعية ، كما بلغ اجمالي القوات التركية المنتشرة في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد حوالي ١٠٠ ألف بصكرى ، بالإضافة إلى اعداد اخرى من دبابات القتال الرئيسية وصواريخ الدفاع الجوي وقطع المدفعية الثقيلة والطائرات القتالية ، على ان القواعد التركية ظلت تؤكد مع ذلك على ان هذه الاجراءات تندرج في اطار العمل على الدفاع عن البلاد ، دون وجود نية لفتح

ارسل صواريخ أرض - جو - من طراز (باتريوت) (ورلاند) بعد ما وجه المصنوعين الاتراك طلب مساعدة جديدا إلى الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي قبل اندلاع الحرب مباشرة وذلك للدفاع عن المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا ، ومن بينها سد اتاتورك على نهر الفرات .

ب - تقديم التسهيلات العسكرية وفتح جبهة جوية تكتيكية في اتجاه شمال العراق :

ابتدت القيادة التركية منذ بداية الازمة استجابة واضحة لمعظم المطالب التي تقدمت بها الادارة الامريكية ، والرامية إلى تكثيف الضغط الاقتصادي والعسكري على العراق . وشمل هذه الاستجابة على ما يبدو منها راسخا في السياسة التركية بهدف إلى استغلال الازمات في تحقيق العديد من المكاسب . وفي المجال العسكري قامت تركيا بتعميد مدة اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة سنة اخرى بدءا من شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وكان هذا الاتفاق قد وقع عام ١٩٨٠ ، وجرى تمديد خمس سنوات عام ١٩٨٥ . ويقضى بتوفير مرافق حربية إلى القوات الامريكية في الاراضي التركية بما في ذلك قاعدة (انسيرليك) الجوية التابعة لحلف شمال الاطلسي في جنوب البلاد ، والتي اعتبرت منذ بداية الازمة بمثابة نقطة انطلاق محتملة للعمليات العسكرية . وينص الاتفاق ايضا على حصول انقرة في المقابل على مساعدات عسكرية امريكية تقارب ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، كما تنص على أن لكلا الطرفين الحق في الدعوة إلى اجراء مفاوضات إذا رغب في تعديل بنوده قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مفعوله . وعلى الرغم من أن المسؤولين في وزارة الخارجية التركية كانوا يرغبون في اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة لتعديل الاتفاق ، إلا أن تركيا تخلت عن هذا الطلب ، وقامت بتعميد أجل الاتفاق حتى ١٨ ديسمبر ١٩٩١ في انتظار ما سيتمخض عن ما اسماه المصادر التركية في حينها بـ : فترة البلبلة في الاوضاع السياسية في الخارج .

كما بدأت تركيا عقب اندلاع الازمة في السماح للولايات المتحدة بنشر قاذفات مقاتلة ومقاتلات اضافية في قاعدة (انسيرليك) ، واتخاذها نقطة انطلاق لشن الهجمات ضد الاهداف العراقية وقد بدء العمليات ، حتى وصل عدد طائرات القتال فيها قبل نشوب الحرب إلى ٩٦ طائرة قتال امريكية ، بالإضافة إلى حوالي ٣ طائرات ارسلتها كل من البرتغال والمانيا ، وبعض الطائرات والمعدات العسكرية من بلجيكا وهولندا ، إلى جانب طائرة واحدة من طراز (اوكاس) خاصة باغراض الانذار المبكر . على انه بالرغم

من هذا كله ، يبدو أن تركيا لم تصدق بصفة نهائية على السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انسيرليك في العمليات العسكرية سوى في فترة مابعد بدء الحرب في ١٧ يناير ١٩٩١ ، حيث بدأت القاذفات الامريكية في الانقلاع من القاعدة لضرب شمال العراق يوم ١٩ يناير تقريبا ، كما جرت اقامة جسر جوي ممتد بين القاعدة والقاعدة الجوية الامريكية في الظهران ، إلا أن الحكومة التركية لم تعلن رسميا عن بدء استخدام القاعدة سوى في يوم ٢١ يناير لاسباب عسكرية ثم قامت تركيا بعد ذلك بالسماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة جوية اخرى مدينة (باتمان) الواقعة جنوب شرق تركيا ، ووضعها اساسا تحت تصرف طائرات الهليكوبتر المخصصة للبحث والانقاذ .

وقد اعتبرت مشاركة هذه القواعد في العمليات العسكرية بمثابة فتح جبهة جوية تكتيكية من ناحية تركيا ، واستهدف ذلك مواجهة محاولة القيادة العراقية نشر قواتها الجوية في شمال العراق ، وتشنبت جهد القيادة العراقية بعيدا عن مساحة العمليات الاساسية ، وكذلك الانطلاق من هذه القواعد لضرب قواعد الصواريخ المتحركة الموجودة في شمال العراق وتدميرها حتى لا تنتقل إلى جنوب البلاد وتصبح مصدرا لتهديد المملكة السعودية . كما جرى استخدام هذه القواعد كمحطة ترانزيت للقوات البرية والجوية الامريكية المنجهة إلى السعودية . ومن ناحية أخرى ، بدأ في بعض الفترات أن الحكومة التركية كانت على استعداد لدراسة خيار فتح جبهة استراتيجية كاملة تبعا لتطورات الموقف العسكري . وقد ادى سماح الحكومة التركية للولايات المتحدة باستخدام هذه القواعد إلى اثارة لاحتجاجات قوية في صفوف المعارضة وبعض قطاعات الرأي العام في الداخل . كما ادى إلى لثارة لزمة بين الحكومة ورئاسة الأركان حول صلاحية تنظيم وتوجيه العمليات العسكرية المنطلقة من هذه القواعد . ولكن ذلك لم يؤثر على الموقف الرسمي التركي ، والذي ظل يزيد من التسهيلات الممنوحة للقوات الجوية الامريكية طبقا لتطور العمليات ، حيث جرى السماح ايضا بنشر القاذفات (ب - ٥٢) في قاعدة (انسيرليك) لتعزيز طلمات الطائرات الامريكية ، كما قامت القيادة التركية في منتصف شهر فبراير بإرسال خمسة ضباط ذوي رتب كبيرة إلى السعودية لمراقبة تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد العراق ، بالرغم من أن هذه الخطوة ظلت تلقى معارضة شديدة في الاوساط العسكرية التركية .

اولا : إن أمن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها ، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة لتحقيق الامن والاستقرار والسلام في المنطقة .

ثانيا : إن أمن الشرق الاوسط ككل يستلزم من الدول المجاورة للعراق مثل تركيا وايران وسوريا ومصر أن تشارك في ترتيبات الامن المستقبلية بهذه المنطقة .

ثالثا : إن تأمين منطقة الشرق الاوسط يعني حل كافة المشاكل السياسية للمنطقة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومشكلة لبنان والفاهم حول نزاع السلاح في المنطقة .

رابعا : ان التدخل الرئيسي لترتيبات الامن يقضي اولا توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة مثل إقامة المشروعات المشتركة والغاء القيود التجارية ، الامر الذي يمكن ان يدعم فرص التكامل الاقتصادي ويخلق مناخا من التفاهم المتبادل والاستقرار . اضيف إلى ذلك ان ترتيبات الامن تحتاج إلى تنمية الديمقراطية في المنطقة باعتبارها قضية ذات تأثير ايجابي على الدول المعنية ، وتساعد على ترسيخ اسس السلام والاستقرار والرخاء .

وبشكل عام ، ظلت القيادة التركية طيلة مراحل تطور الازمة وحتى نهايتها تتابع باهتمام الأفكار المطروحة من جانب الاطراف المعنية لاتخاذ الترتيبات الامنية لفترة ما بعد الحرب لتفادي نشوب ازمة اخرى في المنطقة ، وحاولت في هذا الصدد اظهار العديد من علامات حسن النية مع الدول العربية في المنطقة لضمان قبول هذه الدول لاي دور تركي محتمل ، وبصفة خاصة سمعت إلى البحث عن حلول لمشكلاتها مع الدول العربية المجاورة ولاسيما سوريا ، وكذلك العمل على اقناع الدول العربية بان تركيا ليست لديها مطامع اقليمية في اراضي العراق .

٥ . الموقف التركي من الترتيبات الامنية :

بحكم ما توصف به من كونها واحدة من الاعددة الرئيسية الثلاثة في منطقة الشرق الاوسط ، كانت تركيا في مقدمة الدول التي جرى الحديث عن امكانية قيامها بدور بارز في إنشاء بنية امنية في الخليج العربي والشرق الاوسط في اعقاب أزمة الخليج ، بل وذهبت بعض التقديرات الاولى إلى أن تركيا سوف تكون للقاعدة الصلبة في الترتيبات العسكرية والامنية بالمنطقة ، لاسيما بالنظر إلى الاهتمام غير المعن من جانب الولايات المتحدة بتحويل تركيا إلى القوة الاقليمية الاولى في المنطقة لمواجهة العراق وايران في فترة ما بعد الازمة .

والواقع أن مثل هذا الدور كان واحدا من المكاسب التي أشار إليها الرئيس تورجوت أوزال بقوله : « إن ازمة الخليج يمكن أن تؤدي إلى مكاسب كبيرة لتركيا إذا استطاعت أن تلعب أوراها ببراعة ودقة » . وارتكزت وجهة نظره إزاء هذه المسألة منذ أوائل شهر اكتوبر على أن تركيا يمكنها أن تلعب في المستقبل دورا عسكريا متزايدا في اطار حلف الاطلسي ، وفي اطار منطقة الشرق الاوسط ، من خلال اتفاقات ثنائية مع دول معينة فيها .

وبالنظر إلى التعقد والحساسية البالغة المحيطة بهذه القضية ، لم تعلن القيادة التركية تفصيلا عن تصورها للدور الذي يمكن أن تقوم به ، إلا أنها تناولت في هذا الشأن مع الزعماء العرب خلال الزيارات العديدة التي قام بها الرئيس التركي والمسئولون الاتراك إلى الدول العربية . وعلى هذا الاساس ، فقد أخذت الأفكار التركية المعلنة إزاء الترتيبات الامنية صيغة عامة ترتكز على ما يلي :

القسم الرابع :

الاقتصاد الدولي : تطورات وقضايا

- ☐ أداء الاقتصاد العالمي
- ☐ مؤسسات الاقتصاد العالمي
- ☐ الأبعاد الاقتصادية للتحويلات السياسية في أوروبا الشرقية

تمهيد

الصناعية المتقدمة ونوافها على سياسات اقتصادية كلية مؤثرة في العلاقات فيما بينها . ويمكننا النظر الى فشل جولة أورو جوى لتحرير تجارة الخدمات كأحد أعراض ونتائج هذه الصعوبة . كما أن الأداء السيء لكل من أوروبا والولايات المتحدة ، مقروناً بأزمة السيولة الدولية يفسر إلى حد ما موقفها المتشدد نحو الإستهباب الاقتصادي لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ويخلق هذا الموقف إضطرابات إقتصادية مضاعفة أمام النظم الجديدة في أوروبا الشرقية ، ربما باستثناء ألمانيا الشرقية التي أصبحت جزءاً من النظام الإقتصادي والإجتماعي لألمانيا الغربية . وعلى حين أن هذا الاعتبار الأخير لا يقلل من شدة الصعاب التي تواجه الاندماج الاقتصادي للألمانيين ، إلا أنه يؤدي في النهاية الى تحويل ألمانيا الى العملاق الاقتصادي المهيمن والمقايض للتوازن في أوروبا ككل . ويوفر دفعة قوية لرابطة اقتصادية خاصة بين ألمانيا الموحدة والاتحاد السوفييتي .

وفي هذا الإطار ، نجد أن هذا العام قد شهد إضطراباً واضحاً في الأوضاع الإقتصادية لمجموع دول الشمال الصناعي بسبب تروى أداء الاقتصاد عموماً وعملية التكيف الصعبة مع التحولات الميسابية في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي . وقد يستمر هذا الإضطراب لفترة أطول بكثير مما نستطيع أن نقرأ عبر المؤشرات الكمية للأداء الإقتصادي الكلي العالمي . وأهم نتائج هذا الإضطراب هو صرف الأنظار عن المشكلات الإقتصادية الأذخ في دول العالم الثالث وخاصة أكثرها تخلفاً وضعفاً . وقد جعلت هذه الأخيرة أعباء إضطراب الشمال ، والإضطراب العالمي في سوق النفط بسبب أزمة الخليج .

يعالج القسم الاقتصادي من تقرير هذا العام أداء الاقتصاد العالمي ، وتطور السياسات الاقتصادية العالمية والتي تصدر أساساً عن المؤسسات الاقتصادية الدولية وعن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في مندباتها الضيفة وخاصة الدول الصناعية المصنع ومؤتمراتها المنوية . وفيما يتصل بهذا الجانب يقتطف التقرير بعض القضايا التي أثارت جدلاً ساخناً على المستوى الدولي ، وخاصة جولة أورو جوى للاتفاقية العامة للتحريرة والتجارة ، المعروفة بإسم الجات . وأخيراً يلقي التقرير نظرة عن كثب للأبعاد الاقتصادية للتحول السياسي في أوروبا الشرقية ، الذي تم على نحو يشبه الانقلاب خلال الربيع الأخير من عام ١٩٨٩ ويركز خصيصاً على الأبعاد الاقتصادية لدمج ألمانيا الشرقية في ألمانيا الغربية وتحقق الوحدة الألمانية بعد خمسة وأربعين عاماً من الانفصال .

وإذا نظرنا إلى صورة التطورات الاقتصادية على صعيد أداء الاقتصاد الدولي والسياسات العامة التي تفرض على الاقتصاد العالمي بواسطة المنظمات الاقتصادية العملاقة التي تتمتع فيها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة بسلطة حاسمة والأبعاد الاقتصادية للتحول السياسي في أوروبا الشرقية ، بإعتبارها تطورات متفاعلة صوف نجد تباشيراً لأوضاع وخريطة إقتصادية عالمية قلقة وحافلة بعوامل التوتر . فإداء الاقتصاد الدولي هذا العام يتسم أساساً باستمرار وتعمق الموجه الإنكماشية التي يحتمل أن تكون قصيرة والتي بدأت في عام ١٩٨٩ . ومع ذلك فإن أداء كل من اليابان وألمانيا يتفوق على أداء كل من الولايات المتحدة وأوروبا ، الأمر الذي يزيد من صعوبة التنسيق بين الدول

اولاً : أداء الاقتصاد العالمي

خريف عام ١٩٩٠ المعدلة لتوقعاته في ربيع ذات العام حول نمو واداء الاقتصاد العالمي - أن متوسط اسعار النفط يبلغ حوالي ٢٦ دولاراً للبرميل خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ . وعلى اساس هذا الافتراض - وعدد من الاقتراحات الأخرى - توقع الصندوق :

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي الى ٢,٠٪ في عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٣,٢٥٪ في عام ١٩٨٩ و ٤,١٪ في عام ١٩٨٨ . أي أن معدل النمو في عام ١٩٩٠ ينخفض الى ثلثي معدل النمو في عام ١٩٨٩ ، وإلى نصف معدل النمو في عام ١٩٨٨ .

- انخفاض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في مجموعة الدول الصناعية الى ٢,٦٪ في عام ١٩٩٠ ، مقارنة بنحو ٣,٤٪ في عام ١٩٨٩ و ٤,٤٪ في عام ١٩٨٨ . أي أنه رغم تباطؤ النمو فإن معدلانه تبقى اعلى من المتوسط للعالمى خلال عام ١٩٩٠ والعامين السابقين له .

- تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة الدول النامية الى ٢,٢٪ في عام ١٩٩٠ ، مقابل نمو ٣,٠٪ في عام ١٩٨٩ و ٣,٢٪ في عام ١٩٨٨ . إلا أن هذه المتوسطات تخفي تبانيات كبيرة بين المجموعات الفرعية للدول النامية كما سنوضح أدناه .

- تدهور معدل نمو الناتج المادى الاجمالي الصافى في الاتحاد الموفييتى ودول شرق أوروبا (بلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) وندنى الى نحو ٢,٥٪ مقابل نمو سلبى محدود معده - ٠,٢٪ في عام ١٩٨٩ ، ونمو ايجابى معده ١,٧٪ في عام ١٩٨٨ . ويعزو الصندوق للتدهور الى انهيار النظم القديمة ، وأثار قصيرة الأجل للإصلاح الاقتصادى ، فضلاً عن اعباء ارتفاع اسعار النفط .

يسجل هذا الفصل تقديرات أداء الاقتصاد العالمى بعد أزمة الخليج في ٢ أغسطس . وتكشف هذه التقديرات المتأخرة عن مراجعة هامة للتقديرات المتفائلة نسبياً فى الربع الأول من العام - ويرتبط بمؤشرات الأداء الكلى نمايزات هامة بين مجموعتى الدول المتقدمة والدول النامية ، وفيما بين المجموعات الفرعية للدول داخل كل مجموعة . وتكشف هذه التقديرات عن وجود عملية تمايز وتمازج أقوى للعوارق فى الأداء بين المجموعات الرئيسية والفرعية فى ظروف الإنكماش النسبى الذى يشهده الاقتصاد العالمى هذا العام . وتمتيز التجارة الدولية وحركة الإستثمار المباشر والتدفقات المالية والتقنية العالمية من أقوى آليات التمايز والتفريق الإقتصادى والإجتماعى فيما بين المجموعات الرئيسية والفرعية للدول ، وأكثرها كشفاً لتطورات الأداء الاقتصادى الكلى ، ولذلك صوف نتعرض لها بالتفصيل .

- النمو الإقتصادى العالمى :

اعاد الاقتصاديون تقديراتهم لمعدلات النمو فى عام ١٩٩٠ على أساس قيود تتعلق بارتفاع اسعار البترول فى اعقاب اندلاع أزمة الخليج ، والآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الارتفاع على النمو الاقتصادى العالمى . وقد أظهرت جميع التقديرات تراجع معدلات النمو الإقتصادى فى الدول الصناعية الكبرى وغيرها من المجموعات الإقتصادية الدولية . وتتحفظ هنا بأن تباطؤ النمو فى عام ١٩٩٠ والإتجاهات الركودية فى الاقتصاد العالمى مع مطلع التسعينات ، لا ترجع فقط الى اثر ارتفاع اسعار البترول ، وإنما تعزى أيضاً الى المتغيرات الأخرى الكابحة للنمو الاقتصادى .

وقد افترض صندوق النقد الدولى - فى توقعاته فى

أ - تفاوت النمو بين الدول الصناعية :

بعد اليابان في مجموعة الدول الصناعية . وعلى حين ان دول الجماعة الأوروبية قد حققت مجتمعة معدل نمو اقتصادي متوسط اقل ، أو شهدت دولها نمواً سلبياً ملموساً (بريطانيا مثلاً) ، فإن ألمانيا قد حافظت على نمو مستقر معارفة بعام ١٩٨٩ .

لقد أكد مدير صندوق النقد الدولي بحق مع نهاية ١٩٩٠ ، أنه من حسن الحظ أن عدداً من الاقتصادات الصناعية الكبرى تنمو بمعدلات ، صحية ، وخاصة اليابان وألمانيا ، وأن ما يقل خطر الكساد العالمي هو أن يكون التدهور الزايف في النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة ، قصير الأجل وصحلاً نسبياً . ويتأكد صدق هذا الإستنتاج باستعراض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في كبرى الدول الصناعية خلال عام ١٩٩٠ .

(١) التفوق الياباني :

ويعزى الأداء الاقتصادي الاعلى المتميز إلى ارتفاع استثمارات نشاط الأعمال بنحو ١٠,٥ ٪ ، ونمو الاستثمار الثابت الإجمالي بنحو ٩,٢ ٪ مقابل معدل لم يتجاوز ٣,٣ ٪ في مجموعة الدول الصناعية و ٤,٩ ٪ في الجماعة الأوروبية ، ونمو الطلب المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٤,٧ ٪ مقابل ٢,٧ ٪ في عام ١٩٨٩ وهو ترتب أساساً على زياد الطلب المرتبطة بعملية إعادة توحيد ألمانيا . وأخيراً قد تمت إنتاجية العمل بنحو ٣,٥ ٪ وهو معدل تخطت به ألمانيا لأول مرة اليابان خلال السنوات الأخيرة . وفي جميع هذه المعدلات تفوقت ألمانيا على المعدلات المتوسطة المعادلة سواء للجماعة الأوروبية أو للدول الصناعية ، محتفظة ومفردة ، بما في ذلك توقعها على اليابان في مؤشر الإنتاجية والطلب .

أول معدل النمو المتوقع للاقتصاد الياباني يقدر بنحو ٥,١ ٪ في عام ١٩٩٠ . وهذا المعدل وأن كان اعلى من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن كلا من التفسيرين ، فضلاً عن غيرهما من المبررات ، يؤكد احتفاظ اليابان بأدنى النمو الاقتصادي بين مجموعة الدول الصناعية . وهي أسبعية حققتها خلال معظم سنوات الثمانينات والسبعينات ، واحتفظ بها في عام ١٩٩٠ ، رغم أنها الأكثر تضرراً من الصدمات النفطية وارتفاع أسعار النفط .

وقد ترتب على هذا التميز الألماني في وتأثير وعوامل النمو الاقتصادي ، نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنحو ٣,٠ ٪ وهو معدل يزيد معارفة بعام ١٩٨٩ ويضعها في المرتبة الثانية بين مجموعة الدول الصناعية وهي المرتبة الأولى بين دول الجماعة الأوروبية . إلا ان معدل البطالة في ألمانيا ، وإن تراجع معارفة بعام ١٩٨٩ وحده أدنى من معدل البطالة المتوسط لدول الجماعة الأوروبية ، فقد استمر مرتفعاً ونسائياً تقريباً مع معدل البطالة المتوسط لمجموعة الدول الصناعية .

ويعزى التفوق الياباني في عام ١٩٩٠ إلى عوامل عديدة منها زيادة استثمارات نشاط الأعمال بنحو ١١,١ ٪ ، ونمو الاستثمار الثابت الإجمالي بنحو ٨,٥ ٪ ونمو الطلب المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٥ ٪ ، ونمو الإنتاجية . فماسة بالناتج لكل ساعة عمل بنحو ٣,٣ ٪ ، وهي معدلات وإن تراجعت معارفة بالمعدلات المعادلة في اليابان لعام ١٩٨٩ ، فإنها تتفوق جميعاً ، وبالذات معدلات الاستثمار مقارنة بالدول الصناعية الأخرى في عام ١٩٩٠ .

(٣) الركود الأمريكي :

ولقد توقع صندوق النقد الدولي استمرار تدهور معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى ١,٣ ٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥ ٪ في عام ١٩٨٩ و ٤,٥ ٪ في عام ١٩٨٨ . وبذلك فإن توقعات النمو الاقتصادي للولايات المتحدة هي الأدنى بين مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية ولا يتعدى نصف معدل النمو المتوسط لجميع الدول الصناعية . بل إنه وفقاً لتفديرات وزارة التجارة الأمريكية فإن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٢,١ ٪ في الربع الرابع لعام ١٩٩٠ مقارنة بالربع الثالث للعام ذاته ، وكان هذا المعدل قد هبط إلى ٠,٤ ٪ في الربع الثاني مقابل ١,٧ ٪ في الربع الأول من ذات العام .

وقد انعكست أسبقية النمو الاقتصادي وتوقع عوامل هذا النمو في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في اليابان بنحو ٤,٥ ٪ ، وهو اعلى معدل في الدول الصناعية في عام ١٩٩٠ . كما انعكس ما سبق في معدل البطالة لم يتعد ٢,١ ٪ مقابل معدل بلغ ٦,٢ ٪ في مجموعة الدول الصناعية ، ومثل أدنى معدل في هذه الدول في ذات العام . بل ونلاحظ تفوق نمو الدخل الفردي وانخفاض معدل البطالة في اليابان عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ رغم آثار ارتفاع أسعار النفط .

(٢) التميز الألماني :

ان معدل النمو الاقتصادي المتوقع لألمانيا الغربية يقدر بنحو ٣,٩ ٪ في عام ١٩٩٠ ، وتشغل بذلك المرتبة الثانية

الأخيرتين في عام ١٩٩٠ ، فقد كان أقل من معدل نمو الإنتاجية في اليابان والمانيا الغربية خلال العامين المذكورين .

وترتب على تباطؤ معدلات النمو وضعف عوامله في الولايات المتحدة ، انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي سواء بالمقارنة مع متوسطات مجموعة الدول الصناعية ودول الجماعة الأوروبية ، أو بالمقارنة مع كل من اليابان والمانيا الغربية .

أصنف إلى هذا ارتفاع معدل البطالة المتوقع في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ . وبلوغ هذا المعدل أكثر من ضعف سنواه في اليابان خلال هذين العامين . إلا انه يلفت الأنباه الى معدل البطالة في الولايات المتحدة استمر أقل من سنواه المتوسط للدول الصناعية والجماعة الأوروبية وأقل من مستوى البطالة في المانيا الغربية .

وعلى أساس تعريف الركود الاقتصادي باعتباره تراجعاً في معدلات النمو خلال ريعين متتاليين في العام ، يؤكد بعض الاقتصاديين الأمريكيين دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود .

وفي تفسير الاتجاهات للركودية في الاقتصاد الأمريكي معارنة بتفوق وتميز اقتصادات اليابان والمانيا الغربية خلال عام ١٩٩٠ ، نلاحظ تدنى معدل نمو استثمار نشاط الأعمال إلى ١٠٪ فقط ، ومعدل نمو الاستثمار الثابت الإجمالي إلى ٠,٢٪ مقابل ١,٦٪ في عام ١٩٨٩ ، ومعدل نمو الطلب المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٠,٨٪ في مقابل ٢,٩٪ في عام ١٩٨٩ ، وهي معدلات يظهر بوضوح هزالها مقارنة بالمعدلات المتعالة لكل من اليابان والمانيا الغربية . وحتى بالمقارنة مع المتوسطات المتعالة سواء لمجموعة الدول الصناعية ، أو للجماعة الأوروبية خلال عام ١٩٩٠ ، وحتى خلال عام ١٩٨٩ ، ورغم تفوق معدل نمو إنجابه العمل في الولايات المتحدة مقارنة بالمجموعتين

جدول رقم (١) بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

معدلات النمو السنوي /		اليابان		المانيا الغربية		الولايات المتحدة		الدول الصناعية		الجماعة الأوروبية *	
		١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
الناتج القومي الإجمالي الحقيقي		٥,١	٤,٩	٢,٩	٣,٩	١,٢	٢,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٥
الاستثمار الثابت الإجمالي		٨,٥	١١,٠	٩,٢	٧,١	٠,٢	١,٦	٣,٣	٥,٥	٣,٣	١,٥
الطلب المحلي الإجمالي الحقيقي		٥,٠	٥,٩	٤,٧	٤,٧	٠,٨	٢,٩	٠	٣,١	٢,٤	٣,٤
الإنتاجية - الناتج / عمل ساعة		٣,٣	٥,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج		٤,٥	٤,٣	٣,٠	٢,٩	٠,٣	١,٥	١,٩	٢,٦	٢,٦	٣,٠
معدل البطالة		٢,١	٢,٣	٥,١	٦,٨	٦,٢	٥,٣	٦,٢	٦,٤	٨,٩	٩,٣

Source : World Economic outlook, oct 1990 (wash.D.C. IMF,1990). PP-113-116-

* بين دول الجماعة الأوروبية تشير تقديرات مكتب الإحصاء المركزي الحكومي إلى تراجع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في المملكة المتحدة خلال عام ١٩٩٠ . وهكذا فإن معدل النمو قد انخفض بنسبة ٠,٩٪ في الربع الرابع لعام ١٩٩٠ مقارنة بالربع الثالث من نفس العام ، وبنسبة ١,١٪ مقارنة بالربع الرابع من عام ١٩٨٩ . وكان هذا المعدل قد انخفض بنسبة ١,٣٪ في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام ١٩٩٠ .

ب - تمايز مجموعات الدول النامية :

للمجموعات المختلفة من الدول النامية . وبوجه خاص ، فقد تباينت معدلات النمو وأسبابه ونتائج بين الدول النامية حسب الأقاليم وبنية الصادرات وأوضاع المديونية ومستويات التطور الصناعي . ونوجز هنا أهم هذه التمايزات :

ان تراجع معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ في الدول النامية وانخفاض هذا المعدل مقارنة بالدول الصناعية خلال العامين المذكورين ، يكشف عن الاتجاه العام لتباطؤ وضعف النمو في الدول النامية . إلا ان هذا المعدل المتوسط يخفي تفاوتات هامة في معدلات النمو

(١) الدول الصناعية الجديدة والمصدرة للنفط :

تشير تقديرات الصندوق إلى تحقيق للدول الآسيوية الصناعية الجديدة الأربع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) أعلى معدلات للنمو مقارنة بغيرها من الدول النامية . وقدّر ان تحقق هذه البلدان معدل نمو اقتصادي يبلغ نحو ٦,٣٪ في عام ١٩٩٠ مقابل معدل نمو قدره نحو ٥,٥٪ في عام ١٩٨٩ . ويقدر معدل النمو الاقتصادي في الدول الـ ١٢ المصدرة الرئيسية للنفط بنحو ٤٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٣,٤٪ في عام ١٩٨٩ . وبذلك يتجاوز معدل نمو هذه البلدان نظيره في مجموعة الدول النامية خلال العامين . وكان نمو هاتين المجموعتين من البلدان أعلى من معدل النمو المتوسط للدول الصناعية الرئيسية بل ويتفوق على معدلات النمو في اليابان والمانيا (الغربية) التي تنصهر الدول الأخيرة وفق هذا المؤشر . وإلى معدل النمو المرتفع في الدول الصناعية الجديدة والمصدرة للنفط يرجع الارتفاع النسبي لمعدلات النمو التي تجاوزت معدل النمو المتوسط للدول النامية مثل الدول الدانعة والدول الآسيوية والدول المصدرة للنفط .

وبين أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الآسيوية الجديدة يبرز ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي الذي يبلغ حوالي ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل بين جميع مجموعات الدول النامية في عام ١٩٩٠ . ورغم اعباء ارتفاع اسعار النفط عليها ، نلاحظ ارتفاعا . وإن لم يكن طفيفا - في هذا المعدل خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ . وبينما الوضع مختلفا في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حيث يقل معدل التكوين الرأسمالي عن معدل المتوسط لمجموعة الدول النامية . وإنما يرجع ارتفاع معدل النمو في هذه الدول النفطية إلى ارتفاع اسعار النفط بالدرجة الأولى ، حيث لم يتعد معدل التكوين الرأسمالي بها نحو ١٩,٤٪ مقارنة بمعدل متوسط بلغ ٢٢,٩٪ للدول النامية ، خلال عام ١٩٩٠ . وقد ظهر أثر ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي في الدول الصناعية الآسيوية الجديدة على ارتفاع هذا المعدل في الدول الآسيوية ، والدول المصنعة ، ويجدر ان نلاحظ هنا ان نمو الدخل لم يرتبط بارتفاع متناسب معه في معدل التكوين الرأسمالي للدول المصدرة للنفط بما فيها الدول الرئيسية ومن ثم الدول الدانئة الصافية ودول الشرق الاوسط .

وقد نما الدخل الفردي في الدول الآسيوية الصناعية الجديدة بنحو ٥,٣٪ في عام ١٩٩٠ وهو أعلى معدلات نمو

للدخل الفردي خلال هذا العام سواء بالمقارنة مع مختلف مجموعات الدول النامية أو حتى بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة شاملة الدول الصناعية السبع الرئيسية . كما يجدر ان نلاحظ ان كوريا الجنوبية وإن بقيت ضمن مجموعة الدول النامية المدينة لدائنين تجاريين ، فقد خرجت من دائرة الدول النامية ثقيلة المديونية . وإما تايوان فقد أصبحت مالكة لأكبر احتياطي نقدي في العالم مع نهاية عام ١٩٩٠ .

(٢) الدول المعينة .. والمأزومة :

وقد ظهرت وطأة اعباء خدمة الدين الخارجي على النمو الاقتصادي بوضوح في الدول النامية الـ ١٢ ثقيلة المديونية ، اذ كان سلبها وقدر بنحو - ٠,٧٪ في عام ١٩٩٠ . وزادت حدة تدور النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تولجه مصاعب في خدمة الدين ، حيث قدر معدل نموها السلبى بنحو - ٠,٧٪ في ذات العام . وإما في دول امريكا اللاتينية ، التي ينتمي إليها أغلب الدول ثقيلة الديون وتعاني الكثير منها مصاعب في سداد الديون - انصافا وفوائد - فقدّر معدل نموها الاقتصادي السلبى بنحو - ٠,٤٪ . وبطبيعة الحال ، فإن المديونية الخارجية وابعائها لا تضمر وحدها النمو السلبى في هذه المجموعات من الدول النامية . الا ان اقصر النمو السلبى في الدول النامية على هذه المجموعات يؤكد الاثر الحاسم لهذه الابعاء في تراجع النمو .

وقدر معدل النمو في دول أوروبا النامية خلال عام ١٩٩٠ بنحو ١,٣٪ فقط وهو ما يقل عن معدل النمو المتوسط للدول النامية . ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الأزمة الاقتصادية في دول شرق أوروبا التي تنسب إلى هذه المجموعة وخاصة بولندا ويوغسلافيا ورومانيا . بيد انه يجدر بنا ان نوضح الاثر السلبى للاضطرابات والفوضى السياسية المصاحبة للانقلاب النظامي الشامل في هذه الدول . والذي يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى - ٣,٩٪ في مجموعة أوروبا النامية خلال عام ١٩٨٩ . بيد انه إلى جانب هذا الاثر ، فإن انخفاض معدل النمو في عام ١٩٩٠ ، يرجع ايضا إلى أسباب يبرز بينها عبء المديونية الخارجية . ونلاحظ ان بولندا قد واجهت مصاعب هائلة في خدمة الدين ، وإن يوغسلافيا مصنفة ضمن الدول ثقيلة المديونية ، فضلا عن المديونية الخارجية الصافية وابعائها بالتمسك للدول الاخرى مثل رومانيا وتركيا وقبرص ومالطا .

شروط التجارة الدولية وتعاطف اعباء المديونية الخارجية بالنسبة لهاتين المجموعتين من الدول النامية .

ويظهر أثر تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه الدول شديدة الفقر وضعيفة التطور بالنظر إلى تقديرات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . والامر ان هذا المعدل قد انخفض من - ٠,٦% إلى - ١,٢% بالنسبة لمجموعة بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، وذلك بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وبين ذات العاملين ، هبط هذا المعدل بنحو - ١,٧% و - ٠,٨% للدول المصدرة للمواد الأولية ، وان كان قد تحسن نسبيا بدرجة أفضل للبلدان المصدرة للمواد الأولية المتعدنية مقارنة بالبلدان المصدرة للملح الأولية للزراعية . وقد قدر هذا المعدل للبلدان الأولى بنحو - ٤,٧% و - ٠,٧% ، وللبلدان الثانية بنحو - ١,١% و - ٠,٨% في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على الترتيب . ويرجع هذا التفاوت بالاساس إلى تطور شروط التجارة الدولية للمواد الأولية ، التعدنية والزراعية .

وقد اتسم معدل التكوين الرأسمالي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء والبلدان المصدرة للمواد الأولية ، وخاصة الزراعية ، بالانخفاض الشديد بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية ، ويزداد وضوح هزال هذا المعدل في حالة المقارنة مع الدول الصناعية الآسيوية الجديدة ، حيث بلغ في الأخيرة ١,٧ مرة متواء في افريقيا جنوب الصحراء ، و ٢,١ مرة متواء في الدول المصدرة للمواد الأولية الزراعية في عام ١٩٩٠ . وإذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذا المعدل منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والتفاوت الهائل لهذا الناتج لصالح الدول الصناعية الآسيوية الجديدة ، لادررنا مدى هزال الاستثمار ، ومن ثم توقعات النمو ، في الدول الاشد فقرا وتخلقا موضع المقارنة .

وقد ارتبط ضعف النمو الاقتصادي في الدول المدينة بانخفاض معدل التكوين الرأسمالي ، وهو ما يظهر بوضوح في حالة الدول ثقيلة المديونية والدول التي تواجه مصاعب في السداد والتي تغلب ديونها التجارية في مديونيتها الخارجية و دول امريكا اللاتينية حيث قدر هذا المعدل بأقل من نظيره المتوسط للدول النامية . لكنه يجدر ان نلاحظ ان الدول المدينة التي لا تواجه مصاعب في السداد قد حققت مع دول أوروبا النامية أعلى معدلات للتكوين الرأسمالي ، وهو ما يشير إلى توافر التمويل الخارجي لهذه الدول ، من جهة ، وإلى اعتمادها على هذا التمويل في الاستثمار ، من جهة أخرى .

ولقد زاد متوسط دخل الفرد في البلدان التي تواجه مصاعب في خدمة الدين بنحو ٠,٨% في عام ١٩٩٠ . و - ٢,٥% في عام ١٩٨٩ ، مقابل ٣,٤% و ٣,٥% في العاملين على الترتيب في الدول التي لا تواجه مصاعب في خدمة الدين . وبينما زاد معدل الدخل الفردي بنحو ١,٨% و - ٠,٦% في الدول المدينة بديون تجارية بالاساس ، و - ٠,٩% و - ٢,٠% في الدول المدينة بديون تجارية رسمية ، فان هذا المعدل كان ٢,٥% و ١,٨% في الدول المدينة بديون رسمية بالاساس ، وذلك في العاملين المذكورين على الترتيب . كما يظهر أثر اعباء خدمة الدين على نمو الدخل الفردي في الدول ثقيلة المديونية الذي لم يتعد محله ١,٠% و - ١,٨% ، في دول امريكا اللاتينية حيث لم يتجاوز المعدل ٠,٩% و - ٢,١% في ذات العاملين . كما تضاعفت اوضاع الأزمة في اعباء الديون بحيث لم يتعد معدل نمو الدخل الفردي ١,٣% و - ٣,٩% في دول أوروبا النامية شاملة عددا من دول شرق أوروبا .

(٣) الدول شديدة الفقر .. وضعيفة التطور :

وعلى الرغم من تدنى مستوى التطور الاقتصادي في دول افريقيا جنوب الصحراء فان معدل النمو الاقتصادي المقدر يقل عن المعدل المتوسط لنمو الدول النامية خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ ، حيث لم يتعد ١,٧% و ٢,٣% على الترتيب . وقدر معدل للنمو الاقتصادي اشد انخفاضاً في البلدان النامية المصدرة للملح الأولية الزراعية اذ لم يتعد ١,٢% و - ٠,٩% ، واستمر انخفاض معدل النمو للدول المصدرة للملح الأولية المتعدنية رغم تحسنه نسبيا اذ قدر بنحو ١,٧% و - ٢,٣% في عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ على الترتيب . ويجدر ان نشير هنا إلى ارتباط هذا المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتدهور

٣ - أثر ارتفاع اسعار النفط :

وقد تأثر النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ١٩٩٠ بارتفاع اسعار النفط . ولما مستويات هذا التأثير فيظهرها سيناريو صندوق النقد الدولي في Outlook World Economic في أكتوبر ١٩٩٠ ، حول أثر ارتفاع اسعار النفط على الاقتصاد العالمي . وقد استند هذا السيناريو إلى افراض - قريب من التطور الفعلي - بارتفاع اسعار النفط بنحو ٤٠% بدءا من أغسطس ١٩٩٠ ، بحيث تزيد بنحو ٧ دولارات للبرميل وتبلغ نحو ٢٦ دولارا للبرميل خلال الربع الرابع من العام المذكور .

حوالى 2٧٨ من إجمالي الاستهلاك العالمي فى مطلع التصنيعات مقارنة بحصة لم تتجاوز 1٨٪ قسط فى عام ١٩٧٣. ولما الأثر الإجمالى لارتفاع أسعار النفط بأنه يمثل محصلة آثار السلبية على : شروط التجارة وأسعار الفائدة والمديونية الخارجية .. إلخ .

وطبقا لتقديرات الصندوق فإن الدول النامية ستتضرر فى مجموعها من ارتفاع أسعار النفط . وبين المقترضين من الصندوق ستستفيد ١١ دولة نامية فقط (بينها الجزائر) ، كما ستحقق ٤ دول أخرى علقتا أعلى من استثماراتها النفطية السابقة (بينها مصر واليمن) . وأما الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات الدول النامية ، وفق تصنيفاتها المختلفة ، فلها تظهر بحدّة اشدّ فى البلدان الصغيرة منخفضة الدخل ، والبلدان المصدرة للمواد الأولية (عدا النفط) ، والبلدان المصدرة للملح المصنعة . وأما الأثر الصافى الإيجابى المحدود لارتفاع أسعار النفط فى البلدان النامية المدينة فانه يعزى إلى ان عدا منها مصدر صاف للنفط . ولما حدّة الأثر السلبى الإجمالى ، المباشر وغير المباشر ، لارتفاع أسعار النفط على مجموعة الدول النامية فيظهر من الفارق بين توقعات الصندوق للنمو فى خريف 1٩٩٠ مقارنة بتوقعاته فى ربيع ذات العام . إذ يتراجع توقع النمو فى الدول النامية بنحو - ١,٠٠٪ ، بينما لا يتجاوز التراجع - ٠,٠١٪ فى الدول الصناعية .

فى الدول الصناعية يعزى الأثر السلبى لارتفاع أسعار النفط على النمو إلى ارتفاع الأسعار للمنتج والمستهلك ، وانخفاض الناتج والطلب المحلى ، وتدهور الميزان التجارى والجارى .. إلخ . والواقع ، ان ارتفاع أسعار النفط فى أعقاب غزو العراق للكوييت كان أقل بالمقارنة مع التغيرات التى شهنتها هذه الاسعار فى اعوام ٧٣ / ١٩٧٤ و ٧٩ / ١٩٨٠ ، ومن ثم كانت الآثار السلبية للارتفاع الأخير فى الاسعار على اقتصادات الدول للصناعية أقل حدّة ، خاصة وإن هذه البلدان صارت أقل انكشافا لآراء الاعتماد على واردات النفط .

واستمر تفاوت هذه الآثار بين الدول الصناعية حسب درجات اعتمادها على الواردات النفطية . ويتضح مدى الأثر السلبى على نمو الدخل القومى فى الدول للصناعية الرئيسية نتيجة ارتفاع أسعار النفط من الجدول رقم (٢) :

أما فى الدول النامية ، فإن الأثر السلبى المباشر لارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة له ، يتضافر مع الأثر السلبى غير المباشر لارتفاع أسعار النفط بالنسبة لمجموعة الدول النامية نتيجة تباطؤ النمو والطلب فى الدول الصناعية . ويرجع الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع حصة الدول النامية فى الاستهلاك العالمى للنفط إلى

جدول رقم (٢) الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط على الدخل القومى للدول الصناعية السبع الكبرى *

الدولة	١٩٧٤ - ٧٢	١٩٨١ - ٧٨	١٩٩٠ - ٨٩
الولايات المتحدة	١,٢ -	٢,٩ -	٠,٥ -
اليابان	٥,٤ -	٤,٤ -	٠,٦ -
ألمانيا الغربية	٤,١ -	٣,٧ -	٠,٦ -
فرنسا	٢,٦ -	٣,٧ -	٠,٦ -
المملكة المتحدة	٣,٧ -	١,٩ -	٠,١ +
إيطاليا	٤,٨ -	٤,٧ -	٠,٧ -
كندا	١,٢ +	٠,٨ -	٠,١ +
الإجمالى	٢,٢ -	٣,٤ -	٠,٥ -

* حسب معدلات التغير فى الدخل القومى على أساس زيادة قيمة صافى الواردات فى هذه السنوات إلى الناتج القومى الإجمالى ، وعلى أساس السعر المعطن للنفط فى أغسطس ١٩٩٠ .

Source : World Economic outlook, Oct. 1990 (wash, D.C., IMF, 1990)

وأما تفاوت الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط بين الدول النامية حسب التركيب السلبي للخالب للصادرات ، ومنفوت الدخل ، والأقاليم ، والمديونية الخارجية فيظهر الجدول رقم (٣) :

٢ - التجارة والتدفقات المالية والنقدية :

وقد ظهر خلال عام ١٩٩٠ الترابط الوثيق بين تفاوتات النمو والاداء في الاقتصاد العالمي من جهة ، والتطورات في التجارة والمدفوعات الدولية ، من جهة أخرى . وهكذا ، في مجال التجارة تعلق التطورات الأهم بأوضاع الموازين التجارية للدول الصناعية الرئيسية ، وتعاظم اسهام الدول الصناعية الجديدة في التجارة الدولية ، وتزايد اندماج بلدان أوروبا الشرقية في التجارة العالمية ، فضلا عن التطورات في حجم وقيمة وشروط التجارة الدولية ، وأما في مجال المدفوعات ، فإن أهم التطورات قد انصلت بتطور توزيع القروض الدولية والاستثمار المباشر والاحتياطات الدولية . وفي ارتباط وثيق بكل ما سبق ، نرصد التطورات المالية والنقدية ذات التأثير العالمي ، المباشر وغير المباشر ، وبوجه خاص ، نصف التطورات في أسواق المال العالمية ، ومعدلات التضخم والاستعراة للنقد في الدول الصناعية الرئيسية .

وقد انعكس ارتفاع أسعار النفط بشكل مباشر على معدلات التضخم ، وهكذا ، فقد زاد معدل التضخم في الولايات المتحدة بنحو ٠,٨٪ في شهر أغسطس فقط . وخلال الربع الثالث لعام ١٩٩٠ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٥,٠٪ للدول الصناعية مقارنة بذات الفترة من عام ١٩٨٩ . ولزاء تفاوت تأثير العوامل الأخرى ، فقد كان معدل التضخم في ذات الفترة - أعلى في الولايات المتحدة ، إذ زاد بنسبة ٥,٥٪ مقابل ٢,٨٪ في اليابان و ٢,٧٪ في ألمانيا الغربية . وكانت هذه المعدلات سواء للدول الصناعية متحدة ، أو للدول المذكورة منفردة ، أعلى بالمقارنة مع ارتفاع أسعار المستهلك بين الربع الثالث لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وأخيرا ، نلاحظ أن معدل التضخم وفق ذات المؤشر قد بلغ ٦,٣٪ في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر ١٩٩٠ ، وبلغ في ذات الشهر ٤,٢٪ في اليابان و ٣,٠٪ في ألمانيا الغربية .

جدول رقم (٣) آثار ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠٪ على اقتصادات الدول النامية في عام ١٩٩٠

الميزان التجاري	شروط التجارة	قيمة الواردات	النتائج المحلى الإجمالى المحلى	
٠,١	٠,٤	٠,٩ -	٠,٢	المدينة
٠,٣ -	١,٧ -	٢,١ -	٠,٤ -	المصدرة للمواد الأولية
٠,٢ -	١,٣ -	١,٥ -	٠,٢ -	المصدرة للملح المصنعة
.	١,٩ -	٢,٤ -	٠,٣ -	الصغيرة متفلسة الدخل
.	٣,٠ -	١,٧	٠,٥	الابريوية
٠,١ -	٠,٢	١,٠ -	٠,٢	الاسيوية
٠,٨ -	١,٧	١,٤ -	٠,١	الاسريوية
٠,١ -	٢,٠ -	٢,٣ -	٠,٤ -	الأوروبية
٢,٢	١١,٣	٤,١ -	٧,٠	المصدرة للنفط
١٠,٨	٨,٤	٠,٥	-	لدقنة *

* تتكلف أساسا من الدول النامية المصدرة للنفط .

Source : world Economic outlook, oct. 1990 (wash.D.C. : IMF, 1990), P.36.

(أ) تطور التجارة الدولية ★ :

فى العالم ، حيث بلغت قيمة وارداتها ٥١٦,٦ مليار دولار ، أو حوالى ٢٠,٠٪ من إجمالى واردات الدول الصناعية ، وجاءت ألمانيا الغربية فى المرتبة الثانية ب واردات بلغت ٣٤٢,٦ مليار دولار ونسبة أقل من الإجمالى اذ لم يتعد ١٣,٣٪ ثم اليابان فى المرتبة الثالثة ب واردات لم تتعد ٢٣٥,٤ مليار دولار أو ٩,١٪ فقط من ذات الإجمالى . ونلاحظ ان الواردات الأمريكية قد زادت بنحو ٤,٧٪ فقط بينما زادت واردات اليابان بنحو ٢٠,٢٪ ، وحقت الواردات الألمانية أكبر نسبة للتميز بين الدول للصناعة اذ بلغت ٢٧٪ ، وذلك فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ ، وأخيراً ، من الهام ان نوضح ان حجم التجارة الدولية للدول الصناعية قد زاد بنحو ٤,٧٪ بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وهو ما يقل عن نمو هذا الحجم بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حين بلغ ٧٪ . وارتبط انخفاض معدل نمو التجارة بتباطؤ النمو والاستثمار فى عام ١٩٩٠ ، كما انعكس فى انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى نحو ٥,٥٪ فى العام الأخير مقارنة بمعدل بلغ ٧,٥٪ فى عام ١٩٨٩ و ٩,٠٪ فى عام ١٩٨٨ .

وتشير البيانات المتاحة عن النصف الأول لعام ١٩٩٠ إلى ارتفاع الفائض التجارى لمجموعة الدول النامية بدرجة طفيفة مقارنة بالنصف الأول لعام ١٩٨٩ ، حيث ارتفع الفائض إلى ٩ مليارات دولار مقابل ٨ مليارات دولار ، فقد زادت قيمة الصادرات بنسبة ٦٪ لتصل إلى ٣٩٠,٢ مليار دولار ، كما زادت قيمة الواردات بدات النسبة لتبلغ ٣٨١,٢ مليار دولار بين العامين المذكورين . وقد ساهم فى ارتفاع الفائض زيادة صادرات الدول النامية المصدرة للنظف ، فضلاً عن صادرات الدول الآسيوية النامية .

وقد حققت الدول الآسيوية النامية أعلى معدل لنمو التجارة الدولية مقارنة بغيرها من الدول النامية حيث نمت صادراتها بنحو ٨,٩٪ و وارداتها بنحو ٧,٤٪ كما انخفض المحرر فى موازينها التجارية من ١١,٢ مليار دولار إلى ٩,٣ مليار دولار فى ذات الفترة . وارتبطت التطورات الإيجابية فى بلدان هذه المجموعة الفرية من الدول النامية ، بارتفاع مكانة الدول الصناعية الآسيوية الجديدة فى الصادرات العالمية .

وهى المقابل ، يلاحظ تطورات سلبية فى مجال التجارة الدولية للدول النامية المأزومة والمدينة . وهكذا ، فان دول أوروبا النامية قد شهدت تزايداً فى قيمة العجز الإجمالى لموازينها التجارية من ٢,٦ مليار دولار إلى ٣,٦ مليارات دولار ، اذ ارتفعت قيمة صادراتها بنسبة ٥,٦٪ بينما زادت

لقد زاد العجز التجارى الإجمالى لمجموعة الدول الصناعية إلى ١٣٣,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١١٢,٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ . وفى الدول الصناعية الرئيسية انخفض الفائض التجارى لكل من ألمانيا (الغربية) واليابان مقابل تراجع العجز التجارى للولايات المتحدة . الا انه رغم انخفاض الفائض التجارى الألماني من ٧١,٥ مليار دولار إلى ٥٥,٨ دولار بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، فقد استمرت ألمانيا صاحبة أكبر فائض تجارى بين الدول الصناعية . وذات الامر ملاحظه بالنسبة لليابان التى انخفض فائضها التجارى من ٦٤,٢ مليار دولار إلى ٥٢,٢ مليار دولار ، وشغلت المرتبة الثانية للعام التالى على التوالى من حيث قيمة هذا الفائض مقارنة بالدول الصناعية الأخرى . ولكن من الهام ملاحظة ان اليابان قد تراجعت إلى المرتبة الثانية وفق هذا المؤشر ، بعد ان شغلت المكانة الأولى خلال السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٨٩ . وقد تراجع العجز التجارى للولايات المتحدة ، بدرجة طفيفة من ١٢٩,١ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ إلى ١٢٢,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، وبدرجة هامة مقارنة بالعجز التجارى الأمريكى البالغ ١٧٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ . الا ان هذا العجز قد مثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالى العجز التجارى لمجموعة الدول الصناعية فى عام ١٩٩٠ .

وقد حلت ألمانيا (الغربية) محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر فى العالم فى عام ١٩٩٠ ، حيث زادت صادراتها مقارنة بعام ١٩٨٩ بنحو ١٦,٨٪ وبلغت ٣٩٨,٤ مليار دولار . وتراجعت الولايات المتحدة إلى المرتبة الثانية بقيمة للصادرات بلغت ٣٩٣,٩ مليار دولار ، ثم اليابان التى استمرت تشغل المرتبة الثالثة بقيمة صادرات ٢٨٧,٦ مليار دولار . ويلاحظ ان الصادرات الأمريكية قد زادت فى هذا العام بنحو ٨,٣٪ كما زادت الصادرات اليابانية بنحو ٥,٠٪ ، وهو ما يقل من درجة هامة عن نمو الصادرات الألمانية (الغربية) .

وأما تطور الواردات فى عام ١٩٩٠ ، فيكشف أنساب الفائض أو العجز فى الموارين التجارية للدول الصناعية كما عرضنا له . فقد استمرت الولايات المتحدة أكبر مستورد

★ قيمة الصادرات (فوب) وقيمة الواردات (سيف)

وارداتها بمعدل أكبر بلغ ٦٤,٤٪. وارتبط هذا التطور السلبي باحتدام الأزمة الاقتصادية في بلدان شرق أوروبا المصنعة ضمن هذه المجموعة من الدول النامية. ولما دول أمريكا اللاتينية فقد زادت صادراتها ووارداتها بنحو ٢٪ فقط، وارتفع العجز الإجمالي لموازينها التجارية بدرجة طفيفة من ٩,٠ مليارات دولار إلى ٩,٢ مليارات دولار في ذات الفترة. وكان انخفاض معدل الواردات وثيق الارتباط ببرامج التفتيش والإصلاح الاقتصادي التي تطبق في هذه الدول لمواجهة الاختلالات الخارجية ومشكلة المديونية الخارجية في إطار برامج الاستقرار والتكيف.

ورغم ارتفاع أسعار النفط، إلا أن الاتجاه العام لتطور شروط التجارة خلال عام ١٩٩٠ قد تمثل في تدهور هذه الشروط في غير صالحي البلدان المصدرة للمواد الأولية، الزراعية والاستخراجية، من حيث الأساس. وكان الوجه الآخر هو استمرار تمتع البلدان الصناعية بشروط أفضل للتجارة، نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها من السلع المصنعة. وإلى جانب المؤشرات الموضحة عليه، نلاحظ هنا أن الرقم القياسي لوحدة أسعار الصادرات للدول الصناعية قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٨٥ إلى ١٣٧,٨ عام ١٩٨٩ ثم إلى ١٥١,٤ عام ١٩٩٠ ليزيد بنحو ٩,٩٪ بين العامين الآخرين.

وفي المقابل، فإن الرقم القياسي لوحدة الواردات للدول الصناعية قد زاد بدرجة أقل إلى ١٣٦ في عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ١٢٣,٤ في عام ١٩٨٩ و ١٠٠ عام ١٩٨٥. ورغم ارتفاعه بمعدل ١٠,٢٪ بين العامين الآخرين، وهو ما يزيد بدرجة طفيفة عن ارتفاع الرقم القياسي للصادرات بين ذات العامين، فقد استمر الأخير أعلى بدرجة هامة. ويتأكد هذا من الرقم القياسي لوحدة الواردات لألمانيا الغربية. إذ رغم بلوغه ١٥١,٨ عام ١٩٩٠، بقي أقل من الرقم القياسي لوحدة الصادرات الذي بلغ ١٧٨,٨ في ذات العام.

ب - حركة رؤوس الأموال :

باستبعاد القروض والمنح الرسمية، نلاحظ أن عام ١٩٩٠ قد شهد استمرار اتجاه نزاع القروض الدولية إلى الدول النامية، وهو الاتجاه الذي برز مع تفاقم أزمة ديون العالم الثالث منذ بداية عقد الثمانينات. ووفق البيانات المتاحة، ارتفع إجمالي قيمة القروض الدولية، البنكية وغير البنكية، من حوالي ٥٩١٣ مليار دولار إلى ٦٨٣٣ مليار دولار بين الربع الثالث لعام ١٩٨٩ والربع الثالث لعام ١٩٩٠، أو بنحو ١٥,٦٪. وارتبطت هذه الزيادة بارتفاع الحصة النسبية للدول الصناعية من هذه القروض من ٦٩,٤٪ إلى ٧٠,٨٪، بينما هبطت الحصة النسبية للدول النامية عدا المراكز المالية لما وراء البحار (مراكز الأفضور) من ١٠,٣٪ إلى ٨,٩٪. وبإضافة المراكز الأخيرة تكون حصة الدول النامية قد هبطت من ٢٦,٢٪ إلى ٢٤,٦٪. وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤).

ونلاحظ هنا أن الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد استحوذت على ٩٤,٣٪ من إجمالي الاقتراض العالمي في الربع الأول لعام ١٩٨٩،

وفي عام ١٩٩٠ هبطت أسعار السلع الأولية (عنا الفود) إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٧. وبلغت نسبة تدهور أسعار هذه السلع نحو ٨٪ في المتوسط مقارنة بعام ١٩٨٩. وبلغت نسب التدهور ٣١٪ للقمح و ٢٧٪ للسكر و ١٤٪ للزيت و ٢٠٪ لزيت الذرة. كما هبط الرقم القياسي لصندوق النقد الدولي لمجموعة السلع الغذائية بنحو ١٢٪ وللمواد الخام الزراعية ٣,٥٪ وللمعادن والمواد الاستخراجية ٣٪. وفي المقابل ارتفعت أسعار المشروبات والبن والكافكاو.

وكان التغير الأهم في أسعار السلع الأولية خلال عام ١٩٩٠ هو ارتفاع أسعار النفط. فقد ارتفع متوسط أسعار نفط أوبك محسوبا على أساس الخام العربي المتوسط (خام دبي) إلى ١٨,٧ دولارا للبرميل في الأسبوع الأول من يناير ١٩٩٠، أي إلى ما يزيد على السعر الرسمي المستهدف لنفط أوبك منذ أول فبراير ١٩٨٧. وقد تواصل هذا الارتفاع خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠. إلا أنه مع بداية الربع الثاني من العام اخفت الأسعار تنخفض بدرجة ملموسة حتى تنزلت إلى أقل من ١٢ دولارا للبرميل من نفط دبي. ومع بداية الربع الثالث من العام وعقب اجتماع جدة الذي ضم الدول النفطية الخليجية العربية، ثم الاجتماع الوزاري نصف السنوي لأوبك عاودت الأسعار ارتفاعها، واتفق في الاجتماع الأخير على رفع السعر المستهدف لأوبك إلى ٢١ دولارا بدلا من ١٨ دولارا. وواصلت أسعار النفط ارتفاعها في الربع الأخير من العام بعد زيادته الكبيرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت في بداية أغسطس ١٩٩٠، وبدلا من خضوع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام لدرجات الانكماش أو التجاوز لمحصن الإنتاج اضعفت هذه الأسعار خلال النصف الثاني من العام خاضعة للتقلبات السياسية والعسكرية.

مقابل ٧٠,٨٪ في متوسط الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، ونالت الولايات المتحدة واليابان ٥٠٪ من الإجمالي . وقد ساهم في القفزة التي شهدتها حصة الدول المتقدمة من القروض الدولية ، تمويل عمليات الشراء والاندماج بما في ذلك للاصول في البلدان النامية المدينة سدادا للديون ، كما ارتبط تراجع حصة البلدان النامية بتراجع القروض المصرفية المتاحة لها في اسواق النقد العالمية مع تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية النصف الأول للثمانينات . وهكذا ، مثلاً فإن القروض من مصادر خاصة إلى البلدان النامية قد هبطت من ٤١,١ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٣ مليار في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٢,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ .

وفي عام ١٩٩٠ تشير التقديرات إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، عكس الحال طوال النصف الثاني من الثمانينات ، وبالأذات قفزة هذا الاستثمار خلال عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . وتقدر إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بنحو ٢١,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٢٢,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٩ و ١٣,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٧ قبل القفزة الهامة لهذا الاستثمار ، وتقدر حصة أمريكا اللاتينية من هذا الاستثمار بنحو ٩ مليارات دولار أو ٤١,٣٪ من الإجمالي ، ونالت الأرجنتين والمكسيك والبرازيل حوالى ٨١٪ من حصة أمريكا اللاتينية . وتلاحظ هنا أن ارتفاع نصيب هذه البلدان

يرجع إلى مقايضة مديونيتها الخارجية بالأصول الرأسمالية في إطار عمليات التخصيصية . إذ على هذا الأساس زاد هذا الاستثمار في أمريكا اللاتينية بنحو ٣٦,٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٩ حين قدر بنحو ٦,٦ مليار دولار . والواقع أنه رغم حساب مقايضة الديون بالأصول فإن القيمة الحقيقية لهذا الاستثمار قد تدهورت بنحو ٩٪ خلال السنوات السبع من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٩ مقارنة بالسنوات السبع السابقة . وتبلغ نسبة التدهور ٤٣٪ في حالة استبعاد تدفق الاستثمار الأجنبي لشراء الأصول الرأسمالية سدادا للمديونية الخارجية لهذه البلدان . وقد بلغت قيمة هذا التدفق ٤,٣ مليار دولار أو حوالى ٥٣,٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٨ . وقد ساهم تراجع وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية ، في تفاقم مشكلات التمويل الخارجى ، وذلك بالتضافر مع ما عرّضنا له من تراجع حصة هذه البلدان في القروض الدولية ، وتفاقم الآثار السلبية لظاهرة هروب رؤوس الاموال من الجنوب إلى الشمال .

وقد استمر التدفق الرئيسى للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية ، وخاصة الولايات المتحدة ، كما استمرت هذه الدول أهم مصادر هذا الاستثمار ، وبالأذات اليابان . وقد جنت الدول الصناعية أهم ثمار التحولات الليبرالية المالية العالمية وتعمق عملية تداول اسواق رأس المال خلال الثمانينات ، وهو ما ارتبط بإزالة القيود على

جدول رقم (٤) تطور توزيع القروض الدولية (بالمليار دولار)

القروض		جميع الدول		صناعية		نامية عدا الاكثور		الدول النامية	
		القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الربع الثالث ١٩٩٠									
سكبة	٥٢٤٥,٨	١٠٠	٣٩٥٣,٩	٧٥,٤	٢٩٥,٣	٥,٦	١٢٩١,٨	٢٤,٦	
عبر سكبة	١٥٨٧,٦	١٠٠	٨٨١,٦	٥٥,٥	٣١٥,٠	١٩,٨	٣٨٩,٤	٢٤,٥	
إجمالي السكبة وعبر السكبة	٦٨٣٣,٤	١٠٠	٤٨٣٥,٥	٧٠,٨	٦١٠,٣	٨,٦	١٦٨١,٢	٢٤,٦	
الربع الثالث ١٩٨٩									
سكبة	٤٥٩١,٦	١٠٠	٣٤٢١,٩	٧٤,٥	٢٩٢,٣	٦,٤	١١٦٩,٨	٢٥,٥	
عبر سكبة	١٣٣١,٠	١٠٠	٦٨٤,٢	٥١,٨	٣١٤,٥	٢٣,٨	٣٧٦,٦	٢٨,٥	
إجمالي السكبة وعبر السكبة	٥٩٢٢,٦	١٠٠	٤١٠٦,١	٦٩,٤	٦٠٦,٨	١٠,٣	١٥٤٦,٤	٢٦,٢	
عام ١٩٨٤									
سكبة	١٩٦٩,٣	١٠٠	١٣٤٤,٢	٦٨,٣	٢٢٣,٦	١١,٤	٦٢٥,١	٣١,٧	
عبر سكبة	٧٥٤,٤	١٠٠	٢٩٦,٥	٣٩,٣	٢٠٨,٥	٤٠,٩	٣٤١,٣	٤٥,٢	
إجمالي السكبة وعبر سكبة	٢٧٢٣,٧	١٠٠	١٦٤٠,٧	٦٠,٢	٥٣٢,١	١٩,٥	٩٦٦,٤	٣٥,٥	

(الغربية) في المرتبة الثالثة باحتياطيات قدرها ٧٢,٧ مليار دولار* .

٢ - التطورات المالية والنقدية :

لقد تأثرت سلبا وبشدة من جراء أزمة الخليج لسواق الاسهم الدولية الرئيسية ، وان تفاوتت هذه الآثار . فقد كانت سوق طوكيو للاسهم الأشد تضررا من الأزمة ، بينما كانت سوق لندن الأقل تضررا ، وهو ما يرجع إلى الاعتماد المطلق لليابان على استيراد النفط ، من جهة ، وإلى كون بريطانيا دولة مصدرة للنفط ، من جهة ثانية . كما تفاقمت تأثير الأوراق المالية للشركات العاملة في نشاط النفط خاصة اذ ارتفعت قيمة أسهم الشركات العاملة في نشاط النفط خاصة والطاقة عامة ، فضلا صاعدا مهمات الوقاية من الحرب للكمبيوترية . وفقدت الخسائر الاسمية في قيمة الاسهم بسوق نيويورك خلال شهر من بداية الأزمة حوالي ٥٠٠ مليار دولار ، أو إجمالي ١٧٪ من قيمتها يوم ١٧ يوليو ١٩٩٠ . وارتبطت هذه الخسائر بالمخاوف من ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع اسعار النفط ، وما ينصل بهذا من انخفاض الأرباح واحتمال الركود .

ويظهر أثر أزمة الخليج على الاسواق المالية الدولية الرئيسية من مقاربه أعلى وادنى مستوى لمؤشرات الاسهم في عام ١٩٩٠ ، كما يظهر هذا الأثر بالذات في تطورها بعد ٢ أغسطس ١٩٩٠ . وهكذا ، فقد هبط مؤشر سوق طوكيو للاسهم (نيكاي) من ٣٨٩١٥,٨٧ إلى ٢٠٢٢١ أو بنسبة ٤٨,٠٪ ، وهبط مؤشر سوق فرانكفورت من ١٩٦٨,٣٣ إلى ١٢٧١,٧ أو بنسبة ٣٥,٠٪ . وفي المقابل ، فقد هبط مؤشر سوق لندن من ٢٤٦٣,٧ إلى ١٧٨٢,٨ أو بنسبة ٢٧,٦٪ ، وأخيرا ، فقد هبط مؤشر سوق نيويورك (دوجونز) من ٢٩٩٩,٧٥ إلى ٢٣٦٥,١ أو بنسبة ٢١,٢٪ ، وذلك بمقارنة أعلى وادنى مستوى لهذه المؤشرات خلال عام ١٩٩٠ .

الا ان الأثر المباشر لأزمة الخليج على اسواق الاسهم يظهر بوضوح أشد بمقارنة مستوى مؤشرات الاسهم في الاسواق المالية الدولية في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، اي بعد ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، طالما ان التفاوت بين ادنى وأعلى مستوى للاسهم خلال العام كله ، يفضض لتأثير عوامل أخرى سابقة أو لاحقة لازمة الخليج . وهكذا ، فقد هبط

حركة رأس المال ، والتطور في نظم الاتصالات الحديثة والكمبيوتر ، ومن ثم خفض تكلفة وزيادة عائد تصدير رأس المال . وقد زاد الاستثمار المباشر الياباني في الخارج من ٤,٦ مليار دولار إلى ٤٧,٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ . وفي العام الأخير اتجه ٤٦,٢٪ من هذا الاستثمار الياباني إلى الولايات المتحدة . وتشير بعض التقديرات إلى ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة قد بلغ حوالي ٤٠ مليار دولار خلال الاشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ مقابل ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩ . كما يقدر ان حجم هذا الاستثمار استمر ثابته خلال العامين .

وتشير تقارير أخرى إلى غلبة الاستثمار في شراء شركات امريكية عن طريق الافتراض من المؤسسات المالية الأمريكية مقارنة بنقل رأس المال من الخارج ، كما تشير إلى تراجعهم بسبب التوجه إلى الجماعة الأوروبية مع اقتراب موعد إزالة الحواجز التجارية بين دولها ، ودخول الاقتصاد الأمريكي فترة تباطؤ في النمو وانتهاء فترة الاستيلاء على الشركات ، وبذء تدني العجز التجاري الأمريكي ، فضلا عن فنور حملات المستثمرين من اليابان وألمانيا للاستثمار في الخارج ، الا ان الاتجاه العام للاستثمار الاجنبي المباشر يظل بالأساس انتقالا لروؤس الاموال من الشمال إلى الشمال . وهو ما رأيناه بالنسبة لحركة القروض الدولية التجارية ، فضلا عن الاستثمار المالي في الأوراق المالية ، وغير ذلك من أشكال حركة رأس المال للاستثمار .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، شغلت اليابان المرتبة الأولى بين الدول الصناعية من حيث حيازة الاحتياطيات من النقد الاجنبي حيث بلغت حيازتها ٧٨,٥ مليار دولار ، رغم تراجع هذه الحيازة مقارنة بنهاية عام ١٩٨٩ . ورغم الارتفاع الملموس في قيمة الاحتياطيات الدولية للولايات المتحدة في ذات الفترة ، فقد استمرت نضال المرتبة الثانية من حيث فرتها المالية وفقا لهذا المؤشر ، بحجم احتياطيات بلغ ٧٢,٣ مليار دولار ، وذلك في نهاية عام ١٩٩٠ . واستمرت ألمانيا (الغربية) في المرتبة الثالثة وان شهدت هذه الفترة زيادة هامة في قيمة الاحتياطيات الدولية الألمانية التي وصلت إلى ٦٧,٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٠ . ومن الهام ملاحظة ، أنه بالإضافة للذهب إلى الاحتياطيات من النقد الاجنبي تصبح للولايات المتحدة في المرتبة الأولى باحتياطيات تبلغ ٨٥,٤ مليار دولار وتتراجع لليابان إلى المرتبة الثانية حيث تزيد احتياطياتها الإجمالية بقدر ضئيل ولا تتجاوز ٧٩,٧ مليار دولار ، على حين تستمر ألمانيا

* على اساس سعر التحويل وحدة سحب خاصة = ١,٤٢٢٢٢ دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ .

قد ساهم في خفض قيمة الدولار الأمريكي ، وان الارتفاع النسبي لقيمة الدولار في شهرى نوفمبر وديسمبر لعام ١٩٩٠ لم يقيّد الاتجاه العام لانخفاضه سواء في الفترة التالية لازمة الخليج أو خلال العام كله . ويجدر ان نلاحظ أخيراً ، ان قيمة المارك الألماني قد ارتفعت مقارنة بغيرها من عملات النظام الاوروبي خلال عام ١٩٩٠ .

وقد أدت الهخوف من الركود الاقتصادي ، وخاصة في أعقاب اندلاع أزمة الخليج ، إلى خفض معدلات الفائدة في سوق النقد الأمريكي . وقرر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي خفض هذه المعدلات ثلاث مرات بين يوليو وديسمبر ١٩٩٠ ، بحيث أضحت فوائد الأجل القصيرة احدى مقارنة بمسئولها في اليابان وألمانيا على الرغم من مستويات التضخم الأولى في الولايات المتحدة . وهكذا ، في اسواق النقد الدولية هبط سعر الفائدة بالولايات المتحدة من ٩,٢٢٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٨,١٠٪ في عام ١٩٩٠ وتدنّت إلى ٧,٣١٪ في آخر ديسمبر ١٩٩٠ . وفي المقابل ارتفع سعر الفائدة في اليابان من ٤,٨٧٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٧,٢٤٪ في عام ١٩٩٠ ثم زاد إلى ٨,١٥٪ في آخر ديسمبر ١٩٩٠ . وأما في ألمانيا فقد تذبذب سعر الفائدة حيث زاد من ٦,٥٩٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٨,٠٣٪ في سبتمبر ١٩٩٠ ثم هبط إلى ٦,٠٤٪ في أكتوبر ١٩٩٠ . وقد ارتبط ارتفاع سعر الفائدة في اليابان بقرار السلطات النقدية التي استهدفت تقادى حدوث تضخم في الاقتصاد مع ارتفاع اسعار النفط وتكاليف الإنتاج ، لكن هذا الرفع ساهم فيما عرضنا له من خسائر في بورصة طوكيو لاسهم نتيجة التحول عن حيازة الاسهم لصالح الاداء المصرفي .

وقد شهدت اسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص في عام ١٩٩٠ ذات التطورات ، حيث انخفضت - وان بدرجة طفيفة - في الولايات المتحدة ، بينما ارتفعت في كل من اليابان وألمانيا الغربية ، والمملكة المتحدة ، وذلك بالمقارنة مع هذه الاسعار خلال عام ١٩٨٩ . الا انه من الهام ان نلاحظ هبوط اسعار الفائدة في سوق النقد الاوروبي على أهم العملات الدولية الرئيسية - عدا المارك الألماني - خلال الشهور اللاحقة للغزو العراقي للكويت وحتى نهاية ١٩٩٠ . كما نلاحظ ايضا ان الاتجاه نحو انخفاض اسعار الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية خلال شهر أغسطس ١٩٩٠ في أعقاب اندلاع أزمة الخليج قد تحول إلى اتجاه صعودي خلال الشهور اللاحقة ، بينما شهد السندات اتجاهات معاكسة في الفترتين .

مؤشر اسهم سوق طوكيو (نيكاي) بنسبة ١٧,٧٪ بين ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بينما هبط مؤشر سوق فرانكفورت بنسبة ١٢,٥٪ ، ومؤشر سوق نيويورك بنسبة ٨,١٪ ، وأخيراً ، هبط مؤشر سوق لندن بنسبة ٧,٨٪ في ذات الفترة . وبمقارنة مستوى المؤشرات في نهاية ديسمبر بمسئولها في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، نلاحظ تدهوراً أشد في مؤشر سوق فرانكفورت مقارنة بمؤشر سوق طوكيو ، وان استمر تدهور هذين المؤشرين اشد بدرجة عالية من تدهور مؤشر سوق نيويورك ، بينما يبقى مؤشر سوق لندن الأقل تدهوراً في هذه الفترة ايضا .

وقد تأثرت العملات الدولية الرئيسية بدورها بمجريات الاحداث في منطقة الخليج ، وبوجه خاص فقد تذبذبت قيمة الدولار الأمريكي بالمقارنة مع غيره من العملات ، حيث تدهورت قيمته مع تزايد احتمالات المجابهة العسكرية ومن ثم التوقعات بالخسائر الأمريكية ، بينما ارتفعت قيمته مع احتمالات التسوية السلمية اذ يمثل عملة الصفقات الدولية للنقط . وفي المقابل ، تذبذبت قيمة الين الياباني والمارك الألماني في اتجاه الهبوط بسبب اعتماد البلدين على استيراد النفط ، بينما ارتفعت قيمة الجنيه الاسترليني لكون بريطانيا مصدرة للنفط ، وقيمة الفرنك السويسري ازاء تعامله هروب الاموال الخليجية وغيرها من الشرق الاوسط إلى بنوك سويسرا مع تزايد التوتر في المنطقة .

وهكذا ، بين ٨ أغسطس و ٣١ أغسطس انخفضت قيمة الدولار الأمريكي ازاء أهم العملات الدولية الرئيسية ، واستمر الاتجاه الفزولي للدولار حتى نهاية عام ١٩٩٠ . وبلغت نسبة هبوط الدولار نحو ١٠,٥٪ ازاء الين الياباني ، و ٥,١٪ ازاء المارك الألماني و ٠,٩٪ ازاء الجنيه الاسترليني و ٤,٠٪ ازاء الفرنك السويسري بين ٨ أغسطس و ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ . وفي المتوسط فان قيمة الدولار مقابل الين والمارك قد تراجعت بنحو ١٥٪ خلال عام ١٩٩٠ . وعلى اساس سعر الصرف الفعّال ، يقدر صندوق النقد الدولي انخفاض قيمة الدولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ مقارنة بقيمته في نهاية ١٩٨٩ بنحو - ٧,٨٢٪ ، بينما يقدر ارتفاع قيمة الين بنسبة ٨,٣٪ والمارك الألماني بنسبة ٤,٠٥٪ . واذا حد ارتفاع سعر الين والمارك من مخاطر التضخم في اليابان وألمانيا ، وساهم في خفض المعجز في الحساب الجاري الأمريكي نتيجة تحسين الهامش التنافسي للملح الأمريكي ، فان الدول الصناعية الرئيسية لم تطالب بوقف تدهور قيمة الدولار . وهنا ، ينبغي ان نشير إلى ان التوجه نحو خفض عجز الموازنة الأمريكية

ثانيا : مؤسسات الاقتصاد العالمي

وموضوعات وقرارات هذه القمة ترتيب الأولويات ونمايز الاستجابات تجاه القضايا المطروحة على جدول الأعمال ، وذلك وفق توازن القوى وتوازن المصالح بين الدول الصناعية الكبرى المؤثرة وفي البيئة العالمية المتغيرة .

وتضمن جدول الأعمال ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية . الأولى ، تتصل بعلاقات الغرب والشرق وخاصة تقديم المساعدات الاقتصادية التي تحتاجها دول شرق أوروبا ، بعد انهيار النظام الاشتراكي القديم ، والثانية ، تتعلق بعلاقات الغرب والغرب وبالأذات بمناقشة المنازعات الاقتصادية التي تشغل « الدول الصناعية الرئيسية » ، التي أنفردت بقيادة الاقتصاد العالمي . والثالثة ، ترتبط بعلاقات الغرب والجنوب وخصوصا بتخفيف المديونية الخارجية « لدول العالم الثالث » ، في ظل تأكيد مخاطر تهميشها في النظام العالمي الجديد .

وقد ظهر منطق توازن المصالح بين الدول الصناعية الكبرى ، في تأكيد القمة مبدأ الخيارات المتميزة إزاء تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الاتحاد السوفيتي وتطور العلاقات الاقتصادية مع الصين الشعبية . وتوسد واقع توازن القوى بين الدول الصناعية الرئيسية ، في ترك الباب مفتوحا للمفاوضات بعد القمة من أجل تسوية خلافاتها حول قضايا تحرير التجارة العالمية في إطار جولة أوراجواي ، وإما حقيقة أن موازين القوى تحدد درجة مراعاة المصالح ، فقد تجلت خلال القمة في تراجع درجة اهتمام الدول الصناعية الرئيسية بأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية .

وقيل تحليل مواقف المؤتمرين ، مجتمعين أو منفردين ، من القضايا التي تضمنها جدول أعمال القمة ، يجدرنا نؤكد هنا أن هذه المواقف تستند بالدرجة الأولى إلى القدرات الاقتصادية ، الجماعية والفردية ، للدول الصناعية الرئيسية ، كما تظهر من الجدول رقم (٥) . وبإيجاز ،

واجهت مؤسسات الاقتصادى الدولى هذا العام قضايا جديدة ، وقضايا قديمة . والواقع أن حركة هذه المؤسسات فى مجموعها يكشف عن أمرين . الأول هو التحول الجذرى فى قائمة اهتمامات النظام الاقتصادى الدولى بعيداً عن مشاكل العالم الثالث ، ونمو الاقتراب من المشاكل الجديدة ، وخاصة مشكلات استيعاب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى النظام الاقتصادى الدولى . أما الأمر الثانى فهو تأكيد مطوّه للمنظمات الاقتصادية الدولية الضيقة التى تعتبر مننديات للأولجاركية الصناعية والمالية الحاكمة للاقتصاد العالمى وتؤكد بعض المنظمات الاقتصادية الدولية الواسعة لتلك الأول . كما شهد هذا العام تطوراً ثلاثاً يمثّل فى تصفية منظمة الكوميكون وزوالها من خريطة المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ويعرض التقرير للسياسات أو القرارات الكبرى الصادرة عن مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع ، وعن الاجتماع المشترك للمنظمات الاقتصادية الدولية ، والواضح أن القضايا القديمة وخاصة مشكلات الديون والمعونة للدول النامية قد عولجت فى الإطار العام لنفس السياسات القديمة . ويبرز التقرير فشل تلك النظرة القديمة للمشكلات القائمة على الصعيدين الدولى والتتوى من خلال إنبهار مفاوضات دولة أوروغواي لمنظمة الجات .

١ - قمة الدول الصناعية :

عقدت قمة عام ١٩٩٠ فى هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين ٩ - ١٢ يوليو . وكانت هذه القمة - التى تضم زعماء كل من الولايات المتحدة وإيطاليا واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وكندا - هى الأولى بعد الاعلان رسميا عن انتهاء الحرب الباردة . وجسدت

رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية - والذي شارك في قمة هيوستن - بقرة عن تلك الخطة وعن ضرورة تقديم مساعدات مالية لضمان نجاح إصلاحات جورباتشوف السياسية والاقتصادية .

إلا أن رفض الولايات المتحدة للخطة ، بتأييد من اليابان وبريطانيا وكندا ، أدى في نهاية الأمر إلى وضعها على الرف ، مع أحفظ الدول المتحمسة لتقديم مساعدات . خصوصا ألمانيا وفرنسا - بحقها في اقراض الاتحاد السوفيتي . ولم يكن ذلك يضي أن قمة هيوستن رفضت مساعدة موسكو ، لأن البيان الختامي للقمة أكد على استمرار الدول الصناعية في تأييد إصلاحات جورباتشوف ، وتمهدا بمواصلة المساعدات الفنية والتكنولوجية إلى الاتحاد السوفيتي . كذلك تضمن البيان موافقة على أن يقوم صندوق النقد الدولي باعداد دراسة عن الاقتصاد السوفيتي وسبل اصلاحه وذلك كخطوة أولى لتقديم حجم الاحتياجات المالية للمساعدة . وانفق أن يتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال سنة شهر .

وقد جاء البيان الختامي للقمة ليعكس موقفا وسيطا بين مؤيدي ومعارضين تقديم مساعدات فورية للسوفيت حيث ترك الباب مفتوحا أمام كل دولة لتقديم أو عدم تقديم تلك المساعدات فورا إلى أن تتم دراسة احتياجات الاقتصاد السوفيتي وإمكانية تقديم المساعدات إليه .

وفي هذا السياق ، والأهم في إطار التوجه الاستراتيجي لقيادة جورباتشوف نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانتماج في الاقتصاد العالمي وفي ظل ضيق هامش المناورة والمصالمة والتراجع في أعقاب ثورة البيرويسنروكا وانها الحرب الباردة ، نفهم رد الفعل السوفيتي فور انتهاء القمة حيث أشاد المتحدث باسم الخارجية السوفيتية جينادي جيراسيموف بنتائجها وصفها بأنها تمثل اجماع من الدول الغربية السبع الكبرى على تأييد البيرويسنروكا وإن الخلافات بين تلك الدول على مساعدة السوفيت هي اختلافات في توقيت واسلوب تقديم تلك المساعدات .

وفور انتهاء أعمال القمة استغلت ألمانيا الحرية المنروكة لكل دولة في هذه القضية وقامت بتقديم مساعدات اقتصادية لموسكو ثم الاعلان عنها خلال زيارة المستشار الألماني هيلموت كول للاتحاد السوفيتي في اعقاب قمة الدول السبع الكبرى . وحصلت ألمانيا مقابل مساعداتها للسوفيت على تعهد سوفيتي بالاتسحاب من ألمانيا الشرقية ويعدم معارضة الوحدة الألمانية ويعدم معارضة انضمام ألمانيا الموحدة لحلف الاطلسي اذا اختارت ذلك .

فإن هذه البلدان السبعة بالمقارنة مع جميع البلدان (باستثناء ٩ بلدان غير أعضاء بصندوق النقد الدولي) تسهم بنحو ٦٩,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي ، و ٦٧,٦ ٪ من ناتج الصناعة التحويلية ، و ٥٤,٢ ٪ من قيمة الصادرات السلبية ، وتملك ٤١,٩ ٪ من الاحتياطيات الدولية (عدا الذهب) . وبين جميع الدول الصناعية (أعضاء OECD) ساهمت ثلاث دول هي الولايات المتحدة (واليابان وألمانيا) بـ ٦٥,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و ٦٧,١ ٪ من ناتج الصناعة التحويلية و ٤٦,٠ ٪ من قيمة الصادرات السلبية و ٣٧,١ ٪ من الاحتياطيات الدولية (عدا الذهب) .

أ - علاقات الغرب والشرق :

لا شك أن قضايا إعادة بناء العلاقات بين الشرق والغرب كانت الموضوع الكبير الذي دارت حوله معظم مناقشات القمة . فقد كان كل من الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية ، بنذا مستقلا من بنود المناقشات التي دارت بين قادة الدول السبع الصناعية الكبرى .

وفي بداية أعمال القمة أعلن الرئيس جورج بوش أنه تلقى رسالة من الرئيس السوفيتي جورباتشوف تتضمن طلباً له بصفته رئيس المؤتمر وتناشد قادة الدول الصناعية السبع الكبرى أن يقدموا مساعدات فنية وقروضاً اقتصادية للاتحاد السوفيتي لمساعدته على الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي . وقد رد الرئيس الأمريكي على هذه الرسالة بأن واشنطن غير مستعدة لتقديم مساعدات عاجلة في الوقت الراهن لموسكو وأعرب عن اعتداده بلأده لتقديم مساعدات للاتحاد السوفيتي في المستقبل شريطة أن يقوم بخفض الانفاق العسكري السوفيتي ويساهم في تخفيف الصراعات الإقليمية ويوقف المساعدات السوفيتية للأنظمة التي وصفها بأنها متطرفة . وهذا الموقف الأمريكي بعد استمرارا لموقف واشنطن الرافض لتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة للسوفيت وقد سبق وأعلن عنه الرئيس الأمريكي لدى حضوره لقمة قادة دول حلف الأطلسي قبل أيام من قمة الدول الصناعية السبع . ويرر ذلك بأن هذا لن يساعد على إصلاح النظام الاقتصادي السوفيتي . وأوضح مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي وقتها أن موسكو لا تزال تدفع بعشرة مليارات دولار لدول صديقة لها وليست صديقة للولايات المتحدة .

وفي المقابل حضرت المجموعة الأوروبية إلى قمة هيوستن حاملة معها خطة بتقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتي تقدر بنحو ١٥ بليون دولارا - ودافع جاك ديلاور

والعالم ، بدون استخدام طاقاتها الاقتصادية لبناء علاقات أقوى وأكثر تنوعا مع العالم ، وعلى وجه الخصوص الدول القريبة منها مثل كوريا والصين ومكسيكو وفيتنام .

وقد شهدت التجارة بين اليابان والصين الشعبية هبوطا كبيرا خلال العام ١٩٨٩ والرابع الأول من العام ١٩٩٠ . وطبقا لإحصاءات وزارة التجارة اليابانية فمن صادرات اليابان إلى الصين في العام ١٩٨٩ هبطت بنسبة ٢٥,٣ ٪ لتصل إلى ٧,٤٨ بليون دولار ، بينما استمرت وارداتها من الصين في الارتفاع ، لتزيد بنسبة ٨,٧ ٪ إلى ١١,٧ بليون دولارا وخلال الشهور الثلاثة الأولى من العام ١٩٩٠ هبطت صادرات اليابان إلى الصين بنسبة ٤٩,٦ ٪ مقارنة بنصف الفترة من العام ١٩٨٩ . وتعتبر اليابان أولى الدول الدافئة للصين إذ يعود إليها وحدها حوالي نصف إجمالي الديون المستحقة على الصين والتي تبلغ ٤٠ بليون دولارا .

وقد ترك البيان الختامي للجنة الباب مفتوحا أمام الدول الرأسمالية الكبرى لالغاء أو إبقاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين . وقد استغلت اليابان هذه الحرية في الموقف من الصين وأعلنت أنها ستلغى عقوباتها الاقتصادية التي سبق وفرضتها عليها والصين وأنها سترسل ممثولا كبيرا إلى بكين لأجلال الزعماء الصينيين بشكل أكثر تفصيلا على الموقف الياباني ، وأعلنت أنها ستخرج عن قفوس باهاتة للصين كانت مجمدة وقيمتها ٥,٤ مليار دولار .

وقد رحب رئيس وزراء الصين بموقف اللجنة من العقوبات المفروضة على الصين لكنه أعرب عن أسفه لأن الخطوات التي اتخذتها اللجنة غير كافية إذ كانت الصين ترغب في موقف جماعي بالغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها .

ب - علاقات الغرب - الغرب :

مع أن تقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتي كانت أكثر القضايا ضجيجا ، فإنها لم تكن أكثرها صعوبة . ففي المقابل احتلت قضية تحرير التجارة العالمية الحيز الأكبر من المناقشات ، وكانت القضية الأصعب والأشد حساسية .

وقد تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل عقد قمة هوسن أن تكون هذه القمة هي قمة تحرير التجارة ، وتعهد بانقاذ جولة أوجواي لتحرير التجارة .

وكان موضوع النزاع الرئيسي بشأن تحرير التجارة الدولية هو الدعم الذي تقدمه دول المجموعة الأوروبية لمزارعيها والذي يبلغ ٣٤ بليون دولار سنويا .

وقد احتلت قضية المساعدات إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى جانبا من مناقشات الدول الصناعية السبع في هيوستون ، وإن كانت أهمية تلك القضية قد تراجعت وراء قضية تقديم مساعدات عاجلة مالية إلى الاتحاد السوفيتي . وحظيت جهود المجموعة الأوروبية بتأييد كل من الولايات المتحدة واليابان ، مع الدعوة إلى تعزيز استمرار المساعدات الفنية والتكنولوجية التي تضمن رفع درجة الكفاءة الانتاجية في أوروبا الشرقية وتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة . وفي هذا المجال لتفتت القوى الثلاث الرئيسية في المؤتمر على ضرورة اضعاف المرونة التجارية على سياسات التصدير إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى ، خصوصا فيما يتعلق بتصدير السلع المتقدمة مثل أجهزة الكمبيوتر المتطورة . وأشار البيان الختامي للجنة إلى أهمية تقديم الدعم المالي لها لمساندة التغييرات السياسية والاقتصادية الجارية فيها . ولكن بلغت الانتباه أن البيان السياسي للجنة ناشد رومانيا الاتجاه إلى الاتجاه الديمقراطي الذي يسود العالم حتى تتلقى مساعدات الغرب . والأمر أن هذا الموقف من رومانيا بعد أن أجرت انتخابات شهدا مراقبين دوليين وغربيين بالاساس وأكثرت نزاعاتها وحريتها وديمقراطيتها ، يشكك في مصداقية الخطاب السياسي الغربي حول حق تقرير المصير وحق الشعوب في اختيار نظمها بحرية وهو الخطاب الذي استمر طوال عقود الوصاية السوفيتية على شرق أوروبا .

وكانت إحدى القضايا الخلافية التي سيطرت على جانب من أعمال قمة هوسن ، هي قضية استئناف المساعدات للصين . وكانت الصين قد تعرضت لفرض عقوبات اقتصادية ضدها بعد أحداث بكين في يونيو ١٩٨٩ ، التي سحق فيها الجيش الصيني انتفاضة الطلاب المطالبين بالديمقراطية هناك . وبينما أصرت كل من الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية على أن يتوافق تخفيف العقوبات المفروضة على الصين ، بتغييرات في السياسة الداخلية في الصين نفسها تستهدف تعزيز الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، فإن اليابان اتخذت موقفا مخالفا لذلك ، وأبدت رغبتها في استئناف مساعداتها للصين التي كانت قد جمدت في العام السابق .

وعرض توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان وجهة نظر بلاده مستندا إلى بعضين اقتصادي ومياسي . الأول هو أن الصين شريك تجاري كبير في الحاضر والمستقبل لليابان ، لا يمكن التضحية به . والثاني هو أن اليابان لن تميل إلى تلعب دورا سياسيا متحركا وحيويا في منطقة شرق آسيا

من غير يكون هناك برنامجا جديدا لمعالجتها على نطاق واسع .

وكان أهم ما تم الاتفاق عليه بصدد قضايا البيئة بشكل عام هو :

- بدء مفاوضات لتوقيع معاهدة دولية للمحافظة على الغابات وخصوصا غابات الامازون الاستوائية ، وأن تكون هذه المعاهدة تحت مظلة الأمم المتحدة ، على أن يتم التوصل إليها في موعد لا يتجاوز العام ١٩٩٢ .

- إصدار توجيهات إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد ولجنة المجموعة الأوروبية بالتعاون مع البرازيل في مجال اعداد خطة عاجلة لوقف عمليات التخريب التجارية التي تجرى على نطاق واسع في غابات الامازون . على أن يتم الاتفاق على ذلك في موعد لا يتجاوز العام المقبل .

والواقع أن القضية التي تم التركيز عليها هي حماية غابات الامازون من الهلاك . وهذه في الواقع إحدى القضايا المتفرعة عن الفقر في العالم الثالث ، وبالتحديد تلك التي تدعو لحماية الغابات الأفريقية التي تؤدي إلى التصحر ، وتدمير الغابات في جنوب آسيا التي تؤدي إلى انجراف التربة والسيول والجفاف .

أما القضية الأكثر خطورة وهي حماية طبقة الأوزون بلجبار الشركات الصناعية على تعديل مياكل إنتاجها والمواد التي تستخدمها في الصناعة ، كانت موضع خلاف واتهامات متبادلة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، ومن ثم فإنها وضعت جانبا حتى يتسنى للشركات الصناعية - طبقا لما نراه هي وما تقدر عليه - أن تعود موامعة نفسها للتكيف مع احتياجات حماية البيئة الطبيعية .

وحول قضية التأثير المدمر للغازات الصناعية ، طالبت ألمانيا باتخاذ إجراءات محددة لخفض انبعاث الغازات التي تسبب التلوث البيئي وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون ، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك لأنه سيترتب عليه الكثير من التكلفة التي ستحملها صناعاتها لخفض انبعاث الغازات والمواد المسببة للتلوث التي تتخلف عنها بما قد يقلل من قدرتها التنافسية المتعوهرة أصلا في السوق الدولية . وقد سبب عدم اتفاق القمة على إجراءات محددة لحماية البيئة في خيبة أمل أنصار حماية البيئة وكل المهتمين بمستقبل الحياة على كوكب الأرض .

وشكلت قضية الاتجار غير المشروع في المخدرات إحدى القضايا التي طرحت على قمة الدول الصناعية امتدادا

وقد رفضت الولايات المتحدة لواء هذه القضية أثناء القمة نظرا لأن مزارعيها هم أكثر المضارين من هذه المواقف الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها البلدان وعدد آخر من الدول السبعة في مواجهة صادراتها الزراعية .

وتريد الولايات المتحدة إلغاء كل أشكال الدعم الزراعي بحلول العام ٢٠٠٠ غير أن دول المجموعة الأوروبية ترى أن من الممكن فقط التدرج في تخفيض هذا الدعم على مدار سنوات طويلة ، لكن بما لا يصل إلى الغائه تماما لاعتبارات تتعلق بمصالح المزارعين الذين يبلغ عددهم ١١ مليون مزارع .

واحتج جاك ديلاور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية بأن الولايات المتحدة تقدم إعانات سنوية لمزارعيها الذين يبلغ عددهم ٢ مليون مزارع تصل قيمتها إلى ٨,٤ بليون دولار ، وهو ما يعني تقارب مستوى الدعم الذي يحصل عليه المزارع الواحد في كل من أوروبا والولايات المتحدة على الرغم من الفارق الكبير في الرقم الإجمالي .

وبعد خلافات طويلة توصلت قمة هوسنن إلى حل وسط يقوم على أساس مقترحات تقدم بها آرث دي زيبو المفوض الهولندي الذي يرأس مجموعة المفاوضات الزراعية في إطار جولة أورجواي لتحرير التجارة . وتضمن الاتفاق تخفيض الدعم الداخلي الذي يحصل عليه المزارعون مع استثناء بعض المنتجات لاعتبارات تتعلق بـ « الأمن الغذائي » ثم تحويل القيود والرسوم غير الجمركية على الصادرات الزراعية إلى رسوم جمركية فقط وأخيرا الاسراع بتخفيض إعانات الصادرات التي تبلغ ١٠ بلايين دولار في المجموعة الأوروبية مقابل ٥٠٠ مليون دولار فقط في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك فإن الاتفاق الذي تضمنه بيان قمة هوسنن لم يضمن جدولا زمنيا لتنفيذ التخفيضات المقترحة ، مما ألقى شكوكا منذ البداية في إمكان التوصل إلى حلول للمشاكل التي تبرز انجاح جولة أورجواي التجارية التي ينتهي أجلها في ديسمبر ١٩٩٠ .

وبينما كانت قضية تحرير التجارة هي الأكثر إلحاحا ، والمليئة بالمشترت من التفاصيل الصغيرة في كل بند من بنودها ، فإن قضية علاج سخونة البيئة والتلوث والمحافظة على العالم من الدمار الذي يسببه تخريب الأتسنان للبيئة ، كانت القضية التي حظيت بالقسم الأعظم من البهتان الختامي ،

ومدفوعات خدمتها من اثار سلبية على المدنيين كان لابد لقمة الدول الصناعية السبع ان تعرض لها ،

وقد أشار الرئيس الامريكى فى بداية أعمال القمة إلى أنه سيطرح مبادرة لتخفيف أعباء الديون على دول أمريكا اللاتينية فى إطار صفقة شاملة تتناول الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة والاستثمارات . غير أن ما أسألت باهتمام القمة فى مجال الديون لم تكن إشارة للرئيس الأمريكى بقدر ما كانت مبادرة الرئيس الفرنسى لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث حيث جاءت تلك المبادرة شاملة لكل دول العالم الثالث الفقيرة والمتوسطة الدخل من أفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية وغطت الديون الحكومية وديون البنوك . وقد أُنشئت المبادرة الفرنسية على عناصر من المبادرات السابقة لحل أزمة الديون مثل اصرارها على دراسة حالة كل دولة متحبة على حدة فى نادى باريس للدول الدائنة مبررة ذلك بتباعد ظروف كل دولة عن الأخرى وباختلاف الدائنين للدول المتحبة المختلفة . ودعت المبادرة لخفض سعر الفائدة ، وإلى تقديم المساعدات المالية الجديدة لمساعدة الدول المدينة على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية .

ومن الحدير بالذكر أن قمة الدول الصناعية السبع الكبرى عام ١٩٨٨ فى تورنتو قد أنعت على تخفيض الديون الرسمية المستحقة على الدول الأكثر فقرا فى العالم . بينما أقرت فى قمة باريس التى عقدت عام ١٩٨٩ خطة . برادى ، التى طرحها وزير الخزانة الأمريكى لتخفيض قيمة الديون المستحقة على الدول المدينة بدين كبير للبنوك التجارية مثل أمريكا اللاتينية .

وقد طرح الرئيس الفرنسى مبادرته الشاملة المُكَوَّرة آنفا لأن بعض الدول لم تشملها أى من الخطتين اللتين تم الاتفاق عليهما فى قمة الدول السبع الكبرى عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٩ . وقد أقرّح الرئيس الفرنسى ميزان أن تختار الحكومات الدائنة واحدا من عدة خيارات هى خفض سعر الفائدة السنوى أو الحصول على قروض جديدة كبيرة أو إعادة جدولة الديون .

وفى البيان الختامى لاجتماعات القمة حث البيان نادى باريس على تمديد مهلة السداد للدول الأكثر فقرا والتى تطبق الإصلاحات الاقتصادية التى يوصى بها صندوق النقد الدولى . كما حث ، نادى باريس ، أيضا على تخفيف أعباء الديون على الدول متوسطة الدخل التى يتراوح دخل الفرد فيها بين ٥٤٠ دولار ، ٦ آلاف دولار . تقع مصر والمغرب وتونس والجزائر وسوريا والأردن والعراق فى هذه

لحرجها فى القمتين السابقتين بحصة خاصة ، وإن كانت قد شغلت حيزا محدودا من اهتمامات القمة هذا العام . وقد أكد البيان الختامى للقمة على ضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات فى صيغة لا يتجاوز اعلان التوايا وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة هى التى بادرت بطرح هذه القضية على القمة فى العامين السابقين عندما تناقشت الآثار الاقتصادية والصحية للاتجار فى المخدرات على الأمريكين .

ج - علاقات الغرب والجنوب :

إن قمة هوسن شهدت بوضوح تحول الاهتمام الدولى على ضرورة إيجاد السبل لتحقيق توازن فى العلاقات بين الشمال والجنوب . وعلى العكس انصرف قادة الدول السبع الشمالية إلى وضع اسس وخطوط عريضة لإعادة بناء علاقات بين دول الشمال وبعضها البعض ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط النظام الاشتراكى كعناصر للنظام الرأسمالى الليبرالى . وحتى فيما يتعلق بقضية تحرير التجارة العالمية ، التى تعكس جانبا من مظاهر الاختلال فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، فإن قمة هوسن عندما تناولت اهتمت فقط بالعناصر التى تمهل حركة التبادل الحر بين دول الشمال ، خصوصا بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وتغيب هذه المناقشة بين متجهات هاتين القوتين فى أسواق الدول النامية .

كذلك فإن قمة هوسن عندما تعرضت لقضايا البيئة ، فإنها نظرت إليها كقضية من قضايا دول الشمال ، وليس كقضية من قضايا العالم ككل . وعندما أشارت إلى التخريب الذى تعرض له البيئة تجاهلت عمليات التخريب واسعة النطاق التى تقوم بها الشركات الصناعية الغربية ، سواء فى تصدير منتجات مدمرة للبيئة والإنسان إلى الدول النامية ، أو فى استخدام أساليب تكنولوجية متخلفة فى فروعها الانتاجية فى دول العالم الثالث مثل الهند واليابان والبرازيل .

وقد تراجعت قضية ديون العالم الثالث - التى كانت قبل خمس سنوات وحتى قمة العام ١٩٨٩ فى باريس إحدى القضايا الرئيسية فى اجتماعات قادة الدول السبع الصناعية الكبرى - إلى المرتبة الأخيرة من اهتمامات قمة هوسن فى العام ١٩٩٠ .

لكنه مع استمرار تفاقم أزمة ديون العالم الثالث التى بلغت نحو ١٣٢٠ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٩ تبلغ مدفوعات خدمتها نحو ١٧٠ مليار دولار حسب تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، بما لهذه الديون

المجموعة - سواء بخفض أسعار الفائدة أو إعادة جدولة الديون ومد آجال السداد .

وهذا الموقف للقمّة هو أيضا أقرب لإعلان النوايا حيث أن الإجراءات المحددة لمعالجة قضية الديون سيتم اتخاذها في نادي باريس الذي سيتولى التفاوض مع الدول المدينة كل على حدة وشجع البيان الختامي للقمة الجهود المبذولة من أجل تخفيض ديون دول المالم الثالث . وترك لوزراء المالية والخبراء تحديد السبل الكفيلة بإنجاز تلك الهدف . غير أن ما بلغت الانتباه في البيان النهائي للقمة هو أن مبادرة برادى (وزير الخزانة الأمريكى) التى أطلقت في مارس ١٩٨٩ لم تحظ بعناية خاصة كأسلوب جديد من أساليب تخفيض

أعباء ديون دول العالم الثالث . وعلى العكس من ذلك فإن قادة الدول السبع أعادوا التأكيد على الدور الذى يلعبه نادي باريس للحكومات الدائنة ، وأسندوا نداء بتشجيع اللجوء إلى إعادة جدولة الديون ، ومد فترات السداد إلى آجال أطول . وهو ما يعنى أن القمة عادت إلى النهج التقليدى : تخفيف عبء الديون الرسمية ، فقط من خلال هيئة قائمة فعلا هي نادي باريس ، وبأسلوب متبع فعلا هو أسلوب « إعادة جدولة الديون » بدون تقديم أى جديد لمواجهة النتائج المحيطة على مدار أكثر من عام لمبادرة برادى على صعيد الديون التجارية ، وثبوت عقم أسلوب إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس على مدار السنوات الماضية ، منذ أنفجار مشكلة الديون في أواسط الثمانينات .

جدول رقم (٥) الدول الصناعية السبع في الاقتصاد العالمى

الدول والمجموعات الدولية		النتائج المحلى الإجمالى		نتائج الصناعة التحويلية		الصادرات *		الاحتياطيات عدا الذهب	
	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	%
الدول الصناعية السبع	١١٨٠٩,٤	٦٩,٤	٢٤٠١	٦٧,٦	١٥٧١,٤	٥٤,٢	٢٦٠,٠	٤١,٩	
الولايات المتحدة	٤٨٤٧,٣	٣٥,٦	٨٦٨,٢	٣٠,٤	٣٦٣,٨	١٧,١	٥٠,٥	١٢,٣	
اليابان	٢٨٤٣,٧	٢٠,٩	٦٨٩,٣	٢٤,١	٢٧٣,٩	١٢,٩	٥٤,٥	١٢,٣	
ألمانيا الغربية	١٢٠١,٨	٨,٨	٣٥٩,٨	١٢,٦	٣٤١,٢	١٦,٠	٤٧,٠	١١,٥	
فرنسا	٩٤٩,٤	٧,٠	١٩١,٧	٦,٧	١٧٩,٤	٨,٤	٢٥,٤	٦,٢	
بريطانيا	٧٠٢,٤	٥,٢	١١٦,٦	٤,١	١٥٢,٣	٧,٢	٢٥,١	٦,١	
إيطاليا	٨٢٨,٩	٦,١	١٧٥,٤	٦,١	١٤٠,٦	٦,٦	٤٥,١	١١,٠	
كندا	٤٣٥,٩	٣,٢	١٢٠,٢	٥,٦	١٢,٤	٣,٠	
الدول الصناعية (أعضاء)	١٣٦٠,٣	٧,٩	٢٨٥٥,٥	٨٠,٤	٢١٢٦,٣	٧٣,٤	٤٠٩,٤	٦٥,٩	
الدول النامية	٣٤١٥,٣	٢٠,١	٦٩٥,٨	١٩,٦	٧٧٢,٦	٢٦,٦	٢١١,٧	٣٤,١	
المالم *	١٧٠١٨,٤	١٠٠,٠	٣٥٥١,٣	١٠٠,٠	٢٨٨٨,٨	١٠٠,٠	٦٢١,١	١٠٠,٠	

المصادر :

- (١) تقرير عن التنمية في العام ، ١٩٩٠ . البنك الدولى .
- (٢) الإحصاءات المالية الدولية . فبراير ١٩٩١ ، صندوق النقد الدولى .

أو ٧٥,٧ % من إجمالى صادراتها إلى المالم .

كما لم تعد صادراتها إلى الاتحاد السوفيتى (وغيره من الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولى حتى ذلك التاريخ) حوالى ٣٨,٧ مليار دولار أو ١,٨ % من الإجمالى المفكوك ، وفى المقابل بلغت صادراتها إلى الدول النامية حوالى ٤٧٥,٥ مليار دولار أو ٢٢,٤ % من نات الإجمالى .

وتتبع احتياطيات الدول النامية إلى ٩٢,١ مليار أو ١٤,٨ % من الإجمالى العالمى فى حال استبعاد ست دول هى : تايوان (٥٣,٦ مليار دولار فى الربع الأول لعام

١٩٩٠) وسنغافورة (١٩,٥ مليار دولار فى أكتوبر ١٩٩٠) وكوريا الجنوبية (١١,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) وتايوان (٩,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) والسعودية (٧,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) بإجمالى ١١٩,٦ مليار دولار أو ١٩,٣ % من الإجمالى العالمى .

عن الكتاب الإحصائى السنوى لاتجاهات التجارة ، طبعة ١٩٩٠ .

★ الإجمالى العالمى لا يشمل الدول غير الأعضاء بالصندوق (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولنديا وألمانيا وكوريا الشمالية ومنغوليا وكوبا وناميبيا إلى جانب المتبنا الشرقية)
... غير متاح .

٢ . المنظمات الاقتصادية الدولية :

أمام نادى الصحافة فى واشنطن أوجز مدير صندوق النقد الدولى ما رآه أهم التحديات الاقتصادية العالمية فى مطلع التسعينات . وإلى جانب عرض تغييرات وإجراءات الصندوق فى معالجة المشكلات الاقتصادية الماخنة ، التى تعامل معها بحكم دوره فى إدارة الاقتصاد العالمى أو بتفويض من الدول للصناعة الرئيسية ، وذلك خلال عام ١٩٩٠ .

ووفق ترتيب الأولويات كما عرض مدير الصندوق فقد تمثلت هذه التحديات والمشكلات فى : الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة الخليج ، والتحولات الليبرالية فى دول شرق أوروبا والإصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ، ومديونية العالم الثالث والفقر فى الجنوب ، والركود فى الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية ومشكلات التجارة الدولية .

وفى الاجتماع السنوى المشترك ال ٤٥ لصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، والذى عقد بواشنطن فى الفترة بين ٢٥ - ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، بلغت أزمة الخليج على غيرها من القضايا ، وبوجه خاص ، فقد تركز البحث على كيفية توفير التمويل اللازم لتخفيف حدة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة وعلى قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار الاقتصادى على العراق والكويت المحتلة .

وأما الظاهرة البارزة فى هذا الاجتماع فقد تمثلت فى أن قضية ديون العالم الثالث قد انزوت تقريبا ، تماما كما تراجعت فى جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع إلى الموقع الأخير من الاهتمام ، مقارنة بالعام السابق . ولوحظ انقسام الدول النامية أراء تحديد اتجاه حركتها خلال هذا الاجتماع ، مما أثر سلبا على كل المناقشات التى جرت ولتنتائج التى تمخضت عنها . بيد أن تراجع اهتمام الاجتماع بمواجهة مشكلات البلدان النامية كان نتاجا منطقيا لتحول الاهتمام إلى معالجة أزمة الخليج المطروقة ، والاهم هو تحول التركيز إلى دمج أوروبا الشرقية فى النظام الاقتصادى العالمى .

أ - الاجتماع المشترك .. وأزمة الخليج :

والواقع - كما أكد مدير الصندوق فى خطابه المشار إليه - أن الآثار الاقتصادية العالمية لأزمة الخليج لم تخرج

عن السيطرة . إلا أن الأزمة قد أثرت على اقتصادات عدد من بلدان المنطقة التى اضيرت بشدة وهى : تركيا ومصر والأردن . أضف إلى هذا ، أن اقتصادات أخرى قد تأثرت سواء لاعتمادها على استيراد النفط أو تحويلات المهاجرين . وشدد مدير الصندوق على أن التعامل مع مثل هذه الصدمات ، غير المتوقعة يمثل أحد واجباته ، وخاصة بالتعامل مع الآثار المالية للأزمة ، وتقديم العون المالى للبلدان التى اضيرت . ولقد أن الصندوق ، قد تصرف بسرعة .

وفى اجتماعهم السنوى المشار اليه ، اتفق المديرين الممثلون لـ ١٥٤ دولة أعضاء مؤسسات بريتون وودز على مجرد الوعد ، بمساعدة مجموعتين من الدول : الأولى ، دول خط المواجهة . ولثانية ، الدول النامية التى تضررت اساسا من ارتفاع أسعار النفط ، وقد تحويلات العمالة المهاجرة ، وتكاليف استيعاب العمالة العائدة . وأعلن مدير صندوق النقد الدولى ، أنه لا حاجة إلى إنشاء تمهيد نظى جديد ، وأن كان ينبغي زيادة الموارد والمرونة والفاعلية . ووافق البنك الدولى على وضع برنامج طوارئ للمساعدة وتسريع تقديم القروض المتأجلة ، مع زيادة الارصدة فى حال استمرار الأزمة .

وقد أوضح مدير الصندوق أن : الوضع المعطى ، لن يتدهور كثيرا ، وأنه سيقى فى المقدير السيطرة على الاثر السلبى لأزمة الشرق الاوسط بالنسبة لكل الدول الصناعية وغالبية الدول النامية . لكنه أكد فى ذات الوقت أنه على حين لا ينبغي المبالغة فيما يتصل بالآثار السلبية للأزمة ومن ثم الجهد اللازم للتصدى لها ، لا بد من الاعتراف بأن عددا من البلدان قد تضررت من الأزمة إلى حد يستوجب اهتماما خلاصا . وأشار فى هذا الصدد إلى بعض البلدان الأقل نموا ، والعديد من البلدان النامية المعتمدة بشدة على استيراد النفط ، بالإضافة إلى بلدان شرق أوروبا التى توجد فى مرحلة من « الانكشاف » بسبب ما تشهده من اصلاحات نظامية رئيسية وتحويلات نحو الاسعار العالمية للنفط (وغيره) من سلع التجارة البينية) فى إطار الكوميكون ، وفقدان لأسواق التصدير التقليدية .

وكان من أبرز مظاهر الانقسام فيما بين الدول النامية فشل مجموعة ال ٢٤ التى ترأسها إيران خلال الجمعية العمومية للبنك الدولى وصندوق النقد لعام ١٩٩٠ فى التوصل إلى اقرار صيغة موحدة للدعوة إلى إنشاء صندوق تعويض الدول النامية عن ارتفاع أسعار النفط .

عليها لأرقام المساعدات ، وكيفية توفيرها وتوزيعها على الدول المتضررة .

وفي هذا الاجتماع السنوى المشترك انعكس تمايز البلدان النامية في تبين مواقفها بل وانقسامها بوضوح حول ثلاث قضايا . **القضية الأولى :** « البترول » ، إذ انقسمت الدول النامية بين دول منتجة ودول مستهلكة تباينت مصالحها بوضوح خلال المؤتمر ، وداخل مناقشات مجموعة الـ ٢٤ التى تمثل الدول النامية داخل الجمعية العمومية للبنك والصندوق . **والقضية الثانية :** « الليبرالية الاقتصادية » ، حيث تمايزت الدول النامية بين مجموعة حصلت على . أو فى طريقها إلى الحصول - تنكزة عبور من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق وتسير فى ذلك الطريق بدعم من مؤسسات التمويل الدولية مثل الفلبن وفنزويلا والمكسيك ، ومجموعة أخرى ما تزال تدافع عن الدور الاقتصادى للدولة فى ظل النظم الاشتراكية متعددة الألوان وعلى رأس هذه الدول كوبا وليبيا . **والقضية الثالثة :** « الدين » ، حيث توزعت الدول النامية بين دول حصلت على بعض المزايا طبقاً لخطة « برادى » ، ودول أخرى تعاني من تفاقم المشكلة ولا تستطيع تلبية الآخرين معها فى اتجاه إجراء حوار جماعى مع الدول الدائنة .

وفي المقابل ، فإن تعاطف تمثيل المنظمات الاقتصادية الدولية عن موازين القوى الاقتصادية الدولية ، شهد الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد صعود اليابان إلى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة وقيل ألمانيا تليها بريطانيا ثم فرنسا . وبذلك تكون اليابان قد نجحت فى مساعيها التى استمرت خلال السنوات الأخيرة من أجل زيادة قوتها التصويبية ودورها فى اتخاذ القرارات داخل مجلس إدارة صندوق النقد الدولى ، بإعبارها قوة عظمى اقتصادية .

وكشف الاجتماع عن أهمية التنسيق الواسع بين الدول الصناعية من خلال الأطر التنظيمية المشتركة التى تجمعها مثل : قمة الدول الصناعية ، ولجنة المجموعة الأوروبية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولا ينتقص من هذه الأهمية ما ظهر فى الاجتماع من اختلافات فى وجهات النظر فيما يتصل بالقضايا المطروحة ، طالما أن التنسيق المميّز يسمح باتخاذ قرارات على أساس توازن المصالح والفهم المتبادل ، والأهم أنه يسمح باتخاذ قرارات فى قضايا الاتفاق ، وهو ما ظهر بالذات فيما يتصل بمواقف الدول الصناعية لزاء مشكلات العالم الثالث وتحولات شرق أوروبا .

وتمكن الدول المنتجة للتنظف من قتل الاقتراح الذى تقدمته به كل من الهند وباكستان من أجل إنشاء صندوق لهذا الغرض يتم تمويله بواسطة الدول المنتجة من ارتفاع الاسعار ، على أن تستفيد منه الدول المتضررة من هذا الارتفاع .

وطبقاً لتقديرات ميشيل كامديمو مدير عام صندوق النقد الدولى فإن الدول النامية تحتاج إلى ٥ بلايين وحدة من وحدات حقوق المسحب الخاصة للصندوق - أى ما يعادل حوالى ٧ بلايين دولار - من كل من البنك الدولى وصندوق النقد من أجل مساعدة اقتصادياتها على تحمل تكاليف الخطر الاقتصادى الذى فرضته الاسم المتحدة ضد العراق والكويت المحتلة .

وبعد أن فشلت الدول النامية فى الاتفاق على صيغة لإنشاء صندوق للتعبويض فإن الولايات المتحدة الأمريكية عرقلت أى اتجاه لإنشاء صندوق يساهمة من مؤسسات التمويل الدولية . واقترح الرئيس الأمريكى بوش تشكيل مجموعة للتنسيق المالى لمواجهة أزمة الخليج ، من ممثلى عشرين دولة يمثلون الدول المنتجة والمتضررة من الأزمة على السواء ، على أن يكون هدف عمل هذه المجموعة هو توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة ، وتنسيق التوزيع على الجهات المختلفة أيضاً ، وذلك تحت رئاسة وزير خزانة الولايات المتحدة الأمريكية .

وقدرة الولايات المتحدة وقدرت الولايات المتحدة أن الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض تتراوح بين ١٣ بليون إلى ١٥ بليون دولار ، وأن أكثر الدول المتضررة التى يجب أن تحصل على القسم الاعظم من المساعدات هى مصر وتركيا والاردن ، التى هى أكثر الدول المتضررة من القاطعة الاقتصادية ضد العراق والكويت المحتلة .

غير أن مجموعة الدول الأوروبية اعترضت على الأرقام التى تقوم عليها التقديرات الأمريكية ، وقالت أن هذه الأرقام مرتفعة جداً ، واقترحت بدلاً من ذلك تخصيص ٩ بلايين دولار لمساعدة الدول المتضررة ، على أن يأتى ثلثا هذا المبلغ من الدول النشطة الفنية فى الشرق الأوسط ، أما الثلث الآخر فهأتى عن طريق مساهمات من مختلف أنحاء العالم .

وقد عقدت مجموعة التنسيق المالى لأزمة الخليج اجتماعاً على هامش المؤتمر السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى ، ولكن هذا الاجتماع لم يسفر عن اتفاق على شىء سوى مواصلة الاجتماعات حتى يتم التوصل إلى صيغة متفق

وفي عام ١٩٩٠ فإن برامج الإصلاح الاقتصادي في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا قد وضعت وطلبت بالاتفاق مع الصندوق وبدعمه ، فضلا عن التقدم في اتجاه الاتفاق مع رومانيا وبلغاريا . ولما دعم التحولات الليبرالية في شرق أوروبا ، فإنه يجري في إطار أوسع يشمل جميع هذه البلدان ، ويتم بواسطة الصندوق والبنك الدولي والجامعة الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنادى باريس ، فضلا عن البنك الأوروبي للتعمير والتنمية فور بدء نشاطه . وفي هذا كله تبقى لصندوق النقد الدولي مهمته الرئيسية في إدارة هذا التحول التاريخي ، وهي وضع برامج الإصلاح الشامل في اتجاه . رسالة . أوروبا الشرقية ، وبأمل صندوق النقد الدولي . كما أعلن مديره . أن يتمكن من تجاوز الدعم المالي الذي طلب به بوش ، وهو خمسة مليارات دولار إلى شرق أوروبا في عام ١٩٩١ .

وأستجابة لتوصية قمة هوسون للدول الصناعية دعا صندوق النقد الدولي ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية أخرى . هي البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية . للاجتماع . وكان هدف الاجتماع وفق توصية قمة هوسون ، هو دراسة حول المشكلات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، ووضع توصيات للإصلاح الاقتصادي ، وتحديد معيار لتقدير المساعدة المالية . وقد خلصت هذه الدراسة المشتركة إلى أن على الاتحاد السوفيتي أن يحرر الاسعار وأن يبدأ التخصيصية فوراً ، إلى جانب وضع سياسات مالية متشددة ، اذا كان يرغب في الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق معدلات أعلى للنمو . وأكدت الدراسة بوجه خاص على ضرورة شمول وسرعة الإصلاح . وحتى يمكن للاتحاد السوفيتي أن ينقل إلى النضجة والمساعدة الفنية ، منذ البداية ، فإن الصندوق بدأ يفكر « ملياً » في منحة ، حالة رابطة خاصة ، نظراً لأنه ليس عضواً بعد .

وأما فيما يتصل بالبلدان الأشد فقراً ، فإن صندوق النقد الدولي . بكلمات مديره . « ليس وكالة للاغاثة الانسانية » ، ولا يقدم مساعدات للتنمية ، لكن له دورا يلعبه مع هذه الدول ، لأن الحل الأخير لها هو الإدارة الاقتصادية الأفضل . وقد أبتدع الصندوق أدوات خاصة لمساعدة هذه البلدان سواء لأدراة اقتصاداتها بأاليب أكثر كفاءة أو لتحسين جدارتها الائتمانية . ورغم برامج التمويل متوسطة الأجل التي نفذها الصندوق مع البلدان الأشد فقراً ، فقد بقيت أوضاعها لا تحتمل ، وزادت أعباء مديونيتها الخارجية .

وتحت إشراف صندوق النقد الدولي طبقت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا برامج قاسية للإصلاح الاقتصادي ، ولكن بقيت مشكلة المديونية الخارجية التي

وكانت قضايها حرية التجارة والتوازن المالي العالمي والديون ومواجهة الفقر والمحافظة على البيئة أهم القضايا الأخرى التي أحتلت الحيز المتبقى من مناقشات صندوق النقد والبنك الدولي بعد أزمة الخليج . وبوجه خاص ، فقد تبني البنك مشروعا طموحا لزيادة الاقراض لأغراض المحافظة على البيئة وذكر التقرير السنوي أن البنك قدم خلال السنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٩٠ عدد ١١ قرضا من القروض الجديدة التي تعمد بها (٢٢٢ قرضا) لتمويل مشروعات ببنية ، وذلك في مقابل فرضين قسط في السنة المالية السابقة . ومن المقرر أن يعول البنك ٤٥ مشروعا من مشاريع المحافظة على البيئة في السنة المالية ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

ب - صندوق النقد .. وإدارة العالم :

ولقد أمتد دور صندوق النقد الدولي ليشمل دعم التحول إلى اقتصاد السوق في أوروبا الشرقية والاقتصاد السوفيتي ، من جهة ، وإدارة برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية المدينة والمفيرة ، من جهة ثانية ، وتقديم النصائح إلى الدول الصناعية لتجاوز أوضاع الركود وتحرير التجارة الدولية . وفي هذا كله ينبؤ صندوق النقد الدولي مكانته البارزة في بناء النظام الاقتصادي الدولي ، الجديد . حيث جوهر الجدة هو إعادة الاعتبار لأقتصاد السوق وإعادة الانماج في السوق العالمي سواء بالنسبة للدول الاشتراكية الأوروبية التي فككت الارتباط مع هذا السوق العالمي أو بالنسبة للدول النامية التي حاولت فك الروابط معه ، في ظل ، النظام الاشتراكية ، في الحالة الأولى و « التوجه الاشتراكي » . في الحالة الثانية وغنى عن القول أن الصندوق ، ينهض بهذا الدور ، في الاتجاه الذي يعبر بالدرجة الأولى عن مصلحة وفلسفة الدول الصناعية الرأسمالية ذات القوة التصويتية الحاسمة في أدارته .

وهكذا ، فيما يتعلق بتحول بلدان شرق أوروبا إلى اقتصاد السوق . وقد اكتمل انضمامها إلى الصندوق في عام ١٩٩٠ فيما عدا البانيا التي بات انضمامها وشيكا . فإن مسئولية الصندوق قد تحددت . في المحل الأول . بمساعدة هذه البلدان على الانماج بدرجة أعمق في النظام التجارية والمالية الدولية ، ومساعدتها في مواجهة الصدمات التي ترتب على تحررها من نظمها . البالية ، « التجارة والمدفوعات » . وفي البداية تقتصر المساعدة على « المونة الفنية » في وضع برامج التحولات الليبرالية ، وبقدر صرامة سياسات الإصلاح وتنفيذها بمثابرة وجدية ، ينهض الصندوق بدور هام في حشد الدعم المالي اللازم لنجاح هذه التحولات ، التاريخية .

تكابد أعباءها هذه البلدان .

وتقلص هام للتقيود غير التعريفية مثل الحصص الكمية وترخيص الاستيراد والاحتكار الحكومي وتقييد التصدير وقوائم الحظر .. الخ . كما شملت المفاوضات خفض القيود على المنتجات من الموارد الطبيعية والامتوائية . أضف إلى هذا ، التفاوض من أجل زيادة حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية ، بأخفال المنسوجات والملابس في أطر الجات ، وتحرير تجارة السلع الزراعية عبر تقليص هام للدعم والحماية .

تنظيم المناطق الجديدة للتجارة : وشمل التفاوض في هذا المجال صياغة أطر شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات ، وتنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية وفي مجال إجراءات ضبط الاستثمار الاجنبي . وهنا جرى التفاوض حول خفض القيود على التجارة الدولية وتعديل السياسات في هذه المجالات في اتجاه المزيد من التحرير .

تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية الجات ذاتها : وفي هذا الصدد تركزت المفاوضات حول تقوية وتطوير احكام نسوية المنازعات في أطر ، الحات ، وأقامة نظام للتحكيم التجاري ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسات الاغراق ، إلى جانب تطوير نظام عمل ، الجات ، بما يضمن استمرارية وتطوير دورها المستقل ، وخاصة فيما ينصل بالاشراف الجماعي على السياسات التجارية القومية .

ولقد تعثرت المفاوضات التي حرت في أطر الجات ونعت اشراف ، لجنة مفاوضات التجارة ، سواء على مستوى الوزراء وتحت رئاسة وزير خارجية أوراواي ، أو على مستوى مسؤولين من الدول الاعضاء تحت رئاسة مدير عام الجات . وهكذا ، فإن اجتماع الوزراء في ديسمبر ١٩٨٨ ، أي بعد نحو عامين من بدء جولة أوراواي قد كشف عن تقدم صئيل في التوصل إلى تسويات مقبولة للخلافات . كما أخفق اجتماع المسؤولين من الدول الأعضاء في يوليو ١٩٩٠ في التوصل إلى اتفاقات تسمح بتقديم اقتراحات نهائية للاجتماع الوزاري المقرر لإنهاء أعمال الدورة في ديسمبر ١٩٩٠ . وتتعدد أسباب تعثر ونتائج أخفاق هذه الجولة الثامنة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف تحت مظلة الجات ، وهو ما نحاول لقاء بعض الضوء عليه في هذا التقرير .

أ - متغيرات جديدة .. وصعوبات جديدة :

تتميز جولة أوراواي بالمقارنة مع الجولات السبع السابقة لها بخصائص جديدة يبرز صندوق النقد الدولي

وأخيراً ، فيما يتعلق باتجاهات الركود والزراعات التجارية في الدول الصناعية ، فقد تلخصت تصانيع الصندوق في التأكيد على أن الاستراتيجية الصناعية للتغلب على الاتجاهات الركودية ما زالت : تقليص عجز الموازنة والسياسة النقدية الائتمانية ، وأن السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية التي تعاني ركوداً ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، ينبغي أن تسعى إلى خلق الظروف التي تسمح للتوسع للأحزاب بأن يكون صحيحاً مع تقليل خطر التحول إلى ركود واسع النطاق ، وذلك بتجنب الاعتماد على الحوافز النقدية والمالية باعتبارها الرافعة الرئيسية لدفع الأداء الاقتصادي ، طالما أن قوة الدفع هذه تحمل بذور نقائص .

ومن جهة ثانية فقد أكد الصندوق على أن تقدمها هاما نحو خفض حواجز التجارة من شأنه أن يوفر دفعة قوية للنمو الاقتصادي ، وهو تقدم مشروط بقدرة الدول الصناعية الكبيرة على التوصل إلى حلول وسط تدفع إلى ختام نجاح وسريع لجولة أوراواي .

٣ . الجات وجولة أوراواي :

كان ديسمبر ١٩٩٠ أجل انتهاء مفاوضات جولة أوراواي لتحرير التجارة العالمية في إطار الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) . وقد انقضى هذا الأجل بدون التوصل إلى اتفاق حول حل الخلافات العميقة بين الدول الصناعية حول القضايا الرئيسية على جدول هذه الجولة . والواقع أن تعثر هذه الجولة الحاسمة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف في إطار ، الجات ، يؤكد التواصل الطبيعي لتناقض وتعارض المصالح الاقتصادية على النطاق العالمي ، وبعبارة التجدد المستطفي لهذا التناقض والتعارض مع التطورات في بنية الاقتصاد العالمي ، وما يترتب على هذا كله من تعديلات لازمة للأطر المنظم للتجارة الدولية .

وقد بدأت هذه الجولة في سبتمبر ١٩٨٦ في أوراواي تحت اشراف ، لجنة مفاوضات التجارة ، ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض : الأولى ، مجموعة المفاوضات حول السلع ، والثانية ، مجموعة المفاوضات حول الخدمات . وفي أطار ١٥ مجموعة فرعية ، أحداها للخدمات والـ ١٤ الأخرى للسلع ، شملت المفاوضات ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية :

• زيادة حرية الوصول إلى الأسواق : حيث جرى التفاوض على خفض الرسوم الجمركية بنحو الثلث ،

أهمها ، وبينها نرصد بعض أسباب تعثر الجولة الأخيرة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف :

- ولوج مجالات شائكة لن تطرح من قبل على جدول أعمال مثل هذه المفاوضات وتشمل هذه المجالات ، على وجه الخصوص ، السلع الزراعية ، والمنسوجات والملابس . أضف إلى هذا ، مجالات جديدة كلكة مثل تجارة الخدمات ، وأجراءات الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية . . . وتحديداً الإجراءات والحقوق التي تتصل بالتجارة .

- حدة الخلافات بين الدول الصناعية الرئيسية حول تحرير تجارة السلع الزراعية ، والملابس والمنسوجات . وهي خلافات تظهر أيضاً في مجالات التجارة الدولية للصلب والآلات والالكترونيات والسيارات . وهي مجالات تأخذ فيها سياسات الحماية أشكالاً لا تغطيها قواعد الجات مثل القواعد الطوعية على الصادرات .

- مشاركة الدول النامية 'بفاعلية أكبر في جولة أوراجواي بالمقارنة مع الجولات السابقة . إذ تنصرف هذه الدول بصورة متزايدة بضرورة الانتماء في نظام ليبرالي للتجارة متعددة الأطراف إزاء المكاسب التي تحققت في ظل استراتيجيات التوجه التصديري للتنمية والتصنيع .

- ويظهر أثر هذه الخصائص على صعوبة وتعدد جولة أوراجواي ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النجاح في المجالات الجديدة للتفاوض يستوجب ليس فقط تقليص القيود التجارية وإنما أيضاً تعديل السياسات الاقتصادية والتجارية القومية . وأما الخضوع لضوابط التجارة متعددة الأطراف في اتجاه تحرير التجارة فتتعارض مع مصالح المنتجين المحليين المتمتعين بالحماية وخاصة في المجالات التي لا تشملها الجات . كما أن تعميق انتماء الدول النامية في نظام التجارة متعددة الأطراف يطرح تساؤلات سياسية تتصل برؤاها لحاجاتها التنموية ومقتضيات سيادتها .

٢ - والواقع أن جولة أوراجواي تجري في بيئة تجارية دولية جديدة يعرض التقرير السنوي لمدير عام الجات في مطلع عام ١٩٩٠ لأهم متغيراتها . وبينها يرصد التقرير خمس قوى مؤثرة تتصل بالسياسات التجارية بدورها تعقيدات مفاوضات هذه الحالة :

- الاختلال الخارجى الواسع للدول القائدة للتجارة ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن فجوة ميزان المعاملات التجارية ترجع إلى الفجوة بين الاتفاق القومى والناتج القومى

أو الفجوة بين الاستثمار والاخبار ، فإن السياسات التجارية أحد الأسباب الهامة وراء فجوة ميزان المعاملات الجارية ، أن لم تكن السبب الوحيد في نظر البعض . ولذلك تتولد وتتعاضد الضغوط من أجل تغيير السياسات التجارية لبلدان العجز بغية تحقيق التوازن .

- تعمق انتماء الاقتصادات القومية في اقتصاد عالمي ، وقد ترتب على هذا تعاضد مصلحة الدول في الاتجاه نحو سياسات تجارية مترابطة تشمل العديد من السياسات المحلية التي لم تكن موضوعاً من قبل لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف . إلا أن العديد من البلدان تواجه مشاكل في إعادة صياغة أهداف السياسة الاقتصادية المحلية بما يتوافق مع هذا الاتجاه .

- تجدد الاهتمام بالتجارة الاقليمية ، والواقع أن الاهتمام المتزايد بالاسواق الاقليمية لا يدعو أحد جوانب الاهتمام بالاسواق الأجنبية مع تعاضد انتماء الاسواق القومية في سوق عالمي . إلا أن خبرة الثمانينات تؤكد أن التجارة بين الاقاليم كانت ذات تأثير إيجابي سواء على التجارة الدولية أو على التجارة الاقليمية ذاتها ، كما أن الاسواق الاقليمية ليست كافية بذاتها لتحقيق الاثر الإيجابي للتجارة الخارجية على الانتاجية والتنمية .

- ظهور شركاء تجاريين جدد ، وهكذا ، فقد أستطاعت مجموعة من الدول النامية على أساس تنوع الانتاج ومواصلة التصنيع أن تكون ماسمي بالـ ١٢ ، تاجراً دينامياً ، للجات وتشغل مكاناً في حلقة القمة بين ، نجار العالم ، مع نمو الأهمية النسبية للسلع المصنعة في حصص هذه الدول من التجارة السليمة . وقد تزايد ادراك الدول النامية للأثر الإيجابي لنمو الصادرات ، ومن ثم شاركت بنشاط في جولة أوراجواي ، ودفع في ذات الاتجاه أن سياسات التحرير بدت شرط التمتع بالمعاملات التفضيلية التي نالها ، دون تنازلات مقابلة في الجولات السابقة .

- ولوج دول أخرى طريق التحرير ، حيث قادت التحولات السياسية والاقتصادية للبرالية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى اتجاهها نحو الانتماء المتزايد في السوق العالمي على أساس تحرير التجارة وإزالة الحواجز . ويتوقف سعيها نحو اكتساب العضوية أو المشاركة الفعالة في ، الجات ، على مدى تقدم سياسات التحرير الاقتصادي والتجاري التي تتبناها ، من جهة ، ومدى استعداد الدول الصناعية أعطائها امتيازات تفضيلية .

- ويعتمد نجاح جولة أوراجواي بصورة أساسية على

المنافسين الرئيسيين يحصلون على دعم في كل من المجموعة الأوروبية واليابان .

ويسبب الاختلاف في تجاوز الخلافات حول تحرير تجارة السلع الزراعية وعدم التوصل إلى حل وسط مقبول لم يتم التوصل إلى اتفاقات حول الخلافات في المجالات الأخرى التي لا تخضع لقواعد الجات ، وخاصة المنسوجات والملابس ، وتجارة الخدمات ، والاستثمار الأجنبي والملكية الفكرية .

وهكذا ، تواصل الخلافات حول تحرير السلع الزراعية بين مجموعتين من الدول ، الأولى ، تضم الولايات المتحدة والدول الـ ١٤ المصدرة للسلع الزراعية ، وتنطلق إلى إلغاء الاستثناءات الزراعية من قواعد الجات وإلغاء كل اتفاقيات القيود الاختيارية على الصادرات فضلا عن إلغاء الدعم المحلي ودعم الصادرات للسلع الزراعية . والثانية ، وتضم الجماعة الأوروبية واليابان والدول الاسكننافية وسويسرا ، التي تدافع عن استمرار الحماية والدعم ، وبوجه خاص فقد استمر الخلاف الأمريكي الأوروبي حول معدل وأجل تقليص الدعم .

وأما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى ، فلاحظ استمرار الخلاف حول وسائل وأجال تحرير تجارة المنسوجات والملابس التي لا تخضع لقواعد الجات وأما يحكمها اتفاق الالاف المتعددة ، رغم الإجماع الظاهر على هذا التحرير . ورفضت الولايات المتحدة أنحال قطاعات النقل الجوي والبحري والاتصالات السلكية واللاسلكية في المفاوضات الجارية لتحرير تجارة الخدمات خشية تفوق المؤسسات اليابانية والأوروبية . وترفض البلدان التامية التوقيع على اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية بأعبارها تضع قيودا على نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب ، وهو ما تؤكد إجراءات الدول الصناعية لتشديد الرقابة على نقل التكنولوجيا ، الاستراتيجية . وعلى حين أصبحت اليابان أكثر اهتماما بإجراءات تحرير الاستثمار الأجنبي وذلك مع تعامل تصدير رأس المال الياباني للاستثمار في الأسواق الخارجية وخاصة في السوق الأمريكي تزايدت الضغوط في الكونجرس الأمريكي لضبط هذا الاستثمار بعد أن تحولت الولايات المتحدة إلى مصدر صاف للاستثمار الأجنبي .

التكتلات التجارية . . ومصير الجات :

أن مخاطر الاختلاف في تسوية الخلافات بين الدول الصناعية التي تقود التجارة العالمية تتصاعد مع تزايد

تحرير تجارة السلع الزراعية التي تعتبر المفتاح إلى تسوية الخلافات حول القضايا الأخرى . وعلى الرغم من مصلحة الدول التامية في تحرير تجارة السلع الزراعية فإن أطراف المواجهة الرئيسية في هذه القضية هي الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وواجهت الولايات المتحدة معارضة حادة لمقترحاتها بالتخلص من الاعانات والدعم الزراعي بحلول بداية القرن المقبل من جانب كل من المجموعة الأوروبية واليابان .

يتبلغ قيمة الدعم الحكومي للسلع الزراعية في اليابان حوالي ٣٠ بليون دولار ، في حين يجعل دافعو الضرائب في دول المجموعة الأوروبية ما يصل تقديره إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا في صورة تكاليف الدعم الداخلي والخارجي للمزارعين .

وقد شهد العام ١٩٩٠ اتصالات ثنائية تجارية متعددة وعلى أعلى المستويات بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والمجموعة الأوروبية من أجل تقريب وجهات النظر بشأن الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي . وقال الممثلون الأمريكيون أن نظام الدعم يسبب التجارة العالمية بعدم الكفاءة ، كما يؤدي إلى أضرار الدخل العالمي .

وعلى سبيل المثال فإنه طبقا لحسابات وزارة الزراعة الأمريكية يحصل المزارعون اليابانيون على ٧٢ ٪ من دخلهم النهائي في صورة دعم من الحكومة ونسبة ٢٨ ٪ فقط من السوق . وتقترح الولايات المتحدة تحرير تجارة السلع الزراعية داخل السوق اليابانية ذاتها بدءا من تحرير تجارة الأرز . ويقضي الاقتراح الأمريكي بإلغاء الحظر على استيراد الأرز المعمول به حاليا في اليابان ، واستبدال الحظر برسوم جمركية يتم التخلص منها تدريجيا على مدار عشر سنوات . وجدير بالذكر أنه نتيجة لمبادرة الأرز اليابانية التي تعكس مصالح المزارعين القوية داخل السوق المحلية يبلغ ٢٤٤٥ دولارا في حين يبلغ سعر الطن في تايلاند ٣٢١ دولارا وفي الولايات المتحدة ٣٧٥ دولارا .

إلا أن الولايات المتحدة هي الأخرى تقدم دعما زراعي كبيرا ، يسفر عن أسعار مصنعة في كل من السوق المحلية والعالمية . وقد وصلت قيمة الدعم الزراعي في الولايات المتحدة إلى رقم قياسي بلغ ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، لكنها انخفضت منذ ذلك الوقت ، وتقدر حاليا بنحو ٨٦ بليون دولار على مدار السنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ . ورغم هذا الاتفاض فإن الولايات المتحدة ستواصل تقديم الدعم الذي تدفعه لمزارعيها ، طالما أن

أنجاءها نحو بناء التكتلات التجارية والاقتصادية الإقليمية ، وتفضيلها الظاهر للترتيبات الثنائية على الترتيبات متعددة الأطراف . وهكذا فإن مصير الجات ذاته أصبح مهددا بغيام مجموعة من الكتل التجارية المغلفة نسبيا ، وبالتوسع في استخدام القيود الحمائية ، فضلا عن تعاملات النزاعات الانتقامية في التجارة الدولية .

وقد شهد عام ١٩٩٠ ، استمرار عملية بناء التكتلات التجارية الإقليمية المغلفة نسبيا ، مثل المجموعة الأوروبية التي سيتم توحيد أسواقها حتى نهاية للعام ١٩٩٢ ، ومثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ، ومشروع إقامة منطقة حرة أخرى بين الولايات المتحدة والمكسيك ، مما سيوفر عن إقامة كتلة تجارية مغلفة في أمريكا الشمالية ، فضلا عن المفاوضات الجارية بين بلدان الباسيفيك في ذات الاتجاه .

وقد طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش في شهر سبتمبر من الكونجرس الحصول على تفويض لمناقشة اتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ، ومع أن هذه المفاوضات لن تبدأ قبل نصريح الكونجرس ، فإن الاتصالات الرسمية بين الدولتين بشأن الموضوع تجري منذ فبراير ١٩٩٠ .

تسمى الولايات المتحدة بسرعة إلى تطوير علاقات تجارية ثنائية مع دول أمريكا اللاتينية مثل شيلي سعيا إلى بناء أطر للمعاملات التجارية يقلل حالات الاحتكاك والسياسات الحمائية مع هذه الدولة . وعلى الرغم من الفوائد التي قد تحصل عليها دول أمريكا اللاتينية من مثل هذه الترتيبات ، فإن العمل بها سيخلق في نهاية الأمر أسورا تجارية عالية تجاه العالم الخارجي ، وذلك على عكس الاتفاقات التي تتم في أطر الجات والتي تتم نتائجها على كل الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقات . وفي ذات الوقت عرض الرئيس الأمريكي على دول أمريكا اللاتينية إقامة ترتيبات تجارية جماعية مع الولايات المتحدة تحت شعار ، التجارة بدلا من المساعدة .

وأزاء هذه التطورات ، فقد قامت المجموعة الأوروبية بتقديم مقترحات رسمية إلى سكرتارية الجات بتحويل الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) إلى منظمة دائمة للتجارة الدولية متعددة الأطراف . وبذا تصبح هذه المنظمة الجديدة بمثابة ثالث المنظمات الاقتصادية الدولية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . وكانت هذه المقترحات الأوروبية تقضى بأن يتخذ

المؤتمر الوزاري للجات في ديسمبر ١٩٩٠ قرار إنشاء المنظمة الجديدة مع اختتام مفاوضات جولة أوراجواي .

والأمر أن الجات على مدار السنوات الأربعين الماضية قد مارست دورها في تحرير التجارة الدولية كأطار غير دائم للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء ، وذلك بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٤٨ قانونا بالموافقة على إنشاء منظمة دائمة للتجارة الدولية تعمل بجانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد . وانخرطت الجات منذ أنشائها في سبع جولات تجارية ناجحة ساهمت في تقليل القيود التجارية على المستوى العالمي .

وقد يكون تكوين مثل هذه المنظمة السبيل الدفاعي الوحيد للوقوف أمام الاتجاه إلى بناء تكتلات تجارية مغلفة تعتمد على عملات ونظم مصرفية تقارب من بعضها البعض تحت سيطرة ثلاثة عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي والمارك الألماني والين الياباني . وقد حذرت الدول النامية الأسبوعية بالفعل خلال مناقشات الجات التي جرت في صيف وخريف ١٩٩٠ من أن التطورات الزاهية في النظام التجاري العالمي تدفعها إلى الوقوع كفريسة في أطار كتلة تجارية تعتمد على الين . وفي المقابل أعترفت الدول الأوروبية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن في العام نفسه بأن المارك يتحول تدريجيا إلى العملة المهيمنة داخل النظام التجاري الأوروبي . وفي مواجهة الين والمارك يقف الدولار متحصنا بمنطقة تجارية ضخمة أيضا في أمريكا الشمالية والجنوبية .

ومن الواضح من استعراض هذا التقسيم المحتفل للتكتلات النقدية والتجارية في العالم أن الدول العربية والأفريقية تقع خارج نطاق أي منها ، وهو ما تمكن أن يجعل منها الضحية الرئيسية في حال فشل مفاوضات جولة أوراجواي .

والواقع أن الدول النامية قد تبنت الدعوة إلى إنشاء منظمة للتجارة الدولية هي إطار الأمم المتحدة . وعرض الاقتراح بإنشاء منظمة التجارة الدولية وزير خارجية فنزويلا ريفالدو فيجويريدو نيابة عن ١٥ دولة نامية ، طالبا أن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الحالية (أكتوبر ١٩٩٠) مناقشة الاقتراح . والدول ال ١٥ النامية هي : الجزائر - الأرجنتين - البرازيل - مصر - الهند - أندونيسيا - جامايكا - ماليزيا - المكسيك - نيجيريا - بنو - فنزويلا - السنغال - يوغسلافيا - وزيمبابوي .

وقد حدد فيجويريدو كذلك الأهداف التي تسعى إليها الدول النامية في نهاية جولة أوراجواي على النحو التالي :

• تحرير تجارة السلع الزراعية على أسس تساعد على
سهولة دخول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية ،
وسهولة حصول الدول المستوردة للنفاء على حاجاتها .
• إدخال تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار
قواعد الجات العادية .

• اتفاقية لتحرير الاستثمار العالمي تضمن حقوق الدول
النامية في فرص قيود على الاستثمار الأجنبي ، بهدف
تعزيز ودفع عملية التنمية .
• مرونة التعامل مع الدول النامية ذات الخلل في
الموازين التجارية .

• إجراء تغييرات جوهرية لفتح الابواب أمام صادرات
الدول النامية في أسواق الدول الصناعية ، وخاصة بخفض
نصاعد الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية مع
نزايد درجة تصنيعها .

• اتفاق لضمان عدم تحول الاجراءات الحمائية التي تنبع
في إطار الجات لمواجهة طفرة مفاجئة في الواردات إلى
أساس لمسياسات تجارية تمييزية ، مع أقرار قواعد للسياسات
التجارية المضادة للاغراق ، حتى لا تتحول هي الاخرى إلى
أصطهاد صادرات الدول النامية .

• اتفاقية عالمية لحقوق الملكية الصناعية تضمن سهولة
انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية .

ثالثاً : الأبعاد الاقتصادية للتحولات السياسية في أوروبا الشرقية

اقتصاد السوق هو شعار تلك التحولات الليبرالية التي تسارعت ولتشرت على إمتداد أوروبا ، الاشتراكية ، خلال عام ١٩٩٠ . ولما كانت الخيارات المعلنة أو التغييرات المتوقعة - سواء إعادة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي أو إعادة بعث الرأسمالية في غيره ، فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق ، بأعتباره الشعار المشترك ليس سوى اشهار بافلاس النظام الاقتصادي القديم .

ولم أبرز النتائج المباشرة لهذا الانقلاب الشامل هو احتماد الارمة الاقتصادية وتدهور الاداء الاقتصادي ، وهو ما يظهر في معدل النمو الاقتصادي السلبي وتدهور الإنتاج السلمي وانفلات معدلات التضخم وارتفاع مستويات البطالة .. الخ . وقد برترب على القراءة السطحية المتعجلة للنتائج المباشرة للانقلاب ، حكم سابي على الدوافع الاقتصادية للانقلاب خاصة بالمقارنة مع المؤشرات الأفضل للاداء الاقتصادي في ظل النظم القديمة . وقد يفقد هذا الحكم إلى القبول بالدوافع السياسية وحدها باعتبارها تفسيراً منطقياً للاطاحة بالنظم الاقتصادية ، الاشتراكية ، ولا نجادل في أهمية الدوافع الامنية السوفيتية وتغير مفهوم الأمن القومي السوفيتي ، من جهة ، والتطلعات إلى التحرر من وصاية موسكو وإعادة توحيد ألمانيا ، من جهة ثانية ، فضلاً عن التطلعات الديمقراطية للاطاحة بالنظم الشمولية وغير ذلك .

بيد أن هذا كله لا ينفصل من أهمية الدوافع الاقتصادية للانقلاب في أوروبا الاشتراكية ، وهي دوافع تؤكدنا مؤشرات الاداء الاقتصادي ، وبالذات معدلات النمو ومسنويات الإنتاجية قبل الانقلاب ، إذ تكشف بوضوح عن أخفاق اقتصادات التخطيط المركزي في مواصلة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي العالية نسبياً حتى مطلع السبعينات . وبوجه خاص ، فإن انخفاض إنتاجية العمل بالمقارنة مع المسنويات الغربية الأعلى ، تلخص أبعاد الأزمة الشاملة للنظم الاقتصادية الاشتراكية ، وتوضح أخطار العجز عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية

تثير التحولات السياسية التي اتخذت طابع الانقلاب في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ إشكاليات اقتصادية عديدة . وعلى المدى الأبعد علينا أن نتناول الإشكالية الاقتصادية للنظام الاشتراكي بغير أكبر من العمق . وتتجسد هذه الإشكالية في الأساس الاقتصادي لإدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج بصورة تنموية . ونحن نكفي هذا العام بالاشارة إلى حقيقة التدهور طويل المدى نسبياً للاداء الاقتصادي في الدول الاشتراكية ، والذي يشكل المقدمة الحقيقية للانقلاب السياسي في أوروبا الشرقية . وهناك إشكالية ثانية وهي إمكانية الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية . وهي إشكالية معاكسة لما أثير في الفكر الاشتراكي باسم الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وقد تناولنا العلاقات العامة لهذه الإشكالية الأولى بإيجاز شديد . أما على المدى المباشر ، فإن عملية الانتقال هذه تأخذ طابعاً دولياً . ويظهر هذا الطابع في قضية المساعدات الاقتصادية من الغرب للشرق : أو مسألة الانسحاب الاقتصادي لشرق أوروبا والاتحاد السوفيتي في النظام الرأسمالي العالمي . ونبادر هذا العام بتناول موجز للغاية لوجه خاص ومميز من عملية الانسحاب هذه وهي حالة إستيعاب ألمانيا الشرقية في النظام الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الغربية .

١ - المقدمات الاقتصادية للانقلاب :

كان نداعي النظم الشمولية ، الاشتراكية ، واحداً تلو الآخر في بلدان شرق أوروبا ، وتضعضع النظم الشمولية ، الاشتراكية ، في الإتحاد السوفيتي ، بمثابة المقدمة السياسية المباشرة للتحولات الاقتصادية الليبرالية في أوروبا ، الاشتراكية ، . وكان التحول من اقتصاد التخطيط المركزي

قطاعي التصليح والقضاء ، ورغم العديد من امتيازات الضمان الاجتماعي للسكان ، فإن الصورة الكلية للاتحاد السوفيتي تبور الدعاية الغربية بأنه دولة متخلفة اقتصاديا وعظمى عسكرية .

أن الأمن القومي السوفيتي بدأ معرضا مع اتساع فجوة التأخر عن الحاق بالثورة الصناعية . التكنولوجيا المتسارعة في الدول الصناعية الرأسمالية ، ومع الضعف الاقتصادي والتكنولوجي ، فإن الاتحاد السوفيتي صار مهددا بالتراجع عن مكانة الدولة العظمى ، مهما استمر قوة عظمى من حيث الامكانية ، بموارده الضخمة وعمه الاستراتيجي وموارده الهائلة فضلا عن قدراته النووية . والأمر أن الأمن القومي لا تحميه فقط القوة العسكرية والقدرة الاحتمالية ، بل أمر هذه القوة والقدرة تنمصر للوه في ظل الضعف الاقتصادي والتكنولوجي ، والعجز عن مواصلة التحديث بالاعتماد على الذات ، وقد ظهر هذا الخطر جليا مع تشديد الحصار التكنولوجي الغربي الذي استهدف قطع الطريق على نقل التكنولوجيا بأساليب الهندسة العكسية وهي الأساليب التي أرادت بها إدارة بريجنيف تكرار خبرة التحديث الساليني للاقتصاد السوفيتي .

ومع تصعيد إدارة ريجس لسباق التسلح عبر برنامج حرب الكواكب ، أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، تعاطم حشد القدرة الشاملة العربية ، العلمية والتكنولوجية والمالية للولايات المتحدة وحلفائها من الدول الصناعية لتعويض التوازن العسكري الاستراتيجي الذي ألغى الاتحاد السوفيتي في تحقيقه ، وإن كالم تنكفأ باهتلة وعلى أساس هش . وعلى تقيض تصعيد إدارة إندروف للمواجهة على أساس المفهوم التقليدي للأمن القومي السوفيتي المرتكز على مبدأ توازن القوى العسكرية ، طرحت إدارة جورباتشوف مفهوما جديدا للأمن القومي السوفيتي يستند إلى مبدأ وقف سباق التسلح . والأمر أن هذا السباق بدأ ماراثون عذو حتى الموت بما يتطلبه من موارد لا قبل للاقتصاد السوفيتي بها ، أو بشئ باهظ على حساب التحديث والرفاهية . بيد أن وقف سباق التسلح قد اشترط شفا آخر بدأ جورباتشوف مستعدا لدفعه ، هو تقديم التنازلات السياسية الخارجية ، وحتى الداخلية ، وأقم على مخاطرة محسوبة قد تتحول إلى مغامرة خاسرة . لكن التنازل في السياسة بدأ شرط التقدم في الاقتصاد ، وهو شرط يسر قبوله سقوط الايمان بالماركسية اللينينية والتخلي عن أوامره انتصار الشيوعية والاستيقاظ من حلم انهيار الامبريالية !

وبوجه خاص ، فإن مخاطرة جورباتشوف قد تضمنت رفع وصاية موسكو على بلدان شرق أوروبا ، وهي الوصاية التي مثلت شرط الحياة للنظم الشمولية الشيوعية التي فرضها ستالين بقوة الجيش الاحمر . لصف إلى هذا أن رفع هذه

الثالثة التي تمارعت منذ السبعينات في الدول الصناعية الرأسمالية . وأما مشاكل الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، الاشتراكي أو الرأسمالي أو المختلط ، ومستقبل التطور الاقتصادي في دول شرق أوروبا إلى جانب الاتحاد السوفيتي فإنه يتوقف إلى حد بعيد على كم ونوع المساعدات التي ينتظر أن تقدمها الدول الصناعية لدعم ودفع هذه التحولات الليبرالية .

لقد كان التحديث الاقتصادي - التكنولوجي والأمن القومي - السوفيتي . أهم دوافع انقلاب القصر الذي دفع بجورباتشوف إلى قمة السلطة في الكرملين . وقاد منطق الدعوة إلى التحديث التكنولوجي وتسريع التنمية إلى ضرورة إعادة البناء في إطار تفكير جديد . وكانت العلانية والديمقراطية شرطا لاضعاف القوى المضادة للثورة في قلب جهاز الدولة المبطل ، وتحويل الثورة من أعلى إلى ثورة من أسفل . ومن منظور المقدمات الاقتصادية للانقلاب في الاتحاد السوفيتي والثورة في شرق أوروبا تبرز ثلاث حقائق أساسية :

أن دول أوروبا ، الاشتراكية ، قد تأخرت عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة التي قادتها الدول الصناعية الرأسمالية . وكانت هذه الحقيقة شهادة دامغة على اخفاق الاقتصادات الاشتراكية في : المداواة الاقتصادية ، مع الاقتصادات الرأسمالية . وإذا كانت - انجازات - الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا قد استندت إلى الاستفادة من ثمار الثورة الصناعية - التكنولوجية في حلقها الأولى والثانية ، واستمر الرهان على مواصلة التقدم عبر استيراد منجزات الحلقة الثالثة لهذه الثورة من السوق الرأسمالي ، فإن العبرر التاريخي والنظري للاشتراكية يصاب في مقتل . وعلى أساس المعيار المزودج للتقدم باعتباره ، الرفع المتواصل لانتاجية العمل ، و ، الانشباع المتعاطل للمجالات الانسانية ، فقد بدت الرأسمالية المعاصرة أكثر تقدما بمقارنة مؤشرات الانتاجية والرفاهية في اقتصادات التخطيط واقتصادات السوق .

وهكذا ، فقد تعاطم اخلال - توارن القوى الاقتصادية - بين الشرق والغرب أو بين الاشتراكية والرأسمالية مع نزاد فجوة التحديث والتقدم . واستثناء الصناعات العسكرية والفضائية التي استأثرت بالاولوية في تخصيص الموارد العلمية والتكنولوجية والمادية والمالية وغيرها في الاتحاد السوفيتي . لكن هذه الصناعات استمرت جزييرة معزولة متقدمة وسط بيئة اقتصادية متأخرة مقابل انتشار واسع لثمار التقدم في الولايات المتحدة التي قادت على الطرف الآخر سباق التصليح والقضاء . ورغم الانجازات التي لا تنكر في تطوير الكثير من فروع الصناعة وبخاصة للتقنية التي تنتسب إلى الحلقين الأولى والثانية للثورة الصناعية التكنولوجية ،

الوصاية بدأ سبيلا لمساعدات اقتصادية وتكنولوجية واسعة من الغرب ، وخاصة من ألمانيا الغربية التي قادت عملية إعادة توحيد ألمانيا على جثة النظام الشمولي في ألمانيا الشرقية . كما تحررت موسكو - فوق هذا - من الأعباء الاقتصادية وغير الاقتصادية لدعم النظام ، الحليفة ، في شرق أوروبا ، والنظم ، الثورية ، في العالم الثالث .

• إن إسقاط الشمولية في بلدان شرق أوروبا ، وبرامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي للنظم الجديدة ، وشروط المساعدات من الدول الصناعية الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية ، وانهيار الكوميكون ، قد مزجت عملية التحول إلى اقتصاد السوق خلال عام ١٩٩٠ ، وذلك بتسويق التحولات الاقتصادية الليبرالية الداخلية والخارجية . فقد جرى تفويض نظام التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار وتوزيع الناتج .. الخ ، وتسارع التحول إلى آليات السوق التي أنيط بها تحقيق هذه المهام وغيرها . وعلى أساس تبني برامج الاستقرار والتكيف التي توالى تنفيذها تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تسارع هذا التحول نحو اقتصاد السوق .

وأما عن ضرورات ومبررات هذا التحول فيمكن أن نشير إلى أمرين :

• أن ضعف الأداء الاقتصادي في الثمانينات في بلدان شرق أوروبا كان نتاج عوامل متعددة يبرز صندوق النقد الدولي ثلاثة منها : أولها ، نمط التنمية الأفقية التي تعتمد على زيادة مدخلات عوامل الإنتاج ، أكثر مما تعتمد على زخم الإنتاجية ، لتحقيق النمو الاقتصادي . وثانيها ، نبلطو نمو الصناعة نتيجة النقص في عنصر العمل إذ كادت تنوقف الهجرة القطاعية إلى الصناعة من الزراعة رغم استمرار حصة الأخيرة من العمالة ضعف إلى خمسة أمثال مقابلها في الدول الصناعية الرأسمالية . وثالثها ، تراجع الاستثمار في بعض البلدان نتيجة الصنوف الجماهيرية المحلية لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الائتاق الإستهلاكي .

• أنه لا شك أن إنجازات التصنيع تمثل أهم الانجازات الاقتصادية لبلدان شرق أوروبا . إلا أنه رغم تطور الصناعة التقليدية يلاحظ ضعف تحديث صناعة الآلات والمعدات . وبوجه خاص ، فإن المصنوعات الإستهلاكية منخفضة النوعية ومتخلفة التصميمات إلى حد بعيد . واستمرت تشكيلة السلع أقل تنوعا بالمقارنة مع الطلب المحلي والدولي . وتبدو العديد من المصنوعات أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي .

ورغم الاهتمام منذ منتصف السبعينات بالتحديث التكنولوجي ، وتحقيق نجاحات ملموسة في بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة ، فقد استمر تأخر شرق أوروبا عن

الحلق بالثورة الصناعية - التكنولوجية الأحدث ، وهو ما يظهر في مجالات مثل : تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات والبيوتكنولوجي والسود المستحدثة والايكترونيات الإستهلاكية .. الخ . أضف إلى هذا ، أن ضعف إنتاج النفط والاعتماد شبه الكامل على وارداته قد مثل أبرز مظاهر الضعف الاقتصادي لشرق أوروبا وخاصة نتيجة عدم المرونة في توفير الطاقة وتطوير بدائلها .

٢ . مشكلات الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق :

تكشف مؤشرات الأداء الاقتصادي لبلدان شرق أوروبا في نهاية الثمانينات وتقديرات النمو الاقتصادي في بداية التسعينات ، عن تطورات سلبية في اقتصادات هذه البلدان . ونركز هنا بوجه خاص على تلك المشكلات الجديدة التي تولدت عن التحولات الاقتصادية الليبرالية ، الداخلية والخارجية ، وهي التحولات التي تسارعت مع سقوط النظم السياسية القديمة في شرق أوروبا . وفي هذا الشأن يمكن ملاحظة عدة أمور :

• أنه بعد ارتفاع متواضع لمعدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل في عام ١٩٨٩ نتيجة عوامل أبرز بينها الاختلالات الحادة للتوازنات الاقتصادية ، وتباطؤ الاستثمار ، والصعوبات في التجارة الخارجية . وفي عام ١٩٨٩ تراجعت معدل نمو الإنتاج المحلي بن ١,٩٪ في ألمانيا الشرقية و ٢٪ في المجر ، وبينما لوحظ ركود في النمو الاقتصادي لرومانيا وبولندا ، كان النمو سالباً (- ٥,٥٪) في بلغاريا . وعلى حين حققت تشيكوسلوفاكيا معدل النمو المستهدف فقد كان أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالمحقق في عام ١٩٨٨ . أضف إلى هذا ما عرضناه من نمو سلبي في عام ١٩٩٠ . ويؤكد تقرير الليونكتاد أن تدهور الأداء الاقتصادي في بلدان شرق أوروبا قد ارتبط بمصاعب الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق . وأنه في العديد من الحالات فإن النظم الإداري القديم بدأ كافيا لضمان أداء اقتصادي سهل ، على حين أن حوافز السوق وأنوات التوجيه الاقتصادي لم تعمل كلية بعد .

• إن محاولات الإصلاح الاقتصادي في إطار النظم القديمة في بلدان شرق أوروبا قبل سلسلة الانفلاتات الأخيرة ، قد أثمرت نتائج إيجابية . ويظهر هذا ، في نمو إجمالي الإنتاج الصناعي طبقا للمخطط في عام ١٩٨٧ ، وتحقيق إنجازات أفضل من المتوقع في بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية مثل الوقود والطاقة في بولندا نتيجة الاستثمار السابق ، وتحقيق إنجاز هام وزيادة للصادرات في قطاعات ذات تكنولوجيا متقدمة مثل منتجات الصناعات

الايكترونية والهندسة الكهربائية في معظم بلدان شرق أوروبا . كما حال دون تدهور الإنتاج الزراعي نقصان المزج بين الأساليب الإدارية القديمة والأساليب الليبرالية الحديثة . وبلغ معدل الاستثمار ٦٪ في ألمانيا الشرقية وهو أعلى المعدلات منذ منتصف السبعينات .

إلا أن مآزق التنمية الاقتصادية في ظل قيود النظام القديم كان واضحاً أيضاً . وهكذا ، مثلاً ، فإن الإنتاج الصناعي قد تأثر سلباً بسبب ضعف امدادات الطاقة وقصور البناء ، والتقدم البطيء نحو هدف ترشيد استخدام مدخلات الطاقة وغيرها من مدخلات الإنتاج . كما كان الاستثمار أقل من العام السابق ، ولا يتناسب مع هدف برنامج التحديث المكثف في بلدان شرق أوروبا باستثناء ألمانيا الشرقية (. بل ونفسر التحولات الليبرالية ارتفاع الاستثمار في المحر إلى ٦٪ بدلاً من ١٪ وفقاً للمخطط ، نتيجة زيادة استثمارات المشروعات والمحليات .

والواقع أن عام ١٩٨٧ ، كما يشير تقرير للأمم المتحدة ، تميز بتعديل عميق للسياسات الاقتصادية وإطلاق لمبادرات الإصلاح الاقتصادي في اتجاه تخفيف قبضة التخطيط المركزي وريادة الحوافز واستقلالية المشروعات . لكن هذا لم يخل دون تدهور معدل نمو الإنتاج السلمي من ٤.٣٪ إلى ٢.٦٪ في عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦ . وساهم في تدهور الأداء ، الآثار السلبية على التجارة الخارجية والمديونية الخارجية لبلدان شرق أوروبا . وهي آثار تعزى إلى : ضعف الطلب على الصادرات الشرق أوروبية وتدهور شروط التجارة لشرق أوروبا ، وإعادة تعويم سعر الدولار .. إلخ .

إن الأداء السلمي لاقصادات شرق أوروبا في الأعوام الأخيرة لا يجسد فقط حصاد جمود النظام القديم ، بل ونتاج تقويس هذا النظام ذاته . كما نتوقع استمرار ضعف وربما تدهور هذا الأداء في فترة الانتقال إلى النظام الجديد وبوجه خاص ، فال ، العوصى السياسية . سوف تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي . ونلاحظ ، الأثر السلبى لثقل حكومة المحر نتيجة الخلاف حول برنامج الإصلاح ، ووصل معدل التضخم إلى ٢٧٪ سوبوا ، بل ويقدّر أن يصل إلى ٥٠٪ خلال الربع الأول من عام ١٩٩١ من جهة ثانية ، فإن جهود حكومة رومانيا لتوفير السلع الأساسية للسكان قد تسببت نتيجة تدهور الإنتاج الصناعي بسحو ٢٠.٦٪ خلال الشهور التسعة الأولى لعام ١٩٩٠ ، وينتفع أن يصل الانخفاض إلى ٦٠٪ خلال العام كله . وأرتبط انخفاض الإنتاج وانخفاض السلع بالقوصى السياسية وفوضى المضاربة .

وقد كانت لبلدان شرق أوروبا صلات ضعيفة بالرأسمالي العالمي حتى السبعينات ، إلا أن هذا الوضع قد

تغير مع انضمامها إلى عضوية صندوق النقد الدولي والندك الدولي ، وتحرير تجارتها الخارجية وتزايد اللحو للقرص الغربية الخاصة والعامه ، وفتح الأبواب أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات المشتركة .. إلخ . وقد تعددت الآثار للارتباط بالسوق الرأسمالي بسبب عدم توافر أساب الإعتماد المتبادل المتكافئ ، ومصاعب تحقيق الاستقرار والتكيف ، بالنسبة لبلدان شرق أوروبا .

وهكذا ، قبل تصارع كل هذا في أعاب الانقلابات الأخيرة في هذه البلدان ، فإن ثلاثة بلدان شرق أوروبية كانت قد راكمت حتى بداية الثمانينات ديونا خارجية ثقيلة العبء ، هي المجر وبولندا ورومانيا . وبلغت حصة هذه البلدان الثلاثة - الإصاء في صندوق النقد الدولي قبل الإطاحة بنظمها القديمة - حوالي ٨٠٪ من إجمالي المديونية الخارجية لبلدان شرق أوروبا . وفي نهاية ١٩٨٧ ، طمعا للبيانات الرسمية لهذه البلدان ، فإن ديون المجر بالعملات الحرة بلغت ١٨ مليار دولار ، أو أربعة أمثال قيمة الصادرات السطحية إلى الدول غير الاشتراكية ، وبلغت ذات الديون لبولندا ٣٧ مليار دولار أو حوالي سنة أمثال ذات الصادرات ، وبلغت لرومانيا ٦ مليارات دولار أو ما يعادل ذات الصادرات . وفي نهاية ١٩٨٨ قدرت الديون الخارجية لبلدان شرق أوروبا بسحو ١٠٠ مليار دولار ، بلغت حصة بولندا ٤٠٪ منها والمجر ٢٠٪ منها ، وفي البلدين المذكورين كانت أعاء خدمة الدين معادلة لتلك التي تتحملها البلدان ثقيلة المديونية ، وخاصة من رابوة الأثر السلبى على النمو الاقتصادي . وفي عام ١٩٨٩ ، شهدت التجارة الخارجية تطورات غير مرموعة ، اد هبطت كميه الصادرات بنحو ١.٣٪ وهبطت قيمتها بحوالى ٢.٨٪ ، وتحول العناصر النفدي في الميزان التجاري إلى عجز نتيجة النمو المحدود للواردات التي رابت بسحو ٢.٤٪ . كما لوحظ تراجع في حصة التجارة الإقليمية المتبادلة بين بلدان أوروبا الاشتراكية للعام الثنائي على التوالي نتيجة التحولات الاقتصادية الليبرالية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية لشرق أوروبا .

وباختصار فإن التضخم وعجز الموازنات والمدهوعات والاحتلالات البيئية وغير ذلك من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تجد جذورها قبل انقلابات شرق أوروبا قد تفاقمت في أعقاب هذه الانقلابات وإن تباينت حدثها بين بلد وآخر .

٣ - مساعدات الغرب للشرق :

.. وقد كانت التحولات في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب خلال عام ١٩٩٠ هي أكثر الموضوعات

وميساميا ولغفل القارة الأوروبية في أطر مشتركة مثل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . وبوجه خاص جرى إيجاد أسس لعلاقات اقتصادية جديدة بين هذه الدول التي تضم دول الكوميون السليقة ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية فضلا عن الجماعة الأوروبية بما يضمن انسجام المصالح بين دول أكثر تقدما قطعت شوطا طويلا في ميادين توحيد اقتصادياتها ، ودول أخرى أقل تقدما تحتاج إلى إعادة بناء أو توجيه اقتصادي ، وما تزال في مرحلة مبكرة من مراحل الاندماج الاقتصادي مع الأولى .

وتلعب كل من اليابان وأمريكا الشمالية دورا حيويا في عمليات إعادة بناء القارة الأوروبية بهدف خلق أوروبا موحدة فيما بعد ، بعد أن استقرت أسس علاقات سلام وتعاون فيما بين دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي وبرز دور الولايات المتحدة بشكل خاص في ميدان إعادة توجيه التوازن الاستراتيجي داخل القارة الأوروبية ، والاحتفاظ بعلاقات قوية سياسيا مع الاتحاد السوفيتي ، كما يبرز دور اليابان بشكل خاص في ميدان العلاقات الاقتصادية وتمويل إعادة بناء أوروبا الشرقية .

وعلى أساس هذا كله ، فإن الخريطة الاقتصادية للشمال تشهد تبدلات جذرية يبدو أهم معالمها هو تسليم دول أوروبا الاشتراكية ، سابقا بحصية الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي تحت قيادة الدول الصناعية الرئيسية . ومهما كانت ألوان الصراع القائمة والمتوقعة بين الدول الصناعية في الشمال ، غربا وشرقا ، فإن هذه الخريطة تستقر في نهاية المطاف على أساس توازن المصالح الذي يتحدد في نهاية المطاف بتوازن القوى الاقتصادية وغير الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن هناك قدرا من الحرية للمبادرات المستقلة من جانب الدول والشركات والمؤسسات تجاه تطوير علاقات دول الشمال الصناعية ، فإن الإطار الحقيقي لمثل هذه العلاقات ورسم الخريطة الجديدة يتم على أعلى مستوى من مستويات صنع القرار الجماعي بين الدول الصناعية المتقدمة والذي يمثل في القمة السنوية التي يعقدها زعماء الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا) . وكان من الواضح في قمة ميوسن - كما أوضحنا من قبل - أن هناك اتجاها قويا لدعم عمليات إعادة البناء في أوروبا الشرقية ومساعدة الاتحاد السوفيتي . لكن الدول السبع أو على الأقل القوى الثلاث الكبرى (أمريكا الشمالية - أوروبا - اليابان) اختلفت فيما بينها على صيغة الدعم المطلوبة .

وبينما أعطت أوروبا تقلا ملموسا للتمويل وتوفير السيولة النقدية اللازمة لإعادة البناء في شرق القارة ، فإن الولايات المتحدة قللت من أهمية التمويل وطلبت باعطاء الأولوية

إثارة في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية . ونتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية الدرامية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا فإن علاقات تلك الدول مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان اتخذت مسارا جديدا يختلف عما كان عليه الحال قبل ذلك .

وتنظر الدول الصناعية المتقدمة إلى العلاقات مع دول أوروبا الشرقية خصوصا بولندا والمجر بصورة تختلف عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي . كذلك فإن المساعدات التي تحصل عليها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تنقسم إلى مساعدات مالية ومساعدات تكنولوجية وفنية وتجارية ، وتتخذ الدول الصناعية الغربية موقفا بشأن المساعدات المالية ، يختلف عن موقفها بشأن المساعدات التكنولوجية والتجارية .

وتولي الدول الصناعية المتقدمة أهمية فائقة إلى تطوير قدرات القطاع الخاص في دول شرق أوروبا ، وتعزيز الاندماج الاقتصادي في هذه الدول عن طريق تقديم مساعدات لبيع مشاريع الدولة الاقتصادية . كذلك تهتم الدول الصناعية الغربية بتقديم المساعدات التي تؤدي إلى مزيد من الارتباط بين شبكات المرافق الأساسية في شرق أوروبا وغربا . ويأتي في المحل الأخير الاهتمام بتقديم المساعدات التي من شأنها زيادة الإنتاج مباشرة أو المساهمة في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين في الاتحاد السوفيتي أو دول أوروبا الشرقية .

وتنظر الدول الصناعية الغربية إلى العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي بوصفها جزءا من عملية تكريس السلم الجديد واستبعاد احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين القوتين الأعظم عسكريا في العالم . ولم تعد تلك العلاقات تقتصر فقط على صفقات الفصح الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي ، أو شراء أوروبا الغربية للغاز الطبيعي المستخرج من سيبيريا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى المساهمة في تقديم مساعدات لاصلاح النظام النقدي ، وإعادة تنظيم البنك المركزي ، وتقديم المشورة الفنية لإنشاء بورصة للأوراق المالية في موسكو !

بسقوط سور برلين وانهيار حلف وارسو وتحلل الكوميون لم تعد العلاقات بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة والدول الصناعية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي تجري في إطار ما كان يسمى تقليديا به العلاقات بين الشرق والغرب ، ولكنها أصبحت تجري في إطار جديد هو العلاقات العامة بين الدول الصناعية أو في إطار ما يمكن تسميته - وفق حدود أوسع من كونها اقتصادية - علاقات التحالف بين دول الشمال . فالشمال يجد طريقه إلى الوحدة تدريجيا من خلال عمليات دمج وإعادة بناء في وقت واحد للدول التي تقع خارج حدود المجموعة الأوروبية اقتصاديا

الأخرى ومن بينها إسرائيل وكندا ونيوزلندا وقبرص والمملكة
ومصر وإسرائيل .

وبلغ عدد الدول والمؤسسات المشاركة في تأسيس البنك
الأوروبي للتعمير والتنمية أربعين دولة ومؤسسة . ويتخذ
البنك من لندن مقراً له ، ورئيسه فرنسي الجنسية بينما نائب
الرئيس بريطاني .

ويهدف البنك الأوروبي للتعمير والتنمية إلى تعزيز
التحول إلى القطاع الخاص في أوروبا الشرقية ، خصوصاً
من خلال عمليات بيع القطاع الاقتصادي المملوك لحكومات
تلك الدول وتقديم المشورة بشأن تقنيات أساليب البيع إضافة
إلى المساهمة في تقديم التمويل اللازم لتمكين القطاع الخاص
من شراء الوحدات الاقتصادية المعروضة للبيع كذلك يهدف
البنك إلى تقديم القروض المباشرة للحكومات والقطاع
الخاص والمشاركة في مشاريع اقتصادية قائمة ، أو الدول
في استثمارات مشتركة جديدة مع أطراف أخرى إلى جانب
تقديم ضمانات التمانية لتمويل تجارة التصدير والاستيراد .

ومن المقرر أن يبدأ البنك ممارسة نشاطه الفعلي في
تمويل المشاريع والاقتراض وتقديم التسهيلات الائتمانية في
بداية عام ١٩٩١ بعد أن يكون قد تم الانتهاء من تشكيل كل
أجهزته . وقد اتفقت الدول والمؤسسات المشاركة في البنك
على السماح له بالاقتراض من السوق بعد أقصى يبلغ ١٢
بليون وحدة نقدية أوروبية ، واستخدام هذه القروض في
تعزيز عملياته في دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي .

ويعتبر البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، خطوة مهمة
ولكنها متواضعة على الطريق الصحيح لإعادة بناء أوروبا
الشرقية ، حسب تعبير هنري كوفمان رئيس مؤسسة كوفمان
الأمريكية للاستشارات المالية . ويرى كوفمان أن احتياجات
تمويل إعادة بناء أوروبا الشرقية تتجاوز بكثير قدرات
البنك ، ويقدّر أن خطة مارشال لإعادة بناء غرب أوروبا بعد
الحرب العالمية الثانية تكلفت ما يقرب من ١٢٥ بليون دولار
(بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي) في حين تحتاج
اقتصاديات أوروبا الشرقية في الوقت الحالي إلى ما يقرب
من ٥٠ بليون دولار لتمويل عمليات الإصلاح وإعادة البناء
والدمج الضرورية .

غير أن البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ليس القناة
الوحيدة لتمويل شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي ، فهناك
القروض الرسمية الثنائية وهناك القروض الخاصة من
البنوك التي تحصل عليها دول أوروبا الشرقية والاتحاد
السوفيتي مباشرة من السوق المصرفية سواء بضمائم
حكومات أو بدون هذه الضمانات .

وعلى سبيل المثال فإن اليابان تمهت في يناير ١٩٩٠
بتقديم مساعدات مالية في صورة قروض بأسعار فائدة

للمساعدات التقنية والاستشارات والتدريب . وكان موقف
اليابان متحفظاً تجاه تقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد
السوفيتي ، وذلك إلى حين تسوية الخلاف السياسي بين
البلدين حول جزر كوريل .

ومن المفهوم أن اتجاه الولايات المتحدة إلى التقليل من
أهمية التمويل يعكس في حقيقة الأمر الرغبة في عدم التمدد
بتقديم مساعدات مالية إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد
السوفيتي في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تقليل
عجزها المالي عن طريق تخفيض الانفاق . وينطبق نفس
الأمر على بريطانيا ولكن لأسباب مختلفة إذ تقوم سياستها
النقدية على أسس متشددة انكماشية لمكافحة التضخم . ورغم
وجود بريطانيا داخل المجموعة الأوروبية فلها كانت على
عكس ألمانيا وفرنسا - تعارض تقديم مساعدات مالية إلى
الاتحاد السوفيتي ووصف وزير خارجيتها توجلاس هيرد
تقديم مثل هذه المساعدات بحماقة من - يضع نقوداً في جيب
مقنوب !

وقد أقرت الدول الصناعية السبع القائمة بتقديم مساعدات
سلمية وتكنولوجية وفضية إلى الاتحاد السوفيتي ، وترك أمر
المساعدات المالية لما تقرره كل دولة ، ولكن بشرط أن يلقى
الاتحاد السوفيتي هي .١٠ - حوال عدداً من الشروط هي :
- وقف المساعدات إلى كوبا أو تخفيضها إلى حد أدنى
- المرونة في حل الخلاف مع اليابان حول جزر كوريل
- التمسك بعمليات التغيير السياسي والاقتصادي داخل
الاتحاد السوفيتي نفسه .

كما أقرت الدول الصناعية السبع القائمة أيضاً تقديم
مساعدات سلمية وتكنولوجية وفضية ومالية إلى دول شرق
أوروبا بهدف إعادة بناء اقتصادياتها ودمج هذه الاقتصادات
ببهاكل أوروبا الغربية وتعزيز دور القطاع الخاص ليصبح
الوريث الطبيعي لمشاريع الدولة الاقتصادية في هذه البلدان .
ومن أجل وضع عمليات إعادة بناء أوروبا الشرقية في
إطار منظم مالي وإداري وحيث تم إنشاء مؤسسة جديدة للتمويل
في بداية عام ١٩٩٠ أطلق عليها البنك الأوروبي للتعمير
والتنمية .

وقد تم الاتفاق على تأسيس البنك في يناير ١٩٩٠ ، على
أساس اقتراح فرنسي ، برأس مال يبلغ ١٠ بلايين وحدة نقدية
أوروبية أي ما يعادل ١٣ بليون دولار . وتبلغ نسبة رأس
المال المدفوع ٣٠٪ من رأس المال . ونص المشروع
الفرنسي على أن تحتفظ المجموعة الأوروبية بنسبة ٥٣٪
من رأس المال ونسبة ١٥٪ لدول شرق أوروبا بما فيها
الاتحاد السوفيتي و ٨,٥٪ لكل من الولايات المتحدة واليابان
ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (سويسرا - النمسا -
السويد - النرويج - فنلندا - إسبانيا) و ٦,٥٪ للدول المعاهمة

المعقات التي تولجها التمويل إلى تعثر التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي . وكان من بين مظاهر التعثر قرار شركات صلب يابانية في مايو ١٩٩٠ بوقف صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي على الرغم من أن وزارة التجارة الدولية اليابانية سمحت بمضاعفة قيمة ضمان التسهيلات التجارية قصيرة الأجل إلى الاتحاد السوفيتي . وتبلغ متأخرات الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي لشركات الصلب وبعض البنوك التجارية اليابانية حوالي ٢٠٠ مليون دولار .

وفي أوائل عام ١٩٩٠ تعثرت أيضا صفقة ضخمة لتوريد أجهزة كمبيوتر للأغراض التعليمية من ألمانيا الغربية إلى الاتحاد السوفيتي . وأصرت شركة « سيمس » الألمانية - المصدرة للكمبيوتر - على وقف الصفقة مالم يتم التوصل إلى ترتيبات ائتمانية جديدة تضمن حصولها على مستحقاتها . وأدى هذا الموقف إلى فتح ملفات متأخرات الديون التجارية لدى الاتحاد السوفيتي . وقدرت وزارة التجارة الألمانية أن المتأخرات المستحقة للمصدرين الألمان لدى الاتحاد السوفيتي تبلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار .

وبسبب مشاكل المديونية ومتأخرات سداد الفواتير التجارية ، فإن الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية يتحولون تدريجيا إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات المباشرة الأجنبية والحصول على تراخيص إنتاج تسمح بنقل التكنولوجيا المطلوبة لتحديث جهاز الإنتاج القائم بدون القاء اعباء على موازين المدفوعات .

وفي هذا الاتجاه يتم في الوقت الحاضر تطوير كافة قوانين وانظمة الاستثمار الاجنبي ، بما يسمح اولا باقامة مشاريع استثمار اجنبي مملوكة لرأس المال الاجنبي بنسبة ١٠٠٪ وثانيا بتقديم حوافز للمستثمرين في مجالات الضريبة وتحويل الارباح وتسهيلات التصدير وغيرها . وتعتبر بولندا والمجر من أكثر دول أوروبا الشرقية تقدما على هذا الطريق ، في حين يحاول كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا اللحاق بهما ، وتأتي رومانيا المنهكة سياسيا في ذيل القائمة ناهيك عن البانيا المتخلفة .

وعلى الرغم من ان الحوافز المتاحة حتى الآن لا تبدو كافية لجذب تدفقات ضخمة من رأس المال الاجنبي إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، فإن سجل مشاريع الاستثمار المشترك يضم قائمة ضخمة من الشركات في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ابتداء من صنع محركات الطائرات ، وحتى خدمات الطباعة والنشر والنبت

منخفضة إلى دول أوروبا الشرقية بقيمة بليون دولار على مدار فترة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات . وتتضمن هذه المساعدات ٥٠٠ مليون دولار سيتم تقديمها عن طريق بنك التصدير والاستيراد الياباني بشروط معينة إلى كل من بولندا والمجر ، إضافة إلى ضمان حكومي لتسويق الصادرات إلى كل من الدولتين بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للمجر و ٣٥٠ مليون دولار إلى بولندا . وتحظى كل من بولندا والمجر بأهمية خاصة داخل جهاز المساعدات الخارجية لليابان . وقد قررت وزارة المالية في عام ١٩٩٠ تخصيص ٨١٧,٥ بليون ين للمساعدات الخارجية في ذلك العام ، بزيادة ٨,٢٪ عن العام السابق ، وستذهب معظم الزيادة إلى دول أوروبا الشرقية وفي مقدمتها بولندا والمجر .

كذلك فإن الحكومة الألمانية قدمت ضمانا إلى كونسيديوم مصرفي لتقديم قرض ضخم إلى الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٩٠ بقيمة ٢,٩٨ بليون دولار ، في الوقت الذي كانت فيه البنك الألماني تناقش تقديم قرض آخر إلى المجر تتراوح قيمته بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون مارك .

ونتيجة لتوفر الضمانات الحكومية من ناحية ، وقدر سلاهم من السهولة لدى المصارف الدولية من ناحية أخرى - ناجم جزئيا عن إجماع هذه المصارف عن تقديم قروض إلى الدول النامية - فإن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي حصلت على القمم الاعظم من الزيادة في الاقراض المصرفي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ . و طبقا لاحصاءات بنك التسويات الدولية فإن دول أوروبا الشرقية افترضت من السوق المصرفية ٨٧,٥ بليون دولار بزيادة ٥,٤ بليون دولار عن الفترة المقابلة من عام ١٩٨٩ أي نسبة زيادة ٦,٦٪ . وحصل الاتحاد السوفيتي على قروض بلغت قيمتها خلال نفس الفترة ٣٩,٥ بليون دولار بزيادة ٥,٥ بليون دولار عن الفترة المقابلة من العام السابق أي بنسبة ١٦,١٪ . وفي الوقت نفسه فإن قروض دول أمريكا اللاتينية والصين وأفريقيا انخفضت خلال الفترة موضع المقارنة .

ويمثل تمويل التجارة الغرض الأول بين أغراض الحصول على القروض من القروض المصرفية بواسطة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي . غير أن الصعوبات التي تواجه دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص في سداد أقساط الديون أصبحت عتية تحول دون زيادة هذه القروض بدون ضمانات حكومية من الدول الصناعية الغربية الممولة . وتبلغ متأخرات الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي قُتل نحو ١٠ بلايين دولار أي ما يعادل ١٠٪ من اجمالي وارداته السنوية تقريبا . وقد أدت

التليفزيونى بالانصار الصناعية . ومجىء قطاعات إنتاج السيارات والآلات ومعدات الكهرباء (توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها) فى مقدمة القطاعات التى حظيت مشاركة أجنبية فى كل من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية حتى الآن .

وقد شهد قطاع السيارات على وجه الخصوص طفرة هائلة فى عام ١٩٩٠ حيث بادرت شركات السيارات الألمانية والإيطالية واليابانية والأمريكية والفرنسية إلى الدخول فى مفاوضات مع شركات مقابل لها مثل (زل) السوفيتية و (إيكاروس) المجرية و (زاسنافا) اليوغوسلافية و (سكودا) التشيكية ، لأقامة مشاريع لتجميع السيارات أو إنتاج بعض اجزائها مثل مضخات ريت الوقود أو بادئات الاشعال الداخلى وصولا إلى إنتاج المحركات .

ويمثل الوصول إلى سوق الاستهلاك الواسعة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى هدفا طموحا لشركات السيارات فى الدول الصناعية المتقدمة . ولا تزيد هذه الشركات ان تتخلف حتى يتم اقرار تشريعات أكثر اغراء للاستثمار فى تلك الدول ، وانما هى تتقدم بالفعل للحصول على مواعيد اقدام هنا وهناك حتى تضمن مكانة تنافسية أقوى فى الوقت المناسب .

وتعتبر شركة (فيات) الإيطالية من أكثر شركات السيارات فى أوروبا الغربية طموحا إلى احتلال مكانة رئيسية فى سوق السيارات الجديدة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى . وهى لا تعتمد فقط على مقدراتها التمولية والتكنولوجية ، وانما تستند ايضا إلى اتصالات وخبرات سابقة فى مجال التعامل مع الاسواق الجديدة من خلال تصاريح الإنتاج الخاصة وترتيبات نقل التكنولوجيا بينها وبين الشركات المنتجة فى هذه الدول منذ سنوات الستينات على الأقل .

وقد بدأت (فيات) حطة طموحة تتكون من ثلاث مراحل بتكاليف استثمارية تصل إلى ٧ بلايين دولار بأسعار عام ١٩٩٠ لإنتاج ٩٠٠ ألف سيارة سنويا فى الاتحاد السوفيتى فى مجمع (يلاوجا) الصناعى الذى يبعد حوالى ألف كيلو متر إلى الشرق من موسكو . كذلك فإن فيات ترتبط باتفاقات إنتاج مشترك مع شركتين من شركات إنتاج السيارات فى بولندا ، اضافة إلى علاقة خاصة مع شركة زاسنافا اليوغوسلافية لإنتاج السيارات حيث تتفاوض على شراء حصة من رأس مال الشركة تبلغ ١٨,٥ % .

وتركز الشركات الأمريكية ، خصوصا (جنرال موتورز) على المشاركة فى صناعة السيارات فى كل من تشيكوسلوفاكيا . أكثر دول الكومينكون تقديما فى الصناعات الهندسية . والمانيا الشرقية سابقا حيث اقامت فى الاخيرة مصنعا لإنتاج ١٥٠ ألف سيارة سنويا من طراز اول ، بدأت عمليات انشائه فى مارس ١٩٩٠ . كذلك فإن صناعة السيارات التشيكية مستهدفة من قبل كونسيتيوم المانى - سويدي - فرنسى يضم شركات (فولكس واجن) و (فولفو) و (رينو) يسعى إلى شراء حصة كبيرة فى رأسمال شركة (سكودا) أشهر شركات إنتاج السيارات فى تشيكوسلوفاكيا .

وتقوم شركات يابانية إما مستقلة ، أو بالتعاون مع شركات أوروبية وأمريكية بالسعى للحصول على مواعيد قدم فى سوق صناعة السيارات فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وهناك اتفاق ثلاثى بين (مينسوبيشى) اليابانية و (مرسيدس - بنز) الألمانية وإحدى الشركات السوفيتية لأقامة مصنع مشترك لإنتاج الشاحنات فى الاتحاد السوفيتى كذلك تقيم شركة (سوزوكى) اليابانية مصنعا لتجميع السيارات فى المجر من المتوقع ان يبدأ إنتاجه فى عام ١٩٩٢ بطاقة اولية تصل إلى ١٥ ألف سيارة سنويا ترتفع تدريجيا إلى ٥٠ ألف سيارة سنويا . وتقيم شركة (دايهاتسو) مصمما أخر لتجميع السيارات فى بولندا من المتوقع ان يبدأ إنتاجه فى عام ١٩٩٠ بطاقة تتراوح بين ٥ إلى ٦ آلاف سيارة سنويا ترتفع إلى ١٠ آلاف سيارة فى العام التالى ، ثم إلى طاقة إنتاجية قصوى تبلغ ١٢٠ ألف سيارة سنويا .

وإلى جانب صناعة السيارات التى تحصل فيها إيطاليا على نصيب الأسد ، خصوصا فى سوق صناعة السيارات فى الاتحاد السوفيتى ، فإن إيطاليا تلعب دورا مهما فى تعزيز التجارة مع الاتحاد السوفيتى وتوفير الآلات والتكنولوجيا اللازمة لاعادة بناء الجهاز الإنتاجى . وتقوم المصارف الإيطالية جنباً إلى جنب مع الشركات الصناعية الكبرى مثل مجموعة ، فيات ، ومجموعة . إيني . بتنسيق الجهود من أجل التغلب على العقبات التى تواجه تطوير التجارة المتبادلة بين الطرفين .

ولا يتوقف نشاط المشاركة الاستثمارية أو التجارة عند حدود القطاعات السلعية فقط ، بل أنه يمتد إلى مجالات الخدمات الاستثمارية والتسويق والتوزيع وغيرها . ومن أمثلة المشاريع المشتركة فى قطاع الخدمات الاستشارية اقامة مكتب مشترك للاستشارات الادارية بين ، بين ،

تكنولوجيا متطورة وسلع أفضل نوعية وسيعزز هذا التحول ان الدول الصناعية الغربية لديها القدرة على توفير التمويل اللازم للصادرات إلى الدول الاشتراكية سابقا في أوروبا الشرقية .

• • •

٤ - الوحدة الاقتصادية الألمانية :

● ● في الثالث من أكتوبر ١٩٩٠ أصبحت ألمانيا شرقا وغربا دولة واحدة . ولم تتم وحدة شطري ألمانيا على أساس مقايضة تاريخية أو تسوية من خلال حلول وسط ، وإنما على أساس قبول صريح لمواطنة ألمانيا الشرقية بنظام الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا الغربية . بمعنى آخر كالم توحيد ألمانيا انتصارا للنظام الغربي على النظام الشرقي .

وسبق توحيد ألمانيا موجة هجرة على نطاق واسع إلى الغرب ، كادت تؤدي إلى الاصرار باقتصاد البلدين . الاصرار باقتصاد ألمانيا الشرقية نتيجة الهجرة الغاضبة والواسعة أعداد كبيرة من العمال والموظفين والفنيين والمختصين في المجالات المختلفة ، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج وفوضى في تسيير المرافق والخدمات الحكومية . والاضرار باقتصاد ألمانيا الغربية نتيجة القرض غير المنوفع من قوة العمل التي تحتاج إلى وقت من أصل استيعابها في الوقت الذي يؤدي فيه نفقات استهلاك هؤلاء واستيعابهم إلى زيادة حدة التضخم في ألمانيا .

وقد بلغ معدل الهجرة من شرق ألمانيا إلى غربها نحو ألفي شخص في المتوسط يوميا في يناير ١٩٩٠ . وذلك منذ فتح الحدود بين الدولتين في نوفمبر ١٩٨٩ . وكانت سلطات الهجرة في ألمانيا الغربية تنوقع هجرة نحو ٣٥٠ ألف شخص خلال عام ١٩٩٠ . وقد استقبلت ألمانيا الغربية خلال عام ١٩٨٩ عدد ٧٢٠ ألف ألماني شرقي ، ولأوربيين شرقيين من أصل ألماني .

● ● وبعد توحيد ألمانيا فلها أصبحت قلب أوروبا الغربية اقتصاديا ، إذ يبلغ حجمها الاقتصادي حاليا ما يقرب من ضعف حجم الاقتصاد الفرنسي . وكما اشرنا سابقا فإن النمو الاقتصادي في ألمانيا الغربية قد حقق معدلات مرتفعة في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من تحمل الاقتصاد الألماني الغربي تكاليف عالية للتوحيد .

الأمريكية ومقرها بوسطن مع شركة لينك ، الصوفيتية ومقرها موسكو والتي اسمها أحد أعمدة الفكر الاقتصادي لمياسات البيروسترويكيا وهو أبل أجنبيان احد المستشارين الاقتصاديين للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف . وأعلنت الشركة الأمريكية قيام المشروع المشترك في شهر يوليو ١٩٩٠ في حين كان اجماليان قد أسس شركته الاستشارية في عام ١٩٨٩ .

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي عمليات مراجعة دائمة على ضوء تطور عمليات التغيير السياسي والاقتصادي في الدول الاشتراكية سابقا . ومن بين الأطر المستهدفة للتغيير في الوقت الحاضر قواعد تنظيم الصادرات إلى الدول الاشتراكية سابقا .

ويستهدف التغيير الذي تطالب به دول أوروبية وشركات أمريكية ويابانية تعديل القيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا المتطورة خصوصا في مجالات الكمبيوتر إلى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية . ولم تعد معظم تلك القيود التي تحذر تصدير أية منحنات لها تطبيقات أو استخدامات عسكرية متطورة إلى الاتحاد السوفيتي أو أي من دول أوروبا الشرقية ملائمة للظروف الحالية التي اقرب فيها الشرق من الغرب في إطار تحالف الشمال .

ومن المتوقع أن تشهد التجارة بين الغرب والشرق نموا كبيرا في عام ١٩٩١ عندما يتوقف العمل بنظام اتفاقات الدفع الثنائية بين دول مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) - الاتحاد السوفيتي وتنيسكولفانكا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا وهينام وكوبا ومنغوليا - والتحول إلى نموية المبادلات بالعملة الحرة . وكان الاجتماع السنوي الخامس والأربعين لمجلس وزراء الكوميكون قد قرر في شهر يناير ١٩٩٠ إنهاء العمل بالنموية التبادل التجاري التي كان معمولا بها منذ انشا الكوميكون (مثل تجارة المقايضة وتسوية المدفوعات بالعملة الوطنية واحتساب الاسعار على أساس نظام محاسبة خاص وليس على أساس السوق) اعتبارا من بداية عام ١٩٩١ .

ونتيجة لتحول تجارة الاتحاد السوفيتي إلى الدول الصناعية المتقدمة ، وانسلاخ ألمانيا الشرقية نهائيا عن فلكها السابق ، فإن التجارة للبنية لدول الكوميكون ستعرض أيضا لانخفاض حاد . فالدول الاشتراكية السابقة لن تستطيع توفير التمويل اللازم لصادراتها البنينية من ناحية ، كما انها ستفضل التحول إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة للحصول على

الكبيرة . فكل التوقعات تشير إلى ان البطالة في شرق ألمانيا سترتفع بصورة هائلة وستراوح بين مليون إلى ثلاثة ملايين عاطل عن العمل حسب اكثر التوقعات تفاؤلا وأكثرها تشاؤما . أى أن معدلات البطالة المتوقعة سوف تتراوح بين ١١,١ ٪ ، ٣٣,٣ ٪ من قوة العمل في شرق ألمانيا ، وذلك في دولة لم تعرف البطالة طوال السنوات الخمس والأربعين الماضية . اضف إلى هذا ، ما يترتب على التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار من تضخم هائل . ووفقا للبيانات التي توفرت حتى منتصف عام ١٩٩٠ ذكر رئيس وزراء شرق ألمانيا ، دى ميزير ، في خطاب له أمام برلمانها أن أسعار بعض المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ١٠٠ ٪ وقد ذكرت وكالة انباء ألمانيا الشرقية ان الأسعار ارتفعت في شمال وجنوب شرق البلاد بنسبة تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ ٪ وإن كان من الضروري الإشارة إلى انه فور تحقق الوحدة الألمانية في أكتوبر من العام ١٩٩٠ انخفضت معدلات الأسعار في شرق ألمانيا .

ويذكر خبير اقتصادى ألماني غربي (اريك ميتزل) ان الألماني الشرقي يدخل شهرى يبلغ ١٠٠٠ مارك ستكون قدرته الشرائية لا تزيد عن ثلث القدرة الشرائية للمستهلك الألماني الغربي .

● ● وعلى صعيد آخر سوف تخلق الوحدة الألمانية اقتصادا عاصفا متقدما وذو علاقات وثيقة مع شرق أوروبا بما قد يمكن ألمانيا من السيطرة على الجانب الأكبر من اسواق شرق أوروبا المنفتحة أمام الغرب في الوقت الراهن . وإذا كانت اليابان تركز على اسواق الصين وشرق آسيا بالاساس فإن الولايات المتحدة وغرب أوروبا الذين سيساهمون في تقديم القروض لشرق أوروبا بدوا يدخلون في تنافس حاد مع الألمان على اسواق تلك البلدان ، وهو تنافس غير متكافئ لانه بافراض تساوى القدرة التنافسية للسلع الألمانية والفرنسية والبريطانية والأمريكية واليابانية فإن انخفاض تكاليف النقل والتأمين للصادرات الألمانية لشرق أوروبا - نتيجة الجوار الجغرافي - سيجعل لألمانيا ميزة نسبية بالمقارنة بالجميع وستكون الأكثر قدرة على الاستفادة من العلاقات مع اسواق أوروبا الشرقية المنفتحة أمام السلع ورأس المال الغربيين ومن خلال الصناعات المتمركزة في المقاطعات الألمانية في القسم الشرقي ستكون الفرصة مهيأة للشركات الألمانية للدخول إلى اسواق دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي مستغنية من العلاقات الصناعية والاقتصادية السابقة بين صناعات ألمانيا الشرقية (سابقا)

وعلى أى الأحوال فإن حكومة ألمانيا الغربية أكدت استعدادها المالى التام لتكاليف الوحدة وهو تأكيد لم يتضمن أى مبالغة لان الاقتصاد الألماني الغربي كان يمر بأزمى فتراته عشية الوحدة . فقد نما الناتج القومى الألماني الغربي بنسبة ٤,٤ ٪ في العام الماضى وحقق في الربع الأول من عام ١٩٩٠ معدل نمو مذهل بالحساب السنوى بلغ ١٤,١ ٪ متفوقا على كل معدلات النمو في كل الدول الصناعية المتقدمة اما الفالض التجارى الألماني الغربي فقد بلغ نحو ٧٥ مليار دولار في العام من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩٠ متفوقا بنحو عشر مليارات من الدولارات على الفائض التجارى اليابانى في نفس الفترة . اما الاحتياطات الألمانية الغربية من العملات الأجنبية فقد بلغت ٦٢,٦ مليار دولار في شهر مايو ١٩٩٠ . اما بالنسبة للزيادة في أسعار المستهلكين في ألمانيا الغربية فلم تتجاوز ٢,٣ ٪ في الفترة من يونيو ١٩٨٩ إلى يونيو ١٩٩٠ في حين تزايدت الأجور في نفس الفترة بنسبة ٥,٦ مما يشير إلى تحسن الأجور الحقيقية في ألمانيا الغربية . وبصفة عامة فقد أكدت كل المؤشرات على ان الاقتصاد الألماني الغربي قادر تعلمنا على تحمل تكاليف ، إجماع ، اقتصاد شرق ألمانيا .

وفي اجتماع كول وجورباتشوف بموسكو فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ تمهدت ألمانيا الغربية بتقديم ٥ مليار مارك ألماني غربي - أى مايزيد قليلا على ٣ مليارات من الدولارات - إلى الاتحاد السوفيتي منها ١,٥ مليار مارك أى نحو ٩١٠ مليون دولار قدمت فور الاتفاق . كما تم الاتفاق على استمرار ألمانيا الغربية في تمويل الوجود العسكري السوفيتي في ألمانيا مثلما كانت ألمانيا الشرقية تفعل . كما ستقوم ألمانيا الغربية بتمويل الانسحاب العسكري السوفيتي من شرق ألمانيا . وسوف تدفع ألمانيا الغربية نحو ١,٢٥ مليار مارك تكاليف وجود الجيش السوفيتي في شرق ألمانيا هذا العام ، وسوف تزيد المبالغ التى ستدفع للسوفيت في العام القادم إلى ٢,٥ مليار مارك مع بدء الانسحاب السوفيتي . وكما تضمنت عملية الانسحاب السوفيتي من شرق ألمانيا ستزيد المساعدات المخصصة لإعادة استيعاب وابعاد الجيش السوفيتي المنسحب إلى الاراضى السوفيتية .

● ● وبالرغم من ان الاثر الاقتصادى العام للوحدة الاقتصادية الألمانية سوف يكون ايجابيا على ألمانيا الموحدة الا انه ستكون هناك آثار اقتصادية على شرق ألمانيا وذلك في الاجل القصير وربما المتوسط .

ففى شرق ألمانيا من المتوقع ان يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة قد يكون لها آثارها الاجتماعية والسياسية

وصناعات تلك الدول خلال عقود مشاركة ألمانيا الشرقية داخل الكومكون .

وإلى جانب « الثمن » الذى تلقاه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا الغربية لقاء عدم معارضته للوحدة الألمانية أو لملاقاة ألمانيا الموحدة بحلف الاطلسي ، فإنه من المتوقع ان يزايد التعاون الاقتصادى بين السوفيت والالمان فى الفترة القادمة فى مجالات التجارة والاستثمار المباشر والقروض حيث ان كلا من الطرفين يمكن ان يقدم للطرف الآخر الكثير . فالألمانيا الغربية يمكنها ان تقدم الاستثمارات المباشرة والقروض والمعونات الفنية والتكنولوجية فى بعض المجالات وبالمقابل فإن الاتحاد السوفيتى يملك قاعدة هائلة من المواد الخام ويمكنه ان يقدم الكثير من المواد الخام ومخدرات للصناعات الألمانية . ويملك السوفيت سوقا شاسعة متمطنة للاستهلاك يمكنها ان تساهم فى مساعدة الالمان الغربيين على زيادة صادراتهم كما ان العمالة السوفيتية الماهرة والخبراء والعلماء لدى الاتحاد السوفيتى يمكنهم ان يجعلوا من الاستثمارات الألمانية مصدر أرباح هائلة لألمانيا خاصة وان أجورهم أقل من الأجور فى ألمانيا والغرب عموما .

ويبدو أن الدول النامية - وهى المدى القصير - ستكون خاسرة من الوحدة الألمانية . والالمان الغربيين سوف تقل مساعداتهم الاقتصادية للدول النامية حيث سيقومون بنوجه الجانب الأكبر منها أو حتى يوجهونها كلها لمساعدة شرق ألمانيا الشرقية وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بما سيحدد الدول النامية مصدرا هاما للمعاونة . ويذكر ان ألمانيا الغربية قدمت نحو ٤٧٠٠ مليون دولار كمساعدات (قروض ومنح) للدول النامية عام ١٩٨٨ .

وفضلا عن ذلك فإن المعونات الفنية والتكنولوجية ومساعدات التنمية الاقتصادية التى كانت تقدمها ألمانيا الشرقية لدول العالم الثالث سوف تنخفض على الأرجح أو تتوقف فى بعض الحالات . ذلك ، تلك المساعدات كانت تتم بالاساس فى إطار التقارب الايديولوجى بين ألمانيا

الشرقية والدول النامية الراد يكالية وهو ما أصبح غير ممكن فى ظل فوز اليمين فى الانتخابات البرلمانية الألمانية الشرقية والوحدة الألمانية القادمة ، والاهم فى ظل التحول الرأسمالى لألمانيا الشرقية فى إطار ألمانيا الموحدة .

والمواقع انه منذ تمت اجراءات الاتحاد النقدي بين شطرى ألمانيا فى الاول من يوليو ١٩٩٠ تسارعت اجراءات « تخصيص » ودمج ٨٠٠٠ شركة ومؤسسة ألمانية شرقية ، وذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه المشاريع المشتركة داخل ألمانيا الشرقية (سابقا) بين شركات ألمانية غربية أو أوروبية أو أمريكية مع شركات ألمانية شرقية . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ بلغ عدد المشاريع المشتركة التى تمت الموافقة عليها فى ألمانيا الشرقية ٢٨٠٠ مشروع كانت نسبة ٩٥٪ منها مع شركات ألمانية غربية . وكان من أكبر الشركات المشاركة فى هذه المشاريع (ديملر بنز) للسيارات و (فولكس واجن) و (سجنس) للإلكترونيات ومعدات الاتصال و (ستاندارد اليكترونيك لورينز) و (نيسان) و (ام . اى . اى) و (لافارج كوبيه) و (بى . ام دبليو) و (لوفهانزا) و (دويتش بانك) و (آى . سى . آى) و (بوش) وغيرها من الشركات الألمانية والأوروبية .

وقبل انتماء الوحدة وافقت حكومة ألمانيا الغربية على قيام شركات الكهرباء الألمانية الثلاث الكبرى بامتلاك ٦٠٪ من شبكة توزيع الكهرباء فى ألمانيا الشرقية ، على ان تقوم الشركات بافاق ١,٢١ بليون دولار لتحديث شبكات توزيع الكهرباء فى شرق ألمانيا .

وفى المرحلة الثانية من إنماج قطاع الكهرباء فى ألمانيا تندمج الشركات الثلاث الكبرى مع أكبر شركتين لتوزيع الكهرباء فى ألمانيا الشرقية ، على أن تكون حصة الشركات الألمانية مجتمعة ٧٥٪ من رأس المال وتطرح نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية للاكتتاب على شركات توزيع الكهرباء الأوروبية ، بعد أقصى ١٥٪ لأى شركة .

• • •

القسم الخامس :

الأمن العربى

- ☐ الميزان القوى العربى - الاسرائيلى .
- ☐ التطورات التسلحية لدول الجوار الجغرافى .

أولاً : الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي

ب - تزايد حجم صفقات السلاح في المنطقة :

أدت أزمة الخليج إلى تزايد حجم صفقات السلاح في المنطقة سواء تلك التي تقدمها الدول العربية أو هذه التي تحصل عليها اسرائيل على حد سواء . ومن مراجعة تلك الصفقات يتضح لنا ان الصفقات العربية كان دافعها الأساسي التحضير لإحتمالات الصدام العسكري بين العراق والسعودية (ودول الخليج الأخرى) وليس تمديد ميزان القوة العسكرية العربية في مواجهة اسرائيل ، بينما كانت الصفقات التي حصلت عليها هذه الأخيرة موجهة كلها لمصالح ميزان القوة العسكرية بين اسرائيل والعرب وتحقيق التفوق الكمي والنوعي . وفي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول العربية في إيراد صفقات سلاح متطورة - مثل تلك الصفقة التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة للحصول على ٣١٥ دبابة أمريكية طراز ام - ١ - ايه - ٢ بتكلفة إجمالية ٣ مليار دولار - مشروطة بشرطين :

- ١ - أن تستخدم السعودية هذه الدبابات في الأغراض الدفاعية فقط .
- ٢ - تحتفظ الولايات المتحدة بحق سحب ٥٠٠ في يملكون في مهام الصيانة لهذه الدبابات إذا ما أقدمت السعودية على انتهاك الشرط السابق .

ونجد أيضاً ان الصفقات التي تحصل عليها اسرائيل - أحياناً بدون مقابل وغالباً كمية أو في شكل إعارة مؤقتة تنتهي بنقل ملكيتها نهائياً إلى اسرائيل - غير مشروطة بأي شروط ، كما نجد أن الصفقات التي تحصل عليها اسرائيل تعطيلها ميزة واضحة على العرب في مجال التفوق الكيفي بحيث يظل هذا التفوق قائماً لعدة أجيال قادمة وأبسط مثال على ذلك حصول اسرائيل على الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ طراز باتريوت (ام - ام - اى - ام - ١٠٤) كرد على استخدام العراق للصواريخ سكود ضد اسرائيل .

ورغم ان المحصلة العامة لتطورات في مجال صفقات

١ - تداعيات الغزو العراقي للكويت على التوازن العربي - الاسرائيلي .

كان للتطورات التي شهدتها عام ١٩٩٠ أثر كبير على التوازن العسكري بين الدول العربية واسرائيل ويعتبر الغزو العراقي للكويت هو أهم التطورات العسكرية التي حدثت خلال العام وكانت تداعياته ذات أثر بالغ على النظرة المستقبلية للقوات المسلحة في المنطقة ، وكذلك على النظام الأمني والأمنيات الأمنية وستطرح ان نجم تداعيات الغزو العراقي للكويت على التوازن العربي الاسرائيلي كالاتي :

أ - تخلخل الجبهة الشرقية :

كان لقمة بغداد في عام ١٩٩٠ ، واجتماع عمان لقادة مجلس التعاون الخليجي وكذلك اعلان سوريا وقفها إلى جانب العراق ضد أي عدوان يتعرض له ورغم خلافها السياسي معه ، أثر كبير في احياء الأمل في فهم الجبهة الشرقية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ووصل ذلك إلى ذروته باعلان العراق في أبريل ١٩٩٠ ان « محطلة الردع » التي تملكها تستطيع ان تغلّي الدول العربية من موريتانيا إلى سوريا .

ولكن جاء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ لكي يقضي على آمال احياء الجبهة الشرقية ، ويقسم العالم العربي إلى قسمين .

ومع تطور الأمور إلى حد شن الحرب لإخراج القوات العراقية من الكويت وتعرض القوات المسلحة العراقية لهزيمة عسكرية قاسية وتعرض البلاد لحالة شديدة من الفوضى والاضطراب ، فإن العراق لم تمد عضراً فاعلاً في ميزان القوة بين الدول العربية واسرائيل .

وبرغم ذلك فإن هناك مؤشرات تدل على ان تلك الخلخلة قد لا تدوم لفترة طويلة خصوصاً بعد ان انتهت أزمة الاحتلال العراقي للكويت .

الأسلحة وتحسين المستوى التسلحي لم تكن في صالح الدول العربية، إلا أن القوة العسكرية العربية شهدت بعض التطورات الإيجابية مثل تطوير عناصر القوة البرية وميكنتها، وإضافة بعض الأنظمة التسلحية الجديدة في القوات الجوية والقوات البحرية .

أ - القوات البرية :

شهدت القوات البرية العربية انخفاص تحديثات على الهياكل التنظيمية للكتيكلات والوحدات المقاتلة، وكذلك دعمها بأنظمة تسلحية متطورة في إطار المسمى نحو تحقيق مبدأ الاستعاضة عن الكم بالكيف، ومع ذلك فقد عاد الحديث خلال عام ١٩٩٠ عن أهمية الكم في القوات المسلحة لكي تصبح قادرة على أداء مهامها الدفاعية ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، سواء من جانب إسرائيل أو من جانب دول الجوار. وتتمثل أهم هذه التطورات في الآتي :

٢ - التوازن في مجال القوة التقليدية :

شهد عام ١٩٩٠ تطوراً بارزاً للتوازن العسكري بين الدول العربية وإسرائيل في مجال القوة التقليدية خصوصاً خلال النصف الثاني من العام إذ شهد إضافة جديدة على التفاعلات العربية الإسرائيلية المؤثرة على هذا التوازن تمثلت في التفاعلات العسكرية العربية في منطقة الخليج . ويمكن أن نلاحظ بعض الاعتبارات التي أثرت على هذا التوازن بشكل عام :

— انخفاض حدة القيود التي كانت مفروضة على بيع صفقات الملاح لدول عربية معينة وخاصة الأردن والسعودية ومصر والعراق في المنطقة العربية، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية .

— تزايد الاحساس العربي بالتهديد الإسرائيلي وخصوصاً من جانب دول عربية لم تكن تدخل في عداد الأطراف المباشرة في الصراع .

— تزايد هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ومحاولة إسرائيل زيادة أعداد المهاجرين من دول أخرى (إثيوبيا ، بلغاريا) .

— انفراط الحكومة اليمنية المنطرفة برئاسة إسحاق شامير بالحكم مما صاعف من حجم التهديد للدول العربية خصوصاً بعد أن أعلن رئيس هذه الحكومة عن نواياه صراحة بمقولة « إسرائيل من البحر إلى النهر » ومقولة « الوطن البديل للفلسطينيين » .

ويمكن تناول تطورات ميزان القوة التقليدية بالتقسيم الآتي :

(١) جمهورية مصر العربية :

— ظل حجم القوات البرية المصرية على ما كان عليه في العام الماضي (٣٢٠ ألف جندي من بين ٤٥٠ ألف جندي يؤلفون إجمالى القوات المسلحة المصرية) في الوقت الذي زاد فيه تعداد القوات الاحتياطية إلى ٥٠٠ ألف جندي في مقابل ٨١ ألف جندي في العام الماضي

— جرى تحويل فرقتي مشاة محمل إلى مشاة ميكانيكي لزيادة خفة الحركة والقدرة على المناورة وبذلك تصبح جميع الفرق المشاة في الجيش المصري ميكانيكية مع احتمال استبدال دبابتها السوفيتية بدبابات طراز ام - ٦٠ - آيه - ١ . إضافة إلى جرى تحويل لواء مشاة مستقل إلى لواء مشاة ميكانيكي مستقل

— زادت أعداد الدبابات في القوات المسلحة المصرية من ٢٤٢٥ دبابة إلى ٣١٩٠ في عام ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٧٦٥ دبابة رئيسية، وهذه الزيادة في أعداد الدبابات ترجع إلى تملك مصر لعدد ٧٠٠ دبابة طراز (ام - ٦٠ - آيه - ١) من عتاد القوات الأمريكية التي تم خصصها بموجب معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا (CFE) علاوة على ٦٥ دبابة من الطراز الأحدث (ام - ٦٠ - آيه - ٣) الأمر الذي جعل هذا النوع من الدبابات يشكل ٤٨ ٪ من قوة الدبابات في القوات البرية .

الجدول رقم (١) : مؤلف القوات البرية المصرية عام ١٩٩٠ :

مجموعة ساعة	لواء مقاتلات	لواء حرس جمهوري	لواء مشاة مستقل	لواء مشاة ميكانيكي مستقل	لواء مدرع مستقل	فرق مشاة ميكانيكي	فرق مدرعة
٦	٢	٦	٣	٤	١	٨	٤

— تتابع مصر تنفيذ برنامجها الخاص بتحديث ترسانة دبابات القتال الرئيسية والذي يشمل تطوير للدبابات طراز (ام - ٦٠ - أيه - ١) إلى الطراز الأحدث (أيه - ٣) وكذلك تحديث ٢٦٠ دبابة سوفيتية طراز تي ٥٤ / ٥٥ بالإضافة برج المدفع (AL7) عيار ١٠٥ مم لإطالة فترة بقائها في الخدمة عشر سنوات أخرى .

— يسير العمل في مصنع إنتاج الدبابة ام - ١ - أيه - ١ (مصنع ٢٠٠) طبقاً للمخطط . ومن المنتظر الانتهاء من الإنشاءات الخاصة به في شهر سبتمبر ١٩٩١ ، لكي يبدأ المصنع إنتاجه في شهر يوليو ١٩٩٢ .

— أنتجت الهيئة العربية للصناعات (مصنع قادر) طرازاً جديداً من العربة المدرعة (فهد) تحت اسم (فهد - ٣٠) ، وهي تحمل المواصفات الأساسية للطراز الأصلي وتختلف عنه في أنها مزودة ببرج مدفع عيار ٣٠ مم .

— في محاولة لتحديث القاذف الصاروخي المصاحب للدبابات الخفيف طراز (أر - بي - جي - ٧) ، قامت الهيئة العربية للصناعات بتطوير نوعين جديدين من القذيفة الأول مضاد للدبابات تحت اسم كوبرا ويستطيع اختراق الدرع المزودج بسبب وجود أنبوب صدم أمامي والثاني مضاد للدشم والأفراد (شديد الانفجار) تحت اسم حارس .

— من المنتظر أن نظام الحاسب الآلي لإدارة نيران المدفعية طراز (بازل) والذي عرض في معرض القاهرة لمعدات الدفاع ١٩٨٩ قد دخل الخدمة بالفعل ، حيث أجرى بياض عملي لإدارة نيران وحدة مدفعية باستخدام هذا النظام .

— هناك عدة مؤشرات تدل على أن الخطوات التنفيذية لإنتاج أول ناقلة أفراد مدرعة ذات جدرين كامل قد بدأت خلال عام ١٩٩٠ .

— تسعى قيادة القوات المسلحة المصرية إلى زيادة قدرات التشكيلات والوحدات على العمل الليلي ، وخلال عام ١٩٩٠ وصلت نسبة المشاريع التدريبية الليلية إلى ٥٠ ٪ ومن المتوقع زيادة هذه النسبة إلى ٧٠ ٪ خلال العام القادم .

(٢) المملكة العربية السعودية :

— قبل الغزو العراقي للكويت لم يطرأ على القوات البرية السعودية إلا تغيير طفيف حيث انضم إلى الخدمة (٢٠٠٠) جندي جديد . وفي أعقاب الغزو طبقت القيادة العامة للقوات المسلحة السعودية خطة طوارئ عاجلة شملت زيادة أعداد القوات وفتح باب التطوع وكذلك عقدت عدداً من الصفقات التسلحية شملت :

— تسلم القوات السعودية لمعد ١٥٠ دبابة طراز (ام - ٦٠ - أيه - ٣) جديدة وبذلك وصل إجمالي الدبابات السعودية إلى ٧٠٠ دبابة منها ٤٠٠ ام - ٦٠ - أيه - ٣

و ٣٠٠ دبابة أيه ام اكس - ٣٠ .

— تماقت الحكومة السعودية على شراء ٣١٥ دبابة طراز (ام - أيه - ٢) من المنتظر تسلمها عام ١٩٩٢ .

— وافقت الحكومة الأمريكية على صفقة أسلحة قيمتها ٧ بليون دولار (من أصل صفقة قيمتها ٢٢ بليون دولار كانت الحكومة السعودية قد طلبتها) وتشمل هذه الصفقة الأسلحة والمعدات الآتية :

— ٢٠٠ مركبة قتال مدرعة طراز (ام - ٢) برانلي .

— ٢٠٧ ناقلة جنود مدرعة ام - ١١٣ .

— عشرة آلاف مركبة متنوعة (شاحنات ، جيب ، ... الخ) .

— ٩ راجعات صواريخ متعددة الفوهات (ام - آل . آر - اس) عيار ٢٢٥ مم .

— ١٥٠ قاذف صواريخ موجهة مضادة للدبابات طراز (Town-2 Plus) بالإضافة إلى ١٧٥٠ صاروخ من نص النوع .

وينظر أن يحصل جزء كبير من هذه الصفقة لدعم القدرات القتالية لقوات الحرس الوطني السعودي .

— هناك مؤشرات حول احتمال عقد صفقة بين السعودية وفرضيا تحصل الأولى بمقتضاها على عدد آخر من ناقلات الأفراد المدرعة ذات الجذير الكامل طراز (أيه - ام - اكس - ١٠) ، وكذلك بين السعودية وسويسرا لشراء ٣٠٠ ناقلة أفراد مدرعة طراز بلنهارد .

— أصبحت ست راجعات صواريخ متعددة الفوهات طراز أستروس (برازيلية الصنع) أخرى إلى ترسانة الأسلحة السعودية وذلك بصح إجمالي ما تملكه منها ١٤ قطعة .

(٣) سوريا :

— ظلت القوات البرية السورية على حجمها الذي كانت عليه في العام الماضي (٣٠٠ ألف جندي من ٤٠٤ ألف جندي هم إجمالي حجم القوات المسلحة السورية) . في حين تم حل لواء مشاة ميكانيكي مستقل من أحد لوائين في القوات السورية . كما أخرجت ٥٠ دبابة تي ٥٤ / ٥٥ من الخدمة ، و ٥٠ مركبة استطلاع ب د م - ٢ و ٥٠ ناقلة أفراد مدرعة وعدد آخر من قطع المدفعية ذاتية الحركة والمفتورة .

— زادت أعداد مركبات القتال المدرعة في القوات السورية بمقدار ٥٠ قطعة (يعتقد من طراز بي ام بي - ٢) . ويعزو البعض عدم وجود تغييرات أساسية في تسليح القوات السورية إلى توقف أو تراجع صادرات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا ، رغم نفى المسؤولين السوريين ذلك ، وفي هذا المجال تعتبر محاولة سوريا الحصول على صواريخ

بالمستجيبة متطورة هو النشاط الرئيسي خلال عام ١٩٩٠ ، حيث سمحت للحصول على هذه الصواريخ من الاتحاد السوفيتي نفسه أو من كوريا الشمالية التي تقوم بتصنيع نوع متطور من هذه الصواريخ أو من الصين الشعبية التي تطور سلسلة من الصواريخ سكود هي سلسلة الصواريخ (M) وتسمى سوريا للحصول على الصاروخ (M-9) .

(٤) العراق :

— شهدت القوات البرية العراقية أكبر تطور بين القوات البرية في المنطقة حيث كان النصف الأول من العام ١٩٩٠ استمراراً لعملية استعادة القوات العراقية عموماً لكفائتها واستعدادها القتالي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، واستيعاب صفقات الأسلحة التي كانت تعد إلى العراق بانتظام .

وعلى ضوء الغزو العراقي للكويت يمكن تقدير القوات البرية العراقية خلال عام ١٩٩٠ كالآتي :

— وصل إجمالي حجم القوات البرية العراقية العاملة إلى ١,٢٥ مليون جندي بالإضافة إلى ٨٥٠ ألف جندي من القوات شبه العسكرية (الجيش الشعبي) وتشكلت هذه القوات في ما بين ٤٠ و ٤٢ فرقة .

— اتبعت القيادة العراقية سياسة التهئة مع القيادة الإيرانية وتمكنت بذلك من سحب ٣٠٠ ألف جندي من الحدود العراقية الإيرانية ، الأمر الذي مكنتها من تركيز معظم جهودها في اتجاه مسرح عمليات الكويت (١) ، الذي وصل تعداد القوات العراقية فيه إلى ٥٤٠ ألف جندي .

— شهدت العاصمة العراقية بغداد عرضاً لعدد ٣٥ دبابة ، أحد ألبال ، مطورة من النموذج السوفيتي نى - ٧٢ بالإمكانات العراقية .

— استولت القوات العراقية على ١٢٠ دبابة كويتية طراز تشغين في أعقاب اجتياحها للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .

— تعاقبت العراق مع جنوب أفريقيا (يحتمل خلال شهري يناير وفبراير) ، على شراء عدد من الهاونزر طراز (جى - ٥) في مقابل تزويدها بالنشط ، وهذا الهاونزر عيار ١٥٥ مم ويصل مداه إلى ٤٠ كم ويمكنه أن يطلق ذخائر كيماوية .

— أثارت محاولة العراق تهريب عدد من الأنابيب الفلانية الضخمة من أحد موانئ بريطانيا ضجة هائلة ، وأصبح أن العراق يسعى لاستخدام هذه الأنابيب في صنع مدفع عملاق في إطار مشروعه الذي يشرف عليه العالم الكندي د . بول . ولكن بعد إحباط هذه المحاولة ومصرع العالم المذكور انتظمت أخبار هذا المشروع .

الجدول رقم (٢) : اعداد الدبابات العاملة في الجيش العراقي (٢) :

نوع الدبابة	العدد	نقص / زيادة
تى - ٧٢	١٠٠٠	زيادة ٥٠٠ عن العام الماضي
تى - ٦٢	١٥٠٠	زيادة ٥٠٠ عن العام الماضي
تى - ٥٩ / ٦٩	١٥٠٠	نقص عدد دبابات العام الماضي
تى - ٥٤ / ٥٥	١٥٠٠	دبابة نقص عن العام الماضي (*)

* خرج بعض من هذه الدبابات من الخدمة وتم إهداء بعضاً منها إلى الأردن .

(٢) قد العراق أكثر من ٢٥٠٠ دبابة أثناء حرب الخليج طبقاً للبيانات الصادرة من قيادة قوات التحالف في أعقاب وقف إطلاق النار (مجلة يولى نيوز أند وورد ريبورت ١١ مارس ١٩٩١ ص ٤٧ .

(١) مسرح عمليات الكويت تشير بقصد به الكويت وجنوب العراق والمصر .

الجدول رقم (٣) : اعداد المركبات العاملة في الجيش العراقي (٣) قبل نشوب الحرب :

النوع	البيان	العدد الإجمالي	المشتريات	ملاحظات
الإستطلاع		٢٥٠٠	١٣٠٠ ب د م . ٢٠٠ ٣٠٠ أ . م . ل . ٩٠ / ٦٠ . سلجوا . فوج رولاند ٦٠٠ . كاسكا فال ٣٠٠٠ جاركا	
مركبات قتال مدرعة		١٥٠٠	ب د م ب ٢٠١	زيادة ٥٠٠ مركبة عن العام الماضي
ناقلات أفراد مدرعة		٦٠٠٠	بي سي آر - ٥٠٠ . ٦٠٠ / ١٦٢ أوتومولرا ٦٢ / ١٥٠٠ . ١٠٠٠ لم ١١٣ . ليه ١٠١ . في ٢٠٠ . بنهارد . أوروتو .	نقص ١١٠٠ عن العام الماضي .

(٥) إسرائيل :

— ظل حجم القوات البرية الاسرائيلية كما هو بدون تغيير (١٠٤ ألف جندي من ١٤١ ألف جندي يشكلون القوات العاملة الاسرائيلية) . كما لم يحدث تغيير في هيكل التشكيلات العسكرية بعد أن بدأت القوات الاسرائيلية تعتمد على الفرق والفرق والفرق منذ عام ١٩٨٧ بدلا من اللواءات والمجموعات . ومن المحتمل أن تؤدي أعداد المهاجرين اليهود الموهوبين إلى زيادة حجم القوات العاملة في مجال الأفراد بنسبة ١٠ ٪ ، ويحتمل أن يزيد حجم قوات الاحتياط بنسبة معادلة ، كما أن هناك اتجاه لزيادة نسبة الأفراد في الوحدات والتشكيلات على حساب خفض نسبتهم في القيادات والعناصر الإدارية .

— زادت أعداد دبابات القتال الرئيسية في القوات البرية الاسرائيلية من ٣٧٩٤ إلى ٤٢٨٨ دبابة بزيادة ٤٩٤ دبابة وهذه الزيادة مضمرة كالآتي :

— ٢٥٠ دبابة شرقية طراز تي ٥٤ / ٥٥ محملة (مدفع ١٠٥ مم ونظام إدارة نيران) .

— ٥ دبابة تي - ٦٢

— ١١ دبابة أم - ٤٨

— ١٠٠ دبابة أم - ٦٠ ليه ٣

— ٦٠ دبابة ميركافا - ٣ إنتاج اسرائيلي .

— يعتبر إنتاج اسرائيل للدبابات ميركافا - ٣ بالإعتماد على الإمكانيات المحلية تماما عامل تنوع نوعي كبير لصالح اسرائيل وحتى الآن أنتجت ثلاثة طرازات من هذه الدبابة .

ومن المنتظر أن تصبح الدبابة ميركافا بطرزها المختلفة دبابة القتال الرئيسية الأساسية في الجيش الاسرائيلي في غضون السنوات القادمة وأن كانت العقبة التي تواجه التوسع في انتاجها عدم توفر التمويل اللازم حيث لا ينتج مصنعها إلا ٦٠ دبابة سنويا فقط .

— حصل سلاح المدفعية في جيش الدفاع الاسرائيلي على مدفع ذاتي الحركة عيار ١٠٥ مم طراز (أم - ٧) . ومع انتهاء التجارب الميدانية على الطراز الأولي للهاوتزر ذاتي الحركة الذي يطلق عليه اسم (شوليف) بدأ الصراع بين عدة جهات حول التماقد على شراء أعداد منه أو تفضيل مشروع تطوير الهاوتزر الأمريكي أم - ١٠٩ عيار ١٥٥ مم عليه بسبب قيود الميزانية . وكان التفكير في انتاج الهاوتزر (شوليف) المحمل على شاسيه دبابة ميركافا قد بدأ عام ١٩٨٢ بتكلفة ٣٠ مليون دولار .

— تركز التطوير في سلاح المدفعية على تزويدها بأجهزة متطورة ونظم اتصال ومراقبة ومن ناحية أخرى ذكر راديو اسرائيل في منتصف ابريل أن خبراء في مركز الأبحاث النووي الاسرائيلي يعملون على تطوير مدفع يطلق قذائف ذات سرعة فائقة (velocity hyper) في إطار مشروع « حرب النجوم » الذي تشترك فيه اسرائيل مع الولايات المتحدة .

— لم تطرأ زيادة على أعداد المركبات المدرعة سواء

(٣) فقد العراق حوالي ٣٥٠٠ مركبة مدرعة في مختلف الأنواع أثناء الحرب (نفس المصدر السابق) .

جدول رقم (٤) : الاختلافات بين الطرازات الثلاثة للديبة موركافا :

نوع الدرع	عدد أفراد الطاقم	الأنحط عرض × الارتفاع (م)	عيار المدفع الرئيسي (سم)	الوزن (طن)	سنة الإنتاج	البيان
طيفات متكيفة من الصلب .	٧ + ٤	٢,٦٤ × ٣,٧	١٠٥	٦٠	١٩٧٩	موركافا - ١
درع خاص ثم طيفات صلب .	٧ + ٤	٢,٦٤ × ٣,٧	١٠٥	٦٠	١٩٨٣	موركافا - ٢
درع خاص في التصميم الأساسي	٧ + ٣	٢,٧٦ × ٣,٧	١٢٠	٦١	١٩٨٨	موركافا - ٣

د . م - ٢) بمقدار ٣٠ قطعة .

— ازدادت أعداد مركبات القتال المدرعة في القوات البرية الليبية بمقدار ٤٦٥ قطعة طراز (بي ام بي - ١) كما زادت أعداد ناقلات الجنود المدرعة بمقدار ٢٦٠ ناقلة .

— حصلت القوات البرية الليبية على ١١٠ راجمة صواريخ متعددة القوّهات .

(٧) تأثير الغزو العراقي على حركة القوات المسلحة في الدول العربية :

— شهدت السودان واليمن والأردن والجزائر زيادة كبيرة في أعداد المتطوعين للخدمة في التنظيمات العسكرية شبه المسلحة (دفاع مدني ، الجيش الشعبي .. الخ) مع السماح للمرأة بالتطوع . على أن القيمة العسكرية الحقيقية لهذا محدودة جداً ، وعابرة .

— شهدت دول الخليج حركة تطوع مماثلة ، نصيبا لتطورات الموقف . وفي لبنان بدأ الجيش اللبناني يستعيد تماسكه خاصة بعد انتهاء تمرد العماد ميشال عون والاستعداد لبده خطة بيروت الكبرى (التوحيد بين أقسام المصاصة) وسمى الجيش نحو الإنتشار في الجنوب بعد أن بدأت الحكومة في تنفيذ خطة لإعادة تسليحه على الرغم من ضعف الإمكانات المالية لديها .

وبالنسبة للكوييت ، أدى الغزو العراقي للكوييت إلى تدمير إمكانات الجيش الكوييتي تماما والقضاء على قدراته القتالية بعد أن استولت القوات العراقية الفائزة على أسلحة ومعدات وخفاقر الجيش الكوييتي وشنتت قسما من أفرادها وأسرت القسم الآخر ويقترب بحوالي ٥٠ ٪ من قوة هذا الجيش وسوف يكون أمام الجيش الكوييتي وقت طويل لكي يتمكن من استعادة كفافته القتالية .

للقوات البرية الاسرائيلية أو تلك الخاصة بالاستطلاع أو ناقلات الأفراد المدرعة (لا يستخدم الجيش الاسرائيلي مركبات القتال المدرعة مثل ب م ب أو برانلي أو غيرها حتى الآن) . كما لم يتسلم الجيش أي ناقلات مدرعة طراز (نجما شوت) وهو انتاج اسرائيلي جديد .

— من المحتمل أن تتسلم وحدات المشاة نوعا جديدا من القوافل المضادة للدبابات صناعة اسرائيلية يصل مداها إلى ٤٠٠ متر وستطيع اختراق درع سمكه ٤٠ سم وذلك بعد أن تسلمت بعض الوحدات بهذا القاذف خلال عام ١٩٩٠ ، وبضاف لذلك المشروع الاسرائيلي لإنتاج صاروخ موجه مضاد للدبابات (على غرار الصاروخ الأمريكي TOW نو) تحت اسم (مابتنس) والذي تنتجه شركة مالتام ، وهو صاروخ ينتمي إلى صواريخ أخر الجيل الثاني ويوجه بأشعة الليزر ويصل مداه إلى ٥ كم ويتمتع بقدرة عال من الدقة ويحتمل أن يكون صالحا للإستخدام من الهليكوبتر .

— أنتجت شركة (التنا) الاسرائيلية رادارا أرضيا جديدا يفرّاح مدى الكشف له بين ٢٠ كم للبريات المدرعة و ٣٠ كم للدبابات ، كما أنه يستطيع أن يكتشف تحركات الأفراد على مسافة ١٠ كم ، وأثبت هذا الرادار فعاليته في كشف أعمال التسلل على الحدود .

— تسلم الجيش الاسرائيلي ١٤ مخزنا للطوارئ كانت تابعة للجيش الأمريكي في اسرائيل في مقابل تسليم مصر ٧٠٠ دبابة (ام - ٦٠ - آيه - ١) .

(٦) ليبيا :

— ازدادت أعداد الدبابات الليبية بمقدار ٢٠٠ دبابة وبذلك ازدادت قوة الدبابات الليبية من ١٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ دبابة معظمها من الدبابة الحديثة (تي - ٧٢ - وتي - ٦٢) .

— ازدادت أعداد مركبات الاستطلاع المدرعة (ب / .

(٨) ملاحظات عامة على ميزان القوة البرية بين العرب وإسرائيل :

على الرغم من أن الجزء الأول من عام ١٩٩٠ شهد اتجاهًا متزايدًا نحو تخفيض أعداد الأفراد في القوات المسلحة وترشيدهم الانتفاخ المسكوي العربي ، إلا أن الغزو العراقي للكويث أوقف كل تلك المحاولات وأعاد حمى التسلح إلى جيوش الدول العربية في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في رفع المستوى الكمّي والكيفي لقواتها المسلحة . ويمكن أن نلاحظ الآن على ميزان القوة البرية بين العرب وإسرائيل خلال عام ١٩٩٠ :

أ . استمرار اهتمام الدول العربية بميكنة قوات المشاة المسلحة .

ب . السعي نحو زيادة أعداد الدبابات الحديثة في كل من الجيوش العربية وجيش للدفاع الإسرائيلي .

ج . ارتفاع مستوى الصناعات العربية الإسرائيلية وتمكنها من إضافة العديد من الأسلحة الحديثة المتطورة والمنجّنة في إسرائيل إلى قواتها البرية (للقوافل الفرديّة المضادة للدبابات ، والرادارات الأرضية ، المدفعية ١٥٥ مم ، الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات ، الدبابات ميركافا - ٣) .

د . تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل (المهاجرون السوفيت ، أفلاشا ... الخ) .

(هـ) من المحتمل أن تظل القوات المصرية والقوات السورية في منطقة الخليج لفترة أخرى قائمة من الزمن ، على الأقل حتى يظهر شكل أكثر وضوحًا وقوة للترتيبات الأمنية المقترحة في المنطقة

(و) أدت هزيمة الجيش العراقي في معركة تحرير الكويت إلى غموض موقف القوات المسلحة العراقية وسوف يظل هذا الغموض قائمًا لفترة طويلة قائمة ، ولهذا إن يمكن إضافة لقوة العراقية المسلحة إلى الميزان المسكوي بين الدول العربية وإسرائيل .

(ح) لم يشهد التوازن بين العرب وإسرائيل في مجال القدرات التكنولوجية للمدفعية تغيرًا ملحوظًا ، وإن كان من المحتمل أن تشهد المدفعية تطورًا ملحوظًا سواء في المدفعية ذاتية الحركة أو المدفعية المتطورة خلال العام القادم .

(ط) سيكون من الصعب اعتبار أن الصفقات التسليمية التي عقدها دول الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت موجهة لصالح التوازن بين العرب وإسرائيل ، إذ سيكون الهدف منها هو حفظ الأمن القومي الخاص بكل دولة على حدة في مواجهة التهديدات الإقليمية لدول الجوار الجغرافي خصوصًا بعد التطورات التي لحقت بالتركيبة السياسية والاستراتيجية لدول المنطقة .

ويوضح الجدول الآتي ميزان القوات البرية وميزان التسلح البري بين الدول العربية وإسرائيل :

جدول رقم (٥)
ميزان القوة البرية (أفراد وتشكيلات)

الدولة	أفراد القوات المسلحة (ألف جندي)			تشكيلات القوات المسلحة				
	قوات عسكية	قوات لضليحية	إجمالي	فرقة مدرعة	فرقة مدرعة	لواء مشاة	فرقة مشاة ميكانيكية	لواء مشاة
مصر	١٥٠	١٢٢	١٠٠٣	١	١	١	١	١
ليبيا	٨٥	٤٠	١٢٥	١	١	١	١	١
الجزائر	١٢٥	١٥٠	٢٢٥	٣	٣	٣	٣	٣
مجموع دول الجهة العربية	١٦٠	٨١٢	١٥٧٢	٥	٥	٥	٥	٥
سوريا	٤٠٤	٤٠٠	٨٠٤	٥	٥	٥	٥	٥
الأردن	٨٥	٣٥	١٢٠	٢	٢	٢	٢	٢
العراق	١٠٠٠	٨٠	١٠٨٠	٩	٩	٩	٩	٩
سعودية	١٨	١٨	٣٦	٢	٢	٢	٢	٢
مجموع دول الجهة العربية	١٥٧٢	١٢٥٠	٢٨٢٢	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
إسرائيل	١٥١	٥٠٤	٦٥٥	٣	٣	٣	٣	٣

٥ - فترة عربية مسلحة قبل حرب الخليج - وجد توجّه العراق في حرب تحرير الكويت أسبعت فترة العسكرية العراقية خارج صلاحيات الميزان المسكوي

النسبة العددية (القوت العاملة فقط)

القسم		المحل	
٠٠٣٠	١	اسرائيل	مصر
٠٠٣٦	١	اسرائيل	سوريا
٠٠٠٩	١	اسرائيل	مجموعة دول الجبهة الشرقية
٠٠٢٥	١	اسرائيل	مجموعة دول الجبهة الشرقية بدون العراق
٠٠٢٦	١	اسرائيل	مجموعة دول الجبهة الغربية
٠٠١٠	١	اسرائيل	اجمالي دول المجهتين*

* بدون القرائ

الأسلحة النجمية للقوات الجوية

البلد	إجمالي عدد السيارات (سيارة)	السيارات المتطورة**	النسبة النسبة للسيارات المتطورة	إجمالي السيارات (سيارة)	السيارات			السيارات المتطورة***
					إجمالي	السيارات المتطورة	النسبة النسبة للسيارات المتطورة	
١ مصر	٣١٩٠	٨٥٠	٢٦,٦	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	٣٢١٥
٢ ليبيا	٢٠٠	٣٠٠	١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٨٣٥
٣ الجزائر	٩٠٠	١٠٠	١١	٥١٠	٣٩٠	١٢٠	٣٠	١٧٧٥
مجموع دول المنطقة العربية	٤٠٩٠	١٢٥٠	٣٠,٥	٢٨٦٠	٢٢٣٠	٦٣٠	٢٨	٦٨٢٥
٤ سوريا	٤٠٠	٩٥٠	٢٣,٧	٢١٥٠	٢٠٠	١٥٠	٦,٩	٣٧٥٥
٥ الأردن	١١٣١	٣٦٠	٣١,٨	٢٧٠	٨٩	١٨١	٦٧	١١٥٥
٦ العراق*	٥٥٠٠	١٥٠٠	٢٧	٣٥٠٠	٣٠٠	٥٠٠	١٤	٧٥٠٠
٧ السعودية	٥٥٠	٢٠٠	٣٦	٥٠٥	٢٢٠	٢٧٥	٥١	١٦٨٠
مجموع دول المنطقة الشرقية	١١١٨١	٢٠٠	١٧,٩	٦٢٢٥	٥٣١٩	١١٠٦	١٧	١٤١١٥
٨ إسرائيل	٤٢٨٨	١٤٦٠	٣٤	١٣٩٥	٥٧٩	٨١٦	٥٨	٥٩٠٠

★ قبل الغزو العراقي للكويت

★ ★ الدببات المنظورة تشمل الدببات طراز تي - ٧٢ ، إم - ٦٠ ، فيه ٣ ، ميركاتا ٣ .

*** وشمل ذلك ناقلات الأفراد المدرعة ومركبات القتال المدرعة

جدول رقم (٨) : المقارنة العددية
بين أسلحة القوات الجوية لدى الدول العربية وإسرائيل

الدولة	الطائرات	المدفعية	المركبات المدرعة
مصر	١	١	١,٨٠
سوريا	١	١	١,٥٧
مجموع دول الجبهة الشرقية*	١	١	٠,٩
مجموع دول الجبهة الغربية	١	١	٠,٨٦
إجمالي الجهتين*	١	١	٠,١٤

* بدون العراق

القوات الجوية المصرية (١٦٠) طائرة وبذلك تصبح هذه الطائرات عماد تشكيل القوات الجوية المصرية خلال الحقبة القادمة .

* ارتفع رصيد مصر من الطائرات الفرنسية طراز ميراج ٢٠٠٠ إلى (٣٦) طائرة بعد أن أنضمت أنباء حول تسلم مصر ٢٠ طائرة من نفس النوع .

كما وافقت الإدارة الأمريكية على توريد صفقة جديدة للقوات الجوية المصرية تشمل (٢٤) طائرة هليكوبتر هجومية طراز سي انش - ٦٤ ، (٤٩٢) صاروخ موجه مضاد للدبابات يطلق من الهليكوبتر طراز (هيل فاير) ، وينتظر أن يبدأ تسليم هذه الصفقة مع منتصف عام ١٩٩٣ .

* حصلت مصر على طائرتي هليكوبتر طراز بلاك هوك .

* استمرت قوات الدفاع الجوي المصري في تنفيذ خطة التطوير التي تمثلت في الآتي :

— الحصول على أجهزة الرادار الصينية جي - وى - ٩ الخاصة بقياس الارتفاع .

— تزويد النظام شايرال المضاد للطائرات بالرادار الأحدث طراز تراك ستار .

— ربط أجهزة الرادار الفرنسية تاجير بعد تعديلها بنظام القيادة والسيطرة الآلي .

— الربط بين قسمي كتيبة الهوك بعد إجراء التعديل اللازم لزيادة الكفاءة الفنية مع تزويد الكتيبة بكاميرات تليفزيونية لتوفير إمكانية العمل في حالة إصابة هوائيات الرادارات .

ب - القوات الجوية والدفاع الجوي :

— حافظت القوات الجوية في عام ١٩٩٠ على مكانتها على رأس قائمة الأولويات سواء بالنسبة للدول العربية أو بالنسبة لإسرائيل وحظيت ميزانيات تطويرها وبرامج تحديثها بالإهتمام الأكبر .

— اتخذ الإهتمام بالطائرات الهليكوبتر بعدا جديدا تمثل في حزم بعض الدول العربية وكذلك إسرائيل على الحصول على الطائرة الهليكوبتر الأمريكية طراز ابانسي ، وقد تسلمت دول عربية بالفعل أعدادا قليلة من هذه الطائرات (مصر ٢ طائرة من أصل ٢٤ طائرة ، السعودية ٢ طائرة من أصل ١٢ طائرة ، بينما حصلت إسرائيل على طائرتين من أصل صفقة تضم ١٨ طائرة ، يستكمل تسليمها لاحقا .

وفما يلي إشارة تفصيلية لاتجاهات تطوير القوات الجوية في عدد من البلاد العربية وإسرائيل .

(١) مصر :

* تستعد القوات الجوية المصرية لتسلم الدفعة الثالثة من الطائرات اف - ١٦ فالكون في أوائل عام ١٩٩١ ، كما تعاقدت القوات الجوية المصرية مع الولايات المتحدة على شراء دفعة رابعة من الطائرات من نفس الطراز تشمل (٤٠) طائرة منها (٣٤) طائرة اف - ١٦ سي و ٦ طائرات من الطراز دي المفرد بمقعدين لأغراض التدريب مع احتفاظه بالخواص الأصلية للطائرة .

وعندما تسلم مصر هذه الدفعة الجديدة في منتصف التسعينات سوف يصبح إجمالي عدد الطائرات اف ١٦ في

(٥) عمان :

وقعت عمان عقداً مع بريطانيا لتزويدها بعدد (١٦)
طائرة طراز هوك (١٠٠) وهوك (٢٠٠) المتعددة
المهام .

— أدى ضعف وسائل الدفاع الجوي في دول الخليج إلى
لجوء هذه الدول إلى إمكانيات الدفاع الجوي الأمريكية
أو البريطانية ، وتعبد بعض من هذه الدول النظر في أساليب
الدفاع الجوي التي تتبعها تمهيدا لتطويرها .

(٦) إسرائيل :

— من المتوقع أن تزيد أعداد الطائرات طراز اف - ١٦
التي تعمل في القوات الجوية الإسرائيلية بعد أن تتسلم الدفعة
الثالثة من هذه الطائرات في مطلع عام ١٩٩١ لكي تصل
إلى ٢١٥ طائرة ، في الوقت الذي
تحاول فيه إسرائيل إدخال بعض التمددات على الطائرة
لرفع كفاءتها ، وقد حصلت إسرائيل على (١٥) مقاتلة
إضافية من الطراز اف - ١٥ علاوة على أجهزة ومعدات
إضافية لرفع كفاءة الطائرات من هذا النوع ، وبأنى ذلك في
إطار أحداث التوازن في مقابل الصفقات التي تحصل عليها
السعودية بعد غزو العراق للكويت .

— حصلت إسرائيل على أول طائرتين من طراز إبانشي
(أي اتش - ٦٤) من أصل صفقة تضم ١٨ طائرة في شهر
سبتمبر عام ١٩٩٠ ، وتضم هذه الصفقة أيضا (٥٢٩)
صاروخا موجهة مضادا للدبابات طراز هيل فاير ، ومن
المتنظر أن تتسلم إسرائيل باقي الصفقة خلال عام ١٩٩١
قبل أن تتسلم أي دولة عربية كل ما طلبته من طائرات من
هذا الطراز من الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن يزدى
دخول هذه الطائرات الخدمة في جيوش المنطقة إلى تطور
المقاتل القتالية في معارك المدرعات .

— شهدت مشروعات إنتاج الطائرات الموجهة بدون طيار
في إسرائيل توسعا كبيرا ومن المتوقع زيادة أعداد هذه
الطائرات من (٢٥٠) إلى (٥٠٠) طائرة خلال الأعوام
القادمة . كما أعلن عن مشروع مشترك لإنتاج طائرة
مروحية بدون طيار جديدة تحت اسم (هيل ستار) لكي تحل
محل الهليكوبتر الفرنسية المستعمدة حاليا في رصد القلح
البحرية . ومن المتوقع أن تستخدم الأنواع الجديدة من هذه
الطائرات أنواعا حديثة من الأجهزة المساعدة لتطوير أعمال
التنقاط الصور الجوية .

— تسعى إسرائيل لتطوير قدرات النقل العسكري لديها إذ
أبرم عقد مع الولايات المتحدة للحصول على طائرات نقل
خفيفة طراز يونانزا (آيه - ٣٠) لكي تحل محل الطائرة
سيمنسا وذلك علاوة على شراء ١٠ طائرات نقل هليكوبتر
طراز سيكورسكي (سي اتش - ٥٣) .

(٢) السعودية :

• بسبب ظروف الغزو العراقي للكويت حصلت
السعودية على (٢٤) طائرة مقاتلة من طراز اف - ١٥
(بي / دي) ، علاوة على عدد من الصواريخ جو / جو
الأفخم طراز سبارو وسليد ويندر ، وبذلك أصبح عدد
الطائرات التي تملكها القوات الجوية السعودية من نفس النوع
(٧٨) طائرة .

• تعززت السعودية المضي قما في شراء (٢٤) مقاتلة
بريطانية طراز نورنالدو ، بعد أن كانت هناك احتمالات في
التراجع عن شرائها .

• تعاقدت السعودية مع شركة بوينج لتعديل (٥)
طائرات إنذار مبكر في سلاح الجو السعودي طراز
(E2C) ، كما تعاقدت على شراء (٨) طائرات لإعادة
الماء بالوقود جو طراز (KG-135) حتى تتمكن من إطالة
مدى مقاتلتها .

• تعاقدت السعودية مع شركة إيربوسيمبال لشراء (٦)
طائرات هليكوبتر طراز سوبر بوما وهناك احتمال أن تعاقد
السعودية مع بريطانيا لشراء صفقة ضخمة من الطائرات
الهليكوبتر . ويتنظر أن تتسلم السعودية (١٢) طائرة
هليكوبتر هجومية طراز (AH. 64) إبانشي و (٥٥٠)
صاروخ موجه مضاد للدبابات طراز هيل فاير ، و (٧)
طائرات نقل تكتيكي طراز سي - ١٣٠ .

• تعاقدت السعودية مع شركة طومسون الفرنسية
للحصول على نظام الدفاع الجوي كرونال شاهين المضاد
للطائرات ذاتي الحركة .

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة :

حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على (٣٦)
مقاتلة فرنسية ميراج ٢٠٠٠ من بينها (٢٢) طائرة طراز
(أي) المخصصة لأعمال الاعتراض ، وثمانين طائرات من
طراز (دي) المخصص لأعمال الاستطلاع بالإضافة إلى
ست طائرات مزودة بمقاعد لأغراض التدريب علاوة على
الواجب الأساسي . ومن المتوقع أن تشكل هذه الطائرات
الجديدة في سربين .

(٤) البحرين :

حصلت البحرين على (٤) طائرات مقاتلة طراز اف -
١٦ أمريكية الصنع خلال عام ١٩٩٠ ، وهي أول دفعة من
الصفقة التي سبق وأن تعاقدت عليها البحرين في عام
١٩٨٧ ، ويملك حصول البحرين على هذه الطائرات تطورا
نوعيا هاما في قدرات القوات الجوية البحرينية .

البوينج أو أكس والطائرة عين الصقر إلى . تونس ، وفي عام ١٩٩٠ أعلن العراق أنه طور الطائرة البوشن ٦٧ لكي تستخدم كطائرة إنداز مكر في طراز جديد هو عدنان - ٢ . ولكن هذه الطائرة لم يكن لها أي دور مؤثر أثناء حرب الخليج .

— من المتوقع أن تحافظ الدول العربية على تفوقها الكمي على إسرائيل ، وإن كانت الأخيرة تسمى للحفاظ على تفوقها النوعي عن طريق أعمال التطوير والتحديث لطائراتها وأنظمة الدفاع الجوي وأنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات اعتمادا على عدم وجود تنسيق عربي يملئ التفوق العددي العربي ميزة العمل الجماعي المؤثر .

— تناقصت أعداد بعض أنواع الطائرات القديمة في كل من الأردن (٧ طائرات ألف ٥) مصر (٣٠ طائرة ميغ ١٧) في حين زادت أعداد الطائرات في كل من السعودية ١٥ طائرة ألف ١٥ ، وسوريا ٢٤ طائرة ميغ ٢٩ وسوخوي - ٢٤ .

— سيؤثر فقدان القوات العراقية لإمكاناتها القتالية على ميزان القوة الجوية الكمي لصالح إسرائيل في الوقت الذي تظل فيه إسرائيل متفوقة في المفارعة الثنائية بينها وبين الدول العربية كل على حدة .

— أعلنت إسرائيل عن مشروع لإنتاج الطائرة المغالطة طراز (تايجر) كبديل لمشروع الطائرة (لافي) الذي سبق وأعلن عن فشله ، ويرغم أن الطائرة الجديدة المزعومة تستخدم نفس الرادار الذي كان مقترحا للطائرة لافي إلا أن المشروع الجديد يبدو متعثرا هو الآخر .

— تستمر إسرائيل في تحديث الطائرات المغالطة القديمة مثل الطائرة الفانتوم إف - ٤ .

(٧) التحليل الكمي لميزان القوة الجوية :

من مراجعة التطور في صفات الطائرات التي أبرمتها الدول العربية وإسرائيل خلال عام ١٩٩٠ يمكن أن نلاحظ الآتي :

— أصبحت الدول العربية تمتلك طائرات حديثة متقدمة (أف ١٥ ، تورنادو ، ميغ - ٢٩ ، سوخوي ٢٤ ، ميراج ٢٠٠٠ ، أف ١٦) بأعداد كبيرة الأمر الذي أزال التفوق الكمي الإسرائيلي على الدول العربية كل على حدة ، وإن كان هذا التفوق طفيفا أصلا .

— أصبح عدد من الدول العربية (السعودية ، مصر ، العراق) يمتلك إمكانات العمل بأسلوب الإنداز المبكر اعتمادا على طائرات متطورة في هذا المصمار مثل الطائرة

جدول (٩) إمكانيات الدول العربية الرئيسية وإسرائيل من المقاتلات والهليكوبتر والدفاع الجوي حتى أغسطس ١٩٩٠

التصنيف	الدولة	الأردن	السعودية	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الجزائر	إسرائيل
مقاتلات	أف - ٥	٧٢	—	—	—	—	—	—	—
ومقاتلات	ميراج ٢٠٠٠	٣٢	—	—	—	—	١٩	—	—
للدقة	أف - ٥	—	٥٣	—	—	—	—	—	—
ولفائف	تورنادو	—	١٤	—	—	—	—	—	—
	أف - ١٥ سي	—	١٢	—	—	—	—	—	—
	ميغ - ١٧	—	—	٣٨	٩٠	١٧١	—	٣٠	—
	ميغ - ٢٣	—	—	١٤٠	١٧٢	٧٥	٩٧	١٧	—
	ميغ - ٢١	—	—	—	١٥٠	—	—	١٨	—
	ميغ - ٢٥	—	—	٣٦	٢٥	٥٨	—	١٨	—
	ميغ - ٢٩	—	—	٣٠	٣٠	—	—	—	—
	سوخوي - ٢٤	—	—	٢٢	١٦	—	—	—	—
	سوخوي - ٢٠	—	—	٣٥	٧٠	٩٠	—	—	—
	أف - ١٦	—	—	٣	٣	—	٧٦	—	—
	ميراج - ٥	—	—	—	٦٤	٦٠	—	—	—
	سوخوي - ٧	—	—	—	٣٠	—	—	—	—

١ - يتم تخزين الطائرات التي تفرج من الخدمة عادة في ظروف جيدة في حظائر محدثة لذلك تمهيدا لبيعها إلى دول أخرى بعد تحديثها .

جدول (٩) امكانيات الدول العربية الرئيسية وإسرائيل من المقاتلات
والهليكوبتر والدفاع الجوي حتى أغسطس ١٩٩٠

التصنيف	النوع	الدولة	الأردن	السعودية	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الجزائر	إسرائيل
	مرواح - ١		—	—	—	٣٠	٢٤	—	—	—
	الف - ٧		—	—	—	٤٠	—	٥٢	—	—
	الف - ١٦		—	—	—	—	—	٦٧	—	١٣٩
	مفتوح		—	—	—	—	—	٣٢	—	١١٢
	مقاتلة		—	—	—	—	—	١٤	—	—
	الف - ١٥		—	—	—	—	—	—	—	٤٧
	مطير		—	—	—	—	—	—	—	٩٥
	سكاي هوك		—	—	—	—	—	—	—	١٢١
	مرواح - ٣		—	—	—	—	—	—	—	٤٠
هليكوبتر مسلح	كوبرا	٦٤	—	—	—	—	—	—	—	٤٠
	مي - ٢٥	—	—	٢٥	—	—	—	—	—	—
	جانيبل	—	—	٢٥	—	—	—	٧٤	—	—
	مي أو - ١٠٥	—	—	—	—	٥٦	—	—	—	—
	مي - ٢٤	—	—	—	—	٤٠	٢٥	—	٣٨	—
	الويت - ٢	—	—	—	—	٣٠	—	—	—	—
	سوبر فريولن	—	—	—	—	١٢	—	—	—	٩
	مي - ٣٥	—	—	—	—	—	١٠	—	—	—
	أبشي	—	—	—	—	—	—	٢	—	٧
	هيزد - ٥٠٠	٨	—	—	—	—	—	—	—	٣٥
هليكوبتر نقل وخفصة وصومية	ميكوسكي	١٠	—	—	—	—	—	—	—	٣٢
	أبروسينال	١٢	—	—	—	—	—	—	—	—
	بل - ٢٠٥	—	٨	—	—	—	—	—	—	١٢
	بل - ٢٠٦	—	—	١٢	—	—	—	—	—	٤٠
	بل - ٢١٩	—	—	٢٧	—	—	—	—	—	٥٥
	كاواساكي	—	٧	—	—	—	—	—	—	—
	مي - ٨	—	—	—	١٠٠	١٤٠	٧	٤٠	٣٨	—
	مي - ١٧	—	—	٤٥	—	—	—	—	—	—
	مي - ٢	—	—	١٠	—	١٠	—	—	—	—
	مي - ٦	—	—	—	—	١٥	—	—	٥	—
	بل ٢١٤	—	—	—	—	٤٠	—	—	—	—
	أنواع أخرى	—	—	—	—	١٤٠	—	٢١	—	—
	شينوك	—	—	—	—	—	١٨	١٤	—	—
	مي - ٤	—	—	—	—	—	٥٠	١٢	٤٢	—
	الويت - ٣	—	—	—	—	—	٤	—	—	—
	كوكامندو	—	—	—	—	—	—	٢٥	—	—
	بولتش - ١٢	—	—	—	—	—	—	١٧	—	—
دفاع جوي	هوك محل	١٤	—	١٦	—	—	—	—	—	١٥
	شاهين	—	—	١٧	—	—	—	—	—	—
	سام (فرقة)	—	—	—	—	—	—	٥	—	—
	سام (لواء)	—	—	—	٢١	٣٥	١٥	—	٢	—
	سام (فوج)	—	—	—	٢	١٢	٦	—	٢	—

(1) The Military Balance 90-91

المصدر :

(2) Military Technology Almanac 90

(3) SIPRI.1990

جدول رقم (١٠) :

جدول المقارنة بين القدرات العربية واسرائيل في مجال القوة الجوية

الدول	البيان	المقاتلات والمقاتلات القاذفة	المقارنة مع اسرائيل	الهيكوتر المسلح	المقارنة مع اسرائيل
مصر		٤٣١	١ : ١,٢	٧٦	١ : ١ تقريبا
سوريا		٤٨٨	١ : ١,١	١٠٠	١ : ٠,٧٧
العراق *		٦٣٥	١ : ٠,٧	١٥٩	١ : ٠,٤٨
السعودية		١٣٩	١ : ٣,٩٨	—	—
الأردن		١٠٤	١ : ٤,٣	٢٤	١ : ٣,٢
الجزائر		١٩٣	١ : ٢,٣	٣٨	١ : ٢
ليبيا		٤٩٤	١ : ١,١	٤٥	١ : ١,٧٠
اسرائيل		٥٥٤	—	٧٧	—

* قبل نشوب أزمة الخليج .

نلاحظ الآتي من هذا الجدول :

— معظم الطائرات الاسرائيلية طائرات حديثة وتتمتع بإمكانات تكنولوجية متقدمة . ومداهها طويل ويمكن (عادة) تزويدها بالوقود جوا (الطائرة الف - ١٥ ، والف - ١٦) .

— إنخال إمكانات الدول العربية البعيدة جغرافيا عن اسرائيل ، يجعل المقارنة تميل دائما لصالح الدول العربية حسابيا . الأمر الذي يعد مؤشرا خادعا . ويغفل اعتبار الدول التي لها اتصال جغرافي مباشر مع اسرائيل هي مجموعة الدول المؤثرة فطريا على الصراع وبهذا يمكن اعتبار أن مصر وسوريا والأردن والقوات القاذفة في جنوب لبنان هي الأساس عند حساب المقارنة الكيفية والكمية مع اسرائيل في مجال القوة الجوية .

ج - القوات البحرية :

كانت التطورات التي طرأت على القوات البحرية في كل من الدول العربية واسرائيل محدودة نسبيا خلال عام ١٩٩٠ وشملت هذه التطورات إنخال بعض الوحدات البحرية إلى الخدمة ، والاستغناء عن بعض القطع الأخرى التي انتهى عمرها الافتراضي ، ويعتبر إلغاء اسرائيل لصفقة الغواصات طراز (دولفين) مع الولايات المتحدة هو أهم التطورات على الحامب الاسرائيلي .

وهيما يلي عرض لاتجاهات تطوير القوات البحرية في الدول العربية واسرائيل :

(١) مصر :

— وافقت الولايات المتحدة على تزويد مصر بحد (٢٩) صاروخ سطح سطح مضاد للسفن طراز هاربون في صفقة قيمتها (٦٩) مليون دولار .

— تطوير الغواصات الصينية طراز (روميو) .

— تطوير الفرقاطات ديسكوفونا :

— تجهيز زوارق الصواريخ طراز رمضان وأكثر من بأجهزة مسح ملاحية أمريكية الصنع .

(٢) السعودية :

— تعاقدت السعودية على شراء ٤ زوارق سريعة طراز (توريث) من ألمانيا الغربية قيمتها ١٥٠ مليون مارك ، وتبلغ سرعة هذا الزورق (٤٨) عقدة وهو مسلح بمدفعين عيار ٢٠ مم وسيعمل مع قوات خفر السواحل السعودية .

— لم تتأكد بعد المعلومات الخاصة بصفقة الغواصات طراز (دافينييه) التي كانت السعودية تنوي شراءها من فرنسا في حين توصلت السعودية إلى اتفاق مع فرنسا في شهر سبتمبر ١٩٩٠ تحصل السعودية بمقتضاه على (٢٠) فرقاطة سريعة من صنع شركة (سيونو مارين) وتصل قيمة هذا العقد (٢٠٠) مليون دولار .

— وقامت البحرية السعودية عقدا ضخما مع فرنسا في غضون شهر يولييه ١٩٩٠ عرف باسم (صواري - ٢) تبلغ قيمته ١,٥ مليار دولار وفي مقابل ذلك تتسلم السعودية ٣ فرقاطة طراز لافاييت (يحتمل في منتصف عام ١٩٩١) .

(٣) العراق :

— تسبب الغزو العراقي للكويت في تأجيل تسلم العراق لأحدى عشرة قطعة بحرية كانت العراق تفاقت عليها مع إيطاليا عام ١٩٨٦ ولم تتسلم منها سوى قطعة واحدة . في حين فقدت العراق حوالي ثلثي قوانها البحرية (٣٥ قطعة بحرية تقريبا) قبل مضي أسبوع واحد من بدء الحرب الجوية وقبل انتهاء الحرب الجوية كان العراق قد فقد جميع قطعه البحرية في الخليج (٥٨ قطعة) وكذلك فقد القطع التي استولى عليها من الكويت .

(٤) اسرائيل :

— يعتبر إلغاء عقد بناء غواصتين طراز دولفين من أهم التطورات السلبية بالنسبة للبحرية الاسرائيلية . وتبلغ قيمة هذا العقد ٦٠٠ مليون دولار تدفع إلى ألمانيا (التي تتولى تنفيذ العقد) من أموال المساعدات الأمريكية . وكانت هذه الفواصات مضميفة إمكانات قتالية جديدة للقوات البحرية الاسرائيلية بسبب إمكاناتها خصوصا بعد التعديلات التي كانت اسرائيل تطلب إضافتها للتصميم الأصلي للفواصة .

— شهد عام ١٩٩٠ استمرار العمل في برنامج إنتاج (٤) زوارق صواريخ طراز (سحر - ٥) المزودة بصواريخ سطح / سطح طراز جابريل - ٣ (صناعة اسرائيلية) وصواريخ مضادة للطائرات اطلاق رأسى طراز (ناراك) .

— استمر العمل خلال عام ١٩٩٠ في تطوير برنامج الصواريخ سطح / جو طراز باراك والتي يصل مداها إلى ٨ كم وتعمل من خلال نظام سيطرة آلية كاملة ، وبمكثه الاشتباك مع عدة أهداف في وقت واحد (سواء طائرات أو مقنونات موجهة سطح سطح) بالتعاون مع أنظمة المدفعية متعددة المايسير أمريكية الصنع (فولكان فالانكس) التي تشترك اليها بالهدف .

— نجحت الصناعات الاسرائيلية في إنتاج طراز جديد من الصواريخ سطح سطح المضادة للسفن طراز جابريل - ٣ يصل مداه إلى ٦٠ كم .

— على الرغم من نجاح الصناعات الاسرائيلية في تطوير زورق جديد لحماية المواصلات تحت اسم (شلداج) يتمتع بسرعة عالية ونسليح جيد (مدفع فولكان وأجهزة رؤية ليلية) ويصل مداه إلى ٨٠٠ ميل بحري ، إلا أن البحرية الاسرائيلية لم تتعافى على شراثة بسبب قيود الميزانية .

(٥) التحليل الكمي لميزان القوة البحرية :

— تتفوق الدول العربية على اسرائيل في مجال الفواصات والقطع البحرية التقليدية (المدمرات والغرارات) وان كانت اسرائيل تتفوق على الدول العربية في مجال زوارق الصواريخ التي تتمتع بمزايا كفية في مجال النسلح والتجهيز الفني خصوصا بعد ان دخل الزوارق (سحر - ٥) الخدمة .

— تعتبر ليبيا أكثر الدول العربية نفوذا في المجال البحري وهي الدولة العربية الوحيدة التي تتفوق على اسرائيل منفردة ويرجع ذلك إلى مضاعفة القوات البحرية الليبية لاهتمامها بالحصول على مزيد من القطع البحرية المتفوقة لحماية المواصلات الليبية الممتدة .

جغول رقم (١١)
اللقوى البحرية للعلوم العربية ولسانها

— ازدياد التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة
الجمار الشامل .

[illegible]

• فطنت العراق معظم القطيع البهرية أثناء حرب الخليج.

— خروج العراق بعد هزيمته العسكرية من حسابات القوة العسكرية بين العرب واسرائيل .

— بدء تحول اهتمام الدول العربية في الخليج بأمور التصليح من تحقيق التوازن مع اسرائيل إلى التحضير لإحتمالات نشوب صراع مسلح عربي / عربي أو عربي اقليمي .

أ . الصواريخ أرض / أرض :

— بدأت الصواريخ أرض أرض أرض تعرض نفسها على تطورات المنطقة منذ أبريل ١٩٩٠ عندما أعلن الرئيس العراقي صدام حسين إمكانية بلاده بإحراق نصف اسرائيل ، وكان ذلك إشارة واضحة إلى احتمال استخدام العراق الصواريخ أرض أرض المزودة برووس كيميائية مستقيدا من الخبرة العراقية في هذا المجال ومن أعمال التطوير بالجهود الذاتية العراقية .

— استخدام العراق صواريخ أرض أرض طراز سكود بي وسكود بي المعدل المزود برووس تقليدية في رشق أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية واسرائيل .

— استخدمت القوات المتحالفة ضد العراق صواريخ جواله

طراز كروز توما هوك ضد الاهداف العراقية لأول مرة سواء في تاريخ للشرق الأوسط أو تاريخ المعارك العربية . — أدى استخدام الصواريخ أرض أرض إلى استحداث عوامل جديدة في حسابات عناصر القوة بين العرب واسرائيل يمكن إجمالها كالآتي :

- * اعداد منصات إطلاق الصواريخ أرض أرض خاصة المنصات المتحركة .
- * اعداد الصواريخ المتوفرة وأنواعها وخواصها التكتيكية .
- * أنواع الرؤوس العربية التي يمكن أن تزود بها هذه الصواريخ .
- * التوجيه ودقة الإصابة .
- * محولات التطوير والقدرة على الإنتاج بالإمكانات الذاتية .

ويوضح الجدول رقم ١٢ إمكانيات أهم الدول العربية وكذلك اسرائيل في هذا المجال .

جدول رقم (١٢)

(إمكانيات بعض الدول العربية واسرائيل في مجال الصواريخ أرض أرض .

نوع الصواريخ	البلدان	دولة المصدر	المدى (كم)	وزن الرأس (كغ)	التوجيه	عدد الصواريخ / عدد منصات الإطلاق المتحركة في الدول المستفيدة				
						العراق	سوريا	ليبيا	مصر	السعودية
اس . اس ١ سكود بي	الاتحاد السوفياتي	٢٠٠	١٠٠٠	فصل نقي	٢٠٠	١٠	١٠٠	٠ م	١٠٠	—
اس . اس ٦١ سكولاب	الاتحاد السوفياتي	١٨٠	٧٥٠	م . غ	—	١٨	٥٠	—	٩	—
اس . اس . اس ٢٠ راج لفرل	الصين	٣١٠٠	٢٠٠٠	فصل نقي	—	—	—	—	٢٠	—
الصين (سكود مطور)	الصين	٦٥٠	٥٠٠	م . غ	٢٠٠	٢٠	—	—	١٢	—
شمس (سكود مطور)	العراق	٨٥٠	١٠٠٠	م . غ	٢٠٠	٢٠	—	—	—	—
فيلد (كروز)	العراق	١٨٥٠	١٠٠٠	م . غ	—	—	—	—	—	—
أريحا ١ (جوكار)	اسرائيل	٦٥٠	٥٠٠	م . غ	—	—	—	—	—	٩٠
أريحا ٢	اسرائيل	١٥٥٠	١٠٠٠	فصل نقي	—	—	—	—	—	٨٠
أريحا ٢ بي	اسرائيل	٢٥٠٠	٢٠٠	م . غ	—	—	—	—	—	٢٠
					٠ م	٠ م	—	—	—	٠ م

ومن ناحية أخرى شهد عام ١٩٩٠ أنشطة مكثفة من عدة دول عربية وإسرائيل لتطوير قدرات الصواريخ أرض أرض لديهم وتلخص هذه الأنشطة في الآتي :

— استمرار مسمى سوريا في الحصول على صواريخ أرض أرض أكثر تقدما مثل الصاروخ السوفيتي اس - ٥ ، اس ٢٣ سيابر ، والصاروخ الصيني ام - ٩ ، والصاروخ اس - ١٠ سكود سي الذي تطوره كوريا الشمالية ويعتبر أكثر دقة من الطرازات السابقة ، ولكن لم نرد معلومات مؤكدة حول حصول سوريا على أي من هذه الصواريخ .

— من المحتمل أن تكون إسرائيل قد طورت طرازاً جديداً من الصواريخ أرض أرض تحت اسم أريحا - ٣ الذي يصل مداه إلى ٦ آلاف كم ، ونرى بعض المصادر أن الصاروخ الذي طورته إسرائيل هو الصاروخ أريحا - ٢ بي .

— لم يستخدم العراق الصواريخ طراز اس - اس ١٢ سكالورد الذي يصل مداه إلى ٩٠٠ كم ويتمتع بدرجة عالية والذي ترندت بعض الأنباء بحصوله عليه من الاتحاد السوفيتي في وقت سابق ، وقد نفى الاتحاد السوفيتي أنه زود العراق بهذه الصواريخ حيث أن إنتاجها متوقف بالفعل .

وعوماً تعتبر معظم الصواريخ التي تمتلكها الدول العربية غير دقيقة جداً تلك التي تمتلكها السعودية ، في حين أن الصواريخ الإسرائيلية ذات درجة عالية ورغم ذلك أثبت استخدام العراق للصواريخ أرض أرض ضد أهداف إسرائيلية إمكانية الوصول إلى صيغة ردع متبادل ، ويمكن لهذه الصيغة أن تتزايد أهميتها مع تزايد دقة الصواريخ ، ونظراً لتعرض الإمكانات المرافية من الصواريخ أرض أرض للتدمير إلى حد كبير فإن التوازن في هذا المجال بين الدول العربية وإسرائيل سيتعرض لخلل جزئي ، ولربما كانت الحملة المتصاعدة ضد محاولات سوريا تمثل الحلقة التالية في المخطط الإسرائيلي للقضاء على الإمكانات العربية في هذا المجال .

ولكن جاء استخدام المراق للصواريخ أرض أرض ضد السعودية وإسرائيل لكي يجعل باستخدام الصواريخ المضادة للصواريخ في منطقة الشرق الأوسط حيث تم نشر عدة بطاريات من الصواريخ طراز بلاتريوت (ام - ٥ . آي - ام - ١٠٤) في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وكذلك إسرائيل ، ونلاحظ هنا أن نشر هذه الصواريخ في السعودية والبحرين جاء مصاحباً لتواجد القوات المتحالفة وإن يستمر وجودها ، كما لم يسمح لأي من المهندسين أو الفنيين العرب بالعمل على هذه الصواريخ أو استخدامها في حين أن حصول إسرائيل على عدد يتراوح بين ٤ - ٦ بطاريات منها إنما جاء على سبيل التاجير أو الإعارة ، وينتظر أن تحصل إسرائيل عليها بشكل نهائي خصوصاً بعد أن فشلت المحاولات الأولى لإطلاق الصاروخ أرو .

وعندما كشفت العراق عن النظام الصاروخي المضاد للصواريخ تحت اسم الفأو في عام ١٩٨٩ كان ذلك هو المشروع الوحيد لدى الدول العربية في هذا المجال ، ونظراً لما تعرض له العراق من دمار قاتل المؤكد أن مشروع هذا الصاروخ سيتعرض لنكسة خطيرة يحتمل أن توقف مسيرته تماماً ، في الوقت الذي تطور فيه إسرائيل عدة برامج إيجابية للعمل ضد أنظمة الصواريخ العربية سطح سطح سواء تلك الموجودة أو المتوقفة في المستقبل القريب ويشمل ذلك نشر شبكة من المناطيد على ارتفاعات عالية وتطوير نظام صاروخي لدعم النظام جيش تحت اسم (أبوا) لاعتراض الصواريخ على ارتفاعات منخفضة وارتفاعات متوسطة ، وصحيح أن هناك بعض العقبات العادية التي تتعرض سبيل هذه البرامج ، ولكن الخطر الذي ملته الصواريخ المرافية جعل هذه المشاريع تحظى بأولوية كبيرة في عقل المخطط الإسرائيلي .

٣ - إطلاق إسرائيل القمر الصناعي الثاني أوفيك - ٢ :

في الثالث من أبريل ١٩٩٠ أطلقت إسرائيل قمراً الصناعي رقم (٢) بعد مضي ١٩ شهراً تقريباً من إطلاق القمر الأول (أوفيك - ١) . وبعد (٩٧) يوماً قضاه القمر الثاني في مداره حول الأرض احترق في ٩ يوليو من نفس العام . وفي ذلك أعلن مصدر عسكري إسرائيلي أن الاستعدادات سنبأ من منتصف مايو ١٩٩٠ ، بين معهد وايزمان للعلوم في رحبوت ومعهد الهندسة التطبيقية في حيفا لإنتاج وتطوير القمر الصناعي الإسرائيلي الثالث أوفيك - ٣ الذي سيخصص للأغراض العسكرية . يمكن القمرين السابقين اللذين كانا قمرين تجريبيين - وأن الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا شتراكا في تمويل إنتاجه .

ب - الصواريخ المضادة للصواريخ :

في عام ١٩٨٧ وقع إسحاق رابين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك اتفاقاً مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبار ويلنبرجر يقضي بتطوير نظام صاروخي مضاد للصواريخ سطح سطح تحت اسم جيش أرو كجزء من مبادرة الدفاع الاستراتيجي وكان المنتظر طبقاً لهذا الاتفاق أن يدخل هذا الصاروخ الخدمة الفعلية بحلول منتصف عام ١٩٩٥ ، وتحمل الولايات المتحدة ٨٠ ٪ من تكاليفه العادية .

اختلاطهما لتوليد غاز الأعصاب القاتل إلا في منطقة الهدف .

— أعلنت إسرائيل على لسان وزير العلوم الإسرائيلي يوفال تيمان في شهر أبريل لأول مرة رسمياً عن امتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة الكيميائية رداً على تهديدات الرئيس العراقي واعتراف إسرائيل باستخدامها إذا ما استخدم العراق أسلحته .

— أشارت مصادر غربية لامتلاك العراق لعدد من مصانع إنتاج الغازات الحربية مختلفة الأنواع تبلغ طاقتها ١٣ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى امتلاكها لوسائل إطلاقها .

— أثبتت مسألة امتلاك بعض الدول الأطراف في الصراع العربي الإسرائيلي العناصر البيولوجية ولا سيما العراق وإسرائيل لأول مرة منذ نشأة الصراع . وأثبتت كذلك مسألة امتلاك العراق وإسرائيل لأسلحة التفجير الحجمي (Volume Detonating Weapon) في عدة أشكال ، وتعتمد العراق في إنتاج هذا السلاح على الأبحاث التي تجريها بالتعاون مع تشيلي ، بينما تحصل إسرائيل على هذه القنابل من ترسانة الولايات المتحدة في شكل القنابل المعروفة باسم سحابة الغاز المتفجرة (Fuel Air Explosives) .

— تعهدت إسرائيل على هامش حرب الخليج أن تعمق من الإحساس العربي بامتلاكها للأسلحة النووية في خطاب صادر من مكتب رئيس إسرائيل حاييم هرتزوغ يوم ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ إلى عضو البرلمان البريطاني ديفيد شميل . وتبقى صيغة هذا الخطاب البارعة على الباب مفتوحاً أمام إسرائيل لكي تنتصل من امتلاكها للسلاح النووي بعد انتهاء الأزمة ، في الوقت الذي أكدت فيه جميع المصادر استمرار إسرائيل في أعمال التعاون مع تايوان وجنوب أفريقيا لتطوير القنابل النووية التكتيكية .

— على الرغم من الاختلاف وتباين التفسيرات حول إمكانية العراق النووية ، فإن أعمال القصف الجوي على العراق استمرت حوالي خمسة أسابيع قد أضعفت . إن لم تكن أزالته تماماً . إمكانات العراق لإنتاج سلاح نووي في المستقبل القريب ، كما أن نتائج الحرب ستضعف العراق لعملية تفنيد ومراقبة تمنع أي محاولات عراقية للسفر في هذا السبيل مرة أخرى .

وعموماً فإن حرب الخليج قد أسفرت عن النتائج الآتية في مجال الأسلحة فوق التقليدية :

— لم يستخدم العراق أي أسلحة كيميائية ضد القوات المتحالفة أو إسرائيل مما ألقى كثيراً من الشكوك حول مشغلة الاتهامات التي كانت موجهة ضده قبل الحرب .

— أوضح استخدام العراقي للصواريخ أرض أرض طراز

ويتمثل عدم وجود أي نشاط للدول العربية في مجال القضاء عموماً والأضرار الصناعية على وجه الخصوص خلا خطيراً في التوازن العسكري بينها وبين إسرائيل ، ورغم أن الدول العربية تملك الإمكانيات المادية والقاعدة الفنية التي يمكنها أن تفرض التكرار اللازمة للبدء في أقسام هذا المجال . ولا يمكن لنا أن نعتبر ما أعلن عنه العراق في وقت سابق على غزوه للكويت على أنه محاولة جادة حيث لا توجد أي مؤشرات تدل على ذلك .

د . ازدياد التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل :

في خلال العام ١٩٨٩ تركزت الأنظار على العراق كقوة إقليمية تمتلك إمكانيات تتنامى مع مرور الأيام في مجال الحرب الكيميائية وتحتل المصادر الغربية عن معال تطوير الغازات الحربية ووحدات انتاجها في العراق ، وأكدت بعض هذه المصادر أن العراق برغم تدمير مفاعله النووي فإنه يسعى لإنتاج سلاح نووي كما أنه يسعى للحصول على عناصر الحرب البيولوجية بالتعاون مع أطراف أخرى . وفي خلال عام ١٩٩٠ أعلنت العراق على لسان رئيسها أن العراق يمتلك الأسلحة الكيميائية ، وأنه سوف يستخدمها ضد إسرائيل إذا قامت الأخيرة بأى عدوان على العراق ، ولما كانت إسرائيل اعتقدت من قبل على العراق وصرحت له مفاعله النووي الحربي اوربرك في عام ١٩٨١ ، ولما كان العراق قد استخدم الغازات الحربية من قبل بالفعل ضد إحدى قرى الأكراد في عام ١٩٨٨ وكذلك ضد القوات الإيرانية أثناء الحرب ، فإن التهديد العراقي أحدث دوماً شديداً في العالم ، وفي الواقع قلنا نعتبره الدافع الرئيسي وراء كل التطورات التي تداعت بعد ذلك .

وهي الوقت الذي اعتمدت فيه العراق على إمكانياتها الذاتية لإنتاج أنواع محدودة من الغازات الحربية ، اعتمدت إسرائيل على اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لكي تحصل على معلومات غاية في الأهمية ، كما اعتمدت أيضاً على التعاون المشترك لاختبار تأثيرات الغازات الحربية مختلفة الأنواع .

وقبل نشوب حرب الخليج وثناءها اكتشفت أسرار كثيرة حول إمكانيات أطراف مختلفة في منطقة الخليج للأسلحة فوق التقليدية وأسلحة التدمير الشامل ويمكن بيان ذلك كالآتي :

— أعلن الرئيس العراقي عن امتلاك العراق للغازات ثنائية التركيب (Binary System) وهي عبارة عن مادتين كيميائيتين لاخطر من أى مادة فيهما منفصلة موضوعين في وعائين منفصلين داخل نص القنبلة أو الرأس الحربي ، ولا يتم

على عدم امتلاكه لها ولكن يمكن اعتبار ان الأنواع التي يمتلكها منها بدائية وغير متطورة .

— في الوقت الذي احتفظت فيه اسرائيل بكافة إمكاناتها في مجال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة فوق التقليدية ، فقد العراق معظم - ان لم يكن كل - إمكاناته في ذلك المجال ، كما فقد احتمالات عودته كقوة عربية أساسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، ويوضح الجدول الآتي الإمكانيات العراقية قبل الحرب وإمكاناته العسكرية بعدها :

سكود - بي والأنواع الأخرى التي طورها بإمكانياته عدم دقة هذه الصواريخ وعدم قدرة العراق على تطوير أجهزة توجيه دقيقة لهذه الصواريخ ، الأمر الذي يؤكد لجوء العراق إلى أساليب دعاية في توجيه تهديداته لا يستند إلى أية إمكانيات حقيقية .

— لم يستخدم العراق أسلحة التفجير الحجمي أو الأسلحة التي تنفجر بعلامسة الهواء ، في حين استخدمتها الولايات المتحدة ، بينما كان العراق في أمس الحاجة لاستخدامها ولكنه لم يمتلك الوسائل لذلك . ولا يمكن اعتبار ذلك دليلاً

جدول رقم (١٣) :

القوة العسكرية العراقية قبل نشوب الحرب *

النوع	إجمالي القوة العراقية	القوة العراقية في مسرح عمليات الكويت (١)	القوات العراقية جنوب العراق	القوات العراقية في الكويت
الإجمالي	حوالي مليون جندي (منهم ١٥٠ ألف حرس جمهوري)	٥٤٠ ألف جندي . منهم ٨٠ ألف من الحرس الجمهوري	٣٤٠ ألف جندي منهم ٨٠ ألف من الحرس الجمهوري	٢٠٠ ألف جندي جميعهم من الجيش .
التشكيلات	٥٠ فرقة من الجيش ١٠ فرق من الحرس الجمهوري .	٣٧ فرقة من الجيش ٦ فرق من الحرس الجمهوري	٢٠ فرقة من الجيش ٦ فرق من الحرس	١٦ فرقة كلها من الجيش
التيارات	٦٣٠٠ من بينها ١٣٠٠ مع الحرس الجمهوري	٤٢٨٠ من بينها ٦٠٠ مع الحرس الجمهوري	٢٤٨٠	١٨٠٠
الوحدات الفرعية	١١ ألف وحدة من بينها ١٥٠٠ مع الحرس الجمهوري	٢٨٧٠ من بينها ٦٠٠ مع الحرس الجمهوري	١٦٧٠	١٢٠٠
قطع مدفعية وراجمات صواريخ متعددة القواصل	٥ آلاف قطعة	٣١١٠	١٦١٠	١٥٠٠
منصات صواريخ أرض أرض	٤٠٠ تقريباً من بينها ٢٠٠ منصة صواريخ متوسط المدى	١٠٠ من بينها ٥٠ متوسطة المدى	٧٠ تقريباً من بينها ٥٠ متوسطة المدى	٣٠ كلها قصيرة المدى
قواعد صواريخ دلاء جوي	ما يزيد على ١٠٠٠	٤٠٠ تقريباً	٣٠٠	١٠٠
الطائرات القتالية	٨٠٩			
البيكوكتر الهجوم	٣٠٠			
البيكوكتر نازل	٢٥٠			
وحدة عمومية				

* التيارات العراقية قبل نشوب الحرب وبعد الغزو .

(١) القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت تشمل القوات في الكويت ، وجنوب العراق .

ثانيا: التطورات التسلحية لدول الجوار الجغرافي

١ - اتجاهات عامة :

المعمول بها منذ فترة ليست بالقصيرة ، والقائمة على الاهتمام الشديد بتحديث القوات الجوية . وفي هذا الاطار ، جرى التركيز على طائرات الهليكوبتر المقاتلة وطائرات التدريب وطائرات النقل علاوة على الاهتمام بتحديث الأجهزة الالكترونية للمقاتلات العاملة في السلاح الجوي التركي وكذلك الاهتمام بتحديث مستوى التسلح بها . كما يبرز في نفس الوقت من تحليل صفقات السلاح التركية لعام ١٩٩٠ ، ان هناك اهتماما واضحا بتطوير سلاح البحرية التركية من خلال ادخال فرقاطين متطورتين من طراز (ميكو - ٢٠٠٠) عن طريق الانتاج المشترك بالتعاون مع المانيا الغربية والولايات المتحدة الى جانب الاهتمام بادخال صواريخ بحرية متطورة من طراز هاربون لتحديث مستوى تسلح قطع السطح التركية وفي نفس الوقت اجتمعت القوات المسلحة التركية بالحصول على المزيد من دبابت القتال الرئيسية وقاذفات الصواريخ متعددة القوّهات وأجهزة الرادار المتطورة . وهكذا ، فقد امتدت التطورات التسلحية الحادثة في صفوف القوات المسلحة التركية لتشمل جميع الأفرع الرئيسية لهذه القوات مع اعطاء أسبقية واضحة لبرامج تحديث السلاح الجوي كما تزامنت هذه التطورات مع استمرار قوة الدفع في أعمال التصنيع الوطني التركي للأسلحة والمعدات سميا الى تلبية الحد الأدنى على الأقل من الاحتياجات التسلحية عن طريق الاعتماد على الذات . وعلى وجه العموم لم يكن باديا على هذه التطورات التسلحية انها تستهدف بصفة خاصة الاستعداد لاحتمالات نشوب صراع مسلح مع أي من الأطراف العربية المجاورة لتركيا ، ولما كانت تندرج في اطار برامج التحديث الموضوعة للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة التركية وذلك لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية ولتلبية متطلبات الأمن القومي التركي على اختلافها والتي قد يكون من بينها الاستعداد لاحتمالات زيادة سفونة الأوضاع مع الدول المجاورة وفي هذا الاطار ، عمدت القيادة التركية الى الافادة من ظروف أزمة الخليج في الحصول على العديد من المكاسب الهادفة الى زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة ، وانعكس ذلك بصفة خاصة في صورة الحصول على العديد من الأسلحة والمعدات المتطورة من الولايات المتحدة ، وهو ما سوف يتم التعرض له تفصيلا في موضع لاحق .

تنطوي التطورات التسلحية الحادثة في الأبنية العسكرية لدول الجوار الجغرافي في حد ذاتها على دلالات دالة الأهمية لاحتمالات التطور في الصراعات الفعلية او المحتملة بينها وبين الدول العربية ، ذلك ان تحليل الاستخدام العملي للمحتل للأسلحة والمعدات المتعاقدة عليها وتأثيراتها المنوطة على موازين القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي ، وتطورات المواقف الصراعية التي جرت خلالها عمليات التعاقد ، يمكن ان تنبئ الى حد كبير بمسارات التصعيد او التهدئة المحتملة للصرعات القائمة .

وفي هذا الاطار ، تبينت التطورات التسلحية التي حدثت في القوات المسلحة لدى دول الجوار الجغرافي ما بين دولة وأخرى بصورة واضحة حيث وصلت هذه التطورات الى أعلى معدلاتها لدى تركيا ثم تليها بعد ذلك ايران وتبعها انبوسيا ، ثم تأتي بعد ذلك تطورات تسلحية لاكتاد تنكر لدى دول الجوار الجغرافي الأخرى والواقع ان هذا التباين يعد بمثابة نتيجة منطقية لاختلاف أنماط ومستويات الصراع التي تتورط فيها كل دولة من هذه الدول ، وكذلك لاختلاف طبيعة التهديدات الفعلية أو المحتملة التي تواجهها ، وأيضا لاختلاف الأهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال الاستخدام العملي او المحتمل للقوة المسلحة ايا كان شكل هذا الاستخدام اضع الى ذلك ان تباين التطورات التسلحية فيها يرجع في نفس الوقت الى اختلاف قدراتها على توفير المخصصات التمويلية اللازمة لاستيراد الأسلحة والمعدات من الخارج ، او اللازمة لتنشيط ودفع برامج التصنيع المحلي المعلى . وأخيرا فإن هذا التباين يعود الى اختلاف درجات تجاوب الدول الكبرى الموردة للسلاح مع المطالبات التسلحية لدول الجوار الجغرافي سواء فيما يتعلق بنوعيات الأسلحة والمعدات المتضمنة في هذه المطالبات او فيما يتعلق بالشروط الخاصة بتعمول المشتريات التسلحية .

٢ - تركيا

فيما يتعلق بتركيا ، جاءت مشتريات الأسلحة والمعدات خلال عام ١٩٩٠ بمثابة امتداد للسياسة التسلحية التركية

صلاروخ ارض ارض اطلق عليه اسم (شاهين) ، وايضا اتفاد خطرات واسعة في ميدان الانتاج المملى للأسلحة الكيمائية والبيولوجية ووسائل الوقاية منها .

وقد بدا واضحا على المياسة التسلحية الايرانية عام ١٩٩٠ ، استمرار الاعتماد على المصادر الشرقية في الحصول على احتياجاتها التسلحية ، كما بدا واضحا ايضا استمرار القيادة الايرانية في اعطاء الأولوية لبرنامج تحديث السلاح الجوي واعادة بنائه اصف الى ذلك أن مشنرات ايران من الأسلحة والمعدات اشغلت على عدد ضئيل نسبيا من دبابات القتال الرئيسية ، وعلى عدد غير معروف من غواصات النيزل الهجومية . وعلى هذا الأساس فإن هذه التطورات التسلحية تندرج في اطار نفس الخطوط المربضة للمياسة التسلحية الايرانية التي سبقت الإشارة إليها . وقد جاء أغلب التقارير الخاصة بهذه التطورات التسلحية قبل اعلان العراق قبوله الشروط الايرانية لتسوية النزاع في ١٥ أغسطس ١٩٩٠ ، في حين كان القليل منها قد ورد في أعقاب الاعلان العراقي المذكور . وعلى المدى القصير يبدو على التطورات التسلحية المتكررة في صفوف القوات الايرانية انها تستهدف دعم المكانة الاقليمية لايران في منطقة الخليج ، ومحاولة انتزاع دور ما لايران في صياغة وترتيب اوضاع الأمن في المنطقة وفي المقابل فإن احتمالات الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة من جانب ايران تبدو مستبعدة لأن أعمال بناء هذه القوة لم تقطع بعد شوطا بعيدا حتى نهاية عام ١٩٩٠ ، لأن هذا الاستخدام ذاته يبدو غير مقبولا في وقت وفيه المجتمع الدولي بكامله تقريبا ضد أطراف اقليمية أخرى (العراق) عندما استخدمت القوة المسلحة لتحقيق أطماعها التوسعية في المنطقة ، وأيضاً في وقت يستمر فيه الاهتمام الدولي باعادة ترتيب اوضاع الأمن والسلم في المنطقة بما يضمن تقاوى اندلاع أزمات مماثلة في المستقبل .

٤ - اثيوبيا

جاءت التطورات التسلحية التي شهدها القوات المسلحة الاثيوبية خلال عام ١٩٩٠ متوافقة الى حد كبير مع طبيعة الصراعات الداخلية بها وكذا مع ما تتم به من تواضع القدرة على تمويل مشترياتها من الأسلحة والمعدات . فمن ناحية تتمثل معضلة الأمن الاثيوبية في الوقت الراهن في الحفاظ على التكامل القومي لأراضي الدولة الاثيوبية والنضاد على التهديدات الداخلية الناتجة عن تصاعد النزعات القومية والعرقية لاسيما في اقليم اريتريا وتيجراي . ومن ناحية أخرى ، فإن تردى الأوضاع الاقتصادية قد أدى إلى عجز القوات المسلحة الاثيوبية عن تمويل مشترياتها من الأسلحة والمعدات ، والاضطرار

لما ايران ، فقد استمرت خلال عام ١٩٩٠ في مواصلة تنفيذ برنامج اعادة بناء قواتها المسلحة ، الذي كانت قد وضعت عقب وقف اطلاق النار مع العراق في عام ١٩٨٨ ، والذي كان قد تردد عام ١٩٨٩ انها قد خصصت له حوالي ٢٠ بليون دولار على مدى خمس سنوات ، بمعدل ٤ بلايين دولار سنويا تشمل شراء أسلحة ومعدات جديدة وفي اطار هذا البرنامج ، اتسع الاهتمام التسلحي الايراني ليشمل كافة افرع القوات المسلحة الجوية والبحرية والأ أن جهود تحديث السلاح الجوي الايراني استقطبت التركيز الأساسي في ميدان اعادة البناء العسكري ، وذلك بهدف اعادة بناء ذلك السلاح بصورة كاملة تقريبا مع الاهتمام بصفة خاصة بتوفير عناصر المماندة التكتيكية وقد انعكس هذا الاهتمام من الناحية العملية في صورة اتجاه القيادة الايرانية نحو التعاقد مع الصين على تزويد ايران بحوالي ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز (ف - ٧) ، والتي تعتبر في الأصل بمناوبة نسخة صينية من المقاتلة السوفيتية (ميغ - ٢١) ، كذلك فقد تردد أن ايران والصين بحثا قيام الصين بتزويد ايران ١٠٠ مقاتلة من طراز (أ - ٥) ، التي اشترى تصميمها اصلا من المقاتلة السوفيتية (ميغ - ١٩) والخاصة بأداء مهام الاسناد الجوي القريب والهجوم الأرضي والقصف التكتيكي . وفي هذا الاطار ايضا أعلنت ايران في عام ١٩٨٩ انها سوف تشتري مقاتلات قاذفة حديثة لدعم سلاحها الجوي من دولة غير القوتين العظيمين ، الأمر الذي دفع بعض المصادر الى التكهّن بأن المقاتلات المقصودة هي من طراز (اورا) التي تشترك رومانيا ويوغسلافيا في بنائها كمقاتلة تكتيكية خفيفة خاصة بأغراض المماندة الميدانية . اما التسلح البري فقد اشتمل على الاهتمام بالحصول على العديد من أنواع الأسلحة والمعدات الرئيسية مثل المدرعات والمدفعية والهاونات والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات ، وذلك من مصادر متعددة تنتهي في أغلبها الى أوروبا الشرقية .

وأخيرا اقتضرت جهود تطوير السلاح البحري الايراني على اخبال أعداد من صواريخ (سولج وورم) ، الصينية التي تطلق من القلح الحربية ، إلى الخدمة البحرية الايرانية ، فضلا عن الاهتمام بادخال بعض القلح البحرية الأخرى ذات الأغراض الثانوية . ومن ناحية أخرى ، عملت القيادة الايرانية على تطوير وتوسيع قاعدة الصناعة الحربية الوطنية وزيادة قدراتها كمصدر من مصادر انتاج وتصنيع الأسلحة والمعدات الحديثة . وقد استطاعت ايران أن تنتج عددا من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية مثل العربات المدرعة والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات وطائرات الهليكوبتر ، علاوة على النجاح في تصنيع

الصراع معها . كما حصلت اثيوبيا على أعداد غير محددة من البنادق الآلية عيار ٧,٦٢ من الهند . وتستهدف هذه الأسلحة والمعدات على ما يبدو زيادة قدرات القوات الأثيوبية على مواجهة حركات التمرد والمعارضة في اريتريا وتيجراي - وغيرها من الأقاليم وذلك من خلال صبغة تحقق التوفيق الى أقصى درجة ممكنة بين المتطلبات التسليحية الأثيوبية وبين عجز قدراتها التمويلية على توفير هذه المتطلبات .

ويوضح الجدول رقم ١٥ أهم الصفقات التي عقدها دول الجوار الجغرافي خلال عام ١٩٩٠ .

بالتالى الى الاعتماد على المساعدات والمعنويات التسليحية من الخارج ، ولهذين السببين ، جاءت أغلب الواردات التسليحية الأثيوبية من اسرائيل فى اطار صفقة قيل انها اشتملت على قيام اثيوبيا بترحيل يهود القلانشا الى اسرائيل واعطائها تسهيلات عسكرية فى أراضيها فى مقابل الحصول على الدعم العسكرى والتسليحي من اسرائيل ، وقد ذكر العديد من التقارير خلال عام ١٩٩٠ ، ان اثيوبيا حصلت من اسرائيل على كميات غير معروفة من القنابل المتفوية ودبابات القتال الرئيسية من طراز (ت - ٥٥) التي كانت اسرائيل قد استولت عليها من الدول العربية خلال جولات

جدول رقم (١٥) : صفقات السلاح

التي أبرمتها دول الجوار الجغرافي خلال عام ١٩٩٠

الدولة المستوردة	نوع السلاح	الطرز	الدولة المصدرة	العدد	التكلفة	ملاحظات
تركيا	الميكرونيات	نظمة حرب ميكرونية تجهيز المقاتلات	الولايات المتحدة	٢٠ غ . م	٣٠٠ مليون دولار	تم التعاقد فى أكتوبر ١٩٨٩
	الميكرونيات	أجهزة تزود بالوقود خاصة بالفرقاطات (ميكر)	الولايات المتحدة	٢	٩١ مليون دولار	تمت الموافقة فى نوفمبر ١٩٨٩
	الميكرونيات	أجهزة رادار ثلاثية الأبعاد	فرنسا	٢	١٥٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	الميكرونيات	أجهزة إرسال ذات تردد عال جدا	بريطانيا	٣٠٠٠	١٥٧ مليون دولار	تم التعاقد فى يناير ١٩٩٠
	طائرات	طائرات نقل خفيف من طراز (كاسا)	اسبانيا	٥٢	٥٠٠ مليون	تم التعاقد فى يناير ١٩٩٠
	هليكوبتر	طائرات هليكوبتر هجومية من طراز بل - كوبرا	الولايات المتحدة	٢	٢٠ غ . م	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	فرقاطات	فرقاطات من طراز ميكر ٢٠٠٠	ألمانيا الاتحادية	٢	٢٠ غ . م	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	صواريخ	صواريخ جو - جو من طراز (ساهويندر)	الولايات المتحدة	٣١٠	٣٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	الميكرونيات	نظمة LANTERN خاصة بالمقاتلات	الولايات المتحدة	٦٠	٢٠٥ ملايين دولار	تم عرضه أمام الكونغرس الأمريكى فى فبراير ١٩٩٠
	طائرات	طائرات تكريب من طراز ت - ٣٥ بيلان	تشيلي	٤٠	٤٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى فبراير ١٩٩٠

تابع جدول رقم (١٥)

الدولة المستوردة	نوع السلاح	الطرز	الدولة المصدرة	العدد	التكلفة	ملاحظات
	طائرات	طائرات تدريب	إيطاليا	٤٠	١٧ مليون دولار	تم التعاقد في أبريل ١٩٩٠
	صواريخ	قذائف صواريخ متعددة القوالب	الولايات المتحدة	١٥٠	غ . م	تمت الموافقة في مارس ١٩٩٠
	مدفعات	دبابات من طراز ليوبارد ١	ألمانيا الاتحادية	١٥٠	٣٤٣ مليون دولار	بدء التسليم في يونيو ١٩٩٠
	هليكوبتر	هليكوبتر طراز سوبر كوبرا	الولايات المتحدة	٥	غ . م	بدء التسليم في يونيو ١٩٩٠
	البيكرينيات	رادارات متحركة	فرنسا	١٤	غ . م	تم التعاقد في أغسطس ١٩٩٠
	طائرات	هليكوبتر من طراز بلاك هوك	الولايات المتحدة	٦	غ . م	تم التعاقد في أكتوبر ١٩٩٠
	صواريخ	صواريخ من طراز هاربون	الولايات المتحدة	٤٠	٦٢ مليون دولار	تقارير في نوفمبر ١٩٩٠
لبنان	طائرات	طائرات من طراز جى - ٦	الصين	غ . م	غ . م	تقارير عن الاستلام في ١٩٨٩
	طائرات	مقاتلات ميغ - ٢١	ألمانيا الشرقية	٢٤	غ . م	تقارير عن الاستلام في ١٩٨٩
	مدفعات	دبابات قتال رئيسية	ألمانيا الشرقية	٥٠	غ . م	تقارير عن الاستلام في ١٩٨٩
	غواصات	غواصات ديزل هجومية	غ . م	غ . م	غ . م	تقارير في يونيو ١٩٨٩
	طائرات	مقاتلات ميغ - ٢٩	الاتحاد السوفيتي	١٤	غ . م	تقارير في أكتوبر ١٩٩٠
أثيوبيا	نخاطر	لقنابل عتقودية	إسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير في ديسمبر ١٩٨٩
	أسلحة خطية	بنائى عيار ٧,٦٢ مم	الهند	غ . م	غ . م	طلب تعاقد في يناير ١٩٩٠
	دبابات	دبابات من طراز ت - ٥٥	إسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير في أغسطس ١٩٩٠
	نخاطر	لقنابل عتقودية	إسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير في أغسطس ١٩٩٠
تشاد	طائرات	طائرات نقل من طراز سير - ١٣٠ هيركوليس	الولايات المتحدة	١	غ . م	تقارير في ديسمبر ١٩٨٩

☆ غ . م - غير معروف

Defense and Foreign Affairs Weekly,
Successive Issues, 1990

☆ المصدر :

ثالثاً : الجوانب العسكرية لحرب الخليج

والعالمية للعراق ، وتصحيح التفاوت الذي كانت تشعر به بين محدودية النفوذ والتأثير السياسي العراقي من جهة ، وبين تعاطف مقومات القوة العسكرية لديها من جهة أخرى . وقد تمثلت المحاولة العراقية لتصحيح هذا التفاوت في العمل على توسيع دائرة التأثير السياسي والمجال الجغرافي وذلك من خلال التوسع في اتجاه أقرب نقطة جوار يمكن العمل عسكرياً في اتجاهها (الكويت) ، مع الاستعداد للتوسع في اتجاه محيطات أوسع بدرجات متفاوتة متى كان ذلك ممكناً في فترات لاحقة .

وقد استهدف الفكر العسكري العراقي خلال العمليات العسكرية في الكويت البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الهدف المذكور ، بحيث تأخذ هذه الصيغة في اعتبارها جملة القيود الهائلة التي تجابه جهود تنفيذ مثل هذا الهدف ، كما تأخذ في اعتبارها الكفاءة القتالية المحدودة نسبياً للقوة العسكرية العراقية حال المقارنة مع عناصر الحشد العسكري الدولي المواجه لها . وسوف نركز دراسة الفكر العسكري العراقي في العمليات العسكرية في الكويت على النقاط الرئيسية الأربع التالية : الإستراتيجية العسكرية العراقية في حرب الخليج ، التكتيكات العراقية خلال العمليات العسكرية في الخليج ، التطبيقات العسكرية العراقية في حرب الخليج ، العوامل الكامنة وراء اخفاق الفكر العسكري العراقي في تحقيق أهدافه .

أ - الإستراتيجية العسكرية العراقية في حرب الخليج

تتطلب محاولة التعرف على الإستراتيجية العسكرية العراقية في حرب الخليج ، الوقوف أولاً على الغرض السياسي - العسكري للقيادة العراقية في الحرب . ذلك أنه من غير الجائز من الناحية النظرية النظر إلى فكرة إستراتيجية ما ، دون اعتبار للغرض السياسي الكامن وراءها ، فالفكرة الإستراتيجية عبارة عن وسيلة لا غاية ، وهي ولادة للغرض السياسي ، وسيله إلى التحقيق ، كما أنها

كان اندلاع القتال المسلح في منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ ، بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمي إلى طريق مسدود ، وذلك بفعل عجز الأطراف الأساسية في الأزمة على مدى ما يزيد عن شهرين كاملين عن الوصول إلى الاتفاق على صيغة مناسبة من التنازلات المتبادلة بصورة تصلح أساساً لتفاوض جاد فيما بينهم . وتدل هذه التطورات على أن الصراع في الخليج كان قد تحول بعد فترة قصيرة من العزو العراقي للكويت ، بحيث لم يعد مجرد صراع على تحرير أراضي دولة الكويت ، ولكنه أصبح صراعاً على الإرادة السياسية للدول الأطراف في الأزمة . وفي بصر هذا الصراع ، حرصت الأطراف الأساسية في الأزمة بدرجات متفاوتة على تغيير أو تطويع الإرادة السياسية للطرف الآخر بما يتفق مع إرادتها . ومن ثم كان نشوب الحرب بمثابة دلاله على فشل الأدوات السياسية ، بل وكافة أشكال الاستخدام السلبى للقوة العسكرية ، في تحقيق هذا الهدف .

والواقع أن دراسة حرب الخليج لا بد أن تركز في الأساس على جانبين رئيسيين ، أولهما يتعلق بالغايات الإستراتيجية التي استخدمت من أجلها القوة العسكرية من جانب طرفي الصراع ، وثانيهما يخص بأشكال التوظيف والاستخدام الفعلي للقوة العسكرية خلال الحرب . ومن هذا المنظور ، فإن دراسة حرب الخليج سوف تنقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية : الأول عن الفكر العسكري العراقي خلال حرب الخليج ، والثاني عن الإستراتيجية العامة لقوات التحالف الدولي خلال الحرب ، والثالث عن الحرب الجوية ، والرابع عن الحرب البرية ونتائج حرب الخليج والدروس المستفادة منها .

١ - الفكر العسكري العراقي في العمليات العسكرية في الكويت

يمثل الغزو العراقي للكويت وما تلاه من تداعيات نموذجاً لسمي القيادة العراقية إلى تعظيم المكانة الإقليمية

تتغير في أشكالها تبعاً للظروف ومقتضيات الوضع القائم سعياً إلى صياغة شكل الإستراتيجية الأنسب ، والذي يجب اتباعه في تصميم خطط العمليات ، وفي تنفيذها .

على هذا الأساس ، يمكن القول إن القيادة العراقية كانت تسعى إلى مواصلة الاحتفاظ بالكويت تحت السيطرة العراقية باعتبارها جزءاً من العراق . وعملت في هذا الإطار على تحقيق هدفين متتابعين في مواجهة قوات التحالف الدولي في الخليج ، يتمثل أولهما في ردع تلك القوات عن مهاجمة القوات العراقية في الكويت من خلال تكثيف أعمال الحشد العسكري العراقي فيها ، ثانيهما الإعداد للدفاع عن الأراضي التي تم احتلالها في حالة فشل الردع . وقد اتبنى الفكر السياسي والعسكري العراقي على أن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق هذا الهدف بناء على افتراضين رئيسيين :

أولهما : أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت ، إلا أن معسكر التحالف الدولي لا يمكن أن يخلع في النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية في الكويت ، وذلك انطلاقاً من اعتقاد لدى القيادة العراقية مفاده أن مثل هذه الحرب سوف تؤدي إلى اندلاع حريق هائل في المنطقة يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة التعقيد للسياسات وللأقتصادات الغربية ولتدفق النفط ، وأيضاً لاستقرار النظم السياسية الموالية للغرب في المنطقة . كما راعت القيادة العراقية على اعتقاد مفاده أن الغرب أصبح أضعف من الناحية العملية مما كان عليه في الخمسينات ، الأمر الذي يمكن أن يحول دون إقدامه على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، لا سيما وأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد تحدث انشقاقاً وخلافاً داخل نظام دولي في طور التشكيل ، وداخل البنية السياسية في المنطقة .

ثانيهما : أن الرأي العام في الدول الغربية بصفة عامة ، وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة ، يمكن أن يلعب دوراً ضاعفاً في اتجاه الحيلولة دون إقدام معسكر التحالف الدولي على شن الحرب ضد العراق ، وذلك بالنظر إلى القضية من الناحية لخصائير جسمية من الناحيتين البشرية والاقتصادية . فمن حيث الخصائير البشرية ، أولت القيادة العراقية اهتماماً بالغاً لحساسية الرأي العام الغربي للخصائير في الأفراد ، وهي الحساسية الناتجة عن الخبرات الدائمة المكتسبة من المشاركة في حروب سابقة ، وأيضاً الناتجة عن ارتفاع قيمة الفرد في الغرب . أما فيما يتعلق بالخصائير الاقتصادية ، فقد اعتقدت القيادة العراقية أن اندلاع الحرب سوف يؤدي إلى حدوث ارتفاع قياسي في أسعار النفط ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالتالي إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي جديد يقضي تماماً على كافة الطموحات الغربية بقرع حدوث للتنافس الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق ، اعتقدت القيادة العراقية أن هذين العاملين سوف يؤيدان بما إلى منع نشوب الحرب ، وصلت على تعزيز هذه الحالة عن طريق تنفيذ أعمال الفتح الإستراتيجي واسعة النطاق للقوات العراقية في اتجاه مسرح العمليات الكويتي وجنوب العراق ، بقصد ردع قوات معسكر التحالف الدولي عن مهاجمة القوات العراقية في الكويت . على أنه مع مواصلة قوات معسكر التحالف الدولي لأعمال الحشد العسكري من ناحيتها ، عمدت القيادة العراقية إلى الإعداد للدفاع عن الأراضي التي كانت قد احتلتها في الكويت .

وقد اضطرت القيادة العراقية في هذا السياق إلى القبول باتخاذ موقف الدفاع باعتباره للركيزة الأساسية في الإستراتيجية العسكرية العراقية ، حيث وجدت أن الإستراتيجية الدفاعية تمثل الإستراتيجية العسكرية المنسجمة في ظل الطبيعة غير المصروفة للأزمة والأوضاع العسكرية لطرفي الصراع وموازين القوى العسكرية بينهما . وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على الالتزام بالواجب الدفاعي على مختلف المستويات الإستراتيجية والتكتيكية ، مع الأخذ في الاعتبار إمكان التحول إلى الهجوم المضاد العام عقب احتواء الهجوم للمعدى . ومن الناحية الميدانية ، فإن الفكر العسكري العراقي يحدد أساليب وسبل تنفيذ هذا الواجب الدفاعي في إعداد وتنظيم الاستعدادات الدفاعية في جبهة متصلة ، تتكون من عدة مواقع ونقاطات دفاعية نوازي خط الجبهة ، مع تركيز القوات المدافعة في حدود المنطقة التكتيكية ، وعلى الاتجاهات الرئيسية ، بقصد تكوين كتافات عائلية من القوات والمدفعية والأسلحة المضادة للدبابات ، وكذا الموانع المضادة للأفراد والدبابات ، مع الاعتماد على الخنادق وخنادق المواصلات كأساس للتجهيز الهنسي للمرافق وللنقاطات الدفاعية . كما يرتكز الدفاع في الفكر العسكري العراقي على عدد من المبادئ تقوم على ضرورة الحفاظ على القوة البشرية ومعدات القتال ، والذبات ضد الهجمات الجوية والمدركة المعادية ، وتأمين نجاح إدارة العملية الدفاعية بالأعمال الحاملة لإحباط الهجمات المعادية ، أو على الأقل إضعافها من خلال الضربات المضادة وإزالة الخصائير بالقوات المهاجمة .

وهكذا ، فإن الإستراتيجية الدفاعية المتبعة من جانب القيادة العراقية كانت تستهدف الحيلولة دون تمكن قوات معسكر التحالف الدولي من شن حرب خاطئة ضد الجانب العراقي ، تقوم فيها بانزال ضربات قاضية بالقوات العراقية وتدمير القدرات العسكرية لها خلال فترة وجيزة من الزمن والوصول إلى الحسم السريع والكامل . كما كانت هذه الإستراتيجية الدفاعية تستهدف استنزاف قوات معسكر التحالف الدولي عن طريق إزلال لخصائير بشرية ومادية

مجبنة في السلوك العسكري العراقي ، حيث بدأ واضحا في التطبيق العملي إعطاء أسبقية ملحوظة على مبادئ الحشد والاقتصاد في القوى والحفاظ على الهدف ومركزية القيادة . وقد جاء هذا التركيز متسقا مع التزام القيادة العراقية بمحصر أعمال قواتها في نطاق الواجب الدفاعي على مختلف المستويات الإستراتيجية والتكتيكية ، مع إمكان التحول إلى الهجوم المضاد العام في حالة النجاح في احتواء الهجوم المعادي . على أن هذه المتغيرات ذاتها كانت دافعا لإعطاء درجات أقل بكثير من التركيز على مبادئ أخرى للحرب مثل مبادئ العمل الهجومي والأمن والمبادأة والحسم في الصراع المسلح ، فقد كانت مثل هذه المبادئ مناسبة للاستخدام من جانب الطرف الذي يبنى إستراتيجية هجومية ، وبمثل تلك نوقا جوبا وبحريا ساحقا ، أي معسكر التحالف الدولي .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول إن مبدأ الدفاع كان المبدأ المسيطر على الفكر العسكري العراقي . وقد انتهجت القيادة العراقية منذ فترة ما قبل اندلاع الحرب نحو التحضير والإعداد لعمليات دفاعية واسعة النطاق على الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة بغرض الإعداد لإحباط أية هجمات معادية تتعرض لها ، ثم التزمت القوات العراقية بعد اندلاع الحرب بمحصر أعمالها في نطاق الدفاع ، فحتمت أعمال الهجوم المحدودة التي قامت بها هذه القوات لم تكن تشير إلى نوايا هجومية ، ولم تكن أيضا في إطار الاستعداد لعمل هجومي أوسع نطاقا . وقد اعتمدت القيادة العراقية عند التطبيق على ثلاثة أشكال دفاعية رئيسية :

- أولها : الخطوط الدفاعية الثابتة التي تشتمل على إقامة خط دفاعي متماسك كثيف ، يعتمد على التجهيزات الهندسية وموانع الأنعام والأسلاك الشائكة والخنادق المضادة للدبابات .
- ثانيها : الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيدا في العمق لصد أي اختراق تتعرض له الخطوط الأمامية الثابتة .
- ثالثها : الاحتياطات التي تمثل قوة صاربة متأهبة خلف الخطوط الدفاعية يمكن نقلها إلى أي منطقة بسرعة .

وقد حاولت القيادة العراقية أن توفر لقواتها أقصى درجة ممكنة من الفاعلية من خلال هذه المكونات الدفاعية الثلاثة ، وذلك عن طريق جعل الموانع الكثيفة المكونة من الأنعام والأسلاك الشائكة ولكتل الخرسانية وسدادات الطرق والخنادق المضادة للدبابات بمثابة أدوات للتعطيل ، بينما تكون النقاط والمواقع الدفاعية المحصنة والمتعاونة مع بعضها البعض بمثابة أدوات لوقف الهجوم من خلال منع

بها بشكل مستمر ومطرد على امتداد زمني طويل بهدف خلق أثر تراكمي لديها مما يهلكها ماديا وبشريا ويغوض مصيراتها لا سيما من خلال الحرب البرية ، والتي كان الجانب العراقي يعتقد أنها سوف تكون المناهضة الرئيسية لاستنزاف قوات معسكر التحالف الدولي . ومن ثم ، على الرغم من أن هذه الإستراتيجية الدفاعية لم يكن ينظر لها على الإطلاق أن تنجح للجانب العراقي تحقيق الحسم العسكري لصالحه ، إلا أن الفكر العسكري العراقي كان يرمى إلى توظيفها لزيادة التكلفة البشرية والمادية لقوات معسكر التحالف واستنزافها ، بحيث يؤدي ذلك إلى إحداث تحولات في الموقف السياسي والعسكري لمعسكر التحالف ، بالإضافة طبعا إلى المراهنة على حدوث تحولات في مواقف الدول العربية بمجرد الحرب لصالح العراق تحت ضغط الرأي العام العربي ، الأمر الذي يمكن أن يضاعف الضغوط الواقعة على دول التحالف ، ويدفعها إلى البحث عن أية صيغة للخروج من الأزمة دون تنفيذ أهدافها المعلنة ، ودون النجاح في طرد القوات العراقية في الكويت . ومن ناحية أخرى احتفظت القيادة العراقية بإمكانات الصواريخ أرض - أرض وإمكانات الحرب الكهربية تهدد بها بين الحين والآخر لزيادة الأثر النفسي على قوات التحالف .

ب - التكتيكات العراقية خلال العمليات العسكرية في الكويت

يهدف هذا الجزء إلى الوقوف على جملة المبادئ والإجراءات التي اتبعتها القيادة العراقية في استخدامها للقوات المقاتلة في مسرح عمليات الكويت وجنوب العراق لتحقيق الهدف الإستراتيجي العراقي . وبالتالي فإن هذا الجزء يبنى تعريفا موسعا لمفهوم التكتيك بحيث يشمل كافة مجالات وجوانب الأعمال العسكرية العراقية الرامية إلى استخدام القوات في مسرح العمليات بطريقة تتيح لها ممارسة أكبر قدر ممكن من التأثير والفاعلية القتالية وقت نشوب العمليات ، وذلك في إطار الإستراتيجية العسكرية العراقية المتبناة . وسوف يرتكز هذا تناول على محاولة استنتاج المبادئ العسكرية التي اعتمدت عليها القيادة العراقية في ادارتها للصراع المسلح ، وذلك من خلال رصد ومتابعة التحركات العسكرية منذ بداية الأزمة في لثقتي من أغسطس ١٩٩٠ ، مع التركيز بصفة خاصة على فترة ما بعد اندلاع أعمال القتال في السابع عشر من يناير ١٩٩١ . وبدون مثل هذا التناول تصبح متابعة الإجراءات العسكرية العراقية عبارة عن سرد مبسط للأحداث لا يسعنا في إدراك مغزاها ، ولا الصورة العامة التي تتدرج في إطارها .

والواقع أن الإستراتيجية الدفاعية التي تبنتها القيادة العراقية قد فرضت منطقيا تركيزا واضحا على مبادئ

محاولات الاحتراق ، اما الاحتياطات المرفقة من القوة الضاربة المتأهبة خلف الخطوط الدفاعية فكان المخطط لها أن تقوم بطرد المهاجم نهائيا عن طريق شن الهجمات المضادة عليه فور نجاح الأعمال الدفاعية .

وللتغلب على احتمالات تعرض النقاط القوية للحصار ، كانت هناك قاعدة أن القيادة العراقية تعمل على تكديس الاحتياجات والمؤن فيها بما يكفي القوات للقتال مدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر ، ولكن التطورات أثبتت أن هذه القوات افتقدت الدعم الإداري اللازم ، كما حسبت القواصل بين هذه النقاط بحيث لا تسمح للوحدات المهاجمة بالفتح في تشكيل المعركة وإجبارها على البقاء منضمة معا ، الأمر الذي يمكن أن يمنحها من استخدام أسلعتها ويسهل إسابتها . كذلك فقد خصصت القيادة العراقية وحدات من المدفعية للعمل مع عدد معين من النقاط لتوفير المعاونة البرانية لها ، بحيث لا تصبح هناك حاجة لطلب نيران من المستوى الأعلى أو من الوحدات المجاورة .

وفي نفس هذا الإطار ، نظمت القيادة العراقية قواتها البرية في الكويت وجنوب العراق في ثلاثة اتجاهات عمل رئيسية ، على النحو التالي :

أولها : الاتجاه الساحلي ، وقد احتلته ما بين ٤ - ٥ فرق مشاة ومشاة ميكانيكية هدفها منع أي أعمال إررار بحري من هذا الاتجاه وتراوح تعداد هذه الفرق ما بين ٥٠ - ٦٠ ألف جندي ، ومعهم ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ دبابة من طرازى (ت - ٥٥) و (ت - ٥٩) .

ثانيها : اتجاه الحد الأملى ، وكان يمتد بطول الحدود الكويتية - السعودية ، وتركزت فيه ما بين ٦ - ٧ فرق مشاة ومشاة ميكانيكية ، وتراوح تعدادها بين ٧٠ - ٨٠ ألف حندي ، ولديهم ما بين ١٢٠٠ - ١٥٠٠ دبابة .

ثالثها : إتجاه وسط وجنوب العراق والبصرة (عمق الدفاعات) ، وكانت توجد به ما بين ١٠ - ١٢ فرقة مدرعة ومشاة ميكانيكية تشمل حوالى ١٢ - ١٥ ألف جندي ، وعدد دباباتها ما بين ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ دبابة ، وكانت قوات الحرس الجمهورى تمثل عماد هذه القوات ، والتي يقال عنها إنها تتمتع بتدريب رفيع المستوى وروح قتالية عالية ومعدات حديثة .

وهكذا ، فإن هذه الاستعدادات كانت تؤكد على إدراك القيادة العراقية لأهمية مبدأ الدفاع ، والحرص في التطبيق العملى له على تضمينه إمكانية التحول إلى الهجوم ، سواء الهجوم المضاد أو الهجمات المضادة التكتيكية ، بصورة يمكن أن تنهى الحرب لمصلحة الجانب العراقي . ومن الواضح أن القيادة العراقية كانت قد اقتبست هذه التعادج الدفاعية التطبيقية من معارك الحربين العالميتين الأولى

والثانية والثالث تحققت فيهما بعض أكبر الانتصارات بعد معركة دفاعية ناجحة أعقبتها التحول إلى الهجوم المضاد الملهم . ومع ذلك ، فقد كان واضحا أن مجرد إلحاق خسائر فاحشة في الأرواح لدى القوات المتحالفة في الحرب كان يحضر كافيا من وجهة نظر القيادة العراقية حتى دون أن يتاح لها إمكان التحول إلى الهجوم ، حيث كانت تفرض في الخسائر الفاحشة يمكن أن تؤدى إلى إحداث تحول في اتجاهات الرؤى الصم في أوروبا والولايات المتحدة بصورة يحتمل أن تضغط في اتجاه وقف إطلاق النار وقبول أى تسوية سياسية لهذا الصراع من جانب معسكر التحالف الدولى .

وقد انتهت مبادئ الحرب الأخرى التي طبقتها القيادة العراقية ، من التزامها الصارم بمبدأ الدفاع ، لا سيما مبادئ الحفاظ على الهدف والحشد والاقتصاد في القوى والمفاجأة . ويعنى ذلك أن هذه المبادئ استهدفت عند التطبيق زيادة فاعلية الدفاع وإنجازه . وفيما يتعلق بمبدأ **الحفاظ على الهدف** ، فقد سقت الإشارة إلى أن الهدف الساسى - العسكري للقيادة العراقية كان يتمثل في الإبقاء على السيطرة على أراضي دولة الكويت . وقد نبع من هذا الهدف أهداف عسكرية أخرى تتمثل في إلحاق الهزيمة بالقوات المهاجمة ومواصلة الاحتفاظ بالمواقع التي تتركز بها القوات العراقية ، مع الاستعداد لتطوير أعمال القتال في اتجاه الهجوم على قواعد انطلاق الهجمات المعادية إذا سمحت تطورات الصراع المسلح بذلك . وقد اعتقدت القيادة العراقية أن مجرد التزام قواتها بالواجب الدفاعي في موقع تركزها سوف يعطيها قدرة أكبر على الاستمرار في الحرب ، ومنعها من تنفيذ أية أعمال هجومية ، ليس فقط لأن موازين القوى العسكرية لم تكن تسمح بذلك ولكن أيضا لأن ذلك كان يعنى دفع القوات العراقية نحو تنفيذ أعمال قتال لم تعد لها جيء من قبل ، فيما يمكن أن يطرأ أمامها مستوى عاليا من المخاطر .

كذلك فإن مبدأ **الحشد** استهدف عند التطبيق من جانب القيادة العراقية ، خدمة الأغراض الدفاعية بالدرجة الأولى ، واشتمل على توفير أكبر قدر ممكن من القوات في مسرح العمليات في الكويت وجنوب العراق لتحقيق التفوق على الخصم ، حتى يمكن القضاء عليه في المعركة . ومن الممكن التكهّن بأن أعمال الحشد العسكري واسعة النطاق التي أجرتها القيادة العراقية خلال فترة ما قبل اندلاع القتال ، استهدفت في الوقت نفسه خدمة أغراض سياسية - عسكرية تتمثل في ردع أى محاولة للتفكير في استرداد الكويت عسكريا من القوات العراقية . كما عكست أعمال الحشد العسكري خلال تلك الفترة تصور القيادة العراقية لكيفية سير العمليات حال بدنها فعلا ، حيث يبدو أنها كانت تتوقع منذ

سجّلت الإشارة ، حيث بلغت حوالي ٥٣٠ ألف جندي ، و ٤٠٠٠ دبابة ، و ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ، و ٢٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ المضادة للطائرات ، و ٣٦ منصة إطلاق صواريخ أرض - أرض حسب تقديرات مصادر قوات التحالف الدولي (ونوضح الجداول الآتية تفصيل القوات المتحالفة) .

البدائية أن تمتد قوات التحالف إلى قطع خطوط مواصلات القوات العراقية في الكويت من خلال الضربات الجوية بقصد عزلها وتقليص إمكانات المناورة الإستراتيجية أمامها ، تمهيدا لمحاصرتها والقضاء عليها . ولذلك قامت القيادة العراقية بحشد قوات ضخمة في الكويت وما حولها كما

جدول (١) القوات المتحالفة

م	القوة الأفراد (ألف جندي)	الطائرات	القطع البحرية	ملاحظات
الدول العربية والإسلامية :				
١	مصر ٣٥	٤٨٠	—	—
٢	السعودية ٥٥	٢٠٠	٣٠٠	—
٣	سوريا ٢٠	٢٧٠	—	—
٤	الكويت ٠.٧	—	٣٤	—
٥	باكستان ٠.٥	١٠٠	—	—
٦	بنغلاديش ٠.٦	—	—	—
٧	المغرب ٠.٢	—	—	—
٨	نيجيريا ٠.٥	—	—	—
٩	السفاح ٠.٥	—	—	—
١٠	دول مجلس التعاون الخليجي ٠.٣	٧٤	—	—
الدول الغربية ودول أخرى				
١	الولايات المتحدة ٤٣٠	٢٢٠٠	٢٠٨٠	يشمل ذلك ٦ حاملة طائرات و ٢ بارجة
٢	بريطانيا ٢٥	١٧٠	٦٤	١٥
٣	فرنسا ٢٠	٤٠	٣٨	١٤
٤	إيطاليا —	—	١٠	٨
٥	بلجيكا —	—	—	٦
٦	أستراليا —	—	—	٤
٧	الاتحاد السوفيتي —	—	—	٤
٨	كندا —	—	—	٣
٩	كندا ١.٧	—	—	٣
١٠	هولندا —	—	—	٣
١١	الأرجنتين —	—	—	٢
١٢	تركيا —	—	—	٢
١٣	تايوان —	—	—	—
١٤	هونغ كونغ —	—	—	—
١٥	اليونان —	—	—	—
قطعة بحرية واحدة لك منها				
الإجمالي ٦٠١,٣٥ ٣٣٦٠ ٢٦٠٠ ١٦٧				

تكون القيادة العراقية قد قامت بتحديد الحجم الإجمالي للقوات العراقية في الكويت وجنوب العراق في ظروف عدم التيقن من حجم القوة العسكرية التي يمكن للتحالف الدولي أن يحشدًا في المملكة العربية السعودية . ويعني ما سبق أن من الممكن أن يكون التفوق في حجم القوات البرية العراقية وخطوط انتشارها قد نبع في الأساس نتيجة لمبالغة في التقدير من جانب القيادة العراقية .

وعلى الرغم من التزام القيادة العراقية بإستراتيجية دفاعية صارمة ، إلا أنها عبرت في أكثر من حالة عن إدراكها الواضح لأهمية تحقيق مبدأ المفاجأة خلال العمليات العسكرية ، ليس فقط لأنه يوضع عن الكثير من نقاط الضعف التي تعانيها في موازين القوى الجوية والبحرية مع معسكر التحالف الدلي ، ولكن لأنه يمكن أن يضعف توازن الطرف الآخر وتمسكه ويجعل الاضطراب يبد في صفوفه . وقد برز التطبيق العراقي لهذا المبدأ في حلتين رئيسيتين هما : تنفيذ أعمال القصف بالصواريخ الباليستكية

ومن ناحية أخرى ، راعت القيادة العراقية مبدأ الاقتصاد في القوى عند تنفيذ أعمال الشد ، حيث صلت على توزيع القوات توزيعاً جيداً طويلاً وعرضياً ، أي على امتداد الخط الدفاعي المقام على الحدود الكويتية - السعودية ، وكذلك في الأعماق المتتالية للقوات العراقية داخل الكويت وجنوب العراق ، وذلك لنشر القوات اللازمة لصد الأعمال الهجومية المعادية المتوقعة ، في الوقت الذي تضمن فيه امتلاكها احتياطات كافية يمكن دفعها إلى ساحة العمليات في التوقيتات الحرجة ، أو في التوقيتات المناسبة للتحويل إلى الهجوم . ويضـمـح من ذلك أن القيادة العراقية استطاعت خلال المراحل الأولى للحرب أن تراعي بنجاح الطبيعة التكاملية بين مبدأ الشد ومبدأ الاقتصاد في القوى ، حيث يشترك جزء من القوات المحشدة في العمليات الفعلية ، في حين يظل الباقي في الاحتياط للتدخل عندما يتضح الموقف العملياتي بدرجة أكبر ، وقد حرصت للقيادة العراقية في ظل هذا الوضع على تفادي التركيز غير الفعال لأغلب القوات على خط مكثف . على أنه من غير المستبعد مع ذلك أن

جدول (٢) القوات العراقية

البيان	أفراد (الف جندي)	دبابات	طائرات	قطع بحرية
للكويت وجنوب العراق	٥٤٥	٤٢٨٠	٥٥٠	٦٠ * BU2-
المصق للعراقي	٥٤٠ تقريباً	٢٠٠٠		

* ٢ يشمل ذلك ٢٨ قطعة بحرية استولت عليها العراق بعد غزو لكويت .

جدول (٣) الطائرات العراقية المطابقة (١)

النوع	العدد	النوع	العدد
تي - ٢٢ (ثلاثة متوسطة)	٥	سوخوي ٢٤	٢٤
تي - ١٦ (ثلاثة متوسطة)	٨	خانتر	٣٠
ميراج ٥ - ١	١١٢	سوخوي ٧ ، سوخوي ٢٠	٣٠
ميج ٢٩	٤٨	ميج ١٧	٣٠
ميج ٢٥	١٨	ميج ٢١	٧٥
ميج ٢٣	٦٠	ف - ٦	٤٠
ميج ٢٧	١٠	ف - ٨	٨٠

ملاحظات :

— قوت ١٤٧ طائرة عراقية إلى إيران أثناء الحرب الجوية .

(١) المصدر : مجلة بوليس نيوز آند ورلد ريبورت ١٢ فبراير ١٩٩١ .

هذا الإطار على الإلهام بأنها تحتفظ بالأسلحة الكيميائية كورقة أخيرة في يدها لاستخدامها ضد الأناسق التالية والاحتياطيات الحليفة حال نشوب العمليات البرية ، وذلك لضمان عدم حدوث انهيار سريع في النظام الدفاعي العراقي ، مع التأنيث على الروح المعنوية للقوات المتحالفة ، كذلك فقد حدثت في نفس الوقت بتدمير آبار البترول في الكويت لردع أية محاولة للتفكير في استرداد الكويت من أيدي القوات العراقية . على أن ظروف القتال الفعلي في حرب الخليج ، لا سيما في المراحل الأخيرة من الحرب ، أثبتت إلى حد كبير قصور التخطيط العسكري العراقي ، كما أكدت على عجز القوات العراقية عن إيداع أدنى قدر من المقاومة في مواجهة القوات البرية المتحالفة .

ج - التطبيقات العسكرية العراقية في حرب الخليج

انتمت المبادرات العسكرية العراقية في حرب الخليج بالمحدودية الشديدة وبالمعجز التام عن إحداث أي تأثيرات رئيسية علي مسار الصراع المسلح . و من ثم فقد كان الهدف الأساسي لأغلب هذه المبادرات متمثلاً في زيادة التكلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية للحرب بالنسبة لمعسكر التحالف الدولي ، أو محاولة تعطيل وإرباك خطط عمليات قوات التحالف من خلال استنزاجها نحو أشكال جديدة من الصراع ، أو هدس الهدفين معاً . ويمكن التمييز بين خمسة أعمال رئيسية اشتملت عليها الإدارة العراقية لحرب الخليج ، وتمثل في : القصف الصاروخي العراقي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية ، والعمليات التكتيكية الهجومية ضد مدينة الخافجي الحدودية السعودية ، ونهريب الطائرات العراقية إلى إيران ، وضخ البترول في مياه الخليج ، وإشعال النار في آبار البترول في الكويت . أما فيما يتعلق بالأداء العسكري العراقي في المعركة البرية ، فسوف تتم الإشارة إليه تحديداً في الجزء الخاص بالحرب البرية .

(١) القصف ال صاروخي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية :

تعتبر أعمال القصف الصاروخي العراقي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية بمثابة الأعمال العسكرية الأكثر كثافة وتركيزاً في الإدارة العراقية لحرب الخليج . وقد بدأت هذه الأعمال منذ اليوم الرابع لاتداع القتال (٢٠ يناير) ، وبلغ إجمالي عدد الصواريخ التي أطلقتها العراق ضد السعودية وإسرائيل منذ ذلك التاريخ وحتى توقف أعمال القصف الصاروخي العراقي في ٢١ فبراير حوالي ٧٢ صاروخاً ، أطلق ٣٥ منها على الأراضي السعودية ، في حين أطلق ٣٧ صاروخاً آخر على إسرائيل .

أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى ضد كل من المملكة العربية السعودية وإسرائيل ، وللقيام بعملية هجومية تكتيكية ضد مدينة الخافجي الحدودية السعودية . وفي الحالة الأولى ، اعتمد تحقيق مبدأ المفاجأة من جانب القيادة العراقية على التوظيف الجيد للمزايا العملياتية للصواريخ أرض - أرض ، والمتمثلة أساساً في قدرتها على الوصول إلى عمق الخصوم وازدياد قدرتها على المفاجأة ، لا سيما بالمقارنة مع غيرها من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية الأخرى . وبالرغم من أن استخدام هذه الصواريخ حقق نجاحاً محدوداً ضد إسرائيل في المراحل الأولى من الحرب ، إلا أنه لم ينجح في تحقيق أدنى درجة من النجاح ضد المملكة العربية السعودية ، بفعل الاعتراض الناجح لأغلب الصواريخ العراقية التي أطلقت عليها ، وبالتالي منعها من تحقيق أهدافها ، بل أن نشر بطاريات الصواريخ (باتريوت) في إسرائيل عقب تعرضها للإغارات الصاروخية العراقية الأولى قد أدى تدريباً إلى تقليص فاعلية الإغارات اللاحقة ضدها . أما في حالة الهجوم على مدينة الخافجي ، فقد كان التطبيق العراقي لمبدأ المفاجأة ناجحاً إلى حد كبير في بادئ الأمر ، حيث ارتكز على الإخفاء شبه الكامل لاتجاه الهجوم ، واستغلال الثغرات القائمة في الخطوط الدفاعية لمعسكر التحالف الدولي في الأراضي السعودية . ولذلك ، فقد تمكنت القوات العراقية في بادئ الأمر من تحقيق أهدافها ، على أنها سرعان ما اضطرت إلى الانسحاب على أثر الهجمات المضادة للقوات السعودية والعنصرية ، و يرجع ذلك إلى أن القيادة العراقية أعملت إلى حد كبير الركائز الأساسية الواجب تطبيقها لنجاح مبدأ المفاجأة ، علاوة على قصور تصورهما لكيفية تطور العملية الهجومية الاستنزافية ، التي نصف في إطارها عملية الخافجي ، وسوف نتناول هذه النقطة تفصيلاً في موضع لاحق .

وأخيراً ، انتمت الإدارة العراقية للصراع المسلح في الخليج بالتطبيق الصارم لمبدأ مركزية القيادة ، حيث بدأ واصحاً وعود حالة من السيطرة الشديدة من جانب القيادة العراقية على القوات الميدانية . وذلك على الرغم من أن خطوط الاتصال العراقية ظلت تتعرض لصعوبات جوية مواصلات من جانب قوات التحالف الدولي ، وبالرغم مما تردد أيضاً عن قيام القيادة العراقية بإعطاء زمام المبادرات إلى القادات الميدانية في ظروف العمليات . وخلال مرحلة ما قبل نشوب القتال البري ، ساعد هذا المبدأ على ضمان استمرار سيطرة القيادة العامة العراقية على كافة المستويات ، وبالتالي تحقيق درجة كبيرة من الانضباط في صعوبات تلك القوات .

وبناء على ما سبق ، فقد عملت القيادة العراقية على تحقيق هدفها الإستراتيجي في حرب الخليج من خلال الالتزام بالموقف العسكري الدفاعي . كما عملت في نفس

الإجراءات الهادفة إلى إقناع قوات التحالف بمعلومات غير صحيحة ومضللة فيما يتعلق بـمُمكن انتشار منصات إطلاق الصواريخ أو القدرات المتبقية لدى العراق منها في ظل القصف الجوي المتواصل ضدها من جانب طائرات التحالف . فمن ناحية ، قلّعت القوات العراقية باستخدام المواقع الهيكلية على نطاق واسع بالنسبة لمواقع الصواريخ أرض - أرض ، والتي كانت مصنوعة من الأللياف الزجاجية والأمينوم والخشب المضغوط ، في حين كانت أغلب منصات الصواريخ المتبقية منصوبة في مخافيء للتحالف ، الأمر الذي أدى بالفعل إلى اجتذاب العديد من الهجمات الجوية لقوات التحالف ضد هذه المواقع الهيكلية في بداية الأمر . ومن ناحية أخرى ، عملت القيادة العراقية على تطبيق إستراتيجية الخداع عند الاستخدام الملائم في الغلي للصاروخ أرض - أرض ، حيث كانت تقوم في بعض الغارات بتخفيض كثافة أعمال القصف الصاروخي للإيهام بأن هجمات طائرات التحالف نجحت في القضاء على فاعلية الصواريخ العراقية ، ثم تقوم فجأة بمعاودة للهجمات الصاروخية بما يضمن لها درجة أكبر من الفاعلية والتأثير النفسي الناتج عن هذه الهجمات .

وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخي العراقي بصفة إجمالية بنقص الفاعلية منذ الأيام الأولى للحرب ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين :

أولهما : الكثافة الشديدة في أعمال القصف الجوي لطائرات التحالف ضد منصات إطلاق الصواريخ العراقية ، حيث استطاعت هذه المنصات حيزاً رئيسياً من الجهود الجوية لقوات التحالف ، مع الاهتمام المتزايد من جانبها بزيادة فاعلية هجماتها ضد المواقع الحقيقية وتفاذي التركيز على المواقع الهيكلية . كما جرى منذ الأسبوع الثاني لأعمال القتال توجيه جزء من مجهود طيران التحالف للقيام باتخاذ أوضاع الاسمعداد الجوي بتوجيه من طائرات الإنذار المبكر (أولكس) للتحرك فوراً لمهاجمة منصات إطلاق الصواريخ العراقية المتحركة بمجرد اكتشاف الإطلاق ، الأمر الذي مكّن قوات التحالف من تدمير العديد من هذه المنصات .

ثانيهما : نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت) في اعتراض أغلب الصواريخ التي أطلقها العراق ، وكانت هذه الصواريخ منصوبة في الأراضي السعودية منذ فترة ما قبل اندلاع أعمال القتال ، كما سارعت الولايات المتحدة بنشر بطاريات من هذه الصواريخ بكامل أنظمتها في الأراضي الإسرائيلية بمجرد تعرضها للقصف الصاروخي العراقي . والواقع أن هذا النجاح كان مرتبطاً إلى حد كبير بتدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية ، سواء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه فيها ، أو من حيث ارتباط نظام تشغيل مجموعة الدفع مع

ومن الممكن تصور أن الأهداف التي سعى العراق إلى تحقيقها من وراء تنفيذ هذه الأعمال قد اختلفت في حالة السعودية عنها في حالة إسرائيل . ففي حالة المملكة السعودية ، استهدف القصف الصاروخي العراقي زيادة تكلفة الحرب وبث الرعب والخوف لدى كل من المسؤولين الرسميين وأفراد الشعب على حد سواء ، علاوة على ما قد يؤدي إليه ذلك من حدوث بعض الاضطرابات الداخلية في البلاد ، أي أن الهدف هنا كان سياسياً بالدرجة الأولى ، ولم يكن من الممكن استخدامها على نطاق واسع ضد الأهداف العسكرية الإستراتيجية لقوات التحالف في السعودية لارتفاع دائرة الخطأ المحتمل لها إلى حد كبير ، فضلاً عن افتقار القوات العراقية لقدرات استطلاع ملائمة يمكن من خلالها توجيه أعمال القصف الصاروخي . أما في حالة إسرائيل ، فقد استهدفت أعمال القصف الصاروخي العراقي حر إسرائيل إلى دائرة الحرب وتوريطها فيها ، الأمر الذي كان يمكن أن يترتب عليه - حسب التصور العراقي - حدوث ردود فعل شديدة واسعة النطاق لمصلحة العراق في العالم العربي ، إضافة إلى أن مجرد إقدام العراق على قصف إسرائيل بالصواريخ كان يفترض أن يؤدي إلى زيادة التعاطف والتأييد الشعبي في العالم العربي للعراق حسب تصور القيادة العراقية أيضاً .

وعلى هذا الأساس ، أولت القيادة العراقية اهتماماً واضحاً بتوجيه ضربات صاروخية ضد الدولتين مهما كلفها ذلك في المقابل . وتنتمي الصواريخ العراقية التي أطلقت خلال القتال إلى فئة (سكود - ب) أو طرازها المعدل (الحسين) ، وكانت التقديرات المتاحة قبل اندلاع أعمال القتال تشير إلى أن العراق يمتلك حوالي ٤٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ أرض - أرض مع حوالي ألف صاروخ ذات مدى متباين . وقد اعتمدت أعمال استخدام وإطلاق الصواريخ أرض - أرض العراقية على الإستراتيجيتين التاليتين :

الأولى : إستراتيجية الإغراق الصاروخي : وتتمتع عند التطبيق على إطلاق عدد كبير نسبياً من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة ضد أكثر من هدف في أراضي الدولة المستهدفة ، بحيث يصعب التصدي لها جميعاً . وبمقتضى هذه الإستراتيجية ، حرص العراق في بداية الحرب على إطلاق الصواريخ بكثافة عالية ، لا سيما ضد إسرائيل ، إلا أن كثافة أعمال القصف الجوي لقوات التحالف الدولي ضد منصات إطلاق الصواريخ العراقية ومستودعات تخزينها قد أدت تدريجاً إلى الإقلال من قدرة العراق على تنفيذ هذه الإستراتيجية .

الثانية : إستراتيجية التمويه والخداع : وقد انطوت هذه الإستراتيجية على قيام القيادة العراقية بمجموعة من

الرأس العربي للصاروخ ، وقد أدى ذلك إلى تدمير اعتراض أغلب صواريخ (سكود) العراقية .

(٢) العملية الهجومية التكتيكية ضد مدينة الخافجي السعودية :

تعتبر هذه العملية واحدة من أكثر أعمال القتال التي احتدم الجدل والخلاف في تحليلها في إطار حرب الخليج ، حيث امتنعت القيادة العراقية عن تقديم تحليل معقول للأسباب الكامنة وراء إقدامها على تنفيذ هذه العملية ، في حين تبينت التحليلات المطروحة بشأنها ، على أننا نحصر الافتراضات البارزة وراء هذه العملية فيما يلي :

أولاً : إن هذه العملية كانت عبارة عن عمل من أعمال الاستطلاع بالقوة التي قامت بها القوات العراقية للوقوف على أوضاع قوات التحالف الدولي ومناطق انتشارها ... وغير ذلك من المعلومات التي كانت القيادة العراقية تنظر إليها .

ثانياً : إن هذه العملية كانت بمثابة محاولة من القيادة العراقية لدفع قوات التحالف نحو التحويل ببده المعركة البرية قبل استكمال تحقيق أهداف خطة العمليات الجوية ، الأمر الذي يمكن أن يضمن موقعها أمام الخطوط الدفاعية العراقية .

ثالثاً : إن هذه العملية كانت نتيجة لتبني القيادة العراقية لإستراتيجية استنزافية تستهدف إزلال خسائر متتالية بقوات التحالف عبر سلسلة من الضربات ، وبشكل مستمر وتصادى على امتداد زمني طويل نسبياً لإجهاذ قوات التحالف واستنزافها .

وقد بدأت هذه العملية في مساء يوم ٢٩ يناير ، وحاولت القوات العراقية خلالها الاستفادة من تخلخل الأوضاع الدفاعية لقوات التحالف في الأراضي السعودية والناتج عن انهماكها في استكمال عمليات التجميع والانتشار في المواقع المتقدمة ، وعدم تخصيصها بالتالي قوات كافية للدفاع عن الحد الأمامي لها . وجرى التنفيذ الفعلي للهجوم بتوجيه ضربة ذات أربعة محاور ، كان المحور الرئيسي منها في اتجاه مدينة الخافجي ، أما المحاور الثلاثة الأخرى فكانت ثانوية وفي اتجاهات أخرى . وبدأ الهجوم بجيتاز دفعة من الدبابات ت - ٥٥ العراقية للحدود الكويتية - السعودية في اتجاه موضع لمشاة البحرية الأمريكية ببعد حوالي ٥٠ ميلاً عن مدينة الخافجي ، وقد تقدمت هذه الدبابات ومدافعها إلى الخلف علامة على الاستسلام بغية تحقيق المفاجأة ، وبمجرد اقترابها من الموقع سارت إلى تحويل أوضاعها وفتحت النيران على القوات الموجودة فيه . والواضح أن هذا الهجوم كان يستهدف التغطية على الضربة للرئيسية للقوات العراقية

في اتجاه مدينة الخافجي ، والذي بدأ في أعقاب الهجوم المنكسر مباشرة ، حيث وصلت كتيبة عراقية مدرعة إلى المدينة وهلمت للقوات المتحالفة الموجودة بها ، واضطرتها للانسحاب ، إلا أن القوات الأمريكية التي كانت ترابط في مواقع خلفية جنوب المدينة بدأت في قصف القوات العراقية قسماً متواصل طوال ليلة يوم ٢٩ يناير ، كما شاركت في القصف مقاتلات الهجوم الأرضي (هارير) وطائرات الهليكوبتر (كوبر) .

وقد حاولت القوات العراقية في أعقاب ذلك الاستفادة من النجاح الجزئي الذي حققته بالهجوم على الخافجي ، من خلال توجيه ضربتين ثانويتين جديتين صباح يوم ٣٠ يناير ، واستهدفت هاتين الضربتين زيادة الضغط على القوات السعودية والمتحالفة المرابطة في تلك المواقع الحدودية ، ومنعها من معاونة القوات التي تقاتل جنوب الخافجي . وقد اشتملت الضربة العراقية الأولى على تقدم الدبابات والمشاة العراقيين نحو مواقع للحرس الوطني السعودي تبع حوالي مبلين عن مدينة الخافجي ، إلا أن هذه الضربة فشلت فشلاً زريعاً مواء في الاستيلاء على المواقع ، أو في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات المرابطة به . أما الضربة العراقية الثانية فقد جاءت في أعقاب إخفاق الضربة الأولى مباشرة ، واشتملت على قيام ٤٠ دبابة عراقية باجتياز الحدود السعودية - الكويتية في اتجاه مواقع لمناصر مشاة البحرية الأمريكية تبعد حوالي ٦٠ ميلاً عن مدينة الخافجي ، ولأدى هذا الهجوم نحو ميسر سابقه ، وأسفر عن تدمير ١٠ دبابات عراقية ، وأسر ٩ عسكريين عراقيين .

ومع الفشل المتوالى لهذه الهجمات ، اكتفت القوات العراقية بالعمل على تعزيز مواقعها في مدينة الخافجي . ومن الواضح أن القيادة العراقية كانت تعتزم دفع المزيد من القوات إلى المواقع التي استولت عليها إذا أتيح لها الوقت اللازم لذلك ، وقامت في هذا الإطار بمشد ما يقدر بأربعة لواءات ميكانيكية داخل الكويت شمال مدينة الخافجي بـ ١٠ كيلومترات ، ربما تمهيداً لدفعها إلى المدينة ، أو لاستخدامها في القيام بالمزيد من الهجمات على الأراضي السعودية . كما تزامن هذا الإجراء أيضاً مع قيام العراق بمشد ما يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ألف جندي ، ومثلت الدبابات والعربات المدرعة في أنحاء أخرى داخل النطاق الدفاعي العراقي في الكويت لنفس الغرض تقريبا .

وفي أعقاب توقف الهجمات العراقية ، بدأت القوات السعودية والقطرية في الهجوم على مدينة الخافجي فجر يوم ٣١ يناير ، وذلك بعد التمهيد الجوي والمدفعية الكثيف لمدة ٣٠ دقيقة متواصلة . ومن الواضح أن عملية استرجاع المدينة قد تمت على مرحلتين ، حيث أقدمت القوات

إيران معها في حرب الخليج ، وذلك عن طريق الإيحاء بأن لجوء الطائرات العراقية إلى إيران كان تطبيقاً لاتفاق سبق بين الدولتين ، كما حاولت أيضاً استعادة بعض هذه الطائرات من إيران قبل انتهاء الحرب ، الأمر الذي كان سيصبح - حال حدوثه - دليلاً قاطعاً على وجود اتفاق سبق ، إلا أن القيادة الإيرانية ظلت على موقفها الرافض لإعادة أي من هذه الطائرات إلى العراق قبل توقف القتال تماماً في الخليج .

وتنخب بعض التحليلات إلى أن لجوء الطائرات العراقية إلى إيران كان في الواقع في مصلحة جميع أطراف الصراع المسلح في حرب الخليج (العراق / قوات التحالف الدولي) ، وكذلك في مصلحة إيران . فمن ناحية ، كانت هذه الخطوة في مصلحة العراق في حيث أنها ساعدتها على إنقاذ طائراتها من الدمار سواء داخل النشم الخرسانية أو في الممارك الجوية مع طائرات التحالف . ومن ناحية أخرى ، كانت هذه الخطوة أيضاً في مصلحة قوات التحالف الدولي من حيث أنها مكنتها من العمل بحرية أكبر في غياب الطيران العراقي ، مع تحقيق التفوق الجوي العام في وقت أقصر مما كان مخططاً له ، علاوة على التمكن من تخصيص مجهود أكبر للعمليات الهجومية بعد أن كانت قد استنفذت قدراً كبيراً من الجهد في طلعات الإنقاذ والحماية . وأخيراً ، كانت هذه الخطوة في مصلحة إيران نفسها من حيث إنها ساعدتها على الظهور أمام الدول الإسلامية وأمام قطاعات الرأي العام الإيراني المؤيدة نسبياً للعراق في صورة الدولة المتعاطفة مع الموقف العراقي ، فضلاً عن قيامها باحتجاز هذه الطائرات كجزء من التوضيحات الاقتصادية التي تطلب المراقب بها في مقابل خسائر الحرب بينهما .

(٤) ضخ البترول في مياه الخليج :

تشير البيانات المتاحة إلى أن كميات النفط بدأت تنسرب إلى مياه الخليج منذ يوم ٢٦ يناير . وقد تبادلت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الاتهامات بشأن المنسب في هذا التسرب ، حيث ادعى العراق أن الولايات المتحدة كانت السبب وراء ذلك حينما أغرقت عدداً من ناقلات النفط في الخليج ، في حين نعتت الولايات المتحدة إلى أن العراق هو الذي تسبب في تسرب النفط حينما قام بفتح أنابيب مصب النفط الرئيسي في الأحمدي على مياه الخليج .

والحقيقة أن الواضح كما أثبتت تطورات الأحداث لاحقاً أن العراق كان قد تمدد لإحداث هذا التسرب ، وأن اتهاماته للولايات المتحدة كانت ضعيفة لا سيما وأن حجم التسرب كان أكبر بكثير مما يمكن أن تسببه ناقلات النفط التي تحدث عنها العراق ، ومن الممكن افتراض أن العراق كان يستهدف من وراء هذه الخطوة تحقيق هدفين أساسيين هما :

المتكورة المدينة في الفجر ، ونجحت بالفعل في الوصول إلى وسط المدينة ، إلا أنها اضطرت إلى التراجع بفعل كثافة المقاومة العراقية . ويعد أن أعادت القوات المتحالفة تنظيم صفوفها ، قامت بشن هجوم ثانٍ تمكنت خلاله من استعادة المدينة ، وإلقاء القوات العراقية في الأسر أو دفعها إلى التراجع داخل الكويت . وقد أشارت تغييرات قوات التحالف إلى أن العملية أسفرت عن وقوع حوالي ٤٠٠ جندي عراقي في الأسر ، ومقتل ٣٠ آخرين ، وتدمير ما بين ٣٠ - ٤٠ دبابة عراقية ، في حين قُتل للقوات المتحالفة حوالي ٢٧ جندياً ، منهم ١٥ جندياً سعودياً ، ١٢ جندياً أمريكياً من مشاة البحرية .

وأياً كان الهدف العراقي للكامن وراء هذه العملية ، فلن الهجوم العراقي كان فاشلاً بأي معيار من المعايير . فقد كان هذا الهجوم استنزافاً للقوات العراقية أكثر مما كان استنزافاً لقوات التحالف الدولي ، كما فشل الهجوم أيضاً في دفع قوات التحالف إلى التمعجل ببدء المعركة البرية ، وإنما دفعها فقط إلى تكثيف العمليات الجوية الرامية إلى عزل مسرح العمليات الكويتي ، مع التركيز بصفة خاصة على ضرب القوات العراقية المرابطة داخل الخطوط الدفاعية المقامة على الحدود الكويتية - السعودية ، وأخيراً ، يصعب تصور أن تكون هذه العملية قد زودت القيادة العراقية بأية معلومات استطلاعية ذات قيمة ، إذ أنها لم تؤد إلى الموصول على أسرى من قوات التحالف ، كما أن المعلومات والخبرة المكتسبة لدى القوات العراقية من هذه العملية لم تكن ذات قيمة كبيرة في العمليات اللاحقة ، ذلك أن الكثافة الشديدة في أصال القذف الجوي لطائرات التحالف ضد القوات العراقية في أعقاب هذه العملية قد تسببت في الحيلولة دون تمكين هذه القوات من تكرار مثل هذه النوعية من العمليات أصلاً .

(٣) تهريب الطائرات العراقية إلى إيران :

بدأت هذه الخطوة العراقية في يوم ٢٦ يناير مع هبوط سبع مقاتلات عراقية في شمال إيران ، ثم توالى بعد ذلك عمليات هروب الطائرات العراقية حتى وصل إجمالي عددها إلى ما يزيد عن ١٥٠ طائرة حسب تغييرات مصادر قوات التحالف الدولي ، واشتملت على قاذفات وقاذفات مقاتلة وطائرات استطلاع وطائرات نقل عسكرية وطائرات مدنية .

والاعتماد بصفة أساسية أن القيادة العراقية أقنعت على هذه الخطوة تحت تأثير فاعلية الهجمات الجوية لطائرات التحالف ضد القواعد الجوية ودمش الطائرات العراقية ، إلى الدرجة التي تمكنت معها القاذفات الجوية لطائرات التحالف من إلحاق إصابات مباشرة بالندش العراقية المحصنة . وقد عملت القيادة العراقية على استغلال هذه الخطوة في توريث

الأول : تكوين بقعة علاقة من النفط في مياه الخليج
بمك أن تروق أعمال الإضرار البحري ، التي كان يفترض
أن قوات التحالف سوف تقوم بها جنباً إلى جنب مع أعمال
القتال البري في المراحل اللاحقة من حرب الخليج .

والثاني : تلوث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها
من المنشآت البحرية ، بما يضر بمنشآت البنية الأساسية في
دول الخليج الأخرى ، ويرفع التكلفة الاقتصادية للصراع
الملحم بالنسبة لها .

وقد قدرت كميات النفط التي تسربت في مياه الخليج
بملايين الأطنان ، ووصلت مساحتها إلى ما لا يقل عن ٧٠٠
كيلو متر مربع ، وظل حجمها يتضاعف بصورة مطردة ،
إلى أن قامت طائرتان مقاتلتان أمريكيتان من طراز
(ف - ١١١) ، بإطلاق قنيتين من طراز (جي بي يو -
١٥) زنة كل منهما ١١١١ رطلاً على نظم مصمات
تسريب النفط ، ونجحت في إيقاف نفثة بقعة النفط في
الخليج . على أنه بالرغم من توقف تدفق النفط إلى مياه
الخليج ، فإن بقعة النفط العملاقة ظلت تمثل بعد ذلك مشكلة
بيئية خطيرة ، واستلزمت جهوداً دولية مكثفة لمعالجتها
والحيلولة دون اتساع نطاق المشكلات البيئية الناتجة عنها .

(٥) إشعال النار في آبار البترول في الكويت :

ظلت القيادة العراقية تهدد منذ الفترات الأولى لاندلاع الأزمة
بأنها سوف تقوم بتندير آبار النفط في الكويت . وعلى الرغم
من أن هذا التهديد كان يستهدف أساساً ردع قوات التحالف
الدولي عن مهاجمة القوات العراقية في الكويت ، إلا أن
الوئام العراقية التي وقعت في أيدي قوات التحالف بعد
انتهاء حرب تحرير الكويت أكدت على أن القوات العراقية
كانت قد قامت بالإعداد والتخطيط مبكراً لتندير آبار النفط
الكويتية تحت اسم « خطة التخريب المؤجل للآبار المهيأة
للتخريب » .

وقد بدأت القوات العراقية منذ الأسبوع الرابع لأعمال
القتال بإشعال النار في حوالي خمسين بئراً نظفياً كويتياً
موزعة على جميع حقول النفط بالكويت . والواضح أن هذه
الخطوة استهدفت بدورها تحقيق هدفين رئيسيين :

أولهما عسكري : ويستهدف استخدام الدخان الناتج عن
هذه الحرائق في أغراض سنر مواقع القوات العراقية في
دولة الكويت ، وإعاقة أعمال قتال قوات التحالف الدولي ،
سواء العمليات الجوية أو أعمال القتال البري .

ثانيهما اقتصادي : ويمثل امتداداً لمبادرة عراقية تقوم
على التندير الشامل والمنظم لجميع المرفآت الاقتصادية في
دولة الكويت قبل الانسحاب منها .

ومع استمرار تطور أعمال القتال ، وسعت القوات
العراقية نطاق أعمال إشعال الحرائق في آبار النفط في
الكويت ، ولم تنسحب هذه القوات من الأراضي الكويتية
إلا وكانت قد أشعلت النار في غالبية آبار النفط فيها .

وتعتبر هذه التطبيقات الخمسة السابقة بمثابة المجهود
العسكري الرئيسي للقوات العراقية في حرب الخليج ،
واتسعت في معطها بالمحدودية الشديدة وبالمعز عن أحداث
تغييرات جوهرية في مسار الصراع الملحم . وقد تميزت
أغلب هذه التطبيقات بالصور الواضح في الأهداف الكامنة
ورامها منذ التخطيط والإعداد ، علاوة على أنها شهدت
أخطاء فادحة عند التطبيق . على أن هذا التحليل لا يكفي
بعد ذاته للوقوف على جملة العوامل الكامنة وراء إخفاق
الفكر العسكري العراقي في تحقيق أهدافه الإستراتيجية ،
وسوف نحاول فيما يلي التعرف تفصيلاً على هذه العوامل .

د - العوامل الكامنة وراء إخفاق الفكر العسكري العراقي في تحقيق أهدافه

ترجع الهزيمة العسكرية المريعة التي تعرضت لها
القوات العراقية بمجرد بدء المعركة البرية ، إلى تضافر
مجموعة متنوعة من العوامل والاعتبارات ، يرجع بعضها
إلى قصور التخطيط الإستراتيجي العراقي ذاته ، في حين
يرجع البعض الثاني منها إلى اختلال موازين القوى
العسكرية في حرب الخليج لتغير صالح العراق ، أما البعض
الثالث منها فيعود إلى المساوئ العديدة التي صاحبت
التطبيق العسكري العراقي لمبادئ الحرب . وأخيراً ، فبلى
الرغم من أن هذه العوامل الثلاثة كانت ذات آثار سلبية فادحة
على القوات العراقية ، إلا أن الحرب في النهاية عبارة عن
ظاهرة ذات شقين ، وصراع بين جانبين ، ومن ثم فإن
الصعف العراقي سواء في القوة والأداء العسكري لابد أن
يكون قد تكامل مع إعداد وتنفذ جديدين من جانب قوات
التحالف الدولي ، بحيث أدى هذان الجانبان معاً إلى تمكين
القوات المتحالفة من تحقيق انتصارات عسكرية غير عادية ،
وبشكل كامل بمجرد بدء المعركة البرية ، مع ندرة الخسائر
العسكرية في صفوف قوات التحالف ، وسوف نناول فيما
يلي هذه العوامل والاعتبارات تفصيلاً .

(١) قصور الأساس النظري للإستراتيجية العسكرية العراقية :

ارتكزت الإستراتيجية العسكرية العراقية كما سبق
الإشارة على مبدأ الدفاع ، سواء كإطار عام للعمل العسكري
الإستراتيجي للقوات العراقية ، أو كمبدأ رئيسي من مبادئ
إدارة الصراع الملحم من جانب القيادة العراقية . والواقع أن

المذاهب العسكرية المعاصرة على اختلافها ترفض الإعتراف بالدفاع على المستوى الإستراتيجي أو بالحرب الدفاعية ككل ، باستثناء تلك الحالة التي يكون الغرض الجوهري للدفاع الإستراتيجي فيها هو إكتساب الوقت واختلاف شروط وظروف قتالة لأن تحدث تغيرا في موازين القوى لصالح الطرف الذي يبنى الإستراتيجية الدفاعية ، بحيث يصير في إمكانه بعد ذلك التحول من حالة الدفاع الى حالة الهجوم ، وبالتالي انتزاع زمام المبادرة الإستراتيجية من أيدي الخصم.

وبحلاف مثل هذه الحالة ، فإن الإستراتيجية الدفاعية السلبية تعتبر خطأ قاتلا للجانب الذي يتبنّاها . وعلى الرغم من أن القيادة العراقية ظلت تصدر عددا من الإشارات التي توحي أن الإستراتيجية الدفاعية التي تتبناها تتضمن داخلها أعمال الدفاع الإيجابي ، إلا أنها حرمت قواتها من إملاك القدرة التي تتيح التحول إلى الهجوم المضاد سواء من حيث طبيعة أعمال إنتشار القوات ، أو من حيث موازين القوى البرية ، والتي تقرب من درجة التعادل بين طرفي الصراع في الحرب . وبالتالي ، فإن الإستراتيجية العسكرية التي كانت تتبناها اندرجت في الواقع في إطار إستراتيجيات الدفاع السلبية . وتعتبر نقطة الضعف الرئيسية في مثل هذه الإستراتيجية في أنها تحصر المجهود العسكري للطرف المدافع في نطاق رد الفعل ، وتجعله دائما عرضة لمبادرات الطرف المهاجم . ومن ثم ، فإنه مهما كانت فاعلية الأعمال الدفاعية ودرجة نجاحها في رد الخصم المهاجم ، إلا أن إكتفاءها برد هجوم الخصم إنما يجعل الطرف المدافع معرض دائما لهجمات متتالية من جانب العدو ، أصعب إلى ذلك أن الإكتفاء بالعمل الدفاعي السلبى يحرم الطرف المدافع من التوظيف الجيد لقدراته القتالية أيا كان مستواها .

وقد أدى إلزام القيادة العراقية بهذه الإستراتيجية الدفاعية إلى إفقاد قواتها القدرة على إملاك خعة الحركة والقدرة على المناورة ، وقامت بنشر هذه القوات داخل تحصينات وشم في باطن الأرض لوقياتها من الفارات الجوية ، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لتجميع أنواع نيران للقوات المشتركة ، دون أن تمتلك القدرة على الرد بشكل يمثل ردعا ولو نسبيا لقوات التحالف ، ودون أن يتوافر لها أدنى قدرة من الحماية الجوية .

وحتى عندما قررت القيادة العراقية تطوير موقعها العسكري ، والتحول نحو تنفيذ الهجمات التكتيكية المحدودة والتي بدأت بالهجوم على مدينة الخافجي الحدودية السعودية ، يفرض الضغط على قوات التحالف الدولي ، فإن هذا التنفيذ قد اتسم بقصور تصور الجانب العراقي لكيفية تطوير مثل هذه النوعية من العمليات الهجومية ، إذ على الرغم من أن القوات العراقية نجحت في بادية الأمر في

إتجاز مهمتها ، إلا أنها حاولت الإحتفاظ بمدينة الخافجي الحدودية السعودية ، بينما كان يفترض أصلا لنجاح هذه العملية أن تقوم القوات العراقية بإتزال ضربة مباغتة بالخصم ، ثم الإرتداد السريع باللقوات لدعم إضاح المجال أمام الخصم لإحتلال مختلف قدراته العسكرية ضد القوة العراقية المهاجمة . وبالتالي فقد أدى ذلك إلى اضطراب القوات العراقية إلى الإسحاب من المدينة المذكورة ، بل أدت العملية إلى إندلاع ردود فعل حادة ضد القوات العراقية من جانب القوات المتحالفة ، وقد ساعد على ازدياد حدة هذه الردود أن القيادة العراقية لم تحتط بدرجة كافية لإحتتمالات عمل قوات مسكر التحالف الدولي .

(٢) اختلال موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق :

انضمت ديناميكية الصراع المسلح في الخليج بوجود حالة من الإختلال الساحق لموازين القوى في غير صالح الجانب العراقي . فللعراق وضع نفسه في مواجهة مع المجتمع الدولي بأسره ، وأصبح في مواجهة مع قوات تتفوق عليه كميا ونوعيا في أغلب نوعيات أسلحة ومعدات القتال الرئيسية ، إلى جانب أنه يفتقر إلى مصادر الدم والإسناد الخارجية ، مع التناقص المستمر في الموارد العسكرية والاقتصادية المتاحة لديه . وقد حاول العراق في ظل هذا الوضع إطالة زمن الحرب إلى أقصى فترة ممكنة والاقتصاد في استخدام الموارد والطاقت المتاحة لديه وتوسيع نطاق الحرب ، مع الإعداد لغوص حرب برية صارية تنكبد خلالها القوات المتحالفة خسائر جسيمة في الأفراد والمعدات . وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية قد أدت إلى تأخير الهجوم البري للقوات المتحالفة ، إلا أنها لم تحول في النهاية دون الحاق الهزيمة العسكرية بالقوات العراقية .

فقد ترتب على الإختلال المذكور وجود تفاوتات حاد في الأعداد المملوكة للطرفين من نوعيات معينة من الأسلحة والمعدات في غير صالح العراق كميا ونوعيا ، لا سيما في ميزات القوى الجوية سواء في الطائرات القتالية أو هليكوبتر القتالية أو هليكوبتر المساندة ، حيث كان إجمالي ما تمتلكه القوات المتحالفة من طائرات القتال قبل إبدلاع الحرب يصل إلى حوالي ١٧٢٠ طائرة قتال من مختلف الأنواع في مقابل ٨٠٠ طائرة للعراق ، كما كانت القوات المتحالفة تمتلك ٤٠٠ طائرة هليكوبتر قتالية في مقابل ٣٠٠ طائرة للعراق ، في حين كان ما لدى القوات المتحالفة من طائرات الهليكوبتر المساندة يصل إلى حوالي ٨٠٠ طائرة في مقابل ٢٥٠ للعراق . وقد أدى المسار الفعلي للحرب إلى زيادة الفجوة كثيرا ، بدرجة كان من شأنها إخراج القوات الجوية العراقية بصورة شبه كاملة من ساحة

(٣) التطبيقات العراقية الفاشلة لمبادئ الحرب :

أدى تركيز القيادة العراقية على المبادئ القتالية المشار إليها سابقاً ، والمتمثلة في مبادئ الدفاع والحشد والاقتصاد في القوى والحفاظ على الهدف ومركزية القيادة ، إلى الوقوع في امثال قاتل لمبادئ أخرى بالغة الأهمية في إدارة الصراع المسلح ، مثل مبادئ العمل الهجومي والأمن والمبادرة والحسم في القتال ، بل ان التطبيق الفعلي للمبادئ موضع التركيز قد اشتمل بنوره على أخطاء جسيمة .

فقد إغفرت الإدارة العراقية للصراع المسلح إلى الكثير من المبادئ الحيوية لتسيير أعمال القتال مثل المبادرة والحركة والأمن ، وقد ظلت هذه الخاصية تطبع العمل العسكري العراقي منذ اندلاع أعمال القتال في ١٧ يناير ١٩٩١ ، وبصفة خاصة بعد نشوب القتال البري . فقد كان الإغترار إلى المبادئ بمثابة نتيجة منطقية للإنزاع القوات العراقية بالموقف الدفاعي السلبي وعجزها عن التحرك في مسرح العمليات من جراء الانقصار إلى أدنى درجة من الحماية الجوية . والمقصود بالإغترار إلى المبادئ هو عجز القوات العراقية عن إحباط مخططات قوات التحالف وإيريكها ، وقد نجمت هذه الخاصية في تعرض القوات العراقية للضربات الجوية المكثفة من جانب قوات التحالف الدولي ، ثم تزايد عجز القوات العراقية في مواجهة القوات المتحالفة في أعقاب اندلاع أعمال القتال البري ، لا سيما في ظل افتقارها التام إلى إمكانيات إستطلاع . ومن ناحية أخرى ، اغفرت الإدارة العراقية للصراع المسلح إلى أدنى تطبيق لمبدأ الحركة ، حيث كان الانقصار إلى الحركة بمثابة الوجه الآخر للإغترار إلى المبادئ ، ويعني الإنقراض إلى الحركة ان هناك عجزاً عن العمل أسرع مما يعمل الخصم بصورة شاملة ، أي على مستويات الحركة التتبعية والتكتيكية .

والجانب الأكثر بروزاً الذي ظهرت فيه هذه الخاصية لدى القوات العراقية هو في جانب المعجز عن إيصال التعزيزات والدعم اللوجستيين الدائم ، وذلك بفعل ضرب خطوط المواصلات العراقية كافة ، وبالتالي عجز تلك القوات عن تأمين خطوط مواصلاتها الداخلية في القتال وخطوط تحرك مناوراتها ..

ومن ناحية أخرى ، فإن التطبيق القتالي الفعلي للمبادئ المتنباه من جانب القيادة العراقية قد اشتمل على أخطاء قاتلة ، لا سيما في أعقاب نشوب القتال البري . وينطبق ذلك على مبادئ الدفاع والحشد والاقتصاد في القوى ، والتي شابتها درجة واضحة من الأخطاء والسياسية الجسيمة عند التطبيق . فقد أدى اندلاع القتال البري إلى إظهار عدم فاعلية

القتال في الخليج ، وتمكين قوات التحالف الدولي من تحقيق المبادرة الجوية فوق مسرح العمليات . أما فيما يتعلق بميزان القوى البحرية ، فقد تمتعت القوات المتحالفة بتفوق مطلق على العراق ، حيث كانت تمتلك قبل بدء العمليات حوالي ١٦٠ قطعة بحرية ما بين سفن السطح القتالية الرئيسية وكاسحات الألغام وسفن الدعم والاستناد والواصلات الهجومية ، في حين لم يكن للعراق يمتلك قدرات بحرية ذات قيمة . وبالنسبة لميزان القوى البرية ، فإن الصورة كانت مختلفة قبل بدء العمليات ، حيث كان العراق يحقق تفوقاً ضئيلاً في أعداد دبابات القتال الرئيسية والحرث المدرعة ورجامات الصواريخ ، على أن اضطراب القيادة العراقية إلى تفكيك قواتها ما بين مسرح العمليات الكويتي ، والمنطقة الجنوبية الممتدة ما بين بغداد والبصرة ، ومناطق الحدود التركية والمصرية ، وحول العاصمة بغداد ، والمنطقة الشرقية ، إنما أدى في نهاية المطاف إلى منع العراق من تحقيق تفوق في سلامة العمليات . أما فيما يتعلق بما يمتلكه العراق من أسلحة التدمير الشامل ، فقد كانت القيمة الأساسية لها تتركز حول إمكانية أن تؤدي الخشية من استخدامها لدى مصكر التحالف الدولي ، إلى منع نشوب الحرب أصلاً والقبول بتسوية سياسية وفقاً للشروط العراقية . وبعد نشوب العمليات العسكرية ، لم تقدم القيادة العراقية قط على استخدام هذه الأسلحة ، ربما لأن أعمال القصف الجوي لقوات التحالف الدولي قد نجحت في تدمير مستودعات تخزين هذه الأسلحة ، أو لأن القيادة العراقية خشيت أن يؤدي مثل هذا الاستخدام إلى التعرض لردود فعل إنتقامية من جانب القوات المتحالفة .

ويرتبط بما سبق ، أن الاختلال في موازين القوى بين الجانبين ، كان يمتد كذلك إلى ميزان القوى الاقتصادية الداعمة للمجهود الحربي في غير صالح الجانب العراقي ، الأمر الذي كان يمثل قيوداً جوهرياً على الإدارة العراقية للصراع المسلح ، حيث تتشامل القدرات الاقتصادية العراقية بصورة مطردة في الوقت الذي يمتلك مصكر التحالف الدولي موارد اقتصادية هائلة ومتجددة . وقد ترك هذا الاختلال الاقتصادي تأثيراته الضمنية على القوات المسلحة العراقية ، على نحو كان من شأنه نقص الإمداد والمواد التموينية ليس فقط في الجبهة الداخلية للعراق . ولكن أيضاً بين صفوف القوات العراقية سواء في مسرح العمليات الكويتي أو في جنوب العراق . وقد ترددت في هذا الإطار روايات كثيرة لكنت في جملتها على تنني مستوى القدرات اللوجستية العراقية من ناحية ، وعلى تضائل قدرات العراق على خوض قتال طويل الأمد من ناحية أخرى .

الخطوط الدفاعية العراقية ، لا سيما في مواجهة الأعمال الهجومية المتحالفة عن طريق الالتفاف على أجنحة للقوات العراقية ، دون اللجوء للقيام بهجوم اختراقى للخطوط الدفاعية العراقية . وقد ساعد على نجاح هذا التكتيك ، أن القيادة العراقية أعملت تمام جناحها الغربي ، وتركزت حدودها في مع السويديّة متفوحة لا يوجد بها أى قوات أو مواقع دفاعية ، وذلك من جراء الاعتقاد بأن هجوم القوات المتحالفة لن يتم من هذا الاتجاه ، نظرا لصعوبة الأرض وإنتشار الكثبان الرملية بها وامتدادها الشاسع ، ولذلك لم تمتد الدفاعات العراقية إلا لمسافة ٥٠ - ٦٠ كم فقط غرب وادى الباطن . الأمر الذى سهل الالتفاف على هذا الجانب باستخدام القوات المدرعة ، واعتمد هجوم قوات التحالف بشكل رئيسي على هذا الاتجاه . أما فيما يتعلق بمبدأ الحشد ، فعلى الرغم من أن القيادة العراقية كانت قد تمكنت من تطبيق أعمال الحشد العسكري بنجاح في مسرح عمليات الكويت وجنوب العراق ، إلا أنها فشلت في تطبيق الجانب الآخر من مبدأ الحشد بعد نشوب القتال البري ، والذي يتمثل في تنويع أعمال المناورة بالقوات في ظروف العمليات بقصد تأمين التركيز لاجل القوات العراقية متفوحة في مواجهة جزء معين من قوات الخصم ، وفي منطقة معينة من المسرح ، ودون أن يودى ذلك إلى أصعب موقف للقوات في نقاط أخرى من ساحة العمليات . وبدلا من ذلك ، ظلت القوات العراقية ثابتة في مواقعها دون امتلاك القدرة على تنويع أعمال المناورة ، إلى أن تمكنت قوات التحالف الدولي من تطويقها والقضاء عليها . وتطبيق نفس هذه الحقيقة على مبدأ الاقتصاد في القوى ، حيث أظهرت القيادة العراقية عجزا واضحا عن الاستخدام الفعال للقوات الإحتياطية الصاربية في ظروف القتال البري ، وبدلا ذلك بصفة خاصة في المعجز عن تحريك القوات الإحتياطية إلى النقاط المفروسة للخطر ، أو النقاط التي كان يتوجب العمل في إنتاجها .

(٤) الأداء العسكري لقوات التحالف الدولي :

تمثلت الأهداف الأساسية لدول التحالف في حرب الخليج في العمل على إخراج القوات العراقية من الكويت ، وتنمير القدرة العسكرية العراقية التي كانت مخصصة لمسرح العمليات الكويتي ، وانتزاع القدرة من العراق على استخدام أو إنتاج أو تطوير أسلحة الحمار الشامل ، وتنفيذ هذه الأهداف بأدنى قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المتحالفة وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة . وقد تطورت أساليب عمل القوات المتحالفة جوا وبحرا وبريا لتمكين بوضوح هذه الأهداف التي حددتها قيادة التحالف ، وبالتالي تدرج الأولويات العسكرية للتحالف خلال الحرب كالآتي :

- تنمير نظام القيادة والسيطرة والاتصالات العراقية ، وتعطيلها عن العمل إلى الدرجة التي تحول دون تمكين القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتعطيلها في صورة منسقة ، وبالتالي إشاعة الفوضى وانعدام التنظيم في صفوف تلك القوات .

- تعطيل نظام الدفاع الجوي العراقي لإتاحة الفرصة أمام طائرات التحالف لتنفيذ عملياتها الهجومية دون الخشية من التعرض لخمائر كبيرة .

- تحييد القوات الجوية العراقية ، ومنعها من العمل هجوميا ودفاعيا . وبالتالي إنتزاع التفوق الجوي ، ومن ثم السيطرة المطلقة على مسارح العمليات .

- منع العراق من شن هجمات مضادة ذات أهمية إستراتيجية سواء بالقوات الجوية أو الصاروخية على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف .

- تنمير القدرات العراقية في مجال أسلحة التنمير الشامل .

- مهاجمة وتنمير القاعدة الصناعية والإنتاجية العراقية بفرض شل قدرة العراق على متابعة خوض الحرب .

- عزل القوات العراقية في مسرح العمليات الكويتي .

وقد استغرقت أعمال تنفيذ هذه الأهداف المرحلة الأولى بالكامل من مراحل اللفف الجوي ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية ، وبعد الإنتهاء من تنفيذها تحولت قوات التحالف نحو ضرب قوات الإحتياط الإستراتيجية العراقية والتنمير المباشر للهجوم البري . ومن خلال هذا التتابع والتدرج الدقيق في تنفيذ العمليات العسكرية ، تمكنت قوات التحالف الدولي من إجهاض وإحباط الإستراتيجية الدفاعية العراقية بالكامل ومنع القوات العراقية من الصمود في الحرب البرية ، أو إلحاق خسائر جسيمة في أفراد ومعدات القوات المتحالفة ، بل إن القوات العراقية عجزت في الحرب البرية عن إيذاء أدنى قدر من المقاومة ، وطردت بالكامل من الكويت خلال أربعة أيام فقط من الهجوم البري .

٢ - الإستراتيجية العامة لقوات التحالف الدولي قبل نشوب الحرب الجوية

إنتهجت قيادة التحالف الدولي في الخليج إستراتيجية مختلفة إختلافا ناما عن تلك التي إنتهجتها القيادة العراقية ، فقد حرصت قيادة التحالف على إسغلال كل دقيقة للقيام

كانت السفن الحربية وسفن النقل المعدنية تقوم بنقل الأسلحة والمعدات إلى منطقة العمليات طبقاً لخطة ممكنة . واعتمدت القيادة الأمريكية في البداية على فرق الإقحام الجوي وفرق الإبرار (فرقة ٨٢ ابرار جوى ، فرقة ١٠١ اقحام جوى) ثم أخذ الاعتماد يزداد على فرق الفرسان وفرق المشاة الميكانيكية (الفرقة ٢٤) ثم عندما بدأت القيادة الأمريكية عملية نقل معدات الفرق المدرعة من أوروبا إلى السعودية تكامل البناء العسكري ل قوات التحالف مع وصول القوات من مصر وبريطانيا وفرنسا وقبل حلول منتصف يناير استكملت قيادة القوات المتحالفة حشد قواها وأصبحت مستعدة لبده العمليات .

وفي غضون عملية الحشد كانت عملية التدريب مستمرة حيث شاركت وحدات أمريكية في أعمال التدريب على عمليات الإبرار البحري بالتعاون مع القوات الجوية ، واستمرت عمليات إكتساب خبرات القتال في الصحراء على طريق دراجات تدريري مكثف لجميع العناصر . وأمكن في غضون ذلك التغلب على مشكلة كانت تهدد استمرار القوات المتحالفة وتهدد أداءها وهي مشكلة القيادة ، حيث أنشأت قيادة القوات المتحالفة وعلى رأسها القائد العام للقوات المسلحة السعودية (الفريق سلطان بن عبد العزيز) والجنرال شوارتمكواف القائد الأمريكى واستطاعت هذه القيادة أن تتم أعمال التنسيق بين الوحدات المشتركة ووضع الخطة العملية لتنفيذ المهام المكلفة بها القوات .

ومن ناحية أخرى كانت قيادة القوات المتحالفة تعتمد على أن أعمال الحظر الاقتصادي الذى فرضته قرارات الأمم المتحدة على العراق بحرا وبراً وجوا قد يؤتى ثمره فى اقناع العراق بفتح جندى الإستيلاء على أراضي النول المجاورة بالقوة تحت دعوى الحق التاريخي ، كما اعتمد على أن أعمال الحظر هذه سوف تؤدى إلى التأثير على الإمكانيات القتالية على المدى البعيد .

ومع هذا فإن الإدارة الأمريكية لم تكن على استعداد للإنتظار لمدة عام أو ١٨ شهر أخرى لمعرفة ما إذا كانت المقويات الدولية المعروضة على العراق ستؤدى مفعولها أم لا ، ولكنها كانت تريد إنهاء الأزمة قبل حلول فصل الصيف فى المنطقة على أى الأحوال ، وفى غضون شهر ديسمبر ١٩٩٠ بدأت الأمور تتصاعد بشكل درامى حيث سعت القوات البحرية ل تحالف نحو احكام الحصار البحرى على العراق كما تزايدت أعمال الحشد العسكري للقوات . ووصلت حاملات الطائرات فى الخليج إلى ست حاملات طائرات وحاملة واحدة فى البحر المتوسط لحماية إسرائيل . فى الوقت الذى كان فيه العراق يرفض الإنسحاب من الكويت تحت أى ظروف .

بأعمال الحشد والإعداد للحرب بشكل جدى ، مع وضع العامل الزمنى فى الإعتبار بالنظر إلى الظروف المناخية السائدة فى المنطقة .

وفى نفس الوقت سارت الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمى للأزمة جنباً إلى جنب مع جهود استكمال الحشد العسكري لقوات التحالف . وفى البداية اعتمد العمل الأمريكى على التهديد بالحرب إعلامياً ، ثم تحول الموقف تدريجياً إلى اقتناع كامل من قيادة التحالف بأن حل الأزمة لن يكون إلا بالحرب الفعلية ، وواجهت قوات التحالف المشكلات التالية أثناء أعمال الحشد :

- الاختلاف فى جنسيات القوات المشتركة وما يتبع ذلك من اختلاف فى اللغة والدين والعقائد القتالية وكذلك فى المعدات والأسلحة والذخائر المستخدمة ، الأمر الذى كان يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والجهد الإدارى .

- إغفار معظم القوات القائمة للإشتراك فى القتال إلى خبرات العمل فى الصحراء وإجنيابها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات معينة حتى يمكنها العمل فى مسرح العمليات الصحراوى .

- كانت مشكلة المناخ والطقس أكبر مشكلة واجهت قوات التحالف الدولى حيث كانت درجة الحرارة فى منطقة الحشد فى البداية مرتفعة للغاية (أكثر من ٤٥ مئوي) ، وكانت نسبة الرطوبة تصل إلى ١٠٠ فى المائة فى معظم الأحيان ، كما كانت العواصف الرملية تمثل عاملاً إضافياً يريد من وطأة نسوة المناخ .

افقدت القوات المشتركة التجهيزات الميدانية الصرورية لإقامة القوات وكان يلزمها البدء فى إنشاء هذه التجهيزات من الصفر ، بالإضافة إلى تجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومواقع وموانع ومركر قيادة ومحارب ومصنوعات إدارية وجميع هذه المستلزمات لم تكن موجودة من قبل على الإطلاق .

- كانت قوات التحالف تتصارع مع عامل الوقت بشكل مثير حيث كالى يلزم التوصل إلى حل للأزمة - على أى نحو - قبل أن يبنى شهر ابريل ويعود فصل الصيف مرة أخرى لكى لاتعاني القوات من جديد ، ولذلك كانت الجهود كلها مركزة على إنهاء أعمال الحشد والإستعدادات قبل منتصف شهر يناير ١٩٩١ .

وفى هذا السياق تعتبر عملية الحشد العسكري التى قامت بها قوات التحالف واحدة من أسخم العمليات التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت الطائرات الأمريكية طراز سى ١٤١ ، وسى - ٥ ، وسى - ١٣٠ ، تقوم برحلات جوية على مدار الساعة لبق القوات ، فى حين

الشائكة ، الخناق العميقة المضادة للتدابات المزودة بأنابيب
نقط يمكن إشعاله عن بعد ... الخ) .

- خوف التحالف من ارتفاع نسبة الخسائر ، والإعتقاد
بأن وقوع ١٠٠٠ قتيل أمريكي أو أكثر سيؤدي إلى أن
يتراجع الرئيس الأمريكي بوش عن الإستمرار في القتال
خصوصاً بعد أن بلغت جهات أمريكية مسؤولة في أحجام
الخسائر المتوقعة في الحرب القادمة .

وبعد انتهاء المهلة المحددة من مجلس الأمن في ١٥ يناير
١٩٩١ ، كانت إستعدادات قوات التحالف قد نمت بالفعل
سواء في الخليج أو في تركيا التي رفعت حالة الإستعدادات
في قواعد حلف الأطنطلي على أراضيها وكذلك بين صفوف
القوات المشتركة عموماً والقوات الجوية على وجه
الخصوص وبدأ العد التنازلي للحرب بالفعل .

٣ - العمليات الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولي في حرب الخليج

تعد العمليات الجوية الإستراتيجية التي بعثتها قوات
التحالف الدولي في حرب الخليج واحدة من أصعب العمليات
الجوية في التاريخ العسكري ، سواء من حيث نوعية وعدد
الطائرات المشتركة فيها ، أو من حيث حجم الأهداف
الإستراتيجية التي تم التعامل معها .

وعلى الرغم من أن حرب الخليج أُنُتِحت في نتائجها
ودروسها على أنه لا يمكن الإعتماد على العمليات الجوية
وحدها لحسم الحرب ، إلا أنه ليس هناك من شك في أن
العمليات الجوية لقوات التحالف كانت واحدة من المقابح
الأساسية في تحقيق الإنتصار العسكري على القوات
العراقية ، لا سيما من خلال ما قامت به من تهوية مسرح
العمليات وتقليل الحصائر إلى حد كبير ، علاوة على الدعم
والإنباد المباشر للقوات البرية .

وقد تحملت القوات الجوية المتحالفة العبء الرئيسي في
عملية عاصفة الصحراء ، ونشئت الفكرة الأساسية لدور هذه
القوات الجوية في العمل على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية من
العمليات تمهيداً للهجوم البري ، حيث تستهدف المرحلة
الأولى فرض السيطرة الجوية لطيران التحالف فوق مسرح
العمليات ، أما المرحلة الثانية فتستهدف مهاجمة
الإحتياطيات الإستراتيجية العراقية المتمركزة جنوب العراق
وشمال الكويت ، وأخيراً تستهدف المرحلة الثالثة الهجوم
على القوات العراقية الأمامية والتمهيد المباشر للهجوم
البري . وفي جميع هذه المراحل ، لم يجر تحديد عدد الأيام
التي تستغرقها كل مرحلة بشكل قاطع ، وإنما ترك ذلك
لظروف المواقف التكتيكية خلال القتال الفعلي .

وانبعت الإدارة الأمريكية أسلوباً يعتمد على المراحل
الزمنية لمعالجة القيادة العراقية إغتماداً على قرارات مجلس
الأمن باستخدام القوة لتحرير الكويت ، وكانت تملن عن
الفرصة تلو الفرصة للتوصل إلى حل للأزمة بالطرق السلمية
ووصلت تلك المحاولات ذروتها باقتراح عقد لقاء بين وزير
الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقي
طارق عزيز قبل وقت مناسب من إنتهاء المهلة التي حددها
مجلس الأمن لاتسحاب القوات العراقية من الكويت ، ولم
يسر الاجتماع الذي عقد يوم ٨ يناير ١٩٩١ بين الوزير
الأمريكي والعراقي عن أي نتائج إلا عن رفض وزير
خارجية العراق (طارق عزيز) إستلام رسالة من الرئيس
بوش إلى الرئيس صدام حسين قمها جيمس بيكر بدعوى
أن أسلوبها (غير مهذب) .

وببما لم يعد أمام الأمم المتحدة من فرصة للتوصل إلى
حل سلمي للأزمة إلا قيام السكرتير العام للأمم المتحدة
بزيارة العراق ، حيث وصل إلى بغداد فيما وصف ، بمهمة
الفرصة الأخير ، للتوصل إلى حل وكال يمكن للعراق أن
يقبل هذه المحاولة على أساس أنها صادرة من أكبر مؤسسة
عالمية وليس من دولة ، وكان يستطلع الرئيس العراقي أن
يستغل الاجتماع المشترك لحزب البعث العراقي ومجلس
الشعب العراقي لكي يعلن عن قبول قرارات مجلس الأمن
والإستسحاب من الكويت نزولاً على إرادة الشعب العراقي ،
وفي وجود السكرتير العام للأمم المتحدة ، ولكن العراق لم
يفعل وفشلت بذلك مهمة بيريز ديكيولا والمهلة المحدد على
وشك الإنتهاء .

ومع إصرار القيادة العراقية على خوص القتال دفاعاً عن
فراها باحتلال الكويت تكونت قناعة شبه كاملة لدى
قطاعات معينة في بعض الدول العربية (اليمن ، الأردن ،
الجزائر ، السودان ، موريتانيا) أن العراق سينتصر على
القوات المتحالفة لو أنشغل القتال . كما أن الرئيس العراقي
عندما سئل عن توقعاته أن يهزم في القتال المحتمل
النشوب ، ورد قائلًا « ولا واحد في المليون » . ومن
المحتمل أن يكون الرئيس العراقي قد بنى موقفه ذلك على
الاعتبارات الآتية :

- التأثير النفسي السيء للدعاية العراقية على جنود
التحالف .

- المعاطلة وتضييع الوقت ومنع نشوب الحرب في
الأساس .

- استغلال الرأي العام الداخلي في أمريكا ودول أوروبا
والذي يعتبر ذا تأثير قوي على حكومات هذه الدول .

- النظام الدفاعي القوي المدعم بموانع متعددة بالفت
الدعاية العراقية في وضعها (حقول الألغام ، موانع الأسلاك

٢ - إن قوات التحالف الدولي كانت تمتلك تقوفا شبه مطلق كما وكيفا على ما يملكه العراق ، فقد كانت تمتلك ما يزيد على ٣٠٠٠ طائرة قتال من مختلف الأنواع (١) ، وتمتبر جميعها من أحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجي المعاصر سواء ما هو في جسم الطائرة أو ما يوصل بالاستخدام الفني والتكتيكي ، وكذلك في مجال الكشف والتنشيط والإطلاق ، وحتى التأثير الهائل للذخائر التي تحملها ، كما كانت تتمتع بتوافر جهاز منطور للغاية للتخطيط والقيادة والسيطرة .

٣ - إن عملية الحشد المعسكر البري للقوات المتحالفة لم تكن قد اكتملت حينما انتهت المهلة الدولية التي حددتها قرار مجلس الأمن ، حيث لم تكن القوات البرية مستعدة لخوض المعركة البرية ، لا سيما بالنسبة للقوات البرية الأمريكية ، والتي كانت قد وصلت إلى ٣٧٠ ألف جندي فقط ، بينما كان مخططا أن تصل إلى ٤٣٠ ألفا . ولذلك اتخذ قرار التدخل في العمليات على أسس البدء بالإعتماد على القوات الجوية لحين الانتهاء من الحشد البري الكامل .

وعلى هذا الأساس ، جرى تخطيط العمليات الجوية خلال الفسحة أسابيع الأولى من حرب تحرير الكويت لتحقيق مهام إستراتيجية محددة ، تتغير تبعا لمراسل الخطة والظروف الجوية والتكتيكية والإستراتيجية لمصرح العمليات بهدف توفير الموقف المناسب لنجاح الهجوم البري الشامل لتحرير الكويت . ومن ثم ، فقد تدرجت أهداف العمليات الجوية خلال الأسابيع الأولى من الحرب بحيث اشتملت كما سبقت الإشارة على ما يلي :

١ - تمهيد نظام القيادة والتحكم والإتصال وتعطيله عن العمل إلى الحد الذي يحول دون تمكن القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتخطيطها بصورة منسقة ، وبالتالي إشاعة حالة من الغوضى وإنعدام التنسيق في صفوف القوات المرابطة على الخطوط الأمامية نتيجة عدم تمكنها من تلقي الأوامر من قيادتها المركزية .

٢ - تعطيل نظام الدفاع الجوي العراقي بصورة تتيج لطائرات التحالف تنفيذ عملياتها الهجومية دون الخشية من تعرضها لضائر كبيرة ، سواء كان ذلك فوق مسرح العمليات الكويتي أو داخل العمق العراقي .

٣ - تمهيد السلاح الجوي العراقي ومنعه من العمل هجوميا ودفاعيا ، وبالتالي التفوق الجوي ، ومن ثم السيطرة الجوية المطلقة على مسارح العمليات .

وقد اعتمد عمل القوات الجوية لقوات التحالف على استخدام أساليب جديدة في العمل الجوي وأنظمة متقدمة للحرب الإلكترونية للتشويش على الأنظمة المضادة التي يملكها الخصم لتجديدها عتارة على صواريخ وقابل ذات درجة دقة عالية ، وأساليب توجيه منظورة وذلك كله بالتعاون مع نظام قيادة وسيطرة وإنذار وجمع معلومات آلي نام سواء على الأرض أو في الجو .

أ - المنظور الإستراتيجي للحرب الجوية في الخليج : الأبعاد والأهداف

كانت الحرب الجوية في الخليج عبارة عن تطبيق بارع من جانب قوات التحالف الدولي لنظرية المعركة البر - جوية ، فيما جاء بمثابة أول تطبيق عملي لهذه النظرية في ظروف القتال المسلح الفعلي . وبنينا الهيكل النظري الرئيسي لفكرة المعركة البر - جوية على التنفيذ الواسع النطاق لأعمال القذف الجوي ضد الأعماق المعادية ، وذلك من خلال الإستفادة القصوى من التفوق النوعي والكمي شبه المطلق لقوات التحالف الدولي ، لا سيما من خلال الاستعانة بالتطورات التكنولوجية المتحققة في مجال التسليح الجوي لتأمين وإملاك زمام المبادرة في أعمال القتال ، ثم إستغلال هذه المبادرة في تنفيذ الهجمات المكثفة ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية بكافة أنواعها داخل أعماق العراق ، بقصد الإخلال بالتوازن الإستراتيجي والتكتيكي للقوات العراقية وتوجيه ضربات عنيفة وقوية ورئيسية بها من اتجاهات متعدد ، وبصورة متوالية وسريعة لمنعها من إملاك القدرة على الوقوف على قدميها ، بما يمهّد السبيل للبدء في أعمال الهجوم البري .

وقد اعتمد التطبيق العملي لنظرية الحرب البر - جوية ، على ممارسة إستراتيجية « نزلكم الأضرار » . وتقوم هذه الإستراتيجية بدورها على فكرة أن ما يحدث في الجو سوف يكون له بالتأكيد تأثير على القوات في البر والبحر ، وكل منهما يتأثر بالأخر ويؤثر فيه . وبالتالي ، فإن القذف الجوي المستمر سوف يشل إرادة القيادة العراقية ، ويقودها إلى إتخاذ القرار غير المناسب في الوقت غير المناسب . ومن ناحية أخرى ، فإن الإعتماد على القوة الجوية في تحقيق المهام الأساسية لعملية عاصفة الصحراء خلال المرحلة الأولى ، كان يستند إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية تتمثل في :

١ - إن القوة الجوية تمثل القوة المناسبة لتحقيق المهام السياسية - العسكرية لمعسكر التحالف الدولي بأدنى قدر ممكن من الضائر المادية والبشرية في صفوف قوات التحالف ، وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة .

(١) يشمل ذلك الطائرات المقاتلة والقاذفة والهليكوبتر الهجومى والهليكوبتر المستند .

٤ - منع العراق من شن هجمات ذات أهمية إستراتيجية سواء بواسطة طائراته القتالية أو بواسطة قدراته الصاروخية الهجومية أرض - أرض على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف .

٥ - تدمير القدرة العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل ، خصوصا التخابر الكيميائي والبيولوجي التي كان يمكن أن تلجأ بغداد إلى استخدامها بواسطة وسائل إيصال عديدة كانت متوفرة لديها مثل الطائرات والصواريخ أرض - أرض والقاذفات الصاروخية والمدفعية الميدانية .

٦ - شل قدرة العراق على متابعة خوض الحرب عن طريق مهاجمة وتصليل القاعدة الصناعية والإنتاجية التي كان يمكن ليعتاد الاستفادة منها لإدامة قواتها في الميدان .

٧ - عزل القوات الميدانية في مسرح العمليات الكويتي عن سائر الأراضي العراقية ومنعها من تلقي أي تعزيزات أو إمدادات عن طريق تدمير الجسور وطرق المواصلات الحيوية التي كانت تربط هذا المسرح بالمناطق العراقية الوسطى والشمالية .

وبعد التحقق من قرب إستكمال معظم هذه الأهداف ، بدأت العمليات الهجومية الجوية لقوات التحالف في التحول تدريجيا نحو تنفيذ الأهداف ذات العلاقة المباشرة بمسرح العمليات للكويتي ، وذلك في إطار التمهيد الفعلي للهجوم البري الشامل . وفي هذا الإطار ، ركزت العمليات الجوية لقوات التحالف على ضرب قوات الإحتياط الإستراتيجية العراقية التي كانت تكلف بدعم القوات الأممية في الكويت ومواجهة أي محاولة للإلتفات حولها ، كما ركزت أيضا على التمهيد المباشر للهجوم البري عن طريق تركيز عمليات القذف الجوي على الأهداف التكتيكية والميدانية العراقية في الكويت نفسها .

ب - المرحلة التمهيدية خلال فترة ما قبل بدء العمليات الجوية الإستراتيجية

اشتملت المرحلة التمهيدية السابقة على بدء طائرات التحالف لمهامها الجوية ، على قيام التحالف بإستكمال عناصر الحشد الجوي ، كما اشتملت بصفة خاصة على توفير عناصر الإستطلاع والحرب الإلكترونيات اللازمة لدعم أعمال قتال الطائرات القتالية المتحالفة .

وقد وصل إجمالي الطائرات القتالية إلى ٢٩٢٥ طائرة قبل نشوب العمليات الجوية ، منها ١٧٢٠ طائرة قتالية ، و ٤٠٠ طائرة هليكوبتر قتالية ، و ٨٠٠ طائرة هليكوبتر مساندة . وقد وصل عند أفراد السلاح الجوي الأمريكي في الخليج إلى حوالي ٥٠ ألف ضابط وجندي ، ويشمل هذا

العدد الطيارين والمهندسين وأطقم الصيانة والتشغيل الذين يعملون في حوالي ٢٥ سربا قتاليا رئيسيا تضم حوالي ٥٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة ، إلى جانب أسراب أخرى من طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل والتموين بالوقود وطائرات الرصد والإستطلاع والعمليات الإلكترونية . أما القوات الجوية البريطانية ، فقد وصلت قبل اندلاع عمليات القتال إلى حوالي ٤٠٠٠ فرد ، يعملون على تشغيل ٦ أسراب من الطائرات القتالية الرئيسية ، إلى جانب أسراب عدة أخرى من طائرات النقل والمساندة والدعم اللوجستي والإستطلاع البحري وطائرات الهليكوبتر المتنوعة . وأخيرا ، كانت القوات الجوية الفرنسية في الخليج قد وصلت بدورها إلى حوالي ٢٠٠٠ فرد يعملون على تشغيل الأسراب الجوية التي أرسلتها فرنسا إلى الخليج ، والتي كانت تضم ثلاثة أسراب وتشكيلات من الطائرات القتالية وفوجا جوية من طائرات الهليكوبتر المساندة إلى جانب تشكيلات من طائرات النقل والتموين الجوي بالوقود . كما كانت هناك قوات من دول مجلس التعاون الخليجي في إطار قوات « درع الجزيرة » تدعمهم القوات المسلحة السعودية .

ومن ناحية أخرى ، نشطت القوات المتحالفة منذ بدء الأزمة بصفة عامة ، ومع قرب انتهاء موعد المهلة الدولية للعراق بصفة خاصة ، في إطلاق أقمار الإستطلاع والتجسس فوق منطقة الأزمة ، الأمر الذي وفر لهذه القوات إستطلاعا جيدا كان له دور كبير في نجاح الضربة الجوية الأولى من عاصفة الصحراء ، حيث كانت قيادة القضاء في القوات الجوية الأمريكية قد خصصت عددا من الأقمار الصناعية من طراز (بلوك - ١٥ - ٢) التابعة لبرنامج الأرصاد الفضائي الدفاعي لجمع المعلومات العسكرية عن العراق . وكان كل فخر من هذه الأقمار المنكورة بحلق مرتين يوميا فوق منطقة الخليج ، وينقل خلال تحليقه لقطات تغطي إمتدادا مسافه ١٨٦٠ ميلا من القاهرة وتل أبيب

غربا ، إلى خليج عمان شرقا ، كما كانت أجهزة الإستشعار التصويري الموجودة على متن هذه الأقمار الصناعية تنقل لقطات تفصيلية للمسح ، والتي تعتبر ضرورية للغاية في العمل الجوي العسكري الميداني ، كما كان هناك إهتمام بقياس درجات الحرارة والرطوبة في البحر والتربة ، وقياس كثافة الأجواء . وقد قامت القوات الأمريكية قبل بدء اليوم الأول للقتال بإطلاق قمر صناعي إضافي طراز (لأكروس) لتكتيف عمليات الإستطلاع وجمع المعلومات ، لا سيما مناطق إنتشار وتمركز الصواريخ أرض - أرض الهجومية العراقية .

ومنذ مساء يوم ١٦/١/١٩٩١ نشطت أجهزة التشويش والإعاقة المضبوطة التابعة لقوات التحالف الدولي في العمل ضد جميع الوسائل الإشعاعية ونظم القيادة

واستقرت هذه المرحلة حوالى الثمانية أيام الأولى من حرب الخليج (الحرب الجوية) .

وبدأت هذه المرحلة مع بداية الحرب الفعلية فى الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ يناير ١٩٩١ ، حينما بدأت الطائرات المتحالفة فى توجيه الضربة الجوية الأولى ، والتي شارك فيها حوالى ٢٥٠٠ طائرة أسقطت ما يزيد على ١٨ ألف طن من المتفجرات ضد القواعد الجوية وقواعد إطلاق الصواريخ أرض - أرض وقواعد إطلاق صواريخ الدفاع الجوى ومراكز القيادة والميطرة والمفاعلات النووية وأماكن تصنيع وتخزين الأسلحة الكيميائية داخل كل من العراق والكويت ، وشاركت فيها الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسعودية والكويتية . وقد نجحت قوات التحالف الدولى خلال هذا الهجوم فى تحقيق المفاجأة التكنيكية ، وذلك عن طريق إغتيال توقعات الهجوم فى ليلة حالكه الظلام ، بدلا من بدئه فى ضوء القمر ، وقد عوض نجاح المفاجأة التكنيكية جزئيا عن فقدان المفاجأة الإستراتيجية ، والتي كانت صعبة المنال بالنظر إلى أن سيناريوهات الأحداث كانت متوقعة بالفعل قل إنذاعها .

وخلال هذه المرحلة جرى تنفيذ حوالى ١٥ ألف طلعة عمليات جوية ، كالى منها ٨ آلاف طلعة هجومية ، فى حين كان الباقي منها لأغراض التأمين والمساندة . ومن بين الطلعات الهجومية ، جرى تخصيص حوالى ٦٠٠٠ طلعة لغنزف أكثر من ٦٠ قاعدة جوية ومهبها ومطارا ، وكذلك لغنزف شبكات الدفاع الجوى العراقية ومراكز قذاتها ، وقد تكررت الضربات ضد بعض هذه الأهداف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة المذكورة ، فى حين تم تخصيص باقى الطلعات (٢٠٠٠) طلعة لغنزف أهداف إستراتيجية داخل العراق لتمثل فى القدرات الصناعية والتخزينية المتعلقة بالإنتاج النووى والكيمائى والبيولوجى ، علاوة على مهاجمة البنية الأساسية العراقية .

وقد حاولت طائرات القتال الحليفة قدر المستطاع تجنب إيقاع خسائر بين المدنيين بسبب استخدامهم للذخائر الموجهة بالليزر ، وبدا واضحا خلال هذه المرحلة أن كسب الحرب سوف يستغرق مزيدا من الوقت . وقد استخدمت قوات التحالف أيضا إستراتيجية « الضرب والنوقف » ، وارتكزت على التوقف لفترة معينة عن أعمال الغنزف الجوى لتحقيق هدفين : أولهما تقويم نتائج الضربة الجوية ومعرفة مدى التدمير المتحقق لوضع خطة الغنزف اللاحق بناء على النتائج المتكسمة ، وثانيهما : إعطاء فسخة من الوقت للرئيس صدام حسين للشعور بغداحة الخسائر التي لحقت - أو التي سوف تلحق - بقواته لضفه إلى قبول قرارات مجلس الأمن . ومن خلال أعمال التقويم المذكورة ، وجدت القيادة الأمريكية أن الغنزف الجوى المكثف من جانب قوات التحالف

والسيطرة والإتصالات العراقية على مختلف المستويات ، وكذلك ضد أنظمة الكشف الرادارى وإدارة النيران . وكانت عملية التمهد :الايكترونى بمثابة الحلقة الأخيرة فى جهود الإعداد لتنفيذ الضربة الجوية الأولى من جانب الطائرات القتالية المتحالفة ، واعتمد تنفيذ التمهد الايكترونى على قيام مجموعات من الطائرات المتحالفة المجهزة بمستودعات الإغاة الايكترونية ومعدات البحث الرادارى بلبده فى أعمال التشويش على أجهزة الرادار والاتصالات العراقية ، وذلك عن طريق إحداث حالة من التشعب فى الغلاف الجوى لمنع إنتشار أى من أنواع الموجات الكهرومغناطيسية والموجات الرادارية التي تستخدمها القوات العراقية المنخفضة فى عملها . وقد جرى تنفيذ عملية التشويش بشكل تدريجى لإحداث حالة التشعب ، ووصلت هذه العملية إلى ذروتها قبل شن الضربة الجوية بفترة قصيرة جدا ، الامر الذي أدى إلى إغقاد القيادة العراقية السيطرة على قواتها ، وأصبحت جميع وحدات القوات العراقية فى حالة جهل تام بما يدور حولها ، وعجزت عن إيداء أى قدر من الفاعلية فى مواجهة الضربة الجوية لقوات التحالف .

ج - مراحل تطور العمليات الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولى .

ارتكزت إستراتيجية استخدام القوات الجوية المتحالفة فى حرب الخليج على نظرية « تراكب المراحل » ، أى أنها اشتملت على مجموعة من المراحل غير المفصلة عن بعضها البعض ، بحيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة . على الرغم من أن كل مرحلة من مراحل تطور العملية الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف كانت تختص بتنفيذ مهمة معينة ومحددة ذات أسبقية أولى ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى إغفال باقى المهام ، ذلك أن المهمة الرئيسية ذات الأسبقية الأولى المطلوب تحقيقها كانت تستمد على ثلاثة أرباع المجهود الجوى الممكن تنفيذ لقوات التحالف ، فى حين يجرى توزيع باقى المجهود على باقى المهام الفرعية ذات الأسبقية الثانية . وقد مرت مراحل تطور العملية الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولى فى حرب الخليج بالمرحلتين الأربع التالية :

المرحلة الأولى : مرحلة فرض التفوق الجوى العام :

وقد استهدفت هذه المرحلة تحقيق السيطرة الإستراتيجية على أجواء مسرح العمليات الكويتى ، مع إجهاد قدرة العراق على القيام برد فعل جوى واسع النطاق قد يؤدى إلى إرباك تنفيذ الخطة السابقة التجهيز بقوات التحالف

لم يزل بعيدا عن إحداث التأثيرات المطلوبة خلال الأسبوع الأول ، ومن ثم جرى تغيير إستراتيجية التقصف الجوي بحيث يتم تكثيف أعمال ضرب القوات البرية العراقية ، جنبا إلى جنب مع مواصلة أعمال التقصف ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية .

المرحلة الثانية : مرحلة عزل مسرح العمليات :

وبدأت هذه المرحلة اعتبارا من اليوم التاسع للعمليات ، واستمرت حتى اليوم السابع والعشرين للعمليات ، أي أنها استغرقت حوالي ١٩ يوما ، واستهدفت عزل القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق عن قبايتها في العراق . واشتملت على تركيز أعمال التقصف الجوي للطائرات المتحالفة ضد قوات الإحتلال الإستراتيجي العراقية المتمركزة في جنوب العراق ، إلى جانب التركيز على ضرب خطوط الإمداد العراقية وسط الكويت بهدف فصل القوات العراقية المحتشدة داخل النقاط الدفاعية المقامة على الحدود مع السعودية عن احتلالها الإستراتيجي .

وقد استفادت قوات التحالف الدولي في هذه المرحلة من ظروف التحسن النسبي في الأحوال الجوية ، كما شاركت القوات البحرية المتحالفة في تنفيذ المهام المذكورة عن طريق إطلاق الصواريخ (توما هوك) من القلاع البحرية في الخليج والبحر الأحمر ضد الإحتياطيات الإستراتيجية العراقية مع استمرار التركيز خلال هذه المرحلة أيضا على مهاجمة مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات ، ونظم الدفاع الجوي ، ومراكز البحوث والفاعلات النووية ، ومصانع إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، ومنشآت البنية الأساسية . كما جرى خلال هذه المرحلة تخصيص جزء من مجهود طيران التحالف لاقتفاء أوضاع الإستهلاك الجوي تحت قيادة وسيطرة طائرات الإنذار المبكر (أولكس) لتوجيهها نحو ضرب ومهاجمة منصات إطلاق الصواريخ أرض - أرض العراقية من طراز (سكود) فور اكتشاف الإطلاق ، ونجحت هذه الطائرات في تدمير العديد من منصات الصواريخ العراقية بهذا الأسلوب على الرغم من سوء الأحوال الجوية خلال بعض الفترات .

وبفضل تزايد فاعلية أعمال التقصف الجوي ضد نشم الطائرات المحسنة العراقية ، بدأ العديد من الطائرات العراقية في التوجه إلى إيران والهبوط في مطاراتها ليستغلل القطاع الشمالي للعراق البعيد عن مناطق عمل طائرات النول المتحالفة ، ووصل عدد هذه الطائرات خلال الأسبوع الثاني للعمليات إلى ما يقرب ١١٠ طائرات .

وخلال هذه المرحلة ، نجحت طائرات القتال المتحالفة في إحراز « السيادة الجوية المطلقة » فوق مسرح العمليات في الكويت والعراق ، حيث أجمعت المقتلات العراقية عن

التصدى للطائرات المتحالفة المهاجمة . وقد بلغ إجمالي الطلعات الجوية خلال هذه المرحلة حوالي ٢٩ ألف طلعة لطائرات التحالف الدولي ، وأسفرت العمليات الجوية خلال هذه المرحلة عن تدمير نسبة كبيرة من الأهداف المحددة لها ، حيث بلغ إجمالي الضحايا العراقية مع نهاية الأسبوع الثالث للعمليات حوالي ١٢٧ طائرة قتال منها ٢٨ طائرة في معارك جوية و ٣١ طائرة على الأرض و ١٨ طائرة داخل الدشم ، في حين وصلت خسائر الحلفاء في نصص المرحلة إلى حوالي ٢٤ طائرة قتال .

المرحلة الثالثة : مرحلة الهجوم على النقاط الدفاعية العراقية :

وقد استهدفت هذه المرحلة مهاجمة وتدمير القدرات البرانية للقوات العراقية المحسنة داخل النقاط الدفاعية في الكويت ، خاصة الدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية ، مع العمل على تفجير العدد الهائل من الأنغام التي زرعتها القوات العراقية ، وذلك كخطوة أولى قبل بدء الهجوم البري ، علاوة على الاستمرار في تنفيذ أعمال استكمال عزل منطقة العمليات . وقد بدأت هذه المرحلة في الأسبوع الرابع للعمليات ، واستمرت حتى قبل بدء الهجوم البري لقوات التحالف في ٢٤ فبراير ، أي إنها استغرقت حوالي أسبوعين . ونفذت الطائرات المتحالفة لتحقيق أهداف هذه المرحلة حوالي ٣١ ألف طلعة ، كان عدد الطلعات الهجومية منها حوالي ٢٠ ألف طلعة ، جرى توجيه ١٥ ألف طلعة منها ضد القوات البرية العراقية في الكويت ، في حين وجهت ١٥ آلاف طلعة المتبقية ضد أهداف العمق العراقي .

ولتنفيذ أهداف هذه المرحلة ، زابذت نسبة مشاركة القاذفات الأمريكية بعيدة المدى من طراز (ب - ٥٢) والتي كانت تنطلق من مناطق تركزها الأصلية في جزيرة بيجو جارسيا في المحيط الهندي ، بالإضافة إلى طائرات أخرى من نفس الطراز جرى نشرها في إنجلترا وألمانيا خصوصا . كما بدأت طائرات التحالف خلال هذه المرحلة في تطوير تكتيكات الهجوم التي تستغنيها ، حيث بدأت في تطبيق أسلوب يطلق عليه « أسلوب صيد السفرة » وضد على قيام الطائرات (إيه - ٦) ليلا بالبحث عن الأهداف العراقية المتمركزة في الظلام باستخدام لأشعة فوق الحمراء ، وتدميرها باستخدام القنابل المتفجرة . كما بدأت طائرات القتال الأمريكية في إلقاء قنابل وفود ضخمة من طراز (نيزي كنز) و (بيج بلو) لتفجير حقول الأنغام العراقية في الكويت ، وكانت زنة الواحدة منها تبلغ ٦,٨ طنا ، ويتم تفجيرها فوق حقول الأنغام . وفي نفس الوقت ، كثفت الطائرات العمودية الأمريكية من طراز (أبابلي) هجماتها ضد مواقع المدرعات العراقية . وقد أدت أعمال

د - النتائج الرئيسية للمعالم الجوية لقوات التحالف الدولي .

أدت الهجمات الجوية المتوالية لطائرات التحالف إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية الأساسية للعراق لمنع القيادة العراقية من الاستفادة منها في دعم مجهودها الحربي في مسرح العمليات . ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقييم شامل لنتائج العمليات الجوية لقوات التحالف ، ويعتمد هذا التقييم بالدرجة الأولى على تقديرات مصادر التحالف الدولي ، على النحو التالي :

□ القوات الجوية العراقية :

أدت العمليات الجوية لقوات التحالف إلى منع أي نشاط جوي عراقي فوق مسرح العمليات ، وذلك بعد ما يزيد على خمسة أسابيع من أعمال القصف الجوي ، حيث أدت إلى خروج واستبعاد حوالي ٣١٨ طائرة عراقية على الأقل من إجمالي ٥٥٠ طائرة كال سلاح الجو العراقي يمتلكها ، أي أن العملة الجوية لقوات التحالف أدت إلى إحداث تدمير فيما يصل إلى ٧٠ في المائة من قدرات السلاح الجوي العراقي ، فقد تم تدمير ٥٠ طائرة عراقية في الجو ، وتدمير ١٤٠ طائرة أخرى في حظائرها على الأرض ، بالإضافة إلى هرب حوالي ١٤٧ طائرة عراقية إلى إيران من بينها ١٢١ طائرة مقاتلة . وقد صاعف من حجم هذه الصناعات القصف الجوي لقوات التحالف لمر أيضا جميع محطات الرادار ومراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والقواعد الجوية .

□ القوات البرية العراقية :

استطاعت طائرات التحالف الدولي تدمير ما مجموعه حوالي ٦ لواءات مدرعة عراقية ، علاوة على تدمير ما يزيد عن عشر بطاريات مدفعية ميدانية عراقية في المناطق الدفاعية الأولى ، حيث تم تدمير ١٨٦٥ دبابة قتال رئيسية عراقية و ١٤٠٠ قطعة مدفعية خلال الغارات الجوية . بالإضافة إلى تدمير معظم مخازن ذخيرة القوات البرية العراقية المتواجدة في العمق وسائر أهداف البنية الأساسية للقوات العراقية من مخازن قطع الغيار وورش الإصلاح والمصانع الحديدية وكهرباء النقل .

□ القوات البحرية العراقية :

تم تدمير جميع عناصر القوة البحرية الهجومية العراقية ، والتي تتمثل في السفن المسلحة بالصواريخ من القوارب ولنشات الصواريخ ، كما تم تدمير جميع زوارق الدورية السريعة العراقية ، علاوة على ٦ كاسحات ألغام . يضاف

القصف الجوي المكثف من جانب قوات التحالف إلى اضطراب القوات العراقية إلى الانسحاب من بعض مواقعها المتقدمة في الخطوط الأمامية ، واتخاذ مواقع دفاعية أخرى داخل العمق العراقي .

وبصفة عامة ، أدت أعمال القصف الجوي لقوات التحالف منذ بدء العمليات وحتى قبل بدء الهجوم البري ، إلى تدمير ١٦٨٥ دبابة عراقية ، و ٩٢٥ ناقلة جنود مدرعة عراقية ، و ١٤٨٥ مدفعا عراقيا حسب تقدير المصادر المتحالفة ، كما أدت في نفس الوقت إلى إلحاق دمار هائل بالأهداف الإستراتيجية العراقية الأخرى على اختلاف أنواعها .

المرحلة الرابعة : مرحلة دعم الهجوم البري :

وتبدأ هذه المرحلة مع اندلاع أعمال الهجوم البري فجر يوم ٢٤ فبراير ، ولا تستمر هذه المرحلة مستقلة بذاتها من الناحية العملياتية ، ولكنها كانت عبارة عن الخطوة الثانية من المرحلة الثالثة . وقد استمرت القوات الجوية المتحالفة خلال هذه المرحلة في دعم العمليات البرية بالرغم من رداءة الأحوال الجوية ، حيث قامت هذه القوات بطائرات جوية خلال أيام القتال البري بمتوسط حوالي ٣٠٠٠ طلعة يوميا ، وكانت نسبة عدد الطلعات الهجومية منها إلى إجمالي العمليات الطلعات يتراوح بين ٤٥ - ٥٥ في المائة ، في حين كانت النسبة المخصصة للإسناد الإداري وإحلاء الخسائر والأضرار في إحلاء الأسرى العراقيين . كما منعت طلعات الإسناد الجوي القريب للقوات البرية أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي عدد الطلعات الهجومية المتكورة .

وقد اشتملت هذه المرحلة على تطبيقات أوسع نطاقا لنظرية القتال البري - جوية من جانب قوات التحالف الدولي ، حيث استحدثت في توجيه أعمال الهجوم على القوات العراقية من خلال ترامن محكم بين الجهود البرية والجوية لقوات التحالف ، واستهدف هذا التطبيق تسهيل أعمال تقدم القوات البرية المتحالفة ، وتيسير أعمال دخول طلائع مشاة البحرية الأمريكية والمظليين والقوات المحمولة جوا إلى ساحة المعركة . وقد بدأ تطبيق هذه النظرية واصفا بصفة خاصة في قيام القوات الجوية المتحالفة بتنفيذ مهام المساندة البرية الميدانية للقوات البرية ، وكذلك في التنفيذ الواسع النطاق لأعمال الهجوم من كافة الجهات ، لا سيما تلك الأعمال الجوية التي استهدفت مواصلة عزل القوات العراقية في مسرح العمليات الكروني وتقييد دخول القوات العراقية الانحياطية إلى ميدان القتال والتعامل مع المناطق الدفاعية للقوات العراقية في الكويت .

٤ - الحرب البرية ونتائج حرب الخليج

تعتبر مرحلة الحرب البرية هي المرحلة الأخيرة من مراحل العمل ضد القوات العراقية المحتلة للكويت وشملت تنفيذ الهدف الأساسي وراء أعمال الحشد الكبيرة التي دامت منذ ٧ أغسطس ١٩٩٠ حتى يناير ١٩٩١ ، وأعمال الغنز الجوية الكثيف والذي استمر منذ ما بعد منتصف ليلة ١٧ يناير ١٩٩١ حتى ما قبل شن الحرب البرية بأيام قليلة وهذا الهدف هو تحرير الكويت .

ودارت الحرب البرية - التي لم تستغرق سوى أربعة أيام - وفقا لخطة موضوعة تعتمد على تثبيت الجيش العراقي في مواقعه الدفاعية عن طريق شن عدة هجمات خداعية وإعطائه إيهام قوى بشن عملية إنزال برمائي ضخمة على السواحل الكويتية وذلك من خلال هجوم شامل بالمواجة على الحد الأمامي للدفاعات العراقية الممتدة بمحاذاة حدود الكويت الجنوبية مع السعودية ، وبزامن مع ذلك القيام بعملية تطويق إستراتيجية واسعة إضعافا على القوات المدرعة والميكانيكية بدعمها أعمال الانقضام الجوي بقوات الإبرار الجوية في العمق التنبؤي والعسقي الإستراتيجي لضرب قوات الحرس الجمهوري العراقي من ناحية ، ومن ناحية أخرى قطع طرق الانسحاب وعزل ميدان المعركة في مسرح عمليات الكويت .

ومع حلول صباح يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ كانت القوات المتحالفة قد انخفت أوضاعها النهائية لشن الهجوم في الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية في عاية الإنهك البدني والإرهاق النفسي بعد أن تعرضت لعمليات قصف جوي مركز لمدة امتدت إلى أكثر من خمسة أسابيع ، وتقطعت خطوط إمدادها الممتدة إلى داخل العراق بعد أن دمرت الجسور المقامة على نهر الفرات ، ولم يعد هناك من سبيل أمام هذه القوات للقيام بعملية انسحاب منظمة ، في الوقت الذي كانت فيه القوات الخاصة الأمريكية تعمل في المناطق الواقعة خلف خطوط القوات العراقية وتسيطر على العمق الإستراتيجي لمسرح العمليات الكويتي .

وفي تمام الساعة الرابعة صباحا يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٩١ (بتوقيت الخليج) بدأت البوابج والسفن الحربية التابعة للقوات المتحالفة في إطلاق نيران مدافعها بكثافة عالية على مواقع القوات العراقية المقامة على السواحل الكويتية على الخليج لإعطاء إيهام قوى بقرب عملية إنزال بحري ضخمة ، وذلك للفت أنظار القيادة العراقية إلى هذا الإنجاء ، في الوقت الذي بدأت فيه أعمال الهجوم البري على إمدادات المواجة حيث إندفعت شمالا القوات الميكانيكية والمدرعة المتحالفة في عدة قطاعات وانخرقت القوات السعودية

إلى ذلك ، تدمير جميع القواعد البحرية العراقية في أم القند والفاو والكويت ، وتدمير معظم الألقام البحرية التي زرعا العراق في مياه الخليج . ويعني ذلك - أن أكثر من ٩٠ في المائة من القوة البحرية العراقية قد دمرت وقضت فاعليتها بشكل نهائي عن طريق الغازات الجوية لقوات التحالف .

□ قوات الدفاع الجوي العراقية :

أدت الغازات الجوية إلى تدمير جميع أسلحة ومعدات وعناصر الدفاع الجوي العراقية ، باستثناء المدفعية الأرضية المضادة للطائرات ذات المواسير من الأعييرة المختلفة ، حيث نسبتم في تدمير بطاريات صواريخ الدفاع الجوي من طراز (سام) وكذلك راداراتها سواء رادارات الإنذار الجوي أو رادارات إدارة النيران .

□ أسلحة الدمار الشامل العراقية :

تمكنت الغازات الجوية لقوات التحالف الدولي من تدمير البنية الأساسية لأسلحة الدمار الشامل العراقية ، وللمتمثلة في المفاعلات النووية والمصانع والمعامل والمستودعات ومراكز الأبحاث ، سواء العاملة في المجالات النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الصاروخية . كما تم تدمير معظم وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها (القاذفات المقنلة / الصواريخ أرض - أرض) .

□ منشآت البنية الأساسية الاقتصادية العراقية :

أدت الغازات الجوية إلى إلحاق دمار شامل بحوالي ٤٢ جسرا في العراق ، كما تم تدمير ٥٠ في المائة من قدرة العراق على تكرير البنزول ، وحوالي ٥٠ في المائة من محطات توليد الكهرباء ووسائل الاتصال .

وعلى هذا الأساس . أدت العمليات الجوية لقوات التحالف الدولي خلال الفترة من ١٧ يناير حتى أواخر فبراير إلى تدمير معظم الأهداف الموضوعة في خطة العمليات الجوية ، ولم يحن يوم ٢٤ فبراير ، إلا وكانت نتائج العمليات الجوية لقوات التحالف قد وصلت إلى مرحلة التشبع ، بحيث لم تعد هناك أهداف مؤكدة أخرى يمكن مهاجمتها جوا ، خاصة بالنسبة للأهداف الإستراتيجية العراقية ذات الصبغة العسكرية أو التي تخدم مباشرة الجهود الحربية العراقية ، ولم يبق هناك إلا تلك الأهداف التي تتمتع بدرجة وقاية عالية جدا ، أو الأهداف الهامة التي تم إخفاؤها جيدا ، بما يعني أن القوات الجوية المتحالفة استكملت أعمال التهديد المباشر وغير المباشر لمسرح العمليات ، وأصبح الطريق مفتوحا بعد ذلك أمام بدء الهجوم البري .

العراقية المحتلة وتطويقها ومساعدة القوات القائمة بالهجوم من الأمام ، وفي تلك الأثناء تمكنت الفرقة الثامنة الميكانيكية الأمريكية من إحداث ثغرة في الدفاعات العراقية الواقعة على الجندود السعودية العراقية ، ومن خلال تلك الثغرة نفذت الأتال المدرعة للفرقة البريطانية الأولى المدرعة ، وإلى الغرب من هذا المحور تقدمت الفرقتان الأمريكيتان المدرعتان الأولى والثالثة دون أن تلقى أى مقاومة في عمق الأراضي العراقية ، تحت ستر الفرقة الثانية المدرعة والفرقة ٢٤ الميكانيكية الأمريكيتين من اتجاه الغرب .

وبعد أن أتمت هذه القوات مهمتها في إخراج القوات العراقية من المعركة وأفضتها القدرة على عرقلة الهجوم تحولت إلى اتجاه الشرق تحت ستر القاذفات وأعمال الطائرات الهليكوبتر الهجومية لكي تواجه قوات الحرس الجمهوري العراقية ، وتقطع خطوط وطرق الانسحاب أمام القوات العراقية الأخرى ، ونحلت هذه القوات في مهمتها بجأها كاملاً ، وفي غضون ثلاثة أيام فقط (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ / ٢) كانت القوات المتحالفة قد سيطرت على ميدان المعركة سيطرة كاملة وأتمت تحرير مدينة الكويت ، وباقي الأرض الكويتية تملأ من القوات العراقية التي نفذت ما يزيد على مائة ألف قتيل واستسلم منها ما يزيد على مائة وخمسين ألف حندي ، ونفذت حوالي ٣٧٠٠ مذابة وسعفي ذلك من باقات الأفراد المدرعة ومركبات القتال المدرعة .

ومع حلول صباح يوم ٢٨ / ٢ / ١٩٩١ عقلت القيادة المشتركة للقوات المتحالفة العمليات العسكرية ضد القوات العراقية وتم وصف إطلاق النار في الساعة ٨٠٠ من ذلك اليوم (بتوقيت الخليج) .

ويمكن إرجاع أسباب الإنهيار السريع للقوات العراقية في مسرح عمليات الكويت إلى الأسباب الآتية :

- إنهيار الروح المعنوية للقوات العراقية بعد قذف حوى مكثف دام ما يزيد على خمسة أسابيع .

- غموض الهدف من وراء الاحتلال العراقي للكويت وعدم قدرة القيادة العراقية في إقناع القوات العراقية بمشروعية الاحتلال .

- فقدان القيادة العراقية للمبادأة وعدم قدرتها على متابعة أعمال القتال الإيجابية ضد القوات المتحالفة بسبب كثافة أعمال القصف الجوي .

- تغريب القيادة العراقية في امن قواتها وسريه المعلومات عنها على حساب الدعاية الإعلامية لمحاولة التأثير النفسي على جنود قوات التحالف بكثرة الحديث عن إمكانيات الدفاعات والموانع العراقية والحديث عن الأسلحة التي تمتلكها القيادة العراقية (مثل الأسلحة الكيمائية والصواريخ أرض أرض) .

والأمريكية في اتجاه الأحمدى ، بينما كانت هناك فرقة سورية مدرعة ، وفرقتان مصريتان واحدة ميكانيكية والأخرى مدرعة تلاوهم فرقتان من مشاة الأسطول الأمريكي مدعومتان بصنار مدرعة ومهمم عناصر ووحدات من الدول المتحالفة الأخرى مثل قطر والبحرين وعمان تتحرك جميعها شمالاً وتنفرد المواقع العراقية الحصينة وحقول الألغام والخنادق المضادة للذبابات .

وأحرزت هذه القوات جميعها نجاحاً كبيراً منذ اللحظات الأولى للهجوم حيث إستطاعت أن تأسر أعداداً كبيرة من الجنود العراقيين وتستولي على معداتهم وأسلحتهم ، وعملت الفرقة الأولى والفرقة الثانية مشاة أسطول المدعمة بلواء دنابات (لواء النمر) كنسق ثاني للقوات المهاجمة بالمواعاة في القطاع الشرقي من الجبهة ، وفي حين محنت القوات السعودية في تحطى خطوط الموانع العراقية ، كانت القوات المصرية تنجح في إختراق المواقع العراقية في منطقة الشفايا الواقعة إلى أقصى الغرب من خط الدفاعات العراقية بالتعاون مع القوات السورية واختزقت الخنادق المضادة للذبابات المزودة بنظام لإشعاع النط .

وبينما كان ذلك يجرى على المواجهة كانت القوات الأمريكية والقوات الفرنسية في أقصى الغرب تنوغل في عمق الأراضي العراقية لكي تستطيع أن تصل إلى مناطق يمكن عند إحتلالها تنفيذ الهجوم المدرع الرئيسي الذي كان مقرراً أنه في اليوم التالي ٢٥ / ٢ / ١٩٩١ عبر محور يقع إلى الغرب من النقطة التي شنت منها القوات المصرية هجومها ، بالإضافة إلى إحتلال قاعدة لسلطان الجوية العراقية التي تقع على عمق مائة كيلو متر داخل الأراضي العراقية .

وفي تمام الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٩١ (بتوقيت الخليج) قامت ثلاثمائة هليكوبتر تقريباً بنقل لواء مدعم من الفرقة ١٠١ المنفردة جوا بهدف القيام بهجوم خاطف لتأمين المنطقة الواقعة بين مكان إنتشار القوات الفرنسية والكويت ثم إقامة قاعدة للإمداد اللوجستيكي تمهيداً للهجوم المتوقع صباح اليوم التالي (٢٥ / ٢) ثم الاندفاع لاحتلال مواقع دفاعية تقع بالقرب من بلدة الناصرية في عمق الأراضي العراقية .

وبينما كانت القوات المتحالفة القائمة بالهجوم بالمواعاة تحقق أهدافها بسرعة على مختلف المحاور وتأسر أعداداً كبيرة من الجنود العراقيين وتستولي على مواقعهم وتحقق تقدماً سريعاً في اتجاه مدينة الكويت ، كانت الفرقة السابعة الأمريكية المدعومة بلواتين مدرعتين بريطانيتين تفتزق الحدود العراقية الكويتية من اتجاه الغرب متقدمة في عمق الأراضي الكويتية في اتجاه الشرق لضرب مؤخرة القوات

- فقد العراق قوته البحرية في وقت مبكر من العمليات وأصبح جانبه الأيسر (الجناح الشرقي) معرضا لنيران مدفعية الأسطول ، واحتمالات الإبرار البحري ، ومع فقدان القوات البحرية لم يعد ممكنا الحصول على أى معلومات عن هذا الإتجاه أيضا ، الأمر الذى زاد من صعوبة العمل أمام القيادة العراقية .

ومن ناحية أخرى كان لهذه الحرب أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة التى كانت تعاني من عقدة هزيمتها العسكرية في فيتنام ،والتي خسرت فيها أكثر من ٥٨ ألف قتيل (فى مقابل ٢ - ٣ مليون قتيل فيتنامي) وانفتحت ما يزيد على ١٥٠ بلون دولار أمريكي عبر سى الحرب ، فضلا عن عدة مئات من آلاف الجرحى ومصابي الحرب ، ولذلك كان هناك خوف شديد لدى المجتمع الأمريكى من التورط في حرب أخرى في إحدى مناطق العالم الثالث تكون نتائجها مشابهة لتناح حرب فيتنام ، ولكن ساعدت ظروف عديدة على أن تتمكن الولايات المتحدة من إحرار نصر عسكري كبير مشاركتها في التحالف اعتبره الأمريكيون أنفسهم عصر جديد للعسكرية الأمريكية على إمتداد تاريخها القصير ، ويمكن إيجاز هذه الأسباب فى الآتى :

- إختلاف التركيبة الدولية التى كانت سائدة إبان حرب فيتنام وخرج الاتحاد السوفيتى من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين العوين الأعظم .

- تطبيق الولايات المتحدة لنظرية قتالية جديدة وصغت أسسها في عام ١٩٨٢ وعرفت باسم المعركة الجو - برية (Airland Battle) أو المعركة العميقة (Deep Battle) وهى تعتمد على استخدام القوات المدرعة والميكانيكية والقوات المنقولة جوا وقوات الإبرار الهوى لمهاجمة إنسان الخصم على امتداد عمقه كدفاعى فى توقيت متزامن والاستغناء عن أسلوب المراحل (Phases) الذى كان يستخدم من قبل ، حيث يتم تنفيذ المرحلة الأولى (Phase 1) ومن بعدها المرحلة الثانية (Phase 2) وهكذا . وصحيح أن ذلك كان يتم بالتعاون مع القوات الجوية وأحيانا قوات الإبرار الهوى أيضا ، ولكن ذلك فى أضيق نطاق وحين الضرورة فقط .

- استخدام الولايات المتحدة وقوات التحالف لأنظمة أسلحة حديثة ومتقدمة للغاية يمكن إطلاقها عن بعد وتستطيع إصابة أهدافها بدقة بالغة ، وطائرات لا تكتشفها الرادارات ، وصواريخ موجهة تستطيع قراءة الخريطة والسير إلى هدفها بدقة بالغة ، مع أساليب قيادة وسيطرة آلية ونقل معلومات متطورة الأمر الذى ضاعف من آثار القذف الهوى وسهل من أعمال السيطرة وجمع ونقل المعلومات .

- أعدت الولايات المتحدة المجتمع الدولي جيدا لتقبل

- أفتقد القيادة العراقية قوتها المدرعة فى العمق ميزاتها التى تتمتع بها (خفة الحركة والقدرة على المناورة) وأصبحت على الاحتفاظ بها فى مواقع حصينة لوقايتها من القذف الجوى الكثيف ، فلم تستطع أداء مهامها الأساسية .

- ظلت القوات العراقية بدون غطاء جوى وبدون قوات جوية طوال مدة الحرب الجوية والحرب البرية فصعد ذلك من قدرة هذه القوات على الحصول على معلومات عما يدور فى معسكر الجانب الآخر ودخلت هذه القوات المعركة وهى عمية لم تر شيئا وبذلك سهل العمل ضدها بحرية .

- تركت القيادة العراقية جناحها الأيمن (الغربى) معرضا دون تغطية كافية فسهل إختراقه وسرعة التوغل داخل الأراضي الكويتية التى تحتلها العراق ، وسرعة التوغل داخل الأراضي العراقية نفسها .

- إبطاء الاتصال بين القيادة العراقية وقواتها فى مسرح عمليات الكويت ، وتوقف أعمال الإمداد الضرورية لهذه القوات بعد أن تدمرت الكبار وانقطعت سبل الإمداد .

- لم تتمكن القيادة العراقية من اكتشاف تفاصيل خطة الخداع وخطة الهجوم للقوات المتحالفة ولم تستطع التدخل ضد أعمال التحصير للهجوم وتنفيذه ، بسبب انعدام قدرة الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب .

- اعتماد القيادة العراقية على إستراتيجية خاطئة تقوم على فكرة أن أكبر القوى المكونة للتحالف (الولايات المتحدة الأمريكية) لن تكون قادرة على تنفيذ مبدأ الردع بالأسلحة التقليدية كما لا يمكنها استخدام الأسلحة فوق التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل ضد العراق خوفا من رأى العام العالمى ، واستطاعة العراق الصمود لفترة طويلة إلى حد ما يمكن حللها أحداث تحول فى الموقف الدولي لصالح العراق .

- الاختلاف الواضح فى ولاء الوحدات والتشكيلات العراقية للقيادة العراقية واستناد القيادة العراقية على الوحدات الأكثر ولاء (وحدات الحرس الجمهورى) لضمان بقاء الأقل ولاء فى ميدان المعركة تحت تهديد الحوف من العقاب .

- فقدان القوات العراقية لمصادر البيران الأساسية (المدفعية) نتيجة أعمال القذف الهوى الكثيف وعدم تمكن هذه المصادر من معارضة القوات المدافعة .

- إندماج تأثير الموانع التى أقامتها القوات العراقية بعد أن لم تعد هذه الموانع مغطاة جيدا بالتيزان فى أعقاب الاضطراب الذى ساد النظام الدفاعى العراقى وأصبح من السهل التغلب على هذه الموانع .

وضع الفترة الزمنية وأعداد الطائرات في الاعتبار .

وعندما لاحظ المراقبون السوفيت أن تنفيذ عملية درع الصحراء ومن بعدها عاصفة الصحراء ، قد تم على أيدي وحدات عسكرية عمادها من المتطوعين ، قرى ذلك دعوة الصباط السوفيت الشبان الذين يطالبون بإلغاء نظام التجنيد الإجباري في الاتحاد السوفيتي (علمين) وأن يحل محل ذلك نظام آخر يكون التطوع على أساس تعاقدى هو محوره للحفاظ على الخبرة المكتسبة وتطوير الوحدات السوفيتية .

وهنا عن ذلك فإن السوفيت في حاجة لوسائل نقل حديثة حتى يتمكنوا من تحريك ونشر قوات عسكرية - مثل تلك التي جرى نقلها خلال مراحل الحشد الأولى في أعقاب الغزو العراقي للكويت إلى منطقة الخليج - عبر مسافات طويلة بسرعة ، وتتضح أهمية ذلك إذا لاحظنا أن اعتماد السوفيت على عمليات النقل البحري سيكون محفوا بالمخاطر ، وإن النقل البري سيحتاج إلى وقت طويل جدا .

وعموما فإن نتائج هذه الحرب كثيرة ومتنوعة ولم يزل الوقت مكررا لاستخلاص جميع دروسها ونتائجها ، ولكن الخسائر الحادية التي خسرها العراق من جرائها والتي بلغت ٣٨ بليون دولار سوف تحتاج إلى جهود ضخمة على مدى عدة أجيال لتعويضها . وكانت أكبر الخسائر من نصيب الكويت التي بلغت خسائرها ٢٤ بليون دولار ، وذلك بسبب احتراق آبار البترول الكويتية ، ثم يليها العراق التي خسرت ١٢٠ مليار دولار منها ٥٠ مليارا خلال الأسابيع الستة التي استغرقتها الحرب (١٧ يناير - ٢٨ فبراير ١٩٩١) عندما تم تدمير المطارات والموانئ ومعظم مكونات البنية الأساسية من طرق وجسور ومرافق مختلفة ، أما قيمة السلاح العراقي الذي دمر نتيجة للحرب فإنه يقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار وجاءت السعودية لكي تحل المرتبة الثالثة بين الأطراف الحاضرة حيث تكلفت ٦٤ بليون دولار ويليها دولة الإمارات ٤,٥ بليون دولار ، ثم مصر ٣,٥ بليون دولار ومن بعدها الأردن ٣ بليون دولار واليمن ١,٥ بليون دولار والمغرب بليون دولار ، وباقي الدول العربية الأخرى ٢ بليون دولار .

وإذا علمنا أن هذه الخسائر كان يمكن أن تسددها من ثلث ديون الدول العربية جميعها لأدركنا فداحة الخسارة التي تعرضت لها جميعا من جراء الغزو العراقي للكويت .

ومن النواحي الأخرى فإن أخطر نتائج حرب الخليج تتمثل في فكرة اكتمال البناء الجديد لأدوات الردع التقليدي لدى القوى العظمى الأمر الذي يمكنه من تحقيق الحسم المطلوب دون اللجوء إلى الردع النووي ومشاكله ، ودون أن يعرضها لنقد مكانتها الدولية ويؤثر على موقعها الداخلي .

أعمال ضرب العراق سواء أثناء الحرب الجوية أو الحرب البرية ، وذلك عن طريق بذل جهود ومماح سياسية ودبلوماسية ، كما حدثت الولايات المتحدة الجهود الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وراء نشاطها العسكري في الخليج ضد العراق ، الأمر الذي أعطاه قدرا كبيرا من المصداقية .

وبقدر ما كانت حرب الخليج فرصة لإظهار كفاءة الأسلحة التي تنتجها الولايات المتحدة والدول الغربية عموما فإنها كانت دليلا آخر على ضعف كفاءة الأسلحة السوفيتية التي كانت تمثل أساس القوة العسكرية العراقية ، وهذه العقولة في واقع الأمر يمكن مناقشتها في ظل عدة أمور :

- أن الطائرات السوفيتية في الترسانة العراقية (مثل الطائرة القاذبة سوخوي ٢٥ والطائرة المقاتلة ميغ - ٢٩ وغيرها) لم تنجح لها فرصة الاشتراك في القتال الفعلي أما بسبب عدم قدرتها على الإقلاع وإخاء القيادة العراقية جيدا لها أو أنها نزلت إلى إيران .

- أن الصاروخ سكود قد أصبح في حالة مشوشة بسبب التعديلات التي أدخلها عليه الخبراء العراقيين أو الألمان رغبة في تطويره وزيادة مداه كما أن هذا الصاروخ يعتبر قديما جدا ولا يمكن مقارنته بالصواريخ السوفيتية الحديثة ، ومصمم لحمل رؤوس نووية وليس لحمل رؤوس شديدة الانفجار .

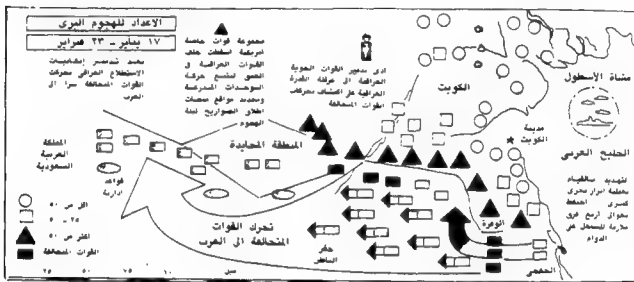
- إن الدبابات السوفيتية الحديثة طارأت - ٧٢ لم يكن أفراد أطقمها في حالة تسمح لهم بالعمل بكفاءة ضد القوات الأمريكية بسبب أعمال القصف الجوي المستمر وانهدار الروح المعنوية .

ولكن الأمر المتغير للشك يكمن في حقيقة التأخر التكنولوجي السوفيتي في مجالات فنية جديدة مثل الحرب الإلكترونية واستخدام الليزر في التطبيقات العملية مثل القنبلة سمات (SMART) والصواريخ كروز ، والقنبلة التليفزيونية ، وعندما استطاع طيار ألماني شاب (ماناس رست) أن يهبط بطائرته المروحية في الميدان الأحمر في موسكو مخترقا كل وسائل الدفاع الجوي السوفيتية ووسائل الإنذار تصور البعض أن ما حدث كان مصادفة لا يمكن أن تتكرر ، ولكن بعد أن لم تتمكن أنظمة الدفاع الجوي السوفيتية الصنع التي كانت تتسلح بها القوات العراقية من العمل بكفاءة ضد الهجمات الجوية لقوات التحالف بات من الواضح أن هناك فجوة في التقدم التكنولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خصوصا بعد حرب فيتنام .

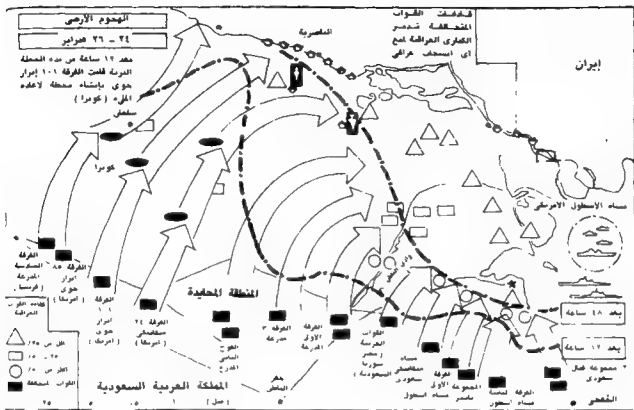
وإذا قارنا عدد الطائرات التي تمكنت وسائل الدفاع الجوي الفيتنامية (الروسية الصنع أصلا) لوجدنا أن نسبة نجاحها في إسقاط الطائرات الأمريكية المصغرة تصل إلى خمسة أضعاف نسبة نجاح وسائل الدفاع الجوي العراقية مع

وعلى هذا فإن حرب الخليج تعتبر هي التجربة العملية الأولى التي شهدت ولادة هذه الفكرة ، كما أن ذلك سيجعل أعمال التطوير والبحث في مجال الأسلحة التقليدية لا نهذاً ، إذ يسمى كل من الطرفين إلى أن يسمى سعيها مضادا للآخر ، القوى المعظمي تريد أن تحتفظ بإمكانات منظومة الردع التقليدية لديها فائدة وفاعلة ، والدول الصغرى تريد أن تمتلك الوسائل المضادة لمواجهة تلك المنظومة ، وسوف تكتسب تكنولوجيا صناعة الأسلحة الحديثة أهمية بالغة وسوف تسعى الدول المالكة لها إلى منع أعمال تصديرها إلى دول العالم الثالث .

وأدى ذلك إلى نتيجة فرعية أخرى تتلخص في أن محاولة صمود الدول الصغرى اعتماداً على الكثرة العددية والاستنزاف بإطالة زمن المعركة أمام القوى الكبرى لم يعد أمراً قابلاً للتنفيذ بنفس درجة النجاح التي شهدناها في حروب سابقة مثل حرب فيتنام ، ولكن من الضروري أن نتذكر هنا أن موقف القوات السوفيتية في أفغانستان والتي لم تستطع أن تحقق نفس النتائج ، ويرجع ذلك إلى عدم إمتلاك القوات السوفيتية لأنواع من الأسلحة ذات قدرات جديدة في الرؤية والدقة والمدى والسرعة ، فلم تستطع أن تستكمل بالتالي بناء منظومة الردع التقليدي لديها .



خريطة (١)



النظام الاقليمي العربى

النظام العربي وأزمة الخليج

- مؤسسات النظام العربي وأزمة الخليج
- الحركات غير الرسمية في النظام العربي وأزمة الخليج - حالة الحركة العالمية للأخوان المسلمين .
- أزمة الخليج ومستقبل النظام العربي .

أولاً : مؤسسات النظام العربي وأزمة الخليج

عصبة عن أسباب ودواعي الأزمة وكمونها في عجز وأزمة النظام العربي ، وفي نمط علاقته بالنظام العالمي . وفي الوقت نفسه ، فإن جانباً من الرأي العام العربي قد ألقي بعض الضوء على تناقضات النظام العراقي التي دفعت إلى محاولة الصصف بالنظام العربي بالقوة المسلحة عبر اجتياح الكويت . ويمكننا من هذا المنظور أن نتناول دوافع وأسباب الأزمة في ثلاث مجموعات أو ملامح من التناقضات وهي تناقضات العلاقة بين النظامين العربي والدولي ، وتناقضات النظام العربي ذاته وبصفة خاصة في قطاعه الشرقي ، وتناقضات المشروع العراقي الصدامي ذاته .

أ - تناقضات العلاقة بين النظامين العربي والدولي :

إن مجرد التناول المنهجي لمسئولية النظام الدولي عن توليد الأزمة يكشف عن المفارقة بين الوعي العربي والوعي الدولي بلمعاد أزمة الخليج الثانية . ففي حين ركز المراقبون الغربيون على مسئولية العرب أنفسهم عن هذه الأزمة بناء على السبب الواضح في أن أطرافها المباشرة هي دول عربية ، فإن المراقبين العرب ، بل والرأي العام العربي قد انتبه إلى مسئولية النظام الدولي ، وخاصة في مرحلته الانتقالية الراهنة ، عن توليدها ، وتكيفها على نحو معين وبالتالي وضعها على سلم تصعيد يتفق مع بديل معين دون البديل الأخرى لإدولتها .

بل إن مسئولية النظام الدولي في توليد الأزمة هي بطبيعتها متعددة الأبعاد والمسئوليات . حتى لو نماهنا تماماً النظريات للتأمرية التي تجعل هذه المسئولية مباشرة ، فإن المسئولية غير المباشرة قد لا تكون أقل ثقلاً . فلو أننا أنتج النظام الدولي مجموعة من الضغوط والتهديدات موجهة

فجر الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس زلزالاً رهيباً في النظام العربي ، أعطبه وشرخه وأوقفه عن العمل والتأثير طوال مرحلة الأزمة وبصورة تهدد باستمرار تهيمش هذا النظام سواء في مجال السياسات العربية أو مجال السياسات الدولية ، ربما لسنوات طويلة مقبلة .

وسوف نتناول في هذا الفصل من التقرير أسباب ودواعي هذا الزلزال والإدارة العربية للأزمة والنتائج والمواقف المباشرة وطويلة المدى له ، خاصة على صعيد السياسات العربية .

١ - أسباب ودواعي انفجار زلزال الخليج :

بالرغم من النداعي المفاجيء والسريع للأزمة منذ أن ظهرت على السطح حتى قيام القوات المراقبة باجتياح الكويت ، فإنها لم تكن بدون دوافع وأسباب عسيفة ومتجذرة .. وقد أبرزت المناقشات والمناظرات الممتدة على الساحة العربية بعض أسباب هذه الأزمة ودواعيها . والمفير هو أن هذه المناظرات قد اهتمت بالأسباب البنائية - أي الكامنة في سلب العلاقات الرئيسية داخل النظام العربي ، وفيما بينه وبين النظام العالمي ، أكثر مما اهتمت بالأسباب الظاهرة ، وارتبطت معظم هذه الأسباب بإدراك عميق لمعجز النظام العربي . بل ربما تكون أبرز ظواهر التي كشفت عنها الأزمة هو تركم الازدراء الشعبي للنظام العربي . بل ومثل رد الفعل الشعبي في عدد من الأقطار العربية نوعاً من التصويت بعدم الثقة في النظام العربي وتحمله مسئولية النمط النظام والممثل للعلاقات العربية مع النظام الدولي ، والقرى الرئيسية في هذا الأخير . بل وكشفت الأزمة أيضاً عن عدم وجود رصيد لا بأس به لمشروعات تغيير النظام العربي ولو بالقوة ، الأمر الذي يجعل بعد ذاته دلالات

إذا كان النظام العربي قد فشل في التعامل الفعال مع آثار ونتائج موجة التوسع الإسرائيلية التي بدأت في عام ١٩٦٧ في ظل توازن متجيب بين المعاملين ، فإنه ليس من الممكن توقع أن يتعامل مع موجة توسع إسرائيلية تالية في مرحلة شبه انفراد الولايات المتحدة بالتنفيذ والقوة في النظام الدولي .

وبالتوافق مع هذه الاستنتاجات نشأت حالة من الإحباط وانحطاط المعنويات العربية مثلت وسطا نفسيا طبيعيا لازدهار المشاعر المعادية للولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما . وأدى هذا الوسط النفسي بدوره إلى توليد ضغوط لأبأس بها على الحكومات العربية اضطرها للاستجابة الجزئية ، بإحياء مقولة التضامن العربي والالتزام القومي على المستوى الخطابي الدعائي . وقد مثل ذلك بدوره نوعا من التحدي أمام الولايات المتحدة ، ربما يكون قد قادها إلى الاستجابة المكسبة .. وربما تكون الولايات المتحدة قد استنتجت وجود حاجة لإعادة هيكلة السياسة العربية بصورة تجهبض ما ظهرت به النفسية العربية من زخم معاد للغالب ولها .. وقد تجسدت هذه الاستجابة في موجة عدوانية أمريكية جديدة تبلورت على نحو واضح خلال عام ١٩٩٠ وقد كانت المسألة الفلسطينية هي الساحة الرئيسية التي ظهرت فيها موجة العدوانية الأمريكية الجديدة ضد العالم العربي . وقد بدأت هذه الموجة بإلحاح أمريكي على مطلب وقف الانتفاضة في الحوار الرسمي وغير الرسمي مع منظمة التحرير ومع أطراف عربية أخرى . ثم تطور هذا الإلحاح فيما يبدو إلى إجراءات عملية يقصد بها دفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس التام من استمرار الانتفاضة وذلك بحرمانه من مجرد الاعتقاد في إمكانية حصوله من خلالها على مكاسب سياسية أو إعلامية دولية . ومن هذا المنطلق أستغضمت الولايات المتحدة حق الفئوس ضد مشروع قرار في مجلس الأمن بإرسال لجنة دولية إلى الأراضي المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القسرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في نهاية شهر مايو ، كما أعلنت تجريد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب رفض المنظمة إدانة محاولة الهجوم العدائي على شاطئ تل أبيب في العشرين من يونيو . واستمرت الولايات المتحدة في رفض قبول مؤتمر دولي للملح في الشرق الأوسط وهو الصيغة التي تضمن اضطلاح الأمم المتحدة بمسؤولياتها في تعزيز السلم من خلال الإشراف على تفاوض جاد بين إسرائيل والعرب وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، بل إن الولايات المتحدة كانت تستنكر

للأمن والقيم الجوهرية للشعوب العربية ، تسارعت وتعمقت بشدة في المرحلة الانتقالية الحالية تحت تأثير شبه الاحتكار الأمريكي للتنفيذ والقوة في النظام الدولي ، وثانيا ، فإن النظام الدولي عبر مراحله المتتالية من الحرب الباردة إلى الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة ثم الوفاق وانزلاقه العزيب إلى ما يبدو أنه نظام سلام أمريكي عالمي قد فشل في موازنة الظلم القومي الواقع على العرب عموما وعلى الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص عن طريق أعمال أو إنشاء آلية فعالة لكل المشكلات التي تبرز المنطقة تحت أعيانها . وقد وفر هذا الجانب من المسؤولية الدولية بنية نصية عربية ناجحة نحو كراهية الغرب وراغبة في التعامل معه بتشدد مناظر لشده ونظره في التعامل مع القضايا والحقوق العربية . وثالثا ، فإن النظام الدولي ، وخاصة في مرحلة الانتقالية قد ظهر وكأنه يتعمد إضفاء النظام الرسمي العربي وإظهاره بمظهر العاجز بأكبر ما هو عليه بالفعل ، وقد أفرز ذلك نزعة عربية - شعبية ورسمية نحو تحقير النظام العربي الراهن ، ونحو تنويره . وقد أدى ذلك أيضا إلى تعميق عجز هذا النظام عن التعامل بكفاءة مع أزمة الخليج في النطاق العربي وبالتالي عدم قدرته على منع تصعيدها .

والواقع أن انهيار نظام القطبية الثنائية قد أدى إلى تدهور واسع النطاق للمناعة الخارجية للنظام العربي . وتعاملت الولايات المتحدة مع قضايا جوهرية للشعوب العربية بقدر هائل ومتزايد من العدوانية . بل وشارك الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا أيضا في تعميق التهديدات الموجهة نحو العالم العربي وخاصة في ميدان الصراع العربي / الإسرائيلي . فبعد مقاومة واهنة طوال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، أقدم الاتحاد السوفيتي على فتح باب الهجرة اليهودية منه إلى إسرائيل بدون قيود ، بل ويتوجه فصدى نحو دفع تلك الهجرة إلى إسرائيل تحديدا . وكانت أرقام الهجرة في الشهور السبعة الأولى فقط من عام ١٩٩٠ أي حتى قبيل الاجتياح العراقي للكويت فقد فاقت رقم ١٥٠ ألفا .

وقد استنتج المراقبون العرب من ذلك ثلاث نتائج رئيسية وهي أن الاتحاد السوفيتي في سبيله إلى إحداث ما يشبه الانقلاب القطبي في موقفه من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى من مناصرة العرب إلى دعم إسرائيل ، وأن ذلك الانقلاب يتم تحت تأثير ضغط مكثف من جانب الولايات المتحدة بهدف تمكين إسرائيل من وضع أسس مرحلة توسع وهيمية جديدة في المنطقة العربية ، وأنه

بالانفجار في أي وقت من الأوقات ، وثانيا ، أن مركز هذا الانفجار سيكون هو العراق ، الأمر الذي يحتاج إلى تدابير قسدية وسرية بطبيعتها بسبب الصعوبة السياسية واللوجستية الكامنة في إجهاد القدرة العسكرية العراقية .. ويمكننا من هذه الزاوية أن نرصد نوعين من النظريات التأميرية ، الأولى ، أطلها المتعاطفون مع النظام العراقي ، والثانية ، أطلها المناهضون لاحتلاله للكويت .

وأهم النظريات التأميرية من جانب المتعاطفين مع العراق هو أن غزو الكويت كان نوعا من أعمال الهجوم العسكري الوقائي والذي يقصد به قطع الطريق على هجوم عسكري إسرائيلي محتم ضد العراق ، وهو عمل يمكن العراق من الدفاع الأفضل عن نفسه ضد هذا الهجوم الأمريكي والإسرائيلي المحتوم . ويؤكد البعض أن الرئيس العراقي قد استنتج أن الكويت هي أفضل المداخل لهذا العمل الهجومي لأسباب عديدة لأنه يجعل الهجوم الأمريكي والإسرائيلي ضد الكويت « مستحيلا » بسبب الخشية من انقطاع وتدمير إمدادات واحتياطيات النفط الكويتية . وجاء إعلان العراق عن وثيقة سرية يزعم أنه قد استولى عليها من ملفات الإدارة العامة لأمن الدولة في الكويت بعد الغزو كدليل على هذه النظرية .. وفعوى هذه الوثيقة تتمثل في توقيع اتفاق بين الإدارة الأمريكية والحكومة الكويتية في الفترة ١٢ - ١٨ نوفمبر عام ١٩٨٩ حول « أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها » ، وأنه على حد تعبير إدارة الأمن الكويتية « فقد زدنا وكالة المخابرات المركزية بنصورها حول طرق الضغط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال » . وقد أنكرت الكويت هذه الوثيقة رسميا ، على أن الأهم هو أن مصداقية هذه النظرية عموما تبدو محدودة لأسباب عديدة . ذلك أن طرق الضغط المباشر إليها في تلك الوثيقة لا يتصور أن تشمل عملا عسكريا ضد العراق . الواقع أن قيام الولايات المتحدة بشن هجوم عسكري كبير على العراق قد احتاج لعشد أكثر من نصف مليون جندي وتكاليف مالية مذهلة بكل المقاييس ، وهو الأمر الذي لا يتصور إمكانية قبول دول الخليج به لولا قيام العراق باحتلال الكويت . والخطاب العراقي الرسمي وغير الرسمي لم يطرح قبل الأزمة على أي مسيد احتمال قيام هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق بحيث يكون احتلال الكويت نوعا من قطع الطريق على هذا الهجوم . وأقصى ما يمكن تصوره وما أشارت إليه العراق هو قيام إسرائيل بضربة جوية محدودة ضد العراق ربما يتعاون نشط من

حملة العرب الهادفة إلى وقف الموجة العاتية للهجرة اليهودية السوفيتية ، وهو الأمر الذي قرء على الساحة العربية باعتباره موقفا أمريكيا يغطي محاولة إسرائيل لاستيعاب الأراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ . وقد تأكدت هذه القراءة بسبب إصدار مجلس الكونجرس الأمريكي في شهرى مارس وأبريل لقرارين يدعوان إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل .. وتراقب مع ذلك مبادرات أمريكية محمومة من جانب كل من الكونجرس والإدارة للقيام بحملة نولية لإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ العام ١٩٧٥ بمساواة العنصرية والصهيونية بل وأظهر الاتحاد السوفيتي وعدد من الدول منها أوروبا الشرقية استعدادا للتعاطف مع فكرة هذا الإلغاء .

وفي سياق هذه السلسلة من التذاعيات والأفعال وردود الأفعال بين العرب والولايات المتحدة ظهر العراق خلال عام ١٩٩٠ باعتباره هدفا محمدا لحملة شديدة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل . وقد ركزت هذه الحملة الإعلامية والسياسية على برامج التسليح العراقية وخاصة امتلاك العراق للصواريخ من طراز سكود المعدل القادرة على ضرب إسرائيل وعلى امتلاكه لأسلحة كيميائية وببيولوجية وعلى مشروع بناء المدفع العملاق الذي يصل مداه إلى ألف كيلو متر ، وكذا ظهرت مجددا اتهامات للعراق بالسعي لتصنيع قنابل ذرية .. كما راحت أخبار متفرقة عن مشروعات لغرض حظر دولي على صادرات السلاح إلى العراق ، وعن تخطيط إسرائيل للقيام بضربة جوية ضد العراق وإرسال إسرائيل لإشارات قوية تحمل معنى التنشيط العسكري ، ومنها إطلاق القمر الصناعي من طراز أوفك - ٢ OFek-2 إضافة إلى تصريحات مسؤولين كبار تهدد بتوجيه مثل هذه الضربة إلى العراق .

وترتبط على هذه الحملة المكثفة على المستويات السياسية (والعسكرية) والدعائية ظهر أن العراق هو حجر الزاوية في تصور شبه متكامل للولايات المتحدة عن إعادة هيكلة النظام العربي بصورة تجهض الجيوش العاطفي والسياسي في العالم العربي . كما أن هذه الحملة تمثل الحجة الرئيسية لعدد من النظريات ، التأميرية ، لتفسير قيام العراق بلجنتح الكويت وإثارة الأزمة العربية والدولية الشديدة التي اعقبت هذا الاجتياح .

والواقع أن أحد ملامح الإعلام العربي والدولي حول الأزمة تتمثل في الانتشار الهائل للنظريات التأميرية . ويكشف ذلك بحد ذاته عن أمرين - أولا ، أن العلاقات بين العرب وأمريكا قد وصلت إلى درجة من التوتر تنذر

جانب الولايات المتحدة ، وهو وضع لاحتياج لتعلم العراق باحتلال الكويت من أجل رده أو قطع الطريق عليه أو هزيمته إذا وقع والرد عليه .. والعكس هو الصحيح أى أن احتلال الكويت كان يمثل دعوة مفتوحة لهذا الهجوم .

بل إن من الواضح أن القيادات العراقية قد تسعدت الدفع نحو توسيع وتكثيف الحملات الدعائية والسياسية الأمريكية والبريطانية وإفريقية عموماً ضد برامج التسليح العراقية وضد العراق عموماً ، وذلك بهدف تركيز التعاطف الشعبي والرسمى العربى مع العراق ، الأمر الذى يظهره بمظهر القيادة الطبيعية للنظام العربى . وكان تصريح الرئيس العراقى فى بداية أبريل الذى هدد فيه ، بحرق نصف إسرائيل بأسلحة كيميائية ثنائية إذا هى هاجمت العراق ، يفكر إلى وظيفة الردع لأنه لا يبيع سرا غير معروف ، وإنما كان هدفه الفعلى هو إمداد الولايات المتحدة بمادة إعلامية للهجوم عليه . وكان إعدام الصحفى البريطانى (من أصل إيراني) فرزاد بازوفت الذى أعلن العراق أنه يقوم بأعمال تجسسية يستهدف نفس الغرض . والواقع أن دور العراق فى تغذية الحملة الإعلامية الأمريكية والغربية ضده يشمل طائفة واسعة من التصريحات والمواقف الصدامية التى كان من المحتم أن تستمر رد فعل سياسى وإعلامى غريب شديد . وأجازت تلك الحملة التى شارك العراق فى تنفيذها تصييراً مؤداه أن عسونا عسكرياً غربياً . من المرجح أن يأتى عن طريق إسرائيل . هو أمر قريب الحوادث .

وعلى ضوء التهاافت الشديد لتلك النظرية التأميرية ، تطورت نظرية بديلة انتشرت بين العراقيين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويت وهى: نظرية الاستدراج ، الأمريكى للرئيس العراقى إلى فخ الكويت . وتقوم هذه النظرية على نفس الاعتقاد الذى تنهض عليه النظرية الأولى وهو حتمية تسديد ضربة عسكرية شديدة للعراق . غير أن هذه النظرية تختلف عن الأولى فى تشخيص الهجوم العراقى على الكويت باعتباره عملاً من أعمال العدوان دفع إليه الرئيس العراقى ، وليس مبادرة من هذا الرئيس للهجوم بقصد الدفاع ، ذلك أن اللعبة الرئيسية فى وجه هجوم عسكري أمريكى مكثف وواسع النطاق على العراق هو ضعف المبرر له وعدم إمكانية إضافة مشروعية دولية له . وترتبط على ذلك قد سمحت الولايات المتحدة لترتيب هذا التبريد والتجهيز لشرعية العدوان العسكرى على العراق باستدراج الرئيس العراقى للاعتقاد بأن غزو الكويت يمكن أن يمر بدون علق أمريكى رادع . وتشير هذه

النظرية إلى عدة أدلة منها العناد الكويتى الشديد فى وجه المطالب الاقتصادية للعراق . وقد قام العراق بنشر محضر لاجتماع عقد بين الرئيس العراقى والسفيرة الأمريكية فى بغداد أسطلت خلاله هذه السفيرة (أبريل جلاسى) انطبعا قويا للرئيس العراقى بأن الولايات المتحدة لن تتدخل فى النزاع الدائر بين العراق والكويت ، الامر الذى يفسر بأن الولايات المتحدة لن تقاوم عسكرياً إقدام العراق على غزو الكويت . وربما يكون التقرب الزمنى بين هذه المقابلة فى ٢٦ يوليو والغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس دلالة كافية على مصداقية هذه النظرية . وعلى الرغم من الإنكار التام للسفيرة لهذا التفسير إلا أن شهادتها أمام الكونجرس فى ٢١ مارس عام ١٩٩١ لا تلتفى إمكانيةه . ومع ذلك ، فإنه بالرغم من اختلاط الإشارات فى الولايات المتحدة قد أرسلت للعراق معنى قويا بنيتها فى مواصلة حماية مصالحها الحيوية فى الخليج ودعم سيادة دول الخليج وسلامة أراضيها ، ، والأهم من ذلك أنه لم يكن يوجد أى شيء فى السياق المتوتر للغاية بين العراق والولايات المتحدة ما يور للريث العراقى مثل هذا الاستنتاج . وليس من المنطق إطلاقاً أن يفترض الرئيس العراقى مصداقية إشارات مزعومة بعدم قيام الولايات المتحدة بتدخل عسكري إذا قام بغزو للكويت بعد سلسلة من الحملات المضادة التى حفلت بإشارات التهديد المتبادل ، وبعد إقدام الرئيس العراقى على استفزاز الولايات المتحدة بشتى الطرق ، كما أنه ليس من المنطق افتراض أن دول الخليج قد شاركت فى سناريو الاستدراج المزعوم . بل إنه ليس من المنطق أن تغل دول الخليج باستدراج العراق لتهديد أمنها واحتلال الكويت عسكرياً .

والحقيقة أن النظريات التأميرية التى جعلت الحرب حتمية لا تتفق مع الواقع ، غير أنها تلقى ضوءاً كثيفاً على واقع أن الكليات الكبرى لأزمة على ساحة الخليج كانت تتطور بسرعة بحكم السياق العام للحكم العلاقات العربية - الأمريكية خاصة ولعلاقة العرب المتوترة بالنظام الدولى عموماً . ويمكننا أن نلمس بعض هذه الكليات ، فيما يلى :

(١) أنه بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى وضع اللمسات شبه النهائية على عملية إعادة هيكلة النظام الأوروبى ، ونجملها بصورة خاصة فى ضم أوروبا الشرقية إلى مجال النفوذ الأمريكى والغربى عموماً ، أصبحت مستعدة صرف جزء من اهتمامها لإعادة هيكلة النظام العربى . وقد تمثل المحور الرئيسى فى عملية إعادة الهيكلة

التداعيات المحتملة لأية سلسلة من أحداث الصدام كان ينطوي بالضرورة على العشوائية والتلقائية . وليس من المرجح أن أحدا بما في ذلك الولايات المتحدة كان يخطط أو حتى يتصور المجري الخاص للأحداث بالشكل الذي وقعت به وانتهت إلى حرب شاملة تم فيها تصدير العراق مجتمعا وقوة عسكرية وحضارية بل إنه لولا اختيار القيادة العراقية لغزو الكويت لما كان من الممكن أن تتطور الأحداث إلى حرب شاملة . ومع ذلك ، فإن من الضروري أن ندرك أن مستوى معينا من الضغوط على العراق ، في الظروف التي كان يمر بها ، كان كافيا لإنتاج ، عقدة حصار ، لدى القيادة العراقية ، وأنه في ظل نفسية المحاصر يمكننا أن نفهم حتمية إقدام القيادة العراقية بتكوينها المميز على مبادرات قد تمثل مقدمات كافية لتصعيد حلزوني ومتدرج لأزمة تنتج دوائر عنف متعاطف الشدة والأثر . وكان إقدام العراق على غزو الكويت هو أسوأ المبادرات الممكنة من حيث حتمية أن يتخذ الصدام الطابع العسكري ونسج النطاق الذي اتخذه بالفعل .

(٥) إن الإضعاف المنهجي لفترة طويلة من الزمن للنظام العربي قد أسفر عن تعجيزه عن تطبيق الأزمات ، ناهيك عن حلها في النطاق العربي وبدون الحاجة إلى عنف شديد . وتعود مسؤولية هذا الإضعاف للولايات المتحدة خاصة ، وللنظام الدولي عامة . ويمكننا أن نحصر هذه المسؤولية في عدد من الجوانب الرئيسية :

(أ) كان حجب الشرعية الدولية عن التطبيق على حالة الصراع العربي - الإسرائيلي مقدمة طبيعية لتهافت شرعية النظام العربي ذاته لافى عين الشعوب والرأى العام العربي فحصب ، بل في عين بعض الحكومات والأطراف الرسمية والأطراف العربية أيضا . بل إن حجب هذه الشرعية عن التطبيق بسبب الحماية الأمريكية الدبلوماسية والسياسية لأى مستوى من العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والعرب عموما كان مقدمة طبيعية لخلق تأييد واسع النطاق لأى مشروع لتعطيل النظام العربي .

(ب) كان التصعيد المستمر لسباق التسلح بسبب الضمان الأمريكي للتفوق العسكرى الدائم لإسرائيل مقدمة طبيعية لانهيار نظام الأمن العربي ، بل ولانهيار أى نظام أمنى في أى منطقة أخرى من العالم . فالتصعيد المستمر لسباق التسلح قد شكل ضغطا لا يطاق على عدد من الأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل والمعرضة لعدوانها . فإغراق إسرائيل بأنظمة التسلح الأكثر حداثة في ترسانة السلاح الأمريكية جعل الموازين الاستراتيجية في المنطقة موهونة

هذه في إضعاف القوى العربية التي شهدت بعثا راديكاليا لأسباب مختلفة وهي تحديدا منظمة التحرير الفلسطينية والعراق . وقد كان من السهل نسبيا تمديد ضربة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمجرد تجميد الحوار الأمريكي - الفلسطيني ، أما العراق فقد مثل عقدة رئيسية بسبب أن الضغط السياسى والاقتصادى قد لا يجلب نتائج فورية ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة لتكثيف الضغط الإعلامى والسياسى والاقتصادى عليه .

(٢) إن الاتجاه الرئيسى لإضعاف القوى العربية التي شهدت بعثا راديكاليا كان قد تحدد في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية ، ولكنه لم يستبعد مستويات مختلفة من الضغوط العسكرية . والواقع أن عملية إعادة هيكلة النظام العربى كان لابد وأن تشمل على مستوى معين من العنف الخارجى بسبب أن مرحلة العدوانية الأمريكية ضد القضايا العربية قد أدت في نفس الوقت إلى بعث راديكالى خاصة لدى عدد من الأطراف العربية المرشحة لاستبدال اليأس بها بسبب انسداد الطريق أمامها لحل إشكالياتها السياسية والاقتصادية . ومن المثير في هذا الصدد أن نقارن بين التوجه الأمريكى نحو إعادة هيكلة نظام أوروبا الشرقية والتوجه الأمريكى نحو إعادة هيكلة النظام العربى . فالمحور الرئيسى في العملية الأولى قد تجسد في دفع التحويل الليبرالى في أوروبا الشرقية . وعلى حين أن الولايات المتحدة قد أثارت مسألة الديمقراطية في النظام العربى على نحو متفرق ، فإنها لم تكن على استعداد لجعل هذه المسألة محورا رئيسيا لضغوط من أجل إعادة هيكلة هذا النظام بسبب النتائج المعاكسة المرجحة للتحويل الديمقراطى للنظم العربية . وبالتالي كان تركيز الولايات المتحدة على الضغوط الخارجية الإعلامية والسياسية والاقتصادية على عدد من الحكومات العربية هو المحور المرشح لإتمام عملية إعادة الهيكلة هذه .

(٣) إنه إلى جانب إضعاف النظام العربى ككل وإظهاره بمظهر العاجز عن توفير الحد الأدنى من ضمانات الأمن والمناعة بصدد تهديدات للقيم الجوهرية لهذا النظام ، فإن منطقة الخليج قد مثلت للولايات المتحدة الأولوية الأولى لإعادة الهيكلة لأسباب يتطرق بعضها بوضعها المالى وبعضها الآخر بخصوصية هذه المنطقة .

(٤) إن احتمالات الصدام مع العراق بالتحديد كانت بالتالى مرجحة للغاية . ولكن الصدام العسكرى واسع النطاق لم يكن بالضرورة هو المدخل الوحيد . والواقع أنه كانت هناك احتمالات لسلاسل مختلفة من الأحداث ، وأن قدرا معينا من

نوفمبر ١٩٨٧ إلى ما يشبه الطريق الممدود بسبب استنفاد فرص وإمكانات الصيغة السياسية التي نهضت عليها هذه الصيغة ، وفي صيغة « تنقية الأجواء العربية » ، ولم يحدث ذلك بسبب الصعوبات الشديدة التي أوقعت استكمال تنقية الأجواء العربية أمام صخرة التناقص السوري - العراقي فحسب . بل أصبحت القضية الرئيسية هي نمط الاستجابة للتغيرات العالمية والتي جلبت تحديات عاصفة للأمن العربي الفردي والجماعي وهزت بعنف مكانة العرب الدولية . لقد كان النظام العربي في حاجة إلى فلسفة سياسية جديدة قادرة على الانتقال من الميراث السياسي لفترة الأزمة الطاحنة والتي أعقبت توقيع اتفاقية كامب دايفد عام ١٩٧٨ وانفجار الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ إلى استراتيجية موحدة لدفع التهديدات والتحديات الداهية التي أسفرت عنها التحولات في السياسة العالمية في مقبول الضمعات . كما أن النظام العربي كان في حاجة إلى فلسفة سياسية جديدة قادرة على صياغة برامج محددة لضمان أطراف تقدم الصيغة القومية ووضع أسس انطلاق حقيقية في أداء الوظائف الرئيسية لهذا النظام . والواقع أن المسألة لم تثر على هذا النحو . وانطوت فلسفة « تنقية الأجواء العربية » على الاعتقاد بكفاية العودة إلى نمط العلاقات العربية السابقة على الأزمة ، وكان من الطبيعي أن يؤدي الاستنفاد المريع لإمكانات فلسفة « التنقية » إلى وفاء عملية الصيغة في نهاية المطاف . وظهر ذلك واضحا عندما قرر مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ تكليف لجنة الخبراء بإعادة النظر في مشروع الميثاق الجديد للجامعة . وانتهى الأمر إلى الانقصار على مجرد تعديل الميثاق بالإضافة ، إلى تغيير فلسفته وقواعد العمل المنضمة فيه . ذلك أن الموقف من الميثاق كان دالا على الموقف من كليات النظام العربي .

إن الموقف العملي للصورة التي شهدتها النظام العربي في فترة تقاضت فيها بعدة وسرعة شديدين التهديدات والتهديدات الموجهة إلى العالم العربي ككل قد أظهر الافتقار إلى صيغة تضمن الرضا والتوافق بين الاقطار العربية الرئيسية . وكذلك ، فإن الإدراكات المتباينة جزئيا - فيما بين هذه الدول - لمستويات الاكتشاف وعدم المناعة أمام التهديدات الناشئة من النظام الدولي قد أضى إلى وقوع النظام العربي من جديد أسيرا للخلافات التقليدية بين القتالين بالحد الأدنى والقتالين بالحد الأقصى . والواقع أنه كان من الصعب للغاية تجميع القمورة بين الموقفين من مستقبل النظام العربي وعلاقته بالنظام العالمي ، بالرغم من وضوح فشل كل منهما عند التطبيق . ففكر الاعتدال أو القول بالحد الأدنى

بالحصول على مدخل منظم لأكثر أنظمة السلاح حداثة من الناحية التكنولوجية وهي في نفس الوقت الأكثر تكلفة من الناحية المالية . وأصبح على عدد من الدول العربية ذلت القاعدة الاقتصادية للهشة والمتخلفة أن تحمل على أكتافها هيكل عسكري وتسليحي تنوء بحملها دول متقدمة من الناحية الاقتصادية والصناعية . وقد أدى هذا التناقض المتنام بين الهيكل الاقتصادي الهشة والرخوة من ناحية والهيكل العسكري فائقة الحداثة وثقيلة للتكاليف من ناحية أخرى إلى تمزقات شديدة عند عدد من الأقطار العربية . ولم يكن من السهل أن تختار الدول العربية القول بالاختلال الكامل للموازن الاستراتيجية مع إسرائيل لصالح دمجها في النظام الاقتصادي العالمي . ومع ذلك ، فقد كان هناك سقف لا يمكن تخطيه في محاولة الدول العربية الحصول على توازن استراتيجي مع إسرائيل . ولا يقتصر الأمر هنا على التكاليف المالية والاقتصادية والغنية بالباطة لسباق تسلح لا يمكن كسبه مع إسرائيل ، وإنما يمتد أيضا لوشمل للتكاليف السياسية والتي تمثلت في المخاطرة بوجود الدولة ذاتها أمام تهديد الإسرائيلي المستمر والمضمون الحماية الدبلوماسية والسياسية من جانب الولايات المتحدة . وفي ظل هذه الصعوبات والتمزقات لم يكن من الممكن أن تلزم دول عربية رئيسية بنظام الأمن للعربي . وكان المقوط المدعو لهذا النظام قد حدث بالفعل أمام الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ولم يكن من الممكن بالتالي أن يؤكد النظام العربي على فعالية نظام الأمن في مواجهة عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى في الوقت الذي لم يؤكد فيه على هذا النظام في مواجهة عدوان إسرائيلي على دولة عربية مثل لبنان عام ١٩٨٢ أو حتى العراق ذاته عام ١٩٨١ . ومن ثم فإن نظام الأمن العربي الرخو لم يكن من المنتظر أن يكون له وظيفة رادعة في مواجهة قيام العراق باحتلال الكويت . وحيث إن النظام العربي لم تكن له القدرة على الردع أو مواجهة العدوان العراقي فقد كان من المحت أن تسلب منه صلاحية إدارة الأزمة .

ب - تناقضات النظام العربي والسياسة الشرقية :

على الرغم من أن النظام العربي قد أخذ يفقد من أزمته الهائلة الممتدة طوال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧ ، فإن التحريل الجذري لهيكل السياسة الدولية قد أظهر وعيق من نهافته وهشاشته الداخلية والخارجية . وسريعا ما وصلت صيغة النظام العربي والتي بدلت مع مؤتمر عمان في

لم يسفر عن نتائج عملية لصالح العرب أو النظام العربي .
 فلو أخذنا مسائل الأمن القومي والصراع العربي الاسرائيلي كنودج حي لهذه المسائل ، فإنه قد بدا جليا أن الخط التنازلي لدبلوماسية التسوية العربية التي نشطت على نحو متفرق قد تراقف مع الخط التصاعدي لدبلوماسية الصراع الاسرائيلية .
 أما فكر التشدد أو القبول بالحد الأقصى فإنه كان يفتر للمواقف الاساسية لنجاحه أن بيئة عربية تتسم برخاوة بالغة ، ولم يكن من الواضح أن أغلبية الاقطار العربية على استعداد لتحمل التكاليف الباهظة لوضع هذا الاختراق موضع التطبيق . كما أننا لو أخذنا مسألة المخفل إلى تطوير العمل العربي المشترك عموما لوجدنا أن المخفل الوظيفي الذي ساد طوال الفترة من مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ حتى مؤتمر عمان عام ١٩٨٧ قد فشل بالقرص نفسه الذي فيه المخفل الشمولي القائم على أولوية الأمن القومي والتتصيف أو الوحدة الاساسية في المرحلة السابقة . بل أن انصراف انصار المخفل الوظيفي عنه في نطاق الجامعة وتحولهم لتطبيقه في نطاق اقليمي فرعي (أي للتجمعات الاقليمية) قد ترك الجامعة بدون أية فلسفة على الاطلاق . ومع نهاية عام ١٩٨٩ بدا أن نمطا غريبا من تقسيم العمل سوف يتطور بين التجمعات الاقليمية من ناحية والجامعة العربية من ناحية أخرى حيث يترك للجامعة دور التعبير الرمزي عن فكرة العربية ، إضافة إلى المسائل السياسية الكلية التي غلبت ما تكون موضوعا للجماع الدعالي في الوقت الذي يحبس عنها التوافق الاجرائي والالتزام الدقيق بالتعهدات . أي أن الجامعة قد تركت في فراغ سياسي وبدون وظيفة فعلية أو على الأقل بدون مخفل جاد للتعامل الفعالي مع وظائفها النظرية .

ولقد ساهم احياء المناظرة التقليدية بين فكر التشدد وفكر الاعتدال ، أو بين اختيار الحد الأقصى واختيار الحد الأدنى في سلب النظام العربي من فرصة التركيز على مجال وسطي وواسع للمشاركة القابل للترجمة البرنامجية . كما أفضى أيضا إلى عودة نمط عقيم من الخطب السياسية العربية يقوم على المعاملة الدبلوماسية والتجمل التفعلي من الالتزامات والتهرب من البرامج المحددة للعمل الجماعي وتفضيل المعامات الثنائية ذات الطابع السري .

ومن ناحية أخرى ، فإن فشل العقل الرسمي السياسي في إبراز أو تطوير فلسفة جديدة وجادة للنهوض بالنظام العربي كرس مناخ عدم الثقة المتبادلة بين الاقطار العربية الرئيسية بل وفيها بين الكتل والمجموعات الرئيسية في النظام العربي ، وفيما بين الدول داخل كل كتلة . وقد كرس ذلك المناخ بدوره شعورا عاما بعدم النظام العربي . وفي هذا السياق تحول النظام العربي إلى ميدان للمناورات السياسية وأداة للابتزاز الخطابي والسياسي الذي يرمى إلى تبعية

التأييد العربي العلم وراء سياسات ومصالح خاصة ببعض الدول العربية . وأصبح النظام العربي اسيرا لتناقضات السياسة الشرقية وتقلباتها المستمرة ، وللتنافس السوري - العراقي على وجه الخصوص .

لقد سمحت نهاية الحرب العراقية - الايرانية للعراق بصرف جزء من أهتماماته لمحاولة عقاب سوريا على موقفها من تلك الحرب ونصرتها لايران أثناءها . وركز العراق في البداية على الساحة اللبنانية حيث تعانى سوريا من انكشاف خطير . على أن الحرب الخفية والمعلنة التي شنها العراق على سوريا في الساحة اللبنانية لم تنص إلى مكاسب عراقية ملموسة على الساحة السياسية العربية ، وذلك لأن العراق قد اختار أن يتخالف مع خصوم سوريا الذين هم في نفس الوقت حلفاء اسرائيل وأعداء الفكرة القومية العربية والمصالح العربية عموما . ولم يكن من الممكن لمثل هذا الموقف السياسي أن يمنح العراق أي رصيد ايجابي لدى الرأي العام العربي . وعلى صعيد الساحة الرسمية العربية سريعا ما وصلت هذه المناورة العراقية المعادية لسوريا إلى طريق مسدود عندما فشلت محاولة العراق إدانة السياسة السورية نحو لبنان في مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء . وعلى النقيض فإن نتيجة تلك المعركة الدبلوماسية كانت أقرب كثيرا لصالح سوريا منها لصالح العراق . وكان موقف دول الخليج وخاصة السعودية في هذا المؤتمر حاسما في دفع المؤتمر إلى الاقتراب من الموقف السوري مما أظهر العراق معزولا حول هذه القضية . وأستكمل الهزيمة الدبلوماسية العربية عندما تم توقيع اتفاق الطائف ، الذي اضحى تعبيرا عن المشروعية العربية ، وباتضاح صعوبة عزل سوريا باستغلال انكشافها في لبنان ، سعت القادة العراقية لاستغلال انكشاف آخر لسوريا ودول الخليج معا ، ويتعلق بالموقف من القوى الغربية الكبيرة الحليفة لاسرائيل وتحديد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وذلك بوراة دور التشديد السوري في النظام العربي . لم تكن سوريا في الواقع قد خفت كثيرا من تشدها في مواجهة اسرائيل ، بل وكانت لازالت خاضعة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجماعة الأوروبية بسبب صدامها مع بريطانيا . ومع ذلك ، فإن انشغال سوريا في لبنان وحربها على تمكين الوضع العسكري مع اسرائيل كان قد أظهر عقم السياسة السورية عموما بسبب وقوعها في مصيدة الاسلام واللاهرب وأدت لتحولات الكبيرة في الموقف الموقفي من اسرائيل والصراع العربي الاسرائيلي إلى موقف أكثر حرجا للتبعية لسوريا . فقد أصبحت أكثر عززا عن تحقيق شعار التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل وبالتالي فإنها قد أصبحت أكثر حرصا على تجنب اشغال الموقف العسكري وخاصة في

لبنان ولكنها لم تمتنع في نفس الوقت تحريك آلية ما للتصوية السلمية مع اسرائيل . وقد ظهرت سوريا كخريصة لهذا التناقض ، الامر الذي سلب بريق موقفها المستند والرايكي بالنسبة للرأي العام العربي وللنظام العربي ككل . وعلى النقيض ، فن الصدام السوري المنكر وشديد العنف مع القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرائنها العسكرية في لبنان قد سبب انفجارا متكررا للغضب الشعبي والرسمي العربي ضد سوريا . وبخسرت سوريا مركزها الدعائي في النظام العربي ، وفاقم من هذه الخسارة موقف سوريا المناصر لايران في الحرب ضد العراق ، وتحطم جبهة الصمود والتصدى وتدهور علاقات سوريا مع كل من الجزائر وليبيا . بل إن تداعيات المواقف السورية قد أفضت إلى نزعة سورية واضحة لا تكشف عن حماس ملموس نحو احياء النظام العربي ككل . إذا اكتفت سوريا بعلاقاتها المتميزة مع السعودية . وقد حاولت العراق مرارا أن تحطم تلك العلاقة دون جدوى وإن ظلت قاعدة الدبلوماسية العربية لسوريا في حالة تآكل مستمر . وكان من الامر نسبيا وراثته منزلة سوريا في النظام العربي باعتبارها الدولة الأكثر تشددا في الموقف من اسرائيل والولايات المتحدة والغرب عموما . وقد ساعدت ظروف النظام العربي خلال عام ١٩٩٠ على نجاح العراق في تحقيق انتقال هادئ من الخطاب المعتدل والتوفيقى الذى ساد منذ انفجار الحرب العراقية - الايرانية إلى الخطاب المتشدد والرايكي . فقد دفعت المواقف العدائية للولايات المتحدة بكل من منظمة التحرير والاردن إلى حالة اليأس من الدبلوماسية الامريكية للتصوية السلمية مع اسرائيل ، بل ومن امكانية هذه التصوية أيضا . وقادتها تلك الحالة إلى استقبال حار للخطاب المتشدد من جانب العراق . وبسبب هذه المواقف ذاتها كان الرأي العام العربي يخلو بالحاجة إلى خطاب متشدد من جانب أية دولة عربية كبرى . وبدا من الامر نسبيا وضع كل من سوريا ودول الخليج في موقف الدفاع باستثمار الامكانيات المعنوية والمعنوية الهائلة في الخطاب الرايكي المتشدد . وواكب هذه الظروف تزايد اسباب الاحباط العراقي من تول الخليج عموما . فإلى جانب فشل العراق في الحصول منها على مطالبه المالية ، فإنه فشل أيضا في كسر الرابطة السورية مع السعودية ، بل إن السعودية كانت قد عمدت إلى تمكين روابطها مع سوريا تحديدا بسبب حاجتها لموازنة العراق بعد خروجه في صورة الانتصار العسكري من حرب الخليج . وبدا من الممكن للعراق أن ينجح في تطويق السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بتشكيل تحالف يشمل الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية على أسس من خطاب رايكي قومي عربي متشدد وباستثمار الاسباب الخاصة للاحباط من جانب كل من هذه الأطراف على حدة من المواقف الخليجية . فالاختناق المالي كان يمسك بعنق كل

من الاردن ومنظمة التحرير دون أن تبادل دول الخليج بالمساعدة . بل أن كلا منها كان قد أستثنج أن لدول الخليج عموما سياسة عدوية تستهدف تخفيف مواردها المالية وحصارها ماليًا وبالتالى سياسيا . أما اليمن فقد كانت قد اهدبت بشدة بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود بين السعودية وعمان في مارس والذي اعتبرت أنه قد جار على حقوقها الاقليمية في الربع الخالي لصالح السعودية .

• وإضافة إلى تكوين هذا التحالف المشرقي ، فقد كان العراق على ثقة بأن المناخ الحاكم لملاقات العرب مع الغرب خلال عام ١٩٩٠ يضعف المركز المعنوي للخليج وللمعتدلين العرب عموما ، ويضمن له مركزا معنوا ، إن لم يكن قياديا في الرأي العام العربي عموما ، وفي المغرب العربي خصوصا . ومثل التوجه الرايكي والانتقال عبره من الدفاع إلى الهجوم افضل الفرص أمامه في تعديل موازين القوى السياسية لصالحه في المشرق وفي النظام العربي ككل . ويمكننا القول بكل الطمئنان أن العراق قد غزى عمدا الحرب الدعائية بينه وبين الغرب وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحيث يؤكد صورته الجديدة باعتباره القيادة المعنوية والمسيحية غير المنازعة للرأي العام العربي وللأمة العربية . وإلى جانب المزاج الاخرى لمكانة كهذه ، فإنها تقدم مصالحه المباشرة طالما أنها تمكنه من الضغط على دول الخليج ، وعزل سوريا .

وقد كان مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد بين يومى ٢٨ و ٣٠ مايو فرصة فريدة لكى تضع القيادة العراقية موضع التطبيق تكثيف الهجوم السياسى الذى يدهم مركزها المأمول كقيادة جديدة للتشدد القومى العربى .

وكانت فكرة عقد مؤتمر قمة طارىء قد ترندت عدة مرات منذ بداية العام بقصد الاتفاق على طرق إنقاذ لتفافية الطائف بعد وقوعها أسيرة الجمود بسبب تمرد العماد ميشيل عون وصعوبة اقتحام سوريا لشرق لبنان في وجه معارضة قوية من جانب الدول الغربية الكبرى . على أن الاتصالات التى قام بها الامين العام للجامعة حول عقد هذا المؤتمر فشلت ولم تنته إلى شيء ، بسبب معارضة العراق ومنظمة التحرير وأطراف أخرى . ولم تلبث منظمة التحرير طلبت عقد مؤتمر للقمة لبحث مسألة مجرة اليهود السوفيت ومخاطرها في وقت كانت الحملة الإعلامية المتبادلة بين العراق من جانب وكل من اسرائيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتصاعد بسرعة ، الأمر الذى هدد بتقجر أعمال حرية ، خاصة بين اسرائيل والعراق . وفى يوم ٢١ أبريل طلبت المنظمة رسميا عقد قمة طارئة لبحث الانتفاضة والحملة الغربية ضد العراق ومسألة الهجرة اليهودية ،

وحددت بغداد بالاسم كمكان لعقد هذا المؤتمر . ومن الواضح أن هذا الطلب كان يتنسيق مسبق مع العراق كالمشكلة التي كانت تواجه عقد هذا المؤتمر تمثلت في استمرار سوريا على رفضها لحضور مثل هذه القمة في بغداد ، وخشيت عدة أطراف عربية أن يكون أحد أهداف المؤتمر هو عزل سوريا وتمكين العراق من الانفراد بالخطاب المتشدد ضد الغرب وإسرائيل في هذا المؤتمر ، الأمر الذي يضر بالمكانة المعنوية لسوريا ويزيد من صعوبة موازنة التثقل العراقي . ولم يكن من السهل تأجيل عقد المؤتمر بسبب للتوتر الشديد الذي سببته الخطوات الأمريكية المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني والعراق والمصالح العربية عموما . وحظت دعوة المنظمة بتقويل من جانب كبير من الدول العربية ، مما شكل ضغطا معنويا دفع بالسعودية إلى قبولها لعقد المؤتمر .

ومع ذلك ، فقد جرت جهود مستميتة لاقناع سوريا بحضور المؤتمر من جانب مصر ، حيث قام الرئيس مبارك بزيارة لدمشق في بداية مايو ، ومن السعودية حيث قام ولي العهد بزيارات لبغداد ودمشق والقاهرة في الفترة ٩ - ٥ مايو . ولم تعلن السعودية موافقتها رسميا على حضور المؤتمر إلا بعد أن فشلت جهودها المكثفة لاثناء الرئيس الأسد عن عزمه على عدم حضوره . وقد بدأ أن رفض سوريا حضور هذا المؤتمر يمثل نوعا من العزل السياسي لها في الساحة العربية لصالح العراق . إلا أن كلا من السعودية ومصر كانتا قد عتقا العزم على تخفيف هذا الانطباع بمناقشة القضية اللبنانية فقط في الحدود التي تبدو ايجابية بالنسبة لسوريا . وإرسال أكثر من إشارة تكريم لسوريا من بينها الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك لدمشق مباشرة بعد نهاية أعمال هذه القمة ، وما أن بدأ المؤتمر جلساته حتى بات من الواضح أن العراق تنوى تحويله إلى منصة لطرح خط هجومى شديد التشدد ، لا فقط في مواجهة الغرب وإنما أيضا في مواجهة دول الخليج .

وكانت التطورات المتلاحقة على ساحة العلاقات العربية - الأمريكية تضع الأطراف العربية « المعتلة » في مواقع دفاعية صعبة للغاية . فلم تكف الولايات المتحدة بقراراتها المعادية للمصالح العربية وعزوفها عن الضغط على إسرائيل وإغلاق الطريق أمام دبلوماسية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وإنما قامت أيضا بتوجيه خطاب للقمّة اعتبر مهينا من جانب أغلبية الزعماء العرب ، إذ أشارت هذه الرسالة إلى ميل الخطاب العربي إلى المبالغات القسطنطينية وضرورة تحاشي الحماسة القسطنطينية المفرطة .

وفي نفس الوقت تضمنت هذه الرسالة هجوما مستترا على الموقف العربي من الهجرة اليهودية السوفيتية وطلبت بالتمييز بين الهجرة والاستيطان في الأرض المحتلة . كما طالبت بعدم التشدد على فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، ويعمد ضرورة الربط الوثيق بين نزاع السلاح النووي لإسرائيل والاتفاق على النزاع الشامل للأسلحة الكيميائية من كل دول الشرق الأوسط . أى أن هذه الرسالة قد بدت معادية للعرب لا فقط من حيث الشكل وإنما أيضا من حيث المضمون . وفي نفس الوقت كان حادث استشهاده سبعة فلسطينيين عزل من السلاح وجرح عشرات آخرين على يد جنود إسرائيليين في القدس قد أمد الانتفاضة الفلسطينية بمطابقة جديدة وذلك قبل أسبوع واحد من عقد المؤتمر الطارئ . وكان الشعور العام في الأرض المحتلة يتقم في اتجاه أن تلك المنجبة ربما كانت إشارة البدء لموجة جديدة من التنكيل بالشعب الفلسطيني تطبيقا لخطة معينة لترحيله خارج الوطن الفلسطيني . وتلقى المؤتمر رسالة من مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي يستغيث فيها بالقادة العرب ويطلب لنقاد الشعب الفلسطيني من المذاهب الإسرائيلية ، ويعطى فيها صورة عن هذه المذاهب . وأنت هذه التطورات كلها إلى أضمام موقف القائلين بالاعتدال وتميز موقف العراق والحلف السياسي المعتدلة الجديد الذي تكون حوله ، وخاصة منظمة التحرير واليمن والأردن ، إلى جانب دول المغرب العربي وعلى رأسهم ليبيا .

والواقع أن القائلين بموقف الاعتدال لم يجدوا أنفسهم في موقف صعب أثناء القمة فقط ، بل وقبلها بوقت غير قصير . فقد كان الرأي العام العربي في الغالبية الكاسحة من الاقطار العربية ، بما فيها اقطار الخليج ومصر وسوريا يغلي برد فمل نغصى عنيف ضد الغرب وإسرائيل . وقد نجح العراق في حشد جانب من هذا الرأي العام في « المؤتمر الشعبي العربي » الذي نظم في بغداد يوم ٧ مايو باسم دعم العراق في مواجهة الحملة الاعلامية الغربية والتهديدات الإسرائيلية بضرب المنشآت العراقية . وفي نفس الوقت كانت الصحافة العربية ، وخاصة صحافة المهجر تنضج بالاحباط والحملنة معا ، وتطور بكثافة وسرعة هجومها على الاعتدال العربي .

وفي هذا السياق حظت قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد والبيان الختامي الذي صدر عنه بالموافقة المتشددة من القرب عموما والولايات المتحدة خصوصا .. بل إن صياغة البيان الختامي قد نثلت في أجزاء كبيرة منها من الخطاب الافتتاحي للرئيس صدام حسين أمام المؤتمر .

فجمل البيان الختامي على سياسة الولايات المتحدة واعتبرها المسؤول الرئيسي عن التصاعد المتوتر الذي ينخر بالانفجار في المنطقة مشيراً إلى مواقف الانحياز والحماية السياسية والدعم الكبير لاسرائيل عسكرياً واقتصادياً التي تطبع مواقف وقرارات الكونغرس الأمريكي . . . وأدان البيان أيضاً التهديدات الأمريكية باستعمال القوة ضد الجماهيرية الليبية .. واستنكر تمديد الإدارة الأمريكية للحصار الاقتصادي ضدها وطالب برفعه .. ووضع المؤتمر قاعدة جديدة مفادها أن الدول العربية مستخذة إجراءات سياسية واقتصادية ضد أي دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل ، وهو ما يتضمن إشارة مستترة لطفلة كبيرة من الإجراءات من بينها قطع امدادات النفط وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية .. وأكد حق الدفاع الشرعي للعراق والدول العربية كافة في الرد على العدوان بالوسائل التي تراها مناسبة لضمان أمنها وسيادتها .. وحق العراق في امتلاك ومائل العلم والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها في الأغراض المشروعة دولياً .. وهو ما ينطوي على إضافة مشروعية عربية على تهديد العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية للرد على أي تهديد عسكري مهما كانت وسيلته . كما أكد البيان الختامي أن للعراق حق التاريخي في السيادة على شط العرب .

على أنه بالرغم من الانتصار الدبلوماسي الذي حققه العراق في مؤتمر قمة بغداد ، فإن المحصلة النهائية لادائه في المؤتمر كانت أقرب إلى جانب الخسارة . ويمكننا الاستدلال على ذلك من حقيقة أن الدول القليلة بالاعتدال قد قبلت قرارات المؤتمر وصياغة البيانات الختامي التي كانت عارضتها أثناء المداولات وهذا الأمر الذي يعني أنها قد وافقت عليها من منطلق المجاملة للدبلوماسية . فكانت أولى وأهم المناظرات العلنية بين المتشددين والمعتدلين تتعلق بالموقف من الولايات المتحدة ومن مذكرتها المرسلة إلى مؤتمر القمة . وأدت الخلافات بين الطرفين حول هذا الموقف إلى فشل مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد للتمهيد لمؤتمر القمة في الوصول إلى توصية أو صيغة لقرار يصدر عن القمة . فقد شن ممثلو العراق وفلسطين حملة شديدة على الولايات المتحدة وطلابوا اعتقاله رد يحمل نقداً عنيفاً ومباشراً ، على حين عارضت مصر والسعودية هذا الرد . بل إن القضية التي كانت موضع التركيز الشكلي في المتكزة الأمريكية وهي طبيعة الخطب العربي قد صارت هي بؤرة المناظرة ، فلي حين طالبت العراق وفلسطين بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على واشنطن أصر الرئيس مبارك - مؤيداً من الملك فهد - على الدعوة إلى خطاب أنساني عقلاني متفق مع قيم العصر ومفاهيمه ومفزه عن التهوريل والتهوين والمبالغة . ولا تكون غايته التعبير عن

الهرجاس والمشايع بل الدفاع عن المصالح وحماية الحقوق والتأثير على المواقف . . وبينوا أن التفسير الوحيد لتسليم الدولة العربية للقلّة بالاعتدال والحاجة إلى خطاب عربي عقلاني (أو برجمني) جديد بالصياغات والقرارات التي أصر عليها العراق ومجموعة الدول العربية القليلة بالتشدد هو أن المجموعة الأولى من الدول قد فضلت القيام بمعاملة دبلوماسية للعراق دون النية في الالتزام الفعلي بالقرارات بكثير مما يتفق مع سياساتها الأصلية . وإضافة لذلك ، فإن مجموعة الدول القليلة بالاعتدال قد نجحت في مقاومة الاتساق وراء تلك الشعارات والأفكار والمطالب المتشددة التي تحمل مضموناً إيجابياً أو تؤدي إلى زيادة مستوى التوتر الحقيقي في علاقات العرب الدولية . فلم يستنكف الرئيس العراقي مثلاً عن ترديد تصريحه الذي أطلقه في بداية أبريل والذي يهدد بأنه « إذا ما اعتنت إسرائيل وضربت فستضرب بقوة . وإذا استخفمت أسلحة دمار شامل ضد أمنا العربية سنستخدم ضدها ما نملكه من أسلحة دمار شامل » . كما أكد أنه « لاتنازل عن تحرير فلسطين .. » . لكن دول الاعتدال منعت استخدام لغة مشابهة ووافقت على صياغة تتفق شكلاً مع الخطاب القانوني الدولي . ورفضت هذه الدول كذلك الاتساق وراء فكرة فرض العقوبات على الولايات المتحدة إلا في حدود الاستجابة لأي اعتراف من جانب أية دولة بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل . كما رفضت دول الاعتدال مجموعة من الاقتراحات العراقية التي أنصبت على التضييق العسكري لمواجهة مقبلة مع إسرائيل .

والواقع أنه إذا تهاملت الطابع الفضفاض والحرمن للصياغة ، فإن الأكثرية من قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد تبدو مقبولة وضرورية بعد ذاتها . بل وكان يمكن أن نصير بداية لمنعطف هام في علاقات العرب الدولية وخاصة فيما يتعلق بضمانات الأمن القومي العربي . على أن ما يدعونا إلى التعامل مع هذه القرارات بحذر هو اكتفاؤنا بالشعارات ، وصعوبة تصديق أن دول الاعتدال قد انتوت الالتزام بها نصاً وروحاً . بل أن العكس هو الأقرب إلى التصديق وذلك لسبب رئيسي وهو أن هذه الطائفة من الدول كانت قد استثمرت تهديداً وخطراً دامها في الدور الذي حواله العراق أن يقوم به كوريث لقيادة التشدد العربي ومن المرجح أن خشية وعدم ثقة هذه الدول بالقيادة العراقية قد تعاطفت بسبب ما تضمنته أطروحات الرئيس العراقي في المؤتمر من هجوم مستنكر وصريح على الدول والقيادات العربية القليلة بالاعتدال . ولم يكن من الممكن أن تغني دالة الدعوة المتضمنة في هذه الفقرة من خطاب الرئيس العراقي والتي يحث فيها على أن يكون للحرب « صفاً واحداً تجاه من بجانب مفاهيم الأمن القومي بين صفوفنا .. بالحد من نزوانه

وسياساته . وكان الرئيس العراقي قد ترجم بوضوح ما تضمنته هذه الاشارة المستترة في المحكمة التي عقدها اثناء الجلسة السرية للمؤتمر لمجموعة دول الخليج بخصوص سياساته التغطية .. حيث اتهم دول الخليج وخاصة الكويت والامارات بشن حرب اقتصادية ضد العراق ، وقام بتهديدها صراحة إن لم ترضخ لمطالبه المالية وتلك الخاصة بالسياسات التغطية ؛ (١) . وعلى ضوء هذه التهديدات المستترة والصريحة نستطيع أن نفهم رضوخ القيادات العربية القائلة بالاعتدال للروح المتشددة التي صدرت بها قرارات المؤتمر وبيانه الختامي . وتسليمهم بضرورة احياء الالتزام بالدعم المالي لمنظمة التحرير والاردن والعراق .. على أن نفس هذا العامل يفسر ايضا التصاعد الخطير لشكوك هؤلاء القادة في العراق بدوره الجديد بعد نهاية هذا المؤتمر . ويمكننا كذلك أن نرجح أن هؤلاء القادة قد عزموا على تطويق الدور الجديد للعراق بغض النظر عن التشدد الظاهر في القرارات والبيان الختامي لمؤتمر القمة . وأن جزءا من هذا التوجه كان من المضمّن أن ينصرف إلى عدم الالتزام الفعلي بما تمهدوا به نظريا اثناء المؤتمر من دعم مالي كبير للعراق والاردن ومنظمة التحرير . وبأخصصار فإنه يبدو أن مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد قد جمع بطريقة غريبة بين منح العراق انتصارا دعائيا ودبلوماسيا وتعيين بداية التوجهات نحو عزله سياسيا وإخلاء ادعائه بقيادة النظام العربي من المضمّن السياسي والاجرائي . وفوق ذلك ، فإنه يبدو أن مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد قد مثل مسرحا لتجريب نفس المواجهة التي انفجرت بعد ذلك اثناء أزمة وحرب الخليج بين تحالفين جديدين على النظام العربي - الأول قام بين العراق والاردن ومنظمة التحرير واليمن ، والثاني بين مصر ودول الخليج ، وقام دول المغرب العربي بالانحياز الانتقائي لموقف هذا أو ذلك ، حسب القضية المطروحة مع ميل عام للاقترب من التحالف الأول ، ولم يكن مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد هو التجربة (البروفة) الوحيدة للمواجهة بين التحالف المتمركز حول العراق ، وتحالف الدول القائلة بالاعتدال . فقد شهدت الشهور التالية بحقيقة أن مؤتمر القمة المشار إليه لم يكن مناسبة لتحقيق الاجماع العربي حول قضايا الأمن القومي بقدر ما كان بداية لشرح كبير في هذا الاجماع . وقد ظلت السياسة الشرقية المعقدة والمتقلبة محورا رئيسيا للزاعات والمناقصات في النظام العربي . فعلى قبل أن يفضى مؤتمر القمة كانت تصريحات المسؤولين العراقيين تحمل شحنات

هائلة من الاستفزاز لموريا . فقد فسر العراق قرارات مؤتمر بغداد على أنه احياء للجبهة الشرقية ضد اسرائيل .. ولكن بدون سوريا ، وفي وجه ما يثيره هذا التفسير من تناقض ، صرح وزير الخارجية العراقي بأن العراق ليس بحاجة إلى سوريا ، واتهم سوريا صراحة بأنها تعيش فترة غزل مع امريكا ، وانها خرجت عن الاجماع العربي وعن الجبهة الشرقية ، والواقع أنه منذ أن انتهى مؤتمر قمة بغداد وحتى انفجار الأزمة بغزو الكويت لجرت عمليات موازيتان - الأولى تقوية التحالف البازع بين العراق ومنظمة التحرير والاردن واليمن ، والثانية هي المتابعة النشطة hot Pursuit من جانب العراق للضغط على دول الخليج لتحقيق المصالح العراقية ومصالح بقية اطراف التحالف المتمركز حوله ، وخاصة المصالح المالية . ويسبب هذه الضغوط العراقية المكثفة قامت دول الخليج بدفع اقساط أولى من تمهيدات الدعم المالي التي التزمت بها طلقاء لقرارات قمة بغداد وخاصة للاردن والتي اتفق على أن تبلغ ٥٧ مليون دولار لعام ١٩٩٠ . كما اظهرت دول الخليج قدرا من المرونة للاستجابة الجزئية للمطالب العراقية فيما يتصل بالسياسات التغطية . ومع ذلك فإن التنازلات الكويتية بالذات لم تكن كافية لارضاء العراق في هذا المجال . وحافظت العراق طوال شهرى يونيو ويوليو على المستوى المرتفع لضغوطها على دول الخليج ، وخاصة الكويت ونشطت زيارات المسؤولين العراقيين إلى العواصم الخليجية والعربية عموما لضمان الحصول على كامل مطالبها . على أن الكويت ظلت تقاوم هذه المطالب في مجال السياسات التغطية والدعم المالي للعراق . وفي سياق التوتر الشديد الناشء عن هذا الصراع بدا أن العراق مستعد لتوسيع مجال ضغوطه لتشمل دولا عربية أخرى بما فيها مصر . وقد عكس اجتماع مجلس الجامعة الطارئ والذي دعت اليه منظمة التحرير الفلسطينية ليبحث الرد العربي الجماعي على تجميد الحوار الأمريكي الفلسطيني في ١٦ يوليو مناخ التوتر وبداية القطيعة بين التحالف المتمركز حول العراق من ناحية والتحالف المعتدل ، الذي برز في سياق مؤتمر بغداد . فلم يستجب سوى وزراء خارجية خمس دول لدعوة منظمة التحرير ، اضافة إلى وزراء آخرين من ثلاث دول عربية أخرى . وقد نظرت منظمة التحرير والعراق إلى ذلك كأنه مقاطعة دبلوماسية أو رسالة تحمل معنى الجفاء من جانب ثلاث عشرة دولة عربية . وردا على هذه الرسالة شن وزير الخارجية العراقي حملة انتقادات علنية وعنفية على كل من الامارات والكويت . كما تناول بالتنقض مواقف مصر ، بالتزامن مع الرئيس ياسر عرفات الذي لم يخف تبرمه من السياسات المصرية نحو تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وتكتسب عملية توسيع العراق لمجال النقد والتعريض ليشمل مصر دلالة بالغة . إذ لم يكن تناول مصر

(١) النثر بيتر سالنجر وايريك لوران : الملف السري لحرب الخليج ترجمة محمد مستجير مكتبة مبدئي - القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٤ ، ٥٨ .

بالتد في مجلس الجامعة المنعقد في يوليو سوى خطوة إضافية لتصعيد التوتر بين مصر والعراق . فقد كانت العلاقات المصرية - العراقية قد تعرضت لأزمة ممتدة طوال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ والنصف الأول من عام ١٩٩٠ بسبب ما اعتبرته مصر من إجراءات للتكثيف بالمعالة المصرية في العراق . كما أن موقف العراق من قضية حودة الأمانة العامة للجامعة إلى القاهرة والذي نوقش في مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته في مارس ، وفي اللجنة الخاصة التي كلفها المجلس بوضع ترتيبات هذه العودة في شهر يونيو قد أعتبر سلبيا من جانب مصر ، ومثل اجتماع المجلس في شهر يوليو في هذا السياق مشهدا تحضرها للأشتاق بين التحالفين الكبيرين على الصعيد العربي والذي أعقب الغزو العراقي للكويت .

٣- تناقضات المشروع السياسي للثغبة الصدامية في العراق :

ومن الواضح أن المشهد التحضيري الذي شهده اجتماع مجلس الجامعة السابق مباشرة للغزو العراقي للكويت ، إضافة إلى العلاقات الأولى التي برزت في مؤتمر القمة الطارئ في بغداد ، فضلا عن التوترات التي شهدها قمة مجلس التعاون العربي المنعقدة في عمان في شهر فبراير وخاصة بين العراق ومصر وقد وضع الخريطة شبه النهائية لمواقف الدول العربية في قرار الغزو الذي ربما يكون قد اتخذ بالفعل لشهور قبل انعقاد مؤتمر القمة المذكور . ومن الأرجح أن القيادة العراقية كانت تتابع باهتمام شديد تنفيذ تصور سياسي طويل المدى نسبيا للغزو . وتضمن هذا التصور جهدا مستميتا لتحديد عدة اطراف عربية فاعلة توقع القادة العراقيين أن يكون لمواقفها بالغ الأثر في تحديد مصير الغزو المزمع للكويت ، وعلى رأسها مصر والسعودية . وكان توقيع اتفاقية عدم الاعتداء بين العراق والسعودية محاولة واضحة من جانب العراق لتحديد الموقف السعودي تمت بافراض إمكانية تهدئة المخاوف السعودية من امتداد الغزو إلى أراضيها . كما استهدفت هذه المحاولة القيام بمناورة سياسية تستهدف تصوير السعودية - في الساحة العربية - وكأنها تقف موقف المعتدي إذا أعلنت تضامنها مع الكويت - بعد أن قدم لها العراق ضمانات قانونية كافية !

أما مصر ، فقد افترض النظام العراقي إمكانية تحييد مواقفها من الغزو المزمع من خلال ضيغة مجلس التعاون العربي الذي أنشئ عام ١٩٨٩ وسار العمل في ترتيباته بسرعة شديدة . ولم تكن مصر غير واعية باحتماالات تطور موقف عدواني عراقي يصعب التحكم فيه على الساحطين

العربية والدولية بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية . وكان قبولها للانضمام إلى المجلس محاولة من جانبها لاستئناس الفزعة العراقية البازغة نحو التشدد في المجالين العربي والدولي . غير أن موازين الاعتدال والتشدد تحركت في صالح الأخير بسبب الظروف الموضوعية وخاصة المواقف الغربية ضد الحرب خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

ومن زاوية معينة كان التشدد العراقي في الساحة العربية ، الذي أثمر في النهاية قرار احتلال الكويت . مفجعا ، ويعتبر من هذه الزاوية أحد النواتج الهامة لتوقف الحرب العراقية - الإيرانية . ذلك أن العراق كان أحد الدعاة الكبار لسيدة علاقات السلام ورفض استخدام القوة في السياسات العربية . ولا يتصور الدليل على ذلك في الميثاق القومي الذي طرحته القيادة العراقية عام ١٩٨٠ ، كما هو شائع . فقد كان العراق إحدى الدول العربية الاساسية التي دفعت في البداية نحو صوغا بروتوكول لضوابط العمل العربي المشترك ، وهو - البروتوكول الذي قامت الامانة العامة بصياغته بالتوازي مع مشروع تعديل ميثاق الجامعة .

ومن زاوية أعم ، فإن التشدد وسياسة العنف في الساحة العربية كان تطورا ، طبيعيا ، من جانب دولة تسلطية شديدة العنف والقوة في التعامل مع المجتمع المدني الذي تحكمه ، وهي دولة أنشئت واحكمت هياكلها على اساس من ايدولوجية تصمد القوة والعنف على نحو شامل . ويمكننا التأكيد على أن الغزو العراقي للكويت كان أحد التجهيزات عن سلسلة من التناقضات الكامنة في ذات ايدولوجية نخبة السلطة الحاكمة في العراق ، وعلى رأسها الرئيس صدام حسين .

ولا يمكننا أن نغزو مركزية عبادة القوة والعنف إلى الايدولوجية البعثية في ذاتها . صحيح أن هذه الايدولوجية لم تخطأ أبدا بقضية الديمقراطية وأن صلب منطقها انصب على فكرة الدولة التوحيدية الواحدة (أي التي تستبعد التعددية السياسية والثقافية) . غير أن الجيل الأول من البعثيين والقوميين الذين أسسوا الحزب كانوا متأثرين إلى حد ما بخبرة التعددية القبلية في كل من سوريا والعراق ولبنان - في عقد الاربعينات والخمسينات - كما كانوا على ادراك واضح بأهمية الاساليب السياسية وأهمية التناقضات الايدولوجية والعشائمية الفكرية والثقافية . وقد كان حزب البعث الذي تأسس في عام ١٩٤٣ وعقد أول مؤتمره في أبريل عام ١٩٤٧ قد خسر في موجات من العنف المتبادل مع غيره من التيارات السياسية والفكرية السائدة في المشرق طوال الخمسينات والنصف الأول من الستينات . غير أن العنف وتصعيد القوة قد أصبح صلب التكوين الايدولوجي مع تولى الجيل الثاني للسلطة داخل الحزب ، وخاصة في العراق بعد فشل وسقوط الحكومة البعثية الأولى

(فبراير - نوفمبر ١٩٦٣) ، والانشقاق بين القيادة القطرية (في سوريا) والقيادة القومية (في العراق) في نفس العام .

وقد دفع إلى هذا التطور طبيعة التكوين السرى للحزب، وهيكله التدرجى، وشيوع فكرة الانقلاب والتصفية الدموية والسياسية للخصوم كطريقة للاستيلاء على وتأمين السلطة في العراق . ولقد كانت هذه الطريقة أكثر أغراء للبعث . فلم يكن لهذا الحزب أى دور حقيقى أو ايجابى فى الحياة السياسية للعراق قبل بداية الستينات . كما أن نمط التجنيد القائم على العلاقات العائلية والعصبية وعلاقات الزمالة قد أدى إلى تركيز عضويته فى بعض اقاليم وسط العراق المعروفة بالميل العسكرية وخاصة تكريت وسامراء والحديثة . وركزت جهود الحزب على الاغتيال السياسى حتى أمكن الاطاحة بنظام قاسم على يد ضباط بعثيين عام ١٩٦٣ . على أن العنف الشديد الذى ظهرته حكومة الحزب الأولى والتصفيات الدموية التى قامت بها ضد انصار قاسم والشويعيين أدت فى النهاية إلى سقوطها . وعاد الحزب للعمل السرى عام ١٩٦٤ حيث تمكن الجويل الثانى من إزاحة الجانب الأكبر من الجيل المؤسس للحزب . وعندما نجح اخيرا انقلاب ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ قام هذا الجيل بتأسيس دولة تسلطية عملت على تصفية كل الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى فى البلاد بمزيج من الأساليب السياسية والدموية . وشهدت الفترة ٧٧ - ١٩٧٩ مستوى هائلا من العنف الموجه لأقسام كبيرة من المجتمع (الجنوب عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، والشمال الكردى عام ١٩٧٩ وما بعده حتى عام ١٩٨٨) والتيارات والأحزاب السياسية الأخرى (وخاصة علمى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ضد الشويعيين) . ومع عام ١٩٧٩ واصلت القيادة العليا للحزب تصفية الجانب الأكبر من كوادره المفكرة والسياسية بعدما أجهزت التطهيرات السياسية والدموية فى عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٦ على العناصر الأكثر استئثارا فيه ، وأصبح الحزب منتحيا بصورة شبه تامة بمؤسسات الأمن . ولأخذت سيادة اجهزة الأمن المتعددة والمعقدة فى تحقيق سياستها الكاملة على أجهزة الدولة الأخرى بما فيها الجيش والبيروقراطية . ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك ما يكبح جماح سياسة لمعية تنسج بغزة فريدة وعنف مطلق ضد المجتمع المدني وكافة تياراته الفكرية والسياسية بما فيها عناصر حزب البعث ذاته وتعمقت الميول نحو عبادة العنف مع دخول للعراق الحرب مع إيران عام ١٩٨٠ وبصورة أشد مع بداية الهجوم الايراني المضاد منذ عام ١٩٨٢ . وكانت الحرب ذاتها تعبيرا متطرفا عن نزعة عبادة القوة والعنف المتأصلة فى القيادة العليا للدولة والحزب وهى النزعة التى أصبحت قاعدة مؤسسية فى أداء

الدولة ذاتها . وقد أدت هذه النزعة - فيما أدت - إلى هدم جزء كبير من المجتمع المدني العراقي ، بين التصفية الجسدية لكوادره المهنية والثقافية والسياسية الأرقى وتجهير ما يقل تقديره عن ١,٥ مليونا من هذه الكوادر ، اضافة إلى اجزاء كبيرة من ثقافات الاجتماعية الوسيطة واعداد غفيرة من الاكابر والايقاتل القومية والطائفية الأخرى . وعندما انتهت الحرب مع إيران عام ١٩٨٨ كان المجتمع العراقي بكل ثقافته وجماعته وطوائفه قد اصيب بلجها عتيق ، كما أصبح من الصعب على نحو متزايد السيطرة عليه بأساليب العنف المطلق . كما أن اليأس من الاصلاح السياسى والاجتماعى بسبب تصلب الدولة التسلطية القاسية وتصفية امكانيات التنقيف السياسى والاخلاقي قد دفع اقساما هامة من المجتمع نحو روح القوة والعسكرة والجريمة واتخذ التفكير السياسى والثقافى للمجتمع المدني طابعا عصبويا ، وعنيفا .

وهكذا أدى العنف المطلق للدولة التسلطية إلى انتاج تقيضه - أى التحلل العنيف للمجتمع المدني . ويات من غير الممكن مواصلة استخدام العنف الموجه كوسيلة وحيدة لحل المشاكل الداخلية لكبرى وفرض التجانس الاجبارى ونبذة المجتمع الكاملة للدولة . وكان التحول من العنف الداخلى إلى العنف الخارجى هو الاستجابة التى صاغتها الدولة التسلطية القاسية لهذه المشكلات .

إن أكثر المشكلات الداخلية التى واجهتها الدولة السلطوية بعد نهاية الحرب مع إيران وحدة هذه المشكلات الاقتصادية . فقد أسفرت حرب الثماني سنوات عن استنزاف مروع للموارد المالية للدولة ، بالرغم من تمويل جزء كبير من العمليات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول الخليجية والاقتراض الخارجى عموما ، وخاصة من جانب الموردين لكبار للأسلحة فى أوروبا ومن جانب البنوك التجارية الأوروبية المملقة . ولحقت الحرب ندمازا واسع النطاق بالجنوب العراقى ، وعطلت أجزاء هامة من الدواب الانتاجى والبنية الاساسية التى عملت صيانتها وحاجاتها المالية والاستراتيجية لصالح البرامج العسكرية . والواقع أن معظم الهيئات الاقتصادية العلمة وشركات الأعمال المملوكة للقطاع العام كانت تعوق خسائر مالية هائلة بسبب رسوم تقاليد الإدارة التسلطية والسياسية للاقتصاد العراقى عموما ، وللهيئات الاقتصادية على وجه الخصوص . وقد أفضى ذلك إلى اعياها مثالة على الموازنة العامة للدولة ، التى مونت تمويلا تضحيا خلال النصف الثانى من الثمانينات . ولم يؤد وقف الحرب مع إيران إلى تخفيض ملموس للاتفاق العسكرية . فلم يكن تسريح جزء من الجيش الشعبى والقوات المسلحة تخفيفا كبيرا للاعباء المالية للانطلاق العسكرية ، لأن الجزء الأكبر من هذا الاتفاق قد توجه إلى بناء هيكل معقد من المرافق العسكرية ووردات السلاح الضخمة ويرامج

التصنيع العسكري مرتفعة التكاليف ، إضافة إلى مستلزمات صيانة دواب عسكرية هائل الحجم بمقاييس حتى أكثر الدول تقدماً و ثراءً . وأصبح التنافس بين التكلفة المنخفضة للمحافظة على هذا الدواب العسكري من ناحية والهاشلة المالية والاقتصادية للاقتصاد العراقي عموماً هو أكثر التنافسات استحقاقاً من الناحية الموضوعية . وكان أمام العراق اختياران للاختيار واحد . فلما أن تخفض حجم وإعداد هذا الجهاز العسكري والأمنى العملاق بما يتلاءم مع الامكانيات الاقتصادية الحقيقية للعراق ، في إطار سياسة جديدة وتوجه جديد كلياً ، وإما أن تجعل هذا الجهاز العسكري والأمنى مصدر للكسب المالي والاقتصادي ، والسياسي .

والحقيقة هي أن اختيار تفكيك جزء من الدواب العسكري والأمنى العملاق لم يكن مجرد اختيار اقتصادي أو مالي جزئي . ذلك أن الميزي والبيائد الحقيقي لهذا الاختيار لم يكن ليتحقق إلا بأعادة هيكلة شاملة لاقتصر للاقتصاد وإمالة للدولة ذاتها أيضاً ، أي أن هذا الاختيار كان يقضي حتماً بالتحويل إلى دولة مدنية ذات أفق ديمقراطي يترجم في سياسات محددة ولو على نحو تدريجي . فالمشكلات الأعمق للاقتصاد العراقي قد نبعت من نمط للإدارة الاقتصادية يقوم على امبقية الأهداف السياسية والدعائية للنظام الحاكم على الأهداف الاقتصادية ومعايير الاداء والجدوى الاقتصادية . كما أن الاقتصاد العراقي قد حرم من أهم موارده اطلاقاً وهي تلك اللغة العرضية الضرورية للإدارة الكفوة للاقتصاد من المهارات التنظيمية والمهنية والفنية وكوادر مجال الاعمال ، إذ أدى القمع السياسي المتواصل والتسقي إلى تهجير الجزء الأكبر من هذه الفئات أو تصفيها دموياً عبر عقد الثمانينات وما قبله . وكان من الممكن لفترة اغفاء انعدام كفاءة الإدارة الاقتصادية للاقتصاد العراقي بسبب الازدهار المالي الذي تحقق عبر الزيادة المبرمة في الدخل النفطي ، خاصة في النصف الثاني من الثمانينات . على أن انحصار هذا الازدهار بسبب اضطرابات الانتاج والتصدير المرتبط بالحرب مع ايران ، وتدهور الاسعار منذ منتصف الثمانينات بسبب للافاض العالمي في الانتاج وانكسار شوكة الاوبك والمنافسات بين اعضائها قد كشف الشقاء عن التدهور الهيكلي الذريع للاقتصاد العراقي . وبقيت الدولة محرومة من الوسائل المالية التي استخدمتها في حل مشكلاتها السياسية الداخلية ، وغير قادرة على تنمية ورفع كفاءة الاقتصاد غير النفطي بسبب طبيعتها التسلطية والهيمنة .

وجريت للدولة لتسلطية مدخل متعذرة لحل مشكلات الاقتصاد العراقي بما يحافظ على طبيعتها الهيمنة ، مثل برامج بيع القطاع المملو التي وضعت وطبقت على عجل خلال عام ١٩٨٩ ، واستخدام الوسائل الادارية القسرية

لضبط اداء المديرين الحكوميين للهيئات الاقتصادية .. الخ . ولم تعد هذه الوسائل كثيراً في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الجاهمة .

وفي نص الوقت ، فإنه لم يكن من السهل لاعدات تخفيض جزري في الاعباء المالية والاقتصادية للدواب العسكري والأمنى العملاق الذي تضم بصورة منبهة منذ انفجار الحرب مع ايران . فقد توسعت الدولة في برامج التحديث والتصنيع العسكري التي تسوقت مكوناتها من الاسواق العالمية المبرمة المكلفة للغاية . ووراء هذا التوسع كان يكمن عقل الدولة الضعيفة الباحث عن نظم ملحة نهائية ، أي تستطيع أن تصمم نزاعاتها مع الجيران . بل أن المشكلة الكامنة في التكاليف الهائلة لهذا الدواب العسكري والأمنى العملاق كانت تتجاوز بكثير مجرد برامج التحديث والتصنيع إلى جانب صيانة هذا الدواب بعد ذاته . ذلك أن الدولة والمجتمع نفسه كانا قد اكتسبا طبيعة عسكرية هيكلية : أي أن النشاط المجتمعي والسياسي كان قد بدأ يتمركز حول الطابع العسكري والعنف للدولة . وعكس تخصيص الموارد المالية والبشرية (التنظيمية والفنية والمهنية .. الخ) هذا التمرکز ، لغير صالح الكفاءة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد .

وفي هذا السياق ، كان قادة الدولة والنظام ، يحملون ، بحل خارج المعضلة الحقيقية التي كانت تواجههم . وكان الأمل في حدوث ارتفاع كبير لاسعار النفط وتحقيق زيادة ملموسة في حصص العراق في عرض نفط الأولك أهد المداخل لهذا الخارجى ، إلا أن ذلك بعد ذاته لم يكن يكفي لانتشال الاقتصاد العراقي ووقف التحلل المتصيف للمجتمع . وبالتالي ، فقد اتجهت القيادة العراقية من جديد إلى ' ارغام ' الدول الخليجية الفنية على ضخ مساعدات مالية كبيرة ، إلى جانب اغاء مستحققات الدين الخليجى على العراق . وقد وضعت هذه المطالبات العراق من ناحية ونول الخليج من ناحية أخرى في علاقة تنافس وتوتر شديدين .

والواقع أن المطالبات العراقية من دول الخليج كانت تبدو نوعاً من الحد الأدنى للمطموحات العراقية . ذلك أن استخدام الدواب العسكري والأمنى للعراق لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية (إلى جانب حل المشكلات الجيوبولترانية للعراق) ينطوى على تداعيات لايمكن التحكم فيها تماماً . إذ قد تبدأ من مجرد الانفراد والتخويف ولكنها يمكن أن نقود إلى عمليات احتلال فعلي . كما أن العمليات العسكرية التي قد ينطوى عليها احتلال ما (مثل احتلال الكويت) قد تقضى - بحكم التداعيات الكامنة في ذات هذه العمليات - إلى احتلالات أخرى متتالية .

ومن المستبعد أن تكون القيادة العراقية قد تجاهلت أو

استقلت من حساباتها الخاصة بغزو الكويت مجموع التذاعيات السياسية والعسكرية لهذا الغزو ، ومن بينها احتمالات وقوع صدام عسكري واسع نطاقاً بكثير ويشمل الجانب الأكبر من منطقة الجزيرة العربية وخاصة مناطق الاحتياطى النفطى والمناطق الحدودية الاستراتيجية الواقعة على المحيط الجغرافى لشبه الجزيرة ، حتى لو لم يحدث تدخل اجنبى .

والواقع أن هذا الصدام كان شبه حتمى بالنظر إلى محتوى الابدولوجية التى طورنها القيادة العراقية استناداً إلى الحقل الابدولوجى البعثى عموماً . فالمسألة المركزية فى هذا الحقل هى الوحدة العربية . ولم يمنع مؤسسو هذه الابدولوجية فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الوحدة العربية . بل إن الادبوات الكبرى التى وضعت وصنعت هذه الابدولوجية ودافعت عنها ضد الابدولوجيات والممارسة الواقعية فى الساحة العربية قد احتفلت كثيراً بالتوحيد المصطنع قايماً على عمليات التوحيد للقوى الأوروبية (وخاصة الإيطالية والامانية) فى القرن التاسع عشر . ومثلت فكرة التوحيد بالقوة اغراء شديداً لدى البعث العراقى على وجه الخصوص . فالبعثيون المراقبون كانوا على وعى شديد بالوضع الجيوستراتيجى والسكانى العرج للغاية بالنسبة للعراق ، ولذى يمكن تصحيحه موضوعياً فقط من خلال ادماج العمق والامتداد العربيين ، وخاصة فى منطقة الجزيرة والهلال الفصيص .

وكان يوجب على فكر الجيل الأول من المؤسسين للابدولوجية والحزب نظرة متوازنة إلى قضية الوحدة ، رفضت الاعتراف بمكانة متميزة لأية دولة فى حسابات منافع التوحيد القومى - خارج مقولة الدولة القائدة . أما للجيل الثانى فقد كان أكثر اهتماماً بالقضايا والامور الخاصة بالعراق كقطر اعطيت له مكانة سامية . ومزج هذا الجيل - وخاصة الرئيس صدام حسين والطامح المحيط به مباشرة - مزجاً فريداً بين تقييد التاريخ العراقى القديم والوسيط (الاسلامى) من ناحية والمقولات التقليدية للابدولوجية القومية العربية من ناحية أخرى . ولبرز هذا المزج نوعاً من الاسطورة السياسية قوامها قدر العراق ومستولونه التاريخى عن الوحدة . إن اللحاح هذا المخرج الابدولوجى المعقد قد استدعى بالضرورة تقييد العنف والقوة للكامن فى خصوصية فكر الجيل الثانى من البعثيين عموماً والرئيس صدام حسين على وجه الخصوص . بل من الواضح أن الرئيس العراقى قد جسد فى شخصه مجموعة الاساطير الكامنة فى الحقل الابدولوجى الذى تطور فى ممارسته السياسية . ومن المحتمل أن تكون التجربة ، والتناجحة ، لهذا الرئيس ، سواء فى صداماته الداخلية المتتالية أو فى حربه مع

ايران قد كرست هذه الاساطير بما يتجاوز بمسافة بعيدة ما تفرضه الحسابات الواقعية والعقلية من اعتبارات .

أن تحقيق هدف الوحدة كان يواجه بصعوبتين واضحتين : الأولى تكمن فى المواقف المعادية لهذا الهدف فى جانب النظام الدولى عموماً ، والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بصفة خاصة . أما الثانية فتجسد فى مواقف الدول العربية المؤثرة من المشروع العراقى للاندماج القصرى للخليج والمشرق العربى . وحتى لو افترضنا غياب معارضة عسكرية أو عنيفة من جانب الغرب ، فقد كان من المصحح أن نبرز مقاومة شديدة لهذا المشروع من جانب دول عربية عديدة وخاصة سوريا والسعودية ومصر . ولم تكن موازين القوى تسمح بتعمير هذا المشروع المراقى بدون حروب أهلية عربية كبيرة وممتدة . ومثلت هاتان الصعوبتان العقدة الرئيسية فى سلسلة من التناقضات الكامنة فى المشروع الابدولوجى والسياسى العراقى . وسعت القيادة العراقية لحل هذه المسئلة من التناقضات من خلال تطوير استراتيجية تدرجية لتحقيق الاهداف الخاصة بالتوحيد القصرى للخليج والمشرق ، واضفاء مشروعية عربية عامة على هذه الاهداف يربطها بال قضية الفلسطينية وبراها كدفاع شرعى عن النفس .

٢ . الإدارة العربية لأزمة الخليج :

فوجى النظام العربى بانفجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة مبولة وهشاشة واضحة . كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية فى نهوض النظام العربى ، على أن - النظام فشل فى تأسيس إطار سياسى أو فلسفة مقبولة لنهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينات . وكان يلهم قواه بالكاد فى محاولة بالنسبة لملاحقة التطورات الدولية الهائلة التى حملت إليه تهديدات كبرى . على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد فى الساحة العربية ، إلى جانب الاتجاه الهجوى والعنوانى الذى ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث مشكلة الاطوار السياسى الجامع . ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقى الافكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة ، عندما انفجرت أزمة الخليج

وفى غضون أيام قليلة ، كان النظام الدولى قد أخذ فى يدية إدارة أزمة الخليج برمتها . وكان من الضرورى أن يبرز للنظام العربى موقفه من هذه الأزمة . وطرحت منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربى وهو من يملك أهلية

الآخر اتسم بطابع اجرائي ، أى تعلق بالاشكال والقرينات
والصلاحيات التى تحقق مبادئ معينة ، من وجهة نظر
الاطراف العربية المؤثرة فى الأزمة .

وعلى المستوى المبدئى ، اثبتت ثلاث قضايا
رئيسية ، وهى الموقف من الشرعية الدولية ، والموقف من
الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية كتمهيد
لحرب محتملة ضد طرف عربى ، وأخيرا قضية الربط بين
حل أزمة الخليج وحل الأزمات والصراعات الأخرى فى
المنطقة ، وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلى للأرض
العربية . وعلى المستوى الاجرائى ، اثبتت أربع قضايا
رئيسية ، وهى المدى الممكن للعمل العربى وموقفه
أو ضمائمه ، والعلاقة بين نزاع قبيل الحرب وضمائم تحرير
للكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة فى
الحرب المتوقعة ، وأخيرا الموقف من ترينيتات أمن الخليج
التي اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى
سباق الأزمة .

وسوف نتناول كل من هذه القضايا ، بعرض الحجج
المختلفة على جانبي المناظرات العربية التي اثبتت على
المستويين الرسمي والشعبي ، وجوانب قوتها وضعفها .

(١) للمعضلات المبدئية :

سببت الهزة العميقة التي مثلتها أزمة الخليج طرعا
عنيا لبعض الأسئلة الكبرى المتعلقة بذات ما هية وطبيعة
النظام العربى ، وهى الاسئلة التي عزفت الاطراف الرئيسية
فى النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصعوبة
الجزئية التي بدلت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ . وربما
كان المحور الرئيسى الذي دارت حوله هذه الاسئلة هى
طبيعة العلاقة بين النظام العربى والنظام الدولى . والقوى
الحاكمة لهذا الأخير ، وبالتالي طبيعة النظام العربى ذاته .
أى نوع الروابط التي يجب على هذا النظام أن يقوم عليها .
فقد نشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠
بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة فى الساحة
العربية ، وهو ما سعى فى البهولمسية العربية به - نقيض
الأجواء العربية ، . وفى أغلب الحالات ، تمت هذه
المصالحات بدون توضيح الأسس المبدئية التي تقوم عليها .
وعندما وقف النظام أمام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة
له ، وهى المبادئ التي تطرح مشروع تعديل الميثاق
ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربى المشترك تصورا
محددا لها ، لم يملك سوى أن يوجع حسمها أو يضعها على
الرف ويضعها كلية . وجاءت أزمة الخليج فى وقت انصم
بوجود هذا الفراغ المبدئى ، بل والانسورى . حيث أصبح
الميثاق قريبا ومهجورا بعد كل ما حدث من تطورات على
الساحة العربية التي تجاوزته جذريا . وكان من الطبيعى

وصلاحية إدارة الأزمة - للنظام الدولى لم النظام العربى .
لم يكن حتى أكثر العرب اعتدالا ينظرون إلى النظام الدولى
كنظام عادل . فهو يدخل فى دائرة إدارة أزمة عربية وهو
مفتقد إلى الإنسجام الأخلاقى والتقنوى بسبب صمته الطويل
عن التواتر المنحل للانتهاكات الاسرائيلية للقانون وللشرعية
الدوليين فى المنطقة بسبب الحماية الأمريكية لاسرائيل .
على أن المشكلة هى أن النظام العربى لم يكن يتمتع بجدارة
سياسية حقيقية فى إدارة الأزمة ، على الأقل من وجهة نظر
دول الخليج التي هذا العدوان العراقى على الكويت هزة
عنيفة للغاية .

ومنذ البداية ، ولجه النظام العربى مجموعة من
المعضلات المبدئية والاجرائية الكبرى التي حرمتها من
تكوين موقف جماعى من الأزمة . وسريعا ما تعمق
الاشفاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف
أو مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه . ومع ذلك ، فقد
استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعى عبر حوارات
ومفاوضات حقيقية ، غير أن جمود الدول العربية الكبرى
عند مواقفها الأولية ، وانقار العديد منها إلى الكفاءة
الدبلوماسية وإلى حرية الحركة الكافية ، قد أدى إلى اهدار
هذه الفرصة .

وأضحت هذه العوامل إلى فشل ذريع وسريع لفكرة
العمل العربى لأزمة الخليج . بل أن اشتعال حرب أهلية
اعلامية بين الدول العربية قد أدى إلى تدهور متواصل
لفرصة النظام العربى فى القيام بدور مميز فى إطار الإدارة
الدولية للأزمة . وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات
بين المواقف التي اتخذتها الدول العربية الكبيرة من الأزمة .

ويمكننا أن نتتبع جنود هذا الفشل بدراسة للمواقف
العربية المختلفة من المعضلات المبدئية والاجرائية التي
طرحتها أزمة الخليج على العقل الرسمى العربى ، وعملية
توسيع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها فى سياق
تفاعلات الإدارة العربية للأزمة .

أ - معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :

واجهت الإدارة العربية لأزمة الخليج طائفة من
الاشكاليات التي فشل النظام العربى فى الاستجابة لها بصورة
موحدة . والواقع أن الأزمة قد شرخت النفس العربية على
كافة المستويات للرسمية وغير الرسمية . وأضحت الاستجابة
لهذه الاشكاليات هيلة للبحث عن الروح والهوية . وبعض
هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئى ، أى أنها تعلقت بمبادئ
المبادئ التي تنطلق منها المواقف والسياسات ، وبعضها

لذلك أن تأتي الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة ، وللاشكاليات التي طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة ، بل ومتناقضة إلى حد كبير . وفيما يلي نعرض لبعض هذه الاشكاليات .

(أ) الموقف من الشرعية الدولية :

نعين على النظام العربي أن يتخذ موقفاً حول كيفية إدارة أزمة الخليج وحلها في ظرف متقدّم ، وشديد الخصوصية . ذلك أن النظام الدولي ، ممثلاً في مؤسسة الأمم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح والابس فيه ولا تأويل من الغزو العراقي المفاجيء للكويت ، في ذات اليوم الذي جرى فيه هذا الغزو . فلقد قرّر مجلس الأمن رقم ٦٦٠ على إدانة الغزو العراقي للكويت ، وطلب بأن يسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كانت فيها في أول أغسطس عام ١٩٩٠ . وكان من الواضح ، حتى منذ اليوم الأول للغزو أن مجلس الأمن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذي من الغزو العراقي للكويت ، على نحو لم يحدث في تاريخ هذا المجلس .

وقد وضع هذا الظرف النظام العربي في مأزق . فكان عليه أن يمتأني مع قرارات مجلس الأمن باعتبارها تعبيراً عن الشرعية الدولية ، أو أن ينشأ موقف متميز - مقارباً أو معارضاً - لهذه الشرعية . وقد حاولت مجموعة من الدول العربية أن تلتف على قرارات مجلس الأمن . أو الشرعية الدولية - بصورة تكل النظام العربي من إيجاد منحل خاص به لادارة أو حل الأزمة ، دون اصطدام واضح بهذه الشرعية . على أن الموقف العراقي لم يسعف هذه المجموعة - إذ طرح النظام العراقي اختياراً استقطابياً بين رفض المشروعية الدولية ، والاقتراب بدرجة أو أخرى من الموقف العراقي ، أو التبنّي الكامل لهذه المشروعية ، ومع تطور الأزمة ، بدأ موقف مجموعة أصغر من الدول العربية يتزلق إلى الحديث عن « شرعية عربية » بديلة للشرعية الدولية ، أو معارضة لها . والامر الأكثر أهمية أن هذا الموقف الرسمي لعدد من الدول العربية ، وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا ، قد أصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف اللارسمية لأعداد كبيرة من المثقفين والتيارات السياسية القومية والرايكانية والاسلامية طورت معارضة جذرية للشرعية الدولية . على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن « الشرعية العربية » . وأصبحت مقولة الحل العربي خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجذرية « للشرعية الدولية » ، بالشرعية العربية .

ونعنت المعارضة الجذرية للشرعية الدولية - كما تنعكس في قرارات الأمم المتحدة التي تولدت بتواتر سريع مع تطور الأزمة - على حجتين رئيسيتين :

الحجة الأولى تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية . ويكفيها بمكاليين - فيما يتعلق على الأقل بقضايا الشرق الأوسط - إذ رتبت الشرعية الدولية موقفاً متشدداً وفورياً من الاحتلال العراقي للكويت ، على حين فضلت في ترتيب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذي استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً دون معارضة من جانب النظام الدولي . ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولي أو للشرعية الدولية من ملكية العراق للأسلحة الكيمائية والبيولوجية ، مع السكوت الكامل ، أو حتى التواطؤ مع حيازة اسرائيل للأسلحة الذرية ، وهي أشد فتكا ودماراً من الأولى .

وحيث أن الشرعية الدولية تنتم بالازدواجية : أي ترتب معاملة مختلفة جزئياً لنفس المسألة القانونية بما للامة أو المجتمع الذي يتخذ بحقه الموقف ، فإنها تنفقد العدالة والحياد والتجديد الذي يجب أن يميز أي قاعدة قانونية شرعية ، وهي بهذه الصفة لا تستحق أي احترام أو طاعة من جانب العرب .

أما الحجة الثانية فتؤكد أن الشرعية الدولية المعطلة في قرارات مجلس الأمن المتصلة بأزمة الخليج هي شرعية الأقوياء ، بل إنها شرعية مفروضة من جانب قوة واحدة في العالم وهي الولايات المتحدة ، وهي نفس القوة التي تحمي إسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للاراضي العربية وميلساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية . وهي من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربي كل عوامل القوة ومنح إسرائيل كل عوامل التفوق والهيمنة .

وقد وجدت هاتان الحجتان قبولاً واسماً بين المثقفين ، بل وبين الشعوب العربية عموماً . ولم ينازعهما من منطق علمي أو مبدئي سوى أقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقي للكويت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة ازدواجية الشرعية الدولية . غير أنهم اسسوا مواقفهم على احدى حجتين . الاولى هي القول بأن اصدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدارها في قضية أخرى ، وإلا كان البديل هو سيادة القوي وشرعية الغلب . والثانية هي أن العرب حتى لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الأذعان للشرعية الدولية . على أن الحجتين اللتين ابرزتهما المعارضة للشرعية الدولية في الأسلحة العربية لم تقوما على وقائع حقيقية وكاملة ،

بالموقف من أزمة الخليج كانوا في الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة .. شرعية ثورية .

وفي سياق مطرعة للشرعية الدولية فيما ينصل بأزمة الخليج . أبوز القاتلون بالشرعية العربية (الثورية) قضيتين اضافيتين ، تمثلان مرتكزات بدلية لنظام عربي جديد كلياً : وهما اعادة توزيع الثروة العربية ، وجواز استخدام القوة لتحقيق الوحدة العربية والاهداف السامية الاخرى للحركة القومية العربية .

وقد أخذت الدعوة لاعادة توزيع الثروة العربية تعبيرات متعددة قام على صياغتها التيار الديني والنيار القومي العربي . وتراوحت الصياغة الإسلامية بدورها بين القول بأن الثورة هي لكل المسلمين وانها واجبة الإنفاق والاستثمار في المصالح الشرعية بما يحمل تحريماً لاحتكارها من قبل الدول التي تقع فيها هذه الثروة ، وبين القول بوجود زكاة الرأسمال ، وأن عدم الوفاء بهذه الزكاة يحل الثروة لكل المسلمين ولهم استطاع منهم فرض القاعدة للشرعية القائمة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة .. إذا لزم الأمر . اما التيار القومي العربي (ايرانيكالي) فقد صاغ نص هذه الحجج بتعابير علمانية وعلى اساس من نزاع الشرعية « الثورية » القومية ، عن الدول القطرية .

وقد وجدت الدعوة لجواز تحقيق الوحدة القومية العربية بالقوة رواجاً في اوساط اضيق كثيراً من الدعوة الأولى ، حيث تركزت هذه الدعوة في بعض الاقطار العربية الاصغر مثل الأردن وموريتانيا ، وبين قطاعات المتقنين والنيارات السياسية القومية العربية وخاصة في الاقطار المغاربية . ومن الزاوية ، وجد الغزو العراقي للكويت مباركة حقيقية لم يجدها في المواقف الرسمية حتى لأكثر الدول العربية راديكالية مثل ليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بالرغم من استعداد هؤلاء للتسليم بجواز أو حتى ضرورة انتهاء النظام الاميري ، الشرعي ، وإحلاله بنظام جديد يرضى للعراق من ناحية ويتفق مع قاعدة ، حق تقرير المصير ، من ناحية أخرى .

والواقع أن تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبي للعراق في العديد من الاقطار العربية ، بما فيها كل اقطار المغرب العربي (شاملة المغرب التي كانت مواقفا الرسمية متباينة مع بقية دول المغرب العربي) والاردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل واجزاء من الرأي العام السوري والمصري .^١ وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة اصداً في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا

ولا يمكن قبولها بعد ذاتها على ما بهما من علل ونوافس . فمن ناحية لا يمكن القول بأن الشرعية الدولية فيما ينصل بالصراع العربي الإسرائيلي والموقف من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة هي مملكة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما ينصل بأزمة الخليج . فأسس ومبادئ الشرعية الدولية في الحالتين واحدة ، وهي عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، والإقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكننا أن نصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية في الحالتين في درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفي غياب الاداء التنفيذي عند تطبيق هذه القاعدة في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ، وحضورها في حالة أزمة الخليج ، وكذلك ، فإنه لا يمكننا الموافقة - من منظور علمي - على ان الشرعية الدولية هي شرعية الاقوياء ، فقط . ذلك أن القانون الدولي قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسي في صنع القواعد الدولية الجديدة . وأن الشرعية الدولية - معياراً عنها في الكثير من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة - قد أصبحت تعكس وجهة نظر أغلبية دول العالم وهي دول العالم الثالث . وإذا جاز لنا أن نقول القول بأن قرارات مجلس الأمن هي في الجوهر قرارات امريكية الصنع ، فكيف لنا أن نشخص قرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في الرابع من اغسطس وفي أكتوبر (الصادر في نيويورك) ، وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف امريكية* .

واضافة لذلك ، فإنه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية . فأسس ومرتكزات الشرعية العربية الواجبة التطبيق في اللحظة التي كان يتعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الازمة فيها وهي المجدسة في ميثاق جامعة الدول العربية واضعة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بجواز احتلال اراضي الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة في تسوية المنازعات بين الدول العربية . وبالتالي ، فإن المعارضين للشرعية الدولية فيما ينصل

* ادانت الجمعية لعامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتاً ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٦٤ . وادانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتاً ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الانسان في الكويت لقمعته وذلك في ١٨ ديسمبر .

العربي . فعلى المستوى الرمزي والمعلني أنشئ الوجود العسكري الأجنبي في السعودية والخليج الفاعلة الجماعية العربية الحاقلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذي فرض على الأكثرية المسلحة من الأنظار العربية . كما هدد هذا التواجد بأحياء النظام الاستعماري عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

ومن الناحية السياسية ، فإن هذا التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي كان يعمل في طبيعته احتمالات كبيرة للغاية بشأن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره ، وأصلحهم بالتالي بالهدف الأسمى للرأى العام العربي بإنقاذ الكويت والعراق مما من المآزق التاريخي الذي نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذي تبلور في قادة النضال العربي من أجل منع الحرب . والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص . في سياق المواقف العدائنية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والإسلامي مما . وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تمبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بفرض مقاومة عدوان دولة عربية . وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

واجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الدنيوي الذي ينظر للقوات غير الإسلامية باعتبارها كافرة ، من ناحية ، والخطاب الذي يعبر عن عقل الدولة ، اقليمية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الإقليمية . فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها صد عدوان عراقي محتمل . وكذا فإنها لم تكن تستطيع الاعتماد على عود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد أن آمنوا لقوم اجتياح الكويت عسكريا . وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن مية العراق تنجبه لابتلاع الخليج كله . وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة . وفوق ذلك ، فعنى لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فإن أمن دول الخليج هو بحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط . فإذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الإمارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عمان في قبضة العسكرية العراقية . والبديل الأول الذي كان من الممكن نظريا أن يجمع دول الخليج من الاجتياح العسكري العراقي هو إذعانهم الفردي والجماعي بوضع التوابيع للقوة العراقية الصاعدة . أما البديل الآخر ، فهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكري الأجنبي . لصالح أمن دول الخليج الأخرى . وتشكيل ضنط عسكري فعال بما فيه الكفاية

ومنظمة التحرير واليمن والجزائر . ولكنهما لم تجد تمبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأى دولة أو طرف عربي . فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت إشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري الذي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية ، وإمكانية تحرير الكويت .

والواقع أن تلك الإشكالية كانت جسيمة وحقيقية . فعنى لو انتقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فإنه نضل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تقود عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تمبير القرارات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان ينطوي عمليا على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضاً . وهنا كان يمكن من الناحية النظرية تطوير مركاتز اشمل للشرعية العربية تتيج التوافق مع قرارات الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية ، وانقاذ الكويت والعراق في نفس الوقت . وعلى حين تقع المسؤولية الأساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على التعتن العراقي واصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فإنه لا يمكن إغفاء النظام العربي بما اظهره من جمود وانقسام تجاه تلك الأزمة من جانب من هذه المسؤولية .

(ب) مسألة الوجود العسكري الاجنبى فى الخليج :

فى الوقت الذى نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظرى ، ومن جانب القوى غير الرسمية فى النظام العربى ، فإن المسألة الملحة والاساسية التى طرحت على النظام العربى - الرسمى وسببت - شكلا على الأقل - انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هى الوجود العسكري الأجنبى فى الخليج ، وخاصة فى المملكة السعودية . فبقدر ما مثل الغزو العراقى للكويت صدمة للنظام العربى الرسمى ولقطاع من الرأى العام العربى ، وخاصة فى الخليج ومصر ، فإن الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية فى أراضيها قد سبب صدمة للرأى العام العربى ولحد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء كان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فإن الحكومات العربية المعارضة كليا أو جزئيا لقرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة يوم ١٠ اغسطس قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكري الأجنبى فى دول الخليج . وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأى العام

لاقتاع العراق بالانسحاب من الكويت . وزاد من قناعة السعودية بضرورة الامراع بطلب التدخل العسكري الخارجى وصول القوات العراقية إلى حدود المملكة وإدخالها على القلم بثلاثة اختراقات للاراضى السعودية ، ربما بقصد جس التبيين ، كما تكررت بعض المصادر السعودية والأمريكية .

ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربى الاختيار الأكثر أمانا من الناحية للدعائية والمطافية . غير أن القادة السعوديين ، والخليجيين عموما ، لم ينظروا إليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا . فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع أن توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقي محتمل ، باهيك عن تحرير الكويت ، إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية . ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يربعون في تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسى والاستراتيجى مع العراق ، الأمر الذى ينطوى على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجى في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج فى النهاية رهنا بالتواريات السياسية العربية . وفوق ذلك فىل شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد للعودة للبديل العربى وحده ، أو حتى بشكل رئيسى . وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية ، لا اثنين كما هو شائع .

الموقف الأول إدانة الاستملاء بالقوات الأمريكية ومتعددة التحسنة مع التأكيد على الحل العربى والبديل العربى بصورة نظرية وعامة . وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة ، واستمر بعض هذه الأطراف فى اتخاذها طوال الأزمة . ويعوم هذا الموقف على الحجاج التالية :

- إن تمكين القوات الأمريكية من الانتشار فى الأراضى السعودية والخليجية يدفع فى اتجاه الحل العسكري للأزمة ، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها فى تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح إسرائيل .

- إن الاستملاء بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربى وعلى الدبلوماسية العربية الهادئة دون إعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انتافذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التى لا ترغب فى الظهور كأنها تنازلت أمام استعراض أمريكا

للقوة . على أن هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة ، وهى بآلجاز كما يلى :

- إن مفهوم الحل العربى - من منظور الدول السماء - يفقر إلى محتوى عملى محدد . فالدبلوماسية ركن هام من أركان إدارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هى الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الأهم عندما تفشل الدبلوماسية فى إلزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية . ولم يكن باستطاعة العالم العربى بأسره أن يقدم حزمه القوة العسكرية الضرورية حتى لمجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده إلى دول الخليج الأخرى .

- فى ظل غياب بديل عسكري عربى ، لا يكون أمام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة فى الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبأنى بعد ذلك دور الدول العربية والإسلامية كعامل عسكري مكمل .

- أن القوات الأمريكية قد بشرت فى اراضى السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ، ويمكن أن نرحل اذا زال التهديد العراقى . وبالتالي فإن مضاي فاعلية الحل العربى واضح ، وهو اقتاع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما . أى لابد من الاتفاق على اسمية مواهبة السب - أى العدوان العراقى - على النتيجة . وهى التواجد العسكري الأجنبى والأمريكى خصوصها .

اما الموقف الثانى فهو القبول بالتواجد العسكري الأمريكى ومتعدد الجنسية باعتباره امرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقى وإلزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية . مع إعطاء الأولوية إلى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسى والسياسى للأزمة . على أن هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة أو متجانسة لا فيما بين الدول العربية الفائلة نه ، ولا من حيث الإسجام مع المنطق الأصلى له مع الزمن . ففي البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتبارها أمرا واقعا ومؤقتا . فقد كانت العيادة المصرية والسورية على وعى كامل بأن الموقف السعودى - وهو الموقف الحاكم لهذه العضبة - كان نهائيا وليس من الممكن تغييره . وأنه لو بذل ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكري الأمريكى - فإن الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى - كل صلة بالنظام العربى . وفوق ذلك ، فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقول بالشروط بهذا التواجد ، وسبابهما لتفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكري العربى . وبناء على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان إلى الاستنتاجات التالية :

العراق بالانسحاب من الكويت . ولم تتضح في انهاء هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الامع الوقت ، ربما في نحو منتصف أكتوبر ايضا . والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا في القول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقلات الكبيرة لحجم التمار المحتمل في حرب هجومية ، وهو مظهر من الاستعداد السعودي للقول باعطاء تنازلات إقليمية وخاصة فيما يتصل باعطاءه منفذاً بحراً مباشراً على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وتبلور ذلك فيما أعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز في هذا الصدد ، إلا أن هذه البادرة لم تأخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودي السريع عنها ، عفا ما يمكن القول أنه صيغ أمريكية في هذا الشأن ، وهكذا أصبح من الواضح أن السعودية قد فضلت في النهاية . نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة حسب ترددها بيقول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانتهاء الازمة ، الامر الذي كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية أو الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقي في نفس الوقت .

واخيرا تبلور موقف ثالث في قضية التواجد العسكري الاجنبي في الخليج فواجه هو الرفض المبني لهذا التواجد ، مع اظهار التهم لاضطراب القدرات الخليجية . والسعودية خاصة . لاستدعائه . وبالتالي ركز هذا الموقف على ايجاد مجموعة من الافكار التي تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقي اليها في نفس الوقت . وكان هذا الموقف هو اساس اعليية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية . على ان هذا الموقف قد قام على الصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقي اليها . ففي الوقت الذي اجنهننت فيه الدول العربية التي نبنت هذا الموقف في ابتكار الافكار التي تستهدف تأكيد ضمانات أمن السعودية ، فانها قد أظهرت رغبة أو استعداداً حقيقياً لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت . وتراجعت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب ، أو مجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت في النهاية .

وقد تمتع هذا الموقف بميزة واضحة وهو أنه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبياً تستهدف تجديب العراق للتمار المتوقع من حرب ضروس يشنها الامريكيون ، مع ضمان بعض الحقوق للكويت ، وخاصة اعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق . ومع ذلك فانه كان يتسم بعيوب واضحة ، يمكن ايجازها فيما يلي :

- ان أفضل المبل للمحافظة على الحد الانفي من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكري وسياسي ممكن للسعودية ودول الخليج ، حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار في النظام العربي . ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ، ولكنه كان في الحقيقة احد الاسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

ان الحل العربي يعني مضمونا متجددا في كل لحظة يعينها . ففي بداية الازمة كان الحل العربي . معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفوري من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة . وعندما بات من الواضح ان العراق لن يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملي للحل العربي هو مشاركة العرب في الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكري الامريكي والاجنبي مؤثقا ومرتبطا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية . ولم تقبل مصر أو سوريا بصيغة تواجد عسكري اجنبي دائم ، وقالوا اعلان بكرة بالثنية في انشاء ، بنية أمنية شرق أوسطية . وكان أحد أهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وعمان في شهر أكتوبر هو التوصل إلى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعمد أمام الامريكيين بآية صيغة لوجود عسكري اجنبي ثابت بعد حل أزمة الخليج . والواضح أن الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام . وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودي ومسؤولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى . وحرصت سوريا على الدفع في نفس هذا الاتجاه .

وفي هذا الاطار كان التواجد العسكري المصري والسوري هو الصمام الرئيسي للتأكيد على أولوية الحل السياسي للازمة . ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف في التغير ، منذ نحو منتصف شهر أكتوبر . وربما تكون القيادات العربية التي اتخذت هذا الموقف قد صارت في ذلك الوقت على يقين بأن الحل العسكري للازمة حمى .

أما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف ، فقد استمت منذ البداية بعدم الثقة في تواجد عسكري عربي كبير ، وحرصت القيادة السعودية على تجنب هذا التواجد . ولا شك ان ذلك الموقف لا يعود فقط إلى شكوك تاريخية ، وانما ايضا إلى الرغبة في تجنب الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد نهاية الازمة .

وإلى جانب ذلك ، اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار أهداف التواجد العسكري في الإطار الدفاعي البحت لفترة طويلة من الزمن . والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكري الامريكي ومتعدد الجنسية عن افراز صغوط كافية لاقناع

ما يلي :

- مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتي ، فإن غزو الكويت يمثل فرصة فادرة للتدخل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الامريكي حيال هذه القضية .

أنه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فإن من الممكن خلق تيار عالمي يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تصنيها . وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى اطراف دولية هامة في إدارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التي أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط في الاعتبار . ومن المعقول أن تدفع بعض القوى الغربية لتنفيذ فكرة الربط ، في الوقت الذي يرفضها فيه بعض العرب .

- اه لو تواصل الضغط العربي والدولي لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في رفضها للفكرة ، حيث أنها لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذي يكافيها المعتقد الإسرائيلي ويجاقب ، المعتقد ، العراقي . وأنه لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت وإنقاذ العراق في نفس الوقت .

ولم ينجح المؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة مناقشة هذه الفكرة التي طرحت في ، مبادرة ، عراقية بعد القمة ببومين ، وبفسد واضح هو الطعن في الشرعية ، القومية . لهذا المؤتمر وقراراته . ومع ذلك ، فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترعص مفولة الربط رفضا تاما ، على الأقل في مواقفها المعلنة . وقد استند هذا الرفض إلى مجموعة من المبررات والمجج ، منها ما يلي :

من الناحية الاخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة إلى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر إلى الكويت باعتبارها رهنه عربية يمكن مقايضتها بالأراض المحتلة فسي ٥ يوبو ١٩٦٧ ، ولا تغير حتى أحسن الولايا عن تصوير فكرة الربط اخلاقيا من حقيقة العدوان العراقي كعدوان على دولة عربية وشعب عربي .

- ومن الناحية السياسية ، كانت أقرب إلى الدعاية التي تستهجن تعينة الرأي العام العربي والإسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها نقارضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطيني والمؤكد أنه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول . حقوق الفلسطينيين . ففي سياق المداولات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة

- ركز هذا الموقف على منح ضملتت أمن للسعودية بما قبل التصدير بأنه ينطوي في النهاية على التضحية بالكويت . وحرصت كافة المبادرات القومية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية ، على اساس افتراض قرأه أنه لو أمكن تهنية المخاوف الأمنية للسعودية فإنه يمكن اقناعها باجلاء القوات الاجنبية وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبعيث تصمم مسألة الكويت في مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

- ارتطم هذا الموقف بالسرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت ، وعلى أن مسألة الكويت منتهية . ومثل الانفتاح العراقي على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الغربية ومتعددة الاطراف ، الأمر الذي فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من أجل السكوت عن مسألة الكويت أو قبول حل وسط حولها يرضى العراق .

- ان هذا الموقف لم يتمتع عموما بالمصداقية - لدى دول الخليج ، لأن القائلين به قد بدوا متحيزين للعراق . بل أن السعودية ودول الخليج قد أعبرت منظمة التحرير واليهب والاربن بصفة خاصة ضالعين مع العراق . كما أنها قد اشرت بعنف لمواقف دول المغرب العربي ، ولي بدرجة أقل مما شجرت به حيال المنظمة واليهب والاربد .

(٢) معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :

من بين كل المبادرات العراقية ، لم تحظ فكرة بدمى الشعبية التي تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية . وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ أغسطس ربطا بين كل ، الاحتلالات - في المنطقة ، فإن احد في الساحة العربية لم يبد ادنى اكثرات سرى بالربط بين الكويت وفلسطين . بل أن هذا الشعار وحده بمر الجانب الاعظم من تعاطف الرأي العام العربي مع العراق ، والجانب الاعظم من ، الحرج ، الذي استشره النظام الرسمي العربي . فقد إنكا النظام العراقي على موطن الأمم الرئيسي في الوطن العربي . وبدا أمام الرأي العام أن هناك حلا جزريا وثوريا مجابنا للصالة الفلسطينية تمثل في الضغط على المصالح الامريكية والغربية في الكويت والخليج . ونظر إلى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددين من الوندكاليين العرب في الدعوة لتسوية المصالح الغربية والامريكية خاصة في الوطن العربي ردا على الدعم الامريكي الكامل لإسرائيل والإزال المتواصل للكرامة العربية .

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج ، أهمها

الأمريكية . ثم القائم بالأعمال الأمريكي - في العراق ،
صرح الرئيس العراقي بوضوح بنيتي في احترام وصيانة
المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .

- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن
مصر الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزو
بمصر الأرض العربية المحتلة التي تقبض عليها إسرائيل .
ولم يكن من المتصور أن تنقل إسرائيل ، حتى لو ضغطت
عليها الإدارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة ، بالانسحاب
من الأراضي المحتلة لمجرد ضمان تحرير الكويت .

- ومن الناحية العملية ، فإن القائلين بمقولة الربط قد
وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله
الكويت والخشية عليه من عدوان امريكي وشيك . كما أنهم
قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية
ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموماً - في موقع
قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .

والواقع أن شعار الربط قد صادف استحساناً لدى اقلية من
الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية .
فوافقت اليمن رسمياً على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد
اعلانها . كما تضمنت مبادرتها في أول سبتمبر هذه الفكرة .
غير أنها سرعان ما أسقطت هذه الفكرة من مبادرتها المطنة
في ١٩ أكتوبر ، وفي مشروع القرار المتقدم منها - مع عدد
من دول عدم الانحياز - لمجلس الأمن في ٧ أكتوبر ، وهو
المشروع الذي رفض المجلس تمريره . كما اتخذت
المبادرات الأردنية نفس المسار .

وفي الوقت نفسه ، فإنه في الوقت الذي رفضت فيه دول
الخليج ومصر ، وسوريا رسمياً مقولة الربط ، فإنها في
مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي ، وبعض الأطراف
الأوروبية قد حثت على اعلان التزام ما من جانب الولايات
المتحدة أو مجموعة من الدول الغربية أو مجلس الأمن
بتحريك القضية الفلسطينية ، وشوية الصراع العربي -
الإسرائيلي بعد إنهاء أزمة الخليج ، وعلان هذا الالتزام في
وقت مبكر . وكانت مجموعة دول المغرب العربي ،
وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وإن كانت قد طلبت
التزاماً تمهيداً أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس
الأمن ، وبحيث يبرر هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو
الامر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة . ومع ذلك
فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، تراء
صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر
بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط (دون
تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر) . ولم يكن
هذا الحل الوسط مقبولاً من جانب دول المغرب العربي ،
أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استمرت في مساعيها

لاصدار التزلم أقوى . وقلدت فرنسا الاتجاه لاصدار هذا
الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج . وتبلور هذا
الموقف الفرنسي في المبادرة بتوزيع اقتراح بين أعضاء
مجلس الأمن في ١٤ يناير - أي قبل إنتهاء مهلة الأمم
المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس « لمساهمة نشطة
في حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط » . في وقت
ملائم ، بعد التوصل إلى اتفاق حول جنول زمني لانسحاب
القوات العراقية من الكويت .

والواقع أنه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية
لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل
المشكلة الفلسطينية لا يتضمن ربطاً ميكانيكياً ومباشراً ،
ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية
الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ للقانوني
والدبلوماسي في الحد الأدنى للقضية الكويتية . وبسبب
الحرب الأهلية الإعلامية - التي استغتمت فيها حجج
معارضة حول مقولة الربط - بين قضائياً أخرى - ضاعت
هذه الفرصة .

(٢) المضاعفات الإجرائية :

إلى جانب المضاعفات المبدئية ، واجه العالم العربي
مجموعة من الإشكاليات الإجرائية التي أوضحت بلاء
حدود فكرة النظام العربي ، في المرحلة التاريخية الراهنة
التي ثارت فيها أزمة الخليج . وقد تعينت هذه الحدود فور
انفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام
العربي أن يفعل إذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية
الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدي قواعد ؟ والوجه
المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل
إذا قرر النظام الدولي - بإجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ
المبادرة بإدارة أزمة تقع في صميم نسج العلاقات العربية -
العربية ؟ وقما بين هذين السؤالين المتقابلين تحدثت جدارة
النظام العربي بإدارة الأزمة بالمقارنة مع جدارة النظام
الدولي . وتعني الجدارة هنا كفاية القواعد المنظمة القابلة
للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها وانسجامها - من ناحية
الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الانعاز
لهذه القواعد قبل اطراف النظام ذاتهم . وليست الجدارة بهذا
المعنى ضماناً لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة إدارتها ،
اذ يتعلق نجاح إدارة أية أزمة بمدى الرضا الكلي الذي ينشعب
عن الحسيلة النهائية لهذه الإدارة بين اطراف النظام القائم
على هذه الإدارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيون في النظام العربي هم
كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة
الغزو العراقي للكويت . فقد كانت هذه الأطراف قد نعت
جانباً مشروع تعديل الميثاق وبرنامجوكول ضوابط العمل

العربي المشترك ولم تصق عليهم . ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع في عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموافق عليها في عام ١٩٥٠ . ويلزم نص المادة ٦ لمجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدبير اللازمة لرد الإعتداء الواقع على إحدى دول الجامعة بالاجماع (مع استثناء رأى الدولة المعتدلة) . أما نص المادة ٧ وهي التي تمنع القواعد العامة للتصويت في قطاع الجامعة فيحين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثورية يكون ملزما لمن يقبله . ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت في مؤتمر القمة العربي ، الذي تطور كأهم مؤسسة في النظام العربي في الممارسة ، دون تطور قانوني مناظر . اما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فتلزم الدول الموقعة بالمبادرة إلى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا تشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام . وقد أثارت هذه التناقضات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي الطاريء في القاهرة وبعد صدور قراره في العاشر من أغسطس . والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التي يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة أو مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية أخرى . فالتدابير التي تشمل استخدام القوة المسلحة في نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصورة بوضوح لرد اعتداء دولة أجنبية على دولة عربية . ووفق ذلك كله ، فإن النظام العربي لم يكن بملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف من إدارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى هو انقاذ الدولتين معاهن مخاطر داهية بسبب العدوان الأصلي وما قد يتلو من أعمال عدوان خارجي ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها اغتافر النظام العربي لوسائل القوة والإلزام الضرورية لوضع قراراته أو قواعده موضع التطبيق ، وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحميها أو الهجوم على النظام كله وقواعده الجوهرية ، ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية .

وقد شهد النظام العربي نزاعات عسكرية كثيرة ، وإن لم يصل أي منها أبدا إلى حد غزو دولة عربية لكل أقاليم دولة عربية أخرى بالقوة العسكرية العاشمة . ولم يتمكن النظام في أي منها من التدخل المقتن أو تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان أو الدفاع عن المصالح العربية الجماعية . ووفق ذلك ، فإنه بالرغم من تكرار المنازعات

العسكرية بين الدول العربية فإن النظام العربي لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والمصلية كنظام يقوم على توازن القوى بالمعنى الاستراتيجي العسكري لهذا المصطلح . وعلى النقيض ، فإنه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم أو تواضي . ويتربط على ذلك أن هذا النظام كان دائما معرضا للتكك . المؤقت غالبا . عندما نعد إحدى الدول العربية القوة عسكريا إلى التحدي الصريح لقواعده ومحاوله احتلالها بقواعد شرعية ثورية . واتسم هذا النظام أيضا بميل متجذر للتألق والتسليم أمام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة في محيطها الاقليمي ، بل وأحيانا تقنين هذا القرض مثلما حدث في حالة التدخل العسكري السوري في لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد فاقم من عجز النظام العربي عن فرض قواعده الأمن المعمول بها ، أي توزيع موارد القوة ، وخاصة القوة العسكرية ، قد أصبح أكثر انتشارا مع الوقت ، ولم يعد من الممكن أن تقوم دولة أو دولتان بدور شرطي النظام . وأصبح العمل العسكري الجماعي لحرارة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية ، وهو أمر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة في التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها . وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فإنها قد لا تستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعي على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسي المصاحب للغزو العراقي للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة . وكان من السهول اكتشاف أن النظام العربي لا يستطيع أن يقوم بدور كبير طالما أن دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدي قواعد الجوهريه ، وصممت على الذهاب بذلك إلى أبعد مدى ممكن بالإطاحة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العرفية للنظام ، وأن جدارته في إدارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية . إذ لم يبق غير اتخاذ موقف دعائي جماعي ، وهو الامر الذي لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة في التوجهات فيما بين الدول العربية ، والتي اسهم التدخل العسكري الاجنبي في مفاقمتها .

أما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربي في إدارة أزمة بحسامة الغزو العراقي للكويت فيفضل بسبب جدارته الخارجية . وقد أثارت هذا الجانب مناورات حادة بين المقتنين والخبراء العرب . ففي أعقاب الغزو مباشرة ، قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ٦٦٠ والذي وضع أسس الشرعية الدولية فيما يتعلق بالآزمة ، وقبل أن ينفذ النظام العربي موقفا محددا منها . وبالتالي بات أمام هذا النظام اختبار صعب بين انشاء قواعد منافضة أو متوافقة مع هذه

الشرعية . وخلال أيام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج الأخرى ، مستندة إلى قواعد الميادة وحق الدفاع الشرعي عن النفس . ولأخذت قرارات مجلس الأمن تتدفق بصورة فنتت شرعية التواجد العسكري الأمريكي ، ثم متعدد الجسيمات وضغوطه الاقتصادية وإجرائاته العقابية ضد العراق . فإنا أخذنا مجموع تلك المبادرات القتالية والجماعية لوجدنا أنها تستند إلى قواعد قانونية شرعية وثنائية وفردية ، وأنها أنشأت البليات لوضع تلك القواعد موضع التطبيق ، وإلى جانب ذلك كله ، نهضت تلك الآليات على مخاوف أمنية مشروعة لدول الخليج إزاء دولة أقوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوانها إلى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية ، كان من الواضح أن القواعد القانونية والآليات العملية (العسكرية والاقتصادية وغيرها) الدولية والثانية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا ينكر أحد انها قد استهدفت تدمير القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق . وبالتالي كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسي العملي لهذه القواعد والآليات الدولية من ناحية ، والأمانى العربية التي تركزت على منع انفجار حرب دولية ضد العراق مع تحرير الكويت في ذات الوقت . وهنا يثور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

اذ يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء أنه كان من الممكن أن يثبت النظام العربي جدارته الخارجية من خلال صيغة لحل العربي تقوم على ما يلي :

• إعمال قواعد التفاهم العرفية مع القيادة العراقية لحلها على الانسحاب من الكويت وقبول حل وسط ، أما من خلال وساطة جماعية أو من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية :

• تقديم مجموعة من الاقتار لا تتعارض كلها مع الشرعية الدولية ، ولكنها لا تأخذ بها كلها ، وخاصة مقولة الانسحاب غير المشروط والفوري للقوات العراقية .

• نزاع قليل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة : اما على نحو متزامن ، أو متتالي : بحيث تتسحب القوات العراقية أولا ، ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسية بعد ذلك ، أو العكس .

• البحث في ضمانات متبادلة للأمن بين الدول العربية المعنية تكون صالحة على المدى الطويل وتعهد بناء الثقة بين هذه الدول ، وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربي .

ويعتقد هذا التيار أنه كان من الممكن أصلا منع تدفق القوات الامريكية والاجنبية إلى الاراضى السعودية والخليجية وبالتالي قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع أن هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي العربي ، ولكنه كان يفتقر إلى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التي اقترحها على نحو متروق ، ولذلك ، فإنه قد أخذ ينزلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتحرير الكويت إلى تفصيل حماية العراق حتى لو كان على حساب التضحية بالكويت ، على أساس من قاعدة أقل الأضرار .

وعلى الجانب المقابل ، نهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى أن اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية . ولم يكن من الممكن تصديق أن تدفع العراق بالقوات الهائلة التي غزت الكويت لكي تتسحب في أيام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الأمنية لدول الخليج الأخرى وخاصة السعودية . ولم يكن من الممكن . ثم من باب أولى . أن تستقبل السعودية القوات الامريكية ، ثم متعددة الجنسية لحمايتها من احتمالات عدوان عراقي لكي تطلب سحبها مع استمرار الاختلال العسكري فيما بين الطرفين ، وفي ظروف تتميز بانهايار الثقة بينهما بعد غزو الكويت . وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة على المخاوف الكبيرة التي انارها الغزو العراقي للكويت لدى دول الخليج تتمثل في موقف عربي جماعي وقوي للغاية يتخذ شكل إبدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الأخرى ، بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربي على اعادة التوازن العسكري بين الخليج والعراق . وكان من الواضح لدول الخليج أن النظام العربي لن يستطيع النقاط هذه الفرصة بسبب الانشغال الايديولوجي والسياسي حول الموقف من التواجد العسكري الاجنبي ، ومن ذات عملية الغزو العراقي للكويت ، فضلا عن الرغبة الخليجية في تحجيم الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد الأزمة .

فطالما أن النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الأمن الأولية للتوازن العسكري بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي ، لم يكن ممكنا طرح شعارات أو خطرات إجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب . ففي غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقي بعد الأزمة مباشرة ، وعلى المدى الأبعد ، كان السحمن أن تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات أمن دولية مادية . وقد أدركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والإجرائية ، في الوقت الذي أصر فيه التحالف العربي المقابل على إدارة أزمة تعدى ثوري

عسكري النظام العربي ولأن دول الخليج على وجه الخصوص بأساليب لا تتفق مع طبيعة هذا التحدي غير المسبوق : أي بماليات النظام العربي . وطالما أن دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات أمن دولية تمكنها من تحقيق الردع في الحد الأدنى ، فإن شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية ، أو الانسحابات المتوالية لم تكن عملية ، قبل أن تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكري . فحتى إذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحابات المتبادلة : سواء على نحو متزامن أو متتال ، وهو ما لم يحدث ، لم يكن من المتوقع أن تقلها دول الخليج . فالانسحاب المتبادل وحده كان يعنى سحب القوات العراقية عدة كيلو مترات ، وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلو مترات ، تاركة اختلالاً هائلاً في موازين القوى ينطوي بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربي ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدارة المبدئية والإجرائية في إدارة أزمة الخليج ، باعتبارها أزمة تحد ثوري وعنيف لأسس هذا النظام . على انه اذا كان النظام العربي قد فشل في إدارة الأزمة ككل ، فقد ظل من الممكن نظرياً أن يقوم بدور متميز في الإدارة العالمية للأزمة ، عبر تقديم مجموعة حزمه متكاملة من الافكار التي تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تحرير الكويت وإنقاذ العراق . على أن ذلك كان مرهوناً بتفاعلات مينة وصحية بين الدول العربية الرئيسية . وباستعراض نمط هذه التفاعلات يتضح أن النظام العربي وإطرافه الرئيسية قد أهدر هذه الفرصة ، وأنه يتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذا الاهدار .

ب - تفاعلات الإدارة العربية للأزمة :

تطورت الإدارة العربية للأزمة عبر أربع مراحل متصلة . ففي البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سعت اطراف عربية قيادية لمحاولة تجنب انفجارها . وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربي لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعي أو موقف جماعي منها . وفشل كل المحلل بسبب وفوق اشتياق كبير حول الموقف للواجب اتخاذه . وفي المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية أو الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لاقناع الاطراف المعنية مباشرة بالفزع بحلول وسط مختلفة . وربما يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدأ الاساسي والشروط الدنيا لحل المعقول وهو الانسحاب من الكويت . على ان أحد أهم الاسباب يتمثل كذلك في الجمود الواضح للتحالفين العربيين

الرئيسيين والافتقار إلى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير القوة بين هذين التحالفين . وأخيراً انتقلت الأزمة إلى مرحلة التحضير للحرب ، واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع قلم مشترك يتمثل في التسليم بالامر الواقع وإدراك عجز العرب عموماً عن التأثير على مجرى الأزمة والعرب . وعبر هذه المراحل الأربع ، برزت اتجاهات أساسية في التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة ، وهي .

- توسع مطرد للقوة بين المواقف الرئيسية في النظام العربي من الأزمة ، ولشدائد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .

- الجمود الواضح للتحالفين الرئيسيين من حيث موقعها المتبادل والعجز عن تجسير القوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .

- تجميد النظام العربي عموماً ، ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة ، وإنما بصدد كل نشاطاته الأخرى كذلك .

المرحلة الأولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقي بمذكرة في ١٦ يوليو إلى الأمين العام للجامعة تشتمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق ، وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة في الاوك بما أدى إلى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للعرب ككل خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٠ . وكذا اتهمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميثة العراقي وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار . وقامت المذكرة المطالب التالية : إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة صان عام ١٩٨٠ برأسمالي ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة وبمعدل دولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر أعلى من ١٥ دولاراً للبرميل ، واستقاط الديون المسجلة على العراق (وهي ديون نسبت إلى استيلاء دول الخليج على جزء من حصص العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران) وتنظيم مشروع مارشال عربي لتمريض العراق عن خسائره لثناء الحرب مع ايران ، وهي حرب ترى المذكرة انها كانت دفاعاً عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربي عموماً .

ويعد يومين قام الرئيس العراقي بإلقاء خطاب في حيد ثورة ١٧ أيلول ، حذر فيه دول الخليج من الاستمرار في

إنتاج النفط بما يزيد عن المخصص المقررة لها في الاوكران
بما يؤدي إلى الاضرار الاقتصادية بالعراق . وأكد الرئيس
العراقي بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فإن العراق
س يقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المنقصة إلى أهلها
مشيرة إلى أنه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقاً
لأهداف أمريكية في زعزعة أمن العراق والاضرار
بالمصالح العربية عموماً . وكذا طالب البرلمان العراقي
بتدخل الدول العربية ، للتضامن على مواطن الضعف لبعض
حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية .
وسرياً ما تساعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود
مع الكويت منذرة بعمل عسكري ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولاً عربية عديدة على التحرك
لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة .
فعلى جبه طالبت ليبيا بموقف عربي جماعي من خلال
تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة النزاع العراقي .
الكويتي ، فقد أثرت أطراف عربية أخرى بذل جهود مكثفة
للساطة أو استخدام نفوذها لدى الطرفين للاعتناع عن
تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة . وقامت مصر
والسعودية بجهود خاصة لاحتواء الأزمة . ولم يبق الرئيس
حسني مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المصهور للكلمة
ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذي قد يذهب
اليه الطرفان وخاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما
وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء
الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية .
وفي لقاء مع الرئيس العراقي صباح يوم ٢٤ يوليو انتهت
المفاوضات بنتائج أثارها لبسا كبيرا بعد ذلك إذ يؤكد الرئيس
مبارك أنه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقي بعدم
الاقدام على عمل عسكري ضد الكويت . على حين نفى
العراقيون أنهم فعلوا مثل هذا الالتزام إلا في حدود
استنفاد وسائل المفاوضات . وما حدث بالفعل من
مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد أن
مسألة المفاوضات لم تكن غالبة ، وأن الرئيس مبارك هو
الذي دفع إليها . كما أن الرئيس مبارك قد حدث الكويتيين
بقوة على التصرف في المفاوضات بأقصى قدر ممكن من
المرونة ، حول جميع المطالبات العراقية . وبالتالي يكون
منشا التمس الحقيقي هو أن العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات
وإنما بالقول الكامل من جانب الكويت للمطالب العراقية ،
فيما لا يعد مفاوضات حقيقية . وإنما اتخذوا مقصوداً لهيئة
المفاوضة بقصد تروجه انذار بالاستسلام غير المشروط من
جانب الكويت لهذه المطالبات . ومن المؤكد أن هذه لم تكن
هيئة المفاوضات التي تصورها الرئيس مبارك ، كما لم تكن
مشروطة الوعد العراقي واضحة لا بهذه الصيغة من حيث
الوقت ولا بهذه المدة من حيث الصياغة .

اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقي .
الكويتي ارتباطاً مباشراً . وكانت تدرك كذلك أن جانباً هاماً
من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة
أكثر مما هي موجهة للكويت وبصورة خاصة ما يتصل
بسياسات الإنتاج والتصدير للنفط ، وما دعت العراق
بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها تركيع العراق . ولذلك
فقد فضلت أن تأتي مساعيها الحميدة على هيئة وساطة ،
وبخاصة في اللقاء العراقي - الكويتي في العاصمة
السعودية . وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا
اللقاء . غير أن الأمر المرجح هو أن الوفد العراقي قد
تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبه في
مجال السياسات النفطية والدعم المالي . على حين أن الوفد
الكويتي كان يرغب في ربط الدعم المالي بالتفاوض حول
ترسيم الحدود . كما كانت هناك خلافات حول مقدار
الدعم المالي . وأنه في الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب
موافقة كويتية على مطالبه كاملة ، فإن الوفد الكويتي لم يكن
لديه تصور متكامل حول كيفية ومدى الاستجابة لهذه
المطالب ، وانتهت المناقشات بما أعلن عن انهيار
المفاوضات ، بالرغم من الوساطة السعودية . وكان فشل
لقاء جدة ، نهجاً مقصوداً من جانب العراق لغزو الذي
تم في اليوم بعد التالى لبدايته .

والواقع أن لقاء جدة قد فشل لا بسبب جمود الموقنين
العراقي والكويتي فحسب ، بل وبسبب عدم كفاية الإدارة
العربية للأزمة في هذه المرحلة . ويمكننا أن ننسب فشل
الإدارة العربية لهوادر الأزمة إلى مجموعتين من الاسباب ،
أولاهما تتعلق بواقع السياسات العربية عموماً فيما بين مؤتمر
قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة ، وثانيهما تتعلق
بنمط إدارة الأزمة في هذه المرحلة . وفيما يتصل
بالمجموعة الأولى نشيرنا من قبل إلى أن مؤتمر قمة بغداد
قد أسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية ،
وعن انتقال بغداد إلى خط هجومي في مجال السياسة العربية
بالارتباط مع خطها الهجومي في مجال السياسة الدولية .
وقد عمق هذا الخط من مفارقات الدول العربية الأخرى التي
كانت قد بدأت تتشكل في تحالف مستقر ، محتل ، الطابع ،
وقادها إلى نزعة قوية لمقاومة المطالبات العراقية عموماً
وإغراقها في بورقراطية السياسة العربية . وقد ائتمت
استجابة النظام العربي لولدر الأزمة بقوة هذه النزعة . ومن
ناحية ثانية ، فإن السياسات العربية عموماً كانت قد فقدت
التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا
والموضوعات المعالجة والاهمة في لجنة النظام العربي ،
وبسبب استمرار التفتت الفكري والسياسي عموماً . أما
بالنسبة لمجموعة الثانية من الاسباب ، فإنه يمكن إجمالها
قوماً يلي :

هذا التحالف المستتر قادراً على توجيه رسالة « انذار » للعراق والمخاطرة باستنزافه بتوجيه انذار كهذا .

المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جداً من عمر الأزمة وهي من بداية الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس حتى نهاية أعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من أغسطس . وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو إلى جانب مؤتمر القمة المشار إليه . واجهن سريما مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من أغسطس . كما عقد إلى جانب ذلك اجتماع لمجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي في الثالث من أغسطس . وفيما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الأطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل .

ويمكن القول بأن دبلوماسية الحل العربي اللازمة قد حصرت في أو ارتكزت على الموقف المصري الصريح والمستمر . وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربي الممكن عملياً في أمرين . اولاً الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لأنزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت (دون تعيين لحدود الانسحاب) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة . وثانياً التزام البلدين بأسلوب مجدد لنسوية العلاقات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية . وقد تضمن هذا الامر الأخير موقفاً مستمراً يوحى بإمكانية الزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نكس مطلوب من حقل الرميلة ، وإسقاط الديون العراقية ومنع العراق تنازلات هامة في مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتي ورية وبويبان . على أن الموقف المصري لم يبد أي اعتماد لمجرد التشكيك في أولوية الالتزام العراقي بالانسحاب من الكويت . على حين أن الموقف العراقي يعتبر علنياً على الأقل أن مسألة الكويت منهية بما يشير إلى استحالة قوله لفكرة الانسحاب كعبداً . وربما يكون الموقف الحقيقي للعراق يتجلى بشكل ما من أشكال الانسحاب العسكري في سياق حزمه كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع أطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية . وحيث أن مصر قد شعرت بعدم الثقة في عود الرئيس صدام حسين ، فلها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسي عن التفاوض مع العراق ، طوال اليومين الحاسمين ٢ و ٣ أغسطس . وقد اعتزمت الأنباء الصحفية العربية والتولية بتفسير فشل فكرة عقد مؤتمر قمة مصغراً كان الملك الاردني يتفاوض حوله مع الرئيس العراقي خلال هذين اليومين واختلقت الروايات بين ما يؤكد الملك حسين

فشل النظام العربي في إدراك كنهه وطبيعة و المشروع السياسي العراقي الجديد ، ومدى الحاج للعراق على تطبيقه . فكان الانطباع الغالب بأن الراديكالية المفاجئة للنظام العراقي لا تزيد كثيراً عن وسيلة لأينزاد دول الخليج والدول العربية « المعتدلة » الأخرى ، وبالتالي كان الاستنتاج الرئيسي الذي يرجح أنه قد حكم رد فعل هذه الدول هو إمكانية التعامل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربي مثل اغراق المطالب العراقي في دولايب الديورقراطية العربية ، وإجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .

فشل النظام العربي في التنبؤ بالمدى الذي قد تذهب إليه لقيادة العراقية في الضغط على الكويت ودول الخليج الأخرى . والمؤكد أن الكويتيين انصهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم التصور إلى حد التنبؤ بإمكانية غزو كل الأراضي الكويتية . وظن القادة العرب أو بعضهم على الأقل أن الضغط العراقي لن يزيد عن عمل عسكري على الحدود قياساً على ما حدث في عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٣ .

فشل النظام العربي في توجيه رسالة قوية للعراق بالامتناع عن القيام بعنوان عسكري ضد الكويت ، والا واجه موقفاً عربياً شديداً . وعلى النقيض ، فإن العراق كان قد حقق تقدماً على طريق بناء تحالف عربي واسع سبياً . وربما تكون قد وصلت رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستتر مع موقفه المعادي لدول الخليج عموماً ، وللكويت بصفة خاصة .

والواقع أن بعض مطالب العراق قد صادفت قبولاً من جانب كثر من الدول العربية . فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر أيضاً بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط . وكذا كانت الكويت تتخلى في ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسد نصيحها في مورانات هذه المنظمات الا اذا محدثت الدول العربية الأخرى انصتها . ولم يكن ذلك التصيب كبيراً حقاً بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية . كما كانت الكويت قد قطعت أو خفضت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك المواجهة لإسرائيل ، الامر الذي خلق استغزازاً عاماً بين الدول العربية من السلوك الكويتي . كما أن الجمود الفكري والدبلوماسي للقيادة الكويتية كان أيضاً ملحوظاً ومثيراً لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية . وفي المقابل ، لم يكن التحالف الذي برز بعد انفجار الأزمة في مواجهة للعراق قد تبلور بعد بما هو أكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولي والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ولم يكن

المتطرف لهذا الوفد . وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقي بالموافقة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على أنه استبعاد تبحث مسألة الانسحاب ، فانه لا يمكن استبعاد تفسير مكل أو مقابل لهذا الموقف ينطوي على مناورات عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية . ممثلة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية . بتدلية ومؤسسة على منطق مختلف ، مع استمرار غياب الالتزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت . وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر ، فإن مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لا تزال راغبة في تأكيد أولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة . بل أن الرئيس مبارك قد وعد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ، أن هذا لم يقصد به وأن يكون سلحة لأحزاب العراق وتوجه الاتهامات له .. أو التبل من دوره .. وأنه لا انحياز لطرف على حساب الآخر . . .

وفي نفس الوقت ، فإن الموقف العراقي قد اتسم بنفس الدرجة من المروعة ، اذ جمع بين الانفراج على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب . وبقل هذا الموقف تفسيراً قوامه ما يلي : أن الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعاً مستتراً وتشدداً حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق وأطراف رئيسية في النظام العربي من بينها مصر والسعودية . فقد رعت العراق . وابنتها في ذلك صنفاً منظماً التحرير والأردن وليبيا والبسن . وهي الأطراف التي بذلت جهوداً دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من أغسطس . في أن تكون المفاوضات نوعاً من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها . يمكن أن تفتح الطريق أمام تعهد عراقي بالانسحاب من الكويت ، وهو الامر الذي يعني من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق . وفي المقابل . فإن مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت في أن تكون المفاوضات المقترحة ، أداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقي من الكويت على أساس من حل وسط يقبل بعض المطالبات العراقية ويعيد العراق إلى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية بزعم وفقاً لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد . وسرياً ما اكتشف الطرفان المباشران أن التعارض بين التوجهات الاستراتيجية والاكثر عمقاً لا يمكن حله . ووضح ذلك على نحو قاطع أثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة : بل واتضح كذلك أن الموقف العراقي أو التوجه الاستراتيجي العراقي يلقي دعماً قوياً من عدد كبير من الأطراف العربية . ومع ذلك فإن الفشل النهائي لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته . وهو ما يفسر أن قرارات هذا

من أن الرئيس العراقي قد وافق في المباحثات معه على التمهيد بالانسحاب بعد التوصل إلى حل يحقق مصالحه ومآله في مؤتمر القمة المصغر ، وما يؤكد الرئيس حسني مبارك من أن الملك قد أبلغه أنه لم يبحث أمر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذي لم يقطع على التمهيد على نفسه . والأرجح أن الملك الأردني كان يجاهد لتفخيص موقف عراقي معتدل وحافل بالمصاغات المروعة التي قد يرد فيها تعبيرها ما يعني الانسحاب ولكن مشروطاً بامور كثيرة ومطالب مطولة وأمد زمني طويل وبدون جدول . وفي الوقت نفسه فإن الرئيس مبارك كان يبحث . بدون طائل . عن موافقة صريحة وواضحة بأولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة ، وهو ما لم يكن من الممكن للملك حسين أن يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقي . ويوضح خطاب الرئيس مبارك في الثامن من أغسطس والذي دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتطاليف مع الكثير من المطالبات العراقية على أساس أولوية التمهيد العراقي القاطع بالانسحاب . ويوضح الأمر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر أكتوبر عندما أكد أنه يعرف أن . العراق في موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد أن يقبل الانسحاب وعودة الشرعية . .

وتعمدت أنبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير أسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامن في اقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في الثالث من أغسطس على ادانة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت ، وحدث نفس الامر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في العاشر من أغسطس . والواقع أن هذا للتفسير يخلو من المصادقة العلمية . فلا يعقل أن العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي بإبداء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب لمجرد أن مجلس الجامعة قد ادانه . بل لم يكن من اليسر تصور أن يقبل العراق بالانسحاب أو الالتزام به بصورة قطعية بعد أن قام لثوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين اللذين تم بهما . ولا شك أن إجماع العراق عن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب . في مقابل الالتزام المصري المدعم عربياً بارتضاء الكثير من مطالبته من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي اللازمة . فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لإعلان عراقي بالالتزام بالانسحاب . ولم يسدر عن الوفد العراقي في اجتماع مجلس الجامعة أنني إشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الإطلاق . ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسي للتشدد

المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التي بدأ بها . ويمكننا أن نغزى هذه المفارقة إلى الاعتبارات التالية :

• تصعيد العراق لتكتيك الهجوم السياسي على دول الخليج والدول المحتلة في المنطقة العربية . إذ لم يكف النظام العراقي بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود والعنوفية ورفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة . فكان خطاب الرئيس العراقي بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأ الحرب الأهلية الإعلامية الموسعة إذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنبية ودعا إلى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم في السعودية . وجاء ذلك مكملا لموقف الوفء العراقي بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات « قلوونية » بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل أولوية الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية والأجنبية من دول الخليج . وأكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك في لقاء مع الوفء العراقي اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماضى في احتلاله وضمه للكويت ، وعازم على مواصلة الصراع حتى نهايته المنطقية .

• شدة الاستقطاب الحاصل في المؤتمر حيث ركز كل جانب على أولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجانب المقابل . فعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على أولوية الانسحاب العراقي ، وهو الامر الذى بدأ منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الأمن ، فان العراق قد ركز على المسحب الفوري للقوات التحرير وليبيا والاردن قد ركز على المسحب الفوري للقوات الاجنبية وادانه دول الخليج على استدعائها لهذه القوات . وقد أكد هذا الاستقطاب في المؤتمر انطباع مصر وسوريا ودول الخليج بأن بعض الدول العربية الأخرى متواطئة مع العراق في اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قد أتى بشرعية بديلة لتلك الدولية . وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الأولية التي دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا ، وهو الامر الذى يضر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .

• التآكل السريع للثقة بين اطراف التحالفين الواسعين اللذين ظهرا في المؤتمر . فقد انعقد المؤتمر في ظل انطباع نافذ بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول إلى الحدود السعودية في ناحية للمنطقة المحايدة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الأمريكية في الاراضي السعودية

يوم ٦ أغسطس ، وهو الامر الذى ساهم في تفاقم حدة الاستقطاب . إذ خشي التحالف المناصر للموقف العراقي من أن يدار المؤتمر بما يوفر غطاء عربيا لحرب أمريكية مقبلة ضد العراق ، على حين خشي التحالف المناهض للغزو العراقي للكويت من التفاف عراقي يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضمنيًا - للمعارضة العربية / العراقية للشرعية الدولية . وعلى حين اعتبر التحالف المناصر للعراق أن وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية ، فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجانب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقي في بغداد - دون ضمانات مسبقة - على أنه نوع من الفخ المنصوب لهم ، بما يهدد فرصة إبراز موقف يميز عن الشرعية العربية ، ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .

وهكذا شهد مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة ١٠ - أغسطس تقريبا للانشقاق في النظام العربي ، وهو الانشقاق الذى برز في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ أغسطس . ومع ذلك ، فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين . فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابيا على قرارات مجلس الجامعة في ٣ أغسطس ، على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابيا على قرارات مؤتمر القمة . ويعود ذلك إلى تعيب تونس عن المؤتمر واصلها بعد ذلك معارضتها لقراراته ، وانتقال الجزائر من التصويت الايجابي على قرارات المجلس إلى الامتناع عن التصويت على قرارات القمة . وعلى حين تفهيت ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر . وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) إلى تسع دول (بحساب العراق) . وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد انتهى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لايجاد حل عربي فحصب ، بل أنه قد عمق وقام من الاستقطاب داخل النظام العربي ، فيما يتصل بأزمة الخليج .

المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل الحل العربي ، الجماعي إلى القضاء فورا على فكرة الحل العربي أو نهاية الدور العربي في إدارة أزمة الخليج . إذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي . غير أن هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات أو النشاطات الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف غير أن المشهد حقا أن هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت أقل عددا وأقل جدارة بكثير من تلك التى قامت بها اطراف اجنبية . ولم يكن من الغريب أنها قد فشلت جميعا في التحرير

الميلسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي أو دولي . ويعود هذا الفضل إلى أساليب متعددة ، نتناول أهمها فيما يلي :

ربما يكون أول وأهم الأسباب المباشرة لفضل المبادرات العربية هو أن أغلبها قد جاء من العراق نفسه أو أطراف عربية متحالفة مع الموقف العراقي ، وإنها في هذا السياق لم تقدم أساساً كافياً لحل مشكلة الكويت . وقد اقتصرت أغلب هذه المبادرات بالتالي للوزن السياسي الضروري للفت الانتظار إليها وجعلها مرتكزاً لتحريك التسوية السياسية للنظام . فالأثر النفسي والسياسي لفضل الحل الجماعي العربي قد أفقد هذه المبادرات البنية السياسية المناسبة وافرغها من قوتها الدبلوماسية . وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتحريرها من السياق السياسي والإعلامي ، ففي أعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس انخرط التحالفان الكبيران في الأداة المتبادلة ، واقتصرت المشورات الدبلوماسية إلى حد بعيد على أطراف من نفس التحالف . وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من أطراف أو دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة أو ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، فإنها لم تلق دعماً حقيقياً من جانب العراق . كما أن بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصاً كافياً على التوافق مع الشرعية الدولية . وربما كانت أهم المبادرات الفردية هي ما أطلقه العراق نفسه بتاريخ ١٢ / ٨ وتضمنت أعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي إسرائيل وسوريا على أن تكون البداية لما هو أسبق في الاحتلال ، ووضع ترتيبات خاصة لعائلة الكويت مع الأخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته ، وانسحاب القوات الأجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لا تضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الأمن ، ولتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والعصا التي أصدرها مجلس الأمن ، وبده مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في إطار مؤتمر دولي . وكانت هذه المبادرة هي بداية ما سمي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ . ومع الرفض الدولي والعربي لهذه المبادرة ، قدم العراق مبادرة جزئية لا تتعلق بالكويت وإنما بالسعودية ، وذلك في ١٩ / ٨ وتضمنت تعهد مجلس الأمن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لا يزيد عن فترة مجيء هذه القوات إلى المنطقة ، ويتعهد مجلس الأمن في المقابل بالوقوف عسكرياً ضد العراق بصورة جماعية في حالة

اعتداء العراق عليها . ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء أو الاضرار بمصالح الطرف الآخر . وترك موضوع لمعالجتها كثنان عربي ، والافراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين في العراق . وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ / ١٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الأجانب إذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في إعلان موقف واضح ضد الحرب والخيال العسكري والتهديد به . كما أبدى العراق استعداداً لفتح الحوار مع فرنسا على أساس المبادرة التي أعلنتها الرئيس ميتران في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر ، وهو ما يعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية . وكررت القيادة العراقية الأفكار الرئيسية الواردة في هذه « المبادرات » عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة « المبادرات » العراقية إلى النظام الدولي . وفشل كذلك بعض الأطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق أثناء الأزمة ، وخاصة الأردن . ولم يقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة ، بقدر ما طرح « أفكاراً » بقصد التحريك الدبلوماسي للأزمة بعيداً عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ، ومن المرجح أن يكون الملك حسين قد ناقش أثناء زيارته للولايات المتحدة أفكاراً مثل مفاوضات ثنائية عراقية / أمريكية بعد تحرير الرهائن الأجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تعدد في المفاوضات وبحيث يسمح للعراق بالاحتفاظ ببعض الأراضي الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميلة . كما صرح الملك حسين قبيل زيارته للملكة للاتحاد السوفيتي بأنه سيرفض حلاً وسطاً يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل منعه أمريكي بعدم شن الحرب أو توجيه ضربة للدهان العسكرية والاقتصادية للعراق ، وإطلاق سراح الأجانب . الرهائن في العراق ، مع بده قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الأمن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق وحل قوات تابعة للأمم المتحدة محل القوات متعددة الجنسية في السعودية . كما طرحه الأردن في ٢١ / ٩ أفكاراً لتحريك الدبلوماسية لازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها في الشرق الأوسط ، وإعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية . ومن أن بعض الأفكار الأردنية كانت إيجابية ، إلا أنها ضاعت في سياق الحماس الهائل للرأي العام الأردني تأييداً للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما أظهره في موقف الحليف للعراق . وعشق من هنا الانطباع القوي المرتفع للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الكبار في الدولتين ، بما في ذلك زيارات الملك شخصياً للعراق . وظهرت الأردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم

اليمنيين في اراضيها في ٢٣ سبتمبر وترحيل اعداد كبيرة منهم إلى اليمن .

وقامت ليبيا - بنورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع التقريدي للدبلوماسية الليبية . وقد بدأت هذه المبادرات مبكراً حيث سمعت ليبيا للمساعدة في تجنب انفجار الأزمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المحكة العراقية . وما أن انفجرت الأزمة لتصل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير أعلنتها في الخامس من أغسطس ، وزعمت أنها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ أغسطس . وتشمل هذه المبادرة إعلان الكويت قبولها لمبدأ دفع توصيات ، وتوافق على تلجيز جزيرتي وربة وبوبيان ، على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استجواب الجزيرتين ويطن الجانبان قبولهما لقولت ليلية - فلسطينية مشتركة تحمل محل القوات العراقية ، وبمعلن على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق نهائي . وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الأزمة سلمياً بعد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقي وعدة أطراف عربية أخرى . وتوصلت إلى مبادرة أخرى أعلنتها في أول سبتمبر شملت انسحاب العراقي من الكويت ، وبعث شرعية أسرة الصباح في الحكم ، في مقابل تمكين العراق من جزيرتي وربة وبوبيان وانسحاب القوات الأجنبية من السعودية . وفشلت هذه المبادرة بنورها . مما حدا بقيادة الليبية إلى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية . وقد وافق الرئيس العراقي على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته ، وكان في نية المبعوث الثقافي أن يعلن نجاحه في ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقي والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر . غير أنه أعلن في ذات المؤتمر الصحفي الذي رتبته لهذا الغرض انهيار المبادرة بسبب تكوّن السعودية عن وعدما في هذا الصدد ، الأمر الذي نفقه السعودية .

وتحركات منظمة التحرير في نص الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير . فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها على فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقي والملك السعودي . وانتهت تلك المحاولات بقطعية بين الرئيس القطراني والسعودية أثر زيارته لها في ١٣ أغسطس . وقرب نهاية نفس الشهر أعلن مبادرة جديدة تشمل فكرة نشر قوات عربية في الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال سنة شهر القيام بانسحابات متبادلة تشمل بين القوات العراقية والقوات الأجنبية في السعودية والخليج . وخلال الشهور الثلاثة التالية قام الرئيس القطراني بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية ، دون طائل . حيث تركزت هذه الزيارات في الدول العربية المتحالفة مع الموقف العراقي وخاصة العراق ذاتها وصنعاء والأردن والجزائر وليبيا . وكان من الواضح أن الرئيس

العراق في المحافل الدولية والعربية . ولا شك أن هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية للمعادية للخليج ، وخاصة ان الأردن قد صارت مركز نشاط الحركات والمنظمات الإسلامية المعادية للتدخل العسكري الأجنبي ، والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الأفكار لخدمة دبلوماسيتها الحل السياسي للأزمة . ومن أهم هذه المبادرات التي أوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقي ما طرحته القيادة اليمنية في بداية سبتمبر وتتضمن انسحابات شاملة ومزاينة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة ، وإرسال قوات تحت علم الأمم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومنعقدة الهندية وانسحاب هذه الأخيرة مع بدء مفاوضات في إطار الجامعة العربية لإبرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة . وطرحت اليمن مبادرة ثانية أقل طموحاً بكثير في ١٩ أكتوبر تتضمن انسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج . على أن أهم المبادرات ، اليمنية طرحت في سياق مشروع قرار لمجلس الأمن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماليزيا وكوبا يدعو العراقي للانسحاب من الكويت وإطلاق سراح الرهائن للأجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية ، على أن يتولى ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الأمن للمحافظة على الأمن والأستقرار في الكويت بعد الانسحاب العراقي ، مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها المجلس على العراق ، والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات . وتمكن هذه المبادرة الذي تحقق على نحو مبهم نسبياً بين اليمن وممثلي دول عدم الانحياز في مجلس الأمن . وبالرغم من ، توازن ، هذا المشروع إلا أنه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية .

والواقع أن النشاط الدبلوماسي لليمن في الساحة العربية لم يكن يتفق مع أهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية الوحيدة العضو في مجلس الأمن أثناء الأزمة . فبعد نشاط دبلوماسي وافر في الساحة العربية ، تجسد في الجولة المكوكية التي بها الرئيس على صالح بدءاً من يوم ٤ أغسطس لكل من بغداد وجدة والإسكندرية ومبائحتة مع رؤساء الدول الثلاث ، انكمش النشاط الدبلوماسي اليمني في الساحة العربية بدرجة كبيرة ، واقتصر على محادثات تلعبونها متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب . وتوجهت مبادرات اليمن أساساً إلى النظام الدولي ولم يعمل أى منها وزناً سياسياً باستثناء مشروع القرار المشار إليه لمجلس الأمن ، وصنفت اليمن في الساحة العربية كطيف للعراق الأمر الذي أدى إلى معاناتها بسبب الإجراءات الانتقامية السعودية ضدها ، والتي كان أهمها لقاء السعودية لامنازات

ياسر عرفات قد قد مصداقيته كوسيط وأصبح المنفذ الرئيسي - جنبا إلى جنب مع الملك حسين - إلى الموقف العراقي بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الأردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير فى سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور فى النظام العربى ، حيث اعتبرت هذه الأطراف الأربعة انتصارا للعراق ، وأقرب كثيرا إلى موقفه من الأزمة ، وشاركت فى الحرب الاعلامية والسياسية الأهلية العربية على الجانب المواجه لنول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة أن المغرب العربى الكبير سوف يصير مركز المبادرات السياسية العربية لحل الأزمة ، بسبب ما يتمتع به من احترام أكبر فى النظام العربى . فعلى حين تورطت دول الخليج بسرعة فى تفاعلات عدائية مع الأردن واليمن ومنظمة التحرير فأنها قد حافظت على علاقتها مع المغرب العربى ، بل وحاولت أن تستمليه إلى موقفها من الأزمة . ومع ذلك ، فقد جاءت مبادرات الدول المغاربية أقل عددا وأقل قيمة مما هو متوقع بكثير . فإلى جانب المبادرات الليبية ، قامت تونس بمبادرة واحدة فى ٦ سبتمبر تشتمل على الدعوة للاستباح العراقى من الكويت واحترام سيادتها مع قيام حكومة كويتية حرة ، فى مقابل التزم القوات الأجنبية بعدم مهاجمة العراق ، واستبدالها بقوة عربية ، وفك الحصار الاقتصادى عن العراق ، وإعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة محتلة مع العراق . وكان من الصعب للغاية فهم العقولة الأخيرة ، ومن المحتمل أنها تشير إلى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطينى والملك اليردرت مع منح سلطة حكم ذاتى فى إطاره الاتحاد مع العراق . والأرجح أن تونس قد سمحت لإعطاء الانطباع بأقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الأزمة بالرغم من إدانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل المسمى الأمريكى فى الخليج . فحافظت تونس على مستوى معتدل من الاتصالات بالأطراف المباشرة للأزمة . كما أن تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسى ومبعوث الرئيس العراقى طه ياسين رمضان فى تونس يوم ٢٠ أكتوبر .

أما الجزائر ، فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل أزمة الخليج سياسيا . ولكنها نشطت دبلوماسيا لحل الأطراف المباشرة للنزاع على الاعتدال بما يقفح الباب أمام حل سياسى للأزمة . والأرجح هو أن الرئيس الجزائرى كان على قناعة شخصية بضرورة التأكيد على الانسحاب العراقى بمبادرة من طرف واحد ، من أجل الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة . غير أنه قد وجد صعوبة بالغة فى موازنة الرأى

العالم الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة . وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تنهّب الموقف ، مع اقتراب مزيد . مع الوقت - من التعلّط مع الموقف العراقى بسبب السياق العام للمواقف المغاربية ، وبخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية .

وكان أثر الرأى العام المغربى عملا هاما فى تشكيل المواقف الرسمية للمغرب . فقد كانت المغرب هى الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ أغسطس ومؤتمر قمة القاهرة فى ١٠ أغسطس . وكان من الواضح أن الملك والحكومة بملان لموقف قوى مساند لنول الخليج . ويبدو أنهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربى المتصالح مع العراق ، الأمر الذى حد بالسياسة الرسمية المغاربية إلى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج . ومع ذلك ، فقد صدر عن المغرب أهم المبادرات المغاربية والمنظمة فى الدعوة لعقد ما أسماه الملك حسين « قمة الفرصة الأخيرة » التى أعلنت فى ١١ نوفمبر .

والواقع أن المغرب العربى الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة فى النظام العربى من أجل الدفع لحل سياسى لأزمة الخليج . ويعود أهم أسباب هذا العجز إلى الخلافات داخل منظمة المغرب الكبير حول الموقف من الأزمة ، بل وحول مستقبل مشروع « اتحاد المغرب العربى » ذاته ، والذى سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا . فلاحظ أولا أن المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوى مع دول المغرب العربى الأخرى . ويلفت النظر أن ليبيا لم تدع لحضوره القمة المصفرة ، التى شملت المغرب والجزائر والأردن فى ١٩ سبتمبر . ويلاحظ من ناحية ثانية أنه لم تصدر قرارات تستحق وصف الموقف الجماعى ، ناهيك عن المبادر من اجتماعين طارئى لوزراء خارجية دول المغرب العربى فى بداية سبتمبر و ٢٠ أكتوبر . فالسلط الجماعى بين كافة دول المغرب العربى الأخرى على التدخل الأجنبى فى السعودية لم يقع المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة فى القوات متعددة الجنسية هناك . وعلى حين كانت ليبيا وتونس مستعنتين لحل وسط بشأن « الاستقلال الحقيقى للكويت » وعودة الحكومة الشرعية فإن المغرب والجزائر كانتا على اقتناع بصعوبة تمرير هذه المسألة فى النظامين العربى والدولى كأحد شروط انسحاب العراق من الكويت . أما موريتانيا فكانت تفضّل قلبا وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيتى الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

وساهم فى فشل المغرب العربى الكبير فى التقدم بمبادر ذات مصداقية على المستوىين الفردى والجماعى إن دولة قد

تورطت في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية إلى القاهرة . ولا شك ان المغرب الكبير كله قد شعر بالإهانة لإصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر لقراره الخاص بإعادة الأمانة العامة بكل إدارتها وأجهزتها للقاهرة في موعد غايته ٣١ أكتوبر (مع استثناء بعض الإدارات حتى ٣١ ديسمبر) . وقد صدر القرار عن اجتماع استثنائي بموافقة ١٢ دولة عربية فقط ، الأمر الذي شكل تجاهلاً تاماً لرغبة المغرب كله . ووجدت بقية دول المغرب العربي صعوبة في القول بمخاطرة لإساءة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس واعتبارها غير شرعية . وكان الحل يكمن في « مناقشة » مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الأمر الذي مثل مصور الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ أكتوبر ، باعتباره حلاً وسطاً بين ضغوط معارضة . وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة إخراجاً لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر ، الأمر الذي قاد بدوره إلى مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه التحالف المناهض للعراق في أزمة الخليج ، وبالتالي إلى مزيد من صعوبات التقدم بمبادرة ذات مصداقية وتل كافيين للتحريك الدبلوماسي اللازمة .

ومع ذلك ، فقد أظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدراً معقولاً من ضبط النفس ، إذا أخذنا المعطيات المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل . ويظهر ذلك جلياً من توافقها شبه الجماعي على تمييز موقفها من الأزمة عن المجموعة الأقرب إلى الموقف العراقي وخاصة الأردن ولبنان ومنظمة التحرير ، وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين هذه الدول دوراً هاماً في تطفيف المبول نحو التطرف عند بعض الدول المغاربية وخاصة موريتانيا .

ومثلما كان الانشقاق الذي شهده النظام العربي بين « نالحين » عربيين كان هو السبب المباشر في انهيار الحل العربي الجماعي ، فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والتنائية ومتعددة الأطراف العربية . فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر القمة العربي حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي فوض الدول الأعضاء بالأسم الممنوحة في استخدام كل الوسائل الضرورية لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بأزمة الخليج ، تعميقاً لهذا الانشقاق . وجاءت أغلبية المبادرات أو الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف العربية تتمسك هذا الانشقاق . والواقع ان « التحالف المتعاطف مع العراق » كان نشطاً دبلوماسياً ، فسمى بعض أطرافه منذ البداية لصباحته شكل في « نكث سياسي ودبلوماسي » عربي ، فيما يتعلق بالموقف من أزمة الخليج ، في الحد الأدنى . فصرحت الأردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت

أو تحفظت أو امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج سلمياً . وجاء هذا التصريح في أعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس . وفي اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الخروبي كميل الرئيس الليبي ، وهو الاجتماع الذي شجع ليبيا على إعلان مبادرة جديدة . وعاد بعدها الخروبي إلى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الأردني في ٧ - ٨ سبتمبر . والواقع ان فكرة عقد اجتماع للدول الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصابف نجاحاً . غير ان الاجتماعات وتواترت بين اعداد متباينة أصغر من هذه الدول . وتركزت أغلب العُشورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثماني إضافة إلى العراق التي شاركت فيها جميعاً تقريباً على نحو مباشر أو غير مباشر . وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بأن هذه المجموعة من الدول تتصرف ككتلة ، وخاصة بعد ما أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار « إنشاء جامعة عربية بديلة » في تونس في ٤ سبتمبر . على أن هذا الانطباع سريعا ما تبدد . فمن ناحية سعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي . ومن ناحية ثانية زاد تركيز المشاورات الدبلوماسية والسياسية في إطار مجموعة أصغر من هذه الدول وهي فلسطين والأردن واليمن والسودان ، إلى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الآخر ، تمتعت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت ، وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست . ويمكن القول بأن الدول الثماني قد تسرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم يتيسر لمجموعة الدول المعارضة (والمتحفظة) على قرارات قمة القاهرة . وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة ، وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة . وتواترت اللقاءات بين مصر وسوريا على أعلى المستويات الدبلوماسية بعد الأزمة . فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر . وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثي الذي يضم السعودية إلى جانب مصر وسوريا ، بعد لقاء في دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث . ولجئاً لهذا التجمع للوجهات السائدة داخل النخبة الاستراتيجية في مصر التي اعتبرت سوريا في المقام الأول من الأهمية الاستراتيجية والسعودية في المقام الأول من الأهمية الاقتصادية بالنسبة لمصر .

على قرارات قمة القاهرة لاختلافات وتذبذبات في المواقف
يجعل من الصعب الحديث عنها « كتحالف سياسي /
استراتيجي » .

وفوق ذلك ، فإنه بالرغم من الجمود التام في الآداء
السياسي « للتحتلطين » خلال فترة الأزمة ، فقد اظهرت
مبادرات وجهود دبلوماسية عربية سمحت لتجاوز الانشقاق في
النظام العربي . وانفردت عمان بهذه المحاولة ، على جانب
« معسكر الأغلبية » ، على حين قامت اطراف مختلفة ،
وخاصة الاردن وليبيا والجزائر ، بالمحاولة على جانب
« معسكر الاقلية » العربية . فمن الواضح ان عمان كان لديها
نزعة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجي
ككل . ولهذا الغرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين في
نهاية أكتوبر . كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية
العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر . ووسع السلطان قابوس
اتصالاته لتشمل إلى جانب الملك فهد عددا آخر من الرؤساء
العرب . والارجح انه كان يرغب في الاستمالة بنفوذ مصر
خاصة في افق بقية دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية
القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الأزمة سلميا . غير ان العراق
لم يلزم أمام المهطائل بما يكفي من التمهيدات لإقناع بقية دول
مجلس التعاون الخليجي بقيمة حوار مباشر مع العراق حول
الحل السلمي للأزمة .

وعلى الجانب الآخر ، قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة
لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر أو صياغة حلول وسط
يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومه العرب
وخاصة السعودية . غير أن هذه المحاولات لم تفلح
بدورها . وتعتبر القمة المصغرة المنعقدة في المغرب بين
الملك حسين والرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن أهم
محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر التحالفين الكبيرين
في الساحة العربية لتحريرك الأزمة بالطرق الدبلوماسية
وحلها سلميا .

واضافة لذلك ، كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة أن
تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول إيجاد مخرج
سياسي لازمة الخليج . غير أن إحتدام الصراع السياسي
والاعلاسي بين « التحالفين » الكبيرين في الساحة العربية قد
أهدر هذه الفرصة . فبعد فشل مؤتمر القمة الطارئة في
القاهرة ، عقد مجلس الجامعة أربع دورات رسمية ، إلى
جانب اجتماع غير رسمي على هامش اجتماعات الجمعية
العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

في ٣١ أغسطس انطلقت دورة طارئة للمجلس بناء على
دعوة مصر ، وقاطعت الدول الثماني التي رغبنت
أو تحفظت أو امتنعت عن التصويت على قرارات قمة
القاهرة هذه الدورة . وادعى الأمين العام السابق للجامعة

كما ان سوريا قد شعرت بثقة أكبر بعد نجاحها في افقاع
مصر بالتنسيق السياسي والاستراتيجي عند ظهور مواقف
دولية تحتاج لذلك . وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة
النظر السورية في رفض مشروع وزير الخارجية الأمريكي
بيكر بإنشاء « بنية شرق أمنية اوسطية جديدة » . وكان هذا
التنسيق اسما أوليا كافيا لإقناع السعودية بعدم الموافقة على
المشروع ، أثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية في
٢٢ أكتوبر . ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور
إلى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور ملموس
في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور
القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعي بحت .
والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس
مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا في ١٤ نوفمبر . ومثل
هذا التوافق توطئه هامة لصنود قرار مجلس الأمن
رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر .

ولا شك ان نجاح « التكتل الثلاثي » الذي جمع بين مصر
وسوريا والسعودية في التصرف كتكتل سياسي / استراتيجي
في الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئة
في القاهرة يعد من الامور المثيرة . فعلى الرغم من وجود
مقدمات طويلة نمبيا ، وخاصة في النصف الأول من
عام ١٩٩٠ ، إلا أن العلاقات بين الدول الثلاث كانت مشوبة
بمميزات أكثر من عشر سنوات من الفصومة والشكوك
المنباعدة . ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا « التكتل الثلاثي »
مفاجئا ، إلى حد ما . ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا
التكتل السياسي الاستراتيجي قد أظهر صلابة مدمشة في
الساحة العربية ، وخاصة ازاء أزمة الخليج . ولم يصدر عن
هذا التكتل أى مبادرة سياسية مكتملة تختلف بأى قدر ملموس
عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئة في
القاهرة يوم ١٠ أغسطس . واقتصر دوره في الجهود
الدبلوماسية العربية لتحريرك الأزمة سلميا على ما يمكن
تسميته « دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة » . حيث
وجه الرئيسان مبارك والاسد مجتمعين أكثر من ثلاثين
مناشدة مذاعة للرئيس العراقي للتناصب من الكويت امتثالا
لشرعية الدولية والعربية . ولم يكن من المتوقع أن تسفر
هذه المناشدات عن شيء . وسريعا ما أمكن للدول الثلاث ان
تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدفاعات السعودية
ضد هجوم عراقي محتمل فحسب ، بل وعلى المساهمة في
العمليات الهجومية لتحرير الكويت ، ايضا .

وهكذا ، اظهر التحالف المناهض للعراق أثناء أزمة
الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الأزمة منذ
بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت في
٢٨ فبراير عام ١٩٩١ . وعلى النقيض ، أظهر أداء الدول
الثمانى التي عارضت أو تحفظت أو امتنعت عن الموافقة

واعادت تقريرها الذى تضمن الجدول الزمني والأجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها إلى المقر الدائم . ولكن اللجنة فشلت فى الاتفاق حول المقصود بمفهوم « المركز الآخر » الوارد فى قرار مجلس الجامعة .

وتلخصت وجهة النظر المصرية فى الآتى : أنه لا يمكن اعتبار مفهوم « مركز آخر » نوعاً من المقر ، ولا حتى مقراً فرعياً للجامعة . ذلك أن قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذى لا يشير الا إلى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة . وعلى ذلك فما يمكن انشاؤه بقرار من المجلس هو كل ما دون ذلك المقر . ومن الناحية السياسية ، فإنه لما كانت الصيغة السياسية للقرارا المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربى بعودة الأمور إلى نصابها ، فإن مصر تؤمن بأن أى تغييرات يشتم منها استهداف تقويت الأمانة العامة لم تكن واردة فى ذهن المجلس . ويقوم تصور مصر عن « المركز الآخر » على نوع من مكاتب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الأمانة العامة فى القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التى نص عليها القرار .

أما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلى : أن قرار مجلس الجامعة حين نص على إنشاء مركز آخر للجامعة قد أخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذى طرأ على العالم العربى ، حتى يتوفى العمل العربى المشترك كل أبعاده بما فيها البعد المغاربى . وحيث أن العمل العربى المشترك يتوزع على المجالين السياسى والتنموى فإن المقترح هو أن يعود المحور السياسى - وهو الأصل - بكامله إلى المقر الدائم ، ويسند إلى المركز الآخر فى تونس كل ما يتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة . وبالتالي يكون المركز الآخر فرعاً للأمانة العامة يشمل إدارات عامة ومجالس متخصصة وصحكمة الاستثمار العربى . وتشمل الإدارات العامة كلا من الإدارة الاقتصادية والإدارة الاجتماعية إضافة إلى إدارة عامة لتسيير المركز مالياً وإدارياً . وترى تونس أن يضم المركز الآخر المجلس الاقتصادى والاجتماعى إضافة إلى كافة المجالس العربى المتخصصة فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المنظمات الثلاث المسماة فى قرار مجلس الجامعة .

وفد فصل قرار المجلس فى دورته الطارئة فى ١٠ سبتمبر فى هذا الخلاف ، أصدر قرار نقل مقر الجامعة بجماع الدول العاصرة الاثنى عشرة وهى مصر ، وسوريا ، ولبنان والصومال وجيبوتى والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجى الست ، وذلك على أساس أن يضم « المركز الأخر » للجامعة فى تونس المجالس والمنظمات التى تقرر البقاء فى تونس إضافة إلى مكاتب للعلاقات العامة والبراسم ويكون حلقة وصل بين الأمانة العامة فى القاهرة وهذه المنظمات . وبذلك يكون المجلس قد انجاز تماماً

الميد الشائلى القليل انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول ، وهو ما انتهى إلى استقلته بعد توجيه دول الخليج النقد لهذا « الفضل المقصود » فى الاتصال . وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديداً لإدانة العدوان العراقى على الكويت ومطالبة العراق بالإذعان لقرارات الامم المتحدة والإفراج عن الرعايا الأجانب والاحتفاظ على المغارات والتعميل الدبلوماسى فى الكويت . وبإقرار مجلس الجامعة فى هذه الدورة بالقرار فكرة ترميز الكويت ، عما أصابها من خسائر بسبب العدوان . وفى ١٠ سبتمبر عقد مجلس الجامعة دورة طارئة أخرى بناء على طلب مصر أيضاً لمناقشة عودة الأمانة العامة للجامعة إلى مقرها الدائم فى القاهرة . وقاطعت الدول الثماني أيضاً هذه الدورة . وتسلم أعمال هذه الدورة الطارئة بأهمية خاصة لأنها جمعت - فى غياب ثمانى دول ، خلافاً طويلاً ومريراً بين مصر وتونس حول قضية نقل الأمانة العامة إلى المقر الدائم بالقاهرة .

فكان مجلس الجامعة فى دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة . واتخذ بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٩٠ قراراً ينص على ما يلى :

- ١. الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة فى تورة سبتمبر ليلول ١٩٩٠ .
- ٢. إنشاء مركز آخر لجامعة الدول العربية بتونس .
- ٣. اعتبار تونس مقراً دائماً لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، واتحاد الإذاعات العربى .
- ٤. استكمال بناء المركز الآخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقاً لقرارات مفتى فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ .
- ٥. تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكنهم الانتقال إلى القاهرة تسوية مجزية .
- ٦. تسوية اوضاع الموظفين والعاملين فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية فى القاهرة فى حالة فقدانهم لوظائفهم عند الجامعة إلى القاهرة تسوية مجزية .

تكليف لجنة برئاسة السيد / طارق عزيز .. وعسوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والأمين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها فى هذا الشأن إلى مجلس الجامعة فى دورة انعاده فى سبتمبر / أيلول ١٩٩٠ بتونس .

ونفذوا لهذا القرار بإشرت اللجنة الوزارية الخماسية أصمها بأن اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة . وعقدت هذه اللجنة اجتماعين فى بغداد فى ١٣ - ١٤ يونيو و ٢٨ يوليو .

محب القوات الامريكية ، والاجنبية عموما واستبدالها إما بقوات عربية أو قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج ، وخاصة السعودية .

- الفصل بيم المسألة الانسحاب العراقي من الكويت ومسألة ضمانات أمن دول الخليج الأخرى . فركزت معظم المبادرات على إمكانية تقديم ضمانات أمن للسعودية ، ربما بقصد إقناعها بالتخلي عن الحل العسكري للأزمة وجعل مسألة الجلاء العراقي عن الكويت مسألة تفاوضية .

- وفيما يتصل بمسألة الكويت ، سعت أكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية ، وطبيعة الحكم في دولة من ناحية ثانية ، ومدى أو درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة . ونصت أغلبية المبادرات صراحة أو ضمنا على الانسحاب العراقي ، غير أنها اختلفت في تعيين طبيعة الحكم . ففقر أغلبها على عودة الحكومة الشرعية ، وتبنت في المقابل صياغات مختلفة لحكم بديل عن أسرة الصباح . كما ان أكثرية المبادرات العربية افترضت صراحة أو ضمنا ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية أو اقليمية . وكان ارضاء مطالب العراق الإقليمية في جزيرتي ورية ويويبان ، ومطالبها المالية والنفطية قاسما مشتركا بين هذه المبادرات .

والواقع ان هذا التمييز ، والاصرار على حقوق تاريخية أو اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجردة لفت نظر الأطراف الدولية المؤثرة وفي اقناع السعودية التي اصررت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

- واشتغلت بعض المبادرات العربية على نوع أو آخر من أنواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت ، وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .

للمرحلة الرابعة : انهيار دبلوماسية الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الأطراف المباشرين والتقريبين من الأزمة ، تتلوها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر . على انه مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر كانت كل الأطراف العربية المؤثرة قد أعلنت عن بأسها بصورة أو أخرى من الحل السلمي . واتسحرت المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لازمة الخليج . ولم تؤد دعوة الرئيس الاميركي بوش لوزير الخارجية العراقي للاقتفاء كبه في واشنطن واستعداده لإيفاد وزير خارجيته للاكتفاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول أزمة الخليج سوى لتحريك بسبب لروح المبادرة لدى الأطراف العربية المؤثرة . والواقع أن أكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه

لتصير مصر للقرار الاصل رقم ٤٩٨٣ لمجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ .

ويمكن اعتبار القرار الأخير للمجلس في دورة سبتمبر الطارئة إحدى ثمرات أزمة الخليج . صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاتها قبل انفجار الأزمة وبعدها ، إلا أن التوافقات العربية كانت من الأرجح أن تؤدي إلى تفسير وسط بين وجهتي النظر المصرية والتونسية ان لم تنضم أزمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر أغلبية تلقائية حول هذا الخلاف .

وقد ترك هذا الانشقاق أثره الكبير على أداء مؤسسات الجامعة . فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة في ٢٥ سبتمبر على مستوى المندوبين الدائمين ، وحضرها جميع الدول العربية . غير انه قد تقرر ، تطبيقا ، على أساس الحاجة القائلة بانشغال الدول العربية بأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

اما الدورة الطارئة الأخيرة للمجلس فقد عقدت في ١٨ أكتوبر في أعقاب منحة القدس ، ولمناقشة عدوان إسرائيل على المسجد الأقصى . وثار خلاف عنيف حول البيان الختامي بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والأردن والعراق على ادانة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر في المنحة ، ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة . والامر المنير واللائق للنظر في أعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربي لم تنسحب ، مثلما فعلت وفود الأردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق . وامكن الوصول إلى حل وسط حول القرارات والبيان الختامي بتوسط دول المغرب العربي ، وبعد ان كاد الاجتماع ينهار المواجهات العنيفة بين الوفود ، وخاصة وفدى اليمن والسعودية ، وفدى المنظمة وسوريا .

اما الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية العرب في نيويورك يوم ٣ أكتوبر فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة . غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التي انسحب وفدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع . غير انه لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج . وضاعت بذلك فرصة ثمينة لحوث توافق عربي حول هذه التسوية أو حتى دور عربي محدد ومميز في الادارة الدولية للأزمة .

وإذا أخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الغربية والثلاثية ومتعددة الأطراف العربية ، لوجدنا ان الأفكار الرئيسية التي تضمنتها كانت كما يلي :

- التركيز على أولوية تحلش الانفجار العسكري اللازمة من خلال اجراءات تمهيدية وعملية تقوم في النهاية على

العراق بدفع تعويضات عن أضرار الغزو . وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٦-٥ يناير ، حملت الدول الثلاث كامل مسؤولية الموقف المتأزم للعراق .

وأعلن في القاهرة ومشق أن القوات المصرية والمصرية المشتركة في العمليات العسكرية لتحرير الكويت إذا أصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض . ومثل ذلك تحولا عاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي . وعلى الجانب الآخر ، استمرت في الإصرار على أن مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض . ففي خطابه في ٦ يناير أعلن الرئيس العراقي « أن ضم الكويت للعراق نهائي وأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق حاضرا ومستقبلا » وكان العراق قد هدد في نوفمبر بأنه سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وأن « الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة » . وكذا ، أيدت عدة أطراف عربية استعداده لخوض غمار الحرب إلى جانب العراق . فأعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر أن « المنظمة ستقاتل مع العراق إذا انطلقت الحرب في الخليج » . وأعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي في ٢٥ ديسمبر أن « ٤٠٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق » . وصدر عن موريتانيا إعلان مشابه إلى جانب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الأزمة وأضاف حماس العراكت الشعبية والمنظمات الحزبية والتشكيلات الإسلامية السياسية في النول العربية الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة ، تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية . ووصلت الخصومة بين « التحالفين الكبيرين » في الساحة العربية حدا اعز معه ما كان يعتقد انه من الثوابت التاريخية - العالمية والسياسية - للعرب . إذ انضم الموقف الثابت لمصر منذ أزمة الخليج بمعارضة تدخل إسرائيل في الأزمة معارضة تامة ، حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية . وكان أقوى تبصير عن هذا الموقف نصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير بأن مصر لا توافق على تدخل إسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة ، وأن إسرائيل إذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مخالفا . وعندما اقترب الموقف من الانفجار أعلن الرئيس مبارك في ١٣ يناير انه « يحق لإسرائيل الرد إذا هاجمها العراق » . واتخذ الموقف السوري مصارا مشابها . فكانت سوريا قد حذرت إسرائيل في ١٣ يناير من التدخل في « أزمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت إسرائيل ، ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما أعلنت سوريا في ٢١ يناير ان « الرئيس العراقي صدام حسين بشنه هجمات صاروخية على إسرائيل

المبادرة الأمريكية بعد إعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ، إلا ان كثيرا لم يتوقع ان تستمر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي للأزمة . وعلى حين قرأها المنصرون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بأفضلية الخيار السياسي وكعلامة للضعف ، فإن المناهضين للعراق حاولوا اخفاء أحباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الأمريكي لهم قبل اعلان هذه المبادرة . ويمكن القول بأن التحرك العربي الوحيد والأخير (قبل انفجار الحرب) لتحريك الازمة سلميا هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ١٢ - ١٧ ديسمبر التي شملت سبع عواصم عربية إضافة لطهران . واعتُيها الرئيس بن جديد أوروبية في الفترة ٢٢ - ٢٣ ديسمبر شملت إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والمغرب وموريتانيا . وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائطا من اليأس . واحتبطت آماله في استكشاف فواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي - عربي لإنهاء الأزمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنه « لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للأزمة » . وكان هذا الاعتراف مقبحة واضحة لقمة مصراته الرباعية بين رؤساء مصر وليبيا وسوريا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ . وبالتالي ، فإنها لم تتناول الأزمة بقصد «بجاء مبادرة عربية ولم تستمر عن توافق حول الموقف العربي من الأزمة ، أو الادارة الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقدام الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة أوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ولوكسمبرج لإقناع القادة الأوروبيين بإمكانية نزع فتيل الحرب الوصول إلى حل وسط للأزمة ، وهو ما فشل فيه . وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المنفردة - الأقل أهمية - من جانب عدة دول عربية أخرى لتحريك الأزمة سلميا ، سواء من خلال مشاورات عربية أو مفاوضات مع أطراف أوروبية .

والواقع ان الفترة الفاصلة بين قرار مجلس الأمن المنكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية ، ربما بدرجة اشد من تصلب مواقف أطراف دولية عديدة . ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ديسمبر تم الإعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت ، وتمهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات . وفي قمة المجلس في ٢٢ - ٢٥ ديسمبر في الدوحة أضيفت للدول الست إلى ضرورة الانسحاب القوي من جميع الاراضي الكويتية دون قيد أو شرط وعودة السلطة التشريعية قبل نفاذ فترة السماح التي حددتها مجلس الأمن في ١٥ يناير ، ضرورة التزم

لن يجر تمشق إلى حرب ضد إسرائيل ، وهو ما يمثل اشارة واضحة إلى قبول سورى لقيام إسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخي عليها .

والحقيقة أن انهيار دبلوماسية ، الدور العربى بعد انهيار دبلوماسية ، الحل العربى ، قد أفضى إلى واقع مياسى ونفسى مذهل ينسم بتسليم كامل أمام انفجار حرب الخليج . لقد أصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بإدانة الحرب . وعبرت نصريجات ومظاهرات رسمه وحزبية فى طرابلس ونوس والحزائر وعمان وصحاء عن الغضب الشديد لمشاركة أطراف عربية فى الحرب ، الامريكية ، ضد العراق . على أن تلك المواقف المفاهصة للحرب - على المستويين الرسمى والشعبي - لم تحمل ثقلا سياسيا كبيرا . بل امها وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقى لزاء مسألة الانسحاب من الكويت - قد جاءت أقل كثيرا مما كان متوقعا . وظهر العالم العربى بأسره وكأنه عاجز عمرا تاما عن التأثير عل مجرى الاحداث - بمنع الحرب أو وقفها أو محدد رسم خطوط حمراء وهرض ضوابط لا يندفى تخطينها عنما نشئ فعلا ، وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك المعز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت فى السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربى بتقديم طلب

رسمى لمجلس الأمن بوقف الحرب مؤقتا لاثاحة الفرصة للحلول السياسية ، وهو ما رفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢٥ يناير ١٩٩١ ، وبعما رفض الرئيس العراقى مبادرة الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى ٢١ يناير عام ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين أطراف التحالفين الكبيرين فى الساحة العربية إلى احدى مستوى فى تاريخها . ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الأزمة . بل توسعت لتصير مشاركة فعلية أو رمزية فى حرب اهلية اعلامية وسياسية عربية . ان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تتضم رسميا أو ماديا للجهد العسكري العراقى . غير أن الدول العربية الثمانى التى تحفظت أو امتنعت أو عارضت قرارات قمة القاهرة قد مارست نوعا من أعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التى شاركت ماديا فى الحرب ، متعددة الجنسية ، ضد العراق وبهدف تحرير الكويت ، أى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى . ان ضراوة المعارك العسكرية ، متعددة الجنسية ، لم تكد تخفى ان العرب قد اشبكوا فى حرب اهلية عسكرية وسياسية وإعلامية ، كال النظام العربى قد انفجر بالفعل .

ثانيا : الحركات غير الرسمية فى النظام العربى وأزمة الخليج :

حالة الحركة العالمية للإخوان المسلمون :

١ - مقدمة :

ملامح جديدة قد تغيير من النمط الأساسى للنظام العربى ، كما شرحناه عبر الأعداد الماضية من ، التقرير الاستراتيجى العربى .

وما نود أن نؤكد عليه هنا هو قضية منهجية . فغالبية الدراسات والتقارير العربية والأجنبية تنظر إلى النظام العربى نظرة جامدة ولا ترفق بعناية كافية عوامل التغيير فيه أو عوامل تغييره . وقد صارت هذه النظرة غير ملائمة إطلاقا لحالة الزخم والحركة التى تعيشها المجتمعات العربية ، حتى لو بدت تلك الحركة مجبوزة باعتبارات كثيرة وعنفية . وعلى وجه التحديد ، فإنه ينبغى أن ننقِط لحقيقة أن هناك قوى وحركات فورى تعمل فى الساحة العربية بهدف تجاوز النمط الرئيسى العالى للمياسات العربية ، وهى تلك التى تقوم فى نهاية المطاف على « القطرية » وأهم من ذلك أن هناك اعتبارات موضوعية وفكرية تنشئ نزعة قوية نحو « توير » النمط الأساسى للمياسة العربية بما يقضى فى النهاية إلى نزع شرعية النظام العربى الراهن . غير أن هذه الاعتبارات تعمل على نحو متقطع ومتناقض وأحيانا مشوه ونكوصى ، بما يقضى إلى تغيرات بطيئة أو سريعة فى طبيعة الحركات السياسية والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية . ويلزمنا ذلك التغيير بدراسة الساحة السياسية العربية من خلال نظرة ديناميكية تركز على صيرورة هذه الحركات والمنظمات أكثر مما تركز على توصيفها فى لحظة بعينها من الزمن . فقد تنكس الأفاق فوق القطرية لحركات معينة . وقد تجد حركات قطرية صرفة ضرورة حاسمة للتحويل إلى العمل فوق القصرى . كما أن منظمات رسمية أو شبه رسمية من حيث الأدوار التى تلعبها فى الساحة العربية قد تجد ذاتها فجأة ملزمة بالقيام بدور المعارضة ، وللمكس أيضا صحيح .

وعملية التغيير الدائم . أو حالة الصيرورة . السياسية فى الساحة العربية لاستجيب لمخطط مبدى أو تصورات

يستهدف هذا الفصل من التقرير رصد اتجاهات التطور المقبل لنمط السياسة العربية من خلال متابعة الصيرورة التاريخية لبعض المعطيات السياسية والاجتماعية لكبرى فى الساحة العربية . ويمكننا تقسيم هذه المعطيات لى ثلاث فئات .

اللفة الأولى تشمل المؤسسات الرسمية للنظام العربى وامتداداتها الوظيفية ، بما فى ذلك الاعراف والأدوار غير الرسمية التى يتصلق جوهر وجودها بالإرادة الرسمية لحكومات العربية وهذه اللفة تدخل فى متابعتنا السنوية لتطورات والتفاعلات الرسمية للنظام العربى .

واللفة الثانية هى على طرف نقيض وتشمل مجالا واسعا . أكثر كثيرا مما يتصور علماء السياسة العرب والأجانب . من المنظمات والقوى والفاعليات التى تنشأ داخل المجتمعات العربية ولا تعد فرعاً أو جزءاً من أجهزة الدولة العربية أو المنظمات الحكومية العربية سواء كانت قطرية صرفه أو عربية عامة طالما أنها ليست تعبيرا عن إرادة رسمية . وبعض هذه المنظمات أو القوى تعد أفرزات غير مباشرة للنظام العربى ، وتعيش على هامشه . وبعضها الآخر يعمل أو يستكشف أفاق العمل كبديل للنظام العربى القائم حاليا .

اما اللفة الثالثة فتشمل طائفة وسيطة من المؤسسات والقوى والأدوار التى لاتعد جزءاً من البناء الرسمى للنظام العربى ولكنها ليست فى نفس الوقت خارجة عن معطياته ، كما أنها لاتتضمن بالضرورة معطيات ايدولوجية أو تنظيمية أو حركية بديلة لهذا النظام .

والفئتان الثانية والثالثة هما موضوع تركيز هذا الفصل من التقرير . نتناول بعضها بقدر ما تسمح المساحة أو تبرز

وبرامج موصوعة من قبل المؤسسات والمنظمات والحركات السياسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، قطرية أو فوق قطرية ، بقدر ما تستجيب لتطورات معينة في الساحة العربية تفرض عليها اختيارات محددة وصعبة . وهذه الاختيارات بدورها تغير من طبيعة هذه المنظمات أو المؤسسات . ويتم هذا التغيير في الطبيعة نمتا للمعطيات العامة والكلية للساحة السياسية العربية والموامثل القائمة والمحتملة للمواجهة والاختيار . وهذه العملية الدائمة قد تنتهي إلى تغييرات طفيفة في المحصلة النهائية . ولكنها قد تقضى أيضا إلى تغيير جذري للمعطى الأساسي للسياسة العربية سواء في فطر معين أو مجموعة من الأقطار ، أو حتى على امتداد الوطن العربي كله . ولأنك أن الأزمات الكبرى التي تعرض لها الوطن العربي تمثل أهم التطورات التي تطرح نحدى الاختيار وتعرض تغييرا في طبيعة الحركات السياسية والأزمات الثقافية والأيديولوجية العربية . وقد ظهر ذلك كله وأصحا في أزمة الخليج . فقد رازلت أزمة الخليج الدات الثقافية والمجتمع السياسي العربي بكل قياداته وقواه وحركاته على نحو لم يحدث من قبل ، والأمر المؤكد أن هذه الأزمة قد أفرزت ميولا انضمامية لدى كافة التيارات الفكرية والسياسية للكثرى في الساحة العربية ، ومن بينها التيار السياسي ذو الانسداد الإسلامي . على أن الأزمة كانت تصعبد أيضا في اتجاه منافس وهو التنسيق الحركي والتكامل أو التصالح الأيديولوجي بين اقسام من تيارات سياسية عديدة ، وكان من المحتمل . على سوء مصاد مختلف لإدارة الأزمة وتسويتها . أن تقضى هذه الأزمة إلى ترتيبات سياسية جديدة كليا على الساحة العربية . ومثل التيار الإسلامي - بالمعنى الواسع للكلمة - بوزة الانسداد الانضمامية والتكاملية التي أفرقتها الأزمة .

وقد تفاعلت الحركات والمنظمات السياسية ذات الانسداد الإسلامي مع أزمة الخليج بقوة وبأنكال جديدة . كما أنها تعد أكثر الحركات التي تأثرت بالأزمة معنويا وسياسيا وتنظيميا . وربما يمتد هذا التأثير إلى الواحى الفكرية والأيديولوجية في فترة قائمة . ومن المهم أن نتعرف على طبيعة التفاعلات التي لحلت الحركات والمنظمات الإسلامية طرفا فيها ، وإلى مرصد الآثار الكاملة التي أنتجت أزمة الخليج على تلك الحركات والمنظمات ، وسوف نأخذ أهم هذه الحركات على الإطلاق كحالة دراسية وهو التنظيم العالمى للاخوان المسلمين .

٢ - الإخوان المسلمون وأزمة الخليج :

فرضت أزمة الخليج تحديا هائلا على الإخوان المسلمين . فقد تعين عليهم اتخاذ موقف من الأزمة باعتبارهم اكبر التشكيلات السياسية العربية في موقع المعارضة . وتمثل هذا التحدى في الصعوبة البالغة في توحيد الموقف من الأزمة بالرغم من الخلافات والتعديدية الواضحة في المواقف عبر الامتدادات الهائلة لحركتهم في الأقطار العربية والإسلامية وفي العالم ككل . وتثير هذه الاستجابة اهتمام الدارسين من ثلاث زوايا على الأقل .

الزاوية الأولى تتعلق بالانضمام الكبير حول التشخيص العام للأزمة ، وقد شارك الإخوان المسلمون كافة التيارات الإسلامية العربية من حيث التنافس بين نظرتين عامتين للأزمة . فقد نظر قسم من الإخوان ومن الفيارات الإسلامية عموما للأزمة باعتبارها فرصة تمنية للتحول التورى للنظام العربى أو على الأقل تعديله جوهريا بما يتفق مع أهداف عامة معينة مثل العدالة التوزيعية أو التحضير للتصال ضد العرب وإسرائيل . وعلى الجانب المقابل ، كان هناك قسم آخر يطر للأزمة باعتبارها احدى المحن الكبرى للعرب والمسلمين بما تؤدى اليه من تصدع الأمة وتمكين حصومها من صربها في مقتل . وهذا التشخيص المتناقض كان يدفع نحو انقسام هائل ليس فقط من الناحية الفكرية والاجتهادية والسياسية بل ومن حيث طبيعة التحالفات السياسية للإخوان المسلمين بما يقضى إلى التهديد بانقسام الحركة رأساواهايا ، وزميا إلى تمييز جوهري في طبيعة الحركة أو جسمها الرئيسى . ذلك أن اعتبار الأزمة فرصة للتحويل التورى للنظام العربى كالى مؤسسا على ضرورة التحالف مع النظام البعثى فى العراق وتمازج العقل القومى الراديكالى الذى يميز عنه هذا النظام مع العقل الدينى الاصولى الذى يميز عنه الإخوان المسلمون . وببعض هذا الاعتبار في تناقض صارح مع التقاليد السياسية المتجذرة للحركة والتي اعتبرت النظام البعثى والأيديولوجى القومية العلمانية عموما احدى أسوأ حصوم الاسلام السياسى .

والزاوية الثانية تتعلق بجانب مميز من الانضمام داخل حركة الإخوان المسلمين عموما بين القطاع الخليجى من ناحية والقطاع ، الأكثر راديكالية ، داخل الحركة فى بعض الاقطار العربية الأخرى ، وخاصة السودان ونونس والجزائر وسوريا . والواقع أن هذا الانقسام كان يعكس تناقضات متأصلة فى التقاليد السياسية لحركة الإخوان المسلمين . فقد فرضت الأزمة اتخاذ موقف من فئمة مدعومة لادين نظم سياسية فليط بل بين شعوب عربية أيضا . كما

سياسية عابرة للقطرية حقا ؟ . ومع ذلك ، فإن أزمة الخليج وحدها لا تكون الحكم النهائي في الأجوبة عن هذا التساؤل . ويمكننا أن ننظر إليها فقط باعتبارها أهم محركات الاختبار لافتراس إمكانية تكوين جماعة سياسية - أو مجتمع سياسي في المستقبل - عابر للولاءات القطرية والوطنية والقومية في الساحة العربية .

ويضايف من تعقيد هذه المسائل أن الحركة العالمية للإخوان المسلمين لم تطرح على نفسها مجرد اتخاذ موقف دعائي ، وإنما تجاوزت ذلك إلى البحث عن تكوين موقف مشترك أو فعال .

وفي بحثنا عن تكييف وتقديم استجابة حركة الإخوان المسلمين للتحديات التي طرحتها أزمة الخليج نجد من المناسب أن تبدأ بإلقاء الضوء على الدوافع والمنطلقات التي ساهمت في تعيين هذه الاستجابة ، ثم نحرص لهذه الاستجابة ، مع التركيز على دبلوماسيتها الواسطة ، الإسلامية ، في الأزمة ، وما نفع عنها من قضايا مرتبطة ببعضها . وننتهي بتقديم هذه الاستجابة على ضوء مسارات تصورية بديلة للأزمة وتسويتها ، بما يساعد على استخلاص استنتاجات أو أفراسات مفيدة لمزيد من البحث العلمي لهذه القضية .

أ - منظمات الاستجابة لأزمة الخليج :

امتطقت استجابة الإخوان المسلمين للأزمة من مرتكزات متعددة . فقد حملت الأزمة لبعادا جديدة وغير اعتيادية من الناحية الفكرية ، الأمر الذي فرض اجتهادات شتى في تكييف الاستجابة لها . وفي نفس الوقت ، كانت القضية التنظيمية منطلقا هاما للاستجابة ، حيث مثلت الأزمة اختبارا للنزعة القوية للتوحيد لأعلى مستوى المقولات فحسم ، وإنما على مستوى التنظيمي أيضا . وفي نفس الوقت . فقد مثلت الممارسة ذاتها ، وبيئة العمل السياسي والدبلوماسي أرضا خصبة للتجريب على ضوء معطيات سياسية ودبلوماسية متميزة . وسوف نعرض في البداية باهتمام خاص للمنظمات التنظيمية ، ثم نتكلم بسرعة وبقدر ما يتوفر من معلومات المنطلقات الاجتهادية والفكرية ، ثم السياسية والدبلوماسية .

(١) المنطلقات التنظيمية : عملية بناء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين :

مثلت فكرة ، العالمية الإسلامية ، أحد المنطلقات الكبرى لفكر الإخوان المسلمين منذ البداية . على أن هذه الفكرة لم تتجاوز التأخي الديني أو العامل الجامع والاساسي الفلسفي ، للطريق الاسلامي للتطور ، لفترة طويلة من الوقت . ولم

أن هذه الأزمة قد أثارت التعارض الكامل بل الكراهية المتأصلة لما نظرت إليها الحركة باعتبارها ، القوى الصليبية العربية . من ناحية والاعتمادية العالية للحركة على دول الخليج من ناحية أخرى ، وهي الدول التي شكلت ، الحاصلة التاريخية ، لحركة الإخوان المسلمين ، وخاصة في العقود الثلاثة المنصرمة ، وهي ذاتها الدول التي استعانت بالقوات الأمريكية لدفع اعتداء قلم واعتداء محتمل . ويرتبط بذلك تنبه التعاون بين الأصول الأخلاقية والدينية التي تشكل جوهر الدعوة السياسية والايديولوجية للإخوان المسلمين من ناحية ، ومنطق الضرورات السياسية العملية من ناحية أخرى . ولقد فرص تحدى الضرورات السياسية بعه تكرارا على حركة الإخوان المسلمين عبر تاريخ طويل من العصر . على أن هذه الحركة ذات التقاليد السنية العربية لم تنزلق إلى ابدال حجاب حاجر بين الفاعلة الاخلاقية والدينية من ناحية والضرورات السياسية من ناحية أخرى مماثل نمداً للفتنة في التقاليد الشريعة . ولم تتمكن الحركة من انكار حل حقيقي لهذا التعارض . لقد قصت الضرورات السياسية ، السطوة الفكرية . للاختيارات السياسية لهذه الحركة . ولكنها لم تدفعها إلى الاعتراف باستقلالية السياسة عن الدين ، إلا على نحو استثنائي . وتعددت امماط الاستجابة لهذه الضرورات دون أن تستقر على نمط واحد . على أن أزمة الخليج جعلت التحدي المائل في شبهة التعارض بين الأصول والضرورات حادا للغاية .

اما الزاوية الثالثة ، والتي نهماها على نحو خاص فنتمثل في التحدي السياسي - التنظيمي الذي طرحته أزمة الخليج على حركة تطرح لنفسها افقا عالميا أو فوق قطري ، في ظروف انقسام هائل وهريد على كافة المحاور والأصعدة . فالتعددية القطرية كانت ايضا واضحة في انماط الاستجابة التي قامت بها ، الجماعات القطرية ، للحركة . وبات من الصعب الاحتفاظ بمركزية الحركة وقاعدتها التنظيمية - السياسية المتمثلة في مبدأ الطاعة . ويصل بهذه المسألة إمكانية النظر إلى حركة الإخوان المسلمين كنظام عربي في الظل . أو كنظام عربي بديل . وبالتالي فإنه إذا لم تتمكن الحركة من فرض الوحدة بالرغم من التنوع والتعارض في مواقف الجماعات القطرية ، فإن من الطبيعي أن يتوارى الشك فيما إذا كانت الحركة تقدم بديلا يختلف جذريا عن النظام العربي القائم وفي أي ضرورات السياسة قد تكون . حتى بالنسبة لجماعة سياسية تقوم على مبدأ توحيد شمولي - اعظم قوة من اصوليات الايمان الديني ، فيما يتعلق بامور الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات عموما بما فيها المجتمعات العربية . ويمكن للمراقب السياسي أن يطرح على الرأي العام المخصص مسألة ما إذا كان الإخوان المسلمون قد نجحوا بالفعل في تكوين جماعة

تصبح اسما لنظم سياسى عالمى مقترح . بل أن العالم بالمعنى الاساسى لم يكن مجالاً للدعوة إلا على نحو هامشى للغاية لردح طويل من الزمن . ومع ذلك ، لم يدخل الإخوان عن الطموح للعمل فى المجال العالمى ، وفوق القومى وفوق القطرى استنادا إلى مرجعية مقولة « العالمية الاسلامية » كما طورها الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة . ومرت فكرة إنشاء تنظيم عالمى بثلاث مراحل رئيسية . ويمكن القول بأن المرحلة العملية الاولى قد بدأت عام ١٩٣٧ عندما بدأ إنشاء أولى الحلقات الفرعية لجماعة الإخوان المسلمين خارج مصر ، وخاصة سوريا ولبنان . وفى هذه المرحلة تولى التنظيم الأم « فتح » عدد من الفروع فى الدول الاسلامية والعربية ترتبط مباشرة بالمركز الرئيسى فى مصر ويتولى امورها ستة اتصالات اقليمية لشمال افريقيا ، والهلال الخصيب (سوريا) ، فلسطين ، لبنان ، الاردن (العراق) ، وشرق وغرب افريقيا (النوبيا ، الصومال ، نيجيريا ، والسفغال) ، وشبه الجزيرة العربية والخليج العربى ، وتركيا وايران وباكستان وافغانستان ، واخيرا الشرق الاقصى (الهند وسيلان ، اندونيسيا وماليزيا ، والفلبين والصين) . هذا إلى جانب اتحاد للأقليات الاسلامية فى اوروبا وامريكا . ولم يكن التكوين التنظيمى والمهارات المتاحة كافيين فى هذه المرحلة لخلق تنظيم عالمى حقا ، أو حتى مجرد امتدادات كبيرة للحركة فى الخارج ، إلا فى حدود معينة ، اتاحتها البعثات الطلابية العربية والاسلامية فى مصر والصلات التجارية والعلمية المحدودة مع الاقطار العربية والاسلامية . وكذا ، فإن الانشغال بالصراع السياسى فى مصر لم يتيح سوى فرصة ضئيلة للتوسع فى الخارج . اما المرحلة الثانية فقبلت فى الستينات فيما عرف باسم تجربة « المكتب التنفيذى » للإخوان المسلمين فى البلاد العربية . ويفترض أن هذا المكتب قد قام بمهمة التشاور والتنسيق بين التنظيمات القطرية للإخوان المسلمين ، ولتنى كان بعضها قد اكتسب استقلاله الذاتى عن التنظيم الأم فى مصر ، بل أن هذا المكتب قد جسد الفكرة القومية بأعلى صورها حيث رأسه السيد عصام العطار المراقب العام للإخوان المسلمين فى سوريا آنذاك ، وضم ممثلين عن فلسطين والسودان ولبنان والكويت والسعودية والعراق وتنظيم المصريين فى الخارج . ويلاحظ أن هذه التجربة كانت عربية النطاق بالرغم من استمرار الاعتقاد فى مبدأ العالمية الاسلامية ، كما انها قد اركزت على الاقطار العربية فى المشرق بصفة خاصة . ومن الناحية التنظيمية قامت العلاقات بين منظمات الإخوان المسلمين على اساس التنسيق والتعاون الطوعى ، وإن لم يتوقف النداء لجمع

قرارات المكتب التنفيذى ملازمة لمختلف تنظيمات الإخوان المنضوية تحت لواء . كما توجد إلى جوار المكتب هيئة اسميت « مؤتمر قادة الإخوان فى البلاد العربية » . ويبدو انه كان هيئة تنسيقية الامر الذى يؤكد أن طبيعة العمل فى الاطار العام لحركة الإخوان المسلمين بنسب بنعدد الجنسية (أو القطرية) أكثر مما كان عابرا للقومية والقطرية بالمعنى الدقيق للكلمة .

والأرجح أن تجربة المكتب التنفيذى للإخوان فى البلاد العربية والتي قادها السيد عصام العطار من بيروت كانت إلى تكتيك الانسحاب إلى الخطوط الخلفية بعد الضربات العنيفة التي تلقاها الإخوان المسلمون فى مصر وسوريا أكثر منها تطورا تنظيميا طبيعيا . فيالرغم من قيام المكتب التنفيذى بنشاطات ملموسة ، إلا أن المحنة الممتدة التي حاقت بالجماعة فى مصر اثرت تأثيرا سلبيا عميقا على مجمل النشاطات السياسية والفكرية للجماعة على امتداد الوطن العربى ، وانتهى الامر بانهيار تجربة المكتب التنفيذى عام ١٩٦٩ ، كما ينكر الدكتور عبد الله أبو عره فى كتابه « مع الحركة الاسلامية فى الدول العربية » .

وأدى انهيار تجربة المكتب التنفيذى إلى احسان مؤقت لفكرة التنظيم متعدد الجنسية (أو القطرية) غير انه لم يفض إلى انقطاع الحوار بين قيادات الفكر الإخوانى ، فى البلاد العربية . وأدى انفراج العلاقة بين التيار الاسلامى والمنطقة الساداتية الجديدة فى مصر ، واطلاق مزاج الإخوان المسلمين مع السجون المصرية تباعا إلى تجدد هذا الحوار . والأرجح أن رأى العام بين قادة الفكر الاخوانى خارج مصر كان قد استقر على صيغة وسط بين التنظيم فوق القطرى الموحد والقائم على المركزية والطاعة وبين مجرد التنازل الطوعى بين تنظيمات اخوانية مستقلة . على أن احياء تنظيم الإخوانى فى مصر فى منتصف السبعينات وتعيين المرحوم السيد عمر التلمسانى مرشدا عاما جديدا عام ١٩٧٦ قد بحث النشاط الخارجى للإخوان لمحاولة إنشاء تنظيم مركزى ، وهو الامر الذى تم بنجاح نسبي وخاصة مع الجماعات الإخوانية فى الخليج . وتم تكريس الاساس الجديد لتنظيم الإخوان بشكله « العالمى » أو فوق القطرى بصور اللاحقة المؤقتة من المرشد العام للجماعة فى شهر مايو عام ١٩٧٨ . وتم على اساس هذه اللاحقة تكوين « مجلس الشورى العام » ، والذي أقر بدوره « النظام العام للإخوان المسلمين » فى شهر يوليو عام ١٩٨٢ . ويعكس النظام العام التوجه والتوحيد والإخوان فى مصر . فنصت الديباجة على أن « الإخوان المسلمين فى كل مكان جماعة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها النظام الاساسى » وتضمنت نصوصا عديدة تترجم التدرج فى الطاعة واقرار السياسات . فنصت

المضمون أيضاً لم من حيث الاجراء فقط . اما الدائرة الثالثة فتتصرف فيها قيادات الاقطار بمبادأة منها وتبعا لحريتها وترفع بذلك تقريراً سنوياً لمكتب الارشاد أو تبثله بهذه القرارات في أول فرصة ممكنة وبمجتب مجال المبادأة الحرة للقيادات القطرية إلى المسائل المحلية الصرفة .

ومثلما هو الحال في مثل هذه التنظيمات المركزية ، فإن الشكوى كثيراً ما ترفع بأن الممارسة العملية تعتبر أقل ديمقراطية وأكثر مركزية من النظام العام حيث تغيد الاعتبارات العملية والاجرائية كثيراً من صلاحيات الهيئتين الأدنى ، وخاصة عندما يعبد التنظيم إلى عدد كبير من الاقطار ، وعندما تصاع اللاتحة بأسلوب ابهامي وغير تفصيلي ، حيث تميل الهيئتين الأعلى إلى التصير المركزي لمنطق العفوص وتميل للتكثف والتجانس فيما بينها على حساب المصنوبات القاعدية القطرية . وقد خلقت ورقة الدكتور عبد الله النعير في كتاب : الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية ، اوراق في النقد الذاتي ، بقدر هذه المركزية الجديدة ، سواء على الصعيد اللانحي أو على صعيد الممارسة العملية . ومع ذلك ، فربما يكون بهذه الشكوى قدر من التزايد . فإذا افحصنا حكمنا على المؤشرات الخارجية وحدها ، لوجدنا أن السياسات العامة للتنظيم ذات طبيعة فضفاضة ، وأن هناك أكثر من تفسير لهذه السياسات وتعاونات واسعة في الاجتهادات والمواقف بين شخصيات معروفة باتسمائها للجماعة أو قربها من القيادة العليا ، حتى في مصر وحدها . وأن التنظيم عموماً لا يتسم بالانضباط الحديدي الذي عرفه في الاربعينات .

ولأنك أن أحد المعايير الهامة للحكم على مدى نجاح الجماعة في بناء تنظيم عالمي حقاً هو مدى تنوع الاصول الفطرية للقيادات العليا . ويلاحظ النعير وآخرون أن التنظيم يستند على نقل غير عادي للإخوان المسلمين المصريين . فالمرشد العام الحالي الأستاذ حامد أبو النصر هو مصري الجنسية . ويتكون مكتب الارشاد العام من ثمانية من المصريين عدا المرشد العام . ونصم اضافة إلى ممثل واحد لكل من موريتانيا والأردن ولبنان والجزائر والكويت ، والملفت للنظر هنا هو حرص واضعي النظام العام على ضمان أن تكون أغلبية مكتب الارشاد من المصريين حسب نص المادة ١٩ التي أعلنت انتخاب ثمانية من اعضاء مكتب الارشاد الثلاثة عشر من الاقليم الذي يقيم فيه المرشد العام . وضمن هذه الاغلبية قانونية لاجتماعات المكتب في غياب كل الاعضاء غير المصريين حيث نصت المادة ٢٥ على أن اجتماعات المكتب قانونية إذا حضرها الاغلبية المطلقة وتكون قراراته صحيحة إذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين . كما تنص المادة ٢٣ على انه ليس لعرض مكتب الارشاد حق نقد القرارات أو الاعتراض عليها متى صدرت

على أن من اهدافها ، تحرير الوطن الاسلامي بكل اجزائه من كل سلطان غير اسلامي . (٢ - هـ) . و . قيام الدولة الاسلامية ... (٢ - و) بدون تعريف محدد للوطن الاسلامي أو حدود الدولة الاسلامية . كما جاءت شروط الصضية (المادة ٤) عامة ومفتحة للحلقة الوسيطة بين التنظيم الأم والتنظيمات القطرية . وهي الناحية التنظيمية فصل . النظام الاساسي ، في بيان الهيئات الادارية للإخوان على ثلاث مستويات : المرشد العام ثم مكتب الارشاد العام ، ومجلس الشورى العام . ومن الملاحظ أن السلطة العامة والتنفيذية تكاد تكون مركزة بيد المرشد العام الذي اعطاه . نظام . صلاحيات واسعة بالتعاون مع مكتب الارشاد العام . فالمرشد العام يشرف على كل ادارات الجماعة ومراقبة العاملين على التنفيذ ومحاسبتهم وتمثيل الجماعة في كل الشؤون والتحدث باسمها ودعوة المراقبين العاملين الممثلين للاقطار للاجتماعات عند الحاجة . وتمتد ولاية المرشد العام بدون امد زمني محدد طالما انه لم يعي من ذلك بقرار يصدر بأكثرية ثلثي مجلس الشورى أو نعم استقالته . ويقوم مكتب الارشاد العام بتحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الاحداث والانراف على سبيل الدعوة وتوجيه سياستها ورسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام وكافة الامور التنظيمية . اما مجلس الشورى العام فتتخصص مهماته في : اقرار . الاهداف والسياسة العامة والخطة العامة ومناقشة التقرير السنوي العام وانتخاب المرشد العام واعضاء المحكمة العليا وتعديل اللاتحة بموافقة الاعلية المطلقة .

وقد فصل . النظام العام ، في طبيعة العلاقة بين القيادة العامة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين وقيادات الاقطار بصورة تشهد بالمركية المفرطة للتنظيم . وتقوم هذه العلاقة على التمييز بين ثلاثة مستويات أو دوائر . الدائرة الاولى تقوم على علاقة الطاعة والانزاع بقرارات القيادة العامة (متمثلة في المرشد العام ومكتب الارشاد ومجلس الشورى العام) . وتشمل طائفة واسعة من الاتزامات بالمباديء اللاحية . وبفهم الجماعة للسلام وسياساتها تجاه القضايا القائمة . واهم هذه الاتزامات قاطبة هو . الانزاع بالحصول على موافقة مكتب الارشاد العام قبل الاقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام . (٤٣ - أ - ٤) . فقيادات الاقطار تبعا لذلك لا يستطيعون اتخاذ أي قرار سياسي بدون الرجوع إلى مكتب الارشاد والحصول على موافقته الصريحة . اما الدائرة الثانية فهي مستوى وسطاً تتلزم فيها قيادات الاقطار بالتشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الارشاد العام وتشمل جميع المسائل المحلية (الخاصة بكل قطر على حدة أو التي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر . وليس ومن الواضح ما إذا كانت المشورة ملزمة من حيث

إداء التنظيم العالمي للأخوان المسلمين وعلاقة مستوياته القيادية المركزية والقطرية ، والتوترات والانسلخات التي قد يتعرض لها التنظيم . فتتسبب اللاحقة الداخلية للتنظيم الإخوان السورى على انه حزة من التنظيم العالمى . ويرفض بأن يعطى المراقب العلم البيعه للمرشد العام . ومع ذلك فقد مر التاريخ السياسى لتنظيم الإخوان المسلمين السورى فى طريق مختلف ومتميز عن نظرائه فى الاقطار العربية الأخرى . وتميز هذا التاريخ باهتمام الخلافات حول مسائل اجتهادية وسياسية عديدة من بينها الموقف من النظام الحاكم فى سوريا واستراتيجية التعامل معه . وانعكست هذه الخلافات فى صعوبة التوافق حول مراقب عام واحد للتنظيم فى عموم سوريا . وانقسم التنظيم إلى ثلاث مجموعات رئيسية فى مجموعة حلب بقيادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، ومجموعة دمشق وبرزعها عصام المطار ومجموعة تالته تضم مراكز حماة وأبلف ودير الزور . وأخيرا امر التنظيم العام للأخوان باجراء انتخابات فى قواعد الأخوان فى سوريا بانتراف لحة مؤلفة من ممثلين لعدة اقطار وتمصت هذه الانتخابات عن فور عدنان سعد الدين بمنصب المراقب العام للجماعة فى سوريا عام ١٩٧٥ . على أن التنظيم تصدع من حديد فى أعقاب أحداث الصدام الدامى بين الأخوان والنظام الحاكم فى سوريا فى فبراير ١٩٨١ . وأصبح المحور الرئيسى للخلافات هو الموقف من استمرار النصال المسلح لاسقاط النظام . فظهر نكتل داخل التنظيم يمدادى بالكف عن النضال المسلح والعودة إلى استراتيجية الدعوة السلمية وازاء استخدام الخلاف والخوف من انهيار وحدة الجماعة قامت القيادة العامة للتنظيم العالمى بالدعوة فى أوائل ١٩٨٥ لعقد مؤتمر موسع من اهل الحل والعقد للبت فى الأمور الخلافية واعادة انتخاب مجلس الشورى للتنظيم السورى . وهم مؤتمر اهل الحل والعقد كل من شغل منصب المراقب العام أو بانيه واعضاء المحاكم العليا ورؤساء الإدارات والمراكز . وبلغ عددهم ٧٥ شخصا . وتم هذا المؤتمر بحضور مندوبين عن خمسة عشر قطرا عربيا واسلاميا . وانهى التصويت لصالح الكفاح المسلح بأغلبية ٣٤ صوتا فى مقابل ٣١ صوتا مع اسقاط النظام دون تحديد الوسيلة (وهو ما يعنى موعا من التعبيد للعودة إلى الدعوة) من اجمالى ٦٦ شخصا حضروا هذا المؤتمر . طبقا لرواية السيد عدنان سعد الدين . وبعد ستة اشهر - فى يونيو ١٩٨٥ - تم انتخاب مجلس شورى جديد . على أن الانتخابات لمنصب المراقب العام لم تضم الامر بسبب عدم حصول أى من المرشحين لهذا المنصب وهما السيد محمد ديب الجاهه ، والشيخ عبد الفتاح أو غدة على الأغلبية المطلوبة . فأصدر التنظيم العام قرارا بتعيين شخص ثالث هو السيد منير الفعياض . وتم ايضا تجديد مجلس الشورى ومنحت صلاحياته للمراقب العام المعين . ثم عدل التنظيم عن قراره ومنح صلاحيات

بصورة قانونية . وهذا النقل القطرى لمصر واضح ايضا فى تكوين مجلس الشورى العام الذى يمثل السلطة التشريعية داخل التنظيم . إذ يتكون هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية الممتدة فى مختلف الاقطار ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى فى الاقطار . ويحدد عدد ممثلى كل قطر بقرار من مجلس الشورى العام . ويشرح مكتب الارشاد ثلاثة اعضاء من ثوى الخبرة والاختصاص للانضمام إلى المجلس بصفتهم الشخصية . وتتوزع عضوية مجلس الشورى كما يلى : ١٣ عضوا هم اعضاء مكتب الارشاد العام + المرشد العام + ثلاثة اعضاء يعينهم المرشد العام بصفتهم الشخصية + ٣ اعضاء عن سوريا ، ٢ عن الأردن ، ٢ عن الكويت ، ٢ عن السعودية ، ٢ عن اليمن ، وعضو واحد لكل من البحرين وقطر والامارات والعراق ولبنان والصومال وتونس والجزائر واوروبا والقارة الأمريكية . وفى عام ١٩٨٩ كل مجلس الشورى العام يضم ٣٨ عضوا من بينهم ١٢ مصرياً (ثمانية من اعضاء مكتب الارشاد . والمرشد العام وممثلو اوروبا وامريكا وعضو بالتعبير) . كما مثلت منطقة الخليج تسعة اعضاء (من بينهم عضو بالتعيين) . ويؤكد هذا التكوين الافتراضى القائل بأن التنظيم العالمى للإخوان المسلمين يكاد يكون متحالفا بين احوال مصر واخوان الخليج . فعلى حين كان لكل اقطار الوطن العربى الأخرى ١٣ عضوا فقط فى مجلس الشورى العام . ضمن اخوان مصر والخليج معا أغلبية ثلثانية من ٢١ عضوا (من اجمالى ٣٨) تكفى لاصدار أى قرار حتى لو عارضه بقية اعضاء المجلس . وفوق ذلك . فإنه على حين كان لمصر النقل العذدى والنوعى الأكبر فى محمل هيكل التنظيم العالمى ، فإن اخوان الخليج قد مثلوا المصدر الأعظم لنمويل نشاطات التنظيم .

وعلى الرغم من المركزية الشديدة للتنظيم العالمى والنقل الكبير لجماعات الإخوان المصريين والخليجيين فيه . وربما بسبب هذه الاعتبارات على وجه التحديد ، يولاه التنظيم تحديات هائلة تنصل بوجده الداخلية . ويمكننا أن نميز ثلاثة تحديات كبرى لوحدة التنظيم العالمى ومكانه وسط الرأى العام الاسلامى فى الاقطار العربية ، وهى :

(أ) تحدى التمزقات الداخلية بسبب التناقضات القائمة والمحتملة بين مواقف المستوى القيادى المركزى من ناحية ومواقف القيادات القطرية من ناحية أخرى ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الكبرى والقرارات الجوهرية الخاصة بتطور جماعات الإخوان وموقفها من النظام الحاكم فى اقطارها . وقد مر التنظيم العالمى بتجربة مريرة من هذا النوع فى حالة سوريا . وتقدم الحالة السورية نموذجا لكيفية

إلى حد التذبذب والمراوحة بين المواقف المتناقضة في التوصل مع التنظيمات القطرية أو الجماعات ذات المول الاشتراكي بسبب خلافاتها في الأمور الاستراتيجية الجوهرية مع قيادة التنظيم العالمي . فيذكر د . عبد الله النفيسي أن للتنظيم العالمي قد تورط في التحريض على المواجهة للمسكرة مع الحكومة السورية قبيل أحداث حماة بناء على تقارير وردت إليه من سوريا حول الوضع السياسي والعسكري هناك . كما نشرت مجلة الدعوة في سبتمبر عام ١٩٨٠ بياناً أعلن فيه أن الإخوان المسلمين في كل مكان لن يقروا مكتوفي الأيدي أمام أي اعتداء على أحد منهم ، في إشارة واضحة لقبول تدمير النظام السوري الذي أعلن حكم الاعداء على كل من ينتمي لجماعة الإخوان . ومع ذلك ، فإن التنظيم العالمي قد راجع هذا الموقف واتخذ موقفاً جديداً مسانداً لجماعة عبد الفتاح أبو غدة المعارضة للاستمرار في الكفاح المسلح ضد النظام السوري . وهو ما يتفق مع الاستراتيجية العامة التي يتبناها الإخوان المسلمون في مصر .

وفي الوقت الذي تنقل فيه هذه المرواح بين المواقف جانبا القيادة المركزية للتنظيم العالمي من الفعالية التنظيمية والمصادقية السياسية أمام جمهرة الإخوان في الاقطار . فإنها تنقل كثيراً من الرزاع نحو الانشقاق ، حيث أنها تبقى الأمل في مراجعة القيادة لمواقفها . ويضرب ذلك مثلاً بقا جماعة عدنان سعد الدين تحت مظلة التنظيم العالمي ، على الأقل من حيث إعلان الولاء . وهنا يؤكد السيد / سعد الدين أن «اختلافنا مع قيادة التنظيم العالمي ليس رفضاً للقرارات ، بل اختلاف على التفسير . أننا لانشك في نواياهم .. ولكننا ننحرف من القصور في الرؤية التي تؤدي إلى مثل هذه الاختلافات . ولأنك أن المرونة النسبية التي تظهرها القيادة المركزية تجاه جماعات منشقة مثلاً جماعة سعد الدين هي أسلوب فعال لاعادتها أو مثيلاتها إلى التوحد معها . وفي الوقت الذي تتطوى فيه هذه المرونة على قبول فعلى بالتنجديد داخل التنظيم العالمي ، فإن قيادة هذا التنظيم لا تتردد أحياناً في فرض عقوبات صارمة ضد الانشقاقات العدائية أو المخالفة لمبدأ التوحيد التنظيمي .

(ب) تحدى تدهور المكانة لصالح تيارات اسلامية بدئية كان لتنظيم الإخوان المسلمين في مصر فضل اعطاء المثل على الامكانيات الكبيرة للتحية وتنظيم القوى التي نظرت للإسلام على أنه طريق الخلاص السياسي إلى جانب كونه الهاماً دينياً في بقية الاقطار العربية والإسلامية . ولا يمكن إغفال هذا الدور في مجرد الأسبقية إلى التنظيم . وإنما يمتد أيضاً إلى العمل المباشر في بقية الاقطار العربية والهام وتنظيم الجماعات التأسيسية في هذه الاقطار . على أن اشغال شرارة العمل السياسي للجماعات الإخوانية والهامها

محلى الشورى في التنظيم العالمي . واتهم جناح السيد عدنان سعد الدين تلك الاجراءات بعدم المستورية ، ويتحيز التنظيم العالمي سياسياً لصالح الموقف للقتال بالعودة إلى الدعوة في سوريا والتخلي عن استراتيجية التضال المصلح ، وهو الأمر الذي رفضه جناح السيد عدنان سعد الدين . وبالتالي لم تفرض قرارات التنظيم العالمي إلى تسوية الأمور في التنظيم السوري . وبعد فشل عدة اجراءات لحل الأمر حل وسطاً أمر التنظيم العالمي بأجراء الانتخابات من جديد لمنصب المراقب العام للتنظيم السوري على أساس الفوز لأغلبية البسيطة للأصوات . وتمت الانتخابات في مارس ١٩٨٦ بين السيدين عبد الفتاح أبو غدة وعدنان سعد الدين . وأعلن التنظيم العالمي فوز السيد أبو غدة بـ ٥١ ٪ من الأصوات والسيد سعد الدين بـ ٤٩ ٪ . إلا أن جناح السيد / سعد الدين رفض الاعتراف بهذه النتيجة واتهم القيادة المركزية بالعديد من المخالفات الاجرائية . وبعد تبادل لمكرات أعلن التنظيم العالمي في أبريل ١٩٨٦ تنبؤات لنتيجة وهو الأمر الذي رفضه جناح سعد الدين وانتهى الأمر بانسلاخه واستقلاله بتشكيل منفصل للإخوان التابعين

وجاءت أزمة الخليج بالانشقاق اضافي إذ تحالف سعد الدين وجناحه مع النظام العراقي على حين انتهى احتجاج جناح المراقب العام الجديد عبد الفتاح أبو غدة على الموقف الرئيسي للتنظيم العالمي من الأزمة وما اعتبره انحياز للعراق باستقالة المراقب العام للتنظيم السوري ومعه العديد من مؤيديه .

وبناء على تجربة التنظيم العالمي في سوريا ، يمكننا ملاحظة أن هذا التنظيم للإملاك استراتيجية محددة لمنع التصدعات والانسلخات الناشئة عن تناقضات المواقف . ومع ذلك ، فإن التنظيم العالمي في مرحلة تطوره الراهنة بملك سمين رئيسيتين تساعدان على امتصاص العوامل الدافعة للتصدع الداخلي والانسلخ القطري عن القيادة المركزية .

السمة الأولى تتمثل في النقل السياسي والمعنوي الهائل الذي يتمتع به التنظيم العالمي ، وتجعل هذه السمة قرار الانسلخ عن هذا التنظيم الأم الكبير صعباً للغاية لما يترتب عليه من عزلة المنشقين المحتلين وحرمانهم من الدعم المعنوي والمالي والسياسي الهائل لحركة عالمية ضخمة مثل التنظيم العالمي . وتؤثر هذه السمة بقوة على التنظيمات القطرية الأصغر وخاصة في أعقاب مصادمات كبرى ودامية مع النظام الحاكم بما تفرضه من تضحيات وخسائر وشعور ناذ بالمحنة السياسية والانسانية .

اما السمة الثانية فتتمثل في المرونة الواضحة والتي تصل

مصر أو على الصعيدين العربي والعالمي . فخلق التيار الرئيسي لحركة الإخوان المسلمين بالأصول الكبرى للثقافة المصرية . اصطدم بالتأثير الشديد لحركات الإخوان في بقية الاقطار العربية بالتقاليد السياسية والثقافية لمجتمعاتها الأم ، الامر الذي أدى إلى تنوع ، بل وتباعد واضح بين التقاليد السياسية في داخل نضال الحركة برغم طموحاتها فوق القطرية والعالمية . وكذا ، فإن الاتفاق التنظيمي والائتلاف الذاتي للفكرى ، والركود العلم في المجال الابدولوجي ولذو مهام فيه الانتفاع الطويل للحركة بسبب حبس وتمذيب اقطابها وكوادرها الوسيطة في السجون المصرية ، قد اصطدم مع المساعي النشطة للتنظيمات الاسلامية السياسية في الاقطار العربية الأخرى ، وخاصة في المغرب العربي ، والسودان للبحث عن مرتكزات فكرية كافية للاجتهاد حول الطرق الخاصة لتطور الحركة في هذه الاقطار . كما أن البيئة السياسية الأكثر ديناميكية وتنوعا في عدد من الاقطار العربية ، وخاصة اقطار المغرب العربي قد افرز ميلا شديدا للتنافس السياسي مع بقية التيارات السياسية والثقافية الحية هناك . وأدى ذلك بدوره إلى ميل متعاطف للنمو المستقل للتيارات الدينية في العديد من الاقطار العربية عن التيار الأم في مصر والممثل في حركة الإخوان المسلمين ، وافضى ذلك بدوره إلى تحد متعاطف لمكانة الإخوان المسلمين وتنظيمهم العالمي المتأثر بتقاليد الإخوان المصريين .

إن التصوُّح الهائل في الخبرة السياسية لآخوان مصر ، والذي اختلط جزئيا مع ميلهم العميق للمحافظة وللتطور السلمي ، قد اصطدم مع حداثة الخبرة السياسية للتيارات الاسلامية الكبرى في الاقطار العربية الأخرى ، وهي الحدائة التي كانت مبنيا لميل واضح للمغامرة واستعدادا شبه متبلور للتفسير العنيف لمبدأ الجهاد وكمبرر للاصطدام العسكري بسلطات الحكم . وتوفد واضح للاجتهاد السياسي والديني في نفس الوقت . وقد أدت تلك الفجوة المتعاطفة إلى نمو مستقل بصورة شبه تامة للتيارات الكبرى للإسلام السياسي في عدد من اقطار الوطن العربي وخاصة في المغرب العربي والسودان ، عن الإخوان المصريين وتنظيمهم العالمي .

وهنا أيضا لالتحظ أن التنظيم العالمي قد طور استراتيجية محددة للاستجابة إلى تحدي تدهور مكانته النسبية لصالح تيارات اسلامية «بدلية» في العديد من اقطار الوطن العربي . فهناك من العلاقات والالفة ما يؤكد أن التنظيم العالمي قد قبل بكل بماطة بالتعاضل والتعددية مع التيارات الاجتهادية الاستقلالية في بعض الاقطار العربية وخاصة في المغرب . وهناك كذلك من العلاقات والالفة ما يؤكد أن التنظيم العالمي قد حاول وقف الميل الاستقلالي للتيارات

بالاسس الفكرية الأولية لهذا العمل لم يكن كافيا بحد ذاته لتمكين جماعة الإخوان المسلمين في مصر من الاستيعاب المنهجي للممارسة السياسية للإخوان المسلمين في الاقطار العربية الأخرى عبر مراحل تطورها لاحق . فقد كان من المحتمل أن تتأثر تلك الأخيرة بالظروف الخاصة والمميزة لكل قطر عربي على حدة ، وأن تتفاعل مع الاتجاهات الأوسع للتطور السياسي في كل من هذه الاقطار . ودفع هذا التطور إلى تعارض صعب ، وإن لم يكن من المستحيل حله ، بين مبدأ التوحيد السياسي والتنظيمي من ناحية والتنوع الهائل في الظروف السياسية والثقافت في المؤثرات الثقافية والاجتماعية والاختلاف في موارث العلاقات الدولية والنظرات الكلية إلى العالم بين مختلف الاقطار العربية ، من ناحية أخرى . وحتى في مصر ، فإن التاريخ الطويل والحافل بالألام والمحن لحركة الإخوان المسلمين قد بعث تباينات كبيرة في الاستعدادات للاستجابة لتحديات النظام السياسي والمجتمع المتحول بين مرحلة وأخرى من مراحل تطور التجربة القومية . ومن اليسير أن نلاحظ أن التنشيط الهائل للحركة خلال السبعينات قد ارتبطت بانشقاق جذري بين تيارين عريضين لحركة قوى الاسلام السياسي . لقد اقترب الجسم الاساسي لحركة الإخوان المسلمين على نحو ملحوظ من الأصول الكبرى للثقافة الوطنية المصرية بما فيها من نزعات عميقة للسلام ونزعة العنف وكرامية التنظيمات السرية وعزوف عن الانضباط الصارم لأي نمط من انماط التنظيم السياسي ، وميل التوافقات العرفية . ومن ناحية أخرى ، أحدث التيار الرئيسي لحركة الإخوان في السبعينات انقلبا جزئيا في الفكر السياسي الموروث عاد بهذه الحركة إلى استراتيجيةنا التأسيسية الأولى في الثلاثينات وهي تركز على الدعوة السلمية وبناء وتوسيع شبكات من الروابط الشاملة للقائمة على الجاذبية المعنوية الهائلة للشحن الديني . وفي المقابل ، فإن ميراث العنف الذي تطور خلال الاربعينات وأصبح مبلورا فكريا على يد اقطاب كبار للحركة خلال فترة المحنة الكبرى في الستينات قد أصبح مركزا لتيار آخر يمكن تسميته التيار الجهادي . وعهد هذا التيار إلى إبراز نفسه كبديل مستقل لحركة الإخوان المسلمين . بل وبدا أحيانا باعتباره التيار الأكثر فعالية والأعلى صوتا والأشد جاذبية بالنسبة للشباب المتحمسين دينيا وسياسيا . ومهما كانت هذه الحقيقة شكلية ، فإنها قد سببت تاكلا في مكانة حركة الإخوان المسلمين وتحديا متعاطفا لاعتقادها بواحدة تمثّل الاسلام السياسي ، ناهيك عن واحدة التنظيم .

لقد انطلقت حركة الإخوان المسلمين في مصر قوى هائلة في مصر وفي المجتمعات العربية ، ولكنها أثبتت في نفس الوقت صعوبة استمرار استيعابها لهذه القوى سواء داخل

الإسلامية « الأخرى » أو « البديلة » في بعض الاقطار العربية وانخرط في منافسة عنيفة معها بقصد استعادة كواثرها وجمهورها أو إجبارها ككل على الانعاز للمبدأ التوحيدى فى مجال التنظيم .

ويمكننا أن نأخذ تجربة السودان كنموذج لهذه الاستجابة الأخيرة . فبعد قيام تجربة المكتب التنفيذي للبلاد العربية والذي اشترك فيه السودانيون ، كان الخط السودانى قائما على أن العلاقة بين الاقطار يجب أن تكون تنسيقا وتعاونيا وليس الزاميا ، مع اخذ الظروف المحلية لكل قطر فى الاعتبار . وتأسيس هذا الرأى على أن هناك نوعا من التباين الواسع المدى بين التجارب النظرية فى المقولات النظرية والاشكال التنظيمية والحركية ، ومع كثيف الجهود فى السبعينات لانشاء التنظيم العالمى رفض السودانيون مسألة البعثة والانتزاع التنظيمى الكامل ، ويرى الدكتور الترابى أن الايمان الفاعل - وهو الهدف - مقنع على الوحدة التامة وهى وسيلة موقوفة عليه ، وأن الالتزام المركزى الشامل فى ذلك الوقت هو اعتراف للمراحل وجنوح بالتوازن بين الوحدة والفاعلية إلى ما يرفع الخلل ويحدث الضرر بالتدين المحلى ، وقد تصاحب مع ذلك مناقشات واسعة لبعثة البعثة نفسه الذى نأخذ به التنظيمات الإخوانية والمنصوص عليه فى النظام العام ، حيث يرى البعض أن لاسد شرعا لها وأن وضعها فى مثل هذا السياق التنظيمى يلقى عليها ظلالا من المعانى التقليدية التى ارتبطت بها ، وانها انما تكون « لتمام » المتمكن السلطان ، وقد رأى الإخوان السودانيون أن المشروع الذى اعتمد لتأطير العلاقة بين الاقطار لا يتفق مع نظرتهم لهذه المسألة ولا يفي بمتطلبات التمكين للحركات المحلية . ويبدو أن ذلك قد تأثر ايضا بوضعية السودان الخاصة من حيث بعده عن مركز التفاعات للعربية والإسلامية ونزعته الاستقلالية تجاه المركزية المصرية وأحساسها بالريادة ، مما أدى فى النهاية إلى افتراق الحركة السودانية عن التنظيم العلمى والقيادة المصرية ، وتطور عن ذلك قطيعة كاملة بين الطرفين عبر ممارسات اقامت نوعا من التنافسة المشوب بسمات صراعية ، فبعد التنظيم العالمى إلى مساندة إنشقاق محدود فى الحركة السودانية فى نهاية السبعينات قاده الأستاذ الصادق عبد الله عبد الماجد فضهم التنظيم العالمى إليه كما دعمهم ماليا فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت سنة ١٩٨٦ مما أدى إلى تفتت الأصوات المساندة للإسلاميين فى بعض الدوائر التى كان يوجد بها مرشعون للطرفين ، كما شن التنظيم العلمى حملة واسعة ضد حسن الترابى فى أفكاره وشخصه وفصلوا كل التنظيمات السودانية المشايعة له فى أوروبا وأمريكا فى محاولة لعزلها عن المؤسسات والمراكز الإسلامية هناك ، فى الوقت الذى طورت فيه الحركة السودانية علاقات ثنائية

قوية كثيفة مع الحركات الإسلامية الأخرى فى البلاد العربية والإسيوية والأفريقية والأوروبية سواء المنضوية تحت لواء الإخوان المسلمين أو غيرهم ، وبقيت قضية البعثة هى للنقطة الجوهرية للخلات بين الطرفين رغم المحاولات التى بذلت للإصلاح . إذ يصر السودانيون على التحول عنها إلى التنسيق ، وقلما فى المقابل بالدعوة إلى صيغة مرنة لاقامة مؤتمر عالمى دائم للحركة الإسلامية يضم الحركات العامة والتنظيمات الإخوانية المتخصصة والشخصيات الإسلامية من مختلف الأقاليم بمختلف اللغات العالمية حتى لو تمتد المشاركون فى البلد الواحد ، على أن يعتمد هذا المؤتمر مفهوم التنسيق ويكون غير الزامى ولا يؤسس على علاقة رئاسية إلى ما يتمخض عنه التشاور من إجماع والتزام وترى الحركة السودانية أن هذه الصيغة تمثل نوعا من التوفيق بين مختلفة الاعتبارات ، إذ نراعى تعدد الانماط التنظيمية واجتهادات الرأى بسبب اختلاف الرؤى أو تباين واقع البلاد . ويتيح فى نفس الوقت محورا للتعارف والتعاون والتفاعل فى شتى المجالات بما يقرب بين الاقاليم والتنظيمات ويهدد لملاقة توحيدية فى المستقبل .

والواقع أن الهدف الحقيقى من هذه الامروحات هو رغبة اضطاب الجبهة الإسلامية فى السودان ، وعلى رأسهم الدكتور الترابى فى عدم إلزام انضمامهم سلفا بمسلمات الإخوان المسلمين فى مصر . وامتلاك الحرية الكاملة فى اتباع ما يشاؤون من تكتيكات انقلابية فى السودان . ولم يكن من المرجح مثلا أن ينصح التنظيم العالمى بالانقلاب العسكرى الذى قادته عناصر الجبهة الإسلامية فى السودان عام ١٩٨٩ . وبالرغم من دفاع رجال التنظيم العالمى عما يسمى بالجبهة الإسلامية فى السودان ، فإن المراقب يلحظ نوعا من عدم الرحلة تجاه مواقف وإجراءات الحكم المشترك للمصريين والجبهة الإسلامية ، والتى يمكن أن تؤدى إلى كارثة هناك إذا ما قام رد فعل ثورى / جماهيرى أو انقلابى عسكرى مضاد ، ضد مقولة الحكم الإسلامى ، وعلى الأرجح فإن العلاقات الراهنة بين التنظيم العالمى للإخوان المسلمين والجبهة الإسلامية فى السودان تسم بضمان شكلى مع احتفاظ التنظيم العالمى بمسافة فاصلة مع نظام حكم الجبهة العسكرى ومع الجبهة ذاتها . ويعنى ذلك أن التنظيم العالمى قد يكون على استعداد للدفاع عن الجبهة ونظام حكمها « الإسلامى » والمشاركة مع رجالها فى منتهيات أوسع أو مبادرات دبلوماسية تجمع التيارات الإسلامية المختلفة ، ولكنه ليس مستعدا لتحمل مسئولية سياسات الجبهة ومواقفها أو اعتبار الجبهة جزءا من فكر وممارسة التنظيم العالمى ، بعيدا عن المجال الدعائى المحض .

(ج) تحدى الانشقاق الرأسي وتضعف عروبة وعالمية التنظيم :

فعلى الرغم من ضخامة التنظيم الدولي ، والنقل الهائل لجماعة الإخوان المسلمين المصرية التي تشكل قلبه المحرك ، والرابطة العاطفية والسياسية المتأججة التي تجمعها معا ، فإنه - التنظيم الدولي - ليس منيعا على التحدي الفكرية والخلافات الجسيمة بين تياراته الداخلية . وتتمسك هذه التعددية الداخلية التنوع الملموس فى المواقف على مستوى التيار الاسلامي ككل . فهناك صراع فكري بين التحديثيين والتقليديين ، وصراع سياسى بين المعتدلين والمتشددين ، وكذلك صراع بين الاجيال المختلفة . ويمكن لهذه الخلافات والصراعات أن تؤدي إلى شرخ رأسى فى التنظيم العالمى والجماعة المصرية إذا ما واجهت ازمات سياسية كبرى . على أن اهم التحديات التي تواجه التنظيم العالمى يمكن أن تؤدي إلى شرخ رأسى فى البناء التنظيمى والفكرى الهائل للإخوان المسلمين يمثل فى إمكانية انكسار التحالف بين جماعة الإخوان المصرية وجماعات الإخوان الخليجية .

وقد جسدت أزمة الخليج هذا التهديد بكل ابعاده وشكائياته . فقد وجد التنظيم العالمى نفسه امام استقطاب حاد بين مجموعاته المختلفة . ومن الواضح أن أغلبية مجموعة الخليج قد وقعت فى جانب ، على حين وقعت غالبية المجموعات القطرية الأخرى فى الجانب المقابل من الأزمة ، كما وجد التنظيم العالمى نفسه ايضا امام استقطاب حاد داخل الراى العام الاسلامى السياسى ، والراى العام العربى عموما . ويكتسب القول بكل اطمئنان أن الغالبية الكبرى من الراى العام الاسلامى السياسى فى الوطن العربى وفى اوروبا وامريكا قد اتخذت موقفا اقرب كثيرا للعراق منه لدول الخليج وهو الامر الذى اغضب الراى العام الاسلامى فى الخليج اضافة إلى حكومات ونظم الخليج ذاتها ، وصنع تنافسا جوهريا لأول مرة بين منظومة دول الخليج وخاصة الكويت والسعودية . بحكوماتها والتيارات الرئيسية فى حركة الإخوان بها - من ناحية ، وتيارات الاسلام السياسى بما فيها التيار الاخوانى خارج الخليج ، من ناحية ثانية . وكان هذا التناقض ينفذ بتغيير انشقاق رأسى ، يكون تفكك التحالف المصرى - الخليجى محركه الرئيسى . كما أن هذا التناقض قد هدد بخسارة الدعم المادى والمعنوى الهائل الذى تقدمه دول الخليج ، وخاصة السعودية باعتبارها الدول الحاضنة للمشروع الاسلامى العالمى لتنظيم الاخوان المسلمين .

ولكى ننسور حرج الموقف الانشطابى الذى وجد الإخوان المسلمون ذاتهم فى بؤرته ، نعين مراجعة ثلاثة

بدائل متصورة لموقفهم من الأزمة :

- البديل الأول ينطوى على قبول التنظيم الدولى للصيغة المستقرة والصريحة التي اقترحها النظام العراقى للتحالف بين التيار القومى الذى يمثل هذا النظام والتيار الاسلامى . بكافة اجنحته - بحيث تكون مهمة هذا التحالف هى تغيير موقف ثورى فى المجتمعات العربية ضد القوى الغربية والصليبية ، والنظم الصليبية لهذه القوى بصورة تؤدي إلى النهاية إلى إنشاء نظم اسلامية أو ذات وجه اسلامى فى هذه المجتمعات . وكانت هناك تنظيمات اخوانية قوية تدفع فى هذا الاتجاه ، وخاصة للتنظيم الاردنى . كما أن عدة تنظيمات قطرية وفى دول اوروبا والولايات المتحدة كانت اميل إلى هذا البديل ، دون حسم ، اضافة إلى أن عددا من التنظيمات الحليفة كانت تدفع فى نفس الاتجاه ، وعلى رأسها الجبهة الاسلامية فى السودان وحزب العمل فى مصر . ويلتقى هذا البديل مع تقاليد متجذرة فى حركة الإخوان المسلمين ، وخاصة كراهة المغرب الصليبي ، كما أن هذا البديل كان يحظى بقبول مجلسى من جانب قواعد التنظيمات الاسلامية فى المغرب العربى ، وهو الحماس الذى رشح له زعماء حركة النهضة الاسلامية فى تونس إلى حد كبير ، وهزل زعماء جبهة الانتفاذ الاسلامى فى الجزائر فى موازينه واستثنائه . بل أن هذا البديل كان موضع تعاطف مع جانب كبير من قواعد الإخوان فى فلسطين وسوريا ومصر ذاتها . وفى المقابل ، كان هذا البديل ينطوى على انشقاق حتمى من جانب اخوان الخليج ، وخسارة مؤكدة للدعم المادى والمعنوى من جانب النظم الحاكمة فى السعودية ودول الخليج الأخرى . وفى نفس الوقت ، تعارض هذا البديل مع تقاليد متجذرة فى مركز الإخوان المسلمين وخاصة كراهتها للانظمة القمعية - الفاجرة ، والتي لوشت اينها بنماء الاسلاميين وعلى رأسها النظام العراقى . وكان هذا الاعتبار يحمل وزنا كبيرا لدى ، شيوع ، الحركة الاسلامية عموما ، وحركة الإخوان على وجه خاص .

- والبديل الثانى ينطوى على قبول التنظيم الدولى للصيغة الصريحة التي اقترحتها منظمة دول الخليج وعلى رأسها السعودية . وهى صيغة تنطوى لا فقط على ادانة العراق للسعودية ، وإنما ايضا على قبول كافة تدابير هذه المنظمة لإجبار النظام العراقى على الانسحاب من الكويت ودرء توسيع هجومه على دول الخليج الأخرى ، وبصفة خاصة الاستمالة بالقوات الاجنبية الصليبية ، لتحقيق هذه الاهداف . وكان من شأن اتخاذ هذا البديل ارضاء اخوان ودول الخليج معا . على أن تكلفة هذا البديل كانت ايضا هائلة - لا فقط بالمصالحات المبدئية - وإنما بالمصالحات التنظيمية والسياسية ايضا . فكان من المحتمل أن تخسر قيادة

التنظيم الدولي ولاء وبيعة الإخوان في عدة أقطار عربية من بينها الأردن وفلسطين ، وأن تخسر مكانتها وسط قواعد التيار الإسلامي في الدول العربية وفي أوروبا والولايات المتحدة ، وأن تضاعف الفواصل بينها وبين تنظيمات إسلامية حليفة مثل الجبهة الإسلامية في السودان وحزب العمل في مصر . وبداهة ، فإن هذا الاختيار يتعارض ناعارصا تماما مع أعماق التقاليد السياسية والدينية التي شكلت حجر الزاوية في حركة الإخوان عبر تاريخها الطويل .

ومع ذلك ، فإن هذا الموقف ، التوسلي ، قد مثل أفضل اختيار لممكن أمام التنظيم العالمي . فمن ناحية بدأ التنظيم وكأنه قد اخلص لدعوته مهما كانت التضحيات ومقدار المخاطرة بالمصالح المادية والسياسية . ومن ناحية أخرى ، فإنه ربما يكون قد اغضب غالبية اخوان الخليج . ولكنه لم يفهمه للتشاقق الكامل (*) . والأرجح أن العلاقة بين غالبية اخوان الخليج والتنظيم الدولي قد أصبحت « فضفاضة » ولكنها ليست خروجاً أو انشقاقاً عن التنظيم الأم . وربما تتيح التطورات اللاحقة بعد الأزمة فرصة لقيادة التنظيم الدولي لملاج الجروح مع اخوان الخليج . دون أن يضطر التنظيم الدولي للمخاطرة بمكانته ومبادئه وصورته عن نفسه وصورته في الحركة الإسلامية ككل ، باعتباره الجماعة الأكثر اخلاصا للمبادئ الإسلامية في مجموعتها .

(*) ورد في مقال د . اسماعيل الشطر المنشور في صوت الكويت (٢ / ٧ / ١٩٩١) رداً على تصريحاته للمرشد العام للإخوان المسلمين أدلى بها لجريدة (المسلمون) (٢١ / ٦ / ١٩٩١) أن الإخوان الكويتيين قد جمعوا عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين للأسباب التالية :

١ - مساندة الباغي : حيث استنكر الكويتيون فكر الوساطة واعتبروا أن ما قام به العراق تحدى مرحلة الاقتتال بين طائفتين من المؤمنين وأن ما حدث هو بقى على الكويتيين يجب محاربته .

٢ - ضعف التنظيم الدولي : وعدم قدرته على إلزام التنظيمات القطرية بالموقف الذي اعلنه .

٣ - اسقاط الإخوان الكويتيين من حسابات التنظيم العالمي وعدم مساعدتهم رغم أن الخليج كان السند المالي الرئيسي للتنظيم المالي ، فضلا عن أهل الكويتيين في الاجتماعات التي عقدتها الحركات الإسلامية في الباكستان وغيرها .

(٢) المنطلقات الفكرية والاجتهادية :

تمثل أزمة الخليج إحدى الحالات النادرة التي أدرك فيها الإخوان المسلمون الانبساط والتعقيد الكامن في الواقع السياسي للعالم الإسلامي والعربي . ويكاد تيار الإخوان أن ينفرد بين تيارات الإسلامية جميعا بمزوفه عن اتخاذ موقف بسيط وجانح تماما لآحد اطراف المعادلة الصعبة الكامنة في الأزمة . ومع ذلك ، فإنه يصعب القول بأن الانبساط الذي

التنظيم الدولي ولاء وبيعة الإخوان في عدة أقطار عربية من بينها الأردن وفلسطين ، وأن تخسر مكانتها وسط قواعد التيار الإسلامي في الدول العربية وفي أوروبا والولايات المتحدة ، وأن تضاعف الفواصل بينها وبين تنظيمات إسلامية حليفة مثل الجبهة الإسلامية في السودان وحزب العمل في مصر . وبداهة ، فإن هذا الاختيار يتعارض ناعارصا تماما مع أعماق التقاليد السياسية والدينية التي شكلت حجر الزاوية في حركة الإخوان عبر تاريخها الطويل .

اما الاختيار الثالث فقد بدأ - شكليا على الأقل - أكثر لاختيارات مبدئية وأقلها تكلفة . ويرفض هذا الموقف فكرة التحالف مع العراق ، ولكنه يرفض أيضا الموافقة على استدعاء القوات الأجنبية ، الصليبية ، في جانب السعودية ودول الخليج . وهو ينكر شرعية الغزو العراقي للكويت ويطلب بانسحاب القوات العراقية منها ولكنه يطلب أيضا بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية في السعودية ودول الخليج ، ويطلب احلال قوات عربية محلها لضمان نجاح الحل العربي ، للأزمة ، ويميز هذا الموقف بأنه ينسجم متدينا مع فكر الإخوان المسلمين وخاصة الشيوخ والمعتدلين منهم . كما أن هذا الموقف قد لا يرضى تماما كل الفرقاء داخل التنظيم العالمي وفيها بين التيارات الإسلامية في الوسط العري والعالم العربي والمالم ولكنه يعطى لكل منهم شيئا من مطالبه ، وبالتالي يصمم إلى أقصى حد ممكن - متدينا وعمليا - لتقليل مخاطر التمزق والانسلاخ والانشقاقات الزائسية .

ومع ذلك ، فإن موقف ، التوسط ، الإيجابي ، والذي انفرد به التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ، بين تيارات الإسلام السياسي عموما لم يكن بالضرورة جيدا متوازنا . ذلك أن نقطة التوازن يمكن أن تتحرك بين لحظة وأخرى . فعلى حين كان هذا الموقف يميل كثيرا لصالح المطلب الخالجي بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، في الأيام الأولى التي اغتبت الغزو مباشرة ، فإنه أصبح يميل لصالح المطلب المقابل بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من السعودية ودول الخليج الأخرى . والواقع أن العدل حول القوات الأجنبية ، الصليبية ، قد أثار اهتماما كبيرا بعد اسبوع واحد من الغزو العراقي للكويت ، إلى الدرجة التي غطت معها مطالب انسحاب القوات الأجنبية على مطالب انسحاب القوات العراقية من الكويت . وبالتالي بدا الموقف الإخواني من الأزمة وكأنه يميل - أكثر كثيرا من حقيقة الامر - لصالح حلفاء العراق ، ولستمر هذا الموقف بالتالي في اغضاب اخوان الخليج وخاصة الكويتيين . وبالرغم من أن الموقف الملم والمتكامل للتنظيم الدولي من الأزمة كان يلقى تأييد بعض الإخوان والشخصيات الإسلامية المرموقة في الخليج ، فإنه قد سبب غربة وانقساماً مع

ادركه الإخوان بوضوح قد دفعهم إلى اجتهاد يرفع هذا الالتباس فكريا وسياسيا ، ويمكن التأكيد على أن الموقف الإخواني من الأزمة كان في الجوهر رد فطريا ينطلق من مجموع التقاليد الفكرية والسياسية التاريخية للإخوان . وبالتالي ظل فكر الإخوان أسيرا لميراث التقاليد الفكرية الممتد والنافس على نحر ملحوظ فيما يتعلق بالأمور الاشكالية الكبرى في الحياة السياسية المعاصرة . ويمكننا أن نعين المنطلقات الفكرية التي كانت وراء موقف الإخوان من الأزمة أولا بعرض بعض المبادئ الفكرية والسياسية الحاكمة لموقف غالبية التيارات الاسلامية ذات النفل المياسي في الساحة العربية . ثم ثانيا بعرض المنطلقات الفكرية للإخوان بالمقارنة مع الخطوط المريضة للموقفين المتحيزين لبعض التيارات الاسلامية من الأزمة على جانبي الصراع .

والواقع أن التيارات الاسلامية ذات النفل السياسي قد انطلقت فكريا من خطاب ابيولوجي على درجة عالية من التشابه ، قامت فيه مجموعة من المبادئ الحاكمة بدور مباشر في بلورة الموقف السياسي ، وهذه المبادئ الحاكمة هي كالتالي :

(أ) مبدأ العالمية الاسلامية : وقد شكل هذا المبدأ الوارع الرئيسي لما يمكن تسميته بالتضامن الميكانيكي ازاء الأغيار عندما ينشأ موقف صدام قائم أو محتمل بين شعوب مسلمة وقرى أو دول أو شعوب غير اسلامية ، على امتداد الساحة الاسلامية في العالم كله . ويستند مبدأ العالمية الاسلامية إلى الطبيعة العالمية للرسالة الاسلامية . وتعتبر فقها من الاصول الثلاثة والقضية للدعوة ، غير أن المضمون الفعلي لهذا المبدأ قد تحدد في السياق السياسي الذي حكم العلاقة الاضطهادية بين الاستعمار الغربي والشعوب المغلوبة على امرها ، وخاصة الشعوب الاسلامية ، غير أن هذا المبدأ بهذا المضمون قد تجاوز السياق الاستعماري بعد نزاع الاستعمار والتحرر السياسي لكي يمتلئ بمضمون ثابت قوامه الجدارة الطبيعية للمسلمين بالنصر ، أي أن المسلمين دائما على حق في أي تفاعلات وخاصة التفاعلات الصراعية مع غير المسلمين . ولا يحتاج هذا المبدأ عند التطبيق إلى تأمل الحقيقة الواقعية المحددة لهذه التفاعلات في السياقات التاريخية والجغرافية التي تتم فيها لكي يبتذل المسلمون عونهم ومساعدتهم لأشقائهم في الاسلام في أي صدام مع غير المسلمين في أي مكان في العالم .

(ب) التناقض المطلق بين الاسلام وغير الاسلام : وهو تناقض نشط في التكوين المعنوي للتيارات الاسلامية المعاصرة ذات النفل السياسي بصورة تبهت وتؤيد مقولة دار الحرب ودار السلام . ويؤثر هذا التناقض بين المسلمين

وكافة الجماعات غير المسلمة . وحيث أن جانباً كبيراً من العلاقات الدولية للمسلمين تتم مع دول تسكنها غالبية مسيحية ، فإن ترجمة هذا المبدأ تميل بقوة في الخطاب الاسلامي لوصف تلك الدول بالصلبية أو الشرك . وفي سياق المناظرة حول شرعية الاستعانة بقوات اجنبية للدفاع عن مجتمع مسلم ضد عنوان مجتمع أو دولة مسلمة ، استخدم اطراف المناظرة جميعهم مصطلحات القوى الصليبية والقوى الكافرة والقوى المشتركة .. الخ . واختلوا فقط حول جواز الاستعانة بهذه القوى - بوصفها هذا - في ظروف معينة . ويمتد هذا التناقض إلى جميع الدول والمجتمعات والمذاهب السياسية والفكرية غير الاسلامية . بل ويستند التحليل الفكري والسياسي إلى افتراض وجود تحالف بين كل المذاهب والاديان والتيارات الفكرية والسياسية لهدم الاسلام . فالتيارات الاسلامية تتوقع شرا مستطيرا من كل هذه المذاهب والديانات والتيارات ، ولكنها تخص بالذكر تحالفات بين الشيوعية والصليبية والصهيونية ضد الاسلام .

وقد منع البروز غير العادي لهذا المبدأ من تطوير الفكر المعير للتيارات الاسلامية ذات النفل السياسي لمبدأ انسانية عالمية .

بالرغم من شيوع استخدام تعبير « الانسان » المجرد في النصوص القرآنية . وغالبا ما يصبح تفسير « الانسان » في الخطاب السياسي الشائع لدى هذه التيارات مقصورا على « للانسان المسلم ، لا الانسان في عمومته وتجربته . وعالميته . كما مع هذا المبدأ التيارات الاسلامية من امكانية قبول الشرعية الدولية .

(ج) مبدأ الجهاد : وهو يرتب على التناقض المطلق المتاصل بين الاسلام والقوى الأجنبية التي توصف بالصلبية والشرك أو الكفر . ومع ذلك ، تظهر تباينات واضحة في تفسير المعنى المحدد لمبدأ الجهاد . فهناك تيارات تصدع بالمعنى الصدامي العربي لتعبير الجهاد ، ويتنادى بدعوة الجهاد ضد « التدخل الأجنبي ، والقوى الصليبية . وعلى الجانب المقابل ، هناك تيارات تدرك الجهاد باعتبارها مجموعة من العمليات والتدابير المتدرجة التي تبدأ بمغالبة النفس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتمر مرحلة انشاء دولة اسلامية . وتتنتهى بالصراع العسكري ضد الكفر والشرك والصليبية وغيرها عندما يمتلك المسلمون مقومات النصر في هذا الصراع . وبذلك تتركز هذه التيارات في الدعوة إلى الجهاد وتطلق شعارات أخرى بديلة ، مثل الانسحاب القوي للقوات الأجنبية من الخليج .

(د) مبدأ دفع الفتنة بين المؤمنين : ولم يكن من الممكن لكافة التيارات الاسلامية أن تتجاهل حقيقة أن الصراع الاول في الخليج قد نشب بين « طائفتين من المؤمنين » .

عبر ان تصوير هذا الصراع الذي افضى الى احتلال العراق للكويت وضمها كان متبينا بشدة بين هذه التيارات . وعمدت اقلية من التيارات الاسلامية الى استخدام تعبيرات تضفي شرعية مستترة على هذا الاحتلال والضم مثل « دخول القوات العراقية » . وان لم يجرؤ أي منها على اصفاء شرعية دينية باستخدام التعبير الأمثل لهذا الغرض ، وهو « الفتح » ، وافترضت ادبيات هذه الاقلية استخدام حجج مستترة للدفاع عن غزو الكويت وضمها بتجريم واظهار الممارسات السياسية لدولة الكويت على انها منكر يتوجب اعمال المبدأ الاسلامي « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » . على أن اغلبية التيارات الاسلامية قد نظرت الى الغزو العراقي للكويت وانفجار الخصومة بين الخليج ومعه مصر وسوريا من ناحية والعراق ومعه عدد من الدول العربية من ناحية أخرى على انه فتنة . على أن الخلافات في تصوير طبيعة هذه الفتنة قد اختلفت بين تيار وآخر ، وخاصة فيما ينصل باجلاء المسؤولية عنها . كما اشدت الخلاف حول الموقف الراجح اتخاذه من هذه الفتنة . وكانت القضية الجوهرية هنا ايضا هي جواز دفع الفتنة بالاستعانة بالقوات الاجنبية ، الكافرة ، المشتركة ، الصليبية .. الخ .

والواقع أن مجموع هذه المبادئ الاربعة الحاكمة للموقف من الأزمة قد ابرز هيكلًا ذهنيًا وايدولوجيًا يجعل نقطة التركيز هي العداء للتدخل الاجنبي وتحريره شرعا بالمقارنة بنظرة الشك التقليدية حيال نظام حكم قومي علماني لم يكف عن التكتل بتيارات الاسلام السياسي في بلاده . أي أن ، هيكلية ه الذخيرة المميزة للتيار الرئيس من حركة الاسلام السياسي كانت تقود تلقائيًا الى الميل للتقارب من الموقف العراقي على حساب الموقف الكويتي والمعزوي والخليجي عموما .

وقد اضطر الفكر الاسلامي الذي بنى السياسة الكويتية والسعودية من الأزمة الاجتهاد لابرار ه شرعية ، الاستعانة بالقوات الاجنبية . غير انه كان قد سلم منذ البداية بوصف هذه القوات بأنها « مشركة ، كافرة ، صليبية » ، وبالتالي جاءت اجتهاداته متناقضة إلى حد بعيد وهشة اجمالًا من الناحية المنطقية ، إلى الدرجة التي لم تتمكن معها محاجلته من اقناع قطاع كبير من الفكر الديني في الخليج نفسه ، وخاصة في السعودية .

وقد ارتكز اجتهاد الهيئات والشخصيات الدينية والقياد الغالب للإسلام السياسي في الخليج في تأكيد شرعية الاستعانة بالقوات الاجنبية إلى فكرة الضرورة ومبدأ المصالح المرصلة بالنسبة لما هو في الاصل محظور : أي الاستعانة ، بالمشركين ، واصدرت هيئة كبار العلماء في السعودية بيانًا في ١٣ أغسطس لبيان حكم الشرع في هذا

الامر . ويؤكد هذا البيان على فتوى مجلس كبار العلماء يؤيد ما اتخذه ولي الامر من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على اخافة وارهاب من اراد العدوان على هذه البلاد .. وهو امر واجب تمليه الضرورة في الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المزمع وقواعد الشريعة وأدلتها وتوجب على ولي امر المسلمين أن يستعين بمن تتوفر فيه القدرة وحصول المقصود . واعلم الشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العلم لادارات البحوث الطبية والافتاء والدعوة والارشاد في السعودية أن ه استمانة السعودية بالجيوش المتعددة الجنسيات لصعد العدوان والدفاع عن البلاد هو امر جائز تحكمه الضرورة . وهذه الفتوى اجملت الضرورة والمصالح المرصلة ولم تتصع عن حجبها تفصيلا ، ومراتبها وانطباقها العملي في حالة غزو العراق للكويت وتهديد امن السعودية . كما تظهر - امام هذه الفتوى - مشكلة ما إذا كانت السعودية قد سمحت لدفع المحظور بالبدل الذي تتفق مع القواعد الاسلية في الحدد القويمة الاسلامية للفكر الاسلامي الذي تبناه . وفي فصل الفكر الاسلامي الكويتي البارز وصاحب مجلة المجتمع الناطقة باسم الإخوان الكويتيين الدكتور اسماعيل الشطي في مبدأ الضرورة والمصلحة ، ففي حالة اتخاذ موقف سياسي فلا بد أن يحقق مصالح ملدية ومعنوية وإلا يفوت مصالح اهم أو مساوية للمصالح التي تنتج عنه ، ويتم ذلك بعرض القضايا السياسية على ميزان ظفوت المصالح في الاممية ، كما يجب بحث مقدار شمولية المصلحة التي يحققها الموقف السياسي ، بمعنى شمولها للناس ومدى انتشار ثمراتها بينهم فتنضم المصلحة الأمم والاكثر شمولًا على الاضيق والأخص . ويتم اتخاذ الموقف السياسي من أي أمر وفق درجة التأكد من الاضرار أو المصالح التي تنتج عن الامر . فالفعل انما ينصف بكونه مصلحة أو مضده حسب ما يؤدي اليه . غير أن المشكلة هي امكانية تطبيق نفس هذه القواعد التفاضلية في بيان تراناب المصالح وشموليتها لكي يخرج المرء بموقف يختلف ويتعارض جذريًا مع موقف الإخوان الكويتيين من الأزمة . فيتقوم الموقف الكويتي - كما يشرح الدكتور الشطي - في ضرورة أن تحتل قضية سيادة حرمان الشعب الكويتي المسلم موضع الصدارة في الموقف الاسلامي لانها مقطوعة الحدوث ، وأن جرائم النظام العراقي تمس المعلوم من الدين بالضرورة ويتوجب ادانتها وأن لتسحاب العراق من الكويت يلقى مبرر بتواجد القوات الاجنبية . وأن الحل السلمي هو الخيار الاساسي لدفع الظلمة فإذا عاند وكابر الرئيس صدام حسين فلا بد من الحل العسكري على أنه إذا طبقت نفس المعايير - من الممكن أن نخرج بنتائج مختلفة إذ أن « الحل العسكري » الذي يتولا جيش « مشرك وكافر » .. الخ ، يعني دفع فتنة بفتنة أكبر ، ودفع ضرر بايقاع ضرر أكبر . وفي وجه محاجلة في هذا النوع يعود الإخوان الكويتيون إلى

• أن « دخول » القوات العراقية الكويت هو حدث داخلي في دار الاسلام ، كما يرى بيان المجلس الاسلامي في لندن في ٩ أكتوبر . وهو « حدث » ، يجب أن يعالج اسلاميا حيث لاشأن بدار الشرك وانظمة الكفر به كما يرى الشيخ راشد الفوزي زعيم حزب النهضة الاسلامي في تونس . وازاء هذا التشخيص العام يفرغ موقان - الاول يرى وجوب تطبيق الحكم الشرعي للوراء في الايتين المبرهنتين من سورة الحجرات اللتين تفرضان التدرج من محاولة الصلح ثم التحكيم واخيرا ردع الباغي ، إلى حد قتاله حتى يفيء إلى امر الله . وهذا التدرج يستلزم بداية تقصي الحقائق وبحث مدى انطباق حكم « البغي » على « الدخول » العراقي للكويت ، اما الموقف الثاني فيحكم بداية بأن « الدخول » العراقي للكويت ليس أمرا مجرما ، بل هو نوع من الانتصار للإسلام الذي يفرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة إذا لزم الامر . وذلك لأن أمراء النفط يعيشون في الأرض ضادا ويمكنوا أنظمة الكفر من دار الاسلام ، ولم يقوموا بأداء التزاماتهم الشرعية بدءا من زكاة الركاز حتى النهوض باقتصاد اسلامي متكامل على ارض الاسلام ، وذلك كما يصرح أو يلمح المتحدثون باسم الجبهة القومية « الاسلامية » في السودان وحزب العمل في مصر والمتحدثون باسم التيارات الجهادية في عدة اقطار عربية .

• ان الاسلام لايجب بل يحظر شرعا بأدلة قطعية الثبوت الاستعانة بالمشرىكين لقتال المسلمين . فبني العمل لايطل اسلامه ، ولا يعطى رخصة للاستعانة بالقوات الكافرة من جانب فريق من المسلمين على فريق آخر ، وكذا فإن القوات الأمريكية ومتعددة الجنسية لم تأت إلى أرض الاسلام لنصرة المسلمين أو حتى للدفاع عن نظم حكم الامراء ، وإنما لضرب الاسلام في القلب لصالح الصهيونية ودولة « اليهود » ولمصلحة الصليبيين انفسهم . وبضائع من حرمة استدعاء القوات الصليبية انها تحتل الاراضى المقدسة . ذلك أن الموقف الاسلامي لايفرق بين كون هذه القوات قد جاءت بمحض ارتباتها أم يطلب من الدول المعنية ، لأن الله قد منع أن يجتمع في الاراضى المقدسة دينان ولأن هذه القوات لن تكون تحت أمره النظم الحاكمة في الخليج ، ولانها جاءت لتبقى بعد تدمير القوة العسكرية والاقتصادية للمسلمين .

• أن استدعاء القوات الأجنبية إلى الاراضى المقدسة وتمكينها من تدمير القوة العسكرية للمسلمين هي جريمة لايفرقها الاسلام ، وهي تدر « ضرورة » قيام الشعوب الاسلامية على نظمها التي تورطت فيها آلت الله الأمة ، طبقا للتعبير الذي استخدمه بيان رابطة الدعوة الاسلامية في الجزائر ، أو اعلان الجهاد حسبما تدعت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين وبيان حزب التحرير الاسلامي الصادر في لندن وجميع هذه البيانات صدرت في اغسطس

ميدان الاجتهادات السياسية والفقهية الصرفة . فيؤكد د . الشطلي أن « القوى الصليبية خصص تاريخي للاسلام وقد حذرنا الله منها ، ولكن النظام العراقي لشد خصومة للاسلام وأكثر حربا على أمه » . وهذا اجتهاد سياسي مشكوك فيه . كما يؤكد د . الشطلي وآخرون أن المشكلة الرئيسية في اتخاذ الموقف الاسلامي الصحيح هو احكام الموازين الشرعية : أي التوازن بين : الاتزامات الشرعية التي تشكل عقدا ايمانيا بين المسلم وربه . وأن بعض التيارات الاسلامية قد اغلت بالتوازن بين البراء والولاء . ففي سعيها لاعلان براجمتها من « التدخل الاجنبي » اعلنت ولاءها لنظام حكم الكافر صدام حسين . وهذا بدوره مشكوك فيه من الناحية الواقعية . غير أنه لا ينفي أهمية الاجتهاد بحد ذاته . وبالتالي تظهر المشكلة الحقيقية في أن الاجتهاد الذي اتى به الإخوان الكويتيون وإلى حد أقل السعوديون قد جاء من خارج نميج الفكر الفقهي والسياسي الذي طالما دافعوا عنه . فلاحظ أحد المفكرين الاسلاميين السعوديين أن المأزق الذي وقع فيه فكر الإخوان الكويتيين وغيرهم من الخليجيين الذين التقوا حول مجلة « المجتمع » قد صنعه هؤلاء بانفسهم . فبما يتصل بفضية التدخل الاجنبي كان هذا الفكر « بصور الامر على انه معركة بين الاسلام واللا اسلام بهذه الحدية الواضحة ، مما كان له أثره السلبي في رفع معدلات التطرف السياسي لدى متلقيها ، مما حرم القارئ المسلم من رؤية متوازنة ومعقولة للعالم من حوله بصفة عامة . (جريدة المسلمون في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ و ٣٠ نوفمبر ولول فبراير ١٩٩١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هيكلة الحجج الفقهية والاجتهادات السياسية والدينية لاتصلح لتدعيم الموقف الرسمي الخليجي من قضيا الأزمة قد اتسمت عموما بالتركيز على دفع الفتنة بالمقارنة بمسألة التدخل الاجنبي . وفيما يتصل بفوصيف ودفع الفتنة شخص موقف حكام العراق وما فعلوه بالكويت بأنه يعتبر بنفيا . وهو الأمر الذي يوجب منطقيا قتالهم حسبما حدثت الآيات الكريمتان (١٠٢٩) من سورة الحجرات ، وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى امر الله .. إلى آخر ما جاء في الآية . وقد شاركت تيارات اسلامية أخرى الاخوان الكويتيين هذا التوصيف للفتنة دون أن يمتد موقفها إلى إضفاء الشرعية الدينية على الاستمانة ، بالقوات المشتركة أو الصليبية ، مثل جبهة الانتقاد الاسلامية في الجزائر .

وفي المقابل ، اتخذت تيارات اسلامية أخرى موقفا مناضيا إلى حد كبير لموقف التيار الرئيسي للاسلام السياسي في الخليج ، وجاء هذا الموقف قريبا إلى حد بعيد من الموقف العراقي . ويمكن بيان المنطقتان الفكرية لهذه التيارات فيما يلي :

١٩٩٠. وفي إطار هذا التحليل جاءت معظم المبادرات لتدافع عن العراق ضد التدخل العسكري والحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال تلاعبها بالامم المتحدة التي فكرت صراحة أو ضمناً شرعيتها المستنقة . ودعت إلى انسحاب القوات الصليبية ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق ، ومنع العراق تنازلات معينة وخاصة تمكينه من ايجاد منفذ بحري إلى الخليج وحصوله على حقل الرميّة في مقابل الانسحاب من الكويت ، كما أن بعض المواقف قد تميزت بأدانة شديدة لموقف النظام العراقي باعتباره ايضاً سبباً في البلاء الذي تتعرض له الأمة ، وبرز هنا موقف جبهة الانقاذ الاسلامي في الجزائر .

• وقد قبلت طلائفة واسعة للغاية من الأحزاب والروابط والحركات الاسلامية الراديكالية دعوة النظام العراقي لاعادة توزيع الثروة بين الشعوب العربية والاسلامية . واعتبر بعضها أن الثروة النفطية ملك لكل المسلمين ، الأمر الذي يحتم توظيفها لصالح كل المسلمين بحيث لا يجوز التصرف فيها لعائلات مالكة مرفقة ولا لحكام مستبدين . وقد اثارَت هذه المسألة الأخيرة مناظرات ساخنة بين مفكرى وتلاميذ الفقه الاسلامي من حيث مدى توافقه مع الشرع والفقه الاسلامي ، اما على مستوى القواعد . فقد حظى الحكم بحمل الثروة النفطية مالا عاماً للمسلمين بحماس هائل ، بعض النظر عن حجبته الفقهية ، والمثير في هذه الحقيقة ، أن فواعد الحركات الاسلامية ، بما فيها تلك الأكثر اعتدالاً ومحافظاً قد أبدت استعداداً وافراً لنزع شرعية نظم الحكم في الخليج ، لاسبب تمكينها للقوى الصليبية من « تنميس » الاراضي المقتصة فمصب ، بل وبسبب « ضرورة » بسط سيطرة كل المسلمين على الثروة النفطية ايضاً ، وذلك بالرغم من أن هذه النظم قد أسندت شرعيتها تطبيقاً على مفهوم « الدولة الاسلامية » . لقد مثل ذلك اعترافاً فريداً بأن « الدولة الاسلامية » لا تنصرف بالضرورة بما يتفق مع الاسلام أو مصلحة المسلمين ، من وجهة نظر حركات وقوى ومنظمات « اسلامية » اعتمد عدد كبير منها في البداية - على الأقل - على دعم وتأييد الدول الخالجيّة ، والسعودية بوجه خاص .

وفي إطار هذه الخريطة جاء موقف الإخوان المسلمين وسيطاً بين الموقفين « المتحيزين » للتيارات الاسلامية ، فأوضح البيان الاول في ٢ اغسطس أن الإخوان المسلمين « لا يقرّون استخدام القوة في العلاقات بين الدول العربية ومعارضة كل تدخل عسكري من دولة عربية أو مسلمة ضد دولة أخرى » . وفي البيان الثاني الصادر في ١٤ اغسطس أكد الإخوان المسلمون على نفس المعنى وطلبوا بتسوية العلاقات بين الدول العربية والاسلامية بالوسائل السلمية

وطبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية وميثاق جامعة الدول العربية والقانون الدولي وغير ذلك من المواثيق والقوانين التي تنظم العلاقات بين الدول في التكيان الدولي . وهذه الجملة الأخيرة تشير بوضوح إلى قبول الإخوان المسلمين للشريعة الدولية طالما انها لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية . وفي البيان الثالث الصادر في ٢٥ اغسطس استخدم الإخوان المسلمون تعبير الادانة للاحتلال والضم العراقي للكويت . وحمل هذا البيان اقوى موقف للتنظيم العالمي في نصرة الكويت . غير أن الإخوان المسلمون قد أكدوا في نفس الوقت ، في البيانين التاليين والثالث على استنكار ومعارضة التدخل الامريكي العسكري في أزمة الخليج ونشر القوات الأمريكية في منطقة النزاع والمطالبة بانسحابها الفوري . وكذا البيان الثاني للتنظيم العالمي على اولوية الحل العربي من خلال تشكيل قوة عسكرية عربية واسلامية حاجزه لمنع امتداد الغزو العراقي إلى السعودية . غير انه مع نشر القوات الأجنبية ، كذا البيان على رفض ارسال قوات مصرية وعربية إلى الخليج « لانها ستكون على وضع التابع للقوات الأمريكية وحليفاتها الأجنبية » التي سيكون لها حق التصرف واتخاذ المبادرة دون أي اعتبار للقوات العربية عامة والمصرية خاصة . وكذلك تنبأ البيان بصورة واضحة أن وجود القوات الأمريكية وحليفاتها يدفع حتماً في اتجاه الحل العسكري للأزمة ، ذلك أن هذه القوات « لن تستمر في موقع الطاع بل هي تعد العدة لغزو العراق والهجوم عليه وتوجيه الضربات القاسية إلى المؤسسات العسكرية والاقتصادية والحضارية » . وهو ما رفضه البيان ، ورفض كذلك « اشتراك القوات العربية في تعظيم العراق وجيشه » . واكتت المواقف العامة للإخوان المسلمين بعد ذلك هذا التحليل مراراً وتكراراً ، بوضوح فريد في الرؤية ونفاذ للبصيرة ونضج للتحليل والخبرة السياسية في نفس الوقت .

واضافة إلى هذا الموقف المبني ، فإن المراقب لجملة ادبيات وتحركات الإخوان المسلمين في مصر ونصريحات الشخصيات والرموز المرتبطة تاريخياً بحركة الإخوان يلحظ ثلاث ظواهر اضافية مكملة لهذا الموقف . وهي :

١- أن الموقف المتكامل للقيادة العامة للإخوان المسلمين قد تسم بتوازن متحرك ، وتوسط فضفاض . فتوازنية الموقف المتكامل للإخوان لم يمنع تركيز التصريحات والتحركات على لحد جانبي الأزمة . ففي بداية الأزمة كان موقف القيادة العامة قوياً لصالح الكويت وضد الغزو العراقي . وبعد أن بدأ التدخل العسكري الاجنبي في التطور ، اخذ الموقف يتحرك لصالح التشديد على ادانة ومعارضة هذا التدخل والمطالبة بانسحاب القوات الأمريكية والحليفة من الخليج . وعكس البيان الثاني للإخوان المسلمين في ١٤ اغسطس هذا

التشديد على رفض التدخل الاجنبي والحد العسكري للأزمة ، بما في ذلك ارسال قوات مصرية وعربية في إطار القوات متحدة الجنسية . وعندما استقر الوجود العسكري الاجنبي ، وبات من الواضح انه ان يكون من السهل إستماعه عاد الإخوان المسلمون للتأكيد على ضرورة سحب القوات العراقية من الكويت . واخيرا تحرك البندول لصالح ادلة التدخل الاجنبي عندما اقربت الأزمة من نقطة التفرج ، وفي نفس الوقت ، فقد كان الموقف القيادي فضفاضاً من الناحية التنظيمية ، بمعنى أن القيادة قد سمحت بتعبيرات مختلفة عن هذا الموقف العام من جانب الشخصيات الهامة في التنظيم أو القريبة منه ، ومن جانب التنظيمات القطرية المختلفة ، بحيث تراوحت هذه المواقف من حيث درجة التركيز الأحادي على جانب من جانبي هذا الموقف العام . فهناك شخصيات هامة خاصة في التنظيم المصري كانت اقرب كثيراً إلى مناصرة الكويت وتقمع الموقف السعودي من مسألة الاستمالة بالقرات الأجنبية ، وهناك تنظيمات وتيارات تجاهلت بصورة شبه تامة مسألة الكويت لصالح التركيز الكامل على قضية التدخل الاجنبي مما جعلها موضوعاً حليفه للعراق ، وخاصة التنظيم الارنزي وتنظيم حماس الفلسطيني .

• أن الموقف العام المتمثل للتنظيم العالمي من أزمة الخليج قد تمت صياغته اسلوبياً بأقصى قدر ممكن من الاعتدال الذي لا يخل بالوصوح . فلم يستخدم الإخوان في صياغة بياناتهم وتصريحاتهم لغة تعريضية أو تهيبات متطرفة أو تهيجية ، سواء ضد العراق أو في مواجهة استمالة السعودية ودول الخليج بالقرات الأجنبية . وهذا الاعتدال الاسلوبي كان يعكس اعتدالاً مضمونياً ، حرصت فيه القيادة المركزية للإخوان المسلمين على تقديم موقفهم بأقصى درجة ممكنة من الموضوعية والمبنية والعزوف عن الانحراف إلى الحرب الأهلية الاعلامية والدعاية العربية . وقد ساعد ذلك كثيراً على اظهار موقف الإخوان المسلمين بقدر كبير من الرصانة والثبات ، على عكس ما ظهرت عليه مواقف تيارات اسلامية أخرى مثل جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر التي فترت بين الموقف وتقميعه بصياغات متشعبة وعنفية للغاية في الحالين .

• أن الموقف العام للإخوان المسلمين لم يكن مبدئياً ومتشعباً في التصريحات والبيانات فقط ، بل حرص التنظيم العالمي على أن يقرن الموقف المبدئي بالحركة العملية . على أن الظاهرة الرئيسية في الحركة العملية التي وجهتها القيادة المركزية هي تفصيل الوسائل الدبلوماسية بالمقارنة بالوسائل الاحتجاجية ولقد تحركت مظاهرات سياسية في عدة اقطار اوربية وعربية شارك فيها اخوان مسلمون جنباً إلى جنب مع تيارات سياسية عربية أخرى احتجاجاً على الحرب

أو تنديداً بالتدخل العسكري الاجنبي ودفع الولايات المتحدة إلى الحد العسكري . غير أن القيادة الملمة تبدو وكأنها قد تسامحت مع هذه الوسائل في التعبير أكثر مما قد قلت بتوجيهها . وحرصت القيادة المركزية على تمييز ذلكها بتر من الوضوح عن المظاهر الاحتجاجية للمتطرفة التي شارك فيها اخوان مسلمون في عدة اقطار عربية وأوربية وخاصة تلك المظاهر التي انطوت على ادانة شديدة للسعودية ودول الخليج .

ومع ذلك كله ، فإن الموقف العام والمتمثل للتنظيم العالمي لم يكن مرضياً للدول الخليجية وخاصة السعودية . ولم يكن مرضياً للتيار الرئيسي للإخوان المسلمين في الكويت خاصة وفي دول الخليج عامة . وقد انخرط الإخوان الكويتيون ، خاصة ، في منازعات سلخنة ضد التعاطف الواضح للإخوان والتيارات الاسلامية مع نكية الجيش العراقي لنهاء الحرب الأمريكية ضد ، وفي الفترة بنابر / مارس ١٩٩١ .

ادت الانقسامات العنيفة داخل التيارات الاسلامية حول الموقف من أزمة الخليج إلى اتهام بعضها لبعض بالتبعية للانظمة الحاكمة وفي دول الخليج عامة . والواقع أن هذا الاتهام لا يبرر مدقاً ، ولا يتفق مع الواقع . فاستثناءات قليلة ، يمكن أن نرصد صورة مفارقة تماماً ، حيث كان موقف التيارات الاسلامية . في الاطوار المرض . لمواقف الرأي العام في الاقطار العربية المختلفة قد مثل ضلعاً على مختلف الحكومات ، وأدى إلى تكييف أو تعديل مواقف بعضها بدرجات مختلفة من القوة . ولا يعني ذلك أن التيارات الاسلامية قد اتخذت مواقف موضوعية أو مبدئية صرفة . فقد كانت هناك منطلقات سياسية هامة وراء المواقف المتنوعة والمتعارضة للتيارات الدينية . ويمكننا تصنيف هذه المنطلقات إلى فئات أربع ، وهي : طبيعة الظروف السياسية السائدة في كل قطر عربي ، وتكتيفها للمصالح القطرية في علاقتها بالأزمة واطرافها ، القراءة الخاصة للإخوان المسلمين في مختلف الاقطار للأزمة وهي القراءة التي تأثرت إلى حد بعيد بالبيئة الثقافية والسياسية السائدة في كل قطر ، موقع القطر من شبكة العلاقات العربية ومبدلات المصالح فيها ، والمصالح السياسية الخاصة بالتيارات الدينية في كل قطر ، بما في ذلك علاقة هذه التيارات بالنظم الحاكمة في بلادها وفي الاقطار المنخرطة مباشرة في النزاع . وترتبت هذه المنطلقات بصورة مختلفة بالنسبة للتيارات الاسلامية في كل قطر عربي ، مما أدى إلى تفاوت واضح في تشخيص الأزمة ، وتحديد الموقف ، الاسلامي ، منها .

فقد كان من الطبيعي أن يتخذ الإخوان المسلمون ، مع غالبية التيارات الاسلامية الأخرى في الخليج موقفاً متحزباً من الفزو العراقي للكويت وما تضمنه من تهديد للدول

الحجيجه الأخرى - فللأمر في هذه البلاد كان ملتبساً بالاضطراب ولم يكن من الممكن لإخوان الفلج والتيارات الإسلامية الأخرى هناك سوى التماشي مع الرأي العام هناك ، وقد دفعهم ذلك للاجتهاد وإعادة تصوير التقاليد الفكرية الكبرى للحركة الإسلامية عموماً ، فيما يتصل بقضية التدخل العسكري الأجنبي .

وعلى الجانب المقابل - انتصرت التيارات الإسلامية المؤثرة في الأردن والسودان واليمن وموريتانيا للجانب العراقي بسبب الظروف السياسية السائدة في كل من هذه الاقطار ، فالأردن هو أقرب البلاد العربية للأرض المحتلة ويعرض لخطر داهم من جانب العسكرية الإسرائيلية وكان من المنطقي أن يتخذ فيه الإخوان موقفاً متحذراً من التدخل الأجنبي . وفي نفس الوقت ، فقد تأثر الإخوان الأردنيون بالبيئة السياسية والثقافية التي شهدت صعوداً كبيراً للفكر القومي العربي خلال السنوات المضطربة الماضية ، وهو الفكر الذي تبني الدعاية العراقية بكاملها تقريباً ، وفي نفس الوقت ، فإن المصالح القطرية الأردنية قد ترتبطت على نحو عميق بالعراق في الوقت الذي كانت فيه الكويت توفد معونات الدعم المقررة له في مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ ، وتغلغل فيه الدور الفلجيجي - باستثناء السعودية - معوناتاً بدواً من عام ١٩٨٧ ، وهو نفس العام الذي شهد بداية التدهور الاقتصادي الشديد في الأردن .

أما السودان ، فقد تأثرت بشدة بموقف الدول الفلجيجية السلبى من نظام الحكم الانقلابي الذي بدأ عام ١٩٨٩ بالرغم من كونه تحت سيطرة ، الجبهة الإسلامية ، وفي المقابل ، فإن العراق كانت هي المصدر الأساسي لدعم العسكري الخارجى في وجه ثورة الجنوب . كما أن الجبهة الإسلامية في السودان كانت أحد التيارات الإسلامية ، الأكثر اجتهادية ، فيما يتعلق بقضايا توزيع الثروة سواء في الدائل أو على المستوى العربى ، وبالتالي كانت أقل التيارات الإسلامية العربية الكبرى ولائاً للسعودية ودول الفلج . ومثل الدعم العسكري العراقي لموريتانيا أيضاً العامل المحرك الرئيسى لموقف الرأي العام فيها عموماً بما فيه الرأي العام الإسلامى لصالح العراق . لما اليمين قد تأثر موقف التيارات الدينية وخاصة التيار الإخوانى بالبيئة الثقافية العامة ذات النزعة القومية الراديكالية وبالشكوك القوية لدى قسم هام من الرأي العام ، وخاصة في الجنوب تجاه السعودية فيما يتصل بقضايا ترسيم الحدود وغيرها من القضايا السياسية .

وفي هذا السياق يأتي موقف التنظيم الدولى للإخوان المسلمين باعتباره أكثر المواقف الإسلامية تجرداً ونزاهة وانسجاماً مع تقاليده التاريخية الكبرى ، وذلك بغض النظر عن سلامة هذا الموقف بعد ذاته ، فالمصالح السياسية

والمادية المباشرة للتنظيم الدولى ككل من الممكن أن تميل بهذا الموقف لصالح السياسة السعودية والفلجيجية عموماً . وفى نفس الوقت ، كتبت غالبية الرأي العام المصرى تميل بقوة لتأييد السياسة الرسمية للدولة . المناهض للعراق والقابلة للتدخل الأجنبي فى الفلج . وجاء الموقف الرسمى للإخوان المسلمين - على المستوى القطرى المصرى وعلى المستوى العالمى - متوازناً ، وأقرب فى أغلب القترات للعراق منه إلى دول الفلج ، وهو ما جاء مناقضاً لسياسة الرسمية للدولة .

ويمكننا من هذا المنظور أن نؤكد بكل اطمئنان أن الإخوان المسلمين قد خاطروا بمصالحهم المادية والسياسية المباشرة لصالح التوافق مع تقاليدهم الفكرية والسياسية ، وقرائنتهم الخاصة للأزمة ، وتشخيص أبعادها . ويظهر فى هذه القراءة بوضوح مركزية مسألة فلسطين في الدفع نحو الموقف الذى اتخذته التنظيم العالمى للإخوان المسلمين من الأزمة . فعلى نقيض بعض التيارات الإسلامية الأخرى استنتج التنظيم العالمى أن الصدام المصلح بين القوات الأمريكية والطيفة والعراق هو امر حتمى ، وأنه سيهتدى بتدمير القوة العسكرية والاقتصادية والحضارية للعراق ، وأن ذلك سيكون لصالح إسرائيل ضد مصالح الشعب الفلسطينى . وقد شكلت هذه القراءة الدافع الرئيسى وراء الموقف الإخوانى الرافض للتدخل العسكري الأجنبي فى الأزمة ونشر القوات الأمريكية فى السعودية ودول الفلج الأخرى وأرسالت القوات المصرية والعربية عموماً إلى الفلج في إطار الجهود الأمريكية لبناء تحالف عالمى مناهض للعراق . ويظهر هذا الدافع بجملة في التناهد الذى وجهه الإخوان إلى الرئيس مبارك و ، جميع المسؤولين فى مصر والدول الشقيقة ، فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٩٠ وفى اعقاب زيارة الرئيس الأمريكى بوش لمصر فى ٢٤ نوفمبر وإعلان الرئيس مبارك دعوته لتأجيل استعمال القوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الفلج . ودعا الإخوان الرئيس مبارك للوقوف بحسم لتكتيك المجتمع الدولى والقوى الكبرى بالشرعية الدولية في مواجهة التصعيد الخطير للحدود الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى ، وإلى الدعوة عاجلة لمؤتمر دولى للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لوضع خطة تمكن الأمم المتحدة من عملية المصنين للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة وفقاً لهذه الاتفاقية ، ودعوة الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لوقف حملات الاضطهاد الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى وتمكين هذا الشعب من اقامة مؤسساته الوطنية تحت حماية الأمم المتحدة وإشرافها . وبكسر هذا البيان نكاه سياسياً واقعية ملحوظة . فموضاً عن تكرار التأكيد بالزدواجية الموقف الأمريكى والغربى من مسألة فرض الشرعية فى الكويت بالمقارنة بفلسطين ، فإن دعوة الإخوان قد توجهت للقائس

الفكرة الأصلية كانت تقوم على وفد من المنظمات القطرية المرتبطة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين وبعض الجمعيات والشخصيات المألوفة لدى هذا التنظيم في عدد من البلدان الإسلامية الأسيوية . غير أن منع السلطات المصرية السيد حامد أبو النصر المرشد العام من السفر إلى عمان قد جعله يفوض السيد محمد عبد الرحمن خليفة المرشد العام للإخوان في الأردن لرئاسة الوفد المقرر تشكيله وأن الأخير قد قام بمبادرة منه بتوجيه الدعوة إلى د. حسر الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية في السودان والسيد راشد الفنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس وشخصيات أخرى ، الأمر الذي جعل عدد أعضاء الوفد يتضخم إلى ثلاث عشرة شخصية من حركات وأحزاب وجمعيات إسلامية ، من الأردن وتونس واليمن وسوريا وفلسطين ومصر والسودان والجزائر وفلسطين إضافة إلى الباكستان وماليزيا وتركيا . وتعقدت اجتماعات الوفد لمدة أربعة أيام في العاصمة الأردنية عمان في محاولة للتوصل إلى إطار مقبول من جميع هذه الأطراف للحركة المشتركة في الفترة من ١٢ حتى ١٥ سبتمبر . وقام هذا الوفد بزيارة السعودية والعراق وإيران ، إضافة إلى الأردن ذاتها . ومن الواضح أن هذه الزيارات لم تشهد عملاً في أعمال الوساطة الدبلوماسية الحق ، بقدر ما كانت نوعاً من تبادل الآراء بين الوفد الفلسطيني في الأقطار الثلاثة . وبعد ثلاثة أسابيع من بدء هذه الزيارات أصدر الوفد بياناً يلور فيه رؤيته لما يمكن أن يكون عليه الحل العربي - الإسلامي للأزمة . ويتضمن هذا الحل وفقاً للبيان المذكور خروج القوات الأجنبية وتسحاب العراق ومراجعة مطالبه ، المشروعة ، وتصفية تطلعات ، شعب الكويت المشروعة في وطنه . على أن يرتبط هذا الحل - على الصعيد الدولي - بالقضية الفلسطينية والنسوية الشاملة للمنازعات القائمة في المنطقة . وجاءت صياغة البيان في مجمله ، وصيغة الحل الذي دافع عنه شديدة الاقتراب من وجهة النظر العراقية من الأزمة ، وتحيزاً إلى حد كبير ضد دول الخليج بما فيها السعودية والكويت ذاتها . وقد اعترف نائب المرشد العام للتنظيم الدولي للأخوان المسلمين بهذا التحيز وعبر عن عدم رضاه عنه وعدم توافقه مع الموقف الرسمي للإخوان المسلمين . والأمر الواضح في المبادرة التي قام بها التنظيم الدولي هو أنها قد أفلتت من يده وقام تحالف من الإخوان الأردنيين والجبهة القومية الإسلامية في السودان وحزب النهضة في تونس وحزب العمل في مصر بالمسطرة عليه وضمان تأييد أغلبية أعضائه بالتشكيل الذي تم به بمبادرة المرافقين العام لإخوان الأردن . أدى البيان الختامي والمرافق العامة التي عبر عنها الوفد ، الإسلامي ، في السعودية والعراق والأردن ذاتها إلى غضب شديد لدى إخوان الخليج وغالبية التيارات الإسلامية الخليجية إضافة إلى الحكومة السعودية وحكومات

الإيجابية على الحجة القائلة بفرض الشرعية في الكويت لفرض الشرعية الدولية في الحالة الفلسطينية أيضاً . وفي نفس الوقت ، فقد اختارت قيادة الإخوان شكلاً واقفياً يقوم على مؤتمر للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وطلب فرض الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بدلاً من الخوض في جنل عقيم حول ضرورة اتخاذ مجلس الأمن لقرار فوري بفرض الشرعية الدولية بالقوة وهو الأمر الذي اندركت هذه القيادة عدم واقفيته ، وعدم واقعية القول بالربط بين مسألة الكويت والمسألة الفلسطينية . أي أن الإخوان المسلمين في فلسطيناً محكاً لاختبار ارادة الزعماء العرب والمجتمع الدولي يتسم بالواقعية وقوة المنطق في نفس الوقت .

ب - الإخوان ودبلوماسية الوساطة الإسلامية :

وعلى الرغم من معارضة الإخوان المسلمين وادانتهم للتواجد العسكري الأجنبي في الخليج وخاصة الأراضي المقدسة ، إلا أن القيادة المركزية للتنظيم العالمي قد استنكتت عن تحمل مسؤولية مباشرة في تحريك الرأي العام الإسلامي للاحتجاج بوسائل عنيفة على هذا التواجد . وفضلت في المقابل استخدام الوسائل الدبلوماسية الهادئة لايجاد حل سلمي للأزمة ، وظهرت فكرة « الوساطة الإسلامية » باعتبارها تمبراً نموذجياً عن الموقف المضمونى للإخوان والاعتبارات العملية والأجرائية التي كبت هذا الموقف في نفس الوقت . وفي البداية قام الشيخان عباس مندى وعلى بلهاج زعيماً جبهة الانقاذ الإسلامية بأول مبادرة للوساطة بين العراق والسعودية حول الأزمة . واستمدت جبهة الانقاذ لدور الوساطة بأحداث تغيير جوهري في موقفها ، إذا أعلنت قبيل بدء هذه الوساطة أن العدوان العراقي على الكويت يعتبر « بغياً ، بالمفهوم الوارد في آيتي سورة الحجرات الكريمين حول الاقتتال بين طائفتين من المسلمين ، وتوازن هذا الاعتراف مع الموقف الأولي للجبهة قبيل وفي اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة والذي اتمم بالتركيز شبه الأحادي على الاحتجاج على التدخل الأجنبي في الخليج . كما اتصلت جبهة الانقاذ بالحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي وعلى رأسها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وقيادته المركزية في القاهرة ، وحركة النهضة الإسلامية في تونس . واستغرقت وساطة الشيخين الحزائرين طوال الفترة من ١٨ أغسطس حتى ٩ سبتمبر ، وتضمنت دبلوماسية مكوكية انتقل خلالها من بغداد إلى جدة عدة مرات . وفي النهاية لم تسفر تلك الوساطة عن شيء . وانتقلت المبادرة إلى الإخوان المسلمين الذين دعوا إلى تشكيل وفد من الحركات والقوى الإسلامية . والأرجح أن

دول الخليج الآخري ، كما أدى هذا البيان ومواقف التحالف المحرك لمبادرة الوساطة الاسلامية إلى مزيد من الانضمام داخل وخارج التنظيم العالمي للإخوان المسلمين . وانضمت عملية الاستقطاب الحادة التي سببها بيان هذا الوفد إلى اعتبار دول الخليج لموقف الإخوان المسلمين متحيزا ، الامر الذي قطع الطريق على مبادرة ثلثة لتحريك جهود الوساطة الاسلامية ، من جديد في نوفمبر .

جـ - الاخوان والأزمة بين القطرية وعبر القطرية :

بدأنا هذا الجزء من التقرير بافتراض مفاده ان النظام العربي يمكن ان يتغير جذريا في اتجاه روابط أقوى بين الاقطار والمجتمعات العربية ، قد تصل يوما إلى الوحدة ، اذا انتشرت وتدعمت المنظمات والمؤسسات والحركات والقوى السياسية والحزبية فوق القطرية على حساب تلك ذات الافق القطري البحت . وتشكل الحركات فوق القطرية بأنني في البداية من خلال اينديولوجيات فوق قطرية أو عبارة للانقسام الجغرافي - السياسي بين العرب ، وتحديد ادوار ووظائف فوق قطرية بطبيعتها . على ان أهم شروط العمل فوق القطري يتمثل في الممارسة العملية القادرة على ابتكار وارساء صياغات مقننة أو عريضة لدمج وتبادل المصالح وحل التناقضات بين الجماعات القطرية المنخرطة فيه على نحو منهجي ، مما ينضى في النهاية إلى انقسام الناس أو نجمة على أسس غير قطرية : فكرية أو سياسية أو مصلحة .

ويمثل التنظيم العالمي للأخوان المسلمين احدى تلك القوى الكبرى والمؤثرة في الساحة العربية والتي تملك وازعا اينديولوجيا للعمل فوق القطري . فهو يعتبر الساحة العربية كلها مجالاً أوليا لمحركه ، قد ينطلق منه إلى تحقيق فكرته المميزة عن العالمية الاسلامية الأعلى من ، الفكرة القومية العروبية . وقد رأينا ان هذا التنظيم قد نجح بالفعل في ضم وضمان ولاء جماعات الاخوان في اكثرية الدول العربية المؤثرة . وبعض هذه الجماعات تشكل صلب التيار الاسلامي السياسي في اقطارها مثل حالة الاردن وسوريا وفلسطين . وبعضها الآخر صغير ولكنه مؤثر جنبا إلى جنب مع تيارات ، اسلامية ، اخرى رسمية وغير رسمية مثل حالة دول الخليج ، وبعضها الثالث هامشي بالمقارنة بالتيار الرئيسي للاسلام السياسي مثل حالة الجزائر وتونس والعراق .

ومع ذلك ، فان ميكانيكية التنظيم الدولي وممارساته لازالت تبرز الشكوك في نجاحه في تجاوز القطرية فعلا . اذ يبدو التنظيم العالمي اقرب إلى كونه امتدادا عربيا لحركة الاخوان المسلمين المصرية منه إلى تنظيم فوق قطري حقا . واذ

شنا النقة ، فان التنظيم العالمي يبدو - بالرغم من قبله على فلسفة مركزية توحيدية - اقرب إلى تجمع متفدى متعدد الجنسية الحربية تبرز فيه الجماعة المصرية كحجر الزاوية في بناء .

ومع ذلك ، فان هذا التشخيص ليس حكما نهائيا ولا يجب ان يكون . ذلك ان التحول إلى تنظيم فوق قطري عربي ، أو عالمي حقا ، هو أمر يتعلق بالممارسة العملية ، وبهالة للضرورة المستمرة للتشكلات السياسية العربية برمتها . فمن خلال الممارسة الفعلية ، يمكن ان تظهر ضرورة الاجتهاد السياسي والفهم والتنظيمي ، كما يمكن فقط من خلال الممارسة العملية الاستجابة للحاجة الفعلية إلى الآليات ومؤسسات لحل المشكلات المتعلقة بالمنازعات الداخلية على محور القطرية بصورة منهجية وبحيث تبهر مع الزمن محورية القطرية في التهيئة السياسية والتنظيمية الداخلية والخارجية . وتشكل التجربة الوطنية والقومية المحرك الاكبر لممارسات الاجتهاد والتأقلم هذه . كما تمثل الأزمات والخبرات القومية والتنظيمية التي تتراكم معها ، أقوى الاعتبارات التي قد تؤدي إلى اجتهادات وأنماط تأقلم ايجابية ، أو على النقيض إلى اجتهادات وأنماط سلبية . ومن هذا المنظور يمكننا القول بأن أزمة الخليج قد سببت نكسة حقيقية ، بصعب كثيرا . على المراقب من الخارج - أن يقدر مداها - لفكرة ، عالمية ، التنظيم العالمي للأخوان المسلمين والطبيعة فوق القطرية ، فالموقف المبني للتنظيم - على الرغم من توسطه واسلوبه الناضجة والمنضبطة - لم يكن مرضيا لأخوان الخليج الذين لعبوا دورا حرجيا في التطور الدولي والعربي للتنظيم . والموقف العملي - على الرغم من ايجابيته - قد ترك نهباً لتحالف متشد للعاية وتميز إلى حد كبير بين اخوان الاردن وفلسطين وتنظيمات ، اسلامية ، اخرى في السودان وتونس ومصر . ولم تستطع القيادة المركزية فرض الانضباط المبني والسياسي على التنظيمات القطرية التابعة لها على جانبي الأزمة . أي ان التنظيم الدولي قد اصبح هو ذاته فريسة لاستقطاب حاد على محور قطري ، ومحور اينديولوجي متوافق مع التوزيع القطري لجماعاته .

ومن المؤكد ان عوامل كثيرة قد تدخلت في صنع هذه النتيجة . فبما يتصل بالبناء السياسي والتنظيمي والفكري ، من الواضح ان التنظيم الدولي لم يطور اجتهادات وأبديات بما يؤهله للتعامل مع أزمة طاحنة وفريدة من حيث درجة تنبلسها مثل أزمة الخليج . كما ان الافتراضات التوحيدية والمركزية الكامنة في صيغة التنظيم العالمي لا تكاد تخفي رخاوة الانضباط التنظيمي الذي وصل إلى فته مع أزمة الخليج لا فقط على المحور القطري وإنما فيما يتصل بانسجام مواقف شخصيات القيادة المركزية ذاتها . وعلى حين ساعد

الموقف ، التوصل إلى ، على تخفيض المخاطرة بالانقسام الداخلي والصراعات الخارجية المكلفة ، وخاصة مع دول الخليج ، فإنه قد أدى إلى هامشية دور التنظيم العالمي في أزمة عربية مصيرية كأزمة الخليج .

على أن هذه العوامل كلها لا تنصر ما أدت إليه أزمة الخليج من شروخ في الوحدة الداخلية وأزمة في العالمية أو العروبة الفعلية للتنظيم العالمي للأخوان المسلمين . فكل هذه العوامل السلبية لا تطفى على حقيقة أن القيادة المركزية قد تصرفت إزاء الأزمة بقدر نادر من الإخلاص للمبادئ الكبرى لحركة الإخوان وتجرد حقيقى عن المصالح المادية والسياسية الضيقة ، وبمستوى من النضج السياسى لا تكاد تملكه أية حركة إسلامية أخرى في الساحة العربية . وربما يكمن التفسير الحقيقى وراء الانتكاسة التي أدت إليها أزمة الخليج للتنظيم العالمي في أن هذه الأزمة - كما انطبع على

التشكيلة السياسية العربية برمتها - كانت أقوى بكثير من قدرات التنظيم على التعامل معها . فقد تضمنت الأزمة صراعاً بين مصالح عملاقة وتحركت عبرها جيوش وامكانيات عالمية وإقليمية قلما تجمعت لإدارة أى أزمة مشابهة منذ الحرب العالمية الثانية . وأهم من ذلك أن الأزمة قد سببت مستوى من الاستقطاب للصراعى لم تشهده الساحة للعربية أبداً من قبل لأنها قد مثلت صراعاً حول الوجود والكيونة لا على مصالح طارئة أو هامشية يمكن التغلوص حولها . ووراء هذه الطبيعة الاستقطابية الحادة التي اتسمت بها الأزمة كانت حقيقة النمو غير المتوازنة للخبرات الوطنية القطرية وللتباين الكبير في التشكيلات السياسية والثقافات السياسية الفرعية للمجتمعات العربية - الإخوان المسلمين جزء منها - تسطع بوضوح .

ثالثاً : أزمة الخليج ومستقبل النظام العربي :

الإسلامية ، والقوى القومية والتقوى الوطنية القطرية . ومن هنا فإن من المرجح أن يتفكك هذا التحالف بسرعة بعد نهاية الأزمة والحرب .

ومن الممكن تصور أن يقوم التحالف المصري - السوري - الموحد بقيادة النظام العربي على نحو إيجابي إذا اتجه هذا التحالف بصورة قصدية إلى علاج الجروح من خلال مصالحة عربية إيجابية قائمة على برنامج محدد للإصلاح والإنقاذ القومي . وينبغي في هذه الحالة أن يتوجه هذا التحالف لبذل جهود كبيرة لإعادة مصالحة المغرب العربي مع النظام العربي ، والسماح للعراق بالتحول إلى ساحة العمل العربي المشترك من جديد ومعه صيغة وضمانات واضحة بعدم تكرار العدوان . ولكن حجز الزاوية في الأمر كله هو قدرة هذا التحالف الثلاثي على طرح برنامج للنهضة يمكنه أن يلهم الشعوب العربية من جديد وأن ينشلها من الانحطاط المعنوي الذي أصابها بعد أزمة الخليج والحرب وأن يستدعي مشاركتها الجماعية في إعادة بناء وإصلاح النظام العربي . ولا شك أن سلامة أفكار الإصلاح وعمليتها ومصدقاتها الواقعية تمثل شروطاً جوهرية لتحقيق ذلك كله . فمن المستحيل تحقيق مصالحة عربية حقيقية بدون التأكيد على التلاقي في منتصف الطريق على الأقل فيما يتصل بقضايا أصبحت جوهرية في الوجدان العربي العام مثل إعادة توزيع الثروة بمعنى توظيف القدرات العربية في إنشاء نظام اقتصادي عربي تمولى وفعل وله وجه توزيعي عادل .

ومع ذلك ، فإن الصعوبة الكامنة في تصور قيام التحالف الثلاثي بهذه الوظائف الجوهرية لقيادة النظام العربي هي قدرة هذا التحالف ورغبته في الوقوف بصلابة أمام تنكس وجمود النظام الدولي والولايات المتحدة على وجه خاص فيما يتصل بالقضية المصرية للنظام العربي وهي القضية الفلسطينية ، وما يتصل بها من الأمن العربي العام . ولا يبدو من المرجح أن هذا التحالف يملك مقومات التماسك والثقة المتبادلة والوعي الكافي بما يمكنه من الوفاء بهذا الشرط . بل إن الأمر الأرجح هو أن يتعرض هذا التحالف لهزات قوية قد تؤدي به إلى الانهيار بدوره ، وهو

انتهت الحرب التي دفعت إليها وأدارتها الولايات المتحدة بقدر هائل من اللامعقولة بهزيمة مروعة للعراق وقبوله غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بالأزمة . غير أن الحرب قد خلقت ركلاً هائلاً من المشكلات في العراق ، والكويت ومنطقة الخليج ، وفي الوطن العربي ككل . وسرعاً ما ستنبثق نتائج الحرب المادية والسياسية أنها ليست وإن يكون وسيلة لحل المشكلات والأزمات إلا لتكون خلقت مشكلات أكثر استعجالاً .

ومن الصعب بمكان التنبؤ بمسار ومستقبل النظام العربي قبل أن تتضح النتائج الكاملة للحرب وتداعياتها . غير أن من الممكن أن نقرأ بعض مؤشرات هذا المسار من خلال رصد احتمالات تطور العلاقة بين التحالفين الواسعين اللذين ظهرا مع الأزمة .

(أ) الاحتمال الأول يتمثل في تحلل التحالف العربي المناصر للعراق بسبب هزيمته السياسية والعسكرية ، مع بقاء التحالف المناهض للغزو العراقي للكويت وقيامه بقيادة النظام العربي . والواقع أن أبرز مظاهر الأزمة على الصعيد العربي هو ما كشفت عنه من استنفار عربي حاد ضد تكتل دول الخليج . وفي سياق هذا الاستنفار تم قبول شعارات هامة طرحها العراق لكسب ود بقية الدول والشعوب العربية وخاصة شعار إعادة توزيع الثروة العربية وتوظيفها لصالح القضايا العربية الكبرى وخاصة القضية الفلسطينية وإنشاء نظام اقتصادي قادر على انتشال الوطن العربي من التخلف . ومع ذلك ، فإن العراق لم يستطع إنشاء تحالف متمسك حوله أو حول هذه الشعارات . ويعود ذلك جزئياً إلى صعوبة قبول انحلال الكويت كوسيلة لتفجير التناقضات العربية ، وصعوبة قبول الحرب الأهلية العربية كوسيلة لحل هذه التناقضات . على أن صعوبة تبلور مثل هذا التحالف تتمثل أيضاً في التناقضات الكامنة فيما بين الدول العربية التي شاركت فيه على نحو أو آخر ، وتفاوت سياساتها العربية والدولية واختلاف نظم الحكم فيها ومستويات تطورها وتباين قيمتها في الساحة السياسية العربية وتعارض الایدولوجيات الحاكمة فيها ، و بروز محاور للصراع فيما بين الكتل السياسية التي ساندت هذا التحالف وخاصة فيما بين القوى

ما طرح الاحتمال الثاني لتطور النظام العربي .

وفي الجانب المقابل قد تجد دول مجلس التعاون الخليجي بعد فترة من التردد أن هناك ضرورة لإحياء النظام العربي بشرط قيادتها المنفردة له ككتلة . والارجح في هذه الحالة أن تجد قيادة كتلة الخليج مقاومة شديدة في المغرب العربي وخلصه أن هذه القيادة ستكون مرتبطة على نحو وثيق مع الاختراق الأمريكي الكثيف للنظام العربي . ويبدو هذا الاحتمال مستبعدا إلى حد كبير في المستقبل المنظور حيث تعيش دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة رد فعل عنيفة للغاية ضد العالم العربي بأمره بسبب قراعتها لموقفه من أزمة الخليج . ويرتبط رد الفعل هذا بنية واضحة لتقليص الارتباط بالعالم العربي عموما إلى المستوى الرمزي البحت أي مجرد المشاركة في مؤسسات النظام العربي بالحد الأدنى من الالتزام والاهتمام .

وهناك عدة احتمالات أخرى ، غير أن أكثرها أهمية ودلالة يرتبط بإمكانية حدوث تغيير سياسي جذري في العراق يدعو إلى التركيز على إعادة بناء أواصر سياسية قوية مع العالم العربي وخلصه مصر وسوريا والمغرب العربي . عندئذ قد يبرز تحالف ثلاثي أو رباعي يشمل العراق وسوريا ومصر إلى جانب الجزائر . ومن المؤكد أن هذه الدول تستطيع تخليق كتلة عربي فعال من حيث قدرته على انتشال النظام العربي من أزيمته الراهنة . إذ يبرهن تاريخ النظام العربي على أن التحالف بين مصر وسوريا والعراق كان كافيا لضمان توافق دول الخليج مع الأطروحات السياسية والبرنامجية لهذا التحالف .

والواقع أن الاحتمالات الفعلية للتحويل في النظام العربي ترتبط في المرحلة الراهنة بإمكانية حدوث تحولات سياسية وفكرية كبرى في أحد الأطراف القنادية في هذا النظام تنفخه لانهاس للنظام العربي كأحد المحاور الجوهرية في مشروعه السياسي الداخلي والخارجي .

وفي ضوء هذا كله ، يبدو الاحتمال الثاني هو الأكثر ترجيحا ، الا اذا حدث انقطاع مفاجيء بسبب تحولات سياسية جوهرية في أحد الاقطار العربية الكبرى . ومن المؤكد سواء استمر الاحتمال الثاني هو المسار الفعلي للنظام العربي أو نطع بتحويلات سياسية في أحد الاقطار الرئيسية أن نهوض النظام العربي يتوقف على عمل برنامجي طويل المدى نسبيا ويتم تنفيذه بهدوء وبكفاءة استثنائية وخلصه فيما يتصل ببادرة علاقات العرب مع النظام الدولي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة التي ستظل متربصة بلغة لرهاسات حقيقية للنهوض بهذا الوطن .

(ب) الاحتمال الثاني يتمثل في تحلل التحالفين العربيين المتواجهين في الساحة العربية منذ تفجر أزمة الخليج مع عدم نهوض تحالف بديل قادر على قيادة النظام العربي . ويزيل هذا المسار جمود النظام ويفتح الباب لملم تعدد مراكز التأثير السياسي والثقافي في النظام العربي ، وحدث انفراج نسبي في العلاقات بين مصر وسوريا من ناحية وبعض الدول العربية التي نصرت العراق ضمنا أو بصورة صريحة . غير أن هذا الاحتمال ينطوي على مسنوى منخفض للغاية للالتزامات المتبادلة بين الدول العربية ، ويحيله إلى مجرد إطار للعلاقات الثقافية فيما بين هذه الدول . وقد يكون مثل هذا المسار مناسبا لعلاقات حسن الجوار على المسنوى السياسي ، غير أن من المرجح أن يساعد أيضا على تفلات المناهضات والسرعات الثنائية حتى يظهر توزيع جديد لموارد النظام العربي . ومن الممكن أيضا أن ينتهي هذا المسار على المدى الطويل بإضمحلال النظام العربي عموما واهتمام اعضائه بالربط الاوثق على مستوى المناطق الفرعية أو باستيعابهم في أنظمة اقليمية بديلة ، مثل نظام غرب آسيا ، وغرب افريقيا .

(ج) والاحتمال الثالث يتمثل في تحلل التحالفين العربيين المتواجهين في الساحة العربية منذ تفجر أزمة الخليج ، مع ظهور تحالف جديد يستطيع قيادة النظام العربي ، فهناك أفكار في المغرب العربي تدور حول قدرة شعوب هذه المنطقة على قيادة الوطن العربي ، وبعث البوذية من جديد في المشرق العربي ، والمؤكد أن الظروف الحالية : الداخلية والاقليمية للمغرب العربي لا تمكنه من القيام بوظائف قيادة النظام العربي ، غير أن حدوث تحول سياسي جذري في الجزائر من خلال تمكن جبهة الانقاذ الاسلامية من السيطرة بوسائل ديمقراطية أو ثورية سوف يضني إلى محاولة إشغال شرارة ثورات اسلامية في عدد آخر من اقطار الوطن العربي . ومن المرجح للغاية أن يؤدي مثل هذا الاحتمال في الجزائر إلى امتداد التحول الإسلامي إلى تونس وقها تحالف بجمع دول المغرب العربي الثلاث : الجزائر وتونس والمغرب في ظل ابيولوجية إسلامية . ويتوفر لمثل هذا التحالف قوة دفع هائلة لنقل فكرة الدولة الإسلامية ذات الرسالة التوحيدية إلى اقطار المشرق . غير أن المرجح أن تنشأ عن وضع كهذا أوضاع شديدة التعقيد والتوتر ، تفضي حتما إلى انفجار النظام العربي الراهن دون أن تضمن تحويله أو إصلاحه .

القسم الثانى

الشعب والنضال الفلسطينى

- ☐ حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج
- ☐ القضية الفلسطينية فى ظل أزمة الخليج
- ☐ أزمة الخليج واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية

أولا : حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج

المواجهة ضد سلطة الاحتلال ، وإن استمرت الجهود المبذولة من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي في إطار النمط الجديد للحياة الذي أفقرته الانتفاضة كأهم إنجاز لها . ويحسن القاء نظرة سريعة على أبرز التطورات التي طرأت على آليات المواجهة المباشرة وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادي .

أ . آليات المواجهة :

استمر التحرك الذي شهده العام السابق في هذا المجال من نمط المواجهات الجماهيرية الواسعة إلى نمط المواجهات المحدودة التي تقوم بها مجموعات صغيرة من الشباب الملتزمين المنتمين إلى الفرق الضاربة . وأخذ هذا التحول يتكرر خلال الأشهر السبعة الأولى من العام قبل تفجر أزمة الخليج ، حيث انتقلت مظاهر الانتفاضة من الشارع بمعناه الواسع إلى الكوادر المدربة والمترتبة غالبا بالانظمة الدخلى .

وأصبح النمط السائد للمواجهات المحدودة يعتمد على قيام مجموعات الفرق الضاربة بهجمات مفاجئة باستخدام الحجارة والزجاجات الفارغة في الغالب ، والزجاجات الحارقة (المولوتوف) أحيانا ، بالإضافة إلى إشعال النيران في بعض السيارات الإسرائيلية . وتمثلت الأهداف الرئيسية والمتكررة لهذه الهجمات في نقاط المراقبة العسكرية الإسرائيلية ، والدوريات التي تقوم بها قوات الاحتلال ، وسيارات المصنوعين ، ومواسير المياه المؤدية إلى بعض المصكرات الإسرائيلية . كما تمكنت هذه المجموعات مرات قليلة من مهاجمة مقر الحاكم العسكري ومراكز الشرطة في بعض المدن .

عندما تفجرت أزمة الخليج الجديدة باجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان الوضع العام للقضية الفلسطينية قد دخل مرحلة جذر على مختلف المستويات ظهرت بوادرها في العالم السابق^(١) . فقد وصل تراجع الانتفاضة في الأراضي المحتلة ، والذي كان قد بدأ خلال ١٩٨٩ ، إلى مستوى يندر بالخطر على مستقبلها ، في الوقت الذي تصاعدت موجة هجرة اليهود الموفيت لتتمش الآمال الإسرائيلية في مستقبل تصنعه القوة التي تصيفها هذه الهجرة . كما بلغت مبادرة السلام التي أعلنها منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨ نهاية الطريق المسدود عبر قيام الولايات المتحدة بتعليق الحوار معها .

١ . الإنتفاضة في الأراضي المحتلة .. مزيد من التراجع :

مع بداية عام ١٩٩٠ ، كان القلق الذي انتلب أنصار النضال الفلسطيني إزاء مستقبل الانتفاضة منذ العام السابق قد وصل إلى ذراه . فقد توفرت مؤشرات إضافية على أن هذه الانتفاضة تواجه مأزقا خطرا يثير التساؤل من إمكانية استمرارها وليس فقط عن فرص انتصارها ، بعد أن باتت في حالة انكماش غير مسبوق .

وأصبح واضحا أن الصعوبات المتزايدة التي تحول دون أحداث نقلة كفيّة في اتجاه المصيان للمدنى تؤدي إلى تراكم الإحباط لدى الكثيرين من أبناء الأراضي المحتلة بعد التضمينات الهائلة التي تقومها على مدى عامين ، بما يعنيه ذلك من تراجع مستوى المشاركة الشعبية في عمليات

(١) راجع التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩

والى جانب هذا التمنط السائد ، يمكن رصد عدة عمليات طعن بالآلات الحادة تعرض لها بعض الجنود والممتطين اليهود فى الأرضى المحتلة .

أما المواجهات الجماعية فقد ظلت محدودة للغاية ، وكان معظمها بمبادرة من قوات الاحتلال كرد على للهجمات التى تقوم بها للفرق الضاربة ، أو بمبادرة من المستوطنين وجماعاتهم المسلحة . ولذلك أخذ هذا النوع من المواجهات فى الغالب صورة قيام قوات الاحتلال أو جماعات المستوطنين بمهاجمة أحياء أو مخيمات أو قرى ردا على هجمات للفرق الضاربة وقعت بها ، مما يؤدى إلى مواجهات جماعية يتباين مستوى المشاركة الجماهيرية بها من حالة لأخرى . وفى بعض الأحيان كانت مبادرة قوات الاحتلال بالمواجهة غير مقترنة بالرد على هجمات للفرق الضاربة . فقد شهد عام ١٩٩٠ وضعا جديدا انتقلت فيه هذه القوات من حالة الدفاع إلى الهجوم ، وأصبحت لها حرية المبادرة إلى حد كبير . وأبرز مثال لذلك ما حدث بمخيم جباليا فى قطاع غزة ، الذى فجر شرارة الانتفاضة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما خرجت جماهير المصلين فى أول أيام عيد الفطر من مسجد العودة فى مسيرة باتجاه المقابر لزيارة شهداء الانتفاضة . فقد بدأت المواجهة فى تلك الحالة بمبادرة ليس لها ما يبررها من قوات الاحتلال التى اعترضت المسيرة متذرة بقيام بعض الشباب بأشغال الإطارات ، مما أدى إلى اندلاع مواجهة واسعة بالغة العنف . وهذا ما أگنه مصادر إسرائيلية موثوقة ، مثل زئيف شيف فى « هآرتس » وعويد لبينسى فى « عل هعشمار » وغيرها من رفضوا الرواية الإسرائيلية الرسمية التى ذهب إلى أن الأهالى تعرضوا لتحرش من أناء الصلاة ، فخرجوا عازمين على استنقاز الجنود بلقاء المجارة والإطارات المشتعلة عليهم .

وفى أحيان أخرى كانت استنقازات حرس الحدود ، الذى يخدم فيه الجنود الدروز بالأساس ، للأهالى سببا فى اندلاع مواجهات واسعة . وقد تكررت هذه الاستنقازات إلى حد قيام بعض الشخصيات الوطنية بالأراضى المحتلة بتوجيه رسالة إلى كبار الطائفة الدرزية فى إسرائيل للاحتجاج على سلوك الجنود الدروز . وقد وعدت لجنة المبادرة الدرزية بالفضل فى يونيو ١٩٩٠ بالبحث فى هذا الأمر .

ويتبقى بعد ذلك نسبة محدودة من المواجهات الجماعية تميزت بأنها انطلقت بمبادرة من الأهالى فى تكمى مناسبات وطنية كبرى أو عند تشجيع جثمان أحد الشهداء . وهذا هو النوع الوحيد من المواجهات الذى يعد امتدادا لما شهده العام الأول للانتفاضة على نطاق واسع - فهو يأخذ غالبا صورة تنظيم مسيرة أو مظاهرة تنصدى لها قوات الاحتلال . وكان القليل منها رد فعل لممارسات إسرائيلية ، كما حدث فى

المواجهة التى انطلقت ردا على مجزرة « ريشون لتسيون » بثل أيبب فى مايو ١٩٩٠ ، والى راح ضحيتها ثمانية عمال فلسطينيين معظمهم من أبناء قطاع غزة العاملين بإسرائيل عندما فتح النار عليهم شاب إسرائيلى ادعت السلطات أنه مصاب بخلل عقلى . وكانت هذه أوسع وأعنف مواجهة ، حيث امتدت إلى العديد من مناطق الأرضى المحتلة وخاصة فى القطاع موطن غالبية ضحايا الاعتداء . فقد أخذت صورة مظاهرات صاخبة استمرت رغم فرض حظر التجول الشامل ، واطوت على صدمات عنيفة مع قوات الاحتلال أدت إلى استشهاد ما بين ٧ و ١٢ شخصا . وكانت هذه أول مرة فى عام ١٩٩٠ تطلب فيها قوات الاحتلال تعزيزات عسكرية من إسرائيل .

وتجدر ملاحظة أن وضع المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال كان أفضل حالا فى قطاع غزة منه فى الضفة الغربية ، وخاصة على صعيد المواجهات الجماعية . وترتب على ذلك أن بقى القطاع مصدرا لتلقى أكبر لادى سلطة الاحتلال . كما ظل مصدر تهديد جدى للإسرائيليين المدنيين ، الذى ما برحوا خلال ١٩٩٠ يفشون المرور فى شوارعهم بسياراتهم ، ويعتبرون ذلك من المغامرات غير مأمونة المواقف . ورصد المراقبون ندره مرور سيارات تحمل أرقاما إسرائيلية بشوارعهم ، على أساس أن فرصة مرورها ضعيفة . أما فى مخيماته ، وخاصة مخيم جباليا ، فلم يحدث أن دخلها إسرائيلى خارج إطار الدوريات العسكرية . ولعل هذا ما يفسر قيام رئيس الأركان دان شومرون بزيارة القطاع مرتين فى النصف الأول من ١٩٩٠ لعقد اجتماعات ميدانية مع قواته ، فيما لم يزر أى مسئول عسكري كبير الضفة فى نفس الفترة .

ب - عمليات بناء الاستقلال الاقتصادى :

لم يقتصر التراجع العلوس فى عمليات المواجهة المباشرة لقوات الاحتلال بتراجع مماثل أو بالتقصر نفسه فى الجهود التى تستهدف الحد من الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى والسعى إلى بناء نوع من الاستقلال . هقا يصعب تصور استمرار الحماس الذى تميزت به هذه الجهود فى العامين الملبقين ، وخاصة خلال العام الأول للانتفاضة . ولكن يبدو أن بعض الإجراءات التى لجأت إليها سلطة الاحتلال فى مجال قمع العودة فى الانتفاضة ساهمت بشكل أو بآخر فى الحد من فرص العودة إلى الوضع الذى كان قائما قبل الانتفاضة . فعلى سبيل المثال أدت إجراءات حظر التجول والاعلاق العسكرية للحد من المنطلق إلى عدم وصول المنتجات الإسرائيلية إلى أسواق رئيسية لها فى الأرضى المحتلة . ويظهر ذلك على صعيد مقاطعة السلع ومقاطعة العمل .

بده الانتفاضة . وثبت أن بعض التجار الإسرائيليين ينتهكون هذا الحظر للحصول على منتجات زراعية من الأراضي المحتلة بأسعار متدنية ، ومن ثم تحقيق أرباح طائلة من تسويقها في إسرائيل .

وإذا أمكن تنفيذ إجراءات المقاطعة الزراعية هذه ، فالأرجح إنها يمكن أن تؤثر على الجهود المبذولة لتطوير الانتاج الزراعي في الأراضي المحتلة . فقد ظلت إسرائيل تحتكر بيع المواد الزراعية التي شتمتها المقاطعة ، وترفض السماح لوكلاء فلسطينيين بشرائها من الأسواق الخارجية . ولجأ الفلسطينيون ، لئلا ذلك ، إلى السوق الأوروبية لمناشدتها مساعدتهم في الحصول على احتياجاتهم من هذه المواد

وعلى هذا النحو تتواصل المعركة الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل لتصبح أهم مظاهر الانتفاضة التي كرس نمطا جديدا للحياة يقوم على التقشف والتكيف مع انخفاض مستويات المعيشة ، وإن كان هناك ما يدل على أن استمرار الفوارق الاجتماعية الكبيرة بدأ يؤثر نوعا من الاسياء لدى بعض الفئات الدنيا . فقد نقل بعض المراسلين عن سكان في مخيم جباليا الشديد الفقر غضبهم على أغنياء القطاع الذين وصفوا « بأنهم منفصلون عما يحدث ، ويعيشون حياة مرفهة ، ويتبرعون من المساعدة » .

ومن ناحية أخرى ، لم تزل المشكلات الهيكلية التي تواجهها الصناعة الوطنية في الأراضي المحتلة بلا حل ، وأهمها مشكلة توفير رأس المال اللازم لتطوير الصناعات القائمة وبناء صناعات جديدة ، ومشكلة التسويق خارج الأراضي المحتلة أي الوصول للأسواق الخارجية . كما يظل من الصعب الوصول إلى صناعة وطنية بالكامل بسبب الحاجة إلى مواد خام وملع وسيطة إسرائيلية أو مستوردة بواسطة إسرائيل . وتعتبر هذه مشكلة مزدوجة في الواقع . فهي من جانب تتطلب عليه ضرورة استمرار الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي . لكن المؤكد أن الاعتماد على مواد خام وملع وسيطة إسرائيلية أفضل من توقف الصناعات التي تعتمد عليها ، وبالتالي الاعتماد على الصناعة الإسرائيلية . وهي من جانب آخر تؤدي إلى الخضوع لشروط تعاقب صعبة ، حيث تصر الشركات الإسرائيلية على سداد ثمن المواد الخام والملع الوسيطة مباشرة دون أية مهلة . ولذلك يضطر الصناعيون إلى السداد من رأس المال المصنوع مما يعول دون القدرة على التعامل مع المستهلك الفلسطيني بالأجل .

أما بخصوص مقاطعة العمل في إسرائيل ، فثمة ما يدل على أنها في تزايد رغم عدم إمكان الحصول على أرقام دقيقة تنيع تحديد نسبة المقاطعة . لكن تجدر ملاحظة أن التزايد

يفحصون مقاطعة السلع والمنتجات الإسرائيلية ، تدل البيانات المتوفرة عن النصف الأول من عام ١٩٩٠ على أن تراجع الصادرات الإسرائيلية ظل على المستوى الذي كان عليه في العام السابق ، وهو حوالي ٤٠ ٪ ، وفقا للأرقام التي اعتمدها اللجنة الاقتصادية للكنيست . فقد بلغت قيمة هذه الصادرات خلال عام ١٩٨٩ حوالي ٥٥٠ مليون دولار ، مقابل حوالي ٩٠٠ مليون في عام ١٩٨٧ . وحتى منتصف عام ١٩٩٠ ، بلغت هذه الصادرات حوالي ٣٠٠ مليون دولار ، أي ظلت المقاطعة عند معدل ٤٠ ٪ أو أقل قليلا . وقد ظل لنشاط الفرق الضاربة دورا أساسيا في السعي للحد من تراجع مقاطعة السلع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة . فقامت بشكل متكرر بمصادرة هذه السلع من المحلات التجارية وإتلافها ، أو توزيعها بالمجان أحيانا على الفقراء والمحتاجين . واستمرت نداءات القيادة الوطنية الموحدة للإنقاذ في تحذير التجار من التعامل في هذه السلع التي توجد بدائل وطنية لها ، مع استخدام لغة حادة في التهديد مثل : (سوف نقوم القوى الضاربة بالضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التحايل على هذه التعليمات أو التمتع في ممارستها) . وكانت معركة مقاطعة السلع الإسرائيلية إحدى مجالات المواجهة بين القوى الضاربة ، والعملاء الذين حاولوا في بعض المواقع التصدي لعمليات مصادرة هذه السلع ، وقام بعضهم بفتح النار على المثلثين كما حدث في « دورا » في شهر أبريل .

والملاحظ أن الوضع الراهن للسلع الفلسطينية البديلة أصبح أفضل حالا مما كان عليه من قبل . فالدفعة القوية التي حصلت عليها الصناعة الوطنية في الضفة خلال العامين السابقين أثمرت نتائج مهمة . فعلى سبيل المثال حلت « أر . سي . كولا » محل المشروبات الغازية الإسرائيلية . وحلت منتجات شركات جنيد وزجمان وسنقرات المواد الغذائية محل منتجات شركات عيليت ونوفيه . كما تطورت صناعات الأدوات المنزلية والأحذية الرياضية والأدوية والسجائر والدهانات . وحدث ترتيب جديد لاولويات الانتاج الصناعي في ظل الانتفاضة لصالح المنتجات التي تزداد الحاجة إليها ، في الوقت الذي تقلص إنتاج صناعات أخرى قللت الحاجة إلى منتجاتها مثل الأخشاب والأثاث ومواد البناء . والمؤكد أن استمرار هذا الانتاج أثار قلقا إسرائيليا بالغا انعكس في اتخاذ إجراءات جديدة خلال ١٩٩٠ لمواجهة هذه النزعة الاستقلالية ، ومن أهمها إجراءات « المقاطعة الزراعية » التي اتخذها وزير الزراعة المتطرف رفائيل إيتان زعيم حركة تسومت . وهي تشمل التوقف عن بيع الأسمدة والكميويات والبذور وأشكال المزرعات الإسرائيلية لأهالي الأراضي المحتلة وقد برر إيتان هذا الإجراء بتسرب المنتجات الزراعية للأراضي المحتلة إلى الأسواق الإسرائيلية رغم الحظر المفروض على ذلك منذ

يتراوح بين ١٠ و ١٢ شيكال في اليوم من العمل في مسانين القطاع أو أعمال البناء ، بينما كانوا يحصلون على ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ شيكال في إسرائيل ومع ذلك فالأرجح أن إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام أعداد متزايدة من العاملين العرب ذا تأثير إيجابي على عمليات بناء الاستقلال الاقتصادي من منظور استراتيجي .

لكن إذا كان الوضع على سعيد مقاطعة السلع والعمل يبدو إيجابيا خلال ١٩٩٠ ، فهو ليس كذلك على مستوى الامتناع عن دفع الضرائب ومواجهة إجراءات انجباية الإسرائيلية . فلم تتكرر المواجهات البطولية في هذا المجال التي شهدتها العام السابق من نوع معركة « بيت ساحور » ، والتي مثلت تحديا جديا لقدرة سلطة الاحتلال على السيطرة على الأراضي المحتلة . ولم تكن هناك سوى احتجاجات قليلة أخذ بعضها شكلا جماعيا لكن على زيادة الضرائب وأساليب جانبها وليس على حق سلطة الاحتلال في الحصول عليها وهي التي لا تقدم أي خدمات في مقابلها ، باستثناء شق الطرق الذي يتم لأغراض عسكرية واستراتيجية إسرائيلية وليس لخدمة الأهالي . وأقتصرت الاحتجاجات الجماعية على تنظيم عدة إضرابات تجارية في بعض المدن . وبالمقابل قامت سلطة الاحتلال بفرض مزيد من الضرائب وابتكار قوانين تلزم من خلالها الناس بالدفع بالمخالفة للقانون الدولي الذي يجيز لأية سلطة محتلة فرض ضرائب لم تكن قائمة قبل الاحتلال . فقد تم رفع ضريبة القيمة الإضافية إلى ١٥ ٪ ، وكذلك ضريبة الأنتاج والنفعة والمبارات . واستهدفت سلطة الاحتلال بذلك تعريض جزء من نفقات مواجهة الانتفاضة . وقد ساهمت إسفالة كثير من الموظفين العرب الذين كانوا يعملون في جهاز الضرائب بالأراضي المحتلة في إتاحة حرية أكبر لسلطة الاحتلال (فرض تقديرات ضريبية عالية على أصحاب المهن الحرة والتجار والمقاولين ، بعد أن تم إحلال موظفين إسرائيليين محلهم لا يرجعون إلى الفئات الحساسة وأحيانا لا يعترفون بها .

والمؤكد أن عملية التهرب التي تمارسها سلطة الاحتلال على هذا النحو تؤثر سلبا على المعركة الاقتصادية التي نخوضها الأراضي المحتلة كأهم مظهر للانتفاضة الآن ، في الوقت الذي تراجعت اليات المواجهة المباشرة كما سبقت الإشارة ويتيح هذا التراجع للسلطة المحتلة حرية حركة أوسع في إدارة المعركة الاقتصادية والعمل على إحباط ما تستهدفه من تحقيق قدر من الاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي فالأعباء التي كانت ملقاة على كاهل هذه السلطة في مجال المواجهات الواسعة خفت كثيرا ، وأصبح بالإمكان إعطاء اهتمام أكبر لمواجهة المعركة الاقتصادية ، الأمر الذي يدفع إلى التخوف على مستقبل هذه المعركة أيضا ،

الملحوظ في إعداد الفلسطينيين الذين تخلوا عن أعمالهم في إسرائيل لا يعكس تقدما في قدرة الانتفاضة على تحقيق المقاطعة بما تتطلبه من توفير فرص عمل بديلة في الأراضي المحتلة ، وإنما يعود بالأساس إلى الإجراءات الإسرائيلية التي ترتب عليها حرمان أعداد غير قليلة من الاستمرار في الأعمال التي كانوا يقومون بها في إسرائيل .

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة تطورات مهمة في هذا المجال : أولهما : التوسع في استخدام ما يسمى البطاقات الخضراء التي تفرض سلطة الاحتلال على بعض الأهالي حملها ، لتمييزهم من غيرهم باعتبارهم نشطين في مواجهة الاحتلال أو « مشاغبين » بالتعبير الإسرائيلي . وهذه البطاقات تمنع حاملها من دخول إسرائيل والقدس العربية ، وبالتالي تحول دور استمراره بعمله إذا كان من العاملين في إسرائيل . ورغم أنها بطاقات هوية مؤقتة تسرى لمدة ستة أشهر ، إلا أنها يتم تجديداتها غالبا بشكل آلي . وقد تم التوسع في استخدامها بشكل ملحوظ خلال ١٩٩٠ ، بحيث لم تعد قاصرة على الخارجين من المعتقلات .

وثانيها : التصاعد الهائل في إعداد المهاجرين السوفيت الذين وصلوا إلى إسرائيل منذ نهاية ١٩٨٩ ، مما أدى إلى إعادة صياغة أوضاع سوق العمل الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين . وقد تم ذلك بصورتين : الأولى إحلال بعض المهاجرين السوفيت في أعمال كان يقوم بها يهود شرقيون ، مما يدفع هؤلاء الآخرين إلى مناصرة العاملين الفلسطينيين في أعمالهم . والثانية إحلال بعض هؤلاء المهاجرين محل العاملين الفلسطينيين بشكل مباشر . وللنتيجة في الحالتين هي فقد أن إعداد متزايدة من العرب وظائفهم في سوق العمل الإسرائيلي .

وثالثها : اتجاه بعض أصحاب العمل الإسرائيليين إلى فصل العاملين العرب الذين يتركز غيابهم عن أعمالهم . وواضح أن هذا التطور الأخير مرتبط بالتطورين السابقين ، أكثر مما هو متعلق بالتمسك بالعاملين العرب في أنشطة الانتفاضة ، وبخاصة وأن الإضرابات العامة التي كانت أهم عوامل التغييب تقلصت وبشكل ملحوظ خلال ١٩٩٠ .

وعلى هذا النحو ، ولأن تزايد أعمال العاملين العرب الذين يفقدون أعمالهم في إسرائيل مرتبط بمتغيرات في سوق العمل الإسرائيلي نفسه وليس بطور في قدرات الانتفاضة ، فقد أدى إلى مزيد من المشكلات الاقتصادية في الأراضي المحتلة وبنظام التدهور في مستوى المعيشة . فلم يزل من الصعب توفير فرص عمل لهؤلاء ، وإذا أمكن توفير بعضها فهي لا تدر عافدا مماثلا أو قريبا لما كانوا يحصلون عليه من أعمالهم في إسرائيل . فعلى سبيل المثال يحصل عمال قطاع غزة ، الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل ، على أجر

خاصة في المهام التي لحت عليها هذه النداءات ، حيث دعت بشكل متكرر (للعمل للتوابع من أجل تشكيلها في كل حي وشارع وناحية لتكون الأداة التضالفة للمشاركة الجماهيرية في جوانب الانتفاضة العمانية والنواء الصلبة للجان النوعية الامنية والتطوعية والأرشادية والزراعية وغيرها) . كما اهتمت بالتكديف على أعمدة التنسيق بين اللجان الشعبية والقوى الضارية بهدف توفير الأمن والحماية للمواطنين وطلابت عناصر الفرق الضارية بالامتناع عن استعمال التلثم في التماثل مع الجماهير إلا في حالة الضرورة وقصره على المواجهات مع سلطة العدو ، ويبدل أقصى الجهود للحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب كل ما يسمى إليها . والواضح من هذه النداءات أن قضية الوحدة الوطنية شغلت القيادة الموحدة بشكل ملحوظ في أوائل العام ، حيث تعرضت هذه الوحدة لخطر جديد عند وحدة هذه القيادة نفسها عندما لوحظ أن عناصر الجبهة الشعبية تعمل في إستقلالية لأول مرة منذ تشكيل القيادة الموحدة ، فضلا عن جناح من الجبهة الديمقراطية . فقد أخذت عناصر الجبهة الشعبية في تمييز مواقفها عن مواقف القيادة الموحدة . وخاصة فيما يتعلق بموضوع الحوار الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان موضع اتصالات مكثفة في بداية العام . فصدرت بيانات مستقلة بتوقيع الجبهة الشعبية تنطوي على انتقادات محددة لخط منظمة التحرير تتجاوز التصنيفات المحدودة التي تحاول نداءات القيادة الموحدة اخفائها على هذا الخط ، فضلا عن تقديم تصورات بديلة للتحرك السياسي وأسلوب تصرف عناصره ، فتح ، بالداخل في أموال الدعم التي تحصل عليها لصالح الانتفاضة ولم يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما حدثت اشتباكات بين عناصره فتح ، و الشعبية ، في بعض قرى الضفة .

لكن أمكن تطبيق هذا الخلاف بسرعة ، حيث صدر بيان مشترك عن الطرفين يؤكد تحية الخلافات والتعهد بتسعيد الانتفاضة ، ويشير إلى أن الجبهة الشعبية كانت ولم تزل شريكا رئيسيا في القيادة الموحدة وأن البيانات العرفية التي إصدارتها (ماضي إلا بيانات سياسية عادية في واحة من الديمقراطية الفلسطينية) .

ومع ذلك لم يمكن تطبيق الخلاف مع جناح نايف حواتمة في الجبهة الديمقراطية ، بعد أن وصل الانقسام في هذه الجبهة إلى مستوى يصعب احتوائه . وكانت مقمات هذا الانقسام قد ظهرت عقب إعلان الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية وبده الجدال الفلسطيني حول خيارات المستقبل ، حيث عارض حواتمة وعدد من قيادات الجبهة القبول بالقرار ٢٤٢ وطالبوا بالاكنتاف بقبول القرار ١٨١ ، بينما تطابق ياسر عبد ربه ومجموعة أخرى من قيادات الجبهة مع موقف قيادة فتح ، ومنظمة التحرير . وقد

وخاصة في ظل وجود مؤشرات على تزايد هجرة الفلسطينيين من الأراضي المحتلة خلال ١٩٩٠ . وقد اهتم مركز اللقاء للدراسات المدنية والتراثية بالانقس بهذه الظاهرة ، وقام بتنظيم مؤتمر بشأنها في يوليو ١٩٩٠ . وأوضحت مناقشات هذا المؤتمر أن هناك عدة عوامل لتزايد هذه الهجرة أهمها تزداد الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة ، وإغلاق الجامعات ، وللنزاعات الداخلية بين القوى السياسية الفلسطينية . كما أظهرت أن هناك نسبة عالية من المصيحيين بين المهجرين ، وخاصة من الذين يوجد أقارب لهم في دول غربية ويتقنون لغات أجنبية . وفي الوقت نفسه أكدت بيانات دائرة المتابعة والتفتيش في وزارة الداخلية الأردنية تزايد أعداد أبناء الأراضي المحتلة الذين يستقرون في الأردن ويقضون حق العودة إلى الضفة لعم تجديد تصاريحهم في مواعيدها .

لكن كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع التطورات التي شهدتها الأراضي المحتلة ؟ الواضح من نداءاتها خلال الأشهر السبعة الأولى من العام أن ثمة إدراكا لما تعرض له الانتفاضة من تراجع وإقرار وعدم مداراته . فجدد إشارات متكررة إلى أنه بعد أكثر من عامين ، يصعب من البديهي أن يكون المحر قد بدأ في التقاط أنفاسه والسعي لإطفاء نار الانتفاضة . وفي مواجهة ذلك دعت إلى ما أسمته : (إعادة تركيز الجهود التضالفة على الجوانب الهوية والإبداعية وإسخال التغييرات التكتيكية الملائمة من أجل انتزاع المبادرة مرة ثانية وإحداث الإزباك في صفوف العدو) .

وأعطت نداءات القيادة الموحدة إهتماما خاصا لمعاملات بناء الاستقلال الاقتصادي ، وحافظت فيما تطرحه من مهمات على الأدوات الرئيسية التي تم تطويرها في مجرى هذه العملية وبصفة خاصة أدوات المقاطعة ، مع التأكيد على ضرورة تطوير وتنظيم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وإيضاح أن العصيان المدني والبناء الاقتصادي مرتبطان ، حيث لا يمكن التوصل إلى العصيان الشامل بدون المعنى في هذا البناء والعمل على تطوير السلطة البديلة .

وعلى تسعيد عمليات للمواجهة المباشرة ، أعادت نداءات القيادة الموحدة ترتيب أهمية وسائلها ، حيث نقلت الإضراب العام إلى مرتبة متأخرة وفصرت ذلك بالحرص على (ألا يصبح وسيلة برتاج لها العدو وينتظم في مواجهتها بسبب رتابتها ، وحتى لا يصبح وسيلة للاختناق النفس الذاتي) ، مع الدعوة إلى عدم ضرورة الالتزام بالبيوت في أوقات الإضرابات وإنما القيام بفعاليات مختلفة مثل تنظيم المسيرات الاحتجاجية والمواجهات مع سلطة الاحتلال وتعميق مفهوم وممارسة الاستقلال الفلسطيني بشرايف لجان الأحياء والقوى الضارية . وقد حظى بناء اللجان الشعبية بأهمية

استمر الخلاف ، رغم أن اللجنة المركزية للجبهة صوتت بأغلبية لصالح قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي عرفت بمبادرة السلام الفلسطينية . وجرى محاولات عديدة للحد من تصاعد هذا الخلاف ، وأدى إغفالها إلى انفجار الخلاف بشكل علني لأول مرة في صيف ١٩٩٠ ، حيث أنهم عبد ربه جناح حوامة بالقيام بأعمال انقسامية واحتلال مسكر وبعض مكاتب الجبهة في دمشق ، والسعي لتكريس الانقسام داخل منظمات الجبهة بالأراضي المحتلة . أما الطرف الرابع في القيادة الموحدة ، وهو الحزب الشيوعي الفلسطيني ، فقد شهد عام ١٩٩٠ استجابة أغلبية قيادته ، للبرستروكا ، وقيامها بإجراء مراجعة جوهرية لمواقف الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية ضمنها وثيقة البرنامج السياسي والنظام الداخلي ، اللتان طرحتا للنقاش العلني منذ بداية العام . وقد جعل هذا التطور الحزب الشيوعي أكثر اقتراباً من « فتح » فيما يتعلق بالتحالفات الوطنية والعربية فالبرنامج الجديد يستبعد الأسس الطبقيّة للتحالفات في الساحة الفلسطينية ، ويفتح الباب للتعاون مع كل القوى المؤيدة لأهداف التحرر والاستقلال الوطني دون تحفظات . وعلى الصعيد العربي ، يؤكد البرنامج ضرورة حشد جميع الطاقات العربية وتحقيق أوسع تضامن بين مختلف الدول العربية بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية . وقد دعم هذا التطور ارتباط الحزب الشيوعي بالقيادة الموحدة في الأراضي المحتلة .

وفي هذا الإطار ظلت تلك القيادة قادرة على الحفاظ على وحدتها بشكل عام ، رغم المشكلة المترتبة على انقسام الجبهة الديمقراطية . لكن بقيت المشكلة الرئيسية للوحدة الوطنية في الأراضي المحتلة تكمن في علاقة هذه القيادة بالتيار الإسلامي ، وبخاصة حركة « حماس » . فقد شهد العام استمرار الخلافات بين الطرفين ، حيث وصل إلى ذروته في بعض الأوقات عبر الاقتتال بين أنصارها ، وتنافس في فترات أخرى عبر محاولات مكثفة للحد من تأثير على الانتفاضة . وتميز هذا العام بأول محاولة لانحلال « حماس » إلى المجلس الوطني بشكل رسمي ، حيث قامت أمانته باتصالات معها لاتخاذها بالمشاركة في اجتماعات لجنة تحضيرية لإعادة تشكيله . لكن « حماس » وضعت شروطاً يصعب قبولها ، وأهمها :

- إعادة النظر في القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة .
- إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني لانفاه العلمانية بحيث يتوافق مع الشريعة الإسلامية .
- إعطاء « حماس » ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من مقاعد المجلس (بما يتوافق مع حجمها الحقيقي على الساحة الفلسطينية) .

ورغم التوصل إلى اتفاق بين « فتح » و « حماس » في أغسطس ١٩٩٠ لتحديد الخلافات والتركيز على العمل المشترك في مواجهة الاحتلال ، فقد ظلت تلك الخلافات حافلة دون هذا العمل ودافعا لاحتكاكات متفرقة بين أنصار كل من الطرفين . ومع ذلك لا يمكن القول بأن التنسيق الميداني بينهما تراجع عما كان عليه في العام السابق .

كما شهد العام نشوء حركة إسلامية جديدة مؤيدة لمنظمة التحرير ، التي لا يستبعد أن يكون لها دور في انشاء هذه الحركة . ولم يظهر بعد حجمها الحقيقي . وقد وصفت الحركة الإسلامية لتحرير فلسطين « هذه نصها بأنها تنظيم لكل من يؤمن بتحرير كامل للتراب الفلسطيني وأن باب عضويتها مفتوح لكل مجاهد يؤمن بأهدافها وطريقها الجهادي الذي يقوم على أن فلسطين وحدة واحدة بحدودها الجغرافية الكاملة ، وهي جزء من الوطن العربي والأمة الإسلامية ، ورفض الحلول السلمية كافة . ومع ذلك فهي تعتبر منظمة التحرير العمل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونواة الدولة الفلسطينية المستقلة التي لا ينبغي أن تقوم على حساب شبر واحد من أرض فلسطين الكاملة . والواضح أن لمنظمة التحرير مصلحة في قيام هذه الحركة الإسلامية لإثبات علم وجود تعارض بين ما يسعى إليه الإسلاميون من كامل فلسطين وبين العمل المرحلي ، وهو التعارض الذي تستمد « حماس » منه جزءاً رئيسياً من شرعيتها .

أما الجانب الآخر من قضية الوحدة الوطنية ، والتي برزت خطورتها في العام السابق وهو مواجهة العملاء في الأراضي المحتلة ، فقد ظل مصدرًا للمشكلات التي تهدد هذه الوحدة نتيجة استمرار التجاوزات التي سبقت الإشارة إليها في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ . وهناك مؤشرات على أن عملية تصفية العملاء اقتربت خلال ١٩٩٠ بالجزازات الشخصية والمالية والمشارية ، بل وبلنذاعات السياسية ، وهو ما حذر منه التقرير الاستراتيجي العام الماضي . وقد سعت القيادة الموحدة إلى وضع ضوابط لعملية تصفية العملاء أبرزها ما ورد في نداءها رقم ٥٥ الصادر في ٢٠ أبريل : (لن تنفيذ أحكام الأعداء بالعملاء لم يحل حتى الآن ظاهرة وجود العملاء وأفعالهم المشينة ، وعليه فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد أن أحكام الإعدام لا تنفذ إلا في حالة إصدار الأمر لذلك من الجهات العليا . وتستمر القوى الضاربة برصد تحركات هؤلاء العملاء وملاحقتهم وتنظيم المقاطعة الاجتماعية لإزاهم وتحديد العقوبات التي تتلاءم ودرجة انحرافهم ، ويشترط أن تتمكن الجماهير وعناصر القوى الضاربة من الجهر لقتل المعتدين في حالات الدفاع عن النفس الاضطرارية) . ونرى أن الضوابط على هذا النحو لم تزل غير كافية للحد

من خطورة تأثير عملية مواجهة العملاء على الوحدة الوطنية .

٢ . مبادرة السلام الفلسطينية .. الطريق المسدود :

مع نهاية عام ١٩٨٩ كانت منظمة التحرير قد اضطرت ، نتيجة ظروف موضوعية وذاتية إلى الخوف في مناهة التفاصيل الدقيقة والجزئيات الصغيرة للعملية الإجرائية التي تستهدف ترتيب حوار فلسطيني إسرائيلي في إطار خطة بيكر .

وفي بداية ١٩٩٠ تكاثفت الجهود الأمريكية من جانب والمصرية من جانب آخر سعيا إلى حل وسط للخلافات القائمة بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني تجاه التفاصيل الإجرائية التي تحول دون بدء ذلك الحوار ، في الوقت الذي غلب الدور الأردني عن هذه العملية فقد اتجه الأردن منذ فك ارتباطه بالضفة الغربية في صيف ١٩٨٨ إلى تجنب المشاركة المباشرة في جهود التسوية . وتزايد هذا الاتجاه مع انشغاله بإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية عقب اضطرابات أبريل ١٩٨٩ التي فتحت الباب لتغيير واسع في أسلوب تعامل النظام مع القوى السياسية . وأدى ذلك إلى مزيد من تفصيل منظمة التحرير للمدخل المصري إلى عملية التسوية ، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الأمريكي . وفي هذا الإطار قامت القاهرة وواشنطن بالدور الرئيسي في الجهود التي بذلت لترتيب حوار فلسطيني إسرائيلي من خلال السعي إلى حل الخلافات بين طرفيه ، مع ملاحظة أن الجهود الأمريكية سعت إلى حل اقتراب للموقف الإسرائيلي ، بينما سعت الجهود المصرية للدفع في اتجاه حل مقبول من منظمة التحرير . وكانت هناك أربعة خلافات تحظى بأهمية خاصة في هذه الجهود ، وهي :

أ . الخلاف حول دور منظمة التحرير في الحوار . فقد حاولت إسرائيل استبعاد هذا الدور كلية استمرارا للموقف التقليدي الذي تنفق عليه غالبية قواها السياسية والوارد في سلب الخطوط الأساسية لمختلف الائتلافات الحاكمة منذ عام ١٩٧٧ . وبالمقابل أصرت قيادة منظمة التحرير على حقها في القيام بدور رئيسي في الحوار ، باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني بلوائته الحرة ، وأخذت بذلك معظم دول العالم .

ب . الخلاف حول أسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني للحوار مع إسرائيل وهو في جانب مهم منه إمتداد للخلاف السابق حول دور منظمة التحرير . فقد سعت إسرائيل إلى جعل تشكيل

هذا الوفد بعيدا عن المنظمة وفي إطار تشاورها مع مصر والولايات المتحدة ، بحيث يتاح لها الاعتراض على أي شخص مرشح للمشاركة بالوفد الفلسطيني وفقا للمعايير أهمها سجله الشخصي وموقفه من « العمليات الإرهابية » . أما منظمة التحرير فقد أكدت على دورها الرئيسي في اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني وعدم أفضية إسرائيل في التدخل بهذا الاختيار ، طالما أن المنظمة لا تتدخل في اختيار أعضاء الوفد الإسرائيلي .

وفي إطار هذا الخلاف أيضا ، أصرت إسرائيل على أن يكون جميع أعضاء الوفد الفلسطيني من أبناء الأراضي المحتلة والا يشمل أعضاءا من خارج هذه الأراضي . بينما رفضت منظمة التحرير هذا التصنيف على أساس أن الشعب للفلسطيني يمثل كيانا واحدا لا يمكن التفرقة بين عناصره ، وأن الإقرار بوحدة هذا الشعب شرط ضروري للتقدم نحو السلام الحقيقي . كما أكدت المنظمة أن وجود كوادرها في الحوار مع إسرائيل أمر محتم ، لأن نجاح هذا الحوار يتوقف على دورها بغير ما يعتمد على الموقف الفلسطيني .

ج . الخلاف حول تمثيل سكان القدس الشرقية العرب في الوفد الفلسطيني ومشاركتهم في انتخابات الأراضي المحتلة التي سيبحث الحوار في سبل إجرائها . فرغم أن خطة ١٤ مايو ١٩٨٩ السلمية الإسرائيلية سكنت عن هذا الموضوع ولم نشر إليه ، إلا أن موقف تكتل ليكود بالذات تطور في اتجاه رفض اشتراك ممثلين للقدس الشرقية في الحوار ومعارضة مشاركة سكانها العرب في الانتخابات انطلاقا من أنهم أصبحوا مواطنين إسرائيليين منذ توحيده القدس . أما منظمة التحرير فقد أصرت بالطبع على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧ ، فضلا عن كونها عاصمة الدولة الفلسطينية التي تم إعلانها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في نوفمبر ١٩٨٨ .

د . الخلاف حول جدول أعمال الحوار ، حيث أصرت إسرائيل على أن يقتصر على فكرة الانتخابات في الأراضي المحتلة ، بينما طالبت منظمة التحرير بأن يكون مفتوحا وغير مشروط . وركزت وجهة النظر الإسرائيلية على ضرورة تجنب أن يتشعب الحوار من أجل ضمان نجاحه ، بحيث يتم تأجيل بحث أي قضايا أخرى تثير خلافات واسعة إلى مرحلة تالية . أما منظمة التحرير فقد جادلت بأن الحوار يقدم فرصة للتصريف على الأفكار الإسرائيلية الخاصة بمجمل تطورات عملية السلام .

وكانت هذه الخلافات الأربعة موضع اتصالات مكثفة في بداية العام غلب عليها الطابع الثنائي المصري - الفلسطيني ، والإسرائيلي - الأمريكي ، والمصري - الأمريكي ، كما شملت هذه الاتصالات تبادل المنكرات بين منظمة التحرير

والادارة الأمريكية عن طريق مصر ، بعدما باستشارات فلسطينية عن بعض جوانب خطة بيكر ورد أمريكي على هذه الاستشارات ، ثم رد فلسطيني على الرد الأمريكي .

وظهر خلال هذه الاتصالات مدى المرونة التي أبدتها منظمة التحرير رغم ما قمته من تحفظات أهمها :

أ . أنها تقبل بفكرة الحوار الثنائي المباشر نزولا على الرغبة التولية التي أبدتها ، رغم تضيقها لأن تكون الخطوة الأولى في عملية السلام هي عقد المؤتمر للدولي الذي يطرح حلولا كاملة تنهي إنهاء الصراع إلى الأبد .

ب . لها تأخذ على الادارة الأمريكية إغتيارها الطريق المصعب لتنفيذ خطة بيكر ، وهو إبقاء سياستها محكومة بالمصالح الإسرائيلية . وعلى الجانب الآخر - الإسرائيلي - أثارت هذه الجهود خلافات بين الطرفين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم حينئذ ، وهما كتل ليكود وحزب العمل . فكان حزب العمل أقل تشددا وأكثر حرصا على اتاحة الفرصة للتوصل إلى حلول وسط للخلافات الأربعة السابقة . واتجه بالنقل إلى تأييد معظم الصيغ الوسيطة التي طرحت خلال الاتصالات ، ولتي يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي .

١ . بشأن الخلاف حول دور منظمة التحرير في الحوار ، طرحت صيغة مفادها أن تقوم المنظمة بدور فيه لكن بطريق غير مباشر أو من الباب الخلفي ، على أساس أن المشاركة الكاملة للمنظمة تثير مشكلات كبيرة في بداية العملية ، لكنها يمكن أن تتحقق بشكل تدريجي .

٢ . بشأن الخلاف حول أسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني ، طرحت صيغة عرض الأسماء التي يتم التوافق عليها بين مصر والولايات المتحدة على منظمة التحرير من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ، وأن يكون من أعضاء مقيمين بالدخل أساسا إضافة إلى عضو أو اثنين من المبعدين إلى الخارج . وبخصوص طريقة الإعلان عن هذا الوفد ، طرحت صيغتين إحداهما أن تتولي مصر هذه المهمة ، والأخرى أن يعهد بها إلى جهة في الأرض المحتلة وبرزت القيادة الوطنية الموحدة كمرشح محتمل للإعلان عن تشكيل الوفد في أحد النداءات التي تصدرها .

٣ . بشأن الخلاف حول سكان القدس الشرقية ، طرحت صيغة بالنسبة للوفد تتمثل في أن يضم عضوين منهم يتميزان بزاوجية السنون . والنسبة للمشاركة في الانتخابات ، طرحت صيغة أن يقوموا بالتصويت خارج القدس ، أي في مدينة قريبة منها مثل بيت لحم أو رام الله .

٤ . بشأن الخلاف حول جدول أعمال الحوار ، طرحت صيغة مؤداه أن يقتصر على معالجة الانتهاكات في الأراضي

المحتلة ، بحيث يكون من حق الوفد الفلسطيني أن يطرح في الخطاب الاتحادي فقط قضايا أخرى من التي تضمنتها النقاط العشر التي سبق أن طرحها مصر في العام السابق كتطوير لخطة السلام الإسرائيلية .

وقد أبدى حزب العمل تفهما لمعظم هذه الصيغ الوسيطة . كما سامعت بعض قياداته في البحث عنها زيارة رابين للقااهرة في سبتمبر ١٩٨٩ ، الأمر الذي آثار قدرا من التفاؤل في بداية ١٩٩٠ بلمكان تحقيق تقدم في اتجاه بدء الحوار . ووصل هذا التفاؤل إلى ذروته في النصف الثاني من شهر يناير عندما توقع السفير الفلسطيني للقااهرة أن ينعقد الاجتماع الثلاثي المصري الأمريكي الإسرائيلي في أوائل فبراير ، وهو الاجتماع الذي كان مقررا أن يضع للمصالح النهائية للحوار . كما أكدت الصحف القومية المصرية الصادرة في ٢٠ يناير أن الإعلان عن عقد هذا الاجتماع الثلاثي قبل نهاية يناير . لكن تبين أن هذه التوقعات مبالغ فيها . فقد حالت الخلافات داخل الائتلاف الإسرائيلي الحاكم دون إقرار الصيغ الوسيطة التي سبقت الإشارة إليها . ولأخذ الاتفاق الذي كان تم التوصل إليه بين ليكود والعمل في مجال الرد على خطة بيكر بتداعي . وكان ذلك الاتفاق يقوم على الموافقة المبدئية على الخطة ، مع طرح ما أطلق عليه إغراضات ينبغي تأكيدها قبل اتخاذ أية خطوة إجرائية . وكان واضحا إنها تنطلق من شروط ليكود الخاصة بإجراء الحوار الإسرائيلي الفلسطيني ، والتي تحفظ حزب العمل عليها لكنه قبل بها لهدف تكتيكي هو تدعيم التناقض داخل ليكود وبين جناحي شارون وشامير حول أسلوب التعامل مع قضايا الخلاف بشأن الإعداد للحوار الفلسطيني الإسرائيلي . وتمثل ذلك التناقض في رفض شارون إعطاء شامير ما أرادته من حرية حركة تتيح له المناورة حول هذه القضايا . ولم يكن رهان حزب العمل هذا بلا أساس يستند إليه . فقد تصاعد ذلك التناقض بالفعل ، ووصل إلى حد الصدام في اجتماع لجنة ليكود المركزية في ١٢ فبراير ١٩٩٠ . لكن انتصار شامير النسبي في ذلك الاجتماع لم ينح له قدرة على المناورة خشية أنقسام التكتل ، وخاصة بعد استقالة شارون من منصبه الوزاري وإعلانه التفرغ للعمل الحزبي لشامير .

وفي هذا الإطار تصاعد الخلاف داخل الائتلاف الحكومي بين ليكود والعمل . وأخفقت كل المحاولات التي جرت للتوصل إلى حل له ، الأمر الذي قاد إلى سقوط هذا الائتلاف في منتصف مارس ١٩٩٠ عند الاقتراع بالثقة عليه ، لمصبح أول ائتلاف يسقط بهذه الطريقة منذ قيام إسرائيل .

وكان سقوطه إئتصارا لحزب العمل الذي قام بالدور الرئيسي في هذه العملية ، ويمكن من حشد ٦٠ صوتا في التكتيمات لتأييد حجب الثقة عنه إلى جانب إقناع حركة « شاس » الدينية بالامتناع عن التصويت وإقترام خصمة من

نوابها السنة بذلك ، ليحصل الائتلاف على ٥٥ صوتاً فقط .

وأدى ذلك التطور إلى عودة التفاوض بإمكان تحريك عملية التسوية إذا نجح حزب العمل في تشكيل ائتلاف جديد يقبله لا يشارك فيه ليكود ، خاصة وأن بيريز حصل على الفرصة الأولى في محاولات تشكيل الائتلاف الجديد . ومعروف أن الدبلوماسية العربية المعنية بعملية التسوية تراهن منذ منتصف الثمانينات على هذا الحزب .

ولذلك بدأ مستقبل التحرك السياسي الفلسطيني في بداية المربع الثاني من العلم متوقفاً على المفاوضات الائتلافية الصعبة التي قام بها بيريز خلال مهلتين متتاليتين حصل عليها . وكاد أن يعمل إلى غايته في تشكيل ائتلاف عمالي - يساري . ديني قرب نهاية المهلة الثانية .

لكنه أخفق في اللحظة الأخيرة ، بعد أن تحدد موعد تقديم الائتلاف الذي شكله الكتانيت ، عندما فوجئ بالكتانيين ابراهام فريديجر (من أجودات) وإبراهيم شارير (المنشقة) على ليكود (الذين وعداه بتأييده بغيران موقعها . ويتك انهار آخر أمل فلسطيني في استئناف جهود الإعداد للحوار مع إسرائيل ، حيث تصدى شامير لمهمة تشكيل الائتلاف الجديد ونجح فيها رغم كل الصعوبات التي واجهته وأظهر إزاهما براعة تفاوضيه اتاحت له أن يضم للائتلاف ثلاثة أحزاب دينية غير متجانسة (شاس ومداال وديجل هاتورا) وحزبين متطرفين (هاتانيا وتصومت) بالإضافة إلى حصوله على تأييد سكان التجمعات اليهودية المتطرفة (مولويت) كما تمكن من إعادة الوحدة إلى كتل ليكود يتجاوز الخلاف مع جناح شارون ويعادة دمج كتلة الليبراليين التي كانت قد حدثت الانشقاق .

وبذلك أمكن لشامير أن يشكل ائتلافاً مبنياً خلاصاً لأول مرة اتفاق معظم المراقبين على اعتباره أكثر الائتلافات تطرفاً في تاريخ إسرائيل . وأكثت وثيقة الخطوط الأساسية لهذا الائتلاف صعوبة استئناف الجهود السلمية ، حيث تجاهلت خطة بكرة تماماً وكذلك فكرة الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وكل ما يتعلق بها ، وتضمنت المقابيل نصاً صريحاً على منع سكان التجمعات الشرقية من ترشيح أنفسهم للتصويت في أي انتخابات تجري بالأرض المحتلة . واتسم تناولها لقضية التسوية بالإبهام عبر حديث علم عن الاستعداد للتوصل إلى حل سلمي وفق اتفاق كليب ديفيد ومبادرة ١٤ مايو ١٩٨٩ . لكنها في الوقت نفسه أكدت الحق الأبدى للشعب اليهودي في أرض إسرائيل ، باعتباره غير قابل للمناقشة أو التفاوض ، والحرص على تعزيز قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وزيادة قدراته ، إلى جانب موارسته إنشاء دولة فلسطينية في أي جزء من المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن وقطاع غزة ، وعدم التفاوض مع منظمة

التحرير . ووضعت قضية الهجرة اليهودية لإسرائيل في مقدمة أولويات الحكومة . واعتبرت القدس كاملة عاصمة إسرائيل الأبدية غير القابلة للتقسيم .

ورغم أن تشكيل الائتلاف اليميني الإسرائيلي وضع نهاية فورية للتحرك السياسي الفلسطيني بعد حوالي عام ونصف على بدايته . إلا أن لم يترتب عليه إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها هذا التحرك . فقد أصرت قيادة منظمة التحرير على استمراره لعامين :

أولهما : إن ردود الفعل الدولية التي اتسمت بالتلق من تشكيل هذا الائتلاف ، بما في ذلك رد الفعل الأمريكي بدرجة أو بأخرى ، كانت تتيح توقع احتمال تعرضه لمزيد من الضغط يمكن أن تؤدي إلى محاصرة موقفه المتشدد تدريجياً . وكانت أول بادرة تغطي الائتلاف بذلك قيام الرئيس الأمريكي بتوجيه رساله إلى شامير تتضمن أسئلة حول موقف حكومته الجديدة من عملية السلام وما إذا كانت على استعداد لاتخاذ القرارات السياسية اللازمة لإجراء حوار مع الفلسطينيين . كما تعرض الائتلاف اليميني الإسرائيلي وشامير شخصياً لانتقادات إعلامية غربية واسعة من أسئلته البارزة تعليق غير مصبوق في حديث نشرته « تايم » الأمريكية في ٢٤ يونيو بوصى الإدارة باستخفاف « العصا » في التعامل مع إسرائيل .

وثانيهما : الرهان على عدم قدرة الائتلاف اليميني على الاستمرار استناداً إلى اعتمادها على أغلبية هشة (٦٢ مقعداً بالكتانيت) وعلى أحزاب تتصل بين مواقفها تجاه العديد من القضايا مسامحة غير محدودة . وأدى ذلك إلى بروز تصور فلسطيني يرى أنه ائتلاف قلق ومعرض للسقوط في أية لحظة . لكن ثبت أن ذلك الرهان لا يقوم على أساس قوي ، وخاصة بسبب تصاعد الانقسام في حزب العمل وإنفجار الخلاف علنياً بين بيريز ورايين ، وما أدى إليه ذلك من تدهور أوضاع الحزب واضمحلال قدرته على تحدي الائتلاف اليميني والقيام بدور معارضة قوية فعالة قادرة على إرباكه بالاستخدام المكثف للأصوات البرلمانية والسعي لاستغلال أية ثغرة لاستقطبه . وتبدد ذلك الرهان نهائياً عندما تمكن شامير بعد ذلك من ضم حزب اجودات « الديني » إلى الائتلاف لتزيد أغهيته إلى ٦٦ عضواً بالكتانيت ، الأمر الذي جعله أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للسقوط .

أما الأمل في تعرض الائتلاف اليميني لضغوط دولية متصاعدة فقد أصبح موضع شك بسرعة مع قيام الإدارة الأمريكية بتطبيق الحوار مع منظمة التحرير في ٢٠ يونيو كرد على العملية القتالية للقائشة على سواحل تل أبيب في ٣٠ مايو التي شككت مسلوابة جبهة التحرير الفلسطينية عنها ، وهي إحدى القضايا المشاركة في منظمة التحرير ،

يكون في صالح عملية السلام . لكن بوش لم يكن في وضع يسمح له بتأجيل لقرار في الوقت الذي نامت التحركات المنصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة لتطرح على الرأي العام قضية الموقف الأمريكي من الإرهاب قبل منه أشهر فقط من انتخابات الكونجرس التصفية .

ورغم أن الحوار الأمريكي الفلسطيني لم يحقق تقدماً منذ بدئه فقد كان نطقه انتكاسة أخرى لجهود السلام التي قامت بها منظمة التحرير .

ولذلك يمكن القول بأن ذلك التطور أكد وصول التحرك السياسي للمنظمة إلى نهايته . وقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلي إريز سستانل ذلك في محاولة لإجراء اتصالات مع شخصيات من الأراضي المحتلة بمعزل عن منظمة التحرير التي تصدت لتلك المحاولة عبر انصارها بالداخل الذين تمكنوا من إفشالها . ووكب ذلك تجدد الجدل في إسرائيل حول ما إذا كان من الممكن تجنب التفاوض مع منظمة التحرير .

واعترف الرئيس الإسرائيلي هير تروغ في ذلك الوقت بأن هذا الجدل يتزايد ، وإن نصيباً من الشعب اليهودي أصبح على استعداد للبحث عن ضرورة التفاوض مع منظمة التحرير وإعطائها الفرصة للبرهنة على مصداقية التغير في توجهاتها . لكن ظل واضحاً أن القسم الأكبر من الإسرائيليين يرفض التفاوض مع منظمة التحرير ، وأنه لم يزل هناك حاجز نفسي وعاطفي عميق لدى هذا القسم . ومعروف أن قوى السلام الإسرائيلية تحاول منذ سنوات فتح قنوات للحوار مع المنظمة ، لكنها لم تحرز تقدماً يعتمد به في جهودها لتغيير صورة هذه المنظمة من شيطان إلى خصم بشري يجب التعامل معه . ومع ذلك اكتسبت هذه القوى خبرات مثابرة ، وطورت تصورات بشأن مختلف جوانب الموضوع الفلسطيني بدءاً من الأمن والاقتصاد وحتى التراث والأيدولوجيا . لكن سطوة اليمين الإسرائيلي بقيت قوية وقادرة . وقد رأينا في بداية العام كيف نهج شامير في تحويل عيزرا وإيزمان إلى ضحية سياسية لمنهج الحوار مع المنظمة لردع كل أنصار هذا المنهج .

ولذا شهدت الأسابيع الخمسة فيما بين تعليق الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير وبدء الغزو العراقي للكويت جهوداً لعملية الدبلوماسية ، رغم تكهيلات الإدارة الأمريكية على ضرورة مواصلة . وظهر أن واشنطن غير مستعدة للبدء في تحرك جديد وإنما تعمل على مهل لاستكشاف آفاق موقف الائتلاف اليميني الإسرائيلي ، وللتعرف على وزير خارجيته الذي يتولى هذا المنصب لأول مرة ديفيد ليفي ، قبل أن تقرر إمكان بدء تحرك جديد عقب انتهاء موسم الاجازات الصيفية .

ويتولى زعيمها أبو العباس « عضوية لجنيتها التنفيذية فعلى مدى ٢٠ يوماً تواصلت للضغوط الأمريكية الهادفة إلى دفع قيادة المنظمة لإعلان إدانة واضحة وحلقة تلك العملية ومعايها للجهة المسؤولة عنها . لكن قيادة المنظمة التي كانت تمانى إحياءاً من التنازل السلبية التي أسفر عنها تحركها السياسي ومن طبيعة الائتلاف الإسرائيلي الجديد حينئذ ، لم تستطع الاستجابة لهذه الضغوط خاصة وأنه لم يتوفر لها دليل جدي على أن تلك العملية أستهتفت أهدافاً مدنية . ولذلك عادت إلى المجلس الوطني بالتحقيق في إبعاد هذه العملية لكشف أهدافها وملاساتها . كما أعرضها لإصرار السياسة الأمريكية على منطلها المزدوج ، حيث تحجم عن إدانة الإجراءات التصفية والمذابح الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني ، بينما تصر على إدانة عملية لوس شة ما يؤكد أنها موجهة ضد أهداف مدنية . وكانت الأيام السابقة لهذه العملية قد شهدت أكثر من منحة إسرائيلية أبرزها ما حدث في « ريشون لعتيون » وسبقت الإشارة إليه ، مما أدى إلى طرح قضية العملية الدولية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي . وأصررت الولايات المتحدة على رفض أية صحيفة جدية للصاية ، ولم تقبل بأكثر من إفاد مبعوث للمكثري العام للأمم المتحدة لإعداد تقرير عن الأوضاع في الأراضي المحتلة .

وهكذا ففي مثل هذه الظروف ، لم تكن قيادة منظمة التحرير على استعداد للمخاطر بتبني موقف إدانة رسمية صريحة لعملية جهة التحرير الفلسطينية في اتجاه مملكتي للشاعر السائدة على الساحة الفلسطينية . ومع ذلك أصدرت بياناً أدانت فيه الإرهاب بجميع أشكاله ، ولكتبت أن المنظمة ستفتح تحقيقاً خاصاً في هذه العملية وتتخذ الإجراءات اللازمة على ضوءه .

وزاء ذلك فقد رأت الإدارة الأمريكية في تلك العملية انتهاكاً لنزاهة الإرهاب الذي كان قبول منظمة التحرير به أحد الشروط الأمريكية الرئيسية لهذه الحوار معها في ديسمبر ١٩٨٨ . ومنذ ذلك الوقت ، ظلت الإدارة الأمريكية تقاوم محاولات إسرائيلية متكررة لاقاها بأن منظمة التحرير لم تزال تمارس الإرهاب . لكن الأمر بات مختلفاً بعد عملية ٣٠ مايو التي قامت إلى اتخاذ قرار أمريكي بتعليق الحوار مع منظمة التحرير بعد ضغوط مكثفة تعرضت لها الإدارة من أنصار إسرائيل في الكونجرس ، مع إبقاء الباب مفتوحاً لاستئناف هذا الحوار حيث تضمن البيان الأمريكي أن الإدارة ستكون مستعدة لذلك عندما تجد منظمة التحرير أنها في وضع يسمح لها باتخاذ الإجراءات المطلوبة ، وهي الأدوات الحاسمة للعملية ومعايها للجهة المسؤولة عنها . وليس من الصعب أن نستنتج من الخطاب السياسي الأمريكي المصاحب لتلك القرار ما تنطوي عليه من إدراك أنه لن

فلسطيني - إسرائيلي منذ العام السابق فرض تكثيف الاتصالات بين مصر ومنظمة التحرير خلال الربع الأول من ١٩٩٠ ، حتى وصلت تلك الجهود إلى طريق مسدود كما سبق لفضله .

وكانت المصالحة العربية التي تحققت في العامين السابقين ، ومن أهمها المصالحة المصرية - العربية التي تم استكمالها في نهاية ١٩٨٩ بعودة علاقات القاهرة - دمشق إذ أتاحت قبولاً عربياً واسماً بالدور المصري في السعي إلى تنمية القضية الفلسطينية من خلالها حواراً ثنائياً بالقاهرة ، أو على الأقل الالتزام للدول المتحفة على هذا المدخل وخاصة سوريا عدم إقامة عوائق أمامه . كما قبل الأردن بالدور المصري في هذا المجال ، في إطار رغبته بتجنب التهم بدور مباشر في عملية التسوية خلال هذه المرحلة منذ اتجاهاه إلى فك الارتباط مع الضفة الغربية في صيف ١٩٨٨ . لكن ظل الأردن حرصاً على ألا يبقى بعيداً عما يجري ، ومن ثم على تطوير العلاقات مع منظمة التحرير أكثر من أي وقت مضى . وفي الوقت نفسه اهتمت قيادة المنظمة بمتابعة تطور الأوضاع الداخلية في الأردن ، وخاصة في ظل قلقها من نتائج الانتخابات النهائية التي جرت في نوفمبر ١٩٨٩ وأظهرت تصاعداً نفوذاً التيار الإسلامي ذي الصلات الوثيقة بنظيره الأراضي المحتلة ، وحصوله على دعم قوي من فلسطيني الأردن وبالأذات أبناء المخييمات ، في الوقت الذي فشلت رموز سياسية أردنية معروفة بتسلطها مع منظمة التحرير في هذا الانتفاضة .

ومن ناحية أخرى أتاحت عودة العلاقات المصرية السورية وتناميها السريع إزالة أحد القيود التي كانت تعترض تحسين العلاقات بين منظمة التحرير ودمشق . وبذلك اتحت فرصة أفضل من ذي قبل للمحاولات الهادفة إلى الحد من الخلافات بينها . وشهدت بداية ١٩٩٠ . بالفعل قفراً من التقدم المحدود في هذا المجال ، كان أبرز مظاهره إجراء اتصالات مباشرة أهمها لقاء عرفات مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع وبنونس ، والذي أسفر عن اتفاق على متابعة الاتصالات . وجاء ذلك اللقاء عقب اجتماع القيادة الفلسطينية عبرت خلاله عن تقديرها للدور الوثيق والصديق على الجهود التي بذلتها من أجل تطبيع العلاقات الفلسطينية السورية . . وتميز الخطاب السياسي للمنظمة في ذلك الوقت باتجاه واضح إلى تأكيد أهمية تدعيم العلاقات مع سوريا إزاء التطورات التي تشهدها المنطقة ، وخاصة تزايد معدلات هجرة اليهود السوريون . وتحدث عرفات أكثر من مرة عما أسماه « تصحناً ملحوساً » في العلاقات مع سوريا . لكن هذا الخطاب الذي اتسم بالعمومية وتجنب الموض في أي تفاصيل لم يتضمن أية إشارات محددة إلى كيفية التعامل مع القضايا الخلافية في العلاقات السورية الفلسطينية والتي

وخلال فترة الركود هذه ، استمرت اتصالات الكوالمس بأشكال مختلفة تزايد خلالها التقاط الأمريكي من تشدد الموقف الإسرائيلي ، الأمر الذي دفع بيكر إلى توجيه انتقاد علني لحكومة شامير وتحميلها مسؤولية تمتر جهود السلام وإعطاء رهنيسها رقم تلفون البيت الأبيض للاتصال به عندما يكون على استعداد للبحث الجدي في تحريك عملية التسوية . ورغم الانطباع الذي خلقه سلوك بيكر هذا بأن الولايات المتحدة تنهج لنفس يديها مؤقفاً على الأقل من هذه العملية ، فقد سعت للحفاظ على شكل التحرك عبر الأعداد لمطالبة إسرائيل من جديد بإضاحات حول خططها السلمية المعلنة في مايو ١٩٨٩ والمنظمة إجراء انتخابات بالأراضي المحتلة ، وبشأن موقفها النهائي من مشروع الحوار مع الفلسطينيين ، على أساس أن رد شامير على رسالة بوش إليه عقب تشكيل حكومته الجديدة لم يكن كافياً .

وكان مقرراً أن يقوم ليفي بأول زيارة له للولايات المتحدة في ٩ أغسطس لكن الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ، أدى إلى تأجيلها ، مع إرجاء التحرك الهادف لتحريك عملية التسوية الفلسطينية برمتها ، بسبب الأولوية التي حظيت بها الأزمة الجديدة في الخليج على جدول الأعمال العالمي ، والعربي أيضاً .

٣ . العلاقات الفلسطينية العربية :

ظلت هذه العلاقات في النصف الأول من العام تدور في إطار النمط التقليدي الذي اتسمت به لفترة طويلة ، والمرتبطة بحرص منظمة التحرير على الاحتفاظ بروابط قوية مع عدد من الدول الرئيسية لموازنة غياب مثلها مع دول أخرى ، والمنورة على التناقضات العربية حفاظاً على حد أدنى من إستقلالية التحرك الفلسطيني . لكن في الوقت نفسه كانت علاقات المنظمة مع العراق تناسل بشكل ملحوظ منذ العام السابق لتصل خلال ١٩٩٠ إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ علاقاتها مع أية دولة عربية ، في إطار السياسة العراقية الساعية إلى جمع الأوراق عقب توقف حرب الخليج . وكانت من نتيجة ذلك أن فقدت المنظمة قدرتها السابقة على التلاعب بالتناقضات العربية ، وترجمت إمكانات المنورة التي كانت متقلة لها من قبل ، الأمر الذي برزت آثاره بوضوح في موقفها من الغزو العراقي للكويت بند ذلك وإذناً حولها رسم صورة عامة للعلاقات الفلسطينية العربية في بداية العام ، نلاحظ أن الدور الرئيسي الذي قلمت به الدبلوماسية المصرية في الجهود الهادفة لترتيب حوار

سبق تحليلها في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ .

وكان مقرراً أن يقوم رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة دمشق ، لكنها لم تتم . وال مرجع أن الاتصالات بين الطرفين خلال تلك الفترة لم تنفذ إلى عمق المشكلات والقضايا الخلافية ، وإن حصلت بالقليل لم تتجاوز تجميد هذه العلاقات على الأكثر .

ويبدو أن العلاقة الخاصة التي كانت قد تنامت ووصلت إلى ذروتها في ذلك الوقت بين قيادة منظمة التحرير والعراق أضادت مشكلة جديدة لكثير عمقا أمام إمكانية تحسين العلاقات الفلسطينية السورية . فكان من الطبيعي أن تشعر دمشق بالقلق إزاء هذه العلاقات التي تمكن للعراق من استفادتها لمصلحته . وكان أبرز مثال لذلك اضطلاع منظمة التحرير بالقرار الرئيسي في الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة في بغداد بالذات في مايو ١٩٩٠ أثر التهديدات المتبادلة بين العراق وإسرائيل وبعض الدولة الغربية ، وهي القمة التي نظمت سوريا على أسلوب الدعوة إليها وتحتيد مكانتها ، وأسرت على عدم المشاركة بها .

وقد ارتبطت تنامي هذه العلاقة العراقية الفلسطينية بتزايد اعتماد منظمة التحرير على العراق كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة التي كان من الصعب أن تقبل بها دولة أخرى . حيث جرى نقل أعداد كبيرة من هذه القوات من الدول التي تركزت بها حطب خروجها من لبنان . كما أصبحت بغداد أيضا أهم مركز لمكاتب وأجهزة منظمة التحرير ، إلى جانب تونس . وقد عمد العراق إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة لمنظمة التحرير على مختلف المستويات لدعم ارتباطها به .

ولذلك بدأ في هذا العام أن للرحيل السياسي لمنظمة التحرير توقف عند محطة بغداد . وحتى إذا لم يكن هذا التوقف قسريا بالمعنى المباشر ، فقد يجوز اعتباره كذلك من زاوية أن بغداد هي التي أظهرت حملا لأمثل له في أية عاصمة عربية أخرى لاحتضان المنظمة . ورغم أن تونس بقيت محطة مهمة أيضا إلا أن قيادتها فرضت قيودا على الوجود العسكري الفلسطيني ، وفصلت عن ذلك فقد سعى العراق في ذلك الوقت بعد توقف حربه مع إيران ، لأن يكون قوة إقليمية كبرى . وربما تصورت قيادة المنظمة أن بإمكانها استثمار قلة السياسي . والأرجح أن اتجاه العراق في هذا الإطار إلى تصعيد خطابه العدائي تجاه إسرائيل ، والذي وصل إلى ذروته عبر التهديد بتدمير نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية ، كان دافعا لتزايد الزمان الفلسطيني عليه من أجل أحداث تغيير في توازن القوى بالمنطقة يفرض على اليمين الإسرائيلي مرحلة مواقف المتشددة تجاه عملية التسوية .

والملحوظ أن العلاقات المتميزة للعراق في ذلك الوقت مع

مصر والأردن ، وهما الدولتان التي كانت منظمة التحرير أكثر حرصا عليهما ، كانت من العوامل المساعدة على دعم للروابط العراقية - الفلسطينية المتنامية . فلم تكن المنظمة تجد في هذه الروابط ما يعكر علاقتها مع القاهرة وعسل ، بينما لم يكن تطوير علاقتها مع دمشق يمثل أولوية قصوى لها . ويبدو أنها وضعت القضية كما لو كانت لغفيرا بين ثمرة اعتقدت أنها بين يديها والمتعلقة في علاقتها مع بغداد ، وأخرى لم تزل فوق الشجرة وليس مضمونا أن تظنها وهي علاقتها مع دمشق .

وعلى هذا الأساس ، بدأ في أوائل العام أن العلاقات العربية لمنظمة التحرير لاتواجه مشكلات أساسية . وبالمقارنة مع المرحلة السابقة ، ربما كان الوضع أفضل حالا ، وخاصة في ظل معاناة المنظمة من مشكلات ملموسة بشأن وجودها في لبنان . فلم تزل أي مشكلات في هذا المجال ، ولم يتعرض ذلك الوجود للتهديد ، وإنما على العكس استثمرت القوى الفلسطينية للتألمة لمنظمة التحرير في لبنان المعارك بين حركة أمل وحزب الله في اقرب التفاح بالجنوب خلال شهر يونيو ويوليو أساسا لتوسيع انتشارها الميداني تحت شعار « منع امتداد المعارك » أو الفصل بين قوات الطرفين المتحاربين « أو السعي لانهاء القتال الذي يخدم إسرائيل ومخططاتها » (٢) .

كما أن علاقات المنظمة مع دول مجلس التعاون الخليجي ظلت إيجابية عند محالها العامة التي تتسم بشد وجذب حول قضية تمويل المنظمة بجوانبها المختلفة ، وهي قضية مثارة دائما مع بعض هذه الدول وخاصة الكويت التي كانت سياستها مع هذا المجال موضع عدم ارتياح مستمر من قيادة المنظمة على عكس سياسات الدول الخليجية الأخرى وخاصة السعودية والإمارات . وكانت الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يوجد بها أعداد كبيرة من الفلسطينيين ، والتي لم توافق على تحويل ٥ ٪ من رواتب العاملين الفلسطينيين إلى منظمة التحرير . كما لا يمكن استبعاد أن يكون تنامي علاقات المنظمة مع بغداد قد أثار قلقا من التعلق لدى الدول الخليجية العربية ، لكن لم يتم التعبير عنه بلمة صورة .

(٢) ظل الوجود الفلسطيني في لبنان غير معرض للتهديد حتى نهاية العام . لكن تزايد النفوذ السوري حجب تاجر أزمة الخليج آثار مخاوف لدى منظمة التحرير من تمككه على هذا الوجود ، وخاصة في ظل التقدم الذي حدث في عملية بسط السلطة الشرعية بدما بمشروع « بيروت الكبرى » وقد وافقت المنظمة فورا على سحب قواتها من اقبح التفاح عندما تقرر انتشار الجيش الرقبي بها لكنها عبرت عن قلقها من قارة قضية الوجود العسكري الفلسطيني في الجنوب صورا رغم أنها لم تلوح بشكل رسمي ومباشرة حتى إبعاد التقرير للنشر .

المتحظة على منهجه في التحرك السياسي .

وفي هذا السياق أيضا ، جاءت العملية الحرة الثالثة التي قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية في ٣٠ مايو ، وما أدت إليه من توتر بين المنظمة والولايات المتحدة ، لتضيق قضية خلافة جديدة في العلاقات بين مصر والمنظمة مؤداهما كيفية التعامل مع الشروط التي وضعتها واشنطن لاستمرار الحوار الأمريكي الفلسطيني . ومع ذلك فقد بذلت مصر جهودا مكثفة لاتفاق واشنطن بعدم إنهاء هذا الحوار . كما استمرت هذه الجهود عقب صدور القرار الأمريكي بتعليق الحوار . وبصفة عامة كان واضحا أن مصر والمنظمة حريستان على الحفاظ على قدر من التنسيق ، في ظل موقف عربي عام يتسم بالازعاج تجاه القرار الأمريكي برز خلاله دعم سعودي قوي للمنظمة عبر البيان الرسمي الذي أكد على التلق والأسف للقرار الأمريكي ، وأشار إلى أن منظمة التحرير لم تترك فرصة لحسن النوايا إلا وقامت بها ، والذي واكب قيام الملك فهد بن عبد العزيز بتقديم تبرع شخصي قدره ٢٠ مليون ريال سعودي لدعم الانتفاضة .

ومع ذلك ظل الموقف العربي العام تجاه القرار الأمريكي بشأن تعليق الحوار مع منظمة التحرير عند مستوى أقل مما تطمح إليه قيادة هذه المنظمة من اتخاذ إجراءات محددة ضد الولايات المتحدة ، والتي وصفها بيان لجنتها التنفيذية الصادرة في ٢٢ يونيو بأن تكون بحجم التحدي الصهيوني الأمريكي .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأنه رغم الاستقرار العام للعلاقات العربية الفلسطينية خلال النصف الأول من العام فقد كانت هناك أزمات محدودة في بعض الحلقات الرئيسية لهذه العلاقات ، وخاصة الحلقة المصرية . لكن الأهم من هذه الأزمات نفسها ، كان مناخ القفور التام الذي اكتشفت العلاقات المصرية الفلسطينية منذ وصول محاولات الترتيب لحوار القاهرة إلى طريق مسدود . وانعكس ذلك في تناقص الاتصالات المباشرة وخاصة على مستوى القمة . ويبدو أن هذا التراجع أتاح للفرصة لتنامي نوع من سوء الفهم المتبادل وصل إلى ذروته في التوتر الذي ترتب على خطاب عرفات أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انتقد بتونس في ١٨ يوليو بدعوة من منظمة التحرير . فقد تضمن ذلك الخطاب إشارات مباشرة إلى اعتماد مصر على المساعدات الأمريكية ، وإلى عدم اتخاذها موقفا حازمازاء تهديد أثيوبيا للأمن العربي ولماه النيل ، وأخرى غير مباشرة إلى ترك منظمة التحرير وحدها بعد إلقاءها بتقديم التهميات التي طلبتها الولايات المتحدة لهذه الحوار الإسرائيلي الفلسطيني . وأثار ذلك الخطاب ، الذي أيده وزير الخارجية العراقي خلال الاجتماع رد فعل مصر غاضب . وكان هذا أول

لكن بشكل عام يمكن القول بأن العلاقات الفلسطينية العربية اتسمت بحالة من الاستقرار العام خلال النصف الأول من ١٩٩٠ . وكان الانتظام النسبي لأعمال اللجنة العربية لدعم الانتفاضة مؤشرا آخر على ذلك . ومع ذلك فقد ظهرت عدة مشكلات متفرقة في علاقات المنظمة مع بعض الدول العربية وخاصة مصر ، في إطار سلسلة الأزمات الدورية المحدودة التي تمر بها العلاقات المصرية الفلسطينية منذ ١٩٨٩ . لكنها لم تكن مؤثرة جوهريا على مسار العام لهذه العلاقات . ويمكن الإشارة هنا إلى التوتر المحدود الذي حدث أثر عملية الهجوم على أنوبيس السياح الإسرائيليين في طريق القاهرة الإسماعيلية في فبراير . وقد أدى عدم تأييد قيادة منظمة التحرير لهذا الهجوم ووجود دلائل قوية على عدم مسئوليتها عنه إلى سرعة احتواء تأثيره ، بحيث اقتصر تداعياته على الساحة الإعلامية . وقد وجه الاعلام المصري انتقادات منيابة إلى منظمة التحرير ، وتركز بعضها على قيادات فلسطينية محددة . ورد اتحاد العمال الفلسطيني واتحاد الكتائب الفلسطينيين ببيانين عنيفين حويا هجوما حادا على بعض القيادات الصحفية المصرية ودعوة نقابة الصحفيين في مصر إلى تطبيق عضويتهم بها . كما تصدت بعض المطبوعات الفلسطينية للرد على الانتقادات التي وردت في الاعلام المصري .

لكن المشكلة الأهم التي أحدثت تأثيرا سياسيا سلبيا على العلاقات المصرية الفلسطينية اقتصرت بما أبدته منظمة التحرير من تحفظ على عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة قبيل الاجتماع الدوري لمجلس الجامعة بتونس في مارس . ولم يكن هذا الموقف الفلسطيني متوقعا في القاهرة التي لم تجد مبررا له ، خاصة وأن منظمة التحرير سبق أن قامت بدور مهم في تدعيم المصالحة المصرية . العربية وعودة مصر إلى الجامعة . لأن مصر أعطت اهتماما كبيرا لقضية عودة الجامعة ، فقد كان من الطبيعي أن ينعكس الموقف الفلسطيني من هذه القضية على العلاقات بين الطرفين .

والملاحظ عموما أن الأخفاق الذي منيت به جهود تحريك عملية التسوية بإجراء حوار فلسطيني إسرائيلي بالقاهرة ، أدى إلى قدر من التراجع في ارتباط منظمة التحرير بمصر في ذلك الوقت ، خاصة وأن الفترة التي أعقبت انهيار الائتلاف الإسرائيلي السابق في منتصف مارس شهدت جهودا فعليا لجهود التسوية رغم استمرار مصر في تأكيد ضرورة استمرار هذه الجهود . وفي هذا المناخ كان من الضروري أن تظهر خلافات مصرية فلسطينية لم تكن ظاهرة من قبل حول أساليب التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة . كما أن تعثر الترتيب للحوار الثلاثي أدى إلى اضعاف مركز رئيس منظمة التحرير تجاه القيادات

نحو يخلو من الأمانة إلى الموقف المصري ، فقد أدى الموقف العدائي الذي اتخذته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الأراضي المحتلة تجاه مصر في ذلك الوقت إلى استمرار ذلك التوتر قبيل الفزو العراقي للكويت مباشرة .

وبدا في ذلك الوقت أن العلاقات الفلسطينية العربية على أعقاب مرحلة جديدة يمثل ارتباط منظمة التحرير بالعراق وتطور علاقتها مع مصر أهم محدداتها .

مؤثر تجريبي على تطور نوع من التعارض بين ارتباط منظمة التحرير المتزايد بالعراق وبين علاقتها مع مصر في حالة تضر جهود التسوية ، وما يعنيه ذلك من اضغاث لمعسكر « الاعتدال » العربي وتزايد الاحباط في الأوساط الفلسطينية ، في الوقت الذي كان العراق قد انتقل إلى تبني موقف دعائي راديكالي حاد تجاه إسرائيل منذ ربيع هذا العام . ورغم أن الاتصالات التي أعقبت اجتماع وزراء الخارجية أسهمت في الحد من هذا التوتر وخاصة بعد أن أعاد عرفات وطاريق عزيز تفسير ما ورد في خطابيهما على

ثانيا : القضية الفلسطينية في ظل أزمة الخليج

موقف معارض لادانة العراق ، متفقة في ذلك مع مجموعة الدول العربية التي تحفظت على القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بادانة الغزو العراقي للكويت في اليوم الثاني للأزمة . وقد تبنت قيادة منظمة التحرير المبرر الذي قدمته هذه الدول في معيها للحيلولة دون اتخاذ موقف عربي حاسم تجاه الغزو ، وهو أن خطوة كهذه تضر بالاتصالات الجارية من أجل إنهاء الأزمة . ورغم وضوح التصلب العراقي خلال الاتصالات الأولى ، تمسكت منظمة التحرير بهذا الموقف على أساس أنها تفضل القيام بدور الوسيط في الاطار العربي .

وقد حاولت قيادتها ، بالفعل إيجاد حل للأزمة بالتعاون مع دول عربية وخاصة بعض دول المغرب العربي واليمن والأردن . لكن موقفها الذي بدأ منحازا للعراق خلال القمة الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس أفضها المصادقية لدى المعسكر العربي الراض بحسم للغزو . ولذلك لم تتكرر زيارات عرفات لمصر والسعودية ، والتي تمت خلال الأسبوع الأول للأزمة . ففي تلك القمة بذل عرفات أقصى جهد لمنع إصدار قرار بادانة العراق وتأييد استماتة السعودية بقوات أجنبية وعربية . واتخذت المنظمة موقف الرفض لمشروع القرار الذي صدر بأغلبية ١٢ دولة ، لكنها عادت بعد أيام لتحمل موقفها رسميا من الرفض إلى التحفظ .

والملاحظ أنه على عكس الدول العربية التي لم تؤيد ذلك القرار ، لم يتضمن الخطاب الرسمي للمنظمة بشكل واضح الدعوة لانسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية .

كما كانت الطرف العربي الوحيد الذي أيد رسميا المبادرة العراقية في ١٢ أغسطس التي ربطت حل الأزمة بالقضايا الأخرى في المنطقة .

إذا كانت الأزمة التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت قد أدخلت المنطقة بأسرها في مرحلة جديدة من تطورها ، أصبح من الضروري التعرف على موقع القضية الفلسطينية في هذه المرحلة . ويقتضي ذلك القاء نظرة على الموقف الفلسطيني من الأزمة بجميع جوانبه ، وتحليل تأثيراتها على هذه القضية وخاصة طرفيها الرئيسيين الممثلين بإسرائيل ومنظمة التحرير .

١ - المواقف الفلسطينية من أزمة الخليج

رغم صعوبة الحديث عن موقف موحد لمختلف القوى الفلسطينية سواء خارج أو داخل الأراضي المحتلة تجاه أزمة الخليج ، يمكن ملاحظة وجود خط رئيسي متعاطف مع السياسة العراقية أو على الأقل متفهم لها . وقد عبرت عن هذا الخط قيادة المنظمة التحرير والفصائل في إطارها . ويدخل في إطاره مع مزيد من الجنوح نحو تأييد الموقف العراقي الاتجاه الذي تبنته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامي في الأراضي المحتلة . أما حركة « حماس » التي كانت قريبة من هذا الخط خلال الأيام الأولى للأزمة ، فقد أخذت في الابتعاد عنه بعد ذلك صوب موقف أكثر توازنا مع ميل للتمييز ضد السياسة العراقية .

ومعنى ذلك أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في إطار الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج .

الاتجاه الأول : الذي عبرت عنه قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسية العاملة في إطارها . وقد اتسم بالتمزق

وفي هذا الاطار ركز الخطاب الرسمي الفلسطيني على الخطوط العالمة التالية :

- أن الحل العربي لازمة الخليج هو المبول الوحيد للحفاظ على المصالح العربية للملأ والمصالح الدولية بالمنطقة في أن واحد .
- أن هذا الحل لابد أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر .
- أن القوات العربية يجب أن تقوم بالدور المطلوب لحماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبي الذي ينفى وضعه تحت علم الأمم المتحدة إذا كان ضروريا .
- مناقشة الدول الأوروبية المعنى للحيلة دون اندلاع حرب .

ولم تخرج المواقف التي اتخذتها معظم الفصائل العاملة في إطار منظمة التحرير عن هذا التوجه العام . لكن كان من الطبيعي أن تتخذ جبهة التحرير العربية التابعة للعراق موقفا متطابقا مع سياسته ، وأن تسعى لتجديد متطوعين للقتال إلى جانبه .

كما أن جبهة التحرير الفلسطينية تطرقت أيضا في دفاعها عن الموقف العراقي إلى حد التهديد بمهاجمة المصالح الأمريكية . أما الجبهة الشعبية ، التي طالما تحفظت على السبله المرافقة ، فقد أصبح أكثر اعتدافاً من بغداد ، وركز خطابها على ما أسمته مواجهة العدوان الأمريكي على العراق والكويت . وقام زعيمها جورج حسن بأول زيارة لهبداد منذ منتصف السبعينيات وبالنسبة للجبهة الديمقراطية ، فقد أدت الأزيمة إلى تكريس الانقسام في صفوفها ، حيث أنصوت مجموعة يسار عبد ربه في إطار الخط الرئيسي لمنظمة التحرير ، بينما تميزت مجموعة حواتمه بانتقادها للغزو العراقي لكن مع إعطائها الأولوية لمواجهة الوجود العسكري الأجنبي بالخليج . كما تبني الحزب الشيوعي الفلسطيني موقفا متسجما مع القيادة منظمة التحرير ، الأمر الذي أخرجه عن المجرى العام لمواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية التي أدانت الغزو العراقي بفر أدانتها للتدخل الأمريكي .

والواضح أن قيادة المنظمة لم تلجأ إلى أساليبها التقيدى في المناورة ، التي طالما استخدمتها للحفاظ على نوع من التوازن في علاقاتها العربية . وكان تزايد اعتمادها على العراق ، كما سبق الإشارة ، عاملا رئيسيا يضر ذلك . وبخلاف إليه تأثير الاحباط الفلسطيني من تضرر عملية التسوية . في الوقت الذي تفجرت الأزيمة ، كان هذا الاحباط قد بلغ الذروة مع موقف الجهود التي كانت مبنولة لترتيب حوار فلسطيني - إسرائيلي ، فضلا عما وكب ذلك من تزايد هجرة اليهود السوفيت وقد أدى هذا الاحباط إلى تأثير مبشر

على موقف قيادة المنظمة ، التي بدت في الأيام السابقة للأزيمة في حالة تراجع تسعى عن الخط المعتدل الذي تبنته قبل ذلك .

والاتجاه الثالث : الذي عبرت عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامي أتمم بالاتجاه الأكثر وضوحا للعراق . فقد تبنت هذه القيادة وجهة النظر العراقية التي تبرز إجتياح الكويت في بيان خلص أصدرته في ١٢ أغسطس بعنوان بيان مجبهة الغزو الامبريالي فقد ركز ذلك البيان على التركة الاستعمارية وتقسيم الوطن العربي وإصرار الدول الامبريالية على مصادرة الثروات العربية من خلال وضعها تحت سلطة مجموعة من الحكام الموالين لها لأدعوا مثلت المليارات في بنوك الامبريالية . وهم الذين يطمعون مصالح أمتهن من الخلف ، وأغرقوا أسواق النفط حتى هبط أسعاره وخسرنا عشرات المليارات من الدولارات في انهيار البورصة في حين تتضور الشعوب العربية جوعا .

كما أعطت القيادة الموحدة للانتفاضة كل الأهتمام لقضية الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واعتبرت أن المعركة الأساسية هي التصدي لهذا الوجود . وشنت هجوما حادا على السعودية ومصر ، مع الاحكام في البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه إلى مناقشتها .. اتخاذ موقف دائم للعراق في وجه العدوان الأمريكي بغض النظر عن الخلافات بين الجانبين لكنهما لم تلبث أن هاجمت سوريا بعد ذلك عندما أرسلت قوات إلى السعودية .

لكن الملاحظ أن الشخصيات الوطنية البارزة بالأراضي المحتلة اتخذت موقفا أقل انحيازاً للعراق ، حيث وقع عدد كبير منهم على بيان تمايز عن بيان القيادة الموحدة في عدة نقاط أبرزها (٣) :

- الرضف الواضح للغزو العراقي الذي أطلق عليه دخول العراق للكويت لكنه مع وضعه في إطار أشمل وفقاً لعمدا عدم شرعية للاستيلاء على الأراضي بالقوة وعدم جواز اللجوء إلى الخيار العسكري في حل النزاعات بين الدول مع التأكيد على عدم جواز تجزئه الشرعية الدولية ورفض الازدواجية في المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الأمم المتحدة .

- عدم اتخاذ موقف مساند للعراق ، وغياب شعارات التحية إلى جانبه التي رفضتها القيادة الموحدة مثل شعار مصافدة الشعب العراقي البطل في تصديه وبشجاعة أمام القوة

(٣) أبرز الموقعين عليه فيصل الصني ، ود . مري نسبه ، ورضوان أبو جهل ، ود . صائب عريضة ، وغسان الخليل ، ورياض المالكي ، وزهرة كمال

الفلسطينية فقد اكتفت الشخصيات الوطنية في مخاطبتها للجماهير العربية على الدعوة إلى تحمل مسؤولياتها المصيرية في التصدي لهذه الهجمة الاستعمارية الخطيرة . وبدلاً من مهاجمة الدول العربية ، التي تصدت بقوة للغزو العراقي ، صعدت تلك الشخصيات إلى تحية دول المعسكر الآخر التي أطلقت عليها أسم الدول العربية التي اتخذت مواقف مشرقة .

الاهتمام بمخاطبة الأمم المتحدة ، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل كافة نزاعات المنطقة وخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وعلى هذا النحو ، يجوز استنتاج أن الشخصيات الوطنية في الأراضي المحتلة حرصت على اتخاذ موقف أكثر توازناً ، أو أقل في عدم ترازنه ، من الموقف الذي تبنته القيادة الوطنية للانتفاضة . ويمكن تفسير ذلك تبين مواقف وظروف كل من الفريقين . فقيادة الانتفاضة هي بالأساس قيادة ميدانية تنتمي إلى التنظيمات الداخلية المرتبطة بكل من حركة فتح ، والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي . وهي قيادة سرية وغير معروفة مما يتيح لها فرصة للتعبير عن المواقف الحادة المؤيدة للعراق التي أعربت عنها الجماهير في الأراضي المحتلة ، على عكس الشخصيات الوطنية التي تعتبر شخصيات عامة معروفة ولها اتصالاتها الدولية وتتلقى بالتواصل والصخبين في القدس ، ومن ثم تحرص على استخدام لغة أقل حدة .

والملاحظ أن حركة الجهاد الإسلامي اتخذت موقفاً يتفق في أسسه مع موقف القيادة الموحدة للانتفاضة ، لكن مع صياغة دعمها للسياسة العراقية في إطار جهادي من زاوية أن بغداد أصبحت في موقع يتيح لها قيادة الجهاد ضد الاستعمار الغربي الذي يقف وراء الاحتلال الصهيوني لفلسطين . وفي هذا الإطار دعت أبناء الشعب الفلسطيني وأبناء العروبة والإسلام لأن يأخذوا دورهم الطليعي في الجهاد كما تميز موقف هذه الحركة بالتموج إلى إيران ، ودعوتها إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة ومساندة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقي المسلم .

أما الاتجاه الثالث : الذي عبرت عنه حركة « حماس » فقد تميز بأجتهازه مرحلتين يمكن ملاحظتها أيضاً في تطور مواقف تنظيمات الأخوان المسلمين في بعض البلاد العربية : مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل العسكري الأجنبي ، ثم مرحلة التوازن بالنظر إلى الغزو العراقي للكويت بدرجة لا تقل أهمية عن هذا التدخل . فقد أصدرت « حماس » في البداية بياناً يطلب عليه موقف أقرب إلى

العراق بموده عداه حاد للغرب على أساس أن الحذور الغربية الهائلة في الخليج ليست لتفكيك العراق وحده وإنما لتفكيك الأمة جمعاء وليقلتها في حالة من الذل والهوان تجعلها لامتلك حتى مافي أيديها ودعت إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه الغزو الأمريكي الجديد ، وإلى تسوية الأزمة في الأطار العربي الإسلامي وبما يقتضيه الحق والعدل .

لكن حركة « حماس » لم تلبث أن عدلت بعد أيام لتعيد للنظر في موقفها ، وتصدر بياناً آخر أتمم بالتوازن الذي أفتقده البيان الأول ، حيث دعا إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وإحلال قوات عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة . كما أكد ضرورة أن يكون لشعب الكويت حقه في اختيار مستقبل بلده ، وأن يتم حل الخلافات في إطار عربي إسلامي يتيح دراسة مطالب العراق . وتميز ذلك البيان أيضاً بتعامله مع محنة الكويتيين ، فقال : «إننا هنا في فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات .

والملاحظ أن تقديرات إسرائيلية متعددة أشارت إلى أن هذا التعبير في موقف « حماس » أدى إلى قدر من التراجع في نفوذها داخل الأراضي المحتلة ، حيث مالت الشارع الشعبية وخاصة في الأشهر الثلاثة الأولى للأزمة نحو العراق . وكانت المظاهرات المؤيدة لصدام والتي ترفع صورته العلم العراقي دليلاً واضحاً على ذلك ، إلى جانب ما أكدته مراسلون صحفيون من تأييد واسع للعراق من أبناء الضفة والقطاع . كما أظهرت استطلاعات الرأي العام هذا الميل الشعبي الواضح للعراق .

ويحتاج تفسير هذا الموقف إلى البحث في عاملين أسهما في تشكيله :

أولهما : الاحباط الشديد في أوساط سكان الأراضي المحتلة ليس فقط من أمريكا التي أصرت على الانحياز لاسرائيل في كل الظروف ، ولكن أيضاً وربما أهم الاحباط من النظام العربي الذي يبتلو ينظرون إليه على أنه لا يهتم الحد الأدنى من المصادنة لهم ، بل ويعملونه المصنولية عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بسبب ما أظهره من عجز عن مواجهته ويبدو أن قسماً كبيراً من غضبه على النظام العربي راجع إلى ما يتسم من ركود ، وبالتالي فإن أي تحريك لهذا الركود يقابل بترحيب تنقلق أي كان المحرك بغض النظر عن الوجهة التي يحدث فيها هذا التحويل .

وثانيهما : أن هذا الغضب على النظام العربي يولد مشاعر مأساوية مؤداهما الرغبة في أن تنتهجر الأوضاع بالمنطقة إلى الذروة التي قد تفتح الباب أمام احتمال تغيير الأمر الواقع ، وفي ظل سيادة هذا المناخ من المشاعر ، يصبح من الممكن

إلى قضايا الخلاف بين القيادة الموحدة و « حماس » . ولكن هذا الخلاف الجديد أخذ في التراجع نسبياً نتيجة التغير الذي حدث في موقف القيادة الموحدة تجاه الأزمة في اتجاه الحد من الخطاب الذي ظهر متطابقاً مع الخطاب العراقي في البداية . فبعد حوالي شهرين على بدء الأزمة اتجه موقف القيادة الموحدة للتمايز نسبياً عن الموقف العراقي ، وأخذ يعمل إلى إثارة كل الاحتلالات في المنطقة مهما كانت المبررات وفقاً لما جاء في نتائجها رقم ٦٢ الصادر في آخر سبتمبر . وتوكلت ذلك مع تغير تدريجي في الاتجاهات الشعبية بالأراضي المحتلة التي عذت أكل حماساً للعراق بعد أن هدأت المشاعر وعادت أعداد كبيرة من الفلسطينيين العاملين بالكويوت إزرووا قصصاً واقعية عن الممارسات العراقية خلال الغزو والتي طال بعضها الفلسطينيين بالكويوت .

وفي هذا الإطار قرب نهاية العام إن شمة تطورا في اتجاه اقتراب القيادة الموحدة و « حماس » من نقطة تماس ، وإن ظلت الأولى أقرب إلى التعاطف مع العراق وبقيت الثانية أقرب إلى التوازن النسبي مع ميل بعض قياداتها إلى التعاطف مع الموقف المناوئ للعراق .

٢. تأثير الأزمة على طرفي القضية الفلسطينية :

أ. تأثير الأزمة على إسرائيل :

تفجرت أزمة الخليج في لحظة أسست بانعدام اليقين في إسرائيل بشأن مستقبل دورها في الإستراتيجية الغربية ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة الذي أتيح لها خلاله التمتع بمكانة هامة في هذه الاستراتيجية . وبسبب طبيعة هذه الأزمة ، وما ترتب عليها من انقسام عربي حاد امتد إلى المستوى الشعبي ، فضلت الولايات المتحدة أن تتمتع إسرائيل عن الظهور أكثر من اللازم ، وأن تلغزم الجهود في التعامل معها ، وتبقى بعيدة عن التحالف السياسي الذي تبذل في مواجهة العراق وعن الحشد العسكري الذي جرى بناءه في منطقة الخليج . وكان من الضروري أن يؤدي ذلك لإثارة تساؤلات جديدة عن حقيقة تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية ، بل وعما إذا كانت قد أصبحت عبئاً على الإستراتيجية الأمريكية عندما يتعلق الأمر بصراعات عربية وعربية .

وحتى هذا الموضوع باهتمام كبير في النواثر السياسية والأكاديمية الإسرائيلية ظهر في ثلثائه قلق واضح إزاء حالة

النظر إلى شخص مثل صدام حسين على أنه المخلص ، ومن ثم تتلق الأحمال به وتجري ترجمتها في شعارات لا يتبع تدفق الأحداث اليومية فرصة للتوقف والتفكير في مصداقيتها إلا بعد فترة من الوقت . وفي هذا الإطار ساد اعتقاد في الأراضي المحتلة بأن أزمة الخليج ستنتهي أهمية إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة ، مما يتيح الفرصة لمشرد توازن جديد في المنطقة إذا تمكن العراق من الصمود . وبالتالي روى إنه حتى إذا تأثرت القضية الفلسطينية سلباً بالأزمة سيكون هذا أمراً مؤقتاً لأن أمريكا ستضطر بفعل التوازن الجديد للضغط على إسرائيل للتخلي عن الأراضي المحتلة .

وبسبب هذا الموقف الشعبي في الأراضي المحتلة ، بدأ خلال الأشهر الثلاثة الأولى للأزمة أن القيادة الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامي ، اللذين تزايدت أواصر الارتباط بينهما ، استعملتا على مساحلتين من الشوارع الإسلامي المؤيد لحركة « حماس » لكن الملاحظ في هذا الإطار أن القيادة الموحدة تبنت شعارات حركة الجهاد بشكل غير مصبوق ، وخاصة عقب أحداث الحرم القدسي في ٨ أكتوبر التي راح ضحيتها نحو ٣٠ فلسطينياً . فقد رفعت هذه القيادة شعارات الجهاد ، وطلعت على بيانها الصادر عقب تلك الأحداث الخطاب الجهادي عبر دعوتها للقضاء على الجنود المسوطنين اليهود والتضحية بالنفس . كما ورد تعبير « فلسطين » بدلاً من تعبير « الدولة الفلسطينية » الأثير لدى القيادة الموحدة .

ولذلك زاد ذلك البيان من استياء قوى السلام الإسرائيلية التي ظلت القيادة الموحدة حريصة منذ تأسيسها على فتح خطوط الحوار معها عن طريق الشخصيات الوطنية بالأراضي المحتلة . ومرة أخرى نلاحظ هنا التباين بين بيان القيادة الموحدة وبيان هذه الشخصيات حول أحداث القدس ، حيث خلا البيان الأخير من الخطاب الجهادي الذي طغى على البيان الأول ، وأهتم بالمقابل بالتركيز على أسس السلام الضرورية لتجنب مثل هذه الأحداث .

ويبدو أن الضعف النسبي الذي استثمرته قيادة « حماس » بسبب ميل قطاعات من جماهيرها إلى موقف القيادة الموحدة والجهاد ، دفعها إلى قبول التوصل إلى اتفاق مع حركة فتح ، في آخر سبتمبر ينص على إنهاء الخلاف القائم بينهما وتشكيل لجنة التنسيق بين أنشطتهما . وجاء ذلك الاتفاق محصلة لجهود توفيقية قام بها فيصل الحسيني وبعض شيوخ « حماس » في نابلس وطولكرم ، عقب اشتباكات عنيفة بالحجارة والمصى بين كوادر الحركتين ببعض المخيمات في منتصف سبتمبر .

ومع ذلك يمكن القول بأن أزمة الخليج أضافت بدأ جديداً

عدم الفعل التي فرضت على إسرائيل في أزمة الخليج .
وحتى عندما قورنت هذه الحالة بأخرى مماثلة لآب الأزمة
الأردنية والقطرانية عام ١٩٧٠ ، كانت الاستنتاجات تدع
ذلك التلق أكثر مما تحد منه . ففي أزمة ١٩٧٠ ، كان هناك
تعاون كامل إسرائيلي أمريكي في مجال متابعتها والاستعداد
لما يمكن أن تسفر عنه ، وخاصة بسبب القرب الجغرافي
لإسرائيل من ساحة أحداث تلك الأزمة وما كان ينطوي عليه
من تهديد مباشر لأمنها ، في حالة سيطرة المقاومة
القطرانية على الأردن . وهذا وضع غير قائم في حالة أزمة
الخليج . فرغم التحذيرات الإسرائيلية المتكررة من إدخال
قوات عراقية إلى الأردن ، لم يستطع مسئول إسرائيلي تأكيد
إن الغزو العراقي للكويت يهدد أمنها أو ينشئ وضعا
إستراتيجيا جديدا في المنطقة على حسابها . وفضلا عن
ذلك ، ما كانت الولايات المتحدة لترفض عام ١٩٧٠ تدخل
إسرائيل مباشرة في حالة عدم تمكن الملك حسين من
السيطرة على الأمور . أما في أزمة ١٩٩٠ ، فتم رفض
أمريكي حاسم لأي تدخل إسرائيلي مهما كانت تداعياتها .
ولذا أثير تساؤل مهم في أكثر من ندوة إسرائيلية متخصصة
عن قيمة الحلف الإستراتيجي إذا لم يتمكن الحليف من مساندة
حليفه وقت الأزمة ، بل وإذا أصبح أحد الحليفين ينظر إلى
مساعدة الآخر له كعبء يحرص على تجنبه . وإرتبط بذلك
التساؤل عما إذا كانت أزمة الخليج قد برهنت للأمريكيين
على محدودية ، والخيار الإسرائيلي ، في المنطقة .

وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية إزاء هذا الواقع أن توجد
لها دوراً غير مباشر يطرح نفسها لدى الولايات المتحدة
كمصدر معلومات دقيقة على العراق ، إنطلاقاً من أن
المعلومات المخابراتية المتوفرة عنه لدى الدول الغربية
مشوبة بعدم الدقة وسوء التقدير . ولذلك وجدت في هذا
الجانب فرصة لتعويض عدم مشاركتها الفعلية بالأزمة ،
حيث طرحت نفسها دور الخبير بالشئون العراقية على أمل
أن يتبع لها ذلك التأثير على مجرى الأحداث عن بعد . وثمة
ما يدل على حدوث تعاون أمريكي إسرائيلي بالفعل في هذا
المجال مثل تبادل المعلومات عن تحركات القوى العراقية
وانتشارها ، والمساعدة الإسرائيلية في فك رموز الصور
الجوية التي تلتقطها الأقمار الأمريكية .

ومع ذلك فقد أنطوت بعض تداعيات الأزمة على
تطورات في العلاقات الأمريكية العربية مثقلة لصانع القرار
الإسرائيلي ، وأهمها :

- القرار الأمريكي بإعفاء مصر من ديون العسكرية دون
معاملة إسرائيل بالمثل ومعروف أن ثمة ديونا عسكرية
مستحقة على إسرائيل للولايات المتحدة قيمتها حوالي عشرة
مليار دولار ، تم تحويل ٥,٥ ملياراً منها إلى دين خاص

بأسعار فائدة أقل في فترة سابقة ، وبذلك بقي مبلغ ٤,٥ مليار
لإسرائيل مصلحة أكيدة في التخلف من عبئه .

- موافقة الإدارة الأمريكية على بيع صفقة سلاح كبيرة
للمعودية تابنت المصادر في تحديد قيمتها ، الأمر الذي دفع
مسؤولين إسرائيليين إلى إثارة قضية مستقبل التفوق النوعي
الإسرائيلي على الدول العربية ، والمطالبة بمزيد من
للمساعدات الأمريكية للحفاظ على هذا التفوق .

- التمسك الذي طرأ على العلاقات الأمريكية السورية ،
الأمر الذي أثار قلقاً إسرائيلياً من إمكانية أن يؤدي هذا
التطور إلى اتجاه الولايات المتحدة لإعطاء اهتمام أكبر
لقضية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لأمس لا تتفق
مع ما تسعى إليه إسرائيل .

وقد دفعت هذه التطورات بعض المعلقين الإسرائيليين
لتحديث عن إمكان حصول حلفاء أمريكا العرب على
« فيفو » في المستقبل بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية
والملاحظ أن بعضهم تعد بالميلفة في التعبير عن هذا القلق ،
رغم الموقف الإسرائيلي الرسمي المؤيد للسياسة الأمريكية
تجاه أزمة الخليج ، وذلك في إطار خطاب سياسي موجه من
أجل مساندة الإدارة الأمريكية للحصول على مقابل تنتمي
علاقتها العربية . ويمكن القول بأن الرسالة التي سعت
إسرائيل لإبلاغها إلى واشنطن في هذا المجال هي أنها لا
تعرض على تنامي التعاون الأمريكي العربي ، شرط ألا
يكون ذلك على حسابها أو بالخس من العلاقات الأمريكية
الإسرائيلية ، خاصة وأنها التزمت بال مطلب الأمريكي
المتعلق بعدم التدخل في أزمة الخليج وحرصت على تجنب
أي سلوك يمكن أن يؤدي لأحراج واشنطن في إدارتها لهذه
الأزمة . وهذا ما حاوله بالفعل ثلاثة وزراء إسرائيليين
زاروا واشنطن بالتتابع خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وقبل
زيارة شامير لها في ديسمبر ، هم وزراء الخارجية والدفاع
والمالية . وقد حمل ثلاثتهم قائمة مطالب تتعلق بتزويد
إسرائيل بمساعدات اقتصادية وعسكرية إضافية أهمها :

- رصد مبالغ إضافية لبرنامج المساعدات العسكرية
السوي لإسرائيل لتمكينها من مواجهة الأعباء الدفاعية
الجديدة التي ترتبت على أزمة الخليج .

- زيادة مستوى المشاركة الأمريكية المالية والفنية في
برنامج التطوير والإنتاج العسكري الإسرائيلي ، وخص
برنامج الصاروخ الجديد المضاد للصواريخ الباليستية .

- تزويد إسرائيل بأسلحة ومعدات عسكرية جديدة على
أسس الاعانة والتأجير .

ورغم امتناع المصادر الرسمية الأمريكية عن الإشارة
إلى نتائج المحادثات التي جرت حول هذه المطالب ، فقد

تباينت المصادر الإسرائيلية تقييمها لهذه النتائج ما بين القول بالموافقة على كل المطلوب أو على بعضها .

وأيًا كان الأمر فثمة ما يدل على أن إسرائيل حققت مكاسباً لا بأس بها من مسدّد التسليح فيتحه لأزمة الخليج التي أتاحت لها أيضاً إمكانية تصعيد أعمال القمع في الأراضي المحتلة في ظل الانشغال العربي والدولي بهذه الأزمة ، فضلاً عن توطين أعداد إضافية من المهاجرين السوفيت الذين وصل عددهم خلال العام إلى حوالي ٢٠٠ ألف .

لكن هذا لم يكن كافياً للحد من قلق الدوائر الإسرائيلية مما تستشعره من تراجع دورها الاستراتيجي ، في الوقت التي تزايدت أهمية دول أخرى بالمنطقة وخاصة مصر وتركيا . وظل الإصرار الأمريكي على عدم قيام إسرائيل بدور مباشر في الأزمة مصدراً مستمراً لهذا لقلق ، الذي غناه أيضاً ادراك ما يعنيه الانغماس الأمريكي بالاحتفاظ على الإجماع الدولي في مواجهة العراق من إمكان تزايد الخلاف بين الطرفين بشأن القضية الفلسطينية .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن ، أزمة الخليج أثارت قلقاً في إسرائيل من تراجع أهميتها في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ، بما يعنيه ذلك من أضعاف أحد أهم مصادر قوتها التي طالما تلاحقت لها تعطيل وإفشال الكثير من جهود التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

وبغير ذلك تسأولاً مهماً عن حسابات المكسب والخسارة بالنسبة لإسرائيل في مجرى أزمة الخليج . ولعل أهم ما يطوى عليه هذا التسأول هو ما إذا كانت هزيمة العراق الذي كان قوته العسكرية قد أصبحت مصدر تهديد لها ، كافية لتعويض تراجع دورها الاستراتيجي خلال الأزمة ، وقد أثير هذا التسأول بالفعل ، وبأشكال مختلفة ، في ندوات وحوارات إسرائيلية متعددة ظهر خلالها تباين وجهات النظر في الاجابة عليه . ومع ذلك يمكن استخلاص أن ثمة تيار قوي في الفكر والسياسة الإسرائيلية ينهى موقفاً يؤكد أن تراجع دور إسرائيل الاستراتيجي لا يمكن تعويضه بأي مكسب آخر لو كان تعظيم القوة العسكرية العراقية ، وخاصة إذا جرى ذلك في حرب لا تشارك بها إسرائيل .

ب. تأثير الأزمة على منظمة التحرير الفلسطينية :

لدى الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير تجاه أزمة الخليج إلى الإضرار بصورتها الملمة على الصعيد الدولي . والملاحظ أن قيادة المنظمة لم تكن غير مدركة لهذا الضرر . فقد أقر بذلك مسئولون كبار بها مثل بسلام أبو شريف مستشار

رئيسها ، عندما برر موقفها بالرغبة في التوطين بدور دبلوماسي هادئ ، عارفين أن الفلسطينيين سيخسرون موقفاً لدى الرأي العام ، لكننا سنكون المنتصرين في النهاية من جهة منع متفجر حرب في المنطقة ، . كما حاول بعض ممثلي منظمة التحرير في الدول الغربية الحد من هذا الضرر عبر التركيز على أن موقف المنظمة من الأزمة أسوأ ، فهمه عمداً ، رغم أن لم يتعد دور الوساطة إلى الاحتياز لأى طرف .

لكن الصورة التي شاعت لموقف المنظمة أنها قبلت استيلاء دولة على أرض دولة أخرى بالقوة ، ووجدت أعتذاراً لهذا الانحلال ، وسقطت في اختبار عملي لمصادقة سياستها المعتدلة ، وأصبحت أسيرة للتطرف العراقي الجديد ، بما يعنيه ذلك من تعقيد عملية السلام في المنطقة .

ولزاء ذلك قامت منظمة التحرير بتحريك سياسي منظم شمل عدة محاور أهمها :

- اجراء اتصالات مباشرة مع عدة دول اوروبية ، وخاصة فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ، ومع الاتحاد السوفيتي والصين فضلاً عن فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة عن طريق فرنسا .

- محاولة استثمار مشكلة المواطنين الغربيين المحتجزين في العراق سواء قبل الاعلان الرسمي عن احتجازهم أو بعده . وقد حظي هذا التحرك باهتمام بعض الدول الأوروبية بالفعل ، وبأن لديها قدرة للتأثير على موقف العراق بشأنها ، مع التركيز بأنها قامت بدور فعال من قبل لتأمين سلامة الأجانب خلال الأزمة اللبنانية وتسلمت رسائل ثناء على هذا الدور من جهات عديدة .

- محاولة اقناع المجتمع الدولي بأهمية دور الوساطة الذي تقوم به في أزمة الخليج من أجل التوصل الى حل سلمي ، مع التذكير بقيامها بمثل هذا الدور في بعض الأزمات منذ سنوات .

- السعي لاستثمار مجزرة القدس في ٨ أكتوبر لاستعادة الانضمام الدولي بالقضية الفلسطينية ، من خلال العودة الى طرح قضية الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإدارة معركة دبلوماسية مع الولايات المتحدة مستغلة حاجتها الى الحفاظ على الإجماع الدولي في مواجهة العراق . لكن نجاح واشنطن في التخلص من هذا المأزق وتمكنها من التوصل الى صيغة وسطية صدر بمقتضاها قرار مجلس الأمن ٦٧٢ ، أحبط جزئياً هذا السعي مما أدى الى اثارة غضب قيادة المنظمة على مندوبيها بالأمام المتحدة واسلوبه في إدارة المعركة ومن ثم تعيين نائبه محله . لكن منظمة التحرير لم تحقق نجاحاً ملموساً مع ذلك في استثمار رفض إسرائيل لذلك القرار .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الوضع الدولي لمنظمة

١٨ - ١٩ أكتوبر ، كان من الصعب تجنب الانقسام حول ماطاليت به منظمة التحرير من اداة حاسمة للدعم الأمريكي لاسرائيل ، حيث طالبت بعض دول المعسكر المناوئ للعراق بنى صياغة محقة لهذا الموقف مما أدى إلى انسحاب معقل المنظمة وبعض دول المعسكر الآخر ، قبل أن تتمكن دول المغرب العربي من ايجاد حل وسط لانفاذ الموقف . والملاحظ أنه رغم محاولات قيادة منظمة التحرير الأبقاء على خطوط اتصال مع مصر ودول الخليج العربية وخاصة السعودية ، فقد فرض عليها الخيار الذي تبنته ازاء الأزمة أن تتركز اتصالاتها الأساسية مع دول المعسكر الآخر فاستثناء الاسبوع الأول للأزمة ، الذى زار خلاله عرفات كلام من القاهرة والرياض ، كانت تحركاته بعد ذلك بين عواصم دول المعسكر الآخر وخاصة صنعاء وعمان والجزائر والخرطوم وطرابلس ، اضافة الى بغداد التى حظيت بأكبر قدر من زيارته .

وهكذا وصلت العلاقات العربية لمنظمة التحرير الى أسوأ حالاتها . فإذا كان صحيحا أن الانقسام العربى إزاء أزمة الخليج هو الأكبر والأخطر منذ أن وجد النظام الاقلىمى العربى ، فقد أصبحت منظمة التحرير طرفا أساسيا فى هذا الانقسام مهما سعى خطابها السياسى الى اعطاء الانطباع برغبتها فى تجنب ذلك . فلم يحدث من قبل أن تدهورت علاقاتها مع نصف الدول العربية فى وقت واحد ، ومن بينها ثلاث دول رئيسية هى مصر والسعودية وسوريا .

ومن شأن وضع كهذا أن يضعف المنظمة بشكل غير مسبوق ، وخاصة عندما نأخذ فى الاعتبار تأثيراته الاقتصادية عليها وعلى سكان الأراضي المحتلة . فالمعروف أن دول الخليج العربية كانت أهم مركز للعمالة الفلسطينية عموما بما فى ذلك ابناء الأراضي المحتلة ، فضلا عن أنها من أهم مصادر تمويل منظمة التحرير بأشكال مختلفة .

فعلى صعيد العمالة الفلسطينية فى هذه الدول ، فقد اتسع نطاقها بشكل متزايد منذ السبعينات حين أخذت أعدادا كبيرة من ابناء الضفة والقطاع فى التماجد على وظائف بها ، وطلب بعض من عائلاتهم الانضمام اليهم . وبذلك تزايدت اعداد الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج ، رغم الصعوبات التى ظلت تكثف لتحديد هذه الأعداد بدقة لانفاد الأساس البنىانى . ولذا كانت كل المحاولات التى جرت فى هذا المجال تخلص إلى نتائج تقريبية . وتساعد مقارنة عدة تقديرات لتعداد الفلسطينيين العاملين بهذه الدول فى منتصف الثمانينات أعلى استخلاص المتوسطات التالية : ٢٧٠ ألفا فى الكويت ، ١٨٠ ألفا فى السعودية ، و ٧٠ ألفا فى الدول الأخرى نصفهم تقريبا فى الامارات .

والمفترض أن تكون هذه الأعداد قد زادت بشكل محدود

التحرير تدهور بشكل عام فى ظل أزمة الخليج رغم قدرتها على استمرار بعض تداعيات الأزمة للحد من هذا التدهور .

ولم يكن الوضع العربى للمنظمة أفضل حالا فى ظل الأزمة ، ان لم يكن أسوأ فقد أدى الموقف الذى تبنته حيالها الى تدهور علاقاتها مع دول الخليج العربية بدرجات متفاوتة وإلى مزيد من الغرور فى علاقاتها مع مصر . حقا لم يصل الأمر الى حد القطيعة الكاملة . فقد ظلت هناك خطوط اتصال مفتوحة وخاصة مع السعودية التى أسهم موقف الجالية الفلسطينية بها من البداية فى الحد نسبيا من غضبها على اختيارات منظمة التحرير . فقد أعلن ممثلو هذه الجالية ادانتهم الواضحة للمعان العراقى وتأييدهم للإجراءات السعودية الهادئة الى حماية أمنها ، وأبدوا استعدادهم للمشاركة فى الدفاع عنها . كما ساعدت أيضا فى هذا المجال الاتصالات التى قامت بها بعض القيادات الفلسطينية ذات العلاقة الوثيقة مع القيادة السعودية فقد تبنت هذه القيادات خطايا مختلفا بوضوح عما هو سائد فى الساحة الفلسطينية . فعلى سبيل المثال عندما أعلن ناطق رسمى سعودى فى اول سبتمبر استمرار مساندة بلاده للشعب الفلسطينى وقضيته ، وجه هانى الحسن المستشار السياسى لرئيس المنظمة تحية إلى الملك فقد تضمنت اعلان التضامن مع السعودية ملكا وحكومة وشعبا خاصة فى هذه الأيام والظروف العصيبة والاشارة الى أن تراب الأرض المقدسة غالى علينا وعزيز تماما كأرض القدس الشريف ، وبالتالي فإن أمن السعودية وسياستها على أراضيها أمر يهم الشعب الفلسطينى وقيادته ...

ومع ذلك كان من الطبيعى أن تنظر حكومة الكويت بكثير من الغضب الى الموقف الفلسطينى من الأزمة ، الذى وصفته بأنه مؤسف ويتعارض مع المصالح العربية ، والفلسطينية بالذات .

ورغم المحاولات التى بذلتها منظمة التحرير لتجنب أن يؤثر الانقسام فى العالم العربى تجاه أزمة الخليج على موقفه الموحد من القضية الفلسطينية ، ظهر أن من الصعب ضمان ذلك رغم أن بعض التطورات فى الأراضي المحتلة فرضت توحدا للموقف العربى تجاهها . وبدأ ذلك ملاحا خلال اجتماع لجنة القدس بالرباط فى منتصف أكتوبر ، حيث صدرت قراراتها بالاجماع مؤكدة على ادانة السياسات الاسرائيلية فى الأراضي المحتلة ، والمطالبة بفرض عقوبات على اسرائيل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتأمين حماية دولية للأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية فى فلسطين . وكانت هذه أول مرة تتخذ فيها السعودية والعراق موقفا مشتركا منذ تجر أزمة الخليج .

لكن لم يكن من الممكن ضمان استمرار مثل هذا الموقف الموحد . فنعما اجتمع مجلس الجامعة العربية بتونس فى

نتيجة الزيادة الطبيعية أساسا ، حيث اتخفض الطلب على العملة الأجنبية عموما في هذه الدول بعد ذلك

كما يفترض حدوث تغيير في توزيع العملة الفلسطينية فيما بينها نتيجة انتقال أعداد منها من الكويت الى السعودية أساسا وربما دول أخرى بسبب تشجيع سوق العمل الكويتية ، مما افرز ظاهرة هجرة من الكويت الى الدول الخليجية الأخرى لم تتوفر بيانات دقيقة بشأنها .

وقد أدى موقف منظمة التحرير من أزمة الخليج الى إثارة مشكلات الفلسطينيين العاملين في بعض هذه الدول وخاصة قطر خلال الأيام الأولى للأزمة ، حيث خشيت حكومتها من أن يؤدي وجود بعضهم في مواقع حيوية الى نوع من التهديد الأمني .

ومع ذلك تدل البيانات المتوفرة عن أعداد الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم من قطر على محدودية هذه الظاهرة . فتتراوح التقديرات بين ٤٢ شخصا وفقا لمنظمة العفو الدولية ، و٩٠ عائلة وفقا لأقصى تقدير فلسطيني . لكن مشكلة الفلسطينيين في قطر حظيت باهتمام تجاوز حجمها فيما يبدو بسبب شمول الترحيل لشخصيات مهمة أبرزها الوزير المفوض في سفارة فلسطين عبد الشافي صيام وأربعة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين هناك أحدهم وهو صالح اجروني نائب لرئيس الصندوق الوطني لمنظمة التحرير . كما كانت قطر الدولة الخليجية الوحيدة التي أعلنت صراحة حقها في اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بحفظ السلام والاستقرار على أراضيها ، في سياق يدل عن أوضاع الفلسطينيين المقيمين .

وبالنسبة لدولة الامارات نلاحظ تبليغ تقديرات بعض المصادر الفلسطينية لأوضاع الفلسطينيين بها . فبينما اشارت بعضها الى ترحيل خمسمائة منهم في منتصف ١٠ أغسطس ، نجد مصادر أخرى أحدهما منسوب الى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير نفسها تؤكد أن الفلسطينيين في السعودية والامارات لم يتعرضوا لاجراءات طرد .

وهذا ما أكدته أيضا جويد الفصين عضو اللجنة التنفيذية لمقيم في ابو ظبي عندما أشار الى عدم حدوث أي تغيير حيال الفلسطينيين المقيمين في دولة الامارات . ولتأثيرات بأحجام المصادر ان السعودية لم تتخذ اجراءات غير عادية تجاه الفلسطينيين العاملين بها رغم ضخامة عددهم ليس فقط على تسهيل الترحيل ولكن أيضا على مستوى التعامل اليومي معهم الذي خلا من المضايقات التي تعرضت لها فئات أخرى من العمالة العربية وخاصة اليمنية والأردنية .

ورغم ان القرار الخاص بالفاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض هذه الفئات يشمل الفلسطينيين أيضا ، الا ان تأثيرها عليهم لم يكن ظاهرا وتتمثل أهم الامتيازات التي ألغيت في الاعفاء من وجود كفيل للعامل الأجنبي أو شريك

سعودي للأجنبي الذي يعمل في مجال المهن الحرة . فكان من السهل على الفلسطينيين الذين حرموا من هذين الامتيازين ان يلجأوا الى اقرانهم الحاصلين على الجنسية السعودية لتقنينهم .

وعلى هذا النحو بدأ أن تأثير أزمة الخليج على العمالة الفلسطينية في دول هذه المنطقة ظل محددا حتى اعداد التقرير للنشر باستثناء الكويت ومع ذلك لا يمكن القول بأن الأمر قد انتهى عند هذا الحد . فالأرجح ان العصر الذهبي للعمالة الفلسطينية في دول الخليج قد غرب . والمتوقع ان تشهد الفترة المقبلة تناقصا تدريجيا ببطء لاعداد العاملين الفلسطينيين بهذه الدول ، من خلال عدم تجديد عقود العمل التي تنتهي مدتها .

اما بالنسبة للعمالة الفلسطينية في الكويت ، والتي تقدر بحوالي نصف اجمالي هذه العمالة في دول الخليج ، فقد تعرضت لكارثة نتيجة ضباب مخدراتها الكبيرة من ناحية ، وفقدان مصادر رزقها ، وسينعكس ذلك بالضرورة على اقتصاد الأراضي المحتلة ، حيث أن نحو ٥٠ ألفا على الأقل^(٤) من العاملين الفلسطينيين بالكويت هم من أبناء الضفة والقطاع . وكانت تحويلاتهم السنوية للأفراد والمؤسسات تقدر بحوالي ١٢٠ مليون دولار ، أي نحو ٨ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالأراضي المحتلة . كما ان عودة اعداد كبيرة من هؤلاء الى الأراضي المحتلة تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة بها ، خاصة وانها تزامنت مع فقدان نحو ٣٠ ألفا من أبناء الضفة والقطاع لأعمالهم في اسرائيل نتيجة احتلال المهاجرين السوفيت محلهم وبسبب نظام البطاقات الخضراء الذي يحظر على حاملها من نشاط الانتفاضة دخول اسرائيل ، فضلا عما تضمنته الخطة المالية للحكومة الاسرائيلية الحالية من وضع عقبات جديدة أمام الذين يحصلون على بدلات بطالة ، مما يفرض عليهم العمل في بعض الوظائف المدنية التي يعمل بها عرب الأراضي المحتلة .

ولذلك يبدو ان أبناء الأراضي المحتلة هم أكثر من سيتأثرون بانعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد الفلسطيني ، حيث تشمل معاناتهم أيضا نتائج انقطاع الدعم الكويتي ، والخلجي عموما لبعض المؤسسات الخدمية التي كانت تعتمد على هذا الدعم . وهي تشمل مؤسسات صحية وتعليمية متعددة .

(٤) يصعب تقدير الرقم بدقة فالأدارة المدنية في الضفة تقدم بحوالي ٤٠ ألفا من الذين يحملون بطاقات هوية تتيح لهم الإقامة في الضفة والقطاع . لكن مصادر فلسطينية تقول ان الرقم اكبر من ذلك .

المنظمة مثل سفر موظفيها بالدرجة الأولى في الطائرات وأقامتهم في الفنادق الضخمة وما إلى ذلك .

وعلى هذا النحو تكون أزمة الخليج قد أضعفت مركز المنظمة المالي على الصعيدين العربي والدولي ، ويسب لها خسائر مالية في أن واحد .

ج - أداء الانتفاضة في ظل الخليج :

عندما تفجرت أزمة الخليج ، كانت الانتفاضة بالأراضي المحتلة تعاني من حالة تراجع نسبي على النحو الذي سبق إيضاحه . وعلى عكس ماتوقعه بعض المراقبين من أن تؤدي الأزمة الجديدة - التي دفعت القضية الفلسطينية لركن قصي في الاهتمام العربي والعالمي - لتكريس هذا التراجع ، شهدت الأراضي المحتلة حالة نهوض محدود ومؤقت بالمقارنة بما كان عليه الحال في الفترة السابقة على الأزمة ومنذ العام الماضي .

ويمكن القول بأن الانتفاضة مرت بعدة مراحل متتالية بسرعة منذ تفجر الأزمة في نهاية ١٩٩٠ .

منذ انشبت المرحلة الأولى : بموجة تأييد شعبي للعراق على النحو الذي سبق إيضاحه عند الحديث عن الموقف الفلسطيني من الأزمة بتأثير الاحباط الشديد من النظام العربي ومن الانحياز الأمريكي المستمر لاسرائيل .

وأي ذلك إلى امداد الانتفاضة بزخم جديد بدأ في البداية بعيدا عن فضيتها الأساسية حيث كانت معظم فعايلتها موجهة إلى مساندة العراق ، سواء في المظاهرات التي تعقد تأييدا له وترفع صور رئيسه مع العلم العراقي إلى جانب العلم الفلسطيني أو في الاضرابات التي نظمت للاحتجاج على حشد قوات اجنبية في منطقة الخليج والملاحظ أن تلك المظاهرات شملت مناطق في الضفة الغربية لم تشهد تحركات شعبية على هذا المستوى منذ بداية العام ، كمناطق رام الله على سبيل المثال وابت المبادرة العراقية المعلنة في ١٢ اغسطس ، التي ربطت حل أزمة الخليج بتمسوية الأرض المحتلة ، إلى مزيد من التصديق لفعاليات الانتفاضة في كايبر من انحاء الضفة والقطاع .

وخلال هذه المرحلة بدأت مقدمات استعادة الانتفاضة لنمط المواجهات الجماعية الذي كان قد تراجع منذ العام السابق . ولا يمكن استبعاد تأثير التذاتيات الاقتصادية لازمة الخليج على هذا التطور . فقد أصبح النفوس من مزيد من تدور مستوى المعيشة هاجماً لأعداد متزايدة من السكان ، رغم أن التأثير السلبى الفعلى للأزمة في هذا المجال لم يكن قد ظهر بشكل ملموس . لكن يبدو وأن هذا الهاجس دفع اعدادا متزايدة إلى العودة للمشاركة المنتظمة في الانتفاضة ، والتي كانت قد تراجعت في الفترة السابقة . كما أدى فقدان اعداد كبيرة لاعمالهم في اسرائيل خلال تلك الفترة إلى تدعيم

وفضلا عن ذلك يمكنك تدور الاقتصاد الأردني بسبب أزمة الخليج على اقتصاد الأراضي المحتلة ، وخاصة من زاوية تداول الدينار الأردني كوحدة نقد وعلة ادخار رئيسية في الضفة والقطاع ، فضلا عن اعتماد المنتجين بالأراضي المحتلة على الأردن في تصدير نسبة من انتاجهم الزراعى بالذات .

ومع ذلك فإن كانت الصورة تبدو قائمة على هذا النحو بشأن الأثر المباشر للأزمة على اقتصاد الأراضي المحتلة ، فربما تنطوي على جانب آخر أقل قتامة على مدى أبعد إذا جاءت استجابة لهذا التحدى الجديد في اتجاه محاولة التعامل معه بشكل ايجابي . فهناك على سبيل المثال إمكانية استغلال خبرات العالدين من الكويت لتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلى وتدعيم ثقافة الاعتماد على الذات التي ابرزتها الانتفاضة بدل الاعتماد على الخارج . وربما تنبج الأزمة لبعض العاملين الفلسطينيين في دول خليجية أخرى إمكانية التفكير في العودة لاستثمار مخزائهم في الاقتصاد المحلى للأراضي المحتلة ، إذا وصلت اليهم رسالة انتهاء الخليج كحل فلسطيني التي اكدتها الأزمة .

كما ان عودة الفلسطينيين من الكويت إلى الأراضي المحتلة قد تعد بدرجة ما من الخلل المنرب على موجة الهجرة اليهودية الواسعة من الاتحاد السوفيتي .

لكن هذا يتوقف على مدى إمكانية تطوير الاقتصاد المحلى لتوفير فرص عمل والحد من تزايد البطالة . فبدون ذلك لا يمكن توقع عدم تزايد الهجرات المعاكسة من الأراضي المحتلة إلى الخارج . لكن يظل الأثر المباشر لأزمة الخليج على اقتصاد الأراضي المحتلة سلبيا ، وأن لم يشعر الفلسطينيون في الضفة والقطاع به على الفور ، لأنه نتائج نضوب المصادر المالية لا تظهر كلها دفعة واحدة والمؤكد أن هذا الأثر السلبى للأزمة على اقتصاد الأراضي المحتلة يفرض على منظمة التحرير اعباءا جديدة ، على الأقل فيما يتعلق بتعويض القوى والمؤسسات التابعة لها في الداخل عن قدر من الخسائر التي تتعرض لها . هذا بخلاف الخسائر المباشرة المتمثلة في تراجع المساعدات التي كتلت المنظمة تمصل عليها من دول الخليج العربية وأهمها برنامج دعم الانتفاضة الذي قررته قمة الجزائر عام ١٩٨٨ . فكانت هذه الدول تقدم أكثر من نصف اجمالى هذا الدعم الذي يبلغ ٤٣ مليون دولارا شهريا .

وقد ظهرت أول مؤشرات الأزمة المالية التي واجهتها المنظمة فيما اتخنته قيادتها من اجراءات لخفض النفقات العامة بنسبة ٣٠ ٪ والتي شملت خفض رواتب موظفيها بنسبة تتراوح بين ٩ ، ١٢ ٪ للمدنيين و ٧ ٪ للمسكريين ، مع الاستثناء عن عدد كبير من موظفيها غير الفلسطينيين ، اضافة إلى الحد من مظاهر الترف التي كانت تميز أنشطة

من حركة حماس ما عادت المظاهرات بكثافة غير مسبوقة منذ أواخر ١٩٨٩ ، بما يترتب عليها من مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال . وفي هذا السياق وصف بعض المراقبين الوضع في الأراضي المحتلة في أول أكتوبر بأنه مماثل لما كان عليه عشية اندلاع الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ ، من حيث التوتر الشديد الذي يسود الكثير من مناطقها . وإقام بعضهم تشبيها بين خيبة أمل سكان هذه الأراضي من قمة فلسطيني الأمريكية السوفيتية التي ركزت على أزمة الخليج بالأحباط الذي أشاعته قمة عمان العربية الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧ التي ركزت على الحرب العراقية الإيرانية . واتخذ تصاعد الانتفاضة منحى أكثر جذرية بوقوع منحة الحرم القدس في ٨ أكتوبر التي قتل فيها ٢١ فلسطينيا خلال مواجهة بدأت بهجوم الفلسطينيين بالحجارة لمنع أعضاء في جماعة أمناة جبل الهيكل ، المتطرفة من وضع حجر الأساس لهيكل سليمان خلال الاحتفال بعيد المظلة ، اليهودي ورغم أن هناك تباينا شديدا بين الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية للأحداث التي قادت إلى هذه المنحة ، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات أهمها :

- أن هناك نوعا من التخطيط الفلسطيني لهذه الأحداث تنفي الرواية الفلسطينية وتبالغ في الرواية الإسرائيلية فمن الطبيعي أن تتحرك جماعات من الشباب لمواجهة مخطط المتطرفين اليهود لوضع حجر الأساس لهيكل سليمان ولذلك فالقول في الرواية الإسرائيلية بأن هذه المشكلة حدثت سونيا في هذه المناسبات ولم تؤد إلى مثل هذه النتائج لولا التخطيط الفلسطيني لاستغلالها بتجاهل أن هناك جذبا يتمثل في تصعيد جماعة أمناة جبل الهيكل تحركها إعادة بناء هيكل سليمان كما أن ثمة مبالغة إسرائيلية في الحديث عن قيام الفلسطينيين بتجهيز كميات هائلة من الحجارة لأنها كانت متوفرة ، بكثر نتيجة أعمال البناء القائمة بالقرب من الحرم . ومن الصعب كذلك التأكد مما أعلنته مصادر أمنية إسرائيلية من أن كثيرين من الفلسطينيين الذين تلقوا القبض عليهم في مكان الحادث أتوا من مناطق في الضفة بعيدة عن القدس . لكن هذا لا يغيّر من حقيقة أن التخطيط الفلسطيني لمواجهة تحريك أمناة الهيكل ضد إطار هدف أكبر للقيادة الموحدة هو خلق مواجهة عنيفة تسهم في تصعيد الانتفاضة من ناحية وإثارة مشاعر العالم الإسلامي المنشغل بأزمة الخليج من ناحية أخرى . وعلى ذلك الأرجح أن التحرك الفلسطيني الفعلي جاء أوسع نطاقا مما تم التخطيط له بفعل التعبئة المعنوية التي ترتبت على دعوة عدد من خطباء المساجد بما فيها المسجد الأقصى في يوم الجمعة السابق على الأحداث لمنع اليهود المتطرفين من الدخول إلى الحرم الشريف لوضع أساس بناء هيكلهم ، ونتيجة الاستفزاز الذي ترتب على إعلان شامير قبل أيام من الأحداث عن بناء حي يهودي في القدس الشرقية بين جبلي الزيتون وسكورس

هذا النوع من المخاوف ، فضلا عما ترتب عليه من تفريغ هؤلاء للعمل في صفوف الانتفاضة بعد أن كانت مشاركتهم تقتصر على الالتزام بعدم التوجه إلى أعصمتهم في إسرائيل خلال أيام الاضراب العام وأصبح بمقدور التنظيمات المتابعة لوسائل منظمة التحرير وحركة حماس تجنيد شبان جدد لا توجد عليهم قيود أمنية .

لكن هذه المرحلة التي ارتبط تصاعد الانتفاضة خلالها بالتأييد الشعبي للعراق لم تلبث أن قادت إلى مرحلة ثانية . تميزت بعودة فاعليات الانتفاضة إلى مسارها الطبيعي المتعلق بالقضية الفلسطينية . وقد أقرن التطور باتجاه هذه المرحلة بتراجع سلطة الاحتلال عن النهج الذي لجأت إليه قبيل تفجر أزمة الخليج ، ومنهج قام على تخفيف أعمال القمع وتحاشي المواجهات المباشرة العنيفة مع الفلسطينيين ضمن خطة كانت تستهدف إعطاء الانطباع للمجتمع الدولي بأن الأوضاع في الأراضي المحتلة آخذة في الاستقرار . وكال حادث مقتل جندي إسرائيلي حرقا في مخيم البريج بالقصاع يوم ٢٠ سبتمبر نقطة التحول التي أدت إلى إلغاء ذلك المنهج والعودة إلى سياسة القمع الحدية بتصعيد القمع واللجوء للمعويات الجماعية مثل هدم وإغلاق عشرات المنازل والمتاجر والاعتقالات الواسعة . وأدى ذلك إلى تأجيج الاحتجاجات الشعبية في القطاع وامتدادها إلى الضفة ، بعد أن تحولت شوارع مخيم البريج إلى ساحات من الرمل بعد أوسع عملية هدم أصمت بالقصوة والوحشية .

وبدل مسار الأحداث في تلك الفترة على أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة خططت للتصعيد ، خشية أن تؤدي أزمة الخليج إلى نسيان العالم للقضية الفلسطينية . ولا توجد ما يؤكد إمكان ربط هذا التصعيد بما اعتبرته مصادر إسرائيلية محاولة من قيادة الانتفاضة بتوجيه من منظمة التحرير لفتح جبهة تخفيف الضغط على العراق في أزمة الخليج . فالملاحظ أن هذا التصعيد المنظم جاء في الوقت الذي بدأت ملامح تفجر في الموقف الفلسطيني بالأراضي المحتلة من أزمة الخليج ، وهو تغير من أبرز مظاهر تراجع واضح في الفعاليات المؤيدة للعراق وبداية القيادة الوطنية الموحدة في الحد من كافة الاختلافات في المنطقة أيا كانت مبرراتها (النداء رقم ٦٢ الصادر في آخر أيام شهر سبتمبر) .

وفي إطار هذا التوجه للتصعيد ظل الحرس الفلسطيني على العودة لنسق المواجهات الجماعية على نحو أكثر تنظيما . ولذلك أعادت القيادة الموحدة الاعتبار لأسلوب الاضراب العام الذي سبق أن قللت من أهميته ورأت عدم التوسع به في وقت سابق من العام فشهد سبتمبر تنفيذ ستة إضرابات عامة زادت إلى ثمانية في أكتوبر ومثلها في نوفمبر وتسعة في ديسمبر ، وإن كان بعضها قد تم بمبادرة

ودلالة ذلك ان التوتر الذى احاط بالوضع فى منطقة الحرم يشبه أحداث ٨ أكتوبر كان حريا بأن يفضى الى مواجهة عنيفة حتى لو لم يكن هناك تخطيط قصدى من القيادة الموحدة ، وأن هذا التخطيط لعب دورا فى تنظيم المواجهة الفلسطينية للمتطرفين وليس فى انشائها من الأصل .

- ان أحداث ٨ أكتوبر اكدت تغير نمط الانتفاضة فى القدس من العمل الدبلوماسى بالأساس الى العنف المدنى . فقد ظلت القدس منذ بدء الانتفاضة مركزا للنشاط الدبلوماسى للفلسطينى ، بسبب حرص القيادة الموحدة على بقائها كحقل اتصال مع العالم الخارجى ومع حركات السلام الاسرائيلية . ولذلك لم تمتد أعمال العنف المدنى اليها الا فى نطاق محدود لا يؤثر على الطابع الدبلوماسى السائد للعمل الفلسطينى فى القدس . لكن يبدو ان نهج القصة الفلسطينية على الصعيد الدولى بعد أزمة الخليج ادى الى تضائل أهمية القدس كمركز اتصال دبلوماسى . كما ان التوتر الذى حدث بين قيادة الانتفاضة وقوى السلام الاسرائيلية بسبب تناقض مواقف الطرفين من أزمة الخليج قاد الى تراجع أهمية الاتصال بينهما فى ذلك الوقت . ولعل هذين العاملين هما مدفعا القيادة الموحدة الى تغيير دور القدس ومد أعمال العنف المدنى اليها لكى تعيد القضية الفلسطينية الى مهاجمة الاهتمام وخاصة بعد ان اصبح لهذه القيادة نفوذا اكبر بالقدس ليس فقط نتيجة التراجع النسبى فى نفوذ التيار الاسلامى الفلسطينى بعد أزمة الخليج ، ولكن ايضا لتساعد دور عناصر منظمة التحرير فى المجلس الاسلامى خلال الفترة السابقة على الأزمة كما يظهر تعيين فيصل الحسينى نائبا لرئيس الوقف الاسلامى فى منتصف العام .

وفى هذا الاطار يمكن القول بأن أحداث الحرم القدسى فى ٨ أكتوبر جاءت تتوجا لمسار بدأ قبله بأيام ينتمى بارتفاع أعمال العنف المدنى فى القدس ، حيث بلغ محلها ٤٠ حادثا فى اليوم خلال شهر سبتمبر وخاصة فى نصفه الثانى وفقا للتقديرات الاسرائيلية . وتتضمن هذه الأعمال احراق سيارات ولقاع زجاجات حارقة وحجارة فضلا عن مظاهرات تضم المئات وأحيانا الآلاف وليس العشرات كما كان يحدث من قبل . والمؤكد ان هذا تطور سلبي من المنظور الاسرائيلى الذى سعى دائما لتأكيد التفارق بين القدس حيث السيادة للدولة وبقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ حيث السيادة للجيش .

- ان هذه الأحداث اكدت تزايد أهمية العنصر الدينى فى الصراع الاسرائيلى - الفلسطينى حيث ارتبطت منجبة ٨ أكتوبر أساسا للصراع على ٥ رموز دينية وهذا ما حاولت اسرائيل تجنبه منذ بدء الاحتلال عندما أمر موسى ديان بانزال العلم الاسرائيلى الذى تم رفعه على المسجد الأقصى

عند احتلال القدس الشرقية ، وجعل السيطرة على المسجد للوقف الاسلامى . وتدل الروايات المتباينة عن الأحداث على أن تاجع المشاعر الدينية لدى الفلسطينيين واليهود المتطرفين جعل المواجهة أكثر عنفا ووصف بعض المراقبين الفلسطينيين خلال الحادث بأنهم هاجموا كالاتحاريين الشيعة ولم يعبروا بالاطلاقات المطاطية والقنابل المصيلة للمومع قبل أن يبدأ إطلاق الرصاص الحى .

كما ادت المنجبة الى ردود فعل فى الأراضي المحتلة اقتسمت بأردية دينية بدءا من اعتبار ضحاياها شهداء للسلام والأقصى وفى غلبة الشعارات الدينية فى المظاهرات التى أعقبها .

ووفقا لما تقدم يمكن القول بأن أحداث ٨ أكتوبر كانت نقطة تحول مهمة فى هذه المرحلة من تطور الانتفاضة بعد أزمة الخليج ، حيث تحولت الأراضي المحتلة على اثره الى ساحة مواجهة واسعة قالمظاهرات الكبيرة منتشرة ومتتالية ، والشوارع الرئيسية فى الضفة والقطاع مغلقة بالمتاريس ، والوجود العسكرية الاسرائيلى كثيف ، وسحب الدخان تتصاعد من الاطارات المشتعلة ، والزجاجات الفارغة والحارقة تتطاير فى اتجاه الدوريات العسكرية رغم اجراءات حظر التحويل واغلاق الكثير من المناطق .

والمرجح ان الاهتمام الدولى بأحداث الحرم القدسى ، وطرحها على مجلس الأمن الذى أصدر القرارين ٦٧٢ ، ٦٧٣ ادى الى تأجيج حساسة الفلسطينيين لإبقاء قضيتهم على قائمة الأعمال العالمية ، وخاصة مع رفض اسرائيل للقرار ٦٧٢ وامتناعها عن استقبال بعثة التحقيق التى نص على ايفادها للقدس واصرارها على تبرئة الشرطة والمتطرفين اليهود من مسئولية الأحداث والقاء تبعاتها كاملة على الفلسطينيين .

كما ساهم اعتقال سلطة الاحتلال لعدد من الشخصيات الوطنية فى القدس ، والذين كان بعضهم من المرشحين لمعضوية الوفد الفلسطينى للحوار مع اسرائيل ، الى مزيد من الاستفزاز الشعبى والى اعطاء انطباع قوى بأن الحكومة الاسرائيلية قررت اغلاق جميع الطرق امام التسمية السلمية بتوجيه ضريبتها الى شخصيات معروفة باعتمادها ، فضلا عن تزايد نفوذ الوزراء المتطرفين (شارون - تيمان - ايتان) مما أثار مزيدا من القلق فى الأوساط الشعبية الفلسطينية .

لكن السؤال المهم الذى يطرحه التطور فى اداء الانتفاضة فى ظل أزمة الخليج هو ما اذا كانت هذه الروح التى عادت اليها كافية لتجديد مخاوف انتصارها الماثرة منذ العام الماضى بشأن تراجعها أو على الأقل ركودها وممانعتها من مخاطر الرقابة والاجهاد ، ومن ثم المعز عن الارتقاء الى مستوى أكثر تطورا من التضال المدنى . ويبدو ان هذه المخاوف

وإذا كنا على استعداد لاستثمارها في مشاريع إنتاجية بالأراضي المحتلة ، وتحمل مخاطر ذلك . فالتداعيات المترتبة على أزمة الخليج من ناحية وعلى فصل أعداد متزايدة من العاملين بإسرائيل يمكن أن تقود إلى تعميق مفهوم الاعتماد على الذات بما يمكن أن يؤدي إليه من تدعيم النزعة الاستقلالية ، خاصة وإن مطلب مقاطعة العمل في إسرائيل الذي طرحته الانتفاضة في بدايتها قبل أن تدرك مصاعبه يتحقق بمعدلات مرتفعة لكن بمبادرة إسرائيلية نتيجة تزايد حالات إحلال المهاجرين الموفقيين محل العاملين الفلسطينيين .

وإذا أمكن تحقيق ذلك ، والتغلب على مختلف المصاعب التي تواجه تدعيم النزعة الاستقلالية بهذا المعنى ، فربما يمكن خلق مناخ عام موات للتقدم صوب وضع بعض الأسس اللازمة للعصيان المدني في فترة مقبلة ، خاصة وإن أهم إنجاز للانتفاضة حتى الآن هو خلق إرهابات السلطة الوطنية الموازية للسلطة المحتلة ويولكب تزايد مستمر في حالة الكراهية والعداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، مما يفرض انفصالا واقعيا للأراضي المحتلة عن إسرائيل يظهر في ندرة توجه الإسرائيليين إلى هذه الأراضي من ناحية والتناقض المستمر في أعداد الحرب الذين يتوجهون لإسرائيل لمختلف الأغراض وأصعها العمل من ناحية أخرى .

ظل قائمة لأن العبارة ليست باستعادة الوجه لأحداث تنقله كبة في مسارها تستهدف الوصول إلى حالة من العصيان المدني ، ولا تكن المشكلة هنا في صعوبة الظرف الموضوعي فحسب ، وإنما ترتبط كذلك بعدم توفير العامل الذاتي المتمثل في إيمان القيادة بضرورة هذه الخطوة وامتلاكها لدوى والمعرفة بطبيعتها ومن ثم بالأساليب والآليات اللازمة لها ، وهو مايتضح من متابعة الخطاب السياسي لمختلف القوى السياسية في الأراضي المحتلة . ولذلك فنحن نرحب الأرض بوعي وجرأة لهذه الخطوة ، فالأرجح أن يظل احتمال عودة الانتفاضة للركود قائما ، وهو مايدأ واضحا في الأيام الأخيرة من ١٩٩٠ في إطار نمط يتسم بالمراوحة بين الصعود والهبوط وفقا لتطورات الواقع الموضوعي الذي ينتظر أن يفرز صعوبات جديدة مع ظهور تأثير التداعيات الاقتصادية لأزمة الخليج على الأراضي المحتلة ، سواء على مستوى معيشة أعداد كبيرة من سكانها أو على صعيد الخدمات الوثيقة الصلة بالكفاح الوطني وخاصة الخدمات الصحية حيث من المتوقع أن تعاني المؤسسات العلاجية التي تقدم العلاج المجاني لجرحى الانتفاضة نتيجة تراجع التمويل الخليجي لها .

ومع ذلك تظل ثمة فرصة محدودة لتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلي نتيجة عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون بالكويت ، وخاصة إذا كان لدى بعضهم مخبرات

ثالثا : أزمة الخليج .. واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية

وكشفت ردود الفعل التي سادها رفض هذه المبادرة الأولية التي تحظى بها أزمة الخليج على الصعيدين العربي والدولي . ومع ذلك فقد أثارت المبادرة جدلا مستمرا حول ما أصبح يعرف بقضية الربط التي دخلت القاموس السياسي ، وأصبح محورها الربط بين القضيتين الخليجية والفلسطينية ، وبرزت مناهج متباينة فيما يتعلق بهذا الربط .

المنهج الأول : الذي تبنته منظمة التحرير وبعض الدول والقوى السياسية العربية وهو ما يمكن تسميته (الربط المتزامن) أو (المتوازي) بين المشكلات ، بمعنى ضرورة حلها في وقت واحد . ويختلف هذا النهج عن المبادرة العراقية في عدم تبنيه لفكرة الجدول الزمني المرتبط بترتيب وقوع الاحتلالات . فرغم أن منظمة التحرير أبدت تلك المبادرة حين إعلانها ، واعتبرتها محفلا لحل كل مشكلات المنطقة ، إلا أن مجمل خطابها السياسي يصب في مجرى نهج الربط المتزامن .

لكن النقد الأساسي الذي تعرض له هذا النهج هو تجاهله للاختلاف بين مشكلات المنطقة . فعلى سبيل المثال تتميز حالة الكويت بأن دولتها قائمة قبل الاحتلال العراقي ، بعكس حالة الأراضي المحتلة التي لم تقم دولة مستقلة فيها بعد . كما أن احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ تم في إطار أوسع شمل احتلال أراض مصرية وسورية أيضا ضمن إطار أكثر اتساعا لمشكلة معقدة تمتد تعود أصولها إلى ما قبل ذلك الاحتلال بعشرين عاما على أقل تقدير . فضلا عن ذلك فقد اكتسبت أزمة الخليج منذ اللحظة الأولى لاحتلال الكويت طابع الأبحاث نتيجة الإصرار الدولي على حل شامل وفوري لها لا يحتمل للتجزئة أو الخطوات الصغيرة ، وذلك على عكس القضية الفلسطينية التي اكتسبت تاريخيا طابعا مختلفا يستبعد إمكانية الحل الشامل دفعة واحدة ويفرض

يثير الحديث عن احتمالات تسوية القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج قضيتين تتعلق إحداها بأولويات التعامل الدولي مع مشكلات المنطقة ، بينما ترتبط الأخرى بمدى توافق الشروط الموضوعية للتسوية وما إذا كانت أزمة الخليج تسهم في ذلك من خلال تأثيرها على الأحداث الرئيسية الفلسطينية .

١ - أولويات التعامل الدولي مع مشكلات المنطقة في ظل أزمة الخليج :

ظهر واضحا منذ اليوم الأول لأزمة الخليج أنها استحوذت على القسط الأكبر من الاهتمام الدولي . فاعتبارها أول أزمة ساخنة تنفجر اثر انتهاء عصر الحرب الباردة ، وفي ظل عملية إعادة بناء النظام العالمي على أسس جديدة ، فقد توارت إلى جانبها مختلف القضايا الأخرى ، بما فيها القضية الفلسطينية التي كانت مطروحة على قائمة الأعمال العالمية عشية تفجر أزمة الخليج رغم تضرر الجهود التي استهدفت تحريكها عبر حوار فلسطيني إسرائيلي مباشر .

وإزاء القلق الذي استولى على منظمة التحرير والمعبد من القوى العربية لهذا التطور ، حاول الرئيس العراقي استثمار هذا الوضع بطرح مبادرة في ١٢ أغسطس تربط أزمة الخليج ببقية مشكلات المنطقة ، وتطالب بوضع ترتيبات لاتسحابات من مختلف المناطق المحتلة فيها طبقا لمبدأ واحد ، بحيث يشمل ذلك الانسحاب الإسرائيلي من فلسطين ولبنان وسوريا والانسحاب السوري من لبنان ، وانسحاب بين العراق وإيران - وإيجاد ترتيبات للحالة العراقية الكويتية .

الجوء للحلول الجزئية والخطوات الصغيرة وهو ما اقرت به جميع اطرافها بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ولذلك فبينما كان هناك اتفاق دولي كامل على حل شامل وفوري لأزمة الخليج ، لم يمكن توفير هذا الاتفاق على خطوة صغيرة بشأن القضية الفلسطينية مثل الحماية الدولية في الأراضي المحتلة .

المنهج الثالث : الذي تشبثت به اسرائيل ودعمته الولايات المتحدة يرفض أى نوع من الربط مع ملاحظة ان الموقف الأمريكي على عكس الاسرائيلي ظل حريصا على تأكيد ضرورة تسوية جميع مشكلات المنطقة لكن دون التزام بالربط بينها . وقد لفت الانتباه في كلمة الرئيس الأمريكي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٠ ما أشار إليه من أن الانسحاب العراقي الكامل من الكويت سيوفر الامكانية للتقدم نحو حل النزاع العربي الاسرائيلي . كما لا يخفى ان واشنطن رغم مسعها الى تجنب الربط اعطت الضوء الأخضر للتصالح بالقضاء على تمرد العمد المعزول في لبنان ميشال عون كخطوة تمهد لحل الأزمة اللبنانية .

اما **المنهج الثالث :** فقد عبر عن توافق اوروبي سوفيتي على مايمكن وصفه بالربط المتعاقب بين المشكلات بمعنى تركيز الاهتمام على حل أزمة الخليج أولا ولكن مع هبة الأجواء لحل المشكلات الأخرى ، من خلال البدء في بحث المبادئ والأسس التي يستند إليها حلها . وقدم البيان الأوروبي السوفيتي المشترك الصادر في ٢٦ سبتمبر صياغة واضحة تعبر عن هذا المنهج ، حيث أكد أولوية تحقيق الانسحاب من الكويت مع العزم على مضاعفة الجهود الرامية الى حل المشكلات الأخرى في المنطقة وخاصة فلسطين ولبنان في إطار الالتزام بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المشكلات . وكانت هناك تمايزات خفيفة في إطار هذا المنهج حيث فضل الاتحاد السوفيتي وفرنسا عقد مؤتمر سلام دولي عقب انتهاء أزمة الخليج . وظهر هذا واضحا في مبادرة الرئيس الفرنسي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تضمنت حل مشكلات الشرق الأوسط بعد الانسحاب العراقي من الكويت في إطار مؤتمر دولي . كما طرحت دول اوروبية أخرى ، وخاصة إيطاليا واسبانيا ، فكرة عقد مؤتمر امن وفعاون لدول البحر المتوسط على غرار مؤتمر هلسنكي . والملاحظ ان موقف بريطانيا لم يخرج عن إطار هذا المنهج ، ورغم انه كان محتفظا بدرجة أو بأخرى على أى تحرك بشأن القضية الفلسطينية قبل انتهاء أزمة الخليج .

ومع ذلك فقد دعا وزير خارجية اسرائيل للاستعداد للتفاوض من أجل تسوية سلمية عقب انسحاب للعراق ، لأن للموقف العربي المعتدل ستكون له لفظة مما يتبع افضل فرصة لضمان أمن اسرائيل في إطار هذه التسوية .

وقد بدأ الموقف الأمريكي في كثير من الأحيان قريبا من نهج الربط المتعاقب خلسة وأن أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة هو قيادة العالم نحو تسوية فيها تزيل تهديدا للسلام العالمي . وكلمة بوش أمام الجمعية العامة لم تكن بعيدة عن منطق هذا النهج . كما نجد اتجاها قويا في الخطاب الرسمي الأمريكي يؤكد ان انتهاء أزمة الخليج يزيد فرص تحقيق السلام في المنطقة بأكملها وقد قبلت واشنطن خلال المفاوضات التي قادت الى قرار مجلس الأمن رقم (٦٨) بشأن القضية الفلسطينية بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الوقت المناسب ، وان رفضت تضمينها في القرار نفسه كإكفاء بوردها في بيان رئاسي من المجلس .

لكن ما ميز الموقف الأمريكي هو رفضه لأي نوع من الاعداد لحل القضية الفلسطينية قبل الانتهاء من أزمة الخليج . وهذا الفارق تطوره المقارنة بين كلمة المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن عقب صدور القرار ٦٧٢ وكلمات مندوبي الدول الدائمة الأخرى . ففي حين اعتبر الآخرون ان القرار خطوة أولى نحو معالجة النزاع / الاسرائيلي ، أكد المندوب الأمريكي ان ما قام به المجلس لا يسطيه صلاحية معالجة أى موضوع يخرج من المسائل المباشرة التي تضمنها القرار الذي لا يتطرق الى وضع عملية السلام في الشرق الأوسط ولا يغير دور الأمم المتحدة في هذا المجال .

وقد ادى تصاعد الانتفاضة في الأراضي المحتلة ، ودخول هذه الأراضي مرحلة جديدة من التوتر المعاد عقب منجبة الحرم القدسي في ٨ أكتوبر الى تدعيم قضية الربط بين المشكلتين الخليجية والفلسطينية . فقد اعطى ذلك التطور مزيدا من الدلائل على انتهاء أزمة الخليج لا يتيح تحقيق الاستقرار في المنطقة ما لم يمكن التوصل الى حل للقضية الفلسطينية ، الأمر الذي فرض عودة الاهتمام العالمي بهذه القضية التي وجدت لها مكانا في جدول أعمال مجلس الأمن الذي اقتصر تقريبا على أزمة الخليج خلال شهرها الأولين .

وفي ظل هذا التطور تبدلت طبيعة التساؤلات التي كانت مطروحة حول العلاقة بين مشكلات المنطقة ، بحيث لم تعد القضية المطروحة منذ أكتوبر ١٩٩٠ هي الربط او عدم الربط بينهما ، وإنما غدت متعلقة بالأسلوب المناسب للتعبير عن هذا الربط لتقلل بالقل .

ونتيجة لذلك ظهرت اجتهادات مهمة في إطار منهج الربط المتعاقب ورغم ان بعضها اهتم بالبدء مبكرا في وضع أسس لحل كل القضايا الأخرى في الوقت الذي تتركز الجهود على إنهاء أزمة الخليج ، فقد تشبثت هذه الاجتهادات بحرس الولايات المتحدة على تجنب أى تحرك يمكن ان يؤدي الى خلط الأوراق واعطاء الانطباع بإمكان حصول

العراق على جائزة من أي نوع نتيجة لغزوه الكويت . لكن لم يصدر عن واشنطن ما يشير إلى أي تحفظ على بدء تحرك لحل القضية الفلسطينية عقب انتهاء أزمة الخليج ، وإنما على العكس صدرت إشارات متعددة تفيد بضرورة ذلك .

ولذا فالمتوقع أنه عقب انتهاء أزمة الخليج ، سيكون هناك مناخ دولي موات لطرح هذه القضية على أساس المعايير التي تكتسب عبر التعامل مع الغزو العراقي للكويت ، وفي مقدمتها عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة . وبالتالي ربما يصبح الأمر متوقفاً على مدى استعداد الطرفين الرئيسيين للقضية الفلسطينية الآن ، وهما إسرائيل ومنظمة التحرير للتعامل مع هذا المناخ .

٢ - المواقف الإسرائيلية والفلسطينية المحتثة من التسوية :

سبقت الإشارة إلى ما أدت إليه أزمة الخليج من اضطلاع موقف إسرائيل ومنظمة التحرير على المراء . فقد اضعفت إسرائيل نمبياً بما كشفت عنه من حدود التعاون الاستراتيجي مع أمريكا بعد أن كان انتهاء عصر الحرب الباردة قد أثار شكوكاً بشأن استمرارية أهمية دور إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة . كما أدى الموقف الذي تبنته منظمة التحرير تجاه هذه الأزمة إلى اضعاف موقفها نتيجة تدهور العلاقات مع دول الخليج العربية ومصر من ناحية وتراجع صورة الاعتدال التي اكتسبتها على الصعيد الدولي قبل الأزمة من ناحية أخرى .

لكن الأزمة مع ذلك كانت تواجها لتحريك عملية التسوية ، وللتأكيد دعوى أن المشكلة الفلسطينية ليست جوهر الصراع القائم في هذه المنطقة الحافلة بالاضطرابات .

وهكذا في الوقت الذي شرحت الحكومة الإسرائيلية بأن أزمة الخليج رفعت من كاهلها اعباء سلام يفرض عليها تقديم تنازلات للفلسطينيين ، عاد خطابها السياسي للتركيز على أن حل النزاع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يتحقق عبر اتفاقات مع الدول العربية كل على حدة بما يعينه ذلك من وضع نهاية لخطبة السلام الإسرائيلية نفسها التي تم إقرارها في ١٤ مايو ١٩٨٩ وقد انتقد شامير الولايات المتحدة لكونها لا تبذل جهداً كافياً للوساطة من أجل سلام بين إسرائيل والدول العربية مؤكداً أن إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجيرانها يكتب لولوية على التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين ودلل على ذلك بأن للولايات المتحدة نفوذاً لدى الدول العربية كبير مما لها تجاه مأسأها (جماعت الارهاب) واعتبر أن فرص التوصل إلى اتفاق مع سوريا زانت بتملونها العسكرية مع

الولايات المتحدة في أزمة الخليج (جبرولالم بومت ٢٠ سبتمبر) . وقد عارض حزب العمل هذا التوجه على أسس إن ادخال أية دولة عربية في عملية التسوية قبل التوصل إلى اتفاق مبدئي مع ممثلي الفلسطينيين مزيدي الأمر تعقيداً ، وأنه من الصعب تصور التزام دولة عربية بأجراء محادثات سلام مع إسرائيل دون إخراج مصير الضفة والقطاع ضمن إطاره . لكن على رأس جدول الأعمال والمثير للانتباه أنه واكب هذا التوجه الإسرائيلي - الخروج من معادلة الحل الثنائي مع الفلسطينيين إلى الحلول الثلاثية مع الدول العربية المعنية توجهاً موازياً تبنته منظمة التحرير الفلسطينية والإفادة من المتغيرات الدولية التي اقترنت بأزمة الخليج والتركيز بالتالي على ضرورة تنفيذ القرارات الدولية والمتعلقة بهذه القضية . وفي هذا الإطار دعت إلى تدعيم دور الأمم المتحدة ومعالجة القضية الفلسطينية بنفس المعايير الدولية التي تعامل بها أزمة الخليج . ويبدو أن وراء هذا التطور في موقف منظمة التحرير رؤية تنطلق من أية تحولات عميقة متקרّبت على أزمة الخليج ، وبالتالي ضرورة الدخول على خط الترتيبات الإقليمية الجديدة لإيجاد مكان للقضية الفلسطينية ضمنها من موقع المشاركة فيها . ولعل محاولات المنظمة للتوسّع سبياً إلى أي حل سلمي لأزمة الخليج تندرج في هذا الإطار .

وهكذا حدث تطور مزامن تقريباً في موقف إسرائيل ومنظمة التحرير يتلخص في تجاوز الإطار الثنائي (الإسرائيلي - الفلسطيني) الذي كان معتمداً كأساس للتسوية خلال النصف الثاني من ٨٩ والأول من ١٩٩٠ . لكن في الوقت نفسه كانت حكومة شامير تعمل على فرض الأمر الواقع في الأوسى المحتثة بما في ذلك توسيع بعض المستوطنات القائمة لاستيحاء قسم من المهاجرين الموقوت . وتمتع الوزراء الأكثر تطرفاً داخلها بقدر كبير من حرية التصرف في هذا المجال ، وعلى رأسهم وزير الإسكان شارون ووزير الزراعة إيتان . فقام الأول بتزويد عدة مستوطنات في الضفة ببعض الأبنية الجاهزة التي قام باستيرادها . كما أن الثاني قدم مشروعاً يشمل على خطط بحدّة المدى تضمن استمرار سيطرة إسرائيل على مصادر المياه في الضفة ، على أسس أنه لا بديل لذلك مع توقع انضمام أكثر من مليون يهودي إلى سكان إسرائيل خلال خمس سنوات .

ومع ذلك فالملحظ أن بروز قضية الربط بين القضيتين الخليجية والفلسطينية أثار قلقاً في الدوائر الرسمية الإسرائيلية ، وخاصة مع اتساع نطاق التأييد الدولي لنهج الربط المتعاقب الذي يدعو إلى حل القضية الفلسطينية فور انتهاء أزمة الخليج . ولأخذ هذا التوقف من الربط يتزايد توجهاً مما يمكن أن يترتب على انتصار أمريكا وحلفائها العرب من ضغوط على إسرائيل لتقديم تنازلات تتيح

الوصول إلى هذا الحل . كما برز تخوف من أن تفكس خيرة تدويل أزمة الخليج والدور المهم للأمم المتحدة فيها وتزايد فعالية مجلس الأمن من خلالها على القضية الفلسطينية بحيث تقف الولايات المتحدة انفراداً الملبق برعاية الحل الإسرائيلي لهذه القضية . وسيكون من نتائج ذلك أن تصبح إسرائيل الهدف التالي للاجماع بعد العراق ، مع نصاعد الدورين الموقفتين والأوربي في عملية البحث عن نسوية للقضية الفلسطينية .

وهذا مايفسر للمسمى الذي قامت به إسرائيل لدى الولايات المتحدة لتجنب أى حل لأزمة الخليج على حساب إسرائيل .

وحظي هذا الموضوع باهتمام بالغ من شامير أثناء زيارته واشنطن في ديسمبر ١٩٩٠ . كما سعت الولايات المتحدة من جانبها إلى تجنب مايمكن أن يؤدي إلى تحول إسرائيل كهدف للاجماع الدولي بعد أزمة الخليج وكان إصرارها على عدم إيراد أية إشارة إلى المؤتمر الدولي في عقب قرار مجلس الأمن ٦٨١ مؤشراً واضحاً لذلك .

ودلالة ذلك أن الفرصة التي اتاحتها أزمة الخليج لإسرائيل لتجنب ضغوط التصوية قد لا تكون أكثر من أرجاء للالحاح الذي فرضته الانتفاضة الفلسطينية من أجل هذه النسوية إلى مابعد انتهاء تلك الأزمة ، بحيث تمتألف الضغوط الدولية بعدها مختلفة نتيجة خبرة أزمة الخليج واسلوب التعامل الدولي معها .

ولما كان للموقف الإسرائيلي المتشدد هو الذي تسبب في افضال محاولات التسوية السابقة ، فيبدو أن الجهود المتوقعة بنظرا عقب أزمة الخليج ستكون افضل حلاً من سابقاتها ، بشرط ألا تؤدي تداعيات الأزمة إلى انغماس إسرائيل فيها وقيامها بدور وخلصه في حالة نشوب حرب .

ومع ذلك لاينبغي تصور أن الأمر سيكون يسيراً فيما يتعلق بالتعامل الدولي مع الحكومة الإسرائيلية الحالية . فلا بد من تذكر أنها أكثر الحكومات تشدداً في تاريخ إسرائيل . فهي حكومة أرض إسرائيل بكل مايتطوى عليه هذه العبارة من معنى . وهذا مايجب أخذه في الاعتبار عند التفكير في اتفاق نسوية القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج .

وعلى الجانب الآخر نزع ان مآلت إلى الأزمة من اضعاف مركز منظمة التحرير بجعلها أكثر قابلية للتعرض لضغوط تقديم مزيد من التنازلات ، فالأرجح أن يؤدي لغور اطراف أخرى في عملية التسوية من التعامل معها إلى إعادة طرح قضية التمثيل الفلسطيني على نحو أكثر حدة نتيجة صعوبة إيجاد بديل فعال لهذه المنظمة . وستكون هذه عفة إضافية تواجه الجهود المتوقعة لتحريك التسوية عقب انتهاء أزمة الخليج كما أن التعارض الجوهري بين مواقف عدد من الدول العربية الرئيسية والموقف بين صراع عربي إسرائيلي وصراع فلسطيني إسرائيلي الأمر الذي قد يطرح مناهج جديدة لعملية التسوية تأخذ هذا التطور في الاعتبار .

القسم الثالث :

الاقتصادات العربية

- أزمة الخليج والاقتصادات العربية .
- الوحدة اليمنية بين التفاهم السياسى والصعوبات الاقتصادية
- إعادة بناء الاقتصاد الليبائى .

كان جوهر الخطوة الأصلية الموضوعة لهذا القسم من تقرير عام ١٩٩٠ هو التركيز على بحث تطورات وإنكاليات العمل الاقتصادي العربي المشترك في ظل معطى تعدد التجمعات الإقليمية العربية ومازق الهياكل القومية للنظام العربي . كما تضمن التخطيط الأصلي أيضا تحليل قضايا بناء ودمج الاقتصاد اليمني بعد الوحدة السياسية ، وبحث مشاكل إعادة بناء الاقتصاد اللبناني بعد نهاية الحرب الأهلية .

وبعد زلزال الخليج كان منطقيا أن يعدل التخطيط الأصلي ، وأن يصبح تحليل الأبعاد الاقتصادية لأزمة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها العربية هو محور للتركيز في هذا القسم من التقرير . إلا أنه صعب علينا أن نتجاهل قضيتي الوحدة اليمنية وإعمار لبنان ، طالما أنه رغم الانشغال والتصدع في النظام العربي بعد أزمة الخليج ، لا يزال ممكنا وضروريا أن يوفر لهما قدرأ من قوة الدفع .

وفي تحليل الأبعاد الاقتصادية لأزمة الخليج فإننا نهدى إلى المساهمة في كشف علاقات السبب والنتيجة بين المقدمات والتداعيات الاقتصادية للأزمة ، مع قراءة أرباب لحمايات للتكاليف والخسائر المترتبة على الأزمة . ولما قضايا هذا التحليل ، فإنها قد تحدثت ، من جهة ، بما تضمن الخطاب الدعائى العراقى الذى يردد لغزو الكويت ، وما أثاره من ذرائع اقتصادية لقيت استجابة رسمية وشعبية على امتداد الوطن العربى . ومن ذلك خاصة ما ينص بـقضايا : السياسة النفطية ونفقات الثروة والعداى الاجتماعية . ومن جهة ثانية ، فإن نطلق التحليل بمدى ليشمل القضايا التى أثارها القراءة الخاطئة للأزمة ، والتى أبرزت أخطار التعلم المبلى من منظور عدم تجاوز الأوضاع الاقتصادية التى تهدد الأمن القومى العربى وخاصة الخليجى . ومن ذلك بالذات ما يتعلق بقضايا : الانكسار الاقتصادى والعون الخليجى والتكامل العربى .

أولا : أزمة الخليج والاقتصادات العربية

عربية - بل وإسلامية - على قرار الغزو ، كانت الدعوة إلى « إعادة توزيع الثروة » بين الأغنياء والفقراء فى العالم العربى . وإذا افقرت المناظرات العربية إلى المناقشة الموضوعية الرصينة فى حالات عديدة لقضية العون الاثنائى الخليجى ، فقد رأينا أن نوفر معلومات موثقة حول هذا العون . ولا تقتصر هنا على نقد المغالطة فى الخطاب الدعائى المبرر للغزو ، وإنما نوضح أيضا أخطار القراءة الخاطئة التى أعقبتها وخاصة من قبل الكويت .

ولعل أبرز المغاليات التى أعلنت للدفاع عن قرار الغزو ، هى منع للكويت من مواصلة سياسة إغراق السوق النفطية التى تضر بالمصالح النفطية والاقتصادية للعراق وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط . وإزاء نشوش المناظرات العربية ، فإننا نركز هنا على بيان أسباب فشل نظام حصص الانتاج فى الأوبك وحقق انتشار هذه الممارسة . كما نوضح أن محاولة العراق للسيطرة على إمدادات النفط العربية كانت أول دوافع المبادرة الأمريكية لقيادة التحالف الدولى ضد العراق وأهم أسباب اضمحاض السيطرة العربية على صادرات وعلاقات النفط العربى .

لعل المطامع فى الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية ، والمطامع فى بناء العراق كقوة اقليمية مهيمنة ، كانت أهم الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية وراء قرار النظام العراقى بغزو الكويت . ولم تكن عواقب هذا القرار سوى تبديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلا عن تدمير غير مسبوق للقرعة العراقية بل والعربية بوجه عام . وفى محاولة إضفاء المشروعية على قرار غزو الكويت تحدثت الاتهامات والتبريرات والعلليات التى أعلنها النظام العراقى أسبابا لهذا القرار .

وكانت أهم الاتهامات تلك التى لاحتها المذكرة التى قدمها العراق إلى الأمانة العامة للجامعة العربية قبل الغزو بأسبوعين . وسوف نتناول الحجم التى تضمنتها هذه المذكرة ، وما أثارته من مناظرات عربية حول حمالة ومضاغفة واستخدام الثروة النفطية العربية لصالح الوطن العربى ، فى قراءة أولية للاقتصاد السياسى لأزمة الخليج . وفى هذه القراءة يتركز التحليل على بحث دوافع وعواقب قرار الغزو ، وبالذات من زاوية العراق .

وفى مقدمة التبريرات التى حاولت اضمحاء شرعية

١. الاقتصاد السياسي لقرار الغزو العراقي :

أ - لقد اتهم العراق الكويت : بالاستيلاء على نفط عراقى من حقل الرميلة على حدود البلدين ، ورفض السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية - على الخليج ، وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتى وربه وبوبين للعراق ، فضلا عن المطالبة بديون الكويت على العراق ، وهى الديون التى تتمثل فى قروض بدون فوائد قدمت لأبان الحرب العراقية - الإيرانية .

وبدلية ، نؤكد أن غزو الكويت لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب العراقية ، الحدودية أو الأمنية أو المالية ، التى نسميها الخطاب العراقى قبل الغزو . إذ بافتراض ، مصداقية ، تلك الاتهامات ، و ، مشروعية ، هذه المطالب ، فقد كان يمكن التوصل بشأنها إلى تسوية سياسية ، مرضية ، للعراق الذى يملك أدوات للضغط وقدرات تفاوضية تفوق بلا جدال ما لدى الكويت منها . وبدون حوض فى ، دفاع ، الكويت ضد هذه الاتهامات ، وما تضمنه هذا الدفاع السابق للغزو من تشكيك فى مصداقية ومشروعية دعاوى ومطالب العراق فإننا نؤكد أن الشرعية الدولية والعربية كانت الأطار الواجب القبول به لإبرام معاهدة لتسليم الحدود النهائية بين البلدين ، ولتنظيم استغلال الحقول النفطية على الحدود المشتركة .

وقد دناعت ، أسانيد ، المطالبة العراقية بإسقاط ديون الكويت وغيرها من الديون العربية على الإطلاق ، وذلك بعد غزو الكويت . إذ أن هذا الغزو وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية جسيمة للكويت وغيره من البلدان العربية الخليجية وغير الخليجية يفرض على العراق أن يسدد فائزوة هذه الخسائر بما قد يضاعف ما عليه من ديون ، بل أن مقايضة الدعم الاقتصادى بالدعم الأمنى ، على أسس تبادل المصالح ، تصبح منطقية بين دول الخليج العربية المعرضة أمنيا ، والدول العربية المعرضة اقتصاديا التى تحالفت مما ضد العدوان العراقى . وفى حساب الخسائر العراقية ، قد تضيف هنا خسارة الزمان على تحالف إيرانى مقابل تسليم الأخير بكل المطالب الإيرانية . وعلى أية حال فإننا نسلم بأن اعتبارات الأمن القومى العربى تتوافق مع نتوجه الضرورى الى ادارة علاقات سلام وتعاون مع إيران وغيرها من دول الجوار الاقليمى للوطن العربى . وفى حال بلوغ هذا الهدف ، تسقط مبررات العراق بالمطالبة بالمزيد من الدعم الاقتصادى الخليجى العربى ، إذ لم يتجهل قط أولويات الأمن القومى العربى ، وإنما أهدر هذا الأمن بغزو الكويت وتهديد الخليج .

والواقع أن المطالب ، الحدودية ، للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتتمدد المنفذ إلى الخليج ، كما أن المطالب ، المالية ، للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون . وإذا أعنا قراءة قائمة الاتهامات العراقية لنحدد الغايات العراقية وراء غزو الكويت ، فإننا نرصد هدفين أساسيين :

الأول : هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق ، زاد إحكاما مع اكتشاف وتصدير النفط .

والثانى : هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى ولجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران .

ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن أن الحاق الكويت لا يعدو خطوة على طريق تحقيق طموحات النظام العراقى فى الهيمنة الإقليمية بدءا من إخضاع المملكات الضعيفة فى المجال الحيوى للعراق .

وفى حال المعز عن التوسع ، فإن العدوان قد يكون سبيلا لانتزاع الاتوات المالية من الكويت والسعودية وغيرها لصالح ، القوة الباطشة العراقية . وإذا كان العراق قد نال عشرات المليارات من الدولارات من الكويت وغيرها درءا لتهديد غير مباشر لأمن الدول الخليجية العربية إبان الحرب العراقية الإيرانية ، فإن تهديدا مباشرا بواسطة العراق لهذا الأمن ، لا يقتصر على مجرد تهديد نظمها وإنما كيانها ذاته ، فبجبرها على أن تدفع أكثر ، بحثا عن السلامة .

وقبل الغزو ، اتهم العراق الكويت .. بأنها تتجاوزت حصص انتاج النفط التى تقررت لها فى منظمة الأوبك ، وأنها اتبعت سياسة إغراق للسوق النفطية أدت إلى تدهور أسعار النفط ، وتسببت فى خسائر مالية جسيمة للعراق ، وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط ، وذلك بمشاركة الامارات و ، بالتآمر مع الامبريالية .

ومن أجل فهم أعمق لحقيقة التطورات فى سوق النفط ، قبل غزو الكويت نلاحظ :

أولا : أن أسعار النفط قد شهدت فترة هائلة فى السبعينات ، بدت إبانها بانتهاء عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية . وكانت هذه الفترات تعجيرا عن رفع القيود على تحقيق قفوتن العرض والمطلب فى سوق النفط ، ونتاجا لانتزاع حقوق السيادة العربية فى مجال استغلال الثروة العربية ، فضلا عن واقع ، احتكار القوة ، فى سوق النفط العالمى .

ومن الهام أن نؤكد هنا على حقيقة ضيع فى ضجيج الحديث حول حملة ومضاغة الثروة النفطية العربية ، وهى مصلحة الدول النفطية العربية قبل غيرها ، ومساهمة هذه الدول الأهم من غيرها ، فى تحقيق هذا الهدف إذ تبدو

واضحة مكاسبها الاقتصادية من تحقيق أسعار عادلة للنفط ، ويبدو ظاهرا أيضا دورها الحاسم في تحقيق هذه الأسعار . ويتأكد هذا كله من مجرد قراءة حصص هذه البلدان في عوائد احتياطي وإنتاج وتصدير النفط .

وثالثا : أن أسعار النفط قد شهدت تدهورا حادا في الثمانينات . وهو بدأ انذارا بعود على بدء إلى عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية . لكن هذا التدهور كان محصلة تفاعل عوامل مركبة قادت في نهاية المطاف إلى تحويل النفط العربي من عامل للثروة إلى عنصر للضعف في إدارة صراع الارادات الدولية . حول السيطرة على النفط العربي .

والأمر ، كما أكد التقرير الاستراتيجي العربي في عدد سابق . أن الدول الصناعية الرأسمالية ، بجهود جماعية وفردية قد تمكنت من تصحيح مابدا استثناء تاريخيا ، أي عدم التطابق في السوق العالمي بين حيازة القدرة المالية واقتدار القوة الصناعية ، في البلدان العربية المصدرة للنفط . واستطاعت الدول الصناعية بالاستناد إلى عوامل القوة الشاملة التي بحوزتها ، وخاصة القوة الصناعية التكنولوجية ، أن تحول سوق النفط إلى مجال تمويل فيه قوة المساومة لصالح المستهلكين والممولين على حساب المنتجين لصالح المصدريين ويصبح فيه سوقا للمشتريين وليس للبائعين ، وخاصة بتدوير عوائد النفط لصالح الغرب .

والأهم هنا ، هو أنه بدلا من العمل على أسس توازن المصالح العربية ، وتضافر عوامل القوة العربية ، وتصحيح الاختلال في توازن القوى الاقتصادية بين الوطن العربي والدول الصناعية ، واستكمال التصنيع العربي في إطار التكامل لبناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافئ بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الصناعية ، بدلا من هذا وغيره من شروط تصحيح أسعار النفط وحماية الثروة العربية ، إذا بالمعنوان العراقي يهدد بتدمير آبار النفط وما تم بناؤه من صناعات ، ويقود إلى تقويض مركزات تبادل المصالح والروابط القومية بين الأقطار العربية .

وثالثا : أن الكويت . كما سنفضل لاحقا . قد قبلت بخفض إنتاجها من النفط في اجتماع جدة في ١٠ يوليو ١٩٩٠ الذي ضم الدول الخليجية العربية المصدرة للنفط . وقد أقر الاجتماع حصص للكويت وحصص للامارات ، هي ١,٥ مليون برميل يوميا لكل من البلدين . وفي اجتماع منظمة الأوبك في ٢٦ يوليو ١٩٩٠ أعلنت الكويت والامارات التزامهما بالحصص المذكورة ، التي أقرت لهما في الاتفاق الجديد لمعصم إنتاج أعضاء الأوبك .

والواقع أنه قبل هذه الاجتماعات والقرارات ، كان إنتاج الكويت يتجاوز حصصها المقررة بحوالي ٥٠٠ ألف برميل

يوما ، وكان إنتاج الامارات يزيد بنحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا عن حصصها الرسمية . وبذلك ساهمت الكويت والامارات بالتصيب الاكبر في تجاوز سقف إنتاج الأوبك . لكنه لايد من توضيح أن تجاوز حصص الإنتاج كان ممارسة شائعة وعرفا مستقرا بين كل أعضاء الأوبك . كما تبينت موافق الأعضاء تجاه سياسة الأسعار بين التشنج والاعتدال . وقد تجاوز العراق ذاته حصصه المقررة في الأوبك طوال عامين أو أكثر حتى قبلت الأوبك مطالبه المتكررة حول المساواة بين هذه الحصص وحصص ايران المقررة . كما تخلى العراق عن موقف متشدد يطلب بأسعار مرتفعة لنفط الأوبك ، وبنى موقفا معتدلا يقبل بأسعار منخفضة لهذا النفط إبان سنوات الحرب العراقية . الإيرانية .

ولاشك أن الاتهام ، بالتآمر ، بتجاهل الدوافع والمصالح الاقتصادية التي تضرر عدم الالتزام بحصص الإنتاج وأن على حساب خفض الأسعار . وهكذا ، تبرز مثلا مبررات موضوعية مثل رغبة الدول المصدرة التي تواجه مصاعب اقتصادية في ضمان الحصول على مستوى محدد من عوائد التصدير عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية . وقد يكون الأهم هو مصلحة الدول المصدرة ذات الاحتياطي الهائل في خفض الأسعار لإزالة المنافسين الجدد في سوق إنتاج النفط ، أو لإعاقة تطوير مصادر الطاقة البديلة في الدول الصناعية التي تمثل المستهلك والمستهود الرئيسي للنفط . وقد نجح هذه المبررات أو تساق مبررات مضادة ، إلا أنه لايد من التسليم بحقيقة تعارض مصالح الدول المصدرة للنفط ، وهو تعارض لا يمكن التغلب عليه إلا على أسس الحوار داخل « الأوبك » و « الأولئك » ، أي الاطارات التي ارتضتها هذه الدول لبناء توازن المصالح الضروري بين بعضها البعض ، وبينها مجتمعة وبين الدول المستوردة والمستهلكة للنفط .

ولعل الأهم هنا هو ، أنه إذا غضضنا الطرف عن أن الكويت قد بدأت فعليها خفض إنتاجها وصانعتها من النفط ، فإن الأيام الفاصلة بين إعلان التزامها بحصصها المقررة والغزو العراقي لها ، ليست كافية بالقطع لاثبات اخلاها بهذا الالتزام ، ومن ثم الاضرار بالعراق أو غيره . وإذا قيل أن هذا الالتزام مرجعه تصعيد التهديدات العراقية ، فلن هذا القول حجة ضد الغزو وليس تبريرا مقبولا له ، إذ ثبت قدرة العراق على تحقيق هذا الهدف دون إقدام على الغزو . بل أن الغزو قدم مبررات قوية للكويت قد تدفعها إلى تجاوز حصصها الرسمية لتعويض الخسائر الجسيمة التي سببها عدوان العراق ، فضلا عن دور الغزو في بناء تحالف

أمريكي - خليجي يستند إلى مقايضة النفط بالأمن .

.. ونضيف هنا أن أحد أخطر الأخطاء الاستراتيجية للغزو هو تصور قبول الابتزاز بقطع امدادات النفط واللعب بأسعار النفط ، من قبل الدول الصناعية ، التي تمثل أهم مهنك للنفط العالمي وأهم مستورد للنفط العربي . وتكمن خطيئة الغزو في قطعه الطريق على التقدم صوب استكمال السيطرة العربية على الثروة العربية النفطية : نقصد تصحيح أسعار النفط وزياد عوائد تصديره ، ومقايضة النفط بمواد ومعارف التكنولوجيا والتصنيع والأمن والتقدم ، على أساس المساومة .

لكن المساومة المشروعة والممكنة بالنفط العربي أمر لا يجمعه جامع بمحاولة النظام العراقي استخدام سلاح النفط بالأسلوب الذي عفى عليه الزمان ، أي بتجاهل قواعد توازن وتبادل المصالح . وكان يجدر بالمزيدين لاستخدام هذا السلاح بروح المسؤولية القومية ألا يستغفوا برد فعل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة ، وألا يهلكوا ، اربابا بانسا ، لا ينمر إلا أضعاف القدرة العربية التي تمثل شرط مراعاة المصلحة العربية .

والأمر ، أن سياسة انتاج وأسعار النفط العربي لابد وأن تراعي مصالح الدول المستوردة والمستهلكة للنفط ، وخاصة الدول الصناعية . ونقصد بذلك ضرورة مراعاة عدم تهديد تدفق النفط ، ومراعاة الاستقرار الضروري لأسعار النفط . وفي المقابل ، فإن الدول العربية المصدرة للنفط عليها أن تسام من أجل مقايضة النفط بالمواد والمعارف التي تمكنها من إنجاز أهداف التصنيع والأمن والكافؤ كما أشرنا . ونكتفي هنا بإبراز ثلاث حقائق - تدعنها الأرقام - تؤكد حطورة الابتزاز بالنفط العربي :

الحقيقة الأولى . أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ، وسوف يبقى كذلك خلال عقود طويلة قادمة . وقد انخفضت حصة النفط في استهلاك الطاقة في العالم من حوالي ٤٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٩٪ في عام ١٩٨٩ ، وهبطت هذه الحصة بالنسبة للدول الصناعية من حوالي ٤٩٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٤٪ في عام ١٩٨٦ ، ثم استقرت عند هذه النسبة الأخيرة حتى عام ١٩٨٩ . والواقع أن هبوط حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة في العالم والدول الصناعية خلال النصف الأول من الثمانينات يرجع إلى إجراءات توفير استهلاك الطاقة والنفط والاعتماد على المصادر غير النفطية للطاقة في الدول الصناعية التي تمثل أهم مهنك للطاقة والنفط في العالم . وأما استقرار حصة النفط في استهلاك النفط ، على النطاق العالمي وفي الدول الصناعية ، خلال

النصف الثاني من الثمانينات ، ففقه قد يرجع إلى تدوير أسعار النفط وتذبذبها عند مستوى منخفض في هذه الفترة . وهو ما قد يقوى حجج المدافعين عن سياسة أسعار رخيصة للنفط ، لإعاقبة تطوير المصادر البديلة له في الدول الصناعية .

لكن مصاعب تطوير المصادر البديلة للطاقة بسبب التكلفة المرتفعة لها ، أو من زاوية أخطار التلوث كما هو حال الطاقة النووية ، فضلا عن تنامي استهلاك النفط في الدول الاشتراكية والنامية إزاء مصاعب التكيف مع حوافز توفير هذا الاستهلاك ، وغير ذلك من العوامل ، تقصر التوقع باستمرار النفط مصدرا رئيسيا للطاقة ، وتشير التوقعات إلى أن النفط سيقود المصدر الأساسي للطاقة خلال النصف الأول من القرن القادم ، وسيوفر حوالي ٣٢٪ من الطاقة في العالم في عام ٢٠٢٠ ، أو بتخاض لا يتجاوز ٧٪ بالمقارنة مع النسبة المماثلة في نهاية الثمانينات من هذا القرن . والمقارنة تفكر بأن الهبوط بلغ حوالي ٦٪ خلال عقد الثمانينات وحده .

والحقيقة الثانية . أن النفط العربي هو أهم مكونات الاحتياطي والانتاج والتصدير في العالم ، وسيفي كذلك لمعقد طويلة قادمة . وقد مثل النفط العربي ، الذي تملكه البلدان العربية أعضاء الأوبك بالإضافة إلى عمان حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي المؤكد في العالم . وكانت حصة الدول الخليجية العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق حوالي ٥٧٪ من الاحتياطي المؤكد في العالم . وترتفع نسبة الأخيرة بإضافة إيران ، بحيث تصبح دول الخليج النفطية مالكة لحوالي ٦٦٪ من الاحتياطي المذكور ، وذلك في نهاية عام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من أن حصة الدول العربية النفطية من الانتاج العالمي للنفط لم تزد عن حوالي ٢٥٪ في نهاية الثمانينات ، فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع هذه النسبة إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٠٠ . وحتى النسبة الراهنة فإنها تفوق انتاج أول وثاني البلدان المنتجين للنفط في العالم ، وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وكما هو الأمر بالنسبة للاحتياطي فإن الدول الخليجية وإيران تمثل وسبقه الأهم عالميا .

أنصف إلى هذا حقيقة أن الدول العربية وإيران أهم مصدري النفط في العالم وقد ساهمت بنحو ٤٢٪ من صادراته العالمية في عام ١٩٨٩ . وتشير توقعات الانتاج والاستهلاك في العالم إلى استمرار هذا الوضع لمعقد طويلة قادمة . وهكذا ، فإن التوقعات تشير إلى استمرار انخفاض الانتاج السوفيتي من النفط بنسب تصل إلى ٢٤٪ في بعض التقديرات السوفيتية المتشائلة لعام ٢٠٠٠ . وأما بالنسبة للولايات المتحدة فتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة

وارداتها من ٢٨٪ إلى ٦٠٪ من استهلاكها من النفط في عام ١٩٨٨ وعام ٢٠٠٠ على الترتيب .

والطاقة الثالثة . ان الدول الصناعية ، المستهلك والمتوردد الرئيسي للنفط في السوق العالمية تعتمد بالأساس على واردات النفط من الدول العربية وخاصة الخليجية ، ويتجه هذا الاعتماد إلى التناقص . وهكذا ، فإن الجماعة الأوروبية تستورد ٤٢٪ من احتياجاتها من النفط الخام من الوطن العربي . وغلت مجموعة الدول العربية أعضاء الأوبك حوالي ١١٪ من واردات النفط للدول المتحددة في عام ١٩٨٨ ، ويتوقع أن تنجز مساهمة الدول الخليجية ، وخاصة السعودية ، إلى ٢٨٪ من واردات النفط الأمريكية في عام ١٩٩٥ . ويظهر أيضا اعتماد الدول الصناعية على النفط العربي ، واعتماد الدول العربية على أسواق الدول الصناعية في تصدير هذا النفط ، من حقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان قد استوردت حوالي ٦٦٪ من صادرات الشرق الأوسط النفطية في عام ١٩٨٩ .

.. وباختصار ، فلنأخذ إزاء واقع اعتماد متبادل بين الوطن العربي ، من جهة ، والعالم بأسره وخاصة الدول الصناعية ، من جهة أخرى ، في سوق النفط العالمي تصديرا واستيرادا . وينبغي للدول العربية المصدرة للنفط أن تعمل على بناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافئ ، شأنها في هذا شأن جميع الدول العربية والنامية التي تسعى إلى ذات الهدف . إلا أن كل ما عرضناه له من حقائق يؤكد أن سبيل تحقيق هذا هو مضاعفة الثروة وليس إهدارها ، وهو المتناقض بالنفط وليس إحقاقه وإحراق الوطن معه ، وهو السعي إلى إقرار مبدأ توازن المصالح وليس الابتزاز بالبنس .

بـ . وآثار العراق في تربيده لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية ، المحدد من الدعاوى التي تتمحور حول أن هدف العراق هو إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقتضي على تقفوت توزيع هذه الثروة . وقد ترددت هذه الدعاوى على السنة الثمانين من الذين استنكروا غزو الكويت ، ولقيت الكثير من الاستجابة الجماهيرية . ونؤكد بداية على أمرين :

الأول : أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية . إذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها ، وإنما جرى تبادل الخبرات أو جرى اغتصاب الثروات . والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالمجان ، وإنما تقدم العون ، أو تستثمر المال أو تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا . وقد تطلب الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام إذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات

الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك . أضف إلى هذا ، أن النظم الاقتصادية منذ اضمحلال المشاعة البدائية لم تقم على أساس مشاعية تملك الثروات . ولا تعرف الرأسمالية أو الاشتراكية إعادة توزيع الثروة ، وإنما تقوم على حقوق الملكية ، الخاصة أو الجماعية ، وإن عرفت آليات مختلفة لإعادة توزيع الدخل المتولد عن استغلال الثروات الطبيعية واستخدام الأصول الانتاجية .

والثاني : ان تاريخ العالم لم يعرف إعادة توزيع الدخل ، أو تقاسم غنائم المطر ، على أساس العدل بواسطة قوة غازية . وعبر الحدود ، فإن حصة الأسد تكون من نصيب قائد الغزو ، ولما القاتل فإنه نصيب الواهمين والمحرورين والطامعين في اقتسام الغنائم . وعلى المدى البعيد ، بعد أن تتراجع حلجة الطاغية إلى الفداع بالشعارات ، فإن الخسارة تصبح نصيب من لهوا وراء سراب عدل وتصوروا إمكان إقامته بواسطة ، المصدب العادل . بل قد يقتصب المستعمر والطاغية ما قدمه قتيلا من فئات من كل من تصور له نفسه أن يتطلع إلى العدل حقا . وإذا كان العدل راية تعلق نظم القيم الانسانية في النظم الاقتصادية المعاصرة وكان أساسا للرأسمالية التي أعيد بناؤها وما زال غلبة الاشتراكية التي يعاد بناؤها ، فإن تحقيق العدل شكلا ومضمونا ، أمر يخص كل بلد وكل شعب .

لكن تعمق مقولة توزيع الثروة والدخل في الوطن العربي يظهر أن حقبة النفط شهدت تعاطف فجوة الدخل بين أقطار الوطن العربية ، النفطية وغير النفطية . وهكذا ، كما أبرز التقرير الاستراتيجي العربي في عدد سابق . فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات ، بلغ حوالي ٤٢ مثل نظيره في السودان في نهاية الثمانينات . وأن الاتفاق على الخدمات الاجتماعية في السعودية بلغ حوالي ٢٠٣ نظيره في إحدى عشرة دولة عربية في بداية الثمانينات . وهي فجوة لا شك هائلة بين الثراء والفقير . ونلاحظ هنا أن ، عدم عدالة توزيع الدخل تظهر أيضا بمقارنة مستويات الدخل بين البلدان النفطية والنفطية ، والبلدان غير النفطية « الفقيرة » . وهكذا ، مثلا ، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ حوالي ١٦ مرة مثل نظيره في الصومال . وبلغ ذات النصيب في ليبيا حوالي ١٢ مثل نظيره في اليمن الجنوبي ، وذلك في نهاية الثمانينات . وتتمتع الفجوة في الحالين ، إذا أعطنا بمؤشرات أحوال الازدهار التنفسي في بداية الثمانينات .

وفي تقديرنا ، كما منفصل لاحقا ، أن التعلم الإيجابي من

درس الأزمة بوجوب إدراكه أن التقلوت لحاد في توزيع الثروة والنخل لا يهدد فقط الملاطى القطرى والمالى ، وإنما يهدد هذا التقلوت أيضا السلام القومى والاقتصادى سواء بتهديد الاستقرار الداخلى فى البلدان التى يتلصق بها أن تكون ركيزة للاستقرار الاقتصادى والقومى ، أو بتهديد استقرار العلاقات بين دول النظام الاقتصادى العربى .

والواقع أن العون الاثنائى الرسمى العربى ، الذى قدمت عليه الدول الخليجية العربية والبلدان السعودية والكويت ، كى قانة هامة غير مسبوقه لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة وإن لم تكن القانة الوحيدة فى هذا المجال .

ونلاحظ أولا : أن الدول العربية الخليجية التنظيمية ، فمت عونا انمائيا ، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية . وكان هذا العون أهم تطور فى مجال التعاون ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض وإنما أيضا بين مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية وكان هذا العون أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل المنفوعات الخارجية وتمويل التنمية ، وللمحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافىة للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية .

أنصف الى هذا ، أن العون الاثنائى الرسمى ، من للدول العربية الخليجية ، كان من حيث لشروط والحجم مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر للبلدان العربية وغير العربية الفقيرة المتقلبة لمعونات التنمية الرسمية . وتظهر أفضلية هذا العون ، سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذى تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذى قدمته آنذاك الدول الاشتراكية .

وثالثا : إن مؤسسات تقديم العون الاثنائى الخليجى قد ندرعت لنفطى كافة أشكال المساعدات الاثنائية والاقتصادية ، ومختلف مجموعات الدول المتقلبة للمساعدات . فقد ساهمت الأنظار العربية الخليجية التنظيمية بالجهد الأعظم فى تأميم صنائىق وبنوك ومؤسسات تمويل الاستثمار وتوفير الائتمان وتوازن المدفوعات . وهكذا ، فإن مؤسسات التمويل والتنمية العربية ، التى كانت هذه الأنظار رائدة فى إقامتها وفى نشاطها ، قد تنوعت لتقدم العون على نطاق عالمى (بنك التنمية الاسلامى) أو قارى (بنك التنمية الأفريقى) أو اقصى (الصندوق العربى للاماء الاقتصادى والاجتماعى) أو قطرى (هيئة الخليج للتنمية فى مصر) ... الخ . وقلبت هذه الصنائىق على أنسب قطرى (الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودى للتنمية وغيرها من الصنائىق النظرية) . أو قارى (المصرف العربى الافريقى) أو اقصى (الصندوق العربى للاماء الاقتصادى والاجتماعى)

أو عالمى (صندوق الاوك) . أنصف الى هذا ، مساهمة الأنظار العربية الخليجية فى إقامة مؤسسات تمويل الاستثمار (الشركة العربية للاستثمارات البترولية) وصنائىق دعم المدفوعات (صندوق النقد العربى) ، ومؤسسات الضمان والائتمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار) . ونضيف أيضا مساهمات هذه الأنظار فى هيئات التمويل والعون المالية ، مثل وكالات الأمم المتحدة (البرنامج الاثنائى ، برنامج القناه ، المعونة التقنية ... الخ) ، وصندوق النقد الدولى (برنامج التسهيل التموينى مثلا) ، ومجموعة البنك الدولى ... الخ .

وثالثا : إن حجم العون الاثنائى الخليجى ، اتسم بأهمية بالغة من حيث القيمة المطلقة ، والنسبة للنتائج المحلى الاجمالى للأنظار العربية الخليجية ، والوزن النسبى فى إجمالى العون الاثنائى العالمى . وهكذا ، مثلا ، فإن إجمالى العون الاثنائى الرسمى من هذه الأنظار بلغ نحو ٧٣,٢ مليار دولار بين على ١٩٧٠ و ١٩٨٤ . ومثل أكثر من ١٣٪ من إجمالى العون الاثنائى العالمى فى هذه الفترة . وبلغ أربعة أمثال معونات التنمية الرسمية من مجموعة الدول الاشتراكية . وشغلت السعودية المرتبة الثانية بين معضى العون الاثنائى العالمى بعد الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٨٠ ، بلغت القيمة المطلقة لهذا العون أقصاه حيث وصل إلى ٩,٤ مليارات دولار ، ومثل ٤,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى للأنظار العربية الخليجية (أعضاء مجلس التعاون الخليجى) . وفى عام ١٩٧٥ مثل العون الاثنائى العربى ، المقدم أساسا من الدول المذكورة ٤,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المقدمة للعون ، و ٩,٥٪ من عوائد النفط . ورغم التراجع الحاد لأسعار وعوائد النفط فى عام ١٩٨٦ ، فإنه مثل ٩,٢٪ من العوائد النفطية لهذه الأنظار ، ومثل ٣,٦٪ من ناتجها المحلى الاجمالى .

ورابعا : أن السعودية والكويت والإمارات قدمت القسم الأعظم من العون الاثنائى العربى ، إلى الدول النامية عربية وغير عربية ، وهكذا ، بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ قدمت للدول العربية الثلاث المذكورة عونا انمائيا بلغ حوالى ٧٨ مليار دولار ، ومثل هذا العون ٩٠٪ من إجمالى العون الاثنائى العربى . ومن هذا الاجمالى قدمت السعودية ٥٥,٦ مليارات دولار أو ٦٤,٣٪ من الاجمالى ، وقدمت الكويت ١٣,٥ مليارات دولار أو ١٥,٦٪ من الاجمالى . وفى عام ١٩٨٦ ، حين تدهنت أسعار وعوائد النفط إلى أقل مستوى لها بلغت قيمة العون الاثنائى السعودى ٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسعودية ، وبلغت ذات النسبة ٣٪ للكويت . وبين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، كتبت نسبة العون الاثنائى الكويتى أكثر من ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للكويت فى السنوات الثلاث الأولى ، ولم تنخفض إلى أقل من النسبة الدولية

وتعويض ما دمته الحرب ، أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمولمة تنمية وتمديدات الأمن ومقتنيات للتكامل أمام العراق . وإنما جرى بعد شق قناة جديدة لاهدار أوسع لعوائد النفط العراقي ، ولتصدير أشع لعدرات الاقتصاد العراقي ، وذلك بالاقدم على غزو الكويت .

ولا شك أن غزو الكويت وتهديد غيره من الأنصار الخليجية العربية ، كان جريمة تنسم باللا مسؤولية القطرية والقومية لما يرتب عليه من تبديد عوائد النفط ، وتهديد ثروة النفط ، وإضعاف القدرة الاقتصادية للعراق قبل غيره . ويكفي أن نشير إلى الفسائر الاقتصادية الجسيمة التي ترتبت على الحصار الدولي المفروض على العراق ، فضلاً عن الكارثة الاقتصادية التي ترتبت على تدمير قدراته الاقتصادية وغير الاقتصادية لأخطار الحرب الشاملة .

وفي تحديد آثار الحصار الاقتصادي للعراق قبل نشوب حرب الخليج نقلت ضوءاً على ثلاث مجموعات من المؤشرات . الأولى : مؤشرات إهدار عوائد النفط العربي لصالح التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . والثانية : مؤشرات إسهام العراق في تكريس واقع التخلف الاقتصادي والاكتشاف الأمني وغياب التكامل في الوطن العربي ، وذلك لتكيف فداحة التوغل في سبيل تكريس هذا كله عبر غزو الكويت . والثالثة : مؤشرات الخصائر العراقية الفعلية والمحتملة ، بأثارها الوخيمة على إضعاف القدرة الاقتصادية ونفاذ الاكتشاف الأمني وتعاطف عراق التكامل في الوطن العربي .

ونلاحظ ، أولاً : تبديد القسم الأعظم من موارد العراق ، النفطية وغير النفطية ، في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية الإيرانية . وإذا كانت غالبية الأنصار العربية خليجية وغير خليجية ، فدصمت العراق إبان هذه الحرب دفاعاً عن الأمن القومي العربي ، فإن هذا لا يعني النظام العراقي من مسؤولية عدم تجنب حرب لا معنى لها . من جهة ، لأن العلاقات مع دول الجوار الاقليمي العربي لابد وأن تدور على أسس التعاون والسلام وتوازن المصالح ، كما هو حال العلاقات المصرية الانبوية مثلاً ، سواء في عهد عبد الناصر ، الثوري ، وهولاسلاسي ، الرجعي ، أو في عهد السادات ، الغربي التوجه ، ومتحسبو هيلاماريام ، الماركسي الهوية . ومن جهة ثانية ، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب في كل قطر عربي هي وحدها الحل الممنع ضد محاولات « تصدير الثورة » من الخارج . ولعل هذا هو أهم الدروس التي ينبغي تعلمها من الدول الصناعية الرأسمالية التي تمكنت عبر التقدم

المنشودة أي ٠,٧٪ من هذا الناتج إلا في عام ١٩٨٨ ، طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٨ . وفي ذات الفترة الأخيرة ، فإن العراق لم يساهم إلا بنحو ٢,٥٪ من اجمالي العون الائتماني العربي ، وخلال النصف الأول من الثمانينات انخفضت نسبة العون العراقي إلى أقل من ٠,٧٪ لتنهقر إلى ٠,١٪ في عام ١٩٨٤ ، ثم أصبحت النسبة سلبية ، أي تحول العراق إلى بلد متلقي للعون الائتماني .

وخامساً : أن السعودية والكويت قدمتا النسبة الأكبر من مساهمات الدول العربية المانحة للمساعدات إلى مؤسسات العون ممتدة الأطراف العربية والدولية . وهكذا ، بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، أي في سنوات الكساد النفطي ، قدم البلدان حوالي ٩٠٪ من المساهمات العربية المذكورة . إذ فحمت السعودية ١٧٧٢ مليون دولار ، والكويت نحو ٦٤٩ مليون دولار ، بنسبة ٦٥,٥٪ و ٢٣,٨٪ على الترتيب . وقد نالت المؤسسات العربية ممتدة الأطراف ١٥١٨ مليون دولار من المساهمات العربية المذكورة ، أو حوالي ٥٦٪ من اجمالي ما تلقت جميع المؤسسات الدولية والعربية ممتدة الأطراف . وفي المقابل لم تتعد قيمة المساهمة العراقية أقل من ٧ ملايين دولار أو ٣٪ من اجمالي المساهمات .

وسلاماً : أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية كان أول صناديق العونة العربية التي تأسست ، وقدم وحده اجمالي العون الائتماني العربي حتى عام ١٩٧٣ . وقد بدأ تأسيس ونشاط بقية الصناديق العربية بعد فترة أسعار النفط منذ عام ١٩٧٤ . وحتى نهاية ١٩٨٩ ، قدم الصندوق الكويتي للتنمية حوالي ٥٩٥٤ ملايين دولار عوناً انمائياً ، مثل حوالي ٢٠,٥٪ من اجمالي المبيعات التمويلية لجميع مؤسسات التنمية العربية ، القطرية وممتدة الأطراف . وشغل الصندوق السعودي المرتبة الثانية ، إذ قدم حتى ذات التاريخ ١٩,٨٪ من اجمالي المذكور أو حوالي ٥٧٤١ مليون دولار .

ونلاحظ هنا ، أن الأردن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي قد نالت مجتمعة حوالي ٢١٤٣ مليون دولار ممولات الصندوق الكويتي للتنمية أو نحو ٧٢٪ من اجمالي قروضه .

ج . كما دعا الخطاب العراقي بعد غزو الكويت إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . لكن واقع الحال يكشف عن تبديد عوائد نط العراق ذاته وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تضر عكس الغايات المعلنه . فقد تبذرت هذه العوائد في حرب كان ينبغي تجنبها مع ايران ، أو كان يمكن الحد من خسائرها إذا قبل النظام العراقي مبكراً شروط السلام الايراني التي قبلها متغافراً ، إلا أن هذا لم يتم في سياق تدمير

الاقتصادي المتواصل والمعملة المتزايدة لحقوق الإنسان ،
من بناء أساليب الاستقراء .

وتتعدد مؤشرات تهديد عوائد نضج العراق نتيجة الحرب مع إيران . وهكذا ، مثلا ، وفقا لتقديرات العراق ، فإن قيمة تجهيزات العسكرية التي اشترتها بالعسلة الصحية واستخدمت في الحرب بلغت ١٠٢ مليار دولار . وقدرت خسائر العراق من جراء توقف واقتطاع صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار . كما قدرت تكاليف التصدير لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصبحت بسبب الحرب بنحو ٦٣ مليار دولار . أضف إلى هذا ، الخسائر البشرية التي لا تحصى ولا تعد بملا ، فضلا عن خسائر تدهور القمو وأعباء الديون وغيرها .

وثالثها : استمرار تخلف واكتشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط ، وضعت إسهام عوائد نضج العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . ولا شك أن القدرات الاقتصادية للعراق قد شهدت تطوراً ملموا في حقبة النفط ، وحتى في سني الحرب مع إيران . إلا أن تكريس تخلف الاقتصاد العراقي يظهر في أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق لم تتعد نحو ٢١,٦٪ في عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٢٧,٨٪ في عام ١٩٧٨ ، أخذين بعين الاعتبار تساوي عوائد النفط في المدين . ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط ، فإن تحميلاً أكثر عمقا يدعو إلى عدم المبالغة في شأن إنجازات التصنيع بالعراق . حيث حققت السعودية ، مثلا ، تقدما أعم وفق هذا المؤشر ، إذ تضاعفت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية من ٤,٥٪ إلى ٩,٠٪ في ذات المدين . وكان يمكن تحقيق نمو أعلى للصناعة التحويلية العراقية ، حال دونه انخفاض نسبة الاستثمار القشري الإجمالي من ٢٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٩٪ من ذات الناتج في عام ١٩٨٨ . وفي المقابل نلاحظ أن حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية ، بين البلدان الصناعية الجديدة ، بلغت ٢٢,٠٪ ، وفي اليابان ٢٩,٠٪ بين البلدان الصناعية المتقدمة . وفي منتصف الثمانينات ، فإن حجم إنتاج العراق من الحديد والصلب لم يتعد ٢٣,٦٪ من الاستهلاك . ولم تتعد نسبة الإنتاج إلى الاستهلاك السلع الأساسية الصناعية ٢٢,٠٪ . وصلت الواردات من السلع المصنعة إلى إجمالي الواردات أكثر من ٨١٪ ، نصفها تقريبا من الآلات والمعدات ، على حين بلغت حصة النفط ٩٩,٣٪ من صادرات العراق . أضف إلى هذا ، أن نسبة العملاء لكل مليون نسمة في العراق تقل نصف النسبة المتوسطة في مصر . واستمر العراق على البحث

المعنى أقل من مثيله في إسرائيل رغم الفجوة الهائلة في هذا المجال لصالح إسرائيل .

وبالموازاة ، فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نضج العراق في نفسه . وربما تباطؤ القوتن العربي . على طريق الحقن بالثروة الصناعية . العلمية ، ونفك بالقتل إلى القدرات التقنية وغير التقنية للعراق .

إن اكتشاف الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافئ صناعات وتكنولوجيا العراق على الخارج ، في ضوء ما أوضحتها من استمرار الاعتماد شبه الكامل على التخليق في اتجاه واحد . في اتجاه العراق ، المواد والمعدات التكنولوجية والمستزمات للتوسع الصناعي ، فضلا عن مستزمات استمرار الإنتاج الجاري ذاته . ونضيف هنا ، أن اكتشاف الاقتصاد العراقي تجاريا يظهر أيضا في الفجوة المالية للتركز الجغرافي لتجارته الخارجية ، حيث استورد ٦٣,٥٪ من إجمالي وارداته من الدول الصناعية المتقدمة ، واعتمد بنسبة ٥١,٥٪ على هذه الدول في تصريف صادراته النفطية أساسا ، ونفك في عام ١٩٨٦ حين وصلت تجارته الخارجية إلى أقل مستوى لها خلال الثمانينات بسبب استمرار ارتفاعها ومجمل النشاط الاقتصادي الثقيل في أسواق وعوائد النفط . ومالها ، فإن الديون الخارجية للعراق التي قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينات تجعله الدولة الأكثر مديونية في الوطن العربي إذ تبلغ هذه الديون حوالي ٥٨,٧٪ من ديون بقية الدول العربية في عام ١٩٨٩ . وخلفها ، فإن الواردات العراقية من الحبوب قد تضاعفت أكثر من ٥ مرات بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧٪ بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ مقابل زيادة لم تتجاوز ٥,٥٪ للسعودية في ذات الفترة ، ونفك رغم أن مساحة الأراضي المزروعة في العراق تبلغ عدة أضعاف المساحة المتوسطة في السعودية . واعتمد العراق على الواردات من الحبوب في أنشطة ٦٣٪ من الاستهلاك في عام ١٩٨٧ .

وقد كان إسهام العراق محدودا في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية- العربية ، وفي بناء أسس التكامل الاقتصادي العربي . وهكذا ، فإن اليون المالية للعراق للدول العربية كان محدودا وقصير العمر ، كما تبين من نشاط الصندوق العراقي بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٣ . ولم يكن لهيكل المصدا وتجارة العراق أن يوفر أساسا لتطور المنشود في تجارة العراقية- العربية . وهكذا ، فإن فروض الصندوق العراقي للدول العربية لم تتعد ٦,٠٪ من إجمالي قروض الصناديق العربية إلى الدول العربية ، حتى عام ١٩٨٩ . ولما تباطأت العراقية مع الأقطار العربية الأخرى فقد كتلت خضلة بدورها ولم تتجاوز ٦,٣٪ من الصادرات و ٦,٥٪ من الواردات في عام ١٩٨٦ . أضف

إلى هذا ، أن الاعتداء على الصالة المصرية المهاجرة إلى العراق فور انتهاء الحرب مع إيران ، وتقييد تحويلات المهاجرين المصريين إلى عائلاتهم ، قروض مصادفة المزاعم العراقية حول جديده وجدوى فتح أبواب العراق لهجرة العملة المصرية .

وجاء غزو الكويت وتهديد الدول الخليجية العربية ضربة غير مسبوقه لمرتكزات التكامل الاقتصادي العربي اقليميا وقوميا ، وأضعف أساسات الوحدة للعربية تحت شعار شعارات قومية عربية متطرفة .

وثالث : أن العراق قد تحمل خسائر اقتصادية فلاحه فور غزو الكويت نتيجة الحصار الاقتصادي الدولي ، وبدا مهددا بكارثة اقتصادية هائلة في حال نشوب الحرب الشاملة . وفي هذا كله ، فإن الأقدام على مغامرة غزو الكويت ، وارهاب يائس بالدفع نحو الحرب الشاملة ، لم يكن سوى وأد للقدرة الاقتصادية وغير الاقتصادية للعراق ، وضربة قاضية لغايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . ويكفي أن نشير إلى آثار تعرض الصناعة التحويلية العراقية للدمار ، وهي صناعة رغم محدودية تغطيتها ، قمت نحو ١٥,٦٪ من ناتج الصناعة للتحويلية العربية في عام ١٩٨٨ . أضف إلى هذا عواقب تدمير القدرة العسكرية العراقية التي ضمت في نهاية الثمانينات بالمقارنة مع إسرائيل ١,٤ مرة في عدد الدبابات ، ٥,٢ مرة في عدد المدافع ، ونحو ٨٥٪ في عدد طائرات القتال والهجوم والاعتراض و ٧٦٪ في عدد القطع البحرية . أضف أيضا أن البنية العراقية للصناعة - العسكرية لإنتاج ونقل أسلحة الدمار الشامل ، بدلا من توظيفها للضغط على إسرائيل من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني إذا بها تستخدم أداة لاقتتال العرب وانتحار العراق .

وحتى في حال تجنب نشوب الحرب ، فإن العراق - وفقا لقرارات مجلس الأمن - كان عليه أن يعوض الكويت وغيرها من الدول التي تضررت مباشرة من الغزو العراقي ، وهي التزامات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات . وكان العراق ملزما بسداد ديونه لدولة العربية ، وتقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار ، إذ سقط أي سند قومي أو أخلاقي لمطالبته بذلك بعد اقلامه ليس فقط على تهديد الأمن القومي العربي ، بل ومحاولته تصفية الكيان الكويتي ذاته . ولم يكن للعراق ، شرو نقيز من نفط الكويت الذي يسيطر عليه ، بل ولم يكن ثمار ضغوطه من أجل رفع أسعار النفط . وتقدر خسائره من منع صادراته النفطية حتى نهاية عام ١٩٩٠ وبأسعار ما قبل الغزو بأكثر من ٨ مليارات دولار . وقد نصيف قيمة خسائره من المعدات العسكرية والمنشآت الصناعية والتقنيات الاقتصادية في حال الحرب وقد تتجاوز مئات المليارات من الدولارات .

وبإيجاز ، فإن للعراق جنى من غزو الكويت خسائر اقتصادية تفوق ما كان يحلم به من مكاسب . وفي حال الحرب بدلا من كونه أحد مراكز القوة الاقليمية أضحي للعراق معرضا لتعجيم وتدمير هائل لقدراته كما حدث لألمانيا النازية دون أن تكون له القدرة الامانية على إعادة البناء الاقتصادي . وتصبح عائدات نفطه مرهونة لاسداد الديون وتغطية تكاليف الاعمار ، طوال عشرات السنين .

٢ - السياسة النفطية وحتمية توازن المصالح :

ربما تعد هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها الخلاف حول السياسة النفطية بين بلدان الأوبك إلى حد التهديد بالحرب ثم شنها فعلا بغزو العراق للكويت . إذ أن خرق نظام حصص الانتاج من قبل أية دولة من الدول الثلاث عشرة أعضاء الأوبك كان يعد سياسة تقليدية ويكاد يكون مقبولا ضمنا منذ تم العمل بهذا النظام في مارس ١٩٨٣ . ويبدو أن عمق المشكلات والأزمات الاقتصادية لا سيما في مجال تدرة النفط الأجنبي الناتج عن انخفاض أسعار النفط ، هو السبب في حدة هذه الأزمة وتدميرها عن غيرها من الأزمات التي كثيرا ما نشبت بين دول الأوبك .

أ - نظام الحصص الحالي ومناهجه :

مع بداية عام ١٩٨٩ شهدت سوق النفط انتعاشا ملحوظا عن عام ١٩٨٨ ، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى ١٧ دولارا بعد أن بلغ مستوى منخفضا مقداره ١٣,٥ دولار في المتوسط خلال عام ١٩٨٨ ومقارنة بمستوى ١٨ دولار للبرميل لسعر القياس لتعوط الاشارة الذي قرره الأوبك . ومع هذا التحسن الملحوظ في الأوضاع رأت منظمة الأوبك مع نهاية عام ١٩٨٩ أن الفرصة مواتية لرفع سقف انتاج المنظمة عن المستوى السابق الذي يبلغ ٢٠,٥ مليون برميل يوميا ، خاصة وأن الامارات والكويت قد أعلنتا مرارا عدم قبولهما بالحصة المحددة لهما ضمن السقف السابق . ومع اجتماع المنظمة المعادي بهنيف في نوفمبر ١٩٨٩ قمت عدة مقترحات منها الاقتراح الايراني الذي يوصي بزيادة سقف الانتاج إلى ٢٣ مليون برميل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ مع إعطاء حصة نسبية أكبر لكل من الكويت والامارات وخفض الحصة النسبية للسعودية . وقد رفض هذا الاقتراح نتيجة لموقف السعودية الرافض لأي تخفيض في حصته النسبية (تبلغ ٢٤,٣٪ من جملة سقف إنتاج أوبك) ولو حتى بمقدار برميل واحد . الاقتراح الثاني قدمته المملكة السعودية ودعا إلى تحديد سقف انتاج جديد يبلغ ٢٢,٥ مليون برميل يوميا مع إعطاء حصة لكل من الامارات والكويت تبلغ ١,٥ مليون برميل يوميا وقد رفض هذا

الاقتراح أيضا لمبیین الأول هو رفض الامارات للحصة المحددة لها وصعوبة الحصول على التنازل من أى من البلدان الأعضاء الأخرى عن انتاجها النسبي ضمن سقف انتاج أوبك . وكان الاقتراح الذى لاقي القبول أخيرا هو ذلك الذى قدمته العراق والذى حدد سقف إنتاج للمنظمة ٢٢ مليون برميل يوميا وإعادة مجمع الكويت في نظام المحصص بإعطائهم حصة ١,٥ مليون برميل وإبقاء الامارات خارج هذا الاتفاق مع تجميد حصتها الرسمية عند ١,٠٩٥ مليون برميل وعدم مطالبة أى دولة عضو أخرى بخفض حصتها السببية إلا على أساس اختياري وهو ما كان متوقفا في حالة اندوبسيا لعدم قدرة طاقتها الانتاجية على تغطية الحصة المحددة للمنظمة لها ، وكان التوقع السائد أن إيران لن تستطيع إنتاج كامل حصتها البالغة ٣,١٤ مليون برميل يوميا .

وجاء الاتفاق قاصرا ومتناقضا ، فالامارات كان من المعروف أنها تنتج فعليا ما يتراوح بين ٢,٣ - ٢,٤ مليون برميل يوميا . وبمضى بقاؤها خارج الاتفاق أن سقف انتاج أوبك الفعلي سيبلغ على أقل تقدير نحو ٢٣,٢ مليون برميل يوميا وليس ٢٢ مليون برميل يوميا كما هو محدد . ومع شرط هام هو التزام بقية الدول الأعضاء بحصصها المحددة . وما فاقم من الوضع أن وزير بترول الامارات حرج في اعقاب الاجتماع مباشرة ليعلم أنه تم الاتفاق شغوبا على أن تنتج الامارات في حدود ٢ مليون برميل يوميا وإن كان هذا التصريح قد تم نفيه على لسان عدد من وزراء أوبك الآخرين ، لكنه لم يجد أدنى صدى في مواجهته بصورة رسمية حتى يتم قطع الطريق على تأثير مثل هذه التصريحات على مستوى الأسعار الذى يحدد في أسواق النفط الفورية والأجلة ، والتي تتأثر كثيرا يمثل هذه التصريحات لخلعة عوامل المضاربة داخلها . وظل وزير بترول الامارات يكرر تصريحه هذا لمدة أشهر بعد ذلك دون أن تصدر دوائر أوبك المسؤولة ما ينفيه .

والواقع أن بعض الدوائر التنظيمية ومنها أوبك توقعت أن يبلغ الطلب على نفط أوبك نحو ٢١,٧ - ٢١,٣ مليون برميل يوميا خلال كل من الربع الأول والثاني من عام ١٩٩٠ ، سيما قدرتها المصادر الكويتية بنحو ٢٠,٧ - ٢٠,٦ خلال نص الفترتين على التوالي . ولذا فإنه طبقا لتقديرات الحد الأدنى للانتاج كان مؤكدا أن انخفاض السعر هو أمر حتمي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

وقد تدعورت الأوضاع بصورة لشد مع تقدير بعض المصادر بأن منظمة أوبك انتجت منذ نهاية فبراير ١٩٩٠ حوالي ٢٤ مليون برميل ، بل وزاد عن ذلك خلال شهر مارس ١٩٩٠ وبعد هذا المستوى هو أعلى إنتاج للمنظمة منذ عام ١٩٨١ ، وكان من الطبيعي في ظل هذه الأوضاع أن

ينخفض سعر برميل النفط إلى ما يتراوح بين ١٣ - ١٣,٥ دولار للبرميل وهو ما يقل بنحو ٢٥ - ٣٠٪ عن مستوى سعر القياس الذى حددته الأوبك أى ١٨ دولارا للبرميل . وقد ذكر عدد من المراقبين في أسواق النفط أن هناك عدة دول تجاوزت حصصها بشكل منتظم وهى الامارات التى انتجت في حدود ٢ مليون برميل يوميا (انخفض انتاجها بدءا من أول يناير بنحو ٣٥٠ ألف برميل يوميا ، ولكنه يزيد بنحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا عن حصتها الرسمية) والكويت التى أنتجت بالمثل حوالي ٢ مليون برميل (نحو نصف مليون برميل يوميا أعلى من حصتها) والسعودية التى بلغ انتاجها حوالي ٥,٧ مليون برميل (أى بمقدار يزيد عن حصتها بنحو ٣٢٠ ألف برميل يوميا) وإيران التى فاجأت أسواق النفط بقدرتها على إنتاج ما يزيد عن حصتها . إضافة لذلك فقد حدثت زيادة في إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك في مارس ١٩٩٠ بنحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا لوصول إلى ٢٨,٦ مليون برميل يوميا ، وقد تركزت الزيادة في انتاج بحر الشمال الذى ارتفع انتاجه بنحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا . وزيادة صافي صادرات الكتلة الشرقية بنحو ١٠٠ ألف برميل يوميا . وإزاء هذه التطورات تمت اتصالات ولجنة بين أعضاء أوبك وقام بجزء من هذه الاتصالات رئيس الأوبك لهذه الدورة صادق بوسنة وزير نفط الجزائر . كما لوحظ استمرار الاتصالات والتنسيق بين دول الخليج للثلاث السعودية والكويت والامارات ، إذ أصدر وزراء نفط الدول الثلاث بياناً عقب اجتماعهم بجدة في ١٧/٤/١٩٩٠ أعلن أن انخفاض أسعار النفط الحالي ما هو إلا نتيجة للزيادة في الانتاج سواء من الدول الأعضاء في أوبك أو خارجها .

وأكتوا على أنهم لا يميلون كذلك إلى عقد مؤتمر طارىء للأوبك مفضلين حضور الاجتماع الرسمي الذى كان مقررا له الخامس والعشرون من شهر مايو ، وكانت الدعوة إلى هذا المؤتمر قد ترددت على لسان وزير نفط الجزائر وليبيا . وإزاء استمرار تدور الأسعار تمت الموافقة على عقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية التى تضم ثمانية بلدان على أن يتسع الاجتماع ليشمل من يحضر من الأعضاء الباقين أى الدعوة إلى عقد مؤتمر طارىء وإن لم يأخذ هذا الاسم وكان من النتائج الأساسية للمؤتمر دعوة السعودية لخفض الانتاج بنحو نصف مليون برميل ، الأمر الذى لم يقبله العراق حيث طالب بتخفيض أكبر . واتفق في النهاية على خفض الانتاج بنسبة ٦٪ من الانتاج الفعلى المساند أى حوالي ١,٥ مليون برميل يوميا ، حيث تعهدت السعودية بخفض ٣٥٠ ألف برميل يوميا والكويت نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا . وفي هذا الاجتماع أعرب العراق عن غضبه الشديد من تجاوز المحصص وأعلن وزير نفط الكويت أن بلاده يهمها استقرار الأسعار ليس فقط للدفاع عن مصالحها

الاحتياطي المنخفض التي ينتظر أن ينفذ احتياطيها بسرعة مهمة بالمصالح على أعلى عائد ممكن من صادراتها قبل تملأ نفذا ما تمتلكه من الثروة النفطية .

وقد تمكنت كل هذه العوامل إلى جانب تعجز الحرب العراقية - الإيرانية على هيكل التعاقبات داخل منظمة أوبك .. فتقديراً كان هناك جناحان : الجناح العراقي الذي يضمن العراق والجزائر ليبيا والذي طالب دائماً بأسعار مرتفعة ، والجناح الآخر المعتدل بقيادة السعودية وإيران (قبل الثورة الإسلامية في ١٩٧٩) ويضمن بقية بلدان الخليج المطالب بما أسماه أسعاراً معتدلة .. وبعد الثورة الإيرانية ثم نشوب الحرب العراقية - الإيرانية تهيئت المواقف حيث انضمت إيران للجناح العراقي ، وتحول موقف العراق لصالح الجناح المعتدل وذلك لعدة أسباب من أبرزها .. عدم قدرة العراق على تصدير كامل حصته النفطية ، ولذا احتاج إلى تصدير حصته لصالحه من نفط كل من السعودية والكويت ، وقد خط أنابيب نفط من حقول الرحلة بالعراق إلى ميناء بنبع السعودي حيث كانت تلك هي الوسيلة الأساسية لنقل معظم النفط العراقي ، ثم عبر أنابيب العراق - تركيا ، وذلك بسبب عدم القدرة على التصدير من خلال الخليج وإغلاق الخط العراقي - السوري .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن العراق قد أسر لمدة عامين على عدم الالتزام بأي حصة ضمن سقف إنتاج أوبك إذا لم يتم مساوئحة بحصة إيران . وفي هذه الأونة فلن كل الاتفاقات الخاصة بسقف الإنتاج والمخصص كانت تستثني العراق منها بما يعني السماح له بتصدير كل ما يمكنه تصديره من نفط (وهي في الواقع حالة مماثلة لحالة الامارات ضمن الاتفاق الأخير) . وقد عاد العراق للانضمام مؤخراً لسقف إنتاج أوبك بعد موافقة إيران على مساوئحة حصتها بحصة العراق وكان ذلك بداية لبعض التغيير في الموقف الإيراني تجاه الاقتراب من الجناح المعتدل لدول أوبك ، الأمر الذي تكبد من موافقة إيران على زيادة حصة الامارات والكويت ولكبر من حصص دول الأخرى وهو ما كانت ترفضه ليبيا لإسراؤها على مساوئحة حصتها بحصة الكويت . ومن هنا فننملاحظ المواقف الإيرانية مع موقف ليبيا ثم الجزائر حيث كانت الدولتان الأخيرتان ترغسان زيادة سقف الإنتاج لئلا يبدأ حلاقة طيبة على جبهة النفط بين إيران وكل من الكويت والامارات . ورغم تشابه الأزمة الحالية في الجوهر مع غيرها من أزمتها منظمة أوبك ، إلا أنه كان من الواضح أن الأزمة هذه المرة قد تميزت من عدة نواحي ، أهمها كثافة الاتصالات التي ولكت الأزمة ، ووجود درجة عالية من السلوك العنيف في ممارسات بعض البلدان بدءاً من تجاوز المخصص صفاً والإعلان عن تلك دون مؤازرة ومبرورا بتكذيب القوزاء علناً لبعضهم البعض ثم مؤخراً الوصول إلى

وأما أيضاً تقديراً لأوضاع دول أخرى وهو ما يعتبر إشارة مباشرة لتقلص توتر الأوضاع مع العراق . بينما خرج وزير نفط الامارات من الاجتماع ليعلن مرة أخرى أن بلاده كانت قد أعطيت حصة غير رسمية بموافقة جميع الدول الأعضاء بتبلغ ٢ مليون برميل ، أما الحصة التي اتفق عليها في الاجتماع الأخير فهي ١,٩ مليون برميل يومياً ، ولم تنف أيضاً مصادر المنظمة هذا التصريح من قبل الامارات . وقد استمرت الأسعار على تدورها ، ورغم خفض السعودية لإنتاجها بنحو ٤٥٠ ألف برميل يومياً والكويت بنحو ٥٠ ألف برميل يومياً في شهر مايو ، نتيجة لرفع العراق وإيران إنتاجهما . حيث أن السوق لم يكن يوسعها سوى استيعاب ٢١,٥ مليون برميل يومياً من نفط أوبك (سقف الإنتاج الرسمي) بينما كان الإنتاج الفعلي يبلغ نحو ٢٣,٥ مليون برميل يومياً كما يوضح الجدول رقم ١ :

الربع الأول لعام ١٩٩٠	الربع الثاني لعام ١٩٩٠	
٢٢,٢١	٢٢,٣٦	الطلب على نفط أوبك والمخزون
٢٢,٤٦	٢٣,٤٨	العروض من أوبك

ب. أزمة الأوبك والموقف العراقي :

تعود في الواقع أزمة الأوبك إلى فترة طويلة مضت وربما منذ اللحظة التي تم فيها الأخذ بنظام الحصص الإنتاج ، أي منذ عام ١٩٨٢ ، حيث كان من الواضح في تلك الوقت أن مشكلة المنظمة في السوق في تراجع مستمر لعدد من الأسباب من أهمها ظهور منتجين آخرين خارج أوبك ، وسلسلة الدول المستهلكة الرئيسية للنفط المتكونة لوكالة الطاقة الدولية IEA ، وخاصة سلسلة المفزون التي تساعد على إنصاف هيكل أسعار أوبك . وبضاف إلى ذلك عدم الالتزام بالحصص كنهج ثابت في سياسة أعضاء أوبك الثلاثة عشر ، وهو ما كان يعود في أغلبه إلى أسباب موضوعية من أهمها أنه كلما كانت الأسعار تزداد انخفضا فإن العديد من الدول كانت تنهج نحو زيادة إنتاجها للحفاظ على دخولها النفطية عند مستوى مقبول حيث يعد النفط بالبنية لكثير من الأعضاء مصدر المداير الوحيدة . أضف إلى هذا ، ذلك التناقض بين دول أوبك فتواجه من اختلاف مستويات الاحتياطي ، إذ من مصلحة الدول ذات الاحتياطي الكبير استمرار انخفاض الأسعار وذلك لعدم تشجيع دخول منتجين آخرين وكذلك لعدم اللجوء على تطوير بدائل للنفط من مصادر أخرى للطاقة . وفي المقابل فإن الدول ذات

الحدود العسكرية .

وجاء لاجتماع أوبك في ٢٦ يوليو ليكون اجتماعاً قصيراً

لغاية حيث سهل الاتفاق بين وزراء نفط أوبك على سقف جديد للإنتاج يبلغ ٢٢,٥ مليون برميل يومياً مع إعطاء حصة محددة للإمارات قدرها ١,٥ مليون برميل يومياً والموافقة على سعر جديد لبرميل النفط قدره ٢١ دولار للبرميل ، وبدا هذا الاتفاق كحل وسط مرض لجميع الأطراف . وفي الواقع فإن ما سهل سرعة الاتفاق هو أن اجتماع جدة كان قد وضع الخطوط العريضة للاتفاق ، كما أن التهديد العراقي للكويت والإمارات كان ولاشك وراء موافقة كل من الكويت والإمارات على إعلان التزامهما بحصة محددة ضمن سقف جديد للإنتاج المنظمة . ويوضح الجدول رقم (٦) اتفاقات حصص الإنتاج السابقة مباشرة لأزمة الخليج .

ومن منظور التقسيم الإقليمي من الأزمة نخلص إلى استنتاجات ثلاثة :

الأول : أن السياسة النفطية ستبقى مصدراً للتهديد الأمن في منطقة الخليج إذا غابت حقيقتان عن صانع القرار العربي - الخليجي في هذا المجال :

الأولى : أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة (٨٤٪) من استهلاك الطاقة في الدول الصناعية في عام ١٩٨٩) وسوف يبقى كذلك لفترة طويلة قادمة (يتوقع أن نسبة النفط

قد حاولت السعودية لتواء الخلاف بين كل من العراق من جانب والكويت والإمارات من جانب آخر ، فدعت المملكة إلى اجتماع لوزراء النفط ضم كلا من السعودية والكويت وقطر والإمارات والعراق ، وتم الاتفاق بجدية في الملتح في يوليو على أن تنتج كل من الكويت والإمارات في حدود ١,٥ مليون برميل يومياً ، ورفض المطلب العراقي الداعي إلى رفع أسعار برميل النفط إلى ٢٥ دولار للبرميل ، بينما قبل بقية الوزراء الأربعة الآخرين بسعر ٢٠ دولاراً الذي كانت قد دعت إليه إيران .

وعادت الأوضاع للتفجر العنيف مع تهديد العراق العسكري للكويت في المنكرة التي أرسلها وزير الخارجية العراقي للأمين العام للجامعة العربية في ١٥ يوليو وقبل اجتماع أوبك نصف السنوي المادي المقرر انعقاده في ٢٦ يوليو وهو ما يبرهن على أن موقف العراق يتجاوز في الجوهر مجرد السياسة البترولية لكل من الكويت والإمارات . إنه يبرهن على أن العراق يوجه رسالة أخطر خاصة بطبيعة موقفه الإقليمي في منطقة الخليج وكذلك ورجيته في إلغاء مدعويته لهذه البلدان وفي دعمها لإصمار العراق جنباً إلى جنب مع إعلان تحوله إلى جبهة متشددة أوبك مرة أخرى بمطالبتها بأسعار أعلى للنفط .

جدول رقم (٦) اتفاقات حصص الإنتاج لدول أوبك ١٩٩٠/٨٩

	اتفاق مايو ١٩٨٩		اتفاق نوفمبر ١٩٨٩		اتفاق يوليو ١٩٩٠	
	الحصة	Z	الحصة	Z	الحصة	Z
الجزائر	٧٧٠	٢,٧٦	٨٢٧	٢,٧٦	٨٢٧	٢,٧٨
الكويت	٢٥٤	١,٢٤	٢٧٢	١,٢٤	٢٧٢	١,٢٤
البحرين	١٨٤	٩٠	١٩٧	٩٠	١٩٧	٩٠
قطر	١,٣٧٤	٦,٧٠	١,٣٧٤	٦,٧٠	١,٣٧٤	٦,٧٠
إيران	٢,٩٢٦	١٤,٧٧	٢,٩٢٦	١٤,٧٧	٢,٩٢٦	١٤,٧٧
العراق	٢,٩٢٦	١٤,٧٧	٢,٩٢٦	١٤,٧٧	٢,٩٢٦	١٤,٧٧
الكويت	١,١٤٩	٥,٦١	١,٥٠٠	٦,٨٢	١,٥٠٠	٦,٨٢
ليبيا	١,١٤٩	٥,٦١	١,٢٣٢	٥,٦٠	١,٢٣٢	٥,٦٠
نيجيريا	١,٥٠١	٧,٣٧	١,٦١١	٧,٣٧	١,٦١١	٧,٣٧
قطر	٣٤٦	١,٦٩	٣٧١	١,٦٩	٣٧١	١,٦٩
السعودية	٥,٠١٤	٢٤,٤٥	٥,٣٨٠	٢٤,٤٥	٥,٣٨٠	٢٤,٤٥
الإمارات	١,٠٠٥	٥,٣٤	١,٠٩٥	٥,٩٨	١,٠٩٥	٥,٩٨
أندونيسيا	١,٨١٢	٨,٨٤	١,٩٤٥	٨,٨٤	١,٩٤٥	٨,٨٤
الإجمالي	٢٠,٥	١٠٠	٢٢,٠٨٦	١٠٠	٢٢,٤٩١	١٠٠

* السقف الرسمي ٢٢ مليون برميل ولكن مجموع حصص الأعضاء يساوي ٢٢,٠٨٦

** الحصص النسبية مصوبة على أساس أن السقف الرسمي ٢٢ مليون برميل وذلك لمجموع الحصص النسبية يزيد عن ٢١٠٠
Source: Rec official oiling may 1989, Nov.1989 Sc: MEEZ, No 9 4 Dec.1989.

والسقف الرسمي لاتفاق يوليو ١٩٩٠ نقلاً عن جريدة السياسة ١٩٩٠/٧/٢٩

في استهلاك العالم للطاقة من ٣٩٪ إلى ٣٢٪ بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٢٠) .

والثانية : أن النفط هو المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي في جميع الدول الخليجية (٢٦,٤٪ للسعودية ، ٢١,٨٪ للعراق في عام ١٩٨٩) . وسوف تبقى هذه الأهمية الحيوية للنفط رغم جهود تنويع مصادر الدخل في هذه الدول بسبب احتياطياته الهائلة وضرورات تصديره .

والثاني : أن السياسة النفطية مثلت مصدرا لتهديد الأمن بالفعل في منطقة الخليج . إذ يضر تجاهل الحقيقة الأولى ضراوة الحشد العسكري لتحرير الكويت ، ومهد أعمال الحقيقة الثانية لتفجر أزمة غزو الكويت . وهكذا ، فإن إقدام النظام العراقي على غزو الكويت ومن ثم سيطرته على ٢٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي ونهديه المحتمل بالسيطرة على احتياطي أو سياسة النفط بمنطقة الخليج فضلا عن رفعه شعارات قومية منطرفة ، بصر المبادرة الأمريكية بقيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت ونسجعة التهديد العراقي . ولما تجاوز الكويت لحصة الانتاج المقررة لها في منظمة الأوبك ، وإن كان لا يعدو سلوكا شائعا في المنظمة ومهما كانت المبررات الاقتصادية ، فقد وفر ذريعة لتصعيد العراق الأزمة التي بلغت ذروة تفاقمها بغزو الكويت .

والثالث : أن السياسة النفطية التي تستوجب لمقتضيات الأمن في منطقة الخليج ، تتوقف على : المزج الصائب بين اتجاهين مترابطين :

الأول : ينطلق من واقع الاعتماد المتبادل بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط لبناء علاقات تستند إلى تبادل ونوازل المصالح بدءا من مجال تصدير وتسعير النفط وحتى كل مجالات العلاقات المتبادلة في انجاء بناء أسباب التكافل والعدالة .

والثاني : ينطلق من حقيقة التمارس والتوافق في آن واحد بين المصالح النفطية للدول المصدرة للنفط من أجل صياغة سياسة حصص وأسعار تكفل تدعيم ونوازن هذه المصالح ، وذلك عبر دعم دور الأوبك .

٣ - تفاوت الثروة وضرورة العون الخليجي :

في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، أعلنت مصادر النظام العراقي أنها قامت بهذا الغزو بهدف تحقيق عدالة توزيع الثروة العربية ، وانطلاقا من هذه العقولة حاولت العراق إضفاء المشروعية على غزوها لأراضي الكويت . وفي الوقت ذاته حاولت الحصول على تأييد الدول العربية الفقيرة ، والجماهير الفقيرة في كل مكان على أرض الوطن العربي . وتجنبنا للمشكلات الخاصة بالتحيزات الأيديولوجية

والتي تقوم على معايير ذاتية وأحكام قيمة تركز بداية على تحليل العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية في الوطن العربي وذلك من أجل التقييم الأولي لحركة هذه المساعدات من حيث القيمة والجهات المانحة والمتلقية ، والمجالات التي تم اتفاق هذه المساعدات فيها .

لقد كانت الكويت هي الدولة الرائدة في هذا المجال ، حيث أنشئ ، صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية . وصدر ميثاقه في عام ١٩٦١ وبدأ عملياته التمويلية بداية من عام ١٩٦٢ . وتبع ذلك صندوق أبو ظبي في عام ١٩٧٤ ، فالصندوق السعودي في عام ١٩٧٥ ، ثم الصندوق العراقي في عام ١٩٧٦ . وقد اقتصر عمل الصندوق الكويتي على الدول العربية منذ بداية نشاطه وحتى عام ١٩٧٣ ، ولكن مع زيادة العائدات النفطية حصل الصندوق عام ١٩٧٤ على تصديق بتوسيع نطاق عمله ليشمل كل الدول النامية . وفي المقابل توزعت عمليات الصناديق العربية القطرية الأخرى على كافة الدول النامية منذ نشأتها .

أ - حجم عمليات الصناديق العربية القطرية حسب الجهة المانحة :

تكشف الجداول المرفقة عن إجمالي المعونة الانمائية من الصناديق القطرية الأربعة بلغ منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ٧,٤ مليارات دولار ، ومع حذف قيمة المعونات التي قصتها الصناديق الكويتي منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٣ وبالبالغة ٣٤٤ مليون دولار ، فإن إجمالي العون منذ عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٩ بلغ ٧ مليارات دولار تقريبا . ولكن الأكثر أهمية في هذا الصدد هو توزيع هذه المعونة بالنسبة لكل صندوق من الصناديق الأربعة المانحة ، ونكتسب من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول ويكشف الجدول (٣) في هذا الصدد عن التالي :

أولا : أن الصندوق الكويتي كان أكبر الصناديق المانحة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩ حيث بلغ إجمالي عملياته التمويلية نحو ٢٤٤٤,٣٤ مليون دولار بنسبة ٢٧,٦٪ من

إجمالي ما منحه الصناديق الأربعة ، ثم تلاه الصندوق السعودي الذي بلغت مساهمته ٢٣٦١,٥ مليون دولار بنسبة ٢٣,٥٪ من الإجمالي ، فالصندوق العراقي الذي بلغت مساهمته ١٠٩٨,٩٩ مليون دولار بنسبة ١٥,٦٪ من إجمالي عمليات الصناديق الأربعة ، فأخيرا صندوق أبو ظبي وبلغت مساهمته ٩٣٥,٢٢ مليون دولار ، بنسبة ١٣,٣٪ من الإجمالي .

ثانيا : يكشف الجدول عن توقف عمليات الصندوق العراقي منذ عام ١٩٨٣ في الدول العربية ، كما تكشف متابعة العمليات الإجمالية للصندوق عن توقف كافة عملياته منذ هذا التاريخ ، وربما يكون ذلك تحت ضغط الحرب العراقية - الإيرانية ،

إلا أن ما نود الإشارة إليه هو أن الصندوق العراقي كان أنصر الصناديق الائتمانية القطرية عمرا حيث بدأ نشاطه عام ١٩٧٦ وانتهى عمليا منذ عام ١٩٨٣ .

ثالثا : تكشف منح الصندوق الكويتي كمنصة من النتائج القومية الإجمالية عن أن الكويت كانت هي أكبر المساهمين كذلك في هذه الزاوية وخاصة في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ باستثناء عام ١٩٨٠ حيث كان حجم عمليات الصندوق العراقي كمنصة من النتائج القومية الإجمالية للعراقي هي الأكبر في هذه السنة ، وباستثناء عام ١٩٧٨ أيضا حيث احتل صندوق أبو طلي المكانة الأولى في هذه السنة ، وباستثناء هاتين السنتين يبدو واضحا أن حجم عمليات الصندوق الكويتي كمنصة من النتائج القومية الإجمالية الكويتي هي أكبر بشكل واضح من بقية الصناديق القطرية الثلاثة الأخرى .

ب - توزيع عمليات الصناديق القطرية حسب الجهة المتفلية :

ربما يكون الأكثر دلالة على عمليات الصناديق القطرية الائتمانية العربية هو متابعة توزيع هذه العمليات حسب البلدان العربية المتفلية ويكشف جدول (٤) عن عدد من الحقائق البارزة في هذا الصدد :

أولا : أن أكثر البلدان العربية المستفيدة من إجمالي عمليات الصناديق الأربعة هي الأردن ، تليها في ذلك تونس ، ثم المغرب ، فاليمن الشمالي ، ثم مصر ، فالسودان (لاحظ أن عمليات هذه الصناديق في مصر قد توقفت منذ عام ١٩٧٨ حتى استؤنفت في عام ١٩٨٩) . ويلاحظ أنه من بين البلدان العربية الأكثر قرا (السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن) لم يأت في ترتيب متقدم في إجمالي عمليات الصناديق الأربعة سوى اليمن الشمالي والسودان وموريتانيا ، بينما كان حجم مائنته نول أخرى كاليمن الجنوبي والصومال وجيبوتي كمنصة من إجمالي حجم العمليات منخفضة للغاية .

ثانيا : يلاحظ أن بعض البلدان الفنية نسبيا قد حصلت على بعض المساعدات الائتمانية لهذه الصناديق ومن بين هذه البلدان عمان (٦,٢٪ من إجمالي العمليات) ، والجزائر (٢,٦٪) ، والبحرين (٢,٨٪) ، بل والعراق (٠,٨٪) وربما يكون هذا النقل راجعا إلى تلقي هذه البلدان لقروض من الصندوق الكويتي قبل عام ١٩٧٤ ، لكن من الواضح أن عمال والبحرين والجزائر والعراق قد تلقت قروضا من الصندوق السعودي أو صندوق أبو طلي وهي صناديق بدأت عملها في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، بل وقد تلقت الإمارات بعضا من عمليات صندوق أبو طلي ذاته وإن كان بنسبة محدودة .

ثالثا : تفيد المتابعة التفصيلية لعمليات كل صندوق من الصناديق الأربعة أن الصندوق الكويتي ربما يكون أكثر الصناديق العربية توازنا من حيث عدد الدول العربية التي تلقت معونته . حيث كان أكبر المستفيدين هم بالترتيب الأردن ، تونس ، فالسودان ، فمصر ، فالمغرب ، فاليمن الشمالي ثم عمان وموريتانيا . هذا بينما تكشف متابعة عمليات الصندوق العراقي عن أنه كان أكثر الصناديق العربية الأربعة تحيزا من حيث توزيع إجمالي عملياته ، فالصندوق العراقي لم يرق بعمليات سوى في ثمانية بلدان عربية فقط ، ولم يرق بأى عملية في مصر أو السودان !! أو لبنان . والأكثر دلالة أن معظم عمليات الصندوق كانت من نصيب دولتين فقط هما اليمن الشمالي والأردن حيث حصلنا على ٦١,٧٪ من إجمالي قيمة عمليات الصندوق ، ولذا ليس غريبا أن تكون الدولتان هما أكثر بلدين عربيين مؤازرة للعراق إذ يبدو أن خطرات العراق لثنتين التحالف مع البلدين تعود إلى وقت طويل مضى ، وهنا ينبغي أن يلاحظ أن الوضع ليس مرتبطا على نحو دقيق بحرب العراق وإيران ، حيث توقفت عمليات الصندوق العراقي كما سبق الذكر منذ عام ١٩٨٣ . وينبغي أن نصوب أن بعضا من أقر البلدان العربية لم يتلق سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم عمليات الصندوق العراقي وذلك مثل اليمن الجنوبي (٢,٤٪) ، وإذا ما أضفنا المغرب وموريتانيا إلى كل من اليمن الشمالي والأردن نجد أن البلدان الأربعة قد تلقت ما يزيد عن ٩٠٪ من حجم عمليات الصندوق العراقي ، هذا بينما كانت عمليات الصندوق السعودي متوازنة سببا حيث كان في مقدمة المتلقين لمنع الصندوق حسب الترتيب تونس والسودان فالأردن فالمغرب فمصر ثم موريتانيا فاليمن الشمالي ، وأما صندوق أبو طلي فجدد الوزن الهائل لدول واحدة في إجمالي عمليات الصندوق هي عمان حيث حصلت على ٢٤,٨٪ من إجمالي عملياته ثم تونس ١٦,٥٪ ، ثم مصر ١٥,٢٪ ثم وزعت بعد ذلك عمليات الصندوق بشكل متقارب بين المغرب واليمن الجنوبي والبحرين واليمن الشمالي وموريتانيا والسودان .

وتكشف الملاحظة السابقة من ثم عن أن الصندوق العراقي كان هو أكثر الصناديق العربية تحيزا من حيث الجهات العربية التي كانت محلا لعملياته وفي عدد البلدان التي تمت فيها هذه العمليات التمويلية ، تلاه في ذلك صندوق أبو طلي ثم الصندوق السعودي والكويتي بتوزيع أكثر توازنا سواء من حيث عدد البلدان أو نسبة مائنته كل بلد من إجمالي ما قام به الصندوقان من عمليات تمويلية .

بجلى عليك منقلى للتعبى للظرفى حسب الجوىك الدلعة والمسلوبة

(۱)

البيانات		البيانات		البيانات		البيانات		البيانات		البيانات
Z	قيمة	Z	قيمة	Z	قيمة	Z	قيمة	Z	قيمة	
Z _{16,4}	1113,208	Z _{14,3}	970,3	Z _{16,3}	1070,0	Z _{14,2}	970,3	Z _{16,2}	1113,208	البيانات
Z _{15,4}	1113,208	—	—	Z _{15,3}	1070,0	Z _{15,2}	1070,0	Z _{15,1}	1113,208	البيانات
Z _{14,4}	1113,208	—	—	Z _{14,3}	1070,0	Z _{14,2}	1070,0	Z _{14,1}	1113,208	البيانات
Z _{13,4}	1113,208	—	—	Z _{13,3}	1070,0	Z _{13,2}	1070,0	Z _{13,1}	1113,208	البيانات
Z _{12,4}	1113,208	—	—	Z _{12,3}	1070,0	Z _{12,2}	1070,0	Z _{12,1}	1113,208	البيانات
Z _{11,4}	1113,208	—	—	Z _{11,3}	1070,0	Z _{11,2}	1070,0	Z _{11,1}	1113,208	البيانات
Z _{10,4}	1113,208	—	—	Z _{10,3}	1070,0	Z _{10,2}	1070,0	Z _{10,1}	1113,208	البيانات
Z _{9,4}	1113,208	—	—	Z _{9,3}	1070,0	Z _{9,2}	1070,0	Z _{9,1}	1113,208	البيانات
Z _{8,4}	1113,208	—	—	Z _{8,3}	1070,0	Z _{8,2}	1070,0	Z _{8,1}	1113,208	البيانات
Z _{7,4}	1113,208	—	—	Z _{7,3}	1070,0	Z _{7,2}	1070,0	Z _{7,1}	1113,208	البيانات
Z _{6,4}	1113,208	—	—	Z _{6,3}	1070,0	Z _{6,2}	1070,0	Z _{6,1}	1113,208	البيانات
Z _{5,4}	1113,208	—	—	Z _{5,3}	1070,0	Z _{5,2}	1070,0	Z _{5,1}	1113,208	البيانات
Z _{4,4}	1113,208	—	—	Z _{4,3}	1070,0	Z _{4,2}	1070,0	Z _{4,1}	1113,208	البيانات
Z _{3,4}	1113,208	—	—	Z _{3,3}	1070,0	Z _{3,2}	1070,0	Z _{3,1}	1113,208	البيانات
Z _{2,4}	1113,208	—	—	Z _{2,3}	1070,0	Z _{2,2}	1070,0	Z _{2,1}	1113,208	البيانات
Z _{1,4}	1113,208	—	—	Z _{1,3}	1070,0	Z _{1,2}	1070,0	Z _{1,1}	1113,208	البيانات
Z _{0,4}	1113,208	—	—	Z _{0,3}	1070,0	Z _{0,2}	1070,0	Z _{0,1}	1113,208	البيانات
Z _{0,3}	1113,208	—	—	Z _{0,2}	1070,0	Z _{0,1}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	البيانات
Z _{0,2}	1113,208	—	—	Z _{0,1}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	البيانات
Z _{0,1}	1113,208	—	—	Z _{0,0}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	البيانات
Z _{0,0}	1113,208	—	—	Z _{0,0}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	Z _{0,0}	1113,208	البيانات

معزات صفدي، القصة الطويلة العربية كسبة من الواقع الفلسطيني

(r) μ_1, μ_2

معلومات		معلومات		معلومات		معلومات		معلومات		معلومات	
رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة
1000	1900	1001	1901	1002	1902	1003	1903	1004	1904	1005	1905
1006	1906	1007	1907	1008	1908	1009	1909	1010	1910	1011	1911
1012	1912	1013	1913	1014	1914	1015	1915	1016	1916	1017	1917
1018	1918	1019	1919	1020	1920	1021	1921	1022	1922	1023	1923
1024	1924	1025	1925	1026	1926	1027	1927	1028	1928	1029	1929
1030	1930	1031	1931	1032	1932	1033	1933	1034	1934	1035	1935
1036	1936	1037	1937	1038	1938	1039	1939	1040	1940	1041	1941
1042	1942	1043	1943	1044	1944	1045	1945	1046	1946	1047	1947
1048	1948	1049	1949	1050	1950	1051	1951	1052	1952	1053	1953
1054	1954	1055	1955	1056	1956	1057	1957	1058	1958	1059	1959
1060	1960	1061	1961	1062	1962	1063	1963	1064	1964	1065	1965
1066	1966	1067	1967	1068	1968	1069	1969	1070	1970	1071	1971
1072	1972	1073	1973	1074	1974	1075	1975	1076	1976	1077	1977
1078	1978	1079	1979	1080	1980	1081	1981	1082	1982	1083	1983
1084	1984	1085	1985	1086	1986	1087	1987	1088	1988	1089	1989
1090	1990	1091	1991	1092	1992	1093	1993	1094	1994	1095	1995
1096	1996	1097	1997	1098	1998	1099	1999	1100	2000	1101	2001

ج - على أن الدراسة المتعمقة لهيكل العلاقات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والغنية في الوطن العربي تؤكد على عدد من الاستنتاجات نجمل بعضها فيمايلي :

أولاً : أن تقليص الفجوة بين الثراء والفقر شرط لا غنى عنه للأمن والاستقرار في المنطقة العربية بعد تحرير الكويت . ويوجب التطم الايجابي من درس الأزمة لدراك ضرورة تقليص التفاوت الحاد في مستويات الدخل بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة . ذلك أن هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الأقطار ، كما يهدد الاستقرار السياسي في البلدان الفقيرة ، وبوجه خاص ، لابد من العمل على نسفية الأزمات الاقتصادية والفقر الجماهيري في مصر باعتبارها الدولة العربية التي يتناول بها والقادرة على النهوض بدور ركيزة الاستقرار والأمن في منطقة الخليج ، والوطن العربي ، والشرق الأوسط . ذلك أن الاقتصاد المأزوم من شأنه أن يغير الأزمات الاجتماعية ويهتف بالاستقرار السياسي ويؤدي بالدور الأمنى المنشود .

ونلاحظ هنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات بلغ حوالي ٤٣ مثل نظيره في السودان في نهاية الثمانينات . وبلغ الاتفاق على الخدمات الاجتماعية في السعودية ٢٠٣ مثل نظيره في إحدى عشرة دولة عربية في بداية الثمانينات . إلا أننا نلاحظ أيضاً ، أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق بلغ حوالي ١٦ مثل نظيره في الصومال ، وبلغ ذات المتوسط في ليبيا حوالي ١٢ مثل نظيره في اليمن الجنوبي ، وذلك في نهاية الثمانينات . وهي فجوات تتسع في السنتين الأخيرتين إذا أخذنا بمؤشرات أعوام الازدهار النقطي في بداية الثمانينات .

ان تقليص الفجوة بين الثراء والفقر في المنطقة العربية ، لا يعنى القبول بمراعى للعراق في تبرير غزو الكويت ، والتسليم بأن هدف صم الكويت هو إعادة توزيع الثروة النفطية والمالية العربية المملوكة للدول الخليجية ، النفطية الغنية . ولا نعنى أيضاً الرصوخ لما يمكن أن نسبه ، وعى العوام ، الذي يصر الاستجابة الجماهيرية الواسعة للشعوب في البلدان العربية الفقيرة ، والذي ترتب على اختلاط الحق بالباطل في دعوى تقسيم الثروة .

ولا شك أننا نعلم بأن الثروة النفطية والمالية التي تملكها الدول الخليجية العربية ، ليست موضوعاً للتوزيع والتقسيم بين الدول العربية . إذ على امتداد الزمان والمكان ، وفي ظل الرأسمالية والاشتراكية ، لم يحدث أن تقلصت البلدان والشعوب ثرواتها المينية والنفعية ، إلا على أساس القرصنة والاعتصاب .

إلا أننا ندرك أنه لا بد من تطوير آليات إعادة توزيع الدخل على أساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا ، عبر تقديم

العون أو تصدير رأس المال أو انتقال العمالة أو التبادل الملمى وغير ذلك من آليات التعاون والتكامل الطوعي .

ثانياً : لا شك أنه يصعب القول بضعف اسهام العون الانمائى الخليجى في إعادة توزيع الدخل بين الأقطار العربية الخليجية الغنية والأقطار العربية الفقيرة . إلا أنه يمكن القول بأن هذا العون لم يرتبط عملياً بتصور متكامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتفوقة للعون ، كما لم يستند هذا العون إلى مصالح واضحة مستقرة للبلدان المانحة ، من منظور اقتصادى وغير اقتصادى . والأهم أن هذا العون لم يتضافر مع الآليات الأخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية . العربية باعتبارها دافعة أساسية للتنمى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللحاق بالثورة الصناعية والتكنولوجية في المنطقة العربية ككل .

ونلاحظ هنا أن الدول الخليجية العربية قمت عونا ثمانيا إلى الأقطار العربية التي تتلقى العون الانمائى ، لم يكن نمء بديل أو مفيد له بين معونات التنمية الرسمية المقدمة من الدول الصناعية الرأسمالية أو التي قمت من الدول الاشتراكية ، في السبعينات والثمانينات ، وإلى جانب أفضله شروط العون الانمائى الخليجى ، فقد غطى كافة أشكال المساعدات الانمائية والاقتصادية ، ونالته مختلف مجموعات الدول الغنية - عربية وغير عربية ، وتوزع على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف .

ولا جدال في ضرورة استمرار وتطوير هذا العون ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقد الموضوعى الذى يواجه العون الانمائى الرسمى - العربى وغير العربى . ونطلق فى هـ من التسليم بالدور الهام الذى يهتض به هذا العون ، ليس فقط كآلية لتقليص فجوة الدخل بين الأقطار العربية ، وإنما أيضاً باعتباره أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل العجز في موازين المدفوعات وفي الموازنات الحكومية ، ومصدراً هاماً لمواجهة قصور موارد تمويل الاستثمار ، ووسيلة للحد من اللجوء للاقتراض من المصادر التجارية ذات الأعباء الثقيلة ومن ثم تخفيف وطأة المديونية الخارجية .

وقد نصنف هنا ضرورة زيادة عنصر المنعة في العون الانمائى الخليجى ، وأهمية التوظيف في مشروعات انتاجية لضمان سداد القروض المقدمة على أسس اقتصادية ، وربما يمكن توجيه جانب من هذا العون باعتباره مشاركة في رؤوس أموال المشروعات التي تقام على أسس تجارية مربحة ، وهو ما يخلق مصلحة للمقرضين في مواجهة اختناقات التنمية وفي زيادة الكفاءة في الاقصادات الفقيرة .

إلا أن هذا لا يعنى أن تتراجع الدول الصناعية الفينة عن مواصلة تقديم العون الانمائى ، والمساهمة في تخفيف أعباء المديونية ، والمشاركة في دفع عملية التنمية في الأقطار

بدور قيادي مستقبلي في هذا المجال ، فإن دعم جهود التنمية والتصنيع ، بعون خليجي وغربي ، وفي مصر يبدو شرطا لزيادة قدرتها الدفاعية واستقرارها السياسي .

وراهما : لا بد من ادراك أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية قد مثلت رافعة هامة للتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة للتعميل بالثورة الصناعية - التكنولوجية . وفي المقابل فإن ضعف العلاقات الاقتصادية العربية - العربية ، وافقاد أهم ألوان هذه العلاقات ، أي العون الامثالي وانتقال المعالة ، لنصور انثى عربى - قطرى أو قوسى ، بضر إلى حد بعيد استمرار التحلف وتعمق الأزمة في الاقتصادات العربية .

وهكذا ، مثلا ، فإن نسبة الصادرات البنية العربية لم تتعد حوالى ٦,٥% من اجمالى الصادرات العربية (٥,٣ مليار دولار من ٨٠,٥ مليار دولار) . ولم تتجاوز الواردات العربية البنية ٦,٤% من اجمالى الواردات العربية (٦,٠ مليارات دولار من ٩٣,٤ مليار دولار) . وفي عام ١٩٨٩ لم تتجاوز الاستثمارات العربية الخاصة الاجمالية ، التى تمثل حركة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار المباشر بين الدول العربية ، حوالى ٢٥٨ مليون دولار . ونظهر ضالة هذه الاستثمارات إذا قدرنا أن حوالى نصف الاستثمارات العربية فى الخارج ، المقدرة بنحو ٦٧٠ مليار دولار فى ذات العام ، هى استثمارات خاصة . وهكذا ، فإن الاستثمار الخاص العربى فى الأسواق العربية ، كال أقل من ٠,١% من الاستثمار الخاص العربى فى الأسواق الدولية فى نهاية الثمانينات .

ونلاحظ هنا ، أن التجمعات الاقليمية العربية الى قامت قبل غزو الكويت ، أى مجلس التعاون العربى إلى جانب مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي الكبير ، لم تغير كثيرا واقع تنفى تبادل السلع وتدفع الاستثمار فى الوطن العربى ، كما لم تعدل الأطر التى أحتوت تقديم العون وانتقال المعالة . وكانت البنى الاقتصادية المتماثلة ، وعوائق التكامل البنيوية ، أساس ضعف العمل التكاملى الاقليمى بدوره . ولا شك فى أنه يصعب الحديث عن تسريع التنمية العربية بغير تطوير للتكامل الاقتصادى العربى ، وأساس هذا التكامل الراسخ هو إعادة استثمار الفوائض البترولية العربية فى الأسواق العربية .

٤ - التنمية العربية وأعباء أزمة الخليج :

لقد أكد التقرير الاستراتيجي العربى ، فى أعدادة السابقة ، أن ارتهان المعالة الاقتصادية العربية التنفلى ، جعل ازدهار أو كساد الاقتصادات العربية زمنا بمتغير أساسى هو لسمار النفط . التى تخضع للتنفترات فى سوق النفط

العربية الفتيرة . وتتأكد أهمية هذا إذا لاحظنا استمرار الحاجة إلى هذا كله ، رغم أهمية ما قدمه أعضاء مجلس التعاون الخليجي من عون . وهكذا ، مثلا ، فقد بلغ هذا العون ٩,٢% من الموائد التنفلية فى عام ١٩٨٦ ، ومثل ٤,٦% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٠ . وبين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ قدمت السعودية والكويت والامارات عونا ائتمانيا بلغ ٧٨ مليار دولار ، مثل ٩٠% من اجمالى العون الائتمانى الرسمى العربى ، وساهمت السعودية وحدها بنسبة ٦٤,٣% من هذا اجمالى .

ثالثا : أن أزمة غزو الكويت ، والاستقطاب الذى أدت إليه الأزمة ، وتعمقه مع حرب تحرير الكويت قد أظهرت مفارقة صارخة . وجوهر المفارقة أن الدول الخليجية العربية بنت معرضة أمنيا رغم قوتها المالية . وأن مصر ، رغم ضعفها المالى ، مثلت أهم مصادر حماية الأمن للدول الخليجية العربية . وقد أكدت هذه المفارقة ، من جهة ، توزع عناصر القوة والضعف بين البلدان العربية ، الأمر الذى يجعلها جميعا معرضة من زاوية احتياجات الأمن والاستقرار . ومن جهة ثانية ، فقد أظهرت الأزمة ، الأساس الجديد لاعادة بناء العلاقات العربية - العربية على أساس تبادل المصالح ، الأمر الذى يأخذ هنا صورة مقايضة الدعم الدفاعى المصرى بالدعم الاقتصادى الخليجي .

وتتأكد الأهمية المستقبلية لهذا التبادل الاقتصادى - الدفاعى للمصالح المصرية والخليجية إذا تعلمنا من درس الأزمة ، الأخطار التى تهدد الاعتماد على دور الأجنبى ، فى حماية الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة ، إلا باعتباره عاملا مساعدا ومؤقتا ، وليس عاملا رئيسيا ودائما ، حتى يتم ساء المراكز العربية - الاقليمية للأمن والاستقرار كما يتأكد هذا إذا لاحظنا أن ، رقص وجود الأجنبى ، لا يقتصر على هذا النظام أو ذاك من النظم السياسية العربية ، وإنما هو رفض يتغلغل فى الوجدان الشعبى العربى ، وخاصة فى ظروف المد الاسلامى - الشعبى .

أضف إلى هذا ، أن خبرة الأمن والتعاون الأوروبى تقدم دليلا اضافيا على ضرورة خلق الأنساب الداخلية للأمن الاقليمى . وهكذا ، قبل الوجود السوفيتى فى شرق أوروبا ، والوجود الأمريكى فى غرب أوروبا ، قد ظهر لنا أقل ، من ذلك الأمن الذى تبنى أسسه فى إطار وحدة أوروبا الغربية ، بل والبيت الأوروبى المشترك .

ونلاحظ أن الأزمة ذاتها قد بينت ، وهو ما ندل قرارات اسقاط الديون المصرية عليه ، (العربية - الخليجية ، والأمريكية - العسكرية ، وربما قسم من الديون الرسمية الغربية الأخرى) أن دعم القدرة الاقتصادية المصرية هو شرط الاستقرار فى مصر ، ومن ثم شرط دورها فى زيادة المعانة الأمنية العربية . وإذا كان لمصر أن تواصل القيام

٢١ مثل نظرية في عام ١٩٧٠. وزادت ديون ١٣ دولة عربية مدنية بنحو ١٥ مرة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ مقابل زيادة أقل (١٢,٧ مرة) للدول التنموية مجتمعة. وباتت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢٠٠٪ في موريتانيا، وأكثر من ١٠٠٪ للمغرب واليمن الجنوبي، وأعلى من المتوسط العالمي للدول التنموية في ١١ دولة عربية، وذلك في عام ١٩٨٥. وبينما لم تندد مدفوعات خدمة الدين حوالي ٤٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول التنموية، وحوالي ١٩,٧٪ من الصادرات السلعية لهذه الدول في منتصف الثمانينات، فقد بلغت النسبة الأولى ٣٦,٨٪ في مصر و ٥٥,٨٪ لليمن الشمالي، ولا جدال أنه يصعب الحديث عن استقرار عربي في هذه الأوضاع.

والواقع أنه رغم العون الائتماني الرسمي الواسع الذي قدمته البلدان الخليجية العربية إلى الأقطار العربية المتقلبة للمساعدات الائتمانية، فإن مؤشرات الأوضاع الاقتصادية العربية، تؤكد استمرار التأخر عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية، بل وتكريس التخلف الاقتصادي رغم مؤشرات الرفاهة الاقتصادية للدول النفطية الغنية، فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاختلالات التنموية في جميع الاقتصادات العربية، وخاصة في سنوات الكساد النفطي.

لكنه من المؤكد أنه رغم كل ما يمكن أن يقال عن مسيرة الاقتصاد العربي طوال الحقبة النفطية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ من اهدار لفرص تنمية العمل العربي المشترك وهو صحيح في جوهره. إلا أن الآثار على جملة الاقتصاد العربي وعلى مسيرة العمل المشترك التاجمة من أزمة الخليج تعد اهدارا كبيرا من منظور التنمية القطرية أو القومية على حد سواء ونحاول هنا أن نقدم تقييما أوليا للآثار على الاقتصادات العربية.

أ - الآثار على دول مجلس التعاون الخليجي :

تعد لكثير الأقطار المتكثرة بالأزمة هي تلك الأقطار الخليجية المصنفة مباشرة بها بسبب موقعها الجغرافي وموقعها من الغزو العراقي حلة وقد كانت أسرع الآثار هي تلك القائمة من المخاوف التنموية في الأيام الأولى من الغزو العراقي للكويت .

قد ساد اضطراب كبير في سوق الصرف في كافة الدول الخليجية حيث دفع الغوف بطراير المدخزين نحو المصارف ومكاتب الصرافة سعيا لاستبدال مدخراتهم المحلية بالعملة الصعبة لا سيما بعد قرار عدد من البنوك الأجنبية بوقف تقطيل بحلة الكويت وصلات خليجية أخرى. ونتيجة لهذا التهاافت على دولارات نقا ارتفع سعر الدولار أمام الدرهم الاماراتي من ٣,١٨ درهما قبل الغزو

والاقتصاد العالمي، وتخضع الأداء الاقتصادي العربي لتقلبات ذات آثار سلبية ظاهرة. ولاحظ التقرير، من جهة، ضعف التصنيع العربي، وهو ما يظهر مثلا في هبوط مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي من ٩,٩٪ إلى ٨,٥٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥. وتدهور مساهمة الزراعة العربية في ذات الناتج من ١٥٪ إلى ٨,٨٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥. ولم يندد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ٨٪ في منتصف الثمانينات حين قمت للحصة الأكبر في الناتج العربي لهذا النشاط (مقابل ٢٨٪ لكوريا الجنوبية). رغم الموارد الزراعية الهائلة في السودان، أدى تصور الاستثمار الزراعي، وخاصة في تطوير البنية الأساسية، إلى نمو سلبى للإنتاج الزراعي، وإلى ترمض نصف سكانه لأخطار الجفاف والمجاعة.

و لم تعد نسبة الاكتفاء الذاتي ١٠٪ من الحاجات العربية لتسلع الرأسمالية في عام ١٩٨٢ / ٨١، وأكثر البلدان العربية انتاجا وتصديرا للحديد، أي موريتانيا، لم تشهد تصنيع هذا الخام، ومن جهة ثانية لاحظ التقرير، أن النفط الخام استمر يمثل أكثر من ٩٠٪ من الصادرات العربية، وهو ما يعكس إلى حد بعيد فصور محاولات تنويع مصادر الدخل وغياب تصور للتنمية العربية في إطار التكامل نتيجة أسباب عديدة ليس أقلها شائنا نزعات الاكتفاء الاقليمي، والعللة القطرية، والخلافات العربية - العربية. ولما للملح المصنعة فإن نصيبها من الصادرات (بما في ذلك المنتجات الكيماوية للمصانع البتروكيماوية الجديدة) لم يتعد ٢,٥٪. وفي المقابل مثلت السلع المصنعة، شاملة الآلات والمعدات، حوالي ٧٢٪ من إجمالي الواردات العربية. وفي أكثر البلدان العربية اسهلا في الناتج الزراعي العربي، أي مصر، هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٧٠٪ إلى ٤٠٪ بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ / ٨٢.

وعلى أساس هذه المصطلحات والمؤشرات، أكد التقرير الحاجة إلى توظيف الفوائض البترولية العربية في التنمية العربية، وأوضح ضرورة استقرار أسعار علة للنفط العربي، وشدد على الحاجة تقليص الآثار السلبية للآليات الغربية لتوفير عوائد النفط لصالح الاقتصادات الصناعية المتقدمة وعلى حساب الاقتصادات العربية المتخلفة.

وفي هذا السياق أبرز التقرير أن إجمالي العجز التجاري العربي قد بلغ حوالي ١٩,٣ مليار دولار أو ٥٦,٤٪ من إجمالي هذا العجز لمجموعة الدول التنموية (باستبعاد الدول المصدرة للنفط) في عام ١٩٨٥. وفي ذات العام بلغ عجز الميزان الجاري العربي حوالي ١٨,٤ مليار دولار أو نحو

المشروعات التي تمتلكها الدولة ، وهو ما كان مضمنا باعتبارها لب السياسة الاقتصادية خلال العامين الماضيين . وأخيرا ، برز كثير من الشك حول امكانيات دول المنطقة في المعنى تقنيا في سياسة تنوع هيكلي الانتاج المحلي بحيث لا يبقى مستندا إلى النفط وحده .

ولم يتم القصص في أوضاع الصناعات الخليجية وعودة الهدوء للسوق ، الا بعد أن قام عدد كبير من المواطنين بتحويل مدخراتهم ، وبعد تفكك الحكومة القوي في بعض البلدان . فقد ارتفعت الودائع الحكومية مثلا في بنوك الامارات بنسبة ٥٠٪ من ٦.٤ مليار درهم وهو ما عمل على تقليص حجم الانخفاض الاجمالي في الودائع إلى نحو ٣.٥ مليار درهم فقط . الأمر الذي تمكن في شكل تحسن في أسعار الصناعات المحلية وإن ظلت أقل من متوسط أسعارها المسجلة قبل الغزو . وفي الآثار المتوقعة الطويلة الأجل أو المتوسطة ، فإنه لن تتأثر حركة الاستثمار داخل هذه البلدان من قبل المواطنين فقط ، بل أن دولة كصمان كانت تأمل في جذب استثمارات من بقية بلدان الخليج الأخرى ربما تتعرض جهودها في هذا الصدد لانتكاسة واضحة . وقد كتبت الأوضاع فيما يخص التعاون الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي غير مرضية من وجهة النظر المالية ، إذ حتى قبل نشوء الأزمة كان المسؤولون الماليون (ويطمح هو الألق نظورا بين بلدان المجلس) يسكنون من زبدياتية المشاريع الصناعية والمنافسة غير المصلحة بينها بالإضافة إلى تفتوت الواضح في الحوافز المقدمة للصناعة والاختلاف فيما بين القوانين والرسوم الجمركية .

وربما يكون التحرك الاجمالي الوحيد في دوائر المجلس هو ذلك الذي تم في مجال إصدار اجراءات موحدة لصرف الدينار الكويتي مقابل العملات الخليجية لمساعدة آلااف الكويتيين المقيمين في دول المجلس على تسديد شؤونهم ، وبحسب التقدير بين السلطات التقنية في دول المجلس حتى يتم قبول صلاات المجلس بين بعضها البعض . أما الأثر السلبي الآخر فهو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وذلك مع الإقبال الشديد من المواطنين على هذه السلع لتخزينها .

ومع ذلك فإن هناك بعض الآثار الاجمالية التي مستهدما بعض دول المنطقة ، فقد بدأ وانحما مثلا أن عمان يمكن أن تنشأ كمركز لاحدة لتصدير لمنطقة الخليج وذلك بسبب وجود موانئها خارج الخليج وبحسب التقدير عن موقع الأزمة . بخلاف إلى ذلك أن نزوح العديد من المواطنين الكويتيين بعد الأزمة أدت إلى ارتفاع الطلب وزيادة الاستهلاك وتسريع العودة الاقتصادية . كما أن الامارات قد أخذت بعض الشيء من هذا الأمر حيث أنه كان يتم إعادة

إلى ٣.٩٥ في أصعب الغزو لمجوعين . وقد تطبق نفس الأمر على عدد من العملات الخليجية الأخرى كالريال السعودي والدينار البحريني وريال عمان . وقد أثرت هذه التحويلات على أداء البنوك المحلية كذلك حيث بلغ الانخفاض في ودائع البنوك المحلية في الامارات خلال الأسبوعين الأولين للأزمة حوالي ١١٪ وذلك من مخدرات القطاع الخاص وهو نفس الأمر الذي تكرر في عدد من الدول الخليجية الأخرى . وعلمة فإن الأمر وصل إلى حد عدم قبول الصناعات الخليجية بين المصارف المحلية في بلدان الخليج . ويقدّر أن ما يزيد على ٨ بلايين دولار قد تم تحويلها من المنطقة في الأسبوعين الأولين للغزو ، وقد توجهت أغلب هذه الودائع للبنوك السويسرية فيها البنوك البريطانية . وعلمة أن تعذر في الترتيب الأساسية في هذا المجال هي احتفاظ المواطنين بجزء كبير من مدخراتهم في الخارج بالصناعات المسجلة توفيا لأية أرزمت متعلقة يمكن أن تشهدا المنطقة .

وقد أصعب سحب المدخرات توجهه لسوق الأسهم بعد ذلك . فقد شهدت سوق الامارات للأسهم حالة ركود لم تشهدا منذ قبلها في عام ١٩٨١ ، حيث توقفت طليقات الشراء تماما ، مما أدى إلى انخفاض أسعار العرض بنسب متفاوتة لكل شركة . وذلك على الرغم من أن هذا الانخفاض ليس له أي علاقة بالأوضاع القائمة أو أداء البنوك والشركات المسجلة حيث أن معظم الشركات لاتزال تمارس أعمالها ، ويتوقع أن تحقق أرباحا مشابهة لتنتج عام ١٩٨٩ بل وربما تحقق بعضها أرباحا أفضل . ويعود السحب الفرنسي من ثم لمخاوف اقتصادية والطلب لارتفاع على السيولة ، حيث أن مستثمرين كثيرين وضخوا جميع أملاكهم المالية في استثمارات الأسهم والعقارات التي شهدت رولاها كبيرا خلال العامين الماضيين ، ومع سعي هؤلاء إلى طلب السيولة المالية لتحويل مدخراتهم للخارج ، فقد تم ذلك بالتخلص من الأسهم . وقد شهدت كل من البحرين والسعودية نفس الظاهرة أيضا ، حيث بلغ تراجع أسعار الأسهم في البحرين نحو ٢٢٪ في المتوسط ، بينما سجلت السوق المالية في السعودية انخفاضاً في سعر الأسهم المتداولة تراجعاً بين ١٥ و ٢٠٪ . وكانت لكبر المؤسسات تأثيراً بهذه الانخفاضات هي البنوك حيث كان لسهولة الواسعة في سحب المدخرات وتوقف نشاط الأراضي البنوك قريبا أفرما على معدل الأرباح التي تحتها البنوك المحلية في المنطقة هذا العام . والتوجه الرئيسي للانخفاض في أسعار الأسهم ، وهو ما يمكن أن يستمر في المدى الطويل ، هو الخوف من القيام باستثمارات جديدة بسبب المخاطر السياسية والأضرار بالمشاريع القائمة . أضف إلى هذا السياسات التي كتبت تحترم القيام بها بلدان الخليج كتمية وتطوير الأسواق المالية من أجل القيام بعملية تخصيص

تصدير ٦٠٪ من وارداتها قبل الأزمة . ولكن بقي المائق الأكبر أمام لعب دور أكبر في مجال إعادة التصدير هو زيادة رسوم الشحن والتأمين للمنطقة بسبب تصنيفها كمنطقة حرب ، وهو ما رفع أسعار السلع الواردة للامارات .

أما الأثر الإيجابي الأكثر وضوحا فهو ذلك المتعلق بزيادة أسعار وإنتاج وعوائد النفط كما يوضح الجدول رقم (٥) . فوفقا لقرار الأوبك في أواخر أغسطس فلن كلاً من السعودية والامارات قد زادت من انتاجهما النفطي بمقدار كبير . وبينما توقعت مصادر اقتصادية في دولة الامارات أن تبلغ عائدات صادرات النفط خلال العام الحالي بأكمله نحو ١٣ مليار دولار مقابل ١٠ مليار دولار في العام الماضي ، فإنه طبقا لأشد الحسابات محافظة بعد التطورات في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق وبعد زيادة كمية الإنتاج ، فلن إجمالي العائدات في الشهور الخمسة الأخيرة من السنة ستدور حول ٨,٨ مليار دولار وستبلغ الزيادة في العائدات في هذه الشهور الخمسة فقط معارفة بما كان متوقعا نحو ٤,٩ مليار دولار . وتتوقع الامارات أن يبلغ فائض ميزانها التجاري هذا العام نحو ٦,٨ مليار دولار وفائض ميزان الحساب الجاري نحو ٣,٢ مليار دولار ومن المنتظر أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نحو ١١٪ بالنظر إلى نمو القطاع النفطي بنسبة ٢٣٪ هذا العام . ونميل إلى ترجيح أن كلاً من العراق في ميزان التجارة والمصاب الجاري ، ومعدل النمو الاقتصادي سنبقى فيما ومعدلات أكبر من ذلك التي تكرتها هذه المصادر الرسمية قياسا إلى ارتفاع عائدات النفط بنسبة أكبر مما قدرته هذه المصادر وهذا يعود إلى أن هذه التوقعات قد بنيت على أساس سعر ٢٥ دولار للبرميل بينما كان متوسط الأسعار خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر أكثر من ذلك بكثير .

أما بالنسبة للسعودية فإنه يتوقع أن يبلغ إجمالي العائدات النفطية منذ اندلاع الأزمة وحتى نهاية هذا العام نحو ٣١ مليار دولار وتبلغ الزيادة في العائدات عن المتوقع (فيما لو كانت السعودية قد استمرت في الانتاج طبقا لحصتها المحدودة من الأوبك وعن مستوى الأسعار الذي كل سائدا قبل الأزمة وهو ١٧ دولار للبرميل) نحو ١٧ مليار دولار .

أما في قطر فإن الزيادة في العائدات النفطية خلال الشهور الخمسة الأخيرة من السنة ستبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولارا . ومع هذا فإنه من غير المنتظر أن تكون هناك مكاسب صافية لا سيما بالنسبة للامارات والسعودية ، نظرا للتكلفة الإضافية الناجمة عن تقييد الوضع وتواجد قوات عسكرية لدول كثيرة على أراضي الدولتين . فقد أكد تقرير لأحد المسؤولين في وزارة الاقتصاد والمالية السعودية ، أن أزمة الخليج ستكلف السعودية نحو ٢١ مليار دولار حتى

نهاية عام ١٩٩٠ ، سينفق معظمها في مجال تدعيم القوات الدولية ومنح معونات اقتصادية للاجئين من الكويت ، وقال نص التقرير أن السعودية قد أنفقت نحو ٤,٧ مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى أكتوبر . علاوة على صفقات السلاح الضخمة التي تعد السعودية للحصول عليها من الخارج وقد أعلن في هذا الصدد أن هناك صفقة سلاح أمريكي للسعودية يبلغ مقدارها نحو ١٠ مليار دولار .

لذا فإنه من غير المتوقع أن تحقق أى من دول المنطقة مكاسب صافية كبيرة سوى عمان ، بينما على الأرجح ، فإن دولة اليمن مصدرة كبيرة للنفط كاليبحرين ستألفها خسائر كبيرة نتيجة لتفقد الثقة في نظامها المصرفي ، لا سيما في بنوك الأوفشور العاملة بها .

ب - الآثار المباشرة على بقية المشرق العربي :

ربما كانت مصر أكثر البلدان العربية تضررا من الآثار المباشرة للأزمة ، وهو ما منفرص له في القسم ع الاقتصاد المصري ، بيد أن بلدانا عربية أخرى قد لحقت بها أضرار اقتصادية هامة كالأردن ولبنان والمم والسودان فضلا عن فلسطين .

لقد كان لموقف الأردن من الأزمة أثر واضح على الأوضاع الاقتصادية فيه ، إضافة إلى التداعيات الأخرى للأزمة . همد أن كان ينتظر تحقق انتعاش اقتصادي هذا العام تغيرت الأمور للعكس ، بحيث قيل أن الأردن لم يعد لديه من العملات الصعبة الا ما يغطي وارداته من الغذاء والسلع الحيوية الأخرى سوى لسره تغار عن الشهرين . وبينما أكتت مصادر مستقلة عديدة أن الأردن لم يلتزم بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، فإن الأمير حس ولي المهدي أعلن أن بلاده قد طبقت العقوبات كلها فيما عدا تلك المتعلقة ب وارداتها النفطية من العراق التي تحصل عليها الأردن في مقابل ديون تجارية عراقية . وكان الأردن يستورد حوالي ٨٠٪ من حاجته من البترول من العراق ، كما أن العراق كان يشكل أكبر سوق للصناعات الأردنية الخفيفة والمنتجات الزراعية . حيث كان نحو ٤٠٪ على الأقل من السلع الأردنية المصدرية بتجه العراق . كما أن قطاع الشحن الأردني قد تضرر بشدة من جراء الحظر المفروض على العراق ، حيث كان هذا القطاع يقدم نحو ٢٥٠ مليون دولار سنويا . ويعود ذلك إلى انخفاض النشاط بشدة في ميناء العقبة ليس لمجرد أن الميناء لم يعد يتعامل مع السلع المتجهة إلى العراق والتي كانت تمثل ٧٥٪ من العمل به ، ولكن بسبب ارتفاع رسوم التأمين ضد أخطار الحرب التي ارتفعت ما بين ٢٠ - ٢٠٠٪ على السفن الداخلة لميناء العقبة . أما الضرر الآخر فهو يعود لتوقف تحويلات الأردنيين العاملين في الكويت (نحو ٣٠ ألف عامل) ،

للمنتجات الزراعية الأردنية وهي منتجات معرضة للتلف السريع . ولم يعد هناك أمام الأردن سوى تصدير هذه السلع للحراق بما يجعلها تفرق الحظر بشكل واضح وهو ما يمكن عرضها للحظوظ الدولية أو على أقل تقدير سوف من المعونات التي توجه للدول المتضررة من الحظر الاقتصادي على العراق . إضافة لذلك فإن المعونات الخليجية للأردن قد أوقعت منذ الغزو ويتنظر أن يتم الاستغناء عن عدد كبير من العاملين الأردنيين في بلدان الخليج وهو ما يمكن أن يلقى بأعباء ثقيلة على الاقتصاد الأردني .

وفي مواجهة الأزمة فإن السياسة الاقتصادية الأردنية قد سارت في اتجاه تنفيذ أجرائين جديدين ، الأول ، هو تطبيق وزارة الشؤون نظام ترشيد الاستهلاك وتقييد عمليات شراء المواد الغذائية المدعومة من قبل الحكومة وهو إجراء تم لأول مرة في تاريخ الأردن الحديث ، حيث حصل المواطنون على بطاقات تموينية وكوبونات تخول لهم شراء السكر والأرز والحبوب الجافة وهو ما بدأ في أوائل شهر سبتمبر . أما الاجراء الثاني فهو التزم الحكومة طرح عملة أردنية جديدة ، وذلك بعد أن قام العديد من المواطنين بسحب مفرقاتهم من البنوك خوفا من اندلاع العمليات العسكرية ، ويقوم هذا الاجراء على أساس محاولة إعادة الثقة في العملة الأردنية بعد إعادة تقييمها . فمن الملاحظ أنه رغم الوقوع الهائل للأزمة على الاقتصاد الأردني فإن قيمة الدينار الأردني سلمية في مواجهة الدولار وغيره من العملات السعبة الأخرى وهو ما لا يتوقع أن يستمر طويلا وخاصة في ضوء حجم المدفوعات الأردنية وتناقص الاحتياطي من العملات السعبة .

وقد شهد الاقتصاد اللبناني بدوره تدهورا خطيرا أثر غزو العراق للكوييت . خاصة بسبب الاعتماد اللبناني الكبير على الواردات النفطية ونهضة ارتفاع سعر الدولار بالنسبة لليرة اللبنانية فتضاعفت أسعار السلع والمواد الغذائية . حيث ارتفع سعر الدولار بين أول أغسطس و ٢١ من نفس الشهر بنسبة ٢١,٣٪ من ٦٧٠ ليرة إلى ٨٨٠ ليرة . في نهاية الشهر ذاته انخفض مرة أخرى ليسل إلى نحو ١١٠٠ ليرة . وقد ساعد على تسارع الأزمة بهذا الشكل أن النظام المالي اللبناني حر وغير خاضع لرقابة التمويل ، فخرجت كميات كبيرة من الدولارات من أسواق بيروت إلى أسواق الدول الخليجية لتلبية طلب المقيمين في هذه البلدان على الدولار وذلك في أعقاب توقف البنوك المحلية عن امداد المصارف الخليجية بحاجتها من الدولارات ولذا نقص المعروض بشدة في السوق اللبناني ، أما السبب الثاني وراء هذه الأزمة فهو أن المصارف اللبنانية في بلدان الخليج ولا سيما في الكويت والعراق (نحو ٢٧٩ من جملة العاملين في الخليج) تقدر تحويلاتهم بما يتراوح بين ١٠٠ - ١٥٠ مليون دولار

ووجود احتمالات بعودة بقية العملة العاملة في منطقة الخليج فيما لموقف الأردن من الأزمة وتدهور العلاقات بينها وبين بقية بلدان الخليج . ويقدر عدد العاملين الأردنيين في منطقة الخليج بنحو ٣٠٠ ألف عامل تبلغ جملة تحويلاتهم السنوية حوالي ٨٠٠ مليون - ١,١ مليار دولار وهو ثلثي أكبر مصدر للعملات السعبة بعد الصادرات . إضافة لذلك فإن الحكومة الأردنية كانت تحصل على معونات سنوية هائلة من البلدان الخليجية . فالكوييت كانت تقدم سنويا نحو ١٣٥ مليون دولار والسعودية نحو ٥٠٠ مليون دولار ، إضافة إلى ٥٠ مليون دولار من العراق لتخفيف عجز ميزان المدفوعات ودعم الموازنة الأردنية ضعيفة الهيكله حيث تعاني هذه الموازنة من عجز مزمن يبلغ نحو ما يزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت الأردن قد حصلت حتى حدوث الغزو على نحو ٢٦٠ مليون دولار معظمها من السعودية والكوييت والامارات . هذا ناهيك عن التأثيرات الأخرى للأزمة مثل انخفاض حركة السياحة وزيادة معدل البطالة نتيجة لعودة العملة حيث يقدران معدل البطالة يسيل إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي القوة العاملة .

والواقع أن دولار صندوق النقد الدولي كانت تقدر المعز في الحساب الجاري هذا العام بنحو ٧٧ مليون دولار بعد التمسك الكبير في الميزان التجاري خلال النصف الأول من السنة . وبسبب آثار الأزمة فإن فجوة الحساب الجاري ستسرع وقد يصل المعز إلى ١,٢ بليون دولار خلال العام الحالي بنحو ١,٨٥ بليون دولار في العام القادم بعد أن كان للسوق يتوقع أن يزيد المعز في العام القادم بـ ١٦٤ مليون دولار وفق الحساب الأولي للمصادر . وزاد الأمر سوءا أنه بعد أن كانت المملكة السعودية في اطار جهودها الرامية إلى ايجاد تغيير في الموقف الأردني ولا سيما بالانصياع إلى تطبيق قرارات الحظر الاقتصادي التي أقرها مجلس الأمن الدولي ، قد وعدت الأردن بتزويدها بنحو ٣٢ ألف برميل من النفط يوميا ، فإنه مع عدم تغير الموقف الأردني من الغزو العراقي أوقفت المملكة شحن النفط للأردن وبرت هذا بأن الأردن لم يحدد قيمة وأردت سابقة من النفط السعودي . ويؤدوه فإن الأردن قد صعد من الأزمة حيث أصدر قرارا بمنع الشاحنات من المرور عبر أراضيها بعد أن منعت السعودية مرور الشاحنات الأردنية إلى السعودية . وقد سبب هذا الاجراء ضررا بالأسواق الخليجية ارتفعت أسعار السلع والخضروات بما يقدر بنحو ٣٠٠٪ ، حيث أن الأردن كان المصدر الأساسي لهذه الموارد علاوة على أن القرار قد منع الشاحنات السورية والتركية أيضا من المرور عبر الأردن إلى السعودية ومنها إلى دول الخليج . وقد ترتبت آثار سلبية لهذا القرار على الاقتصاد الأردني أيضا لكون الأسواق الخليجية كانت هي المستورد الأول

شهرها . حيث يبلغ عدد اللبنانيين في الكويت نحو ٤٠ ألف شخص ، وهم يعملون حوالي ٢٠٠ ألف شخص بما يحولونه من هناك حيث تقدر هذه التحويلات بنحو ١٠٠ مليون دولار سنويا . أنشأ إلى هذا ، التراجع في حجم الصادرات اللبنانية التي استقرت هذا العام عند ٢٠ - ٢٥ مليون دولار شهريا ، وانخفاض حجم الاحتياطي في المصرف المركزي من العملات الأجنبية حيث قدرت بما لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار وهي لا تكفي كلها لدفع الفوائد القرضية وحدها . وينطوي الوضع اللبناني على مسألة كبرى ، فهناك كانت تدفع لآلاف لائحات ما سمي بصندوق أصناف لبنان بمبلغ ١,٥ مليار دولار ، فلما بالوضع ينقلب إلى خسائر ربما لم يشهدها الاقتصاد منذ تفجر الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ . فهناك عدد كبير من مشروعات الملابس والمنسوجات الخاصة كانت توجه مستم تتأجها لأسواق الكويت وهي معرضة للانفاس والاضلاق . كما أن حدا كبيرا من اللبنانيين الذين يعملون في الكويت لم يكونوا مجرد عامل بل كانوا في الواقع أصحاب أعمال بالشركات التي يمتلكها لبنانيون في الكويت وهي مهددة من ثم بفلسفة مفاوضات الدولارات .

ومع الموقف المعارض للغزو العراقي للكويت أضحت دول الخليج على دعم الاقتصاد اللبناني ولا سيما في المرحلة الأولى لدعم العملة اللبنانية ؟ فقد قدمت السعودية مساعدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار إلى المصرف المركزي اللبناني وهو ما ساعد على تخمس سعر صرف الليرة اللبنانية بفعل سعرها أمام الدولار في ١/٩/١٩٩٠ نحو ٨٨٠ - ٩٠٠ ليرة مقابل ما يزيد عن الألف ليرة في السابق . كما أحسن عن معونة أخرى قدرها ١٥٠ مليون دولار تقدم الحكومة الكويتية الشريفة نحو ١٠٠ مليون دولار والإمارات الخمسين مليوناً الأخرى . ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين اللبنانيين يرون أن الدعم السعودي إن يسهم سوى في حدود الليرة اللبنانية لأسابيع محدودة والمطلوب هو إعادة إحياء مشروع أصناف لبنان وارتفاعه مع إقرار الفرق الوطني حتى يمكن للبنان أن يخرج من الأزمة الاقتصادية الخائفة التي ألمت به بعد الغزو العراقي للكويت .

ومن المرجح أن تكون أكثر الأقطار العربية على الاطلاق تعرضاً للآثار السلبية للأزمة هي اليمن . فقد تراجعت بصورة واضحة معدلات التحويلات اليمنية التي كانت تتم عبر الأقنية الرسمية . وضايف من الأزمة قرار السعودية بإلغاء التسهيلات التي كان يتمتع بها العاملون اليمنيون دون بقية العاملين وشتت مساراتهم ببقية العاملين من حيث طرق العملة . وكان عدد اليمنيين العاملين في السعودية يبلغ نحو المليون عامل يشكلون نحو ٢٠٪ من سكان اليمن وكانت تحويلاتهم السنوية تبلغ نحو ٢ بلايين دولار سنويا . وقد أعلن أن نحو ٤٠٠ ألف يمني قد غادروا

السعودية بالمثل في أحط هذه الأجرامات ، وذلك علماً على نحو ١٥٠ ألف يمني كانوا يعملون في الكويت وعلموا إلى وطنهم . إضافة إلى ذلك فإن هناك خسائر نتيجة إقفار مصفاة عدن التي كانت تعتمد على تكرير نط خام من الكويت والعراق والامداد السعودي . وكانت تملأ نصف إحتياطي من هذا الخام المصفاة تبلغ ٥ ملايين طن محتتما كانت مبرمة مع الكويت والعراق . وهذا إضافة إلى توقف الصادرات اليمنية من المنتجات الزراعية إلى العراق . وكانت الأزمة قد حرمت اليمن من الامتداد الكامل من تصدير نفطها الخام حيث وجهت نسبة أكبر لمصفاة عدن لتوفير التسهيلات المحلية من القروض . وتقدر الصادرات اليمنية خسائرها المباشرة بنحو ١,٧ مليار دولار سنويا نتيجة توقف الصادرات العراقية وانخفاض تحويلات العاملين .

ومن المنتظر أن تزيد في السودان تكلفة استيراد المواد القطنية مليون ٣٠٠ دولار إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار . وفي إطار الظروف التي يمر بها الاقتصاد السوداني فإن هذه الزيادة تد كلفة بكافة التكاليف . للسودان أن يملأ من صندوق النقد أنه يمكن أن يخلق ضغوطه نظراً لعدم سداد القروض السابقة من الصندوق . وهو ما يضئ عليها استيراد تصنيف السودان كبلد محكوم الجفرة الاقتصادية بما يجعل حصوله على قروض جديدة أمراً مستحيلاً . وفي إطار التقييم البالغ الحدة في الصلات الصحية ونتيجة لعدم انتظار حصول السودان على أي معونات من البلدان الخليجية نتيجة لوقفه من الأزمة الخليجية ، فالأوضاع مرشحة لأن تزداد سوءاً .

ولا يكاد يوجد إقليم في الوطن العربي شهد تغيرات كبيرة ما بين المكسب والخسائر كإقليم المغرب العربي . وقد وزير الاقتصاد التونسي أن تبلغ الخسائر المباشرة لبلاده نحو ١٢٥ مليون دولار في الخام المحلي ، و ١٨٠ مليون دولار في الخام القادم وهو ما يبلغ تقريباً نصف الاحتياطي التونسي من الصلاات الصحية ونحو إجمالي الميزن التقني في الموزونة . فقد كان يتوقع أن يصل التبادل التجاري بين العراق وتونس نحو ١٢٠ مليون دولار منها ٩٠ مليون ولدت من العراق من النفط والكهرباء والمواد البترولية (وقد بلغت قيمتها في الخام المحلي ٦٢ مليون دولار) فيما تقوم تونس بتصدير منتجات كالأسلحة والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات وطبع الخبار وكان يتوقع أن تبلغ قيمتها في الخام المحلي ٣٦ مليون دولار . وإذا كان التبادل التجاري بين تونس والكويت محدوداً حيث لم يتجاوز ١٨ مليون دولار سنويا للصادرات والواردات بين البلدين ، فإن الكويت تلعب دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات في تونس . فهناك عدد من المشاريع كان قد تم إنجازها بالاتفاق مع الصندوق الكويتي للتنمية تقدر بنحو ٣٥٥ مليون دولار

٢٥٪ من إيرادات السياحة التي تمثل بدورها نحو ربع الدخل من العملات الصعبة .

وقد حاولت الحكومة المغربية اتخاذ تدابير عاجلة للحد من هذه الاتكاليات السلبية على الاقتصاد ، خاصة تلك المترتبة على الواردات النفطية . وقد تركز الجهد أولا على البحث عن مصادر جديدة للاداء وعقد المغرب بالفعل مع السعودية اتفاقا لشراء ١,٥ مليون طن من النفط لتعويض كميات النفط التي كانت تستورد من العراق والكويت ، وكان المغرب قد استورد في الاطوار ذاته في أواخر أغسطس ٢٣٠ ألف طن من النفط من الامارات . وبكل تأكيد فإن المغرب قد لقيت بعض التعرض وإن كان في صورة شحنات نفطية نتيجة لموقفها المساند للسعودية في هذه الأزمة وإرسالها لقوات عسكرية للدفاع عن المملكة السعودية . كما أن مصادر المفوضية الأوروبية أعلنت أن المجموعة الأوروبية تعتزم تقديم مساعدات للمغرب تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار . وأقيم البنك الدولي على انتهاء اتفاقه مع المغرب في منتصف سبتمبر وأبدى بغرض قيمته ٤٨٢ مليون لتمويل خمسة مشاريع تنمية في مجالات الزراعة والصحة والتنمية القروية والاسكان . وتمت الموافقة في منتصف سبتمبر تقريبا على جدولتي ديون رسمية مغربية في إطار نادي باريس يبلغ مجموعها ١١ بلون دولار على مدى ٢٠ سنة . وبالتالي فإن الفوائد المغربية وإن كانت هي أكبر خسائر ضمن بلدان الخليج ، إلا أن موقفها من الغزو العراقي واقدها على إرسال قوات عسكرية للسعودية ربما يكون قد خفف إلى حد ما من وقع هذه الفوائد التي زادت من أعباء الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها المغرب .

أما ليبيا والجزائر فربما يكونان البلدان العربيين الوحيدتين اللذين حققا ربما صافيا بأثر العزو . فليبيا زادت انتاجها النفطي بنحو ١٦٧ ألف برميل يوميا فأصبحت تنتج نحو ١,٤ مليون برميل من النفط يوميا ، بدلا من حصتها المقررة في الأوبك البالغة ١,٢٣٣ ألف برميل . وإذا ما حسب الدخل النفطي بعد الزيادة في الانتاج والأسعار (على أساس سعر متوسط قدره ٣٠ دولارا للبرميل) فإن الدخل اليومي يصبح ٤٢ مليون دولار وهو ما يعنى تحقيق دخل نهاية العام يبلغ ٦٣٠٠ مليون دولار وزيادة في الدخل النفطي حتى نهاية العام تبلغ ما يزيد عن ثلاثة مليارات إذا ما حسبت الزيادة على أساس الزيادة في الانتاج والأسعار من ١٧ دولارا للبرميل إلى ٣٠ دولار .

موزعة على ٢٦ مشروعا ، تم انتاج ١٨ منها ولا تزال ٨ مشروعات أخرى لم تستكمل وقد توقف العمل فيها الآن . ويقدر حجم الاستثمارات الكويتية في المشروعات التي تم انتاجها بنحو ١٣٠ مليون دولار ، هذا علاوة على وجود نحو ١٦٠٠٠ عامل تونسي في الكويت عاد معظمهم وتوقفت تحويلاتهم كما كان هناك نحو ٢٠٠٠ عامل تونسي في العراق كانت تبلغ تحويلاتهم نحو مليون دولار سنويا .

وأما رجال الأعمال التونسيين فيدرون حجم الخسائر الحقيقية بكثير من تلك الرسمية حيث لم يتم حساب الخسائر التي تكبدتها نحو ٢٠٠ شركة تونسية تشارك في عقود مع العراق خاصة في مجال الانشاء العامة . وعلى أية حال ، فإنه مع الوضع في الاعتبار أن تونس تعد مصدرا صافيا للنفط فإنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية قد ساهمت إلى حد ما في تغطية الخسائر التونسية خاصة وأن الحسابات السابقة تصنع في حسابها الخسارة حتى نهاية هذا العام .

وربما تكون المغرب هي الدولة الأكثر خسارة من بين بلدان المغرب العربي ، فتقدر المصادر الرسمية حجم الخسارة ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار ، إضافة إلى خسارة تحويلات نحو ٣٦ ألف عامل مغربي في العراق والكويت . وتقدر مصادر مستقلة أن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة ربما يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار ، ويعد هذا الرقم كبيرا بالمقاييس إلى العجز المسجل في الميزان التجاري الذي يبلغ ٢,٣ بلون دولار . وتعود هذه الأزمة إلى أن العراق كان يقدم للمغرب ما يزيد عن نصف احتياجاتها من النفط ، وتتوقع التقديرات أنه لو بقيت الأسعار أعلى من ٢٤ دولار للبرميل ، فإن قيمة الواردات النفطية حتى نهاية هذا العام ستزيد على الأقل بنحو ٢٠٠ مليون دولار . وكانت صادرات المغرب للعراق عام ١٩٨٩ قد بلغت نحو ٤٢ مليون دولار . وربما الأكثر أهمية هو أنه ستزداد المصاعب الاقتصادية المغربية نتيجة لضعف الموقف التفاوضي للمغرب أمام صندوق النقد الدولي خلال المفاوضات التي ستم في الأشهر القادمة . فقد كانت المغرب تهدف إلى التوصل لاتفاق جديد مع الصندوق لتطبيق خطة برادى لسورية وضيع المديونية المغربية الأجنبية من مصادر خاصة والتي تدفن بها نحو ٢٥٠ بنكا تجاريا وتبلغ قيمتها ٣,٥ بلون دولار ، وعودة عجز الميزان التجاري ربما لا يساعد المغرب على تطبيق اتفاق باريس الذي وقع في إبريل الماضي . وإضافة إلى ذلك ، فإنه من المتفق أن يكون لارتفاع أسعار النفط أثره في عودة التضخم إلى الاقتصاد المغربي مما سيؤثر سلبا في مجالات الاستثمار وتكلفة الانتاج وبالتالي لارتفاع أسعار الفائدة . ناهيك عن تأثير الدخل السحابي بأثر نقص السياحة العربية للمغرب والتي تقدم نحو

وترجع مصادر مطلعة في سوق النفط أن تبلغ الموارد الإضافية الجزائرية حتى نهاية هذا العام ما يزيد على ٤ بليون دولار نتيجة الزيادة في أسعار النفط والغاز . حيث ستبلغ الإيرادات الجزائرية من النفط والغاز حوالي ١٤ بليون دولار بينما كانت الجزائر لا تتوقع سوى عشرة بلايين دولار . ونتيجة لأنه ليس للجزائر أي عمالة في الكويت أو العراق ، كما أن التبادل التجاري معها شبه معدوم فإنه ليس هناك خسائر تذكر ناجمة عن أزمة الخليج . وقد أدت الزيادة في العائدات كإعفاء مفاجئ للاقتصاد الجزائري المدين حيث من المنتظر أن تبلغ مدفوعات خدمة الدين هذا العام نحو ٦,٢ بليون دولار . ستكون هناك فرصة كافية لزيادة الواردات من المواد الخام والوسيلة لتشغيل المصانع الجزائر ومحاولة تخفيف معدل البطالة حيث كانت معظم المصانع تعمل بأقل من طاقتها بكثير نتيجة لنقص الواردات لندرة العملات الصعبة . كما أنه ستتاح الفرصة للحصول على فروض جديدة لشروط أفضل تبعا لتحسن الجدارة الائتمانية للجزائر ، فينتظر في هذا الإطار أن توافق خمسة بنوك فرنسية على اقراض الجزائر نحو ٢ بليون فرنك وهو ما كانت قد طلبته الجزائر منذ فترة من الوقت .

وبما يكون السبب الجديد على الاقتصاد الجزائري وهو محدود على أية حال هو ذلك الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية وتأثيرها على مدفوعات فائدة الدين الجزائري المعقود بأسعار مضمومة .

بالنسبة للسعودية والامارات وقطر فقد اتخذت أسعار خام دبي كسعر قياسي حيث كان متوسط هذه الأسعار في أغسطس ٢٣,٩ وسبتمبر ٢٩,٢ ونوفمبر ٢٧,٩ وحسبت لديسمبر ٢٣,٩ دولار بينما أسعار قبل الأزمة ١٧ دولار للبرميل .

بالنسبة للجزائر وألبانيا فقد اتخذت أسعار زحام برنت كسعر قياسي ومتوسط هذا السعر أغسطس ٢٦,١ دولار ، وأكتوبر ٣٥,٢ ونوفمبر ٣٢ وأسعار قبل الأزمة ١٩ دولار للبرميل .

* حسب متوسط أسعار شهر ديسمبر على أساس متوسط الأسعار السائد في النصف الأول من الشهر .

* تكديرات من إعداد الباحث .

جدول رقم (٥) إنتاج وصادرات النفط العربي أغسطس - ديسمبر ١٩٩٠

البيانات في العام من الإنتاج	البيانات عند مستوى إنتاج أسعار ما قبل الأزمة	إجمالي العائدات أغسطس - ديسمبر	ديسمبر		نوفمبر		أكتوبر		سبتمبر		أغسطس		القيمة الموزنة في الأيون في ١٩٩٠	
			العائدات	الإنتاج	العائدات	الإنتاج	العائدات	الإنتاج	العائدات	الإنتاج	العائدات	الإنتاج		
١٩,٧	١٤	٣١,٧	١,٣	٨,٥	١,٧	١,٣	٧,٥٣	٧,٨	١,١٨	٧,١	٤,٠٧	٥,٥	٥,٣٨	الصحبة
٤,٩٩	٢,٩	٨,٨	١,٧	١,٣	١,٩	١,٣	١,٨٣	١,٨	١,٩	١,٩	١,١٩	١,٢	١,٥	الإمارات
١٨	١٩	١,٢٧	٣	٤	٢٥	٢	٢٣	٤	٢٥	٤	٣	٤	٣٧١	قطر
١٥,٥	٢,٥	١,٢٧	١,٣	١,٣	١,١	١,١	١,٧٥	١,١	١,٨٧	١,٤	١,٠٥	١,٣	١,٣٣	ليبيا
١,٩	٢,٩	١,٢٧	١,٣	١,٣	١,١	١,١	١,٧٥	١,١	١,٨٧	١,٤	١,٠٥	١,٣	١,٣٣	الجزائر
١,٩	٢,٩	١,٢٧	١,٣	١,٣	١,١	١,١	١,٧٥	١,١	١,٨٧	١,٤	١,٠٥	١,٣	١,٣٣	الكويت
١,٩	٢,٩	١,٢٧	١,٣	١,٣	١,١	١,١	١,٧٥	١,١	١,٨٧	١,٤	١,٠٥	١,٣	١,٣٣	العراق
١,٩	٢,٩	١,٢٧	١,٣	١,٣	١,١	١,١	١,٧٥	١,١	١,٨٧	١,٤	١,٠٥	١,٣	١,٣٣	صمان

ثانياً : الوحدة اليمنية بين التفاهم السياسى والصعوبات الاقتصادية

الأراضى الصالحة للزراعة بحوالى ١٧ مليون هكتار عوضاً عن توفر موارد محذية وطبيعية مباشرة .

١ . القطاع الزراعى : الوحدة تلجبر للمتناقضات :

وفقاً لبعض الدراسات حول مكانة وتطور القطاع الزراعى فى الاقتصاد اليمنى (د . محمد أبو مندور : دراسات يمنية ، المجلد ٤٠ ، إبريل - يونيو ١٩٩٠) يمكن استخلاص الحقائق التالية :

(أ) أن مكانة القطاع الزراعى فى الشطرين تبدو أسلمية - حتى الآن - من منظور توفير فرص العمل ، فهى فى الشطر الشمالى تبدو كبيرة حيث تصل نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعى والسكى نحو ٥٨,١% من جملة المشتغلين وفقاً لأرقام عام ١٩٨٦ ، وتقرب النسبة من ذلك فى الشطر الجنوبى حيث قدرت بنحو ٥١,٦% فى عام ١٩٨٧ .

(ب) أن المكانة النسبية للقطاع فى الشطرين من أجمالى الناتج قد تناقصت بصورة واضحة طوال عذى السبعينات والثمانينات . فقد انخفضت المكانة النسبية للزراعة والغابات والصيد فى الناتج المحلى الاجمالى للشطر الشمالى من نحو ٥٣% فى عام ١٩٧٠/٦٩ إلى حوالى ٢٥,١% فى عام الشطر الجنوبى فقد انخفضت نسبة مساهمة الزراعة والأسماك من نحو ٣١,٢% فى عام ١٩٧٣ إلى نحو ٢٠,٨% فى عام ١٩٨٧ .

(جـ) على الرغم من المكانة النسبية الهامة لدور القطاع الزراعى فى الشطرين وخاصة من منظور نسبة المشتغلين إلا أن نصيب القطاع من الاستثمارات فى المخطط الأخيرة لا يتناسب وتلك الأهمية . فخلال الفترة الخمسية الثانية ٨٢ - ١٩٨٦ بلغ نصيب القطاع الزراعى من الاستثمارات الفعلية نحو ١٠,٤% فى الشطر الشمالى كما يقدر النصيب المخطط للقطاع فى الفترة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ - ١٩٩١) بنحو ٧,٤% فقط . أما فى الشطر الجنوبى فإن النصيب النسبى للقطاع الزراعى كان نحو ١٢,٤% من جملة الاستثمارات خلال الفترة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) ولم يتجاوز نصيبه فى العام الأول والثانى من

أعلنت دولة اليمن الموحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، لمتعبد بذلك الوحدة لشعب وأراضى الدولة اليمنية التى تشطورها . واكتسبت هذه الوحدة لدفع شعبى وعاطفى مائل ، وهو ما ترجم فى الخطوات المبرمة التى تمت بها الوحدة والنجاح فى تشكيل جهاز رئاسى وحكومى موجد بدون صعوبات ملموسة . ورغم ذلك فإن اللون يبقى شامخاً بين وحدة حقيقية تتجيب لأمال وتطلعات الشعب اليمنى وبين الوضع الحالى ، وخاصة على الصعيد الاقتصادى . وربما نجد الوحدة مصاعبها الرئيسية فى المجال الاقتصادى ، ليس فقط لتصور المواطنين لضرورة انكماش الوحدة فى صورة تحسن مستويات معيشتهم ، ولكن أيضاً لمعق التبعيات التى يواجها اليمن فى هذا الصدد . فآداء الاقتصاد اليمنى لا سيما خلال الثمانينات لم يكن جيداً على الإطلاق سواءاً فى الشطر الشمالى (هذا إذا استثنينا اكتشاف وبدأ تصدير النفط فى أواخر الثمانينات) أو فى الشطر الجنوبى حيث يسود اختلال هيكلى شديد فى الاقتصاد ، بسبب ضعف وتدهور قطاعات الإنتاج السلمى ، علاوة على محدودة الناتج فى كل من الشطرين .

فالناتج المحلى الاجمالى لدولة اليمن الموحدة يقدر بنحو ٧٠٠٠ مليون دولار (فى عام ١٩٨٨) ، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القوى الاجمالى إلى حوالى ٥٥٠ دولار للفرد ، وهو ما يجعل اليمن واحداً من أفقر بلدان العالم نمياً لتصنيفات البنك الدولى . مع الأخذ فى الاعتبار أن عدداً من المراقبين يلاحظون أن مثل هذه الإحصاءات ليست دقيقة ، أولاً تعكس الواقع بصورة كاملة ، حيث أن هناك عدداً كبيراً من المخفات والأعمال تتم فى السوق الموازية (الاقتصاد الأسود) والذى لا تظهر أرقامه بالطبع فى الإحصاءات الرسمية . وتشير هنا على سبيل المثال إلى نحرارة التهريب الواسعة الانتشار على الحدود المشتركة بين السعودية واليمن . إلا أن الحقيقة الواضحة تبقى رغم ذلك أن اليمن هو واحد من أفقر بلدان العالم .

وبإعلان دولة الوحدة يصبح هناك دولة يقدر عدد سكانها بنحو ١٢ مليون نسمة وقوى عاملة لا تقل عن ٣ مليون عامل ، ومساحة إجمالية تزيد عن نصف مليون كم^٢ وتقدر

داخل اليمن الجنوبي ذاته أو من يمنيين يقطنون الشطر الشمالي .

(و) أن هناك تدهورا واضحا في المعز في الميزان التجاري الزراعي نتيجة للأداء السيء ، حيث زاد هذا المعز في الشطر الشمالي خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٦ بمقدار ٣٠٧٪ ، وفي الشطر الجنوبي زادت الواردات الغذائية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بنحو ٢٢٢٧٪ .

٢ - الصناعة التحويلية : مكانة محدودة ومشاكل مزمنة :

بعد تخلف الاقتصاد اليمني أكثر ظهورا مع التعرض لقطاع الصناعة التحويلية . فالصناعة التحويلية محدودة جدا في كل من شطري اليمن ، ففي عام ١٩٨٩ ساهمت الصناعة التحويلية بنحو ١٢,٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن الشمالي (نحو ٩٪ في اليمن الجنوبي) واستخدمت نحو ٣٪ من جملة القوة العاملة في عام ١٩٨٦ (٤٪ في اليمن الجنوبي في عام ١٩٨٨) وتتركز الصناعة التحويلية في قطاع تصنيع المنتجات الغذائية التي تشكل نحو ٤٥٪ من النشاط الصناعي في اليمن الشمالي ، بينما مصفاة تكرير نفترول عدن تعد القطاع المهيمن على النشاط الصناعي في اليمن الجنوبي .

وقد تعرضت الصناعة لأزمة شديدة لاسيما في اليمن الشمالي خلال النصف الثاني من الثمانينات ، فظفرا لاعتماد الصناعة إلى حد بعيد جدا على المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة والراسمالية ، فلن سياسة التخصيف وتقييد الواردات التي اتبعتها الحكومة لتخفيض المعز الكبير في الميزان التجاري قد أثرت على الصناعة التي كان عليها أن تحصل على تراخيص قبل أية عملية استيرادية ، وفي ظل ندرة النقد الأجنبي أصطر العديد من الصناعات التي خفض انتاجها بنسبة كبيرة جدا أو حتى اغلاق مصانع بالكامل لفترات طويلة من الوقت .

يضاف إلى ذلك بالطبع اختلاف الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في كل من الشطرين . فبينما ركزت اليمن الجنوبية على الصناعة التحويلية مهمة إلى حد بعيد بقية الأنشطة الاقتصادية لاعتبارات أيديولوجية ، فلن اليمن الشمالي قد مضى أيضا في طريق التصنيع دون اعداد كاف للبيئة الصناعية من حيث المخفلات المادية والبشرية الأمر الذي يتضح في عدم جدوى كثير من المشاريع الصناعية . هذا ناهيك عن تحكم الدولة في الشطر الجنوبي في عملية تخطيط وملكية وإدارة المشروعات الصناعية .

(د) يلاحظ من واقع البيانات المتاحة أن أداء القطاع الزراعي والممكي خلال الخطه الثانية بالشطر الشمالي كان محدودا في معدل النمو حيث لم يتجاوز ٢,٤٪ سنويا على حين كان المنطوق له ٤,٢٪ ويرجع كتاب الخطه هذا القصور أساسا إلى الظروف المناخية غير المواتية ، والتي أثرت على المحاصيل المعتمده على الأمطار (أكثر من ٨٥٪ من إجمالي المساحة المنزوعة زراعة مطرية) . أما في الشطر الجنوبي فلاحظ أنه لم يتجاوز نسبة الانتاج الكلي في عام ١٩٨٧ نحو ٨٢,٢٪ مما كانت عليه في عام ١٩٦٧ . وسجلت معظم المحاصيل خلال هذه الفترة هبوطا واضحا في الانتاج وخاصة الحبوب والخضر والفاكهة والبقوليات والمحاصيل الصناعية . وهناك أسباب أخرى يمكن أن تضاف لتفسير هذا التردى في أداء القطاع الزراعي في كلا من الشطرين منها انخفاض حجم التمويل العربي بسبب الحرب العراقية - الإيرانية ، والركود العالمي الذي أثر على المصادر الخارجية للتمويل ، كما يضاف إلى ذلك ما خلفه الزلزال الذي حدث في عام ١٩٨٢ في دمار وبكلفة عالية لإعادة الأعمار . يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة الأيدي العاملة الزراعية بسبب الهجرة اليمنية الواسعة النطاق إلى خارج البلاد (خاصة السعودية) الأمر الذي انعكس خاصة في الشطر الشمالي في شكل تغير كل من التركيب المصنوعي ونمو الانتاج الزراعي ذاته ، فقد زاد عدد الآلات الزراعية المستخدمة حيث أصبح أكثر من ٦٠٪ من المزارعين يستخدمون الجرارات لزراعة الأرض ، وانتشرت كذلك على نطاق واسع مضخات المياه . أما في مجال التركيب المصنوعي فلن إجمالي الانتاج من الحبوب بلغ نحو ٣٧ ألف طن في عام ١٩٨٦ (منها ١٠٪ فقط من القمح) مقارنة بانتاج قدره ٧٧٥ ألف طن في عام ١٩٧٩ . ويرجع النقص في انتاج الحبوب إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل والعلف والفات ، نظرا لارتفاع هوامش الربح في هذه المحاصيل التي أصبحت تشكل نحو ٤٠٪ من جملة الانتاج المصنوعي .

(هـ) تفاوتت أشكال الملكية (حيازة الأرض وإدارتها) في الشطرين ، فبينما تعود الملكية الفردية في الشطر الشمالي ، يلاحظ في الشطر الجنوبي الوزن النسبي الواضح لمزارع الدولة والتعاونيات (والأكثر أهمية أن نسبة الأراضي المروية من هذه المزارع تبلغ نحو ٧١,٣٪) . ورغم الإصلاحات التي نفذت في القطاع الزراعي بالشطر الجنوبي ، فلن الوزن النسبي لهيمنة الدولة على حيازة الأرض هي سمة مميزة لوضع الحيازة . وتثور هنا مشكلات كبرى مطالبات بالأراضي التي سبق مصادرتها سواء من

٣ - الوحدة الاقتصادية : وهم لم يتحقق :

لا ينبغي لذلك الشعور القياض المرحب بالوحدة أن يخفى أهمية رسوخ وتجنس هذه الوحدة على المستوى المادي بما جعلها أمراً قابلاً للاستمرار والتطوير تبعاً للمتغيرات والتحديات التي تواجهها في مسيرتها . ويبدو أن العمل في هذا الاتجاه لم يجد أي تخصص مقيق قبل إعلان دولة الوحدة (قارن ذلك بالوحدة السريعة أيضاً ولكن التي سبقها أعداد ولو سريع وتضحيات كبيرة بين شطرى الدولة الألمانية) .

فيبما تم التباحث حول الوحدة النقدية ، فإنها لم تتم وأجلت لفترة لاحقة . وأصبحت في الواقع أمام مفارقة كبرى تكمن في وجود دولة موحدة بأجهزة سكانية واحدة مع عاملين مختلفين وسيادة تقنية موزعة وربما يعود ذلك إلى وجود اختلافات كبيرة في السياسات الاقتصادية بين شطرى اليمن واختلاف إدارة الاقتصاد الكلي في كل منهما ، فمعدل التضخم في اليمن الشمالي قد تضاعف في السنوات الأخيرة بحيث وصل إلى ما يزيد عن ١٢٪ سنوياً ، بينما لم يتجاوز هذا المعدل نحو ٣٪ في اليمن الجنوبي ، أضف إلى ذلك أنه رغم وجود أزمة ضخمة في موازين مدفوعات كل من الشطرين قبل الوحدة ، فإن الوضع في اليمن الجنوبي هو أكثر تميزاً عنه في اليمن الشمالي من زاوية حجم هذا المعبر والدول التي تقوم بتغطيته .

وما زالت آليات تحديد الأسعار مختلفة إلى حد بعيد في كل من البلدين فيبما تحرك اليمن الجنوبي بالفعل تجاه اقرار نوع ما من آليات السوق ، إلا أنه مازال بعيداً عن نظام الأسعار الحرة في اليمن الشمالي حيث مازالت الأسعار محدودة ادارياً إلى حد بعيد ، كما أن طرق تمويل بعض المصادر الأساسية لمعز الموازنة مختلفة في كل من البلدين . ههنا يقول المسؤولون السابقون في اليمن الجنوبي أن المعز ليس ملموساً إلى حد كبير كما أن بعض بنود الموازنة تمول ذاتياً مثل دعم المواد الغذائية ، حيث يتم الدعم للسلع الغذائية الأساسية من حصيلته فروق الأسعار في بعض السلع الأخرى لا سيما الكمالية منها ، بينما في اليمن الشمالي فإن تغطية المعز تتم إلى حد بعيد بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يجعل معدل التضخم مختلفاً بشدة بين شطرى اليمن السابقين . وفي الواقع فإننا نزاء مفارقة بالغة الغرابة ، إذ كيف يمكن أن يكون هناك بلد واحد بقيادة سياسية موحدة وجيش واحد ومع ذلك تكون هناك سوق واحدة بعمليتين ؟ ومن المنتظر إذا أن يؤدي التعامل بالعمليتين إلى تهريب للسلع عبر شطرى البلد الواحد . أضف إلى ذلك صعوبة التعامل الخارجي حيث أن عملة كل من البلدين ذات سعر صرف مختلف ، فيبما تم تخفيض قيمة الريال اليمني الشمالي ليصبح خلال عام ١٩٨٧ نحو ٩,٨ ريال يعنى للدولار الواحد بدلاً

من ٣,٢ ريال للدولار خلال الفترة ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، فإن سعر صرف الدينار اليمني الجنوبي يبلغ ٢,٢ ديناراً للدولار الواحد ، لذا فإن التعامل الخارجي لدولة اليمن الموحدة سيظل وكأن مازال هناك شطران . وبالتالي سيستمر تجاريته . ويصبح الأمر رهناً بالمستقبل القريب ، فتيما لرئيس مجلس النواب اليمني فإن هناك عدة مشروعات بقوانين سيناقشها المجلس في الفترة القادمة منها قوانين الجمارك والضرائب والتجارة ، ولا يعرف بعد كيف سيتم صياغة هذه القوانين الموحدة دون أن يسبقها توحيد فعلي للعملة اليمنية .

٤ - وحدة الدين :

ويعد الدين الخارجي لدولة الوحدة ديناً ثقيلاً ، فجدول للمديونية العالمية التي يصدرها البنك الدولي ، تبين أن دين اليمن الجنوبي قد بلغ ٢,١ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، كما أن نسبة الدين / الناتج القومي الاجمالي تضع البلد في المرتبة الثانية بعد السودان في العالم العربي . هذا بينما يبلغ الدين اليمني الشمالي نحو ٣ بلايين دولار في نفس العام ، أي أن نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي تصل إلى أكثر من ٨٠٪ . وتبعاً لمصادر يمنية فإن الدين الاجمالي لدولة الوحدة وصل إلى ٧٢٥٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ أي ما يقرب من ١٠٠٪ من الناتج القومي الاجمالي .

• • • النقطة ميرر الوحدة الأصل :

ويكاد يجمع المراقبون على أن السبب الأصل للحتمية الاقتصادية للوحدة يعود إلى ضرورة تنمية القطاع الذي يقدر أن منطقة الحدود المشتركة غنية به ، ولذا تشكل كونسرتيوم دولي من خمس شركات (سوفيتية ، كوفية ، أمريكية ، فرنسية ، كندية) هبطت إلى أربع بعد انسحاب السوفييت من هذا الكونسرتيوم . وعلت شركة أوكسيد نثال الأمريكية محل السوفييت في مناطق امتيازهم السابقة ، وميزان مدفوعات دولة اليمن الموحدة بعد في أزمة شديدة . ومن المنتظر أن تخف هذه الأزمة مع زيادة كمية صادرات النفط ، فالإنتاج الآن يقدر بنحو ٢٠ ألف برميل يومياً وهو أعلى بحوالي ٢٠ ألف برميل عن أواخر عام ١٩٨٩ ، وتقدر الدوائر الحكومية ارتفاع كمية الإنتاج بنحو ٢٥ ألف برميل أخرى مع بدء الإنتاج من حقل أسد الكامل في منطقة مأرب / الجوف كما تقدر زيادة الإنتاج بنحو ٢٠ ألف برميل أخرى في عام ١٩٩١ . وهو ما يمكن أن يضيف نحو ٢٠٠ مليون دولار إلى عائدات الصادرات اليمنية ، هذا إذا بقيت الأسعار مستقرة عند ١٦ دولاراً للبرميل (لا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الارتفاع الشديد في أسعار النفط بعد غزو العراق للكويت) وقد كانت عائدات الصادرات نحو ٥٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ بينما كان المقدّر أن تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار .

ويمكن لميزان المدفوعات اليمني أن يحقق قفصاً إذا ما ارتفع الانتاج إلى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم ، وهو الأمر الذي تعلق عليه اليمن أملاً كبيرة في حال وجود اكتشافات كبيرة وبده الانتاج من منطقة الحدود المشتركة السابقة . ومن المتوقع أن تزيد المائدات كذلك عندما يتم اكتمال الخط الثاني للأنابيب البالغ طوله ١٩٠ كم والذي يمتد من حوض شيبوا إلى مياه بئر علي في اليمن الجنوبي ، فتأخر بناء هذا الخط كان السبب وراء بقاء صادرات اليمن الجنوبي من النفط منخفضة (نحو ١٤ ألف برميل يوميا فقط) بينما طاقة خط الأنابيب القصوى مع اكتمال بدائه ستبلغ ١٢٠ ألف برميل في اليوم .

وتتركز الآمال على الاحتمالات الملموسة في منطقة الحدود التي تمتد بين حوض مأرب / الجوف في الشمال وشبوا في الجنوب ، والتقدير الحالى للاحتياطيات للدولة الموحدة تبلغ ٨ آلاف مليون برميل - ١٠ آلاف مليون برميل .

وتخطط الحكومة حالياً لتحديث مصفاة بترول عدن بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار وهي تعمل الآن بحوالى ٢٠٪ من طاقتها البالغة ١٦٠ ألف برميل يوميا وينتظر أن تتم تغطية الاستهلاك المحلي بالكامل من المصفاة (يقدر الاستهلاك في اليمن الجنوبي بنحو ١٥ ألف برميل يوميا و ٤٥ ألف برميل في اليمن الشمالى) وترتكز المخطط الأخرى في قطاع النفط على الغاز حيث تخطط اليمن لبناء شبكة واسعة لاستخدام الغاز في الصناعة والاستخدام المنزلى نظرا للاحتياطيات المؤكدة الهائلة حيث يصل الاحتياطى في منطقة مأرب / الجوف وحدها إلى ٧ تريليون قدم مكعب وتقدر الاحتياطيات الاجمالية بنحو ٢٠ تريليون قدم مكعب .

٦ . الوحدة : معضلات ضاعفتها أزمة الخليج :

وفي الواقع فإن أكثر المعضلات أمام القيادة السياسية بعد انتماء الوحدة ، هو حجم التطلعات لدى جماهير اليمن وخاصة بعد أن أصبحت بلادهم مصدرة صافية للنفط (بعد أن كانت مستوردة) وينتظرها مستقبل كبير في هذا المجال . والواقع أن هذه التطلعات والآمال تصبح ممكن خطورة كبيرة ، خاصة إذا ما كان الإطار المرجعي المعروف والذي خبرته الجماهير اليمنية بنفسها هو حالة بلدان الخليج النفطية الغنية . ومن هنا سارع للرئيس اليمني إلى عدة اجراءات منها اعلان أن اليمن لديه احتياطى مؤكد من النفط قدره نحو مليار برميل فقط وهو ما ينفذ في نحو ست سنوات تبعاً للانتاج الحالى ، إضافة إلى مطالبته جماهير بلاده بالصبر ، ويؤكد هذا الاجراء على تخوف القيادة من إحباط هذه الآمال والتطلعات وتأثيرها على الاستقرار الداخلى ، وكذلك

الخوف من وقف تدفق المعونات الأجنبية التي مازالت تشكل النسبة الكبرى من مصادر النقد الأجنبى اليمنى .. ورغم هذا فإن اليمن الشمالى لم يستطع الاستمرار في برنامجه للتخفيف وضغط الواردات . لذا فقد زاد العجز في الميزان الحارى إلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . هذا على الرغم من أن عام ١٩٨٨ هو العام الذى بدأ فيه تقليص تصدير النفط ، ورغم المزايا الهائلة التي ينطوى عليها مشروع الوحدة إلا أن الشعب اليمني وهو من أفقر شعوب العالم العربى ينظر بأمل كبير إلى إنجازات الوحدة على المستوى الاقتصادى وانعكاس ذلك على مستوى معيشة المواطنين . وقد أثبت أزمة الغزو العراقي للكويت لتضاعف من مشكلات دولة الوحدة اليمنية الوليدة ، فنحو ٢٠٪ من عائدات النقد الأجنبى التي تأتي من تحويلات العمالة التي يوجد معظمها في السعودية (عاد الآن من السعودية ما يقدر بنحو ٧٠٠ ألف عامل من جملة تقدر بنحو مليون عامل) قد تمت خسارتها نتيجة للإجراءات السعودية التي حرمت المواطنين اليمنيين العاملين بها من بعض المزايا التي كانوا يحصلون عليها مقارنة بالجنسيات الأخرى العاملة في المملكة ، هذا إضافة إلى خسارة تحويلات العاملين اليمنيين في كل من الكويت والعراق ، أما مجال الضخامة الأخرى ، فهو يشأ عن توقف امدادات النفط من كل من الكويت والعراق الأمر الذى أجبر اليمن على تحويل نفطها من التصدير إلى مصفاة عدن للاستهلاك المحلي ، وقد تم تصدير نحو ٤٠ ألف برميل يوميا فقط من النفط في الربع الرابع من السنة مقابل ٨٥ ألف برميل يوميا في الربع الثالث . ولذا فإن الارتفاع الصافى بمقدار ٥٠٪ في أسعار النفط منذ اندلاع الأزمة ليس كافياً لتعويض هذه الخسارة ولا سيما في اقتصاد مصدر حديث للنفط ويعتمد على تلك الصادرات في توليد ما يريد من ٤٠٪ من المتحصلات بالنقد الأجنبى . أضف لذلك خسارة المعونات من بلدان الخليج لليمنيين . وقد طالبت اليمن بنحو ١٧٠٠ مليون دولار كتعويض لخسارتها من أزمة الخليج خلال العام ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

وقد زادت هذه التطورات من وطأة الأزمة على المواطنين اليمنيين وهو ما أدى إلى وقوع اضطرابات في مقاطعة أبهان الجنوبية في منتصف نوفمبر ١٩٩٠ بسبب النقص الحاد في الدفقة وامدادات القمح . وتحاول القيادة اليمنية أن تدعم علاقاتها ببايران لتستعويض بالنفط الايراسى لتكريره في مصفاة عدن بدلا من النفط الكويتى والعراقى وذلك حتى يمكنها تصدير كمية أكبر من نفطها للخارج . ورغم تلك المشكلات فإن العديد من المسئولين يرون أن دولة الوحدة كانت خطوة موفقة ، إذ أنه كان من المشكوك فيه أن يستطيع كل من شطرى اليمن أن يستوعب حجم هذه الصحة الاقتصادية الطارئة في حالة بقائهما منفصلين .

ثالثاً : اعادة بناء الاقتصاد اللبناني

ارتفاع قيمة الاستثمارات خلال النصف الأول من السبعينات . إذ بلغ المتوسط السنوي للاستثمارات خلال تلك الفترة ٢١٪ مقابل ٧٪ خلال سنوات النصف الأخيرة من الستينات . الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة نصيبه إلى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وانعكس ذلك على ارتفاع نصيبه من إجمالي القوى العاملة اللبنانية إلى نحو ٢٥٪ .

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية الأساسية خلال العقد السابق للحرب الأهلية نجد أن متوسط معدل النمو السنوي حوالي ٥,٨٪ ، وشهد ميزان المدفوعات اللبناني خلال تلك الفترة قلصاً مطرداً نتيجة للارتفاع في قيمة التحويلات والمساعدات الناتجة عن تصدير الخدمات ، وزيادة قيمة الصادرات التي بلغ معدل نموها السنوي نحو ٣١٪ ، وهو ما يساوي ضعف معدل نمو الواردات السنوي والذي يقدر بحوالي ١٥٪ ، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياطيات البنك المركزي اللبناني من العملات الأجنبية بمتوسط زيادة سنوية قدره ٣٢,٦٪ ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على سعر صرف الليرة اللبنانية . إذ ارتفع سعر الصرف من ٣,٢٧ ليرة لبنانية للدولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢,٣ ليرة لبنانية للدولار عام ١٩٧٥ .

٢ - الاقتصاد اللبناني خلال الحرب الأهلية :

منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ والاقتصاد اللبناني يعاني من التدهور الشديد على كافة المستويات ، ويبدو هذا بوضوح في الانخفاض الحاد في معدلات النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من أهمية معدل النمو الاقتصادي كمؤشر إلا أنه ليس كافياً لبيان ما طرأ من تغيرات عميقة في التركيبة الاقتصادية اللبنانية . إذ أن تلك التغيرات كانت شاملة وعميقة وشديدة التدخل . والجدير بالذكر هنا أن الانحياز الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ كان بمثابة نقطة تحول في مسار الاقتصاد اللبناني . فقبل الغزو الإسرائيلي ، وبالرغم من سنوات الحرب المبع (٧٥ - ١٩٨٢) حافظ الاقتصاد اللبناني على العديد من عناصر قوته ، فبلى الرغم من

شهد عام ١٩٩٠ تطورات بالغة الأهمية على الساحة اللبنانية ، إذ تم استسلام العماد ميشال عون وإنهاء تمرده ، وإنسحاب المليشيات من بيروت ، وبمسطة السلطة الشرعية اللبنانية على كامل بيروت الكبرى ، والبدء في ترسيخ سلطة الدولة وتوحيد البلاد والمؤسسات وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني المتفق عليها بالطائف عام ١٩٨٩ ، الأمر الذي يتطلب من الحكومة اللبنانية أن تبدأ في التصدي لمشكلات التدهور الاقتصادي والاجتماعي واعداد المدة للبدء في عملية إعادة البناء والأعمار .

ويهتم هذا الجزء من التقرير بمهام إعادة بناء الاقتصاد اللبناني بدءاً بتحديد الملامح الرئيسية للاقتصاد اللبناني قبل الحرب ، ثم أثر الحرب ومشاكلها والتغيرات الأساسية التي أحدثتها على الاقتصاد اللبناني ، وصولاً إلى استشراف مستقبل الاقتصاد اللبناني .

١ - الملامح الأساسية للاقتصاد اللبناني قبل الحرب :

شهد الاقتصاد اللبناني خلال العقد السابق لبدء الحرب الأهلية (١٩٦٥ - ١٩٧٤) نمواً وازدهاراً اقتصادياً كبيراً يرجع لتعدد أنشطة الاقتصاد اللبناني ، وتطور لبنان كمركز تجارة الترانزيت ، وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي . فجميع المؤشرات التي تستخدم لمعرفة مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي تشير إلى أن الاقتصاد اللبناني أقل خضوعاً لتدخل الحكومة بين سائر الاقتصادات العربية ، وهو ما يتفق مع تركيبة الاقتصاد اللبناني الخاصة ، من حيث أنه اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى ، ومن حيث اعتماده الكبير على القطاع الخارجي . ومن جهة أخرى نجد أن مرونة الاقتصاد اللبناني قد ساهمت بشكل أو بآخر في النمو والازدهار الاقتصادي في فترة ما قبل الحرب ، فعين شهد سوق الخدمات تشبهاً نسبياً في أوضاع الستينات ، اتجه الاقتصاد اللبناني إلى تطوير بعض الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ذات الطلب التصديري لتلبية حاجات السوق العربية بالحجم الذي يعرض انخفاض الطلب على قطاع الخدمات اللبناني ، وقد بدأ ذلك واضحاً من

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الاستثمارات ، وللتجديد الذي أصاب البنية الأساسية اللبنانية ، ومهجرة الكفاءات والأيدى العاملة اللبنانية ، إلا أن الدين العام الخارجي لم يشهد ارتفاعا شديدا ، وقيل سعر صرف الليرة اللبنانية مرتفعا في مقابل العملات الأجنبية ، وسجل ميزان المدفوعات نقصا خلال تلك الفترات باستثناء عام ١٩٧٦ ، وشهد متوسط دخل الفرد اللبناني ارتفاعا نتيجة تحويلات اللبنانيين العاملين بالخارج ، وتدفق الأموال ، السياسة ، و العسكرية ، على لبنان . وجاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بمثابة ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني . فشهد تدهورا متعمدا للبنية الأساسية وعناصر الانتاج المحلية ، وتم اغراق السوق اللبنانية بالمنتجات الإسرائيلية ، كما أن نتائج الاحتلال الإسرائيلي على الصعيد السياسي الداخلي أدت إلى أشجع مظاهر الحرب الأهلية الداخلية وإلى تفتت كامل للسوق اللبنانية ولأرضا إلى امتناع نطاق هجرة اللبنانيين ، وتصليل وشلل وتفكك المؤسسات الشرعية اللبنانية ، مما أدى إلى زيادة الانهيار الاقتصادي وتفاقم نتائجه السلبية . وسنعرض فيما يلي لبنية الاقتصاد اللبناني خلال سنوات الحرب على المستوى القطاعي .

أ . قطاع الخدمات :

يعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل أساسي على قطاع الخدمات . إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في الناتج المحلي ٥٥٪ عام ١٩٧٢ . وكان القطاع المصرفي وقطاع السياحة مسيطران على أنشطة الخدمات قبل الحرب الأهلية ، إذ كانت بيروت مركزا ماليا لا نظير له في الشرق الأوسط بفضل نظام الصرف المتبع فيه وغوايين سرية المعاملات السارية فيه وقوة الليرة اللبنانية ، الأمر الذي أدى إلى جذب اهتمام المؤسسات المالية والعلماء الأفراد . واستمرت شهرة بيروت كمركز مالي بفضل قدرة المصارف المحلية على الاستجابة لاحتياجات رجال الأعمال على الصعيد الإقليمي . وتعرضت أنشطة النظام المصرفي التجاري خلال سنوات الحرب الأولى بفضل تدفق الأموال على المطبوعات . ومع استمرار الأزمة وعقب الاجتياح الإسرائيلي ، وأسأم الانهيار الشديد في سعر صرف الليرة اللبنانية أصبح الجزء الأكبر من ميزانبات البنوك مقوما بالدولار الأمريكي ، ونوشت الأنشطة الائتمانية بينما استطاع العديد من البنوك الحفاظ على أنشطتها عن طريق توسيع أعمالها في الخارج . ومع استمرار الحرب الأهلية والمعارك الضيقة التي تخللتها ، بدأ القطاع المصرفي اللبناني يعاني من الانهيار شبه التام ، ولاسيما بعد انهيار عدد من البنوك المحلية ، وتسفيع عدد من البنوك اللبنانية في أوروبا .

وعلى صعيد الوضع المالي للحكومة فقد تدهور إلى حد كبير بعد عام ١٩٧٥ ، إذ شكلت أبسط الخدمات التي تقدمها الحكومة في مناخ يتسم بالتضخم ، عينا كبيرا على خزينة الدولة والتي عانت في نفس الوقت من عجز شديد نتيجة لعدم قدرتها على تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية . حيث لم تتجاوز نسبة الإيرادات الحكومية المباشرة في الثمانينات ٢٥٪ من إجمالي الأرباح المضط على الميزانيات السنوية ، وتم جمع بقية تخصيصات الميزانية من خلال إصدار سندات خزينة بأجل قدره ثلاثة أشهر للاكتتاب فيها من قبل النظام المصرفي المحلي . ويعد خدمة الدين المحلي أكبر بند إنفاقي في الميزانية للحكومة ويلها مصروفات قطاع الدفاع . وتضخمّت الديون العامة إذ ارتفعت من ١٤ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ إلى ٩٨٠ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٨٩ .

أما عن ميزان المدفوعات اللبنانية فلا توجد معلومات رسمية عنه منذ عام ١٩٧٥ ، إلا أن التقارير تشير إلى أن لبنان سجل عام ١٩٨٢ أول عجز منذ عام ١٩٧٦ ، وكانت قيمته ٩٣٠ مليون دولار ، ارتفع إلى نحو ١,٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٤ . واستمر العجز في التفاقم خلال السنوات التالية . ويرجع هذا العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات اللبنانية إلى حالة عدم الاستقرار التي لم تؤثر على هبوط الانتاج والصادرات فقط ، بل أدت إلى تدني حجم تحويلات العاملين اللبنانيين في الخارج ، علما بأن هذه التحويلات كانت تمثل أكبر بند يرتكز عليه توازن الميزان الخارجي للبلاد . وكانت احتياطات لبنان من العملات الأجنبية في وضع جيد حتى عام ١٩٨٤ عندما لجأت الحكومة إلى المسح من هذه الاحتياطات لتغطية نفقات الواردات من الأسلحة والسلع الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الاحتياطات إلى حد كبير . وبدأت الاحتياطات في التضخم عام ١٩٨٥ بعد هبوط قيمة الليرة ، إلا أن تدخل البنك المركزي لابتداء من عام ١٩٨٦ دعم الليرة أدى إلى هبوط مستوى الاحتياطات من جديد . ولقد نتج عن التفضيحات المتتالية لقيمة الليرة ارتفاع مستمر في معدل التضخم الذي يقدر بـ ٣٠٠٪ . والجدير بالذكر هنا أنه لولا الأرصدة الذهبية التي تقدر قيمتها بكثير من ٤ مليار دولار أمريكي ، والاحتياطات الأجنبية البالغ قيمتها نحو مليار دولار ، لم استطاع البنك المركزي أن يواصل مهامه طوال هذه السنوات الصعبة .

وكان قطاع السياحة اللبناني لما يتميز به من مزايا تجعله مركزا سياحيا بدر دخلا سنويا مباشر يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي كما كان هذا القطاع عماد أنشطة شركتي الطيران في البلاد وهما شركة طيران للشرق الأوسط وشركة طيران عبر المتوسط اللتان اكتسبتا شهرة كبيرة ونشاطا عالميا ، وقد أدت الحرب الأهلية إلى فقدان

هذه الموارد الهامة والتي كان لها تأثير سلبى على ميزان المدفوعات اللبناني، وأيضاً على حجم الاحتياطيات الأجنبية .

ب - قطاع الصناعة :

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المصلى الاجمالى اللبناني عام ١٩٧٣ حوالى ٢٠ ٪ ، حيث كان لبنان يمتلك قاعدة صناعية تتكلف من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وطبقاً لإحصائيات عام ١٩٧٥ كان يوجد بلبنان حوالى ١٨١١٨ مؤسسة صناعية تستخدم نحو ١٢٥ ألف عامل . وتضمنت المجالات الصناعية الرئيسية الملابس ، والنسيج ، والجلود ، والمواد الغذائية ، والمستحضرات الصيدلانية ، والأشغال المعدنية ، والصناعات الالكترونية ، وتتضمن المنشآت الصناعية الكبرى ثلاثة مصانع للأسمت ، ومصطفيين للنسيج ، وثمانى محطات حرارية وسبع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية لتلبية لشركات الكهرباء الحكومية . وقد عانى القطاع الصناعى من دمار الحرب الأهلية . فشهد عام ١٩٨٥ تدمير نحو ربع الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعى ، وتم إغلاق عدد من المصانع بنراوح ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مصنع ، ولم تتجاوز انتاجية المصانع التى استمرت فى ممارسة نشاطها سوى ٢٥ ٪ من طاقتها الانتاجية قبل الحرب ، كما غادرت البلاد أعداد كبيرة من العمال ، واختار بعضهم الإقامة بشكل دائم فى الخارج . الأمر الذى كان له أثر على فقدان العمالة الماهرة اللازمة لتشغيل المصانع اللبنانية . وعلى الرغم مما سبق إلا أن القطاع الصناعى اللبناني ساهم عام ١٩٨٧ بحوالى ٢٧ ٪ من اجمالى الصادرات اللبنانية . ويجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع النصيب النسبى للصادرات الصناعية اللبنانية لا يرجع إلى التوسع فى حجم الإنتاج والتصدير الصناعيين ، بقدر ما يرجع إلى انكماش النشاط الاقتصادى فى قطاع الخدمات . الأمر الذى ضاعف الوزن النسبى للقطاع الصناعى ، على الرغم من أن مستويات انتاجه وصادراته الفعلية لاتزال شديدة الانخفاض بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب .

وتشير التقديرات إلى أن اندلاع المعارك بالأسلحة الثقيلة فى مارس ١٩٨٩ قد كبد لبنان خسائر قيمتها حوالى ٤٠٠ مليون دولار أمريكى . وكان نصيب قطاع البنية الأساسية من الخسائر نحو ٢٥٠ مليون دولار أمريكى . وفقدت قيمة الخسائر الكلية عن ضياع الأرباح ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار . هذا بالإضافة إلى إصابة ١٧٠ مصنعا دمر منها تماماً ٢٠ مصنعا . ونجم عن صيف مستودع للوقود فى بيروت الشرقية خسارة بنسبة ٦٠ ٪ من الاحتياطيات البترولية للبلاد ، وضياع ٨٠ ٪ من موجداته من زيت الديزل . وقدرت مصادر أخرى أن لبنان فقد فى الفترة

ما بين مارس ومقتصف يونيه ١٩٨٩ حوالى ٢٠ ٪ من اجمالى ناتجه المصلى حيث أصبحت ٧٥ ٪ من مرافق القطاع الصناعى فى شال تلم .

ج - قطاع الزراعة :

شهد القطاع الزراعى فى لبنان خلال فترة الحرب مجموعة من الظواهر المتناقضة بعضها إيجابى ، والآخر سلبى . فقد كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المصلى الاجمالى عام ١٩٧٣ ، ٩ ٪ . وعلى الرغم من أن الأرضى الصالحة للزراعة تمثل ثلث مساحة لبنان تقريباً ، إلا أن نمط الملكية الزراعية ينسب بالعوامل الصغيرة . الأمر الذى لا يشجع على الاستثمار فى مجال المكنة الزراعية ومشروعات الري . مما يؤثر على حجم الانتاجية فى القطاع الزراعى . ويخسر وادى البقاع ، وسهل عكار والسهل الساحلى ، وسفوح سلسلة جبال لبنان من أهم المناطق الزراعية الرئيسية فى لبنان . وتعد أهم المحاصيل الزراعية فى لبنان هى الزيتون ونسب السكر والشعندر والبطيخ والتفاح والقمح والشعير ، وأخيراً الفواكه التى يتم تصديرها إلى العديد من البلدان الغربية مثل سوريا ، والسعودية ، والأردن ، والكويت ، والعراق . ولقد عانى القطاع الزراعى اللبناني حتى قبل منتصف المصينات من هبوط حاد من حيث حجم مساهمته فى الاقتصاد اللبناني . فقد كان هذا القطاع يساهم بكأثر من ٢٠ ٪ من اجمالى الناتج المصلى لأواخر الخمسينات ، وأيضاً كان نصيبه النسبى من اجمالى القوى العاملة كبير . وقد أدت الحرب إلى زيادة تفاقم مشكلات للقطاع الزراعى وانحسار أنشطته بشكل عام ، وخاصة بعد الاجتياح الاسرائيلى الذى دمر الزراعة فى وادى البقاع وفى الجنوب اللبناني . وبلغت مساهمة القطاع فى اجمالى الناتج المصلى أقل من ٩ ٪ عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم مما تقدم فإن الوزن النسبى للقطاع الزراعى قد ازداد فى إطار النشاط الاقتصادى الاجمالى فى البلاد ، لاسيما بعد تقلص الوزن النسبى لمعظم فروع قطاع الخدمات . إلا أن زيادة الوزن النسبى للقطاع الزراعة ينبغى ألا يصرف النظر عن الظواهر والتمولات المصيبة التى استجذبت فى هذا القطاع خلال سنوات الحرب . فقد شهدت هذه السنوات انهياراً تدريجياً فى المساحات المزروعة من التبغ وأيضاً انهيار أسماره ، وانخفضت بعدة زراعة الشعندر السكرى ، وتراجعت زراعة الحمضيات خاصة بعد الغزو الاسرائيلى ، كما انهارت فروع كاملة من الانتاج الحيوانى لدرجة أن اللحم الأحمر أصبح شبه معدوم . وانخفضت المساحة المزروعة خلال سنوات الحرب . (طبقاً لناتج دراسة قامت بها منظمة الفاو عن الزراعة فى لبنان عام ١٩٨٠) .

٣ - أثر الغزو العراقي على الاقتصاد اللبناني :

يتضح من خلال العرض السابق مدى التدور الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني نتيجة للحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاما والتي عانى بسببها الاقتصاد من ضربات متتالية أثرت مما لا شك فيه بأحداث تغيرات عميقة في التركيبة البنية للاقتصاد اللبناني . وقدرت بعض المصادر خسائر لبنان خلال عام ١٩٨٩ فقط نتيجة للحرب الأهلية بحوالي ٢ مليار دولار . وثأت أزمة الخليج لتوجه ضربة قاصمة أخرى إلى الاقتصاد اللبناني . وإن نفوض هنا في أزمة الخليج وتأثيراتها المختلفة ، ونكتفي بعرض خسائر الاقتصاد اللبناني الناجمة عن أزمة الخليج طبقا لما ورد في المذكرات التي رفعها مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة إلى مكتوب عام المنظمة الدولية في سبتمبر عام ١٩٩٠ . وتضمنت المذكرات الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة للبنان ، بهدف إدراج لبنان ضمن البلدان المتضررة اقتصاديا من أزمة الخليج . أشارت المذكرات إلى أن ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ من سكان لبنان الماملين هاجروا إلى منطقة الخليج والعراق والأردن خلال العقود الثلاثة الماضية ، وأن الاقتصاد اللبناني كان يعتمد بشكل رئيسي على تحويلات هؤلاء الماملين في منطقة جانب كبير من العجز في الميزان التجاري ، وقد عدد اللبنانيون الماملين في الكويت والعراق بحوالي ٦٠ ألفا يحمل أغلبهم في الأعمال التجارية والعرف والمقارلات والمهن الفنية . ولم تتمكن المذكرات من تحديد حجم تحويلات الماملين اللبنانيين في العراق ، وكلفت بتقدير حجم التحويلات من الكويت والذي يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار أمريكي سنويا ، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار قيمة ودائع اللبنانيين في البنوك الكويتية . وأكدت المذكرات أن عواقب أزمة الخليج سببت ارتفاع نسبة البطالة بسبب عودة اللبنانيين من العراق والكويت مما زاد معدل البطالة إلى ما يزيد عن ٢٥٪ من قوة العمل اللبنانية . وذكرت المذكرات أيضا أن الصادرات اللبنانية إلى الخليج والعراق والأردن تمثل ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠٪ من إجمالي الصادرات اللبنانية ، ويترتب على توقف هذه الصادرات خسائر تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار . وأضافت المذكرات أن واردات لبنان النشطة ستكلف الاقتصاد اللبناني مبلغا أصافيا قدره نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع أسعار النفط . هذا بالإضافة إلى تأثير قطاع الخدمات بما أسماه المذكرات شللا جزئيا سكلف الاقتصاد اللبناني ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار ، إلى جانب ٥٠ مليون دولار سنويا خسائر القطاعات الأخرى . وأكدت المذكرات أن خسائر الاقتصاد اللبناني في مجال الاستثمارات التجارية التي تكدها اللبنانيون تقدر بحوالي ١٥٠

مليون دولار كحد أدنى . وأخيرا أرجعت المذكرات لنخفاض سعر الليرة اللبنانية بنسبة ٤٦٪ من قيمتها نتيجة للفساد المتوقعة والتقلبات في التحويلات والصادرات .

٤ - مستقبل الاقتصاد اللبناني :

إن مستقبل الاقتصاد اللبناني مرهون بالتطورات التي يشهدها المسرح السياسي ، ومدى قدرة الدولة والحكومة على التحكم والسيطرة على موارد البلاد وتوجيه السياسة الاقتصادية . إن أن قاعدة الإيرادات الحكومية ستظل هنا ما لم تتوافر لها دعائم الاستقرار السياسي والحكم المركزي . كما أنه بدون هذه الدعائم سيستمر العجز في الميزانية ، وترتفع معدلات التضخم بشكل يصعب التحكم فيه ، الأمر الذي يتطلب وجود حكومة مركزية قوية تفرض سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية وتكون حكومة لكل اللبنانيين تسمى إلى فرض الأمن والاستقرار السياسي في البلاد لكي تتمكن من إنجاز مهام إعادة بناء الاقتصاد اللبناني الذي عانى من دمار شامل في كافة قطاعاته ومرافقه خلال حرب الغصمة عشر عاما الأهلية كما بيينا في العرض السابق . أن المشكلات الاقتصادية التي خلقها الحرب الأهلية هي من العمق والشمول والتشابك ، بحيث لا يمكن تصور إيجاد حلول فطرية لها دون وجود دور أساسي ، اعصاري ، وتنموي للدولة اللبنانية ، والتغلب التسي عن مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، واضطلاع الدولة بدور جديد في النشاط الاقتصادي يتجاوز حدود تأمين البنية الأساسية ، وخدمات المرافق العامة والتشريع ، لينهل مجالات الإنتاج والاستيراد والتسويق والتمويل ، بما يسمح للدولة بامتلاك الضوابط وأنوات التدخل والرقابة ، على أن ذلك ضمن خطة اقتصادية تنموية تستهدف إعطاء الأولوية لقطاعات الإنتاج لتوفير فرص النمو الاقتصادي المتوازن قطاعيا .

إن للتطورات السياسية الأخيرة على الساحة اللبنانية والممتلة في استسلام المعاد مثيل عون وانتهاء تمرد ، وانسحاب الميليشيات المسلحة من بيروت وفرض سلطة الدولة المركزية على كامل بيروت الكبرى ، تشير إلى بدء انفراج الأزمة السياسية اللبنانية ، مما يربط بالحكومة اللبنانية البدء الفوري في مهام إعادة البناء والأعمار . والجدير بالذكر هنا أن قرار القمة العربية الطارئة المنعقدة ببغداد في مايو ١٩٩٠ بالموافقة على إنشاء الصندوق الدولي لإعادة أعمار لبنان ، ومن جهة أخرى قيام الحكومة اللبنانية بإصدار قانون إنشاء المجلس الوطني للتخطيط والتنمية . الأمر الذي يجعل من تلك القرارات أولي الخطوات الجادة على طريق إعادة بناء وأعمار لبنان . وسوف نعرض لأهم أهداف كل

من الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان ، والمجلس الوطني للتخطيط والتنمية .

أ - الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان :

اتخذت القمة العربية الطارئة التي عقدت ببغداد في مايو ١٩٩٠ ، انطلاقاً من دعم جهود اللجنة الثلاثية العربية لتنفيذ اتفاق الطائف ، وإسهاماً في إعادة بناء المؤسسات اللبنانية ، ودعم مسيرة الرفاق الوطنى ، والتي انطلقت من اتفاق الطائف ، وتميزت الدولة اللبنانية على تركز هذه المسيرة وصولاً إلى استعادة لبنان لوحته وسيلته واستقلاله . ونظراً للأزمة الاقتصادية الخائفة التي خلفتها الحرب الأهلية . والتي تتميز نوعاً في نتائجها عن الأزمات التي تطال الدول الأخرى ، فهي تهدد وجود لبنان ومستقبله وسيكون لها نتائج سلبية على السلام من شأنها أن تمهد لمرحلة جديدة من الصراع في المنطقة .

لذا ، فقد قررت انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان ، لتمكينه من احياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة ، وإعادة بناء البنية الأساسية ومساندة لبنان في جهوده لاعادة الأعمار والبناء ، واستعادة القوة لهيكله الاقتصادية . وكلفت القمة اللجنة العربية العليا بدعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في هذا الصندوق إيماناً منه بأن انشاء الصندوق سيكون التزاماً من المجتمع الدولي في دعم لبنان مادياً ويشكل اعلاناً صريحاً لدعم وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، وبقوى الدولة اللبنانية . وأن المساهمة في الصندوق الدولي لمساعدة لبنان تساعد على انتهاء مأساة لبنان وانعكاساتها الخطيرة على السلام في المنطقة .

وتقرر أن يكون رأس مال الصندوق ٢ مليار دولار أمريكي يتم الاكتتاب به من قبل الدول والهيئات الدولية . ويعمل الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان على تحقيق الأهداف التالية :

١ - جمع المعونات واستقطاب المساعدات الدولية من الدول والمنظمات الدولية ومن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وتوظيفها لاعادة أعمار لبنان ، وتقديم القروض والمساعدات للمشروعات التنموية اللبنانية كمشاريع المياه والكهرباء والمواصلات والامكان والتعليم والصحة .

٢ - التعاون مع الدول اللبنانية من أجل اختيار المشاريع التنموية التي سيمولها الصندوق .

٣ - عمل الدراسات والبحوث الاقتصادية ، والدراسات التحليلية للمشاريع التي تعرض عليه بهدف تقديم جدواها الاقتصادية والفنية .

٤ - التنسيق مع الدولة اللبنانية في مجال متابعة تنفيذ المشاريع التي يعتمد تمويلها .

٥ - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات

الأخرى التي ترغب في تقديم مساعدة لتنفيذ مشاريع في لبنان أو تقديم معونات إلى لبنان ، ويسفر الصندوق لهذا الغرض الخبرات والامكانيات المتوفرة لديه ويجوز له الاشراف على تنفيذ مثل هذه الأعمال .

٦ - يجوز للصندوق قبول المساهمات والهبات النقدية والعينية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والأفراد . ويقرم بتنسيق الأنشطة الخاصة بجمع وتخصيص المساعدات الانسانية العاجلة .

٧ - أية نشاطات ومهام أخرى يقرها مجلس المحافظين .

وحدد النظام الأساسى للصندوق مصادر التمويل في رأسماله ، والمعونات والهبات النقدية والعينية ، واجاز عمليات التمويل المشترك . كما حدد النظم الأساسى هيكل الصندوق في ثلاثة مستويات هي :

(أ) مجلس المحافظين

(ب) مجلس الادارة التنفيذية

(ج) للمراجعون القانونيون للحسابات

وقد تضمن النظام الأساسى تشكيل كل مجلس ومهامه .

ب - المجلس الوطنى للتخطيط والتنمية :

قامت الحكومة اللبنانية في أكتوبر ١٩٩٠ بعمل مشروع قانون يقضى بانشاء المجلس الوطنى للتخطيط والتنمية بدلا من مجلس الامناء والأعمار .

وكانت الحكومة اللبنانية قد أنشأت مجلس الامناء والأعمار في يناير ١٩٧٧ كمؤسسة واحدة تجمع بين مهام التخطيط ، والاقتراض بضمان الدولة ، وتنفيذ مشاريع اعادة الأعمار والتنمية والاشراف عليها . الا أن العديد من المشكلات والعقبات الاقتصادية والمالية والميساية والطائفية والأمنية صادفها المجلس ، وأثرت على عدم فاعليته وانجازه لمهامه . الأمر الذى جعل الحكومة اللبنانية تقوم بتكليف مجموعة من الخبراء والاستشاريين الأجانب والعرب بوضع دراسة حول أوضاع مجلس الامناء والأعمار ، تهدف إلى اقتراح انشاء هيئة جديدة تتولى مهام اعادة أعمار لبنان وتنفيذ المشاريع التنموية . وقد قام بتسليم تلك الدراسة الصندوق العربى للامناء والاقتصادى والاجتماعى بالكويت ، وقد عرضت الدراسة بايجاز للخليفة الاقتصادية في لبنان وتناولت الأعمال التي قام بها مجلس الامناء والأعمار ، مركزة على تفاصيل بعض المشروعات ، وبيان السبلات عمل المجلس . وتوصلت الدراسة من خلال عرض سبلات المجلس إلى ضرورة المطالبة بايجاد جهاز قادر على التخطيط والأعمار يتمتع بفاعلية وسعة طيبة في المحتمين المحلي والدولي ، على أساس أن فترة مجلس الامناء والأعمار على ادارة عملياته تراعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لأسباب عدة منها استمرار الوضع الداخلى

وقد حدد مشروع القانون مهام المجلس الوطني للتخطيط والتنمية فيما يلي :

١ - وضع مشروع خطة شاملة لأعمار لبنان وتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية وبالتنسيق مع السياسة الاقتصادية والمالية والتفدية المعتمدة من قبل الدولة .

٢ - صياغة مشروع خطة اقتصادية قطاعية في إطار الخطة الشاملة للأعمار والتنمية .

٣ - وضع برنامج مالي للخطة الشاملة للأعمار والتنمية واقتراح مصادر التمويل الملائمة على اختلافها على أن يصدق على ذلك من قبل المجلس النيابي بعد موافقة مجلس الوزراء .

٤ - ترجمة مشروع الخطة الشاملة والقطاعية وتحديثها في برامج سنوية أو فصلية ، والتوصية بأولويات تنفيذها ، ومن ثم عرضها على مجلس الوزراء للتصديق عليها قبل البدء بتنفيذها .

٥ - تنفيذ المشاريع والإشراف عليها من لحظة البدء فيها حتى تسليمها .

٦ - ضمان الإدارة الفعالة للقروض المحصلة والجاري توظيفها في المشاريع المنفذة .

٧ - تنفيذ كافة المشاريع التي يحددها اليه من قبل مجلس الوزراء .

٨ - يربط المجلس مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، ويوضح مما تقدم أن الحكومة اللبنانية تمد العدة لاجرار مهام المرحلة القائمة والحاسمة ، الا وهي اعادة أعمار لبنان وتنميته الاقتصادية . والجدير بالذكر هنا أن تلك المهام تتطلب من المجموعة العربية والمجتمع الدولي التضامن مع لبنان عن طريق الدعم والمشاركة الفعالة في تمويل عمليات اعادة البناء والأعمار ، سواء كان ذلك عن طريق المساعدات الثنائية أم عن طريق الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان .

الصعب والذي انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث لم يعد لدى المجلس حاليا هيكل إداري واضح أو مراكز وظيفية واضحة مما أثر على فاعلية أدائه ومركزه المعنوي . وخلصت الدراسة إلى تقديم أربعة بدائل لمجلس الانماء والأعمار نعرض فيما يلي لمفصلها :

١ - البديل الأول : قيام مؤسسة واحدة لتحل محل مجلس الانماء والأعمار ، ويعتمد هذا البديل على إقامة مؤسسة واحدة لإدارة عمليات البرامج الوطنية للتنمية والأعمار على أن تختص هذه المؤسسة بكافة المهام المطلوبة لعمليات التنمية وأعمار لبنان ، بحيث تجمع مما المهام الخاصة بالتخطيط والتمويل ، إدارة المشاريع ، وتقييمها .

٢ - البديل الثاني : قيام مؤسسة تقوم بمهام التخطيط والتمويل ، وأخرى لتنفيذ المشروعات ، ويقول مهمة المناقبة والتقييم إحدى هاتين المؤسستين أو كلاهما على أن تكون كل مؤسسة مسئولة تجاه مجلس الإدارة الذي يكون بدوره مسئولا تجاه مجلس الوزراء .

٣ - البديل الثالث : قيام مؤسسة مختصة بالتمويل ، وأخرى مختصة بالتخطيط والمشاريع .

٤ - البديل الرابع : يقترح قيام ثلاث مؤسسات ، الأولى مختصة بالتمويل ، والثانية مختصة بالتخطيط ، والثالثة مختصة بالمشاريع .

ونخلص الدارسة إلى اقتراح باعتماد البديل الثاني ، على أساس أنه البديل الأكثر ملاءمة للوضع الحالي وللمتطلبات المهام اللازمة لتحقيق التخطيط والتنمية والأعمار على المستوى الوطني الشامل .

وبناء على هذه الدراسة تقدم مجلس الوزراء اللبناني مشروع قانون بقرار إنشاء المجلس الوطني للتخطيط والتنمية ، والغاء مجلس الانماء والأعمار اللبناني . وبهذا تكون الحكومة اللبنانية قد اتخذت من البديل الأول الطريق لاعادة أعمار لبنان وتنميته الاقتصادية في المرحلة القائمة ، وذلك على خلاف مقترح الدراسة الذي اعتمد البديل الثاني .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- ☐ نظام الحكم
- ☐ الاحزاب والقوى السياسية
- ☐ جماعات المصالح
- ☐ الصحافة المصرية
- ☐ ملحق جدول بأحدث العنف
- المياسى فى مصر عام ١٩٩٠

اولاً : نظام الحكم

١ - السلطة التنفيذية :

وصل عدد القرارات إلى ٣٨ قراراً . وقد تلا سبتمبر أشهر أغسطس (٢٤ قراراً) وأكتوبر (٢١ قراراً) (ويوليو ١٨ قراراً) . ولدراسة هذه القرارات ، تم توزيعها وفقاً لمسلطات ووظائف رئيس الدولة كالتالى :

(١) السلطة التنفيذية :

مثمما جاء فى تقرير العام الماضى ، يمكن تقسيم هذه القرارات إلى خمس فئات تتعلق بـ : ١ - الوزارات ٢ - الهيئات المستقلة ٣ - اللوائح التنفيذية ٤ - الادارة المحلية والمحافظات ٥ - الممارسات الدينية .

خلال هذا العام بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارات ١٠ قرارات وبالهيئات المستقلة ٢٩ وباللوائح التنفيذية ٨ وبالادارة المحلية ٨ وبالممارسات الدينية ٢٠ . وبلاحظ تغيير شديد فى عدد القرارات فى كل فئة . ففي العام الماضى كان عدد القرارات الخاصة بالوزارات ٢٦ وبالهيئات المستقلة ٣٢ وباللوائح التنفيذية ١٤ وبالممارسات الدينية ٩ وبالادارة المحلية ٦ . ومغزى هذا التغيير هو تخفيف تدخل رئيس الجمهورية فى اعمال الوزارات . وربما يعطى ذلك معنى بداية استقلال ذاتى ما لعمل الوزارة فى مواجهة رئيس الجمهورية ، وتوجها نحو نوع من اللامركزية . أيضاً يلاحظ ارتفاع كبير فى عدد القرارات الخاصة بالممارسات الدينية من ٩ إلى ٢٠ ، الامر الذى عكس اهتماماً أكبر من رئيس الجمهورية بادارة المطالب الدينية للأقليات . ورغم هذا التغير فى عدد القرارات وقفا لغات القرارات إلا أن اجمالى القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية وهى ٧٥ قراراً من اجمالى القرارات الجمهورية قد بلغ ٢٥ فى المائة تقريباً . وهذه النسبة تقارب نسبة العام الماضى والذى بلغت ٢٤ فى المائة تقريباً .

من ناحية أخرى ، وفيما يخص القرارات المتعلقة بالوزارات يلاحظ أن هناك أشهر لم يتخذ فيها أى قرار مثل أشهر فبراير ومارس وأبريل وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر

خلص تقرير العام الماضى (١٩٨٩) إلى أن سلوك السلطة التنفيذية كان وفق منهج التعامل مع بعض الأزمات الحالة والمزمنة فى علاقة الدولة بالمجتمع دون وجود استراتيجيات محددة تمنع ظهور هذه الأزمات ، ولذلك ساد الاهتمام بالتعامل فقط مع الأزمات التى تتفجر . كما لوحظ أيضاً الاهتمام بالمساعدات الدولية فى مجال التنمية والاستثمار ، وانتهاج الدولة لسياسة منح درجات أوسع من الاستقلال الادارى والمالى للأجهزة الحكومية ، سيما وراء تفادى بعض جوانب الضيق فى إنفاق الدولة من خلال الميزانية العامة .

فى هذا العام ننسائل : هل حدث تغيير فى سلوك الدولة من خلال قراراتها الجمهورية والوزارية ، هل ظلت فى نفس النهج أم ظهرت بوادر تغيير ما ، وما هو اتجاه هذا التغيير ومغزاه ؟

أ - رئيس الجمهورية :

اتخذ ١٨٩ قرار جمهورى وستة قرارات جمهورية بقانون خلال الفترة من أول يناير حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ وذلك بمجموع ١٩٥ قراراً . وهذا العدد ينقص به ١٣ قراراً عن العام الماضى . وهذا النقص فى حد ذاته بدون مغزى كبير ، فهو لا يدل على الانقضاء فى استخدام السلطة ولا على محدودية فى سلطة رئيس الجمهورية . ويعتبر شهر سبتمبر من أكثر الأشهر التى تم اتخاذ قرارات جمهورية فيها ، حيث وصل عدد القرارات إلى ٢٥ قراراً . ومن الملفت للنظر أن شهر سبتمبر كان أيضاً فى العام الماضى من أكثر الأشهر التى اتخذت فيها قرارات جمهورية حيث

(حتى منتصف الشهر فقط) ، وأن معظم القرارات كانت في موضوعات قليلة الأهمية غير متصلة بجوهر العمل الوزاري مثل قرار رقم ٢٢ / يناير الخلس بإنشاء إدارة عامة لتصاريح العمل لدى الهيئات الأجنبية ، وقرار ٢١٨ / مايو بمنحة عيد العمال / ٢٨٨ / يونيو بتعيين وزير الصحة رئيساً لبعثة الحج وقرار ٢٦٥ / سبتمبر بشأن تخصيص الأراضي المملوكة للدولة بجوار مدرسة عثمان بن عفان بالعامة بالاسكندرية لإقامة مبنى مجمع مدارس بالعامة .

أما بالنسبة لموضوع القرارات فربما كان أهم قرار هو رقم ٣٥٦ / سبتمبر والخاص بتفويض رئيس مجلس الوزراء بعض اختصاصات رئيس الجمهورية بشأن بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، وهذا القرار يؤكد اتجاه العمل الوزاري إلى الاستقلال النسبي في مواجهة رئيس الجمهورية . وكان هذا آخر قرار جمهوري في هذه الفئة من القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية خلال الفترة موضع البحث . وربما يجد ذلك نصيره في اهتمام رئيس الجمهورية شبه الكامل في ذلك الوقت بأزمة احتلال الكويت والتي تفجرت في ٢ أغسطس .

أما بالنسبة للقرارات الخاصة بالهيئات المستقلة فقد سجلت أعلى نسبة للقرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية حيث بلغت كما سبقت الإشارة ٢٩ قراراً . ويلاحظ أيضاً أن شهر أكتوبر ونيسمر (حتى منتصف الشهر) لم يؤخذ بهما أي قرار ، وأن شهر يوليو أعلى عدد من القرارات (٧ قرارات) .

وقد تعلق ١١ قراراً بالقل من جهاز المخابرات إلى جهات أخرى في الدولة ، ويظل هذا الموضوع يحتل أكبر سبة لعدد القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة عام بعد عام . في العام الماضي كان هناك ١٧ قراراً من ٣٢ ، إلا أن النسبة قد نقصت هذا العام .

ويغلب على القرارات المتبقية (١٨ قراراً) الطابع التنظيمي الإداري البحث مثل قرار ٩٠ / مارس بإنشاء مركز بحوث الصحراء و٩٥ نفس الشهر الخاص بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر و ٢٢٤ / مايو بربط الحساب الختامي لموازنة اتحاد الاذاعة والتليفزيون لسنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ و ١٤٠ / أبريل إنشاء المعهد العالي لفنون الطفل و ٢٠٦ / مايو بتفويض سلطة أرض لمشروع مكتبة الاسكندرية القديمة و ٢٩٠ / يوليو صم وزير النقل والإنتاج العربي لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار .

بالنسبة لفئة اللوائح التنفيذية صدرت ٨ قرارات . تطلى موضوعات متبينة مثل قرار ٨٨ / مارس بشأن تعديل بعض القواعد التنفيذية الخاصة بقرار سابق لرئيس الجمهورية (٤١٣ / ١٩٨٨) بتأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية لمصر ، فضلاً عن قرارات خاصة بإصدار اللائحة التنفيذية لكل من معهد بحوث أمراض الميون (١٤٣ / أبريل) وبحوث الاكترونيات (١٤٢ / أبريل) وقانون تنظيم الجامعات (١٤١ / أبريل) .

وربما كان من أهم القرارات في هذه الفئة هو القرار ٢٤٥ / يوليو والخاص بالقواعد المنظمة للصرف من حصيلة بيع وإيجار العقارات التي تغلبها القوات المسلحة حيث حدد القرار أوجهاً للصرف دون غيرها مثل :

- إنشاء وتجهيز المدن .
- مشروعات إيواء افراد القوات المسلحة .
- تمويل اية مشروعات استثمارية أو خدمات أو أنشطة اذا كان من شأنها تحقيق أهداف جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة وتنمية موارد .

إلا أن أهم وجه حده القرار هو ما ورد في ثامنا من المادة الأولى من القرار حيث نص على : « الصرف في أغراض التسليح في حدود لا تتجاوز ٢٠ في المائة من الحصيلة المشار إليها وذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، بهذا القرار يمكن زيادة قدرة الدولة على الصرف على التسليح من مصادر غير المنح الدولية وغير مصادر الميزانية العامة للدولة .

بالنسبة لفئة الإدارة المحلية والمحافظات صدرت ٨ قرارات ، جاء نصفها في شهر مارس . أما من حيث موضوعها فقد تملكت ٤ قرارات منها بالتعيين في مناصب عامة (٣ للمحافظين ورابع لرئيس جامعة المنصورة) . أما للقرارات الأخرى فمنها قرار ٩٢ / مارس بتفويض سلطة أرض لمحافظة البحيرة لإنشاء محطة رفع للصرف الصحي ، وقرارات شبيهة بذلك .

أما بالنسبة للممارسات الدينية فقد بلغ نصيبها كما سبقت الإشارة ٢٠ قراراً ويمكن الانتهاء إلى ثلاث ملاحظات رئيسية حول ممارسات رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية كما انعكست في القرارات الجمهورية خلال العام :

- كان شهرا فبراير وأكتوبر أقل الأشهر صدوراً للقرارات حيث صدر قرار واحد فقط في فبراير (خاص بالهيئات المستقلة) وأكتوبر (خاص بالممارسات الدينية) .

الا أنه يلاحظ أن هناك ثلاثة أشهر كاملة لم يصدر فيها أى قرار بالسلطة التشريعية وهي يناير وفبراير ومارس، رغم انعقاد المجلس خلال هذه الفترة .

(٣) السلطة القضائية :

بلغ عدد القرارات الخاصة بأعمال وسير السلطة القضائية ٣٥ قراراً . وهذا العدد يزيد عن قرارات العام الماضى التى بلغت ٢٤ قراراً رغم انخفاض العدد الإجمالى للقرارات الجمهورية هذا العام عن العام الماضى . وقد تعلق كل القرارات بتعيينات فى الهيئة القضائية ، ما عدا قرار واحد للمفو عن المبعوثين (٤٠٧ / أكتوبر) . وفى هذا العام مارس رئيس الجمهورية سلطانه كما حددها الدستور والقانون .

(٤) الجيش

بلغ عدد القرارات الخاصة بالجيش ١١ قراراً ، بارتفاع قدره خمسة قرارات عن العام الماضى . هناك ٦ قرارات خاصة بالتنظيم الداخلى والأفراد بالقوات المسلحة مثل قرارات تعيين قائد القوات الجوية بوزارة الخارجية (١٣٨ / أبريل) وتعديل بعض أحكام قانون ٢٣٢ لعام ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية (٥ / سبتمبر) وتعيين وزير الدفاع والانتاج الحربى بعض اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة للقانون ١٣١ لسنة ١٩٦٢ وهو القرار رقم ٣٩٤ / أكتوبر ، وقرار ٤٩٠ / ديسمبر والخاص بتعيين قائد الدفاع الجوى رئيساً لمكتب المتابعة بالجمهورية للبيئة . وأربعة قرارات انصرفت إلى تحسين الامكانيات المالية للقوات المسلحة كقرار الصرف من حصيله بيع وإيجار الاراضى ، وقرار خاص بحق القوات المسلحة بالبيع عن طريق الممارسة للاراضى التى تضع يديها عليها (٤٠٣ / أكتوبر) وتخصيص اراضى مملوكة للدولة لصالح القوات المسلحة ، وتخصيص قطعة أرض بمبناه ابو قبر (٢١ / يناير) . وأخيراً هناك قرار بتحويل الجندى ايمن محمد حسن الى القضاء العسكرى (٤٧٦ / نوفمبر) ومن الواضح أن تحسين تنظيم الجيش وخاصة من الناحية المالية كان موضع اهتمام الرئيس خلال العام .

فى خاتمة هذا الجزء يمكن استخلاص أن هناك تغييراً ملحوظاً فى نمط اصدار القرارات الجمهورية ، حيث أصبح هذا العام غير متعلق بشكل واضح بزمالت الدولة والمجتمع سواء الحالة أو غير الحالة كما كان فى العام الماضى . الامر

وهذه ظاهرة جديدة أى وجود أشهر كاملة فى كل فئة من فئات القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التنفيذية لا يصدر فيها أى قرار ، وهذا قد يكون علامة على بدء نوع من فلك الارتباط العملى بين رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية .

— إن معظم القرارات لم تتعلق بحل مشاكل مزمنة أو حالة وإنما لمسائل تنظيمية وإدارية بحتة ، وفى هذا اختلاف عن نمط اتخاذ القرارات لعام ١٩٨٩ .

— إن هناك اهتماماً متصاعداً من جانب رئيس الجمهورية بالاستجابة لمطالب الأقباط الدينية والخاصة ببناء دور للعبادة .

(٢) السلطة التشريعية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التشريعية ٦٤ قراراً فى حين كانت فى العام الماضى ٧٥ قراراً ، وهى تقريباً نفس النسبة لو أخذ فى الاعتبار الفرق فى اجمالى عدد القرارات الجمهورية . وقد تم تقسيم القرارات الى تلك المتعلقة بالممارسات التشريعية العامة ، والمتعلقة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقروض والبروتوكولات وبلغ عدد القرارات الخاصة بالممارسات التشريعية العامة ١٠ قرارات ، و٥٤ قراراً خاصاً بالقروض والمنح والاتفاقات . وفى ضوء توزيع قرارات رئيس الجمهورية على الاختصاصات المختلفة ، نجد أن نسبة اصدار القرارات الخاصة بالسلطة التشريعية عالية جداً الامر الذى يعطى الانطباع بمدى اهتمام رئيس الجمهورية بهذه السلطة ، ويزداد الأمر وضوحاً فى ضوء قلة قرارات رئيس الجمهورية خلال العام والمتعلقة بالسلطة التنفيذية . كما يعكس كبر عدد القرارات الخاصة بالموافقة على المنح والقروض والاتفاقات الدولية حقيقة الاعتماد الكبير على هذا المصدر للتمويل والإصلاح الاقتصادى .

أما بالنسبة للممارسات التشريعية العامة فنوجد القرارات التى جاءت فى إطار إعادة انتخاب مجلس الشعب وفقاً لمبدأ الانتخابات الفردية (خمسة قرارات خاصة بالأعداد للمجلس الجديد القائم على الانتخاب الفردى بعد حل المجلس الماضى ، وتمديد للقوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب وتعديل الدوائر الانتخابية ، والدعوة لانتخاب المجلس الجديد) . هناك أيضاً القرارات الخاصة بغض مجلسى الشعب والشورى ، وانهاد مجلس الشورى الجديد ، وتعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب الجديد ودعوة مجلسى الشعب والشورى للاجتماع .

الذى يطرح السؤال التالي : اذا استمر هذا النمط خلال الاعوام القادمة فهل يعكس تغييرا فعليا فى طبيعة النظام الرئاسى بمصر ؟

ب - الحكومة :

تناول تقرير العام الماضى (١٩٨٩) ثلاث وزارات تم اختيارها استنادا إلى ما جذبته من اهتمام الصحافة المصرية . وفى هذا التقرير سوف نتناول وزارتين هما : وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ، وهما وزارتان منوط بهما تقديم خدمات اجتماعية محددة ، وذلك فى محاولة للتعرف على الملامح العامة لادائها خلال عام ١٩٩٠ .

وزارة الشؤون الاجتماعية :

شهد عام ١٩٩٠ ، تحركا نشطا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية فى عدد من المجالات ذات الصلة المباشرة بافراد المجتمع .

فعلى مستوى القرارات الوزارية اختلفت معظم تلك القرارات بتفسير اجراءات المعاشات والتأمينات ، وفى هذا الشأن أتى القرار الخاص بصرف الأجر المتغير للمحاليين إلى المعاش المبكر (قبل بلوغ سن الستين) . وتعديل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ الخاص بالتأمين على عمال المقاولات ، وبمقتضى التعديل بالزام المؤمن عليهم المسجلين بنظام المقاولات ، المحاجر والملاحات ، بتسليم بطاقة التأمين الصادرة وسداد حصصهم فى الاشتراكات المستحقة عليهم كما طرحت الوزارة مشروع قانون خاص باعفاء العاملين فى الخارج من سداد التأمينات ، عن فترة عملهم بالخارج بالعملة الأجنبية والسماح بسدادها بالعملة المحلية . كما شهد هذا العام (١٩٩٠) عدداً من التعديلات الخاصة بالمعاشات والمساعدات ، منها : جمع الارملة بين أجراها والمعاش المستحق لها عن زوجها ، وإيضاً الجمع بين معاش الأب والأم للأولاد وذلك فى حدود ١٠٠ جنيه شهريا بدلا من ٥٠ جنيه . كما حدد قرار لوزيرة الشؤون الاجتماعية عدداً من الحالات التى تنطبق عليها التعديلات الجديدة بصرف مساعدات الدفعة الواحدة والحالات الملحة ومساعدات الطلاب ويتضمن القرار :

— صرف مساعدة تتراوح بين مائة وثلاثمائة جنيه للأشخاص والاسر التى لا يزيد متوسط دخولها على ١٥٠٠ جنيه .

— منح مائة جنيه بحد أقصى للحالات القدرية التى

لا تزيد دخلها الشهري عن ١٥٠٠ جنيه .

— صرف مساعدة بحد أقصى ١٠٠ جنيه للطلاب ، بشرط الا يزيد نصيب الفرد فى دخل الاسرة ككل اذا وزع على افرادها بالتساوى على ٣٠ جنيه شهريا .

وفى هذا الاطار ، ووفقا لما اعلنته وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية ، فقد بلغ عدد المنتفعين من النظام التأمينى ١٣,٧ مليون مواطن (حتى يناير ١٩٩٠) وبلغت قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة مليارا و ٣٤٣ مليون جنيه يستفيد منها ٥,٥ مليون مواطن من اصحاب المعاشات والمنفقين عنهم .

وبالإضافة لمجالات التأمينات والمعاشات ، عملت الوزارة على توسيع المشروعات الخاصة بالخدمات والنفاع الاجتماعى (لمزيد من المعلومات انظر تقرير العام الماضى ١٩٨٩ ص : ٤٥٨ - ٤٥٩) فتم تخصيص نصف مليون جنيه من ميزانية الوزارة ، لإنشاء ١٨ مراقبة اجتماعية ليصبح عددها ١٠٨ وحدة على مستوى الجمهورية وإنشاء ١٧ ناديا للنفاع الاجتماعى لعلاج ومتابعة حالات مدمنى المخدرات بصورة متكاملة . كما اعتمدت الوزارة مبلغ ١٢ ألف جنيه لتمويل الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول الظواهر السلبية التى تسود المجتمع .

أما بالنسبة لبرامج التأهيل المهني ، فقد رصدت الوزارة مليون جنيه لتنفيذ عدد من المشروعات والخدمات الخاصة بالمعوقين ، وخاصة بالنسبة للأطفال المعوقين ، مثل : إنشاء ٥ حضانات للأطفال المعوقين ليصبح عددها ١٢ حضانة على مستوى الجمهورية ، وإنشاء مصنع للأجهزة التعويضية ليصل عددها إلى ١٣ مصنعا ، وتحسين خدمات المراكز النموذجية للمكفوفين ، وإنشاء مكتبين للتأهيل المهني ليصبح عدد هذه المكاتب ٧٢ مكتبا ومركز للعلاج الطبيعى واستكمال ٣ مراكز أخرى ليصبح عددها ٤٠ مركزا على مستوى الجمهورية .

ومن أبرز أنشطة الوزارة نشاطها فى مجال تنمية موارد الاسرة من خلال مشروع الاسر المنتجة ، حيث شهد هذا العام جهودا لاصدار لائحة جديدة بشأن تنظيم هذه الاسر ، وتتضمن اللائحة نظام الحوافز واعفاء الصبية حتى سن ١٨ علما من دفع التأمينات . وفى هذا الاطار عقدت الوزارة اتفاقية مع هولندا (١٩٩٠ / ٦ / ٩) ، حصلت بمقتضاها على قرض بلغ ٤,٨ مليون فلورين (هولندى) بهدف تقديم القروض لـ ١٠ فى المائة من السكان بخمس محافظات (النقهلية وبني سويف وسوهاج وقنا وأسوان) وإدخال تكنولوجيا جديدة للمشروعات التى مولها برنامج الاسر

المنتجة ، وتطوير منافذ التصويق .

مشروع قانون تنظيم سفر العمالة المصرية للخارج العديد من ردود الفعل العنيفة منذ الاعلان عنه ، وخاصة من قبل اصحاب مكاتب الحاق العمالة المصرية بالخارج ، حيث نص المشروع على ضرورة حصولهم على تراخيص من قبل الوزارة ، بعد توافر العديد من الشروط .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، الخاصة بتعيين الخريجين ، فقد استحوذت على معظم تصريحات وزير القوى العاملة ، التي تضمنت التأكيد على سعي الحكومة لتوفير فرص عمل للخريجين الذين يقدر عددهم بحوالي ٣٩١ ألف خريج سنويا من الجامعات والمعاهد العليا وذوى المؤهلات المتوسطة ، طبقا للاحتياجات الفعلية . ووفقا لعمليات الحصر للفائض الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ١٩٨٢ وحملة المؤهلات العليا دفعة ١٩٨٣ فقد سعت الوزارة لتعيينهم من المبالغ المخصصة في ميزانية أول يوليو ١٩٩٠ ، والتي تقدر بما يزيد عن ٥٥ مليون جنيه . وفي هذا الاطار جاء السماح بمنح اجازات مفتوحة لمدة ١٠ سنوات فقط للعمل بالخارج كما سعت الوزارة خلال عام ١٩٩٠ إلى تعيين نحو ٩٧٤٥ خريجا من حملة المؤهلات العليا من بعض التخصصات المطلوبة مثل خريجي كليات اصول الدين والمدرسين والاطباء والمرضات من دفعات ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ . ووفقا لما أعلنه وزير القوى العاملة فقد تم تعيين ٥٧٧٩٣٩ خريجا خلال العامين الماضيين .

ولا شك أن مشكلة تعيين الخريجين ، ومايرتبط بها من مشكلات خاصة بجدول الاجور ، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ، تشكل واحدة من أهم التحديات التي تواجه برامج اصلاح الاقتصادى الذى تطرحه الحكومة .

اما المشكلة الثانية ، فقد اثارها عودة اكثر من نصف مليون مصرى تقريبا من الكويت والعراق ، وضرورة استيعابهم في وقت تملأ فيه مصر من البطالة . وقد سعت وزارة القوى العاملة من خلال عدد من الاجراءات إلى التحرك لمواجهة هذه المشكلة ، وذلك بحصر اعداد هذه العمالة الهائلة ، واتخاذ الاجراءات للحفاظ على حقوقهم واموالهم الموجودة في الكويت والعراق . وقد نجحت الوزارة إلى حد ما في عملية استيعاب هذه العمالة من خلال التنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وخاصة بالنسبة للمعلمين بالحكومة والقطاع العام والبالغ عددهم ٣٢,٤٠٦ ألف .

ووفقا لما أعلنه وزير القوى العاملة أمام لجنة الإنتاج

وفي مجال تنظيم الأسرة ، جاء مشروع تنظيم للجان النسائية والتي تضم ١٥ من القيادات النسائية في مختلف المجالات ، ليبدأ ٧ محافظات بالوجه القبلى على سبيل التجربة ولمدة ٢ سنوات لتتميمها بعد نجاحها في كافة المحافظات . وسوف تختص هذه اللجان بمناقشة أهم قضايا المرأة مثل تنظيم الاسرة ومحو أمية المرأة والامر المنتجة ، وذلك ضمن الخطة القومية للسكان والتي تستهدف خفض معدل الزيادة السكانية من ٤,٥ فى المائة عام ١٩٨٨ إلى ٣,٧ عام ٢٠٠١ ورفع المعدل العام لممارسة تنظيم الاسرة من ٣٨ فى المائة إلى ٥٠ فى المائة عام ٢٠٠١ .

أما عن العمل التطوعى ، فبالإضافة للعديد من المؤتمرات التي عقدت تحت اشراف وزارة للشئون الاجتماعية في عدد من المحافظات ، وافق مجلس ادارة صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة على اعتماد ٣ ملايين جنيه لتأمين أجور العاملين بالجمعيات الأهلية في محافظات الجمهورية ، بالإضافة إلى صرف ٢,٥ مليون جنيه لدعم أنشطة الجمعيات منها ٩٥٦ ألف جنيه لدعم أنشطة ١٤١ جمعية في مجالات الطفولة وتدريب الاسر المنتجة و ٣١٢ ألف جنيه لدعم أنشطة ٦٧ جمعية في مجالات الاندية الاجتماعية والثقافية ونور رعاية المسنين وتدريب الموهوبين و ٩٤٠ ألف جنيه اعلانات دورية لتنديم أنشطة الجمعيات بجميع المحافظات .

ويمكن أن نلخص من العرض السابق لنشاط وزارة الشئون الاجتماعية خلال عام ١٩٩٠ ، أنه بالرغم من قصور أو عجز المعونات والمساعدات التي تقدم سواء للأفراد أو الجمعيات التطوعية في معظم حالاتها عن تحقيق الهدف المرجو منها ، حيث ما تزال قلة الموارد المالية مصدر شكوى دائمة لدى معظم هذه الجمعيات فإن ذلك لا ينفي التطور الملحوظ الذى شهنته هذه المساعدات خلال السنوات القليلة الاخيرة .

وزارة القوى العاملة :

تركز جانب كبير من نشاط وزارة القوى العاملة خلال عام ١٩٩٠ ، بصفة خاصة ، حول مشكلتين اساسيتين هما : مشكلة تعيين الخريجين ، ومشكلة عودة العمالة المصرية من العراق والكويت ، في اعتاب أزمة غزو العراق للكويت .

فقد شهد هذا العام مماسعى الوزارة لاعداد التعديلات الخاصة بقوانين العاملين بالوقلة والقطاع العلم . كما أثار

الصناعي والقوى العاملة بمجلس الشورى ، فان حجم العمالة المصرية في العراق يقدر بحوالي ٨٥٠ ألف عامل . في حين يبلغ عدد المصريين المملطين بالكويت ١٧٩,٥ ألف عامل . ونذكر ان اعداد المهنيين والمديرين من المصريين بالعراق لا يزيد عن ٨ في المائة من جملة العاملين ، في حين يمثل الحرفيون والعمال الزراعيون النصيب الاكبر من العمالة .

وبالاضافة إلى المشكلتين السابقتين ، يبدو أنه وقعت حصص الخلافات بين وزير القوى العاملة وقيادات اتحاد العمال (وفقاً لما نقلته بعض صحف المعارضة) حول دور لجان التفتيش التابعة لوزارة القوى العاملة في التفتيش على مؤسسات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وما تردد عن اكتساف بعض المخالفات المالية .

كما شغلت قضية تحسين الاجور ، جزءاً من نشاط الوزارة ، وأعلن وزير القوى العاملة ان الاجور زادت خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٥٠ في المائة لتصل إلى ٦٥ في المائة هذا العام . وضمن هذا الإطار جاءت اتصالات الوزارة مع ممثلى اصحاب الأعمال للقطاع الخاص ، لبحث الأسس التي يتم صرف العلاوة الاجتماعية على اساسها .

٢ . السلطة التشريعية

يلقى هذا الجزء من التقرير ، الضوء على أداء مجلس الشعب ابان دور الانعقاد العادى الثالث ، من الفصل التشريعى الخامس (٨ نوفمبر - ٩ يونيه ١٩٩٠) . وأداء مجلس الشورى ابان دور الانعقاد العاشر (٢٤ يونيه - ٣٠ مايو ١٩٩٠) .

لقد عقد مجلس الشعب خلال دور الانعقاد العادى الثالث ٦٦ جلسة منها جلسة خاصة واحدة ، عقد منها في عام ١٩٨٩ ١٤ جلسة ، (منها الجلسة الخاصة سابق الإشارة إليها) ، كما عقد خلال عام ١٩٩٠ من نفس الدور ٥٧ جلسة عادية .

إضافة لذلك ، عقد مجلس الشعب جلسة مشتركة مع مجلس الشورى ، عند افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب .

وسيمت دراسة هذه الجلسات ، من خلال أربعة موضوعات رئيسية تتماشى مع التقسيم المنبع بلائحة مجلس الشعب .

أ . الإجراءات السياسية البرلمانية

تتخصر هذه الإجراءات في الإجراءتين التاليين :

(١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام الرئيس بإلقاء بيان واحد خلال هذه الدورة في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ، ابان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب . وقد ناقش الرئيس خلال بيانه موضوعات تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية ، ولم يشكل المجلس لجنة خاصة ، لدراسة هذا البيان .

(٢) بيانات الوزارة :

قدم رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي ، بياناً واهداً أمام مجلس الشعب هو برنامج الحكومة . وذلك في الجلسة التاسعة ، يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ . وشكلت لجنة خاصة ، برئاسة أحمد موسى وكيل المجلس ، لدراسة البيان ، ووضع تقرير عنه يعرض على المجلس .

وقدم هذا التقرير بالجلسة السابعة عشرة للمجلس ، التي عقدت يوم ١٣ يناير ١٩٩٠ .

واستمرت مناقشة بيان الحكومة دون انقطاع حتى جلسة المجلس السابعة والثلاثين يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بمدى اهتمام الحكومة وأعضاء مجلس الشعب بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه ، يمكن إتخاذ مؤشر حضور جلسات المجلس بالنسبة للحكومة ، ومؤشر عدد المناقشين والموضوعات التي ناقشوها ، بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب . فالنسبة للحكومة ، وطبقاً لمصايط مجلس الشعب ، يتبين أن نسبة حضور الوزراء للإستماع لمناقشة الأعضاء ابيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه لا تتجاوز ٣٢,٣ ٪ أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب ، فقد ناقش بيان الحكومة وتقرير اللجنة المشكلة للرد عليه ٢١٨ عضواً ضمن ٢٧٠ عضواً طلبوا الحديث حول الموضوع ، وذلك بنسبة ٤٨ ٪ تقريباً من جملة أعضاء المجلس (٤٥٨ عضواً) .

وكان ضمن المتحدثين ١٦٦ عضواً من الحزب الوطنى بنسبة ٧٤ ٪ تقريباً ، من جملة المتحدثين ، من بين ١٩٤ عضواً طلبوا الكلمة) . و ٥٧ عضواً من أعضاء المعارضة بنسبة ٢٦ ٪ تقريباً ، (من إجمالى ٧٦ عضواً طلبوا الكلمة) . وقد تحدث ٣٤ عضواً من تحالف العمل ، من جملة طلبى الكلمة وعددهم ٥١ عضواً ، و ١٧ عضواً من حزب الوفد ، وكان قد طلب الكلمة ١٨ عضواً ، و ٦ أعضاء من المستقلين ، من إجمالى ٧ أعضاء طلبوا الكلمة .

وقد أثار الأعضاء في مناقضاتهم ، قضايا متعددة داخلية وخارجية ، فعلى الصعيد الداخلي ، أثار الأعضاء عدة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية .

بالنسبة للقضايا السياسية ، دارت المناقشات حول المسألة الأمنية والتطرف الديني ، وذلك من خلال مناقشة تعيين وزير جديد للداخلية خلفا للسيد / زكي بدر ، والمسألة الأمنية في المرحلة القادمة ، وجهود مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف في مواجهة ظاهرة التطرف الديني . من ناحية أخرى ، تناولت المناقشات - خاصة من جانب المعارضة - مسألة الحريات ، من خلال توجيه النقد الشديد لاستمرار العمل بقانون الطوارئ والعوانين الاستثنائية المفيدة لحقوق الإنسان ، خاصة قانون الأحزاب السياسية ، كما نوقشت مسألة نزاهة الانتخابات العامة . إضافة لذلك ، كرر بعض الأعضاء المطالبة بالعمل بأحكام الشرعية الإسلامية ، ومحاربة البيروقراطية ، وتطوير الإدارة المحلية ، ولفت بعضهم الانتباه لبطء إجراءات التقاضي ، ووجود بعض التضارب في القرارات الوزارية ، وانتقد الكثيرون حجب الحكومة للمعلومات العسكرية عن السلطة التشريعية .

أما القضايا الاقتصادية ، فقد جمع بينها إهتمام ملحوظ بمستقبل القطاع العام في مصر ، وأثبتت أغلبية كبيرة على دور القطاع العام في عمليات التنمية ، وضرورة تطوير إدارته ، ومجمل السياسات الاقتصادية الخاصة به . من ناحية أخرى ، ناقش الأعضاء باستفاضة موضوع الزراعة واستصلاح الأراضي ، من خلال التطرق لمشكلة إنتاج القمح في مصر خاصة ، والإكتفاء الذاتي من الغذاء عامة ، وإنخفاض إنتاج القطن عام ١٩٨٩ ، وأسعار الحاصلات الزراعية المنتجة محليا ، وضرورة ربحانها لتخفيف العبء على الفلاح المصري . كما ناقش الأعضاء مسألة الديون ، وطالبوا بالإعلان عن حجم الدين العسكري ، والإستفادة القصوى من القروض والمنح ، إضافة لذلك ، طلب الأعضاء بالحد من الإبتراء وتشجيع التصدير ، والإهتمام بالسماحة والآثار ، والحد من الإفراق الحكومي ، والنزهر من الضرائب ، وجذب تحويلات العمالة المصرية بالخارج من زاوية دعم الاستثمار المحلي ومعالجة مشكلة العمالة المصرية بالمراق .

وبالنسبة للقضايا الاجتماعية ، ناقش الأعضاء السياسات الاعلامية والاتصالية والصحية والتعليمية . وأبرزوا مشكلة رد أموال المودعين في شركات توظيف الأموال ، وإرتفاع أسعار السلع والخدمات وإنتشار البطالة ومشكلة الطلوث ، كما تكررت المطالبة - بصور قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية والعقارات ، وصور قانون العاملين .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، أكد معظم الأعضاء على أن السياسة الخارجية المصرية سياسة موازنة حفت نجاحا كبيرا في الفترة الأخيرة ودارت معظم المناقشات حول ثلاثة موضوعات أساسية :- أولا ، التفجيرات التي وقعت داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، من زاوية أثر هذه التفجيرات على الأوضاع في مصر والوطن العربي . وهجرة اليهود السوفييت لاسرائيل ، واضطهاد الاتحاد السوفيتي لمسلمي أذربيجان . ثانيا ، التغير الإيجابي الذي حدث في العلاقات العربية عامة ، والعلاقات المصرية بين كل من ليبيا وسوريا خاصة . وقد تناول النقاش قضايا العمالة المصرية بالعراق ، ومشكلة حبوب السودان . وثالثا ، القضية الفلسطينية وسياسة إسرائيل ، وذلك من خلال التطرق للإنتفاضة الفلسطينية وضرورة قيام مصر بدور جهود مكثفة لدعمها ، وعلاقات إسرائيل بأثيوبيا .

وبعد إنتهاء المناقشات ، علق رئيس الوزراء على تعقيبات أعضاء المجلس ، تم تقديم رئيس اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان الحكومة والرد عليه بعرص اقتراح بالموافقة على هذا البيان وعلى تقرير لجنة الرد ، وإعلان ثقة المجلس وتأييده للحكومة ، وقد وافق المجلس بالأغلبية على هذا الاقتراح . جدير بالذكر ، أن السيد إبراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل ، قد أعلن في بداية مناقشة بيان الحكومة ، تقرير لجنة الرد ، رفض الهيئة البرلمانية لحزب العمل للبيان ، كما أشار السيد ياسين سراج النائب رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ، في هنام المناقشات لرفض الحزب له أيضا .

ب . الإجراءات التشريعية البرلمانية

(١) السلطة التنفيذية :

يتمحور النشاط التشريعي للسلطة التنفيذية خلال هذا العام في أمرين أساسيين هما رئيس الجمهورية والحكومة .

(أ) رئيس الجمهورية :

قدم رئيس الجمهورية للمجلس خلال هذا الدور حوالي ١١٣ اتفاقية دولية ، منها حوالي ٢٤ اتفاقية قدمت في الدور الثالث عام ١٩٨٩ ، بينما قدم الباقي خلال نص الدور عام ١٩٩٠ ، وقد أحييت معظم الاتفاقيات للجان المختصة بينما أودع الباقي منها - ٣٣ - مكتب المجلس .

وقد وافق المجلس في دور الإنعقاد الثالث على حوالي ٨٠ اتفاقية ، منها زهاء ١٠ اتفاقيات ووفق عليها في الدور الثالث عام ١٩٨٩ . وقد وافق المجلس على كل الاتفاقيات التي طرحت بجدول أعماله ، ولم يرفض أي منها ، غير أن معظم هذه الاتفاقيات لم تحظ بالمناقشة على الإطلاق ،

وكانت إجراءات الموافقة على الاتفاقيات تتم بسرعة مذهلة . ويكتفى القول إن المجلس وافق على ٢٩ اتفاقية في جلسة واحدة ، وهي الجلسة الثامنة والخمسين التي عقدت في ٢١ مايو ١٩٩٠ ، ولم يستغرق نظر هذه الاتفاقيات إلا ٤٥ دقيقة ، أى بمعدل ١.٥ دقيقة لكل اتفاقية .

وقد غلب على الاتفاقيات التي تمت الموافقة عليها ، الطابع الاقتصادي ، وكان نحو ثلثها قد تم مع أطراف ومنظمات وصناديق عربية ، كالإمارات العربية المتحدة ونوس والمغرب وقطر ومجلس التعاون العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي بأبو ظبي . وقد نمائى هذا النشاط مع التحسن الملحوظ الذى طرأ على العلاقات المصرية العربية .

ويقدم فيما يلي بعض الاتفاقيات الدولية التي أقرها المجلس ، وأثارت بعض الجدل :

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وأمريكا ، الموقعين بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٨٩ ، بشأن تعديل اتفاقية فرض بيع السلع الزراعية الموقعة فى ٢٠ / ٣ / ١٩٨٩ .

ورغم أن هذه الاتفاقية ليست الأولى من نوعها ، إذ عرضت اتفاقيات كثيرة مشابهة لها أمام المجلس في سنوات سابقة ، منذ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن الموافقة على اتفاق بيع السلع الزراعية بين حكومتى مصر وأمريكا الموقع بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٧٤ . إلا أن تعديل الاتفاقية المشار إليها ، تعرض للشد على اعتبار أن الحكومة المصرية بشرائها للقمح إنما تدعم الفلاح الأمريكى على حساب الفلاح المصرى .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على اتفاقيتي قرض ومشروع تطوير مصانع شركة الحديد والصلب المصرية ، بين حكومة مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الموقعين فى القاهرة فى ٢٨ / ٨ / ١٩٨٩ . وقد تعرضت هذه الاتفاقيات لخلل فى الرأى بين الحزب الوطنى وحزب العمل ، إذ بينما أيدها بواب الحزب الوطنى ، على اعتبار أنها من أوائل الاتفاقيات التى يناقشها المجلس ، ويصدق عليها مع أمد الصناديق العربية ، وإنها بالكررة للتوجه الجديد للسياسة المصرية الساجدة فى مجال التعاون المصرى العربى ، رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل المهندس إبراهيم شكرى ، أن الاتفاقية بها شروط تتم عن وجود تدخل أو محاولة تدخل فى التنفيذ .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على التعديل لإتفاق منحة مشروع الإنتاج الزراعى والإتئمان ، الموقع بين حكومتى مصر والولايات المتحدة يوم ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩ . وقد تعرضت المناقشات حول هذه الاتفاقية ، لمحاكمة حقيقية من قبل بعض نواب المجلس ، وكان أغلبهم من المعارضة ، للبنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، من حيث التنظيم الداخلى للبنك ، وسياسته تجاه التعامل مع المقرضين من الفلاحين .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ ، بشأن الموافقة على اتفاقية فرض بين حكومة مصر وصندوق أبو ظبي للإئتمان الاقتصادى العربى ، لتمويل مشروع استصلاح أراضي بمنطقة غرب النوبارية والساحل الشمالى الغربى ، الموقعة بالقاهرة فى ٢١ / ١١ / ١٩٨٩ .

ورغم إقرار المجلس لهذه الاتفاقية ، إلا أنها تعرضت لنقد شديد من كل من المستشار أمون الهضيبي - تحالف العمل / والسيد / على سلامة ، حزب الوفد / ، على اعتبار أن الاتفاقية تشتمل على شروط تنصى إتسكهم المفروض فى أدق الشؤون الداخلية للمعترض ، وأن الاتفاقية تضع نسب فائدة ممتددة القيمة على كل تسهيل يمكن أن يستجدهه المقرض .

أما بالنسبة للتزريع لبعض المصائب ، فقد رشح رئيس الجمهورية فى ٢ د.جبر ١٩٨٩ المصائب هجرى عباس رمضال رئيسا للجهاز المركزى للمحاسبات ، وقد وافق المجلس فى ٢ ديسمبر ١٩٨٩ على هذا التزريع بالإجماع .

(ب) الحكومة :

طرحت الحكومة عدداً كبيراً من مشروعات القوانين خلال هذا الدور ، كال أكثرها يتعلق بمشروعات قوانين الخطة والموازنة والحسابات الختامية لبعض قطاعات الدولة . وقد حولت كافة مشروعات القوانين كما هو متبع للجان المختصة .

فيما يتعلق بمشروعات قوانين الخطة والموازنة والحسابات الختامية ، قدم خلال هذا الدور مشروع قانون خطة التنمية والموازنة للسنة المالية ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، ومشروعات قوانين ربط موازنات الهيئات الاقتصادية وهيئات القطاع العام ، ومشروع قانون اعتماد الحساب الختامى لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها لذات السنة المالية . كما قدم مشروع قانون باعتماد حساب ختامى الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ / ٨٨ ، ومشروعات قوانين بفتح اعتمادات إضافية بموازنات بعض الهيئات الاقتصادية وهيئات القطاع العام ، ومشروعات قوانين باعتماد حساب ختام موازنات كل من الهيئات

الاقتصادية وهيئات القطاع العام للسنة المالية ١٩٨٩ / ٨٨.

وقد أقر المجلس خلال هذا الدور مشروعات قوانين مالية ، كانت قد قُمت في دورات انعقاد سابقة ، وتتعلق معظمها بالسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ . والأرجح أن المجلس لم يقر خلال هذه الدورة ، أي مشروع قانون يتعلق بالخطة والموازنة قدم له في ذات الدورة ، اللهم بإستثناء مشروع قانون خطة التنمية وربط الموازنة للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ . وقد حظي هذان المشروعان بمناقشة استمرت ست جلسات متتالية ، وهي مدة قصيرة تماشيت مع وقت المجلس المحدود ، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بشأن المجلس . وعند أخذ الرأي النهائي على مشروع الخطة والموازنة أعلن ٢٣ عضوا رفضهم لها ، وكان هؤلاء الأعضاء ينتمون لتحالف العمل وحزب الوفد والمستقلين .. وفي هذا الصدد يشار إلى أن المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، أعلن أن سبب رفض الحزب للمشروعين ، يرجع إلى أنهما سيتسببان في رفع الأسعار ، كما يشار لإعلان المنشقين عن حزب العمل بزعامة إبراهيم شكرى موافقتهم على مشروع الخطة والموازنة .

وبالنسبة لمشروعات القوانين غير المالية خلال هذا الدور ، قُمت الحكومة للمجلس نحو ١٣ مشروع قانون تطلعت بالتجارة البحرية والسياحة والنقل والمواصلات والبيئة والملاوات والمعاشات ومنع تفيضات لرئيس الجمهورية .

ولقد أقر المجلس خلال هذه الدورة ١٥ مشروع قانون نوى طابع اقتصادى واجتماعى وسياسى ، قدم بعضها للمجلس خلال دورات انعقاد سابقة ، وتمثلت بالتجارة البحرية والتعليم والنقل والمواصلات والملاوات والمعاشات ومنع تفيضات لرئيس الجمهورية ، وفيما يلى نورد بعضا من هذه القوانين :

- قانون الجمعيات التعاونية التعليمية : كان الغرض من هذا القانون ، تحديد القواعد التى تنفق وطبيعة العمل بالجمعيات التعاونية التعليمية ، ورسالتها التى تتأى بها عن مظاهر الاستغلال أو الإبتزاز بالعملية التعليمية عن مقصدها الاسمى .

- قانون التجارة البحرية : الغرض من هذا القانون ، هو تحديث التشريع في هذا المجال ، إذ أن أعمال التجارة البحرية في مصر ظل ينظمها قانون التجارة البحرى الصادر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ ، الذى كان بدوره على غرار القانون البحرى الفرنسى الصادر عام ١٦٨١ .

وعند مناقشة مشروع القانون من حيث المبدأ ، انتقد

نواب الاخوان المسلمين بتحالف العمل ، عدم مشاركة المعارضة في اللجنة الفنية التى قامت بإعداد المشروع كما تسألوا عن النواحي الاجرائية التى أتخذت لضمان عدم تعارض المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وعندما نوقش مشروع القانون تفصيلا ، تعرضت مواده لبعض النقد ، الذى كان معظمه موجهاً من قبل بعض نواب الحرب الوطنى الديمقراطى ، خاصة من السيد توفيق عبده إسماعيل الذى كان العضو الوحيد الممتنع عن التصويت على مشروع القانون عند أخذ الرأي النهائي عليه في مجمله .

- قانون نزح ملكية العقارات المنفعة العامة أو التجميى : الغرض من هذا المشروع هو تحديد القواعد التى تحكم برع الملكية ، كاستثناء بسبب المنفعة العامة ، ومقابل تمويى عادل .

- تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون : يعتبر هذا التشريع - قانون ٢٩ لسنة ١٩٧٢ - من التشريعات القليلة التى تعرض على المجلس كل دورة مد نحو عشرين عاما ! وتستند الحكومة في طلب هذا التفويض لنص المادة ١٠٨ من الدستور التى تجيز لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية ، وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ولأن كانت المادة ذاتها قد أشارت لضرورة أن يكون هذا التفويض لفترة محدودة .

وجدير بالذكر أن صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٢ ، أقرن في ذلك الحين بمبرانه حتى نهاية السنة المالية عام ١٩٧٣ ، أو إزالة آثار العدوان أيهما أقرب . من ناحية أخرى ، تستند الحكومة منذ عدة سنوات في استمرار العمل بهذا القانون إلى ما تسميه « الظروف التى تمر بها المنطقة العربية » .

وعند التصويت على مشروع القانون ، وافق عليه ٢٤٩ عضواً ، بينما رفضه ٤ أعضاء وامتنع عضو واحد عن التصويت ، وكان هؤلاء الخمسة جميعهم من حزب الوفد .

(٢) اقتراحات الأعضاء بمشروعات القوانين :

لأعضاء مجلس الشعب حق إقترح مشروعات القوانين ، ولكن تلك المشروعات تواجه بعقبات إجرائية كثيرة مقارنة بمشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة ، الأمر الذى يجعل فرص ظهور تشريعات بواسطة اقتراح أعضاء المجلس ضئيلة (أنظر التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، ص ٤٦٦) .

وخلال دور الإنعقاد الثالث ، قدم النواب العديد من الإقتراحات بمشروعات قوانين منها على سبيل المثال

في وقت متأخر ، الأمر الذي يعنى عمليا تجميد النشاط الرقابي للمجلس فترة من الوقت . وعلى سبيل المثال ، قدمت الحكومة بيانها خلال هذه الدورة يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ ، أى بعد نحو ٣٨ يوماً من افتتاح الدورة البرلمانية ... وجدير بالذكر أن م ١٣٣ من الدستور تؤكد على أن يقوم رئيس الوزراء بتقديم بيان الوزارة (عند) افتتاح الدورة البرلمانية .

وفضلا عن ذلك ، فإن رئاسة المجلس عادة ما ترفض إدراج طلبات رقابة إبان مناقشة بيان الحكومة استنادا للمواد ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢١٠ من لائحة المجلس التي تمنع إدراج الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجواب وطلبات المناقشة العامة في جدول أعمال المجلس إلا بعد ، عرض ، بيان الحكومة ، أى أن رفض قبول طلبات الرقابة يمتد لما بعد ، مناقشة ، البيان أيضا .

أما بشأن الأسباب الخاصة بهذه الدورة بالنسبة لتقييد النشاط الرقابي للمجلس ، فنزجع للاستعجال في إنهاء أعمال الدورة قبل دخول حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بالمجلس حيز التنفيذ ، وهو ما أدى لتعليق كثير من وسائل الرقابة البرلمانية بغية الانتهاء من إقرار المجلس لعملة التنمية والموازنة العامة للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ .

وعلى أية حال ، فقد مارس بعض النواب خلال هذا الدور نشاطا رقابيا علي السلطة التنفيذية . وقد تبين من حصر هذه الأنشطة أن الأسئلة كانت أكثر الوسائل الرقابية التي استخدمت (١٣٩) ، تلتها الاستجوابات (٩) ، والاقتراحات برغبة (٤) ، والزيارات الميدانية للجان (٩) ، ومتابعة المجلس لشئون الحكم المحلي (١) . أما بالنسبة لباقي الأنشطة الرقابية التي تخولها لائحة المجلس للنواب ، فقد تغيبت تماما ، ومن ذلك طلبات الإحاطة ، وطلبات المناقشة العامة ، والاقتراحات بقرار ، ولجان تقصي الحقائق والشكاوى ، وسحب الثقة ...

(١) الأسئلة :

قدم نواب مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من الأسئلة ، طليقا لما أوردته مضايقات المجلس ، تمت الإجابة عن ١٣٩ سؤالا ، وكان الحزب الوطني الديمقراطي أكثر الأحزاب استخداما لهذه الوسيلة الرقابية ، يليه بفاق كبير تحالف العمل ، فهابي التيارات السياسية داخل المجلس .

وبالنظر لجدول (١) تمت الإجابة عن ١٠١ سؤال فتمها نواب الحزب الوطني الديمقراطي ، كان أكثرها تكرارا قد وجه لوزير الثقافة ، والنقل والمواصلات والنقل البحري ، فالاشتغال العامة والموارد المالية . كما أجييب عن ١٦ سؤال فتمها تحالف العمال ، كان أكثرها تكرارا قد وجه

إلى الحصر مشروع قانون بإلغاء قانون الخدمة العامة ، وإنشاء صندوق زمالة لقضايا ضباط القوات المسلحة ، وإنشاء نقابة لوكلاء المحامين ، وتعديل بعض أحكام قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ، وتعديل بعض أحكام قانون الصمان الاجتماعي الصادر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، وإقترحات ومشروعات قوانين بإقامة حد العزلية وحد الردة وتحريم الخمر وإقامة الحد على من يتجرعه .. على أن كافة هذه الإقترحات لم تدرج بجدول أعمال المجلس . ويمكن القول إنه لم يطرح على جدول أعمال المجلس سوى اقتراح بمشروع قانون واحد ، كان قد قدم للمجلس منذ عام ١٩٨٧ وذلك عندما عرضت لجنة الإقترحات والشكاوى غريزا على المجلس في ٢٦ مارس ١٩٩٠ ، يفيد بقبولها من حيث الشكل اقتراحا بمشروع قانون مقدم من العضو توفيق عبده إسماعيل ، الحزب الوطني الديمقراطي ، ، بقضى بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ . في شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث العفر .

جـ - وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية :

مارس نواب مجلس الشعب ، نشاطا رقابيا محدودا خلال هذا الدور . ويرجع ذلك لعدة أسباب ، منها أسباب عامة تنقل نظروف العمل الرقابي بمجلس الشعب ، ومنها أسباب خاصة تتعلق بأعمال هذه الدورة .

ففيما يتعلق بالأسباب العامة ، يلاحظ أولا أن هناك بعض الأسئلة وطلبات الإحاطة - على وجه الخصوص لا تدرج بجدول أعمال المجلس ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم نواب المجلس خلال هذه الدورة بطلبات إحاطة لم تدرج حول مطار القاهرة وخطورة إنشاء الميناء حوله ، ومكافحة الحرداد ، واضطهاد مسلمي اثريبيجان ورد الفعل المصري إزاءه ، وخسائر شركة مصر حلوان للعزل عام ١٩٨٩ ، ونشاط النصارى الذي يقوم به الصباح الإسرائييليين في مصر ، وتقديم الخمور بطائرات شركة مصر للطيران ... الخ ومن ناحية ثانية ، تقدم نواب المجلس خلال هذا الدور بأسئلة لم تدرج حول ما حدث للعائلة المصرية بالعراق ، وسجاسة الحكومة للإكفاء الذاتي من القمح ، وسبب تدهور محصول القطن ، ووضع المساجد الأهلية ، وأحداث اليوم وسنورس وأنسوط ، وتطبيق الشريعة الإسلامية وموقف الحكومة منه ... الخ .

من ناحية ثانية يعود تعطيل جزء كبير من العمل الرقابي ، إلى عدم جواز تقديم أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات وطلبات مناقشة عامة ، قبل عرض الحكومة لبيانها عقب افتتاح الدورة البرلمانية ، وذلك طبقا للائحة مجلس الشعب غير أن الحكومة عادة ما تقدم بيانها للمجلس

التقرير للحكومة لإتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات . وجدير بالذكر ان الأسئلة المشار إليها عندما خمسة أسئلة وكان المجلس قد نظرها ابان دور الإنعقاد العادي الثاني .

(٢) الإستجابات :

قدم النواب خلال هذه الدورة تسعة إستجابات أمام المجلس (أنظر جدول (٢) ، لم يناقش منها سوى إستجوابان ، كما استرد إستجواب واحد كان مقدمه السيد عادل والي قد سحبه ، بعدما اتفق مع من قدم له ، على بعض الحلول الواقعية لإنهاء المشكلة موضوع الإستجواب .

وبشكل عام ، يمكن رصد عدة ملاحظات إجرائية وموضوعية ، حول استخدام الإستجواب كوسيلة رقابية خلال هذه الدورة . فمن الناحية الإجرائية ، سمعت الحكومة وبمعاونة رئاسة المجلس لتقليل عدد الإستجابات من خلال التحكم في تحديد موعد مناقشتها . وقد بدأ هذا الأمر ، في تحديد موعد جلسة المجلس العاشرة في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ ، موعد مناقشة الإستجواب المرجح من السيد علوي حافظ (حزب الوفد) عقب إنتهاء المجلس من مناقشة بيل

لوزير الأنغال العامة والموارد المائية وبشكل عام فإن الأسئلة المعلن عنها تطلعت بالوزارات الخدمية والاقتصادية .

ودارت الأسئلة حول حماية البيئة من التلوث ، وحماية المصادر المائية وتوفير مياه الري ، وما أثير عن محاولات أنيوبيا بناء سدود على روافد نهر النيل بأراضيها وعلاقة إسرائيل بهذا الموضوع ، ومواجهة ظاهرة إقطاع التيار الكهربى فى عدة مناطق من الجمهورية ، وخطة توفير الطاقة الكهربائية ، وخطة حماية الآثار وصيانتها والجديد فى موضوع مضبة الأهرام ، وإجراءات تشجيع الصادرات وجذب الإستثمارات ، وضغط الحكومة على قيادات النقابة العامة لعمال المنسج لإجبارها على إستضافة وفد العمال الإسرائيلى فى مؤتمر الإتحاد الدولى للنسيج ، وظاهرة الدروس الخصوصية ، وتطوير وتحسين خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية ، وتركيب وتطوير شبكات الصرف الصحى .

من ناحية أخرى ، قدمت لجنة الزراعة والري تقريراً عن موضوع أسئلة بشأن منع زراعة الأرز عام ١٩٨٩ ببعض مناطق زراعته .. وقد وافق المجلس فى ٢٦ مارس ١٩٩٠ على ما انتهى إليه رأى اللجنة ، وإحالة

جدول (١)

الأسئلة الخاصة بالدور الثالث من الفصل التشريعى الثالث

الوزير المجهب	الحزب	الحزب الوطنى	حزب الوفد	تحالف العمل	منشعون ^(١) عن الوفد	منشعون عن ^(٢) التحالف	مستقلون	المجموع
وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية	٨	١	٢	٢	١	١	١٢	
الأشغال العامة والموارد المائية	١٥	١	٣	١	١	١	٢١	
الكهرباء والطاقة	١١	١	١	١	١	١	١٣	
التجارة	١٨	١	٢	٢	١	٢	٢٥	
الاقتصاد والتجارة الخارجية	١	١	١	١	١	١	٨	
القوى العاملة والتدريب	٥	١	٢	٢	١	١	٨	
التعليم	٩	١	٢	٢	١	١	١٢	
النقل والمواصلات والنقل البحرى	١٦	١	٢٠	١	١	١	٢١	
الإسكان والمرافق والتعمير والمجمعات العمرانية الجديدة	١٣	١	٢	٢	١	١	١٩	
المجموع	١٠١	٨	١٦	١٦	٢	١	١٣٩	

١ - المشتقون عن الوفد هم أسسما النواب الستة الذين فصلهم الحزب فى يونيو ١٩٨٧ .

٢ - المشتقون عن التحالف هم أسسما نواب الستة الذين رفضوا التوجه الإسلامى لحزب للعمل بعد مؤتمره العام عام ١٩٨٩ والتائب يوسف البدوي المستقل من حزب الأحرار .

الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، رغم أن م ١٩٤ من لائحة المجلس تشير لإمكان بدء مناقشة الاستجوابات المقدمة من النواب بعد عرض الوزارة لبرنامجها وليس بعد مناقشة هذا البرنامج ، والذي عادة ما يستمر فترة طويلة . واستمرارا على هذا المنهج حددت الحكومة مواعيد مناقشة الاستجوابات التالية ، معتمدة على معيار واحد ، وهو : النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الاستجواب السابق ، وهو معيار يلغى عمليا مناقشة كثير من الاستجوابات بسبب فسخ الدورة البرلمانية خلال الأجازة الصيفية ، وهو ما حدث بالفعل ، إذ أنه بالنظر لجنول (٢) والمواعيد التي حددت لمناقشة الاستجوابات ، يلاحظ أن هذه التحددات كانت تفترض أن الدورة البرلمانية تستمر حتى شهر أكتوبر دون انقطاع ؛ وحتى بالنسبة للموعد الذي حددته الحكومة لمناقشة الاستجواب الثالث ، لم تنلزم به بدقة ، كما هو موضح بالجدول المرفق .

ومن الناحية الموضوعية ، ومع استبعاد الاستجواب الذي استرده مقدمه ، يلاحظ بالنظر لجنول (٢) أن أكثر الاستجوابات قدمت لرئيس الوزراء (٦) ، يليه وزير الثقافة ، ووزيرة للتأمينات والشؤون الاجتماعية (استجواب لكل منهما) . كما يلاحظ أن حزب الوفد وتحالف العمل هما التنظيمان اللذان استخدمتا هذه الوسيلة ، حيث قدم الوفد ٥ استجوابات ، وقدم تحالف العمل ٣ . وفيما يتعلق بالجهة التي طلب نواب الأحزاب استجوابها ، يلاحظ أن كافة الاستجوابات التي قدمها حزب الوفد قدمت لرئيس الوزراء ، أما الاستجوابات الثلاثة التي قدمها التحالف ، فوزعت بين رئيس الوزراء ووزير الثقافة ووزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية .

أما بالنسبة للاستجوابين اللذين تمت مناقشتهما فهما :

- استجواب النائب علوى حافظ عن « الفساد وطهارة الحكم » ، والذي قدم للمجلس منذ الدور الأول من الفصل التشريعي الخامس (إبريل ٨٧ - ١٩٨٨) ، لكنه لم يناش . وهذا الاستجواب يذكر أن الوثائق تنهم رئيس الوزراء وحكومته بالتشتر على الفساد ، وجمالية رموزه ، وبنى سياسات واتخاذ قرارات تتعارض تماما مع مصالح الجماهير ، بل تعطى مزيدا من الفرص لمافيا الفساد . وأن رئيس الوزراء في مواجهة كل هذا ، لم يفعل شيئا ، ولم يخذ خطوة واحدة في اتجاه الإصلاح الحقيقي لرفع المعاناة عن الشعب ، مما أدى لتزايد الأعباء على المواطن المصري . وتفاقم أزمة مصر الاقتصادية ، وتعرض مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي ، وهروب مليارات الجنيهات لمسابات سرية خارج مصر ، وتفاقم أزمة الديون ، وانتشار الصعقات العميقة تحت بصر الحكومة .

وقد تناول الاستجواب ضمن ما تناول ، قضية مرض البروسيل الممر للثروة الحيوانية ، والأبقان الملوثة ، وزيت الشلجم ، وثورات بعض الوزراء والكبار خارج مصر ، وصعقات وعمولات تجار السلاح في مصر ، وما شاب ذمة بعض كبار المسؤولين المصريين الذين ادعوا الدين العسكري المستحق للولايات المتحدة عام ١٩٧٩ ... وعمامة ، فقد حثت مشادات كثيرة بين النواب ، أبان نظر الاستجواب .

وقد قام رئيس الوزراء بالرد على الاستجواب ثم عقب المستجوب عليه ، وانتهى الأمر بأن أفلت باب المناقشة ، وتم الانتقال لجدول الأعمال بناء على اقتراح تقدم به ٤٣ عضوا من أعضاء المجلس .

استجواب النائب مجدى أحمد حسين عن « عدم اتفاق سياسة وزارة الثقافة مع المصالح القومية والحفاظ على الشعب وثوراته الفنية والثقافية والأثرية » . ويذكر هذا الاستجواب ، أن المشروع الذى طرحه وزير الثقافة لتطوير مضبة الأهرام ، بتحويل المنطقة لمكان دائم لاقامة حفلات وسوق تجارى وحديق وجبلية ، دون مراعاة جميع التقارير والآراء التي ترفض تغيير الطابع التاريخي للمنطقة ، يعرض مصر لخسائر فاحشة تقدر بنحو ١٥٧ مليون دولار كتبعيوات تدفعها الحكومة المصرية لشركة جنوب الباسفوك التي تقاضى مصرف الان فى نيويورك لرفض مجلس الشعب مشروعها فى مضبة الأهرام عام ١٩٧٨ ، وأن اقامة الوزير لمشروعه سيعزز موقف الشركة فى المحكمة ... اضافة لذلك ذكر الاستجواب ، أن وزير الثقافة لا يتخذ أية سياسة أو اجراءات واضحة ازاء تهديد الآثار المصرية .

وقد انتهى الاستجواب برد وزير الثقافة ، على ما أثاره المستجوب .

(٣) الإقتراحات برغبة :

لكل عضو بالمجلس أن يقدم إقتراحا برغبة يتعلق بمصلحة عامة ، لينبها المجلس للحكومة . ولا يجوز للإقتراح أن يتضمن أمرا مخالفا للدستور أو القانون ، أو عبارات غير لائقة أو ماسة بالأشخاص أو الهيئات ، أو يخرج عن اختصاص المجلس . ويحيل رئيس المجلس مباشرة للجنة الإقتراحات والشكاوى أو اللجنة المختصة ، الإقتراحات المقدمة من الأعضاء طالما تتوفر فيها الشروط السابقة . وتقوم اللجنة بإعداد تقرير حول الإقتراح ، تعرضه على المجلس .

وخلال هذا الدور ، وافق المجلس على أربعة تقارير ، قدمتها لجنة الإقتراحات والشكاوى ، تنفيذ القبول من حيث الشكل لأربعة إقتراحات برغبة ، كما وافق على إحالة هذه الإقتراحات للجان النوعية لدراستها . جدير بالذكر ، أن هذه

تليح جدول (٧)
الاستشارات المقدمة بالردود الثلاث من الفصل التشريعي الخامس

مادة	رقم	مطلب من	الردود	الموضوع	موجه الى	موسسة المقابلة	جهة	رقم	تسمية اللائحة
٢١	٩٠/٩/٢٧	لا تنس على شعب المجلس العمل		في "مجلس الحكومة عن تطبيق الدستور والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين". في "مجلس الحكومة رقم ١٠٢ و ٩٤ و ٩٥ للسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين".	رئيس المجلس بندور الأردن	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني		
٢٠	٩٠/٩/٢٧	مجلس العمل مجلس العمل		في "مجلس الحكومة رقم ١٠٢ و ٩٤ و ٩٥ للسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين". في "مجلس الحكومة رقم ١٠٢ و ٩٤ و ٩٥ للسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين".	رئيس المجلس بندور الأردن	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني		
٥٧	٩٠/٩/٢٠	على مجلس العمل		في "مجلس الحكومة عن تطبيق الدستور والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين". في "مجلس الحكومة رقم ١٠٢ و ٩٤ و ٩٥ للسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الزراعة والرياحات في فلسطين".	رئيس المجلس بندور الأردن	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني	إحدى جهات المجلس القانوني من التي من التي من القانوني القانوني القانوني		

• استجابة الاستشارات من جدول الاستشارات التشريعية رقم ٤٠

الفصل التشريعي الخامس . وقد وافق المجلس على كافة هذه
التقارير ، وأحالها للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد بها
من توصيات .

أما التقرير التاسع ، الذي عرض خلال هذا الدور ، فقد
تقدمت به لجنة الثقافة والإعلام والسباحة عن زيارة ميدانية

زيارات ميدانية ، منها ٨ تقارير تقدمت بها لجنة النقل
والمواصلات ولجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية
ولجنة الزراعة والري ، وهي عن زيارات قلمت بها هذه
اللجان لمحافظة النقا وبعض محافظات الوجه البحري
والقبلي وجنوب سيناء ، وذلك خلال دور الإنعقاد الثاني من

الدولية ، منها نحو ٨ إتفاقيات تتعلق بمجلس التعاون العربي .

وفيما يتعلق بالعمل الرقابي ، كانت هناك أسئلة تتعلق بما أثير عن بناء أنبوبا لمحدود على روافد النيل وعلاقة إسرائيل بذلك ، كما كان هناك إستجوابان أحدهما عن وضع العملة المصرية بالعراق والثاني ينطرق لمشكلة الديون الخارجية .

من ناحية أخرى ، رحب ممثلو الهيئات البرلمانية بمجلس الشعب ، الحزب الوطني - تحالف العمل - حزب الوفد ، في نهاية ديسمبر ١٩٨٩ بعودة العلاقات المصرية السورية .

وفيما يتعلق بعلاقات مصر بدول مجلس التعاون العربي خاصة العراق خلال هذه الدورة ، وقبل الغزو العراقي للكويت ، ساهم المجلس في دعم خطوات تطوير علاقات مصر بهذه الأطراف . ففضلا عن الاتفاقيات التي أقرها المجلس في هذا الصدد ، اختار المجلس في شهر ديسمبر ١٩٨٩ بعض النواب ليمثلوا مصر في اللجنة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربي ، وشارك وفد برلماني من المجلس في أعمال تلك اللجنة ببغداد في نهاية شهر يناير ومطلع شهر فبراير ١٩٩٠ ، واستنكرت لجان المجلس المتخصصة في شهر أبريل ١٩٩٠ الحملة الإعلامية التي تقوم بها بعض الدول ضد العراق لامتلاكه أسلحة كيميائية ، وأكدت أن سعي العرب للسلام لا يتعارض ومسيهم للتقدم العلمي والدفاع عن النفس ضد العدوان . وبعد غزو العراق للكويت ، استنكرت لجان المجلس المتخصصة - وهي تستمر في عملها رغم فض الدورة البرلمانية - الغزو العراقي للكويت .

هـ - مجلس الشعب : ملاحظة أخيرة

تميزت مناقشات النواب داخل المجلس خلال هذا الدور بالهدوء ، مقارنة بالدورات السابقة خلال هذا الفصل ، وربما يرجع ذلك لاختفاء المصيبتات الأساسية لإثارة النواب ، ومن تلك المصيبتات أحاديث وزير الداخلية السابق ، ومد العمل بقانون الطوارئ ...

- لا يزال المجلس يهتم بالعمل التشريعي على حساب العمل الرقابي ، الأمر الذي يؤثر على دوره في مواجهة السلطة التنفيذية . وحتى فيما يتعلق بالجانب التشريعي لا زالت مجازة النواب باقتراح مشروعات محدودة للغاية ، وربما يرجع ذلك لصعوبة الجواب الإجرائية للمبادرة بهذا العمل ، ولانقضاء بعض القوانين بقدرة الحكومة على طرح مشروعات قوانين متكاملة أمام المجلس .

قامت بها اللجنة لمنطقة الأهرام وأبو الهول ، خلال هذا الدور (٣١ يناير ١٩٩٠) ، للتعرف على مشروع تطوير هضبة الأهرام ، والوقوف على أعمال ترميم تمثال أبو الهول . ويؤكد تقرير اللجنة ، إن هضبة الأهرام تعرضت لتعديلات من جانب هيئة الآثار وبعض الجهات الحكومية ، وإن قيام الجهة المسئولة عن حماية الآثار بإقامة منشآت في هذه المنطقة يعد إنتهاكا لقانون حماية الآثار ، كما أنه يعرض تمثال أبو الهول للإتجار ، ويهدد الإكتشافات الأثرية المستقبلية للآثار المدفونة بالمنطقة . وقد أوصت اللجنة بالدراسة الجادة لمشروع وزارة الثقافة قبل تنفيذه ، كما أوصت بالنسبة لأبو الهول بالإستعانة بالخبرات المختلفة للحفاظ عليه ، والإستفادة من الرسائل العلمية عنه ، وإعداد جيل من المرممين لصيانتة . وقد وافق المجلس على تقرير اللجنة ، وقرر إحالته للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

٥) متابعة المجلس لشئون الحكم المحلي :

طبقا للمادة ٢٥١ من لائحة مجلس الشعب ، يقدم الوزير المختص بشئون الحكم المحلي تقريرا سنويا في موعد لا يتجاوز شهر مارس من كل عام ، عن نشاط وإنجازات المجالس المحلية خلال دور الانعقاد السابق للمجلس .

وفي شهر مارس ١٩٩٠ ، عرضت لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية تقريرا على المجلس ، عن التقرير السنوي المقدم من الوزير المختص بالإدارة المحلية ، بخصوص نشاط وإنجازات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ووحدات الإدارة المحلية عن المدة من ١٩٨٦ / ٧ / ١ - ١٩٨٧ / ٦ / ٣٠ وقد أختتم التقرير بطرح اللجنة لبعض الملاحظات والتوصيات الخاصة بتطوير المجالس الشعبية المحلية ، وتهئية الظروف المناسبة لعملها ، وتقييم دور القطاع الخدمي بالمحافظات ، وكذلك الاهتمام بالدعم الاقتصادي والتنموي لوحدات الإدارة المحلية ووافق المجلس على ما إنتهى إليه رأى اللجنة ، وطلب بإحالة التقرير للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

د - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

قام المجلس خلال هذا الدور ، بعدة أنشطة في مجال السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تناول نواب للمجلس لجان مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، عدة قضايا محورية سبق نكرها . كما وافق المجلس على عديد من الإتفاقيات

التقارير التي أعدها اللجان النوعية ، وتناولت قضايا محورية ، ومن هذه التقارير :

تقرير لجنة الزراعة والري عن السياسة الغذائية ، وذلك خلال شهر يوليو ١٩٨٩ ، والذي يشير لخطورة انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل الأساسية ، ولتغير نمط الغذاء في الريف مما جعله يشابه المدينة في الاعتماد على رغيف القمح ، بدلا من أنواع الخبز الرفيعة التي تعتمد أساسا على الذرة الرفيعة . ويطلب التقرير بأن تقوم الحكومة بتشجيع المزارعين على الزراعة من خلال تطبيق أسعار السوق المحلية مع السوق العالمية ، مما يزيد الإنتاج ، ويساهم في الحد من الواردات الغذائية . ونوه التقرير بوجود إختلال في التوازن بين عدد السكان والرفعة الزراعية ، وأوصى بالإهتمام بشكل أساسي برفع إنتاجية الأراضي المنزرعة ، وعدم التوسع في إنشاء المخازن بالريف لتشجيع الفلاحين على صناعة الخبز بالمنازل ، وإنشاء مجلس قومي يختص بشئون الغذاء والتغذية يضم ممثلي الوزارات ويضع السياسة الغذائية .

وخلال طرح التقرير للمناقشة بالمجلس ، كان هناك تأكيد على ضرورة سد الفجوة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه ، وزيادة الإنتاج الأتقي والرأسي في الزراعة ، وتنفيذ خطة إعلامية من خلالها توعية المواطنين بأهمية الاعتدال في تناول الغذاء ، وتحقيق تكامل في الإنتاج الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي ، وتخفيض الدعم عن السلع الغذائية .

- تقرير لجنة الزراعة والري عن إنتاج القمح واستهلاكه ، وذلك خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ ، والذي أوصى بضرورة زراعة المحاصيل التصديرية لتوفير النقد اللازم لتمويل إستيراد القمح ، والعمل على تخفيض الاستهلاك الفردي من القمح بمقدار ٥٠ كجم سنويا ، بما يحقق وفرة تبلغ نحو ٤٠٠ مليون دولار ويرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢٥ إلى ٤٠ ٪ . إضافة لذلك أوصى تقرير اللجنة بضرورة إضافة مساحات جديدة من القمح ، عن طريق زراعة الأراضي الصحراوية في الساحل الشمالي الغربي وسيناء . وأشار التقرير إلى أن إستيراد القمح يمثل عبئا متزايدا على موازنة الدولة ، نتيجة التزايد المستمر في معدلات استهلاكه ، وما يقبله من ارتفاع أسعاره العالمية .

وقد عقد المجلس ثلاث جلسات ، لمناقشة تقرير اللجنة . وكانت المناقشات التي أثارها بعض الأعضاء حوله تتعلق بمطالب جوهرية ، وهي ضرورة مواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك عبر تقنيات طمية لاستخدام المياه ، والبحث عن أنواع القمح البرية التي يمكن زراعتها في أراض أكثر ملوحة ، والتوسع الأتقي والرأسي في زراعة الحبوب مع الأخذ في الاعتبار أن يتم التوسع على حساب المحاصيل

- استُمت أعمال المجلس عند نهاية دور الإعتقاد الثالث بالسرعة الشديدة ، ويرجع ذلك لمحاولة إنهاء كثير من الأمور الواجب الانتهاء منها في وقت قصير ، ينحصر في المدة ما بين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بشرعية مجلس الشعب في ١٩ مايو ١٩٩٠ ، ودخول هذا الحكم حيز التنفيذ في مطلع يونيو ١٩٩٠ . وتكفي الإشارة انه خلال هذه المدة القصيرة وهي ١١ يوم - حيث أوقف المجلس عقد جلساته بعد جلسة ٣٠ مايو - قدم للمجلس زهاء ١٤ إتفاقية دولية و ٥ مشروعات قوانين ، ووافق على نحو ٤٠ إتفاقية دولية و ٧ مشروعات قوانين .

و - مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الإعتقاد العاشر (٢٤ يونيو ١٩٨٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٠) ٧٥ جلسة . وتعد هذه الدورة من أطول دورات المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨٠ .

وقد قام المجلس بنشاط واسع النطاق تمثل في مناقشات عديدة حول عدد كبير من الموضوعات الداخلية والخارجية ، كما أقر المجلس مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٠ / ٩١ .

١ - وخلال هذا الدور شكل المجلس لجنة خاصة لدراسة بيان رئيس الجمهورية ، الذي ألقاه في الإجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ، وقد أعنت اللجنة تقريراً مفصلاً ما ورد بالبيان ، طالبت فيه بتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الإستثمار المباشر في شتى المجالات للتخفيف من عبء القروض الأجنبية ، وإستثمار فرص العمالة بالأسواق العربية والأجنبية وتصدير الفائض من القوى العاملة للحد من مشكلة البطالة ، والاهتمام بزيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع في إستصلاح الأراضي الزراعية ، وربط حوافز الإنتاج بالزيادة الحقيقية في الإنتاج ، وتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات بخطة مدروسة لتقليل الواردات وزيادة الصادرات .

من ناحية أخرى ، وعلى هامش دراسة المجلس لبيان رئيس الجمهورية ، دارت داخل المجلس عدة مناقشات حول القضايا الثلاثة التي طلب الرئيس في بيانه التركيز عليها لاتجاح مسيرة التنمية . وهي قضية تضييق الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات ، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والصناعة ، وتطوير أداء القطاع العام ، حيث تقدمت بعض لجان المجلس بوضع تقارير ، وتقدم بعض الأعضاء بطلبات مناقشة لموضوعات تتعلق بالأمور الثلاثة .

٢ - وقد ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من

البشرية لا المحاصيل العادية ، وتحسين كفاءة التربة عن طريق الصرف المغطى لخفض نسبة المياه الجوفية بالأراضي الزراعية . من ناحية أخرى ، طلب بعض الأعضاء بتشديد الرقابة على المخازن الخاصة ، حتى لا يتمسك الدقيق المدعم من خلالها السوق السوداء ، والعمل على تقليل الفاقد في الإنتاج والصناعة والاستهلاك ، بالتعاون على المستوى العربي لدعم الاستقلال القومي بتحقيق اكتفاء ذاتي من الحبوب ، وحذر البعض من إتجاه أمريكي لالغاء أو تقليل الدعم لصناديق القمح ، مما سيؤدي لمزيد من الأعباء على الموازنة العامة في إستيراد القمح .

- تقرير لجنة الخدمات عن سلامة الغذاء في إطار قضايا البيئة في مصر ، وذلك خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي تناول سلامة الغذاء والتي يجب النظر لها على أنها هدف إستراتيجي هام من أهداف السياسة القومية .

وقد ناقش المجلس تلك القضية لأكثر من ثلاث جلسات ، وتناولت المناقشات الجوانب الداخلية والخارجية من الموضوع ، وعالجت أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من خلال طرح المشكلة والحلول المقترحة بشأنها . فغما يتعلق بالأسباب لفت بعض الأعضاء النظر إلى كل من مياه الصرف الصحي ومخلفات المصانع التي يتم التخلص منها في النيل والترع ، واستخدام المبيدات الحشرية بكثافة ودون ضوابط لمكافحة الآفات الزراعية والمعالجة في استخدام الألوان الصناعية في تصنيع المواد الغذائية . وقد طالب بعضهم بمرئ قانون الطوارئ على كل من يبيع أطعمة فاسدة ، ومتابعة تواريف إنتهاء صلاحية المواد الغذائية بشكل جدي ، وتشديد العقوبة على المخالفين للمواصفات المعروفة في تركيب الأغذية المصنعة ومطابقة الباعة الجائلين ، والحذر في استخدام المبيدات الزراعية وإلقاء المخلفات في النيل .

- تقرير عن تنمية سيناء ، نوش في ديسمبر ١٩٨٩ . وكانت المناقشات التي أثارت حوله قد تناولت قضية توصيل مياه النيل إلى سيناء ، وتوسيع الرقعة الزراعية بها ، وسبل استثمار الثروات الطبيعية في سيناء .

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن إدارة التنمية في الاقتصاد المصري ، وذلك خلال شهر فبراير ١٩٩٠ ، والذي أشار لجنة محقق في ضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو العربية أو الأجنبية ، خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية التي قد تقلص من الحصول على المنح والمساعدات ، وإن هناك صعوبات ما زالت تواجه القطاع الخاص تتمثل في البيروقراطية الحكومية والإجراءات الجمركية ، وكذا تدنى مستوى دراسات

الجنوى لدى المقيمين على هذه المشروعات . وفيما ينمزل بالتصاق العلم ، تعرض التقرير لأهم معوقات هذا القطاع .

أما بالنسبة لمناقشات الأعضاء لتقرير اللجنة ، فقد أنصبت حول ضرورة تحرير القطاع العام من القيود الإدارية والمالية ، مع الحفاظ عليه باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية ، وتركيز أعماله في مجال الصناعات الإستراتيجية ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور إيجابي في مجال التنمية ، ونقد الانتاج المحدود التي حققها على هذا الصعيد رغم التيسيرات الممنوحة له ، وإزالة الصعوبات أمام المصدريين والمستوردين والمستثمرين ، وحماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية .

- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، عن مجلس التعاون العربي وأفاق التعاون العربي المشترك ، وذلك خلال شهر أبريل ١٩٩٠ والذي تناول بعض التوصيات الهامة لإجراء التيسيرات التي تسمح بالإرتفاع بمعدلات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي ، واعطاء الأولوية للتنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية لهذه الدول ، وتوحيد التشريعات والنظم التي تؤدي لمزيد من التنسيق بين السياسات المالية والفنية لدول المجلس ، ووضع تخطيط مشترك يكفل استخدام القوى العاملة استخداماً منتجاً .

وقد أثار الأعضاء عدة مناقشات ، أنصبت جميعها على ضرورة التجاوب مع التغيرات التي يشهدها العالم حالياً ، والمتمثلة في أحداث أوروبا الشرقية وقرار الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٢ ، وإن عدم التجاوب يعني انسلاخ العالم العربي عن العالم . وقد طالب الأعضاء بإنشاء سوق عربية وتوحيد السياسات المالية والاقتصادية المختلفة ، ودعم التبادل بين دول مجلس التعاون . إضافة لذلك انتقد الأعضاء بعض السياسات العربية ، وذلك عنقما طالبوا بمساهمة المال العربي في دعم القوى العربية ، بدلا من الإنصاف الحادث الآن والمتمثل بوجود مناطق تكسب للثروة ومناطق تحتاج لتلك الثروة ، الأمر الذي أدى لاستفادته بعض الدول العربية من الأطراف الأجنبية ، بينما تتخلف الدول العربية الأخرى في المصارف الغربية .

وأخيراً ، طالب بعض الأعضاء بضرورة أحدث تكامل زراعي عربي خاصة في مجال إنتاج الحبوب ، ومواجهة الحرب الخفية التي تشنها أطراف أجنبية على الوطن العربي ، كحرب المخدرات والأيدز وقتل العلماء العرب ، وإثارة الفتن الطائفية ، كما طالب بعضهم بانضمام سوريا لمجلس التعاون العربي .

- تقرير لجنة الزراعة والري عن الموارد المائية واستخدامها ، وذلك خلال شهر مايو ١٩٩٠ ، والذي طالب

المحصول بوسائل تخزين حديثة ، وفيها للقرية المصرية لانتاج حاجتها الكلية أو الجزئية من رغيف الخبز ، وسياستها تجاه سعر الحاصلات الزراعية .

وقد أكدت مناقشات الأعضاء حول طلب المناقشة خلال شهر يوليو ١٩٨٩ ، على ضرورة ترشيد استهلاك القمح ، وقد طالب الأعضاء بتنظيم عملية الاستيراد للأصناف الجيدة من القمح ، وضرورة أحكام الرقابة والإشراف على المخازن حتى لا تستخدم كميات أقل من المخصص لها في إنتاج الخبز وبيع باقي الحصة بالسوق السوداء ، واخضاع العمالة بالمخازن لقواعد التدريب ، واستحداث وسائل تخزين جيدة ، وحذر بعض الأعضاء من امكان استغلال الفجوة الغذائية الحالية من قبل الأطراف الخارجية .

- طلب مناقشة تقدم به العضو ، د . صالح الشيمي حول السياسة السكانية في مصر ، ويركز الطلب على أن التعامل مع المشكلة السكانية يجب أن يكون مبنيا على تكثيف العمل في جميع المعاور ، لانها لا تنصل بتنظيم الأسرة فقط ، بل بمجموعة من المشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية التي يجب التصدي لها بمفهوم جديد وهو فومية المشكلة .

وقد ناقش المجلس تلك القضية في عدة جلسات ، عقدت خلال شهري يناير وفبراير ١٩٩٠ . أثار الأعضاء من خلالها عدة موضوعات هامة منها ما يتعلق بتنظيم الأسرة والشباب والعمالة وتوفير الغذاء والتعليم والإسكان وموقف الأدبيل المساوية من المشكلة ، ودور الاعلام والفتيات والأحزاب السياسية في التصدي لها .

- طلب مناقشة تقدم به العضو الدكتور محمود محفوظ حول استيعاب التكنولوجيا . وقد ناقش المجلس تلك القضية خلال شهر مارس ١٩٩٠ . وأثار الأعضاء خلال المناقشة عدة قضايا على حانب كبير من الأهمية ، تتعلق بزيادة الفجوة الغذائية خاصة مسبباتها التي تنمور في أزمة البحث العلمي في مصر ، وتوقف مشروع القانون الخاص بتطبيق التكنولوجيا في مصر ، والشروط المجعلة التي تفرصها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث فيما يتعلق بقبول نقل التكنولوجيا . كما تطرق الحديث لتداعيات هذه الفجوة على الاقتصاد المصري ، وإنتاج الغذاء وإستصلاح الأراضي وزراعتها ، والموارد المائية . وأوصى الأعضاء بوجود تخصيص إعتمادات مالية للإنفاق على البحوث ومناعبة التنفيذ ، ومنح الاستقلال المالي والإداري للهيئات العلمية ، والاستعانة بالهزيمة الوراثية في مجال الزراعة .

- طلب مناقشة تقدم به د . سمير طوبار ، عن التوازن الخارجى للاقتصاد المصري وزيادة الاعتماد على الذات ، وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات . ويتناول الطلب الذي

بضرورة صيانة المياه وحسن استثمارها ، وليس باعتبارها عنصرا حاسما في التنمية الزراعية فقط ، ولكن لمواجهة منكلات قد لا تدخل في الحساب ، مثلما تعرضت له مصر من انخفاض في منسوب مياه النيل خلال الثمانينات . وأشار التقرير لأهمية المحافظة على مياه النيل ومرآة الانتفاخات الموقفة بين نول حوض النيل ، وضرورة الاتصال بين هذه الدول لصيانة هذا المرفق الأساسى ، وتبدير موارد مائية إضافية لمواجهة احتياجات المياه المتزايدة ، ومن ذلك إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى وصرف المصانع والمياه الجوفية ... الخ .

وخلال المناقشات نكر الأعضاء أن المياه وليست الأرض هي العنصر الحاسم للزراعة في مصر ، وطلب بعضهم سعيير مياه الرى حتى لا يهدر استقدامها ، وبعمالية شكلت الصرف الزراعى مراعاة لإعادة استخدام مياه الصرف دون اصرار بالتربة والمحصول ، ومراعاة العدالة في توزيع للزراعات على المحافظات خاصة على مستوى محصول لأرز . ولفت بعض الأعضاء الانتباه لصحية إنشاء سدود على النيل بآثيوبيا ، ومشكلة تلوث المياه .

- تقرير عن واقع مستقبل التنمية السياحية في مصر ، وذلك خلال شهر مايو ١٩٩٠ . وقد طالب الأعضاء خلال مناقشة هذا التقرير ، بإنشاء مجلس أعلى للسياسة برئاسة رئيس الجمهورية تكون قراراته ملزمة ، وخصوص الساحل الشمالى لتخطيط سياحى ، وتخفيض الرسوم على السفن السياحية ، وإقامة مطار دولى بالاسكندرية . واتفق الأعضاء قرار وزير السياحة مرفع رسوم زيارة الأماكن الأثرية ، وطالبوا بإقامة شبكة للطرق الدرية ومعهد لتدريب أفراد شرطة السياحة ، وتشجيع جمعيات أصدقاء السياحة ، وإعادة النظر فى قانون النقد الأجنبي ، ووضع الشفق المعروشة تحت الرقابة ، وإعادة النظر فى امتيازات التنقيب عن النفط بالبحر الأحمر باعتباره منطقة سياحية ، وإنشاء المحميات ، وإصدار تشريع موحد لأعمال السياحة ، وتنظيم مداخل المدن الرئيسية والأماكن الأثرية ، وقد اعترض بعض الأعضاء بشدة على بيع وحدات القطاع العام السياحى المأجحة .

٣ - وفيما يتعلق بطلبات المناقشة ناقش المجلس عدد من الطلبات ، تناولت عدة قضايا محورية وهذه القضايا هي :

- طلب مناقشة تقدم به العضو المهندس سعد هجرس ، حول انتاج القمح وتصنيعه واستهلاكه . ويركز الطلب على ضرورة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح ، ويشير لخطط الدولة للتوسع في زراعة القمح داخل الرقعة المنزرعة وحارجها فى الاراضى الصحراوية والساحل الشمالى ، والبرامج التي أعدها لتحسين صناعة الخبز ، وصيانة

الأداء الاقتصادي ككل ، وإن قياس الفاقد والعمل على حصره وعلاجه يستلزم إطلاق طاقات الدولة ، وريادة إنتاجها ، ورفع مدخولاتها ، ومعالجة الخلل في التوازن الاقتصادي . وقد أشار التقرير للمفقود في كل من الحاصلات الزراعية ، ومراحل التوزيع خاصة توزيع السلع والخدمات المدعمة ، والطاقة البشرية المعالطة . وطلب بتعبئة الجهود لتلافي استنزاف الثروات .

وقد أثار الأعضاء خلال مناقشة هذا الموضوع بالمجلس ، خلال شهر مايو ١٩٩٠ قضايا هامة ، حيث نبه كثير منهم إلى أن مشكلة البطالة تمثل أخطر صور المفقود في الاقتصاد المصري ، كما أشاروا للمفقود في مياه الري والشرب والمحاصيل والأراضي الزراعية والمساكن المغلقة والوقود نتيجة عدم إنسياب حركة المرور . وطلبوا بضبط التكلفة بميزانية الدولة ، والبحث عن وسائل عملية لتزيع الفلل ، والقضاء على الممنغولين للمواد التموينية ، وإعادة النظر في نظام العطلات الرسمية ، والقاء سنة الخدمة العامة لعدم الاستفادة منها ، واستغلال الأراضي الفضاء التي تملكها الدولة .

٤ - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :
اهتم مجلس الشورى خلال هذه الدورة بمناقشة قضايا السياسة الخارجية المصرية ، بشكل أكثر تعمقا مقاربا بالمناقشات السابقة . وكان ذلك يتم من خلال مناقشات اللجان الداخلية ومناقشات تقارير اللجان داخل المجلس ، وطلبات المناقشة التي يتقدم بها بعض الأعضاء .

وقد تناولت المناقشات جهود الدبلوماسية المصرية بشأن تحسين العلاقات العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص ، والأزمة اللبنانية ، وأهمية التعاون العربي في المجال الاقتصادي ، وتأييد الموقف الفلسطيني من عملية التسوية ، ورفض هجرة اليهود السوفيت للفلسطين المحتلة والمطالبة بعقد قمة عربية لمعالجة تلك القضية ، والتبديد بقرار الكونجرس حول القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل .

نوقش خلال شهر مارس ١٩٩٠ ، المسببات الرئيسية لتفاقم العجز في الميزان التجاري وما اقترن بها من تزايد أعباء المدينة ، ووجود عجز في كل من الإنتاج الزراعي والصناعي في مواجهة الاحتياجات الأساسية داخل السوق المحلية وما يلزم منها للاستثمار والتنمية ، مما أدى لعجز خارجي متزايد . وقد حذر طلب المناقشة من خطورة تناقص إنتاج عديد من السلع الغذائية ، مما يستتبع زيادة الواردات ، كما حذر من تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تدبير السلع الوسيطة والاستثمارية ، وطلب بإحلال المنتج محليا محلها .

وقد أثار الأعضاء خلال مناقشة الطلب في شهر مارس ١٩٩٠ قضايا محورية ، حيث طالبوا بإصلاح الخلل بالميزان التجاري عبر زيادة هيكل الإنتاج ، بدعم إسهام القطاع العام والخاص في عملية الإنتاج ، وتحرير أسعار الحاصلات الزراعية ، والتوسع في استصلاح الأراضي . وقد انتقد البعض لجان ترشيح الإستيراد ، واقتروا عوضا عنها التدرج في التعريف الجمركية طبقا لاهمية السلعة . ولتحقيق بعض هذه المطالب ، طالب بعض الأعضاء باتخاذ الخطوات الضرورية لجذب تحويلات العمالة المصرية بالخارج ، وتشجيع الإنفاق برفع سعر الفائدة ، ووضع نسيبرات أمام المصدرين ، وإن تصع كل وحدة إنتاجية هدف تصديري تلتزم به ، وألا تضع الحكومة قيودا شديدة على الإستيراد حتى تكون هناك بعض المنافسة بين المنتج المحلي والأجنبي . كما طالبوا بأن تسعى الحكومة لإعادة جدولة الديون لاستغلال الموارد المالية في تحسين الوضع الاقتصادي ، والاهتمام بجودة السلع المصدرة ، والتركيز على الصادرات غير التقليدية ، وإعطاء حوافز للمصدرين .

- طلب مناقشة تقدم به العضو الدكتور حمدي زهران ، حول قضية الفاقد في الاقتصاد المصري ، وأثره على معدلات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ . ويحث هذا الطلب على ضرورة التصدي للفاقد الاقتصادي بعد تقييم

جدول (٣)

احصاء بالإجراءات السياسية والتشريعية والرقابية البرلمانية بالنور الثالث من الفصل التشريعي الخامس

١٢٩	إيراد على أسئلة مكتوبة	٦٦	عدد الجلسات
—	إخراج طلبات لمطالبة بجدول المجلس	٦٥	، عادية ،
٩	تقديم استجوابات	١	، خاصة ،
٢	مناقشة استجوابات	١	عدد الجلسات المشتركة مع مجلس الشورى
—	طلب طرح ثلثة	٢٠٥	، مقدم ،
٤	القرارات برغبة مبرجة بجدول المجلس	٢٠١	، منتهى ،
		١	بباقات رئيس الجمهورية
٤	الموافقة على القرارات برغبة ، مبدئية ،	—	قرارات بقوانين
—	، نهائية ،	١١٢	، مقدم ،
		٣٣	، مودعة ،
—	إخراج طلبات مناقشة عامة بجدول المجلس	٨٠	، منتهى ،
٩٤٣ من	عدد كلمات الأعضاء	١	القرارات القوانين المبرجة
٢٨٠ عضوا			بجدول المجلس
		١	، موافقة مبدئية ،
		—	، موافقة نهائية ،
١	تشكيل لجان خاصة	١	تقديم برنامج الوزارة
—	تشكيل لجان تكفى المطلق	١	الموافقة على برنامج الوزارة
١٤٥	الرسائل الواردة	—	مناقشة استمرار حالة الطوارئ
٢٧٧	عدد اجتماعات اللجان العامة والمشاركة	٩	تقرير اللجان عن زيارات ميدانية
٣١٤	عدد تقرير اللجان	١	ترشيح رئيس الجمهورية شخص ما لمنصب
٢٢٩	، أساسية ،	٤	قرارات جمهورية (، مقدم)
٨٥	، مشتركة ،	٤	، منتهى ،
		٥	قرارات جمهورية للتفويض

٣ - السلطة القضائية :

مقدمة :

تشهد بداية عقد التسعينات تحولات جذرية في بنى العالم المعاصر ومؤسساته ، وأدت التطورات الراديكالية في أوروبا الشرقية ، وانهيار النظم السياسية القديمة فيها إلى صعود قيم حقوق الإنسان بصورها المتعددة ، وكان من أبرز الأفكار السياسية والقانونية التي ارتبطت بها فكرة سيادة القانون ، ودور السلطة القضائية في إطار تحويل حقوق الإنسان من إعلانات الحقوق ذات الطابع العالمي إلى قواعد قانونية وضعية ومقتنة تساهم في إنماء وتعزيز المراكز القانونية والسياسية للأفراد في مواجهة السلطات العامة . إن هذا التطور السياسي - الأيديولوجي الكبير يمثل نقطة تحول بارزة في مسار هذه المجتمعات التي حاولت طيلة عقود خلت أن تصوغ أنماطا مستحقة من النظم القانونية ، والقضائية ، على خلاف التراث القانوني والقضائي الحضاري والإنساني السائد ، مستهدفة دعم مكانة ودور جهاز الدولة ، ومؤسساتها ، ولا سيما جهازها الأيديولوجي والتشريعي في مواجهة الفرد والقرى الاجتماعية المتعددة ، إن الإساق القانونية والقضائية التي سطحت في هذه البلدان كانت تمثل حالة خاصة في التطور القانوني والقضائي العالمي ، الأمر الذي أسهم مع غيره من العوامل في انهيار النظام القديم درموه وقيادته وايدولوجيته .

وفي ظل هذا التغيير السياسي - الاجتماعي في أوروبا الشرقية ، أصبحت فكرة دولة القانون ، والتعددية السياسية ، واستقلال القضاء من الأفكار الأساسية في الحوار الراهن في هذه المجتمعات ، وامتد مع فكرة حقوق الإنسان ليشمل مجتمعات عديدة في جنوب العالم . بل إن العودة إلى مناقشة هذه الأفكار والنظريات أصبحت جزءا من الحوار الواسع الذي يدور في أوروبا الغربية . إن الأساس النظري الذي تدور حوله هذه الأفكار عن سيادة القانون ، ومؤسساته ، ودور القضاء واستقلاله ، هو المجتمع المدني لإحياء هذا المفهوم وتطويره . فإعادة العيوية إلى المجتمع المدني ، وإنماؤه يعني ، وبالضرورة عودة التوازن في العلاقة بين الدولة ومؤسساتها المتعددة ، وبين المجتمع . لحل هذه العودة مرجعها عدة أمور منها : شيوع أزمة الحكومية في الدولة المتقدمة ، وسيطرة النظم الشمولية والتسلطية في دول العالم الثالث . ومن ثم فالعودة إلى فكرة المجتمع المدني تطرح بقوة للحوار أفكار ونظريات دولة القانون ، والسلطة القضائية ، ودور الفرد ، والآليات القانونية والقضائية التي تدعم المراكز القانونية والسياسية ، وإعادة صياغة العلاقات والمراكز القانونية صوب إنماء

حقوق الإنسان ، وتنشيط دور المؤسسات الوسيطة في المجتمع كالتقانات ، والنوادي ، والجمعيات ، والمندبات الثقافية والفكرية ... الخ ، وهو الأمر الذي يرتبط بموقع السلطة القضائية المستقلة ، ودور جماعات القضاء ومكانته وذلك باعتبارها السلطة التي تحمي الحريات العامة في المجتمع ، وكسلطة توازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، ومن ثم تمثل السلطة الأكثر صلة بحماية الفرد ، ومكانته وحقوقه إزاء مؤسسات الدولة المعلقة .

وتعد مصر من أبرز الدول التي يدور الحوار فيها حول استقلال السلطة منذ عقود عديدة ، وذلك لأسباب عديدة منها ما يلي :

- إن جماعة القضاء لعبت دورا بارزا في التطور السياسي - الاجتماعي في مصر الحديثة والمعاصرة فساهمت في إدخال القيم والنظم الليبرالية والغربية الحديثة .

- إسهام جماعة القضاء في تطوير القانون القريب ومبادئه لكي يتمشى مع البيئة والثقافة المصرية .

- إضفاء مشروعية وهبة على مكانة المؤسسة القضائية ، والدفاع عن استقلالها كجماعة وكسلطة في مواجهة السلطات الأخرى .

- إرساء تعاليد وقيم الدفاع عن الحقوق ، والحريات العامة في مواجهة السلطين التنفيذية ، والتشريعية .

ومع التطور السياسي - الاجتماعي الذي حدث في مصر في العقود الأخيرة تنامي دور المؤسسة القضائية - جماعة القضاء - في الحل السياسي - الاجتماعي وذلك باللجوء المتنامي للأفراد ، والأحزاب ، والجمعيات إلى القضاء لحسم النزاعات القانونية والخسومات القضائية مع الدولة ، أو فيما بينهم . وخاصة مع غياب القرارات السياسية التي تصدر لتنظيم ومواجهة بعض المشكلات والأزمات السياسية ، ويضاف إلى ذلك النمو الكبير في دور القضاء في الدفاع عن الحريات والمراكز القانونية الغربية والمعامية في السنوات الأخيرة ، ناهيك عن دور القضاء في التصدي للفساد الاقتصادي الذي شاب الانفتاح الاقتصادي بمراحله المتعددة .

وقد ترتب على نزاياد دور السلطة القضائية وجماعة القضاء بعض التوتر والصراع بين القضاء ، والسلطين التشريعية والتنفيذية ، الأمر الذي أدى إلى اكتساب هذا الصراع طابعا دستوريا ، وسياسيا ، خاصة مع الاهتمام الذي توليه الأحزاب السياسية ، والجمعيات ، والتقانات للقضاء في برامجها السياسية ، أو في أساليب عملها .

ويمكن القول إن استمرارية الحديث حول الدور السياسي للقضاء من جانب السلطين التنفيذية والتشريعية ظل أبرز

الأجيال الحديثة للقضاء، ووكلاء النيابة ومساعدتها والمعاونين، يمكنون رؤية للإصلاح القضائي .

ويكشف تحليل قائمة اهتمامات الصفوة القضائية عر ارتباط الإصلاح القضائي للمؤسسات بمسألة الحدود بين السلطات من الناحية الدستورية، ويركزون كثيرا على أن حل معضلة استقلال السلطة القضائية سوف يؤدي بدور، إلى حل قضايا إعادة التوازن الداخلي للمؤسسات القضائية . وهيكلاها . وعلى الرغم من وجاهة هذه الرؤية في بعض عناصرها، إلا إنها لا تزال تقف عند حدود الرؤى المعممة، والخطوط العريضة .

ومن هنا فإن تحليل الخطاب القضائي السائد حول الإصلاح والتطوير القضائي، سواء تمثل في قرارات الجمعيات العمومية المتتالية للمحاكم، والجمعيات المتتالية للمحاكم، والجمعيات العمومية لنادى القضاء فى القاهرة - أو نادى الاسكندرية - أو فى شكل معاللات وأبحاث دستورية وقانونية، تكشف عن أن عناصر هذا المشروع قد تمت بلورتها فى المؤتمر الأول للعدالة الذى عقده نادى القضاء فى ٢٠ - ٢٤ ابريل عام ١٩٨٦، والنواتج التى انتهت إليها لجانه المتعددة . حيث تبلور الإصلاح فى عدة محاور منها ما يتعلق بالتشريع وسياسته، ومنها ما يتعلق بعناصر استقلال السلطة القضائية مثل إلغاء القوانين الاستثنائية، ونظام الطوارئ، والمحاكم الاستثنائية، ثم عودة الاحتصاصات الكاملة لمجلس القضاء الأعلى، واستقلالية ميزانية القضاء، والتفويض القضائي . بالإضافة إلى عناصر أخرى تنظيمية وقانونية تيسر التنظيم القضائي وجعله أكثر بسرا فى الأليات عمله، وبميت يدفع ذلك إلى الاستقرار القانونى للمراكز والحقوق القانونية فى المجتمع .

وبين العين والآخر تثار قضية تطبيق توصيات المؤتمر الأول للعدالة فى مصر، وإن عدم تطبيقها من خلال التشريعات أو القرارات التنفيذية، هو بمثابة امتناع عن الإصلاح التشريعي والقضائي باعتبارهما وجهين متكاملين ومتلازمين للإصلاح .

فى هذا الإطار طرحت مسألة تحديث المؤسسات القضائية فى الخطاب القضائي - بل والسياسى الذى تطرحه بعض الأحزاب السياسية فى مصر - خلال عام ١٩٩٠ . وفى هذا الصدد طرحت عناصر عديدة كمدخل لحل مشاكل القضاء والقضاء فى مصر :

- ففى مواجهة مشكلة بطء إجراءات التقاضى، وقلة عدد القضاء والمجتهد المتزايد على الجماعة القضائية، طرح البعض ضرورة زيادة عدد القضاء كما طرحت ضرورة المعالجة التشريعية للبطء فى إجراءات التقاضى، وسوء

سمات التفاعل بين السلطات خلال عام ١٩٩٠، وإن خفت حدة التوتر بين السلطات مع غزو العراق لدولة الكويت، حيث أثر الغزو على ترتيب أولويات النظام السياسى، والأحزاب، والسلطات المختلفة، فضلا عن واقعة اغتيال رئيس مجلس الشعب الأسبق د . رفعت المجبوب . لقد أدت هذه الوقائع إلى أحداث تغيير وفتى فى اهتمامات النظام، والحركة الحزبية والسياسية فى الشهور الممتدة من أغسطس حتى نهاية العام . وترتب على ذلك عدة أمور منها مايلى :

- إن الصراع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اتسم بالبرودة، والتجمد على عكس الحال فى النصف الأول من العام الذى اتسم بالحدة وبخوف أطراف عديدة فى مسارات هذا الصراع بين السلطات، وخاصة أحزاب المعارضة، والقوى المحبوبة عن الشرعية .

لانسجم موقف نادى القضاء - باعتباره المعمل الشرعى لجماعة القضاء - بالحدة والرصانة وذلك بتهنئة طرحه لمطالبة بخصوص العلاقة مع السلطة التنفيذية مع نشوب الأزمة فى الخليج .، وهى الأمور المتعلقة بالذات بإشراف القضاء على الانتخابات العامة .

ومن متابعة المشاكل، والأزمات التى سمت السلطة القضائية وجماعة القضاء خلال عام ١٩٩٠ يمكننا، تصنيفها على النحو التالى :

- التكليف الهيكلى للسلطة القضائية ومؤسساتها .
- الحدود بين السلطات ومشكلاتها .
- دور القضاء فى القرار الحريات العامة .
- دور نادى القضاء فى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة .

أ - قضايا التكيف الهيكلى للسلطة والمؤسسات القضائية فى مصر :

إن تطوير السلطة والمؤسسات القضائية هو واحدة من أهم الأشكاليات المطروحة على قائمة الصفوة القضائية والقانونية فى مصر، ولا شك فى أن ثمة تباين فى مدى الأهمية بالنسبة للأطراف المختلفة فى هذا الشأن : فالصفوة القضائية - وهم يمثلون قمة الجهاز القضائي المصرى من مستشارين وقضاة ورجال نيابة - يضعون مسألة التطوير، والإصلاح القضائي ضمن قائمة أولوياتهم، ويأتى على رأس هؤلاء الأجيال الأكبر التى نشأت على القيم والتقاليد القضائية الراسخة والتى ترقب تأثير التنوير الاجتماعى والاقتصادى على نوعية القيم الجديدة التى تمثل بيئة عمل، وسلوك الأجيال الجديدة . وفى ذات الوقت فإن هناك عناصر من

تنفيذ الأحكام القضائية ، من خلال تعديل قانون المرافعات المدنية . ويرتبط بذلك معالجة طول المدة التي يستغرقها التقاضي منذ تكليف المحاكم للحكومة بتقديم المستندات أو الملفات المقرر ضمها إلى ملفات الدعاوى ، أو لتقديم مذكراتها القانونية في القضايا المرفوعة من الحكومة أو عليها أمام مختلف المحاكم بدرجاتها . ونظرا لطول المدة التي تمضي على الدعاوى أمام أهل الخبرة الحكومية ، فإن ذلك يستلزم زيادة إعداد الخبراء في كافة التخصصات لمواكبة القضايا المطروحة أمام المحاكم ، مع رفع منواهم المادى والمهني . كما طرحت ضرورة إيجاد حل لطول المدة التي تستغرقها الطعون بالنقض قبل العرس على محكمة النقض ، والتي تنظر عدة سنوات ، وكذلك إيجاد تعديلات جزئية على التشريعات المتعلقة بالتقاضي ، لمواجهة اللد في الخصومات القضائية من جانب الخصوم ، ووكلائهم لأطالة أمد التقاضي . كذلك أثيرت مسألة التخصص بين القضاة ، التي تمثل أبرز قضايا الإصلاح القضائي ، وذلك بالنظر لتعدد خريطة المنازعات القانونية والقضائية ، وخاصة في ظل مشكلة الانفجار التقديري ، والتي برزت في العقود الأربعة كأحدى نتائج التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واسع المدى في مصر ، ومن ثم أدى تعدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية إلى تعدد الإطار القانوني والتنظيمي لهذه العلاقات ، وأصبحت تحتاج إلى خبرة قانونية ومهنية خاصة لمواجهة دقائق هذه المنازعات ، والدعاوى ، ولم يعد القاضي عبر التخصص ملامتا لتعدد هذه الأنماط المختلفة من الخصومات القضائية ، وأصبح التخصص أمرا من الأهمية بمكان ليس فقط لمرعة الإنجاز والحسم ، باعتبارهما علامة على الاستفراغ القانوني للمراكز القانونية في المجتمع ، ولإملاء لكفاءة القاضي . ومن هنا كان موضوع التخصص أبرز محاور الحوار في المؤتمر الأول للعدالة ، وكافة الدراسات القانونية والقضائية حول تطوير النظام القضائي في مصر . غير أن هذا الموضوع لم يأخذ حقه في التطبيق حتى الآن على الرغم من أن قانون السلطة القضائية يوجب تخصص القاضي الذي أمضى في القضاء ثمانين سنوات بل ويجوز تخصص أى قاضى أمضى أربع سنوات .

ويرتبط بتخصص القضاة تدريب القضاة ومعاوني النيابة ومساعدتهم ووكلائهم ، وفي هذا الإطار تم إنشاء المركز القومي للدراسات القضائية . وعلى الرغم من أنه يمثل بادرة هامة لرفع كفاءة الأداء لدى الأجيال الجديدة للجماعة القضائية ، إلا أنه يحتاج إلى إعادة تخطيط لبرامجه ومناهجه ، وإلى دعم مالى يساهم في حسن أدائه للمهمة التي أنيط به تحقيقها ، وهي ترقية التكوين القانوني لدى الأجيال الجديدة ، خاصة في ظل ما أصاب التعليم القانوني الجامعات المصرية في العقود الأخيرة من سلبيات .

كذلك أثير الحديث عن ضرورة متابعة رؤساء المحاكم لإجراءات الإعلان والتنفيذ وأعمال الصيانة ، وحفظ الأمن وإيلاء عناية خاصة بمعاوني القضاء من كتاب ومحضرين بالنظر إلى الأعمال الشاقة المسندة إليهم ، ومع مضاعفة أعدادهم وتدريبهم ، ورفع مستوياتهم مهنية ومعنوية مع ضرورة الإشراف الدائم على الأعمال التي يقومون بها .

وطرحت أيضا مسألة انتداب القضاة كمستشارين للجهات الحكومية والإدارية (أى في جهات غير قضائية) لاعتبارات عديدة منها أن الانتداب يمثل مخالفة للقانون وإن العاء مثل هذه الانتدابات هو خطوة نحو استقلال القضاء ، وإن السبب في هذه الظاهرة يرجع إلى أن الوضع المادى للقضاة يستلزم تعديلا في مرتباتهم لمواجهة الظروف الاجتماعية الصعبة .

وعلى صعيد التراكم التشريعي ، هناك ضرورة لوضع خريطة للبناء التشريعي المصري بتعديلاته المختلفة ، نظرا لصعوبة العام القاضي بكافة القوانين بعد تعدد وتفرع التشريعات واختلاف المحاكم في تفسيرها ، الأمر الذى يتطلب أيضا تحديث نظم المعلومات التي يمد القاضي بالمبادئ القضائية والتشريعات المختلفة والآراء الفقهية . ويرتبط بذلك تطوير وتحديث وسائل العدالة ، والشهر العفارى ، ونظام الإحصاء القضائي ، وذلك للمعاونة فى حسن صياغة السياسة القضائية وتطوير الهياكل التنظيمية لوزارة العدل والعمل الإدارى فى المحاكم .

ونالرغم من أهمية هذه العناصر فى تطوير العمل القضائي ، إلا أن تحويلها إلى جزء من السياسة القضائية لا يزال يخضع لرؤية إبتعانية من جانب السلطة التنفيذية ، ووزارة العدل ، وما حدث غالبا هو بعض الحلول الجزئية لبعض المشكلات ومن ثم فإن آثارها الأولية لا زالت محدودة التأثير . ولا شك أن هناك عوامل عديدة ، وراء تعدد سياسة قضائية فعالة للتطوير والإصلاح ، بعضها خارجي يتمثل فى العوامل التي تؤثر على حسن السياسة التشريعية وفعاليتها ، والبعض الآخر داخلي ، فضلا عن أن ثمة ارتباطا بين العوامل الخارجية والداخلية .

إن أهم العوامل الخارجية تتمثل فى أزمة السياسة التشريعية ، والنمو الهائل فى التشريعات - كما سبغت الإشارة - وكذلك ضعف الصياغة التشريعية ، وتزدى مستوى الصياغة الفنية ، وقد وصلت التشريعات ما بين عام ١٩٥٢ حتى نهاية ١٩٨٢ إلى أكثر من ستة آلاف نشرية أصلى - ٦١٣٣ نشرية - وصف هذا العدد من التشريعات الفرعية ، وهو ما يطرح صعوبة الإحاطة والإلمام بل والمثور على هذه التشريعات ، ولا شك فى أن عدم الاستقرار التشريعي يؤدي إلى اضطراب العمل القضائي ،

والى عدم استقراره وهناك عوامل تتعلق بالسياسة الأمنية والشرطية ، والتي تنكرها على أحد جوانب الأمن ، وهو قطاعه السياسى على حساب القطاعات الأخرى الاجتماعية ، والاقتصادية والجنائية ، وهذا ما يؤثر على استقرار الأمن ، ومن ثم للقضائى ، فضلا عن غياب برمجة قضائية لتنفيذ الأحكام .

أما المشكلات الداخلية ، فأتت على قمتها غياب قائمة فورية بمشكلات العمل القضائى وأولوياته ، نظرا لغياب حوت علمية ، نظرية وميدانية ، على الواقع القضائى ، ساعد على وضع خريطة بالمشكلات ومناطق الخلل لتطبيقات لمواجهتها ، خاصة مع تنامى مشاكل نظم المعلومات والإحصاءات ، والتدريب ، والتخصص الفنى . من العوامل السابقة تكشف ان الأفكار الفاسدة بحلول تنبؤية أو إدارية أو تنظيمية لتطوير النظام القضائى ومؤسساته لا زالت جزئية ، وغير فعالة ولا تمثل مشروعا لتكبيب الهيكلية للسلطة والمؤسسات القضائية مع تحولات مجتمع المصرى ومشكلاته .

ب - الحدود بين السلطات ، ومشكلاتها :

تمثل هذه الأشكالية واحدة من أبرز عناصر التفاعل ، بل والتنافس بين السلطة القضائية ، وبين السلطين التشريعية والتنفيذية . ومما يزيد من التوتر الناشئ عن حدود كل سلطة ، والتزاماتها إزاء السلطات الأخرى ، إلى المسألة من التنظيم الدستورى ، والنظام السياسى ومن ثم تدخل فيها أمورا تتعلق ببناء القوة فى الدولة والمجتمع المصرى . ونرتبها على ذلك فإن القوى الفاعلة على الساحة السياسية تدخل كأطراف فى الصراعات التى تنشأ بين السلطات ، وتنظيم العلاقة بين السلطات هو جزء من الخطاب السياسى لهذه القوى المختلفة ، فضلا عن أن موقع القضاء فيها من الأهمية بمكان ، بالنظر إلى لجوء هذه القوى المختلفة إلى ساحته لمرضى قضائيا ومشكلات سياسية بالأساس . ويضاف إلى ذلك كله دور القضاء فى دعم وتطوير المجتمع المدنى فى مصر ، وفى إنماء حقوق الإنسان ، والحريات العامة .

إن متابعة القضايا التى أثارت فى العام الماضى تثير برحه خاص إلى دور القضاء فى تشكيل الأحزاب السياسية الحديدة ، وكذلك إلى مسألة التوتر بين السلطات .

وسوف نتناولهما على التوالى فيما يلى :

• دور القضاء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة :

لا شك فى ان تقرير أحقية بعض القوى فى تشكيل أحزابها السياسية ، ونشأة بعض الأحزاب بمقتضى أحكام قضائية ، بد تعبيراً عن الدور المتنامى للقضاء فى المجال السياسى

وفى دعم عمليات تشكيل المجتمع المدنى فى مصر ، وامتداد هذا الدور إلى أمور أقرب إلى مناطق اتخاذ القرار السياسى ، فالتقارير الخاصة بالموافقة على طلبات إنشاء الأحزاب ، لا تنفصل عن مفاهيم الشريعة ، وتحديد الفاعلين السياسين فى المجتمع ، وحدود النظام وإطاره . ويانتظر إلى ان هذه الجوانب لا تزال تخضع للتقيد التى تضعها الصفة الاستثنائية الحاكمة فى مصر للعمل السياسى والعزبى ، فان القضاء يلعب دورا هاما فى المجال .

وكانت لجنة شئون الأحزاب قد اعترضت على الطلبات المقدمة من وكلاء لمؤسسى أربعة أحزاب وهم السادة محمد عبد المنعم إبراهيم ترك وكيل المؤسسين عن الحزب الاتحادى الديموقراطى ، وكمال أحمد محمد وكيل مؤسسى الحزب الناصرى ، وعلى الدين إبراهيم صالح وكيل مؤسسى مصر الفتاة الجديد ، ومحمود كمال عبد الحميد كبيره ومحمد مرزوق عبد الحميد نونو وكلاء المؤسسين من حزب الخضر المصرى . وقد أصدرت دائرة الأحزاب بالمحكمة الادارية العليا أحكامها بالموافقة على قيام ثلاثة أحزاب سياسية هى الخضر المصرى ، والاتحادى الديموقراطى ومصر الفتاة ، ورفضت تأسيس الحزب الناصرى .

وذهبت المحكمة فى أسباب حكمها إلى أنها وافقت على تشكيل هذه الأحزاب لان برامجها متميزة عن الأحزاب القائمة وتتوافق أهدافها واساليبها مع الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وثورة ١٥ مايو وتهدف إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى كما أنها لا تقوم على أساس طبقى وتحترم سيادة القانون والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين .

وفى رفضها للحزب الناصرى ذهبت إلى ان برنامجها يقوم على النظام الشمولى ولا يؤمن بالديموقراطية أو تعدد الأحزاب طبقا لما جاء فى دستور مصر .

ورأت المحكمة أيضا ان مفهوم الديموقراطية لدى الحزب الناصرى يختلف وفقا للزمان والمكان وذلك بالمخالفة لما افرد الدستور والقانون المصرى ، ورأت المحكمة الادارية العليا ، فى حكمها الذى أصدرته دائلتها الأولى - محكمة الأحزاب - ان النظرية الناصرية التى يبنيناها الحزب وجعلها القوة لمبادئه واساليبه لم تحقق الديموقراطية ، كما أنها تنكر الشكل الدستورى القائم على تعدد الأحزاب ، وبذلك يكون من أهدافه عودة للنظام الشمولى الذى ساد فى فترة الناصرية كما يطالب الحزب بتجريد الرجعية من كل أنواتها ولكنه يترك معنى الرجعية دون تحديد مما يجعله سيفا مسلطا على رقاب بعض المواطنين وسيلة للارهاب .

ولا شك في أن موقف المحكمة الإدارية العليا - محكمة الأحزاب - من مسألة تكوين الأحزاب السياسية يعكس - كما قال البعض وبحق - رؤية القضاء المستقلة لمسيرة الديمقراطية، والحرص على التعددية السياسية التي كلّفها الدستور، وهي رؤية، أرحب ألفا وأكثر استناداً من رؤية السياسيين الذين تتشكل منهم لجنة الأحزاب، ولا سيما في ظل سياسة المنع التي ألزمت بها اللجنة طوال السنوات الماضية فحجبت حقاً دستورياً أصيلاً استناداً لأسباب شكلية .

ويكف تحليل الأحكام الفصلية عن أن هناك اتجاهاً للتوسع في تعريف مفهوم وشرط التمييز في البرنامج الحزبي، على أساس أنه مهما تعددت الرؤى والسياسات، فإن من الصعب إيجاد حدود فاصلة يمكن الركون إليها لتأكيد صفة التمايز المطلوبة، وهو الأمر الذي يختلف عن مفهوم لجنة الأحزاب السياسية الصيق، والذي يستوجب التمايز في الخطاب السياسي، وفي مقترحات أو خطط الحزب في كافة القطاعات. ويبدو أن اختلاف موقف القضاء (المحكمة الإدارية العليا الدائرة الأولى - الأحزاب السياسية) - عن موقف لجنة الأحزاب مرجعه عدة أمور تتمثل فيما يلي :

الامر الأول : طبيعة تكوين لجنة الأحزاب السياسية، إذ يغلب عليها الطابع السياسي الخاص، لانها نشأت وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - وتعديلاته وأخرها القرار الجمهوري بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٨١، والتي تتشكل من رئيس مجلس الشورى رئيساً وعضوية وزراء العدل والداخلية، وشئون مجلس الشعب، وأعضاء ثلاثة آخرين من بين الأعضاء السابقين في الهيئات القضائية من غير الحزبيين، ويعينهم رئيس الجمهورية، ولا شك في أن الأعضاء الأربعة بحكم مناصبهم، وانتماءاتهم الحزبية هم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والأعضاء الثلاثة الآخرون يتم اختيارهم بمعرفه رئيس الجمهورية. ومثل هذه التركيبة من الأعضاء تميل إلى تغليب مجموعة المصالح السياسية للصغرة السياسية الحاكمة ولا تجعل - بالتالي - الأطار السياسي للعمل الحزبي شاملاً لكافة القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا نكمن بواقع عدم التصريح لأحزاب ناصرية، أو إسلامية كالأصوليين المسلمين، أو ماركسية، أو اشتراكية ديمقراطية ... الخ .

الأمـر الثاني، إن نصوص قانون الأحزاب باللغة الصرامة والضيق في تحديد شروط العمل السياسي الحزبي الشرعي، مما جعلها قاصرة على عدة أحزاب تكاد تختارها قصداً لجنة شئون الأحزاب .

الأمـر الثالث، إن القضاء المصري، ونظراً لغير القانون، يمارس دوراً خلافاً في دعم التطور الديمقراطي من خلال آليات التفسير القانوني وادواته، وذلك بأبواب النصوص، والتوسع في فهمها وتطبيقها. إن هذه التفسيرات تلعب دوراً ابداعياً في تطور القضاء المصري، وخاصة قضاء مجلس الدولة ذي الوظيفة المتميزة في دعم الحريات العامة في النظام اللاتيني عموماً والفرسي خصوصاً .

الأمـر الرابع، إن تشكيل الأحزاب السياسية الجديد باء على أحكام قضائية تصدر من قضاء مجلس الدولة - المحكمه الادارية العليا الدائرة الأولى احزاب - يكشف عن مشكلة الحدود بين السلطات القائمة الآن في مصر، فشأ الأحزاب السياسية والسماح بشرعية وجودها القانوني وتمثيله السياسي لقوى سياسية واجتماعية معينة، هي من الامور التي تدخل في دائرة العمل التنفيذي الإداري للسلطة التنفيذية في الأساس، ولكن بالنظر إلى القيود المفروضة على حربه تكوين الأحزاب فإن القضاء المصري يلعب دوراً رائداً في دعم التحولات الديمقراطية، من خلال اسباح الشرع على تكوين بعض الأحزاب السياسية، ثم مواقفه في أصابا التعبير والرأى والحق في الأحزاب ... الخ .

(١) التوتر بين السلطات :

شهد العمل القضائي، والسياسي جدالاً واسعاً حول العلاقة بين السلطات، وطبيعة الفصل بينها. إن اشكالية الحدود بين السلطات، ومدى احترام كل سلطة لأعمال واختصاصات السلطة الأخرى، هي واحدة من الإشكاليات الكبرى في تطور النظام السياسي المصري المعاصر. وقد تزايدت هذه الأهمية، مع التحول نحو التعددية السياسية والحزبية على انقاض التنظيم السياسي الواحد. في ضوء ذلك كانت مسألة العلاقة بين السلطات القضائية والتشريعية والتفعية في قلب الجدل السياسي في عام ١٩٩٠، بل إن الصراع بين السلطات أصبح يمثل ظاهرة دستورية وسياسية في الاعوام الأخيرة. وكأنت أبرز صورها الأحكام التي أصدرها القضاء الإداري بعدم شرعية بعض القرارات الإدارية الخاصة بإعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في بعض الدوائر الانتخابية، الأمر الذي ترتب عليه عدم شرعية عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب وعددهم ٧٨ عضواً، وهذه القضية التي امتدت منذ عام ١٩٨٩، وحتى عام ١٩٩٠ كانت أحد محاور التوتر والصراع السياسي والصتوري في النظام السياسي المصري. لقد أدت هذه الأحكام إلى أزمة دستورية تتعلق برغض تنفيذ هذه الأحكام القضائية بدعوى أن المجلس هو سيد قراره، وهو ما أثار مسألة مدى احترام سلطتين دستوريتين للأحكام

القضائية ، غير ان هذه الازمة لم تنحصر ، وظل كل طرف يعد حدود اطروحاته للدستورية والقانونية ، وذلك بصحور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطالان تشكيل المجلس من اساسه ، وبعدم دستورية قانون الانتخابات الذى اجريت الانتخابات فى ظله .

جـ - دور القضاء فى اقرار الحريات العامة :

نعكس الاحكام الصادرة بعدم دستورية بعض القوانين ، نظرا هاما فى المبادئ والقواعد التى تحكم التنظيم القضائى فى مصر ، ونحول المحكمة الدستورية العليا إلى ركن رئيسى وفعال فى تكوين النظام القضائى فى مصر ، وفى ذات الوقت صدرت هذه الاحكام فى قضائيا رفعها نوو الصفة والمصلحة من الافراد المستقلين للطن بعدم دستورية بعض القوانين ، مما تدل عليه هذه المبادرات الحرة من نامى لدور الفرد فى الحياة السياسية فى مصر ، ووجود درجة عالية من تطور الوعي بقضايا الحريات العامة . ان معارضة هذا الدور باداء اهراض سياسية معارضة ، يكشف عر تعميده ، بل وتحاوله لهذه الاحزاب .. ولا شك فى ان ذلك يمثل احدى الحالات الاستثنائية فى دول العالم الثالث التى يعانى القضاء - والعصاة فيها - من غياب الاستقلالة الدستورية بل والضمائم الدستورية والقانونية والواقعية لحصانة القضاء ، وحصانات جماعات العصاة .

ان مبادرات الافراد السياسية أمام القضاء بهدف التغيير السياسى - الاجتماعى من خلال استخدام آلية خاصة ، وهى الدعاوى القضائية ، يفترض ان المظام القانونى والقضائى فى المجتمع قد وصل إلى درجة عالية فى تطوره ، بل ان هذه الإمكانيات تمثل احدى خصائص التطور القانونى والقضائى فى النظم السياسية الغربية ، ومن ثم من الماذر وجود امتله لها فى دول العالم الثالث . كما سلطت الإشارة .

ولا شك فى ان هيئة المفوضين بمجلس الدولة أخذت تلعب دورا ملموسا فى اطار تطوير القضاء الادارى . والقانون الادارى - وخاصة فى القضايا المتعلقة بالحريات العامة ، وفى تحديد ضوابط خضوع السلطة والادارة ، وهو الدور الذى ناطله المشرع بها ، فى اطار التقاليد التاريخية لقضاء مجلس الدولة الفرنسى . يضاف إلى هذا الدور الخلاق الذى تقوم به هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا فى تطوير الفكر الدستورى والقانونى فى مصر ، من خلال البحوث والدراسات الدستورية التى يقوم بها بعض مفوضيه فى الدعاوى التى يتولون بحلها وفحصها . وفى هذا الاطار كانت ابرز الامثلة على هذا الدور البحث فى مسألة دستورية قانون مجلس الشعب ، والواقع ان هذا النزاع الدستورى والقانونى الذى طرح على المحكمة الدستورية العليا يمثل تأكيدا على الدور المتمثل لقضاء المصرى فى مجال التحول

السياسى والديموقراطى فى النظام السياسى المصرى . فضلا عن المساهمة فى تشكيل المجتمع المدني فى مصر . ولا شك فى ان هذه الآلية القضائية الهامة ، مثلت نموذجا رائدا فى الدول النامية . مع التجربة الهندية المتميزة ، على الرغم من اختلاف مصادرها التاريخية وتطبيقاتها وابداعها الخاص - فى اعادة تكيف النظم السياسى واستيعاب مجموعة الضغوط السياسية ، والمجتمعية على نحو سلمى ومتوازن ، يحول دون تحولها إلى الانفجار السياسى ، وعدم الاستقرار .

وسوف نتناول الحكم العام الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا . فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية المقامة من السيد / كمال خالد المحامى (مدع) ومحمد بهاء الدين عبد العليم المحامى (متدخل) ، ووفقا لتحليل ملف الدعوى ، وتطوراتها المختلفة ، يظهر ان الطاعن - والمتدخلين معه - قد حددوا عدة مطاعن فى شرعية القانون من الناحية الدستورية ، وقد قامت الحكومة من خلال هيئة قضائيا الدولة بالرد على دعوى الطاعن - فى مذكرة قدمتها أمام محكمة القضاء الادارى بملحة ٣ / ١٩٨٧ . بعدة دفع منها عدم اختصاص المحكمة والقضاء عموما بنظر الدعوى لان الطلبات المبداء فيها تتعلق باعمال السيادة . ثم رأت الحكومة - ممثلة فى هيئة قضائيا الدولة - ان نعمة دعوا بعدم قبول الدعوى لانقاء صفة المدعى ومصلحته . فضلا عن دفاعها بالموضوعى المنتمى فى نفى عدم المشروعية عن القوانين المطعون فيها .

وقد أوفقت محكمة القضاء الادارى الفصل فى طلب الالغاء وامرت باحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل بين دستورية المانين ٣ فترة اولى ، والخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ .

وقد انتهى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية . الذى أعده المستشار عبد الوهاب عبد الرزاق فى ١٥٦ صفحة - إلى التوصية بالحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بعدم دستورية قانون الانتخاب المذكور والجمول المرافق له ، وذلك فيما تضمنه من الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، ومن تقسيم للدوائر الانتخابية على نحو يهدر المساواة التقريبية بين اصوات الناخبين . وطالبت هيئة المفوضين فى ختام تقريرها المقدم للمحكمة بتصحيح تلك الاخطاء دون تخوف من حدوث أى شلل أو انهيار دستورى ، لانه مهما قيل بشأن عيب دستورى لحق بنص تشريعى فى قانون مجلس الشعب ، فان ذلك لا يؤدى - منطلقا أو قانونا - إلى ان يوصم بعدم الدستورية كل ما منه

كفلة الدولة لجميع المواطنين ممن تتماثل مراكزهم القانونية ، أى ان باتى التنظيم القانونى مطابقا للدستور فى عموم قواعده واحكامه .

التعددية الحزبية والديموقراطية :

رأت المحكمة ان التعديل الدستورى الذى جاءت به المادة الخامسة من الدستور - بعد تعديله فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ - استهدف ان يقوم النظام السياسى المصرى على اساس تعدد الاحزاب السياسية وذلك فى اطار المبادئ والمقومات الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها دستوريا . وذهبت المحكمة فى تحليلها وحيثياتها - إلى ان السيادة الشعبية لا تنفرد لفة دون أخرى ولا تفرض سيطرة لجماعة بدانها على غيرها ، وفى هذا الاطار تكمن قيمة التعددية الحزبية باعتبارها اتجاها دستوريا نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التى لا تمنح الاحزاب السياسية دورا فى العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التى توليها هيئة الناخبين لمرشحين الذين يتنافسون مع غيرهم وفقا لاسس موضوعية لا تحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدھا شكل من أشكال الانتماء سياسيا كان أو غير سياسى ، وعلى ان تتوافر للمواطنين جميعا - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها وبفرد متساو فيما بينهم - فى تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها الهائنة .

وفى هذا الاطار رأت المحكمة ان المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الاحزاب لم تتضمن النص على الزام المواطنين بالانضمام إلى الاحزاب السياسية أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من الدستور بضرورة الانتماء الحزبى مما يخل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن فى الانضمام إليها وفى مباشرة حقوقه السياسية المشاعرا اليها من خلال الاحزاب السياسية أو بعيدا عنها .

وتأسيسا على ما سبق فان مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وهما من المقومات والمبادئ الاساسية المعنية فى هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى اساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز يستند إلى الصفة الحزبية ، إذ يعتبر التمييز فى هذه الحالة قائما على اساس اختلاف الاراء السياسية ، الامر المحظور دستوريا .

وفى هذا المجال رأت المحكمة انه وإن كان للمشرع سلطة تقديرية فى اختيار النظام الانتخابى الا ان سلطته فى هذا الشأن تجد حدها فى عدم الخروج على الضوابط والمبادئ التى نص عليها الدستور وعدم المساس بالحرث والحقوق العامة التى كفلتها نصوصه .

مجلس الشعب خلال الفترة الماضية من قوانين أو ما اتخذه من اجراءات ، ما لم يكن احد هذه القوانين قد خالف نصا فى الدستور أو خرج على مقتضاه .

لقد بذلت هيئة مفوضى الدولة جهدا علميا رفيع المستوى فى الاحاطة باطراف القضية ، ودفاع الخصوم ، وقامت بتحليل كافة الجوانب الدستورية والقانونية ، وطرحت تصورھا العلمى فى قانون الانتخابات ، بما يمثل تطورا هاما فى البحوث والتطبيقات القضائية المصرية ، ولا شك فى ان المحكمة قد استأنست بما ورد فى هذا التقرير الهام فى اصدار حكمها بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٨٦ ، فيما تضمنه من النص على ان يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ، ويكون انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالاقوائم الحزبية .

ويكشف تحليل حيثيات الحكم الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا برئاسة المستشار مدحوح مصطفى حس - عن تفسيرها الدقيق للمنصوص والقواعد الدستورية بما يدعم من الحقوق والحريات العامة ، والمراكز القانونية للأفراد تجاه السلطة العامة فى المجتمع . ان أهم ما جاء به هذا الحكم من مبادئ تتمثل فيما يلى :

(١) حظر التمييز بين المواطنين :

وفى اطار تفسير هذا المبدأ الدستورى الذى جاءت به المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١ والتى حظرت التمييز بين المواطنين فى احوال بينهم (وهى التى يقوم فيها التمييز على اساس من الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة) رأت المحكمة ان هذا الايراد للأسس التى يمكن ان يقوم عليها التمييز بين المواطنين لم يكن على سبيل الحصر لكافة أشكال التمييز المحظورة دستوريا ولكن هناك أشكالا أخرى للتمييز لا تقل فى أهميتها لم تصرح به المادة المذكورة ، على الرغم من خطورة الآثار المترتبة عليها ، ومنها ما ذكرته المحكمة ببراعة وهو التمييز بين المواطنين فى مجال الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور ، وقد طبقت المحكمة الدستورية نظريتها فى أشكال التمييز المناهضة لمبدأ المساواة على حقوق المواطن فى الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة كواجب وطنى . ورأت المحكمة ان الدستور نص على ان ممارسة هذه الحقوق تكون وفقا لنصوص القانون ، ومن ثم يتعين عليه ان يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيمها لتلك الحقوق الا تؤدى إلى مصادرتها أو الانتقاص منها ، والا تنطوى على التمييز المحظور دستوريا أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى

وقامت المحكمة بتطبيق المبادئ الدستورية التي قررتها على القانون ونصومه موضوع النزاع الدستوري - والسياسي - فرأت انه قد خالف الدستور من عدة وجوه تمثل فيما يلي :

الوجه الاول : خص مرشحي القوائم الحزبية في كل دائرة انتخابية بعدد من المقاعد النيابية يصل في بعضها إلى ثلاثة عشر مقعدا بينما حدد نظام الانتخاب الفردي مقعدا واحدا لم يجعله حتى مقصورا على المرشحين المستقلين عن الاحزاب السياسية ، بل تركه مباحا للمنافسة بين هؤلاء المرشحين وغيرهم من اعضاء الاحزاب السياسية ، ومن ثم يكون القانون قد ميز بين فئتين من المواطنين اذ خص المرشحين بالقوائم الحزبية بعدد من المقاعد النيابية تصل في جملتها على مستوى الجمهورية إلى ما يقرب من تسعة اعشار / المقاعد النيابية في مجلس الشعب ، بينما هبط بعدد المقاعد المتاحة للمرشحين المستقلين غير المنتمين للاحزاب سياسية - بفرض فوزها بها - إلى عشر اجمالي المقاعد النيابية وهو الامر الذي ينطوي على تمييز لفة من المرشحين على فئة أخرى تميزا مبنيا على الصفة الحزبية أو عدمها دون مقتضى من طبيعة حق الترشيح أو متطلبات ممارسته مما يتعارض مع الصفة التمثيلية للمجالس النيابية ويخالف صراحة نص المادة ٤٠ من الدستور التي حظرت التمييز بين المواطنين في الحريات والحقوق العامة .

الوجه الثاني : تعارض القانون مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يقتضي ان تكون فرص الفوز في الانتخابات متساوية بين جميع المرشحين بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية .

الوجه الثالث : ان القانون في تحديده لعدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الانتخابية ، وعابر في عدد المقاعد من دائرة إلى أخرى ، أقام هذا التحديد العددي للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على اساس عدد المواطنين حسبما أفصحت عن ذلك المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، ورأت المحكمة ان القانون اذ حدد للمرشحين الفرديين مقعدا واحدا في كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت في عدد المواطنين بها وخص مرشحي القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة ، فاته يكون بذلك قد جعل التفاوت في عدد المواطنين هو الاساس في تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم الحزبية دون ان يكون لذلك أي أثر بالنسبة للمرشحين طبقا لنظام الانتخاب الفردي الذي يتنافس فيه المستقلون مع غيرهم من اعضاء الاحزاب السياسية على مقعد واحد حنده المشرع بطريقة تحكيمية في كل دائرة انتخابية ، ليا كان عدد المواطنين بها مختلفا بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التي تنبئها في

تحديد عدد المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها ، الامر الذي يتضمن بدوره اخلافا بمبدأ المساواة في معالجة الفئتين من المرشحين .

الوجه الرابع : ان القانون عندما جعل المقعد المخصص لنظام الانتخاب الفردي في كل دائرة انتخابية ، مجالا للمنافسة بين المرشحين من اعضاء الاحزاب فانه يكون بذلك قد اتاح لكل من مرشحي الاحزاب السياسية احدى فرصتين للفوز بالمقعد ، احيانا بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية والثانية عن طريق الترشيح للمقعد الفردي ، بينما جاءت الفرصة الوحيدة المتاحة للمرشحين المستقلين ، مقصورة ، يتنافس فيها المرشحون من اعضاء الاحزاب السياسية ، مما ينطوي على التمييز بين الفئتين في الفرص المتاحة للفوز .

وقضت المحكمة بعد ذلك بان انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستورية بالحكم الذي انتهت اليه في الدعوى المماثلة ، ولذا فان مؤدى هذا الحكم هو ان تكوين المجلس المذكور يكون باطلا منذ انتخابه وارذفت المحكمة حكمها بامر هام وهو ان البطلان لا يؤدي إلى وقوع انهيار دستوري ولا يستتبع اسقاط ما افرد المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من اجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، بل تظل تلك القوانين والقرارات والاجراءات قائمة على أصلها من الصحة ، ومن ثم تبقى صحيحة نافذة .

ان المبادئ الدستورية السابقة التي جاء بها حكم المحكمة للدستورية ، والتي اوردهاها . ببعض التفصيل - تمثل نموذجا على التحولات الجديدة التي تجري في اطار القضاء المصري ، والجماعة القضائية من اعادة التوازن بين الفرد ، والقوات الاجتماعية المختلفة ، والسلطة العامة . وفي هذا السياق يمكن وضع الاحكام القضائية الصادرة في اطار المنازعات الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة ، كما يمكن وضع بعض المنازعات الدستورية التي تظمن في بعض القوانين التي خالفت احكامها نصوص الدستور ليا كانت الموضوعات والملاقات التي تنظمها قوانين توظيف الاموال ، والمخدرات .. الخ .

ان هذا الدور لا يقتصر فقط على المحكمة الدستورية العليا ، وانما يشمل الروح الجديدة التي تسري في قضاء مجلس الدولة المصري ، ومحاكمته الادارية العليا ، وبعض احكامها الهامة في مجال الحريات العامة منذ احكامه في المنازعات التي طرحت عليه بعد احداث سبتمبر ١٩٨١ ، وما بعدها . وليضا دور القضاء العادي سواء في القضايا الجنائية أو المدنية . وهي احكام تلعب لبا دورا تعليميا في تنشئة الاجيال القضائية الجديدة .

- مناقشة قوانين الانتخابات بعد حكم المحكمة الدستورية العليا .

فيما يتعلق بدور النادى فى المجال الثقافى والمهنى يمثل هذا الدور ، واحدا من الادوار الهامة التى يلمعها نادى القضاة فى الحياة المهنية للجماعة القضائية ، خاصة وان الندوات المتخصصة والعامة ، التى تطرح فيها قضايا عامة ، أو تمس السلطة القضائية أو غيرها من السلطات العامة تساهم فى تأصيل الموضوعات المطروحة ، وتناول عناصرها المستحدثة بالتحليل المعمق بالنظر إلى طبيعة تكوين القضاة ، وكونهم جزءا من الصفة المثقفة فى البلاد .

وحال العام الماضى اعد النادى مجموعة من الندوات العلمية كان من أبرزها دور القضاة فى المجتمعات الحديثة ، ولتى ركزت على النظم القضائية فى الدول النامية ، ومشكلاتها ، وخاصة فى ظل تذبذب سماتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفى ٢٢ مارس ١٩٩٠ أقام النادى ندوة عن الاستقلال كضمان للسرعة وحقوق الإنسان وخاصة بعد النزاع الذى تم حول تنفيذ حكم محكمة القضاة الإدارى حول صحة عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب .

وفى أثناء أزمة الخليج ، عقد النادى ندوة حولها ، جرى فيها حوار واسع حول السياسة المصرية ودوافعها ، ولا شك فى ان هذه الندوة انطوت على نفي للاذاعات بأن النادى عادة ما يستضيف عناصر من موسمه الثقافى تنفى إلى رجال الفقه من غير الرسميين والمنتمين للمعارضة سواء الحزبية ، أو المستقلين ، وذلك باستضافته لشخصية رسمية ، وتحفل موقعا قريبا من صانع القرار السياسى فى مصر .

لا شك ان هذه الندوات لها دورها الثقافى لاطلاع القضاة على بعض الجوانب التى تمس الدستور ، أو النظام التشريعى والقضائى ومشاكله ، ناهيك عن الأمور العامة ، ويتوالى مع ذلك مشروع مكتبة القضاة الذى يقوم على نشر المراجع الأساسية فى العلوم القانونية وأسعار زهيدة التيسر عمل القضاة من الناحية الفنية والمهنية ، وهى أمور كانت متعذرة فى الماضى ، وتبدو أهمية هذا المشروع فى ظل الارتفاعات الباهظة فى أسعار المؤلفات القانونية المختلفة .

(١) مشروع تعديل النظام الاساسى لنادى القضاة :

لا شك ان النظام الاساسى لنادى القضاة - وهو ثمرة جهاد القضاة من أجل استقلالهم ويجاد قناة للتعبير عن مطالبهم الاساسية - من الأمور التى نهى الجماعة القضائية الآن ، وقد وافق على مشروع تعديل النظام الاساسى مجلس إدارة

د - دور نادى القضاة فى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة :

نادى القضاة واحد من المؤسسات القومية المصرية العريقة منذ انشائه فى ١١ فبراير ١٩٢٩ ، لأسباب عديدة ، منها موقع الجماعة القضائية داخل الصفة المصرية ، ثم دورها البارز فى بناء المؤسسات الحديثة ، وإضفاء المشروعية الثقافية ، والقيمة عليها من خلال تطويع القانون الحديث . بمصادره الغربية . على الواقع الاجتماعى المصرى .

ولا شك فى ان نادى القضاة لعب ادورا عديدة فى مقعته دوره المستمر فى الدفاع عن استقلال القضاة فى الدولة الحديثة . ومن خلال النادى ودوره ، وتفاعلات اعضائه سواء فى المناهضات الانتخابية التى تجرى لاختيار أعضاء مجلس إدارته أو التجديد الذى يشمل بعض اعضائه كل عام ، يمكن متابعة الاتجاهات الاساسية للجماعة القضائية . ونظرا للدور الهام الذى يلعبه نادى القضاة فانه كان موضوعا للصراع عليه ، ودخله من جانب السلطة التنفيذية ، ومن هنا يمكن ملاحظة الاشكال العديدة للتدخل التنفذى فى عمله ، وفى اختيارات القضاة ، بل وصلت الأمور إلى حله وتشكيله فى بعض الأحيان ، بل وإعادة تشكيل الهيئات القضائية مرة ثانية لفصل بعض القضاة المستقلين ذوى التوجهات الليبرالية فى العقيدة الناصرية ، ورغم هذه السلوكيات السياسية تجاه القضاة وادبهم ، الا انه تمكن ومن خلال عناصره المستقلة من مواجهة كافة أشكال التدخل ، عبر ميراث من التقاليد التى تحاول النأى بالنادى عن التدخل الحكومى أيا كان ، وسواء من خلال سياسة الترهيب أو الترغيب .

وقد شهدت العقود الأخيرة أشكالا متعددة من الحوار أو المواجهة بين النادى كممثل شرعى لجماعة القضاة ، وبين السلطة التنفيذية فى قضايا الحريات العامة ، واستقلال القضاة ، وكثيرا ما حدث خلط فى الخطاب السياسى بين دفاع النادى عن قضايا الفصل بين السلطات ، والدفاع عن الحقوق والحريات العامة للأفراد ، وبين ما يسمى بالدور السياسى للقضاة ، وهو الامر الذى رخصه أغلب القضاة ، والحركة السياسية المستقلة والمعارضة فى مصر ، وفصلناه فى تقرير العام الماضى .

وفى إطار النادى خلال العام المنصرم يمكننا رصد عدة ادوار هامة فيما يلى :

- دور النادى المهنى من خلال ندواته الثقافية .
- اعداد مشروع تعديل السلطة القضائية وإقرار التعديلات المقترحة للنظام الاساسى للنادى .

التأدي بجلسته المقررة بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ وكان
لهذه الأساس من مشروع التعديل هو تلافى عمليات
تدخل الإدارة في شئون القضاء والتي حدثت في عام ١٩٦٣
بحل مجلس إدارة النادي وتشكيله من أعضاء بحكم مناصبهم
موجب القانونين رقمي ٧٤، ٧٦ لسنة ١٩٦٩ بصد
ما عرف بمنحبة القضاء وصدور القرار الجمهوري رقم ٨٤
لسنة ١٩٦٩ الذي حل مجلس إدارة النادي للمرة الثانية
وشكل مجلساً من الأعضاء بحكم مناصبهم .

وجدير بالذكر هنا ، انه في إطار العلاقات التي شابهها
التوتر بين النادي وبين جهة الإدارة ممثلة في وزارة الشئون
الاجتماعية قام المستشار جمال المرصفاوى رئيس محكمة
النقض السابق ، حين عين حارساً قضائياً لدعوة الجمعية
المعمومة للنادي في عام ١٩٧٥ . بمنع مندوب وزارة
الشئون الاجتماعية من الاطلاع على أوراق النادي
وسجلاته ، على أساس ان نادي القضاء لا يخضع لما تخضع
له الجمعيات الأخرى .

وقد نص مشروع التعديل عى ضرورة ان يكون من بين
الإعضاء الخمسة المنتخبين لمجلس إدارة النادي من بين
الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية ولحد على الأقل من
القضاة ، على سبيل الوجوب ، ويمكن ان يزداد العدد ،
وذلك انفاً مع التحولات في تركيبيه جماعة القضاء ، وازدياد
سبة القضاء وكلاء النيابة إلى ٥١٪ كما حدثها البعض .

(٢) مشروع تعديل قانون السلطة القضائية :

ويمثل هذا المشروع حصيلة جهد النادي ، وكبار رجال
القضاء من أجل صياغة قانون جديد للسلطة القضائية ، وقد
وافق عليه مجلس إدارة النادي بجلسته ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ ،
وأهمية هذا المشروع تكمن في انه يمثل تصور القضاء
وإدراكهم لمفهوم السلطة القضائية المستقلة ، وحدوده . وقد
شملت التعديلات التي اقترحها القانون نقاطاً كثيرة في
مفئمتنا : التذب لرئاسة المحاكم ، وتخصص القضاء ،
والعاء تبعية النيابة لوزير العدل ، وتشكيل مجلس القضاء
الأعلى ، والموازنة المستقلة للقضاء .

(٣) دور القضاء في الاشراف على الانتخابات العامة :

أثارت قضية الاشراف القضائى على العمليات الانتخابية
حدلاً واسعاً في الحياة السياسية المصرية من قبل رجال الفقه
السنورى ، والقضاء ، ورجال السياسة وكان مدار الحوار
هو وضع القضاء الاشرافى في اجراء الانتخابات
والاستفتاءات العامة ، وان التجارب المختلفة أثبتت ان
الانتخابات النيابية تجرى دونما ضمانات اساسية ، وخاصة
في الدوائر الريفية الامر الذى ادى - ولا يزال - إلى تدخل

جهة الادارة المحلية ، مع الشرطة في التأثير على مسار
العمليات الانتخابية ، وفرض الاصوات ، وإعلان النتائج
النهائية ، وهو الامر الذى يجعل للسلطة التنفيذية اليد العليا
في تحديد العناصر التي تدخل إلى البرلمان من بين
المرشحين ، ومن قان الاشراف القضائى بحسبانه احدى
ضمانات اجراء الانتخابات العامة ، لا يزال صورياً ،
واشرافياً لأن اللجان الانتخابية المختلفة وتشكيلها ، ومساو
عملها تخضع للسلطة التنفيذية ، وجهة الادارة .

ونظراً للدعاوى التي رفعت ببطلان الانتخابات في دوائر
عديدة ، فضلاً عن الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية
العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب ، وبطلان
تشكيل المجلس السابق ، فقد كان هذا الموضوع ، واحداً من
أهم القضايا التي طرحت على قائمة اهتمامات الجماعة
القضائية في مصر من خلال الجمعية المعمومة لنادى القضاء
العام - بالقاهرة - ونادى القضاء بالاسكندرية ، وكان هذا
الأخير في طلعة من طرحوا هذا الامر في جمعياتهم
المعمومة المتعاقبة منذ فترة .

وقد اعد النادي مذكرة بنصوص اساسية وأهبة لتعديل
قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقانونى مجلسي
الشعب والشورى ، وتضمنت هذه المذكرة في تمهيدها
موجبات ما ورد فيها من تعديلات وتعحورت حول ما يلي :

- ان مسألة الاشراف على الانتخابات العامة نظمها
الدستور في شكل مبدأ عام ورد في المادة ٨٨ منه ، وتمثلت
في « ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة
قضائية » .

- ان القضاء استقر في تحديد معنى الاشراف على انه
، بمعنى نوافر الرقابة بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من
صمان صحة الاجراء وسلامة نتيجته ، وهو الامر الذى
يستوجب على سبيل الحكم ان تتم عملية الاقتراع تحت
اشراف حقيقي ورقابة فعلية وجادة من جانب رجال الهيئات
القضائية .

- على الرغم من التحديد السابق لمعنى الاشراف الا ان
قانون مباشرة الحقوق السياسية - والذى صدر عام ١٩٥٦ -
في ظروف سياسية واجتماعية مغايرة ، لم يزل يسند
الاشراف على عملية الاقتراع إلى اللجان الفرعية التي
يرأسها موظفون بالحكومة والقطاع العام ومن ثم لم يتقيد بما
يوجب لمتنور ١٩٧٦ ، من ضرورة اسناد رئاسة تلك اللجان
إلى اعضاء الهيئات القضائية ، ومن ثم يكون هذا القانون
مخالفاً للدستور .

- إن القضاء يستحيل عليهم مباشرة أية رقابة فعلية جادة
على اللجان الفرعية التابعة لهم ، والتي قد يجاوز عددها مائة

استيعاب مشاكل الصراع بين السلطات التي تنشأ لاسباب سياسية ، أو لمشاكل التشريع ، وسوء صياغته وضبطه ، وانحيازات قواعده لخدمة مصالح سياسية ، واجتماعية محددة ربما لا تتلائم مع حمن التشريع ، أو مقتضيات التطور السياسى - الاجتماعى السلمى .

ولا شك فى ان تحليل خريطة الملوك القضائى التى عرضنا لابرز جوانبها ومكوناتها فى هذا التقرير تكشف عن تنامى دور جماعة القضاة ، ومؤسساتهم وتطور الوعي القضائى نحو استقلال السلطة القضائية ، وحصانات القضاة لتحقيق استقرار العلاقات القانونية - الاجتماعية والسياسية فى اطار مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها فى الاطار الدستورى ، لخدمة الصالح العام .

لجنة جبرى أمامها الاقتراع فى وقت واحد ، مما يضطر معه رجال القضاء ومن خلال جمعياتهم العمومية إلى دفع هذا الاشراف بالصورية والالاح على اجتنابه ، وذلك لما ينسب لكل انتخابات من عبث يمس الثقة العامة فيهم .

ونظرا لهذه الدوافع والاسباب طرح النادى فى مذكرته بعض التعديلات التى تعلقت بمراكز الاقتراع واللجان العامة ، واثبات حضور الناخب وضبط جداول الانتخابات ، وتشكيل اللجان الرئيسية ، وتحديد جهة الاشراف على القضاة .. الخ .

ولا شك فى ان الاقتراحات التى جاءت بها مذكرة نادى القضاة هى من الأهمية بمكان ، خاصة وأنها جاءت فى اطار ما يخصهم كسلطة قضائية ، ولم تعد ذلك إلى النطاقات التى تهم السلطة التنفيذية ، كما ان المقصد من ورائها هو

ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية

وفي ضوء هاتين الصفتين ، فإن إشكالية دراسة الحزب الوطني تتمثل دائما في كيفية دراسة حزب الدولة المنمذج وطيفها وأيديولوجيا ونخبها فيها بدون الانزلاق إلى دراسة الدولة نفسها ؟ خاصة في ضوء ما يعرف عن الحزب من هلامية التنظيم وعدم وظيفة هذا التنظيم كآلية من الآليات الرئيسية أو الثانوية في صنع سياسة الدولة أو صياغة التفاعلات الرئيسية للسياسة والمجتمع . ونكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ضوء الافتراض بأن مستقبل التطور الديمقراطي في مصر يعتمد في جانب هام منه على مدى فاعلية الحزب الوطني الديمقراطي كحزب يمارس مهام ووظائف حزبية وليس كإداة من أدوات التسلط السياسي .

وسوف يدرس هذا القسم الحزب الوطني الديمقراطي في ضوء قدرته على توفير الدعم السياسي للدولة ومدى فاعلية هذا الدعم خلال عام ١٩٩٠ من ناحية ، وفي ضوء إمكاناته التنظيمية للتحويل إلى حزب يمارس وظائف حزبية وليس مجرد أداة للسلطة من ناحية أخرى .

أن القدرة على الدعم السياسي للدولة ترتبط بوظائف ثلاث : التفصيل الفنى لخطط الدولة ، التمضيد البرلماني للحكومة ، ولتحشد الجماهير في الالتزامات والانتخابات .

بالنسبة للوظيفة الأولى . وهي التي تمارسها أساسا اللجان النوعية بالحزب كجان موازية في التخصص للوزارات . اتصف أداء الحزب الوطني بشأنها بنشاط كبير وتأثير أقل على سياسات الدولة ، فطنة الشؤون الاقتصادية ركزت جانباً كبيراً من اجتماعاتها خلال العام لمناقشة قضايا قانون الضريبة على المبيعات وتطوير القطاع العام وما يستلزمه إطلاق عملية التصدير ، أما لجنة الصحة فناقشت مشروع زراعة الاعضاء في مصر بالإضافة لبحث سبل التوسع في صناعة الدواء . وطالبت لجنة التموين بتنشيط صادرات بعض المحاصيل للزراعة من خلال التوسع في زراعتها ونرشيد عملية الدعم . ولجرت لجنة السكان وتنظيم الأسرة

استمرارا للمنطق الذي حكم تقسيم القوى السياسية في مصر في التقرير السابق ، والذي استهدف تجاوز المعايير الشكلية ، وبإثارة الاتجاهات الأساسية لها ، فإن هذا التقرير يستمر في معالجة تلك القوى تحت نفس العناوين الاربعة السابقة ، أي : الحزب الوطني الديمقراطي . والوفد والقوى النخبوية . والتعالمات والقوى الإسلامية . ثم التجمع وقوى اليسار . وكما سبق الإيضاح ، فإن مناهة تلك التقسيم ليس هو الشرعية أو اللاشرعية ، وإنما الهوية السياسية والأيدولوجية والمصالح التي تعبر عنها القوى المختلفة .

١ . الحزب الوطني الديمقراطي

يتصف الحزب الوطني الديمقراطي بصفتين تجعله مختلفا عن باقي الأحزاب السياسية في مصر :

أ . أنه حزب الدولة ، الذي انشأه بفرض تأمين قوات اتصال سياسية بين الدولة والمجتمع . كما أن هذا الحزب هو الوريث التنظيمي للكثير من الأدوات والهيكل والتقاليد التنظيمية لأحزاب الدولة المصرية منذ ١٩٥٢ ، كما أن نخبته الحاكمة هي نخبة الدولة التنفيذية والأمنية ، وخطابه الأيدولوجي هو خطاب الدولة الرسمي . ومهمة الحزب الوطني هي تأكيد الدعم السياسي للدولة عند حاجة الدولة لهذا الدعم .

ب . أنه حزب لا يتميز بأيدولوجية محددة مثل احزاب اليسار أو اليمين أو الإسلامية . فأيدولوجية هذا الحزب لا تخرج عن كونها مجموعة من المفاهيم العامة التي لم تتغير منذ إنشائه في عام ١٩٧٨ والتي يتغير مضمونها ويتكيف مع تغير توجهات ومواقف الدولة . والحزب الوطني لا يعرف بين الأحزاب والنخبين بمواقف أو دعاوى أيدولوجية معينة ومتميزة ، والمفاهيم الثلاثة الرسمية للحزب أي : الديمقراطية والاستقرار والتنمية هي مفاهيم عامة ليس لها مضمون ثابت ولا يمان حزب في مصر اختلافه معها .

ومن انتهاز الدولة منهج الإصلاح الاقتصادي الرأسمالي الذي يحظم من نسبة البطالة خلال المراحل الأولى من الإصلاح . وكان الحزب قد عقد مؤتمره في العام الماضي ١٩٨٩ حول قضية البطالة . وبصفة عامة جاءت معظم التقارير من امانات المحافظات لتؤكد على أهمية دور القطاع الخاص المحلي ومشروعات المحليات في حل هذه المشكلة .

(د) تحرير الاقتصاد المصري ، في هذا الإطار اجتمع رؤساء لجان الحزب برئاسة الامين العام ، وأسر الاجتماع عن تصور للخطوط المريضة التي تحكم تقييم موقف عناصر الانتاج والنواحي التشريعية اللازمة لتنفيذ تحرير الاقتصاد . كما يتضمن التصور اوضاع الشركات القائمة ومدى التغيير المطلوب لتحريرها وتحديد العلاقة بينها وبين البنوك القائمة ودور البنوك في مرحلة التحرير .

ومن الواضح أن الحزب يمارس هذه الوظيفة في التفصيل الفني لخطط وسياسات الدولة كجزء لا يتجزأ من الدولة ، واسلوب ممارسته لهذه الوظيفة ينطوي على تقدير عال للقيود التي تواجه الدولة ، أكثر مما ينطوي على ربط لهذه السياسات بالمطالب والقوى المجتمعية . وغير واضح بشكل حاسم من المادة المتوفرة أن الحزب يضبط بشكل منظم على الحكومة من أجل مصالح فئات اجتماعية معينة . كما أن الغالب هو أن نفوذ العرب يظهر بشكل أكثر جلاء في مرحلة تنفيذ القرارات ، من خلال إثارة القيود التي قد تعترض التنفيذ . فضلاً عن أن الحزب لا يتحرك على المستوى القومي خارج إطار ما تعرضه الدولة وتقرره من قضايا وتوفره من امكانيات .

بالنسبة للوظيفة الثانية وهي المتعلقة بالتعاضد البرلماني للحكومة فمن تحليل نشاطه البرلماني خلال عام ١٩٩٠ (الذي يمثل جزءاً كبيراً من الفصل التشريعي الذي بدأ في ١١ / ١٩٨٩) وانتهى في ٣ / ٥ / ١٩٩٠) نجد أن الحزب لم يقدم استجواباً واحداً أو طرحاً للثقة في وزير ، وإنما اقتصر دوره على تقديم الأسئلة .

في إطار مناقشة تقرير اللجنة الخاصة عن بيان الحكومة تحدثت ١٦٦ من أصل ٢١٨ يمثلون نواب الحزب أي ما يقرب إلى ٧٤ في المائة من نواب الحزب . ورغم هذه النسبة المالية إلا أننا نلاحظ أن جملة المتحدثين من الأغلبية والمعارضة أقل من ٥٠ في المائة من نواب المجلس ككل ، وهو ما يمكن أرجاعه إلى أن المعارضة مارست الرد على بيان الحكومة من خلال مخدتها البرلماني ، في حين تعود زيادة عدد المقيمين من الحزب الوطني إلى شعور الفردية في الممارسة البرلمانية بين نواب الحزب بالبرلمان ، وهذا بدوره يجد تفسيره في ضعف الانتماء التنظيمي لأعضاء

مناقشات حول وضع ميزانية تنظيم الأسرة ضمن موازنة الدولة وكفاءة هذه الميزانية في تحقيق أهداف الدولة الرامية إلى خفض معدلات النمو السكاني حتى عام ٢٠٠١ ورفع معدلات ممارسة تنظيم الأسرة لتصل إلى ٦٠ في المائة خلال نفس المدة ، مع وضع خطط متكاملة لرعاية الاطفال ورفع مكانة المرأة واعداد وتنمية الشباب . وسعت لجنة القوى البشرية إلى وضع تصور حول الإطار العام للبرنامج الحزبي يركز على أهمية الانتاج الداخلي واقتراح برنامج لتطوير الإدارة كركيزة للتنمية الاقتصادية وتعميق الديمقراطية وحماية حقوق الائتمان ، إلى جانب المطالبة بتوفير الطيبات للعمل في مراكز تنظيم الأسرة بالمناطق النائية وأعطاه المجلس القومي للسكان حق الرقابة على الأجهزة القائمة على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة . أما لجنة النقل والمواصلات فقد ناقشت عدداً من المسائل مثل مستقبل تجارة الحاويات في الموانئ المصرية والمطالبة بادراج تنفيذ المرحلة الثانية من مترو الانفاق ضمن الخطة الخمسية التي ستبدأ عام ١٩٩٢ ، بالإضافة لمناقشتها تجربة قطاع السكك الحديدية في ترشيد العمالة والتدريب التحويلي ومدى إمكانية تطبيقها على قطاعات ومشروعات أخرى . كما شكل مشروع تطوير هضبة الأهرام جانباً هاماً من مناقشات اللجنة الثقافية بالإضافة لموضوع سبل حل مشاكل السينما المصرية . وأخيراً عملت أمانة الحريين على وضع اقتراحات بتسييرات مالية وضريبية لصناع الأثاث . هذا علماً بأن الأمانة قد رفعت تقريراً لرئيس الجمهورية تطالب فيه بإنشاء أمانة عامة للتعاون تنبع رئيس الوزراء أو أحد نوابه لتكون مسئولة عن جميع الأنشطة التعاونية أسوة بما نم في مجال الاستثمار .

وكان الحزب الوطني بليجته الفنية قد ناقش هذه المسائل في إطار توجيهات أعطاهما رئيس الحزب أي رئيس الجمهورية بالانتماء بأربح قضايا باعتبارها قضايا العمل الوطني :

(أ) تقديم المزيد من الخدمات الجماهيرية ، وقد جاءت معظم التقارير من امانات المحافظات تدعو إلى عقد اجتماعات ربع سنوية لتقييم العمل الحزبي في مواجهة مشكلات الجماهير على أن ترفع بهذا الشأن تقارير لرئيس الحزب .

(ب) مواجهة التطرف الديني ، وفي هذا الإطار نشط الحزب بالتعاون مع وزارة الاوقاف ووزارات أخرى المعنية لتعد مؤتمرات وندوات للشباب سعياً وراء تعميق الفسط الديني المعتدل .

(ج) إيجاد رؤية جديدة لقضية البطالة ، وتتبع أهمية هذه المسألة من اعتقاد الدولة أن قضية التطرف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانتشار البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين منهم ،

ما يمارسها في ضوء أولوية حاجات الحكومة والدولة .

بالنسبة للوظيفة الثالثة والخاصة بالحشد الجماهيري في الأزمات والانتخابات مثلت انتخابات مجلس الشعب والتي جرت على أساس الانتخاب الفردي بشكل كامل مجالا هاما للنشاط الجماهيري الحزب خلال العام . في هذا الصدد لعبت هيئة مكتب الأمانة العلمية بالحزب دورا هاما في تحديد أسماء المرشحين في مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية . وقد ضمت قائمة الحزب عناصر جديدة لم ترشح من قبل وصلت نسبها إلى ما يقرب من ٥٥ في المائة . وقد اتسمت هذه الترشيحات بعدة سمات اثارت أكثر من علامة استفهام وخاصة بشأن تقليص تمثيل المرأة والأقليات بين مرشحي الحزب ، وهو ما علته قادة الحزب بضراوة المعركة الانتخابية الفردية . ويبدو أن مكتب الأمانة العلمية للحزب قد أهدر العديد من اقتراحات المحافظين وبعض أجهزة الدولة السبائية بترشيح أفراد معينين أو الاعتراض على أفراد بعضهم ، الأمر الذي أدى إلى انشقاق العديد من أعضاء الحزب بترشيح نضهم خارج قائمة الحزب .

وقد شهدت الحملة الانتخابية نوعين من الدعاية اهداهما مركزية وتستند على تحرك الحزب في دعم مرشحيه في كافة دوائر الجمهورية من خلال عقد اللقاءات والمؤتمرات ومشاركة رئيس الوزراء والوزراء ، والثانية قام بها المرشح نفس . بالنسبة للنوع الاول أي المركزي ، استفاد الحزب كثيرا من الحكومة سواء من خلال ما تسبب عليه من موارد أو ما تقوم به من أعمال . وقد اتسمت الدعاية المركزية بعدم مشاركة رئيس الجمهورية لأول مرة منذ عام ١٩٨١ رغم كونه رئيسا للحزب ، كما لم يحتل الهجوم على أحزاب المعارضة مساحة كبيرة في دعاية الحزب كما كالم في الانتخابات الماضية . وربما يرجع ضعف الهجوم على المعارضة لقيام التحالف الاسلامي والوفد بمقاطعة الانتخابات . أما النوع الثاني ، فقد استفاد كثيرا من طيبة المرشحين حيث أصر الحزب على ترشيح الافراد القادرين على تمويل المعركة الانتخابية . أما بالنسبة للوزراء المرشحين فيبدو انهم استفادوا كثيرا مما لديهم من سلطات حكومية في بناء جماهيريتهم داخل دوائرهم . ووضح من الدعاية أن مرشحي الحزب وربما لأول مرة لا يتمتعون بتأييد من كافة أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الحكم المحلي . فقد سجلت الأبحاث قيام بعض المحافظين بالدعاية لمرشحين مستقلين وضد مرشحي الحزب الوطني .

وعموما جاءت النتائج الرسمية للانتخابات مخيبة لآمال الحزب الوطني ، فقد فاز الحزب وحصل على ٢٥٢ مقعدا بنسبة ٥٧ في المائة من المرشحين الرسميين لمقاعد مجلس الشعب . ويعتبر ذلك تراجعا شديدا عن نسبة

الحزب . فعنصرية الحزب الوطني وخاصة العضوية البرلمانية هي عملية تبادل بين جماهيرية العضو في محله الانتخابي وما تولده من فوائد مرتبطة بالاستقرار السياسي لصالح الدولة وبين ما يحصل عليه هذا العضو من فوائد ومنافع سواء لدائرته الانتخابية أو لنفسه والمقربين إليه . وهذا التبادل هو الذي يفسر الاتجاه القائل بين أعضاء الحزب لاثارة قضايا محلية عند مناقشة مشروع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموازنة الدولة .

في الاجراءات التشريعية لم يقدم نواب الحزب الوطني بأي اقتراحات بقوانين وهو ما يمكن ارجاعه إلى الصعوبات السية التي تواجه هذه المقترحات داخل المجلس وربما إلى أنراك النواب أن هذا النشاط هو من اختصاص الحكومة فقط وبالتالي عدم رغبتهم بان يقوموا بالنشاط قد نودى إلى اخراج الحكومة .

وجاءت مناقشة تقارير اللجان المتخصصة والمشتركة خلال العام لتسجل أقل نشاط لأعضاء الحزب الوطني في ابداء الرأي ، ويرجع ذلك أما لعدم الاهتمام أو للاعتقاد بان ذلك يعكس توجهات الحكومة وبالتالي لايجب التعمق في مناقشتها .

وبالنسبة لوسائل واجراءات الرقابة لم يستفد نواب الحزب الوطني سوى أبسط أنواعها إلا وهي الأسئلة ، حيث تضمنوا ٩١ سؤالاً ، كان نصيب وزير الثقافة منها ١٨ والمواصلات ١٧ والموارد المائية ١٦ والاسكان ١٥ والكهرباء ١١ والتعليم ٩ والقوى العاملة ٥ ، وأغلب موضوعات هذه الأسئلة كانت متصلة بموضوعات رأى عام .

وقد أثبت أعضاء الحزب الوطني أنهم أغلبية طبيعية ، حيث لم يشهد عام ١٩٩٠ صعوبة من جانب الحكومة في الحصول على الأغلبية عند الحاجة إليها ، بل امتد ذلك إلى قيام أعضاء الحزب بالهجوم على المعارضة ورموزها عن قيامها بتقديم استجوابات أو طلبات إحاطة للوزراء .

ولدى محاولة تنظيم نشاط الحزب بخصوص هذه الوظيفة ، يبدو أن الحزب لا يترك كافة أبعاده ، فهذه الوظيفة كما تمارس في برلمانات البلدان المتقدمة ديمقراطيا لا تنحصر فيها الحزب الحاكم على مجرد توفير الأغلبية اللازمة للحكومة عند الحاجة إليها رغم أهمية ذلك ، وإنما يمتد نشاط الحزب إلى القيام بالضغط البرلماني على الحكومة للاستجابة لمطالب قد يراها أعضاء الحزب هامة . كما أنه توجد مداولات مستمرة بين قيادات الحزب البرلمانية والحكومة بقصد توفير الظروف المناسبة للتأثير على الرأي العام لصالح الحكومة . غير أن الحزب الوطني لا يمارس هذه الوظيفة في ضوء أولوية اعتبارات الرأي العام ، بقدر

٧٥ في المائة التي فاز بها الحزب خلال الانتخابات الماضية ١٩٨٧ . هذا فضلا على خسارة ستة من أعضاء الحزب بالمحافظات للانتخابات . ومن ضمن ٧٨٩ من أعضاء الحزب الذين رشحوا انفسهم خارج قائمة الحزب نجح ٩٥ مرشحاً . واستطاع الحزب قبل انعقاد الجلسة الافتتاحية للبرلمان أن يوقع الكثير من أعضائه الناجحين كيمستقلين بالانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب ، الأمر الذي اتاح له رفع نسبة تمثيله بالبرلمان إلى حوالي ٨٠ في المائة وبالتالي ضمان النسبة اللازمة لاعادة ترشيح رئيس الجمهورية وتوضيحه في اصدار قوانين خاصة بالامن القومي والانتاج الحربى .

أما بشأن الازمات والحشد الجماهيرى لها ، فقد جاءت أزمة احتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس خيبر اختيار لقدرات الحزب الوطنى على الحشد . وخاصة ما ارتبط بهذه الازمة من مشاكل متصلة بالمصريين العائدين وأعادة تسكينهم فى وظائفهم . ويبدو من العادة المنوفرة أن الحزب لم يبق بأى حشد جماهيرى فى اطار أزمة الخليج ، وربما يرجع ذلك إلى ما توافقت عليه نخبة الحزب من اعتبار قضايا السياسة الخارجية من اختصاص رئيس الجمهورية فقط . ومما دعم هذا الاعتقاد قيام نخبة رئاسة الجمهورية من معاونى الرئيس بالحديث إلى الشعب حول الازمة والموقف المصرى فيها .

وفى اطار تقييم نشاط الحزب بخصوص هذه الوظيفة ، يبدو أن مجال الحشد الجماهيرى يمثل أضعف ممارسات الحزب ، فالانتخابات وأزمة الخليج أوضحت بجلاء هذا الضعف . وربما يجد ذلك تفسيره فى طبيعة عضوية الحزب من حيث عدم اعتمادها على أية شروط خاصة سواء ايدىولوجية أو اجتماعية وفى اعتماده على الدولة فى مجال الخطاب السياسى حيث لا يوجد للحزب خطاب سياسى منفصل أو مختلف عن خطاب الدولة . وهذا الضعف يعكس أزمة الحزب الوطنى . فهو حزب يعيش فى بيئة سياسية حزبية وتتمس بالعديد فى الوقت الذى لايزال يحمل فيه بعض سمات الحزب الواحد الجماهيرى المعبر عن دولة الرفاهية الاجتماعية والنشط الميامى . وهذا التناقض بين بنائه وبيئته هو السبب الكبير وراء التدهور الشديد للحزب فى أداء وظيفة الحشد الجماهيرى .

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى خلال عام ١٩٩٠ يزداد فى المعز عن التواجد كحزب سياسى حقيقى يمارس الحكم . كما أن عدم القدرة على تطوير الحزب الوطنى إلى حزب ديمقراطى وإلى حزب حاكم بدلا من كونه تنظيميا سياسيا جماهيريا وحزبا للدولة والحكومة يهدد بتدهور الحياة الديمقراطية بمصر . وبعبارة أخرى فان تدهور الحزب الوطنى مع عدم تطويره واستمرار احتكاره لأجهزة الاتصال

الشعبى لايعنى عمليا إلا تهديدا لاستقرار الدولة ذاتها فالدولة المستقرة فى المجتمع الديمقراطى لايد أن تقوم على حزب حقيقى قادر على ممارسة وظائف الحزب ووظائف السلطة . والحزب الوطنى كما أتضح خلال هذا العام غير قادر على أداء وظائف الحزب ولايمارس وظائف السلطة . وربما تمكن انتخابات برلمان ١٩٩٠ بدايات نوعى بين نخبة الحزب الوطنى بالحاجة إلى الاستقلال النسبى عن الدولة . وهذه البدايات تمثلت فى قيامها باعداد اقتراحات أجهزة الدولة المختلفة بشأن الترشيح للبرلمان ، كما ظهرت فى عزوف رئيس الجمهورية عن المشاركة فى الانتخابات . أن تطوير الحزب الوطنى هو ضرورة لتطور الديمقراطية فى مصر .

٢ - حزب الوفد والقوى الليبرالية ١٩٩٠

تمخضت مواقف وممارسات حزب الوفد عام ١٩٩٠ عن التأكيد بقوة على توجهه الليبرالى ازاء القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة ، حيث شهد ذلك العام انتقال الحزب إلى طور جديد فى ادائه السياسى وعلاقته بالنظام القائم . وكانت الانتخابات التشريعية التى اجريت فى نوفمبر ومقاطعة الوفد لها احتجاجا على عدم توافر ضمانات حرية العملية الانتخابية علامة فارقة فى هذا المجال . وقد أكد الحزب من خلال المقاطعة والتطورات التى أدت إليها على أصراره على الاصلاح السياسى الشامل وتغيير الدستور بما يكفل توازن السلطات ويؤدى إلى النهاية إلى قيام ، ديمقراطية حقيقية تعبر عن الشعب وتمثله تمثيلا صحيحا ، بما فى ذلك القبول بامكانية تبادل السلطة بين القوى السياسية المختلفة وليس قصرها على حزب واحد فقط هو الحزب الوطنى الحاكم وهى القضية الأولى فى اهتمامات الوفد لهذا العام ، كما عبر الوفد بحسم عن مناصرته للديمقراطية والشرعية وسيادة القانون ورفضه لانظمة الديكتاتورية من خلال موقفه القاطع من الغزو العراقى للكويت .

وعلى الصعيد الاقتصادى طالب الوفد بالاسراع فى عملية تحرير الاقتصاد المصرى واعطاء الفرصة للتقاطع الخاص للاستثمار وبيع الشركات الخاسرة فى القطاع العام . وأن كان الحزب قد أكد على أن الاصلاح السياسى هو الشرط الاساسى والضرورى لاجراء أى اصلاح على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى .

سوف ينقسم الحديث عن تطور الوفد وانشطته عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة اجزاء : الجزء الأول عن التطور التنظيمى ، والثانى عن النشاط الحزبى (الجماهيرى والبرلمانى) فضلا عن علاقات الحزب مع الاحزاب

الأخرى من ناحية ، ومع الحكومة من ناحية أخرى ،
أما الجزء الثالث فيتركز على الخطاب السياسي للحزب ،
خاصة من خلال صحيفته .

أ - التطور التنظيمي :

لأنك أن أهم التطورات التنظيمية التي شهدتها حزب
الوفد عام ١٩٩٠ كانت هي قيام الحزب بفصل ٤٣ من
أعضائه من كافة التشكيلات ، وذلك لمخالفتهم قرار الحزب
بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب . وكان من بين
المفصولين ١١ عضوا كانوا ضمن الهيئة البرلمانية للوفد في
المجلس المنحل ، كما كان من بينهم اثنان من أعضاء الهيئة
العليا هما علوى حافظ ، ومنى مكرم عبيد ، وقد قررت
الهيئة العليا للوفد في اجتماعها في ١٣ ديسمبر بعد انتهاء
الانتخابات ضم كلا من طاهر حزين ، وكمال الطويل إلى
عضويتها ، وذلك تطبيقاً لاحكام لائحة النظام الداخلي التي
تقضى بأنه إذا خلا مكان عضو من أعضاء الهيئة العليا حل
محل من حاز أكثر الأصوات في آخر انتخابات للهيئة العليا
ليكمل المدة الباقية للعضوية الشاغرة .

أما المستويات التنظيمية الأخرى في الحزب فقد
شهدت بعض التغيرات والتميينات سواء على مستوى اللجان
العامة للوفد في المحافظات مثال لجان الوفد في الذهلية
وأسوان وكفر الشيخ ، أو بعض اللجان الفرعية ، وكانت
السمة البارزة لهذه التغييرات هي صدور معظمها بقرارات
من رئيس الحزب ، ورغم أن النظام الداخلي ينص على
جواز هذا التصرف في حالة تعذر إجراء انتخابات إلا أن
ذلك يشير من الناحية الأخرى إلى عدم استقرار الديمقراطية
كممارسة راسخة في البناء الداخلي لحزب الوفد .

وقد عقدت الهيئة العليا اجتماعات شهرية منتظمة
تقريباً ، كما عقد رئيس الحزب عدة اجتماعات مع رؤساء
اللجان العامة للوفد بالمحافظات كان يحضرها عدد من
قيادات الحزب ويتم فيها مناقشة القضايا الداخلية والخارجية
المطروحة على الساحة وموقف الحزب منها ، وكان الحزب
قد قرر عقد هذه الاجتماعات شهرياً ، كما تعامل حزب الوفد
مع أعضائه ممن صدر لصالحهم حكم المحكمة الإدارية العليا
في ٢٠ مارس بصحة عضويتهم في مجلس الشعب
باعتبارهم نواباً شرعيين يحضرون الاجتماعات التي تعقدتها
الهيئة البرلمانية للحزب ، وعلى هذا الأساس حضر هؤلاء
الاجتماع الذي عقده رئيس الحزب للتشاور مع الهيئة
البرلمانية الوفدية قبيل اتخاذ القرار بمقاطعة الانتخابات .

ومن خلال ما نشر بصحيفة الوفد بدا أن أكثر اللجان
النوعية نشاطاً هذا العام كانت للجنة الطبية ، كما كانت لجان
المحافظات الأكثر نشاطاً هي لجان الوجه البحري والقناة ،

وأن كانت اخبار بعض لجان الحزب بالصعيد قد بدأت في
الظهور على صفحات الجريدة .

ب - النشاط السياسي :

يشمل هذا القسم نشاط نواب الحزب في مجلس الشعب
والنشاط الجماهيري للحزب ، كما يشمل موقف الوفد من
انتخابات مجلس الشعب ثم علاقة الوفد بكل من احزاب
المعارضة الأخرى والحكومة .

(١) على الصعيد البرلماني نشط نواب الحزب هذا العام
في اقتراح مشروعات بقوانين جديدة أو تعديل قوانين
قائمة . ورغم أن بعض هذه المشروعات كان متبقياً من
دورات سابقة إلا أن نواب الحزب أعلوا تقديمها ، ومن
أبرز تلك المقترحات ما يتعلق بتعديل قانون الإجراءات
الجنائية لاتاحة الحق للمواطن الذي يتعرض للتعذيب في رفع
الدعوى العمومية والتي يقصرها الوضع الحالي على النائب
العام والمحامي الأول ، وتعديل رسم تنمية الموارد المالية
للنوة وخفض مدة الخدمة العسكرية لغير الحاصلين على
مؤهلات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وأنشاء
صندوق العلاج على نفقة الدولة .. الخ .

كما أقم نواب الوفد بمشكلات التلوث والبيئة وطلابوا
بوزارة مستقلة لشئون البيئة ، وتصحيح هيكل الأجور
لتحقيق التوازن مع الاسعار ورفع حد الاعفاءات الضريبية ،
ومشاكل البطالة والاسكان وارتفاع اسعار مواد البناء
واستصلاح الاراضي وأموال المودعين بشركات توظيف
الاموال ، كما وجه النواب نقداً شديداً لانخفاض الصادرات
المصرية من القطن ، وكان هناك اهتماماً واضحاً بمسألة
تزايد الديون المستتقة على مصر وما يحيط هذه المسألة من
تصارب في التقديرات .

وقدم نواب الوفد عدة استجوابات كان من أهمها
الاستجواب الذي قدمه علوى حافظ عن الفساد ونوقش
بمجلس الشعب في ٥ مارس حيث اتهم الحكومة بالتسرع
على الفساد ومحلية رموزه . وتحدث عن وجود عمولات
ضخمة فيما يتعلق بنقل الاسلحة كما تحدث عن صفقات
المواد الغذائية الفاسدة وشراء الاراضي الحكومية بأثمان
بخسة وأثار مسألة ديون مصر وأن ، الاموال المهربة في
الخارج أكثر من حجم الديون المستتقة . كما قدم نواب
الحزب استجوابات أخرى إلى الحكومة حول التجاوزات
التي قامت بها وزارة الداخلية ضد مرشح حزب الوفد في
الانتخابات التكميلية التي جرت في ٢٠ مارس بورسميد
في ٣ ديسمبر ١٩٨٩ لشغل المقعد الذي خلا بوفاته مصطفى
شردي ، وحول نقض الطواهر الاقتصادية الضارة
بالاستقلال الوطني والتنمية ومصالح الجماهير الفقيرة مثل
نهب المال العام وشركات توظيف الاموال وتجارة العملة

وغيرها من الأنشطة وارتباط قسم من السلطة والحزب الحاكم بهذه الأنشطة، وإيضاً استجواب حول ارتفاع الاسعار ومسئولية الحكومة عنه، وان كانت هذه الاستجوابات لم تناقش بسبب أن المواعيد التي حددتها الحكومة لها تأتي في فترات العطلة أو بعد انتهاء الدورة البرلمانية مما أدى إلى اتهام حزب الوفد للحكومة بالتسويف وانها تلجأ إلى هذه الطريقة لاسقاط الاستجوابات .

وشملت طلبات الإحاطة والأسئلة مجالات كثيرة مثل الاهتمام بالآثار والمطالبة بوزارة مستقلة لها، والتعديلات على الأراضي المملوكة للدولة، والأوصاف المتعلقة بالتجنيد بالنسبة للمهاجرين المصريين في الخارج، ودور البنوك الوطنية والاستثمارية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وقواعد صرف المعاشات لبعض العاملين بالدولة، وعدد المعتقلين بسبب نشاطهم السياسي إلى نولي زكي بدر لوزارة الداخلية وعدد الأحكام الصادرة لصالح المعتقلين ولم تنفذ، وأحداث القننة الطائفية في المنيا وابو قرقاص، كما غطت أسئلة نواب الوفد بعض القضايا ذات الأبعاد الخارجية مثل الشائعات عن هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل عن طريق الأراضي المصرية، والضغط على قيادات النقابة العامة لعمال السجج لاجبارها على العودة إلى اجتماعات الاتحاد الدولي للسجج بالمعاهدة بعد انسحابها احتجاجاً على وجود وفد إسرائيل بالمؤتمر، وكذلك الانتهاء عن قيام إسرائيل ببناء سدود على النيل الأزرق بأثيوبيا .

وقد وافق نواب الوفد على مشروع قانون التجارة البحرية، إلا أنهم رفضوا بيان الحكومة في شهر فبراير لاصرارها على تجاهل مطالبهم بشأن إلغاء كافة الأوصاف المقيدة للحريات، كما رفضوا مشروعها للموازنة الذي قدم في شهر مايو، كذلك اعترض نواب الحزب على تفويض رئيس الجمهورية بقرارات لها قوة القانون في مجال اعتمادات التسليح والانتاج الحربي، وصرح رئيس الهيئة البرلمانية للوفد أن هذه مسألة مبدأ وليس لها علاقة بشخص رئيس الجمهورية .

وقد اعرب نواب الوفد عن ارتياحهم لانقضاء وزير الداخلية السابق زكي بدر، واعلنوا ترحيبهم بالوزير الجديد محمد عبد الحليم موسى وبطسعة اختياره باعتبار أنه اختار لالاسلوب الهادئ والحوار المتبادل، كما قام رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية بزيارة وزير الداخلية الجديد، وتقديم التهنية له باسم نواب الوفد .

(٢) وفيما يتعلق بالنشاط الجماهيري، فقد انتظمتم الندوات الأسبوعية للوفد بالعاصمة، ودار معظمها حول موضوعات سياسية تتعلق بمسألة الديمقراطية والاصلاح

السياسي مثل : (تعديل الدستور ، تجاهل احكام القضاء ، إلغاء قانون الطوارئ ، ديكتاتورية النظام الحاكم ، سيادة القانون وحقوق الإنسان ، انقاذ مصر من أزمتها ، أزمة الإنسان المصري وعدم الانتماء ، مقاطعة الانتخابات ، ... الخ) كما تناولت موضوعات اقتصادية واجتماعية متنوعة : (بيع الشركات الخاسرة في القطاع العام ، اصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، تلوث البيئة ، مشروع هضبة الاهرام ، اسباب تدهور الفنون ، دور صحف المعارضة فى الميزان ، ... الخ) . وإيضاً شملت هذه الندوات العديد من القضايا الخارجية (مؤامرة لحرمان مصر من مياه النيل ، هجرة اليهود السوفيت ، القضية الافغانية ، أزمة الخليج وحقوق الإنسان ، العرو العراقي للكويت .. الخ) ، كما نشطت لجان الوفد فى المحافظات فى عدد الندوات التى تناولت موضوعات عديدة إلا انها ركزت فى الأساس على قضايا الدستور والحريات ، والعوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية ، ودار بعضها حول العرو العراقي للكويت والقضية الفلسطينية . وقد شارك فى معظم هذه الندوات عدد من قيادات الوفد وأعضاء الهيئة العليا، وعدد معظمها فى محافظات الوجه النحرى والإسكندرية وبورسعيد وأن كانت قد امتدت هذا العام لنشمل أيضاً محافظتى اسيوط واسوان بالوجه القبلى . ووفقاً لما ذكره صحيفة الوفد فقد تميزت هذه الندوات بمشاركه جماهيرية كبيرة وأن كل واحد يصعب التأكد من مدى صحة هذا القول ، كما عدت بعض المؤتمرات الشعبية مثل المؤتمر الذى عقد فى مارس فى طنطا وحضره فؤاد سراج الدين .

وقد قرر الحزب فى ١٣ ديسمبر تشكيل فواصل سياسيه من أعضاء الهيئة العليا واللجان المتخصصة بالحزب للالتقاء بجماهير المحافظات وشرح الوضع السياسى والاقتصادى بعد الانتخابات .

(٣) اما فيما يتعلق بموقف الوفد من انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ، فقد تميز بفرد غير قليل من التشدد فيما يتعلق بمطالبات الحزب بشأن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وبأهمية نوازل الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات وعملية الممارسة الديمقراطية بشكل عام . وقد بدأ الاهتمام بانتخابات مجلس الشعب عصب صنور حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو بطلان مجلس الشعب القائم منذ انتخابه نتيجة لعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون انتخابات مجلس الشعب التى تنص على انتخاب عضو بالاسلوب الفردى فى كل دائرة وانتخاب باقى الأعضاء المنتخبين للدائرة بالقوائم الحزبية ، ومنذ ذلك الحين تعددت المطالبات على صفحات جريدة الوفد بضرورة حل مجلس الشعب بقرار جمهورى لبطلان تشكيله وبإعادة النظر فى الدستور والقوانين المكملة له من خلال جمعية تأسيسية أو بتشكيل لجنة قومية ، إضافة إلى المطالبة بإلغاء قانون

الطوارئ وضرورة تخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني ، كما ظهرت بعض المطالب بأن تجري الانتخابات تحت إشراف وزارة محيدة تضم جميع الأحزاب ويشرف عليها القضاء وهو المطلب الذي تطور بعد ذلك إلى التلويح بطلب إشراف دولي على الانتخابات في حالة رفض الإشراف القضائي الكامل ، ورغم نفي رئيس الحزب فيما بعد أن هذا المطلب يعبر عن رأي الحزب إلا أنه أعطى الدلالة على سيادة أجواء من التشكك وعدم الثقة .

وبعد أن تقرر إجراء استفتاء على حل مجلس الشعب في ١١ أكتوبر ، شنت صحيفة الوفد حملة عنيفة ضد الاستفتاء معتبرة أنه كان يكفي إصدار قرار من رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الشعب ، وأن الاستفتاء باطل لأن الهيئة القضائية فيما تصدره من أحكام تكون نابعة عن الشعب ويمثله له طبعا للتمسور مما لا يجوز معه عرض ما تقتضيه به الأحكام مرة أخرى على الشعب ، كما أن الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا نهائية وملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة ، وعلى ذلك فإن المجلس منعدم الوجود منذ لحظة نشر الحكم ، وأن الاستفتاء من الممكن أن يعرض البلاد إلى كارثة انهيار دستوري إذ يبقى هناك الاحتمال - ولو على المستوى النظري - أن نعي الاجابة بنعم على بقاء المجلس المحكوم بعدم دستوريته ، وأكدت صحيفة الوفد أن الاستفتاء بهذا الشكل يؤدي إلى زعزعة وهز الأحكام القضائية وأن الهدف منه هو اعلاء شأن السلطة التنفيذية إزاء السلطة القضائية . وقد ترجم الوفد هذا الموقف المعارض في أفراد رئيسه فزاد سراج الدين من بين رؤساء أحزاب المعارضة بعدم ادلائه صوته في هذا الاستفتاء ، وقال : « أن الاستفتاء غير ضروري وأن حكم المحكمة الدستورية يكفي ولنا أزيد العل ، ويمكن القول أن موقف حزب الوفد من هذا الاستفتاء يندرج ضمن موقفه العام الذي ينادي بالأصلاح الدستوري وبأهمية وضروية احترام أحكام القضاء واستقلاليته كشرط للتوازن بين السلطات الثلاث في الدولة ، كدعامة أساسية لقيام حياة ديمقراطية سليمة ، كما أن الأحكام القضائية واحترام تنفيذها هي إحدى أهم أدوات حزب الوفد في مواجهته مع السلطة الحاكمة .

ومنذ أن بدأ الحديث عقب حكم المحكمة الدستورية العليا عن تكوين لجنة لمراجعة قوانين الانتخابات بدأت صحيفة الوفد في توجيه حملة من الانتقادات حول عمل اللجنة وسريتها وانفراد الحكومة بوضع التعديلات الجديدة لقانون انتخابات مجلس الشعب بدون استطلاع آراء كبار رجال القضاء واساتذة الجامعات والمسنطين والأحزاب والنقوى السياسية القائمة ، باعتبار أن ذلك يمثل تجاهلا لمبدأ التعددية السياسية الذي نص عليه الدستور ، وفي محاولة

لمواجهة القانون الذي تعدته الحكومة قام حزب الوفد بالاشتراك مع أحزاب التجمع والعمل والاحرار وجماعة الإخوان المسلمين باعداد مشروع قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية ، وقد حافظ هذا المشروع على الأبواب والمواد الموجودة في القانون الأصلي إلا أنه أدخل عليها بعض التعديلات الجوهرية التي تعبر عن الإصلاحات والصماتات التي تطلبها أحزاب المعارضة ومن أهمها النص على اعطاء المجلس الأعلى للقضاء الإشراف الكامل على العملية الانتخابية بما في ذلك انتداب القضاء وتشكيل اللجان واعتماد النتائج والأمر بإعادة الانتخاب ، كما نص على نقل تبعية إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل ، وأن يكون جميع رؤساء اللجان العلمية والفرعية من أعضاء السلطة القضائية ولو أقتضى الأمر إجراء الانتخابات في أكثر من يوم ، إضافة إلى مطابقة كشوف الانتخابات لسجلات السجل العدني والنص على ضمانات التصويت باشرط البطاقة الشخصية أو العائلية والتوقيع أو البصمة أمام أسم الناخب . وقد قامت الأحزاب المشتركة في أعداد هذا المشروع بتقديم صورة منه إلى رئيس الجمهورية باعتبار أنه يمثل السلطة التشريعية الوحيدة - طبعا للدستور - في غيبة مجلس الشعب .

وقد تبلور موقف الوفد عقب إصدار القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بقرارات جمهورية بقوانين ، حول عدد من المفولات الرئيسية ، من أهمها :

(أ) أن قانون مباشرة الحقوق السياسية لم يتضمن أي من الضمانات التي طالبت بها المعارضة وبخاصة الإشراف القضائي الكامل ، وأن هذا يعني وجود التية المسبقة لعدم الحياد في الانتخابات والتلاعب بالنتائج ، فصلا عن أن القانون بالصورة التي صدر بها غير دستوري على أساس أن المادة (٨٨) من الدستور تنص على إشراف القضاء على العملية الانتخابية وأن هذا الإشراف ينصرف إلى الإشراف على مباشرة العملية الانتخابية نفسها ، وذلك في مواجهة الرأي الحكومي القائل بأن الإشراف يعني الرقابة والمتابعة ، وعلى هذا فإن وجود أحد القضاء رئيسا للادارة مع رئاسة موظفي الحكومة والمضلاع العام لمنظم الدوائر الفرعية [طبقا للمادة (٢٤) من القانون الصادر بمباشرة الحقوق السياسية والمكمل لقانون الانتخاب] إنما هو اغفال بالنص الدستوري مما يؤدي إلى الطعن في شرعية المجلس القادم ، أما القول بأن عدد القضاء لا يكفي للإشراف على كل اللجان الفرعية البالغ عددها ٢٣ ألف لجنة فقد وصف بأنه قول غير مقنع لأنه يمكن تقليص عدد اللجان بزيادة عدد الناخبين المقعدين بكل لجنة من ٥٠٠ ناخب إلى ١٠٠٠ ناخب أو ١٥٠٠ ناخب على سبيل المثال ، وتجميع كل ثلاث لجان في مركز انتخابي واحد وبذلك يمكن إجراء

الانتخابات في يوم واحد وتحت اشراف قضائي كامل .

(ب) أن قانون تقسيم الدوائر قد وضعته الحكومة سرا قبلما على رغبات ومصالح الحزب الوطني اضافة إلى عدم الاعلان عن هذا التقسيم إلا في وقت متأخر وعدم اطلاع المعارضة عليه ، فضلا عن انه لم يتم الاستجابة لمطلب تعديل وتنقية جداول قيد الناخبين ومطابقتها لسجلات السجل المدني وبذلك فانه ليس هناك تطابق بين الهيئة الناخبة ومن لهم حق التصويت ، كما أن الإبقاء على الجداول بوضعها القديم يوفر الفرصة لل تلاعب والتزوير بأشكال مختلفة .

(ج) أن النص في الدستور على قيام مجلس الشعب بترشيع رئيس الجمهورية وعدم فقرة الحزب الوطني على خوض انتخابات نزيهة من الاسباب الاساسية لعدم توافر الضمانات الانتخابية ، وأن الحزب الوطني حريص في كل الاحوال على الحصول على نسبة لاقل عن ٨٠% من مقاعد مجلس الشعب لتمرير مسألة الولاية الثالثة لرئيس الجمهورية التي نحل في ١٩٩٣ .

في ظل هذه الأجواء أعلنت الهيئة العليا للوفد في ١٦ أكتوبر قرارها بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب وفصل العضو الذي يشارك في الانتخابات ، وأعقب ذلك انتقاد المؤتمر المشترك للمعارضين في ٢٠ أكتوبر بمقر حزب الوفد ، والذي أعلن من خلاله مقاطعة كل من احزاب الوفد والعمل والحرار وجماعة الاخوان المسلمين للانتخابات ، ويطبق لصحيفة الوفد ان قرار الوفد بالمقاطعة قد اتخذ بحضور ٤٥ عضوا من اجمالي اعضاء الهيئة العليا الدالغ ، عدهم خمسون عضوا ، وقد تغيب خمسة اعضاء بسبب السفر أو المرض ، وايد القرار ٤٣ عضوا بينما عارضه اثنان هما ياسين سراج الدين وعطوى حافظ .

وقد تميز موقف الوفد بالحزم في تطبيق قرار المقاطعة فقام رئيس الحزب بفصل ٤٢ عضوا قدموا اوراقهم للترشيح كان من بينهم علوى حافظ وعشرة نواب آخرين ، كما تم فصل منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا في ١٠ ديسمبر بعد قبولها للتعيين في مجلس الشعب الجديد ضمن الاعضاء المنتدبة الذين يعينهم رئيس الجمهورية ، ولم تشمل قرارات الفصل احمد طه الذي تقدم للترشيح رغم انه كان ضمن اعضاء الهيئة البرلمانية للوفد على اساس انه لم يكن عضوا في الحزب وإنما هو متعاطف مع الحزب ويعمل بالتنسيق معه واحتفظ لتصله منذ البداية بقى الخروج في أى وقت .

وفي هذا السياق كان هناك حرص واضح على تأكيد عدم اشتراك الوفد في الانتخابات بأي شكل من الاشكال ، فأعلن رئيس الحزب في ٢٩ أكتوبر عدم صحة المزاعم التي ترددها صحف الحكومة حول امكانية اشتراك الوفد في انتخابات وتؤكد ذلك مع لقاء فؤاد سراج الدين مع رئيس

الجمهورية ، والذي اثار الكثير من التكهنات قبل أن يعلن أن اللقاء لم يتطرق إلى موضوع الانتخابات ، وأن كان من الممكن القول أن هذا اللقاء كان من الصعب أن ينتج عنه موقف بديل للوفد إذ أن نك كان سليلق منبرا كبيرا بمصاديقه فيما بعد . وحول ما اثير عن اشتراك بعض الوفديين في الانتخابات وتصريحات وزير الداخلية بأن الوفد له ٨١ مرشحا وأنه اعترف بأربعين مرشحا منهم حين أصدر قرارات بالفصل لم تشملهم ، ثم القول بأن هنالك ١٤ مرشحا منتميا للوفد قد نجحوا في الانتخابات ، أكد الوفد على لسان سكرتيره العام ابراهيم فرج أن الوفد قد قاطع الانتخابات فعليا ولا علاقة بينه وبين المرشحين من قريب أو بعيد ، وأن بعض من تقدموا للترشيح سبق فصلهم من الوفد منذ سنوات ولا ينتمون إلى الحزب كما تم فصل البعض الآخر لمخالفتهم للقرار . كما أكد السكرتير العام للوفد بعد انتهاء الانتخابات على عدم التراجع في قرارات فصل الاعضاء المنشقين عن الحزب سواء الفائزين أو الراسبين ، وقال أن قرارات الفصل نهائية وأن لا أحد من نواب مجلس الشعب يملك التحدث في البرلمان باسم حزب الوفد ولا يملك أحد الزعم بوجود هيئة برلمانية وقبية داخل مجلس الشعب ، ويبدو أن قرارات الفصل والتأكيدات الحارمة بعدم مشاركة الحزب في الانتخابات كانت جزءا من محاولات الوفد للاحتفاظ بهيئة خاصة وأنه كان يسعى للظهور بمظهر الحزب الكبير الذي يعمل من أجل تعميق الديمقراطية ويهدف إلى تحقيق الصالح العام للبلاد دون النظر إلى المصالح الحزبية الضيقة .

أما الاسباب التي اعلمها الوفد لقراره بالمقاطعة فقد وردت في البيان المشترك للمعارضة بمقاطعة الانتخابات ، كما عبر عنها على صفحات جريدته ، ويمكن اجمالها في محورين : الاول عدم توافر الضمانات بحرية الانتخابات في ظل القوانين المنطعة للعملية الانتخابية والتي وصمها النظام في سرية مطلقة ، والثاني هو أن الامر يتعلق بالديمقراطية ذاتها ، وأن الوفد والاحزاب المقاطعة معه لا تقبل أن تحدد الامة بالاسهام في اقامة واجهة ديمقراطية زائفة .

وقد تعددت التحليلات التي طرحت لمحاولة تفسير موقف الوفد بالمقاطعة وفهم الدوافع التي ادت اليه ، وانصبت هذه التحليلات في اغلها على تركيبة القيادة الوفدية من حيث غلبة القانونيين ونزوعهم إلى الضغط القانوني على النظام بعد نجاحهم في الحصول على احكام قضائية هامة من قبل ، أو سيطرة الشيوخ الذين فقدوا القدرة على المنافسة ويحسون الممارك الانتخابية ، وتحدث البعض عن العوامل المتعلقة بالتنافس الداخلي على مواقع القيادة والخلافة السياسية في الحزب ورغبة بعض القيادات في حجب البعض الآخر في خوض المعركة الانتخابية وما يصاحبها من نشاط واضواء ،

الحزب وتزايد فرصته في التأثير على سياسات الدولة ورغبته في اقتسام السلطة معها .

ومع الاخذ في الاعتبار أن حزب الوفد يحاول أن يطرَح نفسه كبديل للنظام السياسي وليس كحزب معارض فقط ، فإن يأسه من حدوث تقدم في مجال الإصلاح السياسي ، وعدم قدرته على مواجهة مؤسسة الدولة التي يستند إليها الحزب الوطني مع تراجع موقفه في انتخابات ١٩٨٧ بين قوى المعارضة إلى المركز الثاني بعد التحالف الإسلامي ومن تم فقدانها لرعاية المعارضة في مجلس الشعب ، كلها عوامل قد تؤدي مع مضي الوقت إلى أن يفقد الوفد هيئته لدى الجماهير وايضا اداء السلطة ، وهكذا فإنه مع تعدد المؤشرات الدالة على حرص النظام السياسي على الاستمرار في الاساليب بمقاييد الحياة السياسية والسيطرة عليها مفردا ، وادراك حزب الوفد لاهمية المعادلة الديمقراطية كأحد أهم ركائز شرعية النظام وحركته في الداخل والخارج ، وعدم وجود مزايا هامة يمكن للوفد أن يفقدها ، بالإضافة إلى تأثير العديد من قافته بأحداث أوروبا الشرقية ، والاحباط الناتج من تحالُل الوفد ولو في المشاورات بشأن قوانين الانتخابات والذي حدث رغم تقارب المواقف تجاه أزمة الخليج ، فإن التحول عن سياسة التوازن واتخاذ قرار المقاطعة يبدو في هذه الحالة هو الأقرب إلى التوقيع خاصة وأن الوفد لا يجد إلا أساليب العمل الشرعي والدرلماي ، وبالتالي فإن وسيلته الرئيسية في المواجهة تعتمد بالأساس على محاولة تعريض شرعية النظام السياسي للاكتشاف بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات ، وهو ما يفسر أيضا حرم الوفد في المقاطعة وحرصه على التنسيق مع احزاب المعارضة الاخرى .

وعقب انتهاء الانتخابات اصدرت الهيئة العليا للوفد في ١٣ ديسمبر بيانا أعلنت فيه رؤية الحزب لهذه الانتخابات ، وأكد البيان أن المعركة الانتخابية الأخيرة اثبتت صحة موقف الحزب وإصراره على المطالبة بالضمانات الضرورية لحرية الانتخابات ، وأعلن انه لا يمكن وصف هذه الانتخابات بالزاهة وأنها لاتعبر عن رأي الشعب لما شابها من تزوير وتزييف ، ولورد البيان عددا من الاسباب تتركز فيما شاب عملية الفرز من أخطاء عديدة وفي استبعاد أعداد من الصائدين بعد أن ثبت وقوع التلاعب فيها ، كذلك الأخطاء في جداول قيد الناخبين والتلاعب ببطاقات ابداء الرأي التي شوهدت في الشوارع والطرق في حوزة كثير من المرشحين ، وانتهى البيان إلى القول بأن الشعب ، قد استجاب لدعوة المقاطعة فأجمعت الاكثية عن الاشتراك في هذه الانتخابات ، وأن بعض المرشحين فازوا بنسبة لاتتعدى ٢٪ من أصوات المقيدين في جداول الانتخاب ، وعلى ذلك فإن هذا المجلس لا يمثل الشعب وهو نفس المعنى

وركزت مجموعة أخرى من التحليلات على بعض الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتوفير العدد اللازم من المرشحين لتغطية الدوائر الانتخابية الفرعية نظرا لإمكانات البنية المحدودة لأحزاب المعارضة عموما . وأن الوفد كان يأمل . خاصة بعد موقفه من حرب الخليج . في إعطائه ضمانات بالقوز بعدد معين من المقاعد ، كما ذهبت بعض التحليلات إلى أن الهدف من المقاطعة كان هو الضغط على النظام لتسريع خطوات الإصلاح السياسي .

والملاحظ بشكل عام أن هذه التحليلات لم تقدم نصيرا كافيا لهذا القرار ، خاصة وأن معظم الاسباب التي تكررت كانت قائمة من قبل ولم تؤدي إلى نفس النتيجة ، إضافة إلى أن المقاطعة نفسها تمثل نقطة تحول هامة وخروجيا حادا على الصيغة التي حرص عليها الوفد منذ نشأته والتي تقوم على إبراز تميزه عن احزاب المعارضة وإقامة نوع من التوازن في علاقته بهذه الاحزاب من جهة والحكم الحاكم من جهة أخرى ، وهي الصيغة التي استطاع الوفد من خلالها أن يحافظ على موقفه الثابت تجاه الإصلاح الديمقراطي والتعبير عن ذلك بشكل أكثر حدة من احزاب المعارضة الأخرى في بعض الأحيان في الوقت الذي حرص فيه على تأكيد بقوله لئلا يطرأ العام لنظام الحكم ورغبته في استقراره .

ويمكن القول أن قرار المقاطعة يمثل علامة على تقليص سباسة التوازن لصالح سياسة جديدة للمواجهة مع النظام السياسي ، يمكن تلمس ملامحه في إلغاء الوفد للاحتفال بعيد العهد الذي كان مقرا إقامته في ١٣ نوفمبر بعد اعتراض وزير الداخلية على وجود مأمون الهضيبي ممثل الاخوان المسلمين كأحد المتحدثين في الاحتفال ، حيث أعلن فؤاد سراج الدين أن المقاطعة ولغاء الاحتفال بعيد الجهاد إنما هي ندائية لسياسة جديدة بالمواجهة ضد أى اعتداء على الحريات العامة وعدم التبريط في أى حق دستوري أو شرعي . وبالنظر إلى الشعور المزداد لدى حزب الوفد بعدم جدوى المشاركة في الظروف الحالية ، الأمر الذي عبر عن نفسه في العديد من التصريحات لرئيس الحزب وعدد من قادته ، فإنه يمكن فهم المزيد من الأبعاد الكامنة وراء قرار المقاطعة . فعلى حزب الوفد للتعبير عن البناح للبيروالي الأكثر ميلا للنشاط الخاص في البرجوازية المصرية وقطاعات من الطبقة الوسطى ونصارى التزجج الليبرالي والإصلاح السياسي ، يعطى تفسيراً للتأكيد المستمر للحزب على مطالبه بالإصلاح السياسي والدستوري الشامل من زاوية أن تطوير الممارسة السياسية سيؤدي إلى تقليص قبضة الدولة على الشرائع الاجتماعية التي يسعى الوفد لاجتثاثها والتي يتنافس على استئطاب ولاتها مع الحزب الوطني ، كما أنه سيؤدي من ناحية أخرى إلى دعم نفوذ

الذى عبرت صحيفة الوفد بأن هذا « مجلس اقلية » .

(٤) وعلى صعيد العلاقة مع احزاب وقوى المعارضة الاخرى ، كان الموقف من الانتخابات من اهم محاورها ، وبالنسبة إلى حزب الوفد ، بدأت صحيفته بالدعوة إلى التضامن بين احزاب المعارضة بشأن الموقف من الانتخابات فى وقت مبكر ومن قبل أن يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا الذى أدى إلى حل المجلس ، ثم خرجت هذه الدعوة للتنسيق إلى الواقع العملى فى يونيو مع اشتراك حزب الوفد واحزاب التجمع والعمل والاحرار فى اعداد الصياغة المشتركة لمشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية ثم وصل هذا التنسيق إلى ذروته مع عقد المؤتمر المشترك للمعارضة فى ٢٠ أكتوبر .

والملاحظ فى هذا الشأن أن الوفد قد اتخذ قراره بالمقاطعة فى ١٦ أكتوبر وقبل أن يفرز الموقف النهائي لحزب العمل بالمقاطعة فى ١٩ أكتوبر ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود اتصالات مسبقة فى هذا الشأن ومن المرجح أن سبق الوفد باعلان قراره ربما يعود إلى حرصه على اثبات اصالة موقفه باعتباره موقفاً مبدئياً دفاعاً عن الديمقراطية ، وايضا بهدف طمأنة احزاب المعارضة الاخرى ، حيث كان هناك شعور بالقلق لدى حزب العمل من أن يعزل حزب الوفد عن المعارضة فى حالة تقديم بعض الصماتات له ببحاح عدد معين من مرشحيه ، وقد تولد هذا الشعور نتيجة لتوافق موقف الوفد مع الموقف الرسمى من أزمة الخليج ، ووجود بعض التقديرات بأن هناك احتمالاً لأن يلجأ النظام لمثل هذه الوسيلة لاضفاء فكرة المقاطعة نفسها ، حيث يحتفظ النظام السياسى بواجهة الديمقراطية والتعددية ويحتكر الوفد تمثيل المعارضة فى المجلس أو بفودها ، وتبدو اطراف التحالف الاسلامى فى حالة عدم مشاركتها وكأنها قد حشيت من دخول الانتخابات للخوف من عدم احرار عدد مناسب من المعاهد نتيجة للعوامل المتعلقة بموقفها من أزمة الخليج .

وهكذا يمكن القول بأن قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات لعب دوراً حاسماً فى بلورة الموقف المشترك الذى اعلنته المعارضة ونجاحها فى التنسيق فى هذا الصدد ، ويعود ذلك إلى التغيير الذى لحق بموقف الوفد بالنسبة لاسرائيل نتيجة فى العمل السياسى وعلاقته بالنظام أكثر منه إلى تغيير فى موقفه بالنسبة لاحزاب المعارضة الاخرى ، حيث جرت من قبل محاولات للتنسيق مع احزاب المعارضة سواء للمقاطعة فى انتخابات ١٩٨٤ ، أو النزول على قائمة موحدة عام ١٩٨٧ وكان انسحاب الوفد منها أو عدم رغبته فى السير بها إلى النهاية فى العامل الرئيسى لاضائها .

ويرغم خروج حزب التجمع على هذا التحرك المشترك للمعارضة ، إلا أن ذلك لم يثر الكثير من الاهتمام لدى حزب

الوفد وصحيفته ، وصرح فؤاد سراج الدين فى المؤتمر المشترك للمعارضة بأن موقف حزب التجمع لا يؤثر على المقاطعة فى شيء ، وقد راحت صحيفة الوفد تصف الاحزاب الصغيرة التى شاركت فى الانتخابات وهى إلى مصر الفتاة والخضر والاتحادى بأنها احزاب هامشية ، كما أطلقت عليها وصف « احزاب الأنابيب » للدلالة على انفصالها عن الجماهير وعدم تواجدها بشكل فعلى فى الشارع .

وبالرغم من التعاون الذى ميز العلاقات بين الوفد واطراف التحالف الاسلامى ازاء الموقف من الانتخابات إلا أن ذلك لم يخل من توجيه الانتقادات بسبب اختلاف المواقف من أزمة الخليج خاصة بين حزب الوفد وحزب العمل وأن بدا أن هناك نوعاً من الحرس على عدم التصعيد فى هذا المجال .

(٥) وفى المعابل فإن العلاقة بين حزب الوفد والحكومة لم تستمر على وتيرة واحدة ، فقد قابل حزب الوفد اقالة وزير الداخلية السابق زكى بدر فى بداية العام بكثير من الارتياح واعل أن هذا القرار يلتقى مع نهض الشارع مع التأكيد على انه خطوة تحتاج لخطوات اخرى لدعم الديمقراطية والبدء بالإصلاح السياسى ، كما رحب الوفد بالوزير الجديد محمد عبد الحليم موسى الذى علب على علاقته بحزب الوفد الطابع التعاونى بشكل عام ، كما لعبت سياسة النظام تجاه أزمة الخليج تأييداً قوياً من حزب الوفد الذى ادان الغزو العراقى للكويت بشكل حاسم منذ البداية وادى ارسال قوات مصرية إلى الخليج واعتبر أن مواقف العراق هى السبب فى دخول القوات الاجنبية إلى الخليج ، إلا أن علاقة الوفد بالحكومة قد شهدت ايضاً الكثير من التوتر فى بعض المراحل ، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى مارس بأحقية ٣٩ نائلاً عن حزبى الوفد والعمل بعصوية مجلس الشعب ، ومطالبة الوفد بضرورة تعيد الحكم ، وكذلك عيب حكم المحكمة الدستورية العليا فى مايو والمطالبة بضرورة حل مجلس الشعب . ثم الموقف من الاستفتاء ومقاطعة الانتخابات ، كما كان الحزب الوطنى ونظام الحكم بشكل عام محلاً للنفذ الشديد من جريدة الوفد ابان المعركة الانتخابية ، والتى ركزت على أن الحرب الوطنى . بلاعب نفسه . بعد انسحاب المعارضة من الانتخابات وأن المعارضة ستؤدى إلى كشف وإبراز اتجاه النظام إلى نظام الحزب الواحد ، كما ركزت الصحيفة على توجيه النقد إلى الحزب الوطنى ، وضاده . وفشل حكومته فى تقديم الخدمات ، وللتدهور الاقتصادى المستمر ، وارتفاع الاسعار ونفث البطالة ، كما اكدت بشكل خاص على اخيار للصراعات والانشقاقات فى الحزب الوطنى خلاصة فيما يتعلق باعداد قوائم المرشحين .

جـ . الخطاب السياسى :

أكد الخطاب السياسى للوفد عام ١٩٩٠ على اهمية واولوية الاصلاح السياسى كمدخل اساسى وشرط ضرورى لآى عملية اصلاح اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى وساد القول بأن النظام الدستورى المصرى يلغى من الناحية العملية مبدأ الفصل بين السلطات وان الوزارة تحولت إلى هيئة تابعة لديوان رئاسة الجمهورية ، وأن السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب اضحت فرعاً من الحزب الحاكم اضافة إلى محاولات السلطة التنفيذية للضغ من الاحكام القضائية .

وأن الديمقراطية الحالية فى مصر ليست إلا عملية مطهريّة رائفة لاتسمح بتبادل الادوار بين اطراف العملية السياسية وأى الحكم فى جوهره قائم على نظام الحزب الواحد ، والحكومة حريصة على تحجيم المعارضة فى نسب محددة داخل مجلس الشعب بغض النظر عن الوسائل التى يتم عبرها هذا التحجيم ، وعلى ذلك احتلت المطالبة بتغيير الدستور على يد هيئة منتخبة المكانة الاولى فى المطالبات المتعلقة بالاصلاح السياسى على ان يتم مراعاة التوازن بين السلطات الثلاث وحدود كل منها ، والفاء محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكى وقلوب الطوارىء وكل القوانين المقيدة للحريات ، كذلك الفاء نسبة ال ٥٠ ٪ عمال وفلاحين باعتبارها تمثل قيدا على حرية الشعب فى اختيار ممثليه فى الوقت الذى لاتعطى فيه أى ميزة لجموع العمال والفلاحين حيث لم يثبت أن ممثلى العمال والفلاحين كانوا احرص من غيرهم على مصالح هذه الفئات . وخلال فترة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ كانت المطالبة بالاصلاح السياسى والدستورى الشامل وما يندرج تحت هذا الاصلاح من قضايا فرعية وتفصيلات هى محور كل التصريحات والبيانات الصادرة عن الحزب وكذلك دارت حولها معظم المواد المنشورة بصحيفة الوفد ، وفى هذا السياق تم التركيز بشكل واضح على أن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية من خلال مجلس الشعب هى السبب الاساسى فى عدم نواظر الضمانات المطلوبة فى قوانين الانتخابات ، واصبحت المطالبة بتغيير النص الدستورى المتعلق بطريقة اختيار رئيس الجمهورية وبأن يكون اختياره عن طريق الشعب وليس عن طريق نواب يختارهم رئيس الجمهورية بنفسه فى مقدمة مطالب الاصلاح الدستورى .

ومن ناحية أخرى أكد خطاب الوفد هذا العام على أن تحقيق أى تقدم فى المجال الاقتصادى إنما هو رهن الاصلاح السياسى والدستورى إذ أن هذا الاصلاح هو الذى يوفر المناخ الصالح للاستثمار وانطلاق الطاقات والكفاءات ويؤدى إلى التخلص من روح السيطرة والاحتكار التى تسود

الحياة الاقتصادية ، مما يقتضى إلغاء كل القوانين الاستثنائية كما اعتبر الخطاب الوفدى أن المشكلة تكمن فى وجود بعض القوى الضاغطة والمقاومة للاصلاح الاقتصادى وهى العناصر الادارية المستفيدة من تدهور القطاع العام ، ومن هذا المنطلق هاجم عدم تنفيذ الحكومة لما أعلنته من بيع المشروعات الخاسرة فى القطاع العام والمشروعات التابعة للمحافظات ، واصلاح الهياكل المتفجرة ، كما أبدى تشككه فى قدرة الحكومة على تنفيذ مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى ، وأن كائن الخطاب الوفدى قد أهتم ايضا ، خاصة من خلال نوابه فى مجلس الشعب بمشكلة عدم التوازن بين الاجور والاسعار .

وإلى جانب ذلك ركز خطاب الوفد عام ١٩٩٠ على عدد من القضايا التى ربط بينها وبين الممارسة الديمقراطية بشكل أو بآخر :

(١) كانت الاحكام القضائية الصادرة لصالح أعضاء المعارضة بدخول مجلس الشعب ، ثم الحكم بمعدم دستورية ، مناسبة شئ الوفد من خلالها حملة واسعة أكد فيها على قيام الحكومة بتزوير الانتخابات ونجاهاها للاحكام القضائية ، كما أعاد التأكيد على المطالبة بالاصلاح السياسى باعتبار أن ، القضية ليست تنفيذ حكم قضائى ، وإنما تغيير الفلسفة التى يقوم عليها نظام الحكم وأن مصر فى حاجة ماسة إلى تحول سياسى واقتصادى واجتماعى يستند فى الأساس على تغيير الدستور

(٢) ادان الوفد بقوة حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب فى ١٢ أكتوبر ، وأكد أن العنف لا يصلح طريقاً للحوار ، إلا أنه أكد فى هذه المناسبة فشل قانون الطوارىء فى مواجهة ظاهرة العنف ، وشدد الخطاب الوفدى على أن اهدار حقوق الشعب وغياب الديمقراطية هى التى تؤدى إلى ظهور بؤر التطرف ، وأن الديمقراطية هى الامان ضد هذه الاعمال المخيرة . .

(٣) اهتم خطاب الوفد بالاحداث الخارجية خاصة تلك المتعلقة بموجة التغيرات الديمقراطية فى العالم ، وفى بداية العام احتلت أحداث أوروبا الشرقية والتعلق عليها جانباً مهماً من خطاب الوفد مع التأكيد على أن كثيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها أوروبا الشرقية نجد لها مثيلاً فى مصر ، وأن عهد الدولة القائمة على حزب واحد يحتكر السلطة للأبد قد انتهى . كما لوح الخطاب الوفدى فى هذا المجال ايضا بأن استمرار الضغوط التى يمارسها النظام فى الحياة السياسية وعدم تمكنه عملية الديمقراطية من النمو والتطور أن يكون البديل لها الاعمال العنف سواء من القوى السياسية الأخرى أو الانعجار الشعبى .

(٤) كما ركز الخطاب الوفدى بشكل واسع النطاق على

المنيا واسيوط والقيوم . وجاء حكم المحكمة الدستورية في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية قانون الانتخاب السابق لينهي كذلك معركة طويلة بين احزاب المعارضة والحكومة حول دستورية المجلس السابق وصحة عضويته .

ثم تعقدت أزمة الخليج في شهر اغسطس لتلقب كافة الموازين لتحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية ؛ وبينما تلك الأزمة تحتمد المخاوف من الحرب تتزايد حاجات حادثة اعتيال د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق لتفتح صعدة جديدة من العنف بين الحكومة والجماعات الاسلامية التي انتهت باغتياله .

ولقد وقع اعتيال د . المحجوب في نفس اليوم الذي اعلنت فيه نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب بالايجاب وما تلا ذلك من اعلان التحالف الاسلامي وحزب الوفد عن مقاطعتهم للانتخابات لعدم استشارتهم قبل اصدار القانون الانتخابي الجديد ولتجاهل الحكومة للضمانات التي طالبت بها هذه الأحزاب من اجل اجراء انتخابات حرة نزيهة .

وفي الواقع ، لا يمكننا أن نقول التحالف الاسلامي ككتلة واحدة لأن كلا من اطراف التحالف ما يزال يختلط بتنظيمه وانتخاباته المستقلة ، ولا يوجد اطار تنظيمي واحد يجمع اطراف التحالف الثلاث سوى لقاءات غير دورية بين رعاة العمل والاخوان والاحرار .

وكما لم يرق التحالف على « برنامج » موحد عدا الفاظ العشرة التي تم تبنيها خلال انتخابات ١٩٨٧ وعلى رأسها الاتفاق على تطبيق الشريعة الاسلامية تحت شعار ، الاسلام هو الحل . . . وبعد الانتخابات برزت الخلافات في مواقف اطراف التحالف ولما كانت اكثر حدة بين العمل والاخوان من جهة والاحرار من جهة اخرى . أما الخلافات بين العمل والاخوان فقد برزت نسبيا عام ١٩٩٠ حول الموقف من أزمة الخليج حيث تبني حزب العمل ورئيس تحرير جريسته عادل حسين موقفا شبيح صريح في تأييده للعراق ، في مواجهته للولايات الامريكية ، وكذلك « حقوقه المشروع » في الكويت ولافت ادعاءات صدام حسين بتأييدا واسعا على صعدت الشعب . اما الاخوان فرغم ادانتهم لوجود القوات الامريكية في الخليج ومطالبتهن بانسحابها ، فانهم لم يتخذوا أية مواقف مؤيدة لصدام حسين بل ادانوا بشدة اعتداه على الكويت . وما حدث من « اعمال سرقة ونهب وهناك للاعراس ، وهذا لما ذكرته التقارير الصحفية .

ورمما وقع خلاف كذلك حول موقف قيادتي العمل والاخوان من قضية الوحدة الوطنية ودور الاقباط في مصر وهو ما سوف نعرض له فيما بعد . ولكن بشكل عام نظل هناك نقاط أكثر للاتفاق بين العمل والاخوان خاصة فيما يتعلق بالاصرار على المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ،

أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت وأكد على الوقوف مع الشرعية وضرورة احترام المواثيق الدولية ورفض العدوان على أراضي الغير كما اعتبر الوفد أن للغزو العراقي هو السبب في الاستمانة بالقوات الاجنبية وأشد بالذور الذي تقوم به القوات المصرية في دعم وحماية المملكة العربية السعودية . ومن الناحية الاخرى لكد الخطاب الوفدي بشدة على أن ممارسات النظم العربية والشمولية تؤدي إلى هذه المعامرات التي تدفع الشعوب تممها ، وأكد أن الديمقراطية هي سبيل امن الوطن .

(٥) كما انهم الخطاب الوفدي بعدة قضايا اخرى تتعلق بالامر القومي والسياسة الخارجية ، فاهتم بشكل واضح بمشكلة مياه النيل والائتاء التي بردت عن عزم أنيوبيا على بناء بعض السدود على النيل الارزق بمساعدة اسرائيل ، وطالب باتخاذ إجراءات واسعة وسريعة في هذا المجال وذلك من خلال بواب الوفد في مجلس الشعب ، وايضا من خلال الصحيفة وتصريحات قادة الحرب ، وفي هذا السياق حظيت مشكلة هجرة اليهود الصهيونية ايضا ، بعذر كبير من الاهتمام .

٣ - التحالف والقوة الاسلامية :

أ - مقدمة :

يستمرص هذا الجزء نشاط القوى السياسية الاسلامية سواء تلك العاملة في اطار الشرعية أو أطراف ، التحالف الاسلامي ، وهي حرب العمل الامتزازكي ، وجماعه الاخوان المسلمين ، وحزب الاحرار . أو تلك المحجوبة عن الشرعية ، والتي تتمثل في الجماعات الاسلامية الراديكالية المتعددة ، والتي تتمثل أساسا في تنظيم الجهاد ، والتي يطبع العنف سلوكها أكثر من أية قوى سياسية أخرى على الساحة المصرية ونظراً لأن التطورات التنظيمية والتكنولوجية في نشاط تلك القوى الأخيرة - أي القوى الراديكالية - لم تخرج عام ١٩٩٠ . بشكل عام - عن الاطار الذي سبق تحديده في عهد السبق الذي تناول تلك العواصف عن عام ١٩٨٩ ، فلن نتناولها هذا العام سوف يقتصر على سرد أهم ملامح نشاطها السياسي والذي انتمى بدرجة عالية من العنف ، وكذلك موقفها من أهم أحداث العام ، أي حرب الخليج .

لقد بدأ عام ١٩٩٠ نقالة وزير الداخلية السابق زكي بدر بعد نزاع طويل مع كافة الاحزاب والجماعات المعارضة ، وانز ذلك ما نشرته جريدة الشعب ، لمان حال حرب العمل ، من الفاظ غير لائقة تحدث بها اللواء زكي بدر عن بعض قيادات احزاب المعارضة وبعض الصحفيين والكتاب . وتلا ذلك حادث الاعتداء على الاتوبيس الاسرائيلي في الاسماعيلية ، ثم أحداث الفتنة الطائفية في

ومعاداة الولايات المتحدة واسرائيل واتهامهما باتهما وراء
الحديد من المشاكل التي تحدث في مصر والعالم العربي
والاسلامي .

ب . التطور التنظيمي

يقول حزب العمل الاشتراكي أن تنبئه للخط الاسلامي قد
زاد من عشورته لتصل إلى ١٥٠ ألف عضو ، وذلك وفقا
لتقدير احد قيادات الحزب الذي اعترف في الوقت نفسه بعدم
وجود أية إحصائية دقيقة لأعضاء الحزب الذي يعتمد في
الغالب على عدة مئات من الاعضاء النشطين على مستوى
الجمهورية . ولذلك فإن الرقم السابق لا بد أن يؤخذ بحذر
شديد لاعتماده على تقديرات جزائية وربما على عدد
الجماهير التي حصرت مؤتمرات حزب العمل .

أما الاخوان المسلمون فلأنهم جماعة ، غير شرعية ، حتى
الآن من وجهة النظر القانونية والرسومية ، فإنهم يرفضون
الإفصاح بأي حال عن عدد أعضائهم أو طريقة تنظيمهم
للجماعة ورغم ذلك صرح احد قيادات الاخوان أن لديهم
ما يكفيهم ، لإعلان جمعية تأسيسية من بضعة الاف ، ومن
المعروف أن الاخوان المسلمون من انشط الجماعات سياسيا
في جميع النواحي واعداد بطاقات انتخابية لهم في شهر
ديسمبر من كل عام وترى بعض قيادات الاخوان أن نتيجتهم
الحقيقية في انتخابات ١٩٨٧ كانت ٢٣ ٪ من نسبة
الاصوات مما يدفع البعض إلى الوصول بأعضاء جماعة
الاخوان المسلمين والمتعاطفين معهم إلى مليون عضو ولكن
الغالب أن هذا الرقم مبالغ فيه .

أما حزب الاحرار فيدور حول شخص رئيسه ، ويفتقد
إلى جماهير تسانده ، وربما يعود ذلك لعدم وضوح أي فكر
يميز حزب الاحرار عن بقية الأحزاب الأخرى ، فهو حزب
إصلاحى بالدرجة الاولى ليمتد له مواقف ثابتة بقدر
ما تتحكم فيه الظروف السياسية التي يحاول استغلالها
لتحقيق أي انتشار جماهيري ولو اقتصر ذلك على الناحية
الاعلامية وحسب ، ويشكو الحزب من نقص الكوادر
والنشكيلات الحزبية وعدم وجود أي قيادات أخرى بجانب
مصطفى كامل مراد .

والغالب أن الاتفاق الذي تعرض له حزب العمل في
العام الماضي لم يؤثر على تشكيلات الحزب أو أداء مختلف
أجهزته التنظيمية حيث انتظمت اجتماعات لجنته العليا
والتنفيذية ومن ناحية أخرى واصل الحزب حملته على
المنشقين واتهامهم ، بالبلطجة ، والاعتماد على الحكومة في
الاستيلاء على مقر حزب العمل بدقائق القية . ورغم
التأثيرات الاعلامية التي أحدثتها البيانات التي أصدرها أحمد
حزب العمل برئاسة إبراهيم شكرى الذى مازال الجميع
يتعاملون معه . بما في ذلك رئاسة الجمهور وبغية الأحزاب .
على أنه القيادة الشرعية لحزب العمل . كما فشل المنشقون

أما حزب الاحرار فمواقفه هي كثير من الاحيان تقترب
من مواقف الحكومة ، وفي الوقت الذي تعرض فيه الرئيس
منارك للنفذ أكثر من مرة على صفحات جريدة الشعب أيدت
صفحة الاحرار مواقف الرئيس وكان مصطفى كامل مراد
رئيس حزب الاحرار هو الوحيد من قادة التحالف الذي قبل
التعيين في مجلس الشورى عام ١٩٨٩ رغم سقوط كافة
مرشحي التحالف في هذه الانتخابات واتهامهم الحكومة
بتزويرها .

وعقب بنى النظام الفردى في انتخابات ٩٠ التي قاطعها
العمل والاخوان واشترك فيها حزب الاحرار (رغم نهج
رئيسه بمقاطعتها في المؤتمر الصحفى لرؤساء التحالف
والوفد الذى عقد في اكتوبر) ، انتهت ضرورة العملية
لاستمرار التحالف والخاصة بمشاركة في الانتخابات على
قائمة واحدة . ولكن المرجح أن يستمر التنسيق بين احزاب
التحالف حول القضايا التي يمكن لهم الاتفاق عليها . وإن كان
هذا التنسيق سيظل أقوى بين العمل والاخوان .

ولا شك أن الاتفاق الذي تعرض له حزب العمل في
مارس ١٩٨٩ في اعقاب مؤتمره الخامس كان له بعض
التأثير على الحزب .

ولكن التحدى الحقيقي الذى يواجهه العمل هو اتبأت
قدرته على كسب الجماهير خاصة وأن ذلك هو ما يراه
عليه قادة الحزب انطلاقاً من أن ، الشعب المصرى كله يؤيد
الحل الاسلامى وتطبيق الشريعة الاسلامية . . . وذلك اعد
الحزب ، عقب مقاطعته للانتخابات وفتنته لاهد المنابر
الهامة للحركة السياسية (أى مجلس الشعب) خطة للحزب
على المستوى الجماهيري وإن كان التنازل سوف يطل
مطروحا حول مقدره الحزب على تنفيذ هذه الخطط وامتلاكه
للادوات الكفيلة بذلك .

غير أن الاخوان ربما كانوا هم اقل اطراف التحالف تأثرا
مقاطعة الانتخابات ، وذلك لكثافة نشاطهم وتواجدهم قبل
دخول مجلس الشعب . ومثلما كان قرار الاخوان المشاركة
في الانتخابات أحد الوسائل التي رأوها في ذلك الوقت ،
ضرورية للوصول إلى هدفهم من ، تطبيق للشريعة واقامة
الدولة الاسلامية ، فإن المقاطعة كانت وسيلة أخرى للضغط
على الحكومة لتقديم بعض التنازلات للاخوان وعلى رأسها
السماح لهم بتكوين حزبهم المستقل ، وممارسة الجماعة
لنشاطها بشكل علني وقانوني ، وما تزال قضية دستورية
قرار حل الجماعة في ١٩٥٤ منظورة امام القضاء
المصرى .

كما عقد اجتماع آخر للجنة التنفيذية في أعقاب حكم المحكمة الدستورية ببطلاق قانون الانتخابات لمناقشة خطة الحزب وتحركاته وأصدرت اللجنة العليا بيانا طالبت فيه بمواجهة التهديدات الإسرائيلية وإثارة موضوع هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضي المحتلة .

وكشفت لجنتا الحزب العليا والتنفيذية اجتماعاتهما في أعقاب أزمة الانتخابات وانتخابات مجلس الشعب ، وأصدرت بيانات مختلفة حول هذه المواضيع .

وقررت اللجنة العليا ضم عضوين جديدين إليها إلى جانب تعيين أمين جديد لمكتب العمل بدلا من أحمد حرك الذي اتسم لعضوية الحزب الوطني في الانتخابات الأخيرة . ولأيدت هذه اللجان بيانات الحزب بخصوص الأزمة في الخليج وجهود إبراهيم شكرى للوساطة الإسلامية لحل الأزمة وفوصت شكرى الاتصال بفيغية احزاب المعارضة لاتخاذ موقف موحد من الانتخابات .

ووفقا لتصريحات أحد قيادات حزب العمل ، نجح الحزب في استعادة كافة المقرات التي سيطر عليها المنشقون في الاسكندرية والزقازيق ومناطق أخرى حيث كانت هذه المقرات مغلقة لا يمارس فيها المنشقون أية أنشطة حزبية .

ومع أزمة الخليج قام المهندس حسن دره ، نائب رئيس الحزب ، بنشر بيان منفصل في الصحف الرسمية هاجم فيه جريدة الشعب لموقفها من أزمة الخليج ولكن سرعان ماتم تدارك هذه الأزمة وعاد حسن دره إلى عضوية اللجنة العليا للحزب .

كما ادعت إحدى قيادات الحزب أن العديد من المنشقين عادوا إلى عضوية حزب العمل وأعلن حامد زيدان أحد قادة الانشقاق انضمامه مرة أخرى لعضوية اللجنة التنفيذية التي نجح في انتخاباتها خلال مؤتمر الحزب في ١٩٨٧ .

ولعل أهم التطورات التنظيمية بالنسبة لحزب الاحرار هي انعقاد المؤتمر العام الأول له منذ انشائه قبل ١٤ عاما ورغم ذلك لم يتم الاعداد للمؤتمر بالشكل المناسب حيث لم تنقسم رئاسة الحزب بأية أوراق للنقاش تتضمن الموضوعات المطروحة على المؤتمر .

وقبل انعقاد المؤتمر سرت شائعات في حزب الاحرار عن محاولة بعض اعضاء الحزب التخلص من مصطفى كامل مراد كرئيس للحزب إلى جانب التقدم لشغل المناصب التي يشغلها أعضاء قدامى في الحزب مرتبطين به منذ النشأة . وبالفعل تقدم عدد من المرشحين للمنافسة على منصب رئيس الحزب وعضوية مجلسه الدائم ، إلا أن معظمهم تنازل عن الترشيح بدعوى الرغبة في الحفاظ على عضوية الحزب .

رغم إصدارهم لصحيفة « المعارضة » التي تتحدث باسمهم - في تقديم بديل لحزب العمل أو أثبتت أنهم الممثلون الحقيقيون له ، رغم عقدهم لما سمي « بالمؤتمر السادس لحزب العمل » الذي نصب احمد مجاهد نفسه فيه رئيسا للحزب وتم انتقاء اعضاء اللجنة التنفيذية وأصدر قادة الانشقاق عدة بيانات أيديا فيها سياسة الحكومة تجاه أزمة الخليج ، وكذلك المشاركة في الانتخابات ومن بين ٢٢ مرشحا نجح ثلاثة بينما فشل احمد مجاهد في النجاح في دائرته . غير أن نجاح هؤلاء الثلاثة (في ظل النظام الفردي للانتخابات) يمكن أن يعزى إلى شخصية المرشحين وقنهم على كسب الأصوات قبل أي شيء آخر .

وقد أنهم إبراهيم شكرى الحكومة باستخدام مقر حزب العمل بالحدائق ، لانتهاز الحزب ، وإجباره على تعديل ما أسماه « بمواقف حزب العمل الإسلامية المبنية » وهاجم د . يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني لسماحه للمنشقين بعقد مؤتمر باسم حزب العمل في بنك الائتمان الزراعي ، وتصريح وزير الداخلية كذلك بعد المؤتمر مما اعتبره شكرى أصرارا من جانب الحكومة على ، تحدى القوانين واشغال الحزب بفضايا مفعلة .

ومن ناحية أخرى اعترض حزب العمل في مذكرة رسمية مقدمة للجنة شؤون الاحزاب على إطلاق اسم ، مصر الفاء ، على أحد الاحزاب التي لم انشأها حديثا بقيادة أحد المنشقين عن حزب العمل ، وأوضحت المذكرة أن الحزب لايعترض على أشخاص المؤسسين بقدر ما يعترض على التسمية وذلك لاعتبار قيادة الحزب أن العمل هو الامتداد الطبيعي لمصر الفاء التي انشأها احمد حسين في منتصف الثلاثينات من هذا القرن . وأن هذا ثابت ليس فقط في اذهان الجماهير بل في الأوراق الرسمية كذلك مما يسترتب عليه اضرارا جسيمة بحزب العمل لأن اسم الشهرة يعتبر من المسائل العامة والامتيازات الخاصة بكل حزب .

وقد دارت ابرر الخلافات بين حزب العمل ببياده شكرى والمنشقين بقيادة احمد مجاهد حول الموقف من أزمة الخليج ، خاصة بعد أن أصدر المنشقون بيانا أيديا فيه سياسة الحكومة في الخليج نشرته مختلف الصحف الرسمية والإذاعة والتلفزيون على انه صادر من حزب العمل ، مما أدى إلى اعتراض إبراهيم شكرى وتصحيح هذه الصحف للبرر الوارد عن حزب العمل .

وكانت اللجنة التنفيذية لحزب العمل قد عقدت اجتماعاً عقب اقالة زكي بدر لمناقشة ، خطة التحرك للحزبي في المرحلة القادمة ، كما عقدت اللجنة العليا للحزب اجتماعها الدوري في شهر ابريل أعلنت بعده وقوفها بجانب للعراق ضد التهديدات الأمريكية ، وادانتها لاجداث الفتنه الطائفية .

وقد اسفر التصويت عن فوز القيادات القديمة للحزب بالإجماع وأعيد انتخاب السيد / مصطفى كامل مراد لرئاسة الحرب وكذلك قيادات الاحرار المعروفة مثل عبد العزيز التبريجي والحزمة دعيس ومحمد فريد زكريا .

وانتهى المؤتمر بعدة توصيات أهمها تأييد سياسة الحزب الداخلية والاقتصادية والعربية ، واستمرار الحوار مع الحرب الوطني واحزاب المعارضة حول القضايا الجماهيرية والعموية ، على أن يعقد المؤتمر العام الثاني للحزب في يناير ١٩٩٢ مع الموافقة على جميع القرارات التي اصدرها المجلس الدائم خلال الفترة السابقة .

ويتضح من تأخر عقد المؤتمر بل وكذلك من تناقض التوصيات ونضاربها أن حزب الاحرار يضم عددا مختلفا من التيارات ما بين مؤيد ، بتحفظات ، للسياسة الحكومية ، وبين مطالب بيع القطاع العام تماما وتبني سياسة السوق الحر بل أي تحفظات وربما على هذا الاساس انشئت لجنة حصص بالحزب سميت ، لجنة الرأسمالية .

ومن ناحية أخرى انتظمت اجتماعات المجلس الدائم لرئاسة الحزب بصفة دورية والتي كانت عادة ما تنتهي ببيان حول الاوضاع السياسية الداخلية والخارجية . كما عقدت اياما العامة للحزب عدة اجتماعات ناقشت خلالها مرشحي الحرب للانتخابات البرلمانية وكذلك ازمة الخليج حيث تسدت موقفا مؤيدا للحكومة .

وعلى النقيض من ذلك الموقف ، رفضت الامانة العامة لتساب حزب الاحرار ، إشهار السلاح العربي للصدر العربي ، وطالبت العراق بالانسحاب بينما ادانت حكاه كوكيت لاسدعائهم القوات الامريكية ورفضت التدخل الاحني بكل صورة ، وهو ما يتناسب مع ما اعتادت عليه امانة الشباب من بنى مواقف أكثر تشددا من بقية تشكيلات لحرب حيث طالبت ايضا الحكومة بتقديم استقالتها لفضل سياستها .

واخيرا فان ، الطليعة غير القانونية ، لجماعة الاخوان المسلمين نجعل من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول تشكيلاتهم أو طرق تنظيمهم وتصعيد القيادات أو سقاء العضوية . ولقد رفضت احدى القيادات البارزة للاخوان الافصاح عن أي معلومات حول هذا الموضوع وإن كانت قد اكدت على وحدة الاخوان وتماسكهم الداخلي وهو ما يبدو صحيحا إلى حد كبير حيث لم ترد أي معلومات عن اشفاق احدى الشخصيات البارزة للاخوان عن الجماعة أو حدوث خلافات داخلية بارزة بينهم .

ج - النشاط السياسي : (١) التحالف الاسلامي :

نشط حزب العمال في عقد المؤتمرات الجماهيرية والندوات خاصة بعد اقالة زكي بدر التي استغلها الحزب للمطالبة ، بالتصديقات والاصلاح الشامل . . وعقدت تلك المؤتمرات في المنيا وسوهاج واسيوط والاسكندرية والاسماعيلية وبنى سوف وغيرها ما حيث اهتم ابراهيم شكرى بتأكيد أن الحكومة تحارب حزب العمل ، لاننا قلنا ان الاسلام هو الحل ، وانه ، سيأتي - اليوم الذي ننزع فيه حقنا ونحكم شرع الله . . وفي اعقاب أحداث الفتنة الطائفية في اسبوط والقيوم والمنيا أعلن شكرى أنها أسامت أبلغ إساءة للعلاقات التاريخية بين المسلمين والاقباط وأن حل هذه الأزمة لن يتم إلا من خلال رؤية ، اسلامية ، لمشاكل المجتمع المصري .

ولقد أثرت ازمة الخليج سلبا على حزب العمل حيث قلت مؤتمراته الجماهيرية وذلك لما ادعته قيادة الحزب من ، مصافيات امنيه ، جعلت عقد المؤتمرات أكثر صعوبة وذلك لمخالفة موقف العمل لموقف الحكومة من الازمة .

كما عقد ، الموسم الثقافي ، للحزب الذي اقيمت خلاله العديد من الندوات التي استهدفت بلورة ما سمي ، رؤية اسلامية قومية . .

وفي أعقاب غزو الكويت ، عقد حزب العمل سلسلة من الندوات دعا اليها الشباب لمناقشة الأزمة وتطوراتها في مقرات حزب العمل في بعض المحافظات .

وعادة ما كان يصطحب ابراهيم شكرى في مؤتمراته أحد قادة الاخوان وخاصة المستشار / مأمون الهضيبي أو سيف الاسلام حسن البنا مما شكل فرصة مناسبة للاخوان للتحدث بشكل علني في المؤتمرات الجماهيرية . وإن كانت السلطات الأمنية قد اعترضت في أكثر من مناسبة (أخرها عيد الجهاد) على مشاركة مأمون الهضيبي في هذه المؤتمرات الجماهيرية ، مما دعا حزب الوفد لالقاء الاحتفال بهذه الذكرى .

أما حزب الاحرار فقد نظم عددا محدودا من المؤتمرات الجماهيرية على مدار العام تحدث فيها مصطفى كامل مراد .

أما في داخل مجلس الشعب ، فقد تقدم نواب التحالف بعدد من الاستجوابات مع بداية عام ١٩٩٠ حول استخدام قنوتن الطوارئ وتطويز الأزهر وحماية الآثار كما احتجوا تحت قبة المجلس على ما أسموه ، قمع المروفت لتمررد مسلحي انريبيان . . وشنوا هجوما عنيفا على الحكومة أثناء ردهم على ببلتها الذي تجاهل على حد قولهم تطبيق الشريعة

الإسلامية كما خنروا من النيون الأجنبية والموقف المالى من هجرة اليهود السوفيت، وطلباو كذلك بوقف عمليات التعذيب وزيادة مرتبات العاملين بالدولة ، كما اتهمت الحكومة بالتلاعب بالأرقام والتقصير فى سياسة الإصلاح الزراعى .

وفى نفس الإطار قدم نواب التحالف استجوابا لوزير الثقافة حول مشروعه لتطوير هضبة الهرم ، واستجوابا آخر حول تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالى عن توطين اليهود فى غير الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ وكذلك حول صحة التقارير الواردة عن استخدام اليهود السوفيت لمصر كمحطة ترانزيت قبل الوصول لإسرائيل .

وتقدم التحالف بمشروع قانون يعاقب من يجاهر بالافتار فى شهر رمضان بالحبس ستة شهور وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه أو كلانها كما طالبا بإنشاء محطة تليفزيونية للقرآن الكريم وأثاروا كذلك قضية المياه والسدود التى تنبئها أنيوبيا بمعاونة أمريكا وإسرائيل . كما تقدم شكرى بطلب إحاطة حول موقف الكونجرس الأمريكى باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .

كما أثار نواب التحالف عددا من الاعتراضات حول قانون التجارة البحرية باعتباره « مخالف للشريعة الإسلامية » وتقدموا كذلك بطلب إحاطة لوزير الداخلية حول أحداث الفتنة الطائفية فى محافظات المنيا والقويس .

وفى أعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات لعام ١٩٨٧ ، انسحب إبراهيم شكرى من الجلسة لأن المجلس أصبح غير شرعى وأعماله باطله وطلبا بتشكيل لجنة من رجال القانون لعمل قانون انتخابات جديد وتقديمه للمجلس الجديد لإقراره . وأعرب نواب التحالف عن أسفهم للسرعة التى تنبئها الحكومة فى تحرير القوانين عقب صدور حكم المحكمة الدستورية وقبل ساعات من فنى الدورة البرلمانية فى منتصف العام الماضى ، أعلن نواب التحالف رفضهم للخطة الحكومية والموازنة العامة وانهيها بالتطبيق العرفى « لتعليمات صندوق النقد الدولى وعدم وضع خطط لزيادة الأجور بشكل يتناسب مع الارتفاع الجنونى للأسعار .

وانهم احد أعضاء الإخوان رئيس المجلس السابق « بتدوير القوانين أثناء غياب نواب التحالف لتأدية الصلاة !

أما نشاط حزب الأحرار البرلمانى فقد اقتصر على مشاركة رئيسه فى جلسات مجلس الشورى وترديده لنص المطالب الذى يعبر عنها فى المقال الأسبوعى بجريدة الأحرار .

وعلى صعيد العلاقة مع الأحزاب الأخرى ، وبرغم وجود خلافات جزئية بين حزب العمل والإخوان من ناحية وحزب الوفد من ناحية أخرى فإن مقاطعتهم للانتخابات هذا العام أسهمت بشكل مباشر فى تحصين العلاقة بينهما ، وزيادة امكانية التعاون فى مجال الضغط على الحكومة للقيام بإصلاحات سياسية معينة خاصة فى المجال الدستورى والحريات مثل حق إنشاء الأحزاب والقاء قانون الطوارئ وتوسيع هامش الديمقراطية . ومن ناحية أخرى ، أدى موقف حزب التجمع من الانتخابات ومشاركته فيها إلى انزاعه عن بقية أحزاب المعارضة وخاصة العمل والأخوان والوفد الذين شنوا من خلال صحفهم حملة صحفية عليه وانهوه بعقد صفقة مع الحكومة مقابل انجاح بعض نوابه فى الانتخابات .

وشارك رؤساء الأحزاب فى عدد من المؤتمرات الجماهيرية المشتركة وإن كانت جهات الأسم قد الفت عددا من الاختلافات العامة ، وذلك اعتراضا على مشاركة مأمون الهضيبي من الإخوان فى مثل هذه المؤتمرات .

من ناحية أخرى ، لاشك أن موقف حزب العمل من مختلف القضايا السياسية أدى إلى تدهور علاقته مع رئاسة الجمهورية ، خاصة فى أعقاب مقاطعة الانتخابات وأزمة الفلج واتخاذ حزب العمل موقفا متعاطفا مع صدام حسين ومعاد بالوجود القوات الأجنبية وإرسال القوات المصرية إلى السعودية واحتج رئيس تحرير الشعب على تجاهل الرئيس مبارك لدعوته للمشاركة فى رحلاته على قدم المساواة مع رؤساء تحرير الصحف الأخرى بما فى ذلك رئيسى الوفد والأمالى . وكانت جريدة الشعب من أكثر الصحف انتقادا لقرارات الرئيس مبارك بشكل مباشر أما مصطفى كامل مراد فقد أعلن تأييده فى أكثر من مناسبة للرئيس مبارك فى كافة مواقفه الداخلية والخارجية وأنصّب نقده على الحكومة برئاسة عاطف صدقى متحبا تماما الحديث عن رئيس الجمهورية .

(٢) القوى الراديكالية والعنف السياسى :

ختمت الجماعات الإسلامية الراديكالية عام ١٩٨٩ بمحاولة اغتيال اللواء زكى بدر وزير الداخلية السابق ، حيث تم تفجير سيارة طراز « سوزكى » نصف نقل صغيرة أسفل كوبرى « القنوس » بطريق صلاح سالم بالقاهرة أثناء مرور سيارة الوزير وقيل مروره بلحظات انفجرت السيارة واشتعلت بها النيران وكانت تبعد عن سيارة الوزير بمسافة ٣٠ مترا . ولم يسفر الحادث عن أية خسائر فى الأرواح حيث كان الطريق خاليا من المارة .

وفى مطلع عام ١٩٩٠ تم عزل اللواء زكى بدر وعين

اللواء محمد عبد الحليم موسى محافظ أسيوط السابق خلفا له .

وبقراءة ملف العنف المتبادل بين رجال الأمن وقوى الإسلام الراديكالي خاصة . الجهاد . خلال عام ٩٠ (أنظر التحول) نستطيع أن نرصد الآتي :

— وقعت حوالي ٥١ مواجهة بين الطرفين كان عدد ناصحيا فيها ٢٧ من رجال الشرطة منهم ثمانية قتلوا مقابل ٨٨ من التنظيمات الإسلامية منهم ٢٧ قتيلا أعليهم من القيادات .

— تركزت هذه المواجهة في الوجه القبلي والقاهرة حيث حدثت ٣٠ مواجهة بين الطرفين في الوجه القبلي منها ١١ مواجهة في المنيا و ٦ مواجهات في بني سويف وثلاثة في القوم كما بلغ عدد المواجهات في القاهرة ١٤ مواجهة .

— شهد الوجه البحري مواجهات قليلة بين الطرفين ، معددت مواجهتان في مدينة السويس في مقابل مواجهة واحدة في المنصورة ودمياط والاسكندرية والقليوبية والمنوفية .

— فيما عدا أحداث قرية « كحك » بالقوم وبعض المواجهات في بني سويف فإن معظم الأحداث يمكن أن نسب إلى « الجماعة الإسلامية » قبلي .

أما أسباب هذه المواجهات فقد تمثلت فيما يلي :

- محاولة فض المظاهرات بالقوة طبقا لقانون الطوارئ .
- توزيع المنشورات خاصة في الأعياد والمناسبات الرسمية .
- اقتحام مساجد أو محاولة ضم مساجد أنشأتها الجماعة إلى وزارة الأوقاف بالقوة وعزل خطباء معروفين بإنتمائهم للقوى الإسلامية السياسية .

• محاولات تحقيق مايسمى « تغيير المنكر باليد » طبقا لمهام الجماعة الإسلامية الجهادية مثل « منع فرق موسيقية - الاعتداء على أندية فيديو - الاعتراض على إقامة حفلات وأفراح .

• اعتداء على الشرطة وغالبا ما تكون بعد مقتل أحد القيادات من الجماعات الإسلامية .

• اعتداءات على كنائس ومحلات المسيحيين .

وقد وقعت المواجهة الأولى عام ١٩٩٠ بعد تعيين اللواء محمد عبد الحليم موسى وزيرا للداخلية ، عندما حاولت الجماعة الإسلامية في ٢٣ يناير الخروج بمظاهرة من أحد المساجد في مدينة أسيوط ، تصدت لها قوات الأمن ، طبقا لقانون الطوارئ ، مما أسفر عن مقتل أحد ، قيادات

الجماعة وتم القاء القبض على ١١ من المتظاهرين وأصيب أحد أفراد الجماعة .

وعقب هذه الحادثة أصدرت الجماعة بيانًا بعنوان « موسى يحاول الرصاص » قالت فيه : « ان الجماعة تحتفظ بحقها في قيام قوافل الدعوة بالشوارع والميادين مادامت الشرطة مصرة على حصار المساجد » وأضافت « أن وزير الداخلية قد بدأ هذه بولوج الدم الحرام مما يكشف زيف دعواه للحوار » .

وكان لأحداث أسيوط أصداء في القاهرة والقوم إذ أدت إلى حدوث مظاهرات القت سلطات الأمن خلالها القبض على أعضاء بالجماعة الإسلامية في ضاحيتي إمبابة وعين شمس بالقاهرة ، والقوم .. ثم قامت بعدها باقتحام مسجدين بمنطقة إمبابة هما « الإيمان بالله » ، « الرحمن » ومن الجدير بالذكر أن المسجد الأول كان يوم المصلين به الدكتور علاء محي الدين المتحدث الرسمي باسم الجماعة الإسلامية وخاصة يومي الجمعة والثلاثاء حيث القاء الدائم للجماعة بالقاهرة .

وقد أدت المواجهات التي تمت في بداية عهد اللواء موسى إلى تناول رئيس الجمهورية لها في خطابه بمناسبة عيد الشرطة حيث ذكر « ... أن الازهاب خطر يهدد المجتمع ودعوة دموية للتخلف ولا علاقة لهما بالدين وليست لها جذور مصرية » وفي نهاية شهر يناير لقي أحد أعضاء الجماعة الإسلامية بيمين شمس مصرعه أثناء محاولة القبض عليه من جانب الشرطة وقالت مصادر الأمن أنه سارع باطلاق الرصاص وتمكن من اسبابه أحد أفراد الشرطة بمطواه ، وعقب الحادث وزعت الجماعة الإسلامية منشورا أعلنت فيه أنها ماضية في دعوتها ومستعدة لتقديم ألف شهيد على أعتاب المساجد وأنها مضطرة للدفاع عن نفسها ، وهي تواجه سيل الرصاص وهستيريا الاعتقالات .

وكان من الطبيعي أن تتوالى ردود الأفعال لمقتل عضو الجماعة فأعلنت الشرطة في نهاية الشهر القبض على أحد أعضاء الجماعة وهو يحاول قتل اللواء محمد عصام الدين وهبي بشرطة القاهرة بعد أن أصابه عدة طعنات ، وأعلن منهم بعد القبض عليه أن اعتدائه على لواء الشرطة يأتي ردا على مقتل أمير الجماعة بمنطوط وأحد أعضائها .

وبعدما بيوم واحد في ٣٠ يناير اعتدى عدد من الملمين على مقدم بقسم شرطة عين شمس وأحد نوابه عدة اصابات بعد قذفه بالحجارة والقنابل المولوتوف ، كرد على مقتل عضو التنظيم في عين شمس ، وقد تم ضبط ٦ من أعضاء الجماعة واتضح من التحقيق معهم أنهم خططوا لقتل ٤ ضباط .

وزارة الأوقاف تسعى مستعينة بالشرطة إلى أحكام القصة على جميع المساجد .

لقد كان السبب السابق واضحا في المصادمات التي تمت في مدينة السويس في الأسبوع الأول من أبريل نيسان ١٩٩٠ حيث حاول رجال الأمن منع الاعتكاف لأعضاء الجماعة في مسجد « التوابين » كذلك ألقت سلطات الأمن القبض على جماعة تقوم بمعاينة « المجاهدين بالأفطار » في رمضان وأطلقوا على أنفسهم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وألقي القبض عليهم في الإسكندرية .

ولنفس السبب تم فصل ١٦ طالبا من جامعة المنصورة لأنهم حاولوا اقتحام مسرح الكلية الذي كان يعد لآقامة عرض فني وأقاموا الصلاة فيه .

ومن ناحية أخرى ، لم تتوقف أحداث الفتنه بتوقف أحداث المنيا حيث تم إلقاء القبض على تنظيم مسيحي في ١٣ أبريل ١٩٩٠ وسرعان ما أمدت العواجه الطائفية إلى اليوم حيث أُلقيت عبوة ناسفة على كنيسة السيدة العذراء بعبوة سنهور بالفيوم وأدت العواجهات عقب ذلك إلى مصرع أحد صباط الشرطة وإصابة جنديين من حرس الكتيبة .

وفي نهاية شهر أبريل لقي ٤ أشخاص من أعضاء الجماعة الإسلامية مصرعهم خلال الأحداث التي اندلعت في منطوط قبل صلاة العيد بسبب توزيع المنشورات وإثارة الصلبي ، وقد ذكرت مصادر الشرطة أنها صبغت بالمنيا وحدها ٣٠ ألف منشور كانت معدة للتوزيع .

وفي مدينة السويس ألقت قوات الشرطة القبض على ٣ أفراد أثناء قيامهم بتوزيع المنشورات .

وفي بداية شهر مايو حدثت مواجهات عنيفة بين الشرطة وأحدى الجماعات الجهادية - التي تطلق على نفسها اسم « الشوقيون » - نسبة لأمرهم شوقي الشيخ الذي لقي مصرعه بعد ذلك ، كما لقي ١٤ من أعضاء الجماعة مصرعهم وأصيب ٦ آخرون أثناء الاشتباكات العنيفة بين الجماعة وقوات الأمن .

وفي تصريح لوزير الداخلية عن تنظيم جماعة الشوقيون في ٢٠ / ٥ / ١٩٩٠ أعلن أن التنظيم كان يستخدم الأطفال في حرق الكنائس وأقسام الشرطة .

وأدى اقتحام مسجد التوحيد بقنا في نفس الشهر إلى القبض على ما يقارب المائتين أعضاء الجماعات ذكرت الشرطة أن من بينهم ١٨ حدثا تم تسليمهم لأولياء أمورهم وعقب اقتحام المسجد اعتدى ماثلون على سيارة للأمن المركزي كانت تقل عشرة من الصباط وأخذوا إصابات خطيرة بثلاثة منهم وأعلن بعدها عن القبض على ٥ أشخاص كانوا متورطين في هذا الحادث .

وفي الأسبوع الأول من فبراير ألقت سلطات الأمن القبض على ١١ شخصا من أعضاء الجماعة بأسبوط بعد الاعتداء على أحد أندية الفيديو وتحطيم النادى وإشغال النيران فيه . وقد قدرت الخسائر التي نجمت من جراء ذلك بحوالي ٢٠ ألف جنيه .

وفي بداية شهر مارس اشتعلت أحداث الفتنه الطائفية بمدينة أبو قرقاص محافظة المنيا بعد انتشار شائعات عن استقطاب مسيحيين لغتبات مسلمة وتشغيلين بأعمال منافية للآداب ووزعت المنشورات التي أثارت أهالي المنيا فاندلعت المظاهرات وتم حرق كنيسة ماري جرجس بالمدينة كما أشعلت النيران في عدة محلات وصيدليات يملكها مسيحيون . وطالب المظاهرون سلطات الأمن بالقبض على من يقومون بأعمال « الدعاية » واستقطاب الفتيات المسلمات ، وألقي القبض على عدد كبير من المظاهرين وتسببت تلك الأحداث في إهراء تغييرات في الأجهزة الأمنية بالمحافظة .

كما تحركت قوايل الدعوة التي نظمها وزارة الأوقاف لهذهئة الموقف ، وصمت هذه القوايل شخصيات بارزة بس فيهم مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف .

وأعلنت الشرطة عن ضبط عدة الآب من المنشورات التي تدعو إلى إثارة الفتنه . وبعد هذه الأحداث كتفت أجهزة الأمن كمائن الشرطة للقبض على أكثر عدد ممكن من المشاركين ، وأدت هذه الكمائن بالفعل إلى القبض على عدد كبير من أعضاء الجماعة الإسلامية ومقتل أحد قيادتها .

وفي منتصف مارس ألقت أجهزة الشرطة القبض على ٣ من أعضاء الجماعة الإسلامية بعين شمس وذكرت وزارة الداخلية أنها صبغت معهم عوات متفجرة كانت معدة للإلقاء على كنيسة العذراء بعين شمس . ومع نهاية شهر مارس ألقى وزير الداخلية بيانا أوضح فيه ملابسات أحداث الفتنه الطائفية ، وأكد الوزير أن الشرطة لم تنصر في مواجهة هذه الأحداث بل بذلت مجهودا مضنيا في سبيل منعها وأصاب البلبان أنه قد ألقى القبض على ٢١٦ فردا يعتقد أنهم شاركوا في الأحداث ، وجددت النيابة حبس عدد كبير منهم . وفي تصريح آخر لوزير الداخلية في بداية شهر أبريل أكد أنه ليس هناك دعم خارجي للجماعات الإسلامية في مصر .

وعلى مدى السنوات الماضية أصبح الاشتباك بين الشرطة والجماعات الإسلامية ظاهرة تكاد تحدث دائما في المناسبات الإسلامية كشهر رمضان أو الأعياد . وغالبا ما يتجه أعضاء الجماعة الإسلامية والقوى الإسلامية الأخرى إلى الاعتكاف في المساجد التي بنوها بالجهود الذاتية ، مما يؤدي إلى وقوع المصادمات ، خلاصة وأن

وفي مطلع شهر يوليو حاول أحد أعضاء الجماعة الإسلامية في بني سويف ، مدامه ضابط شرطة بدراجة بحارية وتم القبض عليه .

وفي منتصف يوليو لقي القبض على ٢٦ عضواً بعد مواجهة بين سلطات الأمن والجماعة الإسلامية في مدينة ديروط بأسبوط وذلك بسبب منع الجماعة لفرقة موسيقية من أحياء أحد الأفرج بالمدينة وقد تم اقتحام المسجد آنذا اعتمس به هؤلاء الأشخاص وبقاء القنابل الممسلة للدموع وإطلاق الطلقات الحية مما أسفر عن مصرع شخصين وأصابة ١١ آخرين وقد عثرت قوات الأمن على كمية من الأسلحة في منزل كان يختبئ به بعض الأعضاء .

وفي ٢٥ يوليو ذكر مسئول أردني أنه تم ضبط كمية من الأسلحة المهربة من الأردن ونكر أنها كانت في طريقها لأحدى الجماعات الإسلامية في مصر ولكنه لم يحدد اسمها وأصاب المسئول أن الجماعة فيما يبدو كانت ستفعل بها شيئاً لأنها دفعت فيها مبالغ ضخمة .

وفي نهاية شهر يوليو وقت ، حادثة المعادي ، التي قتل فيها حديدا حراسة وحددت جهات الأمن شكل السيارة التي قامت بالحادثة وبعض أوصاف المنهين عن طريق التهود إلا أنها لم تصل إلى شيء ، وقامت الشرطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الاسلاميين .

وفي مطلع شهر أغسطس أطلق عضواً واحدتي لجماعات الإسلامية بالفقيرم النار على شرطي سرق وسرقاً سلاحه وقاما بسرقة مبالغ نقدية ومجوهرات وأدوات كهربائية وقد تمكنت المباحث من القبض على أحدهما وتبين أنهما من جماعة التوقيين . ثم جاء حادث الاعتداء على حارس منزل سفير البحرين بالمهندسين وأصابته وفي نفس الشهر تم القبض على أحد أفراد الجماعات كان يحاول إشعال النار في سينما الأهلى ببني سويف كما أعلن عن ضبط عديد من الأسلحة والرسوم الكروكية في شقة للتعليم بمنطقة بولاق وشهد الشهر نفسه اقتحام مسجد في ديمياط والعصر على ٢٦ عضواً بالجماعات بعد جرح ثمانية منهم .

أما في شهر سبتمبر فقد لقي الدكتور علاء محي الدين مصرعه بمنطقة الطابية وأكثت الجماعات على مسئولية الأمن عن هذه الحادثة بينما نكر الأمن أنها كانت نتيجة خلافات داخل الجماعة وقد أصدرت الجماعة الإسلامية عيب حادث اغتيال الدكتور علاء عدة بيانات تهدد فيها الحكومة وتنوعها بالثأر لدمه ودماء ، الشهداء ، من أبناء الجماعة وبعد التحقيقات المبذوبة التي أجرتها النيابة في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب يوم ١٢ أكتوبر انضج أن القيام بالعملية كان بمثابة انتقام لمقتل د . علاء محي الدين .

وفي إطار البحث عن مرتكبي حادث الاغتيال وقتت مواجهات بين أجهزة الأمن والجماعات وراح ضحيتها اثنان أمام جامعة القاهرة قبل أنهما من المشاركين في الحادث كما ألقى القبض على المئات من جميع أنحاء الجمهورية .

وتدل الأحداث السابقة على أن المواجهة الأمنية للتيارات الدينية لم تنجح إلى الآن في معالجة ظاهرة العنف الذي استمر حتى نهاية العام

ومع نهاية شهر أكتوبر اندلعت الاشتباكات بين الجماعة الإسلامية في بني سويف والشرطة أثناء قيام الجماعة الإسلامية بتنظيم مظاهرة عقب صلاة الجمعة وتوزيع المنشورات احتجاجاً على حملة الاعتقالات التي قام بها رجال المباحث في المنطقة وقد أصيب أحد المشاركين أصابات خطيرة تم اقتحام عدد من المنازل وضبطت كمية من المنشورات والقصائد الجهادية ولقت المباحث القبض على ١١ شخصا .

وقد تصاعدت هذه الاشتباكات عندما داهمت قوات الأمن منزل أحد الأعضاء لتسرب معلومات بأنه بأوى لديه أحد الهاربين في قضية محاولة اعتيال اللواء زكي بدر ! وأثناء مهاجمة العزل تم تبادل إطلاق النار فإصيب أحد قيادات الجماعة وانطلقت المظاهرات وهاجم أعضاء الجماعة سيارات الشرطة ورجال الأمن ودارت اشتباكات بالبنائير والأسلحة البيضاء .

وفي مطلع شهر نوفمبر تم القبض على ٣٤ شخصا بالفقيرم من أعضاء جماعة المهاد الإسلامي أثناء توجيههم للتدريب على السلاح وصناعة القنابل اليدوية والمفرقات .

ويمكن القول إجمالاً أن حملات الاعتقال التي أجرتها أجهزة الأمن خلال هذا العام قد أسفرت عن الكشف عن عدد كبير من التنظيمات الصغيرة المسلحة التي خططت للقيام بعمليات مسلحة ضد الحكومة وتم العثور على خرائط تفصيلية لمساحات حيوية وكم هائل من الأسلحة والذخائر .

ورغم التوترات الشديدة في صفوف الحركة إلا أن الروح المعنوية لأعضاء مختلف الجماعات الإسلامية كانت عالية كما يلاحظ أن حادث اغتيال د . المحجوب تم في صورة بالغة الدقة ، وانطوى على رسالة موجهة إلى أجهزة الأمن بأنه لا يزال من بين أبناء الحركة الإسلامية من هم قادرين على حمل السلاح ومواجهة تلك الأجهزة .

ومن الجدير بالذكر أنه رغم حملات الاعتقال إلا أن الجماعات الإسلامية لم تكف عن عقد لقاءاتها الدورية في المناطق المختلفة وذلك في مساجد متخفية ويتم إخطار الأعضاء باسم المسجد وموعد اللقاء بصورة سرية لتلاشي خطر مدامه الأمن له .

— تزايد لجوء أجهزة الأمن إلى إطلاق النار والقتل الفوري في الاشتباكات التي تحدث مع تلك التنظيمات مما يثير التساؤل حول طبيعة الظروف الإضطرارية التي تدفع لذلك السلوك ، خاصة وأنه يؤدي — كما تشير وقائع عام ١٩٩٠ — إلى زردود أفعال لا تقل عنفا وخطورة .

د - الخطاب السياسي :

(١) التحالف الإسلامي

في أعقاب مقاطعة حزب العمل للانتخابات والاتفاق على ضرورة تصعيد النشاط الجماهيري للحزب لضمان الاستمرار في الاتصال بالجماهير ، أعلنت قيادة العمل بينها إصدار جريدة الشعب يومًا مع بداية عام ١٩٩١ وبدأت الشعب في الإعلان عن فتح باب التبرع لذلك الغرض ، ولكن لم يتم تحقيقه حتى الآن . ومع بداية أزمة الخليج أصدر الحزب جريدة طلابية باسم « صوت الشعب » كجريدة إسلامية تنشر أخبار الاتحادات الطلابية التي يسيطر عليها الاتجاه الإسلامي

أما جريدة الشعب فتعتبر من أكثر الصحف العربية معارضة للحكومة وتنادي لسياساتها ، وهي تهتم كذلك بنشر « تجاوزات » المسؤولين . ويذكر لجريدة الشعب أنها بنشرها تصريحات زكي بدر أسهمت في إقلاقه مما اعتبر نصرا لهذه الصحيفة رغم اتجاه الصحف القومية للنقل من هذا الدور على أساس أن الرئيس مبارك كان قد أخذ قراره قبل أن تنشر الشعب ما نشرته .

ويتميز حزب الأحرار رغم صغره بتمدد الصحف الصادرة باسمه والتي لا تعبر بأي حال عن موقف متسق للحزب من القضايا المختلفة . فيصدر حزب الأحرار صحف الأحرار والنور والحقيقة والمامل المصري والفلاح المصري وأخبار جريدة العربية التي أصدرت في نهاية ١٩٩٠ ، وكل من هذه الصحف خطأ المصنقل وإن كانت

بل ولم تتوقف الجماعات عن القيام بأحداث شغب محدودة كما حدث في بني سويف من اندلاع بعض المظاهرات ردا على حملات الاعتقال التي تمت بالمدينة ضد أعضاء الجماعة الإسلامية في بني سويف .

وقد أسفرت المواجهات التي تمت بين الأمن وأعضاء هذه الجماعات عن إصابة عدد من الضباط والجنود ولم تشر وسائل الإعلام إلى هذه النتائج رغم أن بعض الجنود أصيبوا إصابات بالغة .

أما في شهر ديسمبر فقد وقعت محاولة اغتيال شرطي سري بمنطقة الرمل بالاسكندرية على يد اثنين من الجماعات الإسلامية .

من مجمل ما سبق نستطيع أن نستخلص بعض النقاط الهامة والتي قد يكون لها بالغ الأثر على مستقبل الحركة الإسلامية ونحركاتها الجهادية :

— قامت التنظيمات الإسلامية الراديكالية بحوادث بالغة الأهمية والخطورة وتندد بتفهم ملحوظ في مستوى الأداء الحركي والفكرة المادية ، وأهمها : حادث تعجير السيارة لمحاولة اعتقال زكي بدر أسفل كوبري الفردوس وتعتبر هذه الحادثة هي الأولى من نوعها في مصر ، وكذلك حادث اغتيال د . المحبوب والدقة البالغة التي تم بها ، إلى حد دعا أجهزة الأمن للشك في أن مرتكبيه لا يمكن أن يكونوا من المصريين .

— اعتكاز الجماعة الإسلامية لمعلم الأحداث الهامة واكتساب أرضية واسعة داخل صفوف الحركة وتزايد عدد الأعضاء بها تاركين جماعات أخرى رغم ما يقع على هذه الجماعة من صغوط ومطارادات .

— انحصار مساحة الخلاف بين صفوف الحركة حاصة بين قطبي نيار الراديكالي البارزين ، جماعة الجهاد ، و الجماعة الإسلامية ، مما يوحي بإمكانية الوصول إلى وحدة عامة .

جدول رقم (١)

أساليب المصالحات							توزيع الأحداث			ضحايا الجماعات		ضحايا الشرطة	
اعضاء على منشورات	اعطاء مسجونين	انقسام	توزيع	تصوير	تقديم على محاكمة	تقديم على محاكمة	تظاهر	وجه قهلي	وجه بحري	القاهرة	جرج	قتل	جرج
٥	٤	٤	٥	٥	٦	٦	٣٠	٧	١٤	٦١	٢٧	٢١	٨

تبقى في النهاية على الاشداء برئيس الحزب ، ومواقفه الوطنية الأصلية ، ولكن يصعب في الواقع اعتبار كل هذه الصحف وسائل للدعاية لحزب الأحرار ، وذلك لمحدودية توزيعها إلى جانب غياب خط واحد يجمع بينها .

وسوف يتم تناول الخطاب السياسي لأطراف التحالف ثلاثة من خلال استعراض موقفهم من عدد من القضايا الرئيسية التي طرأت هذا العام وهي أزمة الخليج والموقف من بعض الجماعات الإسلامية واللجنة الطائفية .

لقد بنى حزب العمل منذ مؤتمره الخامس ما يكن وصفه بأنه ، سياسة عربية إسلامية ، في مجال السياسة الخارجية تدعو في الأساس إلى التنسيق بين الدول العربية والإسلامية على أساس وحدة الدين (الإسلامى) وكذلك العدو المشترك ، أمريكا وإسرائيل وكل الدول الكبرى التي تهف ، من وجه نظرم إلى السيطرة على هذا الجزء من العالم . ولذلك فإن فكرة المؤامرة ، تبدو متداخلة في كثير من تحليلات حزب العمل لأى من المشاكل التي تتعرض لها مصر والعالم العربى والإسلامى .

ومن هذا المنطلق أيد حزب العمل صدام حسين في أعقاب انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية خاصة مع تصعيد الهجوم ضد إسرائيل والتهديد « بحرق نصفها » إذا ما هاجمت العراق وسائد « العمل » صدام حسين ضد ما أسماه الحملة الدولية الغربية ضد العراق عقب اتهام الأخير بمحاولة تهريب بعض اجزاء للأسلحة بطرق غير مشروعة ، وأيد انجاه صدام لزيادة تسليح بلاده واتجاهه لتطوير الأسلحة الكيماوية والنووية من منطلق أن ذلك يدخل ضمن السياسة الدفاعية في مواجهة إسرائيل التي اعترف رئيسها بامتلاكها لأسلحة نووية .

وانتم حزب العمل أمريكا وإسرائيل باشمال النار في الخليج منذ خطاب صدام في السابع عشر من يوليو والذي اتهم فيه الكويت بسرقة بترول العراق وطلب بمدالة توزيع الثروة في العالم العربى . وفى أعقاب اجتياح صدام للكويت ودخول القوات الأجنبية إلى السعودية وبقية دول الخليج رحاسة القوات الأمريكية إزداد موقف حزب العمل اقتراباً من العراق على أساس أن ما أسماه بالفترو الأمريكى للأراضي المقمتة أصبح أكثر أهمية وخطورة من احتلال صدام حسين للكويت بالقوة . وطلب حزب العمل في بداية الأزمة بالاستسحب المعززلين للقوات العراقية والأجنبية واحتلال قوات عربية بديلة لحين انتماء التصالح مع اعطاء الضمانات الكافية لصدام بأن ما أثاره حول البترول العربى أن يمر دون مراجعة ورفض حزب العمل الحصار لأقتصادى المفروض على العراق وهاجم ابراهيم شكرى لاعلام المصرى لتأكيد على أن الحرب حثيمة ومضمونة

النتائج ، لأن ذلك من وجهة نظر حزبه غير صحيح لأن الجيش العراقى يملك وسائل لجمع المعلومات والانتذار المبكر التي لا تقل عن تلك التي لدى أمريكا إلى جانب الكفاءة العالية للطيران العراقى .

والتت جريدة الشعب نشر الأخبار التي تؤكد صعوبة تدمير السلاح العراقى بكامله واتهام أمريكا بتدبير هذه المؤامرة للإستيلاء على النفط والميطرة على المنطقة وكانت الشعب هى الجريدة الوحيدة تقريباً ، من بين الصحف المصرية التي تنشر بيانات وخطابات صدام حسين ، بما فى ذلك الخطابات التي كانت تتضمن تجريحاً شخصياً للرئيس مبارك . وتعددت المقامات كذلك بين شكرى والسفير العراقى بالقاهرة كما التقى شكرى بعدد محدود من الشخصيات الكويتية .

وشارك حزب العمل في مختلف الوفود التي عرفت باسم وفود الوساطة الإسلامية التي قامت بريارة لكافة أطراف النزاع لمحاولة التوسط بينهم . كما شارك فيها شخصيات إسلامية من السودان والأردن ونونس والجزائر اجتمعت كلها على معاداة الوجود الأمريكى في المنطقة .

وعقب مرور شهر على الغزو أصدر العمل بيانه الثانى حول الأزمة الذى أكد فيه مواقفه السابقة وأصاف « أن مطالبة العراق وحده بتغيير مواقفه كما لو أن كل الأوضاع العربية قبل الغزو كانت صحيحة ومقبولة يعتبر موقفاً طاملاً » .

والتت الشعب نشر الأخبار التي تؤيد وجهة النظر المعادية للتواجد الأمريكى والخبار العسكرية مثل أخبار اجتماعات بعض النقابات المهنية والتي أعلنت رفضها لإرسال قوات مصرية للسعودية ، كما هاجمت سوريا واتهمتها بالعمالة لأمريكا كما تحدثت الشعب عن « خضوع مصر لشروط أمريكا للحصول على المساعدات الاقتصادية » ، وأنه لولا مباركة مصر لإرسال القوات للخليج ، لما استطاعت السعودية الاستنجاد بالقوات الأمريكية ، ورأت أن هذه السياسة أدت لانتزاع مصر عن بقية الدول العربية والإسلامية .

وعلى هذا الأسس رفضت الشعب زيارة بوش للقاهرة وهاجمت ما أسمته بغتوى السلطان واستغلال الحكومات المصرية والسعودية لرجال الدين لإصدار فتاوى تؤكد شرعية الوجود الأجنبى رغم أن ذلك « كفر بواح » لأنه لا يجوز الاستئانة بالمشرىكين وأن واقع الحال أن المشرىكين يستعينون بالمسلمين لضرب المسلمين .

ونشرت الشعب بعض المقالات التي تهاجم السعودية وتتهمها باستيراد الخصور للجنود الأمريكىين والسماح

بممارسة الزنا علنا بين المجننين والمجنذات في الجيش الأمريكي إلى جانب استدعاء أحد الماخامات للصلاة بالجنود اليهود .

أما الاخوان المسلمون فرغم اتفاقهم الكامل مع حزب العمل في معاداة الوجود الأجنبي في الخليج ، فان موقف الجماعة كان أكثر تضامنا مع الكويت من موقف طرف التحالف الآخر .

ومع بداية الأزمة أصدر الاخوان بياناً لهم أكدوا أن اسرائيل هي المستفيد الأول من تطور النزاع ودعوا فيه جميع الأطراف أن يتقوا الله في شعوبهم وأن يفضوا هذا النزاع بينهم دون التدخل الأجنبي الذي يجب الجهاد ضده في حالة رفضه للانسحاب .

وانهم الاخوان الحكومة بالتسرع في ارسال الجنود المصريين للسرعية وعدم اعطاء الوقت الكافي للجهود العربية والاسلامية مع سرعة عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة الذي هدف في الأساس إلى تغطية الوجود الأمريكي بالمنطقة .

وأعلن أحد قيادات الاخوان أن من يؤيد صدام ضد الأمريكيان ليس انتهازياً بالضرورة ، لأن هناك فارقاً كبيراً بين مشايعة صدام لشخصه ، وبين الوقوف معه ضد الأمريكيان الذين هم أشد خطراً على الأمة من خطر صدام .

ونفى المرشد العام وجود أي انشقاق في موقف الاخوان من الأزمة وذلك على نطاق الدول العربية وقال ان قيادة الاخوان واحدة في كل هذه الدول وأنه لا يوجد سوى مرشد عام واحد يلتزم الجميع بموقفه القيادي .

كما أبدى عدد من القيادات الاخوانية تاملات تجاه الكويت وذلك للدور الذي كانت تقوم به المؤسسات الاسلامية هناك في مساندة القضايا الاسلامية ونشر الدعوة في مختلف أنحاء العالم ، وأكد الاخوان ادانتهم لتصرفات الجنود العراقيين مع أبناء الكويت من نهب وايداع لا يقره الاسلام حتى مع الاعداء . ولا شك أن التحدث عن تجاوزات الجنود العراقيين كان يعكس اختلافاً عن موقف حزب العمل الذي كان يعمد إلى نفي هذه التصرفات من أساسها ، وشارك الاخوان حزب العمل في جهود الوساطة من خلال الوفود الرسمية والشعبية .

أما حزب الأحرار فرغم تبني قيادته لموقف مدين للغزو العراقي للكويت ومطالبتها صدام بالانسحاب من الكويت ، فقد برز عدد من الأصوات داخل الحزب تتحدث عن المعوق التاريخية للمراق في الكويت وضرورة إعادة توزيع الثروة بين الدول العربية .

وطالبت قيادة الحزب بحل الأزمة سلمياً بينما تبنت أمانة الشباب موقفاً أكثر تأييداً للمراق ورفض الانسحاب من الكويت قبل وجود ضمانات كافية بعدم الهجوم على العراق . ورغم موقف أمانة الشباب المعادي للتدخل الأجنبي فإن الموقف الرسمي للحزب من خلال بياناته كان يحمل صدام مسئولية قتل هذه القوات لأنه هو الذي قام بغزو الكويت في البداية .

أما بالنسبة للجماعات الاسلامية ، ورغم ادعاءات حزب العمل الرسمية بالاختلاف معها وخاصة من ناحية الأسلوب العنيف الذي تستخدمه ، فقد دافعت الشعب عن هذه الجماعات وكانت دائماً ترى أن تصرفات الحكومة هي المبرر لاستخدام شباب هذه الجماعات للعنف لأن الحكومة هي التي بدأت بالعنف تجاههم إلى جانب اعتقال أعضاء هذه الجماعات وتعذيبهم .

وأجرت الشعب العديد من اللقاءات مع د. عمر عبد الرحمن المتحدث الرسمي باسم الجماعة الاسلامية ومتحدثين آخرين لنص الجماعة . وصرح أحد أقطاب حزب العمل أن السبب في فتح صفحات الجريدة لهؤلاء رغم اختلاف فكرهم عن حزب العمل هو الاعتقاد بأن نشر هذه الأفكار ومناقشتها هو أفضل السبل لتبيين أوجه الخلل في تفكيرهم وتصويبها ولكن هذا لا يعني ما ينطوي عليه نشر تلك المقالات من دعاية للجماعات الاسلامية التي لا تغفل النقاش من الأساس في صحة أفكارها . وأكد المتحدثون باسم الجماعة عبر الشعب رفضهم للحوار مع الحكومة حتى في أعقاب تغيير زكي بدر ، على أساس أن ، القديم امتداد للجديد ، وأن المنهج لم يتغير . ورأى أحد أفراد هذه الجماعات أن تنازل أحزاب المعارضة بتغيير الوزير هو ، تجاوز للحدود لأن الحكومة هي مصدر الضعف وهي التي نواجه القول باللسان - بالراسخ .

كما نشرت الشعب أخبار منع اجتماعات الجماعة الاسلامية واعتقال أفرادها واقحام المساجد وتابعت نشاط التيار الاسلامي في مختلف النقابات المهنية مثل نقابات الصبالة والتجاربيين والأطباء والأطباء البيطريين ومينيات التدريس وهاجم بعض كتاب الشعب دعوة البابا شنودة للأطباء المسيحيين للمشاركة في انتخابات النقابة وهو ما اعتبروه مساندة من البابا للقائمة العلمانية ، هذا القائمة الاسلامية ، والتي كان يتزعمها شخصيات بارزة من الاخوان المسلمين .

وشن حزب العمل حملة قوية على الحكومة في أعقاب مصرع علاء محيي الدين وأثارت الجريدة العديد من الشكوك حول هذا الحادث وأجرت لقاءات مع العديد من الشخصيات التي اتهمت الحكومة مباشرة بقتله .

وانهت الشعب أمن الدولة كذلك بتعذيب المتهمين في قضية اغتيال د . رفعت المحجوب لاجبارهم على الاعتراف رغم تأكيد شكري على اذانة هذا العمل الذي لا يقره دين ولا اخلاق .

وأكد الاخوان المسلمون كذلك على اختلافهم مع الجماعات الاسلامية وصرح أحد أقطاب الاخوان أنه تم عقد لقاء بين الاخوان والشيخ عمر عبد الرحمن وظهرت خلافات في الناحية العقائدية ، فضلا عن الخلاف حول فكرة الجهاد بالقوة والتزبية الاسلامية والمشاركة في الانتخابات . وأصاب أن الحكومة نفسها تعرف جيدا أنه لاصلة للاخوان بالجماعات حيث أن هناك خلاف بين الطرفين على تصور الدولة الاسلامية وأهمية الشورى في مثل هذه الدولة من وجهة نظر الاخوان ، إلى جانب أن الاخوان لا ينظرون للحكومة على أنها سلطة كافرة على عكس الجماعات الاسلامية التي تصر على ذلك . ومن ناحية أخرى يرى الاخوان أن دفاعهم عن الجماعات هو دفاع عن أشخاص يتصرفون للقتل والتعذيب وهو ما يمكن للاخوان كذلك أن ينعصروا له .

وأخيرا امتدت مواقف حزب الاحرار والمناقضة إلى الموقف من الجماعات الاسلامية كذلك . ففي الوقت الذي ننت فيه جريدة الاحرار موقفا عدائيا من الجماعات الاسلامية والتمف الذي تمارسه ، بل ونشرت لقاء مع شيخ الازهر أدان فيه أعمالها لأنه لو ترك أمر تغيير الأمر بالمنكر لكل انسان لأصبح الأمر فرضي ، فإن جريدة « النور » ناعتت عن الجماعات الاسلامية بمختلف قياداتها ، ونشرت مقالاتهم .

(٢) الجماعات الراديكالية وغزو الخليج

تنظر هذه الجماعات إلى الأنظمة العربية القائمة باعتبارها أنظمة غير شرعية ، و مفروضة بالقوة على الشعوب العربية المسلمة . وقد حددت هذه الرؤية موقفها من الغزو حيث التزمت الصمت في البداية ولم تر هناك داعيا لإعلان استنكارها للغزو ، أو مناصرتها لطرف ضد آخر باعتبار أن ذلك بعد عملا غير شرعي من وجهة النظر الاسلامية . (وأن من سنة الله في الخلق أن يهلك الظالمين بالظالمين) .

وتأكيد لهذا المعنى أصدر عبود الزمر أحد القيادات البارزة للجماعات الراديكالية بيانا من السجن موقعا باسمه يحدد موقف هذه القوى من الغزو ، ركز فيه على ثلاث نقاط أساسية :

— أن النظامين الحكيمين في العراق والكويت هما نظامان كافران وأعداء للإسلام .

— رفض فكرة تقديم أية مبادرات لحل المشكلة لأنها ستكون محاولات فاشلة وبمقابلة . ترقيع . لمنظومة مضطربة ، وأن أي مبادرة يجب أن تتضمن حلا جذريا يضمن اقلاع هذه الأنظمة الجائنة على صدور الشعب المسلم .

— التأكيد على أن هذه الأنظمة ليست أكثر من أدوات (قطع شطرنج) تستخدمها أمريكا لتحقيق مصالحها في المنطقة .

في نفس هذا الإطار ، قامت تلك القوى (أي الجماعات الراديكالية) في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، بتوجيه خطاب سياسي معادي من خلال منابر المساجد التي تهيمن عليها في مختلف أنحاء الجمهورية ، للأنظمة القائمة بندد فضلها وفنذالها لشرعيتها .

وقد أكد هذا الموقف للجماعات الاسلامية الراديكالية من العزو العراقي عداها الطبيعي لفكرة ، القومية العربية ، كأيديولوجية يتبنّاها أي نظام عربي . ومن هنا اعتبرت هذه القوى أن ما يحدث في الخليج هو نهاية وهزيمة ، للقومية العربية . وهزيمة لتأرياتها في المنطقة . ومن هنا أثرت القوى الراديكالية أن نف موقف المتروك لسقوط دعاة القومية العربية على أساس أن تطور الأحداث سيجعل ، التنازل الاسلامي ، هو النذيل الشرعي الوحيد لأية أيديولوجية عربية .

وبعد وقوع الحرب تغير موقف الجماعات الراديكالية بسبب دخول قوات التحالف الغربي وعلى رأسها القوات الأمريكية حرب الخليج . فالأمر هنا لم يعد قاصرا على نظامين غير اسلاميين ، وإنما تعداه إلى مواجهة بين الاسلام ممثلا في الشعوب العربية وبين الغرب . والمعروف أن أحد المكونات الاساسية للخطاب الفبراس الاسلامي - خاصة عند الجماعات الراديكالية - يقوم على العدا الشديدة للقوى العربية باعتبارها قوى صليبية ، كما يعنهم معظم الكتابات الاسلامية ، وبالتالي أصبح توجهها الأساسي إلى ما تعتبره الخطر الأول على الاسلام . متجسدا في الغرب المسيحي ، وصنفته اسرائيل التي تكن لها القوى الاسلامية عدا شديدا

ولهذا فإن حرب الخليج بما استتبعها من وجود أجنبي في المنطقة أدت إلى إثارة موجة من الغضب والاستنكار لدى القوى الاسلامية الراديكالية دون أن يعنى ذلك تغيرا في موقفها تجاه الأنظمة العربية .

(.. ووفقا لما أعطته أحد الخطباء من نوى الشعبية بين تلك القوى فإن أحداث الخليج تطالب الأمة العربية والاسلامية أن تتجمع على قلب رجل واحد وترشق أمريكا

ب - التطور التنظيمي

شكلت انتخابات مجلس الشعب وأزمة الخليج أهم حدثين دارت حولهما وتأثرت بهما الأنشطة التنظيمية والتنقيبية والخطاب السياسي لحزب التجمع بما في ذلك ظهور بعض الخلافات داخل الحزب ، وتكاد أنشطة حزب التجمع خلال عام ١٩٩٠ تتركز حول الانتخابات وأزمة الخليج من هـ يمكن استيعاب حقيقة توقف عملية الإعداد للمؤتمر الثالث للحزب ، والانشغال بمعركة الانتخابات وأزمة الخليج والدعوة لإعادة النظر في مسار عمليات إعادة بناء الحزب والأعداد للمؤتمر الثالث للحزب في ضوء نتائج وتدابير حرب الخليج . ونجاح أربعة من نواب الحزب ولأول مرة منذ عام ١٩٧٦ في دخول مجلس الشعب وقيادة المعارضة الحزبية داخل البرلمان . في هذا السياق يمكن التمييز بين :

— أنشطة الحزب قبل أزمة الخليج والإعلان عن المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عكس موقف أحزاب المعارضة الأخرى (الوفد - العمل - الأحرار) التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات .

— أنشطة الحزب أثناء وبعد أزمة الخليج وانتخابات مجلس الشعب ، ونعرض فيما يلي لأنشطة الحزب التنظيمية خلال عام ١٩٩٠ ، مع إبراز بعض أوجه الاتفاق والاختلاف ، والاستمرارية والانقطاع بين أنشطة الحزب قبل الانتخابات وأزمة الخليج وبعدها ، وقد واصلت قيادة التجمع الإعداد للمؤتمر الثالث للحزب الذي قصد به إعادة بناء الحزب على كافة المستويات ودعم أليته التنظيمية ووجوده الجماهيري ودوره السياسي .

وفي هذا السياق انتظمت اجتماعات الهيئات واللجان القيادية في الحزب والمحافظات ، وركزت الأنشطة التنظيمية والتنقيبية خلال النصف الأول من العام وحتى الاجتياح العراقي للكويت في :

(١) مناقشة التقرير السياسي للمؤتمر العام الثالث للحزب :

تركزت هذه المناقشة خلال شهري مايو ، يونيو وذلك قبل عرضه على اجتماع اللجنة المركزية في دورته العشرين التي عقدت يومي ٢٨ - ٢٩ يونيو ١٩٩٠

ونظرا لأن هذا التقرير حال موافقة المؤتمر عليه سيشكل الخط السياسي للحزب الذي يحكم نضاله خلال السنوات القادمة ، فلن الأمانة العامة قد أولت هذه المناقشات أهمية بالغة ، وسمحت بمشاركة أطراف يسارية لا تنتمي للحزب ، وذلك تليقاً لدور ومسئولية التجمع في التعبير عن اليسار ، واستنادا إلى كونه الحزب الاشتراكي الوحيد في مصر الذي

الصلبية ومن وراءها بالصلاح فإن هذه الحرب الآن دائرة بين الكفر البواح والاسلام .. وان الجيوش متعددة الجنسيات زحفت على أرض الخليج لصرب الصحوة الاسلامية أولا ونهب ثرواتنا ومقدراتنا وهناك أعراضنا) .. ويضيف (.. أن قتل الصليبي الآن الذي أحتل الخليج العربي هو قربي إلى الله ينزلف بها إليه ، وعلى المسلمين أن يحتشدوا دفاعا عن الاسلام الجريح حتى يرتفع علم الاسلام المنكسر في الطين ..)

٤ - التجمع وقوى اليسار :

أ. مقدمة

يتناول هذا الجزء مواقف وحركة اليسار المصري كما يعبر عنها حزب التجمع والتيار الناصري والحركة الشيوعية ، إضافة إلى بعض العناصر الميمارية المستقلة غير المرتبطة بأطر تنظيمية ، وتؤدى أنوار متباينة التأثير في الساحة السياسية وفي تجمعات المنقذين وبعض النقابات المهنية والعمالية .

وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي هو الحزب اليساري الوحيد المعترف بوجوده القانوني ، وبضم عناصر ماركسية وناصرية وقومية وليبرالية وبعض العناصر التي يطلق عليها التيار الديني المستنير ، أما التيار الناصري فيكون من الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس وعدد من المجموعات الشبابية التي يدور بينها تنافس داخل وخارج الحزب ، أما الحركة الشيوعية فإن القسم الأكبر منها يتركز في الحزب الشيوعي المصري (حشم) مع وجود أحزاب أصغر كحزب العمال الشيوعي الموحد (حشم) ، وحزب الشعب الاشتراكي والحزب الشيوعي الديمقراطي تحت التأسيس الذي يضم مجموعة ، التيار الثوري .

ويمكن القول أن علاقات التنافس والصراع تحكم العلاقات بين فصائل اليسار ، باستثناء فترات قليلة تنجح فيها بعض الفصائل في التنسيق فيما بينها والتعاون إزاء بعض القضايا العامة وتتلووج درجات الصراع والتنافس أو التعاون من فصيل لآخر بحسب الاختلافات الفكرية والسياسية بينها والتي تعرض لها التقرير بالتفصيل في السنوات السابقة .

ويتناول التقرير فيما يلي الأوضاع التنظيمية والنشاط السياسي وكذلك الخطاب السياسي لكل من التجمع والتيار الناصري والحركة الشيوعية على الترتيب وفي هذا السياق يجري تحليل ما اصطلاح على تسميته بين فصائل اليسار بأزمة اليسار .

يعمل في إطار الشرعية ونحتم الظروف التي تمر بها مصر تحقيق أوسع اتفاق ممكن بين للتجمع وسائر أقسام اليسار المصري .

والواقع أن هذا النهج الجديد يستجيب للأزمة التي تحاصر التجمع واليسار عامة ويسعى لتجاوزها عبر مواكبة ما يجري من تحولات في الفكر والتحارب الاشتراكية .

وقد عكست المناقشات اختلاف المواقف داخل التجمع وسمحت لكل الاتجاهات بالتعبير عن نفسها حتى أن المناقشات طالت وجود التجمع بنفسه فدارت حول مدى نواقر مفومات الحزب السياسي للتجمع وطرح البعض تغيير اسم الحزب إلى ، التجمع من أجل الاشتراكية الديمقراطية . وأن يكون حزب برنامج سياسي ولاحقة وليس جبهة لليسار ، وطرحت الأغلبية ملاحظات نقدية بشأن تركيز التقرير على الأوضاع الدولية والعربية ، واصدار أحكام نهائية حول أحداث حية تحتمل نتائج متعددة ، واستخدام مصطلحات جديدة كالمشروع الحصارى والأمم الاقليمية ونشوء الصراع الطبقي ، مما يطمس التوجه الطبقي للمشروع .

وأكدت الأغلبية رفض اعتبار عودة مصر إلى الجامعة العربية من الظواهر الإيجابية لأنه يعنى قبولاً عربياً من الباب الخلفى بيمهج كامب ديفيد ، كما رفضت صياغة أن الشعب المصرى نجح فى أبطال الشق الملتطبي من اتفاقية كامب ديفيد لأنه لم يفتح أصلاً فى أبطال الشق المصرى من الاتفاقية .

وعلى المستوى الداخلى طرحت قضية الموقف من السلطة وعياب تحليل طبقي دقيق وعدم تحديد ملامح التنمية المستقلة ، وبرز اتجاه عام يدعو إلى اعطاء الأولوية فى تحركات الحزب من أجل الديمقراطية ودعم دور الجماهير فى الضال الديمقراطية ، وتحديد مجموعة من القضايا والمشكلات الأساسية للتركيز عليها مع تطوير أساليب النضال وتجديد القيادة وانتهاء عزلة الحزب عن الجماهير ، وحذرت الأغلبية من قيام حزب للأخوان المسلمين أو أى حزب على أساس دينى ، وطالب نوار مؤثر بالدفاع عن الدولة العلمانية والمطالبة بفصل الدين عن الدولة .

ورفضت الأغلبية فكرة ساء حزب واحد لليسار التى دعا إليها التقرير استناداً إلى أن التعددية ظاهرة موضوعية ومصدر قوة لليسار فى صفوف الجماهير مع الاهتمام بالحوار والعمل الجبهوى ودعم التحالف الاشتراكي ، وانتهت المناقشات إلى أن أزمة الحزب لا تتمثل فى عجز القيادة بل فى الكوادر الوسطى وفى عدم الانفتاح على الجماهير ، فضلاً عن بعض المشكلات الخاصة بالديمقراطية الداخلية التى اتفق على ضرورة تطويرها وقد استقطبت التطورات الدولية جل اهتمام المشاركين وتباينت الآراء

والمواقف تجاه تحليلها ورصد انعكاساتها على التجارب الاشتراكية ودول العالم الثالث والقضايا العربية . ويقدّر ما أثبتت التجمع قدرة كبيرة على التكيف مع هذه المشكلات ، والاستفادة منها أحياناً ، بقدر ما أثرت بالسلب على انتظام وفعالية عضويته ومواقفه السياسية وتأثيره فى المجتمع .

(٢) اجتماع اللجنة المركزية :

كان اجتماع اللجنة المركزية فى نهاية يونيو هو الاجتماع الوحيد لها خلال هذا العام ، وقد ناقشت فيه تقرير لجنة متابعة الحوار حول مشروع التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث ، وتوصيات الأمانة العامة وانتهت إلى تكليف الأمانة العامة بإعادة صياغة المشروع واعداد مشروع تقرير سياسى جديد يتضمن رؤية الحزب لمستقبل مصر فى عالم متغير مع اعطاء اهتمام أكبر لقضايا الواقع الراهن وتشكال وأدوات تعبئة الجماهير ، وأعلنت اللجنة المركزية حق الاختيار مع مشروع التقرير السياسى الذى يستصدره اللجنة المركزية فى اجتماعها القادم فى اصدار تقرير أو أكثر يوزع صمن وتائق المؤتمر العام غير أن اللجنة وضعت فواعد لتنظيم هذا الحق من بينها أن يكون تقرير الأعضاء المختارين موقفاً من عبء من أعضاء اللجنة المركزية وأن توافق الأمانة العامة على طرحه مع وتائق المؤتمر العام للتناقش .

(٣) انتظام دورات التكليف واعداد القيادات :

يمثل هذا النشاط أحد أبرز معالم نشاط الحزب خلال عام ١٩٩٠ . ويعكس طموح التجمع لتوحيد المواقف السياسية بين عناصره وتحديد قِيَانِه والتفاعل مع التطورات الدولية والعربية وقد قامت أمانة التكليف المركزى بتنظيم ست دورات على أسس جغرافية شملت القاهرة ، والقاهرة ، الكرى ، الصعيد ، والقناة ومحافظات جنوب سيناء ، وشرق الدلتا وغرب الدلتا ، وحضر هذه الدورات حوالي ١٨٠ عضواً .

(٤) الحفاظ على وحدة وتماسك الحزب :

بطرا لطبيعة الحزب كتجمع يضم قوى سياسية مختلفة فكرياً فإن قيادة الحزب وكوادره صرحت كما بحثت فى كل عام قسماً من جهودها للحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه ، وذلك من خلال السماح بنمذد الآراء والحوار الداخلى وضمان تمثيل مختلف القوى والتيارات الفكرية فى المستويات القيادية للحزب .

فى هذا السياق دارت التفاعلات والخلافات داخل التجمع خلال عام ١٩٩٠ حول القضايا التى وردت فى مشروع التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث والتي تعتبر نقاط

حلاف بين القوى التي تشكل التجمع منذ نشأته وحتى اللحظة الراهنة .

ويمكن القول أن أهم نقاط الخلاف والجدل داخل التجمع عام ١٩٩٠ قد تركزت حول ثلاث قضايا هي : أزمة الخليج والسياسة الاعلامية ثم الموقف من الانتخابات .

من الناحية الأولى كانت لأزمة الخليج آثار سلبية على بنية الحزب التنظيمية وخطابه السياسي استدعت من قيادة الحزب العمل لاحتواء هذه الآثار والميطرة على تداعياتها حفاظا على وحدة الموقف السياسي للحزب وتماسكه التنظيمي ومصادقته في الشارع السياسي ، فضلا عن ضبط علاقاته بالحكم والحكومات والقوى الشعبية العربية .

لقد أحدثت أزمة الخليج انقساماً في صفوف التجمع وداخل كل فصيل فيه ، ولم تنفق قيادة الحزب على موقف موحد ، كما أن تعبير صحيفة الأهالي عن موقف الحزب كان محل جدل وخلاف ، وكان خالد محيي الدين الأمين العام للتجمع قد طالب في ٤ أغسطس بالنسحاب العراق من الكويت ، وأكد حق الشعب الكويتي في اختيار نظام الحكم الذي يريده ، وعقدت الأمانة العامة للحزب اجتماعاً في ٥ أغسطس انتهى باصدار بيان لا يخرج عن النقاط العامة التي وردت في نصريح الأمين العام للحزب ، لكن مع تطور أحداث أزمة الخليج أصدرت الأمانة العامة في ١٢ أغسطس بياناً جديداً طالب بأبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة فوراً والنسحاب القوات العراقية من الكويت وحل قوات عربية مشتركة محلها ، وإعادة روح الوفاق إلى الصفوف العربية وقد اعترضت أقلية مؤثرة على عدم الادانة الواضحة لسلوك العراق واستخدام تعبير «تحرك» ، لا غرو ، كما اعترضت على معالجة صحيفة الأهالي للأزمة وانهيتها بالتركيز على قضية الوجود الأجنبي في الخليج ، والسكوت عن سبب ذلك وعن جرائم النظام العراقي بحق الشعب الكويتي ، وأعلن ثلاثة أعضاء في الأمانة العامة للحزب تجميد نشاطهم وهم د. اسماعيل صبري عبدالله ، ود. ابراهيم سعد الدين ولؤيوسف يوسف وقد أصدرت الأمانة العامة بياناً آخر في ٢٦ أغسطس إنحاز في إحتواء الأزمة حيث عرض كافة جوانب الأزمة في إطار رؤية كلية للموقف من الغزو العسكري والوجود العسكري الأجنبي والموقف المصري والعربي واقترح عناصر لحل عربي للأزمة ، لقد رفض البيان صراحة الغزو العراقي للكويت والوجود العسكري الأمريكي والعربي في المنطقة والذي جاء نتيجة الغزو العراقي وطلب الكويت والمعمودية الاستعانة بالقوات الأمريكية دون انتظار لنتائج المساعي العربية ، وعند البيان على ضرورة الحل العربي للأزمة والانسحاب المنزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأمريكية والعربية وإحلال قوات عربية مشتركة محلها ، والتقاء قرارات مجلس الأمن بمقاطعة العراق وإنهاء

الحصار البحري وتسوية الخلافات بين العراق والكويت . وحاز البيان بصياغته الوسطية والمعتزلة على موافقة كل الأطراف داخل الحزب كما تراجع القياديون الثلاثة عن قرارهم بتجميد العضوية .

أما الخلاف حول السياسة الاعلامية فقد دار حول صحفية الأهالي في المقام الأول ، يليه في الاهتمام ببارق بنية المجلات والمطبوعات الحزبية . والواقع أن التركيز على الأهالي أصبح ظاهرة في حزب التجمع كنتيجة طبيعية لمركزية دور الصحيفة في الاعلان عن مواقف الحزب والاتصال بالرأي العام ولأختلاف الفصائل الفكرية بين متشددين ومعتدلين - إذا جاز التعبير - يحاول كل منهم جذب سياسة الحزب وصحيفته ناحية موقفه . في هذا السياق تكرر الجدل والخلاف منذ صدور الأهالي حول سياساته التحريرية ومدى ملائمة خطابها السياسي مع مبادئ ومنطلقات الحزب وأهدافه على أن دورة الجدل والخلاف كانت أقل حدة خلال عام ١٩٩٠ ، ربما باستثناء الأسابيع التي تلت أزمة الخليج . ولكن ثمة أقلية عالية الصوت نهج الخطة العام للأهالي قبل أزمة الخليج ، وترى أن الصحيفة تنتهج خطاً معتدلاً لا يعبر عن واقع الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمع ولا يتفق وسياسة الحزب وطموحات أعضائه .

وبلاحظ أن صحيفة الأهالي أصبحت أكثر التزاماً في عملها بالجوانب المهنية والصحفية ومن ثم فقد قلصت من حجم اهتمامها بقضايا سياسية قد لا تشغل القارئ العادي غير المسمى لحزب التجمع ، مثل الشؤون الحزبية ، وفي المقابل نجحت في تقديم مواد صحفية متنوعة وفي اصدار ملحق خاص بالانتخابات للدعاية لمرشحي الحزب .

أما بالنسبة لبقية مطبوعات الحزب فقد دار نقاش داخل قيادة الحزب بشأن علاقة مجلة اليسار الشهرية بسياسة الحزب وخطابه المعتدل ، حيث تنهم مجلة اليسار بالثشد وتقديم خطاب لا يتوافق والخطة العام للحزب ، كذلك نوقشت أزمة تمويل مجلة «الفتحة العربية» الشهرية التي توفقت عن الصدور في نهاية صيف ١٩٩٠ ، وكانت تعبر عن بعض ممثلي التيار القومي في الحزب وكذلك مسالة البحث عن مصادر جديدة ومستقرة لتمويل مطبوعات الحزب ، كما نوقشت من جديد امكانية تحويل الأهالي إلى صحيفة يومية وأخيراً شهد الحزب مناقشات واسعة حول جدوى مقاطعة الانتخابات وارتبطت بمدى توفر «ضمانات» لنزاهة الانتخابات من جهة ، ومواقف أحزاب المعارضة والتيار الاسلامي وقوى اليسار من جهة ثانية ، والتطور التنظيمي للحزب من جهة ثالثة ويمكن تلخيص أهم ملامح رؤية الأغلبية التي دعت للمشاركة في الانتخابات في :

— عدم جدوى المقاطعة في ظل الانتخابات الفردية

حيث سيتمكن إلى جانب مرشحي الحزب الوطني من انتخاب المرشحين المستقلين ، كما أنه من غير المحتمل أن يفاقم الرأي العام الانتخابات .

— إن موقف المقاطعة لن تراهه تحركات بين الجماهير ، ومن ثم فهو موقف لا أثر له عمليا مما يفتح المجال لانفراد الحزب الوطني وجماعات الاسلام السيلسي ، ولهيمنة الداعين لتدمير البنية السياسية والتشريعية ، وبالتالي سيادة العنف في المجتمع كسبيل وحيد للتغيير .

— عدم الثقة في موقف أحزاب المعارضة التي قررت المقاطعة فهي أحزاب معينة ربما لا يخرج موقفها عن الماوراء لا سيما وأنها رصت دعوة التجمع عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ لمقاطعة الانتخابات وقت أن كانت بالقائمة . كذلك من المحتمل أن يخوض بعض صقلها الانتخابات كمنطين ، وبالتالي يمثل اليمين داخل مجلس الشعب ويسمر غياب التجمع عن المجلس للمرة الرابعة منذ عام ١٩٧٩ .

— إن من الخطأ التصامم مع أحزاب اليمين التي قررت المقاطعة دون أن تتشاور مع التجمع ، وإهمال موقف الباصريين وحشم طرقي التحالف الاشتراكي مع التجمع والذين قرروا المشاركة في الانتخابات .

— رغم العبور المفروضة على الانتخابات فإن هناك ضرورة لخوضها في محاولة للتغيير وتوسيع الصناعات الديمقراطية . كما أنه توجد فرص حقيقية لفرع عدد من مرشحي الحزب ومن تم تمثيل اليسار في المجلس .

— إن المعركة الانتخابية تساعد في بناء الحزب وتدمج من وجوده الجماهيري وتكسب عناصره خبرات جديدة .

أما أنصار المقاطعة فقد ركزوا على الوصع السياسي الدقيق الذي يمر به البلاد فهناك رأي عام واسع في صفوف الطبقة الوسطى ذات الصوت العالي يدعو إلى توهير صمات لنزاهة الانتخابات ، وقد عبرت عن هذا الرأي أحزاب المعارضة وبنادى القضاء وهيئات التدريس وبعض الدعات المهنية لكن في المقابل نفق أغلبية المواطنين موقفا سلبي إزاء الانتخابات ، بينما تتفاقم الأزمة الاقتصادية ، وتتآكل مصداقية الحكومة والأحزاب الشرعية ، ويتصاعد العنف والإرهاب وتقع مسؤولية كل ذلك على الحكم الرفض لتوفير الضمانات الأساسية للممارسة الديمقراطية وتداول السلطة ، من هنا فإن المقاطعة تضع الحكم أمام مسؤولياته التاريخية ، لا سيما وأن التحولات الدولية باتجاه الديمقراطية والحريات العلة ستتسكن على مصر ، في الوقت الذي سيلجأ الحكم نتيجة أزمته إلى التزوير على نطاق واسع .

وحذر أنصار المقاطعة من انفراد التجمع بالاشتراك في الانتخابات وبالتالي شق جبهة أحزاب المعارضة وتأكيد ما تردد عن وجود صفقة بين الحكم والتجمع يسمح بمقتضاه بعدم التدخل ضد المرشحين الناجحين ، وشدد أنصار المقاطعة على أن موقف التجمع سيؤثر على موقف الناصريين وحشم كما قد يساعد على تطوير موقف أحزاب المعارضة وخوض معارك جماهيرية متواصلة على أساس برنامج ديمقراطي متفق عليه بين الأحزاب مثل برنامج ٥ فبراير ١٩٨٧ .

وبعد مناقشات مطولة قررت الأمانة العامة في اجتماع طارئ عقد في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ تأييد القرار السابق الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب في ٢٨ يونيو ١٩٩٠ يخوض معركة الانتخابات مجلس الشعب بأغلبية ٣٦ عضوا مقابل ٩ أعضاء وافقوا على مشروع مضاد يدعو إلى مقاطعة الانتخابات وبرنامج للصلال الديمقراطي المشترك ، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت .

على أن المناقشات حول الانتخابات تحددت إزاء تقييم مدى نزاهة الانتخابات وتدخل الشرطة وأجهزة الحكم المحلي وعمليات التفتيش والتزوير في بعض الدوائر أكدت قيادة الحزب على لمس حاله محبي الدين ، إن الانتخابات قد تميزت بظاهرة أساسية وهي عدم تدخل الشرطة ويمثل ذلك خطوة بالغة الأهمية في مسيرة الديمقراطية ، ولكن ذلك لا ينهي وجود بعض التجاوزات وقد تمثلت أساسا في عملية تفعيل الصناديق بواسطة المصليات ، وخاصة في الريف وعدد من دوائر المدن ، وتعكس هذه العبارات موقف أغلبية التجمع معادل أقلية نشطة ، لها ممثلون في قيادة الحزب ترى أن الحكومة لم تكن في حاجة لاستخدام التزوير على نطاق واسع بسبب ثقل عدد مرشحي المعارضة المطلوب إسقاطهم - هذا كالحزب الوطني بنفسه ، ومن جهة أخرى استخدمت أساليب غير مباشرة للتدخل الإداري ضد عدد من المرشحين المعروفين بمعارضتهم القوية للحكومة .

كذلك فإن الحيادة السلبية للشرطة قد توافق مع قيام بعض صباط الشرطة بطرد وإرهاب المتدربين ، وإتاج استخدام العنف بين المرشحين .

أما بالنسبة للناصريين فلم يطرأ تغيير كبير على أوضاعهم التنظيمية أو السياسية ، فقد عجزوا عن إتمام عملية التحول من تيار إلى حزب سياسي أو تجاوز حالة الانقسام والتنافس بين المجموعات الناصرية . وقد انعكست هذه الأوضاع على الخطاب السياسي للناصريين ومشاركتهم في الحياة السياسية خاصة انتخابات مجلس الشعب ، حيث أخفقوا في الاستنادة من كل امكانيات وفرص العمل السياسي المتاحة أمامهم .

المصرية والتي تخضع لهيمنة إحدى الجماعات الناصرية النشطة ، أي أن الحزب الناصري تحت التأسيس لا يسيطر على أغلب هذه الأنشطة رغم محاولته لتأسيس مكاتب طلاب تتبع الحزب .

— أزمة الشرعية وركود عملية تأسيس الحزب الاشتراكي العربي الناصري .

رغم أن الحزب قد نجح في جمع الكثير من الجماعات والأجبال الناصرية إلا أنه ما يزال غير قادر على التعبير عن مجمل التيار الناصري ، وذلك نتيجة للاختلاف إلى الشرعية القانونية .

وبلاحظ أن الأنشطة التنظيمية والتنفيذية قد تراجعت خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بالأعوام السابقة فأقتصرت على (٦) اجتماعات للأمانة العامة وأربعة اجتماعات لأمراء المحافظات وعشرة لقاءات بالمحافظات ونقصت الجهود الرامية للأعداد لاجتماع اللجنة العامة للحزب والتي نماثل المؤتمر العام للحزب لذلك فقد أجل الاجتماع للمرة الثالثة ، ونقرر أن يعقد في ٢٣ يوليو ١٩٩١ .

ويمكن القول أن ، لجنة العضوية ، تكاد تكون هي مظهر الوجود الوحيد للمؤسسات ولجان الحزب ، خاصة في صره عدم انتظام اجتماعات الأمانة العامة للحزب ، وشعور أغلب عناصر وقيادات الحزب في المحافظات بالاحباط نتيجة تواصل أنشطة الحزب مقارنة بالآمال والتوقعات التي ارتبطت به .

من ناحية أخرى ، فإن رفض محكمة الأحزاب شبه النهائي لمظهر حزب التحالف في إبريل الماضي جدد أمل قيادة الحزب الاشتراكي الناصري في الاستمرار ومواصلة العمل ، بينما مارع ضياء الدين داود أحد قادة الحزب الاشتراكي العربي الناصري في يوليو الماضي بتقديم طلب إلى لجنة الأحزاب بتأسيس حزب ناصري جديد باسم ، الحزب العربي الديمقراطي الناصري وقد صم الحزب عناصر قيادية من الحزب الاشتراكي الناصري كما أن برنامجا يشابه إلى حد كبير مع الأفكار التي يطرحها الحزب الاشتراكي الناصري ، من هنا يمكن التلميح بصحة المعلومات التي تتروى حول كون الحزب الديمقراطي الناصري هو محاولة من قيادة الحزب الاشتراكي الناصري لاختيار إمكانية السماح للناصرين بتأسيس حزب ، ولقد الطريق أمام محاولة أي فريق ناصري منواله الحزب لتقديم أوراق تأسيس حزب ناصري إلى لجنة الأحزاب ، ويكرر أن كمال أحمد قد يادر بتقديم أوراق حزب التحالف إلى لجنة الأحزاب عام ١٩٨٣ مما حرم الحزب الاشتراكي الناصري من تقديم أوراقه خلال ٧ سنوات ظلت خلالها أوراق حزب التحالف مندولة أمام القضاء .

وتتلخص الأوضاع التنظيمية للناصرين في وجود الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس كبنوة تفاعل وصراع عدد من الجماعات الناصرية ، إضافة إلى مجموعتين تعملان خارج الحزب وترفضان من حيث المبدأ قيام حزب ناصري معن يهتكم في إطار التعددية السياسية القائمة ، ويؤكد أن التزات الناصري يتعارض والتعددية السياسية وإمكانية التغيير عبر البرلمان .

ويمكن حصر أهم الأنشطة التنظيمية والتنفيذية في إطار التيار الناصري في :

(١) استمرار تنامي عدد ودور العناصر المستقلة عن الجماعات الناصرية والحزب الاشتراكي الناصري تحت التأسيس ، وقد جاء هذا الدور على حساب دور الحزب والجماعات الناصرية . ولعبت بعض العناصر المستقلة أدواراً نشطة في عدد من النقابات ، كما دعت ونظمت حواراً بين الشباب الناصري استهدف بحث ماهية الناصرية والمشاكل التنظيمية والسياسية التي تواجه التيار الناصري ، خاصة فيما يتعلق بوحدة التيار الناصري وإمكانات وحرص العمل السياسي والجماعي المتاحة .

(٢) ضعف وتفكك الجماعات الناصرية الشبابية حيث تعاني معظم هذه الجماعات من أزمة الوجود والاستمرارية فهي غير قادرة على إعلان انضمامها في أحزاب أو تنظيمات سرية ، ومن ناحية أخرى غير قادرة على الاستمرار كأطر للحركة والعمل السياسي في ظل التحولات الفكرية والسياسية التي تحتاج العالم والمنطقة العربية وفي ظل عدم قدرة الحزب الناصري على احتواء نشاطها أو إزالتها في كيانة الموحد والمعبر عن الناصريين .

(٣) استمرار طاهرة اعتماد التيار الناصري على الأسر والبرادير الطلابية كأطر للأنشطة التنظيمية والسياسية والتي زابت هذا العام نتيجة انتعاش الحركة الطلابية . وتعتبر هذه الطاهرة سمة هيكلية ترتبط بنشأة التيار الناصري في السبعينيات وانتشار في الأوساط الطلابية وضعف انتشاره في الأوساط العمالية الأمر الذي يعني أن الجماعات الناصرية والحزب الاشتراكي العربي تحت التأسيس غير قادرين على تجاوز الطبيعة الطلابية والشبابية للأداء الناصري العام إلا في حدود صفة تدور في بعض النقابات المهنية وعدد محدود للغاية من النقابات العمالية .

واللافت لإنشاء أن القيادات الناصرية تدرك هذه الظاهرة وتحتذر من مخاطرها على التركيب التنظيمي والخطاب السياسي للناصرين إلا أن الجهود التي تبذل تتجاوز هذه المشكلة قاصرة وضعيفة ، فقد تركزت الأنشطة التنظيمية والسياسية خلال عام ١٩٩٠ في الأوساط الطلابية ، خاصة في نوادي وأسر الفكر الناصري في معظم الجامعات

الحركة الشيوعية باتجاه القبول بالتعددية وإمكانية الاستقلال عن الأطر التنظيمية القائمة .

(٢) استمرار سعى كل فصائل الحركة الشيوعية - بدرجات وصيغ مختلفة للحصول على العلنية واكتساب مشروعية الوجود السياسي والقانوني . فخلال عام ١٩٩٠ استمر الحزب الشيوعي الديمقراطي في الإعلان عن وجوده ، وشارك الحزب الشيوعي المصري بأربعة مرشحين في انتخابات مجلس الشعب باسم الاشتراكيين المستقلين . ورغم أن (حشم) وحزب الشعب الاشتراكي أعلنوا رسمياً مقاطعة الانتخابات ، إلا أن كوادر الحزبين وعناصرهما شاركوا في الانتخابات من خلال دعم بعض مرشحي اليسار ، كذلك فإن كل فصائل اليسار عدا الشيوعي الديمقراطي تسعى للعمل من خلال حزب التجمع والتأثير في سياساته مما يخلق مشاكل معقدة خاصة بأزواجية الانتماء والتنافس والصراع بين عناصر كل فصيل . ويبدو أن أزمة اليسار وتزايد العناصر اليسارية المستقلة قد دعمت خلال هذا العام من ظهور الهوية ، التجمعية ، التي تنتمي لحزب التجمع فقط وتعمل في إطاره وتسمى لاستقلاله بعيداً عن تدخل أي فصيل يساري آخر وتشير بعض المصادر إلى أن برور دور ممثلي الهوية التجمعية قد جاء على حساب نفوذ عناصر (حشم) داخل التجمع لا سيما وأن (حشم) انشغل خلال عام ١٩٩٠ بتنظيم صفوفه والحفاظ على قوته الرئيسية أثر الانشقاق الذي تعرض له وأسفر عن تشكيل حزب الشعب الاشتراكي .

وبالمسبة للأنشطة التنظيمية والتنقيفية (لحشم) فقد انحصرت في الحرص على قوة الحزب أي تثبيت الأوضاع وتصلب البنية التنظيمية أي احتواء الآثار الدولية والمحلية والدخالية الذاتية التي أثرت في حياة الحزب خلال العام الماضي وأدت إلى الانقسام وظهور حزب منافس باسم الشعب الاشتراكي ، وقد جرت عملية تثبيت الأوضاع ودعم الحزب من خلال إدارة حوار داخلي حول الحزب وتطوير برنامجه واتحاده الداخلية ، وانتهج خط يقوم على خطط للعمل الجماهيري وللتحالف مع القوى الوطنية الديمقراطية وقد شملت هذه الخطط خوض معارك سياسية منها الانتخابات من عدد من النقابات وانتخابات مجلس الشعب ... وتعترف مصادر (حشم) بضعف الانجازات التي تحققت قياساً إلى طموح الحزب غير أنها تبرر ذلك بضعف الامكانيات وعدم ملائمة المناخ الدولي والملي ، في هذا الإطار انتظمت اجتماعات معظم هيئات الحزب ومكاتبه ، وعقدت اللجنة المركزية دورتي انعقاد من أصل أربع دورات مقررة لاتخاذها ، بينما تواصلت المناقشات حول البرنامج والاكتفاء وظهرت عدة اتجاهات أهمها : الاتجاه الذي يرى أن البرنامج بصورته الحالية وكنتجه عام للنضال في مرحلة

لقد عكست محاولة إنشاء الحزب الديمقراطي التناصري الرغبة القوية في الحصول على الشريحة والعمل في إطارها مع شعور متزايد بصعوبة الحصول على تصريح بقيام حزب شرعي في هذا السياق جاء رفض لجنة الأحزاب للحزب الديمقراطي ليعزز هذا الشعور وقد استند قرار اللجنة إلى عدم تمايز برنامج الحزب عن غيره من برلمج الأحزاب ، واتهام وكيل مؤسسة ضياء الدين داود في القضية المعروفة بمراكز القوى رغم أن المحكمة الدستورية العليا أسقطت قانون العزل السياسي ، لذلك فقد تقدم بطعن إلى محكمة القضاء الإداري . في قرار لجنة الأحزاب التي اتهمها بالانحياز إلى الحزب الوطني ، بينما أعلن فريد عبد الكريم أن القانون يعتبر التناصريين مجرد مواطنين من الدرجة الثالثة ليس لهم حق في ممارسة العمل السياسي .

وبالنسبة للأنشطة التنظيمية لفصائل الحركة الشيوعية فإن ثمة ملامح هيكلية يمكن رصدتها بداية وتتمثل بظاهرتين :

(١) استمرار تزايد العناصر الماركسية المستقلة والمجموعات والحلقات الصغيرة وتؤدي العناصر المستقلة أنواراً سياسية أو ثقافية مستقلة عن أي إطار تنظيمي أو تنتشر في حزب التجمع والعديد من النقابات وتجمعات المتقنين وجمعيات النفع العام ، ومعظم هذه العناصر كانت لها تجارب تنظيمية سابقة غير أنها خرجت عن هذه الأطر ، ويلاحظ أن أغلب هذه العناصر تتعاون بدرجة أكبر مع المجموعات والحلقات الماركسية التي نشطت بدورها في السنوات الأخيرة واتخذت أشكالاً أكثر انفتاحاً من التي عرفت في أوقات سابقة وهي أقرب لجماعات أو حلقات لأصدقاء .

ويبدو أن مناخ الأزمة ومشاعر عدم اليقين التي تجتاح اليسار في مصر والعالم فضلاً عن ضعف تكوين ودور فصائل الحركة الشيوعية وانشغافاتها بضر تنافس المجموعات والعناصر المستقلة ، مما دفع الأحزاب الشيوعية القائمة للتعاون والتنسيق مع هذه المجموعات وذلك رغم اعتقاد هذه الأحزاب بأن عدم الالتزام بأطر حزبية أو تنظيمات محددة يعتبر قصوراً في فهم الماركسية اللينينية كما أن العناصر والمجموعات المستقلة كانت لسنوات قليلة ماضية موضوعاً للشك والتساؤل ...

غير أن هذه الصورة تغيرت واعتزفت الفصائل المنظمة بالأوضاع الجديدة وتعاونت مع العناصر المستقلة في كثير من المواقف السياسية والمعارك الانتخابية كانتخابات مجلس الشعب وانتخابات نقابة الأطباء التي لعبت فيها العناصر السياسية المستقلة دوراً مهماً للعلانية ، ويمكن القول أن تعاضد دور العناصر المستقلة شكل أحد مصادر ترشيد فكر وعمل

الثورة الوطنية الديمقراطية صالِح ويحتاج فقط إلى بعض الإضافات والتعديلات لتلائم طبيعة المرحلة والاعتبارات الدولية والمحلية . أما الاتجاه الثُلثي فيطرح تصورات أشمل للإصلاح والتجديد صيغت في مشروع لائحة ومشروع برنامج جديد ينطبق على الموقف من الحكم وصراع الطبقات والتحالفات مع القوى السياسية الأخرى والموقف من القضية الفلسطينية في ضوء التغيرات الدولية والعربية ويلاحظ أن نشرة الوعى ، التي يصدرها الحزب وتوزع على الأعضاء فقط قد نشرت كل الآراء بما في ذلك الأصوات التي تنتقد استمرار الحوار الداخلي والانشغال به على حساب الأداء السياسي العام .

أما الأنشطة التنظيمية (لجشم) فلا تتوافر بشأنها معلومات وافية باستثناء التحاق بعض العناصر الماركسية - معظمها من ٨ يناير سابقا - بعضوية الحزب الذى ظهرت مطبوعاته تحت اسم جديد هو حزب العمال المصري الموحد الأيمن الذى يعكس أمرين : الأول اتفاق عناصره حول ضرورة التخلي عن صفة شيوعي ، والثاني نجاح الحزب في التوصل مع بعض العناصر إلى صيغة اتفاق أدت إلى انضمامهم للحزب وتغيير اسمه وإضافة صفة الموحد له .

وتجدر الإشارة إلى الطبيعة الخاصة والمعقدة لحزب العمال فيما يتعلق ببنية التنظيمية والتي تقترب أحيانا من صيغة الحلقة والوادة الصلبة المنغلقة على الذات .

أما بالنسبة للحزب الشيوعي الديمقراطي فقد تواصلت استناداً إلى وكيل المؤسسين - الاتصالات لبلورة البرنامج السياسي واللائحة والدعوة لدخول الحزب نهجاً للتقدم إلى لجنة الأحرار . وقد أصدرت مجموعة التيار الثوري التي تقود هذه المحاولة عدداً واحداً من مجلتها غير الدورية ، الحقيقة ، إلا أنها لم تعالج موضوع تأسيس الحزب . ومن المرحح أن هذه المجموعة لن تقدم أوراق التأسيس إلى لجنة الأحرار بل تحاول الاستفادة من الحقوق والأوضاع شبه الشرعية التي يتيحها قانون الأحرار للعناصر والقوى التي تستعد لتشكيل أحزاب جديدة .

أما حزب الشعب الاشتراكي أحدث فصائل الحركة الشيوعية فهو حزب قيد التبلور إذا جاز التعبير ، فتمت حوارات داخلية حول الحزب والبرنامج كما أن مصادر الحزب - التي رفضت الإجابة على كثير من الأسئلة - تؤكد أن الوجود الحقيقي لعناصر الحزب في الداخل لا في خارج مصر كما يردد البعض ، وتضيف أن هذا الوضع لا يتناقض بوجود عناصر نشطة للحزب في الخارج إلا أنها لا تمثل الأغلبية ، ويصدر الحزب نشرة داخلية ونشرة للمتفاعلين والجمهور العام باسم ، كفاح العمال ، تعالج القضايا السياسية والاجتماعية .

ج - النشاط السياسي

تركز هذا النشاط خلال عام ١٩٩٠ في الموقف من الانتخابات وأزمة الخليج وتنقذ مصادر التجمع والناصريين وحشم بدرجات مختلفة على وجود مجموعة من الاعتبارات حكمت البديل المتاحة لحجم الحملة الانتخابية ومسارها هي :

— مقاطعة الوفد والتحالف الإسلامي للانتخابات وضرورة المشاركة الفعالة حتى لا يفرد الحزب الوطني بالانتخابات من جهة ولتطوير العملية الديمقراطية وانزاع حقوق الديمقراطية جديدة من جهة أخرى . والخلافات الداخلية حول المشاركة في الانتخابات من جهة ثالثة .

— الامكانيات المالية المتاحة حيث شكك الجميع من ارتفاع تكلفة الحملة الانتخابية لكل مرشح بما لا يتفق مع امكانيات الحزب أو المرشحين .

— عدد الأعضاء الذين تتوفر لهم فرص قوية للنجاح في الانتخابات ودخول مجلس الشعب وعدد الأعضاء القادرين على المنافسة بقوة في دوائهم الانتخابية تمهيدا لخوض معارك قائمة بكفاءة أعلى . كذلك عدد الأعضاء الراغبين في الترشح دون أن تكون لهم فرص في النجاح أو المنافسة القوية .

— ضرورة تحقيق نجاح انتخابي وسياسي أي صماح التمثيل في المجلس أو المنافسة بقوة في بعض الدوائر ، ودعم وتنشيط آليات العمل الحزبي وطرح البرنامج السياسي والحركة بين الجماهير .

— احتمالات تدخل الشرطة وبعض الأجهزة التعديدية لصالح مرشحي الحزب الوطني مقابل احتمالات تضيق نطاق هذا التدخل ، بل والحرص الحكومي على مشاركة اليسار وتمثيل بعض التواب في مجلس الشعب .

وقد خاض التجمع معركة الانتخابات رغم مقاطعة أحزاب المعارضة لذلك كان حريصا على العوز بعدد من المقاعد يعوض فشله في دخول مجلس الشعب في الانتخابات السابقة . وقد عدل الحزب من اللغة المستخدمة في برنامجه وأساليب العمل والتحرك الانتخابي ، واختار عدداً صغيراً من المرشحين ممن تتوفر لهم فرص قوية للنجاح .

وكانت المعركة الانتخابية فرصة مواتية لتنشيط الأداء الحزبي وتحريك آليات الحزب ، ويمكن حصر مظاهر النشاط الحزبي أثناء المعركة الانتخابية في :ـ

(١) اختيار المرشحين :

شامل . وتراجع بصورة ملحوظة اعتماد أغلب مرشحي التجمع على المصيرات أو التصعيد السياسي في المؤتمرات واللقاءات الانتخابية واجتهدوا في كسب الأصوات بطرق ووسائل سياسية وشخصية وعائلية .

(٤) نتائج الانتخابات :

خاض الانتخابات (٣٣) مرشحا عن التجمع وفاز مرشح واحد بعد الجولة الأولى وهو خالد محي الدين أمين عام التجمع والذي يتمتع بنفوذ عائلي وتأثير شخصي وسياسي كبير في دائرة كفر شكر بمحافظة القليوبية ، وتمكن (٦) مرشحين من خوض انتخابات الاعادة .

وباستثناء واحد ، فإن هؤلاء المرشحين لا يتمتعون بنفوذ عائلي أو سبق لهم تولي مناصب في الدولة أو دخول مجلس الشعب كما أن بينهم أربعة من العمال لهم تاريخ نقابي وسياسي يعد به . وقد نجح من المرشحين تسعة أربعة نواب هم لطفى (لكذ) وفات (ومختار جمعة ومحمد عبد العزيز شعبان والبدري فرغلي) عمال) .

وقد حصل مرشحو التجمع في الجولة الأولى من الانتخابات على حوالي ١٣٨ ألف صوت ، وهم رقم يقل بتقليل عما حصل عليه التجمع في انتخابات ١٩٨٧ أما الأصوات التي حصلوا عليها في الجولة الأولى بحوالي ٦٠ ألف صوت مما يرفع الأصوات التي حصل عليها التجمع إلى ١٩٨ ألف صوت . وهو رقم يقترب من التقدير الذي أوردته صحيفة الأهرام (حوالي ٢٠٠ ألفا) .

ويمكن القول أن الانتخابات قد أثرت في البنية التنظيمية والخطاب السياسي للتجمع ، كما ضاعفت من التحديات التي تواجه الحزب من الداخل ، فقد كانت المعركة الانتخابية بمثابة اختبار قاس لكفاءة الحزب وقدره كوادره على العمل الجماهيري واستخدام ، خطاب سياسي مقبول جماهيريا ومتشبا مع التحولات العربية والدولية بما طرحته من شكوك في مصداقية الفكر والتجارب الاشتراكية .

من جهة أخرى كان لنجاح ٤ مرشحين لحزب التجمع أهمية بالغة في دعم ثقة الحزب بنفسه فلاول مرة منذ سنوات عديدة يمثل اليسار في البرلمان ، بل ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية يقود اليسار المعارضة لأول مرة أيضا يجرب اليسار إذا جاز التعبير خطابه السياسي في الشارع بعد تحولات البيروموزنويكا وتداعياتها الفكرية والسياسية .

والغالب أن معركة الانتخابات اكسبت كوادر الحزب خبرات جديدة كما كشفت عن عدم مصداقية عدد كبير من قيادات التجمع وابتعادها عن مشاكل الواقع . من هنا تعالت الأصوات باعادة النظر في معايير اختيار القيادات كما

طلبت قيادة التجمع من لجان المحافظات تقييم قائمة المرشحين عن كل محافظة وفي ضوء التقديرات والإمكانات المتاحة . وقع الاختيار على ٣٣ مرشحا قسموا إلى ثلاث مجموعات الأولى تضم المرشحين الذين لديهم إمكانية للنجاح ، والثانية تضم القادرين على خوض معركة انتخابية جماهيرية واسعة حتى لو لم تكن لهم فرص للنجاح ، أما المجموعة الأخيرة فشمل كل من أبدى استعدادا لخوض الانتخابات وقد سمح الحزب بذلك شرط الالتزام بالبرنامج الانتخابي للحزب . ويبدو أن الواقعية وضعف الإمكانيات المالية كانت وراء تقليص عدد المرشحين مقارنة بالانتخابات الفردية عام ١٩٧٦ أو مرشحي التجمع في الدوائر الفردية في انتخابات عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٧ .

وقد اعتمدت قيادة التجمع على قيادات عمالية ونقابية وشخصية خالد محي الدين ولفطفي واكد اللتين تجمعان بين النفوذ الأسري في دائرتيهما والارتباط بثورة يوليو علاوة على تمثيل الأقباط بمرشح وتقديم وجوه شهادية عديدة . ولكن نزل الصفة العمالية هي الأغلب حيث بلغ عدد المرشحين عن العمال ٢٦ مرشحا من (٣٣) مرشحا ليس بينهم نلاح .

(٢) التمويل

يذكر أمين اللجنة المركزية للتجمع أن حزبه حصل على ١٠٠ ألف جنيه من مجلس الشورى الذي يقدم دعما لكل الأحزاب التي تشارك في الانتخابات ، وجمع ١٠٠ ألف جنيه أخرى تبرعات من أعضاء وأصدقاء الحزب إضافة إلى ٦٠ ألف جنيه قيمة تبرعات عينية ، أي أن المجموع بلغ ٢٦٠ ألف جنيه ، ولا يدخل في هذا التقدير ما أنفقه كل مرشح على حدة والتبرعات التي كانت تجمع من المواطنين في بعض الدوائر .

(٣) الدعاية الانتخابية :

انسمت دعاية التجمع بالهدوء والاعتدال مقارنة بالانتخابات السابقة ، ويمكن هذا التغيير قنرا أكبر من الواقعية والرغبة في تحقيق نجاح انتخابي ، من هنا ركزت على طرح البدائل دون الاكتفاء بالتقند ، كما اختفت الشعارات المتشددة ، وسيطر المرشحون ، على أية محاولات لطرح شعارات لا تتفق ومتطلبات المرحلة .

واعتمدت دعاية التجمع على ٤ شعارات هي الحزب والعمل والحرية لكل الشعب ، والدين لله والوطن للجميع ، ربط الأجور بالأسعار لمواجهة الفلاء ، من أجل اصلاح

قيادته الحالية . ورغم أن مرشحي هذه المجموعة لا يزيد عددهم عن أصابع اليد الواحدة ، كما لم ينجح منهم أحد ، إلا أن برنامجهم الانتخابي عكس إلى حد كبير الخطاب السياسي المتبادل بين الناصريين من زلوية تشذبه السياسي ومطالبته بالاشتراكية مع إصلاحات ديمقراطية ، إضافة إلى رفض كالمب ديفيد والتطبيع وجهود التسوية .

وقد فاز للناصرين ثلاثة مرشحين من الجولة الأولى وهم ضياء الدين داود في حماط ومحمود زينهم في السيدة زينب بالقاهرة وفاروق متولي بالسويس وكلهم فئات وسبق لهم دخول المجلس في انتخابات سابقة .

ودخل انتخابات الاعادة (٧) مرشحين نجح منهم اثنان فقط هما صبرى أبو زه - المنوفية (فئات) ومحمد الدرشيني - الاسكندرية (عمال) مع ملاحظة ارتفاع نسبة عدد العمال الذين تمكنوا من دخول انتخابات الاعادة .

وتعترف مصادر الحزب بعدم التزام أغلب مرشحي التيار الناصري بتوجهيات الحزب وضعف اهتمامهم بالقبضات السياسية أثناء الحملة الانتخابية ، ونصدق هذه الملاحظة على المرشحين من أعضاء الحزب الناصري أو غير الأعضاء ، وفي المقابل لم يطرح الحزب برنامجا سياسيا أو يقدم الدعم المادى الكافى كما حرم من كثير من الامتيازات السياسية والاعلامية بسبب عدم الاعتراف القانونى بوجوده السياسى .

وفى حين أن المعركة الانتخابية قد كشفت من جديد عن الكثير من المشكلات التى يعاني منها الحزب الناصري والتيار الناصري الا انها جددت فى الوقت ذاته من آمال الناصريين فى الحصول على الشرعية وضمان أصوات تعبر عنهم داخل البرلمان . كما أكسبت كوالس التيار الناصري بعض الخبرات الانتخابية والسياسية التى كانت فى حاجة ماسة اليها بالنظر إلى نقل وزن ودور الشباب فى التيار الناصري ، وكوّن المعركة الانتخابية هى الأولى التى يشارك فيها التيار الناصري على نطاق واسع منذ عام ١٩٧٠ .

لكن فى المقابل بدا الحزب عاجزا عن التحول إلى أداة سياسية فاعلة للتيار الناصري وانضح ضعف بنيان التنظيمى وغايابه شبه الكامل عن محافظات الوجه القبلى ، وبدا ضعفه فى عدد من المحافظات الهامة مثل القاهرة والغربية والبحيرة كما لم تلتزم أغلب قيادات الحزب وكوالده - بالمهام التى أُنسنت اليها ، فى المقابل انتعشت المبادرات الفردية وتنامى دور وأداء بعض الجماعات والحلقات الشبابية التى تتأوى قيادات الحزب .

أما الأنشطة السياسية للمضائل الحركة الشيوعية فتتراجع

طرحت مجموعة من الأفكار بشأن إعادة النظر فى بنية الحزب وهيكله فى ضوء نتائج الانتخابات ودخول عضوية جديدة ، حيث تقرر استئناف عملية الإعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب والتي توقفت أثناء الانتخابات ، وتحدد يناير ١٩٩٢ لانعقاد المؤتمر .

وكانت انتخابات مجلس الشعب فرصة مواتية للناصرين على اختلاف فصائلهم للعمل السياسى ومحاولة دخول البرلمان كما برزت أثناء المعركة الانتخابية بعض مظاهر التنافس والصراع بين الحزب الاشتراكي العربى وبعض الجماعات الناصرية ولكن مع حرص الجميع على ضرورة اثبات الوجود فى الساحة السياسية ودخول البرلمان . فى هذا الإطار اعلنت قيادة الحزب الاشتراكي الناصري دورا هاما فى دعم معظم المرشحين الناصريين بغض النظر عن عضويتهم فى الحزب غير أن هذا الدعم ظل محدودا نظرا لقلّة الموارد المالية ولضعف وجود الحزب فى أغلب الدوائر الانتخابية لذلك يمكن القول بأن الاداء الناصري فى الانتخابات عرّ ع مجهودات ومبادرات فردية أكثر منها مجهودات منظمة للحزب الناصري .

ويلاحظ أن الحزب لم يقدم برنامجا انتخابيا ربما لأنه لم يعلى رسميا الاشتراك فى المعركة الانتخابية لأسياب خاصة بوصفيتها القانونية كحزب تحت التأسيس لم يصدر بعد برنامجها السياسى ، وقد منحت هذه الوصية الحزب قدرة كبيرة على المناورة وحرية الحركة تحت دعوى أن الحزب لا يخصص الانتخابات لأنه ليس حزبا معترفا به من الناحية القانونية ، لكن يوجد مرشحون ناصريون فى الوقت ذاته يدعى تأييدهم فضلا عن الاستفادة من مناخ الانتخابات فى انمام عملية تأسيس الحزب ، والحرص على دخول البرلمان كنوع من فرض الوجود السياسى الواقعى تمهيدا للحصول على حق الوجود القانونى .

وبلغ عدد المرشحين على مستوى التيار الناصري ٣١ مرشحا منهم ٢٤ أعضاء فى الحزب ، ٥ من خارج الحزب ، ٢ فى حزب التجمع ، ويبدو أن الحزب لم يتحكم فى عملية الترشيح وأن الزعم بتأييد الجميع .

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة ناصرية توقع مطلوب عاتها باسم « الناصريين » قد أصدرت برنامجا تحت شعار (طريقنا كفاية وعدل) . وقد التزم به عدد من المرشحين الناصريين ممن ينتمون إلى الحزب الناصري تحت التأسيس وتلك الجماعة ، وثمة معلومات تفيد بأن هذه المجموعة هى بمثابة تنظيم سرى أو مصعد تشكيل حزب ناصري غير أن ممثلى تلك المجموعة ينفون ذلك ، ويؤكدون طلبيتها الطلابية وانتشارها فى عدد من المحافظات وسعيها للعمل من أجل اصلاح الحزب الناصري تحت التأسيس عبر تغيير

وبصفة عامة يلاحظ أن موقف المقاطعة الذي أعلنه فصائل الحركة الشيوعية لم يترجم إلى تحركات عملية أو يؤثر في مسار الحركة الانتفاخية، كذلك فإن بعض العناصر المنتمية للعمال الشيوعيين وحزب الشعب قد شاركت في الانتخابات من خلال تأييد بعض المرشحين اليساريين في دوائر مختلفة، مما أثار جدلاً بعد الانتخابات حول مدى الالتزام بالقرارات التنظيمية، وحول مدى صحة قرار المقاطعة لا سيما في ضوء نجاح بعض نواب اليسار.

فإذا انتقلنا أخيراً إلى موقف قوى اليسار من الحكم ومن الأحزاب الأخرى وعلاقتها ببعضها، فسوف نلاحظ أن موقف فصائل اليسار ظلت على حالها تقريباً من الحكم خلال عام ١٩٩٠ باستثناء ظاهرين (١) اقتراب التجمع وحشم من صيغ المشاركة في إطار التعددية القائمة عبر انتخابات مجلس الشعب، مع تقديم خطاب سياسي أكثر اعتدالاً من الأعرام السابقة ربما مراعاة للنحولات الدولية وأزمة اليسار المحلية والصناعات السياسية السائدة في الشارع المصري تتعلق هذه الظاهرة باعتدال مواقف اليسار من الموقف الرسمي للحكم من أزمة الخليج. وتفاوتت درجات الاختلاف وأسبابه من فصل لآخر، فبعضاً حصر التجمع هذه الخلافات في إطار محدود ومن خلال خطاب هادئ إلى حد كبير، توسع الناصريون وحزب العمال وحزب الشعب الاشتراكي في الهجوم على مواقف الحكم من أزمة الخليج وانتهامه بالتبعية لأمريكا وحياة الأمة العربية. أما حشم فقد وقف موقفاً وسطاً إذاً جاز التعبير حيث حرص على إبراز نقاط الاختلاف مع تقديم حلول ومقترحات لتعديل موقف الحكم ووقف التصعيد في أزمة الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن عناصر من حشم والتجمع قد تعاونوا مع عناصر من الحزب الوطني في انتخابات نقابة الأطباء ضد التيار الإسلامي مما نابع من موقفهم وموقف بعض العناصر والجماعات المرافقة لذلك. من ناحية ثانية تنفق فصائل اليسار كافة على كون أحزاب المعارضة هي أحزاب يمينية غير أنها تغفل من ناحية المبدأ التنسيق والتعاون مع هذه الأحزاب بشكل مؤقت وإزاء قضايا محددة في مقدمتها الإصلاح الديمقراطي.

في هذا السياق شارك التجمع والحزب الناصري وحشم مع أحزاب المعارضة في لجان الدفاع عن الديمقراطية ودعم الانتفاضة كذلك في التشاور بشأن الموقف من الانتخابات ومدى سلامة قانون الانتخابات غير أن قبول التجمع وحشم والحزب الناصري دخول الانتخابات قد أدى إلى تدهور العلاقات بينهم، كذلك فإن اختلاف الآراء والمواقف إزاء أزمة الخليج ضاعف من حجم الخلافات بين أحزاب المعارضة وفصائل اليسار.

على مستوى آخر يمكن رصد مظاهر عديدة لتقارب الناصريين وحزب العمل حول الموقف المشترك من أزمة

درجة كبيرة من فصل لآخر وربما كان حشم هو الأكثر خطاً في المساهمة في الحركة اليسارية حيث شاركت عناصره بالتعاون مع العناصر المستقلة وعناصر من حزب العمال في لجنة الدفاع عن الديمقراطية ولجنة دعم الانتفاضة والأنشطة المعارضة للوجود الأجنبي والحرب في الخليج وخطة بعض النقابات خاصة نقابة الأطباء والتي طرح فيها حشم قائمة موحدة لليسار بالتعاون مع الحزب الوطني حصلت على ما يزيد عن ٤٠٪ من الأصوات وهي نسبة عالية إلا أنها لم تنجح لأي مرشح يساري دخول مجلس النقابة وسامح حشم في انتخابات مجلس الشعب حيث ثار خلاف داخل الحزب بشأن الموقف من الانتخابات إلا أنه لم يؤد إلى اتفاقات حيث حشمت أزمة الخليج من اتساع نطاق هذه الخلافات ونتائجها، فقد استحوذت على اهتمام جميع أطراف. وكانت أغلبية الحزب قد قررت دخول الانتخابات وأوضح البرنامج الانتخابي أسباب الاشتراك في الانتخابات انطلاقاً من ضرورة مواجهة الأزمة التي تمسك بحلق الوطن والشعب والكارثة التي نوشك أن تحيق به، وأمام البرنامج أننا نخوض هذه المعركة دفاعاً عن الديمقراطية ومن أجل الإصلاح الشامل.

وتقدم حشم بأربعة مرشحين (٣ فئات وعاملاً) لائبات لوجود المستقل في الانتخابات ومحاوله الاستفادة من مناخ الانتخابات سياسياً وتنظيماً خاصة وأن الحزب يعاني من مشكلة ضعف الأداء السياسي وتراجع العمل الجماهيري تراجع وأخص مرشحو حشم الانتخابات التي لم ينجح منهم أحد فيها باسم «الاشتراكيين المستقلين» عكس انتخابات عص المقاعد الفردية عامي ١٩٨٤، ١٩٨٧، التي شارك فيها ممثلون عن حشم باسم الماركسيين وفي إحدى الحالات على الأقل - باسم الحزب - وزعم أن هذا التغيير يعتبر موعاً من التجديد والمواصلة بين النحولات الدولية ومتطلبات الواقع إلا أن مرشحي حشم لم ينجحوا في المعركة وحامت مشاركتهم رمزية، ونوعاً من أنواع الإعلان عن الوجود «أساس».

أما بقية فصائل اليسار فقد أعلنت مقاطعتها للانتخابات حيث أكد الحزب الشيوعي الديمقراطي تحت التأسيس أن الحكومة صادرة بقانون الانتخابات الجديد «كافة الضمانات لحرية الانتخابات» بينما أعلن حزب الشعب الاشتراكي أن قانون الانتخابات الجديد غير مستوٍ بسبب عدم الإشراف الكامل للقضاء، وأن دخول بعض القوى الانتخابية أجهض أول وقفة فعالة ضد الدولة البوليسية كما انتقد الحزب مفهوم وأساليب المقاطعة لدى أحزاب المعارضة، لأنها لم ترتبط بحركة الجماهير وكانت وقتية ولم تتواصل إلى ما بعد الانتخابات.

د - الخطاب السياسي :

السمة العالمة التي ميزت خطاب التجمع عام ١٩٩٠ هي الاعتدال رغم عدم التخلي عن الأسس التي تحدد الكلمات والمفاهيم عن الرأسمالية الطغرافية والغلبة والتبعية ... إلخ بحيث يمكن القول أن خطاب التجمع ابتعد عما يمكن وصفه بالرطونة اليسارية والتشدد الطغاني لصالح مواقف ومفاهيم أقل حدة وأكثر قبولاً لما يعتقد قادة الحزب بين الجماهير ، فضلاً عن مواضعها للنخاض السياسي العام .

أما السمة الثانية فهي التوجه نحو الداخل وذلك بالتركيز على قضايا إعادة بناء الحزب أو ما أطلق عليه الإعداد للمؤتمر الثالث للحزب .

أما بالنسبة لأهم القضايا التي تطرق إليها خطاب التجمع كما عبرت عنه بيانات ووثائق الحزب وصحيفة الأهالي فقد تَصَدَّرَتْ قضية حماية الديمقراطية كهدف للمرحلة ، حيث شدد خطاب التجمع على حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن المجتمع المدني والتحديث والاستنارة ومواجهة التزوير وتمييع نزاهة الانتخابات ، والتعاون مع كل القوى الديمقراطية ضد القوى الطغانية والظالمة ، وعادة ما يقصد بالقوى الطغانية جماعات الاسلام السياسي .

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الديمقراطية كشعار وهدف للمرحلة استخفمت في البرهنة على ضرورة خوض انتخابات مجلس الشعب ، حتى لا ينفرد الحزب الوطني أو التيار الإسلامي بالساحة السياسية ومن أجل توسيع الهامش الديمقراطي المتاح واكتساب حقوق جديدة ، كذلك فإن الديمقراطية تبدو في خطاب التجمع شرطاً للإصلاح الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . ويذكر البرنامج الانتخابي للتجمع ، أن الاشتراكية هي مستقبل مصر وأنها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية ، إلا أننا مقتنعون أن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاح عاجل ، يركز على إصلاح سياسي ديمقراطي ، ويتلخص مطلب الإصلاح السياسي في إنهاء حالة الطوارئ وتعديل الدستور لإقامة نظام برلماني تلقي فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وضمان الحريات الأساسية للمواطنين ودعم وتأكيد الوحدة الوطنية التي وصفها أمين عام الحزب بأنها : حجر الزاوية في كل عمل وطني وشعبي وتنتمي .

وتحتل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الثانية ضمن اهتمامات خطاب التجمع ، حيث يربط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية منتقداً مجمل هذه السياسات ، مركزاً على قضية الفلاء والبطالة وتدور الأوضاع المعيشية لأغلبية المواطنين وسوء توزيع الثروة واستمرار الاعتداء على الخارج ، وعدم مواجهة الفساد الإداري والحد من الإغالبات والتسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال ، ويؤكد

الخليج ، وكذلك فإن تحركات الشباب الناصريين في الجامعات ضد حرب الخليج قد جرت بالتعاون مع شباب حزب العمل والتيار الإسلامي ، خاصة الجهاد ، حيث تعاون الناصريون والجهاد في تنظيم مظاهرات طلابية والفروج بها للشارع عكس رؤية شباب الإخوان في الجامعة لضرورة بقاء المظاهرات داخل أسوار الجامعة ويتردد أن هناك حواراً دائراً بين بعض العناصر والجماعات الناصرية وبين حزب العمل من أجل الانضمام لحزب العمل والكتابة في صحيفة الشعب ويمكن القول إن تقارب الناصريين والتحالف الإسلامي والجهاد كان من الظواهر الملفتة في الساحة السياسية في مصر خلال عام ١٩٩٠ .

أخيراً ، وباستثناء زيادة القبول بالحوار والتعايش بين فصائل اليسار فإنه لم تطرأ تغيرات ذات بال على هذه العلاقات ، وثمة رأى يرى أن تراجع مستوى التنافس والصراع بين هذه الفصائل جاء نتيجة لازمة اليسار لكن هذا التراجع لم ينفذ ادعاءات البعض بشأن تصميم الحركة الشيوعية إلى يسار مكون من حزب العمال والحزب الاشتراكي والحلفاء الصغيرة ، وبمعنى تحريفي ممثل في حشم والحزب الشيوعي الديمقراطي تحت التأسيس ، ويسار طغولي ، ممثل في بعض الحلفاء التروتسكية !

في المقابل هناك اتجاه قوى داخل حشم يدعو إلى بناء تحالف اشتراكي واسع يعتمد أساساً على التجمع والحزب الناصري والحزب الشيوعي المصري على أن يقوم كل طرف بأنماط الوحدة مع التنظيمات والجماعات الناصرية والشيوعية الصغيرة وذلك عبر معارك حماهيرية ، وليس بمجرد نتيجة لحوار فكري أو سياسي ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحزب الناصري وحشم أكثر الأطراف اليسارية المحبوبة عن الشرعية والتي يعقودها التأثير في العمل السياسي والحديث باسم تيارات حقيقية لها ثقل ووجود محسوس وفي هذا السياق يلاحظ أن الحوار والتعاون بين الحزب الناصري والتجمع وحشم فيما يعرف بالتحالف الاشتراكي لم يحرز تقدماً ملموساً خلال هذا العام رغم حديث الأهالي ومطبوعات حشم عن هذا التحالف . من جهة أخرى تواصل « الحوار » بين حزب العمال وحزب الشعب الاشتراكي وبعض الجماعات والحلفاء التي تدعى الراديكالية ، بفرض الاتفاق الفكري والسياسي ووحدة التنظيم كهدف نهائي ، ويبدو أن ما تحقق من نجاح اقتصر على التحاق بعض عناصر ما تبقى من حزب ٨ يناير بحزب العمال .

خطاب التجمع بمناخ التضامن العربي وعودة العلاقات بين مصر وجميع الدول العربية .

أما الخطاب السياسي للناصرين فإن متابعيه تحتاج إلى أكثر من مدخل نظرا لتعدد مصادره وعدم ظهوره أو نشره بانتظام ، من هنا فقد اعتمدنا على خطاب الحزب الناصري تحت التمسك كمصدر عن الخطاب السياسي للتيار الناصري بالإضافة إلى بعض الأفكار والأطروحات التي تردت أثناء المعركة الانتخابية . ويمكن القول إن الخطاب السياسي الناصري قد تركز حول أربع قضايا أساسية ، الأولى هي مواجهة التهديدات الغربية والأمريكية لتحديد الدول العربية بما في ذلك التهديد بضرب العراق وتصفية قدراته العسكرية والصناعية تحت دعوى تحرير الكويت أي أن الخطاب الناصري تعامل مع أزمة الخليج كمواجهة بين قوى التحرر العربي في مقابل الإمبريالية العالمية بقيادة أمريكا والرجعية العربية المتحالفة معها وكان الحزب الناصري قد ندد قبل أحداث أغسطس ١٩٩٠ بما أسماه الحملة الاستعمارية على الشعب العربي في العراق وليبيا واعتبرا ، حلقة من حلقات المخطط الأمريكي - الأوربي - الصهيوني الذي يستهدف منذ أمد طويل ضرب أية إمكانية لقيام المشروع النهوضي التحرري الوحدوي العربي وكسر إرادة الأمة العربية .

ومع بداية العمليات العسكرية في الخليج ندد الخطاب الناصري بما وصفه الحملة الصليبية الجديدة التي تستهدف تدمير العراق كما ندد بالموقف المتخاذل لأغلب الدول العربية التي وقت مع العدو الصليبي ضد شعب العراق وحيشه العربي .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطاب الناصري قد أشار إلى ضرورة حل مشكلة الكويت ورفض عملية الضم بالقوة لكن رؤيته للوجود الأجني ومخاطره دفعته في أغلب الأحيان لتجاهل مشكلة الكويت .

ونأني قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية في الخطاب الناصري حيث دعا إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية وكفالة حقوق الانسان وحق كل القوى والتيارات السياسية في تكوين أحزابها السياسية ، وبطبيعة الحال كان تركيز الخطاب الناصري على حق الناصريين في تأسيس حزب وحماية مكتسبات ثورة ٢٣ يوليو كما ينص عليها الدستور . واستنادا إلى هذا المفهوم يرى خطاب الحزب الناصري - أن ثورة ٢٣ يوليو لا تحكم مصر ، فقد حدثت ردة على الثورة ، إننا لا نتعرف بالسمير ٢٣ يوليو حتى الآن فكيف تكون ٢٣ يوليو مستمرة الآن ... قلن ذلك يعني العدالة الاجتماعية .. وتوثيق الفوارق بين الطبقات ... يعني الاستقلال .. ولا يعني ضياع الكرامة وفقد الاستقلال .. يعني قيادة الأمة العربية في معركة نهضتها الشاملة ..

خطاب التجمع على سلامة المقترحات التي تقدم بها للإصلاح الاقتصادي ، ويربط بين الديمقراطية ومواجهة الأزمة الاقتصادية ، فالديمقراطية هي السبيل الوحيد لإقناع الشعب بالمشاركة الشعبية كسبيل لزيادة الإنتاج ولتتجاه سياسة تنمية تقوم على الاعتماد على الذات .

ويمكن القول إن خطاب التجمع لا يقدم جديدا في معالجته لهذه القضية إذ يكفي بالحديث العام عن التنمية الشاملة دون الدخول في التفاصيل ، ودون تحديد طبيعة ملكية وسائل الإنتاج أو دور القطاع الخاص وعلاقته بالدولة . كذلك فإن كثيرا من المقولات الخاصة بتدهور الأوضاع الاجتماعية لا تستند إلى براهين أو إحصاءات جديدة ونظل في التحليل الأخير تقليدية إذ ما قورنت بالتحويلات المتسارعة في البنية الاجتماعية وتداعيات أزمة البطالة وعودة العمالة المصرية من العراق والكويت .

ونأني القضايا العربية في المرتبة الثالثة ضمن اهتمامات خطاب التجمع حيث حظيت أزمة الخليج بأبعدها العربية والدولية بجل الاهتمام .

وجمعت البيانات الثلاثة للأزمة العامة نظور خطاب التجمع بدءا بمطالبة العراق بالانسحاب دون إدانة أو توصيف عملية الغزو ذاتها ، ثم توضيح هذا الموقف في البيان الثالث بإدانة الغزو والمطالبة بحل عربي وبضرورة الانسحاب العزائم للقوات العراقية والقوات الأجنبية وصياغة نظام عربي جديد يقوم على الديمقراطية وتحقيق قدر من العدالة لكل الشعوب وشدد خطاب التجمع على رفض الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، واعترض على موقف الحكومة المصرية من الأزمة لأنها ، ترحب بالتواجد العسكري الأمريكي على أرض الوطن العربي ، وانتقد خطاب التجمع ما وصفه بتفريط الحكومة في حقوق المصريين العاملين بالعراق والكويت . ورغم حدة هذه الانتقادات إلا أنها جاءت أقل حدة من انتقادات حزب العمل ، الأمر الذي يمكن معه القول باعتدال خطاب التجمع مقارنة بخطاب حزب العمل إزاء أزمة الخليج .

وتجدر الإشارة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية وهجرة اليهود السوفيت والعلاقات المصرية الأمريكية والمصرية الإسرائيلية شغلت حيزا كبيرا من خطاب التجمع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية قبل أزمة الخليج وتداعياتها المختلفة حيث دعا التجمع لوقف استيطان اليهود في الضفة والقطاع والسعي إلى حل سلمي ، كما انتقد الموقف الأمريكي الذي يدعم العدوان الاسرائيلي على الأمة العربية ودعا الحكومة المصرية إلى مراجعة علاقتها بالولايات المتحدة ، ودعم علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي مع الأطوار العربية كخطوة وشرط أساسي لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيق الوحدة العربية . في هذا السياق رحب

للتوصل إلى وحدة - التحليل والموقف السياسي ، وذلك رغم أن حشم كان من أسبق القوى السياسية التي مارعت باعلان موقف رافض للغزو العراقي للكويت في ؛ أغسطس ، لكن بعض الأصوات داخل الحزب دعت إلى عدم إدانة العراق لأن هناك تدخلا أجنبيا وقد أصدر الحزب بياناً ثانياً ضد الوجود الأجنبي إلا أنه أثار غضب بعض قواعد الحزب لتركيزه على الوجود الأجنبي على حساب مشكلة الكويت ، الأمر الذي استدعى إصدار بيان ثالث عالج أزمة الخليج بأبعادها المختلفة وحاز إجماع الحزب ويعكس هذا البيان جوهر موقف الحزب من أزمة الخليج ، إذ ركز على إدانة الغزو والتدخل العسكري الأمريكي والأجنبي ويؤكد ، حق شعب الكويت في اختيار نظام حكمه ، مع اعتبار التدخل الأجنبي هو الخطر الأساسي حالياً على الأمة العربية ، .

وباستثناء خلافات قليلة وبعض الصياغات لا يخرج خطاب بقية فصائل الحركة الشيوعية عن خطاب حشم تجاه أزمة الخليج إذ أعلن الحزب الشيوعي الديمقراطي ، أن المسؤول الأول عن عودة الاستعماريين الأمريكيين إلى الأراضي العربية هو النظام الككتاتوري الفاشي لصادق حسين ، وطلب الحزب بالانحساب المتزامن ، كذلك أدان حزب الشعب الاشتراكي المصري غزو الكويت والوجود الأجنبي الذي لا يستهدف فقط ، مجرد مواجهة الجيش العراقي ، وإنما يستهدف في الأساس مجابهة الأمة العربية بأسرها .. ومن ثم فإن أية ضربة عسكرية توجه إلى أي هدف مدني أو عسكري عراقي هي عدوان موجه للأمة العربية .. أما حزب العمال المصري الموحد فقد أعلن غداة اندلاع الحرب تحول طبيعة الصراع بصورة حاسمة وكيفية من حرب تحرير الكويت إلى تمهيد الشعب العراقي ، أن هذه الحرب تستهدف في المحل الأول إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية والاقتصادية للمنطقة العربية بأسرها وإخضاعها لمستوى من الهيمنة والقهر الاستعماري الصهيوني تماثل في عمقها ووطنيتها أقصى عهود الاحتلال الاستعماري المباشر وأشدّها ضراوة . . وانفرد بيان حزب العمال بمناقشة ما أسماه « القوى الاشتراكية الحقيقية » في الاتحاد السوفيتي وخارجه .. التصدي الفعّال لسياسة حكومة جورباتشوف إزاء الحرب الإمبريالية والعنوانية في منطقة العربية وما تمثله من ثقل صريح عن الحد الأدنى من مبادئ التضامن الأممي ، مما يمكن رفضاً حاسماً لسياسة جورباتشوف .

أما القضية الثالثة في الخطاب للناصري فهي قضية فلسطين خاصة في حضورها التي تمثل في ثورة الانتفاضة وضرورة تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لكفاح الشعب الفلسطيني في الداخل ، ، ومواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني وإسقاط كل المعاهدات والمبادرات الاستسلامية ، وكذلك إيلاء التملطف مع أيمن حسن وسيد نصير قاتل كاهانا .

وإذا ما انتقلنا إلى الخطاب السياسي لكل فصيل من فصائل الحركة الشيوعية فلننا نلاحظ وجود قوائم مشتركة بينها رغم سيطرة سمى الانقسام والأزمة على هذه الخطابات ويمكن القول إن قضية الديمقراطية وتأسيس المجتمع المدني تأتي في مقدمة خطاب كل فصيل من فصائل الحركة الشيوعية وتطرح الديمقراطية وتداول السلطة عادة كمقدمة للتغير نحو المجتمع الاشتراكي وعادة ما يربط بين نظام الأزمة الاقتصادية ، واتجاه النظام المتزايد لانتهاج سياسات معادية للديمقراطية ورفض أي حركات جماهيرية ، إلا أنه تبدو خلافات واضحة حول طبيعة ، النظام الشمولي ، في خطاب حشم أو ، الدولة البوليسية ، في خطابي حزب الشعب وحزب العمال الموحد وحول سبل وأدوات تحقيق الديمقراطية ومضمونها . وقد أوضحت المواقف من انتخابات مجلس الشعب هذا التباين ، إضافة إلى أنه بينما يميل خطاب ، حشم ، إلى الاعتدال والعمل في إطار التعددية السياسية القائمة من أجل الإصلاح واكتساب حقوق ديمقراطية جديدة ، فإن خطاب العمال الموحد يميل إلى التشدد والصدام ، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الشعب الاشتراكي ، أما الحزب الشيوعي الديمقراطي فإنه يهاجم كل فصائل وأحزاب اليسار ، ويرى أنه الطرف الوحيد الأحق بصفة حزب ديمقراطي لأنه كما يرى أحد قادته أول من انتقد غياب الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية كما أنه يتخذ موقفاً ثورياً من الانقلاب والنظام العسكري الناصري عكس بقية فصائل اليسار .

وفي المرتبة الثانية من اهتمامات الخطاب الشيوعي تأتي أزمة الخليج بما في ذلك الموقف المصري الرسمي الذي انهم بالتبعية لأمريكا والرجعية العربية ، ومحاولة الاستفادة من الأزمة لحل مشاكله الاقتصادية وخداع الجماهير وتزييف وعيها ، وانتقد كل فصائل الحركة الشيوعية على إدانة الغزو العراقي للكويت مع اختلاف في تكييف الموقف من الاستعانة بالقوات الأمريكية وأثار ذلك على حركة التحرر العربي لا سيما بعد هزيمة الجيش العراقي ، ويبدو أن هذه الخلافات قد امتدت إلى داخل معظم فصائل الحركة الشيوعية ، ففي حشم حدثت بعض الخلافات حول الموقف من بدايات الأزمة وأصدر الحزب ثلاثة بيانات متتالية

ثالثا : جماعات المصالح

- بروز دور للنقابات العامة في أداء بعض جوانب وظيفة الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية .

- وقد ركز تقرير العام الماضي على الآليات التي تسمح بدور اجتماعي أوسع للنقابات والجمعيات التطوعية في مواجهة أزمات الدولة والمجتمع . وربما لهذا لم يتناول الدور السياسي للجمعيات التطوعية والنقابات ، إلا في إطار فكرة السيطرة التنظيمية للدولة ، ومدى قدرتها على التطويع الوظيفي لجماعات المصالح نحو أهداف الدولة الخاصة بالاستقرار السياسي والاجتماعي ، وقد أضفى هذا قيذا على مفهوم ، الدور السياسي ، ليمحصره في آليات التسييس من جانب جماعات المصالح عند التحرك ضد الدولة أو في آليات الانتماء عند التحرك في إطار الدولة . في هذا التقرير سوف يعتمد مفهوم أوسع للدور السياسي ، ينتج رؤية النقابات والجمعيات التطوعية كفئة سياسية في إطار التطور الديمقراطي الذي تشهده مصر . والمقولة الأساسية التي تحكم تحليل هذا الدور السياسي بالمعنى الواسع ، هي أن الدور السياسي لجماعات المصالح المنظمة في شكل نقابات وجمعيات تطوعية يكشف من ناحية عمق أزمة التحول الديمقراطي في مصر ، ومن ناحية أخرى يعكس من هذه الأزمة . وسوف نتناول دور الجمعيات التطوعية من خلال نموذج بلزر منها ، وهو الجمعية الفرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، أما النقابات المهنية سوف نركز فيها على نقابات ، الأطباء والمحامين والمهندسين والسيدالة .

١ . الجمعيات التطوعية :

« الجمعية الفرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية » :

تم تأسيس الجمعية الفرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية على يد الإمام الراحل الشيخ محمود

يستهدف هذا الجزء دراسة نشاط جماعات المصالح المنظمة ، سواء في شكل نقابات أو جمعيات تطوعية ، مع التركيز على معالم وديناميات الدور السياسي للنقابات . وقد نمت الإشارة إلى بعض ملامح هذا الدور دون تحليل له في تقرير العام الماضي ، وإن كانت قد أعطيت مساحة أكبر من التحليل للعلاقة بين الجمعيات التطوعية والدولة ضمن مفهوم السيطرة والاحتواء . وقد سجل تقرير العام الماضي الدور الواسع للنقابات والجمعيات التطوعية ، من حيث مظاهر هذا الدور ، كمدخل من مدخلات صنع السياسات العامة في حالات الأزمات الاجتماعية الكبرى من بطالة وإصلاح اقتصادي وتوسيع لنطاق الممارسة الديمقراطية . وانتهى إلى محس ملاحظات أساسية على هذا الدور كما مارسه النقابات على وجه الخصوص خلال عام ١٩٨٩ ، وهي :

- ارتفاع درجة التسييس بين النقابات المهنية بشأن قضايا الحريات والديمقراطية في الوقت الذي ساد فيه الاعتدال في تسييس القضايا المهنية والاقتصادية . ونم ارجاع ذلك إلى ثلاثة عوامل متشابكة وهي : التيار الأيديولوجي المسيطر على مجلس النقابة ، وثانيا ، درجة مؤسسية النقابة من حيث مشاكلها الداخلية ، وما تقوم به من خدمات وطبيعة العضوية ، وثالثا ، طبيعة المهنة وظروفها .

- بروز دور للنقابات الفرعية يتعدى في بعض الأحيان دور النقابة العامة بشأن التنسيق والتفاعل مع البيئة المحيطة .

- استمرار أهمية شخصية التقريب كعامل محدد لفاعلية النقابة في التأثير على محولات السياسات العامة للنظام السياسي ، خاصة في مجال الخدمات .

- ظهور نزوع نحو إجراء مقارنات بين النقابة كمؤسسة وبعض أجهزة الدولة وخاصة تلك المتصلة وظيفياً بالمهنة .

محمد خطاب السبكي في عام ١٩١٢ لغرض أساسي ، وهو الوعظ والإرشاد . . وكان الشيخ السبكي حريصا على أن ينأى بالجمعية عن التورط في الحياة السياسية وعلى عدم اقتصرها على تمثيل انصار مذهب معين من مذاهب السنة الأربعة للتشريع والدعوة . فرغم ما كان معروفا عن الشيخ السبكي من ميل للمذهب الشافعي فقد حرص على أن يضم أول مجلس لإدارة الجمعية انصارا للمذاهب الأخرى . وعملت الجمعية منذ نشأتها على بناء المساجد وتطهيرها ووطافها واعادها للمصلين في كل وقت وتنقيتها من البدع وحلها مدارس للغة والتعليم . وتم مع الزمن تطوير نشاط الجمعية لتلحق بها مدارس لتحفيظ القرآن ، وأخرى لتربية النشء . ويعتبر مشروع رعاية الطفل اليتيم في الوقت الحاضر من المشاريع الهامة للجمعية الرئيسية .

وهكذا منذ البداية ووفقا لمنطق تأسيس الجمعية ، لم تر لنفسها دورا سياسيا أو حتى علاقة بالعمليّة السياسيّة . فمفهوم الجمعية لاصلاح المجتمع المصري هو مفهوم اخلاقي يعتمد على الدعوة ومؤازرة السلطة السياسيّة اذا رأت ما ترى الجمعية وعدم معاداتها ، اذا رأت خلاف ذلك . وينضح ذلك جليا في كتاب ، الدين الخالص والمنهل العذب المورود ، للشيخ السبكي . وفي بيان مشهور خلال الستينات للشيخ أمين محمد خطاب خليفة الشيخ السبكي اوضح أنهم يعملون بالسنة في ذات انفسهم ويأثرون بالمعروف في رفق ، ولا يكفرون احدا من المسلمين ممن يخالفونهم ، وما اتخاذهم المساحد الا لانها مقار لحماعتهم ومكان ملائم للدعوة ولا يحملون الناس على الصلاة في مساجدهم ، ولا يعزفون عن الصلاة في مساجد الجماعة . ويبدو ان هذا البيان لم يكن كافيا للسلطات في ذلك الوقت ، فتم حل مجلس ادارة الجمعية وفقا لاحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعين الفريق عبد الرحمن أمين رئيسا للجمعية .

فصلا عن هذه الواقعة ، ظهرت شبهة لدور سياسي للجمعية خاصة مع بروز حركة احيائية اسلامية معادية للسلطة القائمة ، وداعية لاعادة تشكيل المجتمع وفقا لاحكام القرآن . وتلكت هذه الشبهة للتمائل الكبير بين خطاب الدين للجمعية والخطاب الديني لبعض حركات الاحياء الاسلامي .

وقد تكررت هذه الشبهة مرتين ، أولهما خلال السبعينات وأخرى هذا العام . وان اتفق رد فعل السلطة خلال عام ١٩٩٠ مع رد فعلها خلال الستينات رغم الاختلاف البين في العلبيات السياسيّة الحاكمة لنظامي عبد الناصر ومبارك .

خلال السبعينات ثارت الشبهة السياسيّة حول الجمعية لما وقر في صدر سلطات الأمن من اتصال في الخطاب السياسي وازدواج في المنويّة لبعض الافراد في الجمعية وفي بعض التنظيمات الاسلاميّة الاصوليّة كالجماعات التي تعرف للرأى العلم باسم التفكير والهجرة والجهاد . هنا لم تسع السلطة إلى تطبيق خبرة الستينات من حيث ممارسة سلطة الإدارة على الجمعية ، ولكن استطاعت ان تثير الخلاف الفقهي داخل الجمعية من أجل تأكيد الخط الاصيل للجمعية . وفي هذا السياق صدر الكتاب الهام للشيخ عبد اللطيف مشتهري المعنون « هذه دعوتنا » والذي يحاول فيه ان يؤكد اصول دعوة الجمعية ، وخاصة في مسألة الفرقة الناجية ومبدأ الحاكميّة ومبدأ الالتزام بالسنة المطهرة . واستطاعت الجمعية من خلال اعادة التأكيد على اصولها الايديولوجيّة ان تحافظ على قدر من الاستقلال الذاتي اداريا وايدولوجيا رغم انتمائها التنظيمي في الدولة . والجمعية في هذا السلوك ، تشابهت مع مافعلته جماعة (الاخوان المسلمون) في كتاب الهضيبي الشهير ، دعاة لا فضاء . .

وكان من نتائج تأكيد الاصول الايديولوجيّة للجماعة ان أصبح خطابها الايديولوجي اكثر قربا للخطاب الايديولوجي لجماعة الاخوان المسلمين ، وهو ما يوضح معضلة هذا النوع من الجمعيات التي يمكن ان تصنف باعتبارها جمعيات تطوعية ذات اصول ايدولوجية . والمعضلة هي ضعف الحدود بين الجمعية وبين الجماعات السياسيّة التي تتبنى ايدولوجيات متشابهة . فتأكد هذه الاصول ضد الايدولوجيات المتطرفة أوقعها في تشابه مع جمعيات سياسيّة تتبنى نفس الاطار المعرفي للايديولوجية ، وتؤكد منهج عدم التطرف اى الاخوان المسلمين .

وكان هذا التشابه هو السبب لازمة الجمعية مع السلطة خلال عام ١٩٩٠ . وقد صدر عن مصدرين : أولهما الخطاب الايديولوجي ، وثانيهما النشاط التربوي . فالجمعية وفقا لعبد اللطيف مشتهري تؤمن بأن ، الاسلام دين ودولة ، وهذا فضاء وساحة ، مصحف وسلاح ، معاش ومعاد ، وهذا يقربها كثيرا من جماعة الاخوان المسلمين . اما من حيث النشاط التربوي فالجمعية مشروعات لرعاية الطفل اليتيم والتربية الاسلاميّة ورعاية الفتيات للمسلمات ورعاية المعوق المسلم . وهذه المشروعات رغم لتعماس الجمعية فيها من مدة طويلة (فمثلا مشروع معهد الدعوة والدعاة في انشيء عام ١٩٦٧ عندما كانت الجمعية تحت رئاسة الفريق عبد الرحمن محمد أمين) الا أنها نتيجة لتشابه نشاط هذه

المشروعات مع مشروعات واتشعة التربية الاسلامية
لجماعة الاخوان المسلمين أصبحت محل شك وتوجس من
حائب المخططات .

وجامعت المواجهة عندما أصدرت وزيرة الشؤون
الاجتماعية قرارها بحل مجلس إدارة الجمعية في
٧ يونيو ١٩٩٠ وتعيين مجلس إدارة جديد دون ان يوضح
القرار ما اذا كانت هناك مخالقات سياسية أو ادارية أو مالية
وراء . ولكن يبدو ان لجهة الأمن رأيت ان هناك نفوذاً
لجماعة الاخوان المسلمين في نشاط الجمعية من خلال بعض
افراد مجلس الإدارة .

ورغم ان حل مجلس الإدارة تشابه مع ما حدث في
السنينات في ظل حكم الرئيس عبد الناصر ، الا ان هناك
ملاحظتين نجعلان التشابه محدوداً الى حد ما ، أولهما أن
القرار الأخير أتى بعد محاولة السلطات دفع الجمعية إلى
اصلاح نفسها وفقاً لخط الدولة . وثانياً ان البديل كأمين
للمجموعة أتى من داخل الجمعية وليس من خارجها .

وينضح من ذلك ان سلوك النظام السياسي للرئيس مبارك
مرج بين تقاليد نظام عبد الناصر وتقاليد نظام السادات ، فقد
حاولت إحداث التغيير من الداخل كما حدث في حالة
المبعينات ، ولكن مع الفصل في ذلك (فقد رفض مجلس
الإدارة الانصياع لهذه المحاولة) تم الحل وتعيين مجلس
جديد . غير ان مجلس الإدارة وخاصة الأمين العام لم يأتى
من الخارج ، ولكن من الداخل ، حيث عين التتبع فراحات
على حسن حيلة عنصر مجلس الإدارة المنحل أميناً للجمعية .

وهذه التجربة توضح بجلاء بعداً اضافياً لمواعيد التعامل
مع الجماعات التطوعية ذات الاصول الايديولوجية ، وهو
ان النظام السياسي لا يسعى في استراتيجيته الدمج التنظيمي
للجماعات التطوعية إلى تغيير الاصول الايديولوجية للجمعية
ولكن إلى صمائها ألا تكون مصدراً من مصادر دعم ومساندة
فوق سياسية معينة في المجتمع .

٢ - النقابات :

برز عام ١٩٩٠ دور سياسي متميز لتجمع النقابات
المهنية ، سواء على حدة أو بالاشتراك مع الاحزاب
السياسية أو اتحادات الطلاب ونوادي اعضاء هيئة
التدريس ، كما برز التمييز بين المطالب السياسية والمطالب
المهنية . ولا شك أن التعبير عن المطالب السياسية من خلال
آلية التجمع النقابي ، وليس كما كان غالباً في العام الماضي
من خلال نشاط كل نقابة على حدة ، هو دليل على منحنى

النقابات كفعل سياسي ، ولكن - وكما سيوضح من
العرض - وربما بسبب الفصل بين ما هو مهني وما هو
سياسي - لم يكن الدور السياسي للنقابات كما عبرت عنه آلية
التجمع النقابي من القوة بحيث يترك تأثيراً على مجريات
العملية السياسية . وهذا الفصل من ناحية أخرى قد يجد
اصوله فيما وصل اليه التقرير في العام الماضي من نزوع
النقابات المهنية إلى الفصل في رد الفعل بين القضايا السياسية
والقضايا المهنية .

وفي أولبادرة للتحرك الجماعي للنقابات خلال
عام ١٩٩٠ أصدرت نقابة المحامين الفرعية بالقليوبية ،
بالاشتراك مع نقابة الأطباء في نفس المحافظة بياناً للترحيب
بمجلس وزير الداخلية الأسبق من منصبه ، مع المطالبة برفع
الحصانة عنه باعتباره عضواً في مجلس الشورى ، وتقديمه
للمحاكمة . وأعرب البيان عن أمل النقابيين في ان يكون
القرار بداية مرحلة ديمقراطية شاملة . وهذه البادرة من
حانق النقابات الفرعية في التجمع في الحركة نحو القضايا
السياسية بدعم ما وصل اليه التقرير في العام الماضي حول
بروز دور للنقابات الفرعية بتعدى في بعض الاحيان دور
النقابة العامة . وفي هذا السياق قامت هيئات التدريس
بالحامعات المصرية بعنائدة رئيس الجمهورية باستخدام
صلاحياته الدستورية طبقاً للمادة ١٥٩ من الدستور لمحاكمة
الوزير السابق واسقاط عضويته في مجلس الشورى .

وظهرت من هذا التحرك صفات اساسية سوف نلاحظها
دائماً في التحرك الجماعي للنقابات ، وهي :

- التركيز على المطالبة بإزالة العوائق التي تراها النقابات
أمام تعميق الديمقراطية .

- مخاطبة العيادة السياسية بهذه المطالب مع مراعاة
ألا ينصرف الخطاب إلى قوى اجتماعية معينة .

- التوسع في مفهوم الدور السياسي ليشمل الحركة من
أجل قضايا اجتماعية ذات آثار سياسية ، مثل قضية علاقة
المالك بالمستأجر والمطالبة بإنشاء صناديق للتكافل .

- وجود تلازم بين المطالبة بدور اقليمي لمصر بتمسك
بسمات قومية ، وبين المطالب من أجل الديمقراطية .

وهذه السمات يمكن ملاحظتها في اشتراك النقابات مع
الاحزاب السياسية ونوادي اعضاء هيئة التدريس في السادس
من فبراير ١٩٩٠ بمطالبة رئيس الجمهورية بالتخلي عن
رئاسة الحزب الوطني ، بالإضافة إلى مطالبتهم له باتخاذ
التدابير السريعة لإلغاء العمل بقانون الطوارئ والقضاء كافة
القيود الاستثنائية ، والقيود على الصحافة ، وتكوين

— الأحزاب ، كما طالب البيان بإجراء انتخابات حرة نزيهة تجريها حكومة مستقلة محايدة .

وتكررت هذه المطالب خلال المؤتمر العام للثقائين المهنية على مستوى الجمهورية ، الذي عقد في ١٨ فبراير في مقر نقابة الأطباء ، وإن اضيفت مطالب جديدة مثل ضرورة دعم الدور القومي والوطني للثقائين المهنية والمهنية ونوادي هيئات التدريس بالحامعات والاتحادات باعتبارها ركيزة أساسية للعمل الديمقراطي . وهذا المطالب يكشف رؤية النقابات لنضجها باعتبارها آلية ديمقراطية ، وليست فقط آلية من آليات التجمع من أجل مطالب مهنية . وتم التأكيد على هذه المطالب مرة أخرى في إعلان النقابات ونوادي أعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابية تأييد مطالب القضاء في مصر بضرورة الإشراف على الانتخابات البرلمانية وذلك خلال شهر أغسطس . ويلاحظ استمرار هذه المطالب خلال الفترة الباقية من العام وخصوصاً عند إجراء الانتخابات البرلمانية .

ولم يقتصر دور التجمع النقابي على المصادرة بمطالب متعلقة بالديمقراطية ، بل تعداها إلى مطالبة الحكومة باتخاذ مواقف تتسم من وجهة نظرهم بالقومية . وظهر ذلك إبان الاحتلال العراقي للكويت ، حيث نادت النقابات المهنية واتحادات الطلاب في بيان مشترك ، الرئيس مبارك بضرورة وقف تدفق القوات الأمريكية والغربية عبر قناة السويس إلى الخليج . كما انتقد البيان قرار الرئيس مبارك بإرسال قوات مصرية إلى المملكة السعودية بدون موافقة المؤسسات الدستورية . والغريب في هذا البيان هو مطالبة النقابات بأن تكون موافقة المؤسسات النقابية والشعبية والطلابية من شروط إرسال قوات مصرية إلى خارج الوطن ، رغم عدم وجود نص بالدستور بهذا المعنى .

غير أن مراجعة أحداث عام ١٩٩٠ توضح أن مساعي التجمع النقابي للعب دور سياسي لم تترك تأثيراً ملحوظاً على سلوك صانع القرار ، وربما يرجع ذلك إلى عاملين : أولهما الارتباط العسوي بين بعض مجالس النقابات وقوى سياسية عاملة في الحياة السياسية ، فهناك علاقة مباشرة وعضوية بين مجلس نقابة الأطباء والأخوان المسلمين على سبيل المثال ، وعلاقة بين نقابة المحامين وقوى حزب الوفد والناصريين ، الأمر الذي أدى في الواقع إلى تأثير استراتيجيات التحرك النقابي باستراتيجيات التحرك السياسي لهذه القوى . وثانيهما سيطرة تصور أن لعب دور سياسي ما يرتبط بمجرد مخاطبة رئيس الجمهورية مباشرة . هذا التصور أدى في نهاية الأمر بالتجمع النقابي إلى أن يكون

مجرد صوت سياسي خال من القدرة على حشد الجماهير النقابية الممثلة للطبقة الوسطى المصرية . كل ذلك ساهم في نهاية الأمر في اعتبار التجمع النقابي إما امتداداً لقوى سياسية لها قيوداً في الحياة السياسية العامة ، أو صوتاً غير مدعٍ برأى علم قوى ومؤثر .

أ - نقابة الأطباء :

استمرت النقابة مهتمة كما كانت عام ١٩٨٩ بثلاث قضايا أساسية وهي قضايا مهنية متعلقة بحماية الطب وتحسين أوضاع الأطباء وقضايا متعلقة بأوضاع النقابات المهنية ككل ، وقضايا متصلة بالعلاقة مع النظام السياسي . بالنسبة للنقطة الأولى من القضايا عقد مؤتمر في فبراير لبحث قرار إلغاء انتداب ألف طبيب شاب من هيئة التأمين الصحي ، بغرض بحث الاضرار المترتبة على القرار . وعكس هذا المؤتمر ما توصل إليه تقرير العام الماضي حول سلوك النقابات في التعامل مع الدولة بشأن القضايا المهنية . والقائم على انتهاج أسلوب النقائس الجماعي . ففي هذا المؤتمر عقدت جلسة سرية بين ممثلين للأطباء ورئيس هيئة التأمين الصحي وافق فيها رئيس الهيئة على التراجع عن إلغاء انتدابهم . كما مارست النقابة دورها الملزم على أعضائها في المشروع المقدم منها بخصوص تحديد المدد الأقصى لاعتاب كشوف الأطباء على العرض بالمعيادات الخاصة في أيام العمل والاقوات المعلن عنها بالمعيادات . وقد أصدر وزير الصحة قراراً وزارياً بمضمون المشروع في نفس الشهر . كما قامت في خلال شهرى فبراير ومارس بحملات تفتيشية على جميع المعاهد والمستوصفات والعيادات الشاملة لاعادة الترخيص ، ولمعرفة مدى التزام هذه المنشآت بأداب المهنة . أيضاً في سياق سعى النقابة لتحسين أوضاع الأطباء والعاملين في المجالات الطبية عقدت النقابة في أبريل ندوة لمناقشة الكارثة التي تعرض لها العاملون بأقسام حبوب منع الحمل بشركات الأدوية والتي أودت بحياة البعض وأصاب البعض الآخر بالسرطان .

أما بشأن الارضاع في القابات المهنية ككل فقد كانت نقابة الأطباء في المقدمة بشأن الدعوة والحفاظ على قوة الدفع للتجمع النقابي .

ومن ناحية ثالثة ومن حيث العلاقة مع النظام السياسي ، استمرت النقابة في مطالبتها للسلطات بالكشف عن أسماء الأطباء الذين اشرفوا على تعذيب المعتقلين بغرض محاسبتهم نقابياً ، فضلاً عن اعتياد النقابة على إصدار بيانات الاستنكار ضد الممارسات من جانب النظام ، والتي تراها

القابة غير مدعومة للديمقراطية أو مضرّة للوضع الاقتصادي
بالعام والمجتمع .

وجرت انتخابات التجديد النصفي لمجلس القابة فى
١٤ أبريل من العام . وتناحست فيها قاعدتان احدهما للتيار
الاسلامى والاخرى لمناصيهم من التيارات الاخرى تحت
اسم القائمة الديمقراطية ، علما بأن التيار الاسلامى كان
سيطرا على مجلس القابة فى الدورة السابقة . وتضمنت
الانتخابات اسما شخصيات انتهت مدتها فى المجلس ،
ورشحت نفسها للعضوية مرة اخرى ، مثل سالم نجم
وعبد المنعم البربرى وعصام العريان ممثلو التيار
الاسلامى ، الذين تناهضوا من أجل اعادة انتخابهم . اما
القائمة الديمقراطية فصمت إلى جانب اسما فبطية ، اسما
منصله بالتيارات الناصرية واليسارية والليبرالية بصفة
عامة .

وبالرغم من أن الانتخابات أسفرت عن اقتراح قائمة
التيار الاسلامى لمجلس نقابة الأطباء والكثير من النقابات
للعربية ، الا انه لوحظ انخفاض نسبة الاغلبية التى حصلت
عليها القائمة الاسلامية فى انتخابات النقابة العامة ، وارتفاع
هذه النسبة فى انتخابات النقابات الفرعية . فقد حصلت
القائمة الاسلامية فى انتخابات النقابة العامة على خمسين فى
المائة من عدد الاصوات الصحيح ، بينما حصلت القائمة
الديمقراطية على اربعين فى المائة . وبهذه النتيجة استمرت
التركيبية السياسية لنقابة الأطباء من حيث سيطرة الاتجاه
الاسلامى على كافة مقاعد مجلس النقابة العامة ما عدا مقعد
التيب الذى يحتله الدكتور معدوح جبر المعروف باتجاهه
السياسى المتعاون مع الدولة . ويعتبر هذا الانتصار للقائمة
الاسلامية هو الانتصار الثالث بها منذ ١٩٨٤ .

ب - المحاصرون :

استمرت المنازعات القضائية بين المجلس المنتخب بقيادة
أحمد الخواجة واللجنة المؤقتة برئاسة الدكتور محمد
عصفور ، ولم تنته هذه المنازعات مع انتهاء عام ١٩٩٠
مع كل حكم هناك استكمال وحكم مضاد . ولكن ذلك لم
يؤثر على فاعلية القابة كما حدث فى العام الماضى . ففى
نذاية العام فى يناير ١٩٩٠ دعا المجلس المنتخب إلى
التحضير للاضراب العام احتجاجا على تصريحات وزير
الداخلية السابق ، زكى بدر . فضلا على دعوة القابة إلى
مؤتمر عام للنقابات المهنية لتنسيق المواقف فى مواجهة
وزير الداخلية . ويبدو ان هذا التكتيك فى اثارة القضايا
العامة والتنسيق مع النقابات المهنية الاخرى كان هو المخرج
لقابة من أزمتها الداخلية وتجديد مصداقية مجلسها .

وفى هذا السياق ، قامت القابة لأول مرة منذ مدة بعيدة
بالدعوة إلى أربع ندوات متخصصة عن القفنة الطائفية ،
وإدارة الصراع فى الشرق الاوسط فى ظل الرعب النووى ،
وبيع القطاع العام ، وهجرة اليهود السوفيت وتهويد القدس .
كما دعت القابة الفرعية بالقاهرة لمؤتمر جماهيرى فى
المصورة فى نهاية مايو من العام ، بفرض ، اذانة سياسة
ارتفاع الاسعار التى تتبعها الحكومة . . وانتهى المؤتمر إلى
ضرورة تكوين جبهة انقاذ وطنى تضم كافة القوى
والاحزاب السياسية تكون مهمتها تغيير النظام السياسى
والقانونى والاقتصادى المصرى . . كما لم تدعم لجنة
الحريات بالقابة اصدار بيانات حادة فى القضايا السياسية
المختلفة .

ويلاحظ كما سجل تقرير العام الماضى وجود نشاط واسع
للنقابات الفرعية ، فالى جانب النشاط المتواصل لقابة
الدقهلية كان هناك نشاط سياسى لقابة القاهرة ، التى أعلنت
رفض اجراء استفتاء شعبى لحل مجلس الشعب ، واعتبار
ذلك تدخلا فى أعمال القضاء . بالإضافة إلى نشاط لقابة
اسيوط التى دعت المحامين إلى الامتناع عن العمل فى
اعسطس كاستلوب صفط على النيابة العامة .

اما بشأن قضايا المحامين الشباب ، والتى كانت من
مصادر التغيير الرئيسية لازمة القابة المستمرة منذ العام
الماضى ، فلم تفعل القابة العامة الكثير بشأنها غير تدعيم
إقامة مؤتمر الشباب الذى عقد فى سبتمبر بمدينة
الاسكندرية . وشهد المؤتمر بفاشات حادة بين الشباب
واعضاء القابة العامة والنقابات الفرعية التى حضرت
المؤتمر ، واوصى بضرورة البدء فورا فى تعديل لائحة
الملاح ومذ مظلته للمحامين الشبان المقيدى بالجدول العام
لحظة قيدهم . كم طالب المؤتمر بان تنبى القابة العامة
والنقابات الفرعية اعداد المحامى فكريا وثقافيا من خلال
معهد للمحاماة . وتضمنت التوصيات العديد من القواعد
والمبادئ التى تؤدى فى نهاية الامر اذا ما نفذت إلى تعديل
الوضع الاجتماعى للمحامين الشبان . ويبدو ان الكثير من
هذه التوصيات لم يلق آذانا صاغية فى مجلس القابة العامة ،
وان انشاء معهد للمحاماة كان هو المطلوب الوحيد الذى
شرعت القابة العامة فى تنفيذه مع نهاية العام .

ج - المهندسون :

استمرارا لمجهودات العام الماضى فى حل مشاكل البطالة
بين المهندسين بدأت القابة فى تنفيذ عدد من المشروعات
الصغيرة بروؤس اموال من صندوق القابة ومساهمات

الاعضاء والبنوك . ويقوم اعضاء النقابة باعمال التشبيد والتصميم والتنفيذ ، بالإضافة إلى الإدارة . وهذه المشروعات هي مشروعات هندسية حرفية صغيرة تملك لمعضو النقابة بعد فترة من اشرافه عليها . كما قرر مجلس النقابة عقد دورات تدريبية لرفع مستوى الاعضاء وصل خبراتهم تمهيدا لاتاحة فرص العمل امامهم .

وقامت النقابة بإثارة قضايا فنية باعتبارها من قضايا الرأي العام ، مثل رفض شعبة الهندسة المعمارية مشروع وزير الثقافة لتطوير هضبة الاهرام . كما عقدت اللجنة العملية بالنقابة ندوة حول اثر مد مصانع كيميا بالمازوت بدلا من الغاز ، هذا فضلا عن توصية اللجنة العلمية بتبنى فكرة ايجاد مجلس قومي للإنتاج يكون مهمته الفصل في الخلافات العلمية بشأن المشروعات العمومية .

ونشطت النقابة في الدفاع عن مصالح المهندسين ، فطالبت الجمعية العمومية العاديه للنقابة في مارس الماضى بضرورة تحديد اعداد المقبولين سنويا بكليات الهندسة ، وذلك بغرض الحد من البطالة المنغصيه بين المهندسين . وطالبت الجمعية بتعديل سنة اعبارية فى الاقضية للمهندس ، مع منحه علاوة دورية فى بداية المعيين ، و بزيادة بدل النفراع للمهندسين وربطه كنسبة ثابتة لا تقل عن خمسة فى المائة من الراتب . كما طالبت بأن يتم الحاقفد على الدراسات الهندسيه والاعمال الاستشارية من خلال مسابقات وليس عن طريق المناقصات حفظا لكرامة المهنة . وافرت الجمعية مشروعا للتكاقل الاجتماعى . واوصت بتشكيل لجنة لنقصى الحقائق لبحث الشركات التى استهتأ النقابة برعاية المهندس عثمان أحمد عثمان . وطالب مجلس نقابة المهندسين أيضا بضرورة وقف انشاء معاهد تكنولوجية حديثة بغرض الحد من بطالة المهندسين .

وهذا النشاط الكبير فى الدفاع عن المهنة ومصالحها ، لم يمنع النقابة من النشاط السياسى حيث دعت النقابة إلى تشكيل ، جبهة شعبية ، وطالبت النائب العام بالتحقيق فى مقتل ١٨ مواطنا خلال أحداث القويم ومنفلوط بإيدى الشرطة ، فضلا عن ارسال خطابات بهذا الشأن لوزير الداخلية ولرئاسة الجمهورية .

د - الصيادلة :

وسط صراعات داخلية واداء محدود لمجلس النقابة خاصة فى مجالات حل مشاكل الصيادلة مع الضرائب ، وتوفير الدواء للصيديات ، والشكوى من صدور قانون المخدرات بدون استشارة الصيادلة ، ومشاكل التأمين الصحى على الصيادلة ، والبذل المتدرج للصيدلة ، والسماح لهم بفتح معامل التحاليل ، تمت انتخابات التجديد النصفى لمجلس النقابة . ووفق تقدير المراقبين كانت الانتخابات من اترس انتخابات التجديد النصفى التى شهدتها النقابة . وبدو ان التجديد النصفى قد زاد من تماسك اعضاء النقابة ، الامر الذى ظهر فى وحده المجلس خلف مجموعة المطالبات المهنية التى انتهى اليها المجلس خلال اجتماعه فى اوائل أبريل .

وربما كانت هذه الوحدة هى الدافع وراء نجاح النقابة فى الاتفاق المبني مع مصلحة الضرائب فى يوليو ١٩٩٠ ، وايضا فى نجاح النقابة فى اعداد دراسة بغرض تعديل قانون الصيادلة .

اما بشأن المهنة وظروفها فقد طالبت النقابة - بعكس نقابتي المحامين والمهندسين - المجلس الاعلى للحامعات بزيادة اعداد المقبولين لكليات الصيدلة لتعويض النقص فى مجال الصيادلة الحكوميين ، كما قامت بتنفيذ البرنامج العومى للتعليم المتواصل للصيادلة بغرض تأهيلهم بما يتماشى مع تطور العلم والادوية . وشاركت نقابة الصيادلة فى نشاط الجمع النقابى .

فى نهاية هذا الجراء يمكن تحديد مشكلة الدور السياسى للنقابات فى الفصل بين المطالبات المهنية والمطالب السياسية . فلزالت النقابات غير مدربة أو غير راعية فى ربط المطلب المهني بالمطلب السياسى ، كما نكر فى المقدمة . وبعد دراسة لبعض النقابات ، كل على حدة ، فى حركتها نحو المطالبات المهنية يبدو أن نقابة المهندسين هى من اكثر النقابات نضجا فى الدفاع عن مصالح اعضائها ، واكثر النقابات اقترابا من منح المطلب المهني بالمطلب السياسى وهو ما يمكن أن يحد تفسيره فى حالة البطالة التى يمانى منها المهندسون .

رابعا : اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩٠

واستطلعنا هذا العام ولأول مرة آراء المحللين عما إذا كانت الصحافة المصرية قد أثارت بعض القضايا الثقافية . وجاءت أراؤهم بالإجماع على أن أهم القضايا الثقافية التي أثارتها الصحافة كانت مشروع تطوير هضبة الأهرام ، وقضية بيع التراث الفني لحداد ديون مصر . وسوف نعرض لأهم المعالجات الصحفية التي وردت بصدد هاتين القضيتين .

١ - القضايا السياسية

جاءت القضايا السياسية في مقدمة القضايا التي تناولتها الصحافة المصرية بالدراسة والتحليل طوال عام ١٩٩٠ . فقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولت هذه القضايا ٧١٧ معالجة ، وذلك بالمقارنة بـ ٥٠٦ و ٢٢٣ معالجة صحفية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية على التوالي .

وتكشف قراءة مطبوعات الجدول رقم (١) الخاص بعدد المعالجات الصحفية التي تناولت القضايا السياسية عام ١٩٩٠ أن قضية الممارسة الديمقراطية جاءت في المرتبة الأولى من حيث اهتمام الصحافة بمعالجتها ، إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولتها ٢٢٦ معالجة بنسبة ٣٢ ٪ من مجموع المعالجات الصحفية لكل القضايا السياسية . يليها في المرتبة الثانية قضية الانتخابات (١٩ ٪) ، ثم قضية الآثار الداخلية لأزمة الخليج (١٦ ٪) ، يليها قضية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية (١٥ ٪) ، ثم قضية السياسة الأمنية (٩ ٪) وقضية الفتنة الطائفية (٩ ٪) .

وسنعرض فيما يلي لأهم الاتجاهات الصحفية والآراء التي وردت في كل من الصحف القومية والحزبية بشأن هذه القضايا .

بسنعرض هذا الجزء من التقرير تحليل اتجاهات الصحافة المصرية (قومية وحزبية) نحو بعض القضايا الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شغلت الرأي العام المصري خلال عام ١٩٩٠ .

ولقد أجمع الخبراء المتخصصون الذين قمنا باستطلاع آرائهم حول أهم القضايا التي أثارتها الصحافة المصرية عام ١٩٩٠ على أن أهم القضايا السياسية التي طرحتها الصحافة تمثلت في قضايا الممارسة الديمقراطية ، السياسة الأمنية ، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، أزمة الخليج وأثارها على مصر من الناحية الداخلية ، الفتنة الطائفية ، الانتخابات ، وحكم المحكمة الدستورية العليا .

أما القضايا الاقتصادية فكانت : الغلاء وارتفاع الأسعار ، الدين وصندوق النقد الدولي ، الفجوة الزراعية ، نقص مياه النيل ، وشركات توظيف الأموال .

وتمثلت القضايا الاجتماعية التي أجمع عليها الخبراء هذا العام في قضايا التعليم ، المخدرات ، العنف ، تلوث البيئة ، والمشكلة السكانية .

ولقد اعتمدنا على أسلوب تحليل المضمون الكيفي لمعالجات الرأي الصحفي وهي المقال الافتتاحي ، ومقال الرأي ، والعمود الثابت ، والتحقيق والحديث التي وردت في الصحف القومية (الأهرام ، الأخبار ، والجمهورية) والصحف الحزبية (ماير ، الوفد ، للشعب ، الأهالي ، الأحرار) بصدد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أجمع عليها الخبراء .

ولقد حصرنا المعالجات الصحفية التي وردت بصدد هذه القضايا حصرا كميا شاملا في الفترة من أول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩٠ . وذلك ما توضحه الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ المتعلقة بالمعالجات الصحفية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التوالي .

جدول رقم (١)
عدد المعالجات الصحفية التي تتناول القضايا السياسية عام ١٩٩٠

القضية	الممارسة الديمقراطية	الأثر الدلالي لأزمة الخليج	العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية	الانتخابات	الفترة الطاقية	السياسة الأمنية
الأهرام	٥٠	٢١	٢٨	٤٦	٤	٣٦
الأخبار	٢٥	١٧	١٤	٧	١٠	١٦
الجمهورية	٢٠	٣	١٠	٢	٢	٨
مايو	—	١	—	٤	—	١
الوفد	١٠٥	٦٠	٥٢	٤٦	٢٨	٣
الشعب	٩	٦	٣	٢٠	٦	—
الأهالي	٩	٦	٢	٤	١١	—
الأحرار	٨	٢	١	١٠	—	١
المجموع	٢٢٦	١١٦	١١٠	١٣٩	٦١	٦٥
النسب المئوية	٣٢ /	١٦ Z	١٥ Z	١٩ Z	٩ Z	٩ Z

أ. الممارسة الديمقراطية

استمرت قضية الممارسة الديمقراطية في شغل المكانة الأولى في سلم اهتمام الصحف المصرية بمعالجة القضايا السياسية. وقد حرصت الصحف القومية في معالجتها لهذه القضية على إبراز تبني نظام الحكم في مصر للديمقراطية كأساس يستند عليه في شرعيته والتأكيد على وجود ممارسة ديمقراطية راسخة، ومن مظاهرها حكم المحكمة بحل مجلس الشعب والعمل به، واستفتاء الشعب على حل مجلس الشعب وحرص الناخبات المصريات على المشاركة في الاستفتاء، وعدم وجود أية قيود يمكن أن تحول بين أي مواطن وبين دخول المعركة الانتخابية. كما أكدت الصحف القومية أن الممارسة الديمقراطية تواجه ضربات تهددها، بسبب ممارسات أحزاب المعارضة، وانتهت بها بأنها لا تعبر بصق عن قضايا المجتمع، وأن هناك انحرافاً جماهيرياً عنها، وأن مطلبها غير واقعية عملياً كما أكدت أن وسائل الاعلام تتمتع بحرية غير مسبقة، قولا وفعلًا، وأن القيادة السياسية تحرص باستمراراً على مشاركة كافة الآراء في اتخاذ القرارات متفاداً عزوف المعارضة الرئيسية عن دخول انتخابات مجلس الشعب. وحرصت أيضاً على دعوة الحزب الوطني للإستجابة لمطالب المعارضة والعمل على تحقيق

صعانات لنزاهة الانتخابات وحرصتها بإشراف هيئة قضائية مستقلة على الانتخابات. وأبرزت خطأ تجاهل الحكومة للمعارضة بوضع قانون جديد دون اشتراك المعارضة في وضعه. كما أظهرت أن الانتخابات قد أجريت بالفعل في حياد تام من أجهزة الدولة، وهو ما أكدت عليه أيضاً جريدة الأهالي الحزبية. ولكن بعض الآراء في الصحف القومية على ضرورة توسيع رقعة الديمقراطية وتعميقها بإجراء إصلاح سياسي شامل.

أما جريدة الأهالي فقد اتسم موقفها إزاء قضية الممارسة الديمقراطية بالتميز عن معالجات صحف المعارضة الأخرى. فقد أبرزت أن تعدد الأحزاب العالي هو مجرد دعائية خارجية للحكومة وتنفيس داخلي عن المجتمع. وأن هذه التعددية الحزبية لا تسمح بتداول السلطة في مصر. إلا أنها أكدت على أن الحكومة قد أجرت الانتخابات بنزاهة غير مسبوق. وأبرزت أن التغيير الذي طرأ على مجلس الشعب تضمن أعضاء مقتنعين في الاتجاهات. وأن قوى المعارضة في المجلس الجديد أكثر عدداً وتنوعاً عن الدورة السابقة. بينما أبرزت صحف المعارضة المتمثلة في الوفد والأحرار والشعب، أن الممارسة الديمقراطية بصورتها الحالية هي ديمقراطية مزيفة. وأن مقلطة الانتخابات هي تعبير عن رفض عدم أبنية الديمقراطية. وعارضت إقرار

التي قلعت الانتخابات خسرت كثيرا ، وأن من واجب كل الأحزاب مراجعة حساباتها في أعقاب كل معركة انتخابية . ورأت أن الحزب الوطني يعتمد الآن على شعبية مبارك . وطلبت الأخبار بالتقرب الذي يفتاره الشعب لا الذي تفتاره الحكومة .

ورأت الجمهورية أن مطالبة القضاء بالاشراف الكامل على الانتخابات ببيع التولية من التزوير والوطن .

ورأت مايو أيضا أن الانتخابات تمت في جو من الصيدة والزاهة لم تشهد مصر من قبل . واعتبرت أن مقاطعة المعارضة للانتخابات البرلمانية تعد سخطه للأحزاب وطعنه للديمقراطية في أن واحد . فهم قرروا الانتصار السياسي وطن الديمقراطية بالإنسحاب السلمي . كما رأت أن مجلس الشعب الجديد قوى ومعارضته فعالة وأن حرية الرأي والتعبير مكفولة داخل المجلس . ورفضت مايو أسلوب المعارضة في التعبير والإثارة المنمعة .

وأوضحت الوفد موقفها فقالت أن قرار مقاطعة الانتخابات ليس هروبا من المواجهة ولكنه اعراض على ممارسات غير دستورية من جانب الحكومة التي لم تقدم تبريرا مقنعا لرفض الضمانات التي طالبت بها المعارضة ، ورأت أن مقاطعة الانتخابات موقف إيجابي ويعبر عن رفض المجالس النيابية المصطنعة ، فالمقاطعة صرخة في وجه الاعضاء على التسور واستمرار القوانين المقيدة للحريات .

وانتقدت الوفد وسائل الاعلام التي حرصت على استدعاء أصعاب الرأي المساند للحكومة وتجنبت مجاورة رجال المعارضة أو شرح موقفهم اعلاميا . كما أن الصحف القومية تعلن عن مرشحي الحزب الحاكم وحده ولا تشير إلى المستقلين وهذه ليست عدالة الاعلام المفروضة .

وتناولت الوفد ظاهرة قيام المرشحين المستقلين الناجمين في الانتخابات بتغيير صفاتهم إلى أعضاء في الحزب الوطني ، ووصفتها بأنها باطلة . ورأت الوفد أن للناخبين أن يرفضوا دعوى تعويض وطن في صحة العضوية في حالة تغيير القالب لصفته . ونوهت الوفد إلى أن بعض المرشحين الذين فازوا في الانتخابات متورطون في قضايا تهريب مخدرات .

وأكدت الوفد على عدة أمور أفرزتها الانتخابات من أهمها وجوب أن يكون رئيس الجمهورية والمحافظون يعينون تماما عن الأحزاب ، وأن تتم الانتخابات بحكومة محايدة تشكل لاجراء الانتخابات وبعيدة كل البعد عن الانتماء الحزبي ، بالإضافة إلى تقنين حيد الشرطة بضوابط وضمانات دستورية ، وانشاء جهاز خاص لإعداد كشوف حقيقية للناخبين .

مشروع قانون الانتخابات الجديد دون اشتراك الأحزاب ورجال السياسة والقضاء والنفقة الدستورية . وذكرت أنه لو كان حزب التجمع قد انضم إلى المقاطعة لكانت شرعية المجلس العالي موضع تساؤل كبير . وطلبت الوفد أساسا بانتخابات نزيهة حرة تحت اشراف القضاء ، والغاء كافة القوانين سيئة السمعة وبخاصة قانون الطوارئ ، والسماح بحرية تعبير أكثر بما يحق التوازن السياسي وتكافؤ الفرص في المجتمع ، واختيار المحافظين ورؤساء المدن بالانتخابات لا باللتمين ، واشراف السلطات التشريعية على الجيش والشرطة . وطلبت الأحزاب أن تضع الحكومة ضمانات للانتخابات الحرة النزيهة . أما الشعب فقد نادى بالغاء قانون الطوارئ ووقف حملات الاعتقال والتعذيب في السجون ، واشراف رجال القضاء على الانتخابات . وأكدت جريدة الشعب أن حرية التعبير مهمة في الممارسة الديمقراطية ، وأن حرية الصحافة مكسب كبير لكن لا بد من دعم هذه الحرية بمزيد من التقبل لما تنشره الصحف .

ب . الانتخابات

رأت الأهرام أن الانتخابات حققت دفعات جديدة للمسيرة الديمقراطية في مصر وأن السمة التي غلبت على الانتخابات هي الحيدة والنزاهة ، وأن أحزاب المقاطعة افقدت الكثير من ديناميكيتها ، وأن مقاطعة الانتخابات ليست هي الطريق الأمثل لتصحيح السبلات . كما رأت الأهرام أن الحزب الوطني أخفا في اختيار بعض مرشحيه ، الا أن الحزب حقق نتيجة مشرفة في معركة نزيهة .

كما رأت الأهرام أن رجال السياسة والأحزاب تجاهلوا المرأة المصرية ولم يدفعوا بها إلى قوائم الترشيح ، وذلك في الوقت الذي أملت فيه المرأة دورها السياسي .

وأكدت الأخبار على نزاهة الانتخابات وكان دليلها سقوط بعض مرشحي الحزب الوطني ، ورأت أن هذه الانتخابات هي أول معركة انتخابية نظيفة وتمت اشرف انتخابات في تاريخ مصر البرلماني منذ العشرينات أو بداية الديموقراطية الأولى . ورأت الأخبار أنه بالرغم من غياب معظم أحزاب المعارضة عن البرلمان ستكون هناك معارضة معقولة وقادرة على كشف الأخطاء . وحيث دور وزارة الداخلية التي وفقت على الحيد بين مختلف المرشحين .

وأكدت الأخبار على انتهاء عصر ٩٩,٩ ٪ ، وأرجعت عدم اقبال علي الانتخابات للأسباب التالية : ضعف المجالس النيابية الأخيرة وعدم ظهور وجه برلمانية لامة ، الطمون العديدة التي وجهت للمجالس السابقة حتى أصبحت مجالس مرغوفة من الرأي العام المصري ، وغياب الأعضاء عن حضور الجلسات . ورأت الأخبار أن الأحزاب

للمجتمع ، وأن القويوة سيئة السمعة تعرقل التعددية السياسية الحالية . ولكن في نفس الوقت أوضحت الأهالي أن دخول حزب التجمع الانتخابيات كان من أجل طرح سياساته البديلة لسياسات الحزب الواحد الحاكم . وطلابت الأهالي بضرورة وجود مصارحة وحوار بين الحكومة والأحزاب ، بالإضافة إلى تطوير حجم الثقة في الصحافة الحزبية والقومية معا . كما طالبت الأهالي بجعل عقوبة الموزرين الأشغال الشاقة المؤبدة . وأكدت الأهالي أنه لا بد من حدوث تسويق وتعاون بين المستقلين وأعضاء حزب التجمع والمخلصين من أعضاء الحزب الوطني لمواجهة السياسات الرائدة في الحكومة .

جـ - الآثار الداخلية لأزمة الخليج

اهتمت الصحافة المصرية بمعالجة أزمة الخليج بصفة عامة ولكن اهتمامنا الأساسي في هذه الفقرة ينصب على أثر هذه الأزمة على الشؤون الداخلية المصرية .

ولقد أبرزت الأهرام اتفاق الحزب الوطني والوفد على تأييد سياسة الحكومة تجاه أزمة الخليج بينما عارضها العمل والاخوان والتجمع ، إلا أن كل الأحزاب أدانت القزو العراقي واختلفت فقط حول الوجود الأجنبي . وأشارت الأهرام إلى زياد حركة تصدير بنزول الخليج عبر ميناء سدى كبرى وزياد أحياء الاقتصاد المصري وعودة العمالة المصرية وانخفاض التحويلات وانكماش إيرادات السياحة وقناة السويس والتضخم الركودي وتآكل الأرصدة العربية بالخارج وارتفاع معدل البطالة وعجز المؤسسات عن استيعاب العمالة . ورأت الأهرام ضرورة الإسراع بالتخصيصية وامكانية استيعاب العمالة في القطاع الزراعي وضرورة التيسير على العائدين من الكويت والعراق بعد فقههم عملهم ومخدراتهم رغم مسؤوليتهم عن توجيه ودائعهم كلها إلى بنوك الكويت قبل القزو ، هذا بالإضافة إلى ضرورة خلق استثمارات جديدة أو تمويضهم وضرورة جذب أموال العمالة المصرية بالخارج . كما نوهت الجريدة بنصف قوة البنيان الكويتي واستمرار ذلك حتى بعد انتهاء الاحتلال ، وضرورة التجاوز عن رسوم سيارات العمالة العائدة أو تقسيطها ، وإعادة المعارين إلى وظائفهم في مصر .

أما جريدة الأخبار فقد طالبت بدعم شركات السياحة وتخفيض القلتة عن القروض البنكية ومزيدا من التسهيلات للمستثمرين ومطالبة الدول بخفض عيبه الديون عن مصر لتمويضا عن خسائرها . ورأت الأخبار ضرورة استعادة مصر لمركزها الاقتصادي والتجاري والمالي في الشرق الأوسط واستكمال بيع مشروعات المحافظات للقطاع الخاص ، وإصدار قانون سرية الحسابات . واجهاد فرص

وانتقت جريدة الشعب مع الوفد على أن الجماهير قلصت الانتخابات وأن التزوير للشامل أثبت صحة قرار التحالف والوفد بمقاطعة الانتخابات . ورأت انه حتى أحزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات اعترفت بتزوير الانتخابات وأكدت أنها لعبة حكومية لأن الحزب الوطني يعامل معاملة متميزة . وأكدت الشعب أن الحكومة رفضت مطالب الجماهير والمعارضة بضمنان نزاهة الانتخابات . ورأت الشعب أن الشرطة لم تتدخل بكل قوتها لأن التزوير نحقق بدون مقاومة .

وتناولت الشعب أيضا عملية انضمام المرشحين المستقلين الذي فازوا في الانتخابات إلى الحزب الوطني واعتبرته إهدارا للإرادة الشعبية وبغض النائب الثقة والاعتبار ، ورأت أن الحزب لجأ إلى ضم المستقلين حتى تتحقق له أغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة . ورأت الشعب أن تزوير الانتخابات يمنع أحزاب الإصلاح من الوصول إلى الحكم بطريقة سلمية منظمة . وأكدت أن هناك صفحات حكومية بين الحزب الوطني وحزب التجمع في بعض الدوائر . ورأت الشعب أن هناك حاجة ملحة لإعداد مشروع جديد للمستور وذلك مراعاة للصالح العام ، وطلابت برافين دوليين للإشراف على الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة للأعداد للانتخابات .

وانتقت جريدة الأحرار مع الوفد والشعب على أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات هي لصالح الشعب وأكدت أن هذه المقاطعة ربما عادت بفوائد أكثر من دخول الانتخابات . وقالت ان الأحزاب طالبت بضمنانات لنزاهة الانتخابات ولكن الحكومة رفضت اعطاء أية ضمانات .

ورفضت الأحرار ظاهرة النواب الموظفين في مجلس الشعب ، وذلك لأن نواجد موظفين حكوميين بالبرلمان يفضي إلى إحدى حالتين : إما اضعايف حق رقابة البرلمان على الحكومة ، أو الإغلال بما تقتضيه الوظيفة الحكومية من الطاعة . واقتزحت الأحرار لكي نصل إلى المستوى الحضاري المطلوب الآتي : تحرير إرادة الناخب من أي تأثير وتصحيح الجداول الانتخابية ، اشراف الهيئات القضائية على الانتخابات اشرافا كاملا ، تشديد العقوبات لتزيف إرادة الأمة ، إلغاء القوانين سيئة السمعة ، إبعاد المحافظين عن التأثير في العملية الانتخابية وإباحة الفرصة للجميع في وسائل الاعلام ، وإعادة النظر في قانون الانتخابات .

أما الأهالي فقد انتقت مع بقية صحف المعارضة على أن نعتت الحكومة واصرارها على رفض مطالب أحزاب المعارضة بعزل ميرة الديمقراطية والتمول للديمقراطي

عمل جديدة ونوهت بحزم الولايات المتحدة اسقاط الديون العسكرية لمصر .

وأشارت جريدة الجمهورية إلى فقد ١٣ مليار مستحقات العمالة المصرية في الكويت والعراق بجانب خسارة السياحة وفناء الموسم وتدهور التجارة الخارجية ومشاكل العمالة العائدة وارتفاع نسبة البطالة والتضخم والاستهلاك، ومشاكل التعليم والاسكان، وطالبت أيضا بضرورة إلحاق العائدين بوظائفهم .

أما جريدة مايو فقد أشارت إلى عودة ٢,٥ مليون مصري وتساعد مؤشرات الأزمة الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الفترول والذهب وتبعية الجيوش وارتفاع أسعار مواد الغذاء وتوقف مشروعات التنمية وانهار عملة الكويت والعراق وشيع أزمة اقتصادية عالمية، وحذرت من انهيار الاقتصاد العربي .

ونوهت جريدة الوفد إلى ضرورة استيعاب العمالة العائدة واستضافة الأسر الكويتية في مصر . وأشارت إلى رفض البنوك صرف شيكات العائدين وتوقف المشروعات المرتبطة بالتمويل الكويتي - وقلق الأسر المصرية على أمانها في الكويت وسوء معاملة السلطات العراقية لهم وخفاً ترحيل رعايا العراق أولاً ، وتعرض أبناء المصريين في الكويت لضيق مستقبلهم التعليمي ، ورأت ضرورة فتح أسواق العمل في الخليج لاستيعاب العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق . كما أشارت الجريدة إلى ارتفاع عائدات البترول المصري رغم انخفاض الدخل من السياحة والقناة وتحويلات المصريين . كما أكدت أن ضياع أموال المصريين في الكويت يرجع إلى تقديم الثقة في الاقتصاد المصري . واقترحت ضرورة الاستعداد والتسهيل لعودة المصريين عبر نوبيج ، وتوطين العائدين في سيناء وتعميرها .

ورأت الوفد ضرورة الاستفادة من العمالة للنفية والزراعة لخفض أسعار السلع والخدمات وحجز مقررات التموين لهم . كما أشارت الجريدة إلى رحلة العذاب للعائدين عبر الأردن وسيناء . وطالبت الوفد بضرورة وضع سياسة جديدة للعمالة بالخارج . وعابت الجريدة على الحكومة اتذات فضايا الديمقراطية وإصلاح القطاع العام والاستثمار خلال أزمة الخليج . وطالبت بتحويل الأمن المركزي لتنفيذ مشروع الاكتفاء الذاتي وطرح شعار « سيناء هي الحل » والاهتمام بالعمالة المصرية في اليمن لعدم تكرار المأساة . وأشارت إلى تأثر شركات تصدير الخضار والفواكه وقطاع السمن . ورأت ضرورة إصدار قانون سوية للمصالحات وتطوير بورصة الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار . وحددت الوفد بنصرات بنك الرافدين والبنقرة العراقية

بالقاهرة حول مستحقات المصريين . كما أثارت للجريدة مشكلة السماح للمال العربي بتملك أسهم الشركات الخاصة ، وضرورة استجابة صندوق النقد الدولي ، واسقاط ديون مصر بدعم من دول النفط . وكشفت الجريدة عن تصفية المصريين بالعراق جسديا ودفنهم سرا بالعراق بعد توقف الطيران بين البلدين .

أما جريدة الشعب فقد نفت اعتداء جنود العراق على المصريين ، وأخذت على السلطات المصرية صرفها للدينار الكويتي بسعر مرتفع بينما توقف التعامل به في العالم ، وأشارت إلى عودة ظاهرة الطوابير مع عودة العمالة من الكويت والعراق وفشل رهان حكومة مصر على نظم الخليج في شراء ديونها ، وقرب الاتفاق مع صندوق النقد الذي يسيطر عليه الغرب ، وأن الديون استعملت للضغط فقط على مصر دون اسقاطها ، وأن تحييز الحكومة ضد العراق عرض المصريين هناك للخطر .

وحذرت جريدة الأهالي من ارتفاع قيمة الواردات المصرية وزيادة النفقات والبطالة وضغط صندوق النقد الدولي وتوقف مشروعات الاستثمار وكساد السوق التجاري والسباحي ، ونجمت من رغبة البعض في السفر إلى العراق والكويت لتسوية مستحقاتهم وضياح أموال البعض في شركات توظيف الأموال ومضاربة الشركات في عمليات بيع الأراضي والمصانع ورهلات العذاب في العودة من العراق والكويت .

وتحدثت الأحرار عن الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج على ديون مصر وتعاملت عن موقف المؤيدين لصدام حسين من الظلم الذي وقع على الشعب المصري نتيجة أزمة الخليج . وكانت الأحرار ضد تنازل الشعب المصري عن حقوقه التي ضاعت نتيجة الغزو العراقي .

د - العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية

تناولت الصحافة المصرية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا بكل مجلس الشعب .

تناولت الأهرام الموضوع من ناحية العلاقة بين السلطات الثلاث واتصل بينها ، والتضارب بين أجهزة الرقابة والصراع بينها وضرورة إيجاد توازن بينها ، وصنور قوانين دون لائحة تنفيذية ، وتعرض مجلس الشعب إلى عدة دعاوى قضائية .

ورأت الأهرام أن الحكومة والحزب الوطني ممثلون عن الأمة التي ينبغي عدم تكرارها ، وضرورة سيادة

تشترك فيه كل القوى في المجتمع لأن القانون القديم غير دستوري ولا يحقق تكافؤ الفرص والمساواة وينبغي الكف عن أي رقاب المحقق . كما رأيت الوفد أن المجلس القديم لم يكن حريصا على مصالح الجماهير عندما وافق على رفع الأسعار . وطلبت الوفد بضرورة تعديل الدستور بجمعية تأسيسية منتخبة ، واشتراف القضاء على الانتخابات .

أما جريدة الشعب فقد رفضت طرح حكم المحكمة في استفتاء ، إذ عرضها ذلك إلى مواجهة مع الشعب نفسه ، ورأت الشعب أن الحكومة تفي بتعطيل الحكم واستمرار المجلس الباطل ، وعذرت من محاولة تضليل الرأي العام وتعديل قانون الانتخابات عن طريق المجلس المطعون في تشكيله . وطلبت بضمانات لحرية الانتخابات .

وأكدت جريدة الأهالي على ضرورة تنفيذ الحكم ونددت بالذين يتصكون بسيادة قرار المجلس وطلبت بضرورة التنسيق بين أحزاب المعارضة . كما نددت بالتحايل على الدستور وقانون الأحزاب ومحاولة الاستفتاء على أحكام القضاء .

ورأت جريدة الأحرار أن حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب هو العودة إلى الديمقراطية ودعت إلى حل المجلس والعودة إلى الانتخابات الحرة .

هـ - الفتنة الطائفية :

كثرت المعالجات الصحفية لهذه القضية في فترة أحداث الفن الطائفية في الضوم وفي المنيا . واهتمت مختلف المعالجات بتحديد أسباب ونوافع اشغال الفن الطائفية في مصر . فقد انتقدت كافة الصحف بصدد أصحاب المصالح الخبيثة خارج مصر الذين يتسببون في اشغال الفن محليا . كما انتقدت جميعا على أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في انتشار البطالة والتعصب الديني الإيملاي والمسيحي وأزمة الإسكان وارتفاع الأسعار ، تكمن وراء أحداث الفن الطائفية .

كما انتقدت جميعا على أن الاشاعات والمنشورات المتطرفة هي التي تثير الفن ، وأن وسائل الاعلام والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية لا تقوم بدورها في تثقيف المجتمع وكشف التطرف الديني . إلا أن جريدة الشعب قد اتفردت بنكرها أن تجاوز الكفمية لدورها القومي ، ووجود فجوة في الثقة بين المسلمين والأقباط ، والتطرف الديني هي الأسباب الأساسية التي تكمن وراء أحداث الفتنة . وأكدت الوفد أن السبب يرجع إلى سقوط الأزهر في نفوس الشباب وشيوع أفكار بأن المسيحيين

القانون واحترام أحكام القضاء ، وأن حكم المحكمة الدستورية لا ينسحب إلا على تاريخ صدوره ولا خوف من انهيار دستوري . كما أضافت الأهرام أيضا أن حكم المحكمة لا يمكن تجاوزه إلا بتعديل دستوري . ولا يجوز الطعن فيه ، وأن وظيفة المحكمة حماية الشرعية الدستورية ، وأنها قد استندت إلى عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين وضرورة العودة إلى النظام الفردي وأن التعديلات الدستورية لا مجال لها في الوقت الراهن .

الأن المعالجات الصحفية في الأهرام اختلفت حول ضرورة الاستفتاء أو انعدام هذه الضرورة . وبعد موافقة الشعب على حل مجلس الشعب نوهت الجريدة بالأقبال الشعبي على الاستفتاء وعلى تجديد دم الحزب الوطني واختيار نوابه بموضوعية . ونددت بمقاطعة المعارضة ، كما أشارت الأهرام إلى ظهور فئة المستقلين وعودة الرأسمالية الوطنية إلى المجلس .

أما جريدة الأخبار فقد اعتبرت حكم المحكمة الدستورية واسما على صدر رئيسها ، فسيادة القانون ضمانا لحرية الفرد وأساسا لشرعية السلطة وأن الحكم ملزم للدولة مع صحة التشريعات الصادرة عن المجلس . ورأت الأخبار ضرورة تواجيد الحزب الوطني في الشارع السياسي وضرورة سلوك القنوات الشرعية وأشدت بنزاهة القضاء ، وضرورة الاحتكام للشعب خاصة في القرارات الاقتصادية ، وضرورة وضع قانون جديد للانتخابات بعد سقوط مجلسين متتاليين ، والعودة للنظام الفردي وضرورة التمسك بالصوت الانتخابي .

ونددت جريدة الجمهورية بنزاع القوانين غير الدستورية ونوهت بضرورة الالتزام بالدستور وحل المجلس ، وأن المجلس سيق له عدم تنفيذ أحكام للقضاء ، مع ضرورة التخليص من واضعي هذه القوانين المعيبة . ورأت الجمهورية ضرورة تحول المجلس من أداء حكومية إلى مجلس نيابي للشعب ، وأن القضاء يحترم استقلاله ولا ينبغي اعراؤه أو اهرابه .

أما جريدة الوفد فقد رفضت مقولة أن المجلس سيد قراره وتبنأت بحكم المحكمة الدستورية ، إلا أنها رأيت أن المجلس الجديد سيكون نسخة من سابقه ، ورأت الجريدة مقاطعة الانتخابات إذا أجريت بدون ضمانات ، وضرورة تعديل الدستور وتخلي الرئيس عن رئاسة الحزب الوطني وإعادة تقسيم الدوائر جغرافيا ، وضرورة الامتنال لأحكام القضاء . ولقد رأيت الجريدة ضرورة تواجيد نواب على جانب كبير من المصنولية ، وأن تشريعات المجلس معرضة للبطان ، وإن المجلس المنحل أسقط ٥٥٠ مؤالا و ١٥٠ طلب إحاطة و ٨ استجوابات . هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع قانون انتخاب

يسلحون ويمولون من الخارج للقضاء على المسلمين . وقد اعتمدت الصحف المصرية بوضع تصوراتها لكيفية مواجهة وتنادى وقوع فتن طائفية . فورد في الأهرام أن أجهزة الأمن ليست وحدها المنوطة بمواجهة الفتن الطائفية . وأنه لا ينبغي علاجها معالجة موسمية . وإنما ينبغي تحقيق وحدة وطنية باجراء مزيد من الدراسات العلمية لرصد أحداث الفتن الطائفية وتعليلها . ورأت الأخبار أن الحكومة والأمن وهدما أن يستطعا اخمد الفتنة الطائفية ، وإنما يتعاون الأمة بأكملها . إلى جانب ضرورة تحصين الأحوال الاقتصادية السنية وإيجاد عمل للشباب الملطل . واقترحت جريدة الشعب ضرورة وضع منهج علمي وطني والاعتماد على المصارحة والمكاشفة للاقتراب من بعضنا البعض .

ورأت جريدة الاهالى أهمية عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ، وأن تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ببحث أفكار الوحدة الوطنية في نفوس الأبناء وتكوين جبهة وطنية لمواجهة التطرف والإرهاب . وأكدت على ضرورة حل المشكلات الاجتماعية لأنها أشد خطرا من الأسباب الدينية . وأن احباط الشباب المصرى وفراغه هو الذى يدفع إلى العنف والتطرف الدينى .

ووضعت جريدة الوفد تصورا شاملا بنضم تحرك الأجهزة الشعبية والرسمية والدينية لمواجهة الممارسات الخاطئة واتخاذ اجراءات لإحباط أية أحداث للفتن واجراء محاكم علنية وسريعة لمروحي الفتن والشائعات واتشاء لجان شعبية للوحدة الوطنية فى كل محافظة أو مدينة من ناحية وإيجاد مشروع قومى لاستيعاب طاقات الشباب المعطلة وتوسيع رقعة الديمقراطية لاتاحة فرصة الحوار وتبادل الأفكار وتبهور التيارات الدينية المنتيرة ، ومصارحة الحكومة للشعب لقطع الطريق على المفرضين من ناحية أخرى .

١- السياسة الأمنية :

ظهر واضحا فى التحليل الكيفى للمعالجات الصحفية لهذه القضية أن هناك اتفاقا على رفض أسلوب الاغتيالات والإرهاب الذى يهدم الدول . وذلك فى إطار أحداث اغتيال دكتور رفعت المحجوب والاعتداء على أتوبيس السائحين الإسرائيليين فى طريق الاسماعيلية . وانتقدت الصحف جميعا على ضرورة مواجهة الإرهاب والعنف وتحقيق سياسة أمنية فعالة لمنع زعزعة الأمن والاستقرار فى مصر . وورد فى الصحف القومية العديد من الاقتراحات . أكدت الأهرام أن القانون العادى لا يساعد رجل الأمن فى التصدى للأحداث السريعة . ومن ثم فإن هناك ضرورة لقانون الطوارئ فى الظروف الراهنة ، إلى جانب ضرورة تطبيق منهج الحوار

والشدة لمواجهة الخارجين عن القانون ، وتطبيق القوانين بدقة ، واحترام القضاء . كما اقترحت الأهرام أمرين أساسيين أولهما خالص بالجهل الأمنى . ففكرت ضرورة أن لا يكتفى جهاز الأمن بالسير خلف الأحداث وإنما يسبقها ، وتأنيهما ، ينطلق من فكرة أن أى جهاز أمن لا يستطيع القضاء نهائيا على الإرهاب الا بمشاركة المجتمع . ومن هنا فتالت بضرورة الوفاق بين المجتمع والشرطة ، ووضع خطة لتوعية المواطنين أمنيا . ورأت الجمهورية ضرورة احداث تطوير جدى سريع لجهاز الأمن فى الآلات والمعدات والاتصالات من ناحية ، وفى تدريب الأفراد من ناحية أخرى . أما جريدة الأخبار فقد أكدت على أهمية استخدام أجهزة الأمن للوقاية فى التعامل مع الإرهاب لاقفلاخ جفوز خلأياه . وأنه ينبغي اصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب لأن مواجهة الإرهاب تعدت قانون الطوارئ وأعداد دورات تدريبية لرجال الشرطة خاصة بمكافحة الإرهاب . ومن ناحية أخرى ، أكدت الأخبار على ضرورة التصدى السيلسى والاجتماعى وليس الأمنى فقط لكافة أنواع التطرف والإرهاب ، وتعاون الحكومة والشعب لدرء هذا الخطر ، وتوعية الوعى الأمنى لدى الجماهير . واقترحت جريدة الأحرار أن تقوم السياسة الأمنية أساسا على سياسة الحوار لا العنف . وأكدت جريدة الوفد على خطأ السياسة الأمنية القائمة على العنف لأن العنف لا يعدو إلى منع حدوث المزيد من هجرائم والاغتيالات وأشارت إلى أهمية تحقيق الأمن الاجتماعى بدلا من الاستغراق فى تحقيق الأمن السياسى . ولأن دور جهاز الأمن يكتمل بتحقيق الأمن الاجتماعى والسيلسى .

٢ . القضايا الاقتصادية

اعتمادا على استقصاء رأى الخبراء حول أهم القضايا الاقتصادية التى اهتمت بتناولها الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، برزت قضايا اقتصادية هي : القطاع العام والقطاع الخاص ، ارتفاع الأسعار ، السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، شركات ترويط الأموال ، الديون وصندوق النقد الدولى ، نقص مياه النيل ، الربا والفوائد المصرفية ، الدعم .

ومن واقع المحصر الشامل لكافة المعالجات الصحفية ، تبين ترتيب اهتمام كافة الصحف القومية والحزبية بمختلف القضايا الاقتصادية كما يوضحه الجدول رقم (٣)

جداول رقم (٢)
عدد المعالجات الصحفية المتطلبة بالقضايا الاقتصادية خلال عام ١٩٩٠

القضية الجريدة	القطاع المعام والقطاع الخاص	ارتفاع الأسعار	الساعة الزراعية والطهوية الغذائية	شركات توفير الأموال	الديون والمستوفى النقد الدولى	نقص مياه التبيل	الربا والفوائد المصرفية	الدعم
الأهرام	٤٨	١٠	٢٠	١٨	٢٠	١٢	١٣	٥
الأخبار	٤٠	١٠	—	١	٥	—	١	٢
الجمهورية	٣١	٧	٧	٤	—	١	١	—
الوفد	٤٩	٤٩	٢٩	٢٤	١٥	٥	—	٣
مايو	٤	—	١	—	—	—	—	—
الأحرار	—	—	١	—	٤	—	—	—
الشعب	٩	٧	١٢	٧	٤	—	—	—
الأماني	٩	٨	٩	—	١	—	—	—
المجموع	١٩٠	٩١	٧٩	٥٤	٤٩	١٨	١٥	١٠
النسبة المئوية للمصر	٣٨	١٨	١٩	١٠	٩	٤	٣	٢

أ . القطاع العام والقطاع الخاص

انشغل الرأي الصحفى بمعالجة قضية القطاع العام والقطاع الخاص بشكل متميز خلال عام ١٩٩٠ ، ومن واقع التحليل الكيفى للمعالجات الصحفية ، نلاحظ أن هناك خلافا حول دور القطاع العام والقطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى بهدف تحقيق المصلحة القومية . وقد بنى النقاش حول هذا الدور ، ثلاثة اتجاهات أساسية :-

تمثل الاتجاه الأول فى جريدتى الأهرام والجمهورية حيث وردت أفكار أساسية تفيد بضرورة إعادة النظر فى فلسفة النظام الاقتصادى اعتمادا على مؤشرات السوق مع حصر دور الدولة ، وتأنييد لبيع بعض المشروعات والشركات غير المؤثرة اقتصاديا واجتماعيا ، على أن يتم البيع على مراحل واخصاص القطاع العام بالمشروعات الإستهوائية وتأييد للقطاع الخاص والدعوة لتنمية وتشجيع المشروعات المتكاملة والصناعات الصغيرة ، ولإبراز أن فكرة الشركات القابضة لا تختلف عن المؤسسات . وأن اصلاح وتطوير القطاع العام لن يؤثر على حقوق العمال المنجيين ، وايضاح خيالات شركات القطاع العام ، ووضع

القائمين على القطاع العام عقبات أمام تطبيق السياسة التنصيصية باعتبارها تهديدا لنفوذهم ، وإبراز المصوقات والقيود المفروضة على القطاع الخاص رغم أهميته . وفى الوقت نفسه ، أبرزت جريدة الأهرام اتجاها نحو تطوير الأداء الاقتصادى للقطاع العام وتحريره من المصوقات البيروقراطية ورفض بيعه . ويرى هذا الرأى حتمية حل المشكلات التى تواجه القطاع العام كالسياسة السعرية والمالية والطاقة الماطلة والتمويل والسيولة ومشاركة العاملين فى اتخاذ القرار وتدعيم الاتصال بين العمال والإدارة والأخذ بمبدأ الثواب والمقلب ورعاية العمال نفسيا واجتماعيا وزيادة العواطف التى تشجع على الانتاج . إلى جانب ، ضرورة اعداد قانون جديد لحماية الصناعة المصرية وتوحيد القوانين بين القطاع العام والشركات المساهمة والاستثمار ، ولإبراز أن الشعب هو المالك لأصول القطاع العام ولا يجوز للبيع قبل استفتاء الشعب . وأن سياسة الدولة تهدف إلى الإصلاح الاقتصادى ومن بينها إصلاح القطاع العام ، وليس التخلص منه .

لما الاتجاه الثانى ، فقد تمثل فى جرائد الأخبار والوفد ومايو .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن القطاع الخاص هو أمل مصر وأن القطاع العام عبء ضخم على الاقتصاد القومي وأن التخطيط المركزي سبب للتخلف. ويوضح هذا الاتجاه مدى الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص، وحثه على المساهمة بصفة هائلة في الخطة الخمسية. وضرورة تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص لمسايرة للتنظيم الاقتصادي العالمي الجديد. وأبرزت التعديلات والمعوقات الحكومية التي أدت إلى خمول شركات القطاع العام والقطاع المشترك. إلا أن جريدة الأخبار قد ورد بها ٤ محالجات صحفية تشير إلى أن بيع القطاع العام ليس هو الحل، وإنما تطويره وإيجاد إدارة علمية سليمة هما الحل وأنه لا ينبغي تعصينه بقرار، لأنه ركيزة للتنمية وأداة للعدل الاجتماعي والتوازن السياسي. ويكفي دعوة القطاع الخاص ليأخذ دوره بجانب القطاع العام.

وتمثل الاتجاه الثالث في جريدتي الأمل والشعب. ويبدأ أصحاب هذا الاتجاه بضرورة توسيع نشاط القطاع العام مع إعطائه ضمانات. وبيع أسهم القطاع العام للعمال في حالة الإصرار على بيعه. مع التأكيد على أهمية دور القطاع العام الاجتماعي حيث يقوم برعاية الفئات الكادحة في ظل مجتمع ترتفع فيه الأسعار باستمرار. وأن القطاع العام لا يهتم بالربح على المدى القصير. وأن الشركات المنتمية تمثل في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام. وأن طبقة القطاع الخاص تمل بالتوازن الاجتماعي. وأن الاقتصاد المصري يقع فريسة لحكومة خفية يرأسها رجال الأعمال. بهدف نصفي القطاع العام وتحويله للقطاع الخاص. وأن هذه الدعوة ترتبط بالمعوقات الخارجية - وأن رأس المال لم تعد له جنسية الآن، حيث لا تستطيع الحكومة أن تمنع الأجانب من شراء وحدات القطاع العام المعروضة للبيع. وأن القوانين السارية في مصر تشجع الاستثمار الأجنبي في مصر وتدعو إلى المزيد.

ب - ارتفاع الأسعار

ازداد الاهتمام الصحفي بمعالجة قضية ارتفاع الأسعار في مصر، مقارنة بمعالجتها في العام السابق. فقد صارت من القضية الاقتصادية الثانية التي عنت بها الصحافة. واعتماداً على التحليل الكيفي، يمكن القول أن كافة الصحف المصرية التي اهتمت بمعالجتها قد انتفتت على استغلال الغلاء الذي تعاني منه كافة الفئات والطبقات في مصر، واستمرار ارتفاع الأسعار بما لا يناسب الدخل والأجور وبما لا يتناسب أعباء الحياة الضرورية. وقد انتفتت المعالجات الصحفية فيما بينها جميعاً حول أسباب تكمن وراء هذا الارتفاع المستمر، وحول طرق وأساليب الحد من هذا

الارتفاع. فمن حيث الأساليب، أكدت جرائد الأهرام والأخبار والشعب والوفد أن جشع التجار وتلاعبهم في الأسعار واحتكارهم للسلع الأساسية هو السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع في الأسعار إلى جانب، ضعف بل انعدام رقابة الدولة على أسعار الأسواق وانتهاج سياسة العرض والطلب. وقد ورد في جريدة الأهرام أن الأسباب تكمن أيضاً في وجود خلل في عمليات التسويق الاقتصادي، وتسويق بعض المنتجات محلياً بأسعار التصدير نفسها، وقلة الانتاج وتكالب المستهلكين على شراء السلع. أما جريدة الجمهورية فقد أرجعت ارتفاع الأسعار إلى السوق السوداء والديون. وأرجعتها جريدة الأمل إلى المنافسة الأجنبية والضررائب. أما الوفد فقد أرجعها إلى عجز الحكومة في الحد من تصاعد التضخم وسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، وضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية وعشوائية القرارات الحكومية إلى جانب شوع الفساد والنهب والاختلاس الحكومي إلى الكثافة السكانية الرهيبة. ومن حيث الحلول المطروحة للحد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، منذ أبرزت الصحف القومية: الأهرام والأخبار والجمهورية ضرورة التدخل الحكومي لضبط أسعار السوق والحد من جشع التجار وإحياء المؤسسات التعاونية لحماية المستهلك. بالإضافة إلى مشاركة الأفراد في محاربة الجشع والفساد وعدم الخضوع للاستغلال، وضرورة مضاعفة الانتاج وتزويد المستهلك. وورد في الجمهورية والأمل والوفد ضرورة زيادة تمرينات ورفع الحد الأدنى للأجور. وأكدت الأمل على أهمية إنشاء جهاز لأسعار ودعم والدخول. وأبرزت الوفد الدور الحكومي أساساً لحسم قضية الغلاء وارتفاع الأسعار. وحدثت هذا الدور في ترشيد النفقات الحكومية، والعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وزيادة الانتاج، وخفض الرسوم الجمركية على الجلود مثلاً والغائنها على استيراد الورق، وتنظيم تداول البطاقات التموينية، ورفع سن الزواج. إلى جانب ضرورة إيجاد سياسة تسعير تماثل الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري.

ج - السياسة الزراعية والقوة الغذائية:

حرصت المعالجات الصحفية في الجرائد القومية والحزبية على إبراز عدم فعالية السياسة الزراعية واتساع الفجوة الغذائية نتيجة لفشل السياسة الزراعية. فقد أكدت جرائد الأهرام والجمهورية والوفد والأمل والشعب أن هناك فجوة كبيرة في السلع والمحاصيل الزراعية التي لا غنى للمواطن عنها. ووجود نقص وتدهور مستمر في انتاج المحاصيل الزراعية. وأبرزت أيضاً تناقص مساحة الرقعة الزراعية وازدياد التعدي عليها بالبناه. وعدم القدرة على زيلة أراضي جديدة مستصلحة.

المسئولة . كما أبرزت الوفد جوانب المزاولة التي تقوم بها هيئة الاستثمار ، ومحاوله عرقلة الحلول التي تطرح لمواجهة مشكلة رد أموال المودعين . وأوضحت أن قانون 'تلقى الأموال هو كارثة محققة على المودعين ، أنه قانون غير قابل للتطبيق . ونبذت تصريحات الحكومة بالحفاظ على مصالح المودعين في شركات التوظيف على أنها مزام وادعاءات . وطلبت الحكومة بإعلان الحقائق واضحة ليعرف الشعب أطراف المواجهة . وحرصت جريدة الشعب أيضا ، على إبراز استمرار الجهات الحكومية والمسؤولين في إتلاف ممتلكات الريان بقصد اهدار قيمتها . وفي إطار الاتجاه الثاني فقد تمثل في مهاجمة شركات توظيف الأموال ، وهو الاتجاه الذي حرص على مهاجمة الحكومة وأجهزتها ، حرصت الصحف القومية في ٥ معالجات صحفية على إبراز عجز هيئة سوق المال عن حماية المودعين في شركات تلقي الأموال التي وفقت أوضاعها . أما الاتجاه الذي تبنته جريدة الأهرام في ١٣ معالجة . فقد أبرزت تصف الشركات التي وفقت أوضاعها ضد المودعين . فهي لم ترد أموال المودعين رغم انتهاء العدة القانونية المحددة ، وتحاول إجبار المودعين على المساهمة في الشركة كحكمة أسهم ، وتستغل ثغرة في القانون لم تعدد قيمة الأقساط التي يجب ردها للمودعين ، وتحديد أقساط للمودعين غير متساوية ، وإرغام المودعين على شراء سلع بعينها ومرتفعة الأسعار ، ونهرب هذه الشركات من التزاماتها . كما ظهر اتجاه بهاجم كافة أطراف القضية سواء الحكومة أو الشركات أو المودعين أنفسهم . فقد بينت جريدة الأهرام في معالجتين صحفيتين أن الأطراف المختلفة مسئولة عن الأزمة . وكشفت عدم التزام الأجهزة المختصة بقواعد قانون تلقي الأموال وعدم التزام الشركات برد حقوق المودعين . وبينت جريدة الأهرام في معالجة واحدة أن الريان يستغل الواحى الإعلامية والدعائية لكي يضغط على الحكومة . وأن محامى الريان يحاطل بدعوى أن لديه مشتر لهذه الأموال . وأن الحكومة متساهلة وغير جادة في معاقبة الريان ومعرفة معظم أمواله . ولم ترد سوى معالجات تدافعن عن الحكومة وأجهزتها ، منها معالجة بالأهرام تبين حرص الأجهزة المختصة على رد أموال المودعين ومعالجة أخرى في حرية الجمهورية تبين أن الحكومة بريئة من شركات توظيف الأموال كالريان والسعد .

وحرصت الصحف على طرح الحلول لرد أموال المودعين في ١٦ معالجة صحفية . فطلبت الوفد باعطاء الريان مهلة لاختبار نواياه . وأبرزت أن الحكومة عليها أن تتسم بالمرونة مع مذكرة لجنة الوساطة . وطلبت الوفد الحكومة بحسم مشكلات باقى المودعين في شركات توظيف الأموال بعد أن وجد دفاع الريان حلا لمودعى شركات

وقد أوجعت جريدنا الأهرام والجمهورية هذا التدهور إلى عدم عدالة أسعار المحاصيل الزراعية حيث تزداد التكلفة على المائد من المحصول . وعدم عدالة العلاقة بين المالك والمستخدم . ونقص العمالة الزراعية ، ونقص .. المياه . بالإضافة إلى إنتشار الفساد والبيروقراطية ، وضعف الأجهزة المسئولة عن الزراعة وعدم استقرار السياسة الزراعية وابتعاد الحركة التعاونية عن الفلاحين ، واستيلاء الحكومة على الأراضي بعد استصلاحها ، والزحف العمرانى على الأرض الزراعية كأسباب تكمن وراء قضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية . وانفتحت جرائد الوفد والأهالى والشعب أن السبب يرجع إلى بيروقراطية الحكومة ، والقرارات الوزارية المتضاربة .

وأكدت جريدة الأهالى أسباب أخرى كغياب الإرشاد الزراعى السليم وعدم توافر المياه . أما جريدة الشعب فقد انفرجت بارجاع السبب إلى مخططات صهيونية أمريكية تعمل على تخريب الزراعة والزيرة المصرية وذلك عن طريق خبراء أجانب يتجسسون على مصر بدعوى تنفيذ المشروعات ، وعن طريق استخدام النور القلصدة .

كما ورد اتفاق في رأى بين الصحف على أهمية تشجيع التنمية الزراعية والعمل على ريادة المساحة المزروعة واستصلاح الأراضي .

د - شركات توظيف الأموال :

أظهرت نتائج الحصر الشامل للمعاملات الصحفية التي تناولت قضية شركات توظيف الأموال ، انخفاض الاهتمام بمعالجتها مقارنة بالأعوام السابقة التي أجرى عليها التحليل . فبينما كانت هى القضية الأولى التي شغلت الصحافة من بين القضايا الاقتصادية فى عام ١٩٨٨ ، صارت هى القضية الثالثة فى عام ١٩٨٩ ، تم القصبة الرابعة فى عام ١٩٩٠ .

وانضح أن الصحف قد حرصت على مهاجمة الحكومة بسياساتها الاقتصادية وأجهزتها المختلفة فى ٢٢ معالجة . وحرصت على مهاجمة كافة الأطراف سواء شركات توظيف الأموال أو الحكومة أو المودعين فى ٣ معالجات صحفية . بينما انشغلت بمهاجمة شركات توظيف الأموال فى ١٣ معالجة صحفية . ولم يذم الدفاع عن الحكومة سوى فى معالجتين صحفيتين . تمثل الاتجاه الأول والذي اهتم أساسا بمهاجمة الحكومة فى جريدة الوفد ثم الشعب . فقد أبرزت الوفد ، أوجه الفساد والاختراقات التي أنت إلى اختراق المجتمع المصرى بكل طبقاته ، حيث استماعت مؤسسة مالية كمؤسسة الريان أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الاقتصاد المصرى إلى حد تهريب ودائمه قبل تحرك الجهات

الموارد الذاتية دون الاقتراض الا في حالات استثنائية للغاية . ووضع استراتيجية اقتصادية تتبع منها سياسات متكاملة لتوظيف كافة القدرات والموارد بكفاءة . بالإضافة إلى ممارسة مجلس الشعب لسلطات رقابية حقيقية على الحكومة .

و - نقص مياه النيل :

على الرغم من خطورة قضية نقص مياه النيل ، إلا أن الصحف المصرية القومية والحزبية لم تناقلها بالقدر المطلوب لكشف أبعادها وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد اعتمدت جريدة الأهرام بابرار استغلال قضية المياه في مصر من حيث البعد الداخلي والبعد الخارجي . فمن الناحية الداخلية ، تناولت جريدة الأهرام الاسراف في استخدام المياه وتنديدها من قبل الشعب والدولة . ودعت إلى ضرورة طرح منوع جديد للتعامل مع المياه والعمل على زيادة وعي الجماهير بأن قضية المياه تمس مصالح مصر العليا من حيث العمران والزراعة . وأن العلم الحديث قد عجز عن توفير بدائل للمياه . كما نهت إلى امتناع نطاق تلوث مياه النيل . أما من ناحية البعد الخارجي لقضية نقص مياه النيل ، فقد أبرزت جريدة الأهرام والجمهورية والوفد أن حقبة التسعينيات تحمل مخاطر تهدد مياه النيل القادمة إلى مصر . فأبرزت الأهرام أن النهر ملك مشترك لأقطار دول حوض النيل مما يتطلب الاتفاق الجماعي بينها قبل إقامة أى مشروع على النهر . وأن مصر بتعين عليها الحذر من مشكلات الجنوب (المجاعة والجفاف) التي تؤدي إلى المضي لزيادة مساحة الأراضي المزروعة ، وبالتالي حجب جزء كبير من مياه النيل التي تصل إلى مصر . وذلك بالبدء في زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه والاستفادة من مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية . وأبرزت جريدة الجمهورية ، مخاطر اقامة أنبوبا لخزانات على مجرى النيل ستؤدي إلى انخفاض منسوب المياه في مصر والسودان . بينما حرصت جريدة الوفد في معالجتها للقضية على إبراز الأخطار التي يتعرض لها النيل ، وأثر ذلك على كميات المياه التي تصل إلى مصر مما يضر بمصالح مصر على كل المستويات .

ز - الربا والفوائد المصرفية :

جاءت قضية الربا والفوائد المصرفية في المرتبة قبل الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فقد حرصت جريدة الأهرام على إبراز أن فترة المفتي الخاصة بعدم شبهة ربا للاخيار عن طريق شهادات الاستثمار ، تلبى

الربا . ودعت لقيام رابطة أو جمعية تقوم برعاية ضحايا هذه الشركات من جميع التواحي القانونية والاساسية . وتعرضت جريدة الجمهورية في معالجتي صحفيين للحل الذي طرحه الربا بتوقيع عقد صفقة بيع أصول يمتلكه . وأوضحت جريدة الأخبار في معالجة واحدة أن هيئة سوق المال ترى ضرورة رد أموال المودعين نقداً ونقص العملة التي تم ايداعها في الشركة ، في حين أن أصحاب الشركات يرون استعانة ذلك . وأيدت جريدة الشعب في معالجتين صحفيين الحل الذي طرحه شركة الهدى مصر للمودعين وذلك باستثمار أموالهم لدى الشركة بموجب عقد وكلاء يتحول به إلى مالك أسهم أو حصة في الشركة . ورأت أن الحل الوحيد هو بيع الأصول وذلك على حساب خفض أسعارها ، مع تكثيف دعائى للمالين بالفارح لشرائها .

هـ - الديون وصندوق النقد الدولي :

اتضح من نتائج التحليل الكمي لكتابات الراى في الصحافة المصرية ، أن فنال الصحف القومية لهذه القضية قد اختلف اختلافاً واضحاً عن معالجة الصحف الحزبية المعارضة . فقد حرصت جريتنا الأهرام والأخبار على تأييد السياسة الحكومية التي نجحت في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وأن هذا الاتفاق يثبت كفاءة الاقتصاد المصرى . وأكدت أن الحكومة تطبق برنامجاً جاداً للإصلاح الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى ، اختلفت وجهة نظر الصحف المعارضة مع رأى الصحف القومية - وبينما انتقدت ضعف المعارضة وهي الوفد والأهالي والشعب والأحرار على الآثار السلبية للسياسة الحكومية إزاء الديون والاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، فقد حرصت جريدة الوفد على رفض سياسة اغراق مصر في الديون . وطلبت بوقف سياسة الاقتراض . كما استنكرت اتجاه الحكومة لجذولة الديون دون حل أزمة الديون المستمرة . ورفضت تدخل الصندوق الدولي في السياسات الاقتصادية المصرية . وأبرزت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبق لها أن تنازلت عن ديونها العسكرية لدول أخرى وأن مصر ليست استثناء . ورفضت جريتنا الوفد والأهالي انسحاق الحكومة وراء السياسة التي يطرحها صندوق النقد الدولي حيث تعززم مضاعفة أسعار السلع الضرورية ، بالإضافة إلى ترشيد الدعم بما يضر بالمواطنين والاستقرار الاجتماعي . وحذرت جريدة الشعب من المخاطر الاجتماعية المحتمل وقوعها إذا تم تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون . واقرحت جريتنا الأحرار والوفد أن يمدد الملوك والرؤساء العرب الديون العربية حتى يمدد السلام في المنطقة . واقرحت جريدة الوفد وضع نظام قادر على ادارة التنمية اعتماداً على

وكشفت جريدة الوفد التقلب عن ارتفاعات الأسعار المتوالية التي تظهر مشكلة الدعم الذي تخصصه الدولة لمحدودى الدخل ، بينما هذا الدعم يذهب هباء ويضيع سدى . وأن سياسة الدعم التي تطبقها الحكومة خلقت طبقة من أصحاب الدخل الطفيلية والمتهربين من الضرائب . وطالبت الدولة بترشيد الدعم وتوعية المواطنين وأحكام الرقابة على السوق . أما جريدة الأخبار فقد بينت خطأ الحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادى حين ركزت على إلغاء الدعم لتحقيق وفر مالى لمد العجز فى الموازنة العامة . وأنه كان الأجدى بها الحد من الاسراف والبذخ فى المصاريف الحكومية وتخفيف المعاناة عن الشعب . واقترحت على الدولة أن توجد حصة للدعم فى البطاقة تمكن المستهلك من الحصول على السلعة بسعرها المدعم ، فضلا عن ضرورة توافر هذه السلع خارج البطاقة .

٣ . القضايا الاجتماعية

اتفق المحكمون على أن أهم القضايا الاجتماعية التي تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل عام ١٩٩٠ كانت التعليم ، المخدرات ، البطالة ، العنف ، تلوث البيئة والمشكلة السكانية .

وتكشف قراءة معطيات الجدول رقم (٣) الخاص بالمعاملات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية أن قضية التعليم برزت لتكون القضية الاجتماعية الأولى التي تناولتها الصحافة المصرية ، إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية ٩٠ معالجة بنسبة ٣٩ ٪ من مجموع عدد المعالجات الصحفية

حاجة ضرورية للمخبرين وتدعم جهود التنمية القومية . ومن ثم فإن التوظيف الصحيح للمفاهيم الدينية له تأثير ايجابي على المجتمع . وبينت صعوبة تعميق فكرة البنوك الإسلامية وضرورة الأبقاء على البنوك التجارية . وأن بعض البنوك الإسلامية تهرب الودائع للخارج . وأكدت أن مستقبل الاستثمار فى مصر مرتبط بعودة الأموال المهاجرة ووضع ضمانات الاستثمار للشعور بالاستقرار . ومن ناحية أخرى انتقدت الجرائد القومية على ضرورة رفع سعر الفائدة حتى يتواءم مع معدلات التضخم وفتح المجال لمساهمة البنوك فى المشروعات الاستثمارية وذلك للحد على الانخراط ، مع ضرورة الحرص على معقولة أسعار الفائدة . إلا أن جريدة الأهرام فى معالجة صحفية أوضحت أن تطبيق نظام أسعار الفائدة المنقورة واعطاء كل بنك حرية تحديد أسعار الفائدة فى ضوء حد أقصى يحدده البنك المركزى ، قد يودى إلى خلق صراعات وتكتلات بين البنوك . وتناولت جريدة الأهرام فى ٣ معالجات صحفية جانب تأكل أموال التأمينات الاجتماعية نتيجة للعائد المنخفض وطلبت برفع سعر الفائدة على أموال التأمينات الاجتماعية .

ح . الدعم :

كانت قضية الدعم هى القضية الاقتصادية الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . وقد حرصت الأهرام على تبيان عدم وصول الدعم كله إلى مستحقيه ، مما يتطلب ترشيد الدعم وتوجيهه لمن يستحقه . وأن الدعم السعري الحالى أدى إلى سوء توزيع الدعم . بينما أسلوب الدعم النقدي للدخل بحق وصول الدعم إلى مستحقيه ويحمى الطبقات محدودة الدخل .

جدول رقم (٣)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية

الجريدة	القضية	التعليم	تلوث البيئة	المشكلة السكانية	المخدرات	العنف	البطالة
الأهرام	٢٣	١٠	٨	٦	٢	١	١
الأخبار	١٠	٩	٧	١	١	١	١
الجمهورية	١٠	—	٧	١	١٠	—	—
مصر	٣	—	—	—	—	—	—
الوفد	٣٣	٢٨	٥	٧	٨	٨	٨
الشعب	٥	٦	—	—	—	—	—
الإضافى	٦	٤	—	—	—	١	١
الأحرار	—	٢	—	—	—	—	—
المجموع	٩٠	٦٩	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	١٢
النسب المئوية	٣٩ ٪	٣٠ ٪	٩ ٪	٩ ٪	٩ ٪	٩ ٪	٥ ٪

هياكل مستويات اللغات الأجنبية في تلك المدارس ، وبثنا فيما أجنبية في عقول الطلاب بها وإعمالها للتربية . وفي النهاية رأيت الأهم أن حل مشكلة التعليم هو نقطة البداية نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر .

وانتقدت الأخبار أيضا كثرة القرارات وتضاربها والحشو والتكرار في المناهج وبخسة وزير التعليم على ناصية الأمور في كل ما يتعلق بالتربية والتعليم واستطلعت الأخبار آراء الوزير وبعض المسؤولين في الوزارة ، فكان من رأي الوزير أن عملية التطوير الحالية هي مرحلة انتقالية في عملية التطوير لانقاذ ما يمكن انقاذه والإصلاح السريع للمناهج سوف يظهر ابتداء من سبتمبر ١٩٩١ . وكان من رأي وكيل التعليم أن تطوير ليس مجالاً للمزايدة ورأي أن الأمر يحتاج إلى إرادة واعية للتغيير تطرح جانباً النظرة الذاتية للتطوير وتجعل تقييمها له على أسس موضوعية .

ورأت الأخبار أن الحل الأمثل للنهوض بالمعلمية التعليمية بتلخيص في تطوير المناهج والخطط الدراسية ، توصيف المحتوى العلمي لكل مقرر ، تخفيض عدد الطلاب بالمجموعة الدراسية ، وإتاحة فرصة مناسبة للاختيار أمام الطلاب . كما رأيت الأخبار أيضا ضرورة إصلاح التعليم الجامعي عن طريق المقررات الاختيارية في سنوات الدراسة الأولى وتنبؤ في السنوات النهائية ، والتدريب الشامل في مواقع الإنتاج .

وتناولت الجمهورية القضايا التعليمية الخاصة بالدروس الخصوصية ومحو الأمية وشهادة الـ G.C.E. . وفي هذا الصدد رأيت الجمهورية أن مشكلة الدروس الخصوصية تكمن في النظام التعليمي وما فيه من ضعف مناهج المدرسين ، وغلب الضوابط التي تمنع غير المعلمين من مزاولة التدريس ، إلى جانب السباق من الأبناء والأبناء على الدروس الخصوصية . ورأت أيضا أن المهم هو محو الأمية وليس الدراسات العليا أو تشجيع تعليم الكبار ، ولذا من المهم تركيز الخدمات العامة في محو الأمية . وهاجمت الجمهورية الـ G.C.E. لعدم المساواة وعدم العدالة وطالبت باستمرار نظام التنميط لضمان وجود عدالة ومساواة بين الطلاب . وتطوير المداخل التعليمية وضرورة وجود الترفيه الثقافي بجانب التعليم .

وعالجت ملهى موضوع الثانوية العامة التي اعتبرتها غولا يجب مواجهته ، وانتقدت وسائل الاعلام لعدم التزامها بالموضوعية وتضخيمها الموضوع . ورأت أن المستقبل

لكل القضايا الاجتماعية . هذا بالمقارنة لبقية القضايا مثل قضية تلوث البيئة والتي برزت هذا العام لأول مرة وجاءت في المرتبة الثانية وتم تناولها في ٦٩ معالجة صحفية . وجاءت قضية المشكلة السكنية لتأخذ المرتبة الثالثة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها ، وذلك بعد التعليم وتلوث البيئة . فقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولتها ٢٢ معالجة . وتوارت قضية المخدرات هذا العام بالمقارنة بالعام الماضي الذي تصدرت فيه قضية المخدرات كل القضايا الاجتماعية ، فقد جاءت هذا العام في المرتبة الرابعة وتساوت في ذلك مع قضية العنف إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية لكل منهما ٢٠ معالجة . أما قضية البطالة فجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها هذا العام إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولتها ١٢ معالجة فقط .

أ - قضية التعليم

تصدرت قضية التعليم القضايا الاجتماعية التي اهتمت الصحافة المصرية بمعالجتها عام ١٩٩٠ . أدركت الأهرام ضرورة أحداث تغيير جذري في العملية التعليمية حتى تعود المدرسة إلى دورها الرائد في المجتمع ، ولكنها رأيت أن هذه العملية يجب أن تتم بخطى أكثر توازنا مما تسير عليه الآن . فالقرارات السريعة والمعالجة تؤدي إلى البلبلة لدى الطلاب وأولياء الأمور . كما أن التطوير لا بد أن يتم في إطار الأهداف العامة للدولة ، فليس منطقيا أن تكون عملية التطوير حكرا على فرد أو جماعة .

من ناحية أخرى ، أوضح التحليل الكيفي للمعالجات الصحفية أن جريدة الأهرام تعد منبرا لكل الآراء والاتجاهات ، ففي حين انتقدت بعض الآراء سياسة وزير التعليم ، نجد آراء أخرى ترى أن الخطاب الرسمي للتعليم يدل على وجود فكر تطوري واستراتيجية محددة لدى القيادات التربوية وأن هناك متابعة مستمرة من قبل الوزارة للممارسات التربوية .

وتناولت الأهرام أيضا قضايا فرعية أخرى مثل تضخم المناهج وحشوها الذي يؤدي إلى انحصار الهدف الأساسي الذي وضعت من أجله ، ورأت أن التعليم لا يقاس بالكم ولكن بالكيف .

ورأت الأهرام أن قضية محو الأمية ضرورة قومية تفرضها متطلبات النمو الاجتماعي والاقتصادي . وطلبت بضرورة إعادة النظر في فلسفة مدارس اللغات ، وذلك بعد

أن تخفيض سنة من للتعليم الابتدائي كارثة قومية لأنها لن تحل الأزمة الاقتصادية بل ستعمر الأجيال القادمة وسيجنى الشعب ثمارها إن عجلنا أو آجلاً .

ب - قضية تلوث البيئة

رغم اعتراف الأهرام بأن معدلات التلوث في مصر مرتفعة ، إلا أنها في نفس الوقت تقرر أن التلوث البيئي في مصر لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر وأن تلوث نهر النيل لم يصل إلى حد القضاء على الثروة السمكية ، ولكن الخطر الحقيقي الذي نواجهه هو تلوث المياه الإقليمية .

وتحدثت الأهرام أيضاً عن سلبية الأجهزة المختصة بالبيئة وطالبت جهاز المحافظة على البيئة أن يلعب دوراً أكثر نشاطاً في التصدي للكوارث الطولية . ورأت أيضاً ضرورة التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية لحماية مصر من المآل الدولية لدفع التفاعلات السامة ، وطالبت بإعداد خطة قومية لحماية البيئة .

وافقت الأخبار أيضاً مع ذلك الرأي واعتبرت أن مكافحة التلوث قضية حضارية ترتبط بحاضر ومستقبل الجنس البشري . ولتجنب أخطار ذلك فإن عمليات المواجهة لا بد أن تمتد لتشمل البر والبحر والجو . وعارضت الأخبار عملية التنقيب عن البترول على شواطئ البحر الأحمر وما يحدث من تلوث واعتبرتها كارثة على السياحة لأن ما تحققه السياحة للاقتصاد القومي يساوي أضعاف ما يحققه البترول . وعارضت أيضاً الأخبار على تحويل الحدائق إلى عمارات وغابات من الأسمنت وطالبت بوقف هذا الاعتداء حتى لا تنقضى على الخضرة في بلدنا .

أما جريدة الوفد فلقد أفاضت في تناولها لقضية تلوث البيئة حيث عالجت في العديد من مقالاتها وتحقيقاتها الصحفية موضوعات تتعلق بالتلوث المسمي والبصري والبيئي بصفة عامة . فعلى سبيل المثال ، تناولت الوفد قضية آثار الحفر المتوالية في طريق العاصمة وما يؤدي إليه من تشويه ، وطرحته الوفد فكرة تشكيل مجلس أعلى للمرافق يشرف على كافة الأعمال .

وتناولت الوفد تأثيرات تلوث الحادث في الأوزون على البيئة وما يشكله من خراب ودمار على العالم حيث جاء ترتيب مصر الثانية بعد بنجلاديش في الدول التي تعاني من تلوث البيئة بشكل خطير . وانتقدت قتل الخضرة والمزارع ببناء أعمدة الأسمنت والاحياء المسكنة عليها . هذا بالإضافة

للتلوث الغني ، ولذا طالبت الاهتمام به واعطائه المزيد من المميزات .

أما جريدة الوفد فتناولت الفضل الذي تعانته السياحة التعليمية والذي يمثل في الكتب والضييق لدى الطلاب بسبب كثرة المواد الدراسية والدروس الخصوصية والمصاريف المدرسية المرتفعة في ظل الأزمة الاقتصادية وضيق الفصول ، واقترحت في هذا الصدد ، عدم بناء أية مدرسة جديدة بلا فناء وجعل الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية والاجتماعية مواد أساسية . وانتقدت الوفد أصرار الحكومة على مجانية التعليم المزيفة وأكدت أن إصلاح التعليم أصبح ضرورة حتمية تستوجب إعادة النظر في شبح التمسك بتعاليم الماضي ، واقترحت قصر مجانية التعليم على المتفوقين وغير القادرين فقط أعمالاً للعدالة . وانتقدت الوفد أيضاً السياسة التعليمية القائمة على إبعاد الجامعة عن العملية السياسية ورأت أن هذه السياسة لا تستقر إلا عن شهاب ميت فكربا وعلميا لأنه لم يشارك في صنع قرار بلاده ونمائه اقتصادها . واليب في ذلك هو عدم اهتمام صناع القرار بما يدور في هذه المؤتمرات وتفتيد توصياتها .

كما انتقدت الوفد أيضاً شهادة G.C.B على اعتبار أنها تمنح حقاً لمن لا يستحق ورأت أن الشهادة المعدلة من G.C.S.E تخل بمبدأ سيادة الدولة على أراضيها لأن امتحانها تفضيخ للمركز البريطاني وطالبت بإلغاء هذه الشهادة تماماً .

أما جريدة الشعب فرات أن السياسة التعليمية فضحت الباب على مصراعيه للاختراق الغربي ومحو هوية الأمة . وانتقدت اختيار الوزير لمستشاريه بلا تفكير مما انعكس على التضارب في القرارات والسياسات ، وإنشاء كليات ومعاهد فرعية دون وجود الحد الأدنى من مقومات عملها . ورأت الشعب أن مجانية التعليم انهارت نظراً لارتفاع مصروفات الدراسة والتبرعات . وأكدت الشعب على فضل السياحة التعليمية بارتفاع معدلات الرسوب والتسرب والأمية وتدهور مستوى المعلمين وغياب الوجه الإسلامي للمناهج . وانتقدت الشعب الجامعة الفرنسية واعتبرتها دولة ذات سيادة مستقلة في مصر ورأت أن جامعة سينجور تزيد تبعيتها للغرب .

أما جريدة الأهالي فتناولت ارتفاع تكاليف للتعليم مما يهدد الأمن التعليمي ، ويؤثر على مفهوم وروح المواطنة . ورأت الأهالي أن التعليم المجاني يقيم للأغنياء فقط ، والقراء لا يجدون فرصاً للتعليم . واعتبرت الأهالي

جـ . الزيادة السكانية

ترى الأهرام أن الزيادة السكانية مشكلة تهدد المجتمع لأنها تتبطل فائض النمو الاقتصادي وخاصة أن الزيادة السكانية لا يقابلها زيادة في الإنتاج . وفي هذا الصدد أشارت الأهرام إلى ضعف حملات التوعية الإعلامية ، وعدم اهتمام مجلسي الشعب والشورى بالمسألة .

وعالجت الأهرام أيضا دور القانون في تنظيم النسل وطالبت بضرورة مراجعة قوانين الضرائب والنموين والتعليم بما يتماشى مع سياسة تنظيم النسل . كما رأت أن الانفجار السكاني يمكن أن يتحول إلى طاقة للعمل والتجاوب مع آمال الوطن لا إلى قبيلة موفرة إذا تم استخدام الأساليب التربوية الحديثة في تربية النشء والاهتمام بمصمكرات وأندية الشباب وإذا زادت الميزانية المخصصة للشباب .

أما الأخبار فاعتبرت أن المشكلة السكانية هي أم المشاكل وأن تنظيم الأسرة يعتبر معركة بقاء ومصير ولهذا يجب إعادة النظر في حملة تنظيم الأسرة وبحث أوجه النقص فيها وخاصة أنه لا يوجد في القرآن والسنة ما يمنع تحديد النسل أو تنظيم الأسرة بالوسائل الحديثة . فهناك حاجة إلى ثورة ثقافية تواجه بها كل بؤر التخلف في المجتمع . ويجب أن يكون تنظيم النسل مشروعا قريبا تتكاتف عليه كل الجهود حتى نستطيع إنقاذ مصر . وعلى الحكومة أن تصدر قوانين رفع الضرائب على الذين يرزقون بأكثر من ثلاثة أولاد كما يجب العمل على رفع مستوى التوعية والإقناع والثقافة العامة للشعب . والعامل الاقتصادي مهم جدا ، فلو كانت كل أسرة تتحمل نفقات أولادها للزمت الحذر تماما .

وأكدت الجمهورية أيضا على أن تنظيم الأسرة عمل شرعى يصل إلى حد الضرورة لأن كل الظروف التي تعيشها مصر تحتم ذلك لأن الدولة أصبحت عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية بسبب الزيادة السكانية .

أما صحيفة الوفد فرأت أن الكثافة السكانية العالية التي تعاني منها مصر في الريف والمدينة على السواء وعدم نجاح المدن الجديدة في أن تكون مدن جاذبة للسكان ، يعود إلى عدم القدرة على التخطيط بجدي لتوفير معالم الرفيعة السكانية . وأوضحت الوفد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة وكيف أنها تهدد بانفجار سكاني جديد . ونادت إلى باستغلال طاقات الفريجين في استصلاح وزراعة الصحراء وإقامة مدن جديدة متكاملة المرافق ، بالإضافة إلى الاهتمام بالقرية وتغيير احتياجاتها وتطورها لجعلها مناطق جذب .

إلى سوء الإدارة المصرية لمياه النيل مما يؤدي إلى تلوث مياه الشرب . وتعرضت الوفد لمسألة منطقة المعصرة بحنوب القاهرة حيث وصل تلوث البيئة إلى حدود كبيرة . وحذرت من خطورة مقاومة ورد النيل بالمبيدات الزراعية وأوضحت الوفد في هذا الصدد ضرورة الحصاد اليدوي والآلي لورد النيل والأمر غير مكلف لأن الآلات متوفرة والعمالة موجودة . وتناولت الوفد أيضا ما شهدته مدينة بورسعيد في أسوأ موسم سياحي منذ سنوات وذلك بسبب عدم نظافة الشواطئ وتلوث بحيرة المنزلة وما بها من حراف نافقة وأسماك ملوثة .

وعالجت الوفد أيضا موضوع التلوث الفضائي عن طريق تسرب الأغذية الفاسدة إلى السوق المصري وتلاعب المتجس في تاريخ الصلاحية وسوء التخزين والتداول وانتهت الوفد جهاز حماية البيئة بمجزه عن التحرك لإيقاف خطر تلوث البيئة وطالبت الوفد هذا الجهاز بضرورة الخروج من مكانه بالقاهرة ليتابع مشاكل البيئة حتى لا تنوالت الكوارث ويصعب حلها .

واهتمت جريدة الشعب بتلوث بحيرة المنزلة التي تعاني من مياه الصرف التي تصب فيها من محافظات ، وتجاوز فيها التلوث المعدلات العالمية ، وطالبت بوضع حد لتلوث البحيرة . كما أثار الشعب أيضا فضيحة زيت الشلجم والكبدية الفتالة واعتبرتها أخطر من صفعة الأسلحة الفاسدة . ويجب أن يكون هناك استنفاغ شامل للعلماء والمختصين للنصدي للجريمة .

وأثارت الشعب أيضا موضوع تلوث شواطئ محافظة البحر الأحمر بالبتروول ورأت أن ذلك يهدد السياحة الوليدة على أرضها كما يهدد الثروة السمكية التي تتمتع بها . كما أن التنقيب عن البترول داخل الشعب المرجانية هو حلقة من مسلسل الاعتداء على ثروات مصر . وترى الشعب أن مصر تفسر أعظم شواطئها بسبب افعال القاتمين على المشروعات وضاد الإدارة .

واهتمت جريدة الأهالي بقضية تلوث البيئة فتحدثت عن التلوث الذي أصاب المحاصيل الزراعية والمبيدات السامة التي أصابت الأعشاب التي تتغذى عليها الحيوانات التي تأكل لحومها . كما تحدثت عن التلوث الذي أصاب المياه ، فمياه الترع يلقي فيها كل شيء ابتداء من مخلفات المصانع إلى جثث الحيوانات النافقة ، والهواء أيضا ملوث بسبب الزحاح والغاز والضوضاء التي تعيشها .

أما جريدة الأحرار فاثارت قضية تلوث مياه الشرب بمياه المجاري بمحافظة الجيزة وقللت إلى هذا الحدث كان يجب أن يقيم الدنيا ولا يقعدا .

د - قضية المخدرات

أشادت الأهرام بدعوة مصر بضرورة تكثيف التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة المخدرات التي أصبح خطرها يهدد العالم أجمع . فقد أعطت المافيا الدولية وشبكات التهريب الدولية للقضية بعداً دولياً أدخل تجارة المخدرات مرحلة جديدة من المواجهة . وأشادت الأهرام أيضاً بكفاءة أجهزة الأمن المصرية في السيطرة على تهريب المخدرات إلى مصر .

وفي تناولها لقضية المخدرات أشارت الأخبار إلى المبادرة التي قام بها طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة واعتبرتها أساساً لنظام شامل في مكافحة الإدمان في كل التجمعات . فلقد شكل شباب الجامعة الأمريكية فريقاً أطلق عليه اسم : فريق مواجهة المخدرات ، ووصفوا أهدافهم في تعريف الشباب بالمشكلة وجمع التبرعات وتحديد المستشفيات المختصة بمعالجة الإدمان . ولقد تبنت الأخبار هذه الفكرة وتعاونت مع فريق الجامعة . ورأت الأخبار أن المقاومة الشعبية لها دور خطير .

أما الجمهورية فأكدت على ضرورة محاربة المخدرات للمحافظة على أبناء الشعب وأشارت إلى دعوة الرئيس لذلك في عيد الشرطة ، وأن هناك دولا كثيرة مثل إسرائيل تسعى لإدخال المخدرات إلى مصر .

وعالجت الوفد انتشار المخدرات في أوساط الأجيال الشابة ونوهت بصور تشريعات اتجهت إلى تشديد العقوبات لكن على الرغم من ذلك مازالت المشكلة قائمة . ورأت عدم الاكتفاء بعقاب الأفراد أو المصالحات بل يمتد لضرورة صدور قرارات أو اتفاقيات من الأمم المتحدة بعقاب الحكومات التي تنسرد على زراعة هذه الموم وتصديرها للخارج .

وانتقدت الوفد حصول تجار المخدرات والمتهمين فيها على البراءة في أكثر من ٥٠ ٪ من قضايا المخدرات وذلك لوجود قصور شديد في تنفيذ أحكام قانون الإجراءات الجنائية في الضبط . وأشادت الوفد بجهود رجال الشرطة في مكافحة تجارة المخدرات حيث استطاعوا القبض على أصحاب مملكة الأفيون في الصعيد واتضح أنهم من أصحاب الحصانة والخارجين على القانون .

هـ - قضية العنف

جاء تناول قضية العنف في الصحافة مختلفاً من صحيفة لأخرى . فحين رأت الأخبار بصفحة عامة أن الإعلام مسئول عن تضخيم حجم المشكلة ولذا يجب تعديل أسلوب معالجته لهذه المشكلة ، رأت الجمهورية أن هناك سعيًا نحو التطرف من بعض النقات بعد إزالة وزير الداخلية السابق ، والتي تصورت أن إقصاء وزير الداخلية يعني التسبب . وأكدت الجمهورية أن الكل يرفض الإرهاب كوسيلة للتعامل ويجب المحافظة على الأمن مع ضرورة طرح الحوار الموضوعي .

أما الوفد فتشقت عما أعطته مصلحة الأمن العام عن تزايد جرائم القتل العمد والقتل بدافع السرعة . وأكدت أن الخبراء يرون أن هذا الارتفاع يعود إلى وجود حالة من الإحباط العام تسود المجتمع المصري حالياً بالإضافة إلى الحرمان من إشباع الاحتياجات الأساسية للإنسان والتمايز الطبقي . ورأت الوفد أيضاً أن جرائم العنف التي شهدها مصر في الفترة الأخيرة تدل على وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة يجب النظر إليها بدقة . كما أن قانون الطوارئ فشل في وقف تصاعد العنف الداخلي ومواجهة تسلل الإرهاب من الخارج .

وبصفة عامة تقترح الوفد ضرورة تخفيف مصادر الإحباط بإتاحة الفرصة للجماهير لإشباع حاجاتها الأساسية وعودة الثقة في الحياة المصرية واحترام أدمية الشعب المصري .

و - البطالة

تناولت الأهرام قضية البطالة في مصر وتحدثت عن عجز الجامعات والمدارس عن إفراز شباب قادر على افتتاح الحياة ، وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل للشباب . ولذا فلاهتمام بالصناعات الصغيرة يجب أن يمثل الأولوية بين القضايا المزمنة لاقتصادنا القومي .

واعتبرت الأخبار أن البطالة هي مشكلة ٢,٢ مليون خريج بلا عمل ، وهي عدم توافر قوى العرض والطلب على العناصر البشرية بسبب عدم وجود تخطيط في السياسة التعليمية . وأضافت الأخبار أن البطالة ظاهرة عالمية وسببها التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات وتعداد السكان المتزايد . ولتصاء على البطالة اقترحت الأخبار أيضاً التركيز على الصناعات الصغيرة وتطوير التعليم الفني .

ناقشت الوفد أيضاً مشكلة البطالة التي تنتفش في المجتمع المصري يوماً بعد يوم وأصبح لزاماً أن تتبنى مصر مشروعا

ب - قضية بيع التراث الفني لمداد ديون مصر

أثارت قضية بيع التراث الفني لمداد ديون مصر جدلا كبيرا ، وانقسم الرأي العام بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة . ولقد انعكس هذا الجدل على صفحات بعض الصحف المصرية ، فمنها من اتخذ الاتجاه المعارض لهذه الفكرة مثل جريدة الأهرام والوفد ، واتخذت الجمهورية الاتجاه المؤيد .

فلقد رأت الأهرام أن الدعوة إلى تتحدث عن بيع الثروة الفنية المصرية تحت شعار مداد ديون مصر ، لا يمكن أن تكون نابعة من الروح المصرية الأصيلة . فهذه الدعوة تنتكز للقيم الحضارية التي صاغت ملامح وعظمة مصر بين الأمم وأن الذين يحملون لواء هذه الدعوة ليس لهم أى علاقة بالفن والحضارة . وهى دعوة تحرم مصر وزوارها من مرحلة من مراحل الفن العالمي . ورأت الأهرام أن حضارة مصر وتاريخها لا يمكن أن يباعا ، فهذه الحضارة وكنوزها جزء من الثروة القومية .

وتناولت جريدة الوفد انقسام الرأي العام حول اقتراح بيع اللوحات الفنية لمداد ديون مصر وأكدت أن غالبية المثقفين والفنانين وغيرهم يعارضون هذه الفكرة على أساس أنها تشكل خطرا على قيم الفن والجمال التي نكرسها هذه اللوحات . ودقت الوفد ناقوس الخطر لوجود ٩٥ ٪ من اللوحات الزيتية بمتحف الجزيرة أسبابها الضرر وتحتاج لترميم وأن المسؤولين عن الكنوز والآثار كانوا في غيبوبة طوال ٤٠ عاما . وأكدت الوفد على أن هذه القضية لها أبعاد سياسية تستهدف نهب ثروات مصر .

واتخذت الجمهورية الاتجاه المؤيد في هذه القضية وذلك بالموافقة على بيع اللوحات لاستخدام المال في دفع عملية التنمية . واعتبرت أنه لا يوجد عار مادامنا سنستخدم أموال البيع في بناء الحاضر . وتساءل كاتب المقال هل يضير أمريكا أن مجددا حديث . وهنا لا يقصد الكاتب بيع كل التراث القديم الذي يعبر عن تاريخ مصر ولكن يريد بيع اللوحات التي في قصر محمد محمود خليل فقط .

فربما لمواجهة هذه المشكلة ، حيث أن الحلول الجزئية غير مفيدة . ونرى الوفد أن سبب المشكلة هو تثبيت الحكومة بطريقة تفكيرها العميقة وذلك يحول دون تحقيق حلول للمشكلة . وطرحت الوفد فكرة إنشاء فرى سياحية تقوم بمساعد هؤلاء الشباب عملا وإدارة وتنفيذا ، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع القطاع الخاص وخلق مشروعات استثمارية جديدة للعمل على حل أزمة البطالة الحالية .

وتنبأت الأهالي بأن عدد المعلقين في مصر سيصل في الفترة من ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ إلى ٧ ملايين عاطل إذا استمرت السياسة التعليمية كما هي عليها الآن . ورأت أن التخلص من هذه المشكلة لن يكون إلا عن طريق الإسراع بعملية التنمية الشاملة . واقترحت الأهالي ضرورة إنشاء صندوق لحصر إغارة للبطالة . وهى ترى أن الحزب الوطنى غير جاد فى حل مشكلة البطالة ويشرح حلولاً وهمية .

٤ . القضايا الثقافية

أ - مشروع تطوير هضبة الأهرام

أثار مشروع تطوير هضبة الأهرام الذى قتمه وزير الثقافة عاصفة من النقد الذى نزع منه جريدينا الشعب والوفد المعارضتان . أما جريدة الأهرام فلقد رأت أن من حق مجلس جامعة القاهرة أن يناقش مشروع هضبة الأهرام ويبدى التوصيات بشأنها . فمجلس الجامعة يضم صفوة العقول فى جميع التخصصات ولابد أن يكون للجامعة دور فى المجتمع . ونشرت الأهرام مقالا للكتورة نعامت أحمد هزاد التى نزعمت المعارضة لهذا المشروع ، وجاء فى المقال أن مشروع تطوير هضبة الأهرام مخالف للقانون وسيلحق أضرارا بالمنطقة .

وتناولت الوفد فكرة وزير الثقافة باقلمة ، سور برلين حول المنطقة الأثرية بالأهرام وإقامة بوتيكات عشوائية حولها ، وأكدت أن هذا المشروع هو أخطر مشروع يهدد الآثار المصرية فى هذه المنطقة ويحول وزارة الثقافة من حامية للآثار والسياحة إلى مروجة مشروعات تجارية استثمارية . واستطلعت الوفد آراء المتخصصين الذين أكدوا على أن البناء فى الهضبة جريمة بكل المقاييس وأن البناء يهدد الآثار الموجودة بالمنطقة وسوف يكون السور وصمة عار فى جبين المصريين .

ورأت الشعب أن هذا المشروع معناه إعدام نهائى للحفائر الأثرية فى منطقة الأهرامات .

ملحق جدول بأحداث العنف السياسي في مصر عام ١٩٩٠

شهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
يناير		<p>- مظاهرة / الجماعات الإسلامية بهجمة القاهرة احتجاجاً على ممارسات وزير الداخلية والمطالبة بإقالته ومحاكمته .</p> <p>- مظاهرة / الجماعات الإسلامية بأسوط أتهلجا بالقالة وزير الداخلية ، وللمطالبة بك الحصر عن مسجد الجمعة الشرعية ، والقاء قرار وزير الداخلية بتعديد الأاسة د . عمر عبد الرحمن .</p>		<p>- القبض على محام بأسوان بتهمة مقلومة السلطات .</p> <p>- القبض على شاب ملتح بتهمة محاولة قتل لواء شرطة التلقا من مقتل أمير الجماعة الإسلامية في أسوط .</p>	
فبراير	<p>- اضراب / اعتصام / عمال شركة إيميل بالمطلة احتجاجاً على خفض الحوافز .</p> <p>- اضراب / عن الدراسة / بعض طلاب طب الأزهر احتجاجاً على عدم تسكينهم بالمدرن الجامعية .</p> <p>- اضراب / عن الطعام / بعض المعتقلين السياسيين احتجاجاً على حبسهم انفرادياً بسجن المطلى .</p>	<p>- مظاهرة / طلبة جامعة الأزهر احتجاجاً على فصل ٦ طلاب من المنية الجامعية .</p> <p>- مظاهرة / آلاف من المواطنين أمام مستشفى الرحمانية بالجيرة ، لولاة أحد المرضى نتيجة أعمال الأطباء .</p> <p>- مظاهرة / آلاف من طلبة جامعة الأزهر احتجاجاً على المذابح السوفيتية ضد مسلمي أرييجان .</p> <p>- مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة احتجاجاً على هجرة اليهود السفويين لإسرائيل .</p> <p>- مظاهرة / طلبة جامعة المنوفية احتجاجاً على فصل إدارة الجامعة لبعض زملائهم .</p> <p>- مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة احتجاجاً على خفض الأمن لبعض السيدات بعن شمس واحتجازهن كرهائن لحين تسليم أزولجهن للأمن .</p> <p>- مظاهرة / طلبة بعض الجامعات المصرية بمناسبة يوم الطالب العالمي .</p>		<p>- القبض على بعض الأفراد المنتمين للجماعات الدينية بتهمة احراق نادى فديو بأسوط .</p> <p>- القبض على بعض الأشخاص من المنتمين للجماعات الإسلامية ، لاتهامهم بالتخطيط لقتل ٤ ضباط من الشرطة عقب مقتل زميلهم في يناير ١٩٩٠ ، وذلك طبق لتقوى أمير الجماعة الإسلامية بعين شمس .</p> <p>- القبض على ١٠ أشخاص ينتمون للجماعات الإسلامية ، بتهمة توزيع منشورات بمنطقة عين شمس تناهض التطبيب .</p> <p>- اقتحام / مسجد الرحمن بأرمنت حيث تم القبض على بعض الأشخاص .</p>	

تأريخ	اضرابات	مظاهرات	أحداث شعب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
ساريس	- اضراب / عن الطعام / للمتقنين بمجهز استبدال طرد احتجالياً على حجبهم اتحادياً .	- تجهر / أهالي مركز . بولا بكفر الشيخ أمام مركز الشرطة وإدارة بولا للزراعية للمطالبة بالغاء قرار نقل مدير الإدارة للزراعية . مطاهرة / طلبة جامعة الأهر للتنديد بالقيود التي يفرضها الأمن على نشاط الطلاب . مطاهرة / مرضى الجزام بالاستكديرة بسبب إساءة معاملتهم . تجهر / فلاحى مركز كثين بكفر الشيخ أمام المجلس المحلى للمحافضة احتجاجاً على قرار وزير الزراعة نقل تعاقد الفلاحين لصرف مستزيمات الإنتاج من بنك التنمية الزراعى للتعاونيات . نقاهر / ٣ آلاف بمبوكى وبحرى وتاجر مخلفات أمام ديوان عام محافظة بورسعيد بسبب عدم دخول السفن للميناء . مظاهرات / طلبة جامعة اسبوط احتجاجاً على أحداث العنف بالمنيا . مطاهرة / بعض طلبة جامعة اسبوط احتجاجاً على مضايقات الأمن . مطاهرة / فلاحو قرية الثورة بأبوس احتجاجاً على قيام قوات الأمن بهدم منازلهم .	- أحداث شعب خطيرة فى أبو قرلص فلم يها المتنمون للجماعات الاسلامية فى مولجوة بعض المسحين ... حادث حسكر مادية فاحشة وتشكل للشرطة .	- القبض على بعض أعضاء تنظيم الجهاد بأبو قرلص بالمنيا . - القبض على ٢١ طالب بجامعة المنوفية من المتنمين للجماعات الاسلامية . وذلك عقب مظاهرات عدائية ضد النظام . - القبض على عضوين بالجماعات الاسلامية بعد لقاء زجلجات حارقة على صهيولة بالمنيا . - اعتقال / أربعة طلاب بجامعة اسبوط بتهمة توزيع منشورات تهدد الوحدة الوطنية . - القبض على فكتين ببورسعيد بتهمة توزيع منشورات تهدف لاستغلال الدين فى الترويج لبعض الأفكار . - اعتقالات واسعة بالقبوم للبحث عن مرتكبي بعض الأحداث بالمستشفى العام وميدان قارون .	

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

شهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسى
يناير	- اضراب / اعتصام / نحو ١٠٠٠ طالب بعب القصر العبنى لتفكراً لاعلان نتيجة مجلس التأنيب الذى أمل إليه ٣ طلاب بتهمة تزعم الحركة الإسلامية بالكلية . - اضراب / عصا جمعية حمامي الطعن بالاكنديرة احتجاجاً على قرار حل الجمعية وتوزيع عصائها على بعض الشركات ، وتلقى أموال أقل من أجورهم العالية .	- مظاهرة / مظالم جهاز مدينة ٦ أكتوبر احتجاجاً على رفع أسعار أساسيات الشئ المخصصة لهم بالمدينة .	- قيام ٣ ملثمين بالقاء عبوات ناقلة على كنيسة الغراء بقرية سنهور بالفيوم . - الأمر الذى أسفر عن مصرع أحد أفراد الأمن . - وقوع مصاصمات عنيفة بين الشرطة وأعضاء الجماعات الإسلامية بقرية كحك بالفيوم ١١١ ومقتل واعتقال بعض أفراد الجماعات الإسلامية .	- مصرع ٤ - ٥ من أعضاء الجماعات الإسلامية مولجة مع الشرطة بأسويط خلال مسيرة المعمل . - مصرع شخصان من أعضاء الجماعات الإسلامية فى أبشواى بالفيوم ، بعد مولجة مع الشرطة . - مقتل نحو ١٦ شخص من المنتسبين للجماعات الإسلامية بقرية كحك بالفيوم ، أثر اشتباكات عنيفة مع الشرطة . - مصرع فرد من الأمن بقرية سنهور بالفيوم ، أثر القاء عبوات ناسفة على كنيسة الغراء	
مارس	- اضراب / عن العمل / بعض سائقو سيارات السرايس بالإسكندرية والقاهرة والجيزة احتجاجاً على زيادة سعر البنزين وعدم تناسب هذا السعر مع الأجرة . - اضراب / ٦٠٠ عامل بشركة القصر للبخان والسجائر بالمنوفية .. تدخل الشرطة واعتقال البعض .	- مظاهرة / ملت المواطنين بمدينة قنا احتجاجاً على رفع الأسعار .. تدخل الشرطة والقاء القبض على العديد من الأشخاص . - مظاهرة / ٣ آلاف من عمال شركة القزل والتنسج بالمحلة احتجاجاً على رفع الأسعار .. القاء القبض على البعض منهم . - قناهر / عشرات المدرسين والمدرسات وأروايجهم أمام الإدارة العامة للامتحانات بالمنيوة لسوء توزيعهم فى أعمال العمالية بامتحانات الثانوية العامة فى محافظات غير المقيمين فيها .	- اعتقال / ٢٣ شخص لاثارة الشغب بمنقوط - أسويط . - القبض على نحو ٢٠٠ شخص فى أحداث الفيوم معظمهم من قرية سنورس وكحك وجرجس . - اعتقال نحو ٢٠٠ من المصلين بعد الخروج فى مسيرة سلمية من مسجد صلاح الدين بالمينيل احتجاجاً على وقف امام المسجد د . عبد الرشيد صفر . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بالسويس بعد تعظيم محل خمر .		

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شعب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسى
يونيو	- اضراب / عن الطعام + اعتصام / أحد أعضاء اللجنة التنفيذية يفتقد لانتاب بمقر التفق احتجاجاً على محاولات الإغارة وقف نشاط اللجنة التنفيذية ومعاينة اعضائها ، ومنعه أجازة إجبارية .	تظاهر / مئات من أولياء أمور تلاميذ مدرسة فنية الاسلام بالسويس أمام مقر المحافظة بسبب عدم المدرسة لفتى بديرها الشيخ حافظ سلامة أحد زعماء الجماعات الإسلامية البارزين .		- القبض على بعض الأشخاص عقب الاعتداء على سيارة تعمل ضبط شرطة بقا . - اعادة اعتقال المتهمين المخرج عنهم (٣٤ متهم) فى احدث منقوط .	
يوليو	- اضراب / عن الطعام + اعتصام / مزارعين بمنطقة نهروا للإصلاح الزراعى احتجاجاً على اغتصاب قطعة أرض . - اضراب / عن قطعان / المتعوم عليهم فى قضيتى الجهاد واغتيال السادات بسجن ليمان طره احتجاجاً على سوء المعاملة .			- القبض على ٣٥ عضواً بالجماعات الإسلامية فى اسوط . - مقتل واصابة واعتقال بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بأسوط عقب مداممة للشرطة لمسجد السالح بمنية ديروط . - اعتقال المخرج عنهم فى قضايا المنشورات والمفرقات بالفوم . - اعتقال بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بويرسعد عقب حريق بكنيسة مارجرس .	- قيام بعض المنتمين للجماعات الإسلامية بقتل مغير سرى بقوات الأمن بأسوط . - مقتل ثلاثة من اعضاء للجماعات الإسلامية فى اسوط عقب مداممة للشرطة لمسجد السالح بمنية ديروط .
أغسطس	- اضراب / عن العمل / عمال الطرقى والكبارى بالقابوقية خشية نقلهم بالبندقية . - اضراب / اعتصام / أساقفة وأساقفة مساعون بمقر جامعة أثناء السويس بالإسماعيلية احتجاجاً على قرار رئيس الجامعة عزل أساقف بكلية الزراعة بسبب كشفه عن تجاوزات إدارية الجامعة .	مظاهرة / أنصار جماعة الإخوان المسلمين بمدينة السنبلانين .. حيث رفعت شعارات تطالب بتطبيق الشريعة ، ووزعت منشورات تدعو لتأييد مرشحي الإخوان بالانتخابات . الحملة للقصة : وكثير الحكومة ... تدخل الشرطة واعتقال بعض الأشخاص .		- اعتقال بعض المشتبه فيهم من اعضاء الجماعات الإسلامية بالفوم ، وذلك فى حملة تشهيد لتعقب المتهمين بإطلاق النار على جنئين حراسة بالمعدى . - القبض على بعض الأشخاص من المنتمين للجماعات الإسلامية بأسوط ، وذلك ضمن حملة لتعقب ٣ متهمين بقتل مغير سرى بأسوط . - القبض على أحد أعضاء الجماعات الإسلامية أشعل النار فى سينما « الأعلى » ببني سويف . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الإسلامية بالسويس ، بتهمة إشعال النار فى سيارتين يمتلكهما كاهن كنيسة الغراء وأحد أقاربه . - القبض على أمير الجماعة الإسلامية بأسوط و ١٥ عضو آخر ، ضمن حملة تشهيد لتعقب قاتل المغير السرى بأسوط . - القبض على ٢٧ شخص بدمياط ينتهون لجماعة الرحمة الإسلامية .. حيث تم ضبط منشورات . - القبض على بعض المنتمين للجماعات الإسلامية ، بعد مداممة مسجد الشهيد رأفت بالعصرية - حيزة ... حدوث اشتباكات واصابات متفرقة .	مقتل د . علاء محبى الدين العضر القباوى البارز فى الجماعة الإسلامية التى يتزعمها د . صبر عبد الرحمن ، وقد وجهت هذه الجماعة وبعض مصعب الممارضة أصابع الاتهام للشرطة المصرية .

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسي في مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شعب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
سبتمبر	- اضراب / عن الطعام المتهمين بفضيحة ثورة مصر / سوء المعاملة - اضراب / عن العمل / عمال شركة البراري للاستثمار بالاسماعيلية تتأخر صرف رواتبهم ، وجمعها على طفتين ، ولعدم صرف منحة عيد العائل منذ عامين ، وكذلك العائلات المورية والاجتماعية . - اضراب / عن العمل / سائقو سيارات الأجرة بين قري المونوفية سعياً لزيادة تعريفه نقل الركاب . - اضراب / عن الطعام / راقب شرطة احتجاجاً على عدم نقله .			- القبض على اثنين من المتهمين باضمال التار في كنيسة مارجرس وقصر ثقافة بورسعيد . - القبض على بعض المتهمين للجماعات الاسلامية ، بعد مداهمة أحد المنازل بحي إسماعيلية . - القبض على طالب ثانوي بعد توزيع منشورات معادية لنظام الحكم . - القبض على عضو بتنظيم الجهاد بالاسماعيلية لتهامه بطعن ضابط وشرطي إبان توزيع منشورات معادية لنظام الحكم .	
أكتوبر	- اضراب / عن الطعام / استاذ بجامعة الاسكندرية احتجاجاً على قيام الأمن بمنحه من فصول نادي هيئة التكريم لعضود ثورة . - اضراب / عن الطعام أحد المتهمين في فضيحة ثورة مصر احتجاجاً على سوء المعاملة .	- مظاهرات ومسيرات / طلبة جامعات الاسكندرية وأسيوط والمونوفية احتجاجاً على الميزرة التي ارتكبتها إسرائيل بالمسجد الأقصى .. تسكن الشرطة واعتقال بعض الأشخاص .	- أحداث شعب استمرت أربعة أيام في بني سويف بين الشرطة والمتهمين للجماعات الاسلامية .. القبض على بعض الأشخاص .	- اعتقال بعض المتهمين للجماعات الاسلامية بجامعة الاسكندرية ، إضافة إلى حلوان والمنيا . - القبض على الجندة في حادث الأتوبيس الإسرائيلي الذي وقع في ابرابر ١٩٩٠ . - القبض على العشرات ضمن حملة تمسيط واسعة النطاق في كل من بني سويف واسيوط والقليوبية وقنا وسوهاج والجزيرة والقاهرة بحثاً عن قتل رئيس مجلس الشعب . - القبض على نحو ١١ شخص من المتهمين للجماعات الاسلامية ببني سويف ، بتهمة توزيع منشورات . - مقتل واعتقال بعض المتهمين للجماعات الاسلامية ، إبان حملة تمسيط للبحث عن قتلة رئيس مجلس الشعب . - القبض على نحو ٢٥ شخص من المتهمين للجماعات الاسلامية بالفيوم كانوا يستمعون للتكريب على أصوات عطف .	- اغتيال رئيس مجلس الشعب د . رفعت المحجوب أثر هجوم شنه بعض الأشخاص على سيارته وسط القاهرة ، مما أدى لمصرعه وثلاثة من حراسه ، إضافة إلى أحد ضباط الشرطة من الحارة . - مقتل اثنين من الأفراد للجماعات الاسلامية بالقاهرة ضمن حملة للبحث عن المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب . - مقتل جندي بالقاهرة إبان مداهمة أحد محال الجماعات الاسلامية .

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسي في مصر عام ١٩٩٠

شهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شعب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
نوفمبر	- اضراب / عن الطعام والشراب / الممتكون السياسيون بسجون استقبال طره لاحتجاجاً على ممارسات مافوق السجون تجاههم .	- مظاهرة / بعض المواطنين بالقاهرة احتجاجاً على زيارة الرئيس الأمريكي بوش . - تجمهر / مظنة آداب الاسكندرية / لاحتجاجاً الامن في الاضطرابات الطالية . - مظاهرات / مظنة جامعة الأزهر لاحتجاجاً على اعتقال لحد الطبية ، ولانقضاء أقرارات الفصل ومجلس التأديب وفتح باب الاسكان في لندن الجامعة ، وتحسين وسائل نقل الطلبة إلى الجامعة ، ومنع الأمن من التمثل في الاضرابات	- أحداث شعب في محافظات القاهرة والقويوية ومياط والقهيوة ، احتجاجاً على نتائج الاضرابات البرلمانية ... حدثت مصادمت مع الشرطة والقبض على بعض الأشخاص . - أحداث شعب بيني سويدي بين الجماعات الدينية وقوات الأمن حوث أفرت اطرار السيارات ووزعت مشغولات وريدت هتافات .. حوث مصانع والقبض على بعض الأشخاص .	- القبض على عدد من المنتمين للجماعات الإسلامية بالقاهرة وبني سويف في عملية تشبيط بحثاً عن المنتمين بالاعتداء على الشرطة . - القبض على ٣١ من الاسلاميين بالمقوم إبان توجههم للتكريب على استخدام العنف . - مذاهبة بعض لمتكرب توليد الاسلاميين في الجيزة . - القبض على ١٥ شخص من المنتمين للجماعات الإسلامية بأسوط عقب معركة بالرماسين ، أسبب خلالها أفراد من الأمن . - القبض على رئيس الجناح العسكري لجماعة ، للخلافة ، التي تنتمي للشيوخ عمر عبد الرحمن ، ببني سويف . - القبض على ٤ من أعضاء الجماعات الإسلامية في حملة تشبيط بمطوى والمنيا .	
ديسمبر	- اضراب / عن للدراسة / طلاب كلية التجارة ببني سويف ، لعدم الاستجابة لمطالبهم بتغيير نظام امتحانات نصف العام . - اضراب / اعتصام / صال شركة الشرق الوسط لإستصلاح الأراضي بالمنيا احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم وتكهور اوضاع الشركة . - اضراب / اعتصام / بعض الصحفيين ببنية الصحفيين بالقاهرة تضامناً مع زملائهم بوكالة أ . ش . أ ، الذين يعرضون لبعض القرارات الإدارية بمخلفهم .	- مظاهرة / تكهيد أحد أعضاء التحالف الإسلامي لاسهامه في إسقاط أحد المرشحين بمجلس الشعب بمدينة طوخ . - مظاهرة / مظنة جامعة القاهرة احتفالاً ببعول الانتفاضة الفلسطينية عندها الرابع .	- أحداث شعب في محافظات القاهرة والقويوية ومياط والقهيوة ، احتجاجاً على نتائج الاضرابات البرلمانية ... حدثت مصادمت مع الشرطة والقبض على بعض الأشخاص . - أحداث شعب بيني سويدي بين الجماعات الدينية وقوات الأمن حوث أفرت اطرار السيارات ووزعت مشغولات وريدت هتافات .. حوث مصانع والقبض على بعض الأشخاص .	- ضبط ٧ ببني سويف ، بينهم أمير تنظيم الجهاد لمساوئلتهم عن أحداث شعب ولعت في وقت سابق . - القبض على ضحون بتنظيم الجهاد ببني سويدي تهماً بالاشتراك مع آخرين في قتل عضو مشقق بتنظيم الجهاد في يناير ١٩٩٠ . - القبض على بعض العراقيين والفلسطينيين للانتماء في نية القيام بأعمال تخريب . - اعتقال بعض لتصار التيار الإسلامي بجماعات الزقازيق والمنيا والاسكندرية ، ضمن حملة تشبيط لتصار هذا التيار . - القبض على متهمين في حادث إطلاق النار بيناير ١٩٩٠ - القبض على ٣ متطرفين ، عزبوا زميل لهم بالبسائط ببني سويف . - القبض على ١٥ من المنتمين للجماعات الإسلامية بالمقوم ، ولكنه بينهم مختلفة . - القبض على نائب أمير تنظيم الجهاد ببني سويدي لتهام بالتشبيط لبعض الاغتيالات السياسية . - القبض على أمير تنظيم الجهاد بالمقوم ومعه ٧ من أعضاء التنظيم .	- مقتل أحد أفراد الشرطة ، أثر هجوم شدة بعض المنتمين للجماعات الإسلامية بالاسكندرية انتقاماً لوفاة زميل لهم .

* المعلومات استمدت للمصادر التالية :

الأهرام - الأخبار - الجمهورية - الواد - الشعب - الأمل - الأحرار .

القسم الثاني :

السياسة الخارجية

- ☐ السياسة المصرية قبل أزمة الخليج
- ☐ السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج

تمهيد :

ضرورة ، سواء لاستكمال الصورة الخاصة بذلك العام بالنسبة للمتابعين والمحللين ، أو حتى باعتبار أن تفاعلات النصف الأول من عام ١٩٩٠ تمثل أحد المداخل لفهم السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج . ومن هنا سوف ينقسم هذا الجزء الخاص بالسياسة الخارجية المصرية إلى جزئين يركز أولهما على السياسة الخارجية المصرية في نصف العام الأول ، بينما يحلّل الثاني السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج تحديداً .

لا شك أن أزمة الخليج قد مثلت بؤرة للسياسة الخارجية المصرية طيلة النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بحيث تمثل السياسة المصرية تجاه تلك الأزمة مدخلا صحيحا لفهم السياسة الخارجية المصرية على المستويين الاقليمي والعالمي مما . وعلى الرغم من الأغراء المنطقي في أن يقتصر تحليل السياسة الخارجية المصرية لعام ١٩٩٠ على تناول هذه السياسة تجاه أزمة الخليج تحديداً للسبب السابق بانه فإن شمول التحليل للنصف الأول من عام ١٩٩٠ يبدو

أولا : السياسة المصرية قبل أزمة الخليج

العراق لحملة عدوانية من جانب الغرب والولايات المتحدة على أثر تردد أنباء عن امتلاكه للأسلحة الكيميائية .

وحفل عام ١٩٩٠ بالعديد من القضايا ذات الطابع الثنائي - في النصف الأول منه - حيث حدث تقدم كبير بشأن عودة مقر الجامعة العربية إلى مصر وهو ما تم في تونس إبان عقد الدورة ٩٣ لمجلس الجامعة .

كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ تقدما ملحوظا على طريق تدعيم العلاقات المصرية الليبية على كافة الأصعدة .

أ - على مستوى العلاقات الثنائية :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ تنسيقا سياسيا متزايدا على صعيد العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية جميعا ، وذلك كما يظهر من التحليل التالي لسياسة مصر تجاه عدد من البلدان العربية الرئيسية .

(١) مصر - العراق :

طوال النصف الأول من عام ١٩٩٠ استمر التنسيق السياسي بين مصر والعراق على الرغم من وجود بعض التوترات التي تعرضت لها العلاقات بين البلدين نتيجة لعدم حسم بعض القضايا المشتركة وأهمها قضية العمالة المصرية والتزوج الجماعي من العراق وتأخر التحويلات النقدية للمصريين العائدين من العراق فضلا عن تزايد أعداد

يتناول هذا القسم كما سبقت الإشارة السياسة الخارجية المصرية في النصف الأول من عام ١٩٩٠ قبل نشوب أزمة الخليج ، وإن كان اكتمال المعالجة سوف يقتضي متابعة بعض القضايا فيما يتجاوز ذلك الحد الزمني ، ويشتمل هذا القسم على النقاط الست التالية : مصر والوطن العربي - مصر والصراع العربي/ الإسرائيلي - مصر وإفريقيا - مصر والعالم الثالث - مصر وأوروبا - مصر والقوانين العظمى .

١ - مصر والوطن العربي :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ استمرارا للصعود الدبلوماسي في سياسة مصر الخارجية تجاه جميع الدول العربية سواء على المستوى الثنائي أو فيما يتعلق بالقضايا العربية بصفة عامة ، وقد أدارت مصر علاقاتها الخارجية بحرص وحذر شديدين كي تحقق توازنا في علاقاتها مع الأطراف التي تختلف فيما بينها في التوجهات ، والمثال هنا هو حرص مصر على التنسيق السياسي مع العراق في الوقت الذي فتحت فيه خطا للمحوار والتعاون مع سوريا وتدعيم علاقاتها معها .

كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ بروز قضية الأمن القومي العربي بصورة ملحّة واستحوذت على اهتمام كبير من صانعي السياسة الخارجية المصرية ، بعدما تعرض

المصريين الذين توفروا في العراق بصورة ملحوظة ، وعلى الرغم من محاولات احتواء هذه المشكلة التي كانت على رأس قائمة الموضوعات في محادثات على مستوى عال إلا أنها لم تحسم بشكل نهائي .

في زيارته للقاهرة في يناير ١٩٩٠ أكد الرئيس العراقي أن المشكلة تتمثل في انتهاء الحرب مع إيران وتسريح الجنود وعودتهم للطعام المدني ، كما أوضح أن مداد العراق للديون العسكرية هو السبب في تأخر تحويلات المصريين المائدين من العراق ، ولقد نفهمت القيادة المصرية هذه الأسباب بل وألقت باللوم على الصحافة المصرية لإثارتها للقضية بعيدا عن الحقائق ، ومحاولتها للتحويل من شأنها ولكتبت القيادة المصرية أن البلدين يحاولان حل هذه المشكلات في إطار أخوي وأصفيين في الصيانت تحقيق المصالح المشتركة بدلا من توسيع الجدل حول هذه المشكلات .

كما تجلّى التنسيق المصري العراقي بصورة واضحة في شهر إبريل عقب التصريح الذي أدلى به الرئيس العراقي وهدد فيه ، بحرق نصف إسرائيل ، إذا هاجمت العراق ، وما صاحبه من قيام الولايات المتحدة والدول الغربية بحملة دعائية شديدة ضد العراق ، وقامت مصر بدور فعال في الدفاع عن العراق في المحافل الدولية ، وأعلن الرئيس مبارك مبادرة تقضي بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل على الرغم مما لاقته هذه المبادرة من تعقيدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .. كما قام الرئيس مبارك بجهود كبيرة بهدف إقناع زعماء الغرب والولايات المتحدة أن العراق دولة لا تريد الحرب ولا تدعو لها .

ورغبة في إيزاز التأييد المصري للعراق في مواجهة الحملة الغربية التي تعرض لها قام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد في أوائل شهر إبريل وحرص الرئيس على التصريح بأن العراق يواجه حملة ضارية وأبرز المساعي المصرية التي رمت إلى التأكيد على أن العراق يريد سلاما عادلا يقوم على الحق والقوة مما بما يحفظ الكرامة العربية ، وحرص مبارك على تأكيد مسؤوليات مصر التاريخية تجاه أمنها العربية والتضامن مع العراق الذي ليس لديه نية محاربة إسرائيل ، ولكن ما أعلنه فقط هو رد فعل للحملة التي تعرض لها .. وبذل مبارك جهودا واضحة لتهذبة التوتر في العلاقات العراقية الأمريكية .

وعلى صعيد آخر فإن العلاقات المصرية العراقية لم تفل - على الرغم مما شجعته من تنسيق واضح - من وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر بين البلدين من حيث رؤية وتوجهات كل منهما ، خاصة فيما يتعلق بموقف مصر من العلاقات مع سوريا والقضية اللبنانية ، حيث نظرت

بغداد بعين التقى للتحسن المطرد في العلاقات المصرية السورية والذي تم تنويجه بزيارة مبارك لسوريا في أوائل شهر (مايو) الأمر الذي لم ترض عنه بغداد خاصة في ضوء العداء المترسخ بين جناحي البعث الحاكمين في البلدين ورغبة العراق في تحجيم القدرات الإقليمية لسوريا مما يؤدي في النهاية إلى عزلها سياسيا في المحيط العربي . وعلى جانب آخر فإن مساعدة العراق ودعمه لقائد الجيش اللبناني المنشق ميشال عون تعارضت مع تأييد مصر لاتفاق الطائف وعودة الشرعية إلى لبنان .

وحمل شهر مايو مزيدا من التنسيق بين مصر والعراق واتضح ذلك من خلال تأييد مصر لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية من جانب الغرب وتأييد مصر لأن تكون بغداد مقر هذه القمة .

لكن العلاقات ما لبثت أن تعرضت لبعض التوتر في أعقاب تصريحات أدلى بها وزير خارجية العراق خلال اجتماعات مجلس الجامعة الطارية على مستوى وزراء الخارجية العرب في تونس في أعقاب تعليق الولايات المتحدة للحوار الأمريكي - الفلسطيني ، ولقد تناول وزير الخارجية العراقي مصر عبارات اعتبرتها الدوائر المصرية المسنونة موجهة إلى الكرامة المصرية حيث صرح طارق عزيز بأن : « الرؤوس التي قالت في الماضي اعطوا اليهود حائط المبكى - في إشارة واضحة لمصطفى النحاس الرئيس المصري - أطبع بها في الخمسينات وهذا هو مصر المسئولين الذي لا يقومون بمسئولياتهم اليوم .. » وأضاف : « هناك دولة عربية دفعت منظمة التحرير إلى الحوار مع أمريكا وطلبت من المنظمة أن تقول ما قلته في بدء الحوار .. واليوم وقد انقطع الحوار ، ألا بشكل هذا مسئولية عليهم . أم يتركون المنظمة وحدها ولا يحضرون .. » وكانت مصر ممثلة في هذا الاجتماع بالسفير المصري الذي برأس وفد مصر ومندوبها لدى الجامعة . وقد أمكن احتواء هذه الأزمة بعدما أعلن طارق عزيز نفيه - خلال زيارته للقاهرة - أن تكون مصر هي المقصودة بهذه التصريحات ..

وفي القمة العربية أظهرت مصر موازرتها للعراق وللضحايا العربية وأعلنت تضامنها معه حيث تمثل هذا التضامن في تصريحات للرئيس مبارك بعد قمة بغداد لتعليقا على تهديدات إسرائيل بضرب القدرات التكنولوجية العراقية قائلا : « إن التهديدات لا تخيفنا ولا تزعجنا ولا تشل حركتنا أو تحول أنظارنا عن أهدافنا .. »

وهكذا ، يمكن القول أن العلاقات المصرية العراقية في النصف الأول لعام ١٩٩٠ قد شهدت تنديبا ، فارة بصل التنسيق والتعاون مداة بزيارات على أعلى المستويات وتارة

بين البلدين فضلا عن انها تمثل أول زيارة لرئيس مصرى لسوريا منذ القطيعة بين البلدين .

وفي هذه الزيارة ظهر الاتفاق بين البلدين حول الأوضاع في لبنان واتفاق الطائف كما ظهرت بعض نقاط الخلاف في وجهات النظر حول سيناريو السلام المصرى ودور منظمة التحرير في التسويات المقبلة . وتم الاتفاق على تشكيل لجنة عليا مصرية - سورية مشتركة برئاسة رئيسى وزراء البلدين لتدعيم التعاون المشترك بحيث تصد اجتماعاتها في المصممين بالتناوب كل ستة أشهر ، وعلى الرغم من عدم حضور الرئيس السورى للقمّة الطارئة في بغداد إلا أن الرئيس مبارك حرص على إطلاعه على نتائج القمّة وهذا يوضح حرص مصر على توثيق العلاقات مع سوريا .

وفي شهر يوليو قام الرئيس السورى بزيارة رسمية لمصر تعد أول زيارة له بعد القطيعة بين البلدين ، وأسرت هذه الزيارة عن تعميق التفاهم بين البلدين الذى تمثل في توقيع الرئيسين في نهاية الزيارة على اتفاق يؤكد :

- حرص البلدين على دفع مسيرة العمل العربى وإحراز تقدم في العلاقات الثنائية ، والاتفاق على اجتماع دورى بعدد بين الرئيسين مرة على الأقل كل عام أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .
- إنشاء (هيئة القمم العربيه) وتتكون من مصر - سوريا - ليبيا - السودان لمواجهة مشكلة نقص الحبوب بأنواعها) .
- إلقاء تأشيرة الدخول للزعماء المصريين لسوريا .
- تشكيل لجنة اعلامية مشتركة .

ومن الملفت للنظر عدم صدور بيان للزيارة يشير إلى أى من القضية الفلسطينية أو اللبنانية . وقد سار التعاون والتنسيق بين البلدين باطراد وبصورة منتظمة من خلال الزيارات واللقاءات والاتصالات ، وأسفر ذلك عن تسهيل خط برى بين القاهرة ودمشق وتكوين شركات مشتركة للتنقيب عن البترول في سوريا والاتفاق على ربط شبكات كهرباء البلدين وتشغيل خط ملاحى بين القاهرة اللاذقية والإسكندرية . وفي اجتماعات اللجنة المصرية - السورية العليا المشتركة تم التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون في مجالات الاقتصاد والتلّ والثقافة والصحة والإعاعات الجمركية وزيادة قيمة الصفقة المتكافئة في التبادل التجارى بين البلدين إلى ٢٠٠ مليون دولار .

(٤) مصر - ليبيا :

شهد عام ١٩٩٠ تطورا هاما في دفع العلاقات المصرية - الليبية خطوات كبيرة إلى الأمام في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية فبرز التنسيق السياسى بين البلدين في

أخرى تتوزع العلاقات إلى حد يضع أحد الأطراف في حرج سياسى شديد .

(٢) مصر - الأردن :

استمر التنسيق السياسى بين مصر والأردن طيلة النصف الأول من عام ١٩٩٠ وتمثل ذلك في تبادل الزيارات والاتصالات الهاتفية والرسائل حول القضايا المشتركة بين قيادتي البلدين ، ومن جانبه قام الأردن بلعب دور هام مع العراق في سبيل الموافقة العربية على عودة جامعة الدول العربية إلى مصر في اجتماعات الدورة ٩٣ لمجلس جامعة الدول العربية . وفي مجال التشاور والتنسيق قام الرئيس مبارك بزيارة للأردن في أعقاب زيارته للعراق ، كما تم اطلاق الأردن على نتائج زيارة مبارك لسوريا من خلال زيارة د . أسامة الباز للأردن مبعوثا للرئيس مبارك في مايو والاعداد لمقابلة عربية طارئة تلبية لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى المستوى الاقتصادى تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين من ٢٥٠ مليون دولار إلى ٣٥٠ مليون دولار خلال زيارة وزير التجارة الأردنى لمصر في شهر مايو . وفي أعقاب تعرض الأردن لتهديدات اسرائيلية تمثلت في بعض الدعاوى الاسرائيلية بأن الأردن هي المكان الملائم لإقامة الوطن القومى الفلسطينى كوطن بديل ، أكد الرئيس مبارك وقوف مصر بصلابة ضد هذه التهديدات التى تطلقها عناصر غير مسئولة ضد الأردن مؤكدا أن هناك التزاما عربيا ودوليا ثابتا بالحفاظ على سلامة وأمن الأردن ووحدة أراضيها .

وهكذا ، فإن العلاقات المصرية الأردنية شهدت تصاعدا في التنسيق والتشاور في شتى المجالات فضلا عن التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٠ .

(٣) مصر - سوريا :

شهدت العلاقات المصرية - السورية تحولا كبيرا خلال عام ١٩٩٠ على أثر عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في نهاية عام ١٩٨٩ حيث حفل عام ١٩٩٠ بطفرة كبرى في التنسيق السياسى بين البلدين تمثل في اللقاءات والاتصالات التى تمت على أعلى المستويات . وبرز أهمية العلاقات المصرية - السورية في أنها أعادت التوازن في نمط التفاعلات الخارجية المصرية في الإطار العربى .

ففي شهر مارس أتيح لقاء للرئيسين مبارك والأمرد خلال زيارتهما لطبرق بليبيا ثم كان شهر مايو هو نقطة الانطلاق التى دفعت بالعمل المصرى - السورى المشترك إلى الأمام حيث كانت زيارة مبارك لسوريا إضافة هامة وتعميقا للتفاهم

وقد أقر مؤتمر الشعب العام الليبي ضرورة تشجيع الاستثمارات الليبية في مصر .

وفي شهر نوفمبر أكد القذافي على التزام ليبيا بقرار عودة الجامعة إلى القاهرة وأعرب عن رأيه في أن يكون الأمين العام للجامعة مصرياً كما حدث من قبل إثر زيارة مبارك إلى ليبيا .

وفي شهر ديسمبر اجتمعت اللجنة المصرية - الليبية المشتركة في القاهرة برئاسة رئيس الوزراء المصري ونظيره الليبي ، وتم التوقيع على ١٠ اتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية ، والسياحية ، والزراعية . وقد اعتبر فتح مكاتب متابعة في طرابلس والقاهرة توجهاً للتنسيق بين البلدين . وهكذا ، يتضح حرص قيادتي البلدين على الاتفاق على استراتيجية تحكم العلاقات بين البلدين موداً أنه يمكن العمل المشترك وتدعيمه على الرغم من اختلاف الرؤى السياسية للبلدين .

(•) مصر - السودان :

ساد القنور والتوتر علاقات مصر والسودان في عام ١٩٩٠ ، وإن لم يظهر دائماً على السطح ، ويمكن تفسير هذا القنور بامتزاج رفض مصر للتروط العسكري مع السودان لحل مشكلة الجنوب وإصرارها على ضرورة انتهاء الحل السلمي كأسلوب وحيد لحل المشكلة ، وكذلك نزايذ نفوذ الجبهة الإسلامية داخل مجلس قيادة الثورة السوداني ودعمها وتدريبها لأعضاء من الجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر .

في شهر فبراير قام الفريق البشير بزيارة للقاهرة وأجرى مباحثات مع الرئيس مبارك حول الأوضاع الأمنية في السودان والجهود السلمية لانهاء الحرب في الجنوب السوداني ، وعلى الرغم من حرص البشير على إحياء اتفاقية الدفاع المشترك بالحصول على دعم عسكري من القاهرة ، فإن القاهرة رفضت التورط في هذه الحرب وأكدت التركيز على الجهود السلمية ، كما أعربت عن قلقها من نزايذ التوجهات الإسلامية للحكومة السودانية ومدى انعكاس ذلك على الحركات الإسلامية في مصر . وفي تصريح له عقب زيارته للقاهرة أوضح البشير أن اتفاقية الدفاع المشترك قائمة مع مصر ولم ولن تموت وأكد أنه طلب إلى مصر استضافة مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية ومرتدي الجنوب . ولكن سرعان ما شهدت العلاقات توتراً جديداً بعدما أعلنه نائب رئيس المخابرات العسكرية في السودان من أن مصر تدعم المتمردين في الجنوب والذين يقتلون الحكومة الشرعية وتسمح للطلاب الجنوبيين في القاهرة بممارسة أنشطة ضد الحكومة السودانية ، وأعلن أن البشير أحبط بعد زيارته للقاهرة من موقف مصر وأوضح تشكك

مستويات عالية ، وعلى الرغم من عدم تطابق الرؤى السياسية بين البلدين إلا أنهم استطاعوا الاتفاق على حصر الخلافات السياسية بالصورة التي لا تؤدي إلى إعاقة التعاون والتشاور وتطوير العلاقات الإيجابية بين البلدين .

في شهر فبراير قام العقيد القذافي بزيارة أسوان ، وتركزت المباحثات على القضية الفلسطينية ، وبذل العقيد الليبي جهوداً كبيرة لتهدئة التوتر في العلاقات بين مصر والمملكة في أعقاب تصريحات صلاح خلف الرجل الثاني في المنظمة حول معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، ولقد نادى القذافي بضرورة تجاوز هذا الحدث العابر الذي اعتبره محاولة للتفويض عن الغضب من جراء التشدد الإسرائيلي ، واتفق الرئيسان على ضرورة تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما بحيث تكون الدولتان أداة تواصل بين مجلس التعاون العربي والمغاربي ، وأسفر اللقاء عن إصدار العقيد الليبي توجيهاته للجهات التنفيذية في ليبيا بضرورة الاعتماد على الخبرة الفنية المصرية في المقام الأول .

وأشرت الزيارة أيضاً عن توقيع اتفاقيات للتعاون الزراعي تضمنت قيام شركات استصلاح الأراضي المصرية بإنشاء خزانات المياه في مناطق الاستصلاح وإنشاء شركات مشتركة لصيانة المعدات الزراعية وإنشاج المحاصيل والبذور المحصنة ، كما اتفق على إنشاء صندوق مشترك لتمويل البحوث المشتركة ، وإفراج ليبيا عن خمس مراكب صيد مصرية كانت تحتجزها منذ ستة أشهر واتفق على حل مشكلة مستحققات العمالة المصرية التي في ليبيا منذ ١٩٨٥ ومساهمة مصر في مشروع النهر العظيم .

ثم كانت زيارة مبارك إلى ليبيا في شهر مارس تأكيداً للتأييد والتضامن المصري معها بعد بروز درجة من التوتر في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة وحرص مصر على إزالة وتهدئة هذه التوترات . وشهد شهرى يويو ويوليو شاطاً دبلوماسياً مكثفاً حيث تبادلت الدولتان الوفود التي أنيط بها دعم التعاون بين البلدين في شتى المجالات .

وفي يوليو أكد الرئيس مبارك للقيادة الليبية من خلال رسالة حملها العقيد مصطفى الخروبي عضو مجلس الثورة وجود تأكيدات أمريكية لمصر بعدم وجود نوايا عدوانية أمريكية ضد ليبيا .

وفي شهر أغسطس تمت زيارة وزير الزراعة المصري إلى ليبيا للاتفاق على تشكيل اللجنة المصرية الليبية للتوطين لمناجمة تملك المصريين للأراضي في جنوب ليبيا برئاسة وزيرى زراعة البلدين . وشهد شهر أكتوبر تطوراً هاماً حيث أنشأت ليبيا وزراعة جديدة لشئون التعاون مع مصر ،

وفي منتصف يوليو وصل وفد سوداني على مستوى عالٍ لرأب الصدع وإزالة أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين ، وأعقب ذلك إرسال مبارك برسالة إلى البشير مع السفير المصري بالسودان تتعلق بضرورة تحسين العلاقات الثنائية لمصلحة الشعبين .. وقد ردت السودان على هذه الرسالة بوقف الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر في نهاية شهر سبتمبر وإن كانت لأزمة الخليج تداعياتها السلبية على مجمل العلاقات على نحو ما سيجيء بهاته .

(٦) مصر - السعودية :

استمر التنسيق السياسي بين البلدين في تزايد وإطراد وظهر ذلك جليا من حجم التفاعلات الثنائية سواء على مستوى الزيارات المتبادلة وأهمها زيارة الرئيس مبارك للسعودية في يوليو فضلا عن الزيارات على المستوى الوزاري بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية المتبادلة بين الرئيس مبارك و الملك فهد . كما أخذت العلاقات الاقتصادية دفعة هامة مع الاتفاق على تشكيل اللجنة المشتركة والتي عقدت اجتماعين برئاسة وزيرى خارجية البلدين ويمكن القول أن البعد الاقتصادي كانت له أهمية محورية في العلاقات الثنائية خاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر والحاجة إلى الاستثمارات السعودية في مصر .

وعلى صعيد الاتصالات تركزت زيارة الرئيس مبارك للسعودية في يوليو على دعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية ومتابعة مآثم الاتفاق عليه خلال زيارة الملك فهد للقاهرة عام ١٩٨٩ وجذب الاستثمارات السعودية لمصر ، وقد أسفرت هذه الزيارة على موافقة السعودية على المساهمة في استثمار ٤٠٠ ألف فدان بسياء كذلك تبادلت الدولتان الزيارات على المستوى الوزاري حيث زار القاهرة وزير الاعلام السعودي وقام وزير الزراعة المصري بزيارة السعودية في نفس الشهر حيث تم الاتفاق على إنشاء صوامع الغلال في السعودية .

وقد شهد شهر مارس دفعة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حيث عقدت اللجنة المشتركة دورتها الأولى في الرياض وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتي تمثل الاطار العام للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وتشمل الاتفاقية تدعيم الاستثمارات المشتركة وإعطاء الضمانات لها وإنشاء مشروعات مشتركة للتجارة وإعداد قوائم السلع المعفاة من الرسوم الجمركية .

وفي شهر مايو قام وزير الخارجية السعودي بزيارة لمصر وذلك لبحث التنسيق المشترك بين البلدين في مؤتمر

المجلس العسكري الحاكم في التحالف المصري تجاه الحركة ، ومع ذلك ففي شهر مارس باشر السودان بإصدار بيان يؤكد على العلاقات التاريخية والأخوية بين البلدين ونفى ما تردد على لسان عضو المجلس العسكري ووصفها بأنها لا تزيد عن كونها اشاعات مغرضة تبثها الدعاية الغربية للبلد من علاقات البلدين .

ثم طفت على سطح العلاقات مسألة تأخر قبول أوراق اعتماد السفير المصري الجديد ، مجدى عمر ، بعد الاعلان عن موافقة الحكومة السودانية على ترشيح السفير الجديد ، ولقد أبدت مصر استياءها من الرفض غير الصريح لقبول أوراق اعتماد السفير الأمر الذي انتهى بالقاهرة إلى ترشيح السفير حسن جاد الحق منير الادارة الاقليمية بوزارة الخارجية بدلا من السفير مجدى عمر .

وقد استقبلت القاهرة وفدا من حركة SPLA ، جيش تحرير الشعب السوداني ، وتسلمت رسالة خطية من جون جابرانج زعيم الحركة وذلك في إطار جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبارك لنقد جولة ثالثة من محادثات السلام بعد أن فشلت الجولة الثانية .

وشهدت العلاقات المصرية السودانية مزيدا من التوتر نتيجة قيام الحكومة السودانية بإعدام ٢٨ ضابطا بتهمة التورط في محاولة انقلاب . وقد صدرت تصريحات رسمية مصرية تستنكر هذا النهج ، ووقع ١٥٠ مفكر مصري على بيان يندد بمجلس قيادة الثورة السوداني وبتهمه بخلق قصة الانقلاب وطالب البيان الحكومة المصرية بعدم التعامل مع المجلس . وقد زابت العلاقات توترا بعد قيام السودان باستضافة الدكتور (عمر عبد الرحمن) أمير تنظيم الجهاد في مصر وزهاء ١٥٠ من أعمامه والسماح لهم بإلقاء محاضرات عامة وإجراء أحداث تليفزيونية وتزامن ذلك مع هجوم أجهزة الاعلام السودانية الحكومية على المثقفين والأدباء والفقهاء المصريين الذي وقعوا على البيان السابق نكرك .

واستمر التوتر في العلاقات بعد أن استضافت القاهرة وفد يمثل جيش تحرير الشعب السوداني ، وقد أبدت الخرطوم استياءها لذلك التصرف على الرغم من قيام مصر بتوضيح أسباب الضيافة وعلاقتها بالمبادرة المصرية للوساطة وحل مشكلة الجنوب سلميا ، كما أبدت الخرطوم استياءها من السماح بقيام « التجمع الوطني الديمقراطي » بالقاهرة وهو يضم حزبي الأمة والاتحاد والأحزاب المقاومة لحكومة الانقاذ الوطني .. وفي شهر مايو وأثناء عقد قمة بغداد الطارئة لاجل المراقبون عدم إجراء اتصالات أو لقاءات بين مبارك والبشير الأمر الذي عكس التوتر في العلاقات المصرية السودانية .

القمة الطارئة في بغداد حيث تم الاتفاق على توحيد المواقف بين البلدين داخل القمة باعتبارهما يمثلان قطبي الاعتدال في المنطقة وفي نفس الوقت وصل ولي العهد السعودي للقاهرة في إطار جولته العربية لتنقية الأجواء خاصة بعد زيارة الرئيس مبارك الأولى لدمشق وجهود مصر والسعودية لتحقيق المصالحة السورية - العراقية .

وفي نفس الشهر قامت بعثة من الصندوق السعودي للتنمية بزيارة للقاهرة حيث تم خلالها الموافقة على أن يقوم الصندوق بتمويل ثلاثة مشروعات كبيرة في مصر تشمل إنشاء مصنع لمسكر البنجر وشق نفق مائي تحت قناة السويس لنقل مياه النيل إلى سيناء وتوسيع طريق القاهرة/ أسبوط بتكاليف تصل إلى ١٠٠ مليون دولار كما قدم الجانب السعودي ٢٠٠ ألف طن قمح هدية للشعب المصري .

وفي أوائل سبتمبر قام د . عاطف عبيد و د . أحمد الرزاز بزيارة للسعودية حيث عرضا على الممنولين السعوديين عدة مشروعات استثمارية وتشمل استصلاح ١٥٠ ألف فدان وإنشاء مصانع للدواء وإقامة مشروعات سياحية بتكاليف تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار ووافق الجانب السعودي على تمويل هذه المشروعات .

وفي أوائل ديسمبر عقدت اللجنة المشتركة دورتها الثانية بالقاهرة برئاسة وزيرى خارجية البلدين حيث تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والاستثماري وتشمل اتفاقية للتعاون في مجال الشباب والرياضة وأخرى لتنظيم النقل البحرى وثالثة لتنظيم النقل لبرى وخلال هذه الاجتماعات ووافقت السعودية على إسقاط ديونها على مصر كما وافقت على تقديم مساعدات اقتصادية لمصر .

ب - على المستوى العربى الجماعى :

بالاضافة لأزمة الخليج التى أفرد لها قسم خاص من هذا التقرير هناك موضوعان جديران بالتطليل على هذا المستوى وهما : موضوع عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة ، واجتماعات قمة بغداد الطارئة ودور مصر الهام فيها .

(١) عودة مقر الجامعة العربية للقاهرة :

حظيت قضية عودة الجامعة العربية لمقرها الدائم في القاهرة باهتمام وجهد ملموس من جانب الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ خاصة بعد استكمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وباقي الدول العربية فضلا عن عودة مصر للجامعة العربية ، لذا أصبح من الأهمية بمكان استكمال آخر بند معلق في العلاقات المصرية -

العربية وهو عودة الجامعة لمقرها الدائم في القاهرة كما ينص ميثاق الجامعة على ذلك . ونظرا لمساسية هذه القضية فقد كانت هناك رغبة من القادة العرب في الخروج بقرار جماعى عربى وذلك للحفاظ على الوفاق العربى الذى تم تشييده خلال العامين الأخيرين ، وفى نفس الوقت الحفاظ على مصالح تونس دولة المقر المؤقت ، وكان هذا هو محور التحرك المصرى في هذا المجال .

ويمكن القول بأن كلا من الأردن والعراق ولبنان تشاركان مع مصر واليمن في مجلس التعاون العربى قد لعب دورا حيويا ومحوريا في هذه المسألة منذ بذلت الدولتان جهدا بارزا في سبيل عودة الجامعة إلى القاهرة وذلك من خلال طرح الموضوع للنقاش والحصول على توافق عربى في هذا المجال .

وفي ٣/٩ عقد مجلس وزراء الخارجية العرب دورته ٩٣ في تونس وكان موقف الوفد المصرى الذى رأسه د . عصمت عبد المجيد يتلخص في النقاط التالية :

* ضرورة عودة الأمانة العامة للجامعة إلى مقرها الدائم لاحترام الميثاق ولكن مصر في نفس الوقت مريضة على أن تظل تونس مركزا نشيطا للعمل من خلال الإبقاء على عدة منظمات متخصصة فيها .

* إن مصر لا تتطلع إلى منصب الأمين العام لأن هذا المنصب تحكمه ضوابط معينة كما أن الأمين العام الحالي قد تم تجديد مدة بقائه لخمسة أعوام أخرى .

* إن الإفراج من جانب مصر عن أرصدة الجامعة المجمدة لدى البنوك المصرية يرتبط بقضايا عديدة يصعب تسويتها إلا في إطار عودة الجامعة إلى مقرها الدائم .

وخلال مناقشات مجلس الجامعة برزت ثلاث نقاط هامة :

(أ) أنه على الرغم من تقدير المجموعة العربية للجهود الكبيرة التي تبذلها مصر في عهد مبارك من أجل تحقيق السلام في المنطقة فلا يمكن تجاهل واقع أن مصر لا تزال مرتبطة بمعاهدة السلام مع إسرائيل مما يحد من قدرتها على الالتزام بآلية قرارات تقوم على أسس مقاطعة إسرائيل سياسيا ودبلوماسيا واعلاميا واقتصاديا أو مواجهتها عسكريا .

(ب) إن إنشاء مقرين للجامعة له حسناته حتى لا يعود العمل العربى محصورا في دولة واحدة وخاضعا لنفوذ وتأثير هذه الدولة .

(ج) ان المصلحة العربية العليا تقضى بعدم الاستعجال في اتخاذ قرار نقل مقر الجامعة إذ لابد من أخذ مستقبل مسيرة السلام المعامسات الاسرائيلية في الاعتبار ، وقد برزت هذه

الأمر الثلاثة خلال مناقشات تونس صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى وفي ضوء ذلك مرت صياغة القرار للمتلقي بالمقر حيث جاء القرار مؤلفا من سبع نقاط :

- إعلان عودة مقر الجامعة إلى القاهرة في دورة سبتمبر ١٩٩٠ .

- إقامة مركز ثان للجامعة في تونس .
- اختيار تونس كمقر نهائي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس وزراء الداخلية العرب واتحاد الانعادات العربية .

- اتمام بناء مركز الجامعة الثاني في تونس طبقا لمقررات قمتي فاس ١٩٨٢ ، صان ١٩٨٧ .

- تمويش الموظفين والمستخدمين الذين لا يرغبون في الانتقال إلى القاهرة .

- تمويش الموظفين والمستخدمين الذين قد يقعون وظائفهم في المقر الدائم بالقاهرة .

- تشكيل لجنة خماسية برئاسة وزير خارجية العراق وتضم في عضويتها وزراء خارجية مصر - المغرب - عمان - تونس والأمين العام لدراسة سبل تنفيذ القرار السابق .

وتظهر قراءة القرار السابق أنه غير واضح خاصة من ناحية المدى الزمني لتنفيذه حيث تم تأجيل تحديد موعد الانتقال إلى الدورة المقبلة للمجلس ، وبالتالي لم يأت القرار وفقا لما كانت ترغبه مصر في أن يكون حاسما من حيث تحديد موعد نهائي لعودة المقر ، وبالرغم من ذلك أيدت الأساط الرسمية في مصر ارتباطها للقرار باعتباره تأكيداً لما نص عليه ميثاق الجامعة ، إلا أن الكثير أبنوا نخوفهم من أن تؤدي المشكلات الادارية وعدم توافر التمويل اللازم إلى تأخر عملية النقل .

وعلى الرغم من هذه المفاويف إلا أنه يمكن القول أن الدبلوماسية المصرية سجلت نجاحا هاما بصور قرار يعبر عن التوافق العربي - باستثناء التمثيلات التي أبدأها رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير على القرار - عند معالجة هذا الموضوع الحساس .

وقد عقد اجتماعان للجنة الخماسية الأول في بغداد والثاني في القاهرة على هامش اجتماعات وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في أواخر يوليو حيث تم الاتفاق على جدول زمني لعودة الجامعة كما قام الأمين العام بزيارة لمصر للاتفاق على الاجراءات المتعلقة بالنقل . وفي ١٠ سبتمبر عقدت بالقاهرة دورة استثنائية لمجلس الجامعة لبحث استكمال اجراءات عودة الجامعة حيث طلبت مصر تنحية وزير خارجية العراق من رئاسة اللجنة الخماسية لطرفوف أزمة الخليج وتمت الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة بحيث

أصبحت تضم وزراء خارجية كل من (مصر ، الامارات ، سوريا ، تونس ، والمغرب) كما تم الاتفاق على اتخاذ قرار يقضي بعودة الجامعة بكافة اداراتها وأجهزتها للقاهرة في موعد أقصاه ٣١ أكتوبر على أن تمد مهلة النقل استثناء لبعض الإدارات لفترة اضافية لا تتجاوز ٣١ ديسمبر .

وفي ١١ سبتمبر تم رفع علم الجامعة على مقر الجامعة بالقاهرة والإفراج عن أرصدة مجمدة للجامعة في البنوك المصرية قيمتها ٢٥ مليون دولار .

وقد رفضت تونس خلال اجتماعات الدورة ٩٤ لمجلس الجامعة قرار الدورة الاستثنائية وقضت الجزائر اقتراحا يقضي بتأجيل نقل المقر ، وقد ردت مصر على ذلك بمنكرة ترفض التأجيل وتطالب باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار السابق بشأن عودة الجامعة للقاهرة . وفي ١٠/٢٩ وصل إلى القاهرة السيد/ أسعد الأسعد الأمين العام بالنيابة - عقب استقالة الشاذلي القليبي - حيث صرح في ١٢/٣١ بأن جميع عمليات عودة الأمانة لمقرها قد انتهت تماما وأنه قد تم تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٤٩٨٣ الصادر في ٣/١١ والذي يقضي بعودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة .

(٢) مصر وقمة بغداد الطارئة :

وافقت مصر على حضور مؤتمر القمة العربية الطارئة الذي عقد في بغداد بناء على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك لمواجهة خطر هجرة اليهود السوفيت بمعدلات هائلة وقيام السلطات الاسرائيلية بوطونهم في الأراضي المحتلة الأمر الذي رأت المنظمة معه أنه يهدد بنسف القضية الفلسطينية . وقد اقترحت منظمة التحرير - بإيعاز من العراق - أن تكون بغداد مكان انعقاد القمة وذلك لإظهار الدعم والتأييد العربي للعراق في مواجهة العملة الدعائية التي تعرض لها العراق من قبل الدول الغربية وإسرائيل .

وخلال اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية للتعبير لمؤتمر القمة في بغداد ظهر اتجاهان مختلفان داخل هذه الاجتماعات :

أحدهما : اتجاه متشد وتزعمه العراق ومنظمة التحرير والأردن ويدعو إلى توجيه انتقادات عنيفة للولايات المتحدة لمموليتها عن تدفق اليهود السوفيت إلى الأراضي المحتلة وتقديم الدعم لاسرائيل لتوطيئهم فيها ، وقيامها بزعم الحيلة الدعائية ضد العراق وقيامها بتوجيه تهديدات له . وطلبت هذه الدول باتخاذ الاجراءات الحاسمة ضد الولايات المتحدة ورفض مبادرة بكر للسلام .

والثاني : اتجاه وصف بأنه معتدل تنزعه مصر ومعهما

الأمريكية والتعبير عن صلاية الموقف المصري المؤازر للعراق والأردن ، وإن كانت مصر قد طالبت بعدم التطرف في القرارات التي تصدر عن اللجنة بغية عدم تنمية الشعور المعادي للولايات المتحدة والإبقاء على الجهود السلمية لحل النزاع العربي الإسرائيلي .

٢ - مصر والصراع العربي الإسرائيلي :

يمكن تحليل السياسة المصرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مستويين أحدهما التفاعل مع القضية الفلسطينية ، والثاني العلاقات الثنائية مع إسرائيل .

أ - مصر والقضية الفلسطينية :

حظيت هذه القضية بالنصيب الأكبر من الجهود الدبلوماسية المصرية في أوائل عام ١٩٩٠ حيث سارت الأمور على قدم وساق لعقد الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة للترتيب لبداية الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني بالقاهرة تمهيدا لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية . ولقد ظهر في النصف الأول من عام ١٩٩٠ تنسيق فلسطيني على مستويات عالية أسفر عن زيارة د . عصمت عبد المجيد إلى واشنطن لإطلاع الرئيس الأمريكي على مشروع من خمس نقاط اتفق مبارك وعرفات عليها وهي :

- تسكك منظمة التحرير الفلسطينية بحقها في اختيار الوفد الفلسطيني في الحوار المقترح .
- ضرورة أن يعرض كل طرف مواقفه في الجلسة الافتتاحية للحوار وأن تركز الجلسات التالية على اقتراح شلمير الفلصس بإجراء انتخابات .
- مبدأ الأرض مقابل السلام .
- تدور المباحثات على أساس من قراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
- أن يلي عملية الانتخابات عقد مؤتمر دولي يؤدي إلى مفاوضات سلمية .

وحصلت الدبلوماسية المصرية على تأكيدات أمريكية بالتزامها بتحريك عملية السلام في المنطقة وتأكيد واشنطن على :

- إن إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة هو بداية بهدف التوصل للحل النهائي .
- إن المبدأ الذي يحكم عملية السلام هو مبادلة الأرض مقابل السلام على أساس قراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ مما عكس تقارب الموقف الأمريكي من الموقف المصري باستثناء التحفظ الأمريكي على المؤتمر الدولي .

دول الخليج يطالب بتخفيف حدة الانتقادات للولايات المتحدة ، ودعم جهود السلام التي تبذلها مصر بمشروعين خلال اجتماعات وزراء الخارجية للحرب ، الأول يتعلق بتصورها لوسائل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الحصار الشامل على ضوء المبادئ التي افترضها الرئيس مبارك والتي تلتزم تأييدا دوليا وعربيا . وللتالي دور حول سبل دفع جهود السلام في الشرق الأوسط وضرورة إيجاد على سلمى للتقضية الفلسطينية في إطار قرارى مجلس الأمن رقم ٤٢٤ ، ٣٣٨ والاعتراف المتبادل والمزمن بين إسرائيل والشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية وحق جميع الدول في العيش في حدود أمنه ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولقد بذلت مصر جهودا مكثفة لعمل سوريا على حضور هذه القمة إلا أنها لم تحقق نجاحا في هذا الصدد . وفي نهاية شهر مايو (٥/٢٨) بدأت أعمال القمة حيث ألقى الرؤساء كلمات بلاحم ، وركزت كلمة مصر على ثلاث قضايا :

- هجرة اليهود السوفيت وآثارها السلبية على مستقبل السلام في المنطقة ورفض مصر القيام لتوطين اليهود السوفيت في الأراضي المحتلة .
- مبادرة الرئيس مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .
- وضع ضوابط للخطاب العربي للعالم الخارجى وأهمية أن يكون خطابا عقلانيا متجانسا مع فهم العصر ومفاهيمه .. وتوضيح حقيقة الموقف العربي ... ورفض التشدد في الخطاب العربي للخارج .

وكان لوجود مصر داخل المؤتمر دور هام في إضفاء طابع الاعتدال على مقرراته وقد تجلّى ذلك في عدول القمة عن توجيه رد على رسالة الرئيس الأمريكي للقمة ، حيث طالبت مصر الزعماء العرب بتفادى الحماس للفظى المفرط ، وقد كان هناك اتجاه داخل المؤتمر تنتزعه العراق وفلسطين يرى ضرورة الرد العنيف على هذه الرسالة التي وصفها وزير الخارجية العراقي بأنها « قلة أدب » . وقد انطلقت وجهة النظر المصرية في هذا الصدد من أن الرسالة الأمريكية ليست موجهة إلى مؤتمر القمة العربي وأنها موجهة للأمين العام للجامعة العربية ، وبالتالي فإن المؤتمر ليس معنيا بالرد عليها وأن الأمين العام - وحده - هو الذى يمكنه الرد أو عدم الرد .. وقد ساد هذا الاتجاه في النهاية وامتنع المؤتمر عن توجيه رسالة للرئيس الأمريكى .

وفي ذات الوقت أعلن الرئيس مبارك تضامنه مع كل من الأردن في مواجهة التهديدات الإسرائيلية التي تستهدف كينته ، ومع العراق ضد الحملة الغربية والتهديدات

المصرية الفلسطينية قتلا : « ان مسلم أعضاء المنظمة ندوا بالحادث » ، كما ألقى وفد فلسطيني برئاسة « أبو ملز » بتصريح جاء فيه : « أن هناك اتفاقا سياسيا كاملا بين الجانبين » ، وذلك إثر قيامه بزيارة لتطويق هذا الخلاف . ومثلت رسالة د . عصمت عبد المجيد إلى الرئيس عرفات ، حول الاجتماع الثلاثي علامة على حدوث تحسن في العلاقات خاصة مع تصريح السفير الفلسطيني بالقاهرة والتي أكد فيها على عمق العلاقات بين مصر والمنظمة . وشهدت العلاقات توترا جديدا في شهر مارس بعد أن تحفظ رئيس الدائرة الساسية لمنظمة التحرير ، فاروق قنومي ، على نقل وعودة الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة مع بقاء العلم الاسرائيلي بها .. وذلك أثناء لاجتماعات الدورة ٩٣ لوزراء خارجية مجلس الجامعة العربية .

وفي ونيدوهوك التقى مبارك بعرفات أثناء مشاركتهما في احتفالات شعب ناميبيا بإعلان الاستقلال حيث بحثا العلاقات الثنائية والتنسيق المشترك ، وأعقب ذلك صدور تهنية من مسئول فلسطيني بعودة الجامعة إلى مقرها الدائم في القاهرة .

وشهد شهر 'ابريل' انفراجا في العلاقات المصرية الفلسطينية نحو مزيد من التنسيق السياسي حيث اجتمع وزير الخارجية المصري مع وفد فلسطيني رفيع المستوى بالقاهرة لاستكمال التنسيق المشترك بشأن الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي ، وعلى أثر ذلك قام الرئيس عرفات بزيارة إلى القاهرة للحصول على تأييد مبارك لمقدمة طارئة لمواجهة تدفق اليهود السوفييت وتوطنهم في الأراضي المحتلة . أعقبها بزيارة أخرى للقاهرة للاطلاع على نتائج جولة مبارك الأسبوعية وتم إبلاغه تأكيدات القيادة السوفيتية بعدم إعادة العلاقات مع اسرائيل إلا بعد أو من خلال تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية وتأكيدات موسكو للرئيس مبارك التزامها بتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط . وعدم تغلبها عن مساندة منظمة التحرير ، وعلى أثر هذه الزيارة صرح الرئيس مبارك بأن « قضية فلسطين هي قضية مصر » .. وطالب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بعقد اجتماع عاجل مع الأمين العام للأمم المتحدة لبحث سبل توفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وتعرضت العلاقات المصرية - الفلسطينية للتوتر في أعقاب قطع الولايات المتحدة للحوار مع فلسطين ، فعلى الرغم من قيام مصر بإصدار بيان عن رئاسة الجمهورية يربح عن أسف مصر لوقف الحوار الأمريكي الفلسطيني وإصدار بيان مماثل من الأزهر الشريف ، وقيام وزير الخارجية المصري بزيارة إلى الولايات المتحدة جملها مع

وفي أوائل شهر فبراير وفي إطار مفاعي مصر للتعبير بعد الاجتماع الثلاثي نقلت مصر وثيقة للإدارة الأمريكية جاء فيها أن مصر ومنظمة التحرير تقرحان اشتراك اثنين من المبعدين من الأراضي المحتلة واثنين من الفلسطينيين من مكان القدس في الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل على أن تعلن مصر عن تشكيل الوفد وأن يكون جدول أعمال الحوار مركزا على الانتخابات وأن يكون بإمكان منظمة التحرير طرح موضوعات أخرى للتغلب على التعتات الاسرائيلي ألا يكون أعضاء الوفد من المنظمة بشكل هتمي . غير أن هذه الجهود تعرضت لانتكاسة خطيرة بعد وقوع حادث الأتوبيس الاسرائيلي في الاسماعيلية مما أضر عقد الاجتماع الثلاثي ، ولم تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة بسبب التصلب الاسرائيلي .

وشهدت القضية الفلسطينية انتكاسة في هذا الإطار بعد قيام الولايات المتحدة بوقف الحوار الأمريكي - الفلسطيني في أعقاب الهجوم الفدائي الفلسطيني على الشواطئ الاسرائيلية في شهر مايو ١٩٩٠ .

ومثل وقف الحوار الأمريكي - الفلسطيني نهاية مأساوية للسياريو المصري لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي والذي كان يضع آمالا كبيرة على بدء حوار فلسطيني اسرائيلي ، وما زاد الأمر سوءا مجيء حكومة يمينية متطرفة للحكم في اسرائيل ضمت جميع صغور الليكود بعد انهيار الحكومة الائتلافية وكذلك نداءات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية .

ب - العلاقات المصرية - الفلسطينية :

تعرضت العلاقات المصرية - الفلسطينية لتذبذب شديد تراوح بين أقصى درجات التنسيق وأعلى درجات التوتر ، وتمثلت أول بادرة للتوتر في تصريحات صلاح خلف الرجل الثاني في منظمة التحرير والتي طالب فيها مصر بإعادة النظر في معاهدة السلام مما اعتبرته مصر تحديا في شئونها الداخلية ، ومن ثم انتقدت هذه التصريحات ، وتم احتواء هذا التوتر كالمعادة بعد اتصالات ثنائية . وقد شاب مزيد من التوتر علاقات البلدين بعد أن تقدمت مصر بطلب إلى قيادة منظمة التحرير لإصدار بيان رسمي يدين الهجوم على حادثة الاتوبيس الاسرائيلي صراحة ورفض القيادة الفلسطينية هذا الطلب . وزادت العلاقات تدهورا وغموضا في أعقاب تصريحات صلاح خلف التي أثار فيها إلى أن مصر تسعى إلى الضغط على المنظمة لتفرض عليها مزيدا من التنازلات من أجل الحوار الفلسطيني الاسرائيلي وما أعقبه من حملة اعلامية ضارية تدعو هذا المسلك . وفي نفس الشهر (فبراير) نفى الدكتور بطرس غالي تدهور العلاقات

في تعميم كالمب ديفيد في المنطقة . فضلا عن تداعيات أزمة الخليج قد جعلت التوتر هو الملمح السائد في العلاقات المصرية - الفلسطينية فيما تبقى من العام ، ويمكن القول بأنه على الرغم من وجود اتفاق مبدئي واتفاق علم حول أسس التسوية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن العلاقات بين مصر والمنظمة قد تعرضت في عام ١٩٩٠ كما فيما سبقه من أعوام لأزمات دورية تعكس اختلافات تكتيكية في الحركة فضلا عن تعقد أبعاد القضية الفلسطينية والصنوبر الاقليمية والدولة المحيطة بها ، ومع ذلك فإن التسوية - الدورية ، أيضا لهذه الأزمات تدفع إلى التفكير في أهمية وإمكان صيغة « للتعايش » المستقر بين مصر والمنظمة خاصة في مرحلة لا يمكن لأحد الطرفين أن يستغنى عن الآخر وهي مرحلة جهود التسوية السلمية للقضية .

ج . العلاقات المصرية - الاسرائيلية :

يمكن القول أن العلاقات المصرية الاسرائيلية خلال عام ١٩٩٠ تميزت باستمرار ما أطلق عليه « حالة السلام البارد » حيث لم تشهد هذه العلاقات تفاعلات تؤدي إلى ضخ الدفء والحياة عبر القنوات الرسمية أو الشعبية إليها . بل أن العكس تماما قد حدث حيث ساد الطابع الصراعي هذه العلاقات ويمكن لنا أن نبرهن على هذا باستعراض الاحتجاجات والانتقادات التي وجهتها مصر لإسرائيل ..

ففي شهر فبراير وجهت مصر انتقادات عنيفة وحادة إلى الحكومة الاسرائيلية بعد صدور تصريحات اسرائيلية بشأن موضوع « الوطن البديل للفلسطينيين » في الوقت الذي تزايد فيه توطيد اليهود الصوفيت في الأراضي العربية المحتلة .

وفي شهر مارس وإبان الأزمة الوزارية في اسرائيل حرصت مصر على التأكيد على أنها ستعامل مع أي حكومة اسرائيلية لدفع السلام في المنطقة وإن كان مفهوما أم ثمة ميلا إلى المراهنة على حزب العمل لتفجير وهدم الائتلاف الحكومي بعد أن رفضت حكومة شامير الرد على مقترحات بيكر بأن الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي . وفي نفس الشهر حدث توتر في العلاقات بين البلدين بعد وقوع حادث أنوبيس السياح الاسرائيليين وما أسفر عنه من وقوع قتلى اسرائيليين ، وعلى الرغم من الاعتذار المصري الرسمي على أعلى المستويات ، إلا أن السلطات الاسرائيلية والشخصيات البارزة فيها أدلوا بتصريحات تدن الموقف المصري وتحمل مصر مسؤولية التحريض على كراهية اسرائيل من جانب وسائل اعلامها الرسمية .

ومن ناحية أخرى أشارت التقارير إلى قيام وزارة الخارجية المصرية في أعقاب اختراق طائرات حربية

رسالة من الرئيس مبارك تشمل خطة لإحياء جهود السلام في المنطقة إلا أن المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية اتهم مصر بممارسة ضغوط على المنظمة لدفعها إلى استئناف الحوار ، وأن دور مصر لم يعد للوساطة بل مشاركة الإدارة الأمريكية في الضغط على المنظمة . وازدادت العلاقات تدهورا في أعقاب ما نسب إلى الرئيس عرفات من تصريحات أثناء الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية في تونس فسرت بأنها تمثل إهانة لزعماء مصر وإساءة إلى الدور المصري في القضية الفلسطينية ، وقد جاء رد الفعل المصري منتقدا ما نسب إلى عرفات مؤكدا أن مصر ترفض حملات التشهير التي شنتها بعض الأطراف . في إشارة للمنظمة والعراق - في مؤتمر تونس وأن مصر وجهت كل إمكاناتها الاقتصادية ودما وأرواح سدهاها من أجل تحرير الأرض التي سلبت وأن مصر ترفض حملات التشهير بزعمائها .

ومن ناحية أخرى نسبت لدوائر ذات صلة بالمنظمة قولها أن مصر هي الدولة العربية التي تتبنى الموقف الأمريكي ، وأن هناك إجماعا عربيا باستثناء مصر يؤكد على ضرورة بلورة موقف عربي عملي موحد لترجمة قرارات قمة بغداد الطارئة .. وقد أوضحت تصريحات الرئيس مبارك ردا على هذه الانتقادات للموقف المصري حيية الحكومة المصرية تعاضد المواقف الفلسطينية . كما ألمح الرئيس مبارك إلى أن مصر قد تنفض يدها من هذا الموضوع حينما قال « نحن لا نطالب المنظمة باتخاذ إجراء معين ولكن نقول لهم عليكم بأنفسكم البحث عن حل لهذه المشكلة مع أمريكا .. »

وسارعت المنظمة لاحتواء هذه الأزمة حيث نفى مصدر رسمي تعرض عرفات للإساءة بالتحاسن بلشا مؤكدا أن كلمة عرفات تعرضت للتحريف ، كما قام وفد برئاسة « هاني الحس » بزيارة لمصر لنزع فتيل الأزمة حيث صرح بقوله « أن مصر لم تعارض أي ضغوط على المنظمة ، و أن مصر الحقيقية والتاريخ لا تطرح شيئا دون موافقة المنظمة عليه .. وعلى أثر تلك توفقت الحملات الاعلامية التي وجهت إلى عرفات بتدخل شخصي من الرئيس مبارك ، كما بحث عرفات برسالة إلى مبارك شرح فيها وجهة نظره مؤكدا عدم تشككه في المواقف القومية لمصر تجاه القضية الفلسطينية .

وكان لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد مع « فاروق قنوص » رئيس الدائرة السياسية للمنظمة على هامش أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بمثابة محاولة لوقف التدهور في العلاقات الثنائية . إلا أن البيان الذي صدر عن قيادات الانتفاضة الفلسطينية والذي اتهمت فيه مصر بأنها أصبحت « دمية » في أيدي الولايات المتحدة لتنفيذ برنامجها

اسرائيلية للمجال الجوي المصري باستدعاء السفير الاسرائيلي بالقاهرة وإبلاغه لاحتجاجا شديد اللجة ، وكذلك إلى أن مصر تتابع بقلق بالغ النشاط الواسع للبحرية الاسرائيلية في البحر المتوسط بالقرب من الحدود المصرية .

وفي شهر مارس طالب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمنافضة هجرة اليهود الجماعية إلى اسرائيل ووقف انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف ، وفي شهر ابريل شهدت الحدود المصرية - الاسرائيلية مناقشات عسكرية بين قوات الجانبين عندما اعترضت القوات المصرية دورية اسرائيلية كانت قد حاولت اختراق الحدود المصرية بهدف البحث عن بعض المتسللين ، حيث رفضت القوات الاسرائيلية الاثثار الذي وجهته القوات المصرية بالتراجع مما تسبب في حدوث بعض المناوشات التي لم تنجم عنها خسائر تذكر . وإزاء ذلك أرسلت القاهرة احتجاجا شديد اللجة إلى الخارجية الاسرائيلية مخدرة فيه من مخبة أي تجاوز اسرائيلي وأكدت القاهرة ، انها سترد بكل قوة على أية محاولة لإجتيار الحدود المصرية أيا كانت الأسباب .

وفي شهر مايو أكد مبارك في خطابه بمناسبة عيد العمال موقف مصر الثابت تجاه مساندة العراق أو أي دولة عربية تتعرض للعدوان ، وأكد أن اسحق شامير لا يريد السلام ، وتدعاه إلى التخلي عن مفهوم التوسع الاقليمي واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وقد رفضت مصر ما اقترحه اسحق شامير رئيس الحكومة الانتقالية في (٥/٨) بشأن اللقاء الثلاثي المقترح ، والخاص بعملية السلام ، وأكدت مصر أنها ترفض نهائيا أن تكون بدلا عن الفلسطينيين في أية مرحلة من مراحل السلام .

وفي ٥/٢٢ أكد الرئيس مبارك أن المنحبة التي نفتتها السلطات الاسرائيلية في العمال الفلسطينيين شيء محزن ولا يساعد على السلام ، وفي ٥/٢٦ استدعت اسرائيل السفير المصري وأبلغته رسالة احتجاج على ما ورد في خطاب مبارك أمام اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية .

وفي شهر يونيه (٦/١٢) تعرضت العلاقات بين البلدين لتوتر حاد بسبب تصريحات مساعد رئيس الأركان الاسرائيلي ، باركوخيا ، لإذاعة الجيش الاسرائيلي وإعلانه عن حتمية قيام حرب أخرى بين اسرائيل وأقطار عربية أخرى معينة حددها بالاسم بعبارات تهديدية ومنها مصر ، وأردف قائلا : « إن اسرائيل يجب أن تحشد قواتها على الحدود الجنوبية وأنه في حالة تجدد المعارك في الجبهة الجنوبية فلنأ لا نعتقد أننا ستخلف . هذه المرة - عند ضفاف السويس » . وأعلنت مصر في بيان رسمي « إننا نرفض

منطلق التهديد ودق طبول الحرب » ، وإثنا هيبب بالمجتمع الدولي أن يتصدى بكل قوة وصلابة لمثل هذه الاتجاهات التي تستخف بمستقبل الشعوب ، وإزاء هذا التوتر صدر بيان عن سفارة اسرائيل بالقاهرة تنفي فيه هذه التصريحات وتؤكد عدم وجود نية للاعتداء على أحد ونفي وجود أي حشود عسكرية اسرائيلية على الحدود مع مصر . وفي (٦/٢٢) بحث وزير الخارجية برسالة إلى مصر لمطالبتها بوقف الحملات الاعلامية والالتزام بتطبيع العلاقات .

وفي شهر يوليو صدر بيان عن اسحق شامير رئيس الحكومة طالب فيه مصر بضرورة العمل على تكثيف جهودها لدفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة كما طالب بوقف لقاء قمة بين مبارك وشامير وأوضح حرص اسرائيل على إعادة الدفء للعلاقات . وفي ٧/١٧ صدر بيان رسمي مصري يدين سياسة اسرائيل لبناء مستوطنات في الأراضي المحتلة . وفي شهر سبتمبر أدان مصدر رسمي اسرائيل لاقامها على تخطيط المباني وقتل الفلسطينيين . وفي شهر اكتوبر أدانت مصر اسرائيل بسبب قيامها بمجزرة في ساحة المسجد الأقصى ، وصدر بيان من رئاسة الجمهورية بحمل اسرائيل مسؤولية الحفاظ على المقدسات وبستنكر القمع الوحشي للفلسطينيين ، وفي الوقت نفسه طالب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات لحماية الفلسطينيين ، وتم استدعاء القائم بالأعمال في السفارة الاسرائيلية وإبلاغه استنكار مصر لأحداث القدس ، وفي ١٠/١١ دعا الرئيس مبارك إلى إرسال قوات دولية للقدس ما دامت اسرائيل عاجزة عن حماية المقدسات .

وفي شهر نوفمبر أدانت مصر أعمال العنف في قطاع غزة وصدر بيان من وزارة الخارجية المصرية يطالب اسرائيل بإنهاء الاحتلال والقبول ببعثة لنفسي الحقائق والتنديد بموجة العنف التي تشنها اسرائيل ضد الفلسطينيين ، وفي ١١/١١ صدر بيان من وزارة الخارجية بندد بتصريحات موسى اريئيل وزير الدفاع الاسرائيلي التي أشار فيها إلى عدم نية اسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان ، وطالب البيان اسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وفي ١١/١٢ ترددت أنباء عن تأجيل مصر لقبول أوراق اعتماد السفير الاسرائيلي الجديد بسبب استياء مصر من تزايد أعمال القمع الاسرائيلي ، وفي ١١/١٩ تم استدعاء السفير الاسرائيلي في القاهرة وطولب بتقديم تفسير للتصريحات التي وردت على لسان شامير حول وجوب احتفاظ اسرائيل بالأراضي المحتلة للمهاجرين الاسرائيليين ، وفي ١١/٢٥ وقع حادث جديد أضاف إلى توتر العلاقات وهو حادث إطلاق جندي مصري النار على دورية اسرائيلية داخل الحدود الاسرائيلية قتل ٤ وجرح ٢٦ ، وأعقبه قيام

تلاميذ بشن هجوم على وسائل الاعلام المصرية واتهما بالتحرش ضد المصريين وأعرب عن أمله في ألا يؤثر الحادث على العلاقات الثنائية .

وفي شهر ديسمبر صدر بيان للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية يعلن رفض مصر التزم لقرار إسرائيل بطرد وإبعاد أربع مواطنين فلسطينيين من غزة ، وأكد أن هذا الاجراء يوضح نية الحكومة الاسرائيلية العودة إلى تنفيذ سياسة طرد المواطنين الفلسطينيين بما يمثل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني وخرقا لاتفاقيات جنيف .

ولم امل سابق من وقائع يمثل مؤشرات كافية لوصف مسار العلاقات المصرية - الاسرائيلية في عام ١٩٩٠ بالنور بحيث بدا وكأن زيارة شيمون بيريز للقاهرة دعوة من الحكومة المصرية في شهر مايو هي العلامة الوحيدة على وجود علاقات طبيعية بين البلدين .

المريد حتى تحقق له الاستقلال مشيرا إلى دور الأمم المتحدة في هذا الصدد ، كما أكد الرئيس مبارك على ضرورة ألا يؤدي الوفاق الدولي إلى إحداث آثار سلبية على أفريقيا وقضايا العمل الأفريقي وعلى أهمية الحوار بين الجنوب والجنوب ، كما أعرب عن سعادته بحصول ناميبيا على استقلالها مؤكدا مساندة مصر ودعمها الكامل للشعب الناميبي خلال لقاءه بالرئيس الناميبي سام نجوما وأكد حرص مصر على مواصلة المعنى لبناء ناميبيا المستقلة وتم خلال المحادثات مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة إلى ناميبيا حيث قدمت مصر نحو مليون دولار كمساعدات عاجلة لبناء الدولة الوليدة وتجرر الاشارة إلى أن مصر كانت أولى الدول التي افتتحت سفارة لها في ويندهوك .

ج - مصر - قضية التفرقة العنصرية في جنوب القارة :

بنلت الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة للقضاء على بقايا النظام العنصري في جنوب أفريقيا حيث قامت بجهد دؤوب في إطار سياستها المناهضة للتفرقة العنصرية في جنوب القارة ، ويأتي في هذا الإطار جهود الدبلوماسية المصرية في الوساطة للأفراج عن المناضل الأفريقي نلسون مانديلا نائب رئيس منظمة المؤتمر الوطني الأفريقي والتي أسفرت ضمن عوامل أخرى عن قيام السلطات في جنوب أفريقيا بإطلاق سراح مانديلا في فبراير .

ومن ناحية أخرى عقدت بالقاهرة في منتصف شهر فبراير اجتماعات « لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا » ، وأكد الرئيس مبارك بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية لوزراء خارجية الوفود المشاركة في هذه المجموعة على أن مصر ستواصل سياستها الهادفة إلى تصفية التمييز العنصري في جنوب القارة .

وفي شهر مارس وأثناء رحلته إلى ناميبيا لحضور احتفالها بالاستقلال ، اجتمع الرئيس مبارك برؤساء دول حكومات لجنة منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقي والتي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا ، وأشار الرئيس مبارك في كلمته إلى التطورات الإيجابية التي تجري في جنوب القارة وأهمها الأفراج عن مانديلا ورفع الحظر عن نشاط حركات التحرير في جنوب أفريقيا ووصفه بأنه « يمد بكل المعايير انتصارا لحقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم » . ونادى الرئيس في كلمته كل « القوى المناهضة للتفرقة العنصرية بضم وتوحيد صفوفها من أجل الانتصار على العنصرية » . وطلب بالإبقاء على المقويات المفروضة على حكومة بريتوريا العنصرية من قبل المجتمع الدولي حتى يتم القضاء على التفرقة العنصرية بها ، وحرص مبارك على أن يلتقي بالمناضل الأفريقي « مانديلا » خلال

٣ - مصر وأفريقيا :

واصلت الدبلوماسية المصرية في أفريقيا في عام ١٩٩٠ السير في مجراها الذي أصبحت تتميز به منذ فترة ليست بالقصيرة ، مما أدى إلى استقرار الوساطة الخارجية إزاء أفريقيا بصورة اتسمت في معظم الأوقات بالانزاع والوضوح ودعم قضايا العمل الأفريقي سواء على الساحة الأفريقية أو على صعيد النظام الدولي .

أ - مصر وقضايا العمل الأفريقي المشترك :

شهد عام ١٩٩٠ استمرار رئاسة الرئيس مبارك للدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية مما أكد مسئوليات مصر واهتمامها تجاه أفريقيا خاصة من ناحية جهود الوساطة لحل النزاعات الثنائية في أفريقيا والعمل على مكافحة النظام العنصري في جنوب أفريقيا واستمرار تأييد ودعم حركات التحرير الوطني في أفريقيا إضافة إلى محاولات مصر لحل مشكلة المديونية الأفريقية التي تجاوزت ٢٤٠ مليار دولار .

ب - استقلال ناميبيا :

سجل عام ١٩٩٠ أحد أبرز إنجازات حركة التحرير الأفريقية بحصول ناميبيا على استقلالها في (٢١ مارس) ولقد حرصت مصر على مشاركة شعب ناميبيا فرحته بحصوله على الاستقلال من خلال المشاركة الشخصية للرئيس مبارك في احتفالات الشعب الناميبي بإعلان الاستقلال . وقد ألقى الرئيس مبارك خطابا بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية أكد فيه على كفاح الشعب الناميبي

وجوده في ناميبيا ، كجأ استضافت مصر الزعيم المناضل في شهر مايو حيث التقى بالرئيس مبارك ومنحته جامعة القاهرة الدكتوراه الفخرية تقديرا لدوره في حركة التحرر الوطني بأفريقيا .

د - مصر وقضايا التنمية في أفريقيا :

أولت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ عناية فائقة بمشكلة التنمية الأفريقية وبصفة خاصة مشكلة الديون الأفريقية من خلال الاتصالات التي تجرى مع الدول والمؤسسات المعنية وذلك في ظل تزايد حجم المديونية الأفريقية إلى ٢٤٠ مليار دولار مما يهدد بخنق جهود التنمية في القارة ، شاركت مصر في اجتماعات لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من ١٢ دولة في أعقاب مؤتمر القمة الأفريقية الاستثنائي الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٧ لبحث الأزمة الاقتصادية في أفريقيا وقامت هذه اللجنة بالاتصال بالدول المعنية ، كما قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وأثارها السلبية ، وشاركت في كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز المعنية بالمشكلة .

وخلال عام ١٩٩٠ استقبلت القاهرة ، بنينو كراكسي ، المبعوث الخاص للمكثريين العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول البامية حيث بحث مع المسؤولين المصريين الموضوعات المتعلقة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية في القارة ، كما استقبلت السيد ، مالكوم فريزر ، رئيس مجموعة كبار الشخصيات التي شكلها المكثريين العام للأمم المتحدة لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية وانخفاض أسعارها وما ترتب عليه من آثار على اقتصاديات الدول الأفريقية .

وبوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية قام الرئيس مبارك بتوجيه رسائل إلى قادة الدول الصناعية السبع الكبرى خلال اجتماعهم في هيوستن في يوليو حيث طلب منهم توجيه أكبر قدر من الاهتمام إلى مشكلة الديون الأفريقية التي تهدد بخنق جهود التنمية .. إلا أن هذه المجهودات لم تثمر نتائج ملموسة .

هـ - جهود الوساطة المصرية لحل المنازعات الأفريقية :

سعت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ إلى تحقيق المصالحة وحل المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية وكان أبرز هذه الجهود قيام مصر بالوساطة لاحتواء النزاع السنغالي الموريتاني والذي نشب في مايو ١٩٨٩ ، وقام الرئيس بتبادل الرسائل مع رئيسي الدولتين وإرسال لجنة

لتنسيق الحقائق واجتمع بوزيري خارجية البلدين في إطار وسلطته لحل النزاع .

وسعت مصر إلى ترتيب اجتماعات لوزراء خارجية ودخالية البلدين ، ورأست مصر اجتماعات اللجنة التي تم تشكيلها خلال القمة الأفريقية الخامسة والعشرين لمعاونة الرئيس مبارك في هذه المهمة ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود المكثفة لم تستطع الوصول إلى حل للنزاع بصفة نهائية إلا أنها نجحت في احتوائه والحيلولة دون تفاقمه .

وعلى صعيد آخر بذلت الدبلوماسية المصرية مساع متواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد خاصة في ظل تحسن العلاقات المصرية - الليبية حيث بعث مبارك بعدة رسائل إلى رئيسي البلدين للتشجيع للقاء يجمع بينهما ، وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية . أما في منطقة القرن الأفريقي فقد حرصت مصر على تهدئة هذه التوتر في هذه المنطقة التي تحظى بأهمية استراتيجية بالغة واستمرت الاتصالات بين مصر وقادة هذه الدول للعمل على تطويق المواجهات التي تنمر الطاقات الأفريقية ونشير إلى رسائل الرئيس مبارك إلى رؤساء أوغندا وأثيوبيا لحثها على وقف دعصها لحركة التمرد في جنوب السودان ، وقد أبدت مصر ضرورة تسوية المنازعات في هذه المنطقة بالطرق السلمية وعلى أساس من احترام وسيادة ووحدة أراضي دول المنطقة .

وبذلت مصر جهودا مكثفة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة في القاهرة لجمع فصائل المعارضة الصومالية وممثلي الحكومة لتحقيق الوفاق الوطني في الصومال غير أن هذا المؤتمر لم ينعقد لتردى الأوضاع في الصومال وعدم اقتناع بعض فصائل المعارضة الصومالية بحيداء مصر خاصة في ضوء الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه لنظام سياد بري الذي لا يلقى قبولا لدى غالبية الشعب الصومالي .

و - مصر والتنسيق السياسي على المستوى الثنائي :

قامت الدبلوماسية المصرية بنشاط ملموس على مستوى التنسيق الثنائي مع الدول الأفريقية على مدار عام ١٩٩٠ وخير دليل على هذه الزيارات المكثفة على المستويين الرئاسي والوزاري إضافة إلى اجتماعات عدد كبير من الجانب المشتركة مع الدول الأفريقية في مجالات مختلفة للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وسوف نشير بشئ من التفصيل في هذا السياق إلى العلاقات المصرية - الاثيوبية للأهمية النسبية للتطورات الخاصة بها في عام ١٩٩٠ .

وقد شهدت العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا مزيدا من

التسويق السياسي ممثلا في الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات وإن لم تدخل من اختلاف وجهات النظر في بعض الأمور ولكن بصيغة عامة تم دفع العمل المصري - الأنثيوبي إلى الأمام مراحل متقدمة خلال عام ١٩٩٠ .

ففي أواخر يناير كلفت زيارة وزير الخارجية الأنثيوبي لمصر تدعيما للعلاقات الثنائية في كافة المجالات ، وقد نبعت أهميتها من تزامنها مع وجود أنباء تفيد بقيام أنثيوبيا بتكليف مجموعة من الخبراء الاسرائيليين بوضع دراسات جدوى لإقامة سدود ومشروعات مائية على منابع النيل مما يؤثر على حجم وكمية المياه التي تصل إلى مصر ، وجاءت زيارة وزير الخارجية الأنثيوبي لتؤكد عدم وجود علاقات أو مشروعات مشتركة بين أنثيوبيا وإسرائيل على حد قوله ، كما تناولت المباحثات قضية أمن البحر الأحمر وجهود الوساطة المصرية لدى جبهة تحرير اريتريا للتوقف عن مهاجمة الحكومة الأنثيوبية .

وأعلن السفير الأنثيوبي بالقاهرة ترحيب بلاده واستعدادها للمشاركة في المؤتمر السادس لدول « مجموعة الاندوجو » بأنيس أبابا مؤكدا أن بلاده توافق على عقد هذا المؤتمر الذي دعت إليه مصر للاتفاق حول كيفية استغلال مياه النيل الأزرق ، ويعد هذا تحولا هاما في موقف أنثيوبيا تجاه منظمة الاندوجو حيث كانت ترفض دائما حضور مثل هذه الاجتماعات ماعكس ما تعرض له أنثيوبيا من تحديات داخلية وبذات التحدى الذي تمثلته جبهة تحرير اريتريا ، ورغبتها أي أنثيوبيا في تحسين علاقاتها مع مصر والدول العربية للضغط على الجبهة لقبول التفاوض مع الحكومة . وفي شهر فبراير عقد المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو في انيس أبابا ويحسب انعقاد المؤتمر على أرض أنثيوبيا نجاح الدبلوماسية المصرية في جنب أنثيوبيا للتجمع الافريقي ومنذ هذا المؤتمر نقطة انطلاق لمرحلة من التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل يمكن أن تسمى « مرحلة التحقيق الفعلي للتعاون بين هذه الدول » .

كما شاركت مصر في ندوة « المياه في أفريقيا » التي عقدت بالقاهرة خلال شهر يونيه حيث صدر عنها إعلان القاهرة للمياه الذي أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل المياه في أفريقيا .

وكان لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس الأنثيوبي منسجنا هيل ماريام ، على هامش اجتماعات القمة الافريقية الشاملة والعشرين تنوجا للجهود الدبلوماسية التي بذلها الجانبان ، وأكد الرئيس مبارك حرص مصر التام على المحافظة على وحدة الأراضي الأنثيوبية واستتباب السلام في ربوعها في ضوء التيارات الانفصالية التي تواجه الحكومة الأنثيوبية .

وجاءت زيارة الرئيس الأنثيوبي لمصر في أواخر شهر أكتوبر وما صدر عنها من بيان يؤكد اتفاق الجانبان المصري والأنثيوبي على ضرورة تسوية المنازعات في المنطقة بالطرق السلمية على أساس احترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وأكدت هذه الزيارة حرص كل من البلدين على تطوير العلاقات إلى الأفضل .

وشهدت العلاقات المصرية بعض التوتر في أعقاب ما نشرته صحيفة « الجيزوراليم بوست » الاسرائيلية حول حديث الرئيس الأنثيوبي الذي ذكر فيه أن العرب عضو مشترك لأنثيوبيا ولإسرائيل ، وأن كلا من مصر والسودان تدرك أن امدادات المياه القادمة من أنثيوبيا هي الأساس الوحيد للتنمية هذه البلاد ومن ثم تريد أن تجعل أنثيوبيا ضعيفة وتقف في طريق تقدمها . وقد نفى السفير الأنثيوبي خلال لقائه بالرئيس مبارك ما جاء بالصحيفة وأكد أنه تعرض للتحريف المقصود ، ونفى أيضا أن تكون إسرائيل قد حلت محل الاتحاد السوفيتي كحليف لأنثيوبيا .

ونخلص من العرض السابق أن العلاقات المصرية الافريقية بوجه عام قد شهدت استمرار الحركة والنشاط من جانب الدبلوماسية المصرية التي تعتبر افريقيا أحد أهم ميادين العمل المصري وتولي أهمية قصوى للتفاعل مع بلدان القارة ومد جسور الثقة بين بلدانها وقيادة القارة على طريق التنمية بمفهومها الشامل بما يقبل افريقيا من عثرها ويؤدي في نهاية المطاف الى الارتفاع بالمستوى المادي والمضاري لشعوبها . ويرتبط بذلك افتتاح جامعة سنجور الدولية في الاسكندرية وهي التي قصد من انشائها خدمة قضية التنمية في القارة الافريقية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مختلف انحاء القارة وعدم إهدار هذه الطاقات واستثمارها فيما يرفع من شأن افريقيا ويعزز خطواتها التنموية .

٤ - مصر - العالم الثالث :

في الحديث عن السياسة المصرية إزاء العالم الثالث نبقى الإشارة إلى قضيتا أربعة رئيسية الأولى هي علاقة مصر بأسيا والثانية تتعلق بسياسة مصر تجاه العالم الاسلامي والثالث تتناول السياسة المصرية تجاه حركة عدم الانحياز والرابعة تتعلق بالسياسة المصرية تجاه أمريكا اللاتينية .

أ - مصر وأسيا :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا لمستوى معين من الاهتمام

الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، كما طالبت الدولتان في البيان المشترك الصادر عن الزيارة بمشاركة دول العالم الثلاث في صياغة البرنامج الدولي الجديد .

ب - مصر والعالم الإسلامي :

شهد عام ١٩٩٠ طفرة في علاقات مصر بالعالم الإسلامي متمثلة في منظمة المؤتمر الإسلامي وتجلي ذلك في استضافة مصر للدورة الثامنة عشرة لوزراء خارجية المنظمة خلال الفترة من ٣١ يوليو حتى ٥ أغسطس تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تستضيف فيها مصر هذه الدورة منذ تعليق عضوية مصر في المنظمة بعد إبرامها معاهدة السلام مع إسرائيل ، كما صانف انتقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الإسلامي ، ولعل أهم إنجازات الدورة كان هو إعلان القاهرة ، الذي صدر بشأن حقوق الإنسان المسلم تنويعا للمداولات الخاصة بإعداده داخل المنظمة طيلة ١٤ عاما . غير أن هذا المؤتمر تعرض لنكسة كبرى أثناء انعقاده من جراء قيام العراق بغزو الكويت مما أدى إلى التقليل من نجاح هذه الدورة .

كما شاركت مصر في اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي حيث رأس الدكتور بطرس غالي الاجتماع الذي عقد في نيويورك في مطلع شهر أكتوبر على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ج - مصر وحركة عدم الانحياز :

مثل التفاعل المصري مع حركة عدم الانحياز مجالا محدودا خلال عام ١٩٩٠ خاصة في ضوء انحصار أهمية الحركة بعد التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وانهيار المصير الشرقي ، وقد حاولت الدبلوماسية المصرية تنشيط الحركة وإعطائها دفعة من خلال التركيز على القضايا الاقتصادية التي تشغل العالم الثالث حتى تكون لها الأولوية على القضايا السياسية .

وفي هذا الصدد قامت مصر بجهود كبيرة تمثل أهمها في حضور مصر الاجتماع التنسيق لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بنيويورك في شهر أكتوبر حيث ألقى د . بطرس غالي كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكييف مبادئها مع مناخ الوداق الجديد ، كما دعا إلى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة في دفع حوار الجبابي بين الشمال والجنوب وتهيئة التعاون بين الجنوب والجنوب .

المصري بالعلاقات مع دول القارة الآسيوية وهو مستوى يمكن للجدل حول ما إذا كان يتناسب والأهمية المتزايدة لقوى آسيوية رئيسية في الشؤون الدولية . ويتضح ذلك من حجم التفاعلات والاتصالات والزيارات المتبادلة بين مصر ودول آسيا ، ففي شهر مايو قام الرئيس مبارك بزيارة للصين مما عكس اهتمام مصر بالصين لما لها من ثقل بشري وحضاري كبيرين .. وقد أظهرت زيارة مبارك للصين اتساع وعمق نطاق التعاون بين البلدين والذي شهد نموا مطردا منذ الخمسينات وحتى الآن وقد تبدي ذلك من خلال بروتوكولات التعاون الثنائي الذي غطى معظم المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والمكبرية والثقافية بالإضافة إلى التعاون في مجال التكنولوجيا خاصة وأن التكنولوجيا الصينية تلائم البيئة المصرية ، وقد تركزت المباحثات المصرية الصينية على العلاقات الثنائية خاصة التعاون وزيادة حجم التبادل التجاري وإبراز تأييد الصين للقضية الفلسطينية ومبادرة مبارك لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط . وأسفرت المباحثات المصرية - الصينية عن نتائج هامة أبرزها الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة بعد انخفاض في السنوات الأخيرة نتيجة للعمل بنظام التعامل بالعملة الحرة وذلك عن طريق منح تسهيلات للموردين في البلدين . وقد وافقت الصين على تخفيف أعباء الديون المصرية وتقديم عدة تسهيلات في السداد حيث وافقت على تأجيل سداد القرض الصيني لمصر إلى يناير عام ١٩٩٣ .

وفي أوائل أغسطس قام د . بطرس غالي بزيارة إلى ماليزيا لحضور اجتماعات لجنة ال ١٥ والتي عقدت اجتماعاتها في كوالالمبور والتي تهدف أساسا إلى دفع التعاون والحوار بين الجنوب والجنوب والتي تتكون من ١٥ دولة من دول العالم الثالث بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب بحيث يتم عرضه على كافة الدول النامية لاعتماده وإقراره وتنوّل هذه المجموعة مرجعية الموقف الاقتصادي العالمي واقتراح الاستراتيجية المناسبة لمعالجة التحديات القائمة والمتجددة .

وفي جولته الآسيوية قام الرئيس مبارك بزيارة إلى كوريا الشمالية وكانت هذه الزيارة انكسارا للعلاقات الوثيقة التي تربط مصر بكوريا الشمالية والتي تجلّت رموزها مؤخرا في إنشاء كوريا الشمالية لعدة مشروعات في مصر لعل أبرزها بانوراما حرب أكتوبر وتقديمها هدية لمصر .

وقد أسفرت زيارة مبارك عن عدة نتائج لعل أهمها موافقة كوريا الشمالية على تأجيل سداد الديون المصرية ونفا لشروط ميسرة مساهمة في تخفيف وحل المشكلة الاقتصادية في مصر خاصة وأن بعض الديون العسكرية قد حان موعد سدادها ، وتأييدها لمبادرة مبارك بجعل منطقة الشرق

المؤتمر الذي عقد على مستوى كبار المسؤولين في الفترة من ٢ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠ وشارك في هذا الاجتماع ممثلون من مصر وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغوسلافيا ومالطا .

وقد دارت المناقشات حول أهمية ترسيخ المبادئ الأساسية لمقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وقد أكدت الاجتماع على أهمية التعاون الاقتصادي بين دول البحر المتوسط في إطار مؤسسي جديد ، كما رحبت مصر بالبيان الصادر عن قمة دبلن لدول الجماعة فيما يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، ومن ناحية أخرى قام وفد للترويكات الأوروبية والذي يضم وزراء خارجية إيطاليا وإيرلندا وكسبوج بزيارة مصر في أغسطس وذلك في إطار جهود الجماعة الأوروبية لنفع الجهود السلمية في المنطقة . وفي نهاية العام شاركت مصر في الاجتماع الوزاري للحوار العربي - الأوروبي في باريس حيث أكدت على أهمية تنشيط الحوار بغض النظر عن التطورات الأخيرة التي ترتبت على غزو العراق للكويت .

وعلى الجانب الاقتصادي حظيت العلاقات الاقتصادية بأهمية محورية في العلاقات بين مصر ودول الجماعة الأوروبية ، فقد استقبلت القاهرة في منتصف مارس المفوض الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط في الجماعة الأوروبية حيث بحث مع المسؤولين في مصر سبل التعاون الاقتصادي والتجاري مع أوروبا ١٩٩٢ ، وقد وعد المفوض الأوروبي بدعم موقف مصر في اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووعده بتقديم مساعدات إضافية في إطار البرنامج الغذائي تصل إلى ٦٦ مليون دولار ، وفي شهر سبتمبر قامت وزيرة شؤون أوروبا ١٩٩٢ بالجماعة الأوروبية بزيارة مصر حيث بحثت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الجماعة الأوروبية .

وفي شهر ديسمبر قام وزير الخارجية المصري بزيارة بروكسل للمشاركة في اجتماعات الدورة السادسة لمجلس التعاون بين مصر والجماعة الأوروبية والتي شارك فيها وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى رئيس اللجنة الأوروبية ، وقد تصدرت العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية قائمة المباحثات وتم الاتفاق على تنفيذ البروتوكول المالي الثالث كما أكدت دول الجماعة على أهمية دعم الاقتصاد المصري .

وعلى صعيد العلاقات بين مصر ودول شرق أوروبا يلاحظ أن هذه العلاقات قد تراجعت خاصة على المستوى الاقتصادي حيث حدث توقف مؤقت في التبادل التجاري نتيجة للتطورات الجذرية التي تشهدها أوروبا الشرقية وقد

كما أجرت مصر اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتخضير للمؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في أكرأ وذلك من خلال إعادة رسم دورها حتى تتفق مع التغيرات التي طرأت في النظام الدولي .

د - مصر وأمريكا اللاتينية :

عملت الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانات دفع العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية حول مشكلة المديونية الخارجية التي تعاني منها جميع دول العالم الثالث ، فقد شهد عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التي قام بها بعض المسؤولين في أمريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلي للقاهرة في شهر مايو . والتي نتجت عنها زيارة وزير خارجية أوروغواي في شهر يونيو ثم زيارة وزير خارجية كولومبيا في شهر يوليو ثم زيارة وزير خارجية الأرجنتين في شهر سبتمبر وأخيراً زيارة رئيس البرلمان الأرجنتيني في شهر نوفمبر ، كما التقى د . بطرس غالي على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة دول ال ١٥ مع العديد من ممثلي رؤساء وحكومات عدد من دول أمريكا اللاتينية للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب .

هـ - مصر وأوروبا :

واصلت الدبلوماسية المصرية تحركها على الصعيد الأوروبي خاصة مع دول المجموعة الأوروبية وذلك من منطلقين أحدهما سياسي ويتضمن الدور الذي يمكن أن تلعبه دول الجماعة الأوروبية كعنصر موازن للدور الأمريكي وذلك من أجل دفع الجهود السلمية في الشرق الأوسط والمنطلق الثاني اقتصادي ويمثل أهمية قصوى بالنسبة لمصر ويتضمن الحصول على منح وقروض من جانب دول الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى الحاجة إلى ضغط دول النول على مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية لإيجاد مزيد من المرونة وتغهم الأوضاع الداخلية في مصر .

وبالنسبة للمنطلق السياسي فإن مصر أيدت الورقة التي تقدم بها المفوض العام لشئون منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط بالسوق المشتركة والتي تقدم رؤية شاملة للسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية ، وفي إطار هذه الرؤية التي تقوم على التعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط استجابت مصر لمبادرة كل من إسبانيا وإيطاليا الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط حيث استضافت القاهرة الاجتماع التمهيدي لهذا

(١) القضايا الاقتصادية :

أدت الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر إلى بروز القضايا الاقتصادية إلى مكان الصدارة في العلاقات المصرية الأمريكية خاصة مع العلم بأن مصر تحتل الدولة الثانية التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة بعد إسرائيل . وقد شهد عام ١٩٩٠ اتصالات مكثفة فيما يتعلق بقضية المدونية وخاصة الدينون العسكرية ، وإلغاء قرار الكونجرس بتجميد المعونات التقنية لمصر فضلا عن القضايا الأخرى مثل إقناع الولايات المتحدة بالضغط على صندوق النقد الدولي لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع مصر .. وضمان استمرار المساعدات الأمريكية إلى مصر عند مستواها الحالي وذلك بعد أن ظهر داخل الكونجرس لتخفيض حجم هذه المساعدات بالإضافة إلى محاولة تشجيع الاستثمارات الأمريكية في مصر .

وهي شهر يناير قام وفد مصري رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة ، وكانت القضايا الاقتصادية على رأس جدول أعمال الوفد ومباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين وقد طالب الوفد خلال ريارته بتثبيت حجم المساعدات الأمريكية بعد ظهور اتجاه لتخفيضها ، وإقناع الولايات المتحدة والادارة الأمريكية بالتدخل لإلغاء قرار الكونجرس لتجميد المعونات الأمريكية التقنية والتي يبلغ حجمها ١١٥ مليون دولار وذلك بعد عجز مصر عن سداد أقساط ديونها . فضلا عن إقناع الادارة الأمريكية بالضغط على صندوق النقد الدولي بتخفيض شروطه لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع مصر ، ولم تسفر هذه الزيارة عن نتائج ملموسة فقد رفضت الولايات المتحدة طلب مصر بإلغاء قرار الكونجرس بتجميد المساعدات التقنية . وفي نهاية شهر يناير تم التوقيع على اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٩٠ والتي بلغت قيمتها ١٥٢ مليون دولار تمديد خلال ٣٠ سنة بمائدة ٣ .

وفي شهر فبراير أجرت مصر اتصالات مكثفة من خلال السفير المصري بواشنطن عقب مطالبة أحد أعضاء الكونجرس بتخفيض ٥٠ % من المساعدات المقدمة لعدة دول من بينها مصر لتقديمها إلى دول أوروبا الشرقية ، وقد دارت اتصالات السفير المصري من أجل إقناع الولايات المتحدة باستحالة تطبيق هذا المبدأ على جميع الدول نظرا لاختلاف عدد السكان وحجم الدولة ونصيب الفرد من المساعدات في كل الدول .

وفي أوائل شهر يونيو قام رئيس هيئة التنمية الأمريكية بزيارة لمصر أعلن خلالها أن الادارة الأمريكية قررت الإفراج عن ١١٥ مليون دولار من المعونة التقنية المجمدة كما صرح بأن المعونة الذي يصل إلى ٢,٢ مليار دولار

عكفت الدبلوماسية المصرية طيلة عام ١٩٩٠ على بلورة توجهات سياسية واقتصادية جديدة بحيث تتلاءم مع التطورات التي تحدث بها .

ويمكن القول أن عام ١٩٩٠ شهد انخفاضا ملموسا في حجم التبادل التجاري بين مصر ودول شرق أوروبا التي طالبت بتعديل صيغة التبادل التجاري مع مصر بحيث تتم بالعملة الحرة بدلا من نظام الصفقات المتكافئة التي تعتمد على تبادل السلع ، ونتيجة لذلك انهار نظام الصفقات المتكافئة ولم تتمكن دول شرق أوروبا خاصة المجر وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا من تنفيذ التزاماتها حيث طلبت إجراء محادثات تجارية جديدة مع مصر وأن يكون البروتوكول التجاري الموقع بين مصر والاتحاد السوفيتي نوعا ما يحدى به في هذا الصدد .

ومن ثم يمكن القول أن مصر لا بد أن تعيد مراجعة مجمل سياساتها تجاه أوروبا الشرقية بما يعيد إلى هذه العلاقات سابق قوتها على أن تقوم على تبادل المصالح وتبدو أهمية هذه المسألة من حقيقة أن العلاقات الاقتصادية مع شرق أوروبا تمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية المصرية .

ومن هذا العرض يتضح لنا استمرار محدودية العائد من التفاعلات المصرية الأوروبية خاصة على الصعيد السياسي ، فقد استمر التحرك الأوروبي لحل أزمة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٩٠ لا يخرج عن إطار التصريحات والبيانات حول القضية الفلسطينية وضرورة حلها ولم تتطور إلى عمل ملموس في هذا الاتجاه .

٦ - مصر والقوتان العظميان :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا لخط السياسة الخارجية المصرية الذي يهدف إلى اخراج مزيد من التوتر من علاقة مصر بالقوتين العظميين وإن كان هذا المفهوم قد فقد بعدا رئيسيا من أبعاده بالتطورات التي طرأت على العلاقات الأمريكية - السوفيتية في الآونة الأخيرة .

أ . مصر والولايات المتحدة :

لم يشهد عام ١٩٩٠ ما يعكس صفو العلاقات المصرية الأمريكية على نحو يمس جوهر هذه العلاقات بل على العكس تشير الاتصالات المصرية الأمريكية المكثفة إلى وجود تنسيق عالي المستوى في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويمكن لنا تصنيف أهم القضايا التي دارت حولها العلاقات المصرية الأمريكية خلال عام ١٩٩٠ إلى قضايا اقتصادية وأخرى عسكرية .

سيظل كما هو دون تخفيض .

• مشكلة الديون العسكرية التي تطالب مصر بإلغائها منذ عام ١٩٨٣ .

• بحث طلبات مصر العسكرية التي تشمل صواريخ هوك ، والبلانويوت ومواعيد وصول الدفعة الجديدة من طائرات (ف - ١٦) وصفقة طائرات الهليكوبتر من طراز (الأباتشي) وبعض القطع البحرية الصغيرة .

• مطالبة مصر بعدم تطبيق قانون بروتوك ، الذي يقضى بوقف المساعدات في حالة التوقف عن سداد أوضاع الديون أسوة بما تم مع كولومبيا والاكواдор .

• استمرار الدعم العسكري لمصر كما هو بدون تخفيض .

• بحث الترتيبات الخاصة بالتصنيع المشترك للدبابة (إم إيه ١) والصناعات المعاونة وإنتاج أول عربة قتال رئيسية تسير على جنائزير .

وقد استعادت الإدارة الأمريكية لبعض المطالب دون غيرها ، وبقيت مشكلة الديون العسكرية دون حل ، وفي شهر سبتمبر حدث تطور بالغ الأهمية في الجانب العسكري من العلاقات المصرية - الأمريكية عقب إعلان المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس بوش قرر بعد مشاورات مع الكونجرس أن تعفى مصر إعفاء كاملاً لكل الديون العسكرية المستحقة وذلك للتخفيف من الأعباء المالية لمصر مع بقاء الديون غير العسكرية وذلك تقديراً للدور الاستراتيجي الفريد الذي تقوم به مصر كمعصر للتوازن والاستقرار في المنطقة . وقد كان ذلك مطلب رئيسي لمصر منذ عام ١٩٨٣ حيث أن الطغيات القديمة وطروفا هذا القرض كان تشتر إلى أن هذا الإعفاء كان متوقفاً من الإدارة الأمريكية خاصة مع تزامنه مع الظروف الدولية والاقتصادية التي أعقبت غزو العراق للكويت .

وهي سبتمبر أيضاً قام وفد مصري برئاسة السيد محمد عبد الحليم أبو غزالة بزيارة للولايات المتحدة ، واستطاع هذا الوفد تغيير التعديل الذي تقدم به بعض أعضاء الكونجرس في مشروع المعونة الخارجية والذي كان يقضى باستبعاد بعض الدول الصديقة غير الحليفة (ومنها مصر) من برنامج قفص الأسلحة الذي يتم الاستغناء عنها من أوروبا ، واستطاع الوفد الإقناع على تلقي مصر لهذه الأسلحة ، وفي أواخر شهر أكتوبر وافق الكونجرس على مشروع قرار إعفاء مصر من ديونها العسكرية مع إدخال تعديلات على النص الأصلي كما يلي :

- توقف مصر عن دفع أوضاع الديون من أكتوبر وحتى ٣/٣١ .
- الإلغاء الفوري لـ ٩٠٪ من أصل الديون وفوائدها .
- يوجه الرئيس الأمريكي الدعوة لعقد مؤتمر دولي في

وفي منتصف أغسطس تم التوقيع على خمس منح توفر بمقتضاها الولايات المتحدة مبلغ ٢٧٨ مليون دولار لتطوير مشروعات الصرف الصحي ونظم الري ، وفي نهاية الشهر نصه قدمت الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار كمساعدات غذائية لمصر .

وفي أوائل شهر سبتمبر وافقت الإدارة الأمريكية على الإفراج عن ١٦٣ مليون دولار كانت مجمدة من قبل كما قام وفد مصر برئاسة مساعد رئيس الجمهورية بإجراء مباحثات اقتصادية مع الإدارة الأمريكية وتم التوقيع خلال شهر أكتوبر على ٤ اتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على منحة قدرها ٧٦ مليون دولار .

(٢) القضايا العسكرية :

تركزت العلاقات المصرية الأمريكية في جانبها العسكري على استمرار التعاون العسكري في إطار المعونات العسكرية وتوريد الأسلحة إلى مصر ونضمت هذه العلاقات إلغاء الديون العسكرية الواجبة على مصر .

وفي شهر يناير قام وكيل وزارة الدفاع الأمريكي بزيارة لمصر التقى خلالها بوزير الدفاع المصري لبحث التعاون العسكري بين البلدين ، وفي الشهر نفسه قام رئيس أركان القوات البرية بالجيش الأمريكي بزيارة لمصر لبحث الترتيبات النهائية الخاصة بإنتاج أول دبابة معصر من طراز (M١A١) والتي سيدأ إنتاجها في يوليو ١٩٩٢ ، وفي نهاية ذات الشهر أعلنت الإدارة الأمريكية عن بيع صفقة صواريخ وأسلحة هجومية وطائرات هليكوبتر من طراز إناشي الهجومية وتبلغ قيمة الصفقة ٤٨٨ مليون دولار .

وفي شهر فبراير أعلنت الولايات المتحدة أن مصر ستحصل على ٧٠٠ دبابة من طراز (M60A) من الدبابات التي تحتفظ بها في أوروبا والتي تم الاتفاق على إلزائها وأن مصر لن تتحمل سوى تكاليف شحنها مقابل استغناء مصر عن عدد مماثل من دبابات سوفيتية قديمة وقد بدأت هذه الدبابات في الوصول إلى مصر من شهر أبريل .

وفي أوائل شهر مايو قام وفد من كلية الحرب الأمريكية بزيارة القاهرة لبحث مبادرة مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى دعم التعاون في مجال التدريب .

وفي شهر يوليو قام الفريق صفى الدين أبو شناف رئيس أركان الجيش المصري بزيارة للولايات المتحدة رأس وفد مصر في اجتماعات اللجنة المصرية - الأمريكية العسكرية المشتركة وتناولت المباحثات :

أسرع وقت لحث الدول الدانئة على اتخاذ قرار جماعى مماثل .
* يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بإلغاء المتبقى من الدينون (١٠ ٪) قبل نهاية شهر مارس .
وفى شهر ديسمبر أصدر الرئيس الأمريكى قرارا بإلغاء المبلغ المتبقى من الدينون وهو (١٠ ٪) .

ب - مصر والاتحاد السوفيتى :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا للتطور الإيجابى المطرد فى العلاقات المصرية - السوفيتية فى شتى مجالاتها وعلى كافة المستويات ، ولقد تم تنويع هذا التطور بالزيارة الهامة التى قام بها الرئيس مبارك لموسكو فى أول زيارة رئيس مصرى للاتحاد السوفيتى منذ ١٨ عاما بالإضافة إلى تزايد معدلات التبادل التجارى شكل مطرد كما تم تبادل الزيارات بين الحائنين دلالة على عمق الروابط بين البلدين .

فى شهر يناير وافق الاتحاد السوفيتى على منح قطاع الكهرباء والطاقة فرسا مسيرا قيمته ١٣٠ مليون جنيه لاستكمال مجمع محطة توليد الكهرباء بعيون موسى على أن يقوم الاتحاد السوفى بتدبير بقية التمويل من قروض أوروبية بصمان سوفيتى وهو نظام يعمل به الاتحاد السوفيتى لأول مرة .

وفى شهر فبراير بعث الرئيس مبارك برسالة إلى الرئيس جورباتشوف حول خطورة توطين اليهود السوفيت فى الأراضي المحتلة وضرورة قيام الاتحاد السوفيتى بنشر وإعداد برامج نوعية للمهاجرين لضم التوطنين فى الأراضي المحتلة والمخطط المحتملة والممكنة لوقف هذه الهجرة .

وفى زده على رسالة مبارك السابقة أشار جورباتشوف إلى رفض الاتحاد السوفيتى لتوطن اليهود السوفيت فى الأراضي المحتلة وأوضح أن موسكو تقوم بجهود فى الأمم المتحدة لإصدار قرار من مجلس الأمن يقضى بإنشاء جهاز دولى لمراقبة هذه العملية ومع إسرائيل من توطينهم فى الأراضي المحتلة .

وفى منتصف مايو قام الرئيس مبارك بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى فى أول قمة مصرية سوفيتية منذ ١٨ عاما وتركزت هذه المباحثات بين الزعيمين على ثلاث قضايا :
- هجرة اليهود السوفيت للأراضي المحتلة .
- مبادرة مبارك بإزالة أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .
- العلاقات الثنائية وسبل دعمها فى كافة المجالات .

وقد تمخضت زيارة مبارك للاتحاد السوفيتى عن نتائج هامة فى المجالين السياسى والاقتصادى على حد سواء .
فعلى الصعيد السياسى ، أعرب الاتحاد السوفيتى عن تأييده لمبادرة مبارك التى تقضى بإزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط والتعامل على أهمية إنشاء آلية تنبع الأمم المتحدة لوضع مبادرة مبارك موضع التنفيذ .

كما أسفرت الزيارة عن إدانة الاتحاد السوفيتى لعملية توطين اليهود السوفيت فى الأراضي المحتلة حيث أعلن الرئيس جورباتشوف أن دفع اليهود السوفيت إلى إسرائيل وتوطنهم فى الأراضي المحتلة يعتبر تلاحيا بمصائر الفلسطينيين وعملا غير أخلاقى واعتداء على حقوق الشعب الفلسطينى ، وذلك لأول مرة منذ بدء هجرة اليهود السوفيت .. كما تعهد الاتحاد السوفيتى بالعمل من خلال مجلس الأمن على إنشاء جهاز يقوم بمراقبة عملية الهجرة والتوطن . كما تعهد ببحث هذا الموضوع مع الولايات المتحدة والضغط على واشنطن حتى تفتح أبوابها أمام اليهود السوفيت للتوطن بها . كما أكد الإعلان المشترك الصادر عن القمة المصرية - السوفيتية عقب انتهاء الزيارة على أن هجرة اليهود للسوفيت يجب ألا تتم على حساب حقوق الشعب الفلسطينى .

أما على الجانب الاقتصادى .. فقد تم التوقيع على برنامج تعاون مع الاتحاد السوفيتى طويل الأجل يستمر حتى عام ٢٠٠٠ ينظم التعاون بين البلدين فى كافة المجالات خاصة الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية منها :

- إعادة تحديث مصنع الحديد والصلب وتوسيع مصنع حلوان لفحم الكوك والكيماويات .
- تحديث مصنع التبنين للحراريات وتجنيده .
- تحديث مصنع الألمنيوم .
- إنشاء مصنع الحديد والصلب على ساحل البحر الأحمر .
- بناء محطة عيون موسى للكهرباء .
- المساعدة فى مشروع أبو طرطور لاستخراج الفوسفات .

كما تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون التجارى متوسطة الأجل تقضى بزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين ليصل إلى مليار جنيه استرلينى عام ١٩٩٥ .

كما تم الاتفاق بين البلدين على إعادة حساب الديون على أسس جديدة هيبطت بقيمة الديون التى كانت تبلغ ٢ مليار و ٢٠٠ مليون روبل أى ٦٧٠ مليون جنيه مصرى بتم سدائها بعد ٦ سنوات وبأسقاط بقيمة ٣٤ مليون جنيه مصرى بدون فوائد وتكون فى شكل سلع مصرية غير تقليدية .

ثانيا : السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج

١ . المصالح المصرية وأزمة الخليج :

لنا في حاجة إلى التنكير بأن التحليل المنضم في هذا التقرير بصعة عامة ، ومنه هذا الجراء الخاص بالسياسة الخارجية ينمى إلى النهج الواقعى الذى لا يتوقف كثيرا عند المثاليات والمبادئ وإنما يصرف أساسا إلى الحقائق الملموسة على أرض الواقع ، وليس في هذا إنكارا لوجود تلك المثاليات والمبادئ أو تمقيرا من شأنها ، وإنما لأنها استخدمت دائما . بما في ذلك إبان أزمة الخليج - من جميع الأطراف وفي معظم الأحيان ببراعة متساوية ، فضلا عن أن التحقق منها بفرح عادة عن دائرة العلم ، ولهذا يكون من المفيد عادة من التحليل السياسى العلمى أن يصرف المرء مباشرة إلى التوافع الواقعية لسلوك القادات والسغب التى توجه حركة الدول في هذا الاتجاه أو ذاك ، وسوف يكون المواقف ، المبدئية ، إذا جاز التعبير مكانها في هذا التحليل على أية حال .

وقد هدنت أزمة الخليج بالتحديد السابق لها مصالح مصرية حيوية على كافة المستويات الاقليمية والعالمية والمحلية ، وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقى للكويت إلا أننا نفضل النظرة المتكاملة لما مثله الأزمة من تهديد للمصالح المصرية ، خاصة وأن الفترة السابقة على الغزو تجاوز الأسبوعين بقليل بينما دامت الفترة اللاحقة له والتى يخطيها هذا التقرير قرابة خمسة شهور .

وعلى المستوى الإقليمى لا شك بداية أن الأسلوب الذى فجر العراق به أزمة علاقته بكل من الكويت والامارات (الهجوم الدبلوماسى والاعلامى الحاد) قد هد في الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت توجد آمال في أنه يحقق انتجازات متتالية منذ قمة عمان في ١٩٨٧ ، ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية وواضحة ، فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة - أو على الأقل خالية من التوتر - مع كافة الدول

مثلت أزمة الخليج دون شك تحديا أساسيا للسياسة المصرية - كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة - على النحو الذى جعلها - أى أزمة الخليج - بؤرة حقيقية للسياسة المصرية في معظم النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، وتحديدا منذ النصف الثانى من شهر يوليو فى ذلك العالم .

وللاحظ أننا نستخدم في هذا التحليل مصطلح أزمة الخليج لوصف الأحداث التى بدأت بالهجوم العراقى الدبلوماسى على السياسة البنزولية لدولتي الكويت والامارات في مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ ، وما تلاها من تصعيد اعلامى لهذا الهجوم فى خطبات الرئيس العراقى صدام حسين فى اليوم التالى مباشرة ، بمافى ذلك التهديد ولو عبر المباشر للدولتين بإفدام العراق على . هل مؤثر . بعيد الأمور إلى نصاها إن أخفق في الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التى اتبعها حتى ذلك الحين ، ثم كافة التطورات التى انتهت بالغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكافة ما ترتب عليه من ردود أفعال حتى نهاية العام .

ومع تسليمنا بأن التطورات السابقة لا تدخل جميعها بالضرورة في نطاق المفهوم الدقيق لمصطلح « الأزمة الدولية » ، إلا أننا فضلنا استخدام التسمية التى شاعت على أية حال ، علاوة على أن الجدل حول مدى انطباق المفهوم على الأحداث الواقعية ، لا شك أنه أقل حدة بكثير فى الفترة التى يغطيها هذا التقرير ، والتى لا تتضمن نشوب الأعمال الحربية على نطاق واسع فى ١٧ يناير ١٩٩١ .

وسوف يغطى التحليل التالى للسياسة المصرية تجاه أزمة الخليج نطاقا أوسع ، تتعلق الأولى منها بالمصالح المصرية المتضمنة في الأزمة ، وثانيها بمحاولة التسوية السلمية للأزمة ، والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ، والرابعة بموقف الرأى العام والقوى السياسية .

أن يسمح بترك القيادة العراقية تقلت بفعاليتها ، ومن هنا كان تنبؤ الرئيس مبارك حاسما منذ اللحظة الأولى بأن عدم الانسحاب العراقي من الكويت ينذر بأخطار بالغة ، بل ممتدة لكافة الشعوب في الأمة العربية دون استثناء ، وهذه الأخطار لها أبعاد اقليمية ودولية لم تشهد لها مثيلا من قبل (بيان الرئيس في مؤتمر صحفي في ٩٠/٨) ، وحذر من ضربة بالغة الشدة للعراق ، وإن كانت المضاعفات لن تتوقف عند حدود بلد عربي معين ، وإن يكون بين العرب غالب ومطلوب فلكل مسيخر في مصالحه وهيئته وأمنه (كلمة مبارك في افتتاح قمة القاهرة في ٩٠/٨/١٠) ، واستمر بعد ذلك يحذر من الدمار والخراب والنماء وانهار كل شيء (حديث لصحيفة مايو في ٩٠/١١/١٢) ومن مصير تنزل فيه أفدح الأضرار بالشعوب العربية وأولها الشعب العراقي . (ندوة للرئيس العراقي بمناسبة العام الجديد في ٩٠/١٢/٢١) .

من هنا يمكن القول في إطار الموقف المصري الهامض ضد القزو العراقي للكويت ، أن مصر كانت لها مصلحة محددة في تسوية الأزمة سلميا طالما أنها تترك أن الحل العسكري للأزمة لن ينزل الضرر بالفدرات العراقية وحدها ، بل يمكن القول بأنه إذا كان تجاوز الفدرات العسكرية العراقية لسقف معين يمثل وضعنا غير موات للمصالح المصرية فإن تدميرها المتوقع أو على الأقل اصابها بضرر بالغ . وهو ما قطعت به القيادة المصرية بحق منذ البداية . في العمليات الحربية التي ستنشب بالتأكيد إذا لم تنسحب القوات العراقية من الكويت لا يمثل وضعنا مواتيا للمصالح المصرية من منظور استراتيجي شامل تدخل فيه اعتبارات القوة الاسرائيلية بالذات في الحصبان ، وهذا فضلا عن أن نشوب العمليات العسكرية كان يعني في إطار تطور السياسة المصرية أن احتمالات حدوث مواجهة عسكرية - مصرية ستصبح أمرا واقعا ، وهو وضع غير مرغوب فيه بالحسابات الرشيدة على الأقل بالنسبة لمستقبل العلاقات مع قوة عربية رئيسية كالعراق .

وأخيرا فإنه مع تبلور المواقف الاقليمية والدولية ظهر أن نظام الحكم في السودان يؤيد القيادة العراقية بشكل أو بآخر ، وتحدثت مصادر صحفية عن احتمال أن تكون هذه القيادة قد روتنه بأسلحة قادرة على تهديد أهداف حيوية في مصر ، وارتبط هذا بما تواتر عن مظاهرات وقعت في السودان تؤيد القيادة العراقية وتطالب بعقاب السياسة المصرية المعارضة لها وتهتف تحديدا لضرب البد العالي . ومع ذلك فقد مالت القيادة السياسية المصرية بوصوح إلى النقول من شأن هذه الأخطار وإن أعلنت موقفا حاسما إزاء احتمالات وقوعها . كذلك ذكرت مصادر رسمية مصرية أن هناك محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي في مصر من خلال تدبير

العربية . وكان استمرار التضامن العربي وتعزيزه مطلوبا لعدم إثارة مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضي منها الانتحار إلى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن أن ينتقص من إنجاز عودة للعلاقات المصرية - العربية ، أو يؤثر بالسلب على الجهود المصرية لتكوين موقف عربي موحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، أو يمس بالضرر كمية المساعدات المالية التي تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية ، وكذلك وجود مصالح العمالة المصرية في الأقطار العربية التي قدرت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عملية عودة الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة ، ومن ناحية أخرى لا شك أن استمرار وتعزيز مناخ التضامن كان بلاءم الدور العربي لمصر التي لا تعتبر في هذه المرحلة قوة تغيير ثوريا نقود معسكرا ضد آخر ، وإنما هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في إطار تضامني .

غير أن تهديد مناخ التضامن العربي ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي تهددت على المستوى الاقليمي فقد كان نجاح العراق في إدارته للأزمة التي فجورها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات إلى قبول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل بالانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعني - أي النجاح العراقي - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على كلانة مصر الاقليمية ، ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى ، وكذلك على علاقاتها بالقوى الاقليمية الأخرى حيث أن بروز العراق كقطب اقليمي ذي امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعني بداية التضاؤل ولو النسبي للتأثير المصري في فضايا المنطقة الرئيسية عامة وفضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح انفصالية على الأقل لا شك في حيريتها . وقد كان الرئيس مبارك واضحا في هذا الصدد في تبجيده عن تقديره لهذه المسألة عندما أشار إلى أن الهدف العراقي كان يتمثل في السيطرة على بترول المنطقة للسيطرة على الوطن العربي بالكامل ليصل في النهاية إلى السيطرة على مصر بكل شيء فيها وانتزاع الزعامة منها (كلمة في لقاء مع الفرقة الثالثة مشاة في ١٩٩٠/٩/٢٧) .

وهي ذلك فإن التحليل السابق يمكن اعتباره نظريا من منظور معين ، فقد كانت القيادة المصرية قاطعة في تقديراتها منذ بداية الأزمة إلى نشوب الحرب بأن حجم المصالح العالمية في الكويت خاصة والخليج عامة لا يمكن

عمليات تخريب تنفذها عناصر المخابرات العراقية بشكل أو بآخر .

٢ - محاولة التسوية السلمية للأزمة :

انطلاقاً من إدراك المصالح السالفة باندت القيادة المصرية جهود لاحتواء الأزمة ومحاولة تسويتها سلمياً ، دعت رئاسة الجمهورية في بيان لها صدر يوم ٢٠ يوليو إلى تعزيز التضامن العربي وحل أية خلافات فكتمة بالحوار الأخرى الهادئة باعتبار أن ذلك هو الميول الوحيد لمواجهة التحديات الدولية التي تهدد الأمة العربية ، ويلاحظ أن البيان لم يتضمن شبهة تحيز لأحد طرفي النزاع ، بل أنه لم يشر إلى أطرافه أو موضوعه تحديداً ، وفي اليوم التالي بدأ الاتصال المباشر بين مصر وأطراف الأزمة باتصال هاتفى بين الرئيسين مبارك وصدام حسين ، وفي ٢٢ يوليو استقبل الرئيس مبارك السيد طارق عزيز رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي ، ثم عقدت قمة مصرية - أردنية فى الاسكندرية فى ٢٣ يوليو . وفى فجر اليوم التالى توجه الرئيس مبارك إلى العراق والكويت والسعودية فى بداية مرحلة جديدة من الجهود المصرية .

وقد بدأ الرئيس مبارك بزيارة العراق ، وكان واضحاً أن الهدف الرئيسى بهذا الصدد كان هو الحصول على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم اللجوء إلى القوة ، وقد أعلن مبارك فيما بعد (فى مؤتمره الصحفى بتاريخ ٩٠/٨/٨) ، أنه سيجب حينئذ فى الحصول على التزام عراقي بعدم اللجوء إلى القوة ، وأن الرئيس العراقي ذكر له أنه قد اكتفى بما حدث (أى الأذى اللفظى وتحريك القوات) كما أضاف مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٩٠/١٢/١٥ أن الرئيس العراقي أكد له أن كل ما كان يهدف إليه هو حمل القيادة الكويتية على التجاوب مع موقف العراق . وقد أكد الرئيس مبارك نجاحه فى الحصول على هذا التعمد من الرئيس العراقي أكثر من مرة فى مواجهة ما قيل من أنه - أى الرئيس العراقي - قد التزم فقط بعدم اللجوء إلى القوة إلى حين عقد الاجتماع الثنائى مع الكويت .

وبعد ذلك - أى بعد الحصول على الالتزام العراقي بعدم اللجوء إلى القوة - ركزت القيادة المصرية على ضرورة عقد اجتماع عراقي - كويتي ، اتفق أولاً على أن تكون أول جلسة له فى بغداد على أن تعقد جلسته الثانية فى الكويت ، ثم طلبت القيادة المصرية أن تعقد الجلسة الأولى لدى طرف ثالث غير طرفي النزاع المباشرين ، ووافقت القيادة العراقية على ذلك ، واتفق على أن يكون مكان انعقاد هذه الجلسة فى مدينة جدة السعودية ، وكذلك على أن تعقد على مستوى ولى العهد الكويتى ونائب رئيس مجلس الثورة العراقى .

أما فى الكويت فكان واضحاً أن القيادة المصرية كانت تدفع فى اتجاه حدوث تحرك كويتي لحل المشكلة الحدودية وللتبؤير المالى لل عراق ، على أساس أن الموقف خطير ويحتاج تحركاً . وجدير بالذكر أن الرئيس مبارك أشار فى بيانه فى ٩٠/٨/٨ ، إشارة عابرة إلى أن الكويت كان يجب أن تتحرك فى مشكلة الحدود وإلى أنها اعترفت بسرقة البترول فى إحدى المرات ، ومن البديهي أن مبارك قد نجح فى الحصول على الموافقة الكويتية على عقد اجتماع جدة . ويذا أن الوساطة المصرية فى طريقها للنجاح ، خاصة وقد أعلن عن عقد الاجتماع فى ٣١ يوليو .

ومع ذلك من الواضح أن القيادة المصرية كانت قلقة حينئذ بشأن حقيقة الموقف العراقي من هذه الوساطة ، وقد أعلن الرئيس مبارك فيما بعد (بتاريخ ٩٠/٨/٨) أنه لم يسفر لصنور تصريح لوزير خارجية العراق أنزع من راديو بغداد حول زيارة الرئيس مبارك لبغداد جاء فيه أنها تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ولم تنطرق إلى النزاع العراقي - الكويتى ، وحول الاجتماع المزمع عقده فى جدة بأنه سيكون برونوكوليا ، وفى هذا الاطار أوفد الرئيس مبارك الدكتور أسامة الباز مدير مكتبه للشئون السياسية إلى بغداد (يوم ٧/٢٦) ، إلا أنه لم يحصل وفقاً للرئيس على رد مقنع .

وفى ٣١ يوليو ، عقد اجتماع جدة بين ولى العهد الكويتى ونائب رئيس مجلس الثورة العراقي ، وانهارت المحادثات بين الطرفين بعد ساعات قليلة من بدئها ، وفى فجر الثانى من أغسطس وقع الغزو العراقي للكويت .

وفى محاولة لتحليل أسباب إخفاق الوساطة المصرية فى منع استخدام القوة المسلحة يمكن أن نورد الملاحظات التالية :

إن القيادة المصرية كمعظم - إن لم يكن كل - القوادى المعنية غيرها قد اخفقت فى التنبؤ باستخدام العراق للقوة المسلحة ضد الكويت ، وربما لو كانت قد نجحت فى ذلك لأمكنها القيام بعمل دبلوماسى وإعلامى واسع النطاق لإجباط هذا الاستخدام ، وإن لم تكن تنتج مثل هذا العمل مؤكدة فى إطار ما يرجح بخصوص سبق الاصرار العراقي على استخدام القوة . والواقع أن الاخفاق فى التنبؤ لم يكن مرده غيبة المعلومات عن الحشود العراقية على حدود الكويت وإنما تفسير هذه المعلومات بما يصل إلى التوايح الحقيقية للقيادة العراقية ، وقد كان التنبؤ بالغزو العراقي للكويت صعباً للغاية فى ضوء انعدام وجود سابقة مماثلة فى العلاقات العربية - العربية المعاصرة ، كذلك على ضوء تأكيد القيادة العراقية لتنبؤها فى عدم استخدام القوة المسلحة ، ومن الواضح أن هذه القيادة قد استخدمت أسلوب الخديعة

الشئون الداخلية لقطر عربي من جانب قطر عربي آخر -
الوحدة بين الأقطار العربية وسبل تحقيقها -
الاجتماعية بين أقطار التترة وأقطار القطر -
العسكري الأجنبي في الوطن العربي .

وفيما يتعلق باستخدام القوة في العلاقات العربية - العربية
كان موقف السياسة المصرية ، أن مبدأ اللجوء إلى القوة
داخل الأسرة العربية الواحدة هو مبدأ مرفوض بالنظر إلى
الخطورة التي يمثلها للنظام العربي كله ، فهو ينهي تمام
مفهوم التضامن العربي ويضرب في مقتل فكرة وحدة
المصلحة والمصير ، ويدفع العربي مرضا إلى التفكير في
أخيه العربي على أساس أنه قد يشكل خطرا عليه وعلى أمنه
ومصلحته ، وتلك هواجس كفيفة بنفس الأساس الذي يقوم
عليه كيان الأمة الواحدة ، وقد استشهد الرئيس مبارك في
هذا الصدد بموقف الرئيس صدام حسين من ذات القضية قبل
غزوه للكويت ، وبالذات في الإعلان القومي الذي أصدره
في ٤ فبراير ١٩٩٠ .

ومن البدهي أن يؤدي رفض مبدأ استخدام القوة في
العلاقات العربية - العربية إلى رفض النتائج المترتبة عليه ،
وأهمها الاستيلاء على الأرض بالقوة ، الذي رأى فيه
الرئيس مبارك بالاضافة إلى ذلك ، اضطراا بقضايا العرب
الرئيسية وإضعافا للجهود التي يبذلونها في المحافل
الدولية .

أما بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية لقطر عربي
من جانب قطر عربي آخر ، والذي أثير بمناسبة التبرير
العراقي للغزو بأنه جاء في أعقاب ثورة شعبية طلبت مساندة
عراقية ، ثم بمناسبة الاصرار العراقي بعد ذلك على
ضرورة إنهاء حكم آل الصباح ، فقد كان الموقف الذي
تأثرت عليه السياسة المصرية دائما ، أن هذا التدخل
مرفوض لأنه يعكس أسلوب تعامل القوى الكبرى مع الدول
الصغيرة ، والذي كان يعصف بسانتها ويؤدي إلى الهيمنة
على شئونها ، ولأنه يتناقض وميثاق الأمم المتحدة الذي أبرز
أهمية الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (كلمة
الرئيس مبارك في افتتاح القمة العربية في القاهرة في
٩٠/٨/١٠) .

وجدير بالذكر أن السياسة المصرية قد تأثرت على ذات
الموقف ولم تقع في تناقض بخصوصه ، فقد بادرت به عندما
كان المطروح هو التدخل العراقي في الشؤون الكويتية ،
وحافظت عليه عندما طرحت قضية الخلاص من النظام
العراقي أو حتى من الرئيس العراقي نفسه في سياق عربي
بل وعربي في بعض الأحيان ، وقد كان موقف الرئيس
مبارك دائما أن المبدأ لا يتجزأ وأن مصر قد وقعت ضد
العراق لتدخله في الشؤون الداخلية للكويت ، ولا يعقل أن

الدبلوماسية بهراة/لصرف النظر عن نيتها في استخدام القوة
المسلحة ، وقد يقال أن التشدد الكويتي ، الذي لا تعلم عنه
شيئا محددا في اجتماع جدة هو ما استفز القيادة العراقية
لاستخدام القوة وليس هذا صحيحا بطبيعة الحال ليس لأثنا

نففي أو نؤكد تشدد الكويت لأن من يرغب في التسوية
السياسية لا يتورط في عملية غزو شامل بعد ساعات قليلة من
اخفاق اجتماع دون رجوع إلى أية جهة عربية قطرية أو
قومية ، رسمية أو أشعوية في هذا الخصوص ، وهكذا فحتى
لو كانت رواية الرئيس صدام حسين صحيحة بأنه لم يعد
الرئيس مبارك إلا بعدم استخدام القوة حتى عقد اجتماع
جدة ، فإن هذا لا يعفيه من مسؤولية أنه اندفع اندفاعا غير
مبرر لاستخدام القوة بعد فترة وجيزة للغاية من انهيار
الاجتماع .

وفي إطار ما يبدو راجعا وفقا لهذا التسلسل من سبق
إصرار من قبل القيادة العراقية على استخدام القوة المسلحة ،
فلن أية أسباب أخرى لاختراق الوساطة المصرية تبدو ثانوية
لغااية مثل شكل اجتماع جدة الذي تحدد كاجتماع تنائي لم
يحضره طرف ثالث على الرغم من أنه قد عقد على أرض
طرف ثالث ، بمعنى أنه لو كانت هناك مشاركة عربية ما
قطرية أو قومية لكانت هناك فرصة أفضل في احتمال وقف
التدهور أو تحديد المسؤوليات ، وفي الحقيقة أن مسؤولية
تحديد شكل اجتماع جدة على هذا النحو نحتاج مريدا من
البحث في المستقبل ، غير أننا نعود إلى التأكيد أن مثل هذه
الأسباب تبدو ثانوية للغاية وربما متصلة بالسبب الأصلي
وهو إصرار القيادة العراقية على استخدام القوة في الأزمة
التي فجرتها مع الكويت .

٣ - السياسة المصرية بعد الغزو :

أثار الغزو العراقي للكويت وتداعياته عددا من القضايا
الهامة والصورية في الساحة العربية كان يتعين على
السياسة المصرية أن تتخذ موقفا إزاءها ، كذلك كان من
البدهي بعد تحديد المواقف ، أن تكون هناك حركة عملية
لمحاولة وضع مضمون السياسة موضع التنفيذ ، وأخيرا ،
فقد ارتبط بالأزمة عدد من التداعيات التي لا تنصرف
مباشرة إلى الغزو العراقي للكويت ولكن إلى انعكاساته على
المصالح المصرية . وسوف تتضمن كافة هذه النقاط تحت
عناوين : مضمون السياسة ، و تنفيذ السياسة .

أ - مضمون السياسة :

أثارت الأزمة والغزو العراقي للكويت كما سبقت الإشارة
عددا من القضايا المبدئية على نحو متشابك ومتعدد بدرجة
غير مسبوقة في النظام العربي ، يمكن القول بأن أهمها :
استخدام القوة في العلاقات العربية - العربية . التدخل في

زيد نفس الشيء، بالنسبة للعراق، وأن نظم الحكم في العراق هو شأن الشعب العراقي وحده، أما عن تصفية الرؤساء فقد أعلن أنه يمارسها في حد ذاتها، فضلا عن أنها لا تحل أية مشكلة (حديثه لصحيفة لوفينجلور الفرنسية في ٩٠/١٠/٩).

وقد أثارت قضية الوحدة العربية وسبل تحقيقها على أساس تصوير غزو العراق للكويت ثم ضمها لها، على أنه تحقيق للوحدة العربية. وكان موقف السياسة المصرية بهذا الصدد أنه إذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غالبا علينا جميعا، فلنا لابد أن نضع له إطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدرج الذي يأخذ الأمر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخي لدى كافة الأطراف، فلم يعد من الجائز أن تتحقق الوحدة بقوة السلاح كما كان يحدث في الأزمان الغابرة، كما أنه ليس من الجائز أن تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية أو جغرافية أو اقتصادية معينة أو تحت ضغط وإكراه (كلمة مبارك في افتتاح القمة العربية في القاهرة في ٩٠/٨/٩).

وقد رفضت السياسة المصرية بالذات مبدأ الحق التاريخي الذي استشهدت به السياسة العراقية كأساس لضم الكويت، وأشار الرئيس مبارك إلى أن الحقوق التاريخية ليست قاصرة على العراق، وأن مصر لها حقوق تاريخية في أماكن كثيرة، ولكنها لم تفكر يوما في انتهاج الأسلوب غير المتحضر، وأن مبدأ الحقوق التاريخية سوف يؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية بالكامل لو تم أعماله، ونوه الرئيس مبارك في هذا الصدد بمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاقها الذي يحترم الحدود السياسية القائمة بغض النظر عن عدالتها (تصريحات في مؤتمر صحفي في ٩٠/٨/٢٨ وكلمة في لقاء مع تشكيل قتالي مصري في ٩٠/٩/١٧).

وفيما يتعلق بقضية توزيع الثروة العربية، أقرت السياسة المصرية بوجود تفاوت بين الأقطار العربية في الثروة، لكنها اعترضت على الأسلوب الذي طرحته القيادة العراقية للتعامل مع هذه الحالة، فهذا التعامل لا ينبغي أن يتم بإثارة الأحقاد والخصائض بين الغنى والفقر، أو باستخدام القوة التي لا تؤسس حقوقا، وإنما بالحوار الذي يمكن من خلاله التوصل إلى أفضل صيغة لاستغلال الموارد الموجودة لدى الدول النفطية (خطاب في ٩٠/١٠/٤)، ونمى الرئيس مبارك على القيادة العراقية أنها لم تثر القضية في الفترة من ٧٢ - ١٩٨٠ عندما كان سعر النفط في أوج، وكان الانتاج العراقي يساوي الانتاج السعودي وأكثر من ضغط الانتاج الكويتي. ولم يساعد أحد مصر في الوقت الذي كانت تعيد فيه وحدها بناء البنية الأساسية التي خربتها الحروب المتكررة دفاعا عن الحق العربي (كلمته في تشكيل قتالي مصري في ٩٠/٩/١٧).

وأخيرا تبنت السياسة المصرية موقفا من قضية التدخل العسكري الأجنبي في الخليج يقوم على أساس الاعتراف الضمني بأن هذا التدخل غير مرغوب فيه، أو على الأقل يمثل مضمنا غير مريح، وأنه إنما أتى ليحقق مصالحه، وقد جاء في كلمة الرئيس مبارك في افتتاحه القمة العربية بالقاهرة في ٩٠/٨/٩، أن الخيار أسامنا واضح بين عمل عربي يصون المصالح العليا للأمة العربية، ويحفظ لنا العراق والكويت معا على أساس المبادئ التي ارضيناها فيصلا بين المباح والمحرم، وبين الحق والباطل، وبين تدخل خارجي لا قول لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه، ولا يمكن أن يكون المحرك إليه هو الحفاظ على كيان العرب وحقوقهم، بل أنه سوف يستترشد بالضرورة بأهداف القوى التي تضطلع به وتسانده.

غير أن السياسة المصرية نفهت من ناحية أخرى الدوافع التي حدثت بكل من السعودية والكويت لطلب هذا التدخل الأجنبي على أساس الاحتلال العراقي للكويت من جانب، والتهديد العراقي للسعودية من جانب آخر، باعتبار أن كل دولة ذات سيادة من واجبها أن تدافع عن أمنها وأراضيها وشعبها، ومن حقها أن تطلب أية قوات للدفاع عنها، خاصة وأنه لم يكن في مقدور أية دولة عربية بما في ذلك مصر أن ترسل من القوات ما يكفي لمواجهة الموقف الذي أوجده الاحتلال العراقي للكويت (تصريحات الرئيس مبارك لمجلة نايم في ٩٤/٩/٩ وخطابه في ٩٠/١٠/٤).

وكان الحل الذي نالت به السياسة المصرية دائما لموضوع التدخل الأجنبي العسكري في منطقة الخليج هو الانسحاب العراقي من الكويت، وقد صرح الرئيس مبارك بأنه سوف يكون أول رئيس دولة عربي يدعو لانسحاب كل القوات الأجنبية في حالة موافقة الرئيس صدام حسين على الانسحاب من الكويت، كما أقر (أي الرئيس مبارك) بسلامة صيغة الانسحاب العفوان ولكن نوه إلى عدم قابليتها بسبب إصرار القيادة العراقية على عدم الانسحاب من الكويت (تصريحاته في مجلة نايم في ٩٠/٩/٤).

ب - تنفيذ السياسة :

خلق الغزو العراقي للكويت موقفا واقفيا وخطيرا يحتم على أية دولة يمس هذا الموقف مصالحها الحيوية أن تتحرك، وقد تحركت السياسة المصرية على السعدين الدبلوماسي والعسكري في محاولة لوضع التصورات المصرية عن تسوية وحل الموقف الذي ترتب على غزو الكويت موضع التطبيق وإن كان الاصرار العراقي على عدم الانسحاب قد جعل الخيار العسكري يبرز بالتدرج، رغم أن السياسة المصرية لم تكن تفضله، ونعرض فيما يلي لكل من التحرك المصري الدبلوماسي والعسكري على نحو

مترابط حيث أنه غنى عن الذكر أن التحريكين كانا مرتبطين في الواقع العملي، وذلك مع تركيز أكبر على التحرك الدبلوماسي بطبيعة الحال، حيث أن التحرك العسكري متضمن في موقع آخر من هذا التقرير.

مباشرة حيث تصانف وجود اجتماع في القاهرة في ذات وقت الغزو لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي ضم بطبيعة الحال كافة وزراء خارجية الدول العربية (خطاب مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى في ٩١/١/٧٤).

العربية بعقد مؤتمر قمة طارىء « لمناقشة العنوان والبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم وقبول من الطرفين المعنيين بمنتهى تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويمرشد بالنظام انفاؤني العربي القائم » ، وتشمل هذه الفقرة مع الفقرة الخامسة برفض المجلس لأي تدخل أجنبي في الشؤون العربية عنصرا للتوازن والاعتدال في البين الذي يحض بوضوح على التوصل إلى حل في الإطار العربي .

وقد واصلت القيادة المصرية جهدها بعد ذلك في محاولة التوصل إلى حل دبلوماسي ، فاستدعى الرئيس مبارك سفير العراق في ٦ أغسطس وطلب منه تحذير الرئيس صدام حسين من موقفه ومن وقوف المجتمع الدولي كله ضده ، وكذلك إبلاغه أن مصر على استعداد لفعل أي شيء لإقناذ ماء وجه العراق إذا قبل مبدأ الانسحاب ، وسافر السفير بهذه الرسالة وعاد في اليوم التالي مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي الذي التقى مع الرئيس مبارك وسمع منه نفس الموقف السابق ، فكان رده هو أن الموقف المصري قد « نبج » العراق ، وأن قرار ضم الكويت لا رجعة فيه لأن الكويت جزء من التراب الوطني العراقي (خطاب الرئيس في ٩١/٧/٢٤) ، وفي أعقاب ذلك تحركت الدبلوماسية المصرية خطوة جديدة بالدعوة إلى عقد قمة عربية عاجلة في القاهرة ، وهي الخطوات التي مهدت لمشاركة مصر العسكرية في الصراع الدائر .

وفي يوم الثامن من أغسطس ألقى الرئيس مبارك بيانا في مؤتمر صحفي عالمي لخص فيه الموقف المصري وفقا لأخر التطورات وختمه بالدعوة لقمة عربية ، وفيما يتعلق بالموقف المصري علق الرئيس مبارك على بعض الآراء العربية التي كانت قد استكرت سماح مصر بمرور قطع حربية في قناة السويس على أساس أنها متجهة لعمل عسكري ضد العراق بأن مصر لا تملك أن تمنع مرور هذه القطع بموجب اتفاقية القسطنطينية ، إلا إذا كانت تنتمي لدولة في حالة حرب مع مصر ، وعلى المستوى السياسي ، قبل القيادة العراقية لم تنتشر مصر في شيء فلا يحق لها أن تورطها ، وفيما يتعلق بحل الأزمة حذر من أن فشل المظلة العربية يعطى شرعية للمظلة الأجنبية ، ومن أن مجلس الأمن ماض في طريقه إلى الحصار العسكري للعراق ثم استخدام القوة العسكرية إذا أخفق الحصار الاقتصادي ، وأن العرب سينتظرون حتى تحدث المصيبة وتخرج الأمور من أيديهم ، وألمح إلى أنه طلب من الرئيس الأمريكي إعطاء فرصة للحل العربي قبل فرض العقوبات ، إلا أن الرئيس الأمريكي أجاب بأن فرض العقوبات لا يمنع وجود هذه الفرصة ، وأخيرا ، أكد الرئيس الموقف المصري السابق الإشارة إليه بأن مصر لن ترفض الاشتراك في قوات عربية ضمن أليات نسوية الأزمة وإن كانت لن تشترك مع قوات

أجنبية ، وكرر مناشدة الرئيس العراقي أن يسحب قواته من الكويت مع قبول قوات عربية مشتركة على الجانبين والعمل على حل المشكلات القائمة بينهما ، وأخيرا ، وجه الرئيس نداء بعقد قمة عربية عاجلة تعقد في خلال ٢٤ ساعة أو حتى عدة ساعات نظرا لخطورة الموقف . وفي حينه اعتبر القبول القوي من قبل جميع الدول العربية عدا تونس حضور القمة انتصارا للدبلوماسية المصرية ، غير أن نتائج عمل المؤتمر قد أصبح فيما بعد محلا لخلاف شديد .

وقد حاولت القيادة المصرية أن تؤمن نجاح المؤتمر بضمان حضور العراق حيث أن تغيبه يعني أصلا صعوبة إن لم يكن استحالة تنفيذ أية قرارات يتخذها المؤتمر ، وقد أعلن الرئيس مبارك فيما بعد (في خطبه أمام مجلسي الشعب والشورى بتاريخ ٩٠/١٢/١٥) أنه أرسل رسالة شغوية للقيادة العراقية قبل انعقاد المؤتمر مباشرة يطلب فيها مشاركة العراق بوفد وموقف مرن يتيح وضع حد للمساءة ، وقد استجابت القيادة العراقية للشق الأول من الطلب المصري بينما اتضح من لقاء الرئيس مبارك برئيس الوفد العراقي (السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي) عدم استعداد القيادة العراقية للتزحزح عن الموقف الخاص برفض الانسحاب من الكويت واعتبارها عراقية (تصريحات مبارك في ٩٠/٨/٢٨) .

ومن ناحية أخرى لوحظ أن كلمة مبارك في القمة كانت محايدة أو موضوعية قدر المستطاع كما يتضح من عدم استخدامه لأية ألفاظ إدانة أو شيء من هذا القبيل للعراق ، بل والحديث على نحو إيجابي عنه ، فقد وصف الوضع في كلمة بأنه « تطورات خطيرة » و « أزمة » و « قضية هامة وعاجلة تستلزم اذهاب شعوبنا في الوطن العربي ، وتسبب كثيرا من القلق لمعظم شعوب العالم » و « خطبا جلا » ، وقع على نحو يخالف توقعات الجماهير العربية ، وأكد أن المؤتمر لم يقصد به ولن يكون ساحة لإجراح القطر العراقي الشقيق وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره واعتباره ، « فضع جميعا نغزنا بالعراق وشبهه ، ونعزز بدوره كرافد من روافد القدرة العربية عبر تاريخ أمنا الطويلة .. حريصون على العراق بكل ما يملئه : الشعب ، الحضارة ، القدرة ، الدور ، وليس منا من يقبل التفریط في أي عنصر من هذه العناصر الأصلية في البنيان العربي » ، بل أنه جعل الحرص على العراق هو السبب الذي دفع الجميع للتصاق من أجل احتواء الأزمة ، وأن جعل للكويت مكانة لا تختلف عن مكانة العراق ، « فيدون المساواة بين الأقطار العربية لا يستقيم مفهوم الأمة » . وقد سبقت الإشارة إلى أن الرئيس مبارك في كلمته قد أكد على وضوح الخيار بين عمل عربي يصون المصالح العليا للأمة والعرب وبين تدخل خارجي لا سيطرة للعرب عليه ، بل أنه سوف

يستمرشذ بالضرورة بأهداف القوى التي تضطلع به وتسانده .

ووفقا للرواية الرسمية المصرية ، فإن البلدين الرئيسيين أمام المؤتمر كانا من ناحية ، مشروع القرار الذي انتهى المؤتمر إلى إقراره بالأطلبية ، ومن ناحية أخرى فكرة إرسال وفد للقيادة العراقية لطلها بتجاوب مع مطلب الانسحاب ، وقد فكر الرئيس مبارك أن الملك حسين قد طلب منه أن ينصل قورا بالرئيس صدام حسين بحيث يمكن إرسال الوفد إذا كان سيدي مرونة ، وأن حسين قد رد بأن هذا غير ممكن على مسمع من الآخرين « كما ذكر - أي الرئيس مبارك - أن أحدا من الرؤساء لم يقبل الذهاب إلى بغداد ، كما اقترح أيضا أن تعقد القمة اجتماعا يقتصر على الرؤساء غير أن الرئيس مبارك رأى في هذا الاقتراح محاولة للتأجيل ، وقم بعدها - حيث كان يرأس المؤتمر - مشروع القرار للتصويت الذي أشارت نتيجته إلى موافقة اثنتي عشرة دولة بينما تحفظت ثلاث دول واعتزضت ثلاث وامتنعت اثنتان عن التصويت .

وقد تار جدل كبير حول ملاسات ومضمون هذا القرار الذي أعطى شرعية من جانب لتدخل قوات أجنبية في الأزمة حيث نص على تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى أعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ولل المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٩/٨/٦٠ ، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة للشرعية لها . وقد عرّضت الدبلوماسية المصرية عدم النص في القرار على مبدأ الانسحاب المتزامن ، بمعنى النص على انسحاب كل من القوات العراقية والأجنبية بأنه لم يكن ممكنا - على الرغم من الموافقة على المبدأ ذاته - بسبب الإصرار العراقي على عدم الانسحاب .

ومن ناحية أخرى كان قرار القمة العربية هو السند القانوني للقيادة المصرية في التطور الذي ألم بأسلوب تنفيذ سياستها المعلنة تجاه الفزو العراقي للكويت ، ويمثل هذا التطور في عدم الاكتفاء بجهود التسوية السلمية وإنما إرسال قوات مسلحة إلى كل من السعودية والإمارات في إطار القرار الذي تضمن في فقرته السالسة الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لسانده قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي .

وقد أرسلت مصر إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قوات مسلحة على النحو الذي

يورد تفصيلا في أجزاء أخرى من هذا التقرير ، غير أن ما يسنينا هنا أن مهمة القوات التي أرسلت للمعونة بالذات قد تجاوزت منطوق قرار القمة العربية من الدفاع عن السعودية إلى المشاركة فيها بعد في تحرير الكويت ، ويلاحظ أن الرئيس مبارك كان قد أعلن أن القوات المصرية لا شأن لها بدخول العراق ، ولا حتى كقوات سلام (وهو مبدأ عرّضت القوات المصرية في إطاره دائما) أما دخول الكويت « كقوات سلام » فلا يوجد مانع بحول دونه مطلقا (حديثه لصحيفة مايو في ٩/١١/٩٠) ، كما يلاحظ أن القيادة المصرية أعلنت في مرحلة معينة أن التنسيق سيكون مع القوات السعودية (حديث الرئيس مبارك لصحيفة نيويورك تايمز في ٩/١١/٨٠) ، غير أنه أعلن أن التنسيق سيكون مع كل القوات هناك (لجابة للرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الأمريكي بوش في ٩/١١/٩٠) .

ومع ذلك لم يؤد إرسال القوات المصرية إلى الخليج إلى استبعاد الدبلوماسية المصرية لخيار التسوية السلمية ، وقد تبلور الموقف المصري آنذاك في تفضيل الحزم في تنفيذ الحصار الاقتصادي للعراق لتجنب الخيار العسكري (تصريحات الرئيس مبارك لصحيفيين في ٩/١٠/٩١) والإلحاح على إعطاء الحصار الاقتصادي فرصة لمدة شهرين أو ثلاثة لتحديد إذا ما كانت العقوبات الاقتصادية ستجبر القيادة العراقية على الانسحاب ، ومع ذلك كان الرئيس مبارك واضحا في أن الخيار العسكري سيصبح حتميا إذا لم تستجب القوات العراقية ، بل قد طلب في إحدى المرات بصندور قرار من مجلس الأمن يبيح استخدام القوة لإنهاء احتلال العراق للكويت على أساس أن هذا قد ينيه القيادة العراقية للخطر (حديثه لصحيفة نيويورك تايمز في ٩/١١/٨٠) .

وبالنسبة لمضمون الموقف المصري ظل على ما هو عليه من ضرورة انسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الكويتية السليمة على الفزو ، وفي هذا الإطار تحفظت الدبلوماسية المصرية على ما ورد بالمبادرات الفرنسية بخصوص تمثيل الشعب الكويتي عن رأيه ديمقراطيا ، حيث أن هذا يتناقض مع عودة حكومته الشرعية ، وكذلك رفضت - أي الدبلوماسية المصرية - فكرة تنازل أمير الكويت عن الحكم لتسهيل الحل السياسي ، لأن هذا يعتبر إقرارا بمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية (حديث الرئيس مبارك لصحيفة لوفيجارو الفرنسية في ٩/١٠/٩٠) ، وأكدت على أن الانسحاب العراقي يجب أن يتم دون قيد أو شرط ، وكان ذلك تعليقا على تصريح حديث للأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي بأنه يضى إمكانية حصول العراق على تنازلات إقليمية من الكويت

مقابل الانسحاب ، وأشار الرئيس مبارك إلى أن الحق للوحد
للقوات المنسحبة هو عدم التعرض لها أثناء الانسحاب
(حديث لصحيفة مايو في ٩٠/١١/١٢) .

وفي هذا الإطار أيضا يمكن الإشارة إلى رفض
الدبلوماسية المصرية للربط الاجرائي بين الانسحاب العراقي
من الكويت و انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي
العربية المحتلة الذي كان يفترض وفقا لمبادرة ١٢ أغسطس
العراقية أن يسبق الانسحاب العراقي من الكويت إن تم ،
وكان الموقف المصري يتلخص في أن احتلال الكويت
مشكلة عربية - عربية ، بينما يمثل الاحتلال الاسرائيلي
للأراضي العربية مشكلة عربية - اسرائيلية ، وأن المساواة
بين الاحتلالين تقوم على تصور خاطيء ، وأن الربط بين
القضيتين لن يحل أيهما ، وأن حقيقة الأمر أن الرئيس
العراقي قد احتل الكويت من أجل البترول وليس من أجل
فلسطين ، أما ربطه بين القضيتين فلم يقصد به سوى كسب
حمائية بين العرب لخدمة أغراض احتلاله للكويت ، بينما
هو عاجز عن تحرير فلسطين (حديث الرئيس مبارك
لصحيفة لوفياهارو في ١٠/١ ، وكتمته أمام القوات المصرية
في حفر الباطن بالسعودية في ٩٠/١٠/٢٢) .

وفي إطار الموقف المصري الذي يسعى إلى تجنب
الصدام العسكري أعلن الرئيس مبارك استعداده للقيام بأى
جهد لتجنب هذا الصدام بما في ذلك استئجار الرئيس العراقي
صدام حسين في القاهرة ، والتوسط بينه وبين الأمريكيين ،
وكان المحظور الوحيد الذي رفضه الرئيس مبارك هو أن
يقوم بزيارة لبغداد في هذا الاتجاه (حديثه لصحيفة
نيويورك تايمز في ١١/٨ ، ومايو في ٩٠/١١/١٢) . وفي
نفس الوقت نظرت الدبلوماسية المصرية بقدر كبير من
التحفظ إلى الدعاوات التي وجهت لعقد قمة عربية جديدة ،
ويمكن القول بأن مصدر ذلك التحفظ هو أن تؤدى مثل هذه
القمة إن عقدت في ظل الانقسام العربي الذي بدأ مع تطور
الأزمة وتداعياتها أنه أخطر مما ظن كثيرون إلى زعزعة
الثقة بقرارات قمة القاهرة ، وهكذا أعلن الرئيس مبارك
صرافة في ٩٠/١١/٨ أنه لا يوافق على دعوة جورج بانشوف
لقمة عربية وتساؤل عما سيعمله القادة العرب فيها ، وما إذا
كانوا سيباركون احتلال الكويت ، وأشار البيان الصحفي
المصادر في ٩٠/١١/١٥ في ختام مباحثات الرئيسين حسنى
مبارك وحافظ الأسد أنهما أوليا دعوة الملك الحسن لعقد قمة
استثنائية عنابة خاصة ، واعتبرا أن الموقف العراقي منها
يجعل عقدها صعبا إن لم يكن مستحيلا .

وعلى نفس صعيد التحرك المصري لمحاولة تقادى
الصدام العسكري أبتت القيادة المصرية على قاء مفروحة
على نحو مباشر أو غير مباشر للاتصال مع القيادة العراقية

لتفرض أسلبي هو العمل على تبصيرها الدائم بتطور
الموقف الدولي وتماسك التحالف المضاد للسياسة العراقية ،
وإصراره على اللجوء إلى القوة في حالة عدم الانسحاب
العراقي ، والأجاح على قبول الانسحاب ولو من حيث
المدى كى يمكن التحرك دبلوماسيا في اتجاه الترميم ، وقد
تكر الرئيس حسنى مبارك في خطابه في ٢٤ يناير ١٩٩١
أمام مجلسي الشعب والشورى قائلة بأهم هذه الاتصالات ،
حيث أشار إلى أنه استدعى السفير العراقي في ١٩ أغسطس
وأبلغه برجلته بالتفكير في حل لأن العالم كله في إطار
المتغيرات الجديدة يقف ضد العراق ، ومن ثم ستكون هناك
عواقب وخيمة ، كما اتصل بتليفونيا بالسفير العراقي في ٢٠
نوفمبر قبل زيارة الرئيس الأمريكى بوش للقاهرة وطلب
وعدا عراقيا بالانسحاب ، وحذره من إجراء الحسابات على
أساس حدوث انقسامات داخلية في الولايات المتحدة
الأمريكية وبريطانيا ، وأبلغه أنه مستعد لتجاوز الاهات
الشخصية ، ثم استدعاه بعد الزيارة وأكد له أن المجتمع
الدولي مصمم على موقفه وأن الحل العسكري مطروح وأن
الأمر تنته قرار يبيع استخدام القوة ، وفضلا عن ذلك
أرسل الرئيس مبارك رسالتين مكتوبتين للرئيس صدام حسين
في ٣٠ نوفمبر و ٢٩ ديسمبر ، وهذا بالإضافة لعدد من
الدعوات العلنية التي ناشده فيها الانسحاب لتجنب الحرب .

وفقا للرئيس مبارك تراوح رد القيادة العراقية بين عدم
الرد (كما حدث كرد فعل لاستدعاء السفير العراقي لمقابلة
الرئيس قبل زيارة الرئيس الأمريكى) ، أو التمسك بالموقف
العراقي التقليدي وانتهام مبارك بأنه واقع تحت ضغط أمريكى
سعودى (كما في الرد على مقابلة الرئيس مع السفير
العراقي في ١٩ أغسطس) ، أو انتهاء الرئيس مبارك بأنه
يتحمل الحرب (كما في الرد على تحذير الرئيس بعد زيارة
بوش بأن الحل العسكري مطروح وأن الأمور تنته إلى
اصدار قرار ع مجلس الأمن يبيح استخدام القوة) ...
الح .

٤ - موقف الرأى العام والقوى السياسية :

لا يستطيع أحد بطبيعة الحال أن يزعم وجود تحليل
سليم ، ناهيك عن أن يكون متفقا عليه لموقف الرأى العام
والقوى السياسية فى الساحة المصرية من أزمة الخليج
والسياسة المصرية تجاهها ، وذلك لغلبة أية دراسات ميدانية
يمتد بها علميا تكون قد أجريت أثناء الأزمة . ولذلك فلا مفر
من الاعتراف مسبقا بأن السطور التالية تتضمن عددا من
الملاحظات المسندة من متابعة ميدانية مكثفة ومنظمة
لموقف رأى العام والقوى السياسية فى الساحة المصرية من
موضوع التحليل لاشك أنها - أى تلك المتابعة - لا يمكن أن
تنصف بالدقة أو الشمول الكافيين ، وتتكون مادة هذه المتابعة

من المواد المتضمنة في أجهزة الاعلام القومية والحزبية وكذلك من الحوارات المكثفة على مستوى النخبة والمواطنين الماديين معا . وفي هذا السياق يمكن تقديم الملاحظات الأربع التالية على درجة الاهتمام واتجاه الأغلبية والمقارنة بالحالة العربية ومحاولة التفسير .

وفيما يتعلق بالملاحظة الأولى على درجة الاهتمام ، يلاحظ أن أزمة الخليج كانت واحدة من الأزمات الدولية القليلة التي استقطبت اهتماما مطلقا من الرأي العام والقوى السياسية في الساحة المصرية ، على الرغم من أن منطقة الخليج لم تكن جزءا من الاهتمامات الاستراتيجية للأمن المصري القومي بالمعنى الضيق ، ويعود جزء من هذا الاهتمام إلى التأثير المباشر للأزمة على الحياة اليومية للمواطن المصري ، حيث أدى غزو القوات العراقية للكويت في ٢ أغسطس في ساعات قليلة إلى توقف السوق الكويتية عن أن تكون سوقا للعملة المصرية أو على الأقل سوقا للعملة المصرية المربحة ، وهذا فضلا عن أن الضياع الكامل لمخزونات المصريين في الكويت كان هو الأمر الوحيد المتصور في أعقاب الغزو ، ومن ناحية أخرى لم يعد للعملة المصرية التي بقيت في العراق أي جدوى اقتصادية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي والتهديد بالحرب ، وهذا فضلا عن عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين في بلدان الخليج الأخرى ، سواء لأسباب التقشف من جانب حكوماتها وقطاعات الأعمال الخاصة فيها ، أو لدواعي الأمن . وعانى العائنون من الكويت والعراق بطبيعة الحال من صعوبات بلغت حد الأحوال بالنسبة للبعض ، وكان جزء من هذه الأحوال معموها والباقي غير مبرر على الإطلاق ، وهكذا يمكن القول نون مبالغة أن كل أسرة مصرية قد تأثرت ماديا أو معنويا بالغزو العراقي للكويت على نحو مباشر أو غير مباشر ، فلم تكن هناك أسرة إلا وأحد أعضائها أو جيرانها قد تأثر من قريب أو بعيد أو معنويا بما جرى .

ومع ذلك ، فإننا نرجع حالة « التنشيط الذهني والوجداني » التي أحدثتها أزمة الخليج إلى تأجيج المشاعر العربية للمصريين بسبب إدراكهم للآثار المأسوية المحتملة للأزمة وما قد تنتهي إليه من حرب .

وأما الملاحظة الثانية فهي خاصة باتجاه الأغلبية داخل الرأي العام والقوى السياسية في الساحة المصرية ، وللأسف فإن هذه المسألة يتم تناولها من منظور ايديولوجي ، فكل فريق يدعي أن موقفه يستحوز على تأييد الأغلبية ، ومع ذلك يمكن الادلاء بضمير علمي مطمئن بثلاث ملاحظات فرعية في هذا الصدد :

١ - أولا ، إن السياسة الرسمية كانت تحظى بأغلبية واضحة ومتماسكة في أوساط الرأي العام ، ويستحيل بطبيعة الحال

الحديث عن نسب وأرقام في هذا الصدد ، إلا أنه يكفي القول بأن هذه الأغلبية كانت كافية لعدم تعرض الحكومة المصرية لأي تحد يمس الاستقرار السياسي الداخلي من جانب القوى السياسية المعارضة أو الجماهير من جراء السياسة الرسمية المتبعة إزاء الخليج .

٢ - ثانيا ، أن نسبة التأييد للسياسة الرسمية داخل العناصر النشطة داخل النخبة السياسية والمثقفة كانت أقل منها داخل أوساط الرأي العام الجماهيري ، ويبدو هذا واضحا من متابعة الندوات الفكرية والسياسية التي نظمت لمناقشة الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج .

٣ - ثالثا ، أن كلا من الأغلبية والمعارضة قد تكون من عناصر تنتمي لكافة التيارات السياسية ، وذلك بمعنى أن التيارات السياسية قد انقسمت على نفسها ، فلم تكن الأغلبية من داخل اليمين أو اليسار أو التيارات الإسلامية مثلا ، وكذلك الحال للأقلية ، وإن ضم كل من الفريقين عناصر تنتمي لليمين والوسط واليسار والتيارات الإسلامية والقومية المختلفة ، ويعكس هذا التقيد الشديد لموضوع الأزمة وأبعادها المتشابكة .

والملاحظة التالية ، ملاحظة تقارن الحالة المصرية بالحالة العربية إذ أن هذه الأخيرة تبدو « مقزورة » الحالة المصرية ، بمعنى أن الأغلبية الواضحة فيها بصفة عامة تبدو مؤيدة للملوك العراقيين بحساس وتطرف شديدين في بعض الأحيان ، ويرى البعض أن التأييد الجماهيري والنخبوي العربي للقيادة العراقية إبان الأزمة كان مطلقا ، ومن ثم فإن مصر قد انعزلت بهذا الانقسام ، وهو قول غير صحيح ، فمن المسلم به أن الأغلبية في البلدان العربية كانت تبدو مؤيدة للقيادة العراقية ، إلا أنه من المؤكد أن هناك أقلية على أقل تقدير كانت تعارض هذه القيادة وإن لم يتج لها في حينه حق التعبير عن رأيها في إطار الحساس المتطرف في تأييد مصلك القيادة العراقية .

وأخيرا ، فإن الملاحظة الرابعة تحاول تفسير موقف كل من الأغلبية والأقلية ، وهي عملة شائكة وعسيرة بطبيعة الحال ويمكن أن نسوق بالنسبة للأغلبية عددا من الأسباب المحتملة لتفسير موقفها المعارض للغزو العراقي إلى درجة القبول المشروط للتدخل الأجنبي المضاد له : كطبيعة الثقافة السياسية المصرية التي ترفض بصفة عامة العنف والخدر ... الخ ، وتفضل الأسلوب الأكثر عقلانية في التفكير مما يؤدي إلى عدم الاندفاع الأحق وراء أي تحد للأخريين (هم هنا الغرب) حتى ولو كانوا خصوما .

غير أنه لا شك أن المصالح اللامنية للمواطن العادي قد لعبت دورا ملحوظا في هذا الصدد ، وقد سبقت الإشارة إلى الارتباط الشديد للمواطن المصري العادي بسوق العمل

الخليجية ، ويمكن أن تضيق إلى هذا ما أدت إليه الأزمة من توقف تام للعمل في قطاع المياحة الذي يقدم فرص العمل والرزق لقطاع عريض من المصريين .

أما بالنسبة لتفسير موقف الأقلية التي عارضت السياسة الرسمية ، فمن الاتصال أولاً التفكير بأنّها لم تكن أبداً تأييدها للغزو العراقي . وإن كانت مواقفها العملية قد أضحت ضمنياً إلى هذا المعنى . وإما كانت تعلن أنها ضد الغزو لولا التدخل الأجنبي الذي تهمة ، والذي أصبحت مواجهته تكتسب أولوية على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، وقد كان هذا الموقف موضعاً دائماً لنقد الأغلبية على أساس أن السبب الذي أعطى مبرراً للتدخل الأجنبي هو الغزو ، ومن ثم فإن أكثر المخلصين حقاً في محاربة هذا التدخل يجب أن يكونوا نُدعم حماساً في معارضة الغزو أولاً كي يزول مبرر التدخل الأجنبي .

ويمكن القول أيضاً ، بأن بعض القوى الحزبية المعارضة أتت في موقف نظام الحكم من الأزمة مبرراً لزعة موقفه لداخلي ، كما أن بعضها بنى موقفه على حسابات شديدة الخطأ لإدارة الأزمة الأمر الذي أوقعها فريسة لتصورات معينة بالغة الطيش بالنسبة لمسار الأزمة .

٥ - ملاحظات ختامية :

في نهاية هذا التحليل للسياسة المصرية تجاه أزمة الخليج حتى نهاية عام ١٩٩٠ ، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات بالنسبة لهذه السياسة تتعلق بقضايا هامة بالنسبة لسياسة مصر الخارجية بصفة عامة وإن بدت تدور أساساً حول سياستها على المستوى الإقليمي ، ونشير فيما يلي إلى ثلاث ملاحظات أساسية :

أ - ان السياسة المصرية قد تميزت بدرجة عالية من سلامة التقديرات بالنسبة للأزمة ومسارها وخاصة بالنسبة لحرص الحرب والسلام ومواقف القوى الدولية المعنية في عقاب الغزو العراقي للكويت والآثار الفاتحة للحرب أن ثبت كما أوضح التحليل السابق ، والاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو الاخفاق في التنبؤ بالغزو العراقي للكويت وهو الأمر الذي سبق إضاح ملاحظته وكيف أنه لم يكن يرجع إلى غياب المعلومات بقدر ما كان يعود إلى الخطأ في سيرها ، وهو خطأ مفهوم ومبرر بالنظر إلى غياب أية سابقة مماثلة في العلاقات العربية - العربية المعاصرة . ممارسة القيادة العراقية للدفاع الدبلوماسي ببراعة .

ب - ان السياسة المصرية قد تمسكت طيلة الأزمة وبعد المبادئ التي حكمت موقفها ، في مقدمتها رفض تخدام القوة في العلاقات العربية - العربية ، أو ترتيب أية

مكاسب على هذا الاستخدام ان وقع ، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر عربي سواء كان الكويت أو العراق أو غيرهما ، ورفض أية صيغة دائمة يكون فيها مكون لجنبي لأمن الخليج ... الخ ، غير أن تطوراً هاماً قد ألم بتفكير السياسة في مجال الانتقال من مرحلة الاكتفاء بالمساعي الدبلوماسية إلى القبول بمشاركة قوات مصرية في الائتلاف الدولي المضاد للعراق ، كما أن مهمة هذه القوات وعلاقتها بالقوات الأخرى المشاركة في الائتلاف قد تعرضت بتدورها لتطور أوضاعه التحليل السابق من الذمات لغرض الدفاع عن السعودية إلى دخول الكويت ، كقوات سلام ، ومن إعلان أن علاقة القوات المصرية ستكون قاصرة على التنسيق مع القوات السعودية إلى قبول التنسيق مع كافة القوات الموجودة هناك .

ويمكن تفسير هذا التطور دون شك بعدد من العوامل المتشابكة لحل أهمها (دون ترتيب لأهميتها النسبية) استمرار الإصرار العراقي على عدم الانسحاب من الكويت ، الأمر الذي لم يجعل أمام أية دولة ترفض الغزو وتريد أن يكون لها دور أو حتى تأثير إقليمي . خياراً آخر سوى المشاركة العسكرية ، وكذلك شبكة العلاقات والمصالح المصرية الكثيفة بدول مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة . وربما يضر هذا أن السياسة المصرية لم تعد مؤهلة بمجرد واقعة الغزو والموقف الذي اتخذه منه ثم التطور الذي لحق بها على النحو السابق بيانه ، للتعام بدور وساطة حقيقية بين أطراف الأزمة ، حيث اتفقت على النحو السابق إحدى الصفات الأساسية للوسيط ، وهي قبوله من جميع أطراف الأزمة .

ج - يمكن القول من منظور الحرس والقيود التي ترنت على السياسة المصرية في أزمة الخليج إن مردود هذه السياسة كان إيجابياً - أو على الأقل مهما اختلفت التقديرات ، لم يكن سلبياً - على المستويين الداخلي والدولي ، بينما كان سلبياً على المستوى الإقليمي .

على المستوى الداخلي سبقت الإشارة إلى أن السياسة المصرية الرسمية كانت تحظى بتأييد أغلبية مناصحة ، وحتى الضائقة الاقتصادية التي ألتمت بقطاعات عربية من المصريين في وقت الأزمة بطبيعته لم تؤد إلى الاخلال بهذا التأييد ، سواء لأن السياسة المصرية لا تعد مسئولة عنها على نحو مباشر ، (بل لعل مخالفة هذه السياسة هو المسئول كما في ابداع البعض لمجمل مخزاناتهم في البنوك الكويتية) أو للثقة أو الأمل في أن السياسة المصرية التي اتبعت تجاه الأزمة سوف ، أو قد تؤدى إلى عودة الحقوق ، بينما هزيمتها سوف تقضى إلى ضياع مؤكد لها .

وعلى المستوى الدولي جاءت السياسة المصرية متممة مع التيار الدولي العام الذي عارض على نحو شبه اجماعي

منظور ميزان القوى العالم ، بسبب تبلور تحالف دولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد القوة العراقية التى كانت تدخل بالمصالح الاستراتيجية الشاملة ضمن مكونات القوة العربية دون جدال .

والواقع أن هذه التطورات كلها تطرح قضية بالغة الأهمية بالنسبة للمصالح المصرية والعربية ، وهي قضية وزن مصر ودورها الاقليمى ، ومن الضرورى أن تناقش هذه القضية بأقصى قدر ممكن من الجدية والموضوعية ، ذلك أن عددا من التحليلات المفرقة فى تبسيطها للأمور قد ظهر فى أعقاب الأزمة مباشرة يبشر بأن دور مصر العربى قد أصبح هو المسيطر والوحيد فى الساحة ، وأن دول مجلس التعاون الخليجى تحديدا لن نجد لها سندا بعد الآن سوى فى هذا الدور ، ووصل الأمر إلى الحديث عن تكامل مصرى خليجى ، بل وانضمام مصرى إلى مجلس التعاون الخليجى ، وفى الواقع أنه قد أن الأوان لوقفه مع مثل هذه التحليلات التى تتجاهل الواقع الاقليمى والدولى ، وللتصدى للصورات الخاصة بدور مصر العربى والاقليمى ، التى تنتقل طرفيا من الموقف إلى نقيضه ، ذلك أنه إذا كان لمصر أن تلعب دورها الذى تملك إمكاناته فى المنطقة ، فإن يكون هذا انطلاقا من لبة رؤى عاطفية ، أو تحليلات سطحية تتجاهل الواقع .

الغزو العراقى للكويت ، خاصة فى ظل المتغيرات الجديدة فى النظام الدولى ، ومن هنا فإن السيلسة المصرية لم تضلر دوليا من مواقفها ، بل على العكس فإن واقعة الاسقاط المتتالى لأجزاء هامة من الديون المصرية الخارجية تشير إلى استفادتها من هذه المواقف .

أما على المستوى الاقليمى ، فقد تعرضت السيلسة المصرية لأكثر من تحد حقيقى ، وهناك أولا أن هذه السيلسة قد انتقلت رغما عنها من موقع الدور المؤثر فى شبكة تضامنية عامة للملاقات العربية - العربية قبل الأزمة ، إلى موقع الدور المؤثر فى أحد المصكرين شبه المتوازنين عدديا اللذين تبلورا فى أعقاب الأزمة ، ومن ناحية أخرى فإن ثمة احتمالا قويا فى أن يؤثر التباين بين مواقف السيلسة المصرية من الأزمة وبين الاتجاهات التى سالت فى أوساط الجماهير وللغيب العربية على فرص السيلسة المصرية فى لعب دور مؤثر عربيا فى المستقبل ، وإن كان تحقق هذا الاحتمال يخضع لعوامل كثيرة بطبيعة الحال ، كذلك فقد أدت الأزمة إلى بروز أدوار اقليمية أخرى على نحو لم يكن موجودا قبلها ، كما فى بروز الدور التركى واستفادة الدور الايرانى من تطورات الأزمة ، وحتى اسرائيل التى يمكن القول بأن الأزمة قد أثبتت عدم جدواها فى حماية المصالح الأمريكية فى حالة نهديد هذه المصالح من جراء صراع عربى - عربى ، قد استفادت من هذه الأزمة دون شك من

القسم الثالث

الاقتصاد القومي

- ☐ مؤشرات الاداء الاقتصادي .
- ☐ سياسات الاصلاح الاقتصادي .
- ☐ العلاقات الاقتصادية الخارجية .

أولا - مؤشرات الأداء الاقتصادي

سلبى فى قطاع البنزول قدر بنحو - ١,١ ٪ مقابل - ٢,٨ ٪
وأما بقية القطاعات السلبية فقد بقيت معدلات نموها ثابتة
تقريبا ، مع انخفاض معدل النمو فى قطاع الكهرباء
من ٩,٦ ٪ الى ٥,٩ ٪ وارتفاع محدود لم يتعد ٠,١ ٪ فى
معدل نمو قطاع التشييد .

وشهدت السنوات الثلاث الاولى من الخطه
الخمسية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ تكريس الاختلال
الرئيسى فى التنمية الاقتصادية المتمثل فى تراخى نمو الانتاج
السلبى بالمقارنة مع نمو قطاعات الخدمات ، وتزايد الفجوة
بين العرض والطلب للمنتجات من السلع الصناعية
والزراعية . وطبقا للتقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن
مشروع خطة التنمية للسنة المالية ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، شهدت
السنوات من ٨٧ / ١٩٨٨ حتى ٨٩ / ١٩٩٠ تحقيق
معدلات للنمو فى قطاعى الصناعة والزراعة نقل عن
المستهدف . ويرصد التقرير ، مثلا ، عدم تحقيق اهداف
الانتاج لمعالجة ريشية مثل القطن خلال أى من السنوات
الثلاث . ورغم التأكيد الرسمى على خطورة التبعية الغذائية
والتكنولوجية ، والاعلان المتكرر فى مجال تحديد اهداف
استراتيجية التنمية حول تقليص فجوة القمح وإحلال واردات
الآلات فإن نسبة الاكتفاء الذاتى - طبقا لبيانات وزارة
التخطيط - لم تتعد ٣٧,٧ ٪ للقمح ، و ١٥,٢ ٪ للآلات غير
الكهربائية ، وذلك عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

وخلالاً للهدف الصائب المعن للخطه ، وهو رفع حصة
قطاعات الانتاج السلبى فى الناتج المحلى الاجمالى ،
تراجعت هذه الحصة الى نحو ٤٧,٥ ٪ فى عام ٨٩ /
١٩٩٠ مقارنة بنحو ٤٨,٣ ٪ فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ولم
يتحقق نصف رفع حصة الانتاج السلبى الى المستوى
المنخفض اصلا لعام ٨٦ / ١٩٨٧ ، اى الى مستوى العام
الاخير لخطة الخمسية السابقة .

● ● وقد ارتبط تباطؤ النمو بانخفاض الاستثمار القومى

فى عام ١٩٩٠ ، استمر الاقتصاد المصرى يعاني من
تباطؤ النمو الاقتصادى وتراجع الانتاج السلبى . وزادت
الفجوة بين الانتاج والاستهلاك مع نمو الناتج المحلى بمعدل
يقل عن نمو الاستهلاك النهائى . وتراجعت نسبة الانحار
والاستثمار الى الناتج المحلى الإجمالى وانخفض بشكل حاد
معدل النمو الحقيقى للاستثمار . وبينما تراخت الضغوط
التضخمية زادت معدلات البطالة . ورغم تراكم متأخرات
سداد الديون الخارجية فقد زاد قصور النقد الاجنبى . وتفاقم
عجز الميزان التجارى بسبب تصور الانتاج السلبى ، بل
وتدهوره كما فى حالة القطن مثلا ، رغم تعقيد نمو
الواردات . وتفاقم هذا كله بسبب أزمة الخليج التى أدت الى
زيادة العجز فى الميزان الجارى ، حيث تراجعت تحويلات
العائلة والبرادات السياحية ورسوم القاء بمعدلات تجاوزت
زيادة ايرادات البنزول وتدفق المساعدات الخارجية .
وبإيجاز ، فإن العوامل الداخلى للركود والبطالة والتضخم
والاختلال تضافرت مع النتائج السلبية المباشرة لازمة
الخليج ، وكانت المحصلة هى سلبية مؤشرات الاداء
الاقتصادى . وفى عرض المؤشرات استنادا الى البيانات
الرسمية رغم قصورها - يهدف هذا التقرير اساما الى كشف
الاتجاهات العامة للتطور والاختلالات الرئيسية للاداء .

١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تباطأ النمو الاقتصادى فسى
عام ٨٩ / ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، كما
توضح النتائج الأولية لمتابعة خطة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية . فقد انخفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى
الاجمالى . وزادت نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج
المحلى الاجمالى . وتراجع معدل نمو القيمة المضافة
لقطاعات السياحة والنقل والمواصلات والاسكان والمرافق
والخدمات الاجتماعية . ولما التحسن الضئيل لمعدلات نمو
قطاعات السلبية ، فإنه يرجع اساسا الى تحقيق معدل نمو

أسباب المشاكل والمصاعب التي واجهت تنفيذ الخطة . فقد جرى تجاوز الاستثمارات المعتمدة في حالات ، وتأخر تنفيذ المشروعات في حالات أخرى ، واشتد نقص السيولة في حالات ثالثة . ولم يتوافر التنسيق بين تمام الأعمال المدنية وتوفير الآلات والمعدات وتجهيز البنية الأساسية . وإلى جانب عدم ضمان البنوك للتسهيلات الائتمانية اللازمة لاستيراد الآلات ، تأخرت في فتح الاعتمادات المستندية لعدم توفر النقد الأجنبي اللازم . وبسبب مصاعب التمويل المصرفي وقيود الاستيراد السلمي ، فإن مستلزمات الإنتاج لم تتوافر بالقدر اللازم لاستمرار الإنتاج الجاري ، وبإذات في القطاع الخاص .

وقد انعكس ضعف الإنتاج السلمي ، في زيادة المعجز بالميزان التجاري إلى نحو ١٩,١ مليارات دولار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل نحو ١٨,٣ مليارات دولار في عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وادى قصور الإنتاج الزراعي - مثلاً - إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتبلغ نحو ٤,٦ مليارات دولار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وهبطت صادرات القطن من نحو ٢١,٥ ٪ من إنتاجه ، كما هبطت من حيث القيمة من نحو ٣٥٧,٥ ملايين دولار إلى ١٨٩,٩ ملايين دولار بنحو ٤٧,٠ ٪ ، بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . والواقع ، إن إنتاج القطن قد تراجع للعام الرابع على التوالي ، وبلغ معدل التراجع نحو ٧,١ ٪ في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقارنة بهام ٨٨ / ١٩٨٩ . ونحو ٣٦,٦ ٪ مقارنة بهام ٨٧ / ١٩٨٣ . وقد أدى هذا إلى هبوط ارتباطات التصدير في عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى أقل من ٢٣,٠ ٪ من الارتباطات المقبلة في عام ٨٧ / ١٩٨٣ . وضمف اسهام صادرات القطن في زيادة حصة النقد الأجنبي حيث تراجعت حصة الصادرات المستردة حصيلتها بالعملة الحرة لصالح الصادرات بالعملة الحسابة ، وزادت حصة الأخيرة من ٢٠,٣ ٪ إلى ٣٢,٥ ٪ بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . وبين ذات العاملين زادت حصة الاتحاد السوفيتي في ارتباطات التصدير إلى ٢٠,٧ ٪ مقابل ١٦,٩ ٪ في إطار التطور الإيجابي للعلاقات بين البلدين كما واضعنا في التقارير السابقة وبسبب تناقص الكميات المخصصة للتصدير ، وتدهور الصفات الغزلية ، وتراجع القدرة التنافسية السعرية مقارنة بالقطن الأمريكي ، تراجعت ارتباطات التصدير إلى أهم الدول الصناعية الممنورة . فقد هبط حصة اليابان في هذه الارتباطات إلى ٢٠,٦ ٪ مقابل ٢٨,٢ ٪ ، وحصة إيطاليا إلى ٥,٧ ٪ ، وحصة ألمانيا الغربية إلى ٠,٩ ٪

في عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وكان هذا الانخفاض إلى جانب انخفاض الاستثمار في القطاعات المنحبة مقارنة بالقطاعات الخدمية ، وانخفاض المنفذ للاستثمار الخاص مقارنة بالاستثمار العام ، أهم الاتجاهات السلبية للاستثمار ويشير التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى انخفاض حاد في معدل النمو الحقيقي للاستثمار ، وتراجع نمية كل من الاسعار والاستثمار إلى النتائج السلبية الاجمالي .

فقد هبط معدل النمو الحقيقي للاستثمار الثابت ، بدون التضخم في المخزون ، من ٨,٩ ٪ إلى ٢,٧ ٪ بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ .

وقد نفذ القطاع العام ٧٤,١ ٪ من الاستثمار القومي الاجمالي خلال السنوات الثلاث من ٨٧ / ١٩٨٨ حتى ٨٩ / ١٩٩٠ ، وهو ما يزيد على النسبة المستهدفة له وهي ٦٦,٧ ٪ وعلى العكس فإن النسبة الباقية من الاستثمار القومي الاجمالي التي نفذها القطاع الخاص ، كانت أقل من النسبة المستهدفة له في ذات الفترة . وعلى حين بلغت نسبة المنفذ إلى المستهدف للاستثمار العام في النشاطات السلعية نحو ١٥٤ ٪ ، فإن المنفذ كان أقل من المستهدف للاستثمار الخاص في هذه النشاطات . وبينما حقق القطاع للعام أكثر من ضعف المستهدف في نشاطات الخدمات الانتاجية ، نفذ القطاع الخاص حصته المستهدفة .

● ● وقيل أزمة الخليج ، فإن سلبية مؤشرات النمو والاستثمار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ أى حتى منتصف عام ١٩٩٠ ، كانت نتاج مشاكل تتعلق بالتمويل والتخطيط ، ومصاعب داخلية وخارجية . وهكذا ، مثلاً ، فإن التقرير المشار إليه للبنك المركزي المصري يحزو هبوط الاستثمار إلى تناقص المناح من التمويل الخارجي في صورة منح وقروض لتغطية الاستثمار العام . ويجدر أن نلاحظ هنا أن النسبة المرتفعة لهذا التمويل رغم ذلك ، والتي بلغت نحو ٦٤ ٪ من اجمالي الاستثمار ، تكشف الأثر السلبى لتوقف النمو والاستثمار على القروض والمعونات . وقد ظهر هذا الأثر بوضوح في لولفر التماثبات مع تراكم متأخرات مداد الديون ونشر مفارضات اعادة الجدولة فضلاً عن تأثير المتغيرات العالمية والاقتصادية كما سنرى .

ولما إدارة الاقتصاد القومي بالأوامر الادارية ، التي تلقى الفوض ولا تنفى للتخطيط ، فكانت آثارها السلبية ظاهرة على النمو والاستثمار . وقد يكفي أن نشير هنا إلى بعض ما أوردته التقرير المشار إليه للجنة الخطة والموازنة حول

مقابل ٤,٢ ٪ بين العاملين المنكوبين . ونلاحظ هنا ان هبوط انتاج القطن ، الذى ارتبط بانخفاض المساحة المزروعة ويهبط انتاجه الفدان ، الى انخفاض الاقطان المخصصة ، للمنازل المحلية ، ومع زيادة الاستهلاك المحلى زالت واردات مصر من الاقطان ، خاصة من الولايات المتحدة والسودان - لتصل الى نحو ١,١٥ مليون قنطار فى موسم ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل صادرات لم تعد نحو ٨٠٠ ألف قنطار فى ذات الموسم . وهبطت صادرات مصر من الاقطان طويلة النبل الى نحو ثلث مقابلها امريكى وفقا للتقديرات الأولية لموسم ١٩٩٠ / ١٩٩١ بينما كانت هذه الصادرات الامريكى الى السوق العالمى لتكاد تنكسر حتى أوئل الثمانينات .

وقد تراخضت الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩٠ . حيث انخفض معدل التضخم وفقا للرقم القياسى لاسعار المستهلك بنحو ٧,٢ ٪ فى هذا العام مقابل ٢٨,٥ ٪ فى عام ١٩٨٩ ، وذلك طبقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . لكفة يجدر ان نشير هنا الى اشتداد الضغوط التضخمية فى العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ ، حيث ارتفع معدل التضخم الى ٢١,٢ ٪ مقابل ١٦,٧ ٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وبوجه خاص ، فان هذا المعدل قد زاد للإيجار والوقود من ١,٣ ٪ الى ١١,٠ ٪ ، وللانتقال والمواصلات من ١٣,٥ ٪ الى ٢٥,٤ ٪ ، وللاثاث والاهجات والخدمات المنزلية من ٨,٩ ٪ الى ٢٦,٦ ٪ ، وبين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . والأمر ، أن انخفاض معدل التضخم فى عام ١٩٩٠ يرجع اساسا الى المستوى المرتفع الذى بلغه فى عام ١٩٨٩ ، وهو ما ظهر فى ارتفاع هذا المعدل لعام ٨٩ / ١٩٩٠ . ويرجع هذا ، من جهة ، الى القرارات الحكومية برفع الاسعار المحددة اداريا للسلع المدعومة خلال عام ١٩٨٩ ، وخاصة للوقود وعدد من السلع الغذائية . ومن جهة اخرى ، فقد انخفضت أسعار العديد من السلع واستقرت نسبيا أسعار السلع الغذائية خلال عام ١٩٩٠ بسبب التراجع المحدود لاسعار الصرف بين منتصف عام ١٩٨٩ ولأواخر عام ١٩٩٠ ، فضلا عن خفض اسعار منتجات القطاع الخاص ازاء تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين . الا انه يجدر ان نشير هنا الى ان اسعار المستهلك قد زادت بنحو ٢١,٤ ٪ فى عام ١٩٩٠ وهو ما يزيد قليلا عن الارتفاع المقابل البالغ نحو ٢١,٢ ٪ فى عام ١٩٨٩ ، وذلك طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى . وقد كان تدهور قيمة الجنية ، فى ظروف الاختلال

المزمن للعجز التجارى ، عاملا اساسيا فى توليد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى . ونلاحظ هنا ان سعر الدولار قد زاد فى البنوك التجارية بنحو ٥ ٪ بين منتصف عام ١٩٨٩ وحتى نهاية الربع الثالث لعام ١٩٩٠ ، وهى زيادة تعادل تقريبا الارتفاع فى معدل التضخم خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠ الا انه يلاحظ تدهور قيمة الجنية فى الربع الاخير من عام ١٩٩٠ من تراجع حصة النقد الاجنبى بسبب أزمة الخليج .

٢ . آثار أزمة الخليج .

كانت آثار أزمة الخليج على أداء الاقتصاد المصرى مزدوجة . فقد ألحقت هذه الأزمة اضرارا مباشرة أهمها تقليص الموارد من النقد الاجنبى بسبب الخسائر التى أحاطت بقطاعات تصديرية رئيسية مثل السياحة وقناة السويس . اذ دفعت الأزمة فى اتجاه مضاد للتطوير الايجابى الذى تمثل فى زيادة منحصلات هذين القطاعين فى العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ . وكان الاثر السلبى الأهم لآزمته هو العودة الواسعة الاجبارية وتدهور التحويلات الهامة للعمالة المصرية المهاجرة الى الكويت والعراق ، الأمر الذى زاد حدة مشكلة البطالة وفاقم عجز الميزان الجارى . أضف الى هذا ، تلك الآثار السلبية المتمثلة فى توقف التجارة المصرية مع العراق والكويت وانخفاض التجارة المصرية - الخليجية ، والآثار الانكماشية التى ترتبت على ما سبق وعلى التطورات الاقتصادية السلبية فى منطقة الخليج بعد الأزمة . وقد افاد الاقتصاد المصرى من ارتفاع اسعار وعوائد النفط نتيجة الأزمة . الا أن قيود الاحتياطى والانتاج قد حدثت من هذا الكسب ، الذى بقى على اية حال أنقى من الخسائر الموصمة اعلاء . وربما عوضت زيادة حصة تصدير البترول النقص فى حصة رسوم المرور فى قناة السويس ، الا ان الاقتصاد القومى ككل ، وبالأذات النشاط الاقتصادى الخاص قد تصعر بشدة نتيجة تدهور النشاط السياحى وتقلص تحويلات العمالة . وقد ساهم هذا وغيره فى خفض الطلب والتأجيل المعلى والاستثمار القومى والإيرادات الحكومية وقيمة الجنية . وقدرت خسائر القطاع الخاص وحده بنحو ٢,٥ مليارات دولار مع نهاية عام ١٩٩١/٩٠ ، الى جانب خسائر القطاع العام وزيادة أعباء للموازنة .

وسوف نناقش لاحقا آثار اسقاط الديون العسكرية الامريكى والغاء الديون الخليجية على مصر . لكننا نلاحظ هنا ان هذه القرارات التى مثلت دعما هاما للاقتصاد

عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وبسبب ارتفاع الاسعار اسلما فقد زادت عوائد صادرات البترول بنحو ١٥ ٪ بين هذين العامين .

ويظهر الاثر الإيجابي . وإن المحدود . لازمة الخليج على قطاع البترول في مصر من زيادة ما في ميزان مدفوعات هذا القطاع في ١٣٩٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠ مقابل ١٠١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . وكان هذا حصيلة لزيادة قيمة صادرات البترول الى نحو ٢٢٨٨ مليون دولار مقابل ١٧٠٩ مليون دولار بنحو ٪ وزيادة قيمة واردات البترول الى ٨٩٢ مليون دولار مقابل ٦٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

وقد زاد انتاج الزيت الخام الى نحو ٤٣٩٥٢ ألف طن في عام ١٩٩٠ مقابل نحو ٢٩٩٩٩ ألف طن في عام ١٩٨٩ ، أو بنحو ٢٠ ٪ ، كما زاد انتاج الغازات الطبيعية والمكثفات والبوتاجاز الى نحو ٧٦٥٧ ألف طن مقابل نحو ٧٤١١ ألف طن أو بنحو ٣,٢ ٪ بين العامين المذكورين . وزادت كمية الخام المعالج في معامل التكرير الى ٢٤٣٣٩ ألف طن مقابل ٢٣٠٥٧ ألف طن أو بنحو ٥,٦ ٪ مقابل وبلغت للكمية الصافية عن المنتجات البترولية التي أنتجتها معامل التكرير الى ٢٣١٥٧ ألف طن مقابل ٢١٩٢٩ ألف طن بنحو ٥,٦ ٪ في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ . ولما الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والبوتاجاز فقد زاد الى ٢٠١٧١ ألف طن مقابل ١٩٥٨٤ ألف طن ، ومن الغاز الطبيعي الى ٦١٢٧ ألف طن مقابل ٥٨٨٩ ألف طن بين العامين المذكورين .

● ● تراجع دخل قناة السويس بسبب تراجع التجارة الدولية وارتفاع تكاليف التأمين البحري .

الان الزيادة في ايرادات الدولة من زيادة عوائد تصدير النفط قد ابلت بها انخفاض هذه الإيرادات بالبقاء .

● ● ولما قطاع السياحة . الذي شهد ازدهاراً قبل أزمة الخليج ، فقد كان اشد القطاعات تضرراً ههنا ، فقد زاد عدد السائحين القادمين الى مصر من ٢٠٩٢ ألف سائح في عام ٨٨ / ١٩٨٩ الى ٢٧٨٣ ألف سائح في عام ٨٩ / ١٩٩٠ أو بنحو ٣٣ ٪ ، وزاد عدد الليالي السياحية التي قضاه السائحون من ١٨٣٧٢ ألف ليلة إلى ٢٢١١٨ ألف ليلة بنحو ٢٢,٤ ٪ ، كما زادت الإيرادات السياحية من ٢٣٠٣,٨ مليون جنيه إلى ٢٧٦١,٨ مليون جنيه ، أو بنحو ١٨,٤ ٪ ، وذلك بين العامين المذكورين .

المصري لم تكن ذات تأثير إيجابي مباشر خلال عام هذا التقرير ، طالما ان مصر كانت متوقفة عمليا عن سدائها وغير قادرة فعليا على هذا السداد . وربما خفف من حدة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد المصري من جراء الأزمة ، تلك المساعدات العاجلة التي قمت الى مصر من الدول الخليجية والغربية ، وهو ما سنعرض له فيما بعد . وهنا فلننا نركز على رصد التطورات في قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس . ثم نتناول أثر عودة العملة على تفاقم مشكلة البطالة وعجز الميزان الجارى ، وذلك بمثابة للتطورات قبل وبعد الأزمة في هذه القطاعات والمجالات .

● ● لقد زاد انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي الى نحو ٥٠٨٥٦ ألف طن خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٤٩٩٦٣ ألف طن في عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وكانت الزيادة محصلة لانخفاض الانتاج من البترول الخام بنحو ٢٩١ ألف طن ليصبح نحو ٤٣١٥٢ ألف طن ، وزيادة انتاج الغاز الطبيعي والمسال والمكثفات بنحو ١١٨٤ ألف طن ليصبح نحو ٧٧٠٤ ألف طن ، وذلك في عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وبسبب رفع الاسعار المحلية للطاقة والمنتجات النفطية ، فقد ثبت تقريبا الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات ، وبلغ حوالي ١٨٨٠٠ ألف طن في عام ٨٩ / ١٩٩٠ شاملا حوالي ٣٠٠ ألف طن تمثل المستخدم في مشروعات الاستثمار .

وقد زادت الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٥٠٠ ألف طن لتصبح ٤١٠٠ ألف طن ، وهو ما ارتبط بزيادة ما تم شراؤه من الشرك الاجنبي لأغراض التكرير ليلغ نحو ١٥١٠ ألف طن في عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، وذلك مقابل حوالي ١٣١٨ ألف طن في العام السابق . ورغم زيادة الانتاج ، وثبات الاستهلاك ، وتوسع التكرير فضلا عن زيادة المشتري من حصة الشرك الاجنبي لأغراض التكرير والتصدير ، فقد هبطت الصادرات المصرية الى ٧١٠٤ ألف طن في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٧٧٥٧ ألف طن في عام ٨٨ / ١٩٨٩ . لما يستبعد ما تم شراؤه من الشرك الاجنبي لأغراض التصدير ، فإن الصادرات من حصة الدولة تهبط الى ٦٧٢٣ ألف طن مقابل ٧٥٦٦ ألف طن في هذين العامين على الترتيب . وفي المقابل زادت صادرات الشرك الاجنبي مقابل حصة في الانتاج ومصروفاته ، بعد استبعاد ما تم بيمه للدولة لأغراض الاستهلاك أو للتصدير ، فقد زادت الى ١٢٧٢٩ ألف طن في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل نحو ١٣٥٧٤ ألف طن في

وقد ارتفع عدد السياح القادمين من الشرق الأوسط بنحو ٦٨,٩ ٪ ، وزاد عدد الليالي السياحية التي قضوها بنحو ٤٦,٢ ٪ كما ارتفعت نسبتهم الى اجمالي السياح من ٢٧,٥ ٪ إلى ٣٥,٠ ٪ وزادت حصتهم في الليالي السياحية من ٣٤,٢ ٪ إلى ٤١,٥ ٪ من اجمالي الليالي السياحية ، بين ذات العاملين . وقد ارتبط هذا بتحسن العلاقات المصرية - العربية ، وهو ما يتأكد من تضاعف اعداد السياح من دول الشرق الأوسط بنحو ٢,٣ مرة وتضاعف الليالي السياحية التي قضوها بنحو ٣,٢ مرة بين عامي ٨٥ / ١٩٨٦ و ٨٩ / ١٩٩٠ . وأدى تزايد الاتجاه الى السياحة السريعة ، وخاصة للقادمين من اسيا والباسيفيك ، الى انخفاض عدد الليالي السياحية رغم زيادة اعداد الآخرين ، الا ان اعداد السياح والليالي السياحية للقادمين من مختلف المناطق والدول قد زادت بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ .

وتقدر خسائر قطاع السياحة بنحو ١٢٥٠ مليون دولار خلال عام ٩٠ / ١٩٩١ من جراء الازمة ويظهر الاثر السلبي لازمة الخليج على قطاع السياحة في مصر ، من هبوط عدد السياح القادمين من الأمريكتين بنحو ١٠,٦ ٪ ، ومن أوروبا بنحو ٥,٥ ٪ ، ومن اسيا بنحو ١,٧ ٪ ، وذلك بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . كما يظهر ايضا هذا الاثر من انخفاض عدد الليالي السياحية للقادمين من الأمريكتين بنحو ٧,٠ ٪ ومن أوروبا بنحو ٧,٣ ٪ ، ومن المناطق الأخرى - عدا الشرق الأوسط وأفريقيا - بنحو ٣٢,٤ ٪ ، بين ذات العاملين ، وقدرت خسائر السياحة بنحو ١٢٥ مليون دولار حتى نهاية في عام ٩٠ / ١٩٩١ .

وأما زيادة عدد القادمين من الشرق الأوسط بنحو ١٣,٤ ٪ فقد تراكب مع انخفاض عدد الليالي السياحية التي قضوها بنحو ٦,١ ٪ ، وهو ما يمكن تفسيره بالتدقيق الراع والمباشر عقب الغزو الى مصر من قبل الكويتيين وغيرهم فرارا من الغزو العراقي ولخطر الحرب ، وبوجه عام فإن اجمالي عدد الليالي التي قضها السياح من مختلف المجموعات في مصر قد هبط بنحو ٣,١ ٪ بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وقد تراجعت بشكل ملحوظ اعداد السياح والليالي السياحية بين شهري يوليو وديسمبر من عام ١٩٩٠ مقارنة بالشهور المقابلة من عام ١٩٨٩ ، وهكذا - مثلا - فقد تراجع السياح بنحو ٤٦,٩ ٪ والليالي السياحية بنحو ٣٧,١ ٪ بمقارنة الربع الأخير للعامين المذكورين .

● ● لقد انخفض عدد السفن التي عبرت قناة السويس من ١٨١٩٠ سفينة في عام ١٩٨٨ الى ١٧٦٢٨ سفينة في عام ١٩٨٩ . ولكن زادت الحموله الصافيه لهذه السفن من ٣٥٦,٩ مليون طن الى ٣٧٣,٤ مليون طن بين ذات العاملين .

وبينما زادت حركة البضائع المنجته شمالا من ٢٥٩,٥ مليون طن الى ٢٦٥,٨ مليون طن ، سجلت حركة البضائع المنجته جنوبا من ١١٩,١ مليون طن الى ١١٥,٥ مليون طن بين العاملين المذكورين على الترتيب .

وفي حركة الملاحة والبضائع بقناة السويس ، انخفض عدد ناقلات البترول من ٣٤٢٩ ناقلة في عام ١٩٨٨ الى ٣٤٢٤ ناقلة في عام ١٩٨٩ . الا ان الحموله الصافيه لهذه الناقلات زادت من ١٢٦,٧ مليون طن الى ١٣٤,٩ مليون طن بين ذات العاملين .

وبينما انخفضت حركة المواد البترولية المنجته جنوبا من ١٥,٩ مليون طن الى ١٣,٩ مليون طن فقد زادت حركة المواد البترولية المنجته شمالا من ٥٧,١ مليون طن الى ٥٨,٤ مليون طن على الترتيب في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

وقد زادت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس من ١٣٠٦,٧ مليون دولار الى ١٤٧١,٨ مليون دولار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ أو بنحو ١٢,٦ ٪ بين هذين العاملين ، وكانت الزيادة محصلة لزيادة الحموله الصافيه ، ورفع رسوم المرور بنحو ٨,٠ .

٣ - البطالة والهجرة العائده :

في عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، السابق مباشرة لانفجار أزمة الخليج ، ارتفع معدل البطالة في مصر . فقد انخفضت نسبة التوظيف الى اجمالي قوة العمل بسبب قصور فرص العمل الجديدة بالمقارنة مع نمو قوة العمل . وقد تفاوتت بشدة تقديرات البطالة السافرة في مصر ، حسب مناهج وجهات قياسها . وهكذا ، مثلا ، فإن معدل البطالة بلغ بنحو ٧,٦ ٪ في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٧,٠ ٪ في عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، طبقا لتقديرات وزارة التخطيط . وبلغ هذا المعدل نحو ٨,٩ ٪ و ٨,١ ٪ في ذات العاملين على الترتيب طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نسبة البطالة السافرة بين قوة العمل من البالغين . وبذلك فإن معدل البطالة قد زاد بنحو ٨,٦ ٪ و ٩,٩ ٪ طبقا لهذين التقديرين على الترتيب بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ الا ان

هذه التقديرات تبدو متينة للغاية مقارنة بتقديرات أخرى ، دولية ورسمية . إذ يشير تقدير دراسة أخيرة لمنظمة العمل الدولية إلى أن البطالة السافرة تبلغ نحو ١٥,٠ ٪ من قوة العمل في مصر . ويعدل هذا التقدير تقريباً معدل هذه البطالة طبقاً للتنتائج الأولية لتعداد العام للسكان في عام ١٩٨٦ ، البالغ نحو ١٤,٩ ٪ . وقد يفسر التوظيف في القطاع غير المنظم استقرار هذا المعدل في النصف الثاني من الثمانينات .

إلا أن التقرير النهائي لمشروع نظم معلومات العمالة الذي أجرى في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، تقدم تقديراً مختلفاً للبطالة السافرة في مصر . إذ طبقاً لبيانات دورة أكتوبر ١٩٨٨ من بحث العمالة بالعينة ، فإن معدل البطالة لم يتعد ٧,٠ ٪ للسكان النشطين اقتصادياً خلال الأسبوع المرجعي للبحث إلا أن التقرير النهائي للمشروع يوضح أنه باستبعاد الأثر التكميضي لأسلوب قياس البطالة في هذا المشروع بهدف المقارنة مع المصادر الأخرى لبيانات التشغيل ، يرتفع معدل البطالة السافرة إلى أكثر من ١٠ ٪ من قوة العمل . بل إنه في حال ضم الحالات التي تغيرت حالتها العملية بعد الأمثلة الكثافة إلى المتصلين خلال الأسبوع المرجعي للبحث فإن معدل البطالة يرتفع بنحو ١٤ ٪ طبقاً للتقرير . وأما تفسير انخفاض معدل البطالة في هذا المشروع ، ويتباطؤ ارتفاع معدل البطالة خلال النصف الثاني من الثمانينات ، فقد تمكن في توضيح التقرير النهائي للمشروع المذكور بأن الأفراد الذين يعملون في أعمال هامشية أو مؤقتة أو غير مناسبة يعتبرون أنفسهم لحيانا متعطلين ، وهو ما لا تكشفه المبيعات الإحصائية الأقل دقة . أضف إلى هذا أن قوة العمل في تعريف المشروع شملت العاملين بدون أجر لدى الأسرة وضمت الأطفال بين ٦ - ١٢ عاماً . وكانت البطالة في الحضر أعلى من الريف والنساء مقارنة بالذكور خاصة الحضر . وكان الشباب بين الأعمار ٥ - ٣٠ عاماً هم الأكثر تعرضاً للبطالة ، وارتفع معدل البطالة من زيادة التحصيل العلمي حتى يصل حدة الأعلى للأشخاص ذوي التحصيل التعليمي المتوسط تقل يتناقص ، وعلى الأميين أقل معدل للبطالة وأقل فارق فيه حسب النوع ، وكانت نسبة المتصلين من الداخلين الجدد إلى قوة العمل ٥٧ ٪ وهي نسبة تقل بكثير عن المصادر الأخرى المعتادة ، لكنها تصل إلى ٧٥ ٪ للثلاث ، وتزداد في الريف عن الحضر ، وفي الوجه القبلي عن غيره من المناطق .

● ● وقد أدت أزمة الخليج ، وما ترتب عليها من

عودة واسعة لاجلالية وغير مبروقة انقطاع والسرعة ، إلى زيادة البطالة السافرة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . ونلاحظ بداية أن ظاهرة الهجرة العائدة لم تكن وليدة أزمة الخليج وإنما تطورت قبلها لأسباب مختلفة ، اقتصادية وغير اقتصادية . وكانت الخلافات السياسية بين مصر والدول العربية المستقبلية للعمالة المصرية ، وقد ارتبط بها من طرد جماعي وإساءة المعاملة المصريين ، عاملاً أساسياً وراء الهجرة العائدة . وتنقسم تحليل هذه الهجرة العائدة قبل أزمة الخليج بأهمية خاصة من منظور تقدير آثار حدة للعمالة المصرية في أعقاب الفزو العراقي للكوكب . إلا أن هذا التحليل المتأخر يسهم في كشف مجرد الاتجاهات ، سواء بسبب التمايز في ظروف العودة وخصائص العائدين ، أو نتيجة التغير في وضع سوق العمل وحالة الاقتصاد في مصر .

ولعل دراسة الهجرة العائدة ضمن مشروع نظم معلومات العمالة - الذي اشترنا إليه - توفر أحدث البيانات المتاحة ، وافق تحليل لخصائص وأثار الهجرة العائدة ، وهي الدراسة التي تغطي الفترة حتى ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، وطبقاً للدراسة المذكورة :

نلاحظ أولاً : أن عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ شهدا عودة صافية للعمالة المصرية في الخارج ، وبلغت نسبة العائدين في هذين العامين ٢٩,٣ ٪ من إجمالي الهجرة العائدة . وإذا كان ١٥,٩ ٪ من الهجرة العائدة تضم أولئك الذين هاجروا بين عامي ١٩٨٥ و ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، فإن ٤٤,٣ ٪ قد عادوا في هذه الفترة .

وتتباين معدلات وأسباب الهجرة العائدة من الدول العربية المستقبلية للعمالة المصرية المهاجرة فقد عاد نحو ٥٥,٠ ٪ من إجمالي الهجرة العائدة من العراق ، بينما هاجر ٢٨,٥ ٪ من هذا الإجمالي بين عام ١٩٨٥ و ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، بينما عاد ٣٩,٧ ٪ وهاجر ٥٥,٩ ٪ من إجمالي الهجرة العائدة من العراق بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وبينما هاجر ٠,٧ ٪ وعاد ١١,٥ ٪ من إجمالي الهجرة العائدة من ليبيا بين عامي ١٩٨٥ و ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، هاجر ١٩,٤ ٪ وعاد ٣٣,٣ ٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وقد ارتبطت زيادة أعداد المهاجرين إلى العراق في النصف الأول من الثمانينات لظروف الحاجة إلى العمالة المصرية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، وأما العودة الصافية في النصف الثاني من الثمانينات فقد ارتبطت بفائض الهجرة النسبي إلى العراق وتقييد تحويلات المهاجرين إليه بدءاً من

عام ١٩٨٦ . وقد استمرت هذه العودة في عام ١٩٨٩ وتزايدت مع اساءة المعاملة . بدوافع سياسية ظاهرة . ولما العودة الصافية للمعالة المهاجرة الى ليبيا في بداية الثمانينات ثم في منتصفها بالظروف الجماعية للمعالة المصرية بسبب احترام الخلافات السياسية بين الحكومتين الليبية والمصرية . ونلاحظ هنا ان الحكومة الليبية قد طرقت نحو ٨٠ ألف مصري يمثلون ٥٧ ٪ من العمالة المصرية في ليبيا ، وذلك في عام ١٩٨٥ ومع انحصار الهجرة الى ليبيا انخفضت نسبة العمالة المصرية من ٦٦,٨ ٪ من العمالة غير الوطنية في عام ١٩٧٦ الى ١١,٣ ٪ في عام ١٩٨٩ . ولا تنتم النسبة الاخيرة بدلالة كثيرة ، حيث لم يند المصريون المملون في ليبيا نحو ٥٨ ألف في هذا العام ، مثلاً نحو ٢,٨ ٪ فقط من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة في ذات التاريخ .

الا ان العوامل الاقتصادية ، وغير السياسية عموماً ، قد مثلت بدورها دوافع هامة لعودة المعالة المصرية في الخارج . فقد هاجر الى الكويت ٣,٩ ٪ من المصريين المائتين منها بين عام ١٩٨٥ و ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، بينما عاد من الكويت ٤١,١ ٪ منهم في ذات الفترة وبلغت مائتان التسعينات ٧,١ ٪ و ٤٢,١ ٪ في ذات الفترة للهجرة المائدة من السعودية . وقد ارتبط هذا بكساد النفطى وغيره من الدوافع غير السياسية في المحل الاول . وطبقاً للدراسة المذكورة عن الهجرة المائدة ، فان الاسباب السياسية واساءة المعاملة كانت سبب العودة بنسبة ١١ ٪ من الهجرة المائدة من السعودية و ١٣,٤ ٪ للكويت ، مقابل ٢٢,٩ ٪ للعراق ، و ١٨,٩ ٪ لكل من ليبيا والاردن ، وكان خفض الأجر سبب العودة بنسبة ٧,٣ ٪ للمائتين من السعودية ، و ٧,٧ ٪ من الكويت مقابل ١٧,٨ ٪ للعراق و ١٤,٩ ٪ للاردن ، و ١١,٥ ٪ ليبيا .

وثانياً : ان خصائص الهجرة المائدة أو المعالة المهاجرة قد تباينت حسب البلدان المستقبلة ، واتسمت بدلالات هامة من زاوية آثار العودة على سوق العمل والاقتصاد القومي . لقد كان متوسط مدة الإقامة ١,٦ سنوات في العراق ، مقابل ٤,٧٧ سنة في الكويت ، و ٣,٢٥ سنة في السعودية . ومن زاوية الوظيفة قبل الهجرة ، بلغت نسبة عمال الزراعة بين المائتين من العراق ٤٣,٩ ٪ وعمال الانتاج ٣٦,٨ ٪ ، باجمالى ٨٠,٧ ٪ للمعالة المائدة . وكانت هذه النسب ٢٥,٨ ٪ و ٢٣,٨ ٪ و ٤٩,٦ ٪ فقط للمائتين من الكويت ، و ٢٣,٧ ٪ و ٢٩,٣ ٪ و ٥٣,٠ ٪ للمائتين من السعودية . اما المائتين من الفتيين والمعلمين فذهب لم

يتعدوا ٨,١ ٪ للهجرة المائدة من العراق مقابل ٣٦,٨ ٪ للكويت و ٢٩,٧ ٪ للسعودية . وبينما بلغت حصة العراق ٣٨,٣ ٪ من اجمالي الهجرة المائدة ، فقد عاد من العراق الى الكويت نحو ٤٨,٧ ٪ من هذا الاجمالي ، مقابل ٣,٩ ٪ و ٢,١ ٪ للكويت ، و ٢٨,٨ ٪ و ٢٤,٦ ٪ للسعودية .

ويوجه علم ، يلاحظ تمارع معدل دوران الهجرة في النصف الثاني من الثمانينات حين بدأت وتزايدت الهجرة المائدة . فقد هاجر ٣٨,٥ ٪ من اجمالي الهجرة المائدة من عام ١٩٨٨ في العام السابق له ، بينما هاجر ٨,٠ ٪ في ذات العام . أى ان نحو ٤٦,٥ ٪ من هذا الاجمالي قضى نحو عام أو أقل في بلد المهجر . وكانت نسبة الذكور نحو ٩٤,٥ ٪ ، والاصار بين ٢٠ علماً وأقل من ٤٠ علماً نحو ٥٦,٨ ٪ ، و الأميين الذين يملكون بمبادئ القراءة والكتابة حوالي ٤٨,٥ ٪ ، والماصلين على مؤهل متوسط أو أعلى حوالي ٤٢,٠ ٪ ، والمتزوجين ٨٥,٩ ٪ ، والماملين بأجر ٦٥,٤ ٪ واصحاب الأعمال ٢٠,١ ٪ والذين يعملون لأنفسهم ١٠,٩ ٪ . وبلغ الماملون لدى الحكومة نحو ٢٨,١ ٪ لقطاع العام نحو ٨,١ ٪ مقابل ٦١,٤ ٪ يعملون بالقطاع الخاص وذلك حسب جهة العمل قبل الهجرة وبينما استمر ٨٥,٥ ٪ من الماملين بأجر قبل الهجرة على ذات حالتهم العملية بعدها ، فاقد نحو ٧,٥ ٪ اصبحوا اصحاب أعمال ونحو ٦,٥ ٪ اصبحوا يعملون بأنفسهم . إلا أن حوالي ٢٠,٠ ٪ من الذين كان يعملون لدى العائلة قبل الهجرة عمالاً بأجر بعد العودة كما تحول ونحو ١٦,٤ ٪ الى اصحاب أعمال وتحول ١٨,٣ ٪ من الماملين قبل الهجرة الى عمال بعدها ، وانتقل ٨١,٣ ٪ من الماملين بالقطاع الخاص قبل الهجرة الى عمال بأجر بعدها . وانتقل ٨١,٣ ٪ من الماملين بالقطاع العام قبل الهجرة الى القطاع الخاص بعدها . وبينما بلغت نسبة الذين لم يحصلوا عليه مباشرة نحو ٥٣,٧ ٪ من اجمالي الهجرة المائدة . وكانت نسبة الحصول على العمل مباشرة تقل حسب مستوى التعليم والتدريب والمهارة ، اذ لم تتعد ٣١,٤ ٪ لعمال الانتاج و ٣٦,٥ ٪ لعمال البيع مقابل ٧١,٤ ٪ للمديرين و ٦٤,٢ ٪ للفتيين والمعلمين . وأخيراً فان ٤٦,٢ ٪ من مخرجات المائتين وظفت في البناء السكنى ونحو ٣,٥ ٪ في اقتناء الذهب والمجوهرات وأما الباقي فقد وظف في استثمارات ومشروعات اقتصادية مختلفة ، مثل الودائع المصرفية والاستثمار الزراعى وغير ذلك .

● وفي ضوء تحليل الهجرة المائدة ، ظروفاً وخصائص

وننتائج ، قبل وبعد أزمة الخليج نلاحظ ما يأتي :

الهجرة ، فإن ٩٦ ٪ من الملتدين من العراق كانوا لا يعملون بالادارة الحكومية أو قطاع العلم ، وبلغت النسبة المتبقية من الملتدين من الكويت ٨٩ ٪ وأما نسبة عمال الزراعة والانتاج فقد بلغت ٤٦ ٪ في الحالة الأولى ، و ٣٥,٥ ٪ في الحالة الثانية .

ومثل هذه العودة كانت تعني من حيث الاعداد والخصائص والظروف زيادة للبطالة المارة ، في ظل أوضاع التوظيف التي عرضها مشروع نظام معلومات العمالة والتي زادت سواء كما أوضحنا خلال عامين تقريباً بين مسوح المشروع وحتى نشوب الأزمة وقد جدر أن نشير بداية إلى أن الهجرة قد عادت الصعود نسبياً خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، حيث قدر ارتفاع رصيد العمالة المصرية في الخارج بنحو ٣٦٦ ألف شخص هذين العاملين . وكما جدر قبل عرض نتائج العودة على سوق العمل وتحولات العمال ، أن نذكر بأن الملتدين من الكويت قدروا بنحو ١١٨ ألف شخص أو ٢٣,٦ ٪ من إجمالي الملتدين منها ومن العراق على أساس تقدير مستوى متوسط لاجمالي الملتدين بنحو ٥٠٠ ألف شخص . وعلى هذا الأساس فإن خصائص وأوضاع الملتدين من العراق كان غالبه - وسلبية - على نتائج العودة ، حيث يقل متوسط مدة البقاء في المهجر ، وتنسب نسبة الفنين والعلميين بين المهاجرين ، وينخفض متوسط الدخل وحجم الانخار للمهاجر . وإذا اخذت بعين الاعتبار حجم المنخارات البديلة للملتدين من العراق فضلاً عن فقدان أغلبها في الظروف السياسية والاضطرارية للعودة ، وفقدان معظم منخارات الملتدين من الكويت ، وضالة نسبة العاملين بوظائف دائمة بالحكومة والقطاع العام في مصر بين هؤلاء الملتدين (١٣,٦ ٪ فقط من الاجمالي) وارتفاع نسبة العاملين بأجر ولدى العائلة بينهم ، تكون هذه العودة قد زعمت بالضرورة معدل البطاقة ، اذا تضيق فرص استثمار المنخارات لتحول نسبة هامة من الصحرة المائدة للعمل لحسابها أو إلى اصحاب مشروعات كما جرى بعد العودة السابقة اللازمة ، بيد انه جدر ان نشيد هنا الى انه اذا كان اكثر من نصف الملتدين مثل لم يجدوا عملاً مباشرة ، فإن تقاوم مشكلة البطالة في عام ١٩٩٠ كما بينا يزيد مصاعب الحصول على العمل للملتدين بعد الأزمة .

وتزيد صعوبة المشكلة اذا لاحظنا ارتفاع نسبة المهاجرين من الريف ، ومن الشباب ، ومن الخريجين ، وهي الفئات التي يرتفع معدل البطالة بينها . وإلى جانب الآثار الاجتماعية السلبية للبطالة بوجه عام . فإن ارتفاع نسبة المتزوجين والذكور بين المهاجرين الملتدين تضاعف هذه

أولاً : أن العودة الصافية للعمالة المصرية من الكويت والعراق قدرت بنحو ٣٦٠ ألف عامل خلال الشهور الثلاثة من أغسطس حتى أكتوبر ١٩٩٠ ، أو بمعدل شهري بلغ نحو ٢٠ ألف مهاجر عائد . وفي المقابل فإن العودة الصافية للعمالة المصرية من جميع الدول المستقلة لها لم يتجاوز نحو ٤١ ألف عامل خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، أي بمتوسط شهري لم يتعد ١,٧ آلاف عامل ، في هذين العامين الذين شهدوا بداية الهجرة العائدة . وتوضح هذه المقارنة أن هذه العودة غير مسبقة من حيث الحجم . انصف إلى هذا أن العوامل السياسية كانت وراء هذه العودة الاضطرارية بعد أزمة الخليج بينما كانت العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية وغير تلك من العوامل وراء ظاهرة الهجرة العائدة قبل الأزمة . انصف إلى هذا أن الهجرة العائدة في ظل ظروف القزو العراقي للكويت تكتسب خصوصيتها من حجم العمالة المصرية في العراق والكويت ، والتي قدرت بنحو ١٠٣٠ ألف شخص أو حوالي ٥٣,٤ ٪ من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة والمقدرة بنحو ١٩٢٩ ألف شخص في نهاية عام ١٩٨٩ ونلاحظ هنا ان هذا التقدير يقل عن تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، وعن تقديرات أخرى مصرية وأمريكية ، لحجم العمالة المصرية المهاجرة الى الكويت والعراق وغيرها من الدول العربية في ذات التاريخ . وقد تراوحت تقديرات العمالة المائدة من أول أغسطس ١٩٩٠ وحتى فبراير ١٩٩١ بين ٤٠٠ - ٦٠٠ ألف ، أو حوالي ٣٨,٨ ٪ - ٥٨,٣ ٪ من العمالة المصرية بالكويت والعراق ، و ٢٠,٧ ٪ - ٣١,١ ٪ من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة قبل نشوب الأزمة إلى جميع الدول العربية .

وثانياً : إن العودة الواسعة الاضطرارية للعمالة المصرية من العراق والكويت كانت لها نتائج سلبية غير مسبقة على سوء العمل وخاصة من زاوية زيادة البطالة ، سواء بسبب ظروف العودة أو اعداد وخصائص العمالة المائدة ، فضلاً عن أوضاع التوظيف والاقتصاد في مصر في عام ١٩٩٠ . ونلاحظ بداية أن دراسة على عينة من العمالة المائدة ضمت ١٠٨,٢ ألف من الكويت و ٣٨,١ ألف من العراق قد أظهرت أن نحو ٤١,٤ ٪ قد أمضوا عامين أو أقل في المهجر ، وكانت أصلاً ٧٨ ٪ بين ٢٠ - ٤٩ عاماً ، وبلغت نسبة الأميين والعلميين بمبادئ القراءة والكتابة نحو ٥٥ ٪ والحاصلين على مؤهل متوسط وجامعي نحو ٣٤,٠ ٪ وحسب النشاط الاقتصادي وجهة العمل قبل

الائتلاف. وأخيراً يجدر أن نلاحظ أنه في الظروف الكساد الاقتصادي وأوضاع عدم الاستقرار في البلدين الخليجية النشطة الأخرى، فضلاً عن عوامل أخرى، لم تكن ثمة فرصة لتحويل الهجرة العائدة إلى هذه البلدان، ونلاحظ هنا أنه مقابل نحو ٤٠٠ ألف عائد بين أغسطس ونوفمبر ١٩٩٠، التحق بالعمل في السعودية وليبيا - اللتان فُتحتا فرصة جديدة للعمالة المهاجرة - نحو ٤٩,٦ ألف مصري في ذات الفترة، وهو ما لا يتعدى نحو ١٢,٤ ٪ من إجمالي الملائين.

وثالثاً: إن عودة العمالة من العراق والكويت قد أدت إلى آثار سلبية هامة على الميزان الجاري. فقد تراوحت تقديرات تحويلات العمالة المصرية في العراق بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩، وفي الكويت بين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار في ذات العام. وبذلك فإن تحويلات العمالة في البلدين قدرت بنحو ٢٤,٠ ٪ و ٢٩,٤ ٪ من إجمالي تحويلات العمالة المصرية في الخارج خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠. ويجدر أن نلاحظ هنا أن تحويلات العمالة المصرية من العراق وإن كانت أقل حيث تغلب فيها العمالة العائدية الأقل حجماً، فإن متأخرات التحويل التي قدرت بنحو ٤٦٦ مليون دولار تقصر أيضاً الانخفاض النسبي للتحويلات من العراق التي يعمل بها من المصريين عدد يزيد بنحو ٤,٧ مرة عدد المصريين المائلين بالكويت وفقاً

للتقديرات التي عرضناها. وارتبط هذا بقرار الحكومة العراقية بدءاً من عام ١٩٨٦ بخفض الحد الأقصى المسموح بتحويله من اجور ومتخدرات المصريين العاملين بالعراق، فضلاً عن خفض مقبولات أجورهم مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، ولتفتاد المصاعب الاقتصادية بالعراق.

وبافتراض أن معدلات نمو تحويلات العمالة المصرية في العراق والكويت خلال عام ٩٠ / ١٩٩١ وغيرها من بنود ميزان المعاملات الجارية والتحويلات في العام مقارنه بالعام السابق، تساوى معدلات النمو المقابلة بين عامي ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠، فلن توقف هذه التحويلات يعني نقصانها لحصيلة النقد الأجنبي وزيادة ملموسة للمعز في الميزان. وعلى أساس الافتراض السابق فإن نقص التحويلات بنحو مليار دولار يعني هبوط إجمالي تحويلات المهاجرين بنحو ٣, ٢٥ ٪ وهبوطاً بنحو ١٨,٥ ٪ لإجمالي التحويلات الخاصة والرمسية، كما يؤدي هذا التوقيت إلى زيادة عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات إلى أكثر من الضعف. أضف إلى هذا خسارة الاقتصاد المصري من جراء العودة الاضطرابية وترك الممتلكات والمنقذات، حيث قدرت الممتلكات المينة للمصريين في الكويت بنحو ٤ مليارات دولار، وقدرت مخزائهم في المصارف الكويتية بنحو ١٢ مليار دولار كان يتوقع أن يتم تحويل مسم هام منها في الظروف العودة العادية.

ثانيا : سياسات الإصلاح الاقتصادى :

والدعم والتميز ، ولم يتم للتوجه الجذرى الضرورى نحو تحويل هذا القطاع الى قطاع أعمال . وإزاء قصور سوق المال قد استمر الاقتصاد القومى لاستغنى بدرجة كافية من المدخرات المودعة لدى البنوك وخاصة بالعملة الاجنبية ، وتواصل نزيف الموارد المتاحة للاستثمار نتيجة هروب الاموال إلى الخارج وتزايد توظيف الودائع لدى البنوك فى الخارج .

ولعل التطور الاهم خلال عام ١٩٩٠ فى هذا المجال ، ما ترتب على الموقف المصرى من أزمة الخليج من استعداد متبادل سواء من قبل صندوق النقد الدولى أو الحكومة المصرية نمو التوصل الى اتفاق حول برنامج للاستقرار من شأنه ان يسرع ونيرة التحولات الاقتصادية الليبرالية ، ويراعى اعتبارات الاستقرار السياسى ، على الرغم من ان العام لم يشهد توقيع او تنفيذ هذا الاتفاق . وفى هذا التقرير فلننا نكتفى برصد أهم التطورات فى السياسة النقدية والاقتصادية ، من جهة ، وأهم سياسات الموازنة العامة للدولة ، من جهة أخرى .

١ - السياسة النقدية والاقتصادية :-

ويلاحظ ان السيولة المحلية ، (وهى تشمل وسائل الدفع الجارية وإشبه النقود) قد ازدادت بمعدل ٢٠,١ ٪ فى العالم المالى ٨٩ / ١٩٩٠ ، مقابل ١٦,٥ ٪ عام ٨٨ / ١٩٨٩ . حيث بلغت السيولة المحلية ٧٤,٦٦٩ مليون جنيه مقابل ٦٢,١٧٤ مليون جنيه خلال عامى ٨٩ / ٩٠ ، ٨٨ / ٨٩ على الترتيب وقد ساهمت كافة البنود فى هذه الزيادة . حيث بلغت وسائل الدفع الجارية ١٧,٤ مليار جنيه بمعدل زيادة قدره ١٣,٦ ٪ وقد بلغ رصيد النقد فى التداول خارج الجهاز المصرى ١٢,١ مليار جنيه ممثلا لنسبة ٦٩,٨ ٪ من جملة وسائل الدفع الجارية و ١٦,٣ ٪

فى عام ١٩٩٠ ، استمر تراوح السياسات الاقتصادية بين مواصلة الخط التقليدى المتمثل فى استقرار النظام الاقتصادى القائم على الدور القيدى للدولة فى النشاط والتنظيم والقرار الاقتصادى ، وللتوجه التدريجى على طريق التحولات الاقتصادية الليبرالية . واستمر قصور السياسات الاقتصادية ، سواء النقدية والمالية والاقتصادية ، أو تلك المتصلة بتحرير قطاع الاعمال العام وتطوير سوق رأس المال ، وهو ما انعكس فى استمرار عجز الموازنة العامة للدولة والجوء الى التمويل التضخمى ، فضلا عن استمرار تسيير القطاع العام بأساليب ادارية وضعف تطوير سوق المال . وهكذا ، فقد تفاقمت الضغوط التضخمية نتيجة مراجعة عجز الموازنة العام للدولة عن طريق التمويل التضخمى والقرروض المصرفية والمجز للخارجى فضلا عن انماص الفجوة بين معدل النمو الحقيقى للسيولة المحلية ومعدل النمو الحقيقى للنتاج المحلى الاجمالى . كما استمر العمل بهيكل اسعار الفائدة على الجنيه بهدف الحد من الركود الاقتصادى المستمر ، وبقيت القيود على التوسع الائتمانى كما توصل تميز اسعار الفائدة لصالح القروض المقدمة الى قطاعات الانتاج السلعى وتم تعديل اسعار الصرف فى مجمع الصرف المركزى وان بقيت اقل من اسعار السوق المصرفية الحرة ولم يتم التوصل الى سعر حرف واقصى وموحد للجنيه المصرى . ولم تسهم اسعار الفائدة وغيرها من السياسات الاقتصادية فى رغم القدرة التنافسية للجنيه المصرى كأداة للتوظيف وهو ما انعكس فى زيادة الامة النسبية للودائع بالعملة الاجنبية على حساب الودائع غير الجارية بالجنيه المصرى .

وهكذا ايضا ، فإنه باستثناء التوجه نحو بيع مشروعات الدولة للمملوكة للمحليات فان عام ١٩٩٠ لم يشهد تطبيقا واسما لسياسة الخصخصة . والاهم ، ان الدعوة الى ادارة القطاع العام على اسس المبادئ الاقتصادية وزيادة الكفاءة ومضاعفة الربحية بقيت منتشرة عمليا بسبب استمرار الحماية

قطاع الأعمال الخاص من ١٨,٥ مليار إلى ٢١,٤ مليار جنيه

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية ، وهو يوضح الفرق بين الأصول الأجنبية ، أو الموجودات بالتقيد الأجنبي ، مطروحا منها الالتزامات بالتقيد الأجنبي لدى البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار في الأعمال ، كما تنعكس على تطورات ميزان المدفوعات وحركة ودائع العملاء المحليين بالعملة الأجنبية .

وقد مارس هذا البند أثر اكتملشيا على السيولة المحلية خلال السنة المالية محل التقدير حيث هبط من ٥٩٩٥ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، إلى ٢١١٦ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ وقد حدث هذا التغير على النحو التالي تصاعد العجز في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي من ٣٣٣٧ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، إلى ٧٤٨٦ مليون عام ٨٩ / ١٩٩٠ وذلك كنتيجة لتعديل سعر صرف مجمع النقد الأجنبي به ، بينما ارتفع صافي الأصول الأجنبية . لدى البنوك التجارية من ٢١٧٠ مليون جنيه إلى ٢١٨٣ مليون ، ولدى بنوك الاستثمار والأعمال ٩٣٨ مليون إلى ١٤٢٤ مليون خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية فقد احتلت قضية أسعار الفائدة على الجنيه المصري ، مكان الصدارة في النقاش الدائر لتطوير الوضع الحالي وعلاج حالة الركود التي مازالت سائدة في قطاعات الاقتصاد القومي .

وجدير بالذكر أن الهيكل الحالي لامرار الفائدة يتراوح بين ٥ ٪ و ١٩ ٪ سنويا للودائع ، ويبلغ بين ١٣ ٪ و ١٧ ٪ فيما يتعلق بالقروض والسلفيات الممنوحة لقطاعي الزراعة والصناعة وبين ١٥ ٪ و ١٩ ٪ لقطاع الخدمات ، بينما بلغ الحد الأدنى للقروض الممنوحة لقطاع التجارة ١٨ ٪ سنويا ، وهذا النظام مطبق منذ منتصف مايو ١٩٨٩ وقد تميز بعده ملاحق رئيسية منها :

- رفع أسعار الفائدة على شرائح الودائع للأجسام المختلفة بما يتراوح بين ٥ ، ٣ ، نقاط مئوية ، واستحداث جديدة هي خمس سنوات وأقل من سبع سنوات .
- واقتصرت الزيادة في أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ، على نظمتين مؤبوتين .
- استمرار ترك الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة على الودائع والإوعية الأخرى بالعملة الأجنبية ، كما تعضى

من جملة السيولة المحلية وأقرن ذلك بزيادة في التقد المصدر بلغت ١١٧٧ مليون جنيه بمعدل ١٠,٢ ٪ ليصل رصيده إلى ١٢,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٠ .

وبالمثل حققت وسائل الدفع المشابهة زيادة بلغت ٢٢,٢ ٪ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٠ ولتشارك بنسبة ٧٦,٧ ٪ من جملة السيولة المحلية .

وقد حققت الودائع بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٣,٦ ٪ خلال السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ . ولذلك شكلت ٦٣,٢ ٪ من إجمالي وسائل الدفع المشابهة (إشابه النقود) ٤٨,٥٢ ٪ من السيولة المحلية ويرجع السبب في ذلك تغيير سعر التقييم ، وانخفاض الجنيه المصري .

وإذا كانت وسائل الدفع بكافة أنواعها تشكل خصوم على القطاع النقدي والالتزامات على الجهاز المصرفي ، فإن لهذه الخصوم أصول تعادلها في القيمة . وبالتالي فالزيادة في هذه الأصول لها أثر توسعي على السيولة المحلية ، والنقص الصافي له أثر انكماش على هذه السيولة .

وتتكون الأصول المقابلة للسيولة المحلية ، من الأصول الائتمانية المحلية وصافي الأصول الأجنبية وصافي البنود الأخرى .

ويلاحظ أن ، ولنتيجة لتعديل سعر الصرف في إطار مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي في منتصف أغسطس ١٩٨٩ ، فقد نشأ أثر توسعي على الأصول المحلية ببلغ ٣٦١٧ مليون جنيه من ناحية ، وأثر انكماش على صافي الأصول الأجنبية ببلغ ٣٠٢٧ مليون جنيه من ناحية أخرى . وكانت محصلة ذلك ظهور أثر توسعي على السيولة المحلية قدره ٥٩٠ مليون جنيه .

وقد تصاعد الأثر التوسعي للأصول الائتمانية المحلية بمعدل ٢٦,٨ ٪ خلال السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ (أو بمعدل ٢٠,١ ٪ باستبعاد أثر تعديل سعر مجمع البنك المركزي) لتصل جملة الأصول الائتمانية المحلية إلى ٨٠ مليار جنيه مقابل ٦٣ مليار جنيه ٨٨ / ١٩٨٩ .

وقد تصاعدت المطالبات من الحكومة إلى الهيئات الاقتصادية العامة من ٣١ مليار جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٤٢ مليار جنيه تقريبا عام ٨٩ / ١٩٩٠ وتصاعدت المطالبات من شركات القطاع العام من ٨٩٨٢ مليون جنيه إلى ١٢ مليار جنيه تقريبا خلال نفس الفترة ، وبالمثل تصاعدت المطالبات من

الوحدات المصرفية الإسلامية من الالتزام بهيكل اسعار الفائدة الجنيه المصري .

● وقد جاءت هذه لتعديلات في اطار تركيز السياسة النقدية على تنمية المخزونات المحلية وسد الفجوة بين الاندثار المحلي والاستثمار المطلوب بحيث يمثل الاول ١٠ ٪ من الناتج المحلي ، بينما الاستثمار يصل الى ١٩ ٪ من الناتج .

وهنا يشير البنك الدولي الى ان اجماع الاستثمار المحلي قد بلغ في المتوسط وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ حوالي ٢٧,٧ ٪ من الناتج القومي ، بينما وصل الاندثار القومي خلال نفس الفترة ١٥,٦ ٪ فقط ، الامر الذي أدى إلى ازدياد العجز في الميزان الجارى (قبل التعديلات الرسمية) ليصل إلى ١٢,١ ٪ من الناتج .

وفي هذا الصدد يلاحظ ان هذه التغيرات تأتى في اطار المساهمة التى ينتهجها البنك المركزى المصرى منذ ١٩٧٦ مستغلا في ذلك السلطات التى خولها له القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بحقه في تحديد اسعار الفائدة المنبئية والدائنة ، نون التنفيذ بالحدود المنصوص عليها في اى تشريع اخر (ويصعد بذلك التشريع المبنى المصرى والمقاضى بان يكون الحد الاقصى للفائدة ٧ ٪) .

وخلال هذه الفترة قام البنك المركزى برفع الحدود القصوى لاسعار الفائدة المبنية على التسهيلات لتتراوح بين ٧ ٪ و ٨ ٪ ثم تلا ذلك رفع سعر الفائدة خمس مرات متتالية بمقدار ١ ٪ حتى آخر يونيو ١٩٨٠ ، ثم استمر في هذا المنحى حتى وقتنا هذا .

ويلاحظ على الجانب الاخر ان هيكل اسعار الفائدة على الودائع بالعملة الاجنبية في مصر لا يخضع لاي رقابة من سلطات النقد الاجنبى ، حيث يترك تحديد موافا لاتجاهات اسعار الفائدة في الاسواق المالية والتقنية للدولة . فليس هناك نصا واضحا في سائر القوانين يعطى البنك المركزى حق تحديد اسعار الفائدة على العملات الاجنبية وفقا للاجالات المختلفة . ولا سيما في ظروف غياب سوق منظمة للتعامل بالتد الاجنبى في مصر . بينما نرى على الجانب الاخر تحديدا صارما وملزما لكافة البنوك التى تعمل في مصر فيما يتعلق باسماء الفائدة على العملة المحلية .

وامام هذه الحقيقة بدا واضحا ، خلال الفترة الماضية ، مدى الضغوط التى تعرض لها الجنيه المصرى امام موجة الارتفاع الحاد في اسعار الفائدة على العملات الاجنبية وبخاصة الدولار . ولقد أدى ذلك الى اقبال المخضرين في

الدخل على سحب ودائعهم بالعملة المحلية ، وشراء العملات الاجنبية من السوق السوداء لادياحها في البنوك للاستفادة من اسعار الفائدة الاعلى .

ويلاحظ من تتبع الودائع لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال ، ان اجمالى الودائع غير الجارية ، وغير الحكومية بالعملة المحلية قد ارتفعت من ١٣,٥٦ مليون جنيه من اخر يونيو ١٩٨٧ ، إلى ١٧,٥٩٣ مليون جنيه فى آخر يونيو ١٩٨٩ ، وإلى ١٩,٦٩٦ مليون جنيه فى اخر ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم إلى ٢١,٠٨٤ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٠ اى بمعدل نمو اسمى ١٧,٢ ٪ متصوبا في المتوسط ويعنى هذا ان الارصدة الحقيقية لتلك الودائع قد انكمشت بمعدل سنوى ٦,٣ ٪ في ظل معدل تضخم ٢٥ ٪ فقط .

ويلاحظ ان القطاع المائلى هو المساهم الأكبر في المخزونات اذ وصلت ودائمه الى ٦٣,١ ٪ من اجمالى الودائع ، بالعملة المحلية ، وتليتها بالعملة الاجنبية ، كما ان معظم ودائع هذا القطاع غير جارية .

ويأتى القطاع العام في المرتبة التالية بالنسبة للودائع الصلة المحلية . بينما يأتى قطاع الاعمال الخاص في المركز الثانى بالنسبة للودائع الاجنبية .

والاهم من هذا وذلك النمو المستمر في الودائع بالعملة الاجنبية ، والذي أدى الى ان تشكل (٥٧,٩ ٪ من اجمالى الودائع عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، وحوالى ٥٦,١ ٪ العام الذى سبقه) وذلك مقابل ٤٤ ٪ عام ١٩٨٧ ، وعلى النقيض من تلك انخفضت نسبة الودائع بالعملة المحلية لاجمالى الودائع من ٥٦ ٪ عام ١٩٨٧ الى ٤٣,١ ٪ تقريبا عام ٨٨ / ١٩٨٩ و ٤٢,١ ٪ عام ٨٩ / ١٩٩٠ وقد كان الارتفاع في ودائع القطاع المائلى بالعملة الاجنبية عامل اساسى في هذا التغير حيث بلغت نسبة الودائع لهذا القطاع بالعملة الاجنبية لاجماع ودائمه حوالى ٥٦ ٪ ، وذلك مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٨٧ . (كما يتضح من جدول رقم ١) .

وبمعنى آخر فان معدلات الاندثار بالجنيه المصرى قد تراجعت ، بينما تزايدت معدلات نحو الاندثار بالعملة الاجنبية وهو ما يشير إلى ازدياد "دولة" الاقتصاد القومى ، حيث اصبح الدولار يستخدم ، ليس فقط كمستودع للقيمة ، ولكن الاهم استخدام كوحدة حسابية في المعاملات الجارية وكوسيلة للتبادل .

ولا يخفض مالئلك من اثار ، منها عدم ثقة في الميلادة الوطنية بالاساس ، وعدم قدرة السلطات التنفيذية في التحكم في السيولة المحلية وادواتها بالمجتمع ، ذلك لانها لا تملك اية سلطات قانونية عليها . وبالتالي التقليل من فاعلية السياسة النقدية .

والا اهم من ذلك ، انها تؤدى الى طغيان الطابع المالى على المشروعات ، بدلا من التوجه للاستثمار المنتج . وذلك لسبب اساسى وواضح وهى الرغبة فى الحصول على عائد يتناسب مع العائد الممنوح للأفراد المودعين ، وهو مالا توفره السوق الداخلية وبالتالي لابديل سوى البحث عن محاولات استثمار خارجية عن طريق شراء الاسهم والسندات من البورصات الدولية .

وازاء هذا الوضع كان من الضرورى البحث فى الاسباب المؤدية لذلك واهمها على وجه الاطلاق معدل التضخم المرتفع ، حيث تشير الاحصاءات الرسمية انه بلغ ٢٥,٩ ٪ ، هذا فى حين ان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام يبلغ ١٢ ٪ اى ان المخضر يحصل على سعر فائدة حقيقى سالب ، والذي يشير الى وجود ما اطلق عليه ، رونالد ملكينون ، بالقمع المالى ، والذي يمثّل فى انخفاض سعر الفائدة الاسمى عن المعدل المتوقع للتضخم ويؤدى الى هروب رؤوس الاموال الخاصة ، وللتحول من الانخار النقدى الى الانخار العينى ، وتفضيل الانخار بالعملات الاجنبية بصفة عامة ، والدولار الامريكى بصفة خاصة ، عن الانخار بالعملة المحلية .

وهنا وجدت الحكومة المصرية نفسها امام ثلاث خيارات ، باستثناء الوضع الحالى اما الرفع الى اعلى من معدل للتضخم بما يعكس عائد حقيقى موجب على الودائع . أو تخفيض معدل التضخم بما يحقق العائد المتوقع ، او اطلاق حرية البنوك فى تحديد سعر الفائدة .

وفى ما يلى استعراضا لهذه البدائل :

فما ينطلق بالبديل الاول ، اى تخفيض معدل التضخم الى اقل من سعر الفائدة الاسمى ، فهذا امر غير وارد على الاطلاق نظرا لانه يتطلب بالضرورة معرفة اسباب هذا التضخم وكيفية علاجه .

وهنا لابد من دراسة عجز الموازنه العامة للدولة ، مع ما يترتب عليها من اتباع سياسة التمويل بالمعجز والمزيد من التوسع النقدى وطبع البنكنوت .

ومن هنا يصبح من الضرورى العمل على تغطية المعجز من الموارد الحقيقية للمجتمع ، اى محاصرة الخلل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى المصرى . عبر تدعيم الجهاز الانتاجى وصلاح نظام الائتمان وسوق المال وكلها امور تخرج عن النطاق قصور الاجل ، حيث لا ينتظر ان تحدث اثارها فى المنظور القصير ، بل فى المنظور المتوسط على الاقل .

وفما ينطلق بالبديل الثانى والخاص برفع اسعار الفائدة لكى يتناسب مع معدل التضخم على الاقل حتى يصبح العائد النقدى موجبا وسعر الفائدة الحقيقى موجبا ، وهو ما يعنى رفع اسعار الفائدة الدافئة الى ٢٩ ٪ على الاقل (بافتراض ان معدل التضخم فى مصر ٢٥ ٪ والعائد الحقيقى على المنخرات بالدولار ٤ ٪) .

وبدلية لابد ان نشير الى ان الحديث عن اهمية سعر الفائدة ودورها فى الاقتصاد القومى يغفل عوامل كثيرة تتدخل فى سعر الفائدة اهمها حجم الانخار المتوقع والمناخ فليا ، وحجم الاستثمار المناح والسياسة الائتمانية السائدة ومدى توافر سوق للمال وكيفية عمله ، فضلا عن مستويات المخول فى المجتمع وشريحة المنفق منه على السلع الضرورية اللازمة .

وهنا نجدد الاشارة الى ان الحديث عن تشجيع المنخرات وتخفيض الاستهلاك عن طريق اسعار الفائدة ، حديث مبالغ فيه بعض الشيء فمن المعروف ان قرار الانخار تالى على قرار الاستهلاك ، وبصفة خاصة فى الاقطار المتخلفة .

حيث اثبتت الدراسات التى اجريت على مرونة المنخرات بالنسبة لسعر الفائدة فى البلدان المختلفة الى عدم وجود قاعدة علمية ، فالبعض توصل الى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والانخار ، وبعضها الاخر اكد وجود علاقة ايجابية بين هذين المتغيرين وهذا لا يفتى اهمية سعر الفائدة لتشجيع المنخرات ، ولكن العبارة هنا بمستوى الدخال المتعق ومدى اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

عموما فان رفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى الى اعلى من معدلات التضخم المحلى يؤدى الى رفع سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة الى نحو ٢٩ ٪ ، وهو ما يدفع سعر الاقراض الى نحو ٣٢ ٪ .

وهذا يعنى زيادة تكاليف الافتراض ليس فقط بالنسبة لرجال الاعمال ، بل وايضا للحكومة والقطاع العام وهما من اكبر المقترضين .

والاهم من ذلك هناك نتيجة هامة تترتب على رفع اسعار الفائدة ، فعندما ترتفع الدخول مع ارتفاع اسعار الفائدة ، صفوف بوجه جزء لا بأس به الى الاتفاق ما لخص في ظروف التضخم .

ومن هنا فلهذا وعلى الرغم من طبيعة هذه الودائع ، والتي نشأت عن مخفريات حالية وسليقة (تحولت الى اصول نقدية) وليست نقودا اضافية .

وثانياً يؤدي رفع سعر الفائدة الى توجية النشاط الاقتصادي صوما تجاه قطاعات المال والتجارة وعلى حساب الذين يعملون في قطاع الانتاج ومن ثم فان رفع سعر الفائدة بنسب كبيرة سوف يؤدي الى ازدياد حدة المشاكل التي تواجهها المشروعات نتيجة لارتفاع التكلفة .

اما البديل الثالث وهو تحرير اسعار الفائدة ، بمعنى ان يترك للبنوك حرية تحديد اسعار الفائدة وفقاً لمرضى الائتمان (مقبوساً بحجم المخفريات المتاحة) والطلب عليه (مقبوساً بحجم القروض التي تحتاجها القطاعات المحلية) .

ويأتى اهم مغلط هذا البديل فى انه يمكن بعض الوحدات المصرفية التي تغلو محافظها الائتمانية والاستثمارية من ديون متعثره وسندات حكومية بالاسراع فى الرفع والتنافس بدرجة اقوى على جذب المخفريات .

وتكمن خطورة هذه الحالة فى احتمال نزوح المخفريات من البنوك الاخرى الى تلك البنوك او اضطراب جميع البنوك للرفع عند مستوى واحد بغية المحافظة على القدرة التنافسية وحجم الودائع الانخارية لديها . وقد يمرض الاخير بعض البنوك للضرر فيما يتعلق بمستوى ريجتها او مائة مركزها المالى .

وبالتالى فان اتباع طول التنافس الحر ، قد يحدث ضررا شديدا للبنوك الاخرى .

ويقترح البنك المركزى المصرى القيام بتحرير اسعار الفائدة جزئيا خلال فترة انتقالية تبدأ بتحرير حتى الوصول الى سعر فائدة حقيقى موجب موازى لمئله للمعاملات الاجنبية ، ثم العمل وفقاً لظروف السوق . وذلك انطلاقاً من الامس التالية :

١ - اعفاء البنوك من الهيكل الحالي للأسعار الفائدة المندية والدائنة .

٢ - حرية البنوك فى تحديد اسعار الفائدة على الودائع بالجنه المصرى .

٣ - إلزام البنوك بعد أقصى لمر اقراض ، بحيث يكون

ذلك فى شكل هلمش على سعر خصم البنك المركزى .

فإذا كان سعر الخصم ١٤ ٪ حالياً ، فانه يصبح من الضرورى إلزام البنوك بها ٧ ٪ يزيد سعر الاقراض عن ١٧ ٪ وهكذا .

٤ - قيام البنك المركزى بتحرير سعر خصمه تدريجيا ليصل الى مستوى معدل التضخم على ان يصاحب ذلك توسيع الهلمش بصورة متدرجة ايضا .

على ان يتخلل هذه المرحلة قيام البنوك بالعمل على تحسين مركزها المالى والتخلص من الديون المتمشرة ونصفه الاصول الائتمانية ذات المائد الثابت المنخفض .

وهنا تأتي مشكلة بنوك القطاع العام التي توظف جانب مما لديها من ودائع فى شكل سندات حكومية بأسعار فائدة ثابتة منخفضة . فقد يكون فى السماح لها ببيع هذه السندات لبنك المركزى ، اضطراب للبنك المركزى بخلق المزيد من النقود وبالتالي المزيد من التضخم . او التفاوض مع الحكومة لتعديل اسعار هذه السندات ، وهو أمر يصعب تحقيقه فى الآونة الراهة .

مما سبق يتضح لنا انه ، ومع التسليم الكامل بضرورة رفع قيمة المائد الحقيقى على الاصول المالىة الا ان هذا الهدف يجب تحقيقه عن طريق خفض معدل التضخم بالاساس اى تغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية ، وليس بطبع البكتوت . وهو ما يتلئ عبر تدعيم الجهاز الانتاجى للدولة ، وتقليل اقراض الحكومة من الجهاز المصرفى .

٢ . الموازنة العامة للدولة ١٩٩٠ / ١٩٩١ :-

اعدت موازنة عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ فى سياق السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة والتي نمت فى اطار نهضة المجتمع أو تغيير الهيكل الاقتصادى بما يتلائم مع امكانية التوصل لاتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولى . ومن هنا عمدت الموازنة الحالية على ترشيد الاتفاق العام وتنمية الموارد المالية المتاحة . وذلك بغية الاعتماد على السياسة المالية لتمويل الاستثمارات من الموارد الحقيقية دون الالتجاء للجهاز المصرفى .

وتواصلت محاولة علاج العجز المستمر فى الموازنة عن طريق خفض الاتفاق العام ، وضغطه بشكل كبير . واصبحت المعضلة التي تواجه صانعى القرار الاقتصادى

بالمجتمع هو كيفية تحقيق هذه الاهداف ، مع الحفاظ على البلد الاجتماعي والهادف .

١- تحقيق العدالة الاجتماعية ، بتوفير السلع الضرورية والخدمات التعليمية والصحية بأسعار تآكل مستوى دخول غير القادرين .

وفقاً لمشروع موازنة ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، استهدفت السياسة المالية تحقيق عدد من الاهداف المترابطة اهمها : الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة ، وتدبير اعتمادات لجور العاملين وتوفير المستلزمات المتعلقة بتأدية الخدمات الحكومية والوفاء بالتزامات وخدمة الدين العام ، ومساندة موازنات الهيئات الخدمية ، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات العامة .

وتجدر بنا الاشارة إلى أن مشروع موازنة العام الحالي قد أعد على أساس رفع سعر الصرف للتدقيق الاجنبي في البنك المركزي المصري إلى ٢٠٠ قرش للدولار ، بدلاً من ١١٠ قرشاً .

وعلى الرغم من اشارة الحكومة في بيانها إلى أن ذلك لن يؤثر على البنود المختلفة في الموازنة ، نظراً لأنه لايدخل ولن يكون مجرد سعر حسابي وليس سعراً واقعياً ، إلا أننا نرى العكس من ذلك تماماً ، فعلى ما ستؤثر هذه العملية في جانبى الاستخدامات والإيرادات . إذ سوف تزداد المبالغ المنفقة على الأولي مثل الدعم للسلع التموينية الرئيسية والموارد الأساسية الأخرى وكذلك الالتزامات المستعجلة العامة (أى اعباء خدمة الدين والتزامات الدين العام) وفي المقابل لا بد أن يتأثر جانب الموارد من خلال حصيلة البنك المركزى المصرى من البترول وقناة السويس وخط سومية وحصيلة صادرة من القطن .

وهذه الزيادة سوف تنعكس بالسلب على الموازنة ، وأن هذا المجموع مازال يعانى من عجز في الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات والاستخدامات الخاصة به . وعلى سبيل المثال بلغ جملة المتحصلات بالعملة الحرة خلال السنة المالية (٨٩ / ١٩٩٠) نحو ٢٠٢٦,٦ مليون جنيه ، بينما بلغت الاستخدامات بالعملة الحرة خلال نفس العام ٣٣٧٠,٥ مليون جنيه (أى بعجز يبلغ ١٣٤٣,٩ مليون جنيه) وإذا علمنا أن هذا العجز يتم تدبيره بأسعار السوق المصرفية الحرة وليس بأسعار مجمع البنك المركزى ، ويتضح لنا مدى العيب العلقى من جديد على الموازنة العامة ، وتزداد الصورة تعقيداً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار عنصرين هامين اولهما التزايد المستمر في قيمة الدين العام وبالتالي تزايد اعباءه حيث ارتفعت الثانية حتى ٥٩٠٩,٩ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ١٢٦٢٠,٦ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ (أى نسبة زيادة قدرها ١٣٣,٦ ٪) .

وثانيتها الارتفاع المستمر في قيمة الواردات من السلع التموينية الرئيسية التى تعمل عن طريق هذا المجموع .

أ - العجز ومصادر تمويله :

كان من الطبيعي جراء زيادة الاعباء في الموازنة ، أن يتفاقم العجز بها ، إذ ارتفع العجز الكلى من ٤٨٩٠,٣ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨٧٢٥,٣ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ وارتفع صافى العجز من ٦٦٠ مليون جنيه إلى ٣٧٧٥ مليون جنيه (أى بنسبة زيادة قدرها ٤٧٢ ٪) .

وعلى الرغم من هذا الارتفاع الهائل في العجز الصافى للموازنة إلا أنه يعتبر احدى المظاهر الإيجابية في هذه الموازنة ، إذ أنها غالباً ما كانت تعد - في الماضى - على تقدير العجز الصافى بصورة أو لى كثيراً عن الواقع ففي العام الماضى ٨٨ / ١٩٨٩ قدرت الموازنة صافى العجز بها بحوالى ٦٧٠ مليون جنيه في حين اظهرت الحسابات الختامية للعام نفسه عن هذا الرقم قد وصل إلى ٤٧٥٨,٤ مليون جنيه (نسبة زيادة قدرها ٧١٠ ٪ في المخطط) وبالمثل عام ٨٧ / ١٩٨٨ والتي قدرت موازنتها على أساس عجز صافى قدره ٦٨٠ مليون جنيه ، في حين وصل هذا العجز وفقاً للحسابات الختامية للعام نفسه إلى ٥٠٦١,٤ مليون جنيه (وبنسبة زيادة في العجز الفعلى إلى المخطط بـ ٧١٠ ٪) . ومن هنا فإن تغيرات الموازنة الحالية - محل الدراسة - تصبح أكثر واقعية عن ذي قبل .

ونأتى خطورة استمرار هذا العجز لما يترتب عليه من زيادة حدة الاخلالات النقصية والضغط التضخيمية وزيادة الاسعار بالمجتمع ، كنسبة لزيادة صافى المطلوبات من الحكومة وزيادة معدل السيولة النقدية عن معدل النمو الحقيقي الناتج المعلى الاجمالى .

وفي إطار الطول المقترحة لهذه الأزمة تشير الموازنة إلى عزمها على ترشيد الانفاق الحكومى كإحدى أدوات السياسة المالية وذلك عن طريق ما يلى :

- ١ - تحديد الاعتمادات المخصصة لكل من النفقات الجارية على أساس مراجعة دقيقة دون إشراف أو تقدير .
- ٢ - اصدار القرارات التنظيمية التى تستهدف الاستفادة القصوى من المخزون السلى لدى الوحدات الحكومية .
- ٣ - اقتصار سفر القوفد للخارج على المهام السياسية وفي حدود الاعداد الضرورية .
- ٤ - خفض استخدام الاعتمادات المخصصة للنشر والاعلان إلى فى الأغراض التى ترتبط بتحقيق الأهداف التى تدخل في اختصاص الجهة الحكومية .
- ٥ - اختيار أفضل البدائل لتأدية الخدمة بأقل تكلفة اقتصادية وتجنب الانفاق لمجرد استقاء الاعتمادات المالية .

للقضية للأجور ، بالرغم من أن هذا البند يعتبر من العناصر التي يمكن تعديلها بدقة .

(٢) القوت المسلحة :

تقدر الموازنة العامة للدولة أن يزايد الاتفاق على القوت المسلحة إلى ٣١٢٢,٧ مليون جنيه - مقابل ٢٧١١,٥ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ١٥,٥ ٪ . وعلى صعيد الحساب الختامي فقد أظهر انخفاض المنصرف في السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ عن السنة المالية السابقة إذ حبط من ٣٧٠٥,٩ مليون جنيه إلى ٢٩٨٤,٢ مليون خلال عامي ٨٧ / ٨٨ و ٨٨ / ٨٩ على التوالي وذلك بحبط نسبته إلى جملة مصروفات الباب الثاني من ٣١٠٣ ٪ إلى ٢٨,٥ ٪ خلال نفس الفترة .

هذا في حين ارتفع الاتفاق على التسلحات الأخرى كالتعليم والبحوث والشباب الذي ارتفع للتصرف عليه - وفقا للحسابات الختامية - من ١٣٠,٦ مليون جنيه إلى ١٦٤,٧ مليون جنيه خلال عامي ٨٧ / ٨٨ ، ٨٨ / ٨٩ على التوالي .

وهنا نجد الإشارة إلى أن غلطات التعليم والبحوث والشباب قد ارتفعت في موازنة العام محل الدراسة ٩٠ / ١٩٩١ من ٢٩٥٤,٩ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٣٥٠٢,٦ مليون جنيه ١,٢ ، والخصومات الصحية والاجتماعية والدينية ارتفعت من ٨٣١,٤ مليون جنيه إلى ٦٥٩,٥ مليون خلال نفس الفترة .

(٣) الدعم :

وفيما يتعلق بسياسة الدعم فإننا نلاحظ أن المشروع الحالي يشير إلى ارتفاع قيمة المخصص له ٢٠٦١ مليون جنيه إلى ٣٥٧٩,٢ مليون جنيه (بزيادة نسبتها ٧٣,٧ ٪) موزعة على النحو التالي :-

٢٢٠٠ مليون جنيه دعم السلع التموينية الأساسية (الفرق بين الاسعار الاقتصادية والاسعار الاجتماعية)
٣٨٩ مليون جنيه دعم مستلزمات الانتاج الزراعي (الاسمدة البذور التكاليف ومقاومة بعض الافات)
٧٠٢ مليون جنيه فروق فواتر للتقروض الميسرة الممنوحة لمشروعات الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي والسكان .

٤٥ مليون جنيه لدعم البوتاجز .
٢٤٣ مليون جنيه لتغطية باقى عناصر الدعم ومن امها دعم الادوية الاساسية والبان الأطفال ودعم تكاليف نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية .

وهنا نجد بنا الإشارة إلى أن هذه الزيادة لاتعكس في

هذا بالإضافة إلى تنمية الموارد العامة للدولة عن طريق واستمرار الجهود التي تستهدف قيادة كافة المصالح الازديادية ورفع قدرتها على تنشيط الحصيله فى هذه التشريعات الضريبية ، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتيسير حصول المواطنين عليها واتخاذ مجموعة متكاملة من الاجراءات لرفع مستوى كفاءة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة انتاجيتها ، وبالتالي زيادة نصيب الدولة فى عائداتها .

ويصبح التساؤل إلى أى مدى نجحت الموازنة العامة للدولة فى تخفيض الأهداف سالفة الذكر ؟ وهنا يجب البحث فى البنود المختلفة وتحليل العناصر الاساسية للموازنة وهو ما سنتناوله فى سياق هذا التقرير .

ب - الاتفاق العام :-

تشير تقديرات الموازنة إلى أن اجمالي الاتفاق العام بها قد ارتفع من ٣٠,٣ مليار جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٤١,٢ مليار جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ ، أى أكثر من نصف الناتج الاجمالي لمصر وهي نسبة مرتفعة كثيرا ولكنها ترجع اساسا من وجود تراكمات دون علاج فى البنية الاساسية للمجتمع وإلى انخفاض مستويات الاستثمار والادخار . ومن هنا نلاحظ الزيادة الكبيرة فى الاتفاق الحكومي والذي ينقسم إلى اتفاق جارى وأخر استثماري . يشمل الاول الاجور والدعم وفوائد الديون .

(١) الأجور :

تشير الموازنة إلى أن الأجور سوف ترتفع من ٦٢٥٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٧١٤٠ مليون خلال موازنة العام الحالي (أى بنسبة ١٤,٢ ٪) . وتنقسم هذه الزيادة إلى جزئين احدهما يخصص للتعيينات الجديدة ، وجزء آخر يخصص للتدريب للتوابع وهو ما يوضح تدوير احوال العاملين بالمحكمة والجهاز الادارى للدولة والهيئات الخدمية (٣,٥) إذ أن هذه الزيادة لاتناسب بأى حال من الاحوال مع اقل التقديرات نفولا لمدلات التضخم وهي ٢٥,٩ ٪ . وفقا للجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء ومعنى آخر فإن الدخل الحقيقي لهؤلاء الافراد قد تناقص بصورة كبيرة فى اطار هذه الموازنة .

وهنا نجد الإشارة إلى أن الحساب الختامي للعام المالي ٨٨ / ١٩٨٩ يشير إلى زيادة المنصرف الفعلي على الأجور عن السنة السابقة بنسبة ٦,١ ٪ مقابل ٢٧,٣ ٪ فى السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ ، وهو ما يمثل انخفاضا فى زيادة المنصرف الفعلي عن الأجور هذا مع ملاحظة أن المنصرف فعليا ينخفض عن الاعتماد بنسبة ١١,٤ ٪ مما يشير إلى أن تقدير الربط لايستند إلى دراسة دقيقة لتقدير الاحتياجات

تستودع ضمن المقابل المحلى للقرض الأجنبية المعاد جدولتها ضمناً لمعاد هذه الالتزامات حين انتهاء أجل الجدولة ، وضمناً لمعاد توفير سيولة نقدية السوق ترتبط أصلاً بسداد التزامات راسمالية .

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن جملة الدين العام الحكومي فى نهاية يونية ١٩٨٩ قد وصل إلى ٥٢,٢٩٦ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٨٨ بزيادة صافية قدرها ٦,٢٨٥ مليار جنيه كما زاد حجم الدين العام الداخلى إلى ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة ويرجع السبب فى ذلك - وفقاً لما أورده الحساب الختامى لعام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى عدة اسباب .

١ - عدم تخفيض جانب كبير من الفائض الجارى المقدر تحقيقه ، حيث تحقق ٥٢,٣ ٪ فقط من المخطط مما ساهم فى زيادة العجز الصافى غير الممول فى موازنة الخزنة العامة ، والذى بلغ حوالى ٤٧٥٨,٤ مليون جنيه ثم تغطية ١٤٩٥,٨ مليون جنيه منه بسندات على الخزنة العامة .

٢ - إضافة قيمة مديونيات وحدات الموازنة العامة التى استجندت خلال السنة المالية محل البحث قبل بنك الاستثمار القومى التى بلغت حوالى ١١٠٤,٣ مليون جنيه إلى قيمة الدين العام .

٣ - إصدار سندات أخرى على الخزنة العامة لصالح البنك المركزى لتغطية عجز الموازنة فى السنوات المالية السابقة بلغت حوالى ١٤٠٠ مليون جنيه .

٤ - إصدار سندات على الخزنة العامة لتغطية عجز النقد لحساب الحكومة بلغت حوالى ٢٣٨٥ مليون جنيه .

ومن الملاحظات الهامة فى هذا الصدد غياب أى خطة لاستهلاك المصدر من السندات على الخزنة العامة لتغطية كل من عجز الخزنة العامة فى السنوات المالية السابقة وعجز الهيئات الاقتصادية المرحل ، والمعز التقضى فى حساب الحكومة بالبنك المركزى وقد بلغ رصيد هذه السندات فى نهاية يونية ١٩٨٩ حوالى ٢٧,٩ مليار جنيه منه حوالى ٥,٢٨٠ مليار جنيه يخص السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ وحدها .

وزراء هذا التزايد المستمر فى الاتفاق العام فقد أصبح من الضروري العمل على ضبط المصروفات المالية ضبطاً حاداً ، ولكن ظلت المعضلة فى كيفية تحقيق هذا الخفض ؟ وهى مشكلة تتعلق بجوهر السياسة الاقتصادية والتراكمات فى البنية الاساسية دون علاج وعند تقييم هذه المسألة لابد من البحث فى المناقش والتكاليف الخاصة بالتدخل الحكومى ، ومصرفة أى فائض المجتمع يحصل على المنافع وابها يتحمل التكاليف . وبمعنى آخر فإذا كان معيار الكفاءة ، قد أصبح المحكم الاساسى فى توجيه الاتفاق العام ، فلا بد ايضا حتى افصاح المجال لمعايير تحقيق حدة الفقر فى المجتمع ،

الواقع زيادة فى مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للبطاقات محدودة الدخل ويكفى للتليل على ذلك الإشارة إلى أن الانخفاض فى سعر صرف مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى قد بلغ ٨١,٨ ٪ بينما التزاييد المقدرة للدعم هى ٧٣,٧ ٪ فقط وهو ما يعنى انخفاض الكميات المعولة عن هذا الطريق ، وليس العكس ، كما تشير الموازنة .

ويضاف إلى ذلك الحسابات الختامية الخاصة بعام ٨٨ / ١٩٨٩ تشير إلى أن اجمالى المستخدم فعلياً على هذا البند قد وصل إلى ٢٥٧٢,٥ مليون جنيه مقابل ١٨١٢,٩ مليون جنيه كان معتمداً فى الموازنة الخاصة بالعام نفسه . وهنا نلاحظ أن نسبة المنصرف الفعلى على اعتمادات الدعم وخفض نفقات المعيشة إلى اجمالى الاتفاق الجارى عام ٨٨ / ١٩٨٩ قد سجلت إلى ١٥,١ ٪ مقابل ٢١,٢ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ . كما انخفضت نسبة الدعم إلى اجمالى المنصرف على النفقات الجارية والتحويلات الجارية إلى ٢١,٨ ٪ مقابل ٣٠,٣ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ .

وبالتالى فإن الزيادة فى قيمة المنصرف فعلياً على الدعم لا ترجع إلى زيادة الكميات بل ترجع إلى أن واصمى الموازنة غالباً ما يتغاطون عن تغير الاسعار العالمية للسلع والمحاصيل المستوردة أو رفع اسعار توريد بعض المحاصيل الزراعية الحالية بما يؤثر على قيمة الدعم المستحق لبعض السلع المدخمة ، هذا فضلاً عن أن اغلب ما تستورده الهيئة يتم تحويله عن طريق تسهيلات الموردين وذلك لتجنب عدم توافر النقد الاجنبى مما يحملها بأعباء مالية إضافية .

(٤) الدين العام :

تشير بيانات الموازنة إلى أن أهم بنود زيادة النفقات الجارية قد تمثلت اسماً فى فوائد الدين العام الخارجى الذى زاد نسبته ١٩١,٧ ٪ مقارنة بالعام السابق ، وبالتالى فوائد الدين العام المحلى التى ارتفعت بنسبة ١١٥,٣ ٪ وبالتالى أصبحت فوائد الدين العام المحلى تشكل ٢٢,٥ ٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية فى الموازنة ، بينما تشكل فوائد الدين العام الخارجى ٨,٤ ٪ من هذا الاجمالى .

وكذلك زادت اقساط الدين العام المحلى بنسبة ١٩ ٪ ، والخارجى بنسبة ١٣٢,٩ ٪ ويرجع ذلك إلى أن الموازنة قد تضمنت حسب الاصل التى تمثل التزامات الدين العام المحلى ، والتي تستخدم فعلاً لكل من البنك المركزى المصرى وبنك الاستثمار القومى خلال السنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ وأن الاصل الخارجى المتمثلة فعلاً خلال السنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ سواء كانت هذه الاصل تمدد فعلاً للخارج أم

حدود التشريعات الضريبية القائمة ومن هنا تتضمن زيادة المقدر تحصيله من الضرائب العامة وضرائب النصفه من ٥٧٣٠ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٧٩١٥ مليون عام ٩٠ / ١٩٩١ وبنسبة نمو قدره ٢٨,١ ٪ ويرجع جزء كبير من هذه الزيادة لضريبة النصفه التي صدرت خلال العام محل الدراسة ، بالإضافة إلى زيادة المقدر تحصيله من الضرائب والرسوم الجمركية من ٣٦٠٠ مليون جنيه إلى ٣٧٨٠ مليون (٥ ٪ زيادة) وزيادة المقدر تحصيله من الضرائب على الاستهلاك من ٣٩٢٠ مليون جنيه إلى ٤٢٠٠ مليون بمعدل نمو ٧,١ ٪ .

ويشير البيان المالي إلى أن هذه الزيادة ترجع في جزئها إلى انتهاء فترة الإعفاء الضريبي لعدد كبير من المشروعات الاستثمارية والتي بلغت ٧٥٠ منشأة ، بالإضافة إلى تحصيل المتأخرات الضريبية وسرعة الفصل في المنازعات الضريبية .

ورغم كل الحديث في زيادة الحصيلة الضريبية ، إلا أن الأوضاع السائدة في المجتمع مازالت على ما هي عليه وبالتالي فلننا نتشكل كثيرا في إمكانيات تحصيل هذه الموارد وخاصة إذا ما أخذنا بالحسبان الواقع الفعلي في ضوء بيانات الحساب الختامي للدولة والتي يوضح انخفاض المحصل فعليا عن المخطط .

وهنا تشير بيانات الحساب الختامي أن الإيرادات الجارية لمصلحة الضرائب قد قدرت في السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ - بعد التعديل - بحوالي ٤٧١٠,٦ مليون جنيه ، على حين بلغت الإيرادات الجارية المحققة ٤١١٤,٧ مليون جنيه - هذا مع مراعاة أن جانباً كبيراً من هذه الإيرادات تتضمن جزءاً عن الاعوام السابقة هذا فضلاً عن أن جزءاً من هذه الزيادة يرجع للضريبة على المرتبات والأجور التي ارتفعت حصيلتها الفعلية نتيجة لزيادة المرتبات والمكافآت الممنوعة للعاملين بالشركات والبنوك .

وعلى الجانب الآخر فقد ارتفع رصيد متأخرات مصلحة الضرائب في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ بحوالي ١٤٦,٨ مليون جنيه مقابل حوالي ١١٧,٤ مليون جنيه فسي ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨ بنسبة تبلغ ٢٩,٥ ٪ تقريبا . فلذا ما علمنا أن الزيادة في حصيله إيرادات المصلحة قدرت بـ ٢٣,٥ ٪ فإن ذلك يعني الفشل في تحقيق الأهداف ويرجع جزءاً كبيراً من الزيادة في هذه المتأخرات لاستمرار تضخم رصيد متأخرات المصلحة لدى القطاع الخاص حيث بلغت في نهاية يونيو ١٩٨٩ حوالي ١٢٥١,٢ مليون جنيه مقابل حوالي ٩٣٠,٢ مليون في نهاية يونيو ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالي ٣٢١ مليون جنيه ويتمثل الجانب الأكبر من هذه المتأخرات في التأخر تحصيله من الضرائب على الأرباح التجارية

وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بالدولة ، وبالتالي يجب الاهتمام بتحديد الأولويات التي يقوم عليها الاتفاق الملم في ضوء اعتبارين أساسيين أولهما تحديد المجالات التي يكون مشاركة الحكومة فيها ضرورية والمجالات التي يمكن الاستناد فيها على الأسواق لتخفيض نفس النتائج أو أفضل منها . وثانيهما معرفة كيفية انفاق الموارد المحددة بالكوادر والكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل الملم .

جـ - الإيرادات العامة :-

تشير تقديرات الموازنة إلى أن تمويل هذه النفقات سوف يعتمد بالاساس على الإيرادات السيادية والجارية وتشمل الأولى والضرائب على الدخل والخصم والضرائب والرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك والضرائب والإيرادات السيادية المتنوعة ، بينما تشمل الإيرادات الجارية على إيرادات الخدمات ونصيب الحكومة في فائض وإرباح هيئات وشركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية .

وقد بلغت جملة الإيرادات السيادية - في مشروع موازنة ٩٠ / ١٩٩١ حوالي ١٧,٨٦٢ مليار جنيه مقابل ١٤,٧١٠ مليار في موازنة ٨٩ / ١٩٩٠ وبنسبة زيادة قدرها ٢١,٥ ٪ .

بينما بلغت الإيرادات الجارية ٩,٩٨٣١ مليار جنيه في عام ٩٠ / ١٩٩١ مقارنة بـ ٥,٦٤٢ مليار جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ وبنسبة زيادة قدرها ٧٦,٩ ٪ ، وجدير بالذكر أن جزءاً من هذه الزيادات يرجع بالاساس إلى زيادة سعر الصرف في مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري إلى ٢٠٠ قرش للدولار .

وعند محاولة تقييم إمكانية تحقيق هذه الزيادة ، لابد من الإشارة إلى الحساب الختامي لعام ٨٩ / ١٩٩٠ والذي أشار إلى انخفاض جملة الإيرادات المحققة فعليا عن المخطط في موازنة نفس العام بحوالي ٣١,٩ ٪ وقد ظهر النقص في المحصل من المقدر تحصيله بصورة كبيرة في جملة الإيرادات الرأسمالية حيث بلغت نسبة النقص ٥٩,٨ ٪ ، على حين تبلغ نسبة النقص في الإيرادات الجارية ١٤,٤ ٪ .

ويمكننا مناقشة السبب في ذلك عند التعرض للبيود المختلفة لجانب الإيرادات في الموازنة .

(١) الإيرادات السيادية :

يرتكز مشروع الموازنة العامة لهذا العام على زيادة كفاءة المصالح الإيرادية ورفع مقاومتها على تنشيط الحصيله في

والصناعية حيث بلغت حوالى ٧٠٤,٤ مليون جنيه بنسبة تبلغ حوالى ٥٦,٣ ٪ من جملة هذه المتأخرات .

عموما يبدو أن النسبة تتجه إلى زيادة الحصيلة من ضريبة النعمة بالاساس ، والتي أصبحت الطريقة الوحيدة لزيادة موارد الدولة ، الأمر الذى أدى إلى تضاعفها خلال العامين الماضيين محل الدراسة من ٤٩٤,٦ مليون جنيه عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، إلى ٧٢٠,٩ مليون عام ٨٨ / ١٩٨٩ . بالإضافة إلى المقدّر تحصيله من ضريبة الاستهلاك من ٣٩٢٠ مليون جنيه إلى ٤٢٠٠ مليون جنيه خلال الدراسة وهى تتضمن زيادة الضريبة على استهلاك المساجير بحوالى ٢٠ قرش للطلبة وتقدر حصيلتها بـ ٤٠٠ مليون جنيه وبالمثل ارتفع سعر البنزين ١٥ قرشا لكل لتر وهو ما يحقق عائدا قدره ٤٤٠ مليون جنيه ، هذا فضلا عن احتمالات تحول هذه الضريبة إلى ضريبة مبيعات .

وهو ما يوضح أن الهيكل الضريبي مازال يتمسك بالسمات الاساسية التى اشرنا اليها فى تقرير العام الماضى ، وهى غلبة الطابع المالى على بقية الوظائف الأخرى اقتصاديا واجتماعيا وثانيهما استمرار محاباة اصحاب الدخل المرتفعة على حساب مكتسبى الأجور والدخول المنخفضة ، ومازالت الضرائب غير المباشرة تمثل النقل الاساسى فى الهيكل الضريبي ككل . ومن هنا تمثل الضرائب المباشرة ٣٩,٤ ٪ من جملة الانفاق الجارى للموازنة ، وتتنخفض هذه النسبة إلى ٢٩,١ ٪ عن الحنين عن الاستخدامات الجارية ككل . كما أن نسبة الإيرادات السيادية لاتصل إلى أكثر من ٦٥,٥ ٪ من جملة الاستخدامات الجارية فى الموازنة .

ومن هنا فلا صحة إطلاقا لما تذكره الموازنة من أن النظام الضريبي فى مصر نظاما متكاملًا يعتمد على اساس العدل الاجتماعى ويضع فى اعتباره الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويستهدف تشجيع الادخار والاستثمار ويراعى ظروف العاملين فكلها عبارات انشائية لم يتم وضعها موضع التنفيذ العملى والفعلى .

(٢) الجمارك والإيرادات الأخرى :

تشير الموازنة إلى أن حصيلة الضرائب الجمركية سترتفع من ٣٦٠٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٣٧٨٠ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ . بنسبة زيادة قدرها ٥ ٪ وهى نسبة لاتتوافق إطلاقا مع الزيادات المستمرة فى حجم الواردات السلعية والتي تبلغ فى المتوسط ٣٧ ٪ خلال السنوات الأخيرة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجمركية المقدرة لعام ٨٩ / ١٩٩٠ والبالغة ٣٦٠ مليون جنيه ، فى حين بلغت الحصيلة الفعلية فى هذه الإيرادات حوالى ٢٨٦٦,٧ مليون جنيه . وقد أرجعت مصلحة الجمارك العجز الذى وقع فى الضرائب الجمركية إلى سياسة الدولة فى ترشيد الاستيراد ولكن هذا غير صحيح إذ أن سياسة ترشيد الاستيراد ليست جديدة إذ انها مطروحة من عدة سنوات وعلى الجانب الآخر قد ارتفعت المنفوعات عن الواردات السلعية قد ارتفعت من نحو ٨٤٧٩ مليون جنيه عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى نحو ٢١٨٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ . وقد ارتفع معدل نمو الواردات من السلع الاستثمارية إلى ٤٠,٢ ٪ سنويا فى المتوسط ، ومن السلع الاستهلاكية إلى ٣٩,٧ ٪ سنويا ، بينما بلغت فى الواردات من مستلزمات الإنتاج نحو ٣٣ ٪ فى المتوسط .

وإذا كانت التنية تتجه إلى ترشيد الواردات ، فذلك سوف يتم بالاساس عبر التعرفة الجمركية كوسيلة لتحقيق ذلك وهنا كان يتوقع أن تزداد الحصيلة الجمركية بصورة كبيرة وهى ما لم تعكس الموازنة .

وفيما يتعلق بالهبات الاقتصادية (لاتشمل هبات القطاع العام أو الوحدات الاقتصادية) فقد حققت فائضا قدره ٣٠٧٧,٤ مليون جنيه تتركز اساسا فى زيادة فائض الهيئة العامة للترول والذى ارتفع من ٧٨٠,٩ مليون جنيه إلى ١٦٧٩,٧ مليون جنيه وذلك كنتيجة اساسية للتغير فى اسعار الصرف . وكذلك الفائض فى إيرادات قناة السويس الذى ارتفع من ٣٥١,٤ مليون جنيه إلى ١٢٤٥,٢ مليون جنيه ، بينما بلغ فائض الـ ١٣ هيئة الباقية ١٥٢,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٠,٨ مليون جنيه .

وعلى هذا الجانب الآخر فقد حققت بعض الهبات الاقتصادية الأخرى عجزاً قدره ٥٨٣,٧ مليون جنيه ، منها الهيئة القومية لمسك حديد مصر والتي حققت عجزاً قدره ٣٥٠,١ مليون واتحاد الاذاعة والتليفزيون ٤٣,٦ مليون جنيه .

وجدير بالذكر أن الهيئة العامة لميناء بورسعيد قد أصبحت تحقق عجزاً بعد أن كانت تحقق فائض من قبل ، ويرجع السبب فى ذلك إلى انشاء ميناء دمياط الجديد والذى يحقق خسائر قدرها ٦٥ مليون جنيه ، الأمر الذى يشير إلى مدى التخطيط فى السياسة الاقتصادية ، ويتطلب ضرورة اجراء الدراسات الموضوعية لتقييم الاوضاع داخل هذين المرفقين .

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية الخارجية :

على مصر . كما شهدت نهاية العام توقيع عشرة اتفاقيات للتكامل الاقتصادي بين مصر وليبيا في إطار التوجه الثابت نحو تطوير العلاقات بين البلدين رغم استمرار الخلافات السياسية حول عدد من القضايا الخارجية الجوهرية وفي المقابل فقد تجددت عملياً عضوية مصر بمجلس التعاون العربي وعلاقتها ببقية أعضائه . وفي هذا التقرير غلطنا تركيز على تحليل أهم التطورات في العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر من خلال قراءة أهم التطورات في ميزان المدفوعات ، من جهة ونعرض لوضع المديونية الخارجية لمصر بعد قرارات تخفيف هذه الديون التي مثلت الثمرة الإيجابية الرئيسية للموقف المصري الحازم ضد الغزو العراقي للكويت .

١ - ميزان المدفوعات

وفقاً للتقديرات الأولية لوضع ميزان المدفوعات المصري ، نلاحظ أن عجز الميزان الجارى (بدون التحويلات) قد ارتفع من ٥٧٩٦,٥ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٦٠٣٧,٦ مليون دولار عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

وبإضافة التحويلات (سواء الحكومية أو تحويلات العاملين بالخارج) فإن عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات معا ينخفض إلى ١٢١٣,٩ مليون دولار عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ١٥٥٣,١ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ .

ونلاحظ أن رصيد المتحصلات الجارية قد ارتفع من ٧٧٩٥,٢ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٨٧٨٥,٨ مليون دولار ، بنسبة زائدة قدرها ١٢,٧ % ويمكن ذلك الزيادة في حصيلته الصادرات التي ارتفعت من ٢٧٣٧,٥ مليون دولار إلى ٣٢٠٦,١ مليون دولار بزيادة قدرها ١٨,٦ % (بنسبة ١٧,١ %) .

وفي المقابل ارتفعت المدفوعات عن الواردات من ١٠٢٩٣,٥ مليون دولار إلى ١٠٧٧٣,٢ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، ٨٩ / ١٩٩٠ على التوالي (بنسبة ٤,٧ %) .

وفي عام ١٩٩٠ ، دفع الموقف المصري ضد للغزو العراقي للكويت نحو تطورات هامة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والعربية لمصر . فقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تطوراً هاماً بإسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وقيادة الولايات المتحدة لحملة دولية استهدفت تخفيف أعباء المديونية الخارجية لمصر . وبينما تأزمت بشدة علاقات مصر مع الدول العربية الثلاث الأخرى أعضاء مجلس التعاون العربي ، فقد شهدت علاقات مصر مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وكل من سوريا وليبيا ، تطورات إيجابية هامة . وأما التطورات في شرق أوروبا فقد قُسمت بتأثير محدود على العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول شرق أوروبا ، سواء بسبب ترجع وزن هذه العلاقات قبل الانقلاب الذي شهدته هذه الدول بسنوات طويلة ، أو نتيجة توافر ودافع تطوير هذه العلاقات وأن في الحدود التي عينتها الأزمة الاقتصادية والضغط الخارجي التي تواجه الطرفين فقد أُنشئت بأهمية خاصة خلال عام ١٩٩٠ ، موافقة الكونجرس الأمريكي على مشروع المساعدات الخارجية الأمريكية الذي تضمن إعفاء مصر من ديونها العسكرية ، فضلاً عن إعلان المنظمات الاقتصادية الدولية والدول الصناعية الغربية تقديم مساعدات اقتصادية لمصر مع غيرها من الدول التي تضررت من الغزو العراقي للكويت . ولأدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرونة ظاهرة بنيت في القبول ببرنامج للإصلاح الاقتصادي المصري يأخذ بعين الاعتبار الحد من التأثيرات السلبية للتوجه نحو الليبرالية والتخصيصية بمعدلات متسارعة بما في ذلك زيادة البطالة وارتفاع الأسعار . ولا تخفى دلالة السياسية لموافقة البنك الدولي على عودة مصر إلى الاستفادة من القروض الميسرة التي تقدمها وكالة للتنمية الدولية بعد توقف استمر منذ عام ١٩٨١ ، وموافقة نادي باريس على إعادة جدولة ديون مصر في ضوء الاتفاق مع الصندوق لمساعدتها على تحقيق التوازن في الأجل المتوسط . ولا تقل أهمية أيضاً تلك المساعدات التي قيمتها السعودية وبعض الدول للخليجية العربية لمواجهة الآثار السلبية لازمة الخليج على الاقتصاد المصري ، وقرارات هذه الدول بإسقاط ديونها

اجمالي الصادرات وهي تساهم ضئيلة للغاية ولا تتناسب مع الحديث عن التعاون والتكامل العربي أو العلاقات العربية / عربية .

ومن المفارقات أن يزيد حجم الصادرات المصرية للأسرائيل عن مجموع الصادرات المصرية للدول العربية حيث بلغت قيمة الأولى ٢٧٣,٨ مليون دولار مقابل ٢١٩,٣ مليون دولار لكافة الدول العربية .

ويأتي على رأس الدول العربية المستوردة من مصر ، العربية السعودية بالجمالي صادرات قدرها ٧١,٩ مليون دولار ، يليها السودان بـ ٤٦ مليون دولار ثم الامارات العربية ٣٠,٩ مليون دولار والعراق ١٩,٢ مليون دولار والكويت ١٠,٤ مليون دولار ، والأردن ١٠,٩ مليون .

وهنا يصبح التساؤل عن مستقبل الصادرات المصرية بعد أحداث الخليج . بمعنى آخر هل ستتأثر الصادرات المتجهة للأسواق العربية بالأزمة الراهنة أم لا ؟ وفي حالة الاجابة بالاجاب يصبح التساؤل وهل هناك اسواق بديلة لهذه الاسواق ؟

عموماً فمن المتوقع أن لاتتأثر حركة الصادرات المصرية مع الاقطار العربية بصورة كبيرة وذلك نتيجة لطبيعة الهيكل السلي لهذه الحركة . بينما يمكن أن تتناقص الصادرات المتجهة للسوق العراقية بصورة ملحوظة وذلك كنتيجة لأثار الأزمة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلع غير التقليدية تمثل الركن الاساسي في الصادرات المصرية المتجهة للعراق ، إذ تبلغ نسبتها ٩٠ ٪ من الاجمالي . وهو ما يدفع للبحث عن اسواق بديلة لهذه السوق وقد تمثل اساساً في السوق الافريقية التي مايزال تعاملنا معها ضئيل للغاية .

وفيما يتعلق بالواردات فلن الاحصاءات إلى تناقصها النسبي من ١١,٩ مليار دولار ١٩٨٧ ، إلى ٨,٦ مليار عام ١٩٨٨ وإلى ٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ .

ويأتي معظمها من الدول الصناعية التي تمتدحز على ٧٠ ٪ تقريبا من وارداتنا ، ويأتي حوالي ٣٨ ٪ من السوق الأوروبية المشتركة ، والولايات المتحدة حوالي ١٥,٤ ٪ بينما لم تشكل للدول العربية إلا نسب ضئيلة للغاية من وارداتنا وشكلت الدول الأوروبية الشرقية والاتحاد السوفيتي حوالي ٧ ٪ فقط من وارداتنا .

وفيما يتعلق بالاقطار العربية قلن أهم مصدر للسوق المصري هي المملكة العربية السعودية والتي بلغت صادراتها للسوق المصرية حوالي ٨٠ مليون دولار ، تليها السودان بحوالي ٦٣ مليون دولار ، ثم العراق والكويت

وعلى صعيد آخر شازال الميزان الخدمي يساعد جزئيا على تحسين الأوضاع ويلعب دوراً أساسيا في عدم تدهور الأوضاع أكثر من ذلك . وهو ما يجعلنا نتعامل عن احتمالات التغيير في هذا الميزان وأثرها على اوضاع ميزان المدفوعات ككل ؟ وي طرح هذا التساؤل مسببن أولها خاص بانثر أزمة الخليج الناجمة عن الفوز العراقي للكويت وتداعيات ذلك على البنود المختلفة للميزان . وثانيهما ينطلق بتأثير الدورة الحالية للاقفافة العملة للتعريفات والتجارة البات ، والخاصة بتحرير تجارة الخدمات .

في ضوء ما سبق نتناول البنود المختلفة لميزان المدفوعات خلال العام المالي ٨٩ / ١٩٩٠ .

أ . التجارة الخارجية :

لقد عكست العلاقات التجارية الخارجية لمصر ، أهم التطورات في العلاقات الاقتصادية لمصر . وهكذا فلن التوزيع الجرافي للتجارة الخارجية لمصر يوضح استمرار توجه النسبة الأعظم من الصادرات المصرية إلى الدول الصناعية رغم انخفاض نصيبها النسبي من ٥٠,١ ٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٥ ، إلى ٤٢,٦ ٪ عام ١٩٨٩ ، وذلك مقابل ارتفاع نصبي في الصادرات المتجهة للدول النامية من ٣٥,٤ ٪ إلى ٣٨,٧ ٪ خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ على الترتيب وأيضا ارتفاع نصيب الاتحاد السوفيتي من ٨,٣ ٪ إلى ١٠,٨ ٪ خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بالبلدان فقد شكلت الجماعة الأوروبية السوق الأكبر لصادراتنا حيث بلغ نصيبها من اجمالي الصادرات المصرية حوالي ٣٥,٥ ٪ وجاءت ايطاليا على رأس بلدان هذه المجموعة ، تليها فرنسا والمانيا الغربية وذلك على الرغم من تراجع الصادرات المصرية المتجهة لهذه الأسواق .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع يرجع بالاساس إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية بشكل اساسي خلال الفترة وهي تشكل أهم السلع التصديرية المتجهة لهذه المجموعة .

وهنا نطرح قضية أوروبا الموحدة فعلى بساط البحث ، وبمعنى آخر يجب دراسة التأثيرات المحتملة لتنشأة السوق الموحدة بين اقطار هذه المجموعة ، بحيث نأخذ بعين الاعتبار التركيب السلي المحتمل لواردات المجموعة من الخارج بعد توحيد الاسواق وإمكانية مساهمة السوق المصري في هذه العملية .

وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن اجمالي الصادرات المصرية المتجهة للأسواق العربية لم تشكل إلا ٨,٣ ٪ من

حوالى ٢٨ مليون دولار .

السباحة إلى مصر ، فتحل السعودية المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٣ ٪ من الاجمالي وذلك بعد فرنسا ٩,٨ ٪ والمانيا الغربية ٩,١ ٪ ويلي ذلك السودان ٧,٣ ٪ وانجلترا ٧,٣ ٪ ، وإيطاليا ٦,٥ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية ٥,٩ ٪ ومصر ٢,٦ ٪ والكويت ٣,٥ ٪ .

وعند محاولة استحقاق مستقبل هذا البند فلنا نشير إلى التغييرات الجارية على الساحة الدولية ولثراها على حركة السياحة خلسة أوروبا ١٩٩٢ ومايستبعها من فتح للحدود بين تلك الدول وتوفر جو أكثر حرية للتنقل بينهما ، مما يشجع حركة السياحة الداخلية . وبالمثل التغييرات في أوروبا الشرقية وإثارها على جنب السياحة الأوروبية الغربية إلى هذه المناطق .

وبمعنى آخر فهناك احتمالات لحدوث تغيير جوهري في التوزيع الجغرافي لحركة السياحة الدولية ، بما في ذلك تلك القائمة من المنطقة العربية . وفي هذا السياق يأتي أحداث الخليج لتزيد من قنمة الصورة ونفاهم الاوضاع ، خاصة وأن حركة السياحة ترتبط بالاساس بمدى استقرار الاوضاع الامنية بالمنطقة ككل . هذا فضلا عن التأثير على تكلفه العملية السياحية ، خاصة تلك الناجمة عن ارتفاع اسعار وفقد الطائرات وبالتالي زيادة اسعار التذاكر والتأمين عليها أى ازدياد تكلفه هذه العملية .

وعلى الجانب الآخر يمكننا القول بأن السياحة العربية ستتناقص بالنقص ايضا ، باستثناء تلك القائمة من السعودية ، وذلك سواء لفقدان جزء كبير من الثروات والمخزونات كما هي حالة الكويت ، أو لاسباب سياسة كحالة بعض الاقطار العربية الأخرى .

(ب) قناة السويس :-

حققت حصيلة المرور في قناة السويس خلال العام الحالي ٨٩ / ١٩٩٠ زيادة مقارنة بعام ٨٨ / ١٩٨٩ بنسبة ٢,٦ ٪ وذلك في ظل رفع قناتها اعتبارا من اول يناير بنسبة ٥ ٪ وقد بلغ متوسط المعدل اليومي للسفن العابرة للقناة حوالي ٥٠ سفينة مقابل ٤٨ سفينة في العام السابق . وقد شكلت ناقلات النفط ١٩ ٪ من اجمالي السفن العابرة بينما شكلت عدد السفن غير البترولية ٨١ ٪ من اجمالي . وتبلغ الحمولة التي تعبر القناة ٣٩٠ مليون طن .

وهنا نلاحظ أن بغرول الكويت والعراق ، العابر لقناة السويس ، إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد وصل إلى ٧ ملايين طن بنسبة ٢١ ٪ من اجمالي المتجه لهذه البلدان ، اما السعودية فقد بلغت كمية النفط العابر منها للقناة حوالي ١٦ مليون طن بنسبة ٤٧ ٪ من اجمالي المتجه لأوروبا وأمريكا .

وعلى الجانب الآخر تظهر بعض الاقطار كمصدر رئيسي للسوق المصرية مثل رومانيا والتي وصلت قيمة الواردات المصرية منها إلى ٣٦٦,٤ مليون دولار ، مقابل ٤٣٠ مليون في العام السابق ، وبالمثل المانيا الشرقية التي وصلت وارداتها منها إلى ١١٨ مليون دولار وتركيا بقيمة قدرها ١١٥ مليون دولار ، ويوغسلافيا بقيمة حوالي ١٥٣,٢ مليون دولار ونشير الأحداث والتطورات الدولية الحالية العديد من التماثلات الهامة ، خاصة مع توقع ازدياد تكلفه الاستيراد من الخارج كنتيجة لارتفاع اسعار النفط بالاسواق الدولية ومايتربط عليه من تأثير على النشاط الاقتصادي داخل أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان ، بارتفاع تكاليف المنتجات وبالتالي زيادة التكلفة ، وزيادة العبء على الميزان التجاري والذي يعانى من عجز كبير .

(١) الميزان الجارى :

فيما يتعلق بالبند الأخرى لميزان المدفوعات فلنا نلاحظ أن المعاملات غير المنظورة تحقق فائضا في الميزان بشكل معقول واهم هذه البنود هي السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج .

(أ) السياحة

وفيما يتعلق بالبند الاول ، السياحة ، فمن الملاحظ انها تحقق نجاحا ملحوظا منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن وارتفعت الإيرادات السياحية ، وفقا لاحصاءات ميزان المدفوعات إلى نحو ٩٢٠ مليون دولار في عام ٨٨ / ١٩٨٩ مقابل ٨٨٤,٢ دولار في السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ (أى زيادة قدرها ٤ ٪) ويرجع السبب في ذلك إلى ازدياد عدد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) من ١٥١٨ ألف سائح إلى ٢٥٠٣ ألف (بزيادة قدرها ٦٥ ٪ ، وارتفعت التلبية السياحية من ٩ مليون ليلة عام ١٩٨٩ إلى ٢١ مليون ليلة تقريبا عام ١٩٨٩ ، وذلك باستثناء عام ١٩٨٦ والذي شهد انخفاضا ملحوظا نتيجة لاجداث الأمن المركزي في فبراير من ذلك العام) .

وهنا تجدر الإشارة إلى الزيادة الملحوظة في السياحة العربية لمصر حيث وصلت نسبة عدد السياح العرب إلى ٣٣,٥ ٪ من اجمالي السياح القادمين إلى مصر ، ووصلت النسبة إلى ٤٢,٨ ٪ فيما يتعلق بعدد التلبية السياحية العربية من اجمالي التلبية السياحية .

وثانيا أن البلدان الخليجية عملة ، والسعودية والكهريت على وجه الخصوص ، تأتي ضمن أهم البلدان المصدرة

ويوقف مستقبل الحركة في قناة السويس على عدة عوامل منها احتمالات زيادة اسعار النفط ، وهو يؤثر على ارتفاع تكلفة النقل عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، مما يجعل القناة أرخص نسبياً . وهناك أيضاً زيادة صادرات النفط من المنطقة خاصة العربية السعودية . وعلى الجانب الآخر هناك احتمال انخفاض مستوى الطلب بالبلدان الخليجية مما يؤثر على مرور البضائع من البلدان المصدرة إلى هذه الاقطار الامر الذي يؤثر سلباً على حركة الملاحة بالقناة أى أن المحصلة النهائية تتوقف على تفاعل هذه العوامل مجتمعة .

(ج) التحولات :

ساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في تدعيم اوضاع ميزان المدفوعات ، باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد . لذلك فقد أحدثت اثر ايجابي على ميزان عوامل الانتاج وقد ارتفع لجمالي هذه التحويلات من ٤٠٨١,٤ مليون دولار عام ٨٧ / ١٩٨٨ إلى ٤٢٤٣,٤ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ ووصلت إلى ٤٨٢٣,٧ مليون عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

ومع التأثيرات المحتملة لأزمة الخليج الثانية ، ولبتالي احتمالات تغيير هيكل المصالة المصرية بالخارج ، جغرافياً ومهنيًا ، فإننا نتوقع أن يشهد المصدر على الأقل في المنظور القريب - تناقصاً شديداً في المتحصلات من العملات الأجنبية منه - وهو ما يؤثر بالضرورة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية خاصة القاعدة الانتاجية والتطور الهيكلي والمكون الاستيرادي من الاستهلاك ... الخ

٣ - المديونية الخارجية

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ديون مصر الخارجية قد وصلت إلى ٤٩,٩٧٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٨ . (موزعة على النحو التالي ، ديون قصيرة الأجل ٦٥٢٢ مليون دولار ، ديون طويلة الأجل مضمونة من المطة العامة ٤٢,١٢٨ مليار دولار ، والدين الخاص غير المضمون ١١٣١ مليون دولار ، بالإضافة إلى استخدام استثمارات صندوق النقد الدولي بحوالى ١٩٠ مليون دولار) .

كما يلاحظ أن شروط الاقتراض العام الخارجي قد تأثرت بالاضواح الدولية حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة (كسبة مئوية) من ٥,٣ ٪ في السبعينات إلى ٦,٤ ٪ في الثمانينات ، كما تناقصت فترة السماح من ثماني سنوات إلى ٧ سنوات . ولذلك ازداد عبء المديونية بصورة كبيرة ،

بحيث أصبحت تمثل عبئاً أساسياً لدى صلتى القرار . واحتتمت مشكلة السيولة بالمجتمع ، وتطورت المفوضات الخصة بإعادة الجدولة ، نتيجة الفشل في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد ، حول السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها .

ومما زاد من تعقيد المشكلة ، تداعيات أزمة الخليج على الاقتصاد العالمي وتقصدها تحديدًا ما يمكن أن تؤدي إليه من ارتفاع في اسعار الفائدة ، وبالتالي زيادة تكلفة الاقتراض ، والتعزير من الاعباء الجديدة .

وعلى صعيد آخر ، فقد تطورت الامور ، بعد انفجار أزمة الخليج بصورة ملائمة للاقتصاد المصري ، حيث ترتب عليها عدة نتائج هامة منها :

١ - قررت الحكومة الأمريكية شطب ٩٠ ٪ من الدين العسكري المستحق في مصر ، فوراً ، على أن يتم إلغاء الباقي في نهاية مارس ١٩٩١ .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار يشمل مبلغ قدره ٦,٧ مليار دولار وهي القروض التي عقدت في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ نظير شراء اسلحة بحوالى ٤,٤ مليار دولار وبسعر فائدة تراوح بين ١٢,٥ ٪ و ١٤ ٪ سنوياً ، وكانت فترة السماح لهذه الديون عشر سنوات ، انتهت عام ١٩٨٨ وتمين دفع مبلغ يصل إلى ١,٢ مليار دولار كفائدة سنوية .

اما مبلغ ٢,٣ مليار دولار الباقي ، كان يمثل المستحق للوكالة ، حيث يمثل مبالغ متأخرة اضافة إلى مبالغ سدتها الوكالة إلى ، بنك التمويل الفيدرالى ، بموجب ضمانات ، عندما اخفقت مصر في تقديم دفعات مستحقة للبنك المذكور . وطبقاً للقانون الأمريكي فإن الدولة المدينة ، العاجزة عن دفع القوائد لايسمح لها بالتأخير أكثر من اثنتى عشر شهراً فقط ، وفائدة اضافية وغرامة تأخير ٤ ٪ أخرى ، أى أن الفائدة تصبح ١٦ ٪ تقريباً .

ومن عجائب هذا القرض أن مصر كانت مطالبة بدفع ما مجموعه ١٣,٣٨٠ مليار دولار من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥ (تاريخ استحقاق القرض) وأن تدفع ٧٢٠ مليون دولار من اصل للرأسالة والقوائد على الديون عام ١٩٩٠ ، ومبلغ ٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٩١ وحوالى ٨٦٧ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، وحوالى ١٠٣٧ مليون عام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

وهو ما يوضح طبيعة القروض التي عقدت في تلك الفترة ، وكيف أن القاتمين على شؤون البلاد - في تلك الوقت - لك يكن لديهم الامام الكافى بقواعد المفوضات الدولية .

٢ - أعلنت كل من السعودية والامارات العربية وقطر ، عن

إلى تخفيف من ثقل وقع المديونية على كامل المجتمع المصري . إلا أن التعامل معها يتطلب وضعا في الإطار الصحيح والسليم . بمعنى آخر فلا ينبغي ، التهور ، من شأنها ، كما أنه أيضا لا ينبغي ، التهور ، من أثارها الإيجابية .

وحتى نتحقق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة - التادرة لحدوث تقريبا - ينبغي وضع المحاذير التالية :

١ - أن مشكلة الديون الخاصة تتطلب قائمة ، طالما ظلت الحاجة للاقتراض قائمة ، وهنا ينبغي البحث عن أفضل الأساليب الممكنة لتقليل الحاجة للائتمان .

٢ - أن توافر قدر من السيولة والموارد في المجتمع ، ليس خيرا بطبيعته إذ أن ذلك يتوقف على الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد ، بحيث تؤدي في النهاية لزيادة الطاقة الانتاجية ، وبالتالي زيادة فترات الاقتصاد على الرفاه باحتياجاته التنموية والاستهلاكية .

وبمعنى آخر فينبغي العمل على تجنب الوقوع في هذا المأزق مستقبلا . وهو ما يتطلب دراسة السبل والاليات الكفيلة بمنع وقوع الأزمة من جديد خاصة وأن حاجتنا للاقتراض ستظل قائمة طالما ظلت المخفريات المحلية ، على حالها من الصعق في مواجهة الاستثمارات المطلوبة . وهنا ينبغي تكثيف الجهود للعمل على تعبئة المخفريات المحلية ، واستثمارها أفضل استثمار ممكن ، وذلك قضية تتعلق بالبنية الاقتصادية ومدى نهجها لهذه الاستثمارات .

وعلى الجانب الآخر فقد بدأت الحكومة المصرية ببيع بعض ديونها التجارية بطريقة مقايضة الديون Swob DebeT ، وعبر هذا الطريق يقوم أحد الأفراد أو المؤسسات بشراء ، للسند ، مقابل نسبة خصم متفق عليها مبيعا من القيمة الاسمية للسند ، وصلت في بعض الأحيان إلى ٤٧ ٪ من القيمة الاسمية ثم بيعها للحكومة المصرية مقابل المناصفة في نسبة الخصم في بعض الحالات وحصول البائع على قيمة السند بالجنيه المصري ، وإيداع القيمة في حساب خاص لدى إحدى البنوك العامة الأربعة .

ويتم استثمارها إما في مشروعات جديدة ، أو استثمار مشروعات قائمة وقد تم حتى نهاية العام تسوية حوالي ٧٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار .

إلغاء الديون المدينة المستحقة على الحكومة المصرية ، والمقدرة بحوالي ٦.٤ مليار دولار ، بالإضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية لتدعيم ميزان المدفوعات ، تمصرى .

وبالمثل أعلنت الحكومة الفرنسية عن تعليق المدفوعات المصرية ، الخالصة بالمديونية الفرنسية ، والبالغة ٣٢٠ مليون دولار ، وذلك حتى يتم التوصل لاتفاق مع نادي باريس . وأعلنت ألمانيا الغربية (لئذيك) منح ٧٠٠ مليون دولار من القروض المجددة التي لم تستخدم بسبب عدم سداد الفوائد المستحقة .

٣ - الاعلان عن تشكيل ثلاث صناديق لمساعدة البلدان المتضررة من أزمة الخليج ، وخاصة مصر ، وهي :

• صندوق يضم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والدول العربية الخليجية .

• الصندوق الياباني وهو عبارة عن اثنين مليار دولار قروصا طويلة الأجل تسدد على ثلاثين عاما بفائدة لا تزيد عن ١ ٪ .

• صندوق خاص بمصر ، وهذا عوضا عن الصندوق الذي كان من المزمع انشاؤه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، لمساعدة محدودى الدخل الذين سيأثرون ببرنامج التثبيت المزمع توقيعه مع الصندوق ، حيث اتفق على توسيع مجاله ليشمل معالجة آثار أزمة الخليج ، ويتوقع أن يصل رأسماله إلى ٥٠٠ مليون دولار كمنح لا ترد ، من أمريكا واليابان والكويت وألمانيا وفرنسا .

٤ - تجديد عضوية مصر في (هيئة التنمية الدولية) التابعة للبنك الدولي ، مما يتيح الفرصة للحصول على قروض ميسرة للغاية ، أو منح لا ترد ، بالإضافة إلى التمتع ببعض الإعفاءات المقررة في ، قمة تورنتو ، ولتتي تدرلوح بين :

• اما الاعفاء من ثلث قيمة الديون للحكومية الرسمية للدول الدائنة

• أو تخفيض معدل الفائدة إلى ما لا يتجاوز ٣ ٪

• أو إطالة فترة السداد ٣٠ عاما .

وعلى الرغم من أن هذه العناصر الأربعة سوف تؤدي

جدول رقم (١)
إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي (القائمة بالمليون جنية)

نهاية يونية ١٩٩٠	نهاية يونية ١٩٨٩	
٢٦,٣٤٣	٢٢,١٩١	إجمالي الودائع بالصلة المحلية
٥,٢٥٩ (٢٤٤٦) ٢١,٠٨٤ (١٤٦٠٠)	٤,٥٩٨ (٢٠٧٥) ١٧,٥٩٣ (١٢٢٢٣)	منها القطاع المائلي الودائع الجارية بالصلة المحلية (منها القطاع المائلي) الودائع غير الجارية ؟ بالصلة المحلية (منها القطاع المائلي)
٣٦,١٨٧	٢٩,٢٧١	إجمالي الودائع بالصلوات الأجنبية
(٢٢٤٢٥) ٣٢٨٦	(١٧٩٧٦) ٢٩٩٤	(منها القطاع المائلي) للودائع الجارية بالصلة الأجنبية
٦٢,٥٣٠	٥١,٤٦٢	إجمالي الودائع
% ٥٧,٩	% ٥٦,٩	نسبة الودائع بالصلوات الأجنبية لأصحاب الودائع
٣٩,٤٧١ % ٦٣,١	٣٢,٢٢٤ % ٦٢,٦	إجمالي ودائع القطاع المائلي نسبة ودائع القطاع المائلي لإجمالي الودائع
٥٠٩٢ ٧٧١	٤١٦٩ ٦٥٠	صافي مبيعات شهادات الاستثمار ودائع صندوق توفير البريد

جدول رقم (٢)
كثافة من الناتج القومي الإجمالي

١٩٨٨ / ٨٠	١٩٨٠ / ٧٣	١٩٧٣ / ٦٥	
٢٧,٧ ١٥,٦ ١٢,١ (-)	٢٩,٣ ١٨,٢ ١١,١ (-)	١٤ ٩,٣ ٤,٦ (-)	إجمالي الاستثمارات المحلية إجمالي الاضرار القومي الميزان التجاري قبل التعديلات

Source :- world Bank, world devela Rnent Reprt, 1990, W.D.C.P. 167.

جدول رقم (٣)

(بالملليون جنية)

العجز الكلى	٨٨ / ٨٧ فعلى	٨٩ / ٨٨ فعلى	٨٩ / ٨٧ ش ١١
Z من الناتج المحلى الاجمالى	١٤٤٤٠	١٢١٣٣	٦٧٦١
بالاسعار الجارية	Z	Z	
العجز الكلى	٢٦,٥	١٨,٨	
العجز الصافى	٩,٣	٧,٤	
اجمالى النفقات	٦١,٣	٥١,٦	
النفقات الجارية	٢٩,٧	٢٦,٩	
النفقات الاستثمارية	٢٤,٨	١٧,٧	
إجمالى الإيرادات	٣٤,٩	٣٢,٩	
الإيرادات الجارية	١٥,٥	١٥,٨	

تم تقدير الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق وبالاسعار الجارية وقد بلغت
٥٤٥٥٣ م.ج و ٦٤٦٨٨ م.ج فى السنوات ٨٧ / ٨٨ ، ٨٨ / ٨٩ .

جدول رقم (٤)

(بالملليون جنية) اعباء الدين العام بالموازنة

Z الزيادة	موازنة ١٩٩٠ / ٨٩	موازنة ١٩٩١ / ٩٠	
١١٥,٣ ١٩١,٧	٢٨٥١,٩ ٧٦١,٧	٦١٤٠,٠ ٢٢٢٢,١	قوائد الدين العام :- - محلى - خارجى
١٣١,٤	٣٦١٣,٦	٨٣٦٢,١	الاجمالى
١٩,٠ ١٣٢,٩	٩٥٦,٥ ١٣٣٩,٨	١١٣٨,١ ٣١٢٠,٤	اقسام الدين العام : - محلى - خارجى
٨٥,٥	٢٢٩٦,٣	٤٢٥٨,٥	الاجمالى
١١٣,٦	٥٩٠٩,٩	١٢٦٢٠,٦	اجمالى اعباء الدين العام

جدول رقم (٥)

(بالمليون جنيه)

١٩٨٨ / ٨٧		١٩٨٩ / ٨٨		١٩٩٠ / ٨٩		موازنة	البنود
موازنة	فصلي	موازنة	فصلي	موازنة	أعلى ١١ شهر	١٩٩١ / ٩٠	
٤٥٧٠	٤٥٨٩,٢	٥٢٢٥	٥٥١٥,٠	٤٩٨٥	٦٢٥٠,٠	٧١٤٠,٠	نتائج الموازنة العامة
١١٦٢٨	٩١٥٦,١	١٢٢٠٧	١٠٨٠٦,٩	٨٨٢٩	١٢٤٩٩,١	٢٠١٠٥,١	الاستخدامات الجارية
١٦١٩٨	١٣٧٤٥,٣	١٧٤٣٢	١٦٣٢١,٩	١٣٨١٤	١٨٧٤٩,١	٢٧٢٤٥,١	الاجور
							لنفقات الحارية
							جملة
١٣٥٢٢	٥٨٠٠,٠	١١٤٨٠	٧٨٧٠,٠	٤٨٤٥	٦٣٥٠,٥	٦٧٥٠,٩	الاستخدامات الرأسمالية
٣٧٤٠	٢٥١٣,٦	٤٤٨٨	٤٥٤١,٩	٣٩٥٤	٥٢٠٦,٩	٧٢٥١,٨	الاستثمارات
١٧٢٢٩	٩٣١٣,٦	١٥٩٦٨	١٢٤١١,٩	٨٧٩٩	١١٥٥٧,٤	١٤٠٠٢,٧	التحويلات الرأسمالية
٢٢٤٦٠	٢٢٠٥٨,٩	٢٢٤٠٠	٢٨٧٢٣,٨	٢٢٦١٣	٢٠٢٠٦,٥	٤١٢٤٧,٨	جملة
							لعمالي الاستخدامات
							الأيرادات المتاحة
٨٤٥٨	١١٠١٩,٩	١٠١٩٥	١٢٣٤٦,٥	١٠١٨٦	١٤٧٠,٠	١٧٨٦٢,٠	الأيرادات الجارية والسليانية
٥٠٢٧	٤٠٠٢,٣	٥٤٣٠	٤٩٢٥,١	٣٣٨٥	٥٦٤٢,٢	٩٩٨٣,١	الأيرادات السليانية
١٣٤٨٥	١٥٠٢٢,٢	١٥٦٢٥	١٧٢٧١,٦	١٢٥٧١	٢٠٢٤٢,٢	٢٧٨٤٥,١	الأيرادات الحارية
							جملة
							الأيرادات الرأسمالية :
٤٣١٠	١٧١٩,٣	٤٥٤٩	٢٠٠٠,٤	٢١٣١	٢٢٣١,٣	٢١١٠,٦	الأيرادات المتاحة للاستثمارات
١٢٢٥	١٣٧٦,٧	١٠٩٣	٢٢٤٢,٢	١٥٠	٢٨٤٢,٧	٢٥٦٦,٨	الأيرادات المتاحة للتحويلات
٥٥٣٥	٣٠٩٦,٠	٥٦٤٢	٤٢٤٢,٦	٢٢٨١	٥٠٧٤,٠	٤٦٧٧,٤	جملة
١٩٠٢٠	١٨١١٨,٢	٢١٢٦٧	٢١٥١٤,٢	١٥٨٥٧	٢٥٤١٦,٢	٣٢٥٢٢,٥	لعمالي الأيرادات المتاحة

جدول رقم (٦)
التوزيع الجغرافى
الصادرات المصرية

(بالمليون جنيه)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢٦٣٣,٩	٢١٢١,١	٤٣٥١,٥	٢٩٣٤,٢	٣٧١٤,٠	إجمالى الصادرات
١١٢٣	٩٠٤,٤	١٨٥٥,٣	١٢٥١	١٨٦٠,٩	- البلدان الصناعية
٧٧,٣	٦٢,٣	١٢٧,٨	٨٦,٢	٣٣,٥	منها الولايات المتحدة
٧١,٥	٧٥,٥	١١٨	٧٩,٦	١١٣,٨	اليابان
٩٩,٧	٨٠,٣	١٦٤,٧	١١١,١	٤٣٠	فرنسا
٧٩,٤	٦٣,٩	١٣١,١	٨٨,٤	٨١,٣	ألمانيا الغربية
٣٧١,٤	٢٩٩,١	٦١٣,٥	٤١٣,٧	٦٥٦,٦	إيطاليا
٩٣٤,٣	٧٥٢,٤	١٥٤٣,٦	١٠٤٠,٨	١٦٣٠,٤	الجماعة الأوروبية ككل
١٠١٩,٥	٨٢١,٠	١٦٨٤,٤	١١٣٥,٨	١٣١٤,٩	- البلدان النامية من لعربية
٧١,٩	٥٧,٩	١١٨,٨	٨٠,١	٧٤,٥	منها السعودية
٣٠,٩	٢٤,٩	٥١,٠	٣٤,٤	٤,٨	الإمارات
١٩,٢	١٥,٥	٣١,٧	٢١,٤	٣٩,٢	العراق
١٠,٤	٨,٤	١٧,٢	١١,٦	١٠,٧	الكويت
٤٦,٠	٣٧,١	٧٦,٠	٥١,٣	١٧,٦	السودان
٢٨٤,٨	٢٢٩,٣	٤٧٠,٥	٣١٧,٣	٣٠٦,٩	الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية
١٥٤,٤	١٢٤,٤	٢٥٥,٢	١٧٢,١	١٧٧,٨	الاتحاد السوفيتى
% ٤٢,٦	% ٤٢,٦	% ٤٢,٦	% ٤٢,٦	% ٥٠,١	% المول الصناعية
% ٣٨,٧	% ٣٨,٧	% ٣٨,٧	% ٧, ٣٨	% ٣٥,٤	% الدول النامية
% ١٠,٨	% ١٠,٨	% ١٠,٨	% ١٠,٨	% ٨,٣	% الاتحاد السوفيتى

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافي
للواردات المصرية

(بالمليون دولار)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٧٣٧٨,٩	٨٦٥٩,٠	١١٩٤١,١	١١٤١٥,٩	٩٩٦١,٤	اجملى الواردات
٥٠٨٤,٠	٥٩٦٦,٤	٨٢٢٨,٠	٧٨٦٦,١	٧١٢٦,٩	- البلدان الصناعية
١١٣٧,١ ٤٠٣,٠ ٧١٧,٩ ٥١٦,٤ ٢٨٧,٣ ٢٧٩٠,٥	١٣٣٤,٤ ٤٧٢,٩ ٨٤٢,٥ ٦٠٦,٠ ٣٣٧,١ ٣٢٧٤,٩	١٨٤٠,٧ ٦٥٢,٧ ١١٦١,٨ ٨٣٥,٧ ٤٦٤,٩ ٤٥١٦,٧	١٧٥٩,٣ ٦٢٣,٥ ١١١٠,٧ ٧٩٨,٩ ٤٤٤,٥ ٤٣١٧,٦	١٢٩٥,٧ ٥١٤,٧ ٩٥٣,٨ ٧٥٧,٣ ٤٢٥,٣ ٤١٧٢,١	منها الولايات المتحدة اليابان المانيا الغربية ايطاليا المملكة المتحدة الجماعة الأوروبية ككل
١٥٧٥,٤	١٨٤٨,٨	٢٥٤٩,٦	٢٤٣٧,٥	١٨٨٢,٣	لبلدان النامية والعربية
٧٩,٧ ٦٢,٦ ٢٨,٤ ٢٨,٣ ١٤,٩	٩٣,٦ ٧٣,٥ ٣٣,٤ ٣٣,٢ ١٧,٥	١٢٩ ١٠١,٣ ٤٦,٠ ٤٥,٨ ٢٤,٢	١٢٣,٣ ٩٦,٩ ٤٤,٠ ٤٣,٨ ٢٣,١	٧١,٨ ١٥٠,٥ ١٩,٠ ٨٨,٥ ١٠,٧	منها السعودية السودان العراق الكويت الأردن
٤٩٦,٩	٥٨٣,١	٨٠٤,١	٧٦٨,٨	٥٩٩,٣	الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية
٢٥٩,٧ ١١٨,٠	٣٠٤,٨ ١٣٨,٥	٤٢٠,٤ ١٩١,٠	٤٠١,٩ ١٨٢,٦	٢٨٠ ٩٢,٧	منها الاتحاد السوفيتى المانيا الشرقية
٪ ٦٨,٩ ٪ ٢١,٤ ٪ ٦,٧	٪ ٦٨,٩ ٪ ٢١,٤ ٪ ٦,٧	٪ ٦٨,٩ ٪ ٢١,٤ ٪ ٦,٧	٪ ٦٨,٩ ٪ ٢١,٤ ٪ ٦,٧	٪ ٧١,٥ ٪ ١٨,٩ ٪ ٦	٪ الدول الصناعية ٪ الدول المختلفة ٪ الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية

SourG - I.M.F, Direction of Trade statis yearbook 1990

جدول رقم (٨) التحويلات (بالعمليون دولار)

١٩٩٠ / ٨٩	١٩٨٩ / ٨٨	١٩٨٨ / ٨٧	
١٠٨٠,٢	٧١١,٢	٦٩٧,٥	رسمية
٣٧٤٣,٥	٣٥٣٢,٢	٣٣٨٣,٩	تحويلات المملين بالخارج
٤٨٢٣,٧	٤٢٤٣,٤	٤٠٨١,٤	الاجمالي

جدول رقم (٩) تكديرات ميزان المدفوعات
(القيمة بالعمليون دولار)

المصدر البنك المركزي المصري لتقرير السنوي عام ١٩٩٠ / القاهرة

١٩٩٠ / ٨٩		١٩٩٠ / ٨٩		١٩٨٩ / ٨٨		١٩٨٨ / ٨٧		السنة المالية
التغير (-)	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	البيان	
المعاملات التجارية								
المتحصلات								
٤٦٨,٦	٣٦,٥	٣٢٠٦,١	٣٥,١	٢٧٣٧,٥	٤١,٧	٣٢٧٤,٠	حصوله الصادرات	
٢,٢	٦,١	٥٣٥,٩	٦,٨	٥٣٣,٧	٥,٧	٤٤٦,٦	الملاحة	
١٦٥,١	١٦,٨	١٤٧١,٨	١٦,٨	١٣٠٦,٧	١٦,٢	١٢٦٨,٧	رسوم المرور في قناة السويس	
١٦٦,٠	١٢,١	١٠٦٦,٦	١١,٦	٩٠٠,٦	١١,٣	٨٨٥,٩	السباحة	
٤١,٧	٨,٨	٧٧٥,٧	٩,٤	٧٣٤,٠	٧,٩	٦٢٤,١	فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	
١٤٧,٠	١٩,٧	١٧٢٩,٧	٢٠,٣	١٥٨٢,٧	١٧,٢	١٣٩٩,٣	متحصلات أخرى	
٩٩٠,٦	١٠٠,٠	٨٧٨٥,٨	١٠٠,٠	٧٧٩٥,٢	١٠٠,٠	٧٨٤٨,٦	المجموع	
المدفوعات								
مدفوعات عن الواردات *								
٤٧٩,٦	٧٢,٧	١٠٧٧٣,٢	٧٥,٧	١٠٢٩٣,٥	٧٨,٩	٩٨٤١,٠	مدفوعات تجارية	
٢٣,٢	١,٨	٢٧١,٢	١,٨	٢٤٨,٠	١,٦	٢٠٤,٥	الملاحة	
(٢٨,٦)	٥	٨٠,٨	٨	١٠٩,٤	٠,٩	١١٤,٥	فوائد على القروض والاقتضات	
٥٦٣,٠	١١,٤	١٦٨٦,٢	٨,٣	١١٢٣,٢	٦,٣	٧٨٥,١	مصرفات السفر والتعليم والعلاج	
(٢٥,٠)	٦	٨٦,٨	٨	١١١,٨	٠,٧	٨٥,٦	مصرفات الحكومة	
٦	٢,١	٣١٢,٤	٢,٣	٣١١,٨	٢,٦	٣١٩,٦	مدفوعات أخرى	
٢١٨,٨	١٠,٩	١٦٢٢,٨	١٠,٣	١٣٩٤,٠	٩,٠	١١٢٤,٣		
١٢٣١,٧	١٠٠,٠	١٤٨٢٣,٤	١٠٠,٠	١٣٥٩١,٧	١٠٠,٠	١٢٤٧٤,٦	المجموع	
(٢٤١,١)	-	(٦٠٣٧,٦)	-	(٥٧٩٦,٥)	-	(٤٦٦٦,٠)	رصيد المعاملات التجارية	
التحويلات								
رسمية *								
٣٦٩,٠	٢٢,٤	١٠٨٠,٢	١٦,٨	٧١١,٢	١٧,١	٦٩٧,٥	تحويلات المملين بالخارج	
٢١١,٣	٧٧,٦	٣٧٤٣,٥	٨٣,٢	٣٥٣٢,٢	٨٢,٩	٣٣٨٣,٩		
٥٨٠,٣	١٠٠,٠	٤٨٢٣,٧	١٠٠,٠	٤٢٤٣,٤	١٠٠,٠	٤٠٨١,٤	المجموع	
٣٣٩,٢	-	(١٢١٣,٩)	-	(١٥٥٣,١)	-	(٥٤٤,٦)	رصيد المعاملات التجارية والتحويلات	

* تتضمن واردات سلعية في صورة منح

(بالمليون دولار)

موضوع الدين المصري الخارجى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

جدول رقم (١٠)

السنوات	الدين طويلة الاجل		قصيرة الاجل	الاكزيات قبل صندوق النقد الدولي	الاجمالى
	المدة والمضمونة	الخاصة وغير المضمونة			
١٩٨٤	٢٨,٤٧٤	٥٥٠	٣,٦٥٣	٢,٢٠٦	٣٤,٨٨٣
١٩٨٥	٣٢,٠٣٠	٧٥٠	٦,١٠٣	١٨٤	٤٠,٠٦٧
١٩٨٦	٣٦,٢١٤	٩٤٧	٦,٨٥٥	١٤٤	٤٤,١٦٠
١٩٨٧	٤٢,٧٦٣	١,٠٩٨	٦,٢٦٧	٢٦٢	٤٩,٨٩٠
١٩٨٨	٤٢,١٢٨	١,١٣١	٦,٥٢٢	١٩٠	٤٩,٩٧٠
١٩٨٩	٤٣,١٦٣	١,٠٨١	٧,١٠١	١٦٠	٥١,٥٠٥

★ تعليقات

Source:- world Bank world deas Tables, W.D.C.

نقلا عن: د. رمزى زكى جريدة المصور المصرية ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

جدول رقم (١١)

القوائد والاقساط المدفوعة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

السنوات	القوائد	الاقساط	الاجمالى المدفوعات
١٩٨٤	١٦٠٨	١٤٦٧	٣٠٧٥
١٩٨٥	١٤٥٢	١٥٣٠	٢٩٨٢
١٩٨٦	١٥٤٩	١١٩٨	٢٧٤٧
١٩٨٧	٨٧٦	٥٤٠	١٤١٦
١٩٨٨	١٠٣٧	٧٨١	١٧١٤
١٩٨٩	١٣٦٤	١٤٦٦	٢٨٣٠

جدول رقم (١٣)

الدين الخارجى ٨٨ / ١٩

المصدر السابق مباشرة

(بالمليون دولار)

١٩٨٨	١٩٨٩	
٤٩,٤٨٥	٤٨,٧٩٩	الاجمالى الدين منها
٤٢,٧٧٣	٤٠,٨٣٢	دين طويلة الاجل
٦,٥٢٢	٧,٨٠٦	دين قصيرة الاجل
٢,١٢٢	٣,٢٩٢	متأخرات القوائد
		تدفق الديون
٢,٥١١	٢,١٤٦	الاقساط الجديدة
١,١٢٧	١,٤٨٦	مدفوعات القوائد
١,٣١٥	٠,٧٧٤	صافى التدفق
١,٣٤٤	١,٥٠٦	مدفوعات القوائد
٠,٢٩ (-)	٠,٧٣٢ (-)	صافى للتحويلات
٢,٤٧١	٢,٩٩٢	الاجمالى خدمات الديون

جدول رقم ١٢

توزيع الديون وفقا لأهم الجهات الدائنة

الجهة الدائنة	نسبتها النسبية من الديون
الولايات المتحدة الأمريكية	٪ ٢٠,١
فرنسا	٪ ١٢,٩
ألمانيا الغربية	٪ ٩,٨
هبة الخليج للتنمية فى مصر	٪ ٧,٩
اليابان	٪ ٦,٩

— المصدر البنك المركزى المصرى - تقرير عن الأوضاع النقدية والانتمائية خلال العام المالى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٠ .

القسم الرابع

الدفاع والقوة العسكرية

- ☐ السياسة الدفاعية المصرية .
- ☐ سياسة التسليح المصرية .

أولاً : السياسة الدفاعية المصرية

- الانتعاشات السلبية للأزمة الاقتصادية على الامكانيات المصرية صوما والقوات المسلحة على وجه الخصوص .

وبرغم هذه الضغوط استمرت السياسة الدفاعية المصرية في العمل خلال النصف الأول من العام على نفس المبادئ التي استقرت خلال عام ١٩٨٩ لاستكمال أعمال بناء وتطوير القوات المسلحة في اطار امكانيات وقدرات الدولة مع اتباع سياسة الترشيح والاهتمام بمعامل التفوق النوعي لمسيرة التقدم التكنولوجي على المستوى العالمي . وحدثت السياسة الدفاعية المصرية عدة مجالات لتطوير وبناء القوات المسلحة المصرية يمكن ايجازها كالآتي :

في مجال القوة البشرية والأفراد :

واصلت السياسة الدفاعية تطوير نظام تحليل وتوصيف الوظائف بحيث تتمكن من تلبية احتياجات القيادات والتشكيلات للتعبئة والتشكيلات والوحدات لتقليل أحجام القيادات والعناصر الادارية والعودة بها إلى المعدلات العالمية المعروفة كما خضع نظام التجنيد لخطة تطوير لتحقيق أفضل استخدام للقوة البشرية .

في مجال التدريب :

شهد مجال التدريب توسعا في استخدام المعدات وأجهزة المحاكاة لتقليل تكاليف التدريب ورفع مستوى الاداء مع الاستمرار في إجراء التدريب المشترك على مختلف أنواع مساح العمليات .

في مجال التسليح :

استمر العمل بسياسة تنويع مصادر السلاح مع الاصرار على المحافظة على الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات بتحصين ظروف التخزين بعد بناء المدن العسكرية . كما استمرت خطة تنفيذ نظام السيطرة الآلية في جميع أفرع القوات

يمكن تقسيم عام ١٩٩٠ إلى فترتين رئيسيتين كانت الأولى منها استمرارا للسياسة الدفاعية (التي وضعت أسسها عام ١٩٨٩) وإلتزاما بالخط العام الذي حددته القيادة السياسية طوال الفترة التي أعقبت إنهاء الدور المصري في اليمن عام ١٩٦٨ ، أما الفترة الثانية - التي بدأت في أعقاب الفزو العراقي للكويت - فقد شهدت تحولا أساسيا في السياسة الدفاعية المصرية حيث اضطلعت قوات مصرية مسلحة بدور حيوي خارج التراب الوطني المصري . وبرغم أن النصف الأول من العام ١٩٩٠ لم يشهد ضغوطا شديدة نابعة من التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية الا أنه كانت هناك عدة عوامل أثرت على السياسة الدفاعية المصرية خلال هذه الفترة وهي :

- ضرورة الاحتفاظ بحجم كاف من القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وعن المصالح القومية المصرية رغم سياسة الوفاق الدولية التي وصلت ذروتها عام ١٩٩٠ .

- استمرار حالة القلق والتوتر الناجمين عن استمرار الانفاضة الفلسطينية .

- غموض الموقف فيما يختص بتصنيع الدبابة ام - ١ - ايه ١ بالتعاون مع الولايات المتحدة .

- محاولة إعادة الدور العربي للصناعة الحربية في مصر .

- آثار الأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية وحصول القوات المسلحة المصرية على أعداد كبيرة من الدبابات الأمريكية (٧٠٠ دبابة ام ٦٠ - ايه ١) .

- استمرار التهديدات الاسرائيلية لمصر بشكل جزئي .

- ارتفاع ونزايذ معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل .

المسلحة مع وضع خطة لسرعة استيعاب الأسلحة الجديدة التي تحصل عليها القوات المسلحة ، وكان لتطوير نظام الطائرات الموجهة بدون طيار نصيب كبير من الاهتمام في مجال التسليح .

وبالرغم من الاتجاه العام الساعي إلى إعادة القوات المسلحة إلى الحالة العادية ، مع الاعتماد على مظلة الاقتصاد القومي لزيادة مقومات التقدم العلمي والتكنولوجي والصكري ، إلا أن التطورات التي شهدتها أوروبا الشرقية عام ١٩٩٠ كانت لها بعض السلبات إزاء الأمن القومي المصري والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- اعتراف عدد من دول أوروبا الشرقية بإسرائيل .

- زيادة التعاون بين إسرائيل وعدد من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وخصوصا في مجال نقل اليهود السوفيت إلى إسرائيل .

- احتمال تقلص اهتمام القوى العظمى والمجموعة الأوروبية بمشاكل المنطقة العربية في ضوء تزايد الاهتمام بقضايا الأمن الأوروبي .

- احتمال توجيه القلتض من الأسلحة والمعدات التي كانت بحوزة دول أوروبا الشرقية وكذلك دول أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ضوء أعمال خفض التبادل للقوات إلى دول بعينها في المنطقة العربية الأمر الذي يزيد من احتمالات اندفاع بعض القوى الإقليمية لممارسات عسكرية في غياب الاهتمام الدولي بقضايا المنطقة .

- تساعد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وزيادة مددلاتها ، الأمر الذي يضاعف من حجم القضية الفلسطينية ويزيد الأمور تعقيدا على الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي لمصر ، ويكرس ضباب الأفق العربي .

وبرغم ذلك فهناك إيجابيات هامة عكستها هذه التطورات ، فهي من ناحية دعمت أسلوب حل المشاكل والصراعات بالطرق السلمية ، وهو الأمر الذي يتمشى مع السياسة التي تنتهجها مصر واتضحت معالمها خلال عام ١٩٩٠ . ومن ناحية أخرى فإنها أكدت على ضرورة الحفاظ على الأمن القومي المصري ودعمه تحت أي ظرف من الظروف .

كذلك شهد عام ١٩٩٠ بروز مشكلة المياه ، وتزايد نذر الخطر حول كمية المياه التي ترد إلى مصر ، خصوصا وأن مصر موجودة على خط التقعر للمياه (جميع الدول العربية على خط التقعر للمياه عدا لبنان) . وحتى تحافظ مصر على كمية المياه الواردة إليها من منابع النيل (٨٥ ٪ من الهضبة الأثيوبية ، ١٥ ٪ من الهضبة الاستوائية) فإنها اعتمدت على الاستعداد لتأمين منابع النيل والتدخل في المشروعات التي يمكن أن تقام لتقليل كمية المياه القادمة إلى أسوان ، مع تقوية دور مجموعة دول « الأنوجو » ، ولتضمن من أجل إيجاد الحلول العلمية والعملية لتحقيق أفضل استفادة من مياه النهر

١ - الأمن القومي المصري والتطورات العالمية :

يستمد الأمن القومي المصري طبيعته الخاصة من موقع مصر المتميز في المنطقة ودورها الرائد في مختلف دوائر الانتماء سواء العربية أو الإسلامية أو الأفريقية وكذلك دائرة عدم الانحياز . وبالإضافة إلى ذلك فإن لمصر دور إقليمي بالغ الأهمية بجانب دورها العالمي المؤثر ، وفي هذا الإطار عرفت السياسة الدفاعية المصرية عدة اتجاهات استراتيجية ، تتفاوت التهديدات القائمة منها باختلاف الظروف ، وهي :

- الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي : وما زال هو اتجاه الاهتمام الرئيسي ، والذي من المتوقع أن يتطور التهديد منه في أي وقت .

- الاتجاه الاستراتيجي الشمالي : ينبع تأثير هذا الاتجاه من الدور الذي يلعبه في نقل الأفكار ، وإمزازج الحضارات .

- الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي : يكتسب الاتجاه الجنوبي أهمية خاصة نظرا لأن منابع النيل التي ترتبط بها الحياة في مصر ارتباطا وثيقا تقع في هذا الاتجاه . وقد شهدت الدول الواقعة على هذا الاتجاه - خاصة ليبيا والسودان - تطورات هامة ، مثل جهود إسرائيل للتدخل داخل ليبيا والتي ارتبطت بنقل اليهود قفلاشا ، والصراع بين القوار الأيرانيين والحكومة الأثيوبية والتغيرات السياسية في السودان وتزايد احتمالات نشوب صراع حول مصادر المياه التي تمد مصر بمحاجاتها الأساسية . كل هذا أدى إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه بالنسبة للأمن القومي المصري خلال عام ١٩٩٠ .

- الاتجاه الاستراتيجي الغربي : أصبح التهديد القادم من هذا الاتجاه للأمن القومي المصري خلال عام ١٩٩٠ في حده الأدنى للعلاقات الطيبة التي سادت بين مصر وبلدان هذا الاتجاه عموما وليبيا على وجه الخصوص .

وكان من المقرر إقامة معرض معدات في شهر نوفمبر ١٩٩٠. ولكن حالت ظروف الغزو العراقي للكويت دون إقامة هذا المعرض الذي أعلنت مصر أن تقمه كل عامين مما أثر على فرصة تسويق المنتجات الدفاعية المصرية من خلال هذا المعرض الذي يعتبر الرابع في سلسلة (معرض القاهرة لمعدات الدفاع) والتي بدأت عام ١٩٨٤.

في مجالات الرى بالوسائل الحديثة واستغلال مساحات الأرضى المتاحة لكل دولة ، مع التنسيق بين دول حوض وادى النيل بما يعود بالنفع عليها جميعا ، وعدم السماح للخلافات الحدودية والصراعات العسكرية المؤقتة بأن تؤثر على هذا التضامن أو تؤخر تقدمه .

٢ - الأمن القومي المصرى وسياسة التصنيع الحربي :

وساهم الصناعات الحربية المصرية في تغطية احتياجات القوات المسلحة المصرية وكذلك القوات المسلحة فى الدول العربية إذا طلبت ذلك وأيضاً بعض الدول الأفريقية . ويقوم الإنتاج الحربي المصري على مبدأ التكامل بين المصانع والشركات التابعة بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الأخرى - فى الداخل والخارج - لتطوير الإنتاج الحربي والوصول إلى احتياجات ومواصفات الاستخدام الفعلية . وخلال عام ١٩٩٠ حققت الهيئة القومية للإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع تقدماً في عدة مجالات ، مثل :

- تطوير تكنولوجيا صناعة الطائرات وصناعة الصواريخ .
- تطوير الصناعات الالكترونية .
- تطوير تكنولوجيا صناعة الفخائر بكافة أعيرتها وأنواعها حتى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي .
- صناعة المدافع بجميع أنواعها .
- صناعة المركبات الخفيفة (جيب) والمركبات المدرعة (فهد) بكافة طرازاتها .
- تطوير أبراج المركبة المدرعة فهد وصناعة البرج المزود بالمدفع عيار ٣٠ مم .
- صناعة عدد من الأنظمة التكميلية (مثل نظام فتح الثغرات ، فتح ،) ومهمات الوقاية الكيميائية وأجهزة الرؤية الليلية والأوتار البصرية .
- دخول عصر إنتاج دبابة القتال الرئيسية بالتعاون مع الولايات المتحدة وذلك بإقامة مصنع للدبابات ام - ١ - ايه ١ (مصنع ٢٠٠) والذي سيبدأ إنتاجه في يونيو ١٩٩٢ .
- وتجرى حالياً الدراسات اللازمة لإنتاج مركبات القتال المدرعة ذات الجنزير الكامل ، واعداد الخطة المتكاملة للعمل حتى يمكن الشروع فى الإنتاج بعد الحصول على إذن من الدولة المصدر .

٣ - السياسة الدفاعية المصرية ونزع أسلحة الدمار الشامل :

تدل كافة المؤشرات على أن إسرائيل تمتلك الرادع النووي بالفعل ، ويحظر العنصر النووي في المفاهيم الاستراتيجية معادلاً لمشروءة أسلحة القوة العسكرية التقليدية مضافاً إليها قوة البنية الأساسية للدولة (مفهوم جبرمان) ، ويمكن للدولة أن تتبنى سياسة ردع حتى لو لم تكن مالكة لعنصر ردع مساو أو يفوق ذلك الذى يمتلكه خصمها . ونجد حالة فرنسا فى مواجهة الاتحاد السوفييتى - فى مرحلة ما قبل إنتهاء الحرب الباردة - دليلاً على ذلك ، حيث كانت فرنسا تعتمد على امتلاكها العنصر النووي ، دون أن تدخل لمكانيات الطهارة فى حساباتها ، بالقدر الذى يمكن أن يسبب قدراً من المسائل للاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى يتوفر فيه للاتحاد السوفييتى قدر من الامكانيات النووية يكفى لإبادة عدة دول مثل فرنسا . والمنطق الذى يحكم هذه النظرية هو أن ، أحدث فى القسم أقصى ما أستطيع من الضمان قبل أن أموت ، وحتى فى حالة عدم امتلاك العنصر النووي يمكن امتلاك رادع فوق تقليدى يرفع الطرف الآخر عن استخدام السلاح النووي ، واعتناق هذا المبدأ فى السياسة الدفاعية يحتاج لدرجة عالية جداً من الاستعداد والكفاءة فى الاستخدام . وبعد أن أثبتت الأحداث والتطورات أهمية منطقة الشرق الأوسط من جديد وخطورة ترك المشاكل المزمعة فيها دون حل ، كتكسب مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة من منطلق إنها تعفى دول المنطقة من البحث عن امتلاك الرادع النووي رداً على امتلاك إسرائيل له ، أو امتلاك رادع فوق تقليدى على الأقل ، وأن يستبدل بذلك التوصل إلى أسلوب لمعالجة المشاكل الأمنية التى تهدد دول المنطقة كلها . وتعتمد السياسة الدفاعية المصرية فى ذلك على :

- ١ - إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية .
- ٢ - إيجاد صيغة تربط بين حظر الأسلحة النووية وحظر الأسلحة الكيميائية .

٣ - معالجة مشكلة انتشار الصواريخ الباليستكية أرض أرض بأسلوب المراحل الزمنية التي تبدأ بتجميع برمج الانتاج وبرامج التطوير ثم خفض المخزون تدريجيا .

ويعتبر ذلك هو نفس الاسلوب الذي اتبع (كله أو جزء منه) في منطلق أخرى من العالم لتحقيق نفس الهدف . والغالب أن نزاع أسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الأوسط لن يؤثر على موازين القوى فيها إذا روعيت الاعتبارات الآتية :

- ١ - معالجة المشكلة بصورة متكاملة .
- ٢ - عدم قصر الالتزام على أطراف معينة دون أطراف أخرى .
- ٣ - يجب أن يشمل الالتزام جميع أسلحة الدمار الشامل (نووية - كيميائية - بيولوجية) .

٤ - تأثير الغزو العراقي للكويت على السياسة الدفاعية المصرية :

جاء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لكي يضع الأمة العربية أمام مآزق خطيرة . وفي أعقاب العمل العراقي كان أمام مصر أحد أمرين فهي إما أن تتفاوض عن ما قام به العراق وتهد سبيلا لتبريره وبذلك تنفد دولة عربية شخصيتها ويضيع شعبيها وتتضاعف ضراوة العراق كدولة معنوية ويسع نطاق تهديدها لجيرانها بعد أن تسود شريعة الغاب . أو أن تضطلع مصر بمسئوليتها القومية كقوة كبرى في المنطقة عليها واجب إعادة الاستقرار والنظام والقانون الذي تم انتهاكه بغزو العراق للكويت .

كان المبدأ الأساسي الذي حكم السياسة العسكرية لمصر هو : عدم العمل خارج حدود البلاد ، الا في الحالات التي تتأثر فيها مقدرات مصر (خاصة مواردها المائية) بشكل مباشر ، واستمرت مصر في المحافظة على هذا المبدأ عدة عقود خصوصا بعد انتهاء الدور المصري في اليمن عام ١٩٦٨ ، الا أن فداحة العمل العراقي وتأثيره على الأمن القومي العربي الذي يعتبر الأمن القومي المصري جزءا لا يتجزأ منه دفعا القيادة السياسية لاتخاذ قرار استخدام للقوة العسكرية خارج الحدود المصرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية :

- التأكيد على احترام مصر للشرعية الدولية .

- الوقوف بكل ثقل مصر خلف الحق الكويتي بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى قد يدعي وجودها الجانب العراقي .

- البرهنة بشكل عملي على أن مصر مستعدة لتقديم المساعدة للدول العربية التي يتهدد أمنها القومي بأي شكل من الأشكال حتى لو كان ذلك التهديد قادمًا من جار عربي .

وفي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ طرأ تغير على بعض معالم السياسة الدفاعية المصرية نتيجة للغزو العراقي للكويت يمكن أن نجمله في الآتي :

١ - ضرورة أن تكون القوات المسلحة المصرية مستعدة دائما لما يحتاج إليه المجتمع الدولي من فرض إجراءات عسكرية سواء للدفاع ضد أي تهديد أو للتأكيد على أن العدوان مرفوض بكل أشكاله .

٢ - الاعتقاد بأن أمن الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن الأمن العالمي .

٣ - بالرغم من أحداث أوروبا التي شهدت تحول دول أوروبا الشرقية عن الشيوعية وكذلك انجاء أوروبا الغربية للوحدة قد بنت وكأنها منهبط بمشاكل الشرق الأوسط إلى مرتبة متخفية من الاهتمام ، الا أن تطورات الأمور في هذه المنطقة عادت كي تفر بها مرة أخرى لتحتل مكانة متقدمة في أولويات الاهتمامات العالمية . وقد جعلت القوات المسلحة المصرية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ عينا كبيرا في وضع السياسة المصرية موضع التنفيذ .

وبعد اتخاذ القرار السياسي بالتدخل بالقوة المسلحة المصرية والمعاونة في الوصول إلى حل لأزمة الخليج جرى دفع القوات المصرية في اتجاهين أساسيين الأول هو الأراضي السعودية والثاني أراضي الامارات العربية المتحدة . ودفعت القوات المسلحة المصرية إلى الأراضي السعودية على مرحلتين الأولى بعد نشوب الأزمة وتحركت مقدمتها يوم ١١ أغسطس ١٩٩٠ (أي بعد نشوب الأزمة بأقل من عشرة أيام) والثانية بدأت تحركها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ وشمل ذلك الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي والفرقة الرابعة المدرعة ومجموعتين من قوات الصاعقة ، في حين تكونت القوات المصرية في الامارات من حوالي ٤ كتائب من قوات المظلات . وقد واجهت القيادة العامة للقوات المسلحة المشاكل الاستراتيجية الآتية ضد تنفيذ القرار السياسي بالتدخل بالقوة المسلحة :

- الحساب الدقيق والبالغ الحساسية لاحتياجات اشترك

القوات المسلحة في العمل في اتجاهات استراتيجية أخرى (الاتجاه الشمالي الشرقي ، الاتجاه الجنوبي) .

- احتمالات احتياج القوة المعززة إلى الأراضي السعودية والامارات لمزيد من الدعم القتالي بالقوات البرية أو القوات الجوية عند تطور العمليات الحربية في غير صالحها .

- ظهور مشكلة توفير وسائل النقل الاستراتيجية (سفن الشحن ، طائرات النقل العسكري) لتحقيق عملية الحشد بالسرعة المطلوبة ، وضرورة تأمين عملية النقل على المستوى الاستراتيجي .

- حسم مشكلة أن تشترك القوات المسلحة المصرية في قتال ضد قوة عربية شقيقة ، وتأثير ذلك على الروح المعنوية للمقاتلين .

ومع تطور أداء أجهزة القوات المسلحة بنجاح في المراحل المختلفة لعملية الحشد ظهرت نقاط قوة أساسية يمكن استغلالها مستقبلا لصالح السياسة الدفاعية المصرية :

- ظهور تأثير أعمال التدريب المشترك مع القوات الأمريكية والقوات الانجليزية في السنوات السابقة على الأزمة (النجم الساطع ، رياح البحر .. الخ) .

- ظهر أثر تدريب الصباط المصريين في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا حيث أسهم هؤلاء بدور كبير في تنسيق أعمال التعاون وترتيب أسس العمل المشترك مع القوات المتحالفة .

- كال خبرة القوات المصرية في القتال الصحراوي أثر كبير في قيام القوات المصرية بتنفيذ مهامها بنجاح كبير .

- جاءت حرب الخليج بمثابة فرصة سانحة لكي تستعيد القوات المسلحة المصرية . أو حتى جزء منها . بعض خبراتها لكي نصيفها إلى رصيدها من خبرة القتال التي اكتسبتها خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كما كانت فرصة لاختبار أنواع جديدة من الأسلحة والمعدات انتجتها المصانع المصرية بعد أن ابتكرتها العقول المصرية .

- أثبت لشترك القوات المصرية للقوات الغربية كفاءة المعائن المصري وقدرته على استخدام المعدات الحديثة المعدة ، كما أدركت الدول الغربية التي تعاونت مع القوات المصرية قدرة المصانع المصرية على إنتاج معدات قتالية مفيدة ومطورة وبممكنها حل المشاكل التكتيكية بكفاءة وسرعة .

وعموما فإن القوات المسلحة المصرية قامت بدور أساسي في حماية أمن الأمة العربية ، والدفاع عن المبدأ والمقيدة في مواجهة العدوان والدفاع عن الأرض المقدسة ، وظهر أن هذه القوات تدعم الحق الطبيعي للول والأشقاء للدفاع عن النفس بالتركيز أولا على خيار السلام بكل تصميم وحزم مع الاستعداد للقتال إذا لزم الأمر . ومنذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حتى وقف إطلاق النار في ٢٨ فبراير أفرزت الأزمة الحقائق الآتية :

- إمكانية أن تتغير السياسة العسكرية المصرية من التعاون إلى الدعم بإرسال قوات من منطلق أن النظام الاقليمي العربي يحتاج إلى أن يتماكب من جديد وأن يحل تناقضاته في اطار وحدة المايات والأهداف القومية والمصير المشترك .

- تصميم مصر على أن تحتل مكانتها التي تليق بها في ظل النظام الدولي الجديد الذي يتشكل شيئا فشيئا ملامح علاقاته الدولية واليانه المتميزة .

- وقوف مصر إلى جانب الحق الكوني بالوعة المسلحة ، مما كان له أكبر الأثر في أن تتخذ الأزمة هذا المسار الواضح والمحدد ، بغض النظر عن اشتراك قوى غربية كبرى في العمل ضد العراق وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وكان يمكن في حالة عدم إلقاء مصر بثقلها الاقليمي الكبير وراء الجبهة المعارضة للغزو العراقي للكويت أن تفضل عملية الحشد الدولي العسكري ، ونحوه الفضية في الدهاير السياسية .

- بروز الدعم المصري للكويت والسعودية وكذلك التدخل العسكري المصري كنموذج لإدارة أزمة من هذا النوع وعلى هذا المستوى بقدر كبير من النجاح .

٥ . محدثات السياسة العسكرية المصرية خلال : ١٩٩٠ :

في خلال عام ١٩٩٠ كانت هناك محدثات عامة حكمت السياسة العسكرية المصرية وسيطرت على تطوراتها وتوجهاتها ويمكن تحديد هذه المحدثات كالآتي :

- أن السلام بين مصر وإسرائيل أمر أساسي وذلك يحقق :

- إعادة بناء الدولة ، التخلص من معاناة الحرب السابقة .

٦ - القوات المسلحة المصرية وامكانيات حل القضية الفلسطينية :

مصر دولة نامية ، وتنطوى حماية المجال الحيوى لها على أعباء اقتصادية شديدة . غير أن الصراع مع إسرائيل هو صراع حضارى طويل ومستمر حتى لو تم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ، خصوصا وأنه لا يوجد ضمان بأن لا تقدم إسرائيل على أى عمل عسكري فى اتجاه الأراضى المصرية . وفى ظل اعتماد إسرائيل على مقولة ، أن الدولة كائن حي ليس له حدود ، وتمتد أطرافه إلى الحد الذى تستطيع قوة الدولة أن تؤمنها ، يكون من الصعب على مصر أن تركز إلى حل القضية الفلسطينية بحيث تسود حالة من الاسترخاء العسكرى الذى لا نحمد عقباه .

ومن المحتمل أن تكون المؤشرات التى شهدنا عام ١٩٩٠ خصوصا قرب نهايته وتحسم القوى الكبرى للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية دليلا على قرب الوصول إلى ذلك الحل ، ولكن لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على أنه دعوة إلى الاستغناء عن قوة مسلحة حديثة وقادرة لأنه فى إطار توازن المصالح وفى مواجهة توازن القوى والتحديات فإن السلام الذى لا نحميه القوة ، يفقد مضمونه .

- إعادة بناء القوة العسكرية القادرة على القيام بمهمة دفاعية تكفل حماية الزراب الوطنى وحدود الدولة والأمن القومى المصرى والعربى .

- أن تكون القوات المسلحة قادرة على تأمين الشرعية الدستورية فى أى وقت من الأوقات وتأمين كيان الدولة وحماية مقدراتها .

- أن تشارك القوات المسلحة فى خطة التنمية بما يقلل من الأعباء على كاهل الحكومة وبما لا يؤثر على كفاءتها القتالية وتطوير دور جهاز الخدمة الوطنية .

- الحفاظ على الأسلحة المتقدمة والعمل على تطويرها مع اعتبار المعونة الأمريكية عنصرا أساسيا فى تسليح القوات المسلحة .

- نظل السياسة العسكرية المصرية سياسة دفاعية على الدوام .

- الاستعداد لدعم الدول العربية والدول الأفريقية بدءا بدول حوص وادى النيل وتأمين منابعه ، ودول الخليج .

- المعاونة فى درء خطر الكوارث الطبيعية استنادا على الامكانيات الكبيرة للقوات المسلحة .

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

١ . الطابع العام :

التطوير اللازمة ومدى تجاوب مصادر توريد السلاح الخارجية ، وبالتالي يصبح من الطبيعي أن تستقلب أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة أغلب الاهتمام بإعتبارها الأقل تكلفة والأكثر إلحاحا في آن واحد .

وخلال عام ١٩٩٠ ، استمرت هذه الخاصية العامة في البروز حيث اتسمت السياسة التسليحية المصرية بالتفاوت النسبي في حجم الأعمال المنحقة في كل مجال من المجالات الثلاثة للسياسة المنكورة ، حيث استمر أغلب النشاط متركزا في مجال تطوير ما لدى القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات ، بينما لم تشهد الأنشطة المبذولة خلال نفس الفترة في مجالي التصنيع الحربي واستيراد السلاح من الخارج ، أية تطورات رئيسية . واقتصرت الجهود المنحقة فيهما على اتمام نفس برامج التصنيع والتوريد التي بدأت منذ فترة سابقة . وربما يعود هذا الوضع بصفة خاصة إلى أن أغلب الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة المصرية كانت قد وصلت بالفعل منذ فترة طويلة نسبيا إلى أقصى الحدود الكمية التي يمكن استيعابها من الأسلحة والمعدات ، مما تنفي معه الحاجة إلى ائخال زيادات كمية واضحة وملوسة في إعداد ما لديها من الأسلحة . وبالتالي ، فإن برامج الاستيراد من الخارج ، وبخاصة بأغلب الأفرع الرئيسية لا تستهدف تحقيق زيادة كمية ، بقدر ما تستهدف تعزيز وتقوية القدرات النوعية للأسلحة والمعدات العاملة في صفوفها ، وبما يحقق في نفس الوقت الهدف الأساسي لهذه القوات المتمثل في الاستعاضة عن الكم بالكيف ، وذلك يبدو على أغلب نوعيات الأسلحة والمعدات التي تعافتت القوات المسلحة عليها مع الدول الغربية أنها تتميز بارتفاع قدرتها النوعية ، وبكونها تمايز التقدم التكنولوجي المعاصر في الأسلحة والمعدات ،

تعتبر السياسة التسليحية المصرية في خطوطها العريضة محصلة للتفاعل بين مجموعة من المتغيرات ، تتمثل في : ادراك القيادة السياسية والعسكرية للتهديدات الفعلية أو المحتملة للأمن القومي المصري ، وحجم الموارد التمويلية الممكن تخصيصها للأغراض الدفاعية ، ومدى إمكانية الحصول على الأسلحة والمعدات المطلوبة من المصادر الخارجية ، وطبيعة الاستراتيجية العسكرية المتبناه بصدد الكيفية التي يمكن من خلالها ضمان أمن وسلامة البلاد . وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات تكاد تمثل القاعدة العامة في تخطيط السياسات التسليحية في أغلب دول العالم ، إلا أن المنهج المصري في التعامل معها تجسد من الناحية العملية في محاولة التوفيق بين ظروف وأجواء السلم التي تعيشها مصر وبين الحاجة إلى الحفاظ على قوة عسكرية قادرة على صيانة الأمن القومي المصري ، وذلك من خلال مبادئ أساسية تمثلت في الاستعاضة عن الكم بالكيف ، وتنويع مصادر السلاح ، والاهتمام بتحديث الأسلحة والمعدات العاملة في صفوف القوات المسلحة من خلال أساليب متعددة .

وبصورة أكثر تحديدا ، يمكن القول أن السياسة التسليحية المصرية تنطلق من محاولة الجمع بين ثلاث ركائز ، تمثل في نفس الوقت أهدافا أساسية لهذه السياسة ، وهي : تطوير الصناعة الحربية الوطنية ، استيراد الأسلحة والمعدات من الخارج ، تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في صفوف هذه القوات . وعلى الرغم من أن هذه الأهداف تستحوذ على درجات متماثلة في الأهمية من حيث المبدأ يحكم أن أحدها لا يمكن أن يصبح بديلا عن الآخر ، إلا أنها عادة ما تتفاوت في الأسبقيات عند التطبيق ، بحسب مدى توفر موارد

القوات الجوية المصرية ، التي كانت قد أنتجت بمعرفة الشركة مثل المقاتلات (ميراج - ٥) و (ميراج - ٢٠٠٠) . بالإضافة إلى طائرات التدريب النفاث (الفاجيت) التي يجري انتاجها في المصانع الحربية المصرية بموجب ترخيص رسمي ، كما أوقفت المفاوضات التي كانت تجريها مع الجانب المصري لبحث إمكانية قيام مصر بتجميع المقاتلة (ميراج - ٢٠٠٠) محليا بموجب ترخيص من الشركة . ومع الاتفاق على إلغاء الديون العسكرية أو تخفيف أعبائها ، سوف يكون في مقدور مصر التعاقد مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا على توريد أسلحة ومعدات جديدة في إطار برامج تطوير وتحديث الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، إلا أن هذا التطور يقتضى من الجانب المصري الحرص على انعام التعاقدات التسليحية الجديدة وفق شروط ميسرة تتفق مع القدرات التمويلية المتاحة أمام السياسة التسليحية المصرية ، لضمان عدم تراكم ديون عسكرية جديدة ومتزايدة ، وبما يساعد على نفاذ الوقوف في دائرة مفرغة من الاستدانة وإعادة الجدولة .

ومن ناحية أخرى ، اضطرت السياسة التسليحية المصرية إلى إعادة ترتيب بعض أولوياتها خلال عام ١٩٩٠ تحت تأثير الغزو العراقي للكويت ، وما تلاه من نداءات اقليمية ودولية ، حيث أدت الأزمة تلقائيا إلى اجهاض كافة الجهود التي بذلت للاتفاق على مشروعات التعاون المصري - العراقي في مجال التصنيع الحربي ، والتي كانت قد قطعت شوطا طويلا سواء من خلال المحادثات الثنائية بين الجانبين أو في إطار مجلس التعاون العربي بهدف اقامة قاعدة مشتركة للصناعة الحربية . وقد بدا واضحا في إطار الغزو العراقي للكويت أن المصاعى التي بذلتها العراق في اتجاه التعاون مع مصر في مجال التصنيع الحربي لم تكن - في جانب رئيسي منها - مفصودة لذاتها ، ولكنها كانت في حقيقة الأمر جزءا من منظومة متكاملة من الأنشطة السياسية والاقتصادية التي سعت القيادة العراقية من خلالها إلى اقامة قاعدة للمصلحة المشتركة مع مصر ، تضمن لها تحييد الجانب المصري حال اقدامها على تنفيذ قرار غزو الكويت . وعلى أية حال ، فإن الأزمة أفصحت الطريق أمام السياسة التسليحية المصرية لتنشيط جهودها في اتجاه احياء التعاون التسليحي مع الدول العربية الخليجية ، لا سيما من خلال الهيئة العربية للتصنيع ، إلا أن عام ١٩٩٠ لم يشهد الاعلان عن نتيجة فعليه ملموسة للجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

بما يضمن اطالة أعمار خدمتها لدى القوات المسلحة ، ويبدو ذلك واضحا في تسليح القوات الجوية والقوات البرية على وجه الخصوص . كما تنطبق نفس هذه المبادئ أيضا على التطويرات الحادثة في صفوف قوات الدفاع الحوى ، حيث ينصب الاهتمام الرئيسي خلال الفترة الراهنة على زيادة قدراتها النوعية من خلال نظام القيادة والسيطرة الآلية .

وبناء على ما سبق ، تمثل الطابع الرئيسي للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ في التركيز على أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في الخدمة بالقوات المسلحة المصرية . وقد تميزت أعمال التطوير التي جرت خلال العام المذكور في صفوف القوات البرية وقوات الدفاع الجوى ، بالكثافة الواضحة عند المعارنة مع التطويرات الحادثة في صفوف القوات الجوية ، بالرغم من أن هذه الأخيرة تتميز تقليديا بالكثافة النسبية في أعمال التطوير الجارية بها . وعلى أية حال ، فقد استهدفت أعمال التطوير زيادة قدرات الأسلحة والمعدات واكتسابها خصائص قتالية جديدة تتفق مع المتطلبات العملياتية المنصورة لهذه الأسلحة والمعدات في ظروف القتال المسلح العفوية .

أما الحاصية الثانية للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، فقد تمثلت في لسطاط جانب هام من احمالي الديون العسكرية المستحقة على مصر للدول الغربية ، بما يفتح الباب أمام تيسير الحصول على أسلحة ومعدات جديدة . وقد تحقق ذلك مع اقدام الولايات المتحدة على إلغاء جميع ديونها العسكرية على مصر ، والتي تقدرها أغلب المصادر بحوالى ٧,١ بليون دولار ، في أعقاب اندلاع أزمة الخليج . وكذلك مع اعلان فرنسا في أواخر العام عن موافقتها من حيث المبدأ على طلب الجانب المصري شطب جزء من الديون العسكرية المستحقة عليه لمصلحة فرنسا أو تأجيل دفعها ، وبخلاف الجانبان المصري والفرنسي في تحديد الحجم الاجمالي لهذه الديون ، حيث تقدره المصادر المصرية بحوالى ٣ و ٥ بليون دولار ، بينما تقدره المصادر الفرنسية بحوالى ٥ و ٨ بليون دولار . وسوف تؤدي هذه التطويرات إلى تخفيف الأعباء الواقعة على كاهل الاقتصاد المصري بصفة عامة ، كما ستؤدي في نفس الوقت إلى اتاحة الفرصة أمام القوات المسلحة المصرية للتعاقد على استيراد أسلحة ومعدات جديدة من الجانبين الأمريكي والفرنسي ، لا سيما وأن توقف الجانب المصري عن سداد أقساط هذه الديون في الآونة الأخيرة كان سببا في اقدام الجهات الموردة للسلاح على اتخاذ إجراءات عقابية ضد مصر ، وبالأذات على الجانب الفرنسي حيث كان توقف مصر عن تصعيد الفوائد والأقساط المترتبة على ديون عسكرية خالصة بشركة (داسو) الفرنسية ، سببا في قيامها بوقف تزويد مصر بقطع الغيار وخدمات الصيانة الضرورية للمقاتلات العاملة لدى

دولار . وقد عبرت مصر عن رغبتها منذ البداية في شراء تجهيزات من الولايات المتحدة لتعديل الدبابات (م - ٦٠ ، أ - ١) لتصل إلى مستوى الطراز المعمل (م - ٦٠ ، أ - ٣) ، لاسيما التجهيزات الخاصة به: كاشفات المدى بالليزر ، أجهزة موازنة واستقرار المدفع لرفع مستوى دقة الاصلية . ووافقت الولايات المتحدة على هذا المطلب ، وجرى الاتفاق على خصم ثمن هذه التجهيزات - البالغة نحو ٣٠ مليون دولار - من أصل المعونة العسكرية الأمريكية إلى مصر . وقد بدأت القوات المسلحة المصرية بالفعل منذ منتصف شهر يوليو في استلام عدد من هذه الدبابات بعد أن انتهت المصانع الحربية المصرية من تطويرها وإجراء المعررة الرئيسية لها . وجرى الاعلان أن مصنع ٢٠٠ الحربي لانتاج وإصلاح المدرعات وورش المدرعات الرئيسية سوف يقومان بتسليم الدبابات التي يتم الانتهاء من تطويرها تباعا ، مع الحرص على زيادة كفاءتها ، بما يتلائم مع ظروف قواتنا المسلحة من ناحية ، وبما يرفع مستوى تسليحها وقايتها إلى مستوى دبابات القتال الرئيسية من ناحية أخرى .

٢ - تطورات التسليح :

أ - تسليح القوات البرية :

تنوعت التطورات التسليحية التي شهدتها القوات البرية المصرية خلال عام ١٩٩٠ على كافة المستويات ، حيث تراوحت هذه التطورات ما بين العمل على استيراد المزيد من الأسلحة والمعدات لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى الاهتمام بالتصنيع المحلي لتوعيات إضافية من الأسلحة والمعدات ، وانتهاء بالتركيز على تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في الخدمة الفعلية بالقوات المسلحة بما يضمن زيادة قدراتها العملياتية وقايتها القتالية . وبشكل عام ، فإن التطورات المذكورة كانت تغطي أغلب أسلحة ومعدات القتال الرئيسية في القوات البرية ، وبالدات دبابات القتال الرئيسية ومركبات القتال المدرعة والصواريخ المضادة للدبابات والقاذفات الصاروخية وقطع المدفعية .

وقد شكلت التطورات الحادثة في مجال دبابات القتال الرئيسية التطورات الأكثر بروزا من نوعها خلال عام ١٩٩٠ بين أسلحة ومعدات القوات البرية ، حيث تسلمت القوات المسلحة المصرية ٧٠٠ دبابة أمريكية من طراز (م - ٦٠ ، أ - ١) ولتي أهدتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر بصفتها إحدى الدول الصديقة ، بعد أن قررت الاستعانة عن هذه الدبابات عقب سحبها من المسرح الأوروبي حيث أصبحت قاذضة عن حاجات الولايات المتحدة هناك في أعقاب نجاح جهود خفض القوات . وقد اشترطت الولايات المتحدة على مصر أن تستغني في المقابل عن عدد مماثل من الدبابات السوفيتية من طرازي (ت - ٥٤) و (ت - ٥٥) وتقوم بإخراجها من الخدمة حتى لا يفهم من الخطوة الأمريكية أنها تشجع على سباق التسليح في المنطقة ، وحتى يبقى مستوى تسليح الجيش المصري على وضعه السابق . وقد قامت لجنة عسكرية مصرية مؤلفة من خبراء من هيئة الأركان وإدارتي المدرعات والتسليح منذ بداية عام ١٩٩٠ بدراسة الحالة الفنية للدبابات الأمريكية والإضافات التي أدخلت عليها منذ تاريخ انتاجها ومدى قابليتها للتطوير . وبعد الاتفاق على التفاصيل ، بدأت مصر منذ أواخر شهر إبريل من العام نفسه في استلام هذه الدبابات ، وانتهت من ذلك في غضون سبعة أسابيع ، دون أن تدفع سوى تكاليف شحنها من أوروبا ، والبالغة مليون دولار فقط ، مع العلم أن ثمنها يصل إلى ١٤٠ مليون

وفي نفس الوقت ، شهد عام ١٩٩٠ استمرار القوات المسلحة المصرية في مشروع تجميع الدبابة الأمريكية المتطورة (م - ١ - ١يه إبرامز) ، حيث أعلن وزير الدولة للانتاج الحربي في بداية العام أن أول دبابة من هذا الطراز سوف تخرج من مصنع ٢٠٠ الحربي في يوليو ١٩٩٢ ، من وجرى التأكيد على أن الجانب المصري انتهى من ٨٠٪ من الأعمال الانشائية والفنية بالمصنع . ومن المنتظر الانتهاء من الانشاءات وإدخال الآلات الأساسية للمشروع في سبتمبر ١٩٩١ . وفي أعقاب ذلك ، سوف تبدأ عمليات التجميع والانتاج الكمي للدبابات بشكل يتبادل مع الدبابة المماثلة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى وجه العموم ، فإن التصريحات الصادرة عن المصادر العسكرية المصرية بخصوص هذا المشروع خلال عام ١٩٩٠ ، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالانتهاء من أعمال البنية الأساسية للمشروع ، وتوقيت البدء الفعلي في الانتاج ، تنطوي على تراجع عن التوقيات التي صدرت عن نفس هذه المصادر خلال عام ١٩٨٩ ، حينما أعلن أن أعمال الانشاء وإدخال الآلات الأساسية سوف تنتهي في أواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، على أن تبدأ عملية انتاج الدبابة عقب ذلك مباشرة . ويؤكد هذا التراجع في أهد جوانبه على وجود بعض العراقيل أمام المشروع ، والتي نجمت عن رغبة الشركات الأمريكية المشاركة في البرنامج في الحفاظ على حقوق الأجزاء التي تنتجها من الدبابة ، وهي عراقيل سعى الجانبان المصري والأمريكي إلى التغلب عليها ، الأمر الذي تأكد من ناحية الجانب الأمريكي بصفة خاصة من خلال ما أعلن في

حرس الحدود وعمليات الاستطلاع بعد تجهيزها بأجهزة الملاحة والروية الليلية ، إلى جانب استخدامها في عمليات الدعم النيرانى بالهاون ، والدعم النيرانى القريب المضاد للطائرات ، وكذلك عمليات التأمين الفنى والنفذة . أما التطور الأكثر أهمية فى إنتاج طراز جديد من نواح الهيئة العربية للتصنيع فى إنتاج طراز جديد من العربة (فهد) تحت اسم (فهد - ٣٠) مزودة بمدفع عيار ٣٠ مم محمل على البرج ، ويستخدم الفخائر شديدة الانفجار والخارقة للدروع ، وزودت أيضا بقاذف صاروخى مضاد للدبابات لديه القدرة على اختراق الدروع حتى سمك ٥٥ سم ، كما تتميز المركبة بإحوائها على أجهزة منمجة للاتصال والروية الليلية . وتمتلك المركبة قدرة عالية على العمل فى مختلف أنواع الأراضي ، ومختلف الظروف الجوية . وتتيح لها منظومة الأسلحة التى تتسلح بها ، القدرة على العمل ضد تجمعات الأفراد والمدركات والطائرات المغالطة التى تحلق على ارتفاعات منخفضة ، بالإضافة إلى استمرار العمل حاليا على تجهيز المركبة بنظام خاص لرفع الضغط وتنقية الهواء لتوفير الوفاة من التلوث النووي والكيمائى والجرئومى لحماية طاقم المركبة . وقد أعلن أن القوات المسلحة المصرية قد انتهت من اجراء التجارب بنجاح على هذه المركبة الجديدة .

وفى نفس هذا الإطار ، أعلنت المصادر العسكرية المصرية المسنولة خلال عام ١٩٩٠ عن اعتراف القوات المسلحة البدء خلال التصنيعات فى إنتاج أول ناقلة جنود مدرعة مصرية ، نحفيا للتكامل فى إنتاج مختلف أنواع المدرعات اللازمة لهذه القوات ، وقد نقلت القوات المسلحة بالفعل عدة عروص من شركات دولية لانتاج ناقلات جنود مدرعة ممتدة الأغراض ، وبدأت وزارة الدفاع بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية فى اجراء دراسات مسبقة لهذه العروص . ومن المنظر أن يجرى إنتاج ناقلة الجنود المزمعة فى مصنع ٢٠٠ الحربية .

وفيما يتعلق بالتطويرات التى أجريت فى مجال المدفعية ، أعلن خلال عام ١٩٩٠ أن خطة تصنيع المدفعية المصرية تركز بصفة أساسية على إنتاج المدافع عيار ١٢٢ مم ، ١٣٠ مم ، إلى جانب الحصول على عدد من المدافع طراز ١٥٥ مم بالرشا المباشرة ، إذ أن انتاجها محليا غير اقتصادى . كما انتهت القوات المسلحة من إدخال منظومة نيران المدفعية التى تقوم على استخدام الحواسيب الآلية فى جميع أعمال إدارة نيران المدفعية بأعيرتها المختلفة دون تدخل للعمل البشرى ، والتى كانت قد صممت وأنتجت بالأيدي المصرية بنسبة ١٠٠ ٪ . وقد أجريت بالفعل بيانات عملية لبعض التشكيلات باستخدام هذه المنظومة بعد الانتهاء من ادخالها إلى الخدمة العاملة . وفى

أواخر شهر مارس من العام عن قيام وزارة الدفاع الأمريكية بإعتماد ما يزيد عن سنة ملايين دولار لدعم شركة (جنرال ديناميكس) لتستمر فى تنفيذ مشروع إنتاج هذه الدبابة بصورة مشتركة مع القوات المسلحة المصرية ، مع الاعلان عن نية الجانب الأمريكى الالتزام بإستكمال إنتاج هذه الدبابات فى منتصف عام ١٩٩٧ ، وفقا للاتفاق الأسمى الموقع بين الجانبين المصرى والأمريكى فى يناير ١٩٨٩ . كما أكد وزير الدفاع الأمريكى خلال نفس الفترة أن قرار اغلاق خطوط إنتاج الدبابة (إم - ١) ليه ١ أبرامز) بحلول عام ١٩٩٣ فى المصانع الأمريكية لن يؤدى إلى إلغاء التعاقدات الخاصة بالتعاون مع مصر فى تصنيع هذه الدبابة أو التأثير عليها بأى شكل من الأشكال .

ومن ناحية أخرى ، انتهت القوات المسلحة المصرية من استكمال خطة تطوير وتحديث الدبابات الشرقية والغربية العاملة لديها . وقد تم اعداد أكثر من نموذج لتطوير الدبابة (ت - ٥٤) اشتركت فيها شركات عالمية ، وأعلى أن التركيز كان موجها نحو اخيار أحد هذه النماذج لتعميمه وتطوير مختلف الدبابات من هذا الطراز بناء عليه بعد تجربته . كما شهدت الدبابة (ت - ٥٥) المزيد من عمليات التطوير التى ركزت على تركيب المدفع ١٠٥ مم عليها ، وتزويدها بأجهزة إدارة نيران وأجهزة رؤية ليلية حديثة . أما الدبابة (ت - ٦٢) ، فقد تم تنفيذ عينة لتركيب المدفع ١٠٥ مم عليها ، وأجريت عليها دراسات لتعميم هذا التحديل مع تركيب جهاز إدارة برابى متقدم وأجهزة رؤية ليلية حرارية لتسايير دبابة التصنيعات . وقد تكررت المصادر المسنولة أن هذه التطويرات سوف تؤدى إلى إطالة العمر الافتراضى للدبابة الشرقية بما يصل إلى حوالى عشر سنوات أخرى ، ولكن أصبح مصير هذه الخطة مجهولا بعد اعلان مصر قبولها استلام الـ ٧٠٠ دبابة أمريكية ، وقبولها بالتالى الاستغناء عن عدد مماثل من الدبابات السوفيتية العاملة لدى الجيش المصرى ، مما سيؤدى بالتالى إلى تقليل عدد ما تملكه القوات المصرية من تلك الدبابات ، كما سيؤدى إلى تحويل قوة الدبابات المصرية إلى قوة مؤلفة فى أغلبها من دبابات أمريكية الصنع .

وقد شهد عام ١٩٩٠ المزيد من الاهتمام بتطوير وتصنيع ناقلات الجنود المدرعة من جانب القوات المسلحة المصرية ، فقد أعلن أن مصنع الهيئة العربية للتصنيع نجحت فى استكمال التدريب الإضافى للمركبة (م - ١١٣) ، وتم اقرار العينة النهائية لها من جانب القوات المسلحة المصرية بعد تجارب استمرت عامين بدون فئدان أية خاصية للمركبة مثل القدرة على اجتياز الموانع المائية وخفة الحركة عبر الأراضي الصعبة ، علاوة على أن هذا التدريب الإضافى سوف يتيح استخدام المركبة فى عمليات

وبالإضافة إلى ما سبق ، تركز القوات البحرية على تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في صفوفها من الضباط والجنود في إطار جهودها الرامية إلى رفع مستوى الأطقم البحرية بها .

على الجانب الآخر ، لم تعلن خلال العام المذكور أية تفصيلات بخصوص برنامج تطوير الغواصات العاملة لدى البحرية المصرية ، أو بخصوص جهود الحصول على صناديق الأنتماء أو كساحات الأنتماء ، وهي برامج كانت ولا تزال تمثل الجانب الأساسي في جهود تحديث القوات البحرية المصرية ، وتحيط بها تعقيدات عديدة جرى الحديث عنها في الأعداد السابقة من التقرير الاستراتيجي . والواقع ، أنه مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الصعوبات التمويلية العديدة التي تواجه عمليات تحديث كافة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة عموماً ، إلا أن بروز هذه الصعوبات بشأن القوات البحرية بصفة خاصة إنما يعكس في أحد جوانبه انخفاض الأولوية المعطاة لجهود تحديث هذه القوات بالمقارنة مع القوات الجوية والبرية والدفاع الجوي ، الأمر الذي أدى بالتالي إلى بروز آثار سياسة ترشيح الانفاق على القوات البحرية بدرجة أوضح من غيرها ، مما دفعها إلى اتباع سياسة للتوسع الرأسي تقوم على توجيه جهود التحديث والتطوير في أغلبها نحو تعظيم أداء الوحدات البحرية المتاحة من خلال رفع كفاءة الأسلحة والمعدات البحرية ورفع كفاءة الأطقم البشرية ، مع زيادة التواجد في المياه الإقليمية وزيادة عدد ساعات الإبحار لكل قطعة بحرية من القطع الموجود بالخدمة . ولابد من الإشارة إلى أن هذا الانخفاض في أولوية تحديث القوات البحرية يرجع إلى حد ما إلى حقيقة أن هذه القوات كانت ومازالت من أكثر البحريات توفراً في المنطقة العربية من الناحية العددية للقطع البحرية ، الأمر الذي ينفى معه وجود تهديدات مباشرة يمكن أن تدفع البحرية المصرية إلى التوسع في استيراد القطع من الخارج ، ويتميز هذا الوضع بالنظر إلى المحدودية التسمية للدور الذي يمكن أن تقوم به البحرية في حالة نشوب صراع مسلح بالمقارنة مع الأنواع الخاصة الأخرى كانت أكثر احتياجاً للتطوير ومتابعة وملاحقة الإغراق السريع في التطور التكنولوجي للأسلحة والمعدات الخاصة بها على المستويين الإقليمي والعالمي . وفي ظل هذا الوضع ، كان من الطبيعي أن يترجع الاهتمام بالقوات البحرية في برامج التحديث والتطوير الموضوعية في ظروف ترشيح الانفاق وتقليص الميزانية الدفاعية .

وخلال السنوات القليلة المقبلة ، ينتظر أن تؤدي التطورات التي شهدتها عام ١٩٩٠ ، خاصة على صعيد حل جانب هام من البيون العسكرية الممنوعة على مصر للدول القريبة ، إلى إفساح الطريق أمام القوات البحرية للحصول

نفس هذا الاتجاه ، نجتحت الصناعات الحربية المصرية في إنتاج عينة جديدة من القاذف الصاروخي عيار ١٢٢ مم الراباعي المحمل على عربة ، وتم إجراء التجارب عليه وإقرار العينة النهائية تمهيداً لتصنيعها محلياً ، وسوف يتم ادخال هذا القاذف الصاروخي الجديد للعمل مع وحدات المظلات التي تتطلب سرعة عالية في تنفيذ مهامها . كذلك فقد أعلن عن نجاح الاختبارات النهائية لأول نظام مدفعية مصري ذاتي الحركة من طراز ١٢٢ مم (٥ - ٣٠) ، بإجراء اختبار سير لمسافة ١٠ آلاف كيلو متر ، وهذا النظام عبارة عن مدفع هاوتزر عيار ١٢٢ مم محمل على مركبة مدرعة من طراز (م - ١٠٩) ويصل مدى المدفع إلى ١٥ كيلو متراً . وتستهدف مجمل هذه التطورات زيادة مدى العمل الخاص بأنظمة المدفعية المشار إليها عن طريق زيادة قدراتها على التحرك ، فضلاً عن زيادة دقة الإصابة التي تحققها ، الأمر الذي يساعد في النهاية على زيادة قدراتها على المناورة والاشتباك داخل مسرح العمليات .

ب - تسليح القوات البحرية :

لم تشهد القوات البحرية خلال عام ١٩٩٠ أي تغيير يذكر في عدد القطع البحرية التي تمتلكها ، أو في الجهود المبذولة في اتجاه إدخال وحدات بحرية جديدة إلى الخزمة العاملة . وتتمثل التطورات التي حدثت خلال العام المذكور في صفوف هذه القوات بالصالة والهامشية ، حيث اقتصر على الإعلان في بداية العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد البحرية المصرية بحوالي ٢٩ صاروخاً بحرياً من طراز (هارون) لتحديث تسليح القطع البحرية العاملة ، كما أعلن أيضاً عن نجاح المصانع الحربية المصرية في تطوير وتعديل المدفع المضاد للطائرات عيار ٢٣ مم حيث يمكن تركيبه على المنشآت البحرية لزيادة كفاءتها على العمل ضد الطيران المنخفض ، علاوة على قيام القوات البحرية حالياً بتطوير وتعديل الطوابي البحرية لكي تناسب تركيب واستخدام المدفع عيار ٢٣ مم على المنشآت والقطع البحرية .

وفي نفس هذا الإطار ، استمرت القوات البحرية في تنفيذ خطة التطوير التي وضعتها منذ عدة سنوات ، والتي تقوم بقتضاها بإقامة عدد من الروافع الضخمة وبناء عدد من المنشآت بالترسانة البحرية . فقد انتهت خلال الفترة ما بين أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ من إنشاء رافع سفن حمولة ألف طن بميناء سفاجة للقيام بصلاح وصيانة السفن الحديثة سواء الحربية أو التجارية . كما استمرت في أعمال إنشاء رافع السفن الجديد في رأس التين بالإسكندرية حمولة ٥ آلاف طن ، والذي كان من المفترض افتتاحه رسمياً في منتصف عام ١٩٩٠ ، إلا أن شيئاً لم يعلن عن ذلك .

اليكتريك الأمريكيتان بنسبة ٤٩ ٪ . وعلى الرغم من ان المصادر المصرية المسئولة في وزارة الدفاع أو في القوات الجوية لم تعلق على هذا العرض ، إلا ان المعتقد انه غير قابل للتنفيذ من الناحية المبدئية ، وذلك في ضوء ظروف الازمة الاقتصادية وضعف قدرة الجانب المصري بصفة عامة على تمويل البرامج التطهيرية ، والاعتماد في ظل هذا الوضع على برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر في تغطية معظم احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات الحديثة .

وقد اعلن خلال عام ١٩٩٠ ان الجانبين المصري والفرنسي قد اتفقا على اتمام جدول تسليم مقاتلات (ميراج - ٢٠٠٠) كما خطط له في الأصل ، بل جرى الاعداد للاسراع في تسليم هذه المقاتلات . وقد جاء هذا التطور بعد اتفاق مصر وفرنسا على شطب جزء من الديون العسكرية المصرية لفرنسا أو تأجيل دفعها ، الامر الذي فتح الطريق أمام الجانبين للتعاقد رسميا على تزويد القوات الجوية المصرية بالدفعة الثانية من المقاتلات (ميراج - ٢٠٠٠) ، والتي يبلغ مجموعها ٢٠ طائرة ، مع الاتفاق مبدئيا على إمكانية حصول هذه القوات ايضا على دفعة ثالثة من هذه المقاتلات تضم ٢٠ طائرة اضافية ، وذلك طبقا للاتفاق الاساسي الذي كان الجانبان قد وقعا عليه في اوائل الثمانينات . ومن المتوقع في حالة التنفيذ الفعلي لنود هذا الاتفاق ، ان تبدأ عملية تسليم مقاتلات الدفعة الثانية خلال عام ١٩٩١ ، وربما يكون من الممكن بعد ذلك ان يتم الاتفاق على السماح لمصر بتجميع أو انتاج الدفعة الثالثة من هذه المقاتلات في المصانع الحربية المصرية . وفي نفس هذا الاطار ، اعلن خلال عام ١٩٩٠ انه قد جرى الاتفاق بين الهيئة العربية للصناعات ومجموعة شركات (دلسو) و (طومسون) و (سنكا) و (ملترا) الفرنسية على زيادة التعاون المشترك بين هذه الشركات والهيئة ، وتنصيب اغلب مجالات هذا التعاون في ميدان الصناعة الجوية .

كذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في اوائل عام ١٩٩٠ موافقتها على تزويد مصر بطائرة اذار ميكر واحدة من طراز (اى - ٢ سي هوك اى) ، لتضاف الى الخمس طائرات الاخرى التي تمتلكها مصر بالفعل من هذا الطراز . وتمثل هذه الطائرة السادسة حلقة هامة لتغطية كافة الاتجاهات الاستراتيجية لمصر . وسوف يؤدي امتلاك القوات الجوية لهذه الطائرات بصفة عامة الى تحقيق طفرة كبيرة في أسلوب ادارة المعارك الجوية مع الطائرات المعادية ، فضلا عن كونها بمثابة الركيزة الاساسية في النظام الآلى للقيادة والسيطرة على كافة الافرع الرئيسية ، الذي جرت خلال نفس العام ، مواصلة استكمال المراحل النهائية به .

على بعض المعدات البحرية مثل الصواريخ سطح - سطح ، والصواريخ جو - سطح المضادة للسفن ، لاسيما من فرنسا بعد موافقتها خلال عام ١٩٩٠ على بحث مسألة إعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة على مصر . أضف إلى ذلك أن الالتقاء الكامل للديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر ، يمكن أن يؤدي بدوره إلى الاسراع في تنفيذ مشروعات تحديث القوات البحرية المصرية التي كان الجانبان المصري والأمريكي قد اتفقا عليها في أعوام سابقة ، وبصفة خاصة برامج تطوير الفواصات وتحديث كاسحات الألغام الموجودة بالخدمة ، وكذلك برنامج توريد صائدات الألغام الحديثة إلى البحرية المصرية ، الا أنه سوف تبقى مع ذلك مسألة حصول مصر على عواصم تقليدية حديثة منقصة على الحل بفعل الصعوبات التمويلية ، مع عدم وجود هذه النوعية من القطع لدى الولايات المتحدة ، حيث يقتصر انتاجها البحري على العواصم النووية فقط .

جـ - تسليم القوات الجوية :

استمرت القوات الجوية المصرية خلال عام ١٩٩٠ في جهودها الرامية الى ملاحقة التقدم النوعي الحادث في مجال الطيران ، جنبا الى جنب مع الاهتمام بتحقيق امثل استخدام ممكن للمكانيات القوات الجوية المتاحة ، مع التركيز في نفس الوقت على تأهيل الافراد تأهيلا علميا عالى المستوى يتماشى مع التطور السريع في التكنولوجيا الجوية .

ومن ابرز التطورات التي شهدتها عام ١٩٩٠ فى الاتجاهات المشار اليها ، انتهاء الجانبين المصرى والامريكى من التوقيع على التعاقد الخاص بالدفعة الرابعة من الطائرات المقاتلة من طراز (ف - ١٦) ، والتي ينتظر ان يبدأ الجانب المصرى فى استلامها عام ١٩٩٣ . وتشتمل هذه الدفعة على ٤٠ طائرة منها ٣٤ من الطراز المقاتل الاساسى ، و ٦ من الطراز ذى المقعدين الخاص بمهام التدريب مع احتفاظه بالقدرة القتالية الكاملة . كما اكدت المصادر المسئولة فى القوات الجوية ان تسليم الدفعة الثالثة من هذه الطائرات سوف يبدأ خلال عام ١٩٩١ ، ويشمل ايضا على ٤٠ طائرة اخرى سوف تستخدم فى سربين قتاليين جديدين . ومن ناحية اخرى ، عرضت تركيا فى اواخر عام ١٩٩٠ على مصر شراء صفقة طائرات مقاتلة من طراز (ف - ١٦) المصنعة فى تركيا ، وتتألف من ٤٠ طائرة . وركزت المصادر للتركية على ان هذه الصفقة سوف توفر على مصر الالف الدولارات التي يمكن ان تدفعها عند شراء هذه المقاتلات من الولايات المتحدة وذلك ثمنا لشحنها . وتعتبر هذه المقاتلات الاربعمون بمثابة جزء من حوالي ١٦٠ مقاتلة من طرازى (ف - ١٦) ، (ف - ١٦ د) يجرى تجميعها بمعرفة هيئة الصناعات الفضائية التركية ، والتي تشارك فيها شركتا جنرال دينامكس وجنرال

ثلاث سنوات ، وسوف تشارك فيه أيضا عدد من الشركات الأمريكية الفرعية التابعة لشركة (لوكهيد) ، والتي سوف تبنى في الأساس بتوفير برامج التدريب والصيانة ، وتقديم المساعدة الفنية ، فضلا عن تأمين الدعم التمويني الدولي للمرافق المزمع انشاؤها ، بحيث لا يقتصر استخدامها على القوات الجوية المصرية ، وإنما يمتد كذلك لصيانة ودعم الطائرات العاملة لدى الدول الأخرى في المنطقة من نفس الطراز ، بما يمثل مصدرا إضافيا للدخل القومي المصري ، الأمر الذي يمكن أن يعوض على الأقل التكاليف الخاصة بإنشاء البنية الأساسية لهذه المرافق ، علاوة على زيادة قدرة مصر في مجال الاعتماد على الذات في صيانة أسطولها الجوي .

كما شهد عام ١٩٩٠ قيام الصناعة الجوية المصرية ببعض الخطوات الهامة في اتجاه تنويع الإنتاج وملاحقة التقدم النوعي الحادث في تكنولوجيا الطيران ، بما يساعد في نفس الوقت على الاستخدام الكامل لطاقت التصنيع المتاحة لدى مصر . وقد تمثلت الجهود المبذولة في هذا الاتجاه بصفة أساسية في التباحث مع شركة (انستروم) الأمريكية المتخصصة في صناعة طائرات الهليكوبتر على قيام الجانب المصري بتصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بالطائرة الهليكوبتر (انستروم) ، واخضاع هذا المشروع لدراسة مكثفة لدى الجانبين المصري والأمريكي . ولم تحدد مصادر الهيئة العربية للتصنيع بصفة محددة طراز الهليكوبتر موضع التباحث ، إلا أن المعتقد بصفته مبدئيا أن المباحثات بين الجانبين دارت حول الطائرة (انستروم - ٢٨٠ اف . اكس) ، وهي هليكوبتر خفيفة ذات ثلاثة مقاعد . وقد اشارت المعلومات الأولية المتاحة بصدد هذا الموضوع أن برنامج التعاون سوف يتم على غرار ما اتبعته الهيئة العربية للتصنيع مع شركة (جنرال دينامكس) من تصنيع بعض أجزاء المقاتلة الأمريكية (ف - ١٦) متعددة المهام . وقد قام وفد من الشركة الأمريكية بزيارة مصنع الطائرات التابع للهيئة العربية للتصنيع للتعرف على قدراته وامكانيات تصنيع الاجزاء ومكونات الهليكوبتر المذكورة به . وعلى الرغم من أن هذا الوفد قد أبدى ثقته في أعقاب الزيارة بقدره الجانب المصري على التنفيذ ، إلا أنه لم تعلن في أعقاب ذلك أية تفصيلات أخرى بخصوص هذا المشروع المقترح .

وبالإضافة الى ما سبق ، واصلت القوات الجوية المصرية الانضمام بالانظمة المساعدة المعروفة بوسائل مضاعفة القوة ، بهدف تنمية القدرات الذاتية لهذه القوات في المجالات الفنية بالنسبة لصيانة وتشغيل وسائل القتال والمعدات المتوفرة لديها ، وقد انعكس هذا الاهتمام خلال عام ١٩٩٠ في مواصلة تجهيز القوات الجوية بأحدث أجهزة الإلكترونيات الطيران ، التي تزيد من قدرات طائرات

كما تعاهد الجانبان المصري والأمريكي خلال عام ١٩٩٠ على حصول مصر على ٢٤ طائرة هليكوبتر قتالية من طراز (أ . ه - ٦٤ أباشي) ، مع عدة مئات من الصواريخ الموجهة المضادة للدروع من طراز (هل فاير) المخصصة لتسليح هذه الطائرات ، بالإضافة إلى معدات وخدمات مساندة أخرى ملحقه بها . ومن المقرر أن يجري توريد هذه الطائرات خلال عام ١٩٩١ . وسوف تمثل الهليكوبتر (أباشي) إضافة هامة إلى أسطول طائرات الهليكوبتر العاملة في صفوف القوات الجوية المصرية ، والذي يتألف حاليا من حوالي ٧٢ طائرة من طراز (جازيل) ، جمعت وأنشئت في مصر بموجب ترخيص رسمي من فرنسا . وتنصب القيمة الأساسية للهليكوبتر (أباشي) في مجال مكافحة المدرعات ودعم أعمال قتال القوات البرية من خلال أداء مهام المساندة البرية والهجوم الأرضي .

ومن ناحية أخرى ، حصلت القوات الجوية المصرية أيضا على تسع طائرات تدريب من طراز (ل - ٣٩ الباتروس) ، أهداها الرئيس الليبي للعقيد معمر القذافي بجميع قطع غيارها إلى الكلية الجوية المصرية بمناسبة احتفالات ليبيا بالعيد العشرين لجلاء القوات البريطانية عن طبرق . وتمثل هذه الطائرات اتساع إضافة إلى قدرات التدريب بالكلية الجوية ، وتخصس أساسا بإداء التدريب الأساسي والنفث المتقدم ، وهي في الأصل طائرة تشوكي ، كانت الصناعة العسكرية التشيكية قد طورها منذ الستينات بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وتخدم حاليا في القوات الجوية لبعض دول حلف وارسو والعديد من الدول النامية . وبشكل عام ، تتمثل الفائدة الأساسية لانضمام هذه الطائرات إلى الخدمة بالكلية الجوية في أنها يمكن أن توفر بعض متطلبات التدريب الأساسي والنفث المتقدم ، خاصة وأنه كانت هناك حاجة ملحة لاضافة المزيد من طائرات التدريب التي تقضى هذه المهام ، الأمر الذي كان قد دفع الهيئة العربية للتصنيع منذ عام ١٩٨٩ نحو التفكير في البدء في تصنيع أعداد إضافية من طائرات التدريب الأساسي البرازيلية (توكانو امبراير) بموجب تعاهد كانت الحكومتان المصرية والبرازيلية قد وقعا عليه في أوائل الثمانينات .

وقد اهتمت القوات الجوية المصرية خلال عام ١٩٩٠ بمواصلة تطوير أسطول طائرات النقل بها ، حيث تعاقبت هذه القوات مع شركة (لوكهيد) الأمريكية على تنفيذ وإدارة برنامج لدعم وصيانة ما لديها من الطائرات (سي - ١٣٠) ، البالغ عددها ١٩ طائرة ، فضلا عن إنشاء المرافق الأرضية الخاصة بأداء هذه المهام ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها إنشاء مرفق دولي معتمد لعمليات الصيانة المبرمجة الخاصة بالطائرات (سي - ١٣٠) المصرية وسوف يستغرق تنفيذ هذا التعاهد حوالي

القتال ، خاصة أجهزة الملاحظة المتقدمة التي يمكنها الاتصال بالاقمار الصناعية ، وأجهزة التنشيط التي يمكنها توجيه القنابل والصواريخ بأشعة الليزر .

د - تسليح قوات الدفاع الجوي :

على الرغم من أن قوات الدفاع الجوي لم تشهد خلال عام ١٩٩٠ انخفاضا في أسلحة أو معدات رئيسية جديدة إلى صفوف الخدمة العاملة فيها ، إلا أن التطورات التكنولوجية التي شهدتها هذه القوات خلال العام المذكور تعتبر لكبر كثافة عند المقارنة على وجه الخصوص مع التطورات المماثلة خلال الأعوام القليلة الماضية ، سواء من حيث أصناف التطوير التي أُجريت على الأسلحة والمعدات الموجودة بالخدمة ، أو من حيث تعدد منظومات الأسلحة والمعدات التي جرى التعاقد عليها أو دراسة التعاقد عليها مع مصادر التوريد الأجنبية . وتستهدف هذه التطورات أجمالية تمكين قوات الدفاع الجوي المصرية من امتلاك القدرة على متابعة التطور السريع والمتلاحق في أسلحة الهجوم الجوي ، الأمر الذي جعل التنافس بين أسلحة وعناصر الهجوم الجوي وأسلحة وعناصر الدفاع الجوي يتخذ في الوقت الراهن صفة المباراة العلمية للتكنولوجيا النشطة والمستمرة بصورة أكثر بروزا من أي وقت مضى . ويغرض هذا الوضع على قوات الدفاع الجوي المصرية بالتالي ضرورة العمل على مواكبة التطورات الحادثة في إمكانات طائرات القتال المعادية . وخلال عام ١٩٩٠ ، اشتملت أعمال التطوير في أسلحة ومعدات الدفاع الجوي المصري على : تطوير أساليب التيران المعاملة ضمن منظومات الدفاع الجوي ، والاستمرار في تطوير نظام القيادة والسيطرة الآلية ، والعمل على مواصلة تطوير وسائل الاستطلاع الجوي .

وفي مجال تطوير أساليب التيران المعاملة ضمن تشكيلات الدفاع الجوي المصرية ، استهدفت أعمال التطوير خلال عام ١٩٩٠ تحقيق المزيد من التكامل بين منظومات التيران المعاملة لديها ، وذلك في إطار أسلوب التيران المتكامل الذي تتبناه قوات الدفاع الجوي المصرية ، والذي يقوم على المزج بين أنواع متعددة من الصواريخ الموجهة أرض - جو والمدفعية المضادة للطائرات لتغطية مناطق القتال المستهدفة من خلال امتلاك كثافة نيرانية عالية تضمن صد الهجمات الجوية الكثيفة الأكثر احتمالا لاقترب هذه الهجمات . وقد أعلن خلال عام ١٩٩٠ عن نجاح قوات الدفاع الجوي في تطوير صاروخ جو - جو سوفيتي الصنع ، بعد أن ألقى استبداله في القوات الجوية المصرية ، ليصبح صاروخ أرض - أرض مضاد للطائرات . كما أعلن أيضا أن العناصر الفنية في الدفاع الجوي المصري ما زالت تدرس المحصول

على الصاروخ الأمريكي المتطور من طراز (باتريوت) المضاد للطائرات والمضاد للصواريخ . وتؤكد بعض المصادر أن هذا الصاروخ سوف ينضم قريبا إلى قوات الدفاع الجوي المصرية ، الأمر الذي سيمثل إضافة هامة إلى قدرات هذه القوات وزيادة فاعليتها بدرجة ملموسة ، لما يتميز به من قدرات متطورة تتيح له إمكانية التعامل مع أكثر من هدف جوي مداف في وقت واحد ، حيث يستطيع كشف وتتبع مائة هدف في الجو ، كما يمكنه التعامل حتى مع الأهداف التي تخفي خلف خط الأفق إلى جانب ما يتميز به هذا الصاروخ من قدرات هائلة على الاتصالات ونظام التعاون مع الطائرات الصديقة بل وتأمينها أيضا ، علاوة على امتلاك قدرات هامة على المناورة ، وإمكانية العمل ضد الغارات الكثيفة وظروف الإعاقة الشديدة معا .

كما أعلنت قوات الدفاع الجوي عن نجاحها في تطوير الصواريخ الشرقية المضادة للطائرات من طراز (سام - ٢) بالتعاون مع الصين ، والتي تقدر بعض المصادر الدفاعية الغربية عدد الوحدات المملوكة منها لدى القوات المصرية بحوالي ٤٠٠ صاروخ . وقد أعلن أيضا عن الانتهاء من إقامة مركز لصيانة الصواريخ من طراز (هوك) ، والاستمرار في أعمال صيانة مختلف الصواريخ الغربية وتوفير التأمين الفني لمختلف الصواريخ الغربية والشرقية العاملة في صفوف هذه القوات .

وفي نفس هذا السياق ، قامت قوات الدفاع الجوي خلال عام ١٩٩٠ بإجراء خطوات تكميلية لاندخال التنظيم (نيل - ٢٣) و (سيناء - ٢٣) إلى صفوف الخدمة الفعلية بعد تعديلها ، ويعتمد هذا التنظيم على المدفع الثنائي المضاد للطائرات عيار ٢٣ مم السوفيتي الصنع ، والذي تقوم المصانع الحربية المصرية بتنتاجه ، ويستهدفان توفير عنصر الدفاع الجوي المناسب عن التشكيلات القتالية . وقد شاركت في تصميمهما شركتا (طومسون) و (سيرج داسو للأليكترونيات) ، ويعتمد كلاهما على تركيب النظام على شاحنة ناقلة جنود مدرعة من طراز (م - ١١٣) . ويتألف النظام (سيناء - ٢٣) من وحدتين : الأولى مركبة استطلاع للكشف عن الهدف مزودة برادار قتالي من طراز (ر - أ - ٢٠) يمكنه كشف المقائنات وطائرات الهليكوبتر العاملة في مدى يصل إلى ١٢ كيلو مترا ، والثانية وحدة التيران المؤلفة من مدرعة من طراز (م - ١١٣) مزودة ببرج به مدفع ثنائي عيار ٢٣ مم ، وكذلك بثلاثة قنارف صاروخية مصدرة من طراز (عين الصقر) . أما النظام (نيل - ٢٣) ، فيتألف من وحدة استطلاع وكشف الهدف ، ووحدة السيطرة على النيران ، وأربع وحدات لإنتاج النيران . وتختص وحدة الاستطلاع بإدلاء مهام المسح الراداري وتقييم التهديدات ووصف الهدف ، في حين تؤدي

من خلال هذه التعديلات المصرية على النظام لاسبابه امكانية التنبؤ على الصواريخ جو - أرض التي تطلقها الاهداف المقرر الاشتباك بها ألبا ، مع اتاحة امكانية الاشتباك بالطرقات المسلحة بالصواريخ المضادة للطائرات .

أما في مجال مواصلة تطوير وسائل الاستطلاع الجوي ، فقد أعلن في عام ١٩٩٠ عن قيام قوات الدفاع الجوي بالتعاون على توريد رادارات متبج جديدة للعمل خصيصا مع الصواريخ (شابريل) الأمريكية ، وهي رادارات من طراز (تراك ستار) ، وكان توريد هذه الرادارات بمثابة جزء أساسي من التعاون الأصلي بين الجانبين المصري والأمريكي الخاص بالصواريخ (شابريل) . وقد جرى تطوير هذه الرادارات لصاب قوات الدفاع الجوي المصرية ، وهي مخصصة لأغراض البحث ومتابعة الأهداف ، وتركب على شاسيه مركبة قيادة من طراز (م - ٥٥٧ ، أ - ٢) ، ويبلغ أقصى مدى لعمل هذه الرادارات حوالي ٦٠ كيلو مترا . ويقوم نظام العمل الخاص بها على أنه فور التكد من أن الهدف المحدد على شاشة الرادار معاديا ، تستمد وحدة الصاروخ (شابريل) ، ويهري رصد الهدف في مجال العمل الخاص بالراسي ، ثم يبدأ في التعامل معه . ويمنح دخول هذه الرادارات في أحد جوانبه امتداداً لجهود قوات الدفاع الجوي المصرية الرامية إلى استكمال تنظيم شبكة رادارية قادرة على توفير تغطية كاملة فوق جميع أراضي الدولة على جميع الارتفاعات ، بما يضمن تعميق الانتار عن الأهداف الجوية التي نظير على الارتفاعات المنخفضة جدا حتى الارتفاعات العالية جدا .

وفي مجال القيادة والسيطرة الآلية ، أعلنت المصادر المسئولة في قوات الدفاع الجوي في منتصف العام عن قرب استكمال نظام القيادة والسيطرة الآلية في نوقيت لاحق من نفس العام . ويعتمد هذا النظام على استخدام الحاسبات الآلية ووسائل العرض الإلكترونية بفرص تقليل الوقت المطلوب لتجهيز البيانات الابتدائية اللازمة لاتخاذ القرار ، كما أنها تزيد من سرعة نقل واستكمال المعلومات بالدقة التي يمكن الاعتماد عليها ، مما يوفر بالتالي القدرة على الاستخدام الكامل للمكانات القتالية لناصر الدفاع الجوي . ومع نهاية العام ، لم تكن قد صدرت تأكيدات إضافية بصدد الانتهاء فعلا من تمام هذا النظام ، فيما يمكن أن يشير إلى أن أسبأها ما قد حالت دون تحقيق ما سبق أن أعلنته قوات الدفاع الجوي .

هـ - القيادة والسيطرة :

تعتبر الجهود التي شهنتها سياسة التسليح المصرية خلال عام ١٩٩٠ في مجال القيادة والسيطرة ، بمثابة امتداد للجهود المبذولة منذ عدة سنوات لتطوير أنظمة القيادة والسيطرة

وحدة السيطرة على الطيران مهامها من خلال مجموعة من المستشعرات ومكبيوت رقي لادارة الطيران . اما وحدة الطيران نفسها ، فهي تتألف من مركبة (م - ١١٣) مسلحة بنسخة معدلة من المدفع عيار ٢٣ مم ، وعلى كل جانب من جانبي المركبة يوجد قاذفا صواريخ من طراز (عين الصقر) . وقد اتضح من المعلومات المتوفرة خلال عام ١٩٩٠ ، أن قوات الدفاع قامت بتعديل هذين النظامين بما يضمن زيادة كثافة الطيران ، وزيادة الدقة في الاصابة . وانتهت هذه القوات بالفعل من انتاج وتفتيح عينة ابتدائية من هذه الانظمة المعدلة . وقد وصل عدد العينات المصنعة من النظام (ميناء - ٢٣) إلى أربع عينات تمر حاليا بمرحلة التجارب المكثفة على كافة الاستخدامات الخاصة بها .

كما أعلن ايضا عن انتهاء قوات الدفاع الجوي من انتاج العينات الاولى من نظام الدفاع الجوي (رمضان - ٢٣) ، والذي يهري انتاجه بالتعاون مع شركة (كونترافس) الإيطالية بالاعتماد ايضا على المدفع الثاني عيار ٢٣ مم ، وهو مزود بأجهزة متطورة لادارة الطيران والتصويب من طراز (جن كينج) تتبع اجراء نسبة تمير عالية ضد الاهداف المعادية دون تعريض النظام للاكتشاف نظرا لقلّة الضوضاء الصادرة عنه وقلّة الاشعاع الحراري الناتج عن عملية التشغيل .

كذلك تمكنت قوات الدفاع الجوي من اخال المزيد من التطويرات على نظام الدفاع الجوي (امون) ، واصبح معروفا الآن بالنظام (لمون - ٢ ب) ولم تعلن المصادر المسئولة في هذه القوات تفصيلا عن طبيعة تلك التطويرات ، إلا انه من الممكن استنتاج أنها قد اجريت على أساس النتائج التي استخلصت في ضوء الاداء الفعلي لهذا النظام عقب اخاله للعمل ضمن تشكيلات الدفاع الجوي المصرية منذ فترة ليست بالقصيرة . ومن المعتقد أن التطويرات التي شهدها عام ١٩٩٠ قد انجحت نحو زيادة قدرات هذا النظام على التعاون مع باقي عناصر الدفاع الجوي وزيادة قدراته على التعامل مع الاهداف المعادية . والمعروف أن هذا النظام قد اشق في الاساس من النظام (سكاي جارد) الذي شاركت في انتاجه كل من ايطاليا وسويسرا والولايات المتحدة ، ويضم مزيجا من المنفعية متوسطة المدى عيار ٣٥ مم ، والصواريخ من طراز (صبارو) ، وتم تعديله وتطويره بأدي مصر حيث ادخل عليه ١٦ تعديلا رئيسيا ، بخلاف الكثير من التعديلات الفرعية ، وهو يمتاز بسرعة رد الفعل ، ولديه القدرة على الاشتباك مع ثلاثة أهداف في آن واحد ، ويمكنه تتبع الطائرات على ارتفاع منخفض جدا بواسطة حاسب إلى مركب عليه . وتعمل وحدات اطلاق الصواريخ في هذا النظام عن طريق تتبع الهدف ذاتيا حتى لاصابه . وقد امكن

والاتصالات والحصول على المعلومات (C³I): Command, Communications; and Intelligence) وتتمثل هذه الجهود اصبحت من حقيقة أن هذه الأنظمة أصبحت تعتبر في وقتنا الراهن واحدة من أهم عوامل مضاعفة القوة العسكرية في المعارك الحديثة، ومن أهم متطلباتها. وتقوم ببساطة على فكرة أن استمرار البقاء للقوى يعتمد على مدى القدرة على ادراك التهديدات في الوقت المناسب، وبسرعة الرد الإيجابي عليها، وبذلك تزداد قوة الرد حسب القدرة على تنفيذ ذلك، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف بدون التبادل السريع والمستمر والمزدوج للمعلومات من القيادة للشبكات على اختلاف أنواعها. وفي هذا الإطار، بدأت القوات المسلحة المصرية منذ أواخر المبعثات في الاهتمام بإقامة نظام إلى منظور للقيادة والسيطرة والاتصالات والحصول على المعلومات، بما يضمن سرعة الحصول على المعلومات عن العدو من خلال المصادر المختلفة، مع التحليل السريع لهذه المعلومات والخروج منها بفهم واقعي للمواقف، مبني على حسابات دقيقة في ضوء المعلومات المكتسبة من صياغة للقرار السليم وإبلاغه إلى القوات من خلال وسائل اتصال على درجة عالية من الكفاءة، مع المتابعة الدائمة لعملية تنفيذ هذا القرار.

وقد أعلن في عام ١٩٩٠ أن من المنتظر استكمال نظام القيادة والسيطرة الآلية خلال نفس العام، ويصير هذا النظام الأول من نوعه في العالم من حيث أنه يجمع بين أسلحة شرقية وغربية في نظام إلى يوفر صورة كاملة للموقف الجوي لمسافات بعيدة، والهدف منه تطوير أسلوب عمل الأفروع الرئيسية للقوات المسلحة، وبالأذات الدفاع الجوي، بحيث يمكنها العمل كمنظومة متكاملة في تأدية مهامها بنجاح وفي التوقيتات الزمنية المطلوبة. ويعتمد هذا النظام على ربط جميع مصادر المعلومات المختلفة، ثم إجراء عملية تصفية وترشيح للأهداف المرصودة باستخدام الحاسبات الالكترونية الحربية. ويخدم هذا النظام الآلى المطور بالدرجة الأولى قوات الدفاع الجوي، حيث يمكنه رصد نحو ٣٠٠ هدف في وقت واحد دون أية نسبة خطأ، ويصل هذا النظام بقاعدة بيانات يمكن على ضوء الموقف الذي تم رصده أن تغطي مجموعة من القرارات المناسبة لمواجهة الموقف وإتاحة إمكانية اختيار أنسب هذه القرارات خلال أقل من دقيقة واحدة.

وتؤلف الانظمة الحديثة للاستطلاع والإنذار الركيزة الاساسية في نظام القيادة والسيطرة الآلية لا سيما طائرات الإنذار المبكر والرادارات الأرضية المتطورة والمناطيد الحاملة للرادار ونظم استقبال المعلومات المتلقاة من هذه العناصر. وكانت قوات الدفاع الجوي قد حصلت على أغلب

عناصر هذا النظام سواء باستيرادها من الخارج أو بالاتفاق على تصميمها محليا بموجب تراخيص رسمية من الشركات الاجنبية المنتجة لبعض عناصر هذا النظام. وتعتبر نظم الرادار المحمولة جوا في نطاق بمثابة الحلقة الأخيرة في نظام القيادة والسيطرة الآلية، وتعمل قوات الدفاع الجوي المصرية حاليا على إدخالها إلى الخدمة العاملة.

ويبدو أن المعلق الرئيسي في سبيل استكمال هذا النظام يتمثل بصفة أساسية في تأخر عملية الحصول على النظم الرادارية المحمولة جوا، فضلا عن عدم الانتهاء على ما يبدو من اعداد وتدريب الأطقم الفنية اللازمة لتشغيل هذا النظام. وعلى أية حال، فإن التصريحات الصادرة عن المصادر المسؤولة في قوات الدفاع الجوي تؤكد على الاصرار على استكمال تنفيذ نظام القيادة والسيطرة الآلية، وسوف يؤدي ذلك حال حدوثه إلى زيادة فاعلية عمليات الأسلحة المشتركة. كما سيؤدي بصفة خاصة إلى تمكين قوات الدفاع الجوي من امتلاك القدرة العالية على التعامل السريع مع الاهداف الجوية المعادية للتغلب على مشكلة القصر المتناهي في الوقت المنير لنظام الدفاع الجوي لتنفيذ مهامه القتالية، فضلا عما يوفره ذلك من مرونة كافية في استخدام عناصر الدفاع الجوي بالشكل الذي يحقق الاستغلال الكامل لخواص أسلحة الدفاع الجوي المختلفة النوعية، مع امتلاك القدرة في نفس الوقت على الاستمرار في القتال أثناء الهجمات الجوية المعادية وتحت ظروف الاستخدام المعادي لكافة اشكال الاعاقة الالكترونية، وكذلك مع إمكانية استخدام أسلحة الدفاع الجوي بالكثافة والحشد الكافيين في الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية مع إمكان المناورة إلى الاتجاهات الأخرى طبقا للموقف.

٣ - السياسة التسليحية المصرية في بيئة متغيرة :

شهد عام ١٩٩٠ العديد من التفاعلات الاقليمية والدولية، والتي من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة على السياسة التسليحية المصرية. وتتمثل أهمية هذه التفاعلات في أنها تتطلب تجلوبا سريعا من هذه السياسة، بما يضمن عدم انتاحة الفرصة لها للتأثير سلبا على أمن مصر ومصالحها. وتتمثل التفاعلات المصودة بصفة أساسية في :

- الغزو العراقي للكويت
- تلمى للتهديدات في الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى
- استمرار التطور غير المتوازن في العلاقات الامريكية - السوفيتية

الفترة الماضية تحقيق التوازن بين الاهداف والمبادئ المتبناه لديها والاضاع الثقلمة في مصر والمنطقة العربية ، مع الأخذ في الحسبان أيضا اعتبارات التطور العالمي السريع في التسليح ، وبالتالي فإن المتغيرات المشار إليها سابقا لابد أن تفرض بعض الأولويات على هذه السياسة ، ولكن هذه الأولويات لا تتطلب تغيرات حادة في السياسة التسليحية ، وإنما تتطلب بعض الأنشطة التكميلية في نفس اتجاهات عمل هذه السياسة المتبعة بالفعل ، ويتركز ذلك بصفة رئيسية في المجالات التالية :

— الاستمرار في أعمال تحديث القوات المسلحة بما يضمن توفير الأسلحة والمعدات الملائمة لتنفيذ المتطلبات المملانية المترتبة على الأعباء الجديدة المتكورة .

— الدراسة الدقيقة لمجالات التعاون العسكري المشتركة في المستقبل .

— مواصلة تقوية وتطوير الصناعة الحربية الوطنية .

وينتطلب العمل على توفير الأسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ المتطلبات المملانية المترتبة على الأعباء الجديدة للسياسة الدفاعية المصرية ، أن يتم التركيز بالدرجة الأولى على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة المصرية ، وإكسابها المزيد من القدرة على العمل على مسافات بعيدة ، مع امتلاك المزيد من خفة الحركة التكتيكية والاستراتيجية . ومن بين جميع المتطلبات التسليحية التي يفرضها هذا الوضع ، تتركز الأسبقية الأولى أمام السياسة التسليحية المصرية في ضرورة العمل على زيادة قدرات النقل الجوي والبحري الاستراتيجي ، حيث يقتصر عدد طائرات أسطول النقل الجوي العسكري على حوالي ٣٢ طائرة مخصصة لأغراض النقل العسكري منتظمة في لوامين جويين ، علاوة على حوالي ١٠١ طائرة هليكوبتر مخصصة لأغراض النقل التكتيكي منتظمة في ٣ ثوية جوية ، بينما يمثل عدد القطع البحرية القادرة على أداء مهام نقل القوات في ١٨ قسعة بحرية . وقد أدت محدودية قدرات النقل الاستراتيجي العاملة لدى القوات المسلحة المصرية ، إلى اضطرار مصر للاعتماد على طائرات النقل التابعة للدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، للمساعدة في نقل عناصر القوات المصرية المتجهة إلى الأراضي السعودية في أعقاب نشوب أزمة الخليج .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدلالة الهامة المستخلصة من الغزو العراقي للكويت ، وما تلاه من تداعيات إقليمية ودولية ، تتمثل بالنسبة للسياسة التسليحية المصرية في ضرورة التدقيق والحذر قبل الدخول في مشروعات للتعاون العسكري المشترك مع الدول الأخرى ، بما يضمن عدم

والواقع أن الاتكلمات العامة المترتبة على هذه التفاعلات إنما تنصب بالدرجة الأولى في السياسة الدفاعية المصرية ، إلا أن الاهتمام هنا سوف يدور حول تأثير التطورات الإقليمية والدولية المتكورة على السياسة التسليحية . بادية ذي بدء ، لا بد من الإشارة إلى أن الغزو العراقي للكويت قد عكس تزايد التفاعلات السراعية داخل العلاقات العربية - العربية ، ولقد وصول النظام الإقليمي العربي إلى درجة خطيرة من العجز والشلل بفعل تفاقم التناقضات العربية ، الأمر الذي أفصح الطريق أمام بروز دور استراتيجي جديد أمام القوة العسكرية المصرية ، يرتكز على حقيقة أن مصر تعتبر من أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور في حفظ الأمن والتوازن في منطقة الخليج ، بصورة لا تثير قدرا من الحساسية مثل ذلك الذي قد يثيره قيام أطراف اجنبية أخرى بهذه المهمة . ومن ناحية أخرى ، فقد شهد عام ١٩٩٠ المزيد من التطور في العلاقات الانبوية - الاسرائيلية ، والذي ينجم في الغالب اتجاهها مضادا للأمن القومي العربي ، سواء لأن هذا التطور يتم تحت زعم الدعم العربي لحركات المقاومة المسلحة ضد النظام الحاكم في اثيوبيا ، أو لما يمكن أن يترتب على هذا التطور من إمكانية التأثير على الموارد المائية لمصر ، في حالة قيام الجانبين الانبوي والاسرائيلي بتنفيذ مشروعات مائية على نهر النيل بعد توفير التمويل والتكنولوجيا اللازمين لذلك . وإخيرا ، فإن للتطور في العلاقات الأمريكية - السوفيتية آثارا هامة على القوة العسكرية المصرية ، إذ على الرغم من أن التطور المذكور قد أدى إلى تخفيف حدة الاستقطاب والتوتر في العلاقات الدولية ، وبالتالي تخفيف آثارها على مصر ، إلا أنه أدى في المقابل إلى انفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة المظمى في العالم ، بما يترتب على ذلك أيضا من إتاحة حرية الحركة لاسرائيل دون أن تخشى ردعا من قبل الاتحاد السوفيتي أو غيره ، الأمر الذي يمثل تهديدا للأمن القومي العربي وللأمن القومي المصري على حد سواء .

وبناء على ما سبق ، فإن السبب الأساسي الملقى على عاتق القوة العسكرية المصرية يمكن تلخيصه بأنه يتركز في الاسهام بدور ما في إطار عملية (ملء الفراغ) في الطرفين الشرقي والجنوبي للعالم العربي ، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تجدد المواجهة العسكرية مع اسرائيل . وليست هناك حاجة إلى التأكيد على أن تحقيق أغراض الأمن القومي لأي دولة بالوسائل السياسية يعتبر بلا جدال أفضل من تحقيقها بالوسائل العسكرية ، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن تتقاعس الدولة عن متابعة ومراقبة التطورات الدولية والإقليمية ، والاستعداد لمواجهة أي نزاعات محتملة ، والحفاظ على مستوى مناسب من الإعداد القتالي للقوات . وقد استطاعت السياسة التسليحية المصرية طيلة

المطورات العلمية التكنولوجية بما يضمن استمرار التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي . وبالتالي تزايد الحاجة إلى تحقيق المزيد من قوة الدفع للصناعة الحربية المصرية للتغلب على قيود الموارد المخصصة لها ، وللتغلب ايضا على القيود التي تضمنها الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة ، الأمر الذي يصعب تنفيذه دون توجيه المزيد من الدعم السياسى والمخصصات التمويلية لهذه الصناعة .

ويشير ما سبق إلى أن الإجراءات المطلوبة للتكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة في البيئة الدولية والأقليمية إنما تمتلزم بنى صيغة وسط تقوم على الموازنة بين المتطلبات التسليحية المعروضة على النحو الذى سبقت الإشارة إليه ، وبين القيود العديدة التى تواجه أعمال بناء القوة العسكرية المصرية ، وفى مقدمتها القيود الناجمة عن ظروف الأزمة الاقتصادية . أضف الى ذلك ، ان هذه المتغيرات تتطلب العمل على امتلاك القدرات التسليحية التى تكفل المزيد من الجدية فى التعامل مع مصادر التهديد الفعلية أو المحتملة ، مع الاستعداد لمواجهة أسوأ السيناريوهات المتوقعة فى المستقبل القريب لهذه المصادر الجديدة ، دون أن يعنى ذلك تراجع الأولوية المطلقة للتهديدات القائمة فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى . وفى النهاية ، فإن جملة ما سبق لا يعنى بأى حال من الأحوال الاقلال من قيمة الجهود المبذولة بالفعل فى اطار السياسة التسليحية المصرية ، فقد استطاعت هذه السياسة مواصلة جهود التحديث والتطوير فى ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة ، ووفقا لصيغة مناسبة أخذت فى الاعتبار كافة المتغيرات المحلية والأقليمية والدولية ، والمطلوب فى الوقت الراهن هو سرعة التجاوب والتكيف مع المستجدات الطارئة فى البيئة المحيطة بمصر ، إما لضمان الإفادة منها إلى أقصى حد ممكن ، أو على الأقل للحيلولة دون التأثير سلبا بالتداعيات المترتبة عليها .

استخدام الجانب الآخر لثمار هذا التعاون العسكري بصورة تتعارض مع المصالح المصرية ، أو تمثل تهديدا مباشرا لها . وقد بدأ ذلك واضحا فى استخدام القيادة العراقية لتفريتها العسكرية ، والتي كان بعضها ناتجا عن تعاون مصرى - عراقى مشترك مثل الصواريخ الباليستكية ، بصورة أدت إلى إلحاق أضرار فادحة بالأمن القومى العربى ككل ، وأثرت بالتبعية على المصالح المصرية على المستويين السياسى والاقتصادى . وفى هذا الاطار ، تصبح هناك معادلة صعبة ينبغى على السياسة التسليحية المصرية أن تعمل على حلها بأسلوب رشيد ، وتقوم على ضرورة مواصلة التعاون العسكري مع الدول العربية الأخرى ، بل والعمل على تطويره وتعميقه من ناحية ، دون أن يؤدى ذلك إلى الأضرار بالمصالح المصرية الحيوية فى المنطقة من ناحية أخرى .

يضاف إلى ما سبق ، أن من الضرورى العمل أيضا على تطوير قاعدة الصناعة الحربية المصرية والعرض على الدخول بها إلى ميدان تصنيع وإنتاج الأسلحة والمعدات ذات المستوى التكنولوجى العالى ، لا سيما تلك الأسلحة والمعدات التى يصعب الحصول عليها من السوق العالمى . وإذا كان تحقيق مثل هذا الهدف يكتسب أهمية غير خافية فى الظروف والأحوال العادية ، فإن هذه الأهمية تتضاعف بالضرورة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المشار إليها ، والتي تزايد فيها هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى ، وحرصها فى هذا الوضع على منع انتشار نوعيات معينة من الأسلحة والمعدات ، بما لا يلحق ضررا بمصالحها ومصالح حلفائها ، أو يخل بالتوازنات الإقليمية القائمة حاليا . كما يكتسب هذا الهدف أهمية واضحة أيضا فى وقت يتزايد فيه اصرار اسرائيل على الدخول إلى ميدان إنتاج التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، وذلك فى اطار مساعيها الزامية إلى إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يعتمد على

رقم الإيداع ٨٢٣٧ / ١٩٩١

I.S.B.N.

977 - 13 - 0036 - 9

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠

معتبر أن تطبيق منهج التحليل الثلاثي الذي تعطلته طويلا في دراسة المجتمع العربي . هو نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما مورس أثناء أزمة الخليج . وذلك في تحليل الاثار التي احدثت على الحرب . وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماعات

وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العقلم المتعددة في مجتمع معين . وعلى تحليل الكراكتات والتصورات والصور المتعددة عن النفس وعن الآخرين . وعلى القيم السائدة . وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصاعدة في المجتمع مع تركيز خاص على الثقة باعتبارها معبرة بمرورها عن الشبهة المتعلقة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي

وإذا انطلقنا في تطبيق منهج التحليل الثلاثي . من واقع دراسات معارف المثقفين والمثقفين والجماعات في أزمة الخليج . فلهذه بعضا إثارة عدد من الموضوعات الأساسية التي يستلزم البحث والتحليل ليس في ندوة واحدة أو عدة ندوات . بل أنها ينبغي أن تكون على أجددة البحث في مراكز أبحاث العربية المتخصصة . وأدى المثقفين القوميين العرب المعينين ببيعة الوحدة العربية . وهذه الموضوعات تتركز في خمس مشكلات أساسية للمثقفين في مواجهة الأزمة . مشكلة الأمن والآخر في العلاقات العربية . ومنهج التفكير السياسي العربي . والشك في الثلاثي للقيم السائدة في المجتمع العربي . والعلاقة بين زمان العربي والقيم

إن دور المثقفين في المجتمع العربي يحتاج . في ضوء ممارسة المثقفين الفطرية أثناء أزمة الخليج . أن حوار يركز على مجموعة القضايا والمشكلات وأهمها . علاقة المثقفين العرب بسلطة . وعلاقتهم بالجماعات وأساليبهم في التعبير عن أنفسهم . وتواجههم في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي بين الثورة والإصلاح والتصورات للمعركة مع الآخر . ومع النظم المعالي الذي يهيمن عليه الغرب أسفلا

إن هذا الحوار الذي يدعو إليه . والذي نرجو أن يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من كافة الاتجاهات السياسية . ينبغي أن يصد عن رغبة تكيدة في النقد الذاتي . وإدراك فكري في نقد الآخر . وهذا واضح ومحدد . هو تكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي . فهذه العملية التاريخية الكبرى . كما كانت الأحداث في الماضي والحاضر . مهمة لا يمكن ولا يجوز أن تتركه فقد تصطنع القرار من السياسيين لضعفهم لأن صياغة المستقبل العربي ليس من حق أحد أن يسترها . بل ينبغي أن تصنع مع جملة المثقفين وجماعات . من خلال التفاعل السياسي والثقافي الهادي . في مجال تتواءم الديمقراطية والتنمية

(عن المقدمة)

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شمارع الجلاء - القاهرة ت ٧٥٨٢٠٣

سعر النسخة داخل مصر ١٥ جنيها مصريا
سعر النسخة خارج مصر ٢٠ دولارا